كتاب الفية السيوطي في النحو لاخينا المرحوم
سيد محمد الحبيب بن الحاج علي تغمده الله في رحمته
والتفسح في الجنة اوسع

بسم

الحمد لله نستعين وبعد فهذا [illegible] لشيخنا [illegible] شيخنا سيدي محمد المسناوي الدلائي [illegible]
[illegible] سيدي محمد بن عبد [illegible] بن زكري [illegible] على الفية الامام جلال الدين السيوطي رحمه الله ونفع
بالجميع ءامين الحمد لله كتب الشيخ سيدي العربي بردلة على ظهر نسخة المؤلف ما نصه

الحمد لله وقفت على هذا الشرح المبارك الذي علقه صاحبنا الفقيه الدراك [illegible] ابو عبد الله سيدي محمد بن عبد [illegible]
بن زكري على الفية الامام جلال الدين السيوطي فوجدته [illegible] ومنهلا خصبا مترعا اشتمل على [illegible]
وتوجيهات [illegible] للمباحث [illegible] وعلى [illegible] على [illegible]
[illegible] بتلك [illegible] لولا [illegible] بجميع
[illegible] المشايخ [illegible] سيدي عبد [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] على غيرها [illegible]
[illegible] الجميع [illegible]
كان الله له ~~[illegible] وكتب الشيخ~~ [illegible] العلامة سيدي محمد بن احمد المسناوي رحمه الله ما نصه

الحمد لله [illegible] على [illegible] شيخنا [illegible]
[illegible] هذا الشرح [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الاوايل [illegible]
الاشتغال [illegible] مولانا [illegible] محمد بن احمد المسناوي كان الله له [illegible]

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

الحمد لله على نعمة الإيمان والإسلام • والشكر له على أن استعملني في بعض أوقات عمري
في تعلم ما أطلعني به من الحلال والحرام • وتوفيقي لما أمرني بتفقهه من مطلوب الأحكام
ووفقني للعمل ببعض ذلك ولو في أقل من متكاثر الأوقات ومتتابع الأيام • والحمد
لله إذ أهلني أن أصل إلى ذلك وكثير من أمثالي قد حرموه ومن هنا قد توقفت في الصراية
اليه عظيم النعام • ثم أحمد الله جل جلاله وأشكره سبحانه وتعالى على أن وجه
وجهتي للنظر فيما يعين على ذلك ويسهل الوصول إليه من قواعد وفنون الآلات
التي هي وسائل لتلك المقاصد العظام • فإن الوسائل بحسب مقاصدها
وبذلك حصل للعلوم كلها من عظيم النفع الأعظم الأتم • لاكنني جهلت قدر النعمة
حيث استعملتها في غير ما هو المقصود منها والمرام • فاتخذتها أحبولة لتكسب
الذكر وصناعة للتسبب في الصيت وقادتني للطمع في أن أشتهر بذلك لدى الأوهام
ولعل الله يمحو سيئ إمارات ذلك بذكرك أنا لو شيء أمنحها على ان يسع لي لا أتبع على
دأب التأويل الموقع في قلب الحقائق والخروج من النور إلى الظلام • ورجاء
أن ينفع بذلك أحد من أبناء جنسي فيحصل من فضل الله عند ذلك لي ولسائر
المؤمنات والمسلمين • فمن ذلك أني أدركت لما تدريس استعارة كتب ومطالعة ما
فيها للاطلاع بذكرها في المجالس فإذا فرغت من ذلك لم أقتصر على ما لا بد منه
مطالعة وجهة للنظر فيها الاعتناء والاهتمام • ومن ذلك أني أفرغ في نفائس الأوقات
وأصرف الفكر فيما يتعلق بغوامض المشكلات مما ينبني عليه فائدة اعتقادية ولا
عملية سوى أن من يحضر الكلام فيها يوصف بالاستغراق في الأفكار ويوسم بالفهم والإدراك
ومن ذلك أني أقوم بالاشتغال بمذاكرة الحصلات الذي ليس سوى العوارض النفسية
التي صارت تتكرر عادة بل بما استعملت الفكر عند ما في استنباط الدلائل
التعاليل واستخراج التوجيهات التي ليس لها بمرضاة من أمرت بمقاصده
السلام • ومن ذلك أنه مع كوني لا أبالي بما يعرض في جنب ذلك من أعمال

البر لو وانتهى وعم شيء من الفوائد والشهوات التي اذا دهاها مقبل لقامت قيامته ود
وعظمت حيرته وتركت تلك الاشغال التي كان له بها ولوع والتزام • ومن ذلك
انه اعرض بنفسه بذلك الذي يسر ايجاد شيء على كاتبه ذ منه نسا الفتن من التكليف به
وفي ذلك من المخاطرة والتغرير ما لا يخفى ولا اضعفاء الاحلام وان بث العلم انما
يجب على المحصلين له وافاء الاهل منهم ثم افضل الاهل ما اريد ذكره في المجالس
تحصيلا معرضا الكثير من الكلام • ثم اتبع به على من هو اجهل منه وادوم الورد
على كبراء الفقراء فرميت وانسب لنفسه في التصريح والتلويح ما يظهر له من سفه الاوهام
وان تبين له فهم دنيء واعتقدت انه من نظائر التي في تعارضت نفسه وان تنه ان
الناس بنسوا حقه ولم يعرفوا مقداره اكثر الانام • ومن ذلك انه اذا قرأ مسائل
الفقه وفرغ من ابواب المعاملات ما اجرى الاتقى الاعلام • ثم احتجت لشيء منها
بعد انصرافه من المجلس لم اجده على تلك الاحكام • بل اتى به على الترتيب بما يقتضيه
من غير مبالاة ولا احتشام • حتى كان العمل لعذر ذلك غير وكانه لم اقرأ به
لا تعليم الصناعات للطلبة وذكر الوعظ للعوام • وكذا غير المعاملات من احكام
الناس في الصلاة وفي اداب قضاء الحاجة والاكل والشرب واللباس وغير ذلك
في اقوم كانت غير محافظة على العمل بها ولا على تعهدها واستمرار عملها
حتى انه اذا سئلت عنه ابعد ذلك بايام لم اجد الجواب فيه غالبا لان
تعلمها لم يكن بقصد العمل حتى يحصل له الثبات والدوام • ومن ذلك انه اذا
اقبل لمجلسه احد من اهل الرياسة والجاه او من له قدر في تعاطي العلم
ابذل المجهود في تحسين التقرير واود انه طال الفقه اضعاف ما طالعته لتحصل عنده
المنزلة والاعظام • وان اعرض عنه او قل اهل مجلسه نقصت قوته وجمدت
قريحته لاستشعار السفوه والاهتضام • فاعتبروا معاشر الطلبة واختبروا
نفوسكم في هذه المواضع وامثالها انظروا اما ابعدنا من الاخلاص وكم بيننا
وبين من في العلم اشتغاله من ربه واستفهام • ويتفاوت الموت فان له عن قريب ولا
ينفعنا اذ ذاك تسنيم من الوجاهة وما تجمعه من الحطام • فالتراث التراث
بطلب العلم النافع الذي تحصل معه خشية الله ومراقبته في الافراد والاجماع
ويتوصل به الى الاطلاع على عيوب النفس المعين على التخلص من ربقة المرضي
عنها الذي هو اصل كل معصية وشر وحزن واغتمام • ويعود به العبد

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد واله وصحبه

حاله وما هو عليه فيقولون ذلك من الغلط واعتقاد الكمال الذي انتحله ممن التمويه ولا يرى عنده عيب ولا ملام • واذا عرف المرء ذلك نفسه بعثرة ذلك على من ابتغى الفوائد الاوانس او التعرض عن توهين المغتبر عليه او تغيير العلماء وان خاف العيب منه مستعفيا منه وهذا مقصودنا من سوق جملة الكلام وَالصلاة والسلام على من هو الواسطة لنا في جميع انواع الانعام • سيدنا ونبينا ومولانا محمد معز الخاص والعام • وانا استشفع بجاهه واتوسل بحبابه ان يكون لي واسطة في توبة نصوح واخلاص تام لما كان لي الوسيلة في منة الايمان والاسلام • صلى الله عليه وسلم وعلى جميع النبيين والمرسلين والملائكة والال والصحابة الكرام • وَبعد فهذا تقييد نافع ان شاء الله تعالى فصلته بحل العبارة العيبة للامام العلامة سيدنا الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ورضي عنه وذوي عنايته من البرازيع اميره وشفته بعوائد فهم المهمل التنبيه • ويعتور بعضهم من فوائد العلم العبيب • واظهر ما عبر عنه من الكلمات عليه • ووصل علمه اليه • والكلام مع اهل الانصاف • واخر نعم معه من الدعوى ما يضر جميل الاوصاف • حضنه عليه شيخنا الامام المحقق العلامة ابو عبد الله سيدي محمد المسناوي ادام الله النفع بعلومه • وفتح مغلق العطاء بنور تحريراته وفهومه • مع سؤال من قوم الله احابته والمدنية من جميع من يقع اطلاعه بعفو وكرامه عامه وَسمّيته الدهماء المعين في شرح العزير ان و الله اعانه قال رحمه الله أقول بعد الحمد والسلام • على النبي أفضل الأنام • النحو خير ما به المرء عُني • اذ ليس علم عنه حقاً يغتني عبر بالمضارع ان الحكي لم يمض ولم يتقدم لسرد ذكر وَتنكب تعبير الماضي بالماضي ان تصيير ممنوع الى ذكره اد علاء ارادته القول النفسي او تاخر نظم الشيء الاول او وضع لفظ قال او اعجرد امعناه او التعبير بالقول عن سببه الذي هو الشروع فيه او ايقاع الماضي موقع المستقبل او ارادة الحال به نظراً الى ان الحال فرد كبعير الماضي والمستقبل وَتكلف جميع التوجيهات غير خفي من لم خبرة باصول الاساليب وَالمضارع هنا الاستقبال لتعدد متعلقه وطول اوقات التكلم باجزاء المحكي به الذي يتقوم منه اقول هنا لانه عبارة عن جميع ذلك ولا يبعد ان يكون للحال وان كانوا ينبهون في اطلاق الحال ولا يعتبرون فيه خصوصها او اخر الماضي او اوايل المستقبل نحو زيد يصلي لان الكل الطول هنا جرا قال قلت وهنا مانع اخر وهو انه ابتدا فيما بعد ما على عليه

تعلم

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

اسم فأليق الحال ان يوخذ فيه كم من الماضي وكم من المستقبل ولمزاقبة الواحد
اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل وواضح ان ذلك غير ثابت
هنا **قلت** لو صح ما ذكرتم لم تتصور الحكاية بل اقول على انه حال
ومن صور الاستعمال **و** التقسيم للحال بما في السوال للتفتازاني **و** فيه اعتراض ضد
شبلي على ان مقدار الحال بانه لا يستقيم في اشتراك الزمان ولا في اتصاله ولا بالنسبة
الى الامور الاتية **فان قلت** وقد نص شبلي على ان مقدار الحال مفوض الى
العرف بحسب الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص وانه يقال زيد ياكل ويمشي
ويكتب القران وبعد ذلك كله حال ولم لا يكون المضارع حينئذ هنا للحال و
يكون نفيهم ويكتب القران مع طول ازمنة الكتابة **قلت** لا وجه في
عرف الاعراب للحالية مع تطاول الازمنة قبل ثبوتها اولا للمربي استقبال ولا
يتفق مقام يتفق فيه المضارع الحال والاستقبال او ينفرد فيه للاستقبال **وقد**
يتفق الاستقبال هنا تاخر الشروع في المفعول عن ما قبله في الديباجة **ثم**
نقول اذا كان القول مستقبلا لم يصح تقدم الحكي بل يشترط تاخره لانه موعود
به والذي حكي به ذلك الموعود به هو الواقع بعد القول والحكي به متقدم بلا
لزوال على الحكي عكس ما في الماضي **و** يرد هاهنا ان يقال ان هذا الموعود به
واذا علم انه قال به باسانه من كان اخرى تحقيق الوعد غير لعدم الفاعلين في الوعد
به والقصد ان المقصود ابراز التاليف والحاصل للوجود وذلك حاصل
مع الحكاية بل ادلين فيه للوعد مرة اخرى **وجوابه** ان الحكي به بعد
حصوله بالفعل وتقرر وجوده يصلح محكيا لانه المقصود والموعود به ومحكيا
به لانه الذي مثل به ذلك الموعود به فيكون واحدا بالذات مختلفا بالاعتبار
بناء على ان ذلك كان في الحكاية خلافا للعبادي في انه ابدى في الحكاية من التغا
ير الذاتي **وقد** قال الرضي الاصل في استعمال القول ان يقع بعده اللفظ
المحكي اما الذي مضى ذكره او الذي هو واقع او ويقع **قال الشهاب**
القاسمي فضيته انه ابدى تحقق الحكاية من التلفظ بالحكي في غير الحكاية
وقد يشكل على ذلك ما يقع للمصنفين كقول الناظم قال محمد الخ وان الظاهر

فيّ

في استعمال

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

خلافه ... ان القول ... [illegible]
او ... مفعول ... [illegible]
ومختصر ... [illegible]
بين الافعال ... [illegible]

اذ هم لم يتكلفوا بتلك الجمل في غير هذا الكلام انتهى وقال الشيخ يس في فوائده وفي
وفضيلته في انه قال الاصل استعمال القول الخ فما ينفع للمصنف على خلاف الاصل
انتهى ذكره في باب هذا واخواتها وما في الخلاصة من اظهار الافعال المتصلة مع من
المؤلف احسن مما في الترجمة من اضمارها المفوت لذلك الغرض مع انه من المطلب
الاكيد وانه اذا عرف ان المؤلف في شيء من العلوم وكان المشهور بالتقطع بفوائد
ذلك العلوم تحقيقا لمسائله مع معرفته بالفن والا فانه كان ذلك داعيا
على الاعتناء بقراءة التاليف والاقبال على الاشتغال بتحصيله والا كان كونه
لم يعرف ابوه **قال فيـــل** من اين جاء هذا مع ان ضمير المتكلم كما هنا اذ
اعرف من العلم **قلت** ذلك غالب والا فقد يكون العلم في بعض المقامات
اعرف منه بل يكون الضمير غير مفيد للتعريف اصلا كقول من يدق الباب انا ولعل
المصنف لما نوى شرح كتابه بنفسه وذكر ذلك في اول الشرح اكتفى به
واشار بقوله بعد الحمد والسلام على نبيه صلى الله عليه وسلم ولم يات في نفس النظم
بنفس الجملة لذلك لانهما انشائيتان لا تصلح لحكايتهما بالقول **وقد** هنا
اعترض على الخلاصة واجيب بالاعتذار عنها بان الانشائيتين اصطلاحيتان ملغاة
في جانب القول والانشاء معنى ثابت من جهة اخرى فانه ولم يرد عليه الفعل
مضارعا يقتضي دلالته على التزامه لان الذي يحكي كلاما وهو مستحضر له ان ضربه محكوم
عليه بما يقتضيه من حكمه ثناء وحمدا فهو حامد او ذما فهو ذام فاذا كان على ذ
الشيخ يفتقر المذكور وارادة الشيخ ... وما الاضيع الميزان اخذه من هذا التاليف كونه
على الوجه المشروع رغبة في الربانية والنفع من قراءته واعتقاد حصول الثواب
منه اذا كان ما يشرع فيه على الوجه الشرعي معلوما بالنية وحسن العاقبة والقصد
رحمه الله تعالى على ذكر السلام احسن مما اشتهر في كثير من التاليف كالخلاصة من
الاقتصار على ذكر الصلاة لان شهرة اتباع السلام للصلاة وتفرد ذلك عن الخصوص
والعموم يقتضي بارادة الصلاة عند ارادة السلام فيكون في الكلام حذف متبوع الواو
لدليل واضح بخلاف العكس والحرف اصل في المتبوع ومن عبارة التابع فان الاستغناء
عن الشائع ليس كالاستغناء عن الاول وعبر بالنبي دون الرسول كما في الخلاصة.

اي انه انفرد بانه ... [illegible]

قوله ... [illegible]

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه

لانه شاذ وهي المذهب والتعبير بالرسول عند الصلاة وعليه مكروه وقد اعترض بهذا
العباد على الخلاصة وقال الا ان يريد على انه تعبير الكراهة عنده بغير شيء او
فيه تعظيم خفي ما اعتمد بعض الشيوخ من تعبير حرمة المنزلة فيما محمد بن الاكـ
هر اجاز يا محمد الشفاعة قوله واشار بقوله افصح الانام الى قوله صلى الله عليه وسلم
انا افصح من نطق بالضاد فيه انه قد بين واستشهدت فيه بني سعد واختار وصفه
صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة في هذا المقام تنبيها على مدح العلم الموصل الى
الفصاحة لانها من الصفات التي مدح بها افضل الخلق صلى الله عليه وسلم ومن ذلك
لك علم النحو المراد التاليف فيه اذ فيه تحريض على التاليف والانام هنا بمعنى
الناس ويطلق على الانس والجن ويطلق على جميع الحيوان ثم صرح بمدح
علم النحو الذي اراد التاليف فيه وانه من افضل ما يعتني به الطالب والمشترك
على ذلك دابا قبل اشتغاله العلوم كلها لانه النحو فقال النحو خير ما به المرء عني قوله فيه ان
الشارات للنحو كونه من افضل ما يعتني به الانسان افضل كل ما يعتني به قوله وجوابه
ان ما وافقه على العلوم بـ ... من فيه اضافة اسم التفضيل المحمول على النحو الذي هو
علم فانه انما يضاف لما هو بعضه والمعنى انه افضل العلوم التي يعتنى
بها فان قيل العلم بان الواجب العيني من العلوم افضل
منه قلت هو الذي اي ذلك الواجب العيني والذي علمه والـ
والمسهل لحصوله فهو حقيق بان يقدم الاشتغال به عليه وان لم يكن
ذلك لذاته بل ليتوصل به الى الاعتقاد فهم الخطاب بشيء من الواجبات
مع جهل ما يحتاج وضيق الوقت عن تحصيل الوسيلة قوله والجملة
فيه تقديم الوسيلة من المواظبات بان ذلك هو معنى كونها وسيلة
بقوله خير ما به المرء عني معناه باعتبار التقريب والتسهيل في التحصيل
لا باعتبار الكثرة الثواب واشرفية ما يطلب فيه ان الفقه مثلا اكثر اجرا
واعظم واجدا عليه والله اعلم قوله المرء مبتدا وعني خبره والجملة صلة ما والى
به المجرور بالباء المتعلقة بعني وفي قوله اذ ليس علم عنه حقا يغني
تصحيح لدعوى الافضلية وبيان لما ليس هذا العلم وثمرته وهي الاستغناء

ف
التعبير بالرسول عند
الصلاة وعليه مكروه

ح
ولعل وجه ذكر الهمزة وقصد العلم ان التعبير بالرسول
مخالف لنص الآية وهو قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون
على النبي ولم يقل على الرسول ... فائدة ...
ومعنى العمد

لانه يغني
فيبلغ
فيه
تعظيم

حققتني

ح
وفي حياة الحيوان للدميري ما نصه اجتمع الكسائي
ومحمد بن الحسن الفقيه يوما في مجلس الرشيد وقال الكسائي
من تبحر في علم النحو اهتدى الى جميع العلوم وقال له
محمد ما تقول فيمن سها في سجود السهو هل يسجد
مرة اخرى فقال لا فقال لم فقال لان النحاة تقول
المصغر لا يصغر ثم قال محمد فما تقول
في تعليق العتق بالملك قال لا يصح فقال لم
قال لان السيل لا يسبق المطر والمعنى انه لا يصح
تعليق العتق الا بعد ملك العبد او الامة لان ...
ان يدخل العبد في ملك المعلق ...

ثم

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

على فهم جميع العلوم ووجه ما ذكرنا من عدم استغناء العلوم عنه أن التفسير والحديث
ولا يجوز لأحد أن يتكلم فيهما حتى يكون مليا بالعربية وقد قال علي رضي الله عنه
لو شئت من الفهم في غاية ومن العلم في نهاية لم يرجع ذلك إلا إلى النظر في كتاب الله وسنة
رسوله صلى الله عليه وسلم ولا سبيل إلى الفهم ولا إلى الشروح فيهما إلا بمعرفة اللسان
العربي فبه أنزل الله كتابه وشرع لعباده أحكامه انتهى وهذا ما أشار إليه أبو
حيان رحمه الله بقوله وقد قصرت أعمارنا وعلومنا، يقول علينا
فهمها وتلاوتها، وفي كلها خير ولكن أجلها، هو النحو وأحرى من جهول
بعلمها، فيه يعرف القرآن والسنة التي، هما الأصل في الملة ولنا عليها وقد نص
الفهري في تعصيبه على أن من شروط المفسر أن يكون عارفا بالنحو قال لأن المعنى يتغير
ويختلف باختلاف الإعراب ولا بد من اعتباره وقال ابن الصلاح ينبغي للمحدث أن يروي
حديثه بغير لحن وروى عن أبي داود السنجي قال سمعت الأصمعي يقول إن أخوف
ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي صلى الله
عليه وسلم من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار لأنه لم يكن يلحن فمهما رويت عنه
ولحنت فيه كذبت عليه وقال ابن الصلاح يحق على طالب الحديث أن يتعلم من
النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما وأخرج البيهقي في
شعب الإيمان عن شعبة قال إذا كان المحدث لا يعرف النحو فهو كالحمار يكون
على رأسه مخلاة ليس فيها شعير وقد نظم بعضهم هذا الأثر فقال مثل الطالب
الحديث ولا يعرف نحوا ولا له آلة، كحمار قد علقت ليس فيها من شعير برأسه
مخلاته وأما الكلام فيتوقف كثير منه على النقل من الكتاب والسنة ومن هنا ضل من
اعتمد فيه على مجرد الأنظار العقلية ولم يعول على الأدلة السمعية وأخرج البيهقي
في شعب الإيمان من طريق الواقدي عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال ما تزندق من تزندق بـ
المشرق إلا لجهلهم بكلام العرب وعجمة قلوبهم وأخرج البخاري في تاريخه عن الحسن قال
إنما أهلكتهم العجمة وأخرج ابن عساكر في مناقب الشافعي من طريق حرملة
قال سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم
لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس وأما الوقف والابتداء فيحتاج إلى النحو

دخلها

احتياج الوقف إلى النحو

طرة

كالاصل للعقلي في عدة ابواب كالاقرار والطلاق ونحوهما وللمجتهد في كل باب
لان النحو من شروط الاجتهاد المطلوب اليه في الشرع **قلت** وايضا فان
الرواية المنقولة عن النبي بلسان العربي واتباعهم وعلى انبياء الاثر والا اصول الفقه
فمرجع جملته ما يستعمل منه العربية كما قال ابن الحاجب لان الادلة من الكتاب
والسنة عربية واما علم البيان فلاحتياجه الى النحو في جملته فان توقف فهم
معاني التراكيب ومعرفة كيفية ارتباط اجزاء الكلام على النحو فلا يمكن فيه
من حصل له شيء منه وبه يتبين انه لا يستغني عنه علم من العلوم ومن هنا استحق
استحق التقديم على جميعها حتى المنطق الذي هو خادم العلوم ايضا كما قاله
الامام ابو حامد الغزالي رضي الله عنه اذ كيف جواد النحو لم يكن منه على المنطق
الكبراء اي ذو لسعه وتنقيصهما للعلم لها منه بابا وقال الشاعر بان مكتوم
وان نفسك من ذنب العلوم وما هو داخل التفريع فاعلم بان المستشار
مؤتمن وبادل النصح للامان فمن ابن الذي اغفل اشتغاله بالنحو واحذر
عنه ان تزل حتى ترى جمعهم مليه تعرف منه الصوت والايمان والكلام
في رفيه المبادي شهير طويل والمراعلم وهذه الفتية فيه حوت اصولهم
ونفع كل باب حوت الاشارة لعبارات المترجم عنها كلها الخمسة متاخر ولا
يعوت معه ذلك الاجزاء بالعمر وتابعه ما من انه لم يات بجملته العمر والصلاة
في اوجه النحو للكلمة التي سبق بيانها والموجود حكما قال الغي وجوده
منزلته العارض على حرف قرامة الطاقة اي فيه فيما منها ومن اصول الذي اختاره
الفارسي في قول الامام هذا باب علم ما الكلم من العربية والموجود هنا
وذلك كما في رجوع الاشارة الى الله وانه يشار الى المعنى وان كان غير
محسوس بتنزيله منزلته او المعنى للكلمة ما اشارة او ادا وضعت في الشرع
ليشار بها الى فصاد الحاجة والفراغ من المشار اليه ومن اصول الذي اختاره
المبرد في عبارة الامام رحمه الله تعالى وخطابه للقارئ بعد لا حلو منه عن معنى الاشارة الموجبة لبناء
يبطل نقيض [illegible] ابو الفتح بان الشيء اذا اسلب وصغر ولا اكثر الى غيره حكمه
التسوية [illegible] بسبب كمعنى الاستفهام ومع ذلك يقينا على صورتها الذي ومنه

احتياج علم البيان الى النحو ولا يستغني عنه علم من العلوم

جملته

يسير

عنه

بيان

اللهم صل على حبيبك الـمـبين ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

التوجيهان الاخيران فلنا تتغريم الغلبة والعيبة نسبة الى العاينان فلنا ان البيانا عبارة عن مجموع الشطرين والى العربية ان فلنا الا العنية والمجرور يعب للنحو والظرفية مجازية بمعنى وجعلنا الاشارة لعبارات المترجم عنها او للمعاني الذهنية لان الظرف معنى والمجمع على الغلاع الظرف وشموله للطرف وكونه غيرها وحق ان جعلنا نعتا ذات والثواب معمول له ولطافة العنية بعيد الجموع وملوحيبه في مقام المبالغة والادعاء كما يشهد له تعلقه جاد بالنسبة للموصوف فيه امثال العروض لذاته والاصول جمع اصل بمعنى القاعدة ومعنى قاعدة ذات حكم كلي مشتملا على جميع جزئيات موضوعه اذا المتعرف احكامها منه كقولنا الفاعل مرفوع وذلك بان يوضع الجزئي الذي يراد معرفته ويحمل عليه موضوع القاعدة ثم يوتى بالقاعدة فيتحد المراد كقولنا زيد من قولنا جاء زيد فاعل وكل فاعل مرفوع عليه ينتج زيد مرفوع وعليه القياس ونوقعها على حقيقة الاستعارة في جاز الذي لوزانه مولعها رحمه الله تعالى منه نية مولعها الاعنة ذلك مع الاعراض العارضين ومثله ما يحققا على قبل او الاعتناء بها وبيهم والحضر مستعمل في تفريغ المعمول فاريفيد العينية من مادة الكونه واغز المسائل وجمع ادر الاصول واغل انه عند وضعهم مسالة اعلمت

بع فانه زاد على الربع على ان وصعه اخر الا العينية والنصب على الحال الاتفاق تخصيصها بما سوى الصفة ثم جعل الكتاب جاوبين الامور التي جادتهما بعد اتفق له الكونه واغز المسائل الذابت الطرح والمسلوكة الكتاب للتحصيل وذلك لدوجهم امر متحالف القواعد والاصول كمهما متبتة به مضانه او ذلك حصيل العقول علمها عند العلماء من الخلاصة وان اشتملت على هذا الوصف لا تفيد عينيته قال العوامل فيما مختلفة والمصنف جمعها كتاب لتحصيلها وكذا الالفية وكذا المبتدأ مع كثير من المسائل ولكن صنيعها الاطوال فيه بسبب ملوزانه ان عبارة عنه الا العينية او صحة الغالبا وعبارة الخلاصة وان كانت فيما ابدانه معقد يحتاج في تحصيلها الى وجوه فيه سعة وبكل فيها لبعض اعتماد في شرح المسائل على الامثلة وبطول الشرح ويحوج طول الصوت بالقول الذي نعله اوضح مسالك الكلام الخلاصة لان مطول الواضح فيه شعب عنها والاطمار من التعبير ذكر في قولها فيك الالفاظ بلفظة موجز قوله وجمعها عطف على كونها والتصور مطاق لعاعله وقال ذلك مفعول له ومجرور عن ابتداء الطبقة ومن النصر ايلها للموقعها عليه قال فيه للضرورة وحيث ان التفصيل على الخلاصة مجيئي انضا الجمع منها للقواعد والتصل الفوائد والعوائد في الشرح تنقضا فيها مارية العينية ما لكونه مثل ما يريد بينها وذلك الربع ما يريد بينها فيها متى

ان شئت بينها ومن اختلف في ذلك العروض بعون والنسبة للمثنى كالنسبة للمفرد قوله فيه نعت للعينية الخ

وهو ذير

الانواع

وهو الموضوع والمحمول فالموضوع في المثال زيد والمحمول مرفوع فلا اعرف موضوع

عليها

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم

6

الفوائد والفوائد والزوائد ما لا يستغني طالب النحو عنه **قوله** وضبطه من مسائل أصلها وجرثالك
انفصل فصلها ان فيها تقييد مسائل ان طلقت في الخلاصة مع انها في تعبير الامر فيقيد بقيود فيها
اداة عند ما للاعراب فوائد الشرح والتنبيه على ذلك في النظم حسن من السكوت عنه فيقبل
في قول العلماء النحاة فيها الغير ان معك انها دعوى بلا دليل من الاول عنه في مثل هذا
من الكتاب بل فيه من الوجوه المحتملة وغير تعرض شيء الغير فخلا عن التصحيح بالخطاء
تبينها ونقطه ما فيها لا يتضمنه ذلك من الكتاب خلاص بيان من تكلم فلو فهم ان لو لا انه لاجل ذ
والتفهيم فلذلك على ان تنقيح اقوال المرء تنقيح له في التحقيق ومن ذلك وضع بان المقيد لغلبة الجمع
لغلبة الجمع وتعقيد العبارة واتى بما وانه يخفى وبعد لغلبة العلم ونقصان الفهم او قلة التيسير
وضعف العارضة او عدم التمكن والتعبير عن المقاصد ونحو ذلك مما يكون المراد انه وقع فيه او فيه
البين ووقع القول فيه ذلك لا يسع قوله بل ولا الخفاء انه في حقه قبل ذلك فيما الواقع في المتن
وشبهه التفصيل وجعله الشرح مخصوصا في اشتراك الالفاظ المعقول حيث لا وقع في ذلك
قلت الحكم على المعقول المعقولية تيسير وبعد تبيين ان جعله كمال او موضع مكرر
لمواقع ومنازع الاشياء فيه العارف انه عرض على نفسه ثم بان ذلك فخلا في مقاطع نقل الانظار
على قلة التعبير خوف الوقوع في خلال التعبير ويتبين مما وبيانه والتعليل وتشييد ما لا يسلم
وذلك في مثل هذا الامر لا يحله وامر من الحق فيه فلا ينبغي انه لا مثل الغلط الواقع مع الفهم
المعتبر في حق فهم الاعتراض بين ضد ذلك والانكار وانهم على انفسهم في تحقيق والاعمال
بالقيام والقيام من ان الافراط **قوله** فيجره في هذا المسالك وتتالى توصية الطالب
عليه التحرز في مقاطع الاعتراض وبيان الصواب والخطا والغالب فيه على اهل النفوس عادة
الحمد وعدم الاقتصار على القدر اليسير للنحو ولا اعتبار بل دفع من ذلك في كلام الائمة المتقدمين
بان فهم غرضه الجامع الاقتصار على القدر الكافي بتقطيع كلامهم بغير ذلك **قوله** منها فان
الاين ومعنى ما ابن في تحرير الروايات ما يقع لكثرة بعض في رده على غيره بقوله فهو كلام
او في كلامه فهو ذا وضعه وشيئا بعض ان عن وجه كثير ما يقع لهذا ذلك ويستبعد ومن اكثر تحرير
الروايات فسد الدين المقول فيه خلاف نصه نفسه لمعانه علم به فيه **قلت** ومنها
اذا فصل بيان النحو وغيره يكون منهما في تنقيح الغلط ان اظهار خطئه وقوله تبعوا ذلك
والعدد الحرز وخروج التعبير وتعيين امر يعني العرصين اذا الغير [illegible] بالاجمال

[illegible marginal notes]

اللهم صل على حبيب الله سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

قال مؤلف المفتاح الارض عوضون وذلك الولي الصالح سيدي محمد بن محمد بن علي عمر بن محمد العراوي
التزواري رحمه الله تعالى ورضي عنه ونفعنا به بمنه وكرمه في كتابه الاملوك الغريب والمغلق
والعجيب وبالله ارباك والاعتراض وبانه من الاعراب والتمحيص بالاعراض الاعتراض الاعراض وقل
ان يكون الله الاعتراض وتوكل على الله العلي العظيم كتابه المسمى بالحواشي والانتقادات المرتوعي
شيخنا الاستاذ الكبير العلامة الخطيب ابو عبد الله العياشي سالك العراوي بتيسير المفتاح فيه وصيت
بوصية التبعة بهذه الحاشية اذ نال فيها وطلب العلم وقلما تمت في تلك الليلة رايتها كان اول
عليه في دارنا اليه بيسكن بها فقلت له يا سيدي اوصني فقال لي لا تعترض على احد والله تعالى اعلم
زينتها لم تعد غير منتظم. مفردات ثم كتب سبعة. بقول انه رتبها من الابتداء
زينتها بجعلها مقدمة او بنات وكان لم يسبق بمثاله ولم ينسج ناسج على منوال الرحمن وهو كتب
الاصول جعلها مشتملة على مفردات وسبعة كتب والمفردات بالتعريف الكلام والكلمة
وافسامها والكلم والجملة والاعراب والبناء والمنصرف وغيره والنكرة والمعرفة واقسامها
والمفردات جمع مفردة بكسر الراء من فرد اللازم بمعنى تفرد وبعضهما ومنه
والصواب ضربان معرفة علم ومعرفة كتاب فمعرفة العلم اسم لما يتوقف عليه الشروع فيه مما
يليه ومعرفة الكتاب اسم لطائفة من الامر فرقها امام المقصود لارتباطه له بها والانتفاع
بها فيه وبينهما تباين لان مسمى الاولى المعاني ومسمى الثانية الالفاظ نعم بين مفهومي
مدلولات معرفة الكتاب او دوال معرفة العلم ومعرفة الكتاب عموم وخصوص مطلق
مدلولات معرفة الكتاب او معرفة الكتاب اعم مطلقا واذا عرفت هذا فهذه المفردات
ينبغي ان تنسب للعلم وللكتاب لانها يتوقف عليها الشروع وترتبط بالمقاصد وينتفع
بها فيها وبيان ذلك ان تلك الاصول التي هي مفردات الكتاب انما يعبر بها في مسائل الفن
والمتكلم فيه تارة يثبتها او يثبت لها او ينفيها او ينفي عنها ذلك كقولهم في الاستثناء
وان كان الكلام تاما موجبا وفي النعت ينصب عند تمام الكلام وفي الحال فضلة ان وقعت
بعد تمام الكلام والمبتدأ اسم او بمنزلته مجرد ولا يقع الخبر اذا كان فعلا او الاضافة على معنى
الحرف ويقع الخبر مفردا او جملة ويعرب اسم لا اذا كان مضافا او شبيهه ويبنى اذا كان
مفردا ويعرب به اسم الزمان المضاف لجملة الاعراب والبناء ويجزم ما بعد الطلب وتنوين
كل اسم ظاهرا نكرة كان منصرفا او معرفة اذا كان غير منصرف ويجر المضاف اليه بالكسرة اذا انصرف

والمعرفة ايضا لا هو عبارة عن اليس
مضاف والشبيه بالمضاف

ويا العجب

وان كان الاهم ابد المضاف
في معرفة العلم
ومفردات الكتاب

هذا

ما المضاف نحو لا غلام سفر حاضر ولا غلام
رجل عندنا والشبيه بالمضاف وهو
ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو
لا طالعا جبلا حاضر او لا خيرا منك زيد
عندنا والمضاف وشبهه منصوبان
بالنفي تعمل عملها والمفرد الذي ليس
بمضاف ولا شبيه يبنى معها على الفتح.

وفي المضمرات لم يثنه والاصل في المبتدا ان يكون معرفة وفي الخبر ان يكون نكرة وتبعه
المضاف بالاضافة للمعرفة ويتخصص بالاضافة للنكرة وتابعه على الضمير المتصل المرفوع
او المخفوض الا بشرطه كزيد وابدل منهم منهم وابرح الغالب من التاء الا اذا كان علما
ويكون العلم بعرض والنعت اسم اشارة الا بما فيه ال ويجوز النعت باسم الاشارة
لشبهه بالمشتق ويلي الموصول بصلته لشبهه بها وينعت به لتاويله بالمشتق
ويخبر به والنعت ان الاول مقصودا او موصولا او اشارة والبدل ما فيه ال
في كل من هذه الاحكام واشباهها تتوقف على معرفة هذه الحقائق فيجب تحصيلها
قبل الشروع فيها وبهذا يتحقق كونها مقدمة علم ووجه ارتباطها بالمقاصد وسماه
شفاء بما فيها وبه يتحقق كون ذلك الباب مقدمة كتاب والمراد باقتضى مقدمة
العلم بالحد والموضوع والمسائل ما يتوقف عليه الشروع على جميع كلامه
كما في المواقف وشرح بغية العباد ومرجعها لهذه المسائل التي يكثر دورانها
واستعمالها في العلم ويحتاج الى الحكم بها في ابوابه كهذه المقدمات وكاقسام
الحكم العقلي بالنسبة لعلم الكلام وكمباحث الالفاظ بالنسبة لعلم المنطق ومما
يبين لك كون هذه مقدمات لهذه العلوم توقف هذه العلوم عليها واحتياجها
اليها حيثما وجدت وبان تاليفه دل عليها وانما تسمى مقدمة الكتاب عن مقدمة
العلم فيما يتوقف عليه تاليفه مخصوصا بالعلم من حيث هو كمقدمة مختصر الشيخ خليل
ومقدمة القاموس ونحوهما مما يبين اصطلاح الكتاب ومما يبين لك ان هذه المقد
مات هي مقدمات للعلوم انها مبادئ لها والعلم مستمد من مبادئه والمستمد
لا يعلم بدون معرفة المستمد منه **و** الكتب الاول من الكتب السبعة في العمد وهي المرفو
عات وما يشبهها من منصوبات النواسخ **و** الثاني في الفضلات وهي المنصوبات
و الثالث في المجرورات وما حمل عليها من المجزومات وما يتبعها من الكلام على ادوات
التعليق غير الجازمة وما ضم اليها من بقية حروف المعاني **و** الرابع في العوامل في هذه
الانواع وهي الفعل وما الحق به وختم باشتغالها عن معمولاتها وتنازعها فيها
و الخامس في التوابع لهذه الانواع وهذه الكتب الخمسة في النحو **و** السادس في ما
بنيته **و** السابع في تغييرات الكلم المرادية كالزيادة والحذف والابدال والنقل

قف ان مقدمة الكتاب غير مقدمة العلم

اللهم صل على حبيب الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والإدغام وختم بها في استهلال خاتمة الخطبة وعقود الكتاب بما استفتح فاتحتها التناسب
في الموضع والذكر في المقدمات وجاء ثم في محل الفاء بين الوسائل والمقاصد من التفاوت
والتباعد بحسب المراتب وقوله مقدمات في كتب سبعة إن جعل خبر المبتدأ مضمر
أي هي أي الأبيات علمنا أنه ليس المراد الإخبار عنها والإعلام وإنما سيق الكلام لبيان
ترتيبها وشرح كيفيته فهو المحط الأعظم والمحكوم عليه وإن جعل خبرا ثانيا لقوله
تبيينها فهم علمنا أن الترتيب ليس عين المقدمات والكتب السبعة وإنما هو شيء
لهما والخبر يجب أن يكون عين المبتدأ مصدوقا والقول بأنه على الأول والمعنى هي من
حيث تبيينها باعتبار أنها مقدمات الخ أي لا من حيث ذاتها وعلى الثاني لتتميم الخبر
ببيان معنى المبتدأ والمقصود بالذات من الخبر الثاني ثم المشير للترتيب وذلك أن الكلام
إذا كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه فذلك الزائد هو
الغرض الخاص والمقصود من الكلام فإذا قلت جاءني زيد ثم عمرو فالغرض إثبات مجيء
عمرو بعد زيد بمهلة حتى كأنه معلوم أن المجيء من زيد وعمرو والشك إنما وقع في الترتيب
والتراخي ولو قلت ما جاءني زيد ثم عمرو كان نفيا للجمع في زيد وعمرو بعد مجيء
زيد متراخيا ويحتمل أنهما جاءا معا أو جاء عمرو قبل زيد أو عقبه متصلا به
وفي جعل الكتب سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان وغيره أن الله
وتر يحب الوتر أما ترى أن السموات سبع والأيام سبعا والطواف سبعا الحديث
وأسأل الله وقاية الملتزم ومهامه النفع وحسن المختتم سأل الله تعالى أن
ييسر عليه توفية ما التزم في هذه الأبيات من وضوح الدلالة على المقاصد وجمع
ما يحتاج إليه الطالب من الأصول والقواعد وضبط المسائل ببيان قيودها
التي هي من أعظم الوسائل بها من الدعوى وإظهار الأدلة والحجج وإشارة إلى أن
الأمر كله لله على الوصول لذلك إلا بإعانة الله تعالى وتيسيره ولا بمجرد الجزاء
في غير ما أنس به بعضهم وثوبه وفرادى القائل إذا لم يعنك الله فيما
تريده . فليس لمخلوق إليه سبيل . وإن هو لم يرشدك في كل مسلك . ضللت ولو أن
السماء دليل ونبه بذلك على أن التزامه لما ذكر ليس اعتمادا على مجرد ما عنده من
العلوم والإدراك إلا على محض ما لربه من الإمداد والفهوم بل العمدة الكبرى عنده

ويقو

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه

8

توفيق الله تعالى والهامه وامداده والهم النفع لذلك وحزم متعلقه للتعبير في
ايامه ويجمع ويتعلق بها ومعنى حسن الخاتمة حسن الخاتمة وذلك بالموت على الايمان
والتقوى وان سوء الخاتمة المقابل لحسنها على مرتبتين احداهما وهي العظيمة
الهائلة ان يغلب على القلب عند سكرات الموت وظهور اهواله اما شك فيه
اما الشك واما الجحود فيقبض الروح في حال غلبة الجحود او الشك فيكون
ذلك حجابا بينه وبين الله ابدا وذلك يقتضي البعد الدائم والعذاب المخلد والثانية
دونها وهي ان يغلب على القلب حب امر من امور الدنيا وشهوة من شهواتها
ويتمثل ذلك في قلبه ويستغرقه حتى لا يبقى في تلك الحالة متسع لغيره فيتفق
قبض روحه في تلك الحالة فيكون ذلك منكسا راسه الى الدنيا وصارفا وجهه
اليها ومهما انصرف الوجه عن الله تعالى حصل الحجاب ومهما حصل الحجاب
حصل العذاب اذ نار الله الموقدة لا تاخذ الا المحجوبين عن الله تعالى ولا بد
ان يخرج من النار من في قلبه مثقال حبة من الايمان ولو بعد الاف السنين فالمراد
في الاحياء بحسن الخاتمة ما ذكرناه وهو التحقيق فان قيل ويطلب
حتى قال بعضهم الغموم ثلاثة غم الطاعة ان لا تقبل وغم المعصية ان لا تغفر وغم
المعرفة ان تسلب وقال الخلصوقي بل الغم كله واحد بل الحقيقة وهو غم المعرفة
وكل غم دونه جلل اذ لم ينقطع وذكر عند الحسن ان اخر من يخرج من النار
رجل يقال له هناد عذب الف عام ينادي يا حنان يا منان فبكى الحسن وقال يا ليتني
كنت هنادا فتعجبوا منه فقال ويحكم اليس يوما يخرج ولا يدري حسن الخاتمة
في القرب بحسن الاختتام الاية تنبيه الى ان الابتداء مما ينبغي ان يتانق المتكلم
فيه لانه اول ما يقرع الاسماع فان كان حسنا تلقي بالقبول وجب ملاحظة ما
سبق من التفخيم والادلة على العكس اما الاولى حسن الاختتام بحسن المعنى
داخل تحت قوله وبراعة المطلع لان من جملة ما التزمه فيها وضوح الدلالة
التي بها تكون فصاحة الكلام وبلاغته واما ذكره ثانيا فلان حسن الخاتمة بالمعنى الاول
هو الاهم للمؤمن الذي يتاكد عليه الاعتناء بمقام الدعاء وعليه يحمل
ابهمه عند الاستدلال وعبر بالمضارع اشارة الى طلب الاستمرار العناية

سوء الخاتمة على ما تبين اعاذنا الله منه بفضله وكرمه

منكسا

الغموم

فإنه من خرج من النار رجل يقال له هناد عذب الف عام ينادي يا حنان يا منان فقال الحسن يا ليتني كنت هنادا

وهو

يا حنان

ولا غنى

لطلب الاستمرار

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه

للمقام ولو بحسب التيسير والقصور لا استمرار في كل موضع لو باتير في سببه وهو في قوله
وفاء المطلع المعلم وفيها ما لا دام وفق التآليف وقوله مع النفع وحسن الختم مثل
العلم ولم يحتج لتقديم المعمول لان من المعلوم ان هذه الامور التي طلبها انما تسال الا من
من الله تعالى والموفق هو فلان والله اسال لكان احسن ولم يفهم حسن الختم وان
كان هو الاهم بحسب الذات نظرا الى ان ما قبله هو الاهم بحسب المقام والله تعالى
اعلم بالصواب

الكلام في المفردات

كلامنا لفظ مفيد كاستقم

قدمه لان الكلام لانه المقصود بالذات اذ به يقع التفاهم والتخاطب وغيرهما كالابتداء
والفاعل ويستلزم معرفة كيفية تركيبه وتعيين صحيحه من فاسده وخرج بما جعلته
جنسا خمسة مفاهيم يطلق عليها الكلام لغة وهي الخط والاشارة والمفهوم
وما يفهم من حال الشيء والتكلم وحديث النفس وامثلتها مشهورة والعرف بها
خبر فقصد الا ان في الاول وعدمه في الثالث والحجة التي تشخص صاحبه ذهنك
لتزد بها على خصمك مثلا وتكليم لقصد الابراز والمعنى الذي تستحضر في نفسك
من غير ان تريد اعلام الغير به من حديث نفس واختار بعضهم التعبير به دون الاول
لانه جنس قريب بخلاف الاول وانه يطلق على المهمل والمستعمل والاول بخلافه
ختيار بان الاول جمع لا بد منه والقول الجمع ثلاث ذلك انه فيلزم ان لا يكون كلاما
الا ما ركب من الثلاث وليس كذلك والقول يطلق على القليل والكثير
اما اللفظ كما قال ابن هشام هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية
وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي يطلق على القليل والكثير وان كان يقول
في التعريف المذكور باسم المفعول كالقول وخرج بالفصل الثاني ما ليس فيه قرينة
التأليف ومن فيه معنا كما على الراجح بما جعله فصل السادس مفاهيم يطلق عليها الكلام
لغة وهو اللفظ الغير الصالح للسكوت عليه كالمفرد والمركب الاسنادي المستعمل
جملة والمزجي والاضافي والاجمال معناه كالسماء مع فنا على الراجح وهو الذي
نقل ابن مالك في شرح التسهيل وغيره عن سيبويه وغيره خلافا للاصح
اي حيان واستدلال الضمها بي لكلامية جانب خبره كل خبر كلام مردود
بان محمول الكبرى اخص من موضوعها لا انتفى كليته بدليل جملة الصلة

الكلام في المفردات

اي الا على غيرها كالكلام الكون من موارد الشيء والمفرد
والقول على الراجح عبارة عن اللفظ المركب
والعرف في القول على معنى في المكون
علم في ترتيب الاول وهو عمم ملكه

والمراد بالقول تعريف
الحكم الخبر ما وضع لما سمي به

اي علامات مكتفيا بها في اداء المراد
والمعنى انه الشيء مقصود لما سمي به
الصالح على غيره

والصغير وفرق ما هو ابدع في كلامه منهما واشتراكه كونهما خبرين وخرج بالفصل
الكلام لانه يفهم من النائم ومن في معناه على ما رجع ايضاحه او المحمود
ابو حيان واستحسنه في الشنواني من كلامه ومن قال ما ل وعزوا ان ارباب
هذا الاصطلاح انما احدثوه لضبط كلام العرب مع مصدره كلامهم ومراعاة
قصد المتكلم بذلك مخالفة لاصطلاحهم وغلبت العجمة عليهم لما ان ما يصدر
من النائم ومن في معناه لا يسمى عندهم كلاما وفي التصريح بالاقتصار الذي
زاده بعضهم لعله مبني على ان حسن السكوت الماخوذ في تعريف المفيد
لا يستلزم القصد وهو الذي ارتضاه المصنف في التوشيح ولذلك في الثواء اعترض
على ابن هشام بانه قد يصدق صادقا على الصادر من النائم ثم قال والجواب عنه
انما ذكره الشيخ السالك فيه من عدة عن ابن مالك حيث اشترط القصد
في التسهيل ولم يشترطه في العمدة انه قد يكون رجع احد الترجيحين خلافا لما
رجح في التوضيح التسهيل قال ولا يبعد هذا وقد يكون للتخصيص ان
فيه وفي ما اشبهه ورجح هذا الرأي الشمني على المغني وهو الماخوذ من قول
المغني الكلام هو القول المفيد بالقصد واختار ابن الضائع عدم استلزام
وما اعترض تعريف المغني بان قولهم بالقصد مستدرك لان الصادر من النائم
خرج بقيد الافادة ولو قال النائم زيد قائم مثلا ووافق ذلك قوما لم
لعله لم تحصل من اخبارهم وانما حصلت من مشاهدتهم القوم ورد هذا
الرأي صاحب التلويح وهو الظاهر ان حسن السكوت ان كان من جهة المتكلم
كما في قول بعضنا حسن اقتصاره على ما ذكر ثم ان اريد ان المتكلم يستحسن
في ذلك الاقتصار حسنا او يعتقده كذلك فلا شك ان هذا امر غير ظاهر
وان اريد ان السامع يعده حسنا او السامع انه استحسن من التراكيب فلا
فائدة معنى معتبر او ان كان من جهة السامع كما في قول اخر بعضنا حسن
سكوته بما سمع والاعتماد على ما فهم منه كما قال الموابي بحيث لا يبقى السامع
منتظرا الى شيء اخر وهذا الذي صح انتظار المعرم اعتماده على ما سمع
وان كان منهما على ما هو الحق فالامر واضح ويرد على تعريف المصنف فساده

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه

المعهود بدخول كلام العجم وتوهم خروجه من إضافة الكلام للضمير في كلامنا معشر
النحاة والاستدلال قوله كلامنا محدود لا دخول له في التعريف ويستدل بجعل قول
ابن مالك كاستقم مبتدأ خبره الجملة وقد اخرجه ابن ابي اسحاق وهو على هذا الحسن
والصراعلم وعندنا الكلمة قول مفرد خرج عن الجنس نحو الخط والإشارة وخرج
بالفصل المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه كعبد الله وضرب زيد عمرو
مسمى به علما ولا يعترض عليه بالتثنية والجمع واسماء النسب والمضارع حيث
يقال الصادق عليها تعريف المركب لا المفرد فتكون كلمة وهو باطل لان
المعربات وهي تسامح في صور التثنية واعتبار اتحاد الاعراب والتحقيق ان جميع
ذلك كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كالكلمة الواحدة فاعرب المركب
اعراب الكلمة لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكور لتقدمه وكذا
في الفعل المضارع فانه كلمة لا اذ مع ان الحروف مدلول حروف المضارعة والاخبار
بحصول الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الظاهر على حروف
والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات
الموضوعة وضعها اسما والحركات معا لتوصل حيث يتلفظ به وهو اذ الكلمة
مركبة من جزئين يدل كل منهما على جزء معناه وكذا نحو اسم في جمع التكسير
وكذا المصغر ونحو ضارب ومضروب ثم راجع ابن عرفة فان الوزن الظاهر كلمة
طارئ بالتركيب بجزء كلمة كما اذ عينا في الكلمة المتقدمة والاعتراض بهذا
وارد ان قال في تعريف المركب ما دل جزؤه على جزء معناه والاحد الجزئين مقصد
آخر والجزءان في الكلم المذكور لا يسمعان مع السكوت عليه مراده المرضي ويجاب
بان المراد من الجزء في تعريف المركب خصوص اللفظ والمعنى المضمون كما في الكلم
المذكورة والمعاني الحروف في شبهه لم يعرف الجزء عند الاطلاق ولا يرد على ضبعهم
في المضمر الغير المستتر في المركب والثانية لان وجود تكرار فيهما فيه اذكر
مفرد كما في المرض بالاول الكل الغير صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة
او في حكمها كالمنسوب امام العلم فيعود هذا الترام مكان كتبه
وزيد نسمة عجيبة والقول وان كان بمعنى المقول الان اطلق المصدر مقتضى

لاهم

(margin: ومضروب)

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد وآله

10

فقف

باطلة واستعمال التنبيه على اطلاق الكلمة على الكلام لانه مجازي لغوي فذكره
من وظيفة اللغويين لا النحويين ولهذا قال ابو حيان في قول الخلاصة وكلمة
بها كلام قد يؤم هذا ليس من شأن النحو بل النسبة الى علم اللغة وقال ابن مالك نفسه
في شرح التسهيل اطلاق الكلمة على ثلاثة اقسام حقيقي مستعمل في عرف
النحاة وهو الذي يتعرض له ومجازي مهمل في عرفهم وهو اطلاق الكلمة على
الكلام ولا يتعرض له بوجه ومجازي مستعمل وهو اطلاقها على احد جزء العلم
المضاف فيحسن ان يتعرض له والتعرض له اجود لما فيه من زيادة البيان انتهى
ودفع على قوله ولا يتعرض له بوجه قال على معنى بها انفرد دلت · واقترنت
باحد الازمنة · فعل وما خلاه فهو اسم والمعنى · بغيرها احرف وسم بالفضلة او ما
بالبنية اردف هذا بالاول انقسام الكلمة الذي هو بيان اقسامها الى اسم وفعل وحرف
وهو من انقسام الكلي الى جزئياته المندرجة تحت مفهومه والقيد دال الحصر
قول الخلاصة واسم وفعل ثم حرف الكلم واحده كلمة وفيه ما فيه مما لا يوقف
عليه في حواشيها والمراد بيان انحصارها في هذه الثلاثة وعدم خروجها
عنها وما ذكر كما ذكروه منه ان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها
او على معنى لا في نفسها الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة
او لا الثاني الاسم والاول الفعل وهذه القسمة اذ يردها النفي والاثبات فهي
حاصرة والمراد بيان تعريف كل من الاقسام الثلاثة لانه ذكر في بيان
الحد جنسه الذي يشاركه فيه غيره وفصله الذي يمتاز به عن الغير وهذا
محصول التعريف والمراد بيان ان كلا من الاسم والفعل يقع احد ركني
الاسناد فيكونان عمدتين بخلاف الحرف فهو فضلة ابدا واما معنى الاسم والفعل
مقصود لذاته ومعنى الحرف لغيره لانه نسبة والنسبة تبع وهذا احسن
في توجيه تسميته بالفضلة وان اقتصر في الشرح على الاول لان العمدية في الاول
غير لازمة للاسم والفضلية التي تقابلها غير مختصة بالحرف والمسلك الجاري للفهم
في التركيب فيه والمعنى ان الكلمة اذا دلت على معنى فيها او اقترنت باحد
الازمنة الثلاثة فهي الفعل قال الشيخ في قول الحاجبية في الاسم والفعل

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وآله

ما دل على معنى في نفسه الجار والمجرور صفة لمعنى والضمير المضاف إليه لما نفس
عائد على ما الذي هي واقعة على الكلمة فالمعنى كل من الاسم والفعل كلمة
دلت على معنى في نفس تلك الكلمة والحرف بخلافه كلمة دلت على معنى ثابت
في غير تلك الكلمة ثم قد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمجرور
بأل وقد يكون جملة نحو قولك أزيد قائم وقام زيد فقائم والمراد أن الفعل
يدل بالوضع الأول على معنى في نفسه وعلى زمان معين من الأزمنة الثلاثة
ويكون ذلك المعنى واقعا فيه فيكون الحدث والزمان جزئين من مدلوله وخرج بالوضع
الأول فيخرج عنه بعض الفعل المصدر لأنه دال على الزمان باللزوم
الغدو ونحو الصباح والمساء والغد لو لم يقل إن الزمان الذي دلت عليه ليس أحد الأ
زمنة الثلاثة وكذا نحو خلق السموات وقيام الساعة لأن الزمان وإن كان معينا
فليس ذلك بالتزام الأول وكذا اسم الفاعل والمفعول عند عمل الصفة في
الحال والاستقبال مدلولهما الحدث والزمان العارض لا من مدلولهما وضعا وكذا أسماء
الأفعال لأن ذلك ليس فيها بالوضع الأول بل بوضع ثان ويدخل في التعريف
المضارع إن قلنا إنه حقيقة في الحال وكذا إن قلنا إنه مشترك بينه وبين الا
ستقبال لأن الوضع المشترك موضوع لكل واحد من معنييه معينا ومستقبل
فيه كذلك والتباس ذلك على السامع لا يخل بذلك ويدخل أيضا الأفعال الإنشائية
لأن تجردها عن الزمان عارض لها بعروض الإنشاء والحدث فيه أيضا الماضي وال
مستقبل والحال إن أريد من الفعل الذي مضى والذي يأتي والحالي لأنه يشمل
موضوعة لتفرق الكائن في الزمان المعين بل الماضي ومستقبل أو حال من الزمان
أو في المكان نحو مضى في الأرض وقد في قوله قد نلقنا بقية أن يكون زائدا للفرق
لوجود تجرد فعل الشرط منه كما هو مقرر في محله وقوله فعل خبر لمبتدأ
محذوف مقترن بالفاء وحذفها ضرورة كما في قوله من يفعل الحسنات الله
يشكرها أو أن الشيء من ذلك حذف المبتدأ معها قوله والأمر اسم إلخ والأمر
بأمر الأزمنة متحد النهاية على معنى في نفسها قوله فيها قبل تقدم له في ذاته
الفعل المراد وكما ينبغي رجوع الضمير للثاني ينبغي رجوعه للأول بعد التأويل

عليه وضلا

يح

على حد عبارة الشارح فيه قلت قوله والتي بغيرها حرف جعله على مثال الشيخ فيه ابدا وهما
بالحرفية فإن قلت نجد بعض الاسماء مقترنا به المعنى مع الحرف كالكاف
الاسمية والحرفية وكذا عن وعلى وكذا الكاف الجنسية ورب التي للتكثير فيفسد تعريف الاسم
والحرف بها طردا او عكسا قلت اذ كر السيد في رسالته الفرق ان من الابتداء
والمعنى فيها هو من ابواب الابتداء اي الابتداء المفهوم من غير مقصود في نفسه والملحوظ لذاته
بل انه نسبة وحالة بين المتعلق والمتعلق به ولذلك لا يمكنك ان تخبر عنه فهذه
الحالة لعدم استقلالها بالمفهومية وانما تستفاد من حيث انه حال الشيء التي لا تعرف
حال الشيء من غير فاد والحالة التي هي ان تشتغل بها لذاتها وان تلتفت الى احوالها كما
لما اضطر الى المرآة ليشاهد ما فيها من الصورة فهو يرى المرآة تبعا ولا يلتفت فيها
عن المرآة الى احوالها بعد تلك الصفة ان اشتغاله بمشاهدة الصورة فيها
والمفهوم من لفظ الابتداء مقصود به نفسه وملحوظ لذاته فيمكنك الاخبار عنه
لاستقلاله بالمفهومية وانه مستحضر له من حيث ذاته ومشتغل به وملتفت الى احوال
له كالناظر للمرآة قصد النظر في احوالها اذا تقرر هذا ظهر لك ان احد الحرف
طرده على من دون لفظ الابتداء وحد الاسم على العكس وقس على ذلك ما تفرع
من الامثلة وغيرها قوله والتي بغيرها حرف هذا مفرط في الموصول الذي لما
اي والتي دلت على معنى بغيرها بقرينة وافقه لمن قرينة المقابلة تدل على
ان المعنى والتي دلت على معنى لا في نفسها فلا ترد اسماء الشروط والاستفهام
ونحوها من الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف فيقال انها تدل على معنى في غيرها
كما انها تدل على معنى في نفسها فمعنى من مثلا من تدل من فيه على الشيء
الذي استعملت فيه وبذلك كانت اسما وعلى الربط الذي بين الشرط والجزاء وبذلك
كانت متضمنة لمعنى الحرف وفيه نظر لانه يصدق عليها انها تدل على معنى
في نفسها ويجوز الجواب بما اشار اليه سيبويه من ان تضمن الاسماء لمعاني الحروف
عارض وان كان لازما للمعنى وليست الدلالة التي علقت بالوضع الاول ولو قيل
في تعريف الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لكان اوضح ولا يفسد طرد تعريف
الحرف بالنعت فيقال انه دال على المعنى في متعوته كما صرح به ابن ذلك

لذاته

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وآله

ثم يؤكد بما هو المقصود منه وأما فهو دال على الموصوف بمعنى العالم
من قولك جاء زيد العالم والعلم ولذلك قال الموضح ثم يعني بالموضح ما دل على ذات
باعتبار معنى هو المقصود وإنما ذكر المفعول فيما لم يتعد أو فيه الموضع
يصلح له ولغيره وفي المقام مباحث لا يحتمل ذكرها هذا المختصر راجع ما كتبنا
على قول التوضيح في مبحث المبادئ المعاني التي من حقها أن تؤدى بالحروف

فالاسم ميز بالجر وأل إسناده له وتنوين وأن ينادى

يقول إن الاسم يتميز عن قسيميه الفعل والحرف بهذه العلامات الأربع فكل
كلمة وجد فيها شيء من هذه الأربع فهي اسم ولا يلزم من انتفائها عن بعض
الكلمات انتفاء الاسمية لأن العلامة يلزم طردها لا عكسها ولذلك
أي جعلها من أجل أنه قبل الاسم ما يقبل الجر كان غير صحيح لأن الجر يجب
طردها وعكسه وحينئذ لا يرد نحو قوله ذلك بيت بقال إنها أسماء مع قبولها
ما ذكر وإنما أوردها على التوضيح أنه التزم انعكاس العلامة حيث قال
ويعرف الحرف بأن لا يقبل شيئا من العلامات المتقدمة فجعل انتفاء تلك
العلامات علامة للحرفية المستلزمة نفي الاسمية والفعلية وفي معنى قوله
الحرف لا يقبل سوى إشعارها الحرف إذ معناه سوى قابل علاماتهما والمجرور علامة
اسمية فيه في نفس الأمر فإن الاسم الصريح منها يقول ما في علمه في الميل
والإنهار أو علامة اسمية ذلك أنها مستقر وإثبات حرفيتها لذلك وتعين
الاسمية لأن الأسماء هي الأصول وكان الأعراف بها عند التردد أولى وانطراد
جنسها فإن قيل لم صير العلامة هي الجر والمراد به الكسرة التي يحدثها
العامل في آخر الكلمة سواء كان ذلك العامل حرفا أو مضافا وهذا
أحسن من قول التوضيح يحدثها عامل الجر سواء كان حرفا أو إضافة أو تبعية
لما فيه توقف الشيء على نفسه والجريان على ضعيف وهو أن العامل في المضاف
إليه المضاف وعامل التابع هو عامل المتبوع ولا حاجة إلى قول شارحه
أو ذا ابتها يعني الكسرة لإدخال ما لا ينصرف وياء التثنية والجمع لانهار لا
يحتاج المبتدئ يعني لأنه يرى صورتها في الفعل ولا يقال على قيد اسم وكذا

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

يلزم عدم عكس

واخوانه

أصل الاضافة وفي التابع التبعية والتحقيق أن العامل في المضاف إليه

الطهانة

الكسر في الهاء نحو كليه واشربه ولم يذكر الشارح هذا واوضح اي جمل نحو ح فولد
من قبيل اخوات العامل وعامل الجزم نظام لا تمسه معرفته على المبتدي العلامة
الثالثة الاسناد اليه وحقيقته ان تنسب الى الكلمة ما تحصل به الفائدة
وان قيل فلت هو نسبة شيء الى شيء على جهة الاستقلال ليخرج النسبة
التقييدية كالتي بين المتضايفين والنعت والمنعوت وما يخرج عنه كالتي بين الفعل
الفعل ومعموله وبهذه العلامة تعرف اسمية الضمير في نحو ضربت فان قيل
فلت انما جعل الاسناد له علامة للاسم لاختصاصه به وان كان
كذلك عارض شبه الحرف الموجب لبناء الضمير كالشبيه في ذا وتا وما
ظاهره في ابطال الدليل فلت موجب البناء في الضمير المذكور متعدد وهو
الشبه الوضعي والمعنوي فان المضمرات متضمنة لمعاني حرف التكلم والخطاب
والغيبة التي جعلت اليه مع ان الضمائر الاسمية فيها يوجب علي رفع
المعارض على موجب بنائها وتعزز بغوصده والاسناد اليه لغير ما ذكره
الخفض لا سيما ولا يصح جعله علامة لذاته كون الكلمة مسندا مشتركا بين الاسم
والفعل وانما الخاص بالاسم كونه مسندا اليه وبهذا كان احسن من قول
ابن الحاجب ومسند لانه ان جعل اسم مفعول على حقيقته والمعنى يتميز الاسم
بالمسند اليه المحكوم به كزيد قائم وقام زيد وزيد يرجع المثال له مسند به تسمح
اسميته فلما انه مبني على ان المسند هو المحكوم به وهو وان كان المشهور
فلا اعتماد على مشهور ابن مالك لان الجنس به مقام الايضاح مع ما ادى الى
للابطال المسند الاسم وفعل فقد ابد وان كان بمعنى المصدر وان جعل
قوله الاسم متعلقا به كان لم يذكر موضوع المسألة وهو المميز بهذه العلامات
وان جعل متعلقا بالاستقرار على انه الخبر او حال بناء على جواز تقدم معمول
الصفة على الموصوف اذا كان ظرفا او مجرورا كان من الالغاز فقد تقدم انه لا يجوز
الاسم وان قيل حزمه طلقة اعتمادا على التوقيف والمعنى واسناد اليه وردا ان الا
عتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف العلامة الثالثة التعريف بجميع
انواعه مختص بالاسم كالتنكير ايضا وعوارض المعاني الاسمية وقول م

فلانه مختص

به وهو ح هو المشهور

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد وآله

بالتصغير

وقال ـ كان تشابع او حكاه التخفيف والتصغير بالتصحيح اعم وانفع وقول الخ لاضطرار ال
وقاله زايد وفيه ءامتر غير هذا لا امتر الى البعض البناء الا كونه الكلمة
منادى الا مصلوبا لا ماينك مثل لكا وحضوره وقبل فيه ال الادلة وخطابه
الاسمين وكيف اوجبوا الاجل البناء وهل ذلك انتراوح فلت موجب
البناء فيها جهة افتقار المنادى وحيث وصف البناء اللازم للمنادى ام منادى الى و
الجملة التي نابت عنها الحرف افتقارات الا الى لا زماء جميع التركيب الباب اذ لام و
بل المذكورها والمغرب في نسبه شبه الحرف على الى بعض الحرف وقد تكون الجملة التي
يعقع البناء الا زمن التفريغ حروف البناء وقسم كيب الكلام والاسم والحرف
في دليله انه صورة وفيه خلاف لما ذكروه من انه شبه الضمير الشبيه بالحرف
اذ لا حاجة الى اعتبار الواسطة نعم تعتبر في تقوية الموجب ولذا ذلك لم يعارض البناء
في صورة المعرب المعرفة وعارض في صورتي التثنية والجمع اذا امتر على انه يحسن ان يقال
على ايهم عملا بالوارد الجر بر لقوته لان البناء حاصل او لا وترتب عليه شبه الضمير
الذي هو موجب البناء في بعض انواعه والله تعالى اعلم والفعل قد اتى بالتغيير وقع
وتاء انثى سكنا وان كتم والامر ما بعض مقدار القلب ٠ مع مقبول ياء وتخالف
ذكر في التبيين ما يمتاز به كل من انواع الافعال الثلاثة عن اخويه قوله ضمنه معرف
ما يمتاز به الجنس اذ من منه احص تساو ومن منه اعم فيراد العضارع بتمييز
بقبول التبيين الذي للتنفيس لا توسيع زمان الفعل وفي مغناها سوف وبقبول
مباشرة لم وقبوله على المضارع عند الفعل عمومه كقولهم ولم تجب انثى
قبل غير وفرجات لينل الى مرحم ذلك حيث اللاحقة الفعل وقبول ان
الماضي بقبول تاء التانيث الساكنة كقول عمت وام الفتح خاصة
بالاسم كفاطمة والتحريك العارض كقالت امرأة واول الحرف في
واخر من زيادة التمييز بالتاء على تاء التانيث الفعل على التخريج ذلك تقت
وقد تكون قد يعم ذلك في الاسم وقد يختص بالاسم على الطلب مع قبو
اتصال ياء المخاطب لمخرج تقوم تفعيل الاشياء على وجه لان الاشياء الى
والمعنى قوله ما بعض مقدار فهو لتقوى في اصل لنيس فعل ام لان الطلب

بل

جميع
موجب بناء الاسم المنادى
الاسماء
امالة

ليس معطوفا على الفعل تفسير بل والقاع الداخلة عليه و هو الذي صرح به المرادي في قول الخلاصة ان امر وهم واحسن منه تعبيره بالطلب ويرد عليه ما اورده على الخلاصة من انه عدل الامر بالدال التي على الامر مثال المرور وان اجيب دال الخصم ويصدق الامر الاصطلاحي وهو لعبة والعلاوة في التعريف اللغوي وهو طلب الفعل والدلالة والمعنى غيرك وقوله والفعل معطوف على الاسم في البيت قبله مفعول ليسم والاسم متعلق به وما ضارع بدل بعض من الفعل والكراهة مفرد لامنه وما ضي معطوف على ما ضارع فهو منصب للفظ وكذا قوله **ولفظ واشر دال بعد امر دار كذا ونسبة الثلاث ما هذي حوت حضرت سمي بفعل كشتان ووا** نص به على ان ما شبه الانواع الثلاثة في الدلالة على معانيها وان دلالة ما الدال بقوله بعض ولا التي علمه اذا لم يقبل علامات التي تخصها فهو اسم فعل وهو معنى قوله ما هذي حوت بمانافية والاشارة راجعة الى علامات الانواع الثلاثة اي الى تلك النسبة ما حوت هذه العلامات اي ما قبلها والفعل الحاصل الفعل اذا وقع طرف الجملة الحالية جاز ربطه بالضمير وبالواو وربطه بهما بالضمير مثال ما دل على معنى فعل الامر ولم يقبل بلاء المخاطبة صه بمعنى اسكت ومثال ما دل على معنى الفعل الماضي ولم يقبل التاء المذكورة شتان بمعنى افترق ومثال ما دل على الفعل المضارع ولم يقبل السين ولم واه بمعنى اعجب وتمم بهذا البيت الكلام على العلامات التي اشار لها في الخلاصة وسلم بذلك مما تحكم الشارح ويرد عليه في قوله وانما لم يذكر لانه قول الخلاصة هو اسم الخ وان التحكم احسن ان يجعل قوله هو اسم على ما يقع اسم الفعل والمصدر عوضا زيد او يذكر الساجد على قبل ان ويتام الحلق بفعل التغيير وقد اطرد ان كلامه هو المراد وحمله على خصوص اسم الفعل يتعضد الاختصار التي بها الشارح والمحراة وتراد النقض هنا على المصنف ان ليس في عبارته ما يقتضي الحصر وبان الخبر **وما حوى ثلاثة فهو الكلم** الكلم اسم جنس وضعا جمعي استعمالا والاستعمال هو المخصص بالثلاث فما اعرابه

ثم

ما ذا انه

معه

ــه

واسم وفعل ثم حرف الكلم
واحد الكلمة

ذكر الكلم جنس ولم يقتصر على الكلم على كلام ولم
يقل في الكلمة في الثلاثة من كلامهم كان
الخ الح
حمس

بين وجه التراجم من كونه اسما للجنس اللغوي وبين كونه جمعا. قوله فيها أقوال الصحيح
من أقوال ثلاثة ثانيها أنه جمع ثالثها أنه اسم جمع ويفرق بينه وبين واحده بالتاء
وهي في معرفة كنبق ونبقة فيفيد بينه وبين الكلام عموم وخصوص من وجه والكلم أخص
من جهة أنه لا يصدق على الواحد فيصدق على المفيد وغيره والكلام أخص
من هذه الجهة وأعم من جهة أنه لا يصدق على ما تركب من الثلاثة فيصدق الاطلاق على
الاثنين من كلمة والكلم والكلم الجميع من هذه الجهة فيجتمعان في نحو قد قام الموقف
وينفرد الكلام بنحو قام زيد والكلم بلوقام زيد وقيد من الاطلاق في الثلاثة أنه لا فرق بين
أن تكون من جنس واحد أو جنسين أو ثلاثة وإذا علمه ما أورد على الناظم في قوله
واسم وفعل ثم حرف الكلم وانتهى ما لما ليس التعرض لبيان مفهوم الكلم أنه ليس
من أبواب الانحاء كلاحقية عندهم كالكلام والكلمة والقول إذ لم يستعملوه في غير
هذا المحل ومن التعبير به في غيره مع أنه أشيع وأن تقسيمه على معنى معنى الكلم
اللغوي ويمكن أن يعتبر بأنه لما كان مساوقا للكلام والكلمة في المراد كان في
معرفة أن يتبادر فيه المعنى لا يكمل تعيين المقصود كما فعل كثير من الأئمة في مقام
ذكر الموجبات عن ضوابطه لبيان معنى الخبر المرجح وأقسامه مع أنه ليس مقصودا
لمن في ذلك المقام ليكمل تعيين المقصود والجملة اسمية وفعلية ما التزم الاسمية
فعلية ظرفية وذات وجهين في ثنية وما تكون خبرا أو لا خبرا أو خبرا
وكبرى أولاه به معنى الجملة وبيان انقسامها بثلاثة اعتبارات إلى ثلاثة أقسام
وإلى قسمين غير هذا والمعنى أن الجملة هي ما حوت كلمتين فأكثر مسند إحداهما
إلى الأخرى ومعول طرفي الخبر المفرد وقوله وفيه ما التزم وكذا هو في النسخة التي
بأيدينا وهو أصل على جواز وصل أن مفرد وهو أن يقال كثيرا ما
نحو الجملة ثم كثيرة ثلاثة وأكثر مما ذكر فيها من الفاعل والحال والتمييز
ونحو ذلك وحاصل الجواب أن جميع ذلك فيه خارج عن ماهية الجملة
غير معتبرة فيها بشأن بثبوتها دونها في نحو قام زيد وزيد قائم وما أشبه
معنى ما التزم وجه ثابتة والمعنى أن تلك القيود غير ملتزمة في تحقق الجملة
فلا تعتبر في ماهيتها وبعد كتبي هذا تبين لي أنه بالعبارة منصوصة على أن ووجه

الواقع في الجملة الا يلزم من عدم لزوم ذلك عدم ثبوته فيها وقد يكون وعلى هذا المعنى
جرى المصنف في الشرح والله اعلم وهذا التعريف فاسد الطرد لصدقه على كل لفظ مركب مفيد
مستقل ولو قال . والجملة ما تركب من اسناد متم يسلم من الخلل . وهو معنى قول المغني
الجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان
بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما انتهى
فقوله ضرب اللص بمنزلة الفعل والفاعل واقائم الزيدان بمنزلة المبتدا والخبر
وكان زيد قائما بمنزلتهما وظننته قائما بمنزلتهما من حيث انهما مفعول وفاعل حقيقة

واما

وقع عن هامش [illegible] في الجملة المعبر بها ان كان صدرها اسما كزيد قائم
قيل فيها اسمية وان كان فعلا كقام زيد سميت فعلية وان كان
ظرفا نحو اعندك زيد او جارا نحو افي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف
والجار والمجرور اعتمادهما على المبتدا لا بالاستقرار المقدر ولا مبتدا مخبرا
عنه بهما سميت ظرفية والمراد بالصدر المسند او المسند اليه فتسمى الجملة باعتبار
المسند والمسند اليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فجملة اقام زيد
فعلية وهل زيد اخوك اسمية وكذا ما تقدم عليهما من الفضلات فنحو
ففريقا كذبتم فعلية ونحو [illegible] وظاهر ان الاسمية والفعلية بالمصدرية لا
ان [illegible] صدرا في الحال فنحو ففريقا كذبتم فعلية ونحو قائم ابوك زيد اسمية وتنقسم
الجملة ايضا باعتبار اخر الى ذات وجه وذات وجهين فالاولى التي تختص
بالاسمية او الفعلية بكل اعتبار نحو زيد ابوه قائم فهي اسمية باعتبار صدرها
وباعتبار عجزها وظننت زيدا يقوم ابوه فعلية بكل اعتبار والثانية هي التي تختص
بالاسمية باعتبار وبالفعلية باعتبار اخر نحو زيد يقوم ابوه فهي اسمية
باعتبار الصدر فعلية باعتبار العجز وظننت زيدا ابوه قائم عكسها وبهذا
التقرير تعلم ان هذا التقسيم [illegible] لهذه الجملة وانما هو بخصوص الكبرى
ولو اخرها وذكرها كما فعل في المغني لكان اوجه والله اعلم وتنقسم الجملة
ايضا باعتبار اخر الى صغرى وكبرى فالاولى هي المبنية على المبتدا كقام ابوه
من زيد قام ابوه وابوه قائم من زيد ابوه قائم والثانية هي الجملة التي وقعت

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

جملة اخرى كزيد قام ابوه وزيد قام اخوه وكفتنا زيد القوم ابوك

المعرب والمبني

قال تقدم وجه كون باب الكلام والكلم مقدما من المقدمات وبين ذلك ووضحه فنقول كان كثير من احكام الكلام التركيبية التي تذكر في تراجم العربية تتوقف معرفتها على معرفة الاعراب والبناء والتعريف والتنكير كتفصيلهم في الاسم الذي يراد ان يكون مضافا او شبيها به فيعرب او لا فيبنى وفي المنادى في ان يكون مع ذلك مفردا فيبنى او لا فيعرب وفي مشبه اذ يراد ان يكون مضافا الى الجملة المعربة صدرها فيترجح اعرابه على بنائه او المبنية فيترجح بناؤه على اعرابه وفي لا في مسئلة تركيبها مع اسمها الرفع او النصب او الخفض او الجزم وان معرفة النوع ثانية عن معرفة الجنس فمعرفة الاحكام تتوقف على معرفة الاعراب والبناء وبيانه ان لا لا تستعمل في باب النكرات وان الحال والتمييز لا يكونان الا نكرتين وان الحال اذا ورد معرفة وجب تاويله بالنكرة وان الاصل في صاحبها وفي المبتدا التعريف ولا يكون نكرة في الغالب الا مع مسوغ وان المضاف يتعرف بالمضاف اليه ان كان معرفة ويتخصص به ان كان نكرة ونحو ذلك من الاحكام وشبهها تتوقف على معرفة التعريف والتنكير جعلوا باب المعرب والمبني وباب المعرفة والنكرة مقدمين للشروع في الاحكام التركيبية ولما كان تفصيل احكام المذكورات في حقيقة المعرفة والنكرة يتوقف على معرفة الاعراب والبناء كتقسيم المضمر المتصل والمنفصل بحسب مواقع الاعراب والحكم على المضمرات بالبناء قدموا المعرب والمبني على النكرة والمعرفة **والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف** في **وضع الاستعمال والمعنى نعم وفي افتقار جملة اي اطلاء ولقصد وكونه عاملا مهملا. وغيره اعرب** افاد بهذا الكلام خمس فوائد الاولى ان الاسم ينقسم الى معرب ومبني والثانية انه منحصر في القسمين لقوله وغيره اعرب والثالثة ان الاصل فيه الاعراب وانه انما يخرج عن ذلك الاصل لعلة تقتضي خروجه عنه فهم ذلك من قوله لشبه الحروف والرابعة انه لا سبب لبناء الاسم الا شبهه للحرف وهذا مما انفرد به ابن مالك كما نقله ...

والاسم منه معرب ومبني
لشبه من الحروف مدني
كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا
والمعنوي في متى وفي هنا
وكنيابة عن الفعل بلا
تأثر وكافتقار اصلا
ومعرب الاسماء ما قد سلما

جماعة عن ظاهر كلام سيبويه وذكر ابن القطاع انه الصحيح ومذهب العراق من
النحويين حاصل ما زاده الخالف على ما ذكر الشيخ ابو اسحاق الشاطبي
ثمانية الشبه الوقوع موقع الفعل ومضارعته وكثرة موانع الصرف
والافتقار الى مبني والتركيب والخروج عن النظائر والخروج عن الاصل وكثرة
الاستعمال والاول اسماء الافعال وان قيل فيها ذو خوف انه شبه الحرف
والثاني ذات حذام وهو مشبه نزال ومشبه المشبه مشبه فيدخل من جهة الشبه
والثالث ذات حذام ايضا عند اخرين وقد علمت من خلله والرابع على
حين عارض التنبيه على الصبا وان انه شبه بالحرف في تصغير موضوعه
غير مكتفى به والخامس نحو لا رجل وخمسة عشر وان انها تضمنت
معنى الحرف والسادس نحو من قبل ومن بعد وان وجه شبهه بالحرف
والسابع ان الموصولة وان قيل شبهها به والثامن فعلم كذا ابو حيان
والقول انه مبني لتضمنه معنى التعجب الذي وضعت له اللام والكاف
الخامسة بيان انواع الشبه المعتبرة وهي ستة اولها الشبه الوضعي
وضابطه ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين وضعا اوليا
فالاول كتاء قمت والثاني كنا من قمنا وخرج نحو اب واخ لان وضعهما
الاول على ثلاثة بدليل ابوان واخوان وان التثنية ترد الاشياء الى اصولها
الثاني الشبه الاستعمالي وضابطه ان يكون مقتضى صنيع المصنف
ان ينوب الاسم على الفعل ولا يتأثر قاطعا لانه كذلك في اسماء الافعال
فهي نائبة عن الافعال واخواتها لا تعمل المطرد فيخص بان يريد او ان نيابتها
عارض غير لازم الثالث المعنوي وضابطه ان يتضمن الاسم معنى من المعاني
التي من حقها ان تؤدى بالحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا
فالاول كادوات الاستفهام والشرط والثاني كاسماء الاشارة
والقول بانهم وضعوا لام العهد وان ذكر في النكت لا يصح فانهم
لم يعوا الاسم الاشارة لما دل على مشتق واشارة القرآن ضمها
ربساه المعهود الصرفية على مرفوع اللام المتقدم مثل والمقرآن وجميع

مبحث الشبه الوضعي

مبحث الشبه الاستعمالي

مبحث الشبه المعنوي

المفهم أن ما بعدها يشار بها لمسمّاها وأجاب الدماميني في شرح التسهيل
بأن المراد بالإشارة في التعريف السابق الحسية بنحو اليد والرأس فلو لم تعتبر الحسية
حسية من الحسية بيتك أن لا سواه كذا وخصوص أمر حول اللام المذكور قيل
إن المعتبر معنى الحسية ومعناه لم يوضع لها الحرف فإن **قلت**
ذكروا أن اللام تكون للعهد الذهني وغيره من حضوري ولا تعرض للإشارة الحسية في الذ
حسية فتكون موضوعة للمعنيين **قلت** ومن ثم قالوا هنا في ما قابل الذ
كري والحضوري لا مدلول الحس وليس معها إشارة حسية في حال من حالها
هو الحق **تنبيه** قال المصنف في الشرح امتنع شراح وحيث على التمثيل
لهذا القسم بأسماء الإشارة وكلمات مجملة عن حكم شيء في ذلك
حتى صرح ابن عصفور في ذكر أبو حيان في تفسير البحر وهو كون وكان علة بنائها
كونها تدل على الإشارة فقط للبعض وتحتوي على الإشارة عن عند وأنها لا تختص
بالإشارة فقط وصار مرجعها معنى لا يدل عليه بالشيء بل هو مما يدل عليه
بالحرف قد وإنما أشبهت الحرف الذي كان ينبغي أن يوضع دليلا على الغيب
وثم صرح ابن أخرة لكن أبو هشام في شرح الكبير وهو موافق لما ابتدع
وإن اضطر لعدم جزم الجار ولام أل وجار لأنه فلعل العرب لم محل اللام فيها
الندا للمتلوات محل ما كان ساكنا الهمزة أو مقول على الفتح بنا دار وكيف
لتضمنه معنى الحرف الذي كان يستحق أن يوضع للتعجب انتهى واعلم أن كثير
كان تضمنها معنى حرف الإشارة فقط تضمنها معنى حرف الابتداء وأيضا فالقطع في
بدووها فيقال إنما غير لازم لأنا لم نتكلم على أن يكون موجبا وحده وقد تضمنها
أيضا معنى حرف الانتهاء فقال الراغب لدن أخص من عند لأنها تدل على الابتداء
والنهاية وبهذا تبين مع إشكال عدم معارضة لزومها للإضافة لشبهها
بهم وأمر في الإسناد وفيما ذكر أمر عبر ووضع الحرف لمعنى التعجب نسخ
فعرض حوالة اللام الجارة وردت لكن قد ردوا ابن سار ابن جرير في الشيء
لا افتقار مضاها أن يقع الاسم إلى جملة افتقار أمثالا كالموصولات وأنها
أيتم معناها والبعد من لوازمها بذكر ذات مشابهة بذلك الحروف في الإسناد

محي

اشكال

الضمير لابن الفخار

بمعنى

16

ومفتقرا الى الجمل اذ لا تفيد الكلام ومنها مع معنى غيرها في التحقيق وهذا هو الفرق
بين الموصول الاسمي المفتقر الى الجملة كاذ الظرفية والمصدرية حيث اوجب الاول البناء والثاني الاعراب
في الثانية حيث جلس زيد وعند زيد ولدى الافتقار المذكور الجملة وقبلها وهو مما زاده به على
الاصل وخرج بالتاصيل نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فان اليوم مفتقر فيها وظاهر
الى الجملة والمضاف مفتقر الى المضاف اليه لان هذا الافتقار عارض في بعض الاحوال
كما اذا تقول صمت يوما وسرت يوما ولا يحتاج الى شيء والمراد بهذا النوع
في الشبه الاستعمالي كان الاشبه في الذي احسن المحور ظاهر هذا المذكور في الشرح
صحيح وعن اعليها واما الافتقار خاص بها الشبه اللفظي وظاهر ان يكون
في الاسم فقد استعمل حرفا كما اشبه الاسمين فيبنيا لشبههما في اشبه الحرف
في اللفظ وكذا اعرب على الاسمين وقد الاسمين مثل اذ وقال الشبه الاستعمالي
وظاهر ان يكون الاسم غير عامل ولا معمول كاسماء الاصوات ومواقع الصور
وانما اشبهت الحروف العاملة وعمل ابن المالك الى هذا النوع عن الاخير ثم
ذكر التنبيه وانه مشعر بعموم الحكم والله اعلم

وفعل امر ومضي بنيا ۞ واعربوا مضارعا ان عريا
من نون توكيد مباشر ومن ۞ نون اناث كيرعن من فتن

تقدم ان الفعل ثلاثة انواع وهي باعتبار الاعراب والبناء على قسمين قسم مبني
وهو نوعان الماضي والامر وذلك هو الاصل ومن ثم قدم امر الماضي مبنيا وكالمجمع
عليه وامر الامر ومعلوم ان جمهور البصريين ذهب الاخفش والكوفيون الى اعرابه
وانه مقتطع من المضارع فهو عندهم مجزوم بلام الامر مقدرة والاصل عندهم
لتضرب حذف حرف اللام وحرف المضارعة ليلا يلتبس المضارع
الذي فيه الطلب بالمضارع الذي لا طلب فيه حال الوقف والصحيح لمذهب البصريين
في المعنى بسبقه اوحد لم يحتج عنها وتكلم عليه وقد احببنا عنها في حواشينا
على التوضيح وقسم معرب وهو المضارع لمشابهته للاسم الذي اصله الاعراب وهو
المراد بالمضارعة والكون اعرابه بالحمل على الاسم سمي بالمضارع من المقابلة
اذا اسلم معا صيغه من عنه ومن ثم يبني اذا اتصلت به نون الاناث او نون التوكيد

معنى الشبه اللفظي

معنى الشبه الاستعمالي

بيت

وفعل امر ومضي بنيا
واعربوا مضارعا ان عريا
من نون توكيد مباشر ومن
نون اناث كيرعن من فتن
وكل حرف مستحق للبنا

للجملة

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد وآله

اصل

اما لفظا كما في المثالين الاخيرين واما تقديرا كما في الاول او مقدرا نحو ولا يصدنك عن آيات الله فانه من محذوف الفعل

على ما تقدم من نون التوكيد المباشرة وغيرها

المباشر فمبني معه على السكون نحو والمطلقات يتربصن ويتربصن بانفسهن بوجه تقدم المسند للمتصل به وان بناءه لم يخرج عن الاصل والبناء في الثاني من نون التوكيد بالاسمية والثاني يبني على الفتح نحو ليسجنن وليكونن والمراد المباشر كما فيها من المباشرة لفظا والفعل يتصل ما لفظه به نحو لتبلون واو التي وانتبعان وانه مع ما معربا اتفاقا ويجري في كون النون مباشرا للفعل او غير مباشر لم يتغير بشيء من ذلك ومعه وان استحق الرفع بالضمير في مباشر وان استغفر بالنون مع غير مباشر وانما استحق الحرف من حيث هو البناء لانه لا يتوارد عليه من المعاني ما يحتاج الى الاعراب واعلم ان الحروف ما يكون لمعان كثيرة كما قال ابن فارس واحسب ان الحروف انما جيء بها في الاصل ليدل على معنى واحد ليس غير الا شيئا ومنه ... والصواب ما قال ان في الحروف التي تعطي من قبيل المشترك التي تتعدد اوضاعه بتعدد معانيه ومعاني المشترك لا توجب الاعراب الذي سوء لا مترادفا ان جاء لم لا من التعبير او المعاني واوضاعا كان او مستعملا ... حتى يزال اللبس وان اتى الاخر وخلاف اللبس في بعض المقامات كما في التمييز لمعاني العامل المبنية في المشترك والعربية الخارجة على عبارات المصنف ما ورد على التابعين من انه يلزم من استغراق البناء محصورا بالفعل وعليه عنه بما اجيب عنها وبقول الحصول بالفعل علم من صريح ان حصر لعلمه فيه على الاسم المشابه للحرف بالبناء اجل منه ابنيته وانه يعلم من ذلك ان الحروف مبنية من باب اولى وينبه هنا على ان ذلك الحصول على سبيل الاستغراق لا يقال يعلم الاستغراق من حكم محصول عليه ومفعوليته الا الذي او الحمل الشيء على الشيء مع كون المحمول عليه وعامله في بعض وقد قالوا كان العين في نحو كل زيتا محمول في العمل على الفعل وهو على الصفة المشبهة وهي على اسم الفاعل او على اسم المفعول الفعل وان المبني في هذا ...

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد و...

مبنية واختلف فيما قبل التركيب واستظهر الابتداء أو تعريبا

هذا البيت من زيادته على الخلاصة بناء على مختار ابن مالك من أن الأسماء
قبل التركيب مع إشارته إلى ضعف الخلاف فيه بل الصواب الثاني فيما رد
ما ليس عند البعض ولعله الابتداء أو تعريبا والخلاف فيها انبنى على ثلاثة أقوال
أولها أنها مبنية وهو رأي ابن الحاجب لجعله عدم التركيب من أسباب
البناء وإن كان لشبهها عنده بالحروف المهملة في كونها لا عاملة
ولا معمولة ثانيها أنها معربة بناء على أن عدم التركيب ليس سببا
والشبه المذكور ممنوع لأنها صالحة للعمل لو دخلت عليها العوا
مل وهذا رأي الزمخشري ويشعر به تشبيهها ويعلم أن محل النزاع إنما
أصلا أحادا إذ ما الإعراب في الأسماء أنواع عنها إذ لا ينبني شيء
منها مع التركيب بمعنى الخلاف هل يصدق عليها اسم المعرب
بناء على أن الإعراب في الاصطلاح الصالح للإعراب أم لا بناء على
أنه في الاصطلاح المتصف به بالفعل وهذا قال بعض المحققين
والحق من قال بإعرابها أنها قابلة له لا موصوفة به في الفعل
إذ هو إما لفظ أو مقدر يجلبه العامل أو تغيير أواخر الكلم لاختلاف
العوامل ولا عوامل قبل التركيب الثالث أنها واسطة لا مبنية
ولا معربة لعدم الموجب لكل منهما وهو رأي أبي حيان واختاره المص
في تسهيله واختلف فيه فيكون الضمير عائدا على الأسماء المعهودة
من السياق ... ومن التركيب بالبناء للمفعول وفي أخرى فيما قبل
فيكون ما واقعة على الاسم ومن التركيب بالبناء للفاعل أو على الأ
سماء ومن التركيب بالبناء للمفعول وقوله واستظهر ما عليه ...
كان مجزوما مع اسمه بروايته ولم يقل لا يكون منصوبا أو لأن مجزوما
مع اسمها فيكون مرفوعا والأصل في المبني تسكين كل ما يسكن
نوع من أنواع البناء كما عند ابن هشام وغيره والأنواع أربعة فتح
أي صالحة والمرفوعة ... بمعنى الأكثر الغالب وحيث كثر

بالمشهر

إذن

المعرب

والأصل في المبني أن يسكنا

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

ان تكلمهم للسكون في جزئيات المبني انه الاصل ولا يعدل عنه الا لسبب
واذا عدل الى الحركة فقدم الاخف فالاخف وذلك الفتح ثم الكسر
ثم الضم وذلك في المبني استغراقا واعتبارا في كل مبني سواء كان اسما او فعلا او
حرفا وفي التعبير بالتسكين اقامة السبب مقام المسبب اذ نوع البناء السكون
لا التسكين الذي هو فعل الفاعل وهو [illegible] ملتزم ثم سلك المصنف رحمه
الله في هذا التقسيم مسلك ابن هشام في الشذور فانه قسم المبني تقسيما غريبا لم يسبق
اليه وجعله على ابواب الكتاب الاول ما التزم البناء على السكون وهو نوعان احدهما
الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك كضربت الا المتصل بضمير النصب كذا في
[illegible] او بضمير الرفع الساكن كضربا وضربوا الثاني المضارع المتصل بنون الاناث
وفي نحو وعلى هذا النوع نبه المصنف بقوله وهو [illegible] ملتزم والضمير
عائد على السكون ولم يذكر هو ايضا مبنيا على الفتح في باب [illegible] كما ياتي والظاهر
ان هنا من المبني على السكون لا يقتضي انه عنده مبني على الضم لاحتمال ان
يقول بانه على الفتح المقدر وهو كلام ضعيف وعليه جمع الشنواني كما
ياتي وفي [illegible] قال الشنواني من الغرائب من يقول ان الماضي يبنى
على الفتح فيما اذا تجرد من ضمير الرفع المتحرك والواو وعلى الضم اذا اسند
الى الواو وعلى السكون اذا اسند لضمير الرفع المتحرك ومنهم من ذهب
الى انه مبني على الفتح دائما كصاحب الاجرومية ومنهم من قال يبنى
على الفتح تارة وعلى السكون اخرى كابن هشام في شرح الشذور والاشموني
والثاني هو الماخوذ من قوله في التوضيح واما الماضي فعلى الفتح والسكون
عارض اوجبه كراهيتهم توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
وكذا الضم عارض لمناسبة الواو ومن ثم قوله من انواع
البناء ولتقليلها الى الكسر والضم [illegible] في الفعل وهو او
[illegible] الباب الثاني ما
لزم البناء على السكون من الاسماء وهو نوع واحد وهو فعل الامر فانه
يبنى على ما يجزم به مضارعه فهو اذا مبني على السكون لان مضارعه

في الشذور

الباب الاول
ما لزم البناء على السكون

الكسر

الباب الثاني
ما لزم البناء على السكون
[illegible]

اصل
ونحو اضربا على حذف النون
لان مضارعه يجزم به ونحو اخشى
على حذف اخره لان مضارعه
يجزم به

3

الباب الثالث
ما لزم البناء على الفتح

يجزم به ويشكل على هذا كون الفاعل في نحو اخشين واسعين متى المؤكد بالنون
فان مضارعه يجزم بحذف اخره وهو مبني على الفتح وجوابه ان مضارع
اسعين لتسعين فيعتبر مقترنا بالنون كما ان مضارع اخشين تخشين باء اعني فقط
بالف اخشين والزم ذا الفتح بماض جردا وقد الفتح في نحو عزاه وفي يسمن
والتي براه وكيا حلاوه وفي اعدواه والتي من المبهمات اضيفا. فحملها او
بناها تعربها. وجاز اه تعربه والاه وضح. مرملى مع ها وامعا اه ربح الباب
الثالث ما لزم البناء على الفتح وهو سبعة انواع الماضي المجرد
مما تقدم ذكره كضربا وضربنا وضربه وعليه نبه بقوله والزم ذا الفتح بماض
جردا او البناء ظرف مبني ومتعلق جردا محذوف دل عليه قوله وهو بمعنى
المتقدم والمعنى جرد من ضمير الرفع المتحرك او الم يتقدم له ذكر غيره او كان
ان نحو ضربوا مبني على الفتح المقدر وقد تقدم ما فيه واشار بقوله
وقد الشين في نحو عزاه الى ذا مع ما ينوه مركب بناء عزا ومع وعزا
وشبهه على السكون والمعنى ان الفتح في الباب المذكور كما يكون ظاهرا
يكون مقدرا والاصل عزوو وسعى وعزو فلما تحرك حرف العلة وانفتح ما
قبله قلب الفا مع ضم سكونه النوع الثاني المضارع المتصل بنون
التوكيد والبيد اشار بقوله وفي ليسمن فهو معطوف على قوله بماض
اي والزم ذا الفتح ايضا في نحو ليسمن الثالث ما تركب من الاحوال
كقولهم فلان جاري بيتا بيتا والطريق بيتا بيتا اي بينه ملاصقا فجزم
الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما فيه جاري من معنى
الفعل وانه في معنى مجاوري وعلى هذا نبه بقوله والتي براه كيا حلا او هو
معطوف على المعطوف ومركبا حال وحلا الابدال او بيان اي الرابع ما تركب
تركيب المزج من الظروف زمانية كانت او مكانية كقولهم فلان يأتينا
صباح مساء والاصل صباحا ومساء اي كل صباح ومساء فجزم
العاطف وركب الظرفان فصار التخفيف قال الشاعر
ومن لا يصرف الواشين عنه صباح مساء يبغوه خبالا

المضاف

ومنه قولهم سهلت الهمزة بين بين أي بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف إليه الظرف
وركبا الظرفين كما قال الشاعر • نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط
بين بينا • أي بين هؤلاء وبين هؤلاء الخامس ما ركب تركيب المزج من الأعداد
نحو أحد عشر وإحدى عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة تقول جاء أحد عشر
وإحدى عشرة ومررت بأحد عشر ببناء الجزئين على الفتح وكذا البواقي ما عدا اثني
عشر واثنتي عشرة فإن الجزء الأول منهما معرب إعراب المثنى والثاني
والصواب أن حركة آخر الجزء الأول بنيوية لا بنائية إذ محل الإعراب كالمعربة
في الإعراب آخر الكلمة فيكون [illegible] والمقام [illegible] الإضافة فإن كان
من الجزئين في نحو أحد عشر يدل على معنى غير معناه [illegible] فيما
[illegible] الكلمة بالتسمية كلمة وعلى هذا النوع نبه بقوله
[illegible] العاطف الشاعر [illegible] من المبهم الذي [illegible]
والمراد بالمبهم ما لا يدل على وقت بعينه كالحين والوقت فإذا أضيف
إلى الجملة جاز إعرابه وبناؤه ويترجح البناء إذا كانت الجملة
فعلية فعلها مبني كقوله • على حين عاتبت المشيب على الصبا
روي بالفتح على البناء والخفض على الإعراب والأول أرجح للتناسب
ويترجح الإعراب إذا كانت الجملة فعلية وفعلها معرب نحو هذا يوم
ينفع الصادقين صدقهم فقرأ نافع بالفتح على البناء وغيره من السبعة
بالرفع على الإعراب وهو أرجح والبصريون يوجبونه ويجعلون الفتحة
في قراءة نافع إعرابا مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا لأجل ذلك
أن تكون الإشارة ليست لليوم والإلزام كون الشيء ظرفا لنفسه أو جملة
اسمية كقوله • على حين التواصل غير دان • روي بالفتح على البناء والكسر أرجح
على الإعراب ولا يجيز البصريون غيره وعلى هذا النوع نبه بقوله والذي من المبهم
إذا أضيف لجملة فهو مجرور عطفا على مدخول الباء المتعلقة بالإعراب والبناء في
قوله وجاز أن [illegible] لا يمنع جواز غيره وجمع من قوله واختر
بنا متلو فعل بنيا وقبل فعل معرب أو مبتدا [illegible] البناء أرجح وكذا إن كان

أعرب

الجملة اذا كانت اسمية مبتدأ او مبني يترجح البناء ويعرب كذا قال الحال الى صح عندهما
على ما اختاره فيه الموضح او كانت فعلية سواء كان صدرها معربا او مبنيا
في اللفظ نحو حينئذ ويومئذ وابو عمرو ان اسم اذا لا بد له من الاعراب مع لا انه هو ان شئ
كيف لم يلتفت البصريون الى بنائه فلم يجوزوا فيه البناء وكذا الكوفيون لا يلتفتوا
اليه في الترجيح وقول الاحقية وقبل فعل معرب او مبتدأ اعرب اختير مثله
ويجوز ان يكون عشرة بناه مجموع وقبل معرب ابتداء الثاني قبل مبني لا يترجح
اعرابه دائما بل يحصل فيه على ما مر الشرح اي مع المبهم المضاف لمبني
سواء كان زمانا او غيره والمراد بالمبهم ما لا يتضح معناه الا بما يضاف اليه
كمثل ودون وبين ومن هذا النوع اذا اضيف لمبني جاز له ان يكتسب من البناء
وفرق أقوله تعالى ومن خزي يومئذ بالوجهين ومن البناء انه لحق مثل
ما انكم تنطقون وقول الشاعر • لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت •
حمامة في غصون ذات اوقال • وقوله لم يبق غير حزيا بين غيركم • تلفه
بخ ادمعيفا حزل • وعلى هذا النوع نبه بقوله او في بناء عطفا على جملة ومن لده
تعريفا معمول له على الماضية وهو راجع للنوعين **تنبيه**
قال ابن قاسم عند قول الناظم وما كاذ معنى كاذ اضف جوازا ان اضافة
اسم الزمان الى الجملة محضة تفيد التعريف للشيء ووجهه ان الاضافة
في المعنى للمصدر الماخوذ من الجملة الذي منه في الجملة مضاف الى ما
اشتملت عليه الجملة من معنى وقد عدوا هذا الموضع من المواضع التي
يسبك فيها الفعل بغير سابك (بدون) فمعنى هذا يوم ينفع الصادقين هذا يوم نفع
الصادقين ومعنى على حين عاتبت المشيب على حين عتابي للمشيب وعليه
القياس وبه يعلم ما في قول صاحب التسهيل ان الاضافة المذكورة لا تفيد
التعريف لان الجمل نكرات والمضاف لمبني مضاف للجملة يقال في اصله
ما قيل في المضاف للجملة وان كانت الجملة محذوفة نحو وانتم حينئذ تنظرون
ويومئذ يفرح المؤمنون والمضاف الى المفرد المعرب كغير في البيت المتقدم
والمصدر المنسبك من ان وان ومن خواتها كمي ومثل فيما قبله ام لا بين

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

الرابع

مما لزم الفتح أو نائبه

أو مما أو نائبه وهو اسم لا النافية للجنس فردا أو نكرة نعتا أو توكيدا أو
عطفا نكرة أو لا فيه والمنصف ورفعه عن الباب الرابع مما لزم الفتح أو نائبه
أعني الياء والكسر وذلك اسم لا النافية للجنس إذا كان مفردا
غير مضاف ولا شبيه به فيبنى على الفتح في مشهور ... إذا كان مفردا غير مثنى
ولا مجموع أو جمع تكسير نحو لا رجل ولا رجال ومن المفرد اسم الجنس واسم الجمع
نحو لا شجر ولا قوم ويبنى على الياء في مشهور ... إذا كان مثنى أو مجموعا جمع
مذكر سالم نحو لا رجلين ولا قائمين وقد يبنى على الألف نيابة عن الفتحة على لغة
بني الحارث كقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة ويبنى على الفتح أو الكسر
إذا كان جمعا بالألف والتاء وروي بالوجهين قول الشاعر.
إن الشباب الذي مجد عواقبه • فيه نلذ ولا لذات للشيب • وإليه أشار
بقوله أو مما أو نائبه وهو اسم لا النافية للجنس في ... وقد عطف
عليه معطوف على فاعل ... المتقدم أو مبتدأ والخبر محذوف ... ملتزم
والجملة عطف على جملة وهو بعينه ... والضمير ... عنه باسم لا عائد
على ما يفهم من الكلام إذ الظاهر أن الفتح ونائبه ... هو
أن فيه والتزامهما على الاحتمال ... بالمعنى ... الفتح أو نائبه
في بعض المبنيات ... الفتح أو نائبه ملتزم فإن في بعض الأصناف عينه
بقوله وهو اسم لا ولو فذلك وهو ... في اسم لا ... الضمير
لكان أحسن ... اسم لا على التفصيل المتقدم تابعه من نعت وبيان عطف
وجاز في النكرات ونوكيد ... وبدل منكر ومعطوف نكرة ...
لا اشتراط أن يكون المنعوت مفردا والنعت ... نحو لا رجل
ظريف في الدار ووجهه أن معنى النفي المستغرق ... معنى من
متوجه إلى الاسم من حيث ... لا من حيث ...
من قبل ... ومنه ... أمر التعارف ... اسم لا والمنادى
حيث امتنع البناء في الثانية لأن ... ولا ... عليها
عليها وأنه ... لا إيضاح ما أراد ... أو تخصيص ... فلم يكن ...

من فتحة البناء وحملت صفته اي على الغالب وجوز مع البنا فيما ذكر
النصب مراعاة لمحل اسم لا او للاعرب لان حركة البناء العارض تجوز
مراعاتها في التابع لشبهها بحركة الاعراب في العروض فان اورد
عليه ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولا عامل لنا
في لفظه الذكر اجيب بما ذكره الرضي من ان الحركة لما كانت
تحدث بحدوث لا وتزول بزوالها صارت كانها عامل لفظ محلا
[illegible] ويجوز فيما ذكر ايضا الرفع مراعاة لمحل لا مع اسمها لانهما في مو
ضع رفع بالابتداء اي من جهة اللفظ والعمل لان من جهة المعنى
[illegible] حرف النفي جزءا من المبتدا لا يشتمل لم [illegible] في القضية
المعقولة الموضوع بل هو فيما يشتمل على الخبر وذا لم [illegible]
وان صح الشارح بقوله او تام صح اسم المفرد عند القوم والمراد
ان يكن لا يشتمل على [illegible] باعتبار انضمامه بالخبر وبه
يمتاز عن المعمول لا على الخبر باعتبار تعلقه بالاسم وتامل نحو لا
رجل فيها [illegible] باعتبار الكون في الدار لا الكون
فيه [illegible] رجل في الدار وقد نسبه [illegible] الشيخ
خير عيسى [illegible] واعترض قول [illegible] بانه التاكيد النحو
وقال انه التاكيد المحكوم عليه وقال الشيخ [illegible] حواشي
مختصر السعد [illegible] وحينئذ فالتركيب من جهة اللفظ والمعنى
والاول تابع للثاني [illegible] اشتراك [illegible] العقد
[illegible] يتبع البناء على الفتح ويتعين الوجهان
الاخران [illegible] من الشروط الثلاثة في التابع
[illegible] مفردة معطوفة على اسم لا [illegible] الفاعل والمفعول
محذوف [illegible] على الاسم [illegible] الثاني [illegible] الاول [illegible]
العلة المقتضية اشتراك الواقع في الاسم مفقودة لا [illegible]
في التابع بل [illegible] وحينئذ [illegible] الشروط

لتاكيد النفي

[illegible]

٦
الباب الخامس
ما التزم البناء على الكسر

السنة الناشئة من استعمالهم والمراد ومعنى اسم لا يجوز فيه حكم مفرداتها
نفعا لكل أن أوضح والله تعالى أعلم والكسر في كسيبويه المختتم وأمس أو فعال
أمرا أو علما أو سبّا للأنثى الباب الخامس ما التزم البناء على الكسر وهو خمسة
أنواع الأول العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونفطويه الثاني
أمس إذا أريد به معين وهو اليوم الذي يليه يومك فإن أهل الحجاز يبنونه
بناء على الكسر مطلقا نحو ذهب أمس بما فيه واعتكفت أمس وعجبت
من أمس قال الشاعر: اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه
أمس وإن نكر أو لم يرد به معين نحو جئتك أمسا وكذا إذا عرف بأل نحو كأن لم تغن
بالأمس أو أضيف نحو مضى أمسنا بخيله أو صغر أو جمع كقوله مرت بنا أول
من أموس تميس بنا ميسة المفرحين وعلة بنائه تضمنه معنى حرف
التعريف فإنه اسم معرفة أريد به معين وليس علما إذ لو كان كذلك لكان تعريفه
بأل فإن قلت هل هو مثل سحر في كونه أي يحو وأمثالها من صباح ومساء تشبيها
من الظروف إذا أريد بها معين لأن التعريف الذي هو معنى اللام ليس فيها
فيهما عين وليس كهو في الأمس لأنك إذا أطلقت كلمة صباحا ومساء
وفهمت به صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين ذلك كما يتبين في قولك
لقيته أمس قال وأما سحر فإنه أشكل سواء قلنا بنائه أو بترك
من قبل أنه مخالف لأخواته من صباح ومساء وضحى وعشية إذ هو مع
منقطع عنه بيوم ساد وإنا لم يتوع عن إذا مضى به اليوم الذي يلي يومك
كأنه أمس تقديرا للداخل في الوجود في باب التعيين والتعريف على المقدر
وجوده وذلك لأن التعريف فرع الوجود ووجوده ... وكذا
تعريفه والأمس فإنه فرع المسبوق وإذا كان مقيسا في حال
التكلم فتعريفه يكون أقوى الثالث ما كان على وزن فعال
وهو اسم فعل بمعنى الأمر كنزال بمعنى انزل الرابع ما كان على
وزن فعال علما لمؤنث كحذام وقطام في لغة الحجاز يبنونه
تشبيها بنزال وزنا وعدلا ومعنى الخامس ما كان على فعال

وان

وزنا

ولو

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد وآله

وهو سبب للعوض ولا يستعمل الا في النفي نحو باحثات وبالكاع وقولهم
الكلم معطوف على فاعل الكلم دال وضده او الغير محذوف والجملة عطف على جملة
وهو بمعنى الخ وحذف متعلق الخبر لوضوح اي يوجد وهو تتميم ولو قال نحو
بدله ملتزم لم يحتج للتقدير وقوله امر بدل من فعال وكذا قوله او علم او سبب
للانثى ثم الكلم فيما هو مبني اظاهره العظام فيه من الضم وهو مثل
قبل او لك وبعد والجهات غير وعل واي ان يحذف ضمير الصلة
واعرب الاخفش اعرابا نحو كما اذا اضيفا لكان ذكرا وضمائري
او سواهما ذكرت الباب السادس من الزم البناء على الضم وهو اربعة
انواع احدها ما قطع عن الاضافة او مجانها من الضمير المدهشة والمسو
غ من ذلك الاكم قال الي قبل وبعد وعنا وفوق وامام وقدام
ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو اه
والبقاء عليها اه المعنى نحو بعد وشمال فقال وانما بنيت هذه كلها
الضوم عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف لاحتياجها
الى معنى ذلك المحذوف مبان قلت مجرد الاحتياج علل لها مع
وجود المضاف اليه فلم تبن معربا بالاسماء الموصولة تبنى مع وجود
المضاف اليه ان احتياج النهر مرطبة قلت لان ظهور الاضافة
يبرز جانب الاسمية لاختصاصها بالاسماء المراد منه
وفيه ان الاحتياج للمعنى لا يقتضي البناء ولذا اشترط في الافتقار
ان يكون الى جملة كما سبق والصواب ان بناءها انما هو لشبهها
بهذها بحروف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها
من العموم والافتقار وعلى هذا النوع نبه بقوله في ضم الخ وفيما نوى
الخ واسناد نوى والبناء للمفعول الى ضمير ما الموصول على الخ
مجازي وفيه معطوف على نوى محذوف العاطف وبينهما التنازع
فيه قوله اظاهره بناء على راي من اجاز التنازع في المتوسط كالفارسي
فاعمل الاول واعطى الضمير للثاني في حذفه لكونه فضلة والمعنى

والتبع الاخفش في اعرابها

فيما نوى اضافته ومفردا باعتبار الظاهر من الاية لا ما يليق في ذكره وفي
الاضافة ولفظ اهل العلم دال منوية بحسب الكلام تقديره المسوخ
والعقم وايوثية معه ذلك الا بمثل الشبيه على الاشتراك عموم تيسير
الاضافة من جهة اللفظ ولو قال فيما اضافة من الظاهر ومفرد لوفا
وذلك الامثل فمثل اول في الكلام اسر وتعم نية الاضافة من خصوص ومفرد
اللفظ وقوله كالاضافة والعمات فيعلم من قول الشيخ التقدم
ولا يقدم عليهما ما بمعناه كنحو يمين وشمال ومع وقوله نوى وقوله
لدى اضافة الاضافة اذا مفردا لفظا وبنية او وجد ثم تركه او انهما
وانهما ... وقد صرح بذلك في قوله كما لا ذا امضا وكاذكروا وقوله او سوا
ما ذكر او تقاصر كان اربعة منها فيها وهي ان يعلم المضاف اليه

اولهما

وينوي ثبوته او بعضه فيكون كالمصرح به المذكور وقدر في المبتدا من قبل
ومن بعد بالبناء على الضم لشبهه بمعنى المضاف اليه دون لفظه وبالجر
والتنوين لعدم الشبه بالكلية وبالجر من غير تنوين تشبيه لفظا ومعنى
والاحوال اذن اربعة منها في ثلاثة وتبنى في واحد وفي حال الاخير
في الاعراب سلامة معا ورد على قول الالفية فبعاهم اذ هم اعربوا
خبر ... ما تقدم في الاية فان **قلت** اولى من التنكير الذي
في جنسه عليه ان يكون قوله اضافة مفعول نوى ولفظا تمييز او منصوب
على نزع الخافض ومن في الا بسبية بمعنى حسب والادوات الداخلة عليها من ...
ترجل على حسب ومن **قلت** في المعنى لكن الفرق الظاهر من الذي
نويت اضافته لفظا وقد الا معنى ومن الصور لا ثبوت له ... وقد وقع
للمصنف رضي الله عنه ... في الشرح وجعل ... الا
عراب ونقص وكذلك احدهم المضاف اليه ونوى لفظه دون معناه وانه
ايضا يكون معربا بالضم والنصب ونوى لفظه ومعناه كما مر فان **قلت**
... قوله ... فيما نويت اضافته لا فيما ...
فيه ميمه او مفردا بالكلية **قلت** اشكال المشوق ... والله اعلم

المنوي

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد وآله

م
لا غير

النوع الثاني ما يلحق بقبل وبعد من قولهم قبضت عشرة لا غير وليس غير والغير
أشار بقوله غير وفي تضعيف سلامة متاركة على ضبط الكافية وإنه يوهم أن غير
من الألفاظ في ذلك والمشهور ملحقة بها مع أن الأمر بالعكس كما في كلام ابن هشام
وقال ابن الحاجب من المشهور ما ألحق من الألفاظ بقبل وبعد وأجري مجراه
لا غير وليس غير انتهى وإنما ألحقت بالمشهور لمشابهتها إياها في الإبهام
وحذف المضاف إليه معها بعد لا خلافا فيه لابن هشام وقال لا يجوز ذلك بعد
لا مع ليس وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم
به العرب وأما اللهم فاستعمال الأعلى الشرار فالمراد الثالث سهوا عن شرط
المشكلة الثاني والصواب الجواز لما استشهد ابن مالك في باب القسم
من شرح التسهيل • جواب به تتقوا اعتمد ومن بنا • لعن عمل أمر لعنا
لا غير تسأل • وثانيها فيها الأوجه الأربعة التي مرت في قبل وبعد

م
من عل

النوع الثالث ما يلحق بقبل من عل وهو إذا أريد به معرفة
كقوله أخذت الشيء العالي من أسفل الدار والشيء القائم
من عل أي من فوق الدار قال الشاعر • ولقد سددت عليك كل
ثنية • وأتيت نحو بني كليب من عل • فتوافق قبل وبعد في البناء على الضم
وتوافقهما أيضا الإعراب إذا ذكرت وأريد بها علو مجهول كقول امرئ
القيس في المعوذ مكر مفر مقبل مدبر معا • كجلمود صخر حطه السيل من عل • أي من مكان عال وتخالفهما
في أمرين أحدهما أنها لا يصح معها بالمضاف إليه خلافا لمن ذكر
الجوهري وثانيهما أنها لا تستعمل الأمجرورة بمن وقوله كما إذا أمضاه كل ذكر
لا يفيد أنها لا تنصب وفي تضعيف سلامة متاركة على قول الكافية وأعربوا
نصبا مساوئ لها واقتضائه جواز نصبها حال التنكير وعلى هذا النوع
عبر ثانية بقوله غير وعل وبقوله كما إذا أمضاه كل ذكر له وقوله أو سواكها
تكرار لأن مقتضاه أي غير حال ذكر المضاف إليه أو نيته مع منع مع أنها
لا تعرب بالإضافة لست أظنها إنما معناها وعلى بلا معنى تنكيرها
فهو عاء الإضافة لفظا ومعنى تعريفها أنها بصورة المعرفة وفي قوله

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

كما انه لو كل ذكر الشارح بأن ان المضاف على المضاف اليه وكان من حقه
ان يذكر في هذا الباب حسبما ذكرها ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما النوع
الرابع من البناء بقبل وبعد ومن ذلك الموصولة ولها احوال اربعة تبنى في ثلاثة
وهي ما اذا ذكر المضاف اليه وصدر الصلة او حذفا معا او حذف المضاف
اليه وذكر صدر الصلة وتبنى على الضم في حالة رابعة وهي عكس الثالثة نحو
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وقول الشاعر فسلم على ايهم افضل في الشرح وبنا
وهاء الحالة الرابعة راي سيبويه والجمهور وغلط الكوفيين الى اعرابها
اي ذلك الحرف قال وهو منقوض بوجود هيكل العلة في الحالة الثالثة
بينة بل هي اكد لانضمام حذف المضاف اليه الى حذف الصدر وقد عدا
ابي جاج سيبويه في قوله ببنائها وقال الجرمي خرجنا من الخندق
يعني خندق البصرة حتى صرنا الى مكة لم اسمع احدا يقول اضرب ايهم
افضل اي كلهم ينصب وللنحاس في شرح التسهيل للبدر الدماميني نقل
حكاية تغليط ابي جاج وقد حكم ان سيبويه قال معترضا على ذلك العلة
بعدنا في حال اخواتها بحذف احد جزئي الاستراك ان ذلك لا معنا لهاذا
لاخواتها مغيرها تغير ايها الا ان التغيير ليس كالتغيير وقال ابن جني
ان حذف صدر صلتها يشبه كاخواتها الموصولة وذلك ان ايا
اذا فارق من اخواته بعارض فهو شبيه النزوع الشبها فبادر بسبب
جمع الشبها ولا يعادل ضعف هذا الاعتبار الكثير وقال الفيلي يبيس
في هواشي النفع انما بنيت اذا اضيفت وحذف صدر صلتها لانها حذف
وهو مرفوع ولا يسير حذفه مع انه دخلها من النقص بازالة القاعد
تستقلها اول الكلام لها ومقتضى القياس فيها من البناء ودفع المعا
رض قال هذا حاصل ما ذكره ابن عبية وهو غنيمة تغنيك عما في الشروح
والحواشي لا يقتضي تخصيص البناء بهذه الحالة وهو المقصود
أما ان الموجب انه يقال انها في هذه الحالة كالمنقوضة عن الاضافة
لفظا ونية مع قيام موجب البناء وهو الافتقار الى الجملة لكنها

فم
ابي

سيبا

تبعا له

لكن

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله

23

أو فاعلا أو نائبا عن فاعل وهي مضافة إليها وهو الضمير من آية المفسر لكون ما يعمل في المضاف معمولا غير صالح للعمل فيه والمانع وكأنه لا يضمر إلا شيء إلا ما عز فيه وكل والمضاف إليه هنا موجود إلا في فلت قلت اعتبار وجود المضاف إليه تبيانا من تنزيلها منزلة المنقطعة ودعوى قيامه مقام الصدر لا دليل عليها والمسوغ لحذف صدرها مطلقا أنها لا تكون صولتها ولا معنى للعطف بدليل جزمه مع حذف المضاف إليه وقال في حواشي التصريح نقلا عن الشهاب إذا ظهر المضاف إليه للمضاف إليه معارض لسبب البناء فكيف يجعل ظهوره مقويا وأنه فيهم والصراع في توجيه مذهب الإمام أن تعلم أن أيا المتلو فيها ما يقتضي البناء وهو الافتقار الناشط للجملة كأخواتها وما يقتضي الإعراب وهو لزوم الإضافة لفظا أو تقديرا واختير الإعراب في صورة القطع ليكون الإعراب دليلا على تقدير الإضافة وبينها لكون إضافتها على خلاف الأصل بالحمل على فيها استعمالها لا تهابينها في حواشي التوضيح من لو أعلمتها جميعها أن هاكم التي مواد كرعاية الجفاء استعمالها وبينا في صورة الإضافة وحذف الصدر لأنها لو أعربت لتفي الافتقار بعدم ظهور المفتقر إليه أعني الجملة وعدم أثره وهو البناء فلا ظهور الأثر لدل عليه وكون الباقي بعد الحذف غير صالح لأن يكون صلة فقال هو لئلا يدل على المحذوف فيكون الجملة كالصحيحة ومن دليل الافتقار مع تسليم أنها موصولة وهي منازع فيه فلو أعربت لأمكن أنها موصولة وافتقارها بالأصلية ولم تزل لا تشابهها حركة البناء حركة الإعراب في أيهم أشد وذكر أن يدعى فيها أنها إعراب ذهب يونس إلى أنها استفهامية مبتدأ وأشد خبر والجملة في موضع معلق بالاستفهام وكذا رد عليه في المغني بأن التعليق لا يكون في غير أفعال القلوب فقال الدماميني في هذا الرد نظر لأن يونس لا يسلم اختصاص التعليق بأفعال

كمن الاحتياج وإذا لم تظهر فقوي والاحتياج الظاهر أشد تأثيرا من الحقيقي نلت احتياج الخفاء للمضاف

مه
التعليق لا يكون
في غير أفعال القلوب

بل مذهبه جواز البناء فيهما ومما يدل على هذا قول التصريح وهو مبني على الأشهر
أفضل وجه الجواز منه أن الأول مبني على الضم وغير الموصولية لا تبنى ولا تقطع
هنا واستدل ببنائها على البناء موصوليتها وأنه فارقها وأن قيل
يلزم بمقتضى هذا بناؤها في أي قائم قلت في هذه الصورة أمران يمنعان
لا يرد عليهما الإضافة والموصولية لا يرد لأنه لم يدل عليه غير
البناء وهو الشيء لمعنى التركيب ولا زال في التصريح وغير الموصولية لا تبنى
ولا تقطع هنا واستدل بالبناء وبعدم المطلاحية من جهة المعنى فلا
الأول فليس لما يدل عليه فبقي الثاني لا يزال وما لم يحتاجوا إلى الدلالة
التي عليه في أيديهم فإن ذكروا الدلالة التي على البناء بإظهار الشيء ولم يكتفوا
بالدليل المعنوي لأن اللفظي أظهر منه ولوقوع النزاع في المستدل
عليه واعترض في صورة التصريح بالمضاف إليه والقدر لأنه لما ظهرت
الإضافة والصلة وما بيناه فيهما ولم يحتج لإظهارهما معا اكتفى بهما
وجعل الإضافة واقتضائها الأصل في الأسماء فهو أي ما دلالة
والدلالة التي على أنه هو مبني أو ذكروا أنهم من ملاحظة هذا الرجح في بقية الصور
وإن كان موجودا فيها فإن قلت الدلالة محتاج إليها في الصورة
الأخيرة لخفاء الموصولية بل لإمكان ادعاء انفصالها وعامية والجملة
خبرها قلت المقصود إنما هو ثبوت كونها موصولة في بقية
الأمور إذا ثبت ذلك في الصورة إنما هو فلنا به في الرابعة لعدم
المانع وللدليل المعنوي وبالجملة فثبوت كونها موصولة في جميع
الصور يكفي في رد النزاع ولا يحتاج لتقوية الدليل في باقيها فهذا
توجيه عدم معارضة الإضافة بسبب البناء في صورته ومعارضتها
له في بقية الصور وإلى هذا التفصيل أشار بقوله وإن يجز
صدر الصلة مع قوله وصدر إن أن يكون مجرورا عطفا على قائم قوله فيما
نوى الإضافة وتعرب باستحقاقها معا لذا ذكر القدر فإنما شعر كما صرح
به في قوله وصدر إن أعطف على نائب فاعل ذكر وشمل الإضافة

ذكر المضاف اليه نحو ادهم هو قايم وحذفه نحو ان هو قايم فهاتان
صورتان مع صورة البناء التي هي منطوق قوله وان الى لا تحرك لا مفرد
او لا وكا بنا يومهم البناء فالاربعة الباقية نحو ان قايم لا يزال يومهم
حكمها من نقيض الجزم بصدر الصلة لانه لا تغيير في عبارته
بل هو مطلق فلو قال وايهم يجزم بصدر الصلة وذهب الاخفش
وطايفة من النحاة الى اعراب ايها في جميع الصور وذلك المثال الاول
وهو المختار عنده والاية محمولة على التعليق والحكاية اثبت قلت
التخريج الاول مذهب يونس والثاني راي الخليل قال ان معمول
نزع مجزوم والتقدير لننزعن المقول فيهم ايهم اشد ويشكل من
حيثهما جميعا قوله فلسلم على ايهم افضل لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز
حذف المجرور وحمل الجار على معمول صلته وللفاء فيه بحث
او جعلنا جوابه في حواشي التوضيح والى اختيار الشارح قوله
وابن الاخفش اعرابه في صيغ الانبع بصيغة المضارع او اتبع
انا او بصيغة الامر من الافتعال الاشارة الى صور البناء
المتقدمة والله اعلم او هو او نائبه ان اسما مفردا اعلما او
فصلا وقد صح الذي قبل بنوه جميل الاخير ضعا وهو المناسب
السابع ما المبني على الضم او نائبه وهو الالف والواو وهو نوع
واحد وهو المنادى المفرد المعهود والمراد بالمفرد ما ليس بمضاف
ولا شبيها بالمضاف والمراد بالمعهود ما اريد به معين سواء كان
تعيينه سابقا على النداء نحو يا زيد او كان ناشئا عن النداء بسبب القصد
والاقبال نحو يا رجل لمعين والاصح ان تعريف العلمية مستصحب
فلا يقال يلزم عليه اجتماع معرفين على معرف واحد
قلت راي المحققين جواز ان امة العلم باقيا على علميته
من غير تعرف تعرف لزيادة البيان كما سمي بعون ومولد. وقد بحثت
بعضها بالحياة. والمعرف انما هو كون المعهود النداء محصلا للعهد

وبعضهم اعربها مطلقا

على

ايهم

وفي

تعيينه

قال الشارح ما لزم البناء على الضم او نائبه
وابنِ المعرّف المنادى المفردا
على الذي في رفعه قد عهدا
وانو انضمام ما بنوا قبل الندا
وليجر مجرى ذي بناء جددا

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

من خطر الاول ويحتمل ادعاء قصر زيادة السياق هنا لما يحتاج اليه
في المرام التنبيه على الاصغاء واستدعاء الاقبال بالقلب والقالب
على ان الذي يشعر به التامل ان النداء لا يقصد به التعريف بل طلب
الاصغاء للكلام نعم قد يكون ذلك الطلب من معين فيقصد المتكلم
اي من واحد بعينه وان لم يعرفه باسمه ولا يريد تعيين احد بعينه من الاشارة في
العصية سوى البعيد والى هذا ما حكاه الكوفي في باب المعرفة والنكرة
من قوله باعتبار التعريف في اسم الاشارة صواب وقد صرح الشيخ
يس في حاشية التصريح بما ذكرناه من ان النداء لا يقصد به التعريف
وانه اي وينال الزائد ايضا ان النكرة المبهمة فقد اجتمع فيه الاول
يبنى على الضم في مسئلة احدهما ان يكون معرفا والثاني غير مثنى ولا مجموع
فمو في ادم الذكر انثى وزوجته الحقيقة انه يشترط ان يكون جمع تكسير
فنحو يا جبال او بالمعرفة والضم وعلى الالف ان كان مثنى كيا زيدان ويا
رجلان وعلى الواو ان كان جمع مذكر سالم كيا زيدون ويا مسلمون
والالف والواو هو المراد بالنيابة في المتن وعلم فيه كشفهم السابقا
بان المنادى النكرة في الحقيقة قسمان احدهما يلزم الاطراد والثاني
النيابة ومعه اداة من ومما يعرفه ما حال من ضمير الحال الاول وهي
لان منها ان كان وحصرا في قسم الحال يا ما قوله تعالى انا ارسلناك شاهدا
واو الكفو لا اعلم انه او بمعنى انها لا اكثر فقد يقال على المقابلة
التي ابادتها وان العلم مقصود ايضا ما بالقصد ثابت في المتعاطيين
وكيف يوجد بينهما فرق ويجاب بان ثبوت القصد في القسمين باكد له
من النواحي البعيدة عبارة فيه علم منه ان التقابل في الحقيقة
بين الموصوفين بالقصد والمعنى ان ما علما مقصود الاولى غير علم مقصود
فان قيل كيف علمه الفعل الغائب من السابع على الاسم الصريح
قلت المعنى بالعلم الموصوف المفرد كما مراد به حطلت
المعاملة والمراد بكثرة المقتضاة العامل فلا يعمل كعنز للمعلوم

التي

حقيقة وان كان معطوفا صار كالمفهوم اشار الى ان المضاف
وشبهه معربان ومفهوم اشارته ايضا الى ان المفرد المنكر معرب
وهو كذلك واشار بقوله ضم الذي قبل نسق الى ان المنادى المذكور
اذا كان متبوعا قبل النداء فذكر الشيخ في اخر كتاب سيبويه وفاته التنبيه
على اجرائه مجرى البناء المتجدد في جواز مراعاة حركته المفردة
في التابع وقد نبه على ذلك في الالفية فتقول يا سيبويه العالم
برفع الصفة مراعاة للصفة المفردة ونصبه مراعاة للمحل
ولا يجوز الخفض مراعاة للكسر الظاهر لان حركة البناء الاصلي
لا يراعى في التابع لعدم مشابهتها لحركة الاعراب في العروض وفي ذلك
الى قوله ان الباقي مصيبون في الالغاز النحوية. يا هؤلاء اخبر واسالك
عن ما اسم لم يعرب لفظه وموصوفان. ولا يراعى لفظه في تابع. والموضع
فيه اعرابه. واللفظ مبني محل موضع. فما هو للناظر كالعيان.
يراد به هؤلاء ويغير بقوله وفي جمل ابي حيان صنفا وهو على رد
ثعلب بجواز ضم المضاف في الاضافة اللفظية لانها في نية الانفصال
فمن كان الاضافة وجراحي دار المضاف بعد الاضافة خرج عن مشابهة
العلة المقتضية للبناء فقوله ضما مفعول وهو وهم جعل
او فاك الملكة في الشرح ونبه على ان هشام ما ينبني على نائب الكسر
وهو صحيح على راي من يقول ببنائه وقد تقدم غير نائب عن الكسر
وغير مختص كهل ونعا. وجيء منه بوابة الاصغا. من الاشارة وابنتها
الفعل. والشرط والضمير او في الموصول من المبني ما لا يختص بحركة
ولا سكون وهو نوعان الحروف والاسماء الغير المتمكنة فاما
الحروف فمنها ما يبني على السكون كهل وعلى الفتح وعلى الضم كثم
وعلى الكسر كجير بمعنى نعم وعلى الضم كمنذ في لغة من جر بها واما
الاسماء الغير المتمكنة فمبنية انواع احدها اسماء الاشارة
فالمبني منها على السكون ذا وذي وعلى الفتح ثم وعلى الكسر هؤلاء وعلى

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

الاصولية في لغة حكاها فهي ايضا في اسماء الافعال فالمبني
منها على السكون صه وقد وعلى الفتح امس وعلى الكسر ايه وعلى الضم
حيث في لغة ايضا ثم والرابع اسماء الشروط والاستفهام والمبني
منها على السكون من وما وعلى الفتح ايان وايا، ويستثنى منها ما بني على كسر
ولا ضم فيها الخامس المضمرات فالمبني منها على السكون ياء المتكلم وهاء الغا
ئبة والف الاثنين وواو الجمع وعلى الفتح تاء الفاعل كضربت ونون الاناث
وعلى الكسر تاء الفاعلة وعلى الضم تاء المتكلم ونحن السادس من المو
صولات فالمبني منها على السكون الذي والتي ومن وما وال وعلى الفتح الذين
وعلى الكسر الالاء فالمؤ في لغة الاولى بمعنى الذين وعلى الضم ذات بمعنى
التي في لغة بعض طيء هكذا ذكر المصنف في الشرح وتنبيه الذي عليه
بن مالك في الذين انه مبني على الفتح ذكر ابن هشام في شرح الشذور
وهو مشكل من اوجه احدها ان محل البناء في الكلمة ان يكون هو
محل الاعراب ولو اعرب الذين لكان اعرابه بالحروف بعد النون كما وقع في لغة
هذيل فليكن ما بعد النون محل الاعراب البناء فنقول انه مبني على سكون
الياء ثانيها انه سمع اعرابه في لغة هذيل بالحروف وذلك معا فيحمل
كونه مبنيا على فتح النون لان القاعدة ان المعرب بالحروف مبني عليها
والمعرب بالحركات مبني عليها اذ لم يوجد مقتضى الاخر وهو السكون
ثالثها انه اذا كان مبنيا على الفتح لم يبق دليل في لغة هذيل
على الاعراب لانه اذا كان محل البناء هو النون فانقلاب الياء واوا
حالة الرفع لا يعد الاعراب لان البناء هو لزوم اخر الكلمة حالة
واحدة وهو حاصل مع الانقلاب ولا يكون الانقلاب لاجل العامل
معان الابعد انما قيل ان اهل اللغة استدلوا به على الاعراب رابعها
انه يلزم على مقتضى الذي ان يقال في ذين وتين اللذين واللتين انهما مبنيتان
على الكسر لانها صيغة تعلق عند الحذف وهو خلاف كلامهم
وقد نقل شيخ شيوخنا في حواشي التصريح عن بعض شيوخه ان من يقول ببناء

البناء هو لزوم اخر الكلمة حالة واحدة

الذين

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

المثنى من أسماء الإشارة التي يلزم حالة واحدة وهي الألف فالحاصل أن
البناء لزوم الكلمة حالة واحدة ولا يفسد بالإعراب في انقلاب الألف
ياء لأن التغيير حينئذ للعامل قاله وبعضهم في أنه مبني مع الانقلاب وزعم أن
التغيير المذكور عند العامل لا به وهو مستبعد أشهر وذكر ابن هشام في شرح اللمحة
أن الغالب في البناء أعتد وإبان انقلاب الألف ياء في النصب والجر إنما هو
لضعفها كذا قاله لا لأجل العامل خامسها فالبناء على الفتح لأن
بعض لها معا وذكر الأعلى القول بأنه اسم جمع إذ هو حينئذ
صيغة مرتجلة أما على القول بأنه جمع حقيقة فلا إذ لم يسمع آخر الكلمة
حينئذ هو النون فيهما وكونه اسم جمع قالوا ما جمع ابن مالك في
شرح التسهيل من أنه جمع وما يدل على كونه جمعا يأتي بيانه ذكره
إن شاء الله تعالى في باب الموصول **فصل**

الإعراب

رفع ونصب الذي الإعراب حتم · والاسم بجر وفعل بجزم الإعراب
جنس تحته أربعة أنواع وهي الرفع والنصب والجر والجزم وهذه
الأنواع الأربعة باعتبار الاشتراك والاختصاص على ثلاثة أقسام
نوعان مشتركان بين الأسماء والأفعال وهما الرفع والنصب المذكوران في الإ
عراب ونوع مختص بالأسماء وهو الجر لامتناع دخول عامله على الفعل
ونوع مختص بالأفعال وهو الجزم لامتناع دخول عامله على الاسم
وفصل في توجيه ذلك أن اختص الفعل بالجزم لأنه لو دخل
في الاسم لأدى وجوده إلى عدمه فيكون وجوده فيها محالا وذلك
لأن غالب الأسماء منون والتنوين ساكن في الآخر فلو جزمنا
مع ذلك لاجتمع ساكنان فيحذف الثاني منهما ولما اختص الفعل
بالجزم أعطي الاسم شيئا يختص به في مقابلته وأعطي له الجر
ويمكن أن يكون ما عبارة التعويض مع توسيع اختصاص الاسم
بالجر على اختصاص الفعل بالجزم أشار المرادي في هذا التوجيه وإن كان ضعيفا
من جهة أن السكون إنما يثبت مع الحركة وهي تحذف للجازم فلا يجتمع

بلغ

السكونات والتوضيح فهو مفهوم منها سواء جعلت الكاف للتعليل او للتشبيه
اذ وجه الشبه في المشبه اقوى وهو بدل من قصد الاطلاق وقيل في التوضيح غير هذا
فلا حاجة الى التطويل به واعلم ان القاب الاعراب كما تطلق على الحركات تطلق
على الحروف فيقال في جاء زيدون والزيدان وابي ثوبي انهما مرفوعة وذهب ابن الحاجب
الى ان القاب البناء اعني الضم والكسر والفتح لا تطلق على حرف وفي الاتقان في آية
رجلين انه مفتوح ولا في يا زيدون انه مضموم قال ابي حيان والحق يغلب على كثير ان في
التعبير بهم يجعلوا القاب الاعراب الا للحركات المعينة والكلام في اسماء هذه
الحروف بقيامها مقام الحركات مجاز وقول الجمهور نحو ابيك انه منصوب مجاز
وكذا اذا اقام بعض الحركات مقام بعض كقوله الاسم المنون عنه على الابواب
مجاز او قولهم في السموات في قولهم السموات وفي اعراب الاول منصوب والثاني
مجرور وبايش المانع على التركيب يطلق على الحروف النائبة مقام حركات البناء
اسماء تلك الحروف مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات
عندي مكسور ويقال في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا هذا واذا
والتعبير بالقاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما هذا اصطلاح
البصريين متقدمهم ومتاخرهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون
القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما انتهى ويخرج
من تنزل حرف على البناء في قوله وركب المفرد فاتحا وقوله تابع ذي الضم
فان الاعراب ضمهما بان بناء اسم لا المفرد لا يكون على الفتح دائما والمنادى
النون تابع ولذا كان الشارح خصوص المبني على الضم بل الاول مبني
على ما ينصب به والثاني هو المبني على ما يرفع به ولا عبرة فارفع بضم
وانصبن فتحا وجر كسرا او سكن هذا ما كلم بز وغير ذا ينوب

في مررت بأحمد

مبحث علامات الاعراب

علامات الاعراب منها اصول ومنها فروع فالاصول اربعة الضمة
للرفع والفتحة للنصب والكسرة للخفض والسكون للجزم والفروع عشر
ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو في جمع المذكر السالم وفي الاسماء
الخمسة والالف في المثنى والنون في الامثلة الخمسة واربعة تنوب

في الفتحة وهي الالف في الاسماء الستة والياء في التثنية والجمع والكسرة في الجمع
بالالف والتاء وحذف النون في الافعال الخمسة واثنان ينوبان عن الكسرة وهما
الفتحة فيما لا ينصرف والياء في التثنية والجمع وواحد ينوب عن السكون وهو الحذف
والى الاحالة اشار بالبيت والى الالقاب بقوله وغير ذا ينوب قال ابن قاسم وكان في
الغالب ان يقول ارفع بالرفعة وانصب بالنصبة وجر بالجرة والجزم لان الضم
والفتحة والفتح والكسر للبناء ولكنه اطلق العبارة على سبيل التوسع
قال الدماميني في شرحه لا خلاف ان الحركات ثلاثة ضمة وفتحة
وكسرة وانما الخلاف السوي في مصدر الفرق في القاب المعربات لان القاب
الحركات وهذا يقول بعضهم مرفوع ومضموم اما الاول فللفرق الذي
اراده واما الثاني فلانه لم يجد تعبيرا من حيث اللغة ان يسمى ما وجد فيه
الضم مضموما وكذا الباقي ويقول في نحو حيث انه مضموم ولكن لا يقال
فيه انه مرفوع لان حقيقة قولنا مرفوع انه عمل فيه ان ذلك الاعراب
الا تقول في المشهور في حيث ونحوه الضم ونحوه الى غير ذلك قال الشيخ
والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وجودها سواء كانت حركات
البناء كقولك حيث مبني على الضم او حركات الاعراب كقولك في زيد انه مجرور
بالضم في حال الرفع او الاهتزاز او لا اهتزاز الى كقولك في جاء رجال انه مجرور
بالضمة الظاهرة تنبيه قال ابن هشام في قول الشيخ فارفع بضم الى هذا
لا يدل على ان الاعراب الفتحة لان الضمة عليه نفس الاعراب وقولهم ارفع
بها اما ان يلزم عليه ان يكون الشيء علامة لنفسه او يكون فيه اعراب
الرفع والضم وكذا الباقي اشار نقله في النكت والاوفق والقول انه يدل
على ان الاعراب لفظي ايضا ومعناه اجعل الضمة علامة للرفع فلا يرد ما ورد
عليه ودليل الاعم لا ذهاب الاخص منه والاخص يستلزم الاعم ويتوقف وجوده
ولا يلزم واحد من المحذورين المذكورين هنا والله تعالى اعلم

وانصب بالالف . وارفع بواو وبيا اجرر ما اصف . ابا اخا حما

اللهم صل وسلم وبارك على محمد عبدك ونبيك ومولانا رسول الله

هنا انقضى الكلام على ذا وفا وفي فصل الاول . وذا الصحبة ما ان تعرف . فاعرفها
وكلها ان تضف لغير ياء مفردا او كبرا وتحصل الاعراب بها مفردا ليقع الاعراب على
سبيل الحكاية في ستة ابواب الاول الاسماء الستة وانها ترفع بالواو وتنصب
بالالف وتجر بالياء وهي الاب والاخ والحم والهن والفم بلا ميم وذو بمعنى صاحب قال
ابن الحاج في شرح التسهيل وهذا اسهل المذاهب وابعدها عن التكلف قال المرادي
لكنه مستلزم للخروج عن الاصل اذ اصل الاعراب ان يكون بالحركات وبعدم ذ
التغيير اذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الاسماء وبقاء ميت
وفي ملاك على حم واحد لان الاعراب زايد والابو حيدر الحاج المعربات الا شروط ا
انتهى قلت توجد اجوبة هذه الايرادات من قول ابن الحاج انما اعربت
بالحروف توطية لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم
يحتاجون الى اعرابهما اذ ليس للاسماء المفردة الحركات والحروف وان كانت
فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى من حيث
ان كل حرف منها كحركتين او اكثر فكان اولى بسبب المثنى والمجموع بها مع
كونهما غير المفرد بالاعراب الاقوى واختاروا من التي هذه الاسماء
لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ
والاب للابن وخصوا ذلك بحالة الاضافة ليحصل ذلك اللازم فتقوى
المشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة
للمثنى لان لام بعضها وهو الاخ حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات
ما استه احوام كلمة احتلاف حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة
منها كانها مجلوبة للاعراب وفقد الكونها محذوفة قبل نسيا
منسيا وهذه الواو المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فو
لانها كانت مبدلة منها الميم الا فراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب
انتهى واندفع الاول والثاني بالتوجيه الذي ذكرا والثالث بقولنا
لان لام بعضها الخ وايضا يلزم على قول ابن الحاجب ان الواو والالف

جروعا

لما

والياء

من جعل

والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقين وليل الاعراب
لا يكون من نفس الكلمة قال الرضى اي محذوف ليس من الاعراب من نفس الكلمة
لغرض التخفيف فيبقى على ما يصلح للاعراب من نفسها كما افتى في المثنى
والمجموع على ما يصلح للاعراب من نفسها اعني علامة التثنية والجمع
اذ هي من نفس المثنى والمجموع انتهى ونبه بقوله والنقص جعل في ذا على ان
الحركة في النقص وهو حذف لام الكلمة واشتغال الحركات الاعراب
الى عينها كقوله صلى الله عليه وسلم من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه
بهن ابيه ولا تكنوا ونبه بقوله وفي ابي الاول على مجيء النقص بقلة في الاخ و
الحم والاب كقوله. بابه اقتدى عدي في الكرم. ومن يشابه ابه فما ظلم.
واشار بقوله دون قصر الى مجيء القصر فيها وانه ليس بقليل كقوله
ان اباها وابا اباها. قد بلغا في المجد غايتاها. وكقولهم مكره اخاك
لا بطل. وحقيقة القصر لزوم الالف في جميع الاحوال من رفع ونصب
وخفض والاعراب بحركات مقدرة عليها وقوله وذا اعتمد على ان
لغة من قال هذا بتمام الخمسة فهي اعرابها بالحروف بشرطها
لا النقص ومن لزم النقص في اخرها ارجح للام تعريف مقاله اذ ذكرها
فيه وانه يعرب بالحركات عليها كقوله صلى الله عليه وسلم
لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك وقوله وكلمة
ان تضف لا لليا اشار به الى انه يشترط في اعراب هذه الاسماء بالحروف
ان تكون مضافة لا مجردة عن الاضافة وان تكون اضافتها لغير ياء
المتكلم وان تكون مفردة مكبرة فخرج بالاول ما اذا لم تضف عن الاضافة
وخرج بالثاني ما اذا كانت اضافتها لياء المتكلم فانها تعرب بالحركات
المقدرة فيها نحو لا املك الا نفسي واخي وخرج بالثالث
ما اذا ثنيت او جمعت فانها تعرب اعراب المثنى والمجموع وبالرابع
ما اذا صغرت فانها تعرب بالحركات الظاهرة وشرط الاخيرين زاده
على الناظم وتمم اشتراط تمامه هذه الشروط في بعض الاسماء معدودة

الشرحان

ومعنى أحكم لها بالإعراب المذكور في الحالة التي بعد هذا الحكم عند الزجاجي الأصلي أشفاه
أي في إجابة لما بعد أن وصح هو تعبيره بهذه الأسماء الستة يغني عن الاحتراز
من تثنيتها وجمعها وتصغيرها على صغير سوى أن أحرفنا إنه ذي ثلاثة
أوجه الإعراب بالحروف والنقص والقصر في أبنائها بالهم وهو عقيقتها بيمن صل
في جمعها جمعان والابتداء ثلاث ابتهجان الشهير الأولين لا يعني اعتبارهما كذا أيضا
في بالي وهما لكن الأولى ألزم استئناف تفصيل الخلاف الأول وجواب الأولى الإعراب
أشباه الثاني وهو المذكور قصرا والمتوجه أنه المسوق الكلام لأجليه
وعلى المذكور تبعا اقتصر التسهيل على أنه المراد ومثله في الخلاصة إن إذا
وجوابا والإرادة فيها أقوى لا يكتفي بالإشارة المجردة من لواحق التعبير
وذلك يقتضي رجوعها إلى أوّلها مذكورو وهو الفقه وبذلك العبول بالإشارة
عنها أن المشهور بينه على معقوده والثاني وارد وكذا في الخلاصة
والإشارة بقوله وهو الإعراب مفرد إلى أن إعراب هذه الأسماء بالحروف
ليس متفقا عليه بل اختلف في إعرابها على عشرة مذاهب أقواها مذهب
ما ذكر أولا من الإعراب بالحروف ونسب إلى قطرب والزيادي والزجاجي
من البصريين وهشام من الكوفيين في أحد قوليه وجرى عليه المتأخرون ومذهب
سيبويه وجمهور البصريين وإذ هما معربة بحركات مقدرة في الحروف
أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر فإذا قلت قام أبو زيد فأصله قام أبَوُ
زيد ثم اتبعنا حركة الباء لحركة الواو واستثقلت الضمة على الواو
فحذفت وإذا قلت رأيت أبا زيد فأصله أبَوَ زيد تحركت الواو وانفتح
ما قبلها فقلبت ألفا وقيل اتبعنا الباء للواو في حركتها في
في كسر حرف لا قبل وهذا أولى لتوافق حالة النصب مع حالتي الرفع
والخفض قال الدماميني فإن قلت في كسر الباء عارض فلا
تشهد موجبة لقلب الواو المذكور ياء قلت في كسر
الباء في الأخير عارض لبناء الكلمة عليها غير أنهم فروا من
والإتيان في كسر الإتباع ليجري الباب على سنن واحد وقلت هذا

أن

المعنى كذا

في الحركة مع عوضها معاملة الأصلية ولو حذفت فيها جهة العروض من
حيث الاتباع وجهة الأصالة من حيث إنابتها عن الحركة الأصلية وإذا قلت
مررت بأبي زيد وأصله بأبو زيد ثم كسرت الباء اتباعا للواو ثم استثقلت كسرة الواو
بعد فتحة فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها قال الدماميني
ولا خفاء بما في مذهب التبعي من التكلف للاتيان بما يوجب زيادة الثقل من غير
داع إليه انتهى قال ابن مالك ومذهب سيبويه هو الأصح قال المصنف في الشرح
وكذا رجحه ابن قاسم وعلى الرأي وجه ثلاثة يعني التي سبق نقلها عنه وإلى مذهب
التصحيح أشار بقوله هنا ونحو ما قد علمت الجواب عن الأوجه الثلاثة وهو ممن
ما قال الدماميني في تقرير مذهب سيبويه وقال أبو حيان بعد تقرير ذلك والاعتراض
عليه أنه يشبه خلاف الأربعة منها على الجزولية للأخ لاخوانها من يروم
بجره اللام في الإضافة وما لا يعرض من ذلك إنما ذكر لأجل الإعراب بالحروف
وأيضا اتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أمر قليل وأيضا يستفاد
من الحروف ما يستفاد من الحركات في الإفادة وجعلها تبعا مثلها في كونها
أعلاما على المعاني انتهى بالألف ارفع وانصبن والجر بيا . المثنى والمثنى مع ما ثنيا
وإن تضف لمضمر كلتا كلا . المثنى بعد فتح ما تلا يعني أن الألف عن الضمة والياء
عن الفتحة والكسرة في ذا الجمع المثنى وهو كل اسم دال على اثنين بزيادة في آخره
صالح للتجريد وعطف مثله عليه وكذا ما ألحق به وهو اثنان واثنتان
مطلقا سواء أضيفا أم لا وسواء كانت إضافتهما للظاهر أو للمضمر
وكلا وكلتا بشرط إضافتهما للمضمر وإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف
وأعربا بالحركات مقدرة عليها كالمقصور وهذه اللغة الفصحى وهي من لغات الذي
هو عن الإعراب بالحركات للأصل على الإضافة للظاهر والفرع للفرع ومن
أعربهما مطلقا أعربهما بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة وأعربهما بالحركات
مطلقا وهي لغة بالحارث ومراد خلف التغليب وهو اصطلاح للتعبير للفظ
مثلا عليه كالقمرين للشمس والقمر والعمرين لأبي بكر وعمر قال ابن هشام في شرح
اللمحة والمراد أن النحويين يسمون هذا النوع مثنى لشبهه ذكرهم لهم فيه

بالحركات

تعقيد

حملا على المثنى الذي هو مثله كلام قوله في التوضيح حمل ما وضع للاثنين والمغني عن
المتعاطفين واراد ان يلحق به ما اغنى عن الاكثر منهما بذكر نحو المعرب في الملحقات
وارفع بواو وبيا اجرر وانصب. سالم جمع بشروط تقتضي من علم او صفة المذكر
في العاقل الخالي من تاء وتركيب عري. ليس كاحمر ولا سكران. ولا كصبور وجريح
بل لا بد معه جمع المذكر السالم ضربان اسم وصفة فالاول يشترط له خمسة شروط
ان يكون علما لمذكر عاقل خال من تاء التانيث ومن التركيب فخرج بالعلم النكرات
وما عدا العلم من المعارف والمونث كزينب وغير العاقل كواشق والمختوم بالتاء كطلحة
والمركب بانواعه فمنسوط الى الحريري عن الجما عند السماع ارادة تابعه يجمع في
مضافه الذي نحو جاء ذوو محركم الا الاضافي وانه يستغني بجمع جزئه الاول
عن اداته كجاءة غلامو زيد والثاني يشترط له اربعة شروط ان يكون لمذكر
عاقل خال من تاء التانيث يقبلها عند قصد معناه تامر يراعى التفضيل
فخرج بالصفة المونث كحائض وغير العاقل كسابق والمختوم بالتاء كنسابة
وما يستوي فيه المذكر والمونث كجريح وصبور وبلا يجمع منه الجمع لانه وضع
على ان يشترك فيه الاول لاحد الاسماء خارج عن جوهر اللفظ
ثم معاملته معاملة وما كان من باب افعل فعلاء كاحمر وحمراء لانه
لو اراده والفرق بين افعل التفضيل من المواد والوصف الذي يقصد به تفضيل
فلا وخص اسم التفضيل بهذا الجمع لانه اكثر فهو بالفعل
اجدر وما كان من باب فعلان فعلى كسكران وسكرى زيادته
قبل التانيث في نحو حمراء وسلمى المذكر كما ان زيادة حمراء
في بناء غير المونث لا تلحق ولا يقال حمراء كما لا يقال في
سكران ولا يشترط العقل والتذكير والعلم بقوله
تعالى فقالتا اتينا طائعين لان الارض والسماء لما توجه اليهما خطاب
الله تعالى نزلتا منزلة العاقل وناسب ذلك ان يجمع المذكر من العاقل
لانه اكمل عقلا مثله في لا المنزل
بوقوع ما شانه ان يقع من العقلاء منهما على انه

المشبه بالعاقل يعامل معاملته وتجمع بن الجمع والحق العشرون وا
لسنونا . وبابه ذيربه الاهلونا . اولوا وعالمون عليونا . وارضون
شذ والسنون نبه به على ما الحق بجمع المذكر السالم في اعرابه وهو اربعة
انواع احدها اسماء جموع وهو الفاظ العقود من العشرين الى التسعين
واولوا بمعنى اصحاب وعالمون على ما اختاره ابن مالك فيه لانه مختص
بالعقلاء وعالم عام في العاقل وغيره ولا يكون جمع الشيء الا الذي يكون
المفرد اوسع ولا اخص من الجمع ولهذا ابى سيبويه ان يجعل الاعراب
جمع عرب لان العرب يعم الحاضر والبادي والاعراب يختص البادي وقيل
انه جمع على حقيقة الجمع واختلف في تفسير عالم الذي جمع هذا الجمع
فذهب الاخفش الى انه اصناف العقلاء وغيرهم وانه يقال عالم
الملائكة وعالم الانس وعالم الجن وعالم النبات مثلا وقيل عالم جنسه
اسماء لمجموع ما سوى الله ولا تكون افراده الا اجزاء فيمتنع جمعه وذهب
ابو عبيد الى انه اصناف العقلاء فقط وينبغي ان تعلم انه ملحق بالجمع
في اعرابه حتى على القول بجمعيته لانه اسم جنس وليس بعلم ولا صفة
وقد نبه على مثل هذا الدماميني وثانيها جموع تكسير تغير فيها
بناء المفرد تغييرا لم يعهد في جمع المذكر السالم وهو السبع عشرة
باب سنة وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها
هاء التأنيث ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات نحو عضة وعضين
وعزة وعزين وثبة وثبين وثالثها جموع تصحيح لم تستوف الشروط وهي
وهي الاهلون والوابلون فان الاهل والوابل ليس بعلم ولا صفة وكذا عالم على القول
بجمعيته وكذا جمع اولى لانه قد يستعمل بمعنى مستحق فيقال هو اهل
الكرام مستحق له ولا يخرج ذلك عن كونه ملحقا فانه مغير كما هو بين خلافا
لما في النكت نعم يلحق بالصفة ما كان بمعناها كاديم ولا الثمر عليه
بنية كاسماء النسب ورابعها ما سمي به من هذا الجمع كعليين
فانه اسم جرى وهو علم على الكتاب الذي كتب فيه الحسنات وهو جمع

العرب والاعراب

منقول من صفة على وزن فعيل للمبالغة وقال ابن عباس هو الجنة التي هي وعلى
ابن حبيب الاول فهو علم للديوان يكتب فيه ما يعمله العباد الذي تشهد به
الملائكة والهواء اعلم وجه شذوذ ارضين انه جمع جمع سلامة مع انه لم يجتمع فيه شرطه
اما وجه شذوذ العالمين فانه من اسم الجنس كبير الذي لا يعقل الذكر وقيد على
الذكر فيما انه ليس هو امنقول الصفة بتاء التانيث مستدرك بقوله الاتي
• ومنا ارضي فهو ما كان كشاذ به • والعالمون وما الحق والسنون •
ولا جمع للمبالغة شروده واعلم ان مطلق الشذوذ بمعنى الخروج على السماع لا اختصاص
لارضين عالمين به وفي الحاجبية وقد نص نحو سنين واوين وعليين وارضين في

في التسهيل وما اعرب مثل اعلى فهو الجمع غير مشروط للشروط فمسموع
نحو اولوا اولى واوين وعليين وعاليين وارضين وعشرين الى التسعين وشاع
فيه الاستعمال فيما اذا لم يخش من المعنى من امر جاء التانيث انتهى
وقد رام الشيخ ابو السعادات حمل عبارة الالفية على هذا فقال قوله والاصل
فيه او ما يعل عشر عليه وشرح على ارضين على معنى ما ذكره السنون
مثل المحذوف العلم ايشاد قال فيه فيه لم يعد بباب سنين
على الشاذ فيجعله عشر وقد جعله في التسهيل شايعا فالجواب
انه مع شايعه لم يبلغ مبلغ القياس عشر الم يخرج من باب الشذوذ
انتهى قال المكودي في الكبير وتخصيص الشذوذ اذ قيل انه جمع
حقيقي باسمه عشر وبابه غير بل في المعرب بالنظر الى عشر وبابه
اربعين الشذوذ اذ قيل انه جمع حقيقي والظاهر عشر ما يعد عشرة
عليه وحينئذ جميعها العقود وشرح حال من ارضين وحصر بالشذوذ لانه جمع
جمع سنين ولم يجتمع فيه شروطه قال ابن غازي على عبارة الحاجبية
عليون اسم لديوان الخير على ما فسره الله تعالى في قوله كتاب مرقوم يشهده
المقربون وعلى هذا الشذوذ فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا او جمع المنسوب
الى علية وهي الغرفة والقياس ان يقال في المنسوب اليها على كرسي
المنسوب الى كرسي وان كان عليون غير علم فهو جمع علي وبين

بينهما

وعليين

فالى المكودي به كبيره

وممن عليه من الشذوذ في الحاجبية والتسهيل انما يبنى على انه غير علم قال الرضي الخ

عليون اسم لديوان

[illegible]

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

31

مواضع كتاب مرقوم

ايضا بمعنى الاماكن المرتفعة على ان معنى قوله كتاب مرقوم فهو شاذ لعدم
العقل اشهر وجعله في التوضيح من التسمية الملحق بالجمع وقال ان الراجح
واسعده من هذا الجمع ومن اللغات فيه كعليون وقال شارحه ابن البناني كعليون
وانه ملحق بهذا الجمع ومسمى به اعلى الجنة وهو في الاصل جمع علي
بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو ونقل
الشمني عن يونس ان واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة الشماء ووجهه
الجامع جيئ بانه في الاصل لما لا يعقل واذا ثبت الشذوذ في الاصل
نسابها في عمه وقال الدماميني على عبارة التسهيل ومثال
الك وشارحه كاميه فهو اسم لا على الجنة كانه في الاصل فعيل من العلو
جمع جمع من يعقل وسمي به اعلى الجنة قلت فيلزم على هذا
الا يكون فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع ولا يبعد ان يدعوا
انه جعل من باب المسموع الا المتبين لكونه لما لا يعقل بخلاف
زيدون علما لانه سمي من يزيدون استحق منه الاعراب الاتي الى
فنسبون ونصيبون ولا يبعد ايضا ان يقولوا على في الاصل غير علم ولا صفة
لان المنافي فرح فاذا سمي بالجمع على سبيل النقل يغني عن الجمع
او على سبيل الارتجال يغني لصيغة تشبه صيغة الجمع فيه تلك
اللغات ويؤيد ذلك انا لا نعرف فنسا ولا نصيبا ولا نعرف امرعيا وح اعلا
ولا صفات نعم لو قيل ان عليين غير علم بل هو جمع على وصف
به الاماكن المرتفعة كان شاذا لعدم التركيب والعقل انتهى قلت
والمراد اولا بالعلمية والتسمية به على سبيل النقل عما ذكر
لا على سبيل الارتجال لما تقدم والله اعلم وكسر نون لمثنى اتبع
وقل فتح بخلاف ما جمع انما غلب الكسر في نون المثنى فرقا بينه وبين ما
ما قبل العلامة فيه رفعا واستحسن جرا ونصبا مع حطه خفة بزيادة
والجمع جرا فيه ما قبل العلامة بلغ كثرة الحاسة وهم يستحب فيه
حركة اول الاحوال الى العرض النقل فلم يحصل الى شيء من الخفة بجعلوها

والفتح في نون الجمع لان المثنى
واستصحب

لم يفتح نونه وفتح نون المثنى مع قلته لغة لبني أسد حكاها الفراء وأنشد
ودهم ابطال فو لم يزل منه أن ذا الكلم لا يثنى بالياء وقيل إن الفارسي والشيرازي
وابن عصفور وابن جني والجمهور قول الشاعر على أحوذيين استقلت عشية فما
هي إلا لمحة وتغيب. وقوله أعرف منها الجيد والعينانا. ومنخرين أشبها ظبيانا.
والقول بأنه مصنوع باطل مردود قال الدماميني قال ابن هشام كونه مصنوعا
لا يخفى عليه فإن أبا زيد هو الثقة فيما ينقل وقد كان أبو علي يقال سواد أو ذا
ذا أثبت فيها فوجب الكلام قوله منكر والقول بأنه جاء على لغة من يلزم الذي تلي مثنى
الألف في المثنى ولا يجوز ذلك لأن العينين لم يثن قال الدماميني هو من العجائب فإن في البيت
شاهدا مقبولا على رد هذه الدعوى وذلك أنه قال منخرين بالياء فدل على
أنه لا يلتزم الألف انتهى وكسر نون الجمع مع قلته لغة أيضا كما في شرح الكافية
وصرح به العيني ونقل المرادي عن أبي حيان أنه أجاز كونه لغة ولا كثرة ذلك
مختص بالشعر وبأن يكون بعد الياء قال ابن هشام ولم يقع بعد الواو وينبغي
أن يجوز لأن الكسر فيه أثقل **ذا الكسر نصب جمع تاء وألف مزيدتين أو لا تشترط**
ألف إنما عدل عن قول الأكثرين جمع المؤنث السالم إلى قوله الجمع بالألف والتاء
مزيدتين لأن هذا الجمع لا يختص بالمؤنث ولا بالمذكر بل يعمهما كما يشمل
ما لم يسلم فيه بناء الواحد وما تغير وجملة ما ينقاس فيه كما في التسهيل خمسة
أنواع أولها المختوم بتاء التأنيث مطلقا سواء كان علما أو اسم
جنس وسواء بقيت التاء على لفظها أو طرحت للمبالغة كنسابات
وإن وصف به المذكر نحو رجل نسابة لما مر أنه يشترط في مفرد جمع
المذكر السالم الخلو من التاء وما قيل في نسبه صلى الله عليه وسلم بعد عدنان
كذب النسابون جمع نساب بغير تاء ثانيها علم المؤنث مطلقا سواء
كان فيه العلامة كعزة أو سلمى وخنساء أو فرغ كهند ثالثها
صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال راسيات نحلاء صفة المؤنث كحائض
والمذكر العاقل كعالم رابعها مصغر ما لا يعقل كدريهمات خامسها
اسم الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن فعلى فعلان ولا فعلاء أفعل غير منقول

(إلى)

الى الاسمية حقيقة او حكما كحبلى وصحراء علما او مذكرا وحمراء وبالفعل
صحراوات وحمراوات وان جعل سكرى وحمراء علما لمؤنث جاز فيهما ذلك
ومثال المسمى من حكما بحماة فانه في الاصل صفة مفارقة لا يجمع الا انها
غلب استعمالها بدون موصوف فاشبهت الاسماء فجمعت جمعها
فقيل بحماوات وما سوى من الانواع مقصور على السماع كسموات وارضات
وسجلات وحمامات وقد شرح الشيخ ابو اسحاق معنى ما في التسهيل وقال
وقسه في ذي التاء ونحو ذكرى ودرهم مصغر وصحراء وزينب ووصف غير العا
قل وغير ذا مسلم للناقل. واقتصر المصنف على ذكر علامة النصب لانها التي
وقع الاعراب فيها على سبيل النيابة ومن ثم لم يتعرض لذكر علامتي الرفع
والجر وهو ذاك انه انما [illegible] بتوجيه نيابة الكسرة عن الفتحة اي لما تعرض
لعلامة نصب جمع المذكر السالم وحمل الكسر عليه في [illegible] وهو جمع
المؤنث والتحق فيه العلامتين الحالتان ومن ثم لم يقولوا معا وقول المترجم
بالكسر جر مفرده ونصب معا مراده ومولد جمع تاء على سبيل مضاف
صفة لجمع اي جمع في تاء والف وحذف الشواهد [illegible] واحد ويقولوا
[illegible] معالج [illegible] احداهما اصلية [illegible] بيات وامواتا باصالة التاء
وغزاة وقضاة باصالة الالف لانقلابها عن اصل فيهما فهي جموع تكسير
تنصب بالفتحة وقال العلامة التوفيق بين الغيث واهل [illegible] شارحوها
فانه اشار لرباعيات [illegible] للتسبية او الاستعانة [illegible] على عبارة
التسهيل واشار بقوله واولات فقد الحق الى ان اولات الحق بهذا الجمع في اعرابه
فينصب بالكسرة نحو وان كن اولات حمل وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد
من معناه وهو ذات بمعنى صاحبة وهذا يسمى ذا والذي. فيما الحكم فيه قبل
بهذا الاسم من الجمع [illegible] التسمية به على اعرابه الاول والعلة التي
[illegible] جميع العرب [illegible] ثلاث لغات الثانية استصحاب الاعراب
السابق وحذف [illegible] التنوين [illegible] اعراب ما لا ينصرف [illegible] بال
[illegible] قول الشاعر. تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب

ه
قوله [illegible] قال ابن عصفور [illegible]
[illegible] والتأنيث [illegible]
[illegible] مفردات

صح
للدرماني

ه
فلا [illegible]
وابن [illegible]
يبقى على ما [illegible] من اعراب
علي

ادنى دلالتها على ذلك . وجه الاولى ملاحظة الحالة الباطنة ووجه الثانية
رعاية الحالة الظاهرة ووجه الثالثة ترك ملاحظتهما واشار بقوله والنهي فقيل
الى ان المثنى والجمع المذكر السالم بقيا على الاصل وقد سبق
التنبيه على حكم الجمع وهو قولنا يعني معنى ما جمع في بالفتح جر الاسم
غير المنصرف . ما لم يضف او يك ال اورام فتوجد الفتحة عن الكسرة فيما لا ينصرف
وهو ما فيه علتان من علل تسع احداهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة
المعنى على وجه خاص او واحدة تقوم مقامهما نحو جميع ابا حمر ففيهما فيه
علتان نحو مصابيح وتعاقيل فيما فيه واحدة قائمة مقامهما وبيان
الاول ان الفعل فيه علتان من عيبان في الاسم احداهما من جهة اللفظ وهو
اشتقاقه منه والاخرى من جهة المعنى وهو احتياجه الى غيره في الاسناد فما
شابهه من الاسماء في وجود نوعين غير لازمين فيهما استحق ان يمنع
ما يمنع منه الفعل وهو التنوين والجر لكن لا سبيل لمنع الثاني لان عوامله
تدخل على الاسم المشتمل على نوعين فيتكسر ما صورته وابدلوها بصورة
النصب فان قيل مقتضى ما ذكر منع الظاهرة غير المنصوب وهو ان الشبه
كذا اوقع قلت هو ان شابه الفعل فيما ذكر فقد يرد بالشرح على
الذات والذات قد تكون معلومة مقصود التعيين فيدل عليها باللفظ
المعرف باحدى طرق التعريف التي من جملتها ال والاضافة والعلمية
يدل على تعيينها فيدل عليها دال اللفظ في النهي وخرج بالغير الاول العلتان
اللفظيتان ولا يقال منع ... ان الاسم سلب ... زيادة الالف
والنون او شبهها والتركيب او ... زيادة بل ... العلمية مع واحد
مما سبق واما العلتان المعنويتان فلا تجتمعان اذ ليس ثنا من العلل
المعنوية الا العلمية والوصفية وهما متنافيان وقولهم ان التانيث
ابدا راجع الى اللفظ لانه لا ... او مقدر في اللفظ
وقال الرضي الاولى عندي التنافي بين الوصفية والعلمية واما قولهم
ان العلمية تفيد الخصوص فتقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني

على اعراب
ما لا ينصرف
على علة منع ادغم من اشم

في نحو زينب معنوي فمعناه ان علامته
ليست ملفوظة ولا بد ان التانيث

اذ لا تنافي

وامنا

في الوصفية تفيد الاطلاق فتنافيا
فتقول الاطلاق يجامع العموم والخصوص

ع

وضع

علم وكلاهما وضعان وإن أراد بلا كلي العموم فلنا لا نسلم أن ماهية الوضع
لابد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في منع الشركة أن يكون الاسم دالا على
معنى غير مشترك وصاحب حيي التعيين لما يخصه إذ لم الصاحب ومتعين
لم كلاشود وإن قيل منقول يذكر أن يعني في العلم معنى العلم ويدل على معين وصاحبه
وعرض لم مانع من الجزئي وعموم العلمية كالغلبة مع أنهم والعلمية هنا كالغلبة
هنا كالا فرق بينهما إلا أن الكلمة مع العلمية تعم أخص منها إلا العلمية وهي بالأداة
العلمية تخصص بواحد واحد والغلبة بنوع واحد وإن العلمية في الأوطان لا تدل
على إعلان معنى الوصف كما في أنهم من الأكثر في الغلبة عموم من أنه والدليل على
أن كان لم الوصف مع العلمية فالمراد أنه سبب هيأ الذهن ومول حساه
وشيء كثير من اسم ليس له مفهوم العرب محمود ونحو محمد والرضا واللقب
من الأعلام ونحو مشعر بالمدح والذم فيه معنى الوصف ويكون فيه أن ال
في نحو الحسن والعباس كلمح الوصف فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية
ولم يصح وإن قلت وإذا لم يكن بينهما تنافٍ فلم لم يشع صرف محمد ونحوه
من العلم الممدوح فيه معنى الوصف قلت كذا لأنه يجب أن الآية لما
كان المقصود من وضع العلم تعيين المسمى به سواء كان فيه معنى أو لا وكان
التلميح خفيا ويرى الاسم إيماء مقتضيا بعض الأعلام لم يعتبر بوازن الوصف
الوضعية كالمنسوخ مع تعبيرنا بها قلت الوصف لما كانوا ما دل
على ذات باعتبار معنى هو المقصود فيجب لم الجنسية والعلم ما وضع لشيء
مع جميع مشخصاته فيجب لم الجزئية فلا يتنافيان مع ذلك العموم بأنه
على الغالب نحو من العلم لا ينافي جنسيته ولم يرد المصنف بأنه علم جنس ومن ثم
امتنع تحصيل الاستعارة في الأعلام لأنها تقتضي الجنسية وإدخال المشبه
في جنس المشبه به والعلمية تنافيها ولما استثنى التلخيص من ذلك
العلم المتضمن نوع وصفية كحاتم قيل عليه إنما يحتاج إلى هذا الاستثناء
بحسب الظاهر وهو في الحقيقة منقطع غير محتاج إليه إلا أن ذلك لا
يكون بمثل تنكير العلم ما الاستعارة لم تكن إلا لقيد ولم يرد المصنف أنها بعينه

[Marginal notes]

ح
وإذا ثبتت أن الحكم في اسم في أصل
الوضع لم يرد في منع الصرف عرض
ما يمنع ... علية العلم المخصوص ...

ص
الوصف هو ما دل على
ذات باعتبار معنى ...

ص
العلم

ح
العالم

وإن اللغة يحتمل الضمير وإشعار اللقب بالمدح والذم إنما هو بحسب مفهومه
الأصلي كما قال السيد في حواشي العضد [illegible] اللفظ أيضا ونسبه لأهل العربية
وفصل أمر العلمين إنما هو بالنسبة إلى الوضع الأصلي وفي حواشي الشيخ أن
دلالة اللقب زائدة على نحو محمود لا مانع منه ولا يلزم من اعتبار الإشعار
بحسب الأصل أن يكون كل علم لقبا لأن المراد الإشعار بوجه قريب ومبادرة ومعنى
كون الأول للعلم الوضعي أنهما منسوبان إلى أن اللغة في الأصل كان كذلك الإعلام
وخرج بالثاني نحو الأسد فإن فيه الوصفية والتأنيث ولا يمنع الصرف لأنه [illegible]
منع الثانية أن يكون مع العلمية للزومه حينئذ لا مع الوصفية لوجوده
زائدا ومقابل الأخرى مثل منزل المعروف لزواله لا يزال فيتوقف العلماء
فيما سمي به من الجمع بالألف والتاء ومع ذلك فقد وجد بالحكم في اللغة
الفصحى فيه لأنا نقول الزائد يزول بما ذكرناه وإن العلمية لعروضها ولا
هي والجمعية لأن الفصل فلم يوجد عندهم إلا علة واحدة لا تقوم في توجيه
اللغات ويتوجه منع صرفه في لغة من لا [illegible] اللغة [illegible] ومتى عرض
إحدى العلتين فيمن [illegible] التخفيف إلا واحد أو إذا علمت ولا دليل في ثبوت
الثبوت في هذه اللغة على أن ثبوت الجمع المذكور يعني التنكير ونحو المرادي
والتصريح فليس للتنكير لشمول [illegible] التسمية نحو عرفات فإن فيه الإلزام وثبوت
التصغير اعتبارها والغالب عندهم عدم الاعتداد بالعارض وقد ذكرها
المرادي والأشموني إلى أن ثبوت الجمع المذكور للقوم واختار الرضي
لا كما قال الأشموني إنه لم يسمع بعد عرفات لأن التاء فيها ضعيف لأن
التاء التي فيها كالتاء لمحض التأنيث مسموعة والتاء فيه علامة
لجمع المؤنث قال الرضي وفيما قاله [illegible] لأن عرفات مؤنث وإنه
قلنا إنه لا علامة تأنيث فيه لا منع كفى للتأنيث ولا مستقلة لأن المضمر
لا يعود إليها إلا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز فيه
فيه إلا هذا وإنه بعيد كما في قولهم لا أرض أبقل إبقالها: فتأنيثها
لا يعقل عن التأنيث محض الذي هو بمثابة البقعة والأولى عنهم أن يقال إن الشرط

الأصل

معنى الى للغة الوضع

ع هذا

للعلم والتعكير وانما لم يشترط في نحو عرفات لانه لو شرط لتعذر الكسرة
في المشروط وتبع الجر النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر
فيه ممنوع لا تابع فنحو عرفات كشبه غير المنصرف للضرورة لم يجز لتابع
النصب قلت وفيما ذكره في تعليل المشروط نظر اذ تعذر الكسر للشروط
في المشروط لا يتغير بدليل تعذر من شرط الشروط ويبقى اعراب الجمع ومن
ذلك الوضوح انه قد عهد في غير المنصرف تعذر الكسر والتنوين معا من اعلال العلل
لتنزل طليقه والصواب في التوجيه ما ذكرناه اولا والاولى ان يقال ان التنوين
في الجمع للمقابلة بنون في افادة تمام الاسم والكل معا وانهما معا فيه معقولان
فيه ولا تخص ولا التنوين احدهما فاذا اسقط من تمحض للتنكير لان المذكر تنوين
وان كانوا اعون العلل الا طفيف لا يعقل تبقى معنى الجمع الذي يبنى
عليه كون الجمع الشرطي لما لم يكن جمع المذكر من حيث ما قاله الرضي في حل
ان تنوين للتمكين والتنكير خلافا لابن الحاجب في جعله للتمكين فقط واذا سمي به
تمحض للتنكير فـ قد اكد ونبه بها جعل حرف واسقط بين الالف والواو بما قبل الياء
ومعه تعوق وحينئذ لا يحتاج الى استثناء ابن هشام الجمع المذكور معا
يعلم من قول الخلاصة الظاهر شموله وهو ان المنصرف ما فيه التنوين المؤكد
فتأمل قد اذا اضيف ما لا ينصرف او دخلت عليه ال ضعف
شبهه للفعل فيرد الى الاصل في الجر بالكسر نحو في احسن تقويم
وانتم عاكفون في المساجد ومنهم من اشترط ان يكون بالكسر مشروطا بالاضافة والا
الا ضافة ودخول ال معا وليس هو عليه ما اورد على قول الخلاصة من قال بعدم
امرين من ال ان او لا حد الشيئين فيقتضي العود بهما ان الشرط
احد الامرين او ان قلت قد وكذا البعض في الشرح هنا والذي ارى
قلت قد الجر بالكسر مشروط بالاضافة والا ضافة والله والذي اعلم والجر
بالكسر مشروط بشرط احدهما وان ما لا يصلح الاول والمشروط عندك
الجر بالكسرة وقد علمت انه يشترط لما لا تنوين له وليس المقام حينئذ
لاحد الشيئين حتى يعود بهما والتفريع مسلط اما في المشروط

عند الصهر وهو مع الاضافة وال الجر بالكسر الكسرة وقد علمت ان شرط تثنية
احوال الامرين والمعلوم حينئذ لا وقد احتج عن الناظم بذكر انه العاجب
في قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن
فريضة مع ان نفي الجناح مشروط بانتفاء المسيس والفرض معا والا لزم المهر
كما لا يخفى ان الاول وتقدير في الاية من ان او في حيز النفي يشمل العموم ما قبلها وما
بعدها واشار بقوله اوام الى ما في التسهيل من ان يدل الى بعض شهاده
في جمل الابتداء مع مقدر بالكسر وهو اما في الخبر حينئذ وحينئذ او بعضه يقول وبعضهم
فكي كقول الشاعر اذا ما شفتنا من يجري لا فاذا فاتيت بليل اليل ابهر
اعتاده او لفا الاول نسبه العنبر وهذا امر زائد على الخلاصة واعلم
انه اختلف فيما ابتدى به اذا الضيف كل ما ثبت بالى هل هو منصوب ام لا والتحقيق
انه بالنسبة احوى على نسبته مع الاضافة او الى منصوب نحو بل حسن لكن الذهب
الفلفل والامر فيه منصوب نحو فاحسن في الدار واسم قلت اذ شرط ما معنى
هذا البناء وجاز الشروع لابتداء مع الى والاضافة والجر بالكسر معهما منفق
عليه والظاهر ان معناه هل رجعت الى فيه ام يستمر في باب الاستعمال ام لا
واذا كان ذلك ومعناه ضعف الحار حينئذ القول بالشرط امر مطلقا وهو
ما به الكسر الحال ان مشابهته ما ابتدى للافعال ضعيف من ان قواها اشتد
بعارضها واذا كان موجبا البناء الخرج عن ذلك الاشتغال ضده اعني
الاسم وهو موصوف متمكنا امر وكيف يوجب عدم التمكن الا ضعف
وقد قال الاشموني مشابهة الاسم للفعل على ثلاثة اضرب احدها وهو اقواها
ان يشبه معنى الاسم معنى الفعل كاسماء الافعال فيشبه الاسم الحرف الى الدل
الفعل وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه في تركيب الحروف والاطبيعة
ويشبه في المعنى كالوصف فيعمل فيما معناه والثاني الصفة الى
الفعل البناء فيعمل عمله على الاسم في الاعراب وثالثها وهو
اضعفها ان يشابهه لفظا لا يتضمن معناه ولا كذا شابهه بوجه بعيد
لكونه من غاية طريقان الافعال وعن الاسماء الافراد والتذكير والتعريف

المشابهة

الثالث ابتداء بالعين إشارة إلى تعددها انتهى ويفتح القهم بإطلاق أنف
انثى ووزن منتهى الجمع عم ٠ وذي مفاعل مفاعيل وشبه ابنه
ونيتم علما موازنه الكلم تسع جمعها ابن الحاجب في قوله اجمع وزن عادلا
انث بمعرفة ثم ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وهو ضربان احدهما
ما يستقل بالمنع ويقوم مقام علتين واليه اشار بما اشتمل على الاول ثم اشار
الى الثانية وصيغة منتهى الجموع واليهما اشار بالبيت ومعنى الاطلاق انه
لا فرق في الالف بين المقصورة والممدودة ولا فرق في المختومة بها بين ان يكون
معرفة كرضوى علم على جبل وزكرياء او نكرة كذكرى وحمراء ولا فرق ايضا
بين ان يكون مفردا كما تقدم او جمعا كجرحى واصدقاء ولا فرق ايضا
بين ان يكون حاملا كما سبق او صفة كحبلى وحمراء فالاطلاق في الالف
وفي المشتمل عليها وانما استقلت بالمنع لانها مستلزمة لعلتين لان
الالف في الاسماء للتانيث والتانيث فرع والالف في المؤنث لازمة فكان
العلامة لازمة والتانيث فرع والعلة لازمة وانما قال المؤنث صرف لعلة
واحدة لان الالف انما تعتبر في الاولى غير مستقلة وليس في الكلام الا شيء واحد
ومعنى منتهى الجموع الجمع الذي لا نظير له في الاحاد في اللام غير
من جاءك شيء او ادوية نظير كعنق وحرف نحو فعل وصيغة نظير
وبتر وكذا سائر الجموع لها نظير من المفردات الا افعل نحو اكلب وافعال
نحو اجمال ولا يعترض بهما لانهما جمع قلة وحكم جمع القلة حكم
الاحاد بدليل تصغيره على لفظه على ان سيبويه قال فيما نقل عنه ان
افعالا مفرد ولذا قال تعالى مما في بطونه والضمير للانعام وجاز
وصف المفرد به نحو ثوب اسمال وبرمة اعشار ونحو اعشار وبرمة اكسار ولا
يعتد بمجيء افعال المفرد نحو اشد لانه جمع شدة على غير قياس
او جمع لا واحد له بدليل قوله بلغ اشده واستوى وبدليل
الفعل وهذا الجمع لا يشبهه المفرد لانه جمع شيء ولا يعترض عليه بنحو
ثمان وجوار لان الذي الفعل يا عينه ورجال شاخ اي طوال وعفاجر اي

قوله الثانية مطلقا منع
صرف الذي حواه كيفما وقع

والقصر في الجمع الذي تبينا
فواه عام وبعد القسم

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

غليظة وفيه لأنها شاذة ولا يبنى على أمثاله المعتمد لأنه مضموم الأول
ولا يبنى نحو يمان وشآم لأن الألف فيهما عوض من إحدى ياءي النسب بل هذا
الوزن عارض حصل بسبب النسب ولا يعتبر به وأما قولهم يمانيّ وشآميّ
بتشديد الياء فقليل كما قال سيبويه ومن ذلك تهامٍ نسبة إلى تهامة
بمعنى تهامة فتحوا أوله في النسب كما في الشام يائه فقد لأنهم
ولا حاجة إلى ما في التصريح من ادعاء كون الألف عوضا من إحدى ياءي النسب
فيمن قال تهامٍ لأنها موجودة في تهامة من قبل النسب ومن ثم استغنى أنه
لا يعترض بنحو عذارى وحبارى نسبة إلى ضعار وبابه فيه وحوار و
بمعنى أثنان لأن الياء في عذارى ليست للنسب وإنما تقرأ الياء على حذف
في قماري وكراسي وعواري وبخاتي ودراسي ونحوه لأنها ثابتة في الآحاد
فهي صيغة هذه الجموع على اعتبار الياء لا في الآحاد ولا يعترض
أيضا بنحو أكلة وهو الشاب في العرب لأن ما بعد الألف مفتوح ولا بنحو
عبادلة جمع عبد الله وهو المفعل بفتح الأول على عبادلة لأن ما بعدها
ساكن ولا بنحو التراضي والتداعي لأن ما بعدها مضموم في الأصل كسر
تسلم للياء ولا بنحو كواعب وكراهية لأن ما بعد المكسور ساكن فلم يأت
على الوزن المذكور فضابط المسألة حينئذ أن يكون الأول مفتوحا والثالث
ألفا غير عوض يليها كسر لفظا أو تقديرا على أول حرفين بعد الألف
أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به وبعد الانفصال ومثال
الكسر المقدر دوابّ وشوابّ ولا فرق في الحرف الأول من التكسير بأن يكون
ميما كمساجد ومصابيح أو غيرها كدراهم ودنانير وإنما استعمل هذه
العلة بالمنع لأنها اطردت فأقيمت مقام علتين ولأن الأصل في الأسماء الإفراد
والجمع فرع والأصل في الجموع أن يكون له نظير في الآحاد ومثل هذا الجمع
لا نظير له فصار فرعا من وجه فقام مقام التنبيه وكونه نهاية جمع التكسير
أي يجمع الجمع إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن فيمتنع ولهذا سمي بالجمع الأقصى
نحو كلب وأكلب وأكالب ونعم وأنعام وأناعيم والله أعلم والسلام

الألف في يمان وشآم
عوض من إحدى ياءي النسب

إلى

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

اذكر من اجابات بوسعه بجمع سلامة وتوانبا فلنا نهايته جمع التكسير
وقيل لما لم يكن له في الاحاد شبيه اشبه الاعجمي الذي لا شبيه له في كلام العرب
فمنع الجمع وشبه العجمة وعلى هذا فمنعه سببان لا سبب كما تقدم واشار
بقوله ولو شبيه علما الخ ان هذا الجمع اذا سمي به بقي على امتناع من صرفه
واختلف في علته فقيل بقاء الصيغة وهو راي سيبويه وقيل قيام
العلمية مقام الجمعية وهو راي المبرد فلو نكر اي منكرا لم ينصرف على الاول
لتحقق الصيغة وينصرف على الثاني لذهاب ما يقوم مقام الجمعية والصحيح
الاول لمنعهم صرف سراويل مع انه مفرد على الصحيح وعبر عنه بالنادرة المتقدم
ذكرها في قول المصنف وما اشبهه ويستعمل في نحو المثال الثاني سراويل
وانه شبيه بالجمع المذكور في الصيغة الخاصة وسراويل بهذا الجمع شبه
اقتضى عموم المنع .. وحمله على هذا الامير ووجه مشابهة سراويل
لهذا على مثاله وهيئته فمنع من الصرف لوجود الصيغة مع انه مفرد
ولا يعترض به على الضابط المذكور لانه عجمي على انه قد قيل انه جمع
سروالة وسمي به جنس الالة المعروفة وقد ذكر الاخفش انه
سمع من كلام العرب سروالة لكنه ان استعمل لم يثبت في اسماء الا
الاجناس وعدل دون صفة معتبر في لفظ فعل واخر الاخير
هذا شروع في القسم الثاني وهو العلل التي لا تستقل بالمنع بل لا بد و
منها العدل وحقيقته اخراج الاسم عن صيغته الاصلية تحقيقا او تقديرا
لغير القلب لا لتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فخرج نحو التصغير
فلابد ان يستعمل الكلمة في معنى الا ... يدل عليه معنى اخر
ولا يعترض عليه بان الاخ القول بانه معدول عن الاخر ولا سحر وامس
المعدولين عن السحر والامس لانه يقال ان العلمية في صيغة الكلمة لانها الكلمة
لم توضع عليها وكانها صيغتها وبنيتها بشرط عدم امتزاجها بها
والمعنى بالعدل المحقق ما تحقق بدليل يدل عليه غير كون الاسم
غير منصرف بحيث لو وجدناه لا ينصرف بان ذلك هنا لم يحتج الى تقدير

قوله العدل والتصغير

عند

لان الكلمة لم توضع عليها لا انها واو لم اه

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

عن أن يقال او المعرفة وإنما لم يطرد البناء في نحو وجرى الاسم عن صيغته مع تعريفه
سبب آخر غير العدل وإن عدمت الموجب تاما منعوا ما لم يتمكن فحمله على نظائره أولى
كالذي قيل او لأن ومثلث ومعرفة الدليل على أنه معدول عن ثلاثة ثلاثة
وواحد واحد وحدا وحدا ومثنى اثنين اثنين بمعنى واحد وخرج بقولنا المعدول
رابع رباع واربع وخرج بقولنا الألفاظ التي يصح نحو فعال ومفعل ومفعلة وبقولنا ولا الأعداد
نحو كثير وبقولنا ولا المعنى نحو جبل وجبال ثم العدل يمنع مع الوصفية
ومع العلمية فمع الوصفية في مسئلتين احداهما اخر جمع اخرى انثى آخر بمعنى مغاير وإن
بين الوصفية والعدل أما الوصفية فلما فيه من معنى المغاير تقول مررت برجل وبنسوة
اخر أي مغايرات لهما وقد قال المصنف في الشرح أما كونه صفة فلأنه من باب
افعل التفضيل تقول مررت بزيد ورجل آخر أي أحق بالتأخير من زيد في
الذكر لأن الأول قد اعتنى به في التقديم في الذكر انتهى قلت وفيما قاله نظر
من وجهين احدهما أن جعله من باب افعل التفضيل مشكل لأنه لا يدل على
المشاركة والزيادة في المعنى وقد قال ابن هشام في حواشي التسهيل إن آخر
مشابه لأفعل من جهات ثلاث احداها الوصف والثانية الزيادة والثالثة
أنه لا يتقوم معناه إلا بالثنية مغاير ومغاير كما أن أفضل لا يتقوم معناه إلا بالثنية
مفضل ومفضل عليه انتهى الثاني أن تفسير آخر بقوله أحق بالتأخير
تفسير له بغير معناه وإن ما ذكره معنى آخر بالكسر وعنى تفسيره أولا بقولنا
بمعنى مغاير مثل المثال الآخر بمعنى آخر التي تجمع على أخر مقتصرا لأنه غير معدول
ولأن من ذكرها ليس شبيها باسم التفضيل وكأنه غير الأول كالأنام الأخرى ضد
وأما أخر فإنه جمع أخرى التي هي مؤنث آخر وهو أفعل تفضيل أصلها
... نحو أخر وأخران وأخرون وأما أخر وأخرى وأخريان وأخريات وأخر
مثل الأفضل والأفضلان والأفضلون والأفاضل والفضلى والفضليان والفضليات
والفضل بمعنى أخرى الأصل أنه آخر في الأصل معنى جاءني زيد ورجل
آخر رجل أشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل إلى معنى غير فمعنى رجل
آخر رجل غير زيد ولما خرج ... بعد ... التفضيل استعملنا

من جملة لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام انتهى ومن ثم جاء اخر كلا
من بابه وادعى في المعنى الاصلي كما ترى واما العدل فقال اكثر النحويين انه معدول
عن الالف واللام لانه محكوم له بحكم اسم التفضيل مجردا فلا يجمع الا مقرونا بال
ذا المصغر والكبير وهذا اختيار المصنف وهو معنى قوله نحو اخر في الاخر ورده ابو
علي بانه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن اللام وكان
لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام اخر وقال الرضي واجيب
بانه معدول عن اللام لفظا ومعناه عدل في التعريف الى التنكير ومن ابن السيد
انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام
في المعدول عن اللام واجبا لوجب بناؤه سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه
معنى الحرف ومنع صرف سحر ليس لكونه معدولا عن اللام بل لكونه علما انتهى
قلت العدل كما تقدم تغيير الصيغة مع بقاء معناها الاصلي وكيف
يصح تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا وقوله في التصريح وسحر
عند الجمهور معرب وانه السحر من غير تغيير لمعناه وقوله لو ان معنى اللام
لبني فيه انه يقسم صرح في الحرف وبان معنى اللام فيه وان كان مرادا محمود
ففي غير ظاهر ومن ثم لم يؤثر في اخواته نحو صباح ومساء وضحى اذا اريد
بها اوقات معينة ولهذا قال فيما نقلنا عنه في مبحث البناء واما سحر واما
مشكل اسواء فلمنا بناء سحر اوتي لمن قبل انه مخالف لاخواته وهو شاذ
والاتكال على الاشبه وسيلة عند التصريح بانا وضروه هنا ان جنى الحال
فياس المجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بلفظ واحد للمفرد في جميع الاحوال
وان جاء قوله من ربه بنسوة اخر مفرولا في اخر من انتهى وقال ابن هشام
في العدول شيء بعد كلام المتقدم فلما اشبه اسم التفضيل من هذه الجهات
استحق احكامه في جميع نظائره وعلى هذا وكان ينبغي الا تستعمل
نظائره مع التنكير بلا من والا لاضافة الى معرفة فلما خولف بها في ذلك الا
كان ذلك على الاعمال استحقه بمقتضى المشابهة معلى هذا اذا قيل بنسوة
اخر كان معدولا في اخر بالمعنى والمعدولا عن والالا فلا ذلك تعريف على

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه

ذكر أن فعال ومفعل في العدد لما بينهما حقيقة قرأت قراءة المقصد او صنف الكلمة وكيف غلب المشكل
انتهى ومن الصواب ان يقال ادراس وجعله التحقيق في شرح الكافية وبأنه عليه وعلى
اللوم فلذلك ان يكون ذا آخر وفي آخر وثاني واحد وآخر وآخرى وآخر بأن معدولات ابتداء او في
آخر الآن آخرى واوآخر غضبان عن اعتبار العدل بالمؤنث اثنتان والجمعة والمثنى
والمجموع بالواو والنون ولا يتبين فيهما منع حكم الوصف في موضع كل آخران وآجمعون
واما الاخريات فلا يستعمل الا بالام والاضافة كما هو الا دل واستعمل الاضافة دل
في صنف التصاريف على الواحد المذكر وقال الاولى ان يقال يكون آخر وتدا رأيه
معدولة في آخر لوازم افعل التفضيل على التعبير بل يقول معدولة عما كان حقها
ولا مقابل الاطلاق في آخر الاشياء والمسائل لما راو الاضافة او اللام وانما عدل
عنه لتحقيق معنى افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدهما لا تدل بمعنى
غير كما سبق وعلى هذا القول في تسمية العدل اخراج الاول عما الاصل ان يكون معه
في التعبير او استلزام كلمة اخرى قد خلا فيه نحو سحر وامس ونحو ضحى وعشية
وعتمة ومساء وسحر اما سحر لان الاصل في تصغير الاول المطلق بشيء معرف
مما كان يرفع عليه وصفات يكون باللام والاضافة وبه خلا فيه الغالبات نحو
قبل وبعد فهما الضد او الذي التي كان بالتصغير وفتحها معلى بتدا كان
المعدول معه او السحر الذي عن الترتيب آخر امتنع صرفه ولم يمنع صرف ضحى
والصواب ان يقال عدم اعتبار العلمية فيها انتهى وقد تقدم وجهه من ان اما وعن
بيت ما كان قبل الاسماء ان فاذا معه وان سمي بأخر ابقى على منع صرفه لان العلمية
خلفت الوصفية وهو معنى قوله ولو مسمى والتصغير المذاد الذي عدل راجع
الى اللفظ المدلول عليه بالسياق ومسمى حال من المفرد مع اسمها
بعد لو وحذف منه لعذر لو ضحو ذاك اتى ووزن مفعل فعال من عشر فمن و
ذا هما ابن فيصر واثنان المسئلة الثانية مما يمنع فيه العدل مع الوصفية
موازن فعال ومفعل من الواحد الى الاربعة باتفاق وفي الباقي من العشرة
على الاصح اما العدل فلانهما معدولان عن الفاظ العدد الاصول مكررة
باطل جاء القوم احاد احاد واو اثنين اثنين او علية القياس واما الوصف

والمجموع

المذكور

ووزن مثنى وثلاث كذا فعال
من واحد لاربع فليعلما

بالله

فلذلك قال تستعمل الالفاظ المعدولة في العدد مثنى وثلاث ورباع او احاد نحو مالكم
ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع او اخبارا نحو صلاة الليل مثنى مثنى والتكرير
في هذا المقصد للتوكيد لا للتأسيس وكذلك لوصفية في الاستعمال الثالث
مع ان الخبر لا يلزم كونه وصفا ان اللفظ المستعمل فيه هو المستعمل في الخبر
في الاولين المستلزمين للوصفية وانا فيه ــ ل سيأتي انه لا تعتبر الا الوصفية
الاصلية والعارضة لغات ومنها وصفية اسماء العدد نحو مررت بنسوة
اربع جمع اربع فلت ــ لا يلزم من عدم وصفية المعدول عن الاصل عدم
وصفية المعدول الفرع فان الى صفة المعدول لم يوضع الا وصفا ولم يستعمل
الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول عنه ووضع المعدول عنه انتهى
كلام الرضي والظاهر ان المشار اليه بالبيتين هو على اخر الموصوف
نحو وانها صبيا على الوصف لانه من ابواب لا مفارقة فيه ولا فيه اي معناها
ان الالفاظ المستعملة من الواحد الى العشرة فيه وهو من الغفسة اي
العشرة وصفا مأثور منقول في كلام العرب وهو من الواحد الى الاربعة وهذا
احد اقوال اربعة في المسألة وهو راي الكوفيين والزجاج انه يقاس
انه يقتصر على المسموع ولا يقاس غيره وهو مذهب جمهور البصريين الثاني
انه يقاس على فعال خاصة لانه اكثر استعمالا وهو الصحيح ان الثابت مسموع
في الالفاظ العشرة كما حكى الشيباني ولا يعارض قول ابي عبيد والبخاري
في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمعاه وعلم كفعل
مؤكداه واطرد او العدد وخص اسراه وسم معناه وبه علم انثى مقالا
دانقيم الشرع يمنع العدل مع العلمية في خمسة انواع اولها
وزن فعل في التوكيد وهي جمع وكتع وبصع وبتع اما العدل فلا لانه
على انه معدول في جمع لان الفعل اسم جمع بفعلاء مؤنثا افعل كحمر
وقال ابو علي السيرافي الصحيح انه كل وحدة اذ هو قياس فعلاء المجموع
مذكرها على فعل وما مذكر جمعاء مجموع على احمر واو افعل وحلال
اسود وجاء نبيا مثنا ذ قال فلعل جمعاء اسم لا صفة وقياس

والعلم امنع صرفه ان عدلا
كفعل التوكيد او كثعلا
والعدل والتعريف مانعا سحر
اذا به التعيين قصدا يعتبر
وابن على الكسر فعال علما
مؤنثا وهو نظير جشما
عند تميم

حرب ع

اللهم صل وسلم على [illegible] محمد رسول الله

جمع فعلاء اسما فعالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات
فهو معدول عن احد الجمعين وفيه نظر لان فعلاء لا يجمع على فعالى الا اذا كان
اسما فقط لا صفة كما مر كذلك تقرر اذا تقرر ذلك فجمعاء اسم فاجمع كذلك
فيجمع ان قلنا على جمعى شذوذا لانه ليس علما ولا صفة وكيف يقاس عليه المونث
على ان الجمهور نصوا على ان الوصف به المذكر والمونث انما هو في الصفة واما
الاسم فلا يوصف به مذكر ومونث والذي لا يجمع الا بالواو والنون ويجمع
بالالف والتاء وقال ابو حيان الذي نختار ان اجمع معدول عن ذي الالف
واللام لان مذكرها جمع بالواو والنون فقياسه ان يكون معرفا بالالف
واللام فعدل لوازمه عنها كما يستحق في مذكره كما عند المصنف في الشرح قال
عنه قلت وهذا يقتضي ان يكون جمع المذكر فيه ايضا ممنوع
الصرف لوجود العدل المذكور فيه وتكون الياء فيه في حالة الجر نائبة
عن الفتحة وهو غريب انتهى قلت فيما قاله ابو حيان نظر لما تقدم
من ورود اجمعين اذ هو لا يدخل باب العلمية والا لما حمل التعريف بالالف
بالوصفية والا لما جاز جمع مذكره على فعلاء وفيه حينئذ عدل عن
باب وفيما عنه به المصنف نظر لما تقدم فيه اذ كان واخواته من حكم
منع الصرف لا يتبين في التثنية والجمع واما العلمية فقال ابن ايوب لما
السعدي من العلل ان البلاقيني منقوله الاول عندي اعلام على الاحاطة
لا تتنكر وابن ابي بعضهم جمعها بالواو والنون مع انها غير صفات ورده
في شرح الكافية بان العلم اما شخصي واما جنسي ولا شخصي هنا ومن يدعي
الاشتراك فيها يلزمه والجنسي مخصوص ببعض الاجناس وما يصلح
[illegible] جمع [illegible] قال في التصريح عنه قلت علم الاحاطة من
قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توقف من الفلاسفة
وبي انه لا تعتبر في منع الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار الاحاطة
عدم التنكير وجر ذا الكسر انتهى قلت وهو وان قرره محشيه لا يدفع
الاعتراض اذ حاصل الاعتراض ان علم الجنس وان كان مسماه معنى لا يدوم الخ

ام

اختصاص بعض الاجناس الذي جعل علما له دون ما عداه لا تختص بل تارة يوكد بها لما
قبل قال كل فيما بعد من الحيوانات وزال عن الحيوان وانما الراجح للاعتراض يقال الا ما
كمنه جنس مخصوص مع ان ابدال بالتنبيه لا يقال البعض الافراد والنصف والاكثر شيء متعلق
غير مخصوص وهو البعض عند المتبوع كان التشبيه وان كان معنى مخصوصا فيما علم
غير مخصوص وكان من شيء ذا البيع بعمل كل والعين انه حقيقة بالبيان والاكل لا يفهم
تشبيههم وقول الشيخ وزاد ركنا ابن الحاجب زيادة ما فيه وقال الخليل ان معارف
بنية الاضافة الى ضمير موكد وضعف بان تعريف الاضافة لا يعتبر في منع الصرف
فالراجح ضعيف ان يقول انما لا يعتبر مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف
لا يتبين اذ ذاك الا مع حذفه مما المقتضى من اعتبار كل اشياء وهذا واعترض الحسيني
وكثير وعليه فقولهم ابدا ابن ام اول ليس الجر بالكسر لان المضاف اليه نوى ثبوت لفظه
ولا يلزم القول به الا ههنا وقيل انه معرف بشبه العلمية اذ وضعت تابعا
للمعارف بلا علامة تعريف والموكد لا يكون الا معرفة لان الاكثر فيه من دون
صباح ومساء وامر انها اذا كانت معينات فانه معارف بلا علامة
بعد العموم كالاعلام الغالبة وفيها العدل والالام مع شبه العلمية
مع ان ذا منصرفة ولفظ شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون وقال ابن البنا
حسب المانع فيها العدل والوصف الاصل بالعلمية في باب التاكيد اسماء
قال ابن ضي ومن ابن انا لاكر يقال من الصفات فهل من باب احمر حمراء او
من باب الافعل الفعلى لا يجوز الاول لجمع اجمع على اجمعين وجمعاء بالتاء
الى الطلاق وعلى الثاني اي فعلى لا باب الافعل انه لم يعمل كما كان لا يكون اجمع
واريطا امعا وعلاء لا يجيء في الاغلب الا مع اللام والخلو فالاولى انه
من باب افعل فعلاء بشهادة اجمعين وجمع فهو في الاصل اسم تفضيل
وكان معنى قولنا قرات الكتاب اجمع انه جمعاء قراءته من كل شيء
تفصيل الفواتهم جميع نحو اجمعو واشتهر في العمود والمشهور انه جعل
بمعنى جميعا والحق عند معنى التفضيل فهو كان معزول اللفظ على لوازم
افعل التفضيل اللازم اعني اللام والاضافة ومن ولا بان قبل الوكان من باب

وان صار

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

افعل من جا العدل جمعى كاخرى قلت لما كان عند معنى التفضيل اجاز ان يغير
بعض حاله بعد عما هو فيه اسم ولا نفي فيه معنى الوصفية مع ان وزنه افعل كاحمر
جاز جمعاه كحمراء واذا جاز ان نقول حسناء وعلياء مع ان المذكر حسن وعلى
ان لا يونهما وصغرى وكبرى اذا انضم الى الوصفية وزن افعل **تنبيه**
اذا سمي بجمع اه نقل ابن هشام عن سيبويه بقاء منعه وذهب الاخفش الى صرفه
لان العدل انما كان حال التنكير وقد ذهب فان شئت بعد التسمية صرفه
وموافقا للاخفش لمذهب الذي يتعلق بها اذا لم يستعمل شرط بدلا من اخر النوع الثاني
معدل الذي اطلقوا عليه بالعلمية شروطه ان يكون علما وان يسمع غير منصرف
وان لا يكون فيه علة ظاهرة غير العدل وان لا يكون اطلقوا فعل فعل العلمية
وعلم من قولنا الذي اطلقوا عليه شرط خامس وهو ان يكون لزوما على فعل
العلمية فخرج بالاول ما كان جمعا كغرف او اسم جنس غير صفة كصرد او
صفة وهي ثلاثة اقسام ما الصفة فاعلة غير مختصة بالنداء كحطم وما صفة
فيه مختصة بالنداء نحو يا فسق ويا لكع وهذه وان كانت معدولة لكنها
منصرفة وثالث الاقسام جمع فعلى افعل ولا عدل فيها الا اخر وجمع وا
خواتها وقد سبقت وخرج بالثاني ما سمع منصرفا مما ابدا لا تقدر فيه العدل
نحو ادد واما ما جهل كونه منصرفا او غير منصرف فقال سيبويه
يصرف حملا على الاصل في الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل
علما قال العضدي [illegible] قلت اذا كان العدل متوقفا على منع
الصرف والصرف منع الصرف هو العلم بتقدير العدل واعتبار لا تقدير او اعتبار
والتوقف عليه منع الصرف بل العلم بتقدير العدل واعتبار الا العلم به الخ وخرج
بالثالث نحو طوى وانه [illegible] مع العلمية [illegible] باعتبار البعد
لا العدل [illegible] او لانه قد امتنع [illegible] فلما احتج للعدل [illegible] ثم
باعتبار الكيان وخرج بالرابع نحو حطم علما فانه منصرف لانه منقول
ونقل جنسا لا معدولا وقالوا على [illegible] الاعلام الاثر والاعلى
وخرج بالخامس ما لم يجي فيه فعلا او الا على فعل العلمية وهو منصرف

متوقف على العدل اذ هو سبب
دار قلت المتوقف على منع الصرف
[illegible]

ان جاء به كلامهم قال الرضي ولا عدل فيه لان ثلاث اعلم انه قد جعل
بعض ائمتها تمامه وكذا التنوين في التسهيل والعمدة الكرم [illegible]
تعالى وانه معدول عن افعل لا عن فعال لعدم ثبوته فالصواب اذن ان يقال
الذي اطرد فعل او افعل او فعال فيه قلت عمر وزفر ثبت الهاء فعل او فعل
العلمية والجمع عند لي وانا اكثر التنكير قال الاعشى ولا اتة الكلام
مثل النوع الذي قلت قال الرضي لا يستحق ان يمتنع من الصرف كعمر ابدا لها
حال العلمية غير منقولة عن فعل الجنس بل هما معدولان عن فاعل وانما احتيج
الى تقدير العدل فيما ذكرنا لان المنع لا يترتب على علة واحدة وليس غير العلمية امر ثان
لعظم وبدون التنبيه ومعنوي وبدون تخصيص العلمية اذ لو قيل عامر لتوهم انه صفة
ثم لا دون فيما تورث فيه السماع من ان يكون على علم كما سبق او علم جنس كقولهم
جاء وجعل وبلغ وبابه وهو غريب النوع الثالث فعال المختص
بالمؤنث اذا سمي به فيمتنع من الصرف للعلمية والعدل قال ابن مالك وهو احق
بالمنع من عمر لان عدله محقق وعدل عمر مقدر ومنعه مذهب سيبويه وذهب
الاخفش وتبعه ابن السيراجي الى صرفه وقال المبرد الراضي فقال ذهب الفراء
الى ان فعال وفعال المختص بالمؤنث معدولة ومن عوامله انه اذا سميت
بهما وفعال الذي هو ازواقا للعلمية والعدل وكذا فعال عند بني تميم
ومثل الذي قبله فلو قلنا ان جميعها معدول ولم يثبت وجه ثبوت
[illegible] وقال عبارته وفعال المختص بالمؤنث معدول عن
الفعلة نحو حطم والصواب انه ليكون معدولا بل كانا كلهم لم يختص
بالمؤنث بل يشاركها في الفعل العشرة يستعمل الاستعمال كما ساوى حكم
في الاستعمال حالها ولم يختص بباب دون باب وانا الذي يدل
بعض الاسماء المشتركة معنى عن بعض التقدم وذلك على ان الشارح
معدول عن الشايع اشهر ولزمه المسك الترتيب اسماء الافعال
النوع الرابع فعل اذا اريد به يوم بعينه كما في الجمعة ويعتبر
ايضا كما اذا كان ظرفا او ما كان مجردا من ال وال ظرفية وبه

والى و

تحجير

فقه

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

المغني

الثالث ومنه نصف بركزة وهو مستلزم للثاني لان التعبير المستعمل غير كلامهم
ويجب تعريفه بال والاضافة مخرج للاول المبهم وانه يشمل اعلام الكنية كنحو
وبالثاني نحو كتاب الشيخ سيبويه وبالثالث نحو جئتك يوم الجمعة السحر وسحر
ومن هذا التنوير تعلم ان ما اورد الدماميني في شرح التسهيل على عبارة القلاصي
الثقة من قول المتن من ان اشتراط التعيين لا يكفي كما في الاضافة او في اليدين بالتعيين ويخرج
بال او الاضافة ان وما كان غير ظرف وجواز ان كان ظرفا الشيء وما ... الله
ومنع صرف سحر المستعمر والمانع له العدل عن ال والعلمية لانه اسم جنس في الاصل
اريد به معين لكن فلابد من العلمية والعدل انما ينتزل العلمية واستشكله
بانه لا تجامع العدل عن اللام وقال الشهاب جوابه ان علميته طارئة
فهو في الاصل اسم جنس وفيه ثم استعمل في كل سحر بعينه فيتحقق العدل ثم
جعل علما له والعدل باعتبار ما كان قبل العلمية وفيه بحث فتأمل
انتهى قلت قف تحرير المسألة ان تعلم ان الممنوع بالعلمية كثير اما تدخله
الغلبة نحو النجم والصعق والمقرر ان الملحوظ لما ... ونزل كلها انما
يحتاج الى الترادف اذا كانت العلمية محققة وقد صرح الرضي بانه ... ذلك
ذلك في معينة منع الصرف واعلاله في معنى الـ ... وقد فرق للعدل في
على القاعدة المقررة ان العلة الواحدة لا تستقل بالمنع وقد تقرر ان
منع التعريف في سحر غير منوي وان لم ... مشكل وان الصواب انه ... لغلبة
لا خوالتية ومن ثم ... ففيه صور الامر اصل
الى انه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف وذهب ابن ...
الى انه معرب لا لتضمنه معنى الحرف بل العدم التشارك ... ضعيفة
ضعيفة وذهب السهيلي الى انه معرب وانما حذف تنوينه لنية
الاضافة وذهب الشلوبين الصغير الى انه معرب ايضا وانما حذف
تنوينه لنية ال وعلى هذين القولين الاخيرين فهو من قبيل المنصرف
قف النوع الخامس من فعال علما للمؤنث عند بني تميم وينبغي ان تعلم
ان فعال على اربعة اقسام اسم فعل كنزال وبناء ... وعلم للمصدر كفجار

اي معنى

للعجمة وصفة للعوض كدبسان بمعنى وابسقر وهلا ايضا امتيان بالزعفران فالمواد
مشابهتها لان الالف والنون عن الاوزان ولم يمنعوا لمشابهته بالوزن لبيانه
نحو سعدان وحظلم وكلام فلادتها معرفة وكنها ان زال معرفة او زال وعمسان
ومجار معرفة ولان في التعريف والصفة والعجمة والقسم الرابع علم الاعيان المونثة
كحذام وقطام ولغة الحجاز بنيانه في ذلك لمشابهته نزال في الوزن والعدل المقدر
والتعريف وأهل تميم فمنهم من يعربه على ان الاولى الاذاء من هذا القسم مبنية
على الكسر للوزن والعدل المقدر فقد صرح ابن هشام العدل تحصيلا للكسر اللازم و
بسبب التشاكل اجري مجرى للاماكن المحلوية المستعملة وغير ذوات
الراء معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية وبعضهم يقول العدل والعلمية
فرد ابن هشام العدل مع عدم الحاجة اليه كما في الباب الكسوم فيه واقربهم
العدل لغرض البناء والاول راي المبرد والثاني مذهب سيبويه ورجح الاول
بان التانيث محقق فلا حاجة معه الى تقدير العدل لا تقدم مع كونه و
والشعار ان الغالب في الاعلام ان تكون منقولة ولهذا الا جعلت
معدولة في الاعلام المنقولة من الصفة وايضا فيه اجراء للباب على نسق واحد
لا تقدم والصنف الذي يمنع ذا اربعة مسائل مسائل العدل وعلم الشرد
جار على راي سيبويه ونحن نقول علما من غير العلم كالام وسلام وصباح
والاتي ونقول انه معا اذا سمي به مذكرا وانه لا ينصرف منعه بالجموع للعلمية
والنقل عن مونث وقوله فيه لانه ان كان مونثا لا او تحا به ما عرا عنه
ومارك العدل التانيث بنوا البيد ونعرف من ابطا من نحو نزال وانه علم
جنس التعريف ومن نحو مجاز وانه وان كان علما مونثا لا يقال فيه علم الشخص
لان العلمية التي لا يطلق الا على الاعيان وقد تعلم ان عبارته احسن و
من عبارة الخلاصة والطلق في قوله في القسم الثاني وقد علمت ان ذا الا عشر
عشر وقوله وعلم بالحرف عطفا على الوصف لا على احد
لانه غير وصف وقوله وعل صفة العلم لان لفظه علم نكرة وذا الابد والمسوغ
لنصبا مع كونه على العدل فيه وتعين الا يكون حالا من الضمير المشتغل

للجار والمجرور والكلام متعلق على الابتداء وجملة لزائدا والصلة والعامل معطوف
على الحال بتعيين عجزها بكونها الضمير وخلوه تام الواو وعلى حذف سيلانا
اومم فاعلون ولا يبعد عطفها على الصفة لا يستبعد حينئذ تقييد بفعل
وكذا جعلها حال من ضمير البناء وقعت اسم وإعلالها ومع لانه فصل اجنبي وبع
جعلها اسم ومعول الان الاولى يوصف بعد المعنا فا تبعا وتعميم مستبدا والتزم خبر
وذا معول مقدم والباء للمنع الصرف والجار والمجرور متعلق بالتزم ووجه ال
بدل وعلم والله تعالى اعلم **ووصف فعلان لم فعلى تم . وفعلان فعلانة**
مصروف هذا وجعلته موانع الصرف ولا يبعد الكون وصف معا معطوفا
على العدد وفولو بمنع الصرف بالطلاق العدل الا على بقولان المانع هنا متعدد
لا الوصف بشرط كونه في فعلان فيقرا فعلان بالرفع على انه مقدوم على العدد ووصف
بالخفض على انه عطف على الطلاق وحذف تنوينه للضرورة وذكر الواو عطف على
معمولي عاملين والعاطف انه لا يغلو ان تعقيبه على مقابل المشهور الايه والمانع
وان كان مقدرا لكسر الالف والنون لا الوصف وتغيير المشار انه تعلم ان العلة
الالف والنون انما يوثر ان منع الصرف لمشابهتهما الفي التانيث الممدود كما
كما قاله الرضي من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا ويوان
من الجهة شبه الالف والنون على التانيث ومشابهتها ايضا بوجوه
اخر لا يوثر انها كتساوي القصير وزنا وكون الزايدين في نحو سكران
في بناء غير المذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء في بناء غير المؤنث ومما يعلم
من كلام المصرح حيث اعتبر بناء التكسير الذي بني عليه في التانيث وفراغ والمعنى
وكذا كون المؤنث في نحو سكرى صيغة اخرى غير الصيغة للمذكر كما ان المذكر في نحو
حمراء كذلك ما صنع الا وجه التلاثة ولا تنتقل في نحو عمران وعثمان وغضبان
ومع ذلك للشيخ من مواردها ويشابهها ايضا بوجه اخر لا يوثر ان بدون
الامتناع والتاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة في الزايدين حمراء معا
وكون الزايد الاول في الموضع الثاني واشار مع ذلك الوجه في نحو عمران وغضبان
مع انه ليس اوجهها فيه للعدد من الزائد على الامتناع وعلامة التاء وقال المبرد

وزائدا فعلان في وصف سلم
من ان يرى بتاء تانيثا ختم

اللهم صل وسلم على من عم من الصبر محمد رسول الله

جهة الشبه أن النون كانت في الأصل همزة بدليل قلب الهمزة إليها في صنعاني
وبهراني في صنعاء وبهراء عند النسب إليهما ويضعف هذا مناسبة بين
الهمزة والنون حتى يصح إبدالها بدلا منها والقياس في النسب صنعاوي
وبهراوي كحمراوي فإبدال النون من الواو شذوذ في اللفظ بسبب الشبه بينهما
ولذلك جاز عمل النون في الواو وجاز حمله على سبيل الإبدال فوقع في النسب

(المنع للعلمية)

إلا للعلمية والوصفية تشبيها بحمراء في زيادة النون من غير أن تبدل كرحمن
في زيادتها مع كونها مبدلة من حمراء ثم يعد أن أوقعهم على أن
بين الألف والنون لا حاجة إليه هذه العلة الثانية أحق بقول فعل الكوفة
يحتاج إلى سبب آخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف لنقصان
الشبه في الشبه فيرد العلة للسبب الآخر إما العلمية كعمران وإما
الوصفية كسكران وذهب بعضهم إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى
سبب آخر والعلمية والوصفية المخصوصة شرط تأثيرهما أو لهما
يمنع لحاق التاء ومن الرابع ارتضاه في المغني وتبعه للبصريين
وقال في إيضاح الذي عليه كسيبويه أمران السيئة من الجمهور والصواب
خلافها العاشر فولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة
ونحو عثمان للعلمية والزيادة وإنما سوا في الكوفيين وأما البصريون
فمنعه بسبب المانع الزيادة المشبهة للعلة الثانية ومنع فلان الجر جاء

(موانع الصرف 5)

في بعض أن تعد من أنواع الصرف وهذا يبين لا تصغير وإنما ثم طف
العلمية أو الوصفية لأن الشبه لا يتقوم إلا بآخر بهما ويلزم الكوفيين
أن يمنعوا الصرف في غير علم أو صفة إذا وجدت الزيادة
إنما أوجبنا زيادتها باعتبار كقياس الناس في علة الاختصار من لا
يجرون من وراء التعليل بهذه العلة الثانية من جهة الى ما
عند البصريين انتهى ومثله ما اعتبر الكوفيون وإن كان متعينا
في فلان لا كل المشبه لا يقوى قوة المشبه به فمقتضى أنه هو إن
يقوى وجه الشبه بشيء وقد وجد هنا ما يقويه فلذلك لا بد

عربية لان المراد بالزيادة المعتبرة وحيث الاختصار ما ذكره المصنف ثم يبين
لما ذكره يقتضي ان الالف لا تستعمل الا التي هو محل النزاع وليس الامر كما ذكر
من ان البصريين ليس الا نحو عثمان اذ انكر ان الالف المشبهة عنده بها ان
لم تكن سببا في منع الصرف في الشبه اذ هما يتبع لعدم التاء وقد نص
الرضي على ان ما زادت عليه بيضه سواء كانت سببا او شرطا ومنه ان
الالف التي تصريف المشهور وهو فيه حتما والما في المغني في المذهبين تحقيق
ويشترط في الوصف المذكور ان يكون له فعلى وفي الشرح ابتداء وفعلانة وهو
معنى ما في الاصل الكاف الثاني الذي اختاره وصيره هو الراجح لان وجود فعلى
في الرضى ليس مقصود الزائد بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل
ما يجيء منه وفعلى يجيء منه فعلانة لعلهم الا عن يسير فانهم يقو
لون في كل فعلان جاء منه فعلانة ايضا كغضبانة وسكرانة فيصرف
فهو اذن وفعلان وفعلى في لغتهم دليل قوي على ان المعتبر دائما الا
انتفاء التاء لا وجود فعلى وتظهر ثمرة الخلاف فيما لا مؤنث
له كرحمان ولحيان فيصرف على الاول لفقد فعلى ويمنع على الثاني لفقد فعلانة
قال ابو حيان والصحيح فيه الصرف انتهى وقد علمت ما فيه من التصحيح
وان قلت قد مر ان وجود فعلى مقصود لذاته لانه تقوى به مشابهة
جهة الزيادة بالف التانيث مع ان الكلام في مؤنث فلم اعتبر لفظه كما ان مذكر
ذلك على غير لفظه قلت قد سبق ان منزلا يصير بها الا مشابهة من انتفاء
وان المراد انتفاء هو على التانيث بايها وقد رجح الرضي منع صرف رحمان بان
ما جاء مفتوح الفاء فعلان هو على هذا الوزن وصار كثير وللمختصر ان يقول
بل الصرف فيما فيه شبه فيه بلا فيه العرب اولا او لانه الاصل والعرف خفي
في العلم او قد غلب في علم او وصف انتفى ان يلا عارضه وغير لازم في
الاسم ان يسم ثم تعدل بلفظ او امر اول والاصل هذا السار بدال ان من موانع
الصرف موافقة وزن الفعل او الغريب مع العلمية والوصفية وان كان
وان كان مع العلمية اشترط فيه ان شرطه او لهذا ان يكون خاصا

كذا الاذ ووزن يخص الفعلا ● او غالب كاحمد وتعلا
وومنع افعل وزنا اصلا ● ممنوع تانيث بتا كاشهلا
والغير عارض الوصفية ● كاربع وعارض الاسمية
فالادهم القيد لكونه وضع ● في الاصل وصفا انصرافه منع
واجدل واخيل وافعى ● مصروفة وقد ينلن المنعا

على

على

قال

اصل

علمية بالوصف

بالوصف

43

فالفعل كفعّل وفعِل أو غالبا فيه بأن الفعل أو الاستغراق والخلاص من الإيجز
في الاسم إلا الفعيل كبعض الصيغ وشمل بيت المغربي ومفعول والفعل كبسم
لعدم وبكرما وزاد كيف الفرق بين والغالب فالفعل أو جوده في الفعل
أكثر كأثمر وأصبح والبئر وأن موازنها في الفعل أكثر كالأمر ضرب
وذهب وكتب والغالب فالاستغراق مثله أولى زيادة تدل على معنى
في الفعل دون الاسم كأفكل وأكلب فإن وزنها كثير في المثل لأكثر الفعل
أولى بأن الهمزة تدل فيه على المتكلم وعدل ابن الحاجب عن عبارة
القوم وقال أو يكون فيه أولى زيادة كزيادته وحمله على الثلاثية إن
أحمد لأنه في أولها في الأفعال أغلب لأن باب المفاعلة أكثر من
نحو وما ضيم وأعلى في الاسم أقل قليل كغابن وعالم ولو سمية
بأحمد لم ينصرف اتفاقا ولو كان الغلبة في الفعل معتبرة لم ينصرف
والشأن أنه إن نحو أحمر لا ينصرف مع أن هذا الوزن في الاسم أكثر
منه في الفعل عند قال لأن كل فعل ثلاثي ليس من الألوان والعيوب
يجيء منه أفعل التفضيل ومنه ما يجيء أفعل فعلاء كأحمر وأبيض في الفعل
على هذا الوزن إلا ماضيا للأفعال وبعض الأفعال الذي ثبتت كأخرج لأمر كأن
فلم يسمع أقتل وأشعر ويجيء أنها ماضيا للأفعال من غير ما جاء منه فعل
إلا أنه قليل كأنه يعز مثله في الأسماء نحو أبرح وأقبل قال الرضي ولقائل
أن يقول على قوله لم يجيء أفعل من جميع الأفعال الثلاثية أجد اه على
ما اختاره أكثر منه أنه يجوز بناء أفعل التعجب منه فيكون أن في غير
الألوان والعيوب سواء وأما الألوان والعيوب وكما يجيء فيه فعل أفعل
فعلاء وهو أشهر يجيء أفعل بين الرضا أو موصل فيستوي الاسم والفعل
فيما ذكره تبين أن الفعل في تعبيره كأنه عن غلبة التعبير بأن حمرة
أحمر في غير الألوان والعيوب أشهر وضع في التسهيل نحو من الغزول
حيث قال أو هو أولى به فقال الشارح هذا أحسن من قول غيره من النحويين
وزن غالب لأنه يبطل بأفعل فإنه في الأسماء أكثر منه في الأفعال وهو

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد النبي وصحبه

مع ذلك معتبر في منع الصرف والدليل على ان افعل في الاسماء اكثر انه ما من فعل
ثلاثي الا وله افعل التعجب او التفضيل او الامر وقد جاء افعل في الاسماء من غير
فعل كاجدل واخيل وارنب واصبع وابلم وافعل في الاسماء لا يكاد يوجد الا في نحو
[illegible] وقليلا وفي الافعال اكثر وان يوجد نحو ظرب وقد تاول او لم يصبغه
بخاتم لصرفه فيفهم ان المعتبر انما هو كون الفعل اولى به من الاسم فان الاولى اصبغ وانه
لا يرد على قول العبارة التي اختارها ابن مالك وعول النحاة انه يلزم به فقد ما
منع الصرف من خاتم بفتح التاء مفتوحه لان فاعلا اولى بالفعل من الاسم من حيث
كونه يدل في الفعل على معنى وهو المفاعلة وقول ابن الحاجب رحمه الله د
او يكون اوله زيادة كزيادة فيه اي زيادة الفعل ليس من هذا النوع انه مثال بهذا ان التعجم
جاء فيه كما في المثل والخاص غير مصروف وقول ابن مالك في عبارة التسهيل اجود يجمع ما من الشار
ح لا يرد عليه ما اذكر الواضح وخرج بهذا الشرط الوزن الخاص بالاسم والغالب
فيه والمشترك بينهما عند سيبويه والجمهور الشرط الثاني ان يكون الوزن لازما احترازا
من نحو امرئ وابنم في الجر فجيم اصلها وفي النصب فتحة اذ ما بنا والرفع ضمة اذ ليس لهم
وزن واحد اطلق الاسم وهو معنى قوله وغير لازم الشرط الثالث الا يخرج
بالتغيير الى شبه الاسم احترازا من نحو رد وقيل ما ابعها بسبب التخفيف نحو فعل
ويد ماذا اسمي بها ازيد فاما ما هذا التسكين قبل التسمية وان كان ابعد ما كان اذا
سمينا رجلا بجعفر بسكون الراء وكونها ابدا عند سيبويه وهو الصحيح
لانه صار على وزن الاسم والاصل الصرف والبدل اشار بقوله وما الى التشبيه الاسم
وان كان وزنا دخل مع الوصفية الشرط له شرطان احدهما ان تكون الوصفية
اصلية كاحمر احترازا من العارضة كرجل ارنب اي ذليل وورث بنسوة اربع وانه
ما فات كما تلغى الاسمية العارضة في نحو ادهم للقيد ما عدا وعلى هذا اشار بقوله
لا العارض وبهذا يعلم ان في عبارته تشتيتا وايهاما الا ان قوله لا عارض صفة لوصف
محذوف في تاثير الوزن في مسالته وقوله وغير لازم صفة للوزن محذوف في تاثير
في مسالة العلم والشرط الثاني الا يقبل التاء فيكون افعل مؤنثه فعلاء كاحمر او
فعلى كافضل او لكونه لا مؤنث له كاكمر احترازا من نحو ارمل للفقير فان مؤنثه ارملة

وان الطهارة ردة وقوله والحق
الادغام والاعلال اخرجاهما
الى مشابهة من وجه قبل بعضهم
فيهما الوزن الماضي

مستثنى

واذا تاملت من الشرح وان تقدم في الكلام اشارة الى ان تاخير الحسن لان ما يخرج
من احكام الوصف خارج من باب الوصف لعدم الاطراد الجاري على الموصوف بعض الثاء وبعض ا
مال اي ... قول العلماء كاربع موصوف الا انه ملحق وما يخرج منه لا يخرج في
جميعه من احكام الوصف قبله او واشار بقوله ربما الخ الى ان بعض الاسماء
التي ليست بالوضع الاصل لكن الجامع لمح بعض العرب فيها معنى الوصف فمنع
الان معناه يستلزم وصفا منعها الى ان الاجدل والاخيل كاجدل للصقر فيه معنى القوة
واخيل للطائر في خيلان فيه معنى التلون وافعى فيها معنى الايذاء واشار
بقوله واجمع منه الى ان ما في اصله كان الوصف فيه والوزن ممنوع لمن
منع الصرف بافعل التفضيل وهم منع الكل في الوصف فيما سبق ان ذلك
للتفضيل بوزن افعل فمنع اجمع من قول العلماء صفة ووزن افعل انه لا يصرف فاجمع
واجمع الموازين كابيض والعلم الممزوج اذا الالف والنون فعلان او بها المنع تبع
لما مر من موانع الصرف تركيبا تركيب المزج ولا يمنع الا مع العلمية لانه يزول معها
المفهوم لا يعوض شيء منها من التركيب اذ مجموع الجزئين بعد وضعه للتسمية الا انه جيم
بمنزلة الجزء الثاني كما تقدم في التانيث ولولا العلمية لكان التركيب عرضة الزوال
للزوال والفرق بين المزجي وغيره مع ان التركيب من حيث هو ممنوع الا من ... ان كل
واحد من المتضايفين والمتعاطفين لما كان ... قبل التسمية وابقيا بما لا يقتضي
الاستقلال ... الزجر ومن موانعه ايضا الالف والنون الزائدتان مع العلمية
العلميتين كعمران وعثمان وغطفان وتقدم ما يتعلق بزائدتي فعلان اصولا
النون والزيادة كحسان وتبان اذ يحتمل ان يكونا من الحسن والتبن
وما فيه ومنع بالاعتبار ومن موانعه ايضا التانيث بالتاء الموضوعة
التي تقلب هاء في الوقف ولا تمنع الا مع العلمية سواء كان المسمى مؤنثا
كفاطمة او مذكرا كحمزة ولا تمنع مع الوصفية ولا العلمية كقائمة لان وضعها
على العروض وعدم الثبات من حيث انها تدخل بها الا للفرق بين المذكر
والمؤنث ولا تلزم ما هي فيه جميع احواله ومنعها مع العلمية لانه
بها تحقق من اللزوم اذ هي من جملة المسمى لا يدخلها الوضع العلمي

فصل

العلم الممزوج

والعلم امنع صرفه مركبا
تركيب مزج نحو معديكربا
كذاك حاوي زائدي فعلانا
كغطفان وكاصبهانا
كذا مؤنث بهاء مطلقا

من الحسن والتبن

الاصالة

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

وطرد كلام الرضي جعل الخرم الثاني الى خيم كما يخرم الجزم الثاني وانما نبه على حينئذ
بالمنع كالامر اللازم فنبه الى عروضها في الموضع الثاني ما يتبع منه كلام الع
في اللزوم وتحكم بهذا البيت عاد بتنبيه ونص قد الغلام منه **وامنع مؤنثا بغير ادها السقن**
فوق ذلك او يجوز او سكن او اطلق مذكرا وان فقد هذا او عجمة فمنعه اجود وان القبيل
والبلاد والكلم على السنن اي كما تمنع التاء الملفوظة تمنع المقدرة وهو المسمى عندهم
بالتانيث المعنوي سواء كان حقيقيا كزينب او لا كسعاد وخص التقدير بالتاء مع جعلها بالالف
لا تقدر لانها حتى تقدر والمقدر اضعف من الظاهر ولذا العلم تورث المقدرة الالف للتعليم
ولذا لا يدل الاسم كان يسير مسموعا حرما او ما يقوم مقامه والا ولاول كزينب وسعاد ولا فرق
في المؤنث بالتاء المقدرة اذا زاد على الثلاثة بين ان تسمى به مؤنثا او مذكرا ولا يتعين
في العالي ولما اسمر بين الحرم مسمر التاء وتصغيره بها عند على عيبه بقيل وقد اهم
والمواقيت ركما يمنع انبلاج والمؤنث المجرد من التاء اذا كان ثلاثيا اعجبها الى العجمة
وان لم تورث في المسائل الثلاث الى الوسط كما يأتي فلا تقصر في تاء تانيث الاسم ويصرف معا
كانيب السفلو اداره كما له وجوز بعضهم صرفها اذا كان غير العجمة كمن يقيم
حركة الوسط مقام الحرم الرابع ودليله ان التاء انها تقول في حبلى حبلى وحبليم ولا تقول
في جمزى الاجمزي كما لا تقول في جمادى الاجمادي فلت وسايلان يسئل من
حكموا في تنزيل الحركة مقام الرابع دون تاء التانيث علم في الجمهور تحتيم حكم
ودون العجمة وابن منع اكثر النحاة صرف هذا وجوابه ان الحرك معا لا يحمى بها الكلمة
رباعية وانما هو شيء معقول للتانيث الحاصل والعجمة لما على المرتبة حتى يقوم شيء
مقامها واما من المسائل الثلاث اسكان بنيت الاول ويمنع صرفه اذا كان ثلاثيا
ساكن الوسط وكذا بعد الاصل منزلا من نقل وسمي به المؤنث لانه حصل الزوال على جعة
الاولى بسبب نقله الى التانيث وهو معنى قوله او اطلق مذكرا وانه وقع تعبيره منزلا الى
حال موضع العجمة والموضوع على الثلاثي اسكان الوسط حال صرف الوسط كهذا كمعز
بجمع من حكم الى خفة الاول وانها قد قاومت احد السببين ومعنى حكم الى خفقة فاولا
المنع اجود وهو معنى قوله وان فقد هذا ومنعه ومعمول مقدم باجود من الاجاد ما اريد
الحكم بانه خفي تزاد على الخاص بانية الاسم ومعناه ان اسماء القبائل والبلاد والكلمة

حاشية ثم قال
مقوته كما سبق
ويعني منع القبائل حيث ارتفعا
فوق الثلاث او يجوز او سكن
او من البلاد من الاسم ولا يشترط
وجدان في القادم تذكير الجمع
وعجمة كهند والمنع احق

عن تقوية

هنا

الحكم بالجودة

يعني

يمنع صرفها وعدمه على المعنى المعني الذي يريد المتكلم بها من تذكير وتأنيث فإن أريد باسم القبيلة
معنى الأب كتميم أو الحي كقريش أو باسم البلد المكان كبغداد أو باسم الكلمة اللفظ نحو كتب
زيد واحدة أي أحاد من اللفظ صرفتا وإن أريد باسم القبيلة الأم كباهلة أو الحلة
كمجوس ويهود أو باسم البلد البقعة كعمان أو باسم الكلمة الكلمة نحو كتب زيد أو أحاد هاء منعت

والمايو

فإن كان ينظر إلى اختيار المتكلم فيما سمع من كلام بالوجهين كثمود وواسط وقريش وكذا في جملة
كيفية استعمال العرب ثم حيث وإما أو السلوك فيما تنفي معناه إليه وعدم ما في الفوت
فيتركها فيها ثقيفا ومعد وحنينا وترك منها سدوس وجذام وتجرم عمان وبغير أرض أيا
شيء فيه نسبنا طاها زايد على العلمية إما أو قيد أن كلام في منع ما كثقيف
وتغلب وبغداد وخراسان وقد يقولون القبائل الأب والقبيلة فيمنعون الصرف فال

فيهم ينهون

وهم قريش الأكرمون إذ انتموا ونحو منه قيضا كقيس بنت غيلان وقد يقولون ونسوق
اسم الأم بالحي فيصرفونه فيدل الأب كباهلة بن أعصر وباهلة بن امرأة وقد يؤنث ما أسند
إلى اسم الأب مع صرفه تنوين مضاف مؤنث نحو جاءت تميم فرسبك أو لاهان قريش وقد تؤنث

ثمود المرسلين ينسوبه

ثمود ويجوز أن يكون الصرف وكعمان وبلد بالحمل تأنيث المعنى للنات وبلد بالقبيلة
فهو معلوم بالمذكر والمؤنث باعتبار تنبيه الإسناد والضمير وما منع فيه وإنما
نحو قولهم قرأت هود إذا جعل اسما للسورة على حذف مضاف أي سورة هود فيه
فيصرف وإن جعل اسما للسورة لم يصرف وكما يجوز في أسماء الكلم الحكاية
بتر نحو لا يتصبا ومنع وصفها وعلماء وإن أعربنا وإلا الوجهان باعتبار ذكرها
الها أو غير منوا المختصر في التفصيل والذي أمثلة ابن الحاجب لا كتوابع كتوكيد كتوكا ولا
تأنيث قريش معنى على تأويله بالقبيلة فهي أبدا اسم أن وبالحاجب للتأويل إنما أفرد
ترجيح أول بالأب قوله وأي بعد الأبوين البناء والمبناء معمول به وكذا ما عدا
علميته والعجمي الوضع والتعريف فإن زاد على ثلاثة بالمعتمد من الموانع الخمس
العجمة مع العلمية وذلك بشرط أن تكون علمية ثابتة في كلام العجم
من أوضاع مذهب سيبويه وصرح به ابن مالك في التسهيل وزاد ابن الحاجب
وهو صريح قول المتن كالخليل صرف العجمي الوضع والتعريف وذهب الشلوبين
وابن عصفور إلى ذلك الحكم لا يعرف العجمة إلا باستعمال كلام العرب أولا

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

مع العين سواء كان قبل الشين او بعده فصلا بينهما كان فيه واسماء اعلام الروم
كعالوس وانه العبير بلسان الروم وسمي زامع بن زواتة عشبي بعود كافرات سير
وعلى الاول يشهد بتقسيم فيه وبه اشبه من الخلاف والدفوال الثاني عن الكاف وجيان
للجمهور وهو الذي ارتضاه الرضي وقال في توجيه العجمة في الاسم تقتضي
الا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف
كلامهم واذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي مانعة من اللام والاضافة وامتناعا
معتادا ان يتصرف ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين ان يقول العجمة جر او كي
فيعتبر الكسر اما هو عادته وبين الاسم بعد العلم والتصرف فان كلا منهم
على ما يقتضيه ووقوعه قبل التنوين ان الكاف في حكم الشي عليه فيقبل الاعراب
وباب السبب وباب التصغير وجمع ما يشتق منه بعد بعض الحروف وقلب
بعضها كان في بعض ان ذلك ربما كان وامثاله لم يقع العجمي في كلام العرب
الا مع العلمية في اللام والاضافة ايضا لا مانع فيه بعد التنوين ايضا مع
الجمع سائر التصرفات كالجام والعين في حيث كان الكلمة العربية وان جعل
بعد ذلك علما كان جعلنا الكلمة العربية فيه علما فيه كان
فيه سبب الجمع مع العلمية غير العجمة منع الصرف نحو والام وكلحام
الشعر الثاني بين علما ثلاثيا كان فيه ثلاثيا ساكن الوسط
لا فيه بشرط الا التنوين وقيل يمنع المتحرك الوسط للحركة وهذا الحرم الرابع
والراجح الاول لان العجمي يجوز كونه ثلاثيا متحركا وساكنا او تحركا شاذا في
كلام العرب وطردا خارج عن مواضع كلام العجم لان اكثر كلامهم
على الحول لا يعون الاوزان الخفيفة على كلام العرب قال الرضي
والزمخشري اجراء الثلاثي الساكن الاوسط الاصل والمنع مع جميع
الوجه وبيع بشيء الا انه لم يسمع يقولوه غير منصرف في شيء من الكلام والذي
غرهم منع ماه وجور ولولا العجمة الكاف مثال منود عن جور حي فيه
وماه فيه وجور اعراب ذلك الشي على ان لم يكن فيه طالب الزيادة
ويكون الثلاثي في التانيث المعنوي واما ان يكون سبب ذلك القول في

ثلاث

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآ

46

في ثلاث والعجمة فيه إن وجد من القسم الأول إذ لو كان سيبويه إنه لا شيء
اسم أكثر العرب منه تسمح نحو لوط غير منصرف وفيه أو غير منصرف أئمة
وأشار المصنف إلى رد قول الجوالقي فقول المعتقد الكثير يوهم رجوع
أيضا القول وأحد فيه ومن علامة ما فيه وتعرف العجمة بالنقل وأن يخرج وزن من الأ
سماء أتى. وأن يلي الابتداء النون راء والدال زاي أو رباعيا عراء عن الذلاقة
وما ذا اتبعا. والدال أو قاف وجيم جمعا نبه على كيفية معرفة كون
الاسم أعجميا وهي أربعة أوجه النقل عن الأئمة الثاني أن يخالف الأوزان
الأسماء العربية كإبريسم للحرير الثالث أن يجتمع فيه من الحروف
ما لا يجتمع في كلام العرب كالراء بعد النون في أول كلمة نحو نرجس
والزاي بعد الدال في آخر كلمة نحو مهندز وكالجيم والقاف من غير
فاصل نحو جوق ومنجنيق والصاد والجيم نحو الصولجان وكذا ... إلى
أن ... مثل الفاء والجيم بعد الطاء والا ... يوهم منه أول
... الصاد والجيم في الإطلاق وكذا الكاف والجيم نحو اسكرجة
الرابع أن يعرى من حروف الذلاقة وهو رباعي أو خماسي وحروف الذلاقة
ستة يجمعها قولك مر بنفل سميت بذلك لأن الذلق آخر اللسان وهي
من طرف اللسان والرباعي نحو ... والخماسي ... وما وجدت
فيه حروف الذلاقة لا يتعين أن يكون عربيا بل يحتمله والنون والراء البعض
... ومقول مقدم على الفاعل الذي كلامه يوهم إرادة معنى في الابتداء
في المعصوم مع أن كون الراء بعد النون علامة العجمة إنما هو في الأسماء
كما سبق رباعيا ... نحو يكون ... مع اسمه ... الرفع
على أنه فاعل نحو التامة ... الإشارة ... والذي تبعه في الخماسي
الأمر بعض المرتبة ومعنى المعنى ... على ... والمسالك
على المضارع ... اجتماع ما ذكر في الكلمة الواحدة ... الذي
الجملة في كلامه ... مع ... الاشتغال ... ولو ... أن ...
اسم جمعا مبنيا للفاعل ... وما ... وعليه منصوب على المفعولية

كيفية معرفة كون الاسم
الأعجمي أربعة أوجه

بعض

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

جرى ونحو وبان يجمع للعين وإذ ذكر والله تعالى أعلم **وفيه ذا الإلحاق ذات قصر**
علم ذو اختتام الألف مع أنه أيضا الفعل الإلحاق المقصور مع أن أصلين نحو أرطى و
معزى ... المقصور تحرزا من الممدودة فإنها لا تنقع والفرق أن المقصور تشبيهة
بالف التأنيث المقصورة من وجهين لا يوجد أن في الممدودة أحدهما أن كلا منهما أليس
تبيت من لتم شيء والممدودة مبدلة من ياء معلم أو علم أو حرف أصل عليه أنه
في أبنية أسماء لا يدل على ذلك أنعاوهم الياء إذ الخصص بالهاء وكما في رحالية
وأنه ملحق بجمع على أصل التأنيث إذ هما تقع في مثال صالح لألف التأنيث كأرطى وأنه
على مثال سكرى بخلاف الممدودة فإنها ما تقع فيها لا يصلح لألف التأنيث
الممدودة وكذلك أنه في التفسير على الخلاصة الطافية وقال الشيخ
أبو إسحاق الممدودة خارجة بقوله العمل الإلحاق لأنها لو حقيقة الأعنى
غير الشغلية قال ولا يلزم من مثال مرادي فعل لكن من ألفاظ كثيرة وقع على الحقيقة
لكونه في الخلاصة زيادة فيها ليس أن في التفسير على أن الف الإلحاق لا تلحق في الأصل
إلا الأسماء ولا توجد في الأفعال الفوات وما يجيء عليها دون واعلم مثلا
قال أبو إسحاق ويشهد لذلك الاستقراء ومثال الف الإلحاق في الفتح مع أنه علمية
الف التكثير نحو قبعثرى وما أراد حشاء الف الإلحاق فقد سمى أن ليس في الأسماء
من أسماء الأصول حتى يلحق به فإن حقيقة الإلحاق أن تبنى من ذوات
الثلاثة مثلا كلمة على بناء يكون رباعي الأصول فيجعل كلاهم ومثله
حرف وتبقى أصول الثلاثي متاحة نحو زائد فهو لا يلحق ملحق الرابع من الرباعي
على الأصول فيسمى ذلك الحرف حرف الإلحاق ونحو الف الإلحاق من التأنيث
بجواز التنوين وبحلول التاء بلا ما جاء فيه ذلك لأجل الإلحاق وقد لأجل التأنيث
وقد جاء في كلام العرب بعض الألفاظ منونا وغير منون في حال التنكير والعين
في حال التنوين للإلحاق وفي حال الألف للتأنيث وقرئ بالوجهين ثم أرسلنا رسلنا
تترى **وما يجيء التعريف فيه ما يمنع صرفه منكر الأول وفيه العلة** فنبه به على مسألتين أحدهما
أن ما كان ممنوعا من الصرف موقوفا على اعتبار العلمية يصرف وإذا نكر لزوال
التعريف البوثق وذلك الأنواع السبعة التي يعتبر فيها التعريف العلم المركب

الحكم

وما يجيء على أفعى في أنه
زيدت للإلحاق والتأنيث معه

فالف التأنيث لقوله طلقعا
شبه

خف — على حقيقة الإلحاق

٤
الخ

بح خ
بالتنوين

اللهم صل على من اسمه احمد محمد سيد [illegible]

والمختوم بالالف والنون الزائدتين والموازن للفعل والمختوم بالف الالحاق
والمؤنث بغير الالف والاعجمي والمعدول تقول رجب معدكرب وعمران واحمر العليقم
وكذا السوابق والثانيتان مالم يتوقف منعه على اعتبار العلمية بتصغير بعد تسكين ا
على المشاع صح مبرور ذلك الانواع الخمسة المتفق من انواع ميد الف التانيث
فمن كاهية واما المؤنث المختوم بالزيادتين والموازن للفعل والمعدول فلان
الوصفية تزول عند عدم التصغير (ذهاب) والعدل لانه لا يجمع لما ينضم الزمخشري واما
الجمع المتناهي فقد تقدم وجه ذلك فيه والله اعلم ويصرف الممنوع ان صغرا
مؤنثا وانقطع به اذ كملا اعلم ان التصغير يخل ببعض اسباب منع الصرف كالعدل في وزن
الآخر لانه يزول الوزن المعدول الذي بالتصغير وكذا الوزن مراعى في العدل
اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يزول بالتصغير لوجوب رده الى واحد
فيقال في مساجد مسيجد ولو سميت بالجمع ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علة
منع الجمع ووزنه المعتبر وان صغرت [illegible] على الالتزام ومتى لم ينصرف
لان التصغير لا يزيل التانيث المعنوي ويزول بالتصغير وزن الفعل الظاهر
بكسر او بزيادة كثر بادة الفعل كالحرج [illegible] فان كان او بزيادة اكثر
وغيره فان التصغير لا يزيله كما في تصغير احمر في حسن وتيكر وتغلب لانه على وزن
مضارع بيطر واما الالف والنون فان بقيا في التصغير بقي منع الصرف كسكيران
وعثيمان وان انقلب الالف ياء كما تقول في سلطان سليطين انصرف
الاسم وعلى منع التصغير يخل بالعدل وزن الفعل والجمع مثل الفا والالف
والنون والعجمة من جهة ذلك وشبه ولا يخل بالوصفية والعلمية والتانيث
والتركيب والعجمة منع التفصيل المسلك من كلام [illegible] اذ لم يستثن الا
المؤنث والثلاثي بنفوذه وانقطع به ان كملا الى ان التصغير اذا كمل السبب
مانع الصرف فان كان في الاسم قبله علته وحصل فيه عند علته اخرى يبع
مع كذا الاسم وتجاز مسمى مع علم العلمية فان صغرته فانه تحصيم وتصغير
معه كوزن الفعل مع العلمية لانه حينئذ مثل شيء فيمنع من الصرف وقد علمت
ان المنع ليس بمنع التصغير بل عند ذلك كان ذلك الحكم موقوفا عليه

وامتنع

وكذا الجمع

جمعا فليس منه

نفيس

بسبب التصغير دال على الضعف وكما يتجوز المنع بسبب التصغير يتحتم بعد جواز كابر
منعه بمنزلة الصغر يتحتم منعه لانه جمع الكلمة التي كانت تقاوم احد السببين
زالت بالزيادة فبان الرجحان راجح فصار الجمع كالامر اول قوله امنع بدلا وجبا
المنع وذلك الاطراد فيما اذا كان علما غير واجب وفيما اذا لم يكن علما لا
للعلمية ولا يتغير قوله الكلا يجب يزال السبب على طاعة في مصروف قبل
التصغير لانه جمع الكلمة ما دام متاخرا عنه كما سبق طار كانه غير موجود
والله اعلم **وما سوى المنقوص مما اختتما بكسرة ياءية كمثل الرضي مغرما**
تكلم في هذا البيت على حكم المنقوص من الجمع الاقصى واخبر انه يجري الرفع والجر
مجرى قاض في حذف الياء وتنوين الاسم عوضا عنها وفي النصب مجرى شاجر في انها
تقر وتظهر الفتحة فيها تقول هم جواري غواش وانفع وفي الجر مررت بجوار وراعيت جوار
ومن اعني قول العلا صمود العشاق منه كالجواري ومعاجر الاجبال كما
وتكلم فيه ايضا حكم على حكم المنقوص مما ليس فيه وهو غير جمع كاعيم من غير
العلم ويعلى من العلم واخبر انه كذلك ايضا وهذا معنى قوله الخلاصة وما
يكون منه منقوصا وفي اعرابه نهج جوار يقتفي اما الجمع المنقوص فلا نزاع في ان ذلك
حكم اعرابه وعلته من حكى بعد العلاء واما غير الجمع فان كان غير علم فلا خلاف فيه
ايضا وان كان علما فاذكر ايضا فمذهب الخليل وسيبويه وابي عمرو والخ
من ذلك يونس وابو زيد وعيسى ابن عمر والكسائي فانهم يثبتون الياء ساكنة
رفعا مفتوحة جرا واحتجوا بقوله قد عجبت مني ومن يعيليا وهو عند الاولين
ضرورة كسراء الياء في قوله سمع سماويا فقوله وما سوى المنقوص يشمل
المرفوع والمجرور سواء كان جمعا او غيره علما او غيره وقوله منوف اي اجر
اشيء فقال للصرف فلان لانه سبب الاعلال وهو الا يستغر الحال ان
المنصوب فوقى فيقدم الاعلال على منع الصرف لانه سبب منع الصرف كذا
وهو ما يستر عند لانه الاسم والفعل فلما اعل الاسم خرج عن وزن منتهى الجموع
وانقلم واعتبر جمال الحال العروفية في حكم الثابت بدليل الراء في جاء
جوار وقال المبرد السهر امر كثرا بالياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال والاعل

فصل
على حكم المنقوص من الجمع الاقصى

عند
نسخة
حكمه

كقوله

اصل
لاجل التعويض او استصحب
تنوين التمكين والاول هو
الصحيح بحمل عليه وذلك
انه اختلف في هذا التنوين
وقال الزجاج للحرف

حدهما

جزء ٣

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وءاله

بالتنوين ثم جوار بحذفه

جوارٍ بجرّه ثم جوارِ بجزم الحركة ثم جوارٍ بتعويض التنوين عن الحركة واعترض
بانه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح [illegible] فوقعها مرة
جواريَ بفتح الفتحة والقول دائر في تقليب بينا انتهاء الكلام لا يجيء ما صير ويلزم
ان يكون ايضا جاء الجواري ومررت بالجواري لان منع الصرف موجب للثقل والكسرة
لا تقع بالالف واللام وقال سيبويه والخليل التنوين عوض من الياء فعليه بعضهم
على ان منع الصرف مقدم والاصل جواريٌ ثم حذفت الحركة للاستثقال ثم الياء
في آخر غير المنصرف وعوض التنوين ليتقع حذف الياء في الرجوع ورد عليهم بما
يرد على المبرد ومذهب الصيرافي وقول سيبويه على ان اصله جواريٌ بالتنوين والاعلال
مقدم على منع الصرف بحذف الياء للساكنين وبقيت صيغة الجمع الاقصى
حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت ثم حذف تنوين الصرف وخافوا
رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل فعوض التنوين من الياء وعلى
احوى واشقى وانهما قدم فيهما الاعلال فصار احوٍ واشقٍ بالتنوين ثم منعا الصرف
ولم يعوض التنوين من الالف المحذوفة وجعلا كأحوى بالالف اخف مقدرا بالتنوين
لكونه اجرى الياء وقوله معتلا الياء اي مستعملها وهذا [illegible] وربما يفهم منه
ان منع الصرف مقدم على الاعلال لان يعتقد التنوين مع الياء وتحرز بقوله سوى
المنقوص عن المنصوب فانه لا ينون كما سبق والله اعلم **واصرف للاضطرار او التناسب**
والمنع في غير ضرورة ابى اي اصرف ما يستحق المنع من الصرف لضرورة الشعر كقوله
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع ولا يستثنى من ذلك
افعل التفضيل خلافا للكوفيين فانهم لم يجوزوا صرفه للضرورة بناء على ان منع صرفه
لاجل من فهو كالمضاف ولا ينون ما هو كالمضاف ورد بان ذلك لا يلزم في الضرورة وقد
جاء من ذلك قوله ام في الغبراء الى [illegible] الفضيل الا الجيل [illegible] من الاصبا
قبلها بامثل قال الرماني ينبغي ان يجعل كالمحيد [illegible] الى ان المسئلة على ان
المنقوص يجوز له ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف باعتبار خلاف التنوين
عليه ولا يكون ذلك التنوين للصرف لحصول العلة بوجود العلتين وانما هو تنوين ضرورة
ويصرف ايضا للتناسب نحو سلاسلا واغلالا وسعيرا وذهب قوم منهم العباس

استثقال الياء

اورد

والاضطرار او تناسب صرف
ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

آخر يجيز أن يقدم ضمير المنصوب متصلا في الاختيار والظاهر أن وذهب
البصريون إلى المنع ونوع الظهور لأنه خروج عن الأصل في ضمير المنصوب
وذهب الكوفيون والأخفش والفارسي إلى جواز ذلك في الظاهر واختاره ابن
مالك في التسهيل كقوله ... حصول الحائل يعرفان ... والله تعالى
اعلم ورفع فعل الاسم اثنين اتصل او واو جمع او يا المثنى وحذف بالنون واجزم ناصبا ومنصبا
وللوقاية ... وأدغم ... يسير إلى الباب السادس من أبواب الأبنية ... وهو الأمثلة
مثلة الخمسة وذكر أن نونها في الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز فيها
ثلاثة أوجه والأمثلة الخمسة هي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين كيفعلان
وتفعلان أو واو جماعة كيفعلون وتفعلون أو ياء المؤنثة المخاطبة كتفعلين
ولم يقل ألف المثنى أو واو جمع ليدخل نحو زيد وعمرو وخالد يقومون وبه يعلم ما في
قول المثنى أو واو جمع وحكم هذه الأفعال في الإعراب أنها ترفع بالنون وعلامته
فيه نقول ... ورفع فعل أي مع كون النون ونقول ... رفع فعل مبتدأ وقوله بالنون خبر
وجملة اتصل إلى آخره صفة للمفعول صفة فعل والضمير في اتصل للواو كما في الفتح واحسن
والألف الاثنين اللاحق ... معنى أن يكون منصوبا على نزع الخافض أي بألف الاثنين وبياء
المخاطبة قوله أو ياء المثنى وحذف واو الجمع معطوف على ألف الاثنين وتنصب وتجزم بحذف
النون وهو معنى قوله واجزم ناصب ومنصوب مجزوم مفعول اجزم لما الذي
ما عطف عليه ... الفعل المضارع معا تقدم أن الجزم النون هنا كون الفعل
ناصبا فيحتمل ما وقع على ... الحركة على ... مثال الرفع فيهما
عينان تجريان الذين يؤمنون بالغيب ولا ... ما ذات ... ومثال النصب والجزم
فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ... وما ذكره من أن المجزوم نون الرفع
هو الذي ... ومختار ... لأنها ... جزمها للناصب والجازم
ويحذف الخفيفة كقوله ... ونون التوكيد لتبلون وأيضا
فإن ادعاء ... لا يعوج الحذف النون ... فيه عنده ... الجازم والنا
صب ... نون الوقاية ... إذا جاءت نا
صب أو جازم وأيضا ... والحذف ... المحذوف.

أصل

واجعل لنحو يفعلان النونا
رفعا وتدعين وتسألونا
وحذفها للجزم والنصب سمه
كلم تكوني لترومي مظلمه

أصل
يقومان وزيد وعمرو وخالد

أصل
قوله وللوقاية عطف على
المعمول أي ... لأجل النصب
والجزم ولأجل نون الوقاية
نحو أو يعبر الله تأمروني

الته

نون

نون الوقاية اجتمع تغييران الحذف والكسر وحذف نون الرفع وذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية لأنها بها حصل التكرار والاستثقال ولأن نون الرفع أثر العامل ولو حذفت نون الموت بالأثر وإبطال الداخل بتغير علامة الإعراب أولى فلذلك مذهب سيبويه أن الباقي هو نون الرفع وإن سبقت أفعال المضارعة حقيقة لأن نون الوقاية لا تختص مع الأفعال الماضية ونون الرفع مختصة بالمضارع فيكون ما قاله أولى توجيهه بأن الإدغام في باب حيوان اجتمع الشبيه فيه حذف العارض لأنه مختص بالمضارع فنون الرفع فيسره أن لا يتجه صولاه فيها حط الاشتقاق الأنس قال ونون الرفع وإن حذفت فهي مقدورة كما في تبلون وما يلزم من وفاء موت الأثر وإنما تكون الحالة مختصة على علامة الإعراب أو كل الإعراب تغير المعاني قال ابن الحاجب وهي على ما يعيد من معنوياتها وقد يسمون إعراب المضارع لأنه مثل الفعلي وهو مشابهة الاسم في الحركات والسكنات وعدد الحروف على الصحيح وأما المعنوي فهو شبيه بقوله قد إشارة بقوله وجه وادغم إلى أنه يجوز مع حذف النون وجهان آخران وهما الإتيان بالتخفيف ومع الإدغام وقرئ بالإدغام نافع وابن عامر وقرئ بالفك والباقون بالإدغام وإن الفعل

أن يختم بواو وألف والياء فمثل نقع الجزم حذفه بغير علامة قال الشارح على إعراب السابع من إعراب النيابة وهو الفعل المعتل الآخر وهو ما اختتم بواو كيدعو أو بألف كيخشى أو بياء كيرمي فإنه يجزم بحذف آخره أيا ليس عن السكون هذا رأي ابن السراج وبه قال يقول بعدم تقدير الحركة في المعتل قال لأن الإعراب في المعتل فيه وجه قبل الحروف الأصلية إلى تقدير وجه وجعل الجازم كالدواء المسهل وجب فصله وهي هنا الحركة إزالته والأخفش قوى ذلك ميلا إلى الحلي المعتل ولم يجرؤ على الحذف لا جرم من الأئمة وذهب سيبويه والجمهور إلى تقدير الإعراب في المعتل وهو الصحيح لأن العلة المقتضية لإعراب المضارع وهي المشابهة بقيت ثابتة لم يعد له كسبه فتعين تقدير الحركة عليها ما علم أنها أنها لم تظهر لثقلها أو تعذرها فجعل الجازم

وسم معتلا من الأفعال ما
كان بغير الكسر والمرتقي مكارما
فالألف انو فيه غير الجزم
وأبد نصب ما كيدعو يرمي
والرفع فيهما انو واحذف جازما
ثلاثهن تقض حكما لازما
واو كيدعو فعل أو واو ياء
في كالأسماء رفعت على حكم
الباقي انو فيه غير الجزم
وانصب ما كيدعو يرمي
والرفع فيهما انو واحذف جازما
ثلاثهن تقض حكما لازما

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وآله

حرف تاما الحركة المقدرة في فورحه مثلا وكسرت حركات الصورة المجزوم كصورة المرفوع في المعتل الآخر وان يقع مواليها مجزوما لان الجزم في المعتل بحذف حرف العلة فالمجزوم منه عند الجازم لابد وفي المثل المجزوم حذفه محتمل لان يقع صحيح في آخره بما للاكثر وبه الآتي فيما يقدر فيه الاعراب والبعض بقية على حمله على الميزة بين اى اجمع فيه ما شاء جنابه حيث شى واعلم ان الحركات كلها تقدر فيما يضاف للياء او ما يقصر والمعتل والمدغم والمحكي ثم مقدر بكسر منقوص وضم والصحيح غير واو وياء فيه فلو رد يكون ما للساكنين فمقصور والمنزلة اليه تبدل وسوى ما لقيت مجرورا فقد حوى تعرض في هذه الابيات لبيان ما يقدر فيه الاعراب وذلك اربعة انواع اولها ما تقدر فيه الحركات كلها وذلك خمسة اشياء الاول المضاف الى ياء المتكلم نحو ان للملك ان نفسه واخي والكسرة الموجودة فيه في الجر للمناسبة لا للاعراب على تقدير الرفع والنصب وهو معنى قوله فيما يضاف للياء بتسكين المضارع وحذف الضم الساكنين ومن ذلك في التسمية لقد بلا يربح ولو وصل الياء لالتقاء الساكنين الثاني المقصور كالعصا الثالث المضارع الذي آخره الف كيخشى ويرضى الرابع الفعل المدغم في مثله والمراد تقدير جميع الحركات فيه الضمة والفتحة الرابع المجزوم المسكن للادغام نحو لم يرد الخامس المحكي نحو زيد بالحركات الثلاث في حكاية من قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد على رأي الحجازيين والذي يرى ان الضمة في الرفع للحكاية لا للاعراب وكذا النصب والخفض النوع الثاني ما تقدر فيه حركتان وهما الضمة والكسرة وذلك المنقوص نحو يوم يدع الداعي احيب دعوة الداعي وسلم مستقيم للحركة نحو اجيبوا داعي الله على الضم وعليه نزل قوله تعالى يقول لقد قدر بكسر منقوص وضم ويكون الساكن الاول من عند البيت الاول ثم ولما وقع عليه قاعدة التقاء الساكنين في البيت الثاني العلوا الطلم الصد الظلم بقوله. والمعتل المحكي ثم المدغم. وقدر كسر منقوص وضم النوع الثالث ما تقدر فيه حركة واحدة وهي الضمة وذلك المضارع الذي في آخره واو او ياء نحو تقدير الضمة فيه نحو يدعو ويرمي والنوع الرابع ما يقدر فيه السكون وهو شيئان احدهما ما كسر لالتقاء الساكنين نحو لم

فصل على ما يقدر فيه الاعراب وذلك اربعة انواع

ما قبله

اذ ثم الاعراب مقدر بكسر منقوص وضمة ويجوز اذا الكسر بغير الكسر والضم فلو قال اثر قدر بكسر منقوص وضم ويكون كاركح

ذكر الذي يشعر والاثنان المهموزة الابدال بناء محضا كيقرأ او يقرئ ويهدأ فان ثم اذا
دخل عليه الجازم ولم يعتد بالعارض وهيئته وابداله ان كان الابدال بعد دخول
الجازم فالسكون مقدر ايضا وانما كان كذلك لان قبل الابدال والكلام انما هو في اعراب
ما رفع قبل الابدال وحذف الحركة فيه منوي وكذا اذا اعتد بالعارض على مذهب
الجمهور في العلل لان غاية ما يقتضي الاعتداد به ان ينزل منزلة لام الكلمة
وهي عند الجمهور محذوفة عند الجازم لا بد كما سبق واشار بقوله سوى ما
قلما الى ان ما خرج عن القواعد المتقدمة فهو شاذ لا يقاس كتقدير الفتحة
في المنقوص نصبا كقوله . ولو ان واش باليمامة داره . وفي الفعل المنقوص
المختوم بالياء كقوله . ما ان رأيت ولا ارى في مدتي . وبالواو كقوله . فما
سودتني عامر عن وراثة . ابى الله ان اسمو بام ولا اب . وقد جاء ذلك في السعة
قليلا كقراءة من قرأ من اوسط ما تطعمون اهاليكم باسكان الياء وقراءة
بعضهم او يعفو الذي بيده عقدة النكاح باسكان الواو وكظهور الضم والكسر
في المنقوص كقوله . خبيث الذي كان ابن الازنم . وقوله . فيوما يوافين الهوى
غير ماضي . وكظهور الضم في الفعل المختوم بالواو والياء كقوله . اذا قلت
علّ القلب يسلو قيضت . هواجس لا تنفك تغريه بالوجد . وقوله . وعو
ضني منها غناء ولم تكن . تساوي عنزي غير خمس دراهم . وكتقدير السكون
في قوله . الم ياتيك والانباء تنمي . وقوله . الا ان طاه . ولا تملق . وقوله
لم تهجو ولم تدع . وجعل في الشرح من الشاذ حذف بدل الهمز كقوله . والا يبد بالظلم
يظلم . وكانه يعني فيما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم او قبله ولم يعتد با
لعارض واما اذا كان قبله واعتد بالعارض فالحذف هو الراجح كما ذكروا

النكرة والمعرفة

النكرة والمعرفة من معارف النحو ضمير وعلم فبذو الاشارة وتحو يا فتى . وذيلهم
موصول فذو ال كالولد . والمعرف مضافا لاحدها اضيف له . الا المضمر فمساو والعلم
وغيره ما ذكره كما سيأتي في بيان المعرفة والنكرة من الصعوبة وذكر انواع
المعرفة والحكم على ما سواها بانه نكرة تبعا لابن مالك وذكر في الشرح تعذر
بيانهما بغير ذلك ونص في شرح التسهيل من تعرض لحد النكرة والمعرفة

قوله فيه حذف الحركة قال ابن التبريزي وهذا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم والله اعلم

تعالى قد ارى بأعناقهم موت الفتى بنا

وكقوله نعم ما لم تدر متى أين اجل في

فصل

النكرة والمعرفة

والشعر

في الموصول الذي دون اسم الإشارة عليه لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة
لفظا نحو كان كذا عام أول أو أول من أمس مصروفا معدولا بالإضافة فهو نوع منه
ولم يستعمل إلا نكرة وما هو نكرة معنى معرفة لفظا كأسامة نوع العلم
كمنع الصرف والإضافة ودخول أل ووصفه بالمعرفة وأل الذكرى ومجيئه
مبتدأ وصاحب حال وهو في الشائع كأسد وما هو في استعماله على وجهين كواحد
أمه وعبد بطنه وأكثر العرب يجعلهما نكرة معرفة والإضافة وبعضهم يجعلهما
نكرة وينصبهما على الحال ومثلهما ذو واللام الجنسية من قبل اللفظ معرفة
ومن قبل المعنى نكرة غير ذكرى ولذا يصح وصفه بالمعرفة اعتبارا بلفظه وبالنكرة
اعتبارا بمعناه وإذا كانت اللام كذلك فالأحسن ما تقدم من المعرفة كذا انقسامها
مستوفى كما ثم يقال وما سوى ذلك نكرة (مثال) وذلك أجود من تعيينها بجواز رب
واللام لأن من المعارف ما تدخل عليه اللام كالفضل والنعمان والعباس ومن
النكرات ما لا تدخل عليه رب واللام كأين ومتى وكيف وعريب وديار أبيهم وهذا
الكلام فيه من الحق ما لا يخفى في التسهيل وشرحه وعنه قال الدماميني بعد
نقله ملخصا وهو كلام ظاهر كلام جماعة من المحققين وفي بعض الفضلاء
في هذا المعنى كلاما نفيسا يشتمل على بيان المعرفة والنكرة وتعيين أقسام
المعرفة بحقها وهو مقال المعرف بما يقصد به معين عند السامع من حيث
هو معين كأنه إشارة إليه بذلك الاعتبار وأما النكرة فيقصد بها التفات
النفس إلى المعين من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعيينه
وإن كان معينا في نفسه لأن بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرقا جليا وقد
في تصور ذلك مقدمة هي أن فهم المعاني من الألفاظ بمعونة الوضع والعلم به فلا بد
أن تكون المعاني معهودة ممتازا بعضها عن بعض عند السامع فإذا دل باسم
على معنى فلا بد أن يكون بذلك الاعتبار أن يكون المعنى معينا عند السامع متميزا
في ذهنه ملحوظا مقدرا أو لا فالأول يسمى معرفة والثاني نكرة ثم قال الإشارة
إلى تعيين المعنى وحضوره إن كانت بجوهر اللفظ تسمى علما إما جنسيا إن كان
المعهود المشار إليه جنسا وماهية كأسامة أو شخصيا إن كان فردا منها كزيد

او اكثر كذا ابدا وان لم يكن بحضور اللفظ وما يدل من امر خارج عنها مشار به الى
ذات المعنى مثل الاشارة في اسماء الاشارة وكقرينة التكلم والخطاب والغيبة
في الضماير وكالنسبة المعلومة من جملة وغير جملة في الموصولات والمضاف
الى المعارف وكعهد اللام والنداء في المعرفات بهما فتحصل ان المحصل معنى التعريف
مطلقا سواء حصل في الحقيقة لكنه جعل اقساما خمسة بسبب تفاوت
ما يستفاد منه وسمى كل قسم باسم مخصوص وان الاعلام الجنسية وان كانت
قبلية اعلام حقيقة كالاعلام الشخصية ثم كل منها اشارة بحضور اللفظ
الى حضور المسمى في الذهن قال سيبويه اذا قلت اسامة فكأنك قلت
الضرب الذي من شأنه كذا وكذا فان العرب يرا اسامة واسد اذ الاسد مو
ضوع للجنس من حيث هو بسبب الاشارة وعدمها كسيبويه واما الاسم
بلا اشارة فيدل بالتردد حضوره في اللفظ انتهى وقال ابن الحاجب في الكافية
المعرفة ما وضع لشيء بعينه وذكر اقسامها قال والنكرة ما وضع لشيء
لا بعينه قال الرضي قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد ان الواضع قصد
في وضع حال الوضع واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل فيه الا الاعلام
اذ الضماير المبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصد
المستعمل له بعينه ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد
مقصود الواضع كما في الاعلام ام لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لا ليستعمل
لشيء بعينه لكان اصح منه انتهى يعني ان المعتبر في المعرفة من اراد
التعبير عنه بالاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها
من المضمرات والمبهمات وساير المعارف فان لفظة انا مثلا لا تستعمل الا
في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست
موضوعة لواحد منها الا كان في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا كانت
مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان تكون مو
ضوعة لمفهوم كلي شامل لكل الافراد ويكون الغرض من وضعها ان استعما
لها في افراده المعينة دونه وقد رفع شيء من الغطاء عن هذا البحث والكلام

من الافراد في جعل الجزئي من ذلك موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما
فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها ولا الاشتراك ولا تعدد الاوضاع ولو صح ما
ذكروه لكان انا وانت وهذا مجازات لا حقايق لانها لم تستعمل فيما وضعت له لعدد
من المفهومات الكلية بل الجزئي استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا وكيف
لا وهو كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما
احتاج من نفى الاستلزام الى التمسك في ذلك بامثلة نادرة فتعجبهم انهم كيف
الزموا مثبتو وقلنا في جعل المثبت فيه من الموارد البينة لا سيما والموضع الاخر
من القراخر انه يجب التثنية فيها واسماء الاشارة بالعهد وبالعهد والتعبير
بالموالات الحسية من التحاقه الالف فيه وفيها الضمير وظاهر اطلاقه مستكملا
كان اوغيره واختار في التسهيل تاخير ضمير الغايب عن العلم وقول الفاضل لاكثر
للاكثر فيه بالاشارة من الابهام فلا التزام فيه كذلك وانت تعلم ان جاء في
زيد وعمرو وما ذكر منه فانه قد يتحقق في ضمير الابهام لاحتمال عوده الى الاول والثاني
قال وفيه نظر لانه لا يكون ثم دليل يدل على عوده الى الاول او الثاني فان
وجد الدليل فلا ابهام فلا ابهام والاشتراك حينئذ والابهام ثم يليه
العلم لانه يعين مسماه مطلقا او غالبا ثم يليه اسم الاشارة لانه يشاركه
وضع الضمير على الراي فان «قلت» مقتضى هذا وقول الفاضل وفيه في قوله
تعريف المضمر الضمير وبالاشارة تتعين في الكل تعين ان يكون اسم الاشارة
اعرف من العلم «قلت» كما تقدم في الاشتراك ثم ضمير في الانفصال
عنه ان اسم الاشارة انما يتعين الهيكل والصورة حقيقة او تنزيلا لانه للاشارة
به الا المحسوس او ما نزل منزلته فلا يتميز الا مع تميز المشخصات الصورية المشاهدة
هي كنظائر العلم فانه موضوع لشيء مع جميع مشخصاته اللازمة من سواد
كان معاينا مشاهدا كلمه او لم يكن لتمييزه من بين قبيل فلان ولهذا يصح ان تقول هذا
رجل عالم فتعم عن المشار اليه بالتنكير لانه لا يلزم من معرفته من حيث الاشارة
التمييز للصورة المشاهدة معرفته من حيث العلمية الا بالاطلاع على جميع
المشخصات ولا من حيث الموصوفية الا بالعهد في مضمون جملة او ما يقوم

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

12

مفاد هذا وذلك أن الحاضر من كل واحد منهما مختلف فلا يلزم من حصول مفاد
بعضها حصول مفاد باقيها وبهذا يندفع ما يتوهم من أن الإشارة الحسية في المدلول
الواحد بعبارتين مشابهة ومما يقال أيضا كيف تحت الإشارة مع أن المشار إليه
غير معين فإن قلت — قد عرفت أن الشيء من حيث التعيين مع قطع النظر عن التشخص هو
أنه إذا أريد بالشيء مثل عشرة ونحو ذلك من أفراد وقلنا ويحقق ما مر من اختلاف مفاد الحضور
وأنه لا يلزم من حصول البعض حصول بعض غيره فيه عشرة إلا على اعتبار جميع
المشخصات في وضع العلم وبكون إذا العلم أقوى من اسم الإشارة تعيينا فلا يصح
اسم الإشارة منقولا من اسم الفاعل والمفعول واسم الإشارة تعيينا فلا يصح العلم
منقولا عن أقوال المنقولات الذي كنا نسمع به في العموم أولا قلت — فهم الاطلاع
على مشخصات الشيء الكاملة في وضع العلم دون الإشارة لا يزال الشيء
وإن لم تتغير ذاته لا ينفك عن معنى مشخصاته عن هيئات صورته الكلية الحاضرة
في جميع الجزئي وقد نصوا على أنه لا يعتبر في الوضع للشيء مع جميع مشخصاته
ملاحظة المشخصات بالوجه الجزئي بل تكفي ملاحظتها بوجه كلي منحصر
في ذلك الجزئي ومن أجل ذلك جاز على تسمية الاسم الذي وضع الواضع له الذي لم
يكن معقولا حينئذ كل موضع على اسم العلم تطبيق اسم الإشارة من غير عكس وتنوع
صح أن تسمى الأنبياء والصحابة والعلماء المتقدمين فيقول بعد ذكر ما يسمى من
صفات المصطفى صلى الله عليه وسلم تسمى أسماء النبي الكريم مثلا فخرج أن
العلم أخص وهو معنى الأعرفية ومن ثم البحوث الإشارة في المثال الأول
وجامع العلم في المثال الثاني ولا تتوهم أن الخصوص والعموم باعتبار الاستعمال
فتتعرض بل هما باعتبار المعاني والمدلولات فإن مفاد العلم أخص من عام مفاد
اسم الإشارة وإذا ثبت أن العلم أعرف من اسم الإشارة ومن البين أن ضميري
المتكلم والمخاطب أوضح من العلم اتضح الترتيب وقال الرضي في باب النعت
إنما كان العلم أعرف من اسم الإشارة لأن مدلول العلم معين عند الواضع و
عند المستعمل بخلاف اسم الإشارة فإن مدلوله عند الواضع مبهم وتعيينه
موكول إلى المستعمل بأن يعينه بالإشارة الحسية وكثير إما يقع اللبس معها

من وجه دون وجه لأنه يعين

مقصود

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

في المشار اليه لما اذا اريد تعدد في جماعة ولذا كان اكثر استعمال الاشارة موصوفا
في كلامهم ولذا ايضا لم يفصل بينه وبين موصوفه بشيء لاحتياجه اليه انتهى **قلت**
اما التوجيه الاول فمبني على ان المعارف غير العلم موضوعة لكليات وقد
علمت ما فيه من كلام الدماميني المتقدم قريبا واما الثاني فقد يقال ولذا الاشتراك
وقد ما لم يعرض لهذا الكلام اسماء الاشارة لكونه وضع لمعينه اسم الاشارة المنادى المعرف
نحو يا هذا وانت مقبلا على رجل مخصوص ما ذكره معهما بالقصد والاقبال وايضا فيجب
ان يلاحظ ومشعورا انه انما ولذا لا يرد السؤال الذي بالنسبة اليه مع معهود
بانه اولاه للجمع وذهب قوم الى انه معرفة بالاسم لكن لم يليها الموصول الى
تعريفه لا يختلف فلذا في الاداة فلانها تكون للتعريف فلولا الاستغراق وشمول
الحقيقة والعهد الذهني والحضوري كما يأتي ان شاء الله تعالى ثم يليه ذو الاداة
والمشار بقوله واجعله الى الضمير قليلا يدل على قلة مرتبته معرفة بل موصوفه
المضاف اليه واستثني المضاف الى الضمير فجعله في مرتبة العلم وهو مذهب
سيبويه قال الرضي وتبعه الدماميني لانه لا ينعت والضمير لا ينعت فلا يكون
في مرتبة قوله معارضة النحو مشيرا فيه الى انه اولا يرد مثله من مراعاة **تعقيبه**
العهد على الاخبار كقوليه من البر الوضوء ومن البر الصلاة كذا وكذا الى
المعطوف عليه ان كان خبرا ثانيا وما بعده عطفه عليه لزم عدم المطابقة
المبتدا للحمل وان كان خبرا تنافيه فقد وجد الخبر معنى في المعطوف
الى الخبر حيث بين معنى خبر واحد لا سيما مثلا فهو كقولهم الرمان حلو
حامض وان جعل الخبر مفردا والمعطوف عليه وتوابعه اخبارا لمبتدءات
محذوفة تلبس بعد الاول كذا والثاني كذا فانه لا يخفى تكلفه ولا تنقضه بهذا
او تستعمل مفردة بالعطف الى ان المسند اليه في قوله جاء في القوم
الا زيد امس مجموع القوم الا زيدا وان الاخراج بالحال او باحرى ان هذا
يعتبر قبل الاسناد الفعل او شبهه لان المسند اليه وان تأخر لفظا فلا بد من
تقدمه وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل الا انه ظاهر متقدم
على النسبة ضرورة وعسر الجواب عنه على الشافعي المشهور في حقيقة الاستثناء

قال ابن مالك في الكافية الكبرى
بمضمر اغيب وهاء ان فعلن
واسم اشارة وموصول اتمم
وذو ادات ومنادى عينا
وذو اضافة بها تبيينا

باب العلم كنيته ما بعد غزله الخ

دون

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد واله

وقال الرضي المعنى منسوب إلى القوم مع قوله إلا زيدا لكان يمتنع الفعل
في نحو جاءني غلام زيد ورأيت غلاما ضاربا إلى الجزء مثال كرجل من العادة
بل إنه إذا كان كذلك فلا منسوبا إلى شيء ذي جزءين أو أجزاء إذ كل منهما يقبل
الإعراب اعرب الجزء الأول منهما بسبب فقد المعرب إذ أوقع منسوبا إلى الشيء
في مثل هذا الموضع وما بقي من أجزاء المنسوب إليه جزء استقلاله كالمقام
إليه ويتبع أن المعطوف التبعية كما في التوابع الخمسة والا لما على الاستثناء
انتهى فقف على قوله ورأيت غلاما ضاربا وقوله ويتبع إلى آخره وانظر غير المسألة
وكذا يسمع من الفاعل لكونه فاء من الترتيب ولانه وحدها ومن التعقيب
قال قلت العطف بالحروف المشتركة في اللفظ والمعنى يقتضي تقدم
المعنى الذي يقع فيه التشريك فإن كان فعلا فالعطف بدون ما يكون فيه التشريك
ممتنع قلت الأمر كما تبين من المعاني الحاصلة حتى يكون محل التشريك
متوجهات بل صوارم عن معنى أن النحوي عن العوامل اللفظية للإسناد كما هو
معلوم في محله وأين المقصود بانتفاء التشريك في الحكم وبه فسر والمعنى في قولهم
من الحروف ما يشرك لفظا ومعنى وبه يتم [illegible] الجواب [illegible] فإن التشريك
في معنى كون الأول مفسر الثاني وإذا عرفت مثل قولنا في مسألتنا كل رجل فإن
الحكم فيها موجود وفيه ومع التشريك قال قلت إن أثبت بالمثال
المتقدم من المفسر والمفسر عليه فإن جاءني أفراد المتبوع المفسر عليه التشريك
في الحكم الذي هو المجيء والمتعدد في المفسر [illegible] المحكوم به للمبتدأ ويشمل الأفراد
ما يشمل فيه هو من الصدق على المبتدأ وذلك متعذر هنا إذ لا يصدق كل منهما
عليه قلت إنما أثبت بالمثال المتقدم لتستغني عن أن العطف
لا يتوقف معقوليته على تقدم المشترك فيه بل يصح مع تأخر العطف ومعنى كل
لمثال ومعنى وأن تقدم لفظا كالمثال المتوهم [illegible] والتسوية من كل وجه ومن الإشكال
إشكال [illegible] يلزم وإن لم نقل بتوقف العطف على الإخبار وجوابه أن التشريك
إنما يقتضي صدق الأمر المشترك على المشترك فيه إذا كان إضافة أو أنواعا
أو جزئيات أو صفات وأما إذا كانت أجزاء كما هنا فحسبها تقتضيه الجمعية

اللفظ

كنت أستشكل هذه العبارة بهذا
ثم تبين لي أن العطف إنما يقتضي وجود ما
يكون فيه التشريك لا تقدمه بدليل زيد وعمرو
دخلا الدار معللا كذا [illegible] قلت العام [illegible]
مشترك في معنى الاشتراك [illegible] قلت الخ

اجتماع

فلا يقتضي التشريك في احتمال تلك الامور في المشبه فيدرك تقول الصفة ثلاثة واثنان
وواحد مثلا وقد يصح حينئذ ان الفاعل علامة في كل مقام مخصصها بيانا في التركيب
المتكلم فيه مفر منه ولم يرد وجدها فالامر سابق على الاسناد حتى في قولك
قام زيد وعمرو وخالد فلا تقف الشيء على تصور القصور فلا علاقة المعاني ودفعا
بين بعض وكذا اتصال الالف يكون في المثنى وفي الحقيقة في الانتساب وفيها البه
مسائل اشكال وفصول العطف في قولنا زيد وعمرو وخالد معلوم كذا في جانب المسند اليه
وفي نحو زيد الفاضل كذا وكذا في جانب المسند وتعدد كل منهما مع نقض
النسبة والسابق عليها انما هو ذوات الافراد اما من حيث كونه مسندا
ومسندا اليه فهو متأخر عنها والتشريك الذي يقتضيه العطف انما هو في مدلول
الخبر الا من ادى او مدلول المسند اليه كذا اذا كان في مدلول الخبر المنسوب ومدلول المسند
المنسوب اليه فمقول الرضي في توجيه المسئلة لان المسند اليه وان تأخر
لفظا فهو متقدم وجودا الا انه من ثابت قبل النسبة انما هي باعتبار
ذوات الافراد ومن تقوله انها الافراد فيه وتسير ادكلام فيها وحينئذ فيجب
اعتبار تقدم النسبة وهيكل العطف وكيف اردت ابطال هذا الى معنى
الاستثناء او العطف والتركيب بناء على هذا فيه وانقطاعه من التشكيك
فلا يقال اذن اذا قال القائل قام زيد وعمرو وخالد فمقصوده ان ينسب
القيام بجميع من ذكر وبيان الامر الى مسند اليه والافراد التشريك مما حصل
عنه وكذا الامر في الاسناد وانما اراد ان يسند اليها كذا اذ الانسان انما
صارت كذا الا بعد الاسناد وهو امعا بربطه براجعته الوجدان ولا ينافي ان
التشريك انما هو في النسبة وهو فيها حيث نقلنا به الا ان العطف
السابق على النسبة لا تشريك فيه اذ ذاك وانما الوجه فيه ترتب عليه
التشريك فيه من كل المنزلة يتوصل بها المشبه فصل عشر فصل ذلك
المشبه وفيه على المثال غير فان قلت الافراد انقطعت في المثال
وفيها مشتركة في مفهوم العامل قبل الاسناد قلت الثابت قبل ال
اسناد الاشتراك لا التشريك والكلام في اثبات الاول على ان الاول ايضا

الاتم

54

لا يلزم تقدمه على العطف لصحته مع الانشاء كبعت جبته وقبضته ورداه هكذا
أصح في المقال ودع عنك ما قيل أو يقال وقوله ونحو ذلك الاسم معطوف على و
وجملة السؤال محكية بقول مقدر مضاف الشيء نحوه فقوله تكبيره وقوله واجعل
أيه كالملازمها معه للكمال الخبر مع المطابق لقوله معاده النحوي نعبر
الأمر ولا سيما مع اعتبار قوله وغيرها ذكر أن يقول ضمير معلوم منه أشار
ومنادى موصول فزوال ومضاف وجوابه إن من المعطوفات السائر
محذوف لم يبين نحو ما قيل في قول الشيخ وهي إيال العشر وق الوجود الى قوله
ثم يجب لله تعالى سبع صفات وجملة يليه في التي حال من الإشارة وما
عطف عليه وأمره الضمير باعتبار ما ذكر وتسليط الفاعل على المفعول
المخصوص فهو المسوغ تعبير ذكر أن الموصوف المقدر إن اسم موصول
واللام في المعلم متعلقة بفعل الامضاء أو مثله وما الذي عنى اين كيف إن
وإنه حكم يتعين فيها في الاستفهام فإن التعيين جوابها نحو من عندك فتقول
زيد وماذا عالماك كذا فتقول كذا ولم الجواب يطابق السؤال وورد في الجمهور
هل تعيين الجواب غير لازم إذ يصح أن يقال في الأول رجل من بني فلان وفي الثاني
أمر مهم والباطل التشكيك حتى يتنح عنه وليلو بأنهما فايعتان مقام الكل
نفسا وأي شيء وهنا نكرتان موجب تنكير ما فام مقامهما التعيين هكذا في
العشح قلت وفي الاستدلال ورد على أصل الأول فلأنه قصد في كلام
السائل تعيينا واقتصر على معبر بل على مبهم عنه اعتمادا على كم يفيد البدل وما
معنى التنكير ولذا يسأل عن التعيين وقد صرح القوم بأنهما من ألفاظ العموم
وقوله والجواب يطابق السؤال غلط وإنه لا معنى لمطابقتهما في التعيين
والتنكير لأن السائل جاهل والمسؤول عنه عنده مبهم فلا يقتضي الا ما لا
التعيين حتى يعم عنه بالمعرفة والمجيب عالم معين للمسؤول عنه نعم يتبطا
بقاء في الجنس محتاج بمن بأمراد العاقل وفيما يغير أو من أعني خصوص ما اقتضاه
السؤال وأما الثاني فلأنه يؤدي تسليم الدعوى فيما أجيب بالمعرفة
ونحن نقول لا حصر فيما احتج به على فرض تسليم أنه لا يجاب إلا بالمعرفة

بان

المبهم في اللغة ضد التعلق

فلا حاجة الى الاحتياج حينئذ في جوابهما فذلك وايضا اذا كانا بمعنى انسان
واي شيء مجهول لا يرد لكان الا ولا يكون من وما الا في غير موضع ما دخل ال والتنكير
لا يرد فيهما الا اذا وقعا موقع ما دخل عليها ال والصواب تقسيمهما بانسان وشيء
في الاصل الوضع والغاء للعارض وهو تضمنهما معنى الاستفهام وقد جبر على
هذا ابن قاسم وابن يعقوب لكن وانما نعلم عليهما بالتنكير لاذهابهما بمعنى شيء في اصل
الوضع وعلم التعريف في ضمير ذكرنا او واجب التنكير هذا بيان لاطلاق ما لا
فقط قال الاطلاق المتقدم في عد الضمير من المعارف والمعنى انه لا فرق في ذلك بين ان
يكون عائدا على معرفة او نكرة ولا فرق في العائد على النكرة بين ان يكون معاده
جائز التنكير او واجبه وهذا رأي الجمهور وقيل ضمير النكرة نكرة وقيل ان عاد
على جائز واجب التنكير كالحال والتمييز فهو نكرة والا فمعرفة والكلام ما اشار اليه
الرضي من انه اذا عاد على نكرة مختصة بالحكم فهو معرفة كجاءني رجل فاكرمته
لانه الرجل الجائي دون غيره من الرجال فهو كذي اللام في جاءني رجل فضربت الرجل
فان قلت الرجل المختص بذلك الحكم غير معين فليس جاء التعريف للضمير
فان الضمير يجب ان يكون مساويا لمعاده قلت لا يلزم من استواء معنى
المدلول عدم اختلاف دلالته بالتعريف والتنكير فان المعرفة ما يشار به
الى المدلول من حيث تعيينه كما تقدم تقريره وان عاد الى نكرة غير مختصة
بشيء قبل نحو ارجل قائم ابوه ونحو ربه رجلا وبئس ونعم رجلا ويا لك فصلة
ورب رجل واخيه فنكرة وعلى هذا يحمل قولهم رب رجل كريم واخيه لم يجز لان
الضمير حينئذ معرفة بحيث رجوعه الى نكرة مختصة بصفة وانما حكم الجمهور بتعريفه
على الاطلاق وضعه في التعريف كما بيناه من انه حصل التعيين بما ذكر المعين قبله
او بعده متصلا به فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف من المضاف اليه فقولهم
او واجب التنكير عطف على صفة مقدرة اي في ضمير نكرة اي اسم جائز التنكير
او واجبه وبين الاشياء الثلاثة بل تقسيم متعاطفين او وهو مبهم المضمر والعلم ثم
بقسم لما سمى انواع المعرفة شرع في بيان كل منها وما يتعلق به وبدأ بالضمير
لان وهو اسم لما وضع للحاضر والغائب والحاضر يشمل المتكلم والمخاطب

من حيث تعيينه ثم والنكرة ما يشار به الى المعين الخ

اوفى

22

ومعنى كلامه ان ما اوهم الغيبة والحضور وانه يوسم بالضمير وبعم عنه في الحدّ
جرو مضمر منه او مشتق من ءاخبية او جبر او ءات انه صادق على الجروف المعتبة به المصا
رع واوامر ما بالجملة والياء مفعول ان ملح لذي غيبة او حضور احسن منه لتعززه عما
ذكر بيري ثانيها انه شامل لقول من اشعر زيد ضرب وقولك له يا زيد افعل كذا
وقولك في غايب زيد فاه لان هذه الاسماء توهم ما ذكر وان لم توضع له وان ابهام
الشيء اعم من الوضع له فقول ابن هشام ما وضع لمتكلم الخ من العبارة ثالثها
ان الواو تقتضي ان الضمير هو ما يوهم الغيبة والحضور معا فتعين ان ملح باو خير
رابعها انه تعريف بعد سيم اسم الاشارة وهو باطل والاول والثاني بان قوله فيما يليه
كغايب ولمخاطب ومتكلم وها للغايب يشير الى المراد ويدل على ان الضمير
المقصود بهذه المعاني التي بعدها ان منه ما هو للغايب ومنه ما هو للمتكلم
ومنه ما هو للمخاطب وعن الثالث بان تجمع كلامه الاتي في الضمير بالوضع وعن
الرابع بان المراد اسم الاشارة بانه جعله الاتية بين المراد **وذو اتصال**
منه ما لا يبتدا ولا يلي الا الضمير العهد بما سبق ينقسم الى متصل ومنه
منفصل والمتصل منه ما لا يبتدأ وقوعه في الابتداء ولا ياتي الا واحد
عن المتصل عن المنفصل لانه مقابله بمسوما يلي وقوعه في الابتداء وبعد
الا ولا يعترض عليه بقول الشاعر ... دان لانه ضرورة والتنبيه عليه غير
ضروري وهم من قوله وتلو الا ان الممنوع هو وقوعه بعدها متصلا بها لا وقو
عه بعدها منفصلا كقوله تعالى الا كان تواب يبسطه وتلاوة الاوليات كثيرة معلوم
معنا فيه تعارض ان ملحا اجوده وقول ابن هشام ولا يقع بعد الا الا انه ابلى م
من بغى الماضي بفعل الامر ويصح ان يقرا تلو بالنصب عطفا على المحل المجرور
اي لا يقع بعض الكلام الابتداء ولم يقع تلو الا وبالخفض اي ولم يقع في الموضع الاتي
الا مرات قلت م قوله وتلو الا حشو مستغنى عنه لان قوله لم يقع في الابتداء
اي الا مشاع يخرج منه المنفصل بقسميه اي المرفوع والمنصوب لان كلا
منهما يقع بعد الا وقلت م هذا مبني على ان قوله لم يقع في الابتداء
معناه لا يقع بعد المنفي عليه حمله في الشرح حيث قال لا يلي وقوعه د

ضروري

وكانه اراد به شرح قول ابن مالك
بما لذي غيبة فتكون اللام متعلقة
بكون انها عن ... الا هو المتبادر من الم

ابتدا سماه اوالكلام هو الخبر منه
... انها البينة للتخصيص وبه
يدرك كله ... منه ... بعد
... الكلام ... منهم ...
مبهم ...

وذو اتصال منه ما لا يبتدا
ولا يلي الا اختيارا ابدا
كالياء والكاف من ابني اكرمك
والياء والهاء من سليه ما ملك

الضمير المتصل

او الى الكلام وبين اسم هذه العبارة اي مشاع وبين ذلك يعتبر فيها امكان ان
يكون معناها مما لا يصح وقوعه مبتدا وما لا يخرج منها الا المنفصل المرفوع ونحو
حيث ولبس المفهوم على انه اجيب على التقسيم المتقدم بانه ايتم بالمعلوم كما
على ان الضمير المتصل الا يستغنى عن مباشرة العامل من ذلك حتى يصير كالجزء منه فلا
يقع قبل العامل او الى الكلام ولا بعد الا منفصلا عنه فيكون المفهوم لايضاح
حال المتصل وهو لم يعتبر به من شيء والله تعالى اعلم كتاء قمت فمن كلا ونون
نسوا وواو والف. لغايب ولمخاطب عمر. وياء اتى خو كتب وكلاذا
رفع الضمير المتصل ينقسم بحسب مواقع الاعراب الى ثلاثة اقسام احدها
ما يختص بمحل الرفع وهو خمسة التاء والنون والواو والالف وياء المخاطبة
وممن امثلتها ارادة ما لم فيها وقدمها لانه اول ما ابتدئ بوضعه لان المرفوع
مقدم على غيره والمتصل مقدم على المنفصل لانه اخص وضم التاء المتكلم لمناسبة
الضمة لحركة الفاعل او خص المتكلم بها لان القياس يوضع للمتكلم ثم المخا
طب ثم الغايب وفتح المخاطب فرقا وتخفيفا وكسر المخاطبة وفارقه
بعكس الكاف الذكر اولى علامة التانيث ومادة كلامه في النون وما بعده مما هو
الصحيح خلافا للمازني في قوله انها حروف علامات ووافقه الاخفش في الياء
وقوله لغايب ولمخاطب احسن من قول ابن مالك لما غاب وغيره لشموله
غير المراد وان خص بالمثال امكن ما صنعه او مع والاد الاشارة في قوله وكلاذا
مع رجوعها للصفات الخمسة للفاعل وبل بالتذكير مع مصدر بمعنى اسم المفعول
وافاد كلامه ثلاث فوايد الاولى ان هذه الخمسة ضماير متصلة لتمثيله
بها عقب ذكره المتصل والثانية ان النون من الالف والواو مشتركة
في المعنى بين الغايب والمخاطب والياء مختصة بالمخاطب المونث والتا
من حيث هي ضمير متصل موضوع مشتركة بين المتكلم والمخاطب مذكرا وهو مثنى ومن
حيث هي مضمومة مختصة بالمتكلم ومن حيث هي مفتوحة مختصة بالمخاطب المذ
كر ومن حيث هي مكسورة مختصة بالمخاطب المونث فقوله ونون نسوا
وما عطف عليه تكملة قرائته بالخفض ومن حيث الفعل الاول الانه من الامثلة

قمت

الفعل

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

والفعل حينئذ حال ويكون الضمير الثاني في ضرب الاول وتعين فيه قرنا بالرفع على
الابتداء المبتدا وحيث الضمير الثاني ويكون الاول في ضمير والكاف شان من الضمير
مختصة بمحل الرفع (وللمتكلم نا لكل الاعراب) القسم الثاني من المتصل ما لا يختص
بموضع من مواضع الاعراب بل يصلح للمحال الثلاثة وهو كلمة نا خاصة وهي
هو المراد هنا والمعنى كلامه انها مختصة بالمتكلم وانها مشتركة بين محال الاعراب
نحو ربنا اننا سمعنا ووجه الاختصاص من تقديم المعمول اي نا للمتكلم المعظم
نفسه دون غيره اي لا تاخر لها الا نا ويفهم هذا المعنى من فوائد ... بتقديم
المسند اليه على الخبر الفعلي كما اوضحناه بحاشية التوضيح واعترض ابو حيان
على الاختصاص مردود في التوضيح (وها للغايب . وللمخاطب الكاف جرا
نصبا) القسم الثالث ما هو مشترك بين محلي النصب والخفض وهو ثلاثة ياء
المتكلم نحو ربي اكرمني وسكت عنها هنا لاخذها للعلم من كلامه الآتي في مسئلة
نون الوقاية وكاف المخاطب نحو ما ودعك ربك وهاء الغايب نحو قال له
صاحبه وهو يحاوره ومعنى المبني عليهما بهذا الكلام وما مثلناه من الاشكال
حصر وجواب انظرها بحاشيتنا على التوضيح وها للضمير مبتدا ولغايب خبر وكذا
وللمخاطب الكاف واولاه بقولنا جرا ونصبا حكمان لكل ما مر من الكلمات
المقصودة من التقسيم ويحتمل ان يكون ها والكاف بالنصب متنازعا فيهما
على راي من يجيز التنازع في المتقدم او مفعول جر وحذف من الثاني لدلالة الاول
او الفعل بان حينئذ حالان والله تعالى اعلم (وتوصلان معا نا بالالف . والميم
في تثنية والميم في . جمع ونون الاناث شددا . والالف لغايب الانثى تلا)
نايب الفاعل بتوصلان جمع الضمير الغايب وكاف المخاطب يعني انهما
توصلان بالميم والالف بعدها في التثنية مطلقا اي سواء كانت لمذكر او
مؤنث فتقول اكرمكما او الهندان اكرمهما زيد ويا زيدان او يا هندان
اكرمهما عمرا زيد وقوله معا حال من الكلمة المعبر بها مؤلفه في الشرح
وتوصل التاء المفتوحة والكاف والهاء الى ميم زيدا التاء المضمومة
التي للمتكلم ولم يذكرها هنا استغناء بذكرها في المتصل وبعدها في المنفصل

ولم يبرزوا المثنى في الفعل ولا غيره وأما كما فعلوا في مثنى المخاطب والغائب
وجمعهما لأن مثناهما اسم لجنس الشيء لعينه أو مثله بخلاف الذي إذا قيل الذي مصل
إنما قلت إياك يا زيد وإياكما يا عمرو وكذلك الجمع تقول في تفصيل الأمر إياك يا زيد
وإياك يا عمرو وإياك يا خالد وأما إذا قلت نحو أردت المثنى مفصل الكل وصل فقلت
أنا وزيد وأنا وإياك أو هو وإذا أردت المجموع مفصل الكل وصل قلت أنا وزيد
وعمرو وبشير كل لواحد فإنا فعلنا لم يذكر شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين
والأسماء حاصله لم يذكر أن تثنيته وجمعه على موسى أي التثنيات والجموع
وإن تقلوا للمثنى صيغة وشاركه الجمع فيها للأمن من اللبس بسبب المشا
من ثم بصر أوجه الرضي المسألة وبعضهم مضمرا إنا ونحن يطلقان على الاثنين نحو واجعلنا
مسلمين لك وفي الخبر ونحن علا الرأس وفي كلام البعض وهو مصوم العصاحبين (?)
نعمان وإن كان مولانا نحن اللذان تعارفت أرواحنا. ومن قبل خلق الضمير صيغة
آدم. وفي المغني لا يجوز نحو فإن شئل (?) بل يجب في الخبر المطابقة نحو وإنا نحن الصا
فون ونحن المسبحون انتهى قال الشيخ يس وفي كلامين نزاع في صور التثنية
نحو نحن قائمان بمقتضى قوله ولا يجوز مثل نحن قائم الجواز ومقتضى قوله
بل يجب المطابقة المنع انتهى قلت قد علمت من كلام الرضي أن نحن
مشترك بين الاثنين والجماعة وإذا كان كذلك فالمطابقة حاصلة به فلا
يقتضي قول المغني بل يجب في الخبر المطابقة المنع ولا تراجع في كلامه
وفي كلام ابن إيهام أن ما ذكر لا يلحق الأتان الفاصلة المذكر وليس كذلك
بل يلحق تاء الفاصلة أيضا ولذلك كان فعلتما يطلق على الاثنين مذكرين
ومؤنثين على أنه الأولى إن الحركة الإطلاقية تبدل بالفتحة وعبارته المستقرة
في الشرح صحيحة في الكلام وإلى الفتح فتؤلنه للإشباع وربما يقيس ذا إلحاح (?)
على الواقف عليه فيقول أن قبول اللافه لم يتقدم وشيخنا مقصور تاه
ويسر كذلك يقول العبارة حينئذ تاء المتكلم وأشار بقوله والميم إلخ إلى
أن الضمائر تتوصل بالميم في جمع المذكر فتقول أكرمتكم أكرمكم أكرمتهم وبالنون
المشددة في جمع المؤنث فتقول أكرمتكن أكرمكن ومن قوله في الإناث يفهم
أن الميم في جمع الذكور قال الرضي وزاد والميم قبل الف الاثنين في نحو قبلها و

ان نا

وانا صح

في النحمي صح

تا صح

اكرمتن صح

الجمع

واو الجمع في نحو أصليا ليلتبس المثنى بالمخاطب إذا أشبعت متعينة للإطلاق
والجمع بل المتكلم المشبع ضمة وكان أولى الحروف ~~الهجائية الى حروف العلة~~
~~فمثقلة~~ قبل الألف والواو والزيادة الميم لأن حروف العلة مستثقلة قبل
الألف والواو والميم أقرب الحروف الهجائية الى حروف العلة لخفتها ولكونها
من مخرج الواو أي شفوية ولزم إلا ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وهذه
واو الجمع مع إسكان الميم إن لم يلها ضمير أشهر من إثبات الواو وضم ما
قبلها وذلك لأنهم قد ثنوا الضمائر وجمعوها والفصل بوضع متصلها
التخفيف لم يأتوا بنون المثنى والمجموع غير الألف والواو وموضع الواو في
الجمع في آخره ضموا ما قبلها وهو مستثقل أحسن أن يحذفوا الواو ويسكنوا
الميم التي ضموها لأجله للأمن من الالتباس بالمثنى بثبوت الألف فيه دون
الجمع ومن أثبت الفتح ومن أثبت الواو وضم ما قبلها فلأنه الأصل
مستعمل في إنا هم المعرب وأما إن ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب
في الإعراب رجوع الضم والواو لأن الضمير لا تتاليه حا لبعد خروج
العلة وكان الواو لم يقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم
مع الضمير أيضا ولم يثبت وإذا كان ميم الجمع ساكن ضمت الميم في
الدالي الصلة ونحو كسرة وزيدت للمؤنث نون مشددة لتكون بإزاء
الميم والواو في المذكر وإنما اختاروا النون لمشابهتها بالغنة للميم
والواو معا مع كون الثلاثة من حروف الزيادة لا يشتهى وقولهم والفراغ
معناه أن أنتها إذا كان لمؤنث الغائب يحققها الكاف نحو أكرمها
وما في هذين البيتين من الزيادة على الألفية **وذو انفصال منه للرفع أنا**
وأنت وهو والفروع تنتشي الضمير المنفصل ينقسم بحسب مواقع الإعراب
الى قسمين مختص بمحل الرفع وهو أنا وأنت وهو وهي وفرعها فرع أنا نحن وفرع
أنت أنتِ وأنتما وأنتم وأنتن وفرع هو هي وهما وهم وهن ومعنى أنا
هو المراد من البيت وأنا للمتكلم مذكرا كان أو مؤنثا وبقي الضمير أنا بإبدال
الهمزة هاء وأنا والأنا بمدها وأن بسكون النون ولزم إلحاق الألف بعده

فـ
القسم الأول من الضمير المنفصل المختص بمحل الرفع

قسم

والصلاة والسلام على مولانا محمد وآله وصحبه

ان الضمير هو الهمزة والنون والالف زائدة في الوقف لبيان الحركة لئلا تسقط الحركة في الوقف
فما قبلها بالتسكين بان الحركة وذلك لان الالف لا تلحقه الا في الوقف لانها زيدت وقفا
عليها بالسكون اليه بالاجتماع وجاء السكون في الوصل حالتين في لغة ضعيفة انه وقال ان
اذ وقع لغير ميزانه وكثير التخلط في انه والتميميون يثبتون الالف في الوصل ايضا
وعند هذا يختص ذلك بالشعر وكلام من ذهب الكوفيين ان الالف بعد النون في تقسيم الكلمة
فان الياء في وسقوطها في الوصل في الاغلب مع فتح النون او سكونه وجعل فتحها لله لكن
وقيل ان الالف على زيادة ان وكون بعد لبيان الحركة وفعل وقوله وقد والفعل مثل وحمله
فيه الخبر والمرفوع حال من الضمير المستقل المرفوع وهو علامة على انه وكذا قوله والف
والمرفوع اذ قد لا يكون بالكلام نطقه كونه من ضمير الرفع المنفصل وحمله تختص حال
من المحذوف واختلف في هل اعتبر وقع الضمير سابقه على هذا قوله تعالى وما يعلم تاويله
الا الله والراسخون في العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا **فصل في الضمير المتصل**
ان كان مرفوعا او منصوبا اتصل به الى القسم الثاني من الضمير المنفصل وهو ما يختص بمحل النصب
وهو اياي ونحو قوله بعض كلمات ... على ان الضمير هو ايا فقط وضع مشتركا بين المتكلم
والخطاب والغائب بمعنى كل واحد مذكر او مثنى او جمع مذكر او مؤنث وان حقه ان في
كون الضمير معرفة قد يقع مبهما لان التعيين في المعلم والغرض تمييز في الوضع وما يتصل
بها من اللواحق فانها كالحروف التي تعين التكلم والخطاب والغيبة وتعيينه مثل كلا
وانما هو موضع من ذلك والجمهور على انه قال سيبويه الضمير ايا وجود عن ان
من نحو قبايل على احوال المخاطب والغائب والمتكلم ولذا قوله ان ايا تكملة التي فيهم من مذهب
في ضمير وهو ان الواو والياء رابطة الكلمة وهو الوصف قال الاخفش في قولهم انهما اشباع
ولا حرف كالاشباع للشرح ولا ثبت الا في الضرورة وفي صنيع المنصف تنبيه على قول للاول
في جعله الياء بمعنى ضمير لها في عرض وفرض الضمير المتصل مع سكونه نحو الحرف
على شبه المعلن كلام شعره من اجعله وجاء المتن من ان الضمير ايا وحده وان اللواحق
حروف التعلق المراد هو مذهب سيبويه والفارسي وهو المختار وذهب الزجاج الى ان ايا
الظاهر مضاف الى المضمرات بعد ان كان ايا في معنى نفسه ورد بانه لو كان اسما ظاهرا
لجاز بان يجري عليه بالنعت كغيره من الاسماء الظاهرة وذهب بعض الكوفيين وابن كيسان
الى ان ايا عماد واللواحق هي الضمائر فان الاضافة التي منع القول بعين الضمائر

وايا

وأشار بقوله وبالاسما الى تضعيف مذهب الخليل والاخفش وابن
مالك من ان اللواحق ضمائر وايا ضمير ايضا مضاف اليها واستدل له ابن مالك بوجوه
منها ان الاسم المخصوص بالاضافة اذا لحقها قولهم واياه الشواب واجيب بانه شاذ
ولا حجة فيه واورد على المفسر ان اضافة الضمير ممتنعة واجاب بتفسير المعنى
بان المتصل بها ... وايتها هنا زيادة الوضوح لان اضافة العلم
في ... ولا حاجة الى ادعاء انتزاع تعريفه ومعنى العقعقي المختار ومثال
التقسيم ما زاد على النفي على الغالب ومنه مرفوع بأربعة ... ودون بالمضارع
واسميهما ومعمول الاستثناء والتعجب . ... الا ...
تقدم ان الضمير ينقسم الى متصل ومنفصل ثم المتصل ينقسم الى بارز ومستتر ومثال
التقسيم هو الدائر لصنيع الملا وللغالب منه وهو المذكور في مبحث العلة من
التوضيح وعكس ذلك في مبحث الضمير والتقسيمات مترادفات في الغالب
وانه دفع الكثير في ... ثم المستتر ينقسم الى مستتر وجوبا ومستتر الى
في لغير في محل اسم ... الا ضمير منفصل والى مستتر جوازا وهو ما يخلفه الظاهر
وذلك منها اما لكثرة استعماله او لاكثر وجوه الاستتار نعت او بأن فعل الامر
بشرط ان يكون مسندا الى الواحد المذكر فان اسند الى غيره برز وعلى هذا التنبيه
بقوله بالشرط الاول وفي قوله مرفوع ايضا الى اختصاص الاستتار بضمير الرفع
... المضارع المبدوء بالهمزة ثالثها المضارع المبدوء بالنون رابعها
المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر بخلاف المبدوء بتاء الغيبة
او تاء خطاب المؤنث والاثنين والجماعة فان الاستتار في الاولين جائز مرفوع
الثلاثة الاخيرة بارز وهذه القيود التي قيدنا بها كلامه مستفادة من
امثلة الخلاصة مع ما مثل الموضح اقم حاصلها اسم فعل الامر كنزال
سادسها اسم فعل المضارع كاوه واف وعليها ينبه بقوله واسميهما
فالضمير فيه عائد على الامر والمضارع ويحترز بقوله امر ومضارع من الماضي والنعم
الاستثناء والتعجب ومن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان الاستتار

ومن ضمير الرفع ما يستتر
كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر

فائدة اعلم ان بني تميم يكسرون
حروف المضارعة سوى الياء اذا لم ينضم ما
بعدها وعلى هذا قرئ اياك نعبد واياك نستعين
في الفاتحة شاذا ... الفاتحة

فيها جائز وتعذر بقوله دون يا من المضارع المبدو بالتاء فإن الاستتار فيه جائز
أيضا وبقوله واسم فعل اسم الفعل الماضي كهيهات فإن الاستتار فيه أيضا جائز
لأن المرفوع المستتر فيما ذكر يصح أن يخلفه الاسم الظاهر والضمير المنفصل وهذه
أماكن جواز الاستتار سابع أماكن وجوب الاستتار أفعال الاستثناء نحو قام
القوم خلا زيدا ثامنها فعل التعجب إذا كان بصيغة الماضي نحو ما أحسن زيدا
وأما إذا كان بصيغة الأمر نحو أحسن بزيد فهو داخل في الأمر وإن لم يذكر الناظم صيغته
تاسعها أفعل التفضيل نحو هم أحسن أثاثا ورئيا وفي مغني اللبيب أن اسم التفضيل
يرفع الاسم الظاهر في لغة عقيل مطلقا وفي مسألة الكحل في لغة الجميع ويرفع الضمير
المنفصل أيضا بإجماع مع عدم تعرض الناظم لما يجب استتاره والاقتصار
اكتفاء منه وذكر المصنف الثابت في الأمر نحو يا زيد افعل ثم بين
فإن الضمير مستتر فيه وجوبا وبقي من أماكن وجوب الاستتار إياك وأخواتها
في باب التحذير وإنها تقع مع الضمير على الفاعلية نيابة عن الفعل الدال على
الطلب وهو مستتر فيها وجوبا وسلخ بها فعال ما ضيه تستتر فيه ضمير
في آخر على أنه فاعله وهذه أماكن وجوب الاستتار وقد تقدم أن أماكن جوازه
تستفاد من مفاهيم كلامه وهذا التقسيم أعني تقسيم المستتر إلى مستتر وجوبا
وجوازا هو ما جرى عليه ابن هشام وابن مالك ومن وافقهما واعترض في التوضيح وتكلم
معرب التوضيح وكذا اللقاني في حاشيته وفي حاشيتنا ما يتعلق بالمسألة
ويفيد التحقيق فيها وزاد ابن هشام على ما في المتن بقية أماكن وجوب الاستتار فإن
ابن مالك لم يذكر في الخلاصة إلا الأربعة الأول وبعد ذلك شرع يبين الانفصال فيها
قوله وبين مرفوع اتخذ مبتدأ أو خبرا وكان متعلق بمرفوع أو بعمر وتكون الباء للإلصاق ومفا
رع عطف على المرفوع بأن عطف ذلك تقدم عليها في النصب ها الأمنها واو
سببها عطف على المعطوف والمعطوف عليه معا ويبين من المعطوف
المكرر الذي يجب فيه الفصل فهل هو معطوف على ما قبله أو على ما عداه وعليه
ما وقع قبله لأجل الستير وضمير المستتر المتصل العائد على ما قبله وما وقع قبله نعم

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

بجر الغلام في قوله ومعها الاستثناء والتعجب عطف على الاستثناء وأو جل
التفضيل مماح مبه الغلام والله تعالى أعلم **ولم يجئ منفصل إن أمكنا**. **وصل**
أشار به إلى القاعدة المشهورة وهي أنه متى تأتى اتصال الضمير امتنع العدول إلى الانفصال
المتصل أخصر والمنفصل أبلغ إلا لمكان يعود به المعنى فلا وجه للعدول
إلى غير الأخصر والأكثر لما يجوز أن يقال فيهما قام أنا ولا أكرمت إياك
لتأتي الاتصال فيهما وههنا إشكال وهو أن سيبويه أجاز في نحو
قوله تعالى أن يكون وقع لما وأن يكون توكيدا والفاعل مستتر قبل الأعراب
إلا وأخفى منه لمن الفاعل وأما أن يبطل إعراب الإمام وجوابه
والله تعالى أعلم تخصيص الفاعل بالإبراز فهو أمكن إلا في تطابق الضمير
إذ ربما يعرض ميل إلى الانفصال فإن قيل العدول إليه مع إمكان الاتصال
والاستتار وتوجيهه الفاعل أشير إليه لأنه إذا كان الضمير مستترا أولا
لما يوضع لكونه أخفى وأقوى المستتر المتصل إلى المنفصل من باب العدول
على التقرير إلى التصريح لا من باب العدول في الأخفى إلى غيره وفي حاشية زيادة
بأن وجواب في الخ وما خالف الفاعل المذكور لا يكون قوله بالباعث إياك
الأموات في ضمنه. أي أم الإيجاد في الدهار مفرورة ولم يجئ إلى الشيء
على ضرورة تقرر أن الضرورات تبيح المحظورات ولا تفظ عبارة العلامة
على عبارته بالتسهيل على الأولى وهو بالله معاذا إن يدعى إلى حلا أنه جيش
يتعين الانفصال وفي الله مواضع ذكر الله منها احدى عشر فقال **وغير أنما**
تقيا أي غير الضمير المنفصل بعد إنما لأنها بمعنى ما وإلا كقوله. أنا الزائد
الحامي الذمار وإنما. يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي. هل أدلى إن ملك
واعترض عليه أبو حيان بأن المتصل كثير إما لغيره بعد أنما نحو أنما أعظكم بواحدة
إنما أشكو بثي وحزني إلى الله وأجاب في المغني بأن مراد ابن مالك أن محصور فيه
وإنما لا يكون إلا منفصلا وليس مراده نفي وقوع المتصل بعد إنما بالكلية
حتى يرد ما ذكر وصوبه **ورفع مصدر لا النصب**. أضيف أي الموضع الثاني
أن يكون الضمير مرفوعا بالمصدر المضاف إلى المنصوب متصلا

وفي اختيار لا يجي المنفصل
إذا تأتى أن يجي المتصل

مبحث على الإشكال وجوابه

لأنه يقتضي تجويز الانفصال مع إمكان الاتصال فأما أن تخص ... والفاعلية وأما

أن الضمير

٤٦

كقوله . بعضكم في كسب نظام ونون اغرى الغرايب استسامكم بشكلا . قوله ومعمر
فاعل محذوف يدل عليه السياق اي ويعتبر اي الانفصال ومعه اي الضمير او مبتدأ
حذف خبره اي ومعه بعض معمول له وجملة اضيف صفة لمصدر وما انفصل متعلق
باضيف او بصفة ذات سبب اي الموضع الثالث ان يكون مرفوعا بصفة
جرت على غير من هي له كقوله . غيلان مية مشغوف بها هو مذ بدت له
فحجته بان اوكرب . قوله بصفة عطف على بمصدر وذات سبب نعت لصفة
والصفة في اصطلاحهم تسمى سببية اذا كانت رافعة لاسم كان متصل
بضمير الموصوف والضمير منفصل كما في البيت اهـ شاه اصح توجيه ذلك عبارة تفيد
ان الصفة الجارية على غير من هي له في وجوب الانفصال المستلزم فلما كان الضمير
توكيدا والفاعل مستتر وهو الذي اختاره الرضي ان الضمير حينئذ تابع للفاعل
المستتر والتابع لا يكون الا منفصلا عامل المتبوع بالمتبوع وان قلنا انفرد
فاعل هو الذي نظمه في الصحيح عند شيخي التوضيح في تقسيم ابن ملك وابن حيي
من البصريين والكوفيين ان اشتراط يوهم جريان الصفة على من هي له وان هو
الا ابراز وجعلوا في بيت تحت بيان الوصف على من هو له وحمل البيت بدون الالبس
فهو على ما فيه اللبس وياتي بيان الحث في باب مبحث الخبر ان شاء الله تعالى
او كان ما يعمل فيه مضمر اي الموضع الرابع ان يكون عامل الضمير محذوفا
مفسرا كقوله . فان انت لم ينفعك علمك فانتسب . لعلك تهديك القرون
الاوائل . اي فان ضللت فلما حذف العامل انفصل الضمير اذ لم يتوقف ما يتصل
به في اللفظ قوله او كان عطفا على المعنى اي يتعين انفصال الضمير ان كان
معمولا لعامل او كان معمولا لمصدر اضيف لمنصوب او كان الخ او بالابتداء
اي الخامس ان يكون عامله معنويا وهو الابتداء نحو انت قائم فان الابتداء
لا يتصل به الضمير لانه الملفوظ به من الكلمة المتقدمة والابتداء
معنوي ونبه بقوله او نفيا اي السادس ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن
امهاتهم فان الرضي قال اطلاق الضمير المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل
لان المتصل كالجزء الاخير من الكلمة ولهذا كثر التصاقه بها اذا كانت الكلمة

او الضمير صح توجيه ذلك

صح غيلان

اتصل

مقتضيين لمرد الاطالة ومن حيث التصحيح والفوات والابعد مقتض للمرفوع كهذا الا
ولهذا الا يخلو اعمل منه فيصح ان يجعل الضمير المرفوع في الجزء الماضي منه ثم
قال واما المجارية فليست كما بعدها في طلب المرفوع لانه حرف نفي وخولفه
على الفعل اولى ومن ثم كان النصب في ما في اصل بعده اولى من الرفع ولضعفها
في العمل بعده لها الا الانفصال المجاز انتهى قلت هـ حاصله ان طلبها للمرفوع
اضعف من طلب الفعل والاضعف ثابت في موانع العمل ومنه الا فيقتضي امتناع
الاتصال بها لغيتة وقال الدماميني ان الفعل بعد حرف النفي فيه لو اتصل
لوجب استتاره ثم اذا كان مفردا غائبا وتقدم معاده كما في نحو زيد اما قام فيا
على ان يكون فيها ضمير زيد فيؤدي الى استتار الضمير في الحرف واللازم باطل
لانه على خلاف لغتهم ولا يخفى ان هذا الوجه انما هو على لغة من
اعمل ما وان واما من اهملها فموجب الانفصال عنده فيه كون العامل
معنويا لانه عنده مرفوع بالابتداء انتهى قلت هـ لا نسلم بطلان
اللازم من خولفهم قوله فيما فيه لانه على خلاف لغتهم حاصله انهم لم يسمع
وانهم لم يكن تكلموا في كل منهم الاتصال بالحرف والاستتار فيه ومنه اسود
الحجاج للتوجيه بالاوجه انه انها امتنع في الدلالة الحرف فظليته
وخارج عن ادراك اركان الكلام واجزاء الجملة فلم يجعل ما هو عمدة الكلام
ركنه اعني الضمير المرفوع كالتتمة له والجزء منه وصار في ذلك بمنزلة
المنصوب وان كان عمدة في المعنى كالاسم ان لان صورته صورة الفضلة
والله تعالى اعلم اوموخرا اي اصباح ان يكون عامله متأخرا عنه لغرض
يقتضي ذلك نحو اياك نعبد اما لافادة التقديم لغرض الحصر في التقديم
بعد الا معنى واما لافادة الاختصاص بناء على ان مقتضاه التقديم
للحصر بعد كليا على ما هو التحقيق وبانه كيف يكون امتنع الجزء المتأخر
من العامل مع انه متقدم عليه ولانه جعله الجزء فيه بانه متأخر لان ذلك
منه مقتضى العمومية ونحوه اما منع بالنصب خبر لكان محذوفة مع
اسمها حذفت لدلالة المتقدمة عليها وحذف اسمها الدلالة

السبب في الاول كان الضمير متلوا بما وقع قراءته بالرفع وواو وعلامة ومعه وما عطف
عليه بالجر عطفا على المضاف اليه وهو منتصب احدهما خبر كان وتلوما يجب الاتصال
لمراعاة الثاني من ان يكون ثانيا لما قبله فقوله بلا او يجب استعمال جليل الهاء اذا وابنها
ما انتفى المستفتيه ووجهه انها غير عاملة فيه وواو مع هو معطوف على ما قبله
بجزم الاداة اي الفاصل ان يلي واو المعية كقوله فاثبت لا انفصال احذوا
فصل كذلك وانهاما ابها مثلا بعين ووجهه انها غير عاملة فيه فلت
من استدلوا على انها غير عاملة بالانفصال بقرينة فيكون ثبوته لكونها غير
عاملة منا فراغ وجوب الانفصال انه مستفاد منه فلا اوجه وجوب الانفصال
الا انها غير عاملة وكذا عدم العمل علته لمن كان متقوما لانه سبب موجب
ومراده من وجوب به والعمد اعلم ان المتأخر وجوب الانفصال فهو العلم لكونها
غير عاملة لانفسه الا الكون به نفس الامر والمتقدم عليه فهو نفسه الا الكون
به نفس الامر لا العلم وانه كشف الجهة والعبارة العاشر ان يلي اللام الفارقة
بين النفي والاثبات كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا
ووجهه انها غير عاملة وهذه المسايل من بين على الحال حضر ومصور رتبه
في واصفه او في وتسد اي الحادي عشر ان يلي ضمير اهو ارفعا كذا ما في رتبة التكلم
كقول الغير هو سيبن المعقول لملتقى اياي او في رتبة الخطاب كقول الشيخ لغيرك
ما لقيتك اياك او في رتبة الغيبة كقول الشيخ مخبرا عن حال خصم غيبي كلمته
اياه لم مغالبة وهو دون الثاني في الشيء بحيث يكون الاول لغايب والثاني
لمتكلم كقول الرديم اعطيته اياي واعطيتني اياك واعطاكه اياي ووجهه ان الثاني
اذا كان ادون وادنى في الشيء بانفصله من الاصل امر قبيح سيبويه وحكى
سيبويه عن النحويين تجويز الاتصال في قولك اعطاكاني واعطاهوني قال وانما هو
شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب واستعاد المبرد مذهب النحاة واجاز المبرد
اتصال الثاني من الغائبين والمتكلمين ومنعه سيبويه والزم النحويين القائلين
بجواز اعطاهماكا يجوز واعطنيني اذا منعه سيبويه وهو دليل على انهم لا يقولون
لمن مجمل احدى عشر موضعا يتعين فيها الانفصال ووقع على انه ان يكون

الضمير

ان

21

او لمخاطب او الاول
لمخاطب والثاني لمتكلم
من ان يتعلق بالاول ويجعل من
تتمته ... مساويا للاول او اشرف منه في التعبير

ان
بعد

الضمير منصوبا بمصدر مضاف الى المرفوع لذا كان المرفوع اسما ظاهرا نحو عجبت
من ضرب الامير اياك واما اذا كان المضاف اليه ضميرا فانه يجوز الوجهان وترجح
الانفصال ومن الاتصال قوله لئن كان حبك لي كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا
وكذا يجب الانفصال اذا كان الضمير مرفوعا بالمصدر وهو مؤول لحرف مصدري وفعل
مضمر مبنيا للفاعل نحو اعجبني ضرب اياك زيد اذا لم يقصد والانفصال الا ظاهر ونحو اعجبني
الضرب انت زيدا وكذا اذا كان منصوبا بالمصدر المختوم بالتنوين الدال على تمام
الكلمة نحو اعجبني ضرب اياك اذا لم يقصد والاظاهر الانفصال فيه تفصيل فيما يتعلق
بمسائل المصدر وقد تعلم ان مفاهيم كلام الناظم فيها غير معتبرة ومثل هذا
يقال في كلام من ذكرها وراء خبر ويبقى عليه ايضا ان يكون الضمير معمولا لعامل
مليء بمتبوع نحو نحن جود المرسول واياكم ويبقى عليه ايضا الضمير المرفوع بالصفة
والضمير اذا كان مع المرفوع جملة وفي الحالة الاعتراض على استفهام او نفي
نحو ما قام انت وما قام ان هما وما ابعد الدار انت الا انه يعترض كونهما مرفوعين
جملتين اعني بالمرفوع لكونه اخر جزء الجملة فلا ضم الى اللفظ من ما يضمر
اذا كان اخر جزء الجملة وبشرط اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير
المرفوع به اخر جزء الجملة ابدا فلم يحتج الى ربطه فلم يذكر اشكال الضمير
فيه وبهذا ايضا يعرف ما في مسائل الضمير من التفصيل وانه فرعيات المصنف
وشيء امعن وذكر مقاصد مما يجري اليه ما ذكر هنا من اذا كان الضمير واقعا
بعد الا نحو ما قام الا انت وما الله الا ايانا ولم يعد منه لما بقي عليه يقول فيما تقدم
وذو اتصال منه ما ليس يبتدا ولا يلي الا ويبقى عليه ايضا ما اذا كان الضمير
خبرا مرفوعا نحو انا ما طالب انت وان الشجاع انت او خبرا منصوبا بكان نحو
نحو زيد كان اياه ويبقى عليه ايضا ان يكون الضمير ثاني معمولي علمت او اعطيت
والاتصال يوقع في الالتباس بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني
في علمت زيدا قائما واعطيت زيدا عمرا بالذي فتقول الذي علمت زيدا اياه
القائم والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيد او الذي
اعطيته زيد لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول واما اذا لم يلتبس فيرجح الاتصال
في باب اعطيت لانه الاصل وقد امكن وجاز الانفصال في ضميره لانه اللبس

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

في محله وترجح الانفصال في باب علمتنيه لأن الضمير الثاني فيه خبر في الأصل وحقه الانفصال كما إذا
أخبر عن الثاني في نحو أعطيتكه زيد درهما وفي نحو علمتنيه زيدا قائما وما ذكره في المسألة
الأخيرة يجب تقييده بغير أحدهما أن لا يكون الضمير الأول مرفوعا وجب الاتصال كان
العامل فعلا نحو علمتني قائما وأعطيتكه والثاني مساو في التكلم وأكثر منه والإفراد ومع الثاني فإن
الثاني وإن كان مساويا أو أشهر لجاز أن يكون تفصيل العمل وجاز الاتصال والا
نفصال إن كان العامل اسما والضمير الأول مستترا نحو ضاربه وضاربها أنا إذا لم يكن ثانيهما
إلا يكون الالتقاء في صورة التساوي في نسبة الغيبة فإن كان فيها جاز الاتصال
قال سيبويه وهو عربي لا كثير شيء هاء بالكثير في كلامهم بل الأكثر انفصال الثاني
وإنما جاز الاتصال في الغائبين لأن موجب ذلك ضعيف الحكم ما رجح الشيء الآخر بخلاف
المخاطبين والمتكلمين إذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى ومن شواهد الاتصال
قوله لوجهك في الإحسان بسط وبهجة أنا لهماه قفو أكرم والد ومثله
منبه عليه في الخلاصة وكلامه فيها في فصل المسألة الأخيرة وإن تقدم الأخص إلخ
أي إذا اجتمع ضميران وتقدم الأخص إلى آخره منهما كضمير المتكلم بالنسبة
للمخاطب وضمير المخاطب بالنسبة للغائب لم يتعين الانفصال بل يجوز مع الاتصال
لنحو الذي مر أعطيتكه وأعطيتك إياه وجواز الوجهين مقيد في غير مسألة كان
إذا لم يكن الأول مرفوعا وفي كان وظن العوامل مما سيخرج تحت قوله
وإن تقدم الأخص إلخ ما إذا كان الثاني عامل الضمير الثاني عاملا في ضمير قبله لم
أعم منه ليس مرفوعا والعامل من باب أعطيت نحو سلنيه وسلني إياه
أو من باب كنت نحو خلتنيه وخلتني إياه أو من باب كان نحو كنته وكنت إياه
فيجوز في الأبواب الثلاثة الوجهان كما هو نص الكلام المتقدم إلا أن جواز
الوجهين لا يتقيد في مسألة كان بأن يكون اسمها ضميرا أو نحو هنا على الأصح
في الفصل في باب كان وظن وهو مذهب سيبويه وعلل بأنه خبر في الأصل ولم
يقع على ما كان عليه لكان الفصل واجبا مرجح بعد أن نائبه واختار في شرح
الكافية بأنه يقتضي جواز الانفصال والأولى أنه كان ممنوعا أو واجبا بانفراد
وجب أن نائب الخبر بعد من العامل ومباشرة قد وذهب الرماني وابن الطراوة
وتبعهما ابن مالك إلى أن الأرجح فيهما الوصل لا الفصل وقد ...

في

وإن كان مرفوعا وجب إن

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله

فوجه الحكم التفصيل في جواز الفصل في باب ظن والوصل في باب كان ورجحان الفصل
في التسهيل وفرق بان الضمير في خلتنيه مثلا جزء من الفعل مسبوق بآخر بخلافه في
كنته فانه لم يحجز الا مرفوع والمرفوع كجزء الفعل وكان الفعل مباشر الاول
وايضا فان الوارد عن العرب في الافصح الفصل في باب ظن والاتصال في باب كان
اكثر من خلافهما في النثر في موضعين اخرين مما اخبر به فيهم استواء الوجهين
في مسألة سلنيه وسيبويه كذا الحاوية فيها ثلاثة مذاهب ارجحية الوصل
وهو رأي ابن مالك والرماني وهو رأي سيبويه ومرجوحيته وهو رأي الشلوبين
في ثانيهما اخبر به فيه وجوب الفصل في باب كان وظن وكذا قوله نحو اسم
تفصيل حذف بعد نصب الضمير ايا انصح تادية المعنى المراد الذي هو الاخبار
وليوصل الى الفصل هو الذي بالحبر والعلائم لم تنتسب في اللغة ما يدل عليه
وان كان هو المراد ومجاب عن الثاني بانه لم يحصل على وجوب الفصل الا
في ما مثله وان قوله وان تقدم الاخص اجزء في الكلمة الموجبة
الفاصلة كلما تقدم فيه الاخص يجوز فيه الوجهان الا هو اصل المعنى
ومن جعل ضابطا وذلك كذلك في مقام التعليم ولا يعترض على هذا بان
الاسمية المصدرة بان مطلقة لان ذلك مغتفر لانه لم يتنبه بها العموم
وتنبيه على منة الغرائب وقد صرح ابن هشام في مغني كلامه وهو بشرح هذا
ولا يلزم تكرار الكاف لانه تكرار المدخول في موامي فان تخلف الدال وعلى
كلام لما انه معنى كلهما قوله في كان وظن الفصل على هذا العمل

يمس

في قوله الجزء بينه الثانية الفاصلة بعض ما يتقدم فيه الاخص لا يجوز فيه
الاتصال وهو مناقض للموجبة المتقدمة فان قلت م يجعل تخصيصا
للعموم المتقدم ولا يتناقض والمعنى كل ما تقدم فيه الاخص يجوز فيه
الوجهان ما لم يكن في باب كان وظن قلت م الكلام المتقدم بعد
تخصيص للفاعل المتقدم وكانه قال الا في المنفصلات انكر المتصل الا اذا
اجتمع ضميران وتقدم الاخص منهما وحينئذ فادعاء التخصيص في قوله
في كان اخ الى اخره بانه تخصيص لان الفاعل المنفصل ايضا

بعد امتثاله صار المعنى لا يجيء المنفصل اذا امكن المتصل الا اذا تقدم الاخص
من ضميرين فانه يجوز الوجهان والاية بالعكس لان وحق ما لانه يتعين الاتصال وهو عين ادعاه
فذلك مسئلة كلاهما وحق من جملة ما تقدم فيه الاخص وان اريد انه تخصيص
للتخصيص الاول والمعنى لا يجيء الخ الا اذا تقدم الاخص ما لم يكن تقدم فيه [illegible]
بين منع فيه الفصل بالواو ولان ضميرانه عطف على التخصيص الاول وان جعل
مفعولا ايضا تخصيصا لا يفار ان الواو تحتمل الاستيناف لان المجيب يكفيه
الاحتمال وحيثه مفعوله غير ام اسم تفضيل كما تقدم او مصدر بمعنى اسم المفعول
اي الفصل منصوص وخصص بقوله اشار الى ان حيثه غير يجيء في الاول
بانه اذا اشار ان معنى قوله الفصل غير ما سبق فيه يعتبر ان ما عدا ما حكم
له بانه حيثه الفصل يتعين فيه الوصل الا انه الاط وهو مقدر بالجملة ومفعوله
اي لا يفهم منه الاستواء بل ترجيح الوصل بل ربما يستشكل فيه تجويز الفصل
حتى يتبين وجهه وكلام قوله في كان ان ذا الحال لا يختص بالفصل كان ليحيى
في احواله الذي أراد في باب كان نص عليه قوله وحق وانه لا قائل باختصاص
ذا الحال ابدا بل هو بهذا الحكم ابن مالك في شرح الكافية وهو المذكور في الحاجبية
وجزم ابو حيان في شرح التسهيل تبعا على المبرد بان ذا الحال حكم كان وان
الفصل متعين في احواله وان قوله يحتمله وليسهل اشار وعلى الاول فقول الاتي
ما لم ينضم ذا الحال لا يكون وليتي بالا يكون في الاستثناء وان الوصل معها
واجب كما يجب مع الا وقد نص على هذا التقييد في الجامع والشرط في الغا
ئب ان يقدما مرجعه او ما به استلزما اي شرط جواز الاتيان بضمير
الغيبة في الكلام ان يتقدم ما يرجع اليه او ما يستلزمه والى المرجع وجه
ذلك انه وضع مع من لا يتعين بل بسبب ما يعود عليه واحترز بالغائب
من ضمير المتكلم والمخاطب فان المشاهدة تفسرهما وضمير الغيبة عار
عن المشاهدة فاحتيج لما يفسره متى قوله ثم المفسر المتقدم قد يكون
متقدما لفظا وقد يكون متقدما معنى فالمتقدم لفظا هو الاصل ان يذكر المفسر
قبل الضمير ذكرا لفظيا سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو

في النسخ

يجوز

زيد

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وءاله

زيد غلامه او متأخرا نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه والمتقدم المعنوي الذي يكون
المعنى مصاحبا بتقدمه بالاضافة الى غير الضمير فيقتضي كون المعنى قبل الضمير
كمعنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول نحو ضرب غلامه زيد ومعنى
الابتداء المقتضي كون المبتدا قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول
المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا وكالمفعول المتصل
للمصدر المضاف لضمير متصل بذلك المصدر نحو. مثال امر للغني ان يبر الفقير.
او منفصل عنه نحو اعجبني ضرب صديقه للتقوى وكذا الصفة نحو اذا زجره
السفيه حرى الفقير. اي الى السفيه وكبيان الكلام المستلزم للمعنى
استلزاما فيفيد قوله تعالى ولابويه لكل سياق ذكر الميراث دال على
المورث دالة التزاما عليه او بغير ذلك كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب
اذ العشي يدل على توارى الشمس ونحو انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول
في ليلة القدر مع انه في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرءان و
مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرءان وكذا قوله تعالى ما
ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد
ظهر الارض وكذا الفناء مع الارض على قوله كل من عليها فان اذ الفناء
من لوازم الاشياء الارضية اما المتقدم المعنوي كاللفظ فهو مطرد
قوله ان يقوما حكمه وما يلي من اما المعنوي فهو مطرد في قوله
اوما الحق المستلزما والاشارة راجعة للمرجع الا ان يقصر على
بعض افراده بيان الكلام المستلزم استلزاما بغير ذلك الايات المتا
خرة غير كاف لعدم ثبوت التقدم للمستلزم فالاشارة اليها من تقدم المر
جع او وجود ما يستلزمه ولو لم يتقدم ذلك التقدم واعلم ان الضمير قد
يعود على بعض ما تقدمه نحو فان كن نساء بعد ذكر الاولاد الشامل
للذكور والاناث ونحو وبعولتهن احق بردهن بعد ذكر المطلقات الشامل
للمطلقات طلاقا رجعيا وبائنا واما اذا تقدمه متعدد ففي رجوعه
للكل او لواحد منه على طريق البدل وهو للاقرب حتما نحو جاء في غلامه

ادن

اذا تقدم الضمير متعدد ففي رجوعه
للكل او لواحد منه على سبيل البدل خلاف وهو
للاقرب حتما الا لقرينة

زيد وعمرو وما أكرمته إلا عمرو الأول الغريبين نول على رجوعه للاحق فيعمل بمقتضاه
نحو جاءني عالم وجاء مما أكرمته فمفسر كما ذكر بعض ما تقدم وقد يعود
على أعم مما تقدم فيكون ما تقدم بعض مفسره نحو الذين يكنزون الذهب
والفضة ولا ينفقونها أي المكنوزات التي بعضها الذهب والفضة وقد يكون
ما تقدم مفسره لفظا لا معنى نحو عندي درهم ونصفه أي نصف درهم آخر
لأن الأول هكذا بأعندية عليه بمفسره وقصد اتحادهما لم تمت الاستلزام
في المترادف أما الأولى فلأن الأول لا يعيبه فهو من قبيل من الآيات وكذا الم
المكلفات وحيث وصفهم بخصوص العام يستلزم كل فرد جمعي وأما في
فيه من الذهب والفضة مع ذكر يكنزون دال على المراد وأما الأخير فلأن نصف
نصف الدرهم يستلزم ثبوت الدرهم وهذا التنبيه مما زاده به الشيخ على الفلا
حتى وهو من التنبيهات الكائنة في التنازع وشهر احكام ومن امثلة الذي
فيه من ذلك وريده عمرو فيما اتصل بفاعل مقدم فذلك أعلم أن الشيخ في المسائل
أن يتقدم المرجع لفظا ومعنى او حكما كما في ابن الحاجب وخالفه المصنف
واعتبر اللفظي والمعنوي وجعلهما الشرط دون الحكمي فجعل ونحوه مما أدى
تفسيره بتمييز كرب مخصوصة فتكون مستثنى كما اعتبره الشيخ
وحاصل ما ذكر أن مفسر ضمير الغيبة جاء متأخرا عنه في ست مسائل
الأولى مسألة التنازع إذا احتاج الأول فيها إلى ضمير مرفوع فإنه لا يحذف
لأنه عمدة ولا يؤخر لأنه قد أمكن اتصاله فيقدم فيعود على المعمول كقوله
جفوني ولم أجف الأخلاء إنني • لغير جميل من خليلي مهمل • فإن الرضي وتأخير
المعمول في باب التنازع كما هو رأي البصريين إلا أنه يتعين لأن يجوز تأخير المعمول
لفظا ومعنى فصل التقديم مع الإتيان بالمعمول لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم
رجلا زيدا وفصل التقديم مع اتصال المعمول كما في ضمير الشأن وأما في باب
التنازع فلم يفصل التقديم ولا جيء بالمعمول لمجرد التفسير ولا كان متصلا بالضمير
بل هو منفصل عنه فإن قلت ما أجاز البصريون والأخفش من نحو ضرب غلامه زيدا الاعتف
اتصال ضمير المفعول المؤخر بفاعل المقدم يشير باختصاص ما لم يتقدم

البصريين

منها

فق

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

64

البصريون لان الاتصال بين الفاعل والمفعول الذي هو فضلة اما او احد الامرين الا و
تصال بين الضمير ومفسره على ما ذكر البصريون انتهى قلت في المسألة
ثلاث مذاهب مذهب البصريين ومذهب الكسائي وهو حذف الفاعل فرارا من
لزوم احد الامرين ومذهب الفراء على الصحيح فيه انه فاعلهما وهو ان العا
ملين معا رافعان للفاعل الظاهر فلا حاجة الى الاضمار او بذكر الضمير مؤخرا
فيقال قام وقعد اخواك هما فمذهب البصريين يلزم عليه الاضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى ومذهب الكسائي يلزم عليه حذف الفاعل ومذهب الفراء
يلزم عليه اجتماع مؤثرين على اثر واحد وارتكاب الانفصال مع تاتي الاتصال
او المسألة يرد هذه المحذورات الثلاثة والاولى حينئذ ان يرتكب اخفها
واسهلها فمنهم من قال حذف الفاعل في غير الابواب المستثناة لا سيما انه
لا ضرر اشكال وعمدة العطف وقد اشار ابن مالك في باب اشتغال الى ان
مذهب الكسائي تخلص من ضعيف باضعف وها هنا ايضا ان
حذف المبتدا او الخبر مع ... لان احدهما يفسر الاخر مصروفا فلم
يبق الكلام خلوا منه بالكلية وشاع حذفهما معا لانه لا يلزم بقاء
الجزء الاضعف ومعنى الاقوى على انه يسوغ حذف الجملة المركبة من الفعل
والفاعل بدليل وقد تقرر في الاصول امتناع اجتماع مؤثرين على اثر وا
حد بحيث لا يقبل الحاصل تحصيلا مع ان هذه القاعدة انما هي في تنزيل
العوامل منزلة المؤثرات الحقيقية فلا يقبل حينئذ اجتماعهما على معمول
واحد والمليان بالضمير متاخرا ليان بما تقدم العلم به وعدم معرفة
تامة فهو من ارتكاب المحظور المستغنى عنه وان جاز استحسن قام وقعد
اخواك كما اشكل من ان الفاعل بقاء في المعنى الاخوان فلا تكون للضمير بعد ما
يبين لي بغلامه ملاذ اقدم مع ان اعمال الكلمة للضمير وتوجيهه اليه
مع خلوه عما يعود اليه فيهما فلان الان يبطل بمعنى المبتدإ ايضا غاية
الضعف والبعد وغاية ما فيه الاضمار قبل الذكر لتاخير المفسر عن محله
مع انه لعرفه واشتمال الكلام عليه في حكم المتقدم وهو معنى كون

واشتمال

لاه صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

لم يعتبر في

التقدم حكما فلا ابهام من تبع بتفسير حصوله فلا محذور في ضمير مبتدا اما في الان فلان الضمير
المتقدم على المفسر اذا عقب بالمفسر لم يبق في نفس علته لانه كالمصرح واحد منهم مفسر المحكوم
عليه والحكم ملتبس فهذه في الحقيقة الحكم على المجهول او لانسلم انه يجوز تاخير المفسر مطلقا
فيما ذكر الرضي بل نقول تدارك يجب الابهام في الضمير ويكون المفسر متوجها
بالذات الى ذلك ليحصل التفخيم وتارة يترتب ويقصد غرضا يتوصل به الى التفصيل المفصل
محصورة في الشارع وابهم المسئلة انما يفتقر ان يكون الضمير موضع ابهم وقيس
نحو نعم امراة هي ونحو نسيت للفاعل بدلا انه اشترط ان يبدل منه المفسر نحو اللهم صل
اليوم الرحيم انه اشترط ان يكون مجرورا به نحو ربه رجلا عجبا الفوت من عفيمة
جيء بالضمير في هذه المواضع مبهما قصد التفخيم والتعظيم لانه يذكر اولا مبهما
تتشوف نفس السامع الى العثور على المراد منه فاذا جاء تفسيره كان اوقع في النفس
وايضا يكون المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون في الكلام
مفسر ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومعاده مفعول موخر نحو زان نوره الشجر
وتقدير الضمير فيه قبل هذه المسئلة واجب وفيها جاز عند ابي عبد الله الطوال
من الكوفيين والاخفش وابن جني والمبرد وابن مالك لوروده في الشعر كثيرا نحو لما
عصا اصحابه مصعبا اداه الكيل صاعا بصاع ونحو جزى ربه عني عدي في الشعر لما
في الشارع واجيب بان اكثر ما جاء من ذلك في الشعر فاولى مما بيته
المتقدم ولان الضمير فيه يجعله لمصدر عصا ما سبق من التوجيه في الشارع
مفقود هنا والجمهور على منع ذلك في النثر واختصاصه بالشعر لانه محل
ضرورة والجواز عند القائل به مشروط بان يشارك معاد الضمير ما اتصل به
في عامله بغلامه نحو ضرب غلامه هندا جاز عنده ولا يجوز اجماعا ... ضرب الرجل
لان الغلام في العامل وذلك ان اشتراكه يقتضي الاشعار به فيتاكد المتعدد
معمولية المتقدم فيسر انابه فاعل اسم المفعول ومبهم مبني للفاعل ولا يجوز ان
يكون نائبه فاعل الاخر لانه لا وجه للاظهار مع تقدم مرجع الضمير ولا منا
زعا فيه فيه على اعمال الاول لمنال ذلك ولا على اعمال الثاني لان
ضمير المنفصل لا يعود على ما قبل الشارع فيهم وفي بعضي مع لاجل المفهوم

عليه

كان الفعل المتعدي
بمجرد افتتاح الكلام
يدل على فاعل
ومفعول فاذا لم
يشارك لم يعمل
الاشعار به فيتاكد الى

انه

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

الثاني والمعنى ومع تنازع ونعم وبئس وبدل منه المفسر اخر المرجع وخص المسئلة
الاخيرة بقوله نعم لان الشأن اي انكرها توكيد مقصورا على السماع وفي ضمير الشأن
هنا يوحد والكسر في التأنيث قال الواجد المسئلة السادسة مما يعود
فيه الضمير على متأخر لفظا ورتبة ضمير الشأن عطفا على قوله في تنازع ونعم
اخر الباب واخر المفسر ايضا مع ضمير الشأن وانما وجب تقديمه وتاخير مفسره لقصد
التفخيم والتعظيم على نحو ما مر في غيره من المسئلة ولهذا اشترط في الجملة المفسرة
لها ان يكون مضمونها شيئا عظيما يعتني بمثله فلا يقال مثلا هو الذباب يطير
وقوله يوحد حتما استثناء من بعض احكام ضمير الشأن وهو انه يجب
افراده لان مدلوله مضمون الجملة المفسرة له ومضمون الجملة شيء مفرد
من تعدد الحكم للمحكوم عليه وذلك لا تثنية فيه ولا جمع بهذا وهذا
في الشرح وضمير الشأن قد يفسر بمضمون او بمضامين جملة او جمل ومع ذلك فقال
في المغني الخامس انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين او احاديث
فالجواب توجيه ذلك ان الذي عند من للشأن والقصة عائد الامر فان ذلك
قد يكون ذا انواع او انواع والجنس مفرد وان تعدد ما تحته وقوله والكسر
في التأنيث الخ معناه انه اذا كان في الجملة المفسرة له مؤنث فانه يختار
كون الضمير مؤنثا ويكون عائدا على القصة باعتبار التأنيث لقصد المطابقة
لا لانه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وقوله على
انها تعمر الكلوم وانما يوكل الادنى وان جل ما يمضي ومنه اللهم وجه
لا يكون المؤنث في الجملة مطلقا بل كان فضلة فلا يختار التأنيث في اني
بتيبة عمر ولا عا انها كان القران معجزا لان المؤنث منصوب غير
فضلات وذلك لان الضمير المقصود لا عمدة بل اعتبار يعتد للفضلات
ومفهوم قوله في التأنيث انه ان لم يكن في الجملة مؤنث لم يحسن تأنيثه قال
الرضي وتأنيث هذا الضمير وان لم تتضمن الجملة المفسرة له مؤنثا قياسا لانه
ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع تنبيه هذا الضمير لا يوكد ولا يبدل منه
ولا يتقدم الخبر عليه قال الرضي كل ذلك لئلا يزول الابهام المقصود قاله

قوله يعود ضمير الضمير على متاخر لفظا ورتبة ضمير الشأن

عطفا على قوله في تنازع ونعم

يفرده

منشوره

ضمير الشأن لا يوكد ولا يبدل منه ولا يتقدم عليه الخبر ولا يعطف عليه

في المغني ولا يعهد عليه قال الشمني اما الاتيان فلبيان زوال الابهام واما النصب
ولان الجملة المفسرة بمعنى لامتناع عود الضمير اليه لكونه تفسيرا فلو عاد عليه عاد
على نفسه قاله كالمعهود في الاخبار بالجملة ولزم خلو خبر المعهود عليه من الرابط
وهو ممنوع انتهى قلت من صور التفاسير امتناع تقدم خبره عليه فيوجد بما
في لزوم البداءة بما فيه ابهام يبرز اسم ما وان لم يستتر وهو بابي ذا كان وكاد واخوا
تها وجرى كلامهم اسم ما الحجازية كقوله وما هو من يأسو الكلوم ويتقى
مبرزا بباب ان وجودي كما لكن الثقل واسم ان كقوله تعالى وانه لما قام عبد الله يدعوه
وكذا اخواتها ويجوز حذفه معها كقوله ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة
المصورون وقوله ومالك من يدخل الكنيسة يوما فيلق فيها ... ولا كن من يبصر جفونك
يعشق ومعمولا لظن كقوله علمته الحق لا يخفى على احد وفي ... عشر
بالاسم يجوز ... مع الصدر ... باب كان وكاد ان يكون
مستكنا فيهما وهو معنى قوله ما ابتدائية ما ... نحو من بعد ما كاد يزيغ قلوب
فريق منهم في قراءة يزيغ بالتحتية واما في قراءة التاء الفوقية فيحتمل ان يكون
اسم كاد قلوب وتزيغ خبرها وقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت
وءاخر مثن بالذي كنت اصنع يجملة خبرية مصرح بكلاها مؤخر عن بيان
هذا الضمير لا يفسر الا بالجملة ولا يفسر بالمفرد خلافا للكوفيين فانهم اجازوا تفسيره
بمفرد ماول بالجملة واجازوا كان قائما زيد والزيدان والزيدون على ان في
كان ضمير الشأن وما بعدها مرتفع به وكذا الجملة المنفية نحو ما قائما زيد والزيدان والز
يدون وكذا ليس قائما اخواك على ان يكون خبر مقدما واسم ليس اخواك او ضمير
الشأن واجاز ليس ايضا ما هو بذاهب اخواك لان الصفة مع فاعلها
في نحو ما ضارب الزيدان جملة قال الرضي ويبطل لان ذلك معتوه بالا
عتماد على حرف الاستفهام او النفي لا على المبتدأ عند البصريين وعند البصريين
لا يجوز تفسيره الا بجملة وما هو بذاهب زيد على ان فيه ليس ضمير الشان
قال لان الشأن تفسيره جملة ولا يكون في ابتدائه العمل الباء واما قوله
تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التفسير

لاحقه قبله ان

بـ عم عن ابن

في والزيدون

ضمير الشأن

الكوفيون

بعض نسخه

الذي تضمنه قوله قبل لو يعلم وان يعم بدل منه او يكون مفعولا لاجله الى اخر ما
وان يعلم والعامل فيه خرج كقولها زيدا مع فضله وفي المغني اجاز الكوفيون انه
فاعل وانه رد على ما حذف من المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او للمفعول
قال وفيه نظر لان التفسير بالمفرد وهو هنا من المرفوع الذي هو فاعل ونحو قوله مخبر
بصيغة اسم الفاعل المتضمن الاخبار او اسم المفعول على الحذف والايصال
اي مخبر بها من الطلبية والانشائية فلا يفسر بهما ضمير الشان لان التفسير
بيان وهما لا يحتملان لعدم ثبوت مدلولهما قبل التلفظ والطلب في الجملة
ما لم يصح وقوعه اسم يدخل عليه نواسخ الابتداء لا بد ان يكون تفسيره جملة
اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها
لا تعمى الابصار وقوله امالك فالموضع زيد واعلم ان هذا الضمير كانه راجع في
الحقيقة الى المسؤول عنه بسؤال مقدر تقول مثلا هو الامير مقبل كانه
سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فسال الشان والقصة فقلت
هو الامير مقبل اي الشان هذا اي كان المعهود الشيء الذي تضمنه السؤال
الغير ظاهر فلما كان المقصود من التفسير تفخيم هذا الضمير الذي يتعقبه بلا وصل لانه
معين للمسؤول عنه ومبين له وجب ان لا يفصل ان الجملة عن الضمير لم يوت بها
لمجرد التفسير بل لانها لما كانت اخبارا للمبتدا لا كون تفسيرا لما تقرر
في المبتدا والخبر وعلى هذا فهو مثل ما يفسر وقد يقدم في ضمير الامر المسنح منهم عنه
تقول انا زيد تقول هذا كما هو الذي حتى لا تبقى [illegible] بيانا له بين الجملة
الوصفية الاضافية والحالية حتى ان قوله مطرح كلها يعني انه لا يجوز
حذف شيء منها الا في حاجة بها للتفسير والبيان والتفخيم مدلولها
ايضا قوله مؤخرا كلها الا لا يجوز تقديمها ولا تقديم شيء من اجزائها على الضمير وهذا
لا يتكرر مع موضوع المسالة فانهم عللوا موضوع المسالة لا يقتضي وجوب
التاخير الذي يفيده ما هنا وهذا من التنبيهات الحسنة على ما بعد المذكورة
وقوله لا يفسر الا بجملة وكونه لا يعمل فيه الا الابتداء او احد نواسخه
ومنازعته للاوراد وقولهم انه يخالف القياس من وجه خامس وهو انه

بها

يعني

اصل
اتفق زاد بان هذا الضمير على الخلاصة
وقد فهم منه ان هذا الضمير مخالف
للقياس من اربعة اوجه عوده
على ما بعده الخ

على محل العقد صنيعي الشان القياس من
اربعة اوجه

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

لا يتبع بتابع ثم ضمير الفصل ويقع مع مبتدإ معرفة قبل وصل ضمير الربض
منفصل زاد فيه على الخلاصة والعنوان وحيلة الفصل التي تذكر معرفة احكامها
الضمير المسمى فصلا عند البصريين لانه يفصل بين الخبر والتابع اي يتوضح به الخبر
وما بعده يعلم ان ما بعده خبر لا تابع والكوفيون يسمونه عمادا لانه يعتمد
عليه في تادية المعنى المراد اعني خبرية ما بعده ومنهم من يسميه دعامة وانه يفيد
التاكيد ولذا لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل وانما يقع
العصر وسواء قال في الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون فائدة الضمير
الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند
ثابتة للمسند اليه دون غيره وقوله رفع معناه ان صيغته صيغة المرفوع
لانه في محل رفع بقرينة قوله الاتي ولا محل وقوله مطابق في ما قبله في الافراد وضده
والتذكير وضده والتكلم والخطاب والغيبة نحو انني انا الصبر وانه هو الغفور
وان اهلك انت الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف
غائب كقوله وكان بالا باغ وصوبه يرى انه هو الحق هو المطلب الذي
مطلبه هو المطلب العظيم وقوله مع مبتدإ بالنصب مفعول مطابق وان يشترطه
فيهما فتبين ان يكون معرفة لان الفصل يفيد التاكيد كما تقدم والنكرة لا تؤكد
الا انه يشترط تاكيدا حقيقة لا تريجيه بعد الظاهر والضمير لا يؤكد به الظاهر
ولانه لا يؤكد عليه الا اللام نحو انه لانت الحليم الرشيد ولا يقال زيد انفسه
قائم وما هو مستحق المعرفة الا انه يكون ضميرا والكلام انه من الفصل بالصفة
لان الضمير لا يوصف ويشترط الا بالانه كما في قوله الطويل فوله فيشل
اشار به الى انه لابد من تقدم المعرفة عليه خلافا للعراقيين في تجويز وقوعه اول
الكلام وقوله وصل الى ان اراد ما قبله مبنيا للمفعول احترز من المتعلقة وطل
بها يا بالمعرفة اقتضى انه لا يجوز الفصل بينهما وانه لا يقال زيد افعال هو
العالم او زيد اخوك هو العالم ونحو ذلك وانه فيه صيغة الاول على ان المعنى
وصل مبتدا به والمراد من الفصل رفع بصيغة المرفوع المنفصل اقتضى
هذا انه لا يحل المعرفة صار تابعا لكان بدا او منسوخ خبر خبر بغير معرفة اومعرفة

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد [illegible]

67

عليه

في امتناع دخول الالف واللام انهى بوضع فيما وبعد الا خاصة وجملة بعدهما على الصفة لمعرفة وخبر ويسير في عبارة التسهيل الذي نكتفها كان في هذين اللاوكتفيه **مبتدا او كانه ثم تلا. معرفة او ما الا منه حطلا** قوله مبتدا نعت لمعرفة والمعكوس بان موصول حذف وبقيت صلته انما كان ذلك واسم فهاء اين على الموصول المحذوف وخبرها على المبتدا اي او ما كان مبتدا ثم نسخت ابتدائيته بدخول ناسخ عليه وهو معنى قول التسهيل او منسوخه وكان مقتضى القياس فيه الا يدخل الا بعد المبتدا او بعد ما دخل عليه قبل الفلب كما تقدم في كلام الرضي من ان الغرض من الاتيان به تعيين الخبر عن النعت وانما يحصل التباس في الموضعين لانهم استعملوه فيما خلا حيث لا التباس نحو كان زيد هو القائم فانه لا لبس لمخالفة المعرب وكذا الى كان القياس الا يدخل الا بعد مبتدا يلتبس خبره بالوصف لانه كل مبتدا ثم استعملوه فيما خلا حيث لا لبس نحو الذي هو التصحيح وهذا مثل المقول فانه يسير في الثاني معنى الوصفية وكذا مع جزء الاول الضمير فقول انه هو العاطل فانه لا لبس لان الضمير لا يوصف واشار في المغني الى انه لا توسع وان نرميه دلائل باعتبار ما عليه مطلق التابع فقال ود كر التابع اولى من ذكر الانكر قبل الصفة لوقوع الوصل نحو كنت انت الرقيب عليهم والضمير لا يوصف انتهى وفيه نظر لان اراد الاخبار انواع التابع لم تتعقل امكانه لجريان شيء منها عليه ذكرها فيه فيما نكر النعت في التخصيص والتوضيح فلا يتبع الضمير واما التوكيد فمواضع ان ما في الامثلة ليس من شيء من تلك فيه واما البدل فمواضع انها في الامثلة لا يصح ان يكون بعضا ولا اشتمالا ولا كلا بعدم افادته الاحاطة والشمول واما النسق فظاهر ويسير بجنسه او لعله وذكر التابع بدل النعت التابع لتحصيل افراد تبدو اخوته او صرف لها اولا بوجه هو عدم فيكون دافعا لالتباس الخبر بالبدل او البيان بدلا في جعله دافعا للبس فيما ذكر انه لا توسع فيه فلا ينهم ومعمول انما الضمير محذوف يعود على ضمير الفصل لفاعل قوله معرفة وانما اشترط التعريف فيما بعد

كما قبله لا تعمل فيه الجزء من حروف الخفض فيه كسر الضمير وذكر الرضي أنه يشترط في الخبر
أن يكون معربا بالإعراب لا ظاهرة في قال وجوز بعضهم وقوعه قبل الفعل نحو إنه كان زيد
ويجوز دخوله قبل أفعل التفضيل نحو زيد هو أفضل منك لأنه مشابه للكلمة في امتناع
دخول أل عليه وبلو كان أفعل كما يلبسه لا المشتقة المشابهة نحو كان زيد
هو منطلقا واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول
أل عليه نحو وكذا او ليلة فمو يقوم ولا يجوز قبل الماضي لأنه لا يشابه الاسم ولا دفا
إذ زيد هو قائم قال الرضي والأصل في هذا التقطع لجواز أن يكون مشترك
ويمون خبرا وما منعهم من التركيب المتقدم باطل نحو قوله تعالى إنه هو الحطاب واركبي
الطهي فيه أن مراد المازني امتناع ما ذكر على أن يكون الضمير للفصل فيه
اعتراض ان استدل الدمير ولا تدخل صورة المضارع في المثل أن معنى فوكيدا وما لا أل
فيه حظا أو نكرة لم يقبله المقابل له واللام في الاسم المعنى ومعنى الفصل إذا انجب
به تالي مضمر أو ان يتصل لام فرق هذا ضم نحو التسهيل وإنما تتعين صاحبه
إذا لم يعين منصوبا وقرن باللام أو ولي كاه أو المعنى إنه إنما تتعين كون الضمير ضمير
فصل في صورتها حل الفعال إذا لم يبين منصوب وبالها هو كاه منصوبا نحو ظننت زيدا
هو القائم إذا لا تعمل انه ليس تنصب ما بعده ولا كونه تأكيدا لأن المضمر لا يؤكد
الظاهر وهذا احسن من قول بعضهم تتعين الفصلية في باب ظننت واعلمنا وكان
واخواتها شرط اللام او تقدم المفاكير لانه يخرج عنه نحو ظننت زيدا هو
العلم ودينار اما اذا لا تتعين فيه الفصلية فقوله نصب مصدر بمعنى اسم المفعول
مرفوع بمحذوف تقديره اولي والمعمول ضمير مقدر عائد على ضمير الفصل وتاليا حال
منه تقديره قوله إذا انصب تاليه نحو زيد هو الفاضل فإنه تعكس فيه الابتدائية
وقوله تاليا مكمل من نحو كنت انت اخاك فإنه تعكس فيه التبعية والفصل
إذا تيقنا أن يليه منصوب ويقترن باللام الفرق نحو ان كان زيد لهو الفاضل تعين
فيه الابتدائية لتنصب ما بعده والتبعية لدخول اللام عليه وسواء صفا
وإلى مضمرا كما تقدم أو مضمر نحو إن كنت لانت الفاضل الوجه ان انت واحد فيه
بقوله او ان يتصل لام فرق مقابل قوله تالي مضمر الا قوله إذا انصب تاليه وقد

قال

المذكور

قال

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

ويضاف

قال الدماميني عبارة التسهيل المستغنى عنه قوله ولي كان اسما ظاهرا هو
على قوله فيها لا على قوله وضمير منصوب لان تعيينه للرفع ظاهر
بان يليه منصوب ويتصف اي من المرفوع اجري ان يقترن باللام او يليه
كان الضمير منصوبا لا كرالة اخل بتفسير الضمير بكونه منصوبا انتهى ومثله
يقال في عبارة الشيخ حيث عبر بقوله اذا انتصب يلي هذه الصورة الثانية
معا اذا ضمير مرفوع بعد اسم اشارة وتعرض بقوله وان تنصلا معا اذا لم يدل
بها نحو ان كان زيد هو القائم الخبر المبتدئ فان مصدرية وكسر اخره
الفعل للفاعل والمصدر المنسبك مؤول باسم الفاعل اي ثابت مظهر او منفصلا
بلا فرق ووجه اخراجه اشار الى ذلك حيث بقوله به الشيخ ولا يجوز وقوع ضمير
الفصل او الكلام انتهى وفيه نظر فان قوله تقدم انه مستفاد من قوله وصحة قبل
والصواب ان يشرح بما اشار له في التسهيل بقوله ولا يتقدم مع الخبر
المقدم خلافا للكسائي فانه اجاز نحو ان كان زيد وهو القائم كنت
زيد او شبهه قال ابن ملك لا يجوز ذلك لان ما بين الفصل صون الخبر من توهم
كونه تابعا ولا توهم مع تقديمه ضرورة ان التابع لا يتقدم على المتبوع فلو
قدمت لزمه ذلك متعين فيتضح ان يستكمل قال الدماميني وفيه نظر للزوم امتناع
الاتيان به حيث انتفت تلك الفائدة واللازم باطل بدليل كان زيد هو
القائم بالنصب ونحو انتهى قلت تقدم انه مقتضى ما ذكره الرجل
هنا لانهم توسعوا فيه واذا كان كذلك فيقول الشيخ عنهم فيه ولا
يرحل في المنع فجوز نحو هو القائم كنت لانه لم يتقدم مع الخبر حين قال الرضي
فاسم مثل تقدم الاول والمتاخر الثاني نحو زيد كنت هو القائم فيه جواز
ذلك نفي ولا اعراب لا موضع له من الاعراب وذو الخلفين يعرف بالاسمية
والحرفية وقد اختلف في ذلك قال في المغني زعم البصريون انه لا محل له ثم قال الاكثر
منهم حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال
فيمن يراها غير معمولة لشيء وال الموصولة فيمن يراها غير معمولة لشيء وقال
الرضي الاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ذا اذا كان ملغاة

قبل

اجاز

فلا بد في الفصل دافعين

كان

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

ومن افراد الحصر ما وصله افرد بعضهم بتصنيفهم اياه لقول ان الفاء الاسم لسبب تضمن كان لفاء
الجزم وقال بعض الشيوخ بن ابن احمد المكناسي ان دخول الاسم على المعرب الاعراب لا مقتضى
وعلامة الحرف كان معنى الحرفية عليه وقال لان الغرض المهم من الالفاظ جبر
دفع التباس الخبر بالوصف وهذا مفهوم معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره
بل غاية ما عندهم ان الالتباس الا بصيغة ومن ثم لزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير
المرفوع وان نفي ما زعم من الرفع الى النصب لان الجزم عن بيضية لا شيء
في مبتدئه واحد كان فيه حاجز الا بصيغة وهو مطابقة فعليه العموم على
قصد في الحرفية ومثله في ذا اسما ام الخطاب فان قلت ثنا اسماء كثيرة
فيها معنى الحرفية كاسماء الاستفهام والشرط مع بنائها على الاسمية
فيها كان اتصل كونها قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام
والشرط معنى الحرفية من دلالها ضمنا لا مطابقة ولم توضع بحرف الاستفهام
ام الشرط بل المعنى الاسمية ثم حذفت حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة
الاستعمال او ضمنت معانيها بخلاف الظرف وكاف الخطاب فان معنى الحرفية
مدلول لهما مطابقة ولم يوت بهما الا لذلك وقد ذهب الكوفيون الى ان لهما محلا من
الاعراب ثم قال الكسائي محله بحسب ما قبله ويرده انه لم يظهر اسما يتبع
ما بعده في الاعراب ومذهب الفراء بحسب ما قبله ويجعله توكيدا ويرده ان الضمير
لا يؤكد به المظهر وفي نحو ان زيدا هو المنطلق ورد ايضا بان اللام لا تدخل
في خبر ان لا تدخل على التاكيد الا ترى ان زيدا لنفسه كريم وهو الضمير تدخل
عليه اللام وبعد ذلك تقدم ان من ابيات الالفية ما حققها الدال الذي عن الخبر
واعلم ان المعرفة السابقة عليه لاجل كانت معرفة بلام الجنس كانت مقصورة
على الخبر كما اذ افضل الدين هو الشجاعة والكرم هو التقوى فان المعنى لا دين الا
الشجاعة ولا كرم الا التقوى وان لم تكن معرفة بها فالخبر هو المقصور عليها سواء
كان الخبر معرفا بلام الجنس نحو انك انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت او العهد نحو
رأيت كريما فانت الكريم اي انت ذلك الكريم لا غيرك وكذا اذا كان الخبر
موصولا نحو انك انت الذي قال كذا تنبيه من ابيات الخبر

ان

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

69

الا انه لم يتعرض لها النحويون لانها ليست من وظيفتهم الفرق بين المبتدا والخبر
او ما الظرف ذلك الا افادة النسبة التامة من كون تحصل الفائدة كلاما فمن
ذلك اجزاء اربعة ضبطية والقائم مقام بعضها في الفارسية وتستعمل في اليونانية
ومن ثم سماها بعض المحققين من المناطقة رابطة الا ان العرب كثيرا ما يحذفونها
ويستغنون عنها بالحركة الاعرابية فمعانيها اربعة ومنها الرابع لازم لكل
قضية حملية الا انه قد يقوم في افادته مقام الاعراب ومن هنا صح فيه
ان يحذف الخبر عن الصفة لانه عنوان للنسبة التامة فالتعيين المذكور المعروف
في معانيه لازم لهذا المعنى وبهذا يتبين لك ان التحقيق فيه انه لا محل له من الا
عراب لانه لو كان تابعا للموضوع لكان من تمامه ولو كان مبتدا وما بعده
خبرا لكان جزءا من المحمول والرابطة لا تكون جزءا من احدهما بل هي جزء
ثالث خارج عنهما متوسط للوضع بينهما وبهذا يندفع استشكال
القول بكونه رابطة مع ان مقتضى الاعراب انه مبتدا وما بعده خبر او الجملة
خبر لان مقتضى الاعراب جزء من المحمول ولا شيء من اجزاء المحمول بالرابطة والله
تعالى اعلم بالصواب ص **مسألة** يشير فيها لحكم ما يعرض لياء المتكلم المعروفة
فيما سبق من ضمائر النصب والخفض من اجتلاب نون الوقاية قبلها وذلك
ان الياء المذكورة اذا اتصلت بفعل وجب فلا مانع ان يكون الناصب لها فعلا
او اسم فعل او حرفا واذا اتصلت بفعل خفض فلا مانع ان يكون الخافض لها اسما
او حرفا والكل له حكم يخصه فيه في الكلام الاتي ان شاء الله تعالى **نون الوقا**
ية اختيار التزمه مع فعل يا النفس مع الفعل يعني انه التزمه الا اني ان
نون الوقاية في الاختيار قبل ياء المتكلم المنصوب بالفعل واعم من الافعال
في الفعل انه لا فرق بين الماضي والمضارع والامر نحو اكرمني ويكرمني واكرمني
وانه لا فرق ايضا بين ان يكون ملازما للفعلية او يخرج عنها الى الحرفية
كافعال الاستثناء فان تقول الفوا ما عدا في ما خلاني · ليكن الذي يهوى نومي
موضع ولا فرق ايضا بين الفعل المتصرف على معنيين والمختلف فيها كافعل
في باب التعجب نحو ما افقرني الى عفو الله ولا فرق ايضا بين الفعل المتصرف وغيره

من طبيعتهم

من علي مستوا

ثالث

نون الوقاية

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

والجامع لقول بعضهم عليه رجلا ليسني وسميت هذه النون نون الوقاية لانها
تقي الفعل من الكسر المستثقل في قوله فيه لمشابهته الجر المختص بالاسم فيما رأوا
الا ترى انه لو اتصل بالفعل ياء المتكلم لان ما قبلها لا يكون الا مكسورا فاتوا
بهذه النون فاصلة بينهما وجعلوا الكسر الذي تستدعيه الياء عليها فهو في وقاية
الفعل من الكسر اذ لولاها لكسر وقيل لانها تقي الالتباس في امر ماله عليه وجواريه
في المفعولات وتحرز بقوله اختيارا من نحو قول الشاعر عددت قومي كعديد الطيس
اذ ذهب القوم الكرام ليسي وان التجرد فيه ضرورة وعلى عبارته ما المرادي في
النكت على ان ما ذكره بالنص غير موضح للمقصود لان النص لا يختص في
المتكلم واعراب المتريس هو قد وقط واما اذا كان بمعنى حسب فالنون
معهما جائز لا واجب لشبههما من الخروج عن الاصل وهو كون البناء على السكون في
واعلم ان قد في اللغة لها استعمالات منها ان قط لاستغراق الزمان الماضي وهذه
لا تتصل بها ياء المتكلم اصلا وبمعنى حسب واسم فعل وقد علمت حكمها وياء
المتكلم مع الاولى في محل خفض ومع الثانية في محل نصب ولقد ايضا ثلاث استعمالات
لان حرفا مختصا بالفعل نحو قد قام ولا تتصل بها الياء وبمعنى حسب واسم فعل
وقد علمت حكمها ولا تتوهم ان كلام المصنف في الخلاصة في قد وقط في لغة من بنى الجزء
ايضا فيلزم منه ان ذكر على حكميهما اسم فعل وابن مالك على حكميهما
بمعنى حسب وهو مختلف وذكره انه لم يذكر اسم الفعل على ابن مالك قال في المغني
قال ابن هشام في قوله وقيل يا الضمير اسم الفعل ايضا تلزم النون كما
ذكر في التسهيل انتهى وفي باب عشر ما فيه خلاف في النجم والذي في التسهيل
الى ما ذكر في سبك المنظوم حيث قال فيه وربما لحقت اسم الفعل اختيارا
واسم الفاعل اضطرارا ومنع الاختيار الرضي مطلقا وقال يجوز لحاقها في اسماء
الافعال لان ادلتها معنى الفعل وجوز لحاقها ايضا لانها ليست الا في الا
قط انتهى ومروعي سؤالك تشترط في الاختيار معهما لنفيهما من الخروج عن الاصل
في البناء بعلامة غيرهما من حروف الجر نحو الي وعلي وعن فعل الملتزم قول الشاعر
ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني وليت اي تشترط ايضا

٦

منهما

علة على الفعل اي وتشترط ايضا في الاختيار
مع اسم الفعل الذي معناها نحو قد وقط
بمعنى يكفي وامان

قد وقد لغة في اللغة الفصيحة
قط وقط الفصيحة ... وكلام

فكلم

معها في الإخبار تشبيها بأفعال الإيجاب نعم معنى الابتداء ولا تتعلق ما
بعدها بما قبلها وقوله كعنيت حاذرت قال ينبغي ضرورة وهو مذهب سيبويه
وقال الفراء يجوز ليتني وليتي ورجح الغرض من لعل في الصحاح ولعل بمعنى
حسب قال الأخفش هي ساكنة أبدا في لعلي كما قال فيها الأزهري
لا يقولون لعلني كما يقولون ليتني ولكن يقولون لعلي ولعلي أي حسبي قال
بعض أهل اللغة بل أصل لعل علّ في لعلّ اللام مزيدة انتهى وإنك تابع للتسهيل
وقرأت الدماميني لاعتراضه بهذا وغيره ورجح الغرض معها كقوله تعالى
لعلي أبلغ الأسباب ومن الإثبات معها قوله فقلت أعيراني القدوم لعلني
أخط بها قبرا لأبيض ماجد ومن في التي بمعنى مع ونحو يبعد لكان أحسن ويبعد
في الباقيات أي إن وأخواتها ويجوز على حد سواء لحاق النون وعدمه مع بقية
أخوات ليت ولعل وهي إن وأن وكأن ولكن وقد اجتمع الأمران في قوله
وإني على ليلى لزار وإنني على ذلك فيما بيننا مستديمها ومن اللحاق ما فيها
ومثال بهن لا بعلا ووجه الترك بالتشمير من اجتماع الأمثال ولكن أي بالنون ذا الحكم
معها وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى قد بلغت من لدني عذرا بالتشديد
ومخففا وجه الأول حذف الثنا ووجه الثاني الحمل على ما في بعضها وهو
عندي كذا ضعيف إذ يجوز الوجهان معها على حد سواء وقد صرح بذلك
في الشرح وهو ظاهر قول التسهيل أيضا وخير بها مع لكن وأخوات ليت جائز
انتهى وسواء أيضا كان ضعيف ابن الحاجب وقال الرضي حذف النون معها لا يجوز
عند سيبويه والزجاج إلا في الضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وتسمية الحذف
ضرورة تشوف فيه السبع وعلى كل حال كان ينبغي له أن يذكر الحكم مع ليت
ومروي لا كما تتبع الجزولي وابن قال في لمن أشد منهم والفراء جعلهما
على ما قال انتهى **وفي اسم فاعل قد سمعا** أي سمع مجيء نون الوقاية مع
ياء المتكلم المتصلة باسم الفاعل حملا على الفعل ثم تارة تلحق مع كونه ناصبا
كقوله وليس الموافيني ليرفد خائبا وتارة مع كونه خافضا كقوله أمسلمني
إلى قومي شراحي ومثال القياس في الأول الموافيني بتفسير الياء وفي الثاني

أصل ع

ليت ع

ع أصل ع

ويتفقعا ع توح قال الدماميني زعم
سيبويه أن عدم لحاقها للمنون من الضرورات ويشهد
قول الفراء فاجمع من لدني بالتخفيف ولا يجوز
أن يكون الاسم ... الأول والنون للوقاية
لأن لم ... الآخر والنون ... التقوى
الآخر ... والانفعال في لم ... الأول
لم نقف على غير سيبويه من الاسم فاعل

أفسلمى يتنبهونها وقال مشايخ أفسلمنا أن هذا الشعر لا نون وفائدته وكسر
لالتقاء الساكنين واجاز على ذلك زيد طريقه والياء عين مضمونة لا مجرورة وهل
... وسيبويه المواجهين اذ لا يجتمع التنوين مع ال وقد امع معه لبس اسم او فعل
ويجل ولم معاذ زاده على الخلاصة وزادت الخلاصة عليه بمسئلة من بمعنى حسب
الآن يقال الشكل انهما يجلان المعنى واحد والحكم واحد تنبيه
سمع ... الرضا مع افعل التفضيل كما في التسهيل واستدل للداري ما قاله بقوله
عليه الصلاة والسلام غير الدجال أخوفني عليكم قال الدماميني وهم لان
اصله أخوف في أخوف وقد يقتضي ان غير الدجال اي بخلافه خائفة وان اصل افعل
ان يكون من الثلاثي المبني للفاعل وانما المعنى ان غير الدجال مخوف منه وهذا
الاخير ان افعل هذا الشعر به في التعجب وجواب الاول ان يجعله اما خاص او
خبيث او اخافة والجميع مفترقا ما فيه مواضع للمعنى ولا كون من باب
استعمل ذات التفضيل ويكون الاصل اخوف مخوفاته ثم حذف المضاف وهذا التقرير
... مع السؤال الثاني واما اخافة فمعناه ان يكون من وصف المعاني بما توصف
به الذوات مثل شعر شاعر وموت مائت وعجب عاجب قال الاصل اخافة خوفي
ثم قيل خوفي من الشيء اخوف من خوف ... والاصل العربي خوف غير الدجال
اخوف خوفي ثم حذف الخوف فان مضافاته ثم حذف المضاف وقد ... هذا الجو
اب والجواب الثاني الجواب عن السؤال الاول وينبني على الاوجه الثلاثة انه
لا يرد ... مقام واما في الوجه الثاني فيحتاج الى تقدير مضافين ... وهو
كلام حسن محتاج التفسير الغاية ... العرب على معناه وانما لم يقل
انا من غير الدجال اخوف عليكم من الدجال لان غير الدجال ... عنه
والمقصود ... بالكلام لا ... مقصد ... مقصود ...
... عنه ... لما علموا ... صلى الله عليه وسلم
على ... اياه ... الله ... الائمة ...
وفي روايته الائمة ... كانه ... العلماء
... الدجال ... الخوف منهم على ...

وغير

فت
على تقدير حرف غير الدجال
اخوفني عليكم

والنون في الياء ولي افعل انما
يضاف الى بعضه والياء ...
... والثالث
بحذف النون وجواب هذا الاخير الخ

وخلعه ... من الياء حجار
غير الدجال اخوفني واما
اضاف ... غير الدجال
اخوف مخبعا ... الخ

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

المناسبة

71

ايثار الخصوص بجبر لان الناس لا يبالي المسامحة في الاعمال الهيئة منهم الى المغالبة في الاقوال في تفضيل العالم المغرور بأعماله ومعاصيه اكثر مما يطالبون بأمر ابراز لا يستحق الجاهل على الدخول في الجنة في الدنيا الا باستجداد التعلق فهو صادر عليهم بسبب ابعاده عباد الله تعالى على معاصيهم وتجسس الجهاد بالتزام مع ذلك تعنيفهم وتوبيخهم وتوعدهم الى ان يتوب على الله بعلمه ويقبل التوبة انه رحيم وكثير من عباده فبذلك المراد بها الكتاب ثم ان البيان تكون من قول العرب فنسأل الله السلامة والعافية في خبر احمد عن ابي في روايته جبر والله تعالى اعلم

العلم: العلم العلم المسمى من غير قيد اي الذي اثنا من المعارف وانما العلم وهو الاسم الذي يعين مسماه تعيينا مطلقا اي من غير قيد الا على وجه الوضح لم يخرج بتقييد التعيين النكرات وفي خروجها اشكال اذ هي موضوعة للحقيقة الذهنية من حيث هي لا بقيد الحضور فاذا اطلق اللفظ عليها وضعا عليها وهي ما يسأل بالعقاب فيه والوضع غاية الامر المسمى لدرجيات مشتمل على الكل اللفظ عليها لوجود ما هو لدرجتها واجيب عنه بما تقدم في اول باب المعرفة من ان التعيين حاصل في مسمى النكرة كما المعرفة الا انه غير مفهوم في الاول ومفهوم في الثاني انظر بسطه وتحريره في حاشيتنا وخرج بالاطلاق التقييد غير العلم من المعارف فان تعريفها لمسمياتها مقيد امام بقرينة لفظية كما لنعمم بالادوات او معنوية كالتكلم والخطاب في المضمرات فهو ايضا كم والتعيين واما اسم معرور عليه العلم الجنسي امام المعروف ان ياتي في التعريف فيه خللا على قول ابن الحاجب حيث قال العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد من ما يتعلق بذلك في حاشيتنا ثم ان التعريف صادق بالعلم الشخصي والجنسي ولذا العلم الى ما العلم بعد الاسمين بقلاه تعريف ابن مالك وانه لا يتناول الجنسي لانه عقل ذكر الكل باتي وانظر بسط المسألة في حاشيتنا الدرر

العدد فهو التعيين في مسمى العلم والعنوان المسميات التي توضع لها الاعلام لاحتياج الى تعيينها في كل ما يولع ويحتاج الى العهد به عليه على سبيل التعيين فلا تختص الاعلام بجنس الانسان بل توضع لافراد غيره كذلك حيوانا وغيره

الالهام

العلم

وبيان العلم ان العلم اذا اجمع يجب تعريفه بالالف واللام او بالمنسوب الى مجمع بالنسبة كلام عمر وهو قليل لبس ابن الشاطر عنه قوله تعالى سلام على آل ياسين

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

ويشرح وواضح وكذا اسم العدد مائتان وجبر ذلك بمحلو خبير صعب لا العد فصو بهما
التعظيم فيه وقوله لزوم العدد ما ابدل من المسمى ولما كان اسم الفاعل يجوز أن فيه
أن يقوى كالإبهام مع ظهور الضمير بالفرعية تأكيدا لا مع تقوى أمان البدل
على نية تكرار فكرر العامل وأتى بالبدل على كل يغير توهم الإبهام في البدل منه لصار
أدخل ضل وإلا أتي منه لعنه يغير لا على كل في البدل بنية إليه بموضع ولو عبر بون العد
بالأفراد لكان أوضح **وإن ذكر ذهنا ما للجنس جرى لفظا وفي المعنى كما قد نكرا**
لو عبر بفاء التصريح مكان الواو لكان أحسن واسم ذكر عليه على التعيين المفهوم
من اسم الفاعل أي مما ذكر التعيين الذي يقتضي العلم ذهنا فهو علم جنس ومعنى
كون التعيين ذهنيا أن التعيين عارض للمسمى والمسمى يحصر في علم الجنس من المعاني
الذهنية لا من الجزئيات الخارجية ولذا كان المعروض لمرة ذهنا لزم كون عارضه
كذلك وهذا صريح في أن العلم الجنس عين لمسماه وأنه مباين للنكرة في المعنى
ومنها ومثاله كثير ممن يتبع للشيخ فيوهم المتأخرين من فرق بينهم وبين اسم الجنس النكرة
معروف أحسنها وأسهلها ما ذكره الرضى وانتقاه السبكي وهو أن علم
الجنس مصرح بتعيين ~~الحقيقة~~ الذهنية عند إهمال الخارجي مع قطع النظر
عما تحتها من الأفراد والجزئيات ولا تشكك إلى إذا أفهم المعنى عنها ولم تلاحظ
إلا الحقيقة التي لا تعدد فيها لانقطاع الإبهام وحصل التعيين واسم الجنس النكرة
موضوع لها باعتبار انطباقها على الأفراد والجزئيات ولا تشك إلى إذا الوحدة
الإبهامية جاء التعدد والإبهام وانعدم التعيين وذهب الأمر من بعضهم
أن ما هو الجامد فيه من لفظ فيه وإن في المعنى من أحدهما للنكرة وإجراء ...
أحكام المعرفة عليه موكول لاختيار الواضع والشيخ يحتج في ح اشتد
قوله جرى لفظا أي كالعلم الشخصي في فيه موكل في لفظا وقوله وفي المعنى كما قد نكرا
أي أجريت عليه أحكامها فيمتنع إضافته ودخول أل عليه ويمنع من الصرف
إذا انضافت للعلمية علة أخرى كما قاله في إيضاحه ويخص بالمعرفة
ويبتدأ به وتأتي الحال منه من غير مسوغ نحو أسامة أجرأ من ثعالة ومنه أسامة
مقبلا وقوله وفي المعنى كالاسم المنكر في أنه شائع في أمته لا يختص بواحد

أي

وقوله بعض الأفراد علم

على الفرق بين علم الجنس واسم الجنس النكرة

النكرة

كما في قوله أنه في المعنى كالاسم المنكر في أنه ...

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

دون الآخر ومنه الحجاب نظر الى أقرب المعنى في الاسم المنكر في أنه شائع في المقام
مناقض لما قدمه من أنه معين لمسماه ذهنا وجوابه أنه لا يلزم من المشابهة من جميع
المساواة وهذه العبارة كقول السعد وهي في التلخيص المعهود بالألف للمعهود الذهني
وهذا المعنى كالنكرة أشار به إلى أن بينهما تفاوتا وما فاتهم به كلامه فمن أراد
به المشابهة من أنه شائع أي فرد ذا الأجناس في التعبير فقط وفي جواب قال
منه أن المراد بالمعنى الاستعمالي معنى اللفظ ما عني به وضعا أو إرادة
استعمالا وهو أعم من الموضوع له ومعنى المشابهة في الاستعمال أن علم الجنس
يطلق تارة على الحقيقة وتارة على الفرد المشتمل عليها فكان كالنكرة في مطلق
هذين الاستعمالين في كيفيتهما فلا يلزم منه الإشكال لأن الاستعمال خلاف
الاستعمال إذ النكرة تستعمل في الحقيقة من حيث هي لا بقيد وجود ولا خارج وفي
الفرد الخارجي على طريق العموم والبدل وهو على التعيين فيهما في الحقيقة من حيث
تعينها ذهنا وفي الفرد الخارجي من حيث وجود الحقيقة المعينة
ذهنا فيه من حيث عرض [illegible] باعتبار [illegible] وجود تلك الحقيقة في أفراد متعددة
خارجا قبل الاستعمال [illegible] وما يستعمل في الفرد الخارجي الا من حيث وجود
الحقيقة المعينة ذهنا فيه أو خارجا قبل الشخص [illegible] تعيين العلم لمسماه
باعتبار الخارج فهو علم الشخص [illegible] المقام ومعنى كون التعيين
خارجيا أن يكون الموضوع له الذي هو معروض التعيين من الجزئيات المحققة
في الخارج كزيد وكأسماء القبائل والبلدان وفيها إشكال [illegible] جوابه
في الحاشية فانظره في الشرح وقد [illegible] أسماء الكتب
من قبيله [illegible] على القول [illegible] الأعلام الشخصية تعدد المسمى
في الموضع باعتبار تعدد نسخ الكتاب الواحد [illegible] لشيخنا العلامة [illegible]
[illegible] بأن التحقيق أنه لا يتعدد [illegible] تشخص الكتاب [illegible]
واحد في الواقع [illegible] الكلام [illegible] المنظوم [illegible] على الترتيب الذي وضعه
[illegible] واحد في الواقع وإن تعددت المحال المكتوب فيها [illegible] بأنه وضع الاسم
لمعين [illegible] المؤلف ثم وضع لما ينسخ منه [illegible] بينهما [illegible]
كقولك [illegible] وأما الأسماء الموضوعة للعلوم كالفقه والأصول والنحو والطب

في التلخيص صح

صح

العلم بالتعليم فيتعين
معناه الكلي معروفا
بالاول والثاني ظاهر

ومعنى اسماء اجناس لا اعلام اجناس لانها تقبل ال العهد والالف واللام ولا معاطرار بالتعليم ان اذ لم
بالغلبة بتعيين باعتبار الكلي صحيح معروفا بالاول وبالثاني ظاهرة وذكر السبكي انتهى قلت
ما ذكره الكلي معنى اعتراض الشوشاوي بانه لا يصح ان يتم علم الشخص بتعيين الخارج
ثم تارة يكون ذلك التعيين باعتبار نفس تشخص المسمى كزيد وتارة باعتبار محله كمسمى
كمسمى الكتاب فانه علم على انه الالفاظ فتعيينها في الخارج بتعيين محالها وهو وجودها
ضرورة انها اعراض لا وجود لها وحال تعينها الا بوجود محالها فكيف لا يعتبر
في تشخص الكتاب خصوصية المحل وان اراد ان مسمى الكتاب اللفظ المولف
المنظوم المرتب مع قطع النظر عن مولفه او من يقرأه من زيد او غيره فهو واحد
بالنوع كالانسان فيكون اللفظ الموضوع له اسم جنس لا علم شخص انتهى وفيه
نظر فان مراد الكلي معنى انه لا يشترط تغير محل النقوش والرقوم والكتابة
من اصل اللفظ الذي وقع من قبل مولفه في الجواب الذي صدر عن مولفه واعتبر في
خصوصية محل اللفظ من قبل مولفه وان تعددت المحال المكتوب فيها وانه تشخص له
بانه لا يتعين خصوصية هو محل الكتابة ولان المعترض الذي دفع الجواب
اعترض انما اعترض بتعدد نسخ الكتاب وايضا مولفه وان اراده فهو معنى
ما ضبطه وقوله مع قطع النظر عن مولفه قد علمت ما فيه نعم قد يظهر في كلام
الكلي معنى ان المولف للكتاب قد لا يتلفظ به في ابتداء او قد يتلفظ ببعضه
دون البعض ولا يتوقف صحة تسميته بذلك على تلفظه بجميعه والتعيين الحاصل من خصو
صية المولف غير مفيد وايضا اقتصاره على خصوص الصادر من المولف يقتضي
عدم الاطلاق على ما تلفظ الصادر من غيره او نقش كذلك ويلزم على قياسه ان القرآن
اسم لخصوص اللفظ الوارد من لسان جبريل عليه الصلاة والسلام وان ما
يقرأه زيد وعمرو مثلا ليس بقرآن لانه مثل اللفظ كالفاظ جبريل لا عينه ضرورة ان
الاعراض تتشخص بمحالها فتتعدد بتعددها وقد نبه على هذا المعنى في التلويح
فقال العنوان القرآن عبارة عن هذا المولف المخصوص الذي لا يختلف باختلاف
المتلفظين ضرورة انا نقطع بان ما يقرأه كل واحد منا هو القرآن ولو كان عبارة عن الشخص
القائم بلسان جبريل كان ما يقرأه كل واحد مثله لا عينه وكذا الكلام في كل كتاب او شعر
ينسب الى احد فانه اسم لذلك المولف المخصوص سواء قرأه

الكتابة

علم

انه

زيد او عمرو او غيرهما والعلوم من هذا القبيل والنحو مثلا عبارة عن القواعد
المخصوصة سواء علمها زيد او عمرو والمعتبر في جميع ذلك العرض في عين المحل
الشخصي وكذا في كلام الصوفي انه اذا لم يوضع الشخص من مولفه ومن غيره اما يتبع تشخص
وقد علمت ما فيه من عدم الاطراد وقوله في الجواب الثاني ثم وضع لما نسخ منه
ان اراد ان الناسخ وضعه لمنسوخه فيقتضي انه لا يدل على ذلك المنسوخ
بوضع المولف ويشير كذلك ما اشار له بقوله وقد الخ فهل يطلق هذا الاسم على ما نسخ
من نسخة بوضعه وقصره الفائل نعم وان اراد ان المولف وضعه للمنسوخ
من نسخة وضعا ثانيا فهو غير محتاج اليه ولا دليل عليه والمسمى فيما نسخ بعد من
اشياء كثيرة واحد من كل وجه وكذلك الاسم والوضع وانما تعدد المحلات وفيه
نظام المسألة وايضا بان ما يطلق عليه اللفظ لا يتغير بكونه منقوشا
او مرقوما في محل واحد لوضعه المولف مثل في الواسم كتابة على ما اسمعه مثلا وقد
كان يسمع فراه فهذا وعلى ما حصل مثلا وقد كان هذا اوضح لقال نعم مثل على
ان الموضوع الاعم مما ذكر وقال المحقق الصوفي اسماء العلوم كاسماء
الكتب اعلام اجناس عند التحقيق وضعت لانواع اعراض تتعدد بتعدد محالها
تتعدد المحال القائم بزيد وعمرو فتجعل اعلام شخص باعتبار ان المتعدد باعتبار
المحل تعدد ما واحد الشخص وان تصاه العيان ويقول ابن الهمام قلت
قد تقرر ان علم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية والمعنى الكلي مع قطع
النظر عن افراده ومما تقرر من ان لفظ القرآن مثلا مشترك موضوع للحقيقة
الذهنية ومعنى كلي واضطر بسبب ذلك الى اراده لوجوب كونه في ضمنها ايا ما
هو موضوع لا لغير اللفظ المتصور بالعقل والمتصور بالفعل من زيد وا...
يصور بالفعل من عمرو وهكذا لا علاقة للذات الا ان من اول الفاتحة الى آخر الناس
هذا اللفظ المتصور منه هو عين الموضوع له لفظ القرآن لا انه فرد جزئي من
مفهوم الكلي وضع له لفظ القرآن ويبين ذلك الامر ما جعله الوجدان في الا
ستعمال وان الا الاقرب كون القرآن مستعملا في المعنى الذهني والمعنى الكلي
في اخبار ولا في انشاء والاحكام التي تتعلق والاحاديث التي تنسب كثير

حقيقة اسم الجنس ما تراه
واللفظ يشمل ما عراه
والعلم الجنسي ما به الذهن
وتسمية اللفظ او به التعيين
من حيث بلا

ولذا المفهوم الكلي وضع الخ
والمفهوم

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

انفاى ذاتية للموجود في الخارج المنعقد في الذهن كالجهم والاسم والترتيل والتطريب والسماع والاستماع ووجوب القراءة وحرمتها مثلا وفي الجملة فهذا المتلو والمقرو والمحفوظ والمسموع ليس المعنى القديم وهذا هو الذي حاول الازمة لم التنبيه بها تدعلوا الاختلاف فيه لزم حينئذ من كونه علم جنس انه لم يستعمل في الماهية الذهنية الكلية وانما استعمل في افرادها ثم انه وان كان استعمله الشرع كالعلم الا ان من حيث اشتماله على المعنى الذي ينبني وهذا ارتضاه اياه مع الغاء الخصوصية والتشخص ليكون حقيقة على ما ارتضاه المحلي ومن وافقه في علم الجنس فلا اشكال بعالم الان الحرب ليس ع المعنى الذي يبنى والعلم يتبين لمن وان ذهبنا على ما ارتضاه الرضي من كونه مجازا اما الالفاظ وان كان من حيث الخصوصية والتشخص لزم ان تكون تلك الاستعمالات كلها مجازات لا حقيقة لها وان تتوقف على القرائن ومما يدل على انه علم جنس ان اهل الاصول لا يعرفون القران واستشكله المحققون منهم بانه تشخص والتشخص لا يعرف واحتاجوا الى تكلف توجيه المسألة فالبحث وانما هو في القران مع تشخصه بما ذكره او صارمه يتميز مع ضبطه كثرة عمل الا يسمى باسمه من الكلام قبله فلنتمسك قد اول العبادي عبارتهم بما ويلزم احدهما ان معناها ان التشخص الحقيقي لا يجري لانه لا ينعكس مع قيد حقيقة الا بالاشارة او نحوها وكذا القران لا يقبل الحد لانه لا ينعكس مع قيد حقيقته الا بان يقرا من اوله الى اخره ويقال هو هذه الكلمات بهذا الترتيب وان يضع ان يكون اصطلاحا على تسمية مثل هذا السواد التي يتعدد وتعد العوال تشخصيا ويحكم بانه لا يقبل الحد لامتناع مع قيد حقيقته الا بالاد شارة اليه فلنتمسك اذ الكلام معنى ذلك جنسا وليس تشخصيا حقيقة وتسميته له تشخصيا مؤولة فلم لا يجوز كيف يشكل مع ان الاقرب من ان التعدد ثمان الى الان ويلزم ايضا ان يكون موضوعا لخصوص التشخص الحقيقي العلم بالبيان حيث قيل وفصل بذلك العوارض في قول من قال اذا كان متشخصا يلزم ان يكون ما يقرؤه زيد وعمرو غير ما قراه لانه متشخص في الذات الى خصوص وينشر

اهمهم

لبسرهم

التنبيه

هنرا

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله السلام

كذا البلاء وقال اللقاني في كلام المحلي تنبيه على ان المعنى بالتجوّز ان المعنى بالقرآن المعنى
المذكور هو الشخصي لا مفهوم كلي منحصر في شخص كالشمس القمر وهو ايضا فيما
بيناه ومن الاعيان فيمكن انه ينبغي ان يكون المراد بالخارج في قولهم المعنى
الخارجي نفس الامر لا ما يرادف الاعيان والا نافى كون ذلك المعنى الشخصي
اعتباريا لانه مركب من الماهية والشخص الذي هو اعتباري كما تقرر في محله والمركب
من الاعتباري لا يكون الا اعتباريا والاعتباري لا يكون خارجيا بمعنى ما في
الاعيان انتهى اقول عليه هو اشارة الى ان اللفظ الذي هو الصوت المخصوص
لا وجود له في الخارج بمعنى الاعيان وقد تقرر ان الموجودات اربعة العيني والذهني
وهو مذهب اهل الحق المحققين يكون المخصوص الصورة المطابقة للشيء بمعنى انها لو
تحققت في الخارج لكانت ذلك الشيء وثم الوجود في العبارة ثم في الكتابة
ومراده ان اللفظ الذي هو بعض افراد العبارة ليس وجودا من الثاني ولا يتوهم انه من الاول
او الرابع وقوله في العبارة معناه ان المعنى المدلول عليه بالعبارة وجود فيها
بسبب الدلالة واما العبارة نفسها فهي موجودة في الخارج وبالشرح الصفا
من قد يتوهم انه لا وجود للصوت في الخارج وانما يوجد في الحس عند وصول
الهواء المتموج الى الصماخ ثم استدل على بطلان ذلك بانها يكون اجناسا
وبها اصناف العروض انواع مختلفة بالماهية وقد تختلف افراد كل منها بعوارض
مشخصة النوع كما في الاسماء التي يتلفظ بها زيد الان وفي وقت اخر
ويتلفظ بها عمرو انتهى فقوله لانه مركب من الماهية والشخص الاعتباري ممنوع
وبه يضمحل ما توهمه وبالشرح الرسالة الوضعية للعلامة العصام في بحث
الموضع العام اسماء الكتب تتبعت ما في اول الكتاب عبارة عن الالفاظ
والعبارات المخصوصات لا تتعدد الا بتعدد التلفظ وبذلك التعدد
ترى فيه ملتبسا لا يعتمد الارباب العربية الذي انهم يجعلون وضع الذهب والفضل
وضعا شخصيا كالتوهيا يجعل الموضوع له امرا متعينا لا متعددا باسم الكتاب
موضوع لامر واحد ملحوظ بخصوصه فلا يكون موضوعا بالوضع العام انتهى
قلت مه بقال ملحوظ هذا الامر الواحد بل هو واحد مبهم من المتعدد او مبهم

بالقرآن

في المرجودات الاربع

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

او مفهوم كلي دال عليه وعلى غيره وقد عرفت بطلان الجميع مما تقدم وان قلنا المراد
الاول لا يلزم في التعيين التعدد لان اعتبار التوقيف بالتعيين والسمع فلئن قلنا انما يكون في
التعدد لو دار على ايجاد الموضوع فيكون التعدد لا مراد الغرض اما على تعدد
مفهوم يتعدد من سبيل العامة والادب الشخص الخارجي لانه لا يعقل
الا مع اعتبار خصوص المتكلم وفي بعض شروح الرسالة الوضعية يمكن ان يقال اخذ
المولد في باب الاوضاع الواقعة في اصل اللغة ومثل تلك الاوضاع الواقعة في اثناء
من الكتب انما هي من قبيل مستعمرة ما كان في اللغة العربية فلا يعارضها
او نقول هي من اعلام الاجناس انتهى قلت هذا الكلام لا يعتد به فان وضع
الاسماء والاعلام غير مختص باهل اللغة وايضا يشكل بما سبق من
الاحاطة بالقرآن انه وضع عربي بكلامه ومنه اسماء السور والآيات
والقصائد المنسوبة للشعراء السنة وغيرهم فلا امتراء فيه اصلا بل نعلم ان الكل
[illegible] الا بعد الى الاشكال ان اسماء الكتب موضوعة لكل لفظ متعلق ب
لعبارات العلم فيها وضعا واجراءها على ما ليس من الارتفاع السبيل وعلى
من التحقيق في المعاني غير العلم وقد تقدم في صدر الكلام بحث العرفية وكان
بعض ان يكون من المسميات المتعددة قد [illegible] والواضع لا يرد
ولكل منهما ما يختص به ومعناه ان يتصور الواضع امور المخصوصة
باعتبار [illegible] بينها يضبطها الذي يدخل كل منها ويخرج غيرها ويضع
اللفظ بازاء تلك الخصوصيات [illegible] انا [illegible] اشكل واعتر
وبعض [illegible] قلت بينهما فرق [illegible] خصوصية كل [illegible] معتبر
في الموضوع له [illegible] الموضوع له معنا واللفظ [illegible] خصوصية
[illegible] القرآن مثلا وانها ليست من جملة الموضوع له اذ ليس القرآن
[illegible] اللفظ وحيث [illegible] خصوص [illegible] من حيث انه
[illegible] على [illegible] قلت تقدم انه [illegible]
[illegible] من الكلام الذي لا يسمى بالشعر ولا بالقرآن [illegible] والاول
[illegible] ولا [illegible]

صح
تمثيلنا

صح صح
فان قلت

صح
انما

حينئذ

فحينئذ هو ما يصدر من حيث هي حيث صدوره منه وما يصدر من زيد مثلا من حيث صدوره
منه وعمرو ومن هنا من حيث صدوره منه لا يخصه بعرض الوضع عاما إلى أن
إلا أن الوضع لما كان الموضوع له التشخص من حيث خصوصه لا يختص
مع ذلك الاعتبار وإن خصوصية المتكلم معتبرة في دلالة الموضوع له ولا
فهو حينئذ وينبغي أن يكون القرآن مثلا موضوعا للكتاب الحاصل بالفعل
في الخارج لا لشخص ولا لشيء والكلام مع اعتبار خصوصية المتكلم وإلا
لكان المسمى في [illegible] كان يخرق الغرض بتحقق محله وتعيينه موقوف على
ذلك اللازم له نهاية الأمر أن الواضع لا يستحضر الأفراد الخاصة حال الو
ضع بل لا يمكن وذلك لا يمنع من اعتبار خصوصيتها كما في وضع أنا لكل
متكلم ولا بهم وإذا كان الموضوع له ما ذكر تتوقف صحة الوضع على تلاوة
الموقف كله أخطأ وينبغي أن التسمية إنما تكون قبل [illegible] الي
الكتاب بالفعل والعلم حينئذ علم [illegible] التعيين [illegible] وربما يتجه
الغرض المثبت لا ينافي العلمية إذ ليس هو الموضوع له بل [illegible]
به للموضوع له ومن ثم بنى [illegible] التعبير عن العلم وما يوجد في مسميات
الأعلام من عموم التعدد فيكون لازما ويعتبر في خاصة العلم ما يقتضي لزومه
من رعاية جميع المشخصات في وضعه لا ينافي الاشتراك المسمى في أمر كلي
[illegible] مع تعدد الأسامي هذا تحرير القول في أسماء الكتب وأما أسماء
العلوم فما ذكر في الشرح عن السيد فيها غير صحيح وإن التحقيق أنها أعلام
جنسية ووجود الألف فيها لا يدل على جنسيتها لا [illegible]
للوضع ثم رأيت بعض المحققين اعترضه بمثل [illegible] أصول
الفقه [illegible] إلا العلم المخصوص وبها فات منع الموانع كما هنا [illegible]

ثم [illegible] هل هذه الأسماء الموضوعة للعلوم كالفقه والأصول والنحو
والطب [illegible] صار علما بالغلبة أو من المنقولات العرفية للعرف فيه
احتمالان فإن [illegible] لأن الأعلام العلمية [illegible] إذا كان مع
ما يوازي [illegible] أنه لو قال الأول [illegible]

بعد
وفي قبل مع
علم شخص
أو هو

اللهم صل وسلم على أشرف الخلق محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وقد قالوا ونحو الوجه فيه منه معانيه الخاصة قد دل على أنها موضوعة مع الشكر كالرحيم
والذي مع الشكر دون الأربع ثم إن إثبات الأشياء منقولة وهي أسماء أجناس الأعلام اعتبارا بالوجه
أحوال كلها تغير الألفاظ النوع والعلم إعلاما فيلتفت ولا يستلزم أنه قد ثبت فلا بد أن
إذ ليعتنى بعلم ملتبس مع أمثلته فلا على الإجمال على الوجه المذكور في العلمية ذلك كما في
وقد قال الكسر لعله أصول الفقه في علم الأجناس لأن علم أصول الفقه كما يشار والمراد استعماله
إذ القائم منه زيد غير القائم ونحو ذلك فيما أول الأمر معلوما عنه ولما هي ذلك العقل من
اللغة هو معنى أن يجعلوه على العلم المخصوص على ما يرجع الفقه لا الاسم تحصيل له قال قلت
كما لا يعقب ذلك القول بأن أسماء الأجناس جزئية نحو برهان ونحو الأثر الجوهر الفرع وأن
علم الجنس جزئي وإن كان موضوعا للماهية لأنه وضع لها من حيث تعينها في الذهن مع قطع
النظر عن أفرادها أو هي تعينها الاعتبار لبيتشكو العلم اسم الكلية ولهذا الإشكال على الإمام العلامة
أبي علي بن الحسن اليوسي رحمه الله في حاشيته على جمع الجوامع حيث قال إن كل علم أجناس وبنا
عليه فقال عند قوله أصول الفقه كان الفقه وما أشبه أنه ينطلق بذلك وهو عند قوله
المعقولات غير أنه للفقه بين الكل ولا في العلم وسواء تقرر في الحقيقة أن الجزء يأتي
لا يخفى ولا يدري عليه ومعلوم أن الأصول وغيرها والفنون جزئيات لأن كل علم من فنون بعينه
بكيفية استنباط تعريفها فإن قيل الفنون كالنوع ومطلق العلم كالجنس والجنس
والحيوان وفرس فإنه ... الإنسان ونحو اسم جنس موضوع للجزء ومكان ويطلق
على الأشخاص الواضحة فيصدق الكلي على جزئياته ولو كان منه العلم لما تكرر الصدق على مشكل
والأصول مثلا لأنها أصول الفقه وذلك لا يرتضى فلت إذا لم يصدق ماهية الكلي على جزئياته
فيصدق ويصدق الكلي على الجزئيات كالبر على العطايا والبر مثلا يخبر قلت نعم لو كان اسم
جنس للكثير عليه والعلم لا يعرف به التعريف يوجد فيه أعم كالجنس وأخص كالفصل ونحو ذلك تنبيه
في المعروف أن الكلية والأعلام إنما وقع كون تشخيصه خارجا أو ذهنا لا ينقص فيها وجميع
منه عموم ومطلقا إذ يعرف تعريفها لو عرفت لكان مفهوم التعريف غير ما دل الجزء خلافا للكلي والعلم
كالشخص والشيء ولا يعرف به ولا يبين فإن قلت إن الجزئي قد يعرف بما ذكر يعرف به ثم ترك
حيث حمل كل الأفراد فيه يطلق على ما يتركب العرض وما يتركب حال وجود وصفه قلت لأن
لو لم يعلم لولا أن تعريف العلم بكونه من حيث حقيقته إلا أن فيه أحوال الموضوع إلى التعريف الجزئي

خلقه

أي من تعرض

أن

قف
العلم الإجمالي لا التعريف
يوجد فيه أعم وأخص

حج

اللهم صل على مولانا محمد وآله وصحبه وسلم

بمعنى انه مطلقا او لو كان ربما او لا كمن يسمع لفظ الجزئي ولا يدري من اوله الطا ومقصود الاعتبار
ليفسر جزئيا بفعل السامع ولا طلبا يحصل عند طلبه المعنى من اللفظ فاذا اطلقه بغير بل ولم يدر ما هو فجزاء
هو طلب المعنى من اللفظ سواء من الغير او من الكلام الكلي ولو علم انه نقطا كان ما ابرز من
قبيل الاوطا ما لا يعرف بعيو من علم الالفاظ فلسنا الا نعلم ما هو المعنى الخاص جليس الملك وجعل الالوان ا
كلمة تعرف جليا فلت فلزم على كون الجنس جنسا ونوع كونه جزئيا وبشر المتع انه لو كان جزئيا لادا
بين شيء بعينه بما صدق عليه اعني انه يتولد والمسائل على الدوام اذا الجزئي لا يقبل التغيير ومن ابتغو وجه
قلت منع شيء غير الا وهو ان اسم العلم موضوع للمسائل وقواعد مطلقا اولا وبينت
موضع لاسم باز ايضا وما يحرزه غير خارج عنها فلا يعرف مع التعيين كل تعدده كل الاصل المسمى بل
ونحو ونحو وكلام ولو عم علمه وعن ظاهر الاسماء ويد به قبل المعول انه نقل العام وافر
اسم حواليه الماسبق ثم يز اجزاء وطلب الوجود يخرج بما يبارى فلاح الاجزاء بالجنس والفصل
وشكل بين جزئي الجزئي ويشبه التعريف قلت من يضر في قول الدا جمول
على ومن الاسم المعهود وسواء جعل النقل في ذلك للمعهود الكلي وسواء الماسبق قبل تشخصها
وضع العلم المتلو لذات العلم اذ وضع العلم الدال كان موجودا خارجيا او ذهنيا كان مجهولا فيسال
ومقيد الاجر لموجود اثبات لم يعرف ووضع اللفظ الدال بان وتصور وشرها او ثباتي تشخصه وتميز
عن جميع الجعل او الاسم المتعلق بوضع العلم الدال وجيشر بوضع لفظ بين تحديد التعاريف شرح لكن من جعل
موضوع العلم وسماه الموضوع بعد الوضع والتسمية فليس ثمة الا تعريف الجزئي ما قلت عادة الغالب
الذين بين فرق نعا ربيعة العلوم المذكورة وما يعين اسم او وضع الاعلام وجيش فليس الامر كما ذكرت قلت
اما منع مفرحا الجهاز ولا العلم بين ابتاز المعاصيم ثم العلم بانه تلك الذات وضع وضعت لتلك المعاصيم
من حيث تميز مسائل بعضها ولا يكن غير ظاهر وتلك التعاريف التي بين ايدينا هي بذاتها تصور تلك المعاصيم
بجمل لها لتتميز عن غيرها الا الغاية عليه ويعرف كونها موضوعة ونفهم ان تلك الاسماء اعني
الاعلام على التعاريف منزلتها الا الذي للفعل الذي اراد فتنزل للنتيجة لانه بعد فهمه وما يشير الى ذلك الى
المتعلم المبتدئ لا يفهم معنى قبل الوقوف على التعاريف بل الكتب بعد الوقوف على التعريف وشرح الدر
اما انه ظاهر وبهذا فاول الاجماع من اهل علم الكلام والعربية بانه موضوع كلي الاشارة ولا غير مشير
بعد الاشياء لمشير عن فظ العاجز والعالم والمثبل البديهي انما فعل هو الا فاهم وموجود المثال
والبيت لا يوهم حقيقة وجعلوا وما يعرفه من الامر وضعها فانه يتركب نظر كونه يتركب دلالة بحال بعد الوقوف على الكل

النعوت

على

جار

احضار الالة

بانه

فضاء

امثلة واحد الموقع اما مفردا او مزجا او مضافا او ما اسندا كل احوال من الاعلام المتعين اى الحكم
المتعين اى الجنسي والشخصي على حد قوله تعالى اما شاكرا واما كفورا من خصوص القسم الثاني
وهو الشخصي جر بان كل كفر انتفاء الجنس والمزج مفيد للاستغراق والمركب المزجي كسائر ابنية كبعلبك
الموزع قال الزمخشري بوصف شرح المبني وآخر الاسماء المعرفة بوصف الالف على جنسه وما اسماء
جعلا واحدا ويعرف بوجهين احدهما ان يبنى على الفتح كخمسة عشر والثاني ان يعرب الاول
ويضاف الى الثاني ويكون الثاني مفتوحا لكونه لا ينصرف اشهرها ايضا الدرباني جر بالسين المهملة
والراء بينهما الف والعين والراء المهملتين للوريثان وهو ذكر الغفاري صمعي بعلبك اسم صوتيه
قال ابن سيده ولدا الحارث ولو اعرب الصدر فيما اضاف عرابا ان كان مضافا او سا
فاجر اي كان مركبا فتصح من انه نظر في حال اعراب الشخصي لا بد يسبق عليه كان العلم والمركب الاضافي
وهو كثير كلام عرب وبيان اذ دوان العلم والاسنادي مفسرة ذكره واو حاصل المسألة خارج
ان الاعلام ينقسم الى قسمين معرد وهو ما عرى عن الاضافة ومزج والاسنادي او كاوه ما
عن ذلك المركب فتفصيل ذلك ان اقسام المركب الاسنادي وهو النوع المعلوم وباتباع كل ما حكمه
والمركب المزجي وهو كل كلمتين من جنب احدهما بالاخرى حال جمع على ما ان ختم بويه كسيبويه
مبني على الكسر والاعم ان اعرب على الاشهر كبعلبك وفي حرز الاول وبناء الثاني ويقصد الثاني ليكون
بلا بعبسر كحضرموت والمركب الاضافي وهو كعبد الله يكون الاعراب بحسب ما يقتضيه العامل في الجزء
الاول ويجر الثاني بالاضافة وان اعرب فراحة صنع ابن مالك او شاة عصاعة المزجي
وتابعه على المزج او تقول ان كلا منها ضميمة من حيث هو نوع الكلام من جهة انه من جنس او احد منها
او اسنادي ويشير لنوع الاعلام ينقسم الى قسمين هو التركيب [struck through] اما من جنب خصوص
المزجية ومقابليها فكل من الثلاثة منتهيم للاخرى ويقسم المعرد ثم واحد من المركب ونقل المركب
ثلاثة اقسام مرد او انها بهاها نقسيما تقسيما الحصر به كل منهما بخلاف والاقسام كثيرة والمصنف
جعلها تقسيما واحدا ابين ما التمييز فصح بشرط الشرح فقال وينقسم العلم الى اربعة اقسام
معرد ومزج ومضافة ومسناد وحيث صح بردها والتزم اشبهه عن ذلك العبارات في
المثل الاكثر الاشارتين حين صحت والمركب تجمع وبعد الاقسام المركب كلامها اخصر وفرائب اكثر
منهم للمعرد وكل ما ثبت للاعم ثبت للاخص من قسيمة للمعرد من حيث وصف التركيب الذي تضمنه
وعلم ان الاعلام التعبير بالمزج والمضاف والمسند ثم هي بعد الاشتقاق لذا اعتبار جهة الخصوص

قاله

بالاخرى وصار

حيث

الزكيب

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

76

الدرايتين على مطلوب صحة التركيب ويكون حينئذ الاولى عد الجعبة [illegible] للمرخومات على المجرد و
باعتبار ما تضمنه من التركيب ولو ادخلنا غير عد الجعبة للمرخومات على المجرد لتضاعف الا باعتبار
وعلى مدخول الاولى باعتبار جهة التخصيص لانه يكا فيقسم مدخول الاولى لا قسيم المجرد في الا
الثلاثة والصناعة غاطة لمشته واحد على شيء واحد في المعنى والغفر شيئ على شيئ وكذا اوان
تقدم قد تنبهنا في شرح كلامه لاعتراضنا ايضا تقدم من عدم احتياط التقسيم بعلم الشخص وفي
في قوله في الشرح وينقسم علم الشخص الى ما صدر ذ انيتها انه لم يترتب الاقسام الثلاثة على حسب
ما تقتضيه مقدمة سواء بنفوذ الامثلة ثم الزجاجي ومعه ابن مالك ووجه الاعتراض ما الذي في المركب
الا اضافة اقرب الى المجرد الذي هو الاصل من جهة انه لا يجب ان يقصد جزآها والا بالمفرد
ويكون الابهام مستترا كقولهم نفسه اصولا بالبنية ويكون وكيفما ان يكون احد قسمي الضمير مع منزلا
منزلة الجزء مما فيه فصار لا يعلمه بعضه والكرم مرجوح العدل لا غير فيما هو كالكلمة كون الدال لا تعلم
وادا اصح جزئيا معا وان ناظره من حيث ان يكون لكل منهما اعراب مستقل ثم يليه المزجي
لانه من حيث يمدوا ايضا مقدم على الاضافي لانه يصير الكل في كلمة في اعراب بحرفها والا ضافي كالفعلية
ثم ان بيان الكل منهما مستقل في الاعراب ذاته الحد وانما التقسيم على حكم المزجي والاضافي بعد
العلمية الذي اشتهر ابن مالك في المزجي واشار اليه ان الاسلة في الاضافي رديفها ان العلم يسيره من البشر
وصل الى قوله عبارته لا يقال المسند من حيث وصفه بالاسناد يستلزم المسند اليه لانه يشتمل
الكلام في ذلك بل في كون المسند اليه ليس داخلا في العلم وانه جزء منه وبها [illegible] ومثاله و
ونقض عليه بالتركيب الذي او يحصر التقسيم بالمجرد لما سبق من كل من الاثنين بيانه كقسم بيبر الراد
اسم او الكنيته بالام او ابن او المصرح والذي لقب اسم وما عطف عليه اجمال المتن امام يعود
على العلم اي انه ينقسم باعتبار اخرى الى ثلاثة اقسام اسم وهو كعالب والاول والعزالي ونحوهم وهو ما لم
يعرف به والام وهو شيء يسرح واذ هو التفصيل اسم ما صرفه الابوان لولدهما اول من قام مقامهم
للمولود يوم سابع بعد ما شعر وكنية وهي كل مركب اضافي صدر باب او ام كابي بكر وام كلثوم
من حيث ما كان لاول لا يختص ان يكون وضع للمولود يوم سابعه ولقب وهو ما اشعر بمعنى مسماها
وهو حسن كالقاسم او بضعه ونسبة من كانه اضافة من حيث ما كان لا ولا يختص ان يكون مصدرا بالاب
اوالام او موضوعا يوم السابع كما لا يختص بما وضع يوم السابع ان يشعر بالمدح او الذم او يصدر
بالاب او الام وكما لا يختص المصدر بها اشعارا باذكر فيهم كل اشتراك من الثلاثة العموم الوجهي بين معنيين

والكنية بالمدح او بالذم
والكنية بنحو اب او ام فقط
على النسب الفقه بين الاسم والكنية
واللقب وصورة العموم الوجهي

جزئيه

صرح

في الالقاب والاسماء حيث قصدوا تغيير العجمة المراعي فيها كان كذلك فتحتنع في اكثر البركات وان الغير اذا وضع
بنوع السابع والاسم والكنية في زمان التسمية وهو اللقب في طالع والكنية والمقصود في العلم غير
موضوع في السابع والاكثر يريد بعض المعلمين او في المترجم لفظه وفي ذلك الاعراب المتقدم نقرر انه وضع
للعلم الا الشخصي مقيد ومن صرح الشيخ يس في حاشية الشيخ خالد بان ذلك في الجنس خلافا لما يفهم من صنيع المولف
في الشرح حوالي في قوله والكنية زائدة اذ لا معنى لما في مقام ذكر الاقسام ويلاحظ متعلق بحذف وصف طرف للمقرر
وذي خبر لمبتدا مضمر يعود على الكنية وقوله للمدح ظرف انيطا مقدم وفي خبر ضمير يعود على اللقب وما بعده
بن لها امام ان ما في تحديدها وعلى بالناسي الاسم ونا مالم داحتما بالياء الاصفر فيقو
ضمير مستتر يعود على ذي مذكور وهو اللقب والمعنى ان اللقب والاسم اذا اجتمعا فالحكم في ترتيبهما
ان يقدم الاسم ووجه ذلك بتوجيهات رده والذي يظهر لي ان علته وكثرة وكم يكون اللقب هنا اوضحا
وكونه مشعرا بالمعنى النعت فلا يلزم حينئذ تاخير اللقب عن الكنية لعدم تحقق تاخر عنها وضعا اذ هما
معا مؤخران عن الاسم ولا يلزم تاخير الكنية عن الاسم لعدم اشعارها بمعنى النعت والكنية التي فيها الاشعار
بمدح مثلا كابي الخير ان اريد منها ما لي مرادكه نعته وهو التعظيم فلا ترتيب وان اريد منها ما اريد اللقب
فهي وهو المدح بمعنى اللقب الكاتب فالتاخير ايضا لان فصل اللقب يوجب التاخير وفصل معنى الكنية
يقتضي جواز الامرين ومما مشايخنا والعلل المحفوظ في كتب نبلاء العرب وانها يشهد المصادر
في حاشيتنا ومفهوم قوله الاسم ان الكنية لا ترتيب بينها وبين غيرها وهو كذلك ومر تنبيها على اغنا
حذف قوله واخرن ذا ان سواه صحبا فهو سوا كان بحرف بالاسم والكنية على ما في بعض النسخ وزاد عليه
التقييد على ان هذا الحكم غالب لا واجب لصحة وعن غير الغالب قوله الا ان هذيا ورابع
من بلغها عنى هو بها وبعض القوم ترتيب بان ذا الكلبة عمر اخيه ثم حسبها بحيث يشير ان اجيم هو له
الذين وقد اجتمعا في قوله انا ابن قيس عمرو وحين ابو منذر ماء السماء وضمير افراد الاسم واللقب
المنفوعين كالاسم وما واقعة على التركيب حذف عايدها المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق كقوله وهو على
وصيه انصر علمهم اذ في الاول تعلق باضف والثاني بارد والثغور والمغفور عند السابق وهو الاسم غالبا على
علم مثال الى الامام هو في التركيب الذي اجتمع فيه الاسم واللقب مع ذي الاضافة كسعيد كرز وماذكر
وتقييم الاضافة هو مذهب جمهور البصريين وجوز الكوفيون معها الاتباع على البدلية وعطف البيان
والقطع للرفع والنصب وقد يفهم قوله الا مع الذي كان الاسم مع صدر ابدال ما الانه لا يجوز اضافته نحو الحارث
كرز وهو بتدلية على الخلاصة واجب وقد تقرر في باب الاضافة منها انه لا يجوز اقتران المضاف بال الا

مثالا

وان اريد امعاجاتنا جمع الخ

في الكلب
نسخة كزبيب

على صح

في صور مخصوصة ليست من كلامها ومفهوم أمره الاصطلاح كما جعل احد زين العابدين أو احد ممن كعبد
الله كرّز زين العابدين لا تقتصر إلا ذا ابته منه أو ارتجل بصحة صحته والمراد أنه لا يجوز بل يتعين الا بناء على
الحين فيه أو أبيات والفصيح وكلام ابن مالك شعر ارح بالمفهوم والله تعالى اعلم **ومنه منقول وذو ا**
رتجال. **مجهول الحاوي للاستعمال وما بالاول بالاطلاقة غلب.** **والمنقول** اي وينقسم العلم ايضا الى
منقول ومرتجل فالمرتجل ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها كزيد واضيف الاول مصدر زاد وفي نجل وقد اختلف
في تقسيمه على قولين حكاهما ابو حيان احدهما انه ما جهل الحاصل ولم يدر هل استعمل في النكرات ام لا و
الاخير انه في التي يقوله مجهول الحاصل والقول الثاني ان يسمى على ما قال مجهول الوضع لان
مجهول الاصل يقتضي ثبوته الا انه غير معلوم على التعيين وان نسبه انه ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية
في غير ما والى ما اشار بقوله وبالاستعمال فالا في الصحاح والوجه الغلطة والمعنى اشتراك من غير تهيئة
أنهي ومعنى كون العلم مرتجلا انه ابتداء التسمية به من غير ان يكون مسبوقا باستعماله لغير علم وقال
الرضي معنى قولهم ارتجل الخطبة اذا اخترعها من غير روية او ارتجل الكلام اي معلم على رجله كانه لم
يكن يبتغي ان يعلم ومن قام على رجله فلم يأت فيه ولم يقعد منه بل امضاه يعلمه على حاله كذلك وابن اسحق
وذكر ان الحمد للعلم ان التسمية ابتداء لغة ابن اسحاق العلم الثاني في تقسيم وانه لاوجه له على الاول و
ما احتمل ان يكون له اصل الا يفصح فيه الا ثبات فيه ويسمى بالنائب ولكن الصحيح تعريف المنقول
بما تقدم له استعمال قبل العلمية في غيرها اي ما تقدم فيه ذلك والمرتجل بما لم يتقدم فيه ذلك والقول الاول
او بالمستعمل على الاول يقتضي انحصار العلم في القسمين اذ لا واسطة بين الشيء ونقيضه وزعم
ابو حيان ان العلم بالغلبة واسطة ليس بمنقول ولا مرتجل وفيه نظر لان المنقول عليه ومن ثم
على ثبوت الواسطة مع تعريفه المرتجل بما ينافي المنقول لما تقدم والعلم بالغلبة هو ما كان معرفا
قبل العلمية بال او بالاضافة ثم غلب على بعض من يستحقه ممن كان يطلق عليهم قبل ذلك كالاعشى والنابغة
كان يعم كل من حصل المعنى الذي هناك وجرى من ذكر ابن مالك في مبحث المعرف بال ادات لان الاول
ليست الا ان احدهما تسمية وتعريفه بشيئها والعلمية ثابتة فيهما معا بما نعته به **وحذف ال**
ذي وجب. حال نداء او اضافة وقد. دونها والاضافة لا تقارن الا ضافة لا في نداء ولا في غير
اذا لا يعرض للمعرف الرداع ادات وقد وان الا من والا يام مثال تجرى مضافا في باب الندا وان الاضافة
نحو يا اعشى وهذا الاعشى بالهلتور وعليه ما اورده على ابن مالك من لزوم التكرار مع ما ذكره في المعاني
ونص في الاول والثاني بيانا من ثم من التمثيل على خطاب ومعه بالحرف في الثاني بعده كر الاضافة

تتمة كما يعرض في العلم بالغلبة الالتفات المجيء للتاء
كلما للتخصيص كذلك ما في العلم الا كلام ومنه قوله
• علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم •
• بأبيض ماضي الشفرتين يماني •
• وقوله •
• بالله يا ظبيات القاع قلن لنا •
• ليلاي منكن أم ليلى من البشر •

ومن ذلك أن الحادث على ذلك إذا الغلبة مضاف او مصحوب الذي كلا لتعرف وحذفه الذي ان نادى او اضف اوجب وفي غيره فيما قد يحذف

على

الا مخصصين من تمام جاز وصل الا بمثل النطق دون سواه موجبا به اجيب به ان ملك من ان مقصوده بتا
النسبة على ان حصول الا من ثلاث فيه علم ذلك من قوله وقال وانما التقييد حذفها فيهما تقدمه في غيره
الانفراد او قليل او التشخيص عامة وهاء الكلام مقصوده منا عرفا مشروطا به الى المقصود بالذات ومثال
حذفها في غيرها على سبيل التعليل قوله من اعيوف كل لعام الاشارة بقوله من شاء الى الواسطة ان وهو مقام من
الواسطة المتقومة الذكر كان تواترت من قبل والفعل التشبيه في كون الادات الازمة لها او ضريبة حذفها
في باب السؤال والاطاعة وانها قد تقدم في غيرها قليلا والمعنى ان العلم الذي قال في الادات ان قال كالبيع
او نحوه كالنحو كما حكم في التعليل فيما تقدم ذكر الاستثناء من الادات في غير السؤال والاطاعة فالا ان ملك
الا من النوع الحقيقي لا يتحقق ان الادات فيه مقصوده التقسيمية وصورتها ان الخبر وراء الكلام وثناء تعلق
فكما في الاعشى ونحوها وانها من التقسيم ثم غير عن زياداتها وظهر العشى اعتنى بها الا ان التعليقة
مسبوقة بوجودها الشرط وفي حذفها اليا في كقوله. نحو القوم مجروح ومنهم صحيح. كذا الناسيهم عن
الكلام بالسهو الذي عاديا. كعلم كم الذي امس طويا. وكقوله ونحو القوم مجروح وصحيح. كذا الناسيهم
عن الدليل. وقيل حذفها في غيرها كقوله. رايت اسودا او ايت بغلا. وكان سموا اكثر العيوب
وجزم بان بعض الاخر انتقالها ثم الكوفيون وابو عبيد ان بعضهم قديم وبان او سكن العقل الخبر
ومصور فيه الجزم بذلك على ما احتاج فيها الى المعنى او سكن للادغام لتقارب النون والميم في المخرج
وقد اجاز الفاتح في قول الشاعر. احلاه ان تعلم لها قيد ما. منه كهاؤ للتلي لما ربا. ان ذكر
السكون فيه للادغام الجائز في الكلام روى عن ابي عمرو الادغام في يعلم بهم ونحوه ومنه امر ذو ابن منها
النص على التعاطف اما غيره او لبس قبلها. ان نعم الاصل ابدا او لا. غير ما ذكر منه الكلام منقولا
ولم تقارن الادات تعلقه الى الاخر نقل منها قبلها كاسم العين والمقدور والوحده وهكذا اذا اتبع ذلك
الا ما لزم ادخال الادات عليه وان لم يلحج استبدل ثم ركبه منها وذلك لان النقصان والنقض والخارج
بقول الطاهر من ذكره او حذفه سيان الوجهان فيه من بان على مقصور لا يفهم عن واحد ان ذكرها عند
النحو وتركها عند عدم مسبوقان في عدم اراده ما التقسيمية والاخلال بمعنى الاضمار طرابلس ادلته
الابدال قوله غيره امستر او العلة جواب اما او حصلت الكلية حيث لا صح جواز مجيئها كذلك والرابعة
مفرده فيه او عليه وتوجد الابناء للمفعول وهي المنزلة لها جواب الشرط ومن قول الادنا فيه
المفرد مخصوص على الشرط ومن قوله الاضافية المفرد هو ابدا او ان لم يلحج لاتزال مقصود الكلام
ان منزلها بين فيه مع الاطلاق تقدم اما الابكر فيه كالمنقول في الفعل كثير يرويه فلا تزل عليه

تتميم

وبعض الاعلام عليه ذهبا
للنحو ما هو كان عشر نقلا
كالنقض والخروج والنقصان
من ذكره او حذفه سيان

فإن قلت هل هذه العلة داخلة
في الجواب بمنزلة لا فعلت قلت نص ابن هشام
في مواضع في ابيات الرابع مقصر على ان الجواب
هو العلة وما بعدها كالعلة وجوابها فقال
شارحه وهو المفهوم من كلام الكتاب وقال
ايضا والمفهوم من كلام بعضهم ان الجواب مثل
بعد انتفاء العلة وما بعدها والله اعلم مع ما في
الزركشي عند قول صاحب الجمل الامام المعرفة

فإن وردت انها يعني كه جواب
وجل اذا مفعولها والعلة تعلو
فمفعولها حذف كل جملة خبر الله
اذا عشر ان او مقتضي فرقا لا

بل إن الباء في الفروق ولا يزول علم إن نودي ولا إذا صغر بل إن ثني أو إن نودي العلم استصحبنا علميته
ولا تزول لأجل النداء وبقي الاسم معرفا بالقصد والإقبال خلافا للمبرد القائل بزوالها وتعوض ما يتعلق بحرف
المستلزم عنه قوله أو سواء أو زيد بل إن استعمل إلا علما أو قصدا وكذا إن صغر وكذا إذا صغر العلم
لا تزول علميته أيضا سواء صغر تصغير ترخيم أو غيره وقيل تزول بتصغير الترخيم لأنه تغيير واقع في بعض
حروف العلم المعتبرة في التسمية إذ يقتصر فيه على ذكر الأصول ورد بأن حذف بعض الأشياء وكان حرفا
في عطاء جاء مرادا به الحارث بن ظالم ولو كان منكرا لا دخل عليه أل التي للعهد لأنه أراد به معينا
واسم الجنس إذا أريد به ذلك عرف بأل وأما إذا اثني أو جمع جمع تصحيح أو تكسير فلا تزول علميته
لأن التثنية والجمع شبوع في المعنى فيصيرها تصيير مدلول أو مدلولات مدلولا واحدا للإفراد واحد
ولا إذا كان كل من المدلول أو المدلولات معينا شخصا لأنه لم يبق تعيين مدلولها ذكر للشائع الحاصل
بعد الحصر الشخصان إذ مخصصات كانتا مشخصات عن بدل الأبوين قطع النظر عما به التشخيص
وما حصر ما فيه الاشتراك فيه وإذا قطع النظر عما به التشخيص زال التعريف ولهذا عد وأمثال
شروط التثنية قبول التنكير وقال أبو حيان أما هو مشترط في التثنية فهو مشترط في الجمع واستشكل
بأنهم قد عدوا من شروط الجمع العلمية أو الوصفية فيتنافى كلامهم في الجمع وأجيب بأن العلمية
شرط في قبول الجمع لا يلزم منه الاشتراط حال الورود بل بعد قبوله ولا تزول العلمية ولا تزول
علميته علم لم حذف الدوام ولعل كلامه في التثنية والجمع مراد واحد التنكير بأن هو ما في الآخر تعرف
التثنية والجمع قال ابن الحاجب يجب جبر التعريف بالأداة بأل وقال ابن جيشر لا يجب قال الكر
في الاستقراء يقوي مذهب ابن الحاجب مع إنها ما رواه في التسهيل أجبر جبر التعريف
قال اليوم ما منكم أحد نعى زيد والأخليين منها بالعوض العلم المعرف وأما تقول رأيت زيد القيسي
وقال أبو الطاهر عن موسى قال الرضي وأن عمرين والكتبي بجبر التعريف أن ما يتبع بعد داخر وإن
كان التعريف متعلقا لأنه غاية المجهود انتهى قلت إذ ان تثنية عمرين بعد مشار بها
إلى مسمى العلم الأول قبل التثنية والجمع والمثال واحد عليه الأمران تعريف العلمية
في الإطلاق طار وأنه مسمى وبعد الجبر بواسطة العهد وأعلم أنه يستثني من جوح الجبر وجواز
على الخلاف ما جاء في كلامهم غير مجبور ولها في أشياء مشتركة في أسماء لازم تصاحبهما كأبانين بجبلين
متقابلين يقال أعرفها أبان الأبيض لكن الماء فيه وللإخراج أبان العصتان أولقبهم فيه وكذلك
عمايتان جبلان لمنزل متقابلان كل منهما عماية وكذا الأجماديان وإنما جاز تعريفهما تعريفهم

٦

من الاسماء من الاتباع ان احد الجملتين مثلا لما لم يتوقف على الاخر جاز ان يكون كالشيء الواحد المسمى بالمثنى
بحال من التعاقب فيه الا بعد الحكم الذي يتبع فيه كذا وان [illegible] كل واحد منهما كل يسمى من قبل
عوامل المجموع فمن كلام الرضي وبين [illegible] قول الرواميين ان عوامل لعين جمع العربية وانها مفرع [illegible]
مفرد وان انتهى ومعنى الاستثناء التقدم ان التفهيم فيما ذكر لم يرد به حتى يجري [illegible] بعضهم من الشيء [illegible]
بعا وهو تبين بالتيسير ثم منه لتر اللفظ الواحد وبين معناها ان التعريف [illegible] وترجمته هو عن البيان الزائد
على الخلاصة وما يسمى من في عمل او مستتر او متبع او من جملة [illegible] او غير ذلك ولا تقدم
ولا تصغر بعنوان ما يسمى به معا [illegible] بعض نحو زيد وعمرو [illegible] مستتر او [illegible] مستتر من
لتضمن المستتر [illegible] وزيد منطلق او معا [illegible] مستتر [illegible] تضمن للتابع اذ لا تحقق
للمتبوع [illegible] او ما [illegible] جاء [illegible] كان او [illegible] اسم كان على الفعال [illegible] او فعل كقول
وان حكم جميع ذلك الحال [illegible] على [illegible] لم يقبل التصغير وبغير الاعراب [illegible] اخر الكلمة قال
الشيء وانه [illegible] يتعلق بالمسألة بعد [illegible] على عمل من عطف الخاص على
العام [illegible] في مستتر او [illegible] التفصيل [illegible] بمن [illegible] اسناد [illegible] وعطف [illegible]
[illegible] واسم [illegible] وما كان لم يقبل التصغير [illegible] للضمير وايضا العام [illegible]
[illegible] الصحيح انه [illegible] الخاص المسموع [illegible] اسم الاشارة [illegible]
[illegible] وغير ذلك من [illegible] الانواع [illegible] ومجموع [illegible] ومن قوله او متبع عطف على عمل
ايضا [illegible] المتبوعات مع [illegible] المتبوع [illegible] العوامل
والثاني [illegible] لم يرد [illegible] بغلام زيد [illegible] العوامل
والثاني ينبني على ما كان [illegible] التصغير [illegible] الاسناد
[illegible] والعامل [illegible] المتبوع مع [illegible] بالنسبة
[illegible] باعتبار [illegible] التسهيل [illegible]
كلام ان [illegible] العلم [illegible] فيما تقدم [illegible] العامل ان
كان [illegible] زيد والجمهور على وجوب [illegible]
[illegible] زيد [illegible] وبعض النحويين [illegible]
[illegible] والجمهور [illegible] من [illegible]
وان كان [illegible] والوجهان [illegible] بعينه [illegible] وارادان على

جمل

عمل

او

من زيد قائم
ابواه

معموله

المصنف وقد أورد هنا الدماميني على التسهيل زيادة في التفصيل والعموم بجهة ون مشبوع
كالجملة ولم يتعرض له الدماميني والتفتازاني فيندرج تحت قوله إن وجد وأسماء وجهه ووقع أو لا
يجوز إضافته شيء ومادة كان منه تركيب غير تركيب الإضافة وما يلحق به تركيب آخر ولا يصح وقول
إضافة احترز به عن المضاف والمركب فيد ولي بالمزجي فلا يدل ان المركب الإسنادي إنما يقال فيه
في الأكثر كلام جملة كقوله وجملة ومازج تركيبا وقولنا والبيت لصدر جملة ومقتضى كلام الشيخ
هنا أن العلم المركب لا ينحصر في الأقسام الثلاثة المتقدمة والمفهوم من كلامه فيما سبق
أن القسمة حاصرة ومؤداه في قول التسهيل وما عدا من إضافة وإسناد ومزج ومعرب وما لم
يعرب مركب واعترض المرادي كلام التسهيل بأن تركيب من العدد ونحوه وأجاب بجوابين أحدهما
أنه إنما تعرض لذكر ما ورد عن العرب وتركيب العدد ونحوه لم يرد عنهم والثاني أن تركيب العدد
وما ذكر معه مشبه بتركيب الإسناد لأن حكمه أن يحكى والجواب الثاني بالتعويل على ما اقتضاه
الشرح هنا من حصر المتقدم وفيما بعده عشر بعد التقدم على المرادي وعول شيخ الإسلام الأنصاري على
كلام نص التسهيل بعد ذكر أن المركب من الصفة والموصوف وإدخال المزج وإن نقضا العدد
يبرح ما أشبه الذي لا ينفي بعض قوله ومن جاء حرفين على من عمل وجهان تتميم وجملة
حكى ضمن ما أشبهه سمي **والثاني تضعيف ثاني أشبه بنا** أيضا إذا سميت بكلمة على حرفين ثانيهما
حرف لين كلو وفي وما أشبههما مثالا أو ضعف ثاني الحرفين منقوص الواو والياء وما أشبه فيجعل ما
من التضعيف ما يفعل بلو وفي فتجتمع الياءان فتقلب الثانية همزة أو ما أشبه صحيحا يتبعه
إن حرفين الثاني وبنا حال من المضاف ومفهومها أنه إذا لم يكن لينا لم يضعف نحو من وعن في الإعراب
بدون ضم منه هكذا الكلمة المستقلة وكذا بعض الكلمة يجب تضعيفه فتقول في من قول ومع
ونحوه مرضيت يعرب إعرابا بدون ضم **وارده** أيضا إذا أسميت بشيء قد حذف منه شيء ورده
وتلك الشيء ما حذف الشيء منه حال التسمية وقوله بدون ضم وعلى أن المراد ذو الأثنين من حرف
فوله أيضا تأنيثه أثنين فليس كلام من الأمير ولا ينوهم أن المراد ذو الاسمي بثلاثة أحرف وقد حذف
منه أحد ما لأن ذلك الأمر ممنوع لما فيه من الإجحاف ولأن الموضع على حرفين مختص بالحرف
ومن ما يوضع على حرفين العجز الأشنوذ الأثنين بعد **والحرف إن حرفي كان أيا نقد من جنس تحريكه**
أي وإن تصيب بحرف على كلمة وكان ثاني كلام الحركات لضعيفه من جنس حركته
وجعله كونه بعض كلمة من المقابل الأتي وأيا معول مقدم يتجرد وهو مجزوم بما

ومفهومها أنه إذا لم يكن لينا

خ
أقد

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد والي

على حرف يا ما تقدم او معنى العموم سواء كان ثنائيا او غيره مع كان داخلا او غيره او موضوع ان حرك المسمى جزء اذا كان ساكنا وبقي بعض الكلمة ثنائيا فلفقت لم يعلم المراد بالذكر ولم يتكلم عليه في التسهيل قال الدماميني والقياس ان تجتلب له همزة الوصل عند ابتدائه

وبه يعلم ما في قول الشارح فبدوران الاكثر يكمل بتضعيفه من جنسه وجواب الشرط مقدر اي ضعّفه والمعنى ثم انه ضعفه ولا يلزم في المضعف ان يكون مماثلا والقرينة على ارادة هذه المماثلة قوله وجنسه تقرر لما اذا استعيت بتاء ثم المضمومة وكاسرة اكثر منها المفتوحة والمكسورة **قلت** تقرر الاول وان يعفا سكن فالهمزة اولى البعض منه ضعف وان كان الحرف المسمى به بعض كلمة وان كان ساكنا كالباء من اضرب زيدت عليه همزة الوصل والمعنى وان سكن الحرف المسمى به حال كونه بعض الكلمة الهمز اي زيادة همزة الوصل قبله اولى من زيادة الحرف الذي قبله عليه قال في التسهيل وان اي بعض كلمة وهو ساكن فبالحرف الذي كان قبله على رأي وبهمزة الوصل على رأي ابن جني فيقول في التسمية بالباء من قبل على الاول فب وعلى الثاني وهو رأي سيبويه اب واستشكل بان الحرف الاخير محل لحركات الاعراب وتقبل همزة الوصل لا يقوى الحرف على حركة الاعراب لانا نقول معنى وصلها للابتداء حرفية بعد ان لم تكن وان ثبت له فان بها والاعراب لازم لا بد منه واما ذكر المسمى به متحركا وهو همزة سيبويه والخليل انه يضعف من جنس حركته واذا استعيت بالفاء المضمومة من قبل قلت فو وبالمفتوحة من قبل قلت فا وبالمكسورة من قال قلت في ومن معنى قوله البعض منه ضعف اي ضعف البعض الذي لم من جنسه تعين يكمل وعلم ان المراد التمم به من الاثنين به موانيه الساكن وعند غيرهما يكمل بالياء ان كان عينا فاذا استعيت بالفاء من قبل قلت فب وبالعين ان كان مادة واذا استعيت بالفاء من قلت فب وبالهمزة بالف ان كان لاما فاذا استعيت بالام من قبل قلت ولا وشبه على هذا ان ذهب في التسهيل او هل هو ابن زائد على الخلاصة **اسم الاشارة** اي الاشارة الى المذكر ونحو التذكير والاجراد مع الحقيقي والتغاير حيث دل النحاة وبقولهم نبيئنا فعن على النحو ان اعرافه فنحوها عند الابن العاقب الرازي. اي لزاله السنحو وكقوله تعالى عوان بين ذلك اي بين ما ذكر من الفارض والبكر. **في تا الاشارة** اي بذا للمؤنث بذا اي بذا اشار ذا للنذكر اوفي الجمع بينهما او لفظان التاء والياء فذكر ناي

اسم اشارة

بذا لمفرد مذكر اشر
بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر

بذلك العرباء الخ

مشار المؤنثة لغات سبع وفرد كرّ اماءه بيت واحد
ذه وذي تي وتيه في تا وذه اشاره الى المؤنثات باقتفي

للتانيث

للمؤنث نحو ذا رهند وهي مرتبة من الهاءات التي من الخفاء مرد الكهي مضمومة بالجمع ميراثا
والياء والفواك التاء والياء هذا الهنا علامتا تأنيث بل نقول تخصيص ايرا لهما
ابراهيما بالمؤنث دون المذكر انهما يكونان في بعض المواضع علامتي تأنيث قال
الرضي (وذان تان للمثنى المرتفع) فوله تثنية اعرابه بتسبيل ما بعده وكان
القياس ان يقال ذيان وتيان لكنهم حذفوا الياء ليحصل الفرق بين تثنية المعرب والمبني
وذهب الاكثرون الى ان ذان وتان صيغتان مرتجلتان للرفع وذين وتين للجر والنصب وانها
مبنية لثبوت علة البناء كما في المفرد وقال بعضهم معربة لاختلاف احوالها باختلاف
العوامل الداخلة عليها ودعوى ان كل واحد منها صيغة مستأنفة خلاف الظاهر وذين
وتين معطوف على المبتدا [illegible] وغير الرفع اي المرفوع معطوف على التي ثبوتا الكلام
صيغة مفرد [illegible] بالواو [illegible] على شيئين لعاملين على راي الاخفش ويحتمل
ان يكون ذان تان معطوفا على الخبر الاول وذين تين معطوفين عليه وغير الرفع
معطوف على مدخول اللام [illegible] (وبأولى أشر لجمع مطلقا والمد أولى) يعني ان اولى
اشر لاولى من المذكر والمؤنث والعاقل وغيره وتكتب بالياء لان الهمزة مجهول الالف محمولا على اليا
لاستثقال الكتابة [illegible] الضمة [illegible] والواو [illegible] اخرها [illegible] اهل الكوفة
نحو القصر والقصرى مع ان [illegible] وانما كان المد اولى لانه لغة الحجازيين وبها جاء
التنزيل (ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه) يعني ان الالفاظ المتقدمة يشار بها
للقريب واذا كان المشار اليه بعيدا جيء باسم الاشارة ملحقا بالكاف وحدها او بها مع اللام
وفي هذا اشارة الى ان المشار اليه [illegible] والمقصود ان للاشارة مرتبتين [illegible] ومنه
توسط ومرتبة بعد [illegible] وانما اختصر [illegible] على
الراي الاول [illegible] والمتوسط على الراي الثاني بالكاف واللام لان اسم الاشارة انما وضع
للمشار اليه حسا ولا تكون الاشارة الحسية الا لحاضر القريب الذي ينبغي ان يقع فيه الخطاب
[illegible] الكاف [illegible] للخطاب اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد
الا ان يجمعا في كلمة الخطاب [illegible] اخوانك واتك
[illegible] ان يكون مخاطبا [illegible] غلامك [illegible]
[illegible] لا تقول [illegible] نحو غلامك

وذان تان للمثنى المرتفع
وفي سواه ذين تين اذكر تطع

وبأولى أشر لجمع مطلقا
والمد أولى ولدى البعد انطقا
بالكاف حرفا دون لام او معه
واللام ان قدمت ها ممتنعه

بالياء

فإن كان المشار إليه لم يشهد حضوره إذ ربما تقول هذا مع حضوره غائبا عن المخاطب فلما أوردت الكلام
في اسم الإشارة معنى التعيين وقد كان هو موضوعا للحضور صار مع الكلام بين الحضور والغيبة
وهذا هو حال المتوسط فإذا أردت التنصيص على البعد جئت بما هو مقترن باللام وعلى الكاف
من غير اللام للمتوسط لما أن حصل الكلام في الخطاب ولم يخل من ذلك غالبا حكما ولا ينكر صاحب
هذا القول أن الإشارة إلى البعيد يحتمله وإن بعض أهل زمنه فسر معنى التوسط والبعد وإنما يذكر
تخصيص الأول بالحضور من أسماء الإشارة وليس فيه علم للمتوسط إذا كان حضوره من غير الكلام
فهذا يعني أن إرادة الغيبة وإن كان علم البعيد في التعيين عنده فتقول جاءني رجل فقلت لهذا الرجل
ونظائره ذلك بما ليس فيه هذا الكلام أي هذا المذكور غائب لأنه المعنى عنده وإن كان
غائبا إلا أنه حضر عنده فكأنه حاضر ولهذا أن تقول فقلت لذلك الرجل وهذا في تلك
الكتب لأنه في المعنى عنده غائب وكذا يجوز ذلك في المعنى الحاضر إذا تقدم ذكره فهذا هو
اسم الإشارة وبيانه التعيين والبعد نحو بأيهم الكتاب الغائب وذلك قسم عظيم لأن
المشار إليه المعنى وهو أيسر القسم ويجوز هذا القسم عظيم وهو الغائب وبهذا
يبطل ما أدعى الإدلال أن تقول ذلك المراد على أنه مثله وهو أن التعيين لذلك على مضمون كلام
على أن انقضاءه شائع في القرآن وغيره ولا واسطة بين التنكير إلى المثنى واللام واللام
فإن ها استثناء من قوله واللام إذا أشير بذا إلى المثنى من غير تغيير المفرد وإن
أخرى في الجمع في الغير من ذلك وبما اقترن بها التنبيه وإنما امتنع ذلك كراهية اللام
بشرط التزيد الجميع ولاجتماع الكسر في التثنية والجمع إذ لو ثبتت اللام لا تلتبس
بالإيجاز وحكم الخطاب بالتصغير وكراهية فاجتماع الزوائد في الآخر وللمكان
واحتوى منا وزد للبعيد انقر ما لأن الكلام جمودها المزماني إلى المكان
بأن الفاء المتقدمة لأنها علامة في العامل وغيره ويختص غيرها بالإشارة منها هنا أن
كان قريبا وإن كان بعيدا زيد على الكلام وحدها أو مع اللام وهما المراد بما
تقوم إلى الكلام مع هذه الأوجه لزم حالة واحدة ولا تتصل ثم الكلام مع ذا
ونحوه وإنها مع ذا ونحوه تتصل تصل الكلام الاسمية في الغائب فتبقى مع المذكر
وتكسر مع المؤنث وتلحقها علامة الاثنين والاثنتين والجمع وقد هنا تعيين ولا تلحقها
علامة ولا أن إلحاق التنبيه على قصد التعريف بأن كان قوله وبين الكلام طلبا فـ

العقد يوهم عدمها كما مر ان الشيء على حد هذه الكاف وان الحكم فيه وهما
مع الا العلة المتقدمة موهم استغنائها وانه يعرف فيها انها لو كانت اسما لكان
لها اعراب الا الخفض بالاضافة واسم الاشارة كذلك وان جاز فيه وقوع الها
في موضعها ولو كانت اسما لم يشبع قوله ويرد ابعاعلى العلة بنا ما تقدم من الكاف واللام
والكاف مثلا والياء الداخلة على الضمير العائد على هذا بمعنى مع وجموده منصوبا
على نزع الخافض وجملة الطلب خبر المبتدا لجوازه للعلى الاخ وقيد هنا ثم هنا
وفي. بالها وللزمان ربما قدمى الضمير المجرور بعده لانه مذكور وهو المكان مع ارادة
البعد ويبين ذلك لو المكان كما في سوهم والعبارة على حذف مضاف اي وفي اشارة المكان البعيد
هذه الالفاظ اي وردت واستعملت ام لها هنا بفتح الهاء وتشديد النون ثانيها
بفتح المثلثة وتشديد الميم ثالثها هنا بكسر الهاء وتشديد ~~النون~~ النون
وفيهم من تخصيص اللغة المتقدم بطلان الكاف واللام ان هذه الالفاظ لا تتصل
بهما بل تدل على البعد المراد بنفسها وقد تتصل الكاف بهنا وهنا كما في التسهيل
قال الدماميني فيقال هناك وهنالك بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون فقوله رد
وقد ابا على مثل الا العلة بالجملة الهاء فيقول ثم مثال في الموقف على نبا المجمعة
• فرانبلت مرالحكمة. وهاهنا وهنا وكذا في قوله وللزمان ربما تقع اي ذكره في الالفاظ
السابقة كلها وانما قيد به هنا بالتشديد والتشديد في الاول نحو قوله تعالى هنالك
ابتلي المؤمنون اي في ذلك الزمان وقبله اذ جاءوكم من فوقكم ومن اسفل منكم قال الدماميني
مبنيا كذا استدل البه ونوزع بتنكر واحتمال ارادة المكان وكانه قيل في ذلك
المكان الذي كان جاءكم فيه ما كنتم كذا وكذا وقيل ان نحا في قول الشاعر. اذا الامور تشابهت
وتعاظمت. فهناك يعترفون اين المفزع. والعجيب ايضا لاحتمال كون الاشارة
للمكان واشار في قوله. حنت نوار ولات هنا حنت. وبدا الذي كانت نوار اجنت
قال الدماميني هنا عند ابن اشارة الى الزمان منصوب على الظرفية وحنت في
موضع رفع بالابتداء وخبره الظرف قبله والمعنى انها لا بالقصر والنفي ولا
حنان في هذا الوقت واعترض ذلك بان يقال ان هنا مضافة الى الجملة الواقعة
بعدها لانه بمعنى حين واسم لا محذوف اي حين نوار وسبيل الوقت حين هذا حينئذ انتهى

المعرّف بالأداة

تعريفه له على الموصول يقتضي أنه فرع منه وهو رأي ابن كيسان أيضا إلا أن قوله تعالى فلما
أن ادكت التي جاءهم موسى إن الصفة مساوية في الموصوف والأفعال المضمرات
مبنية الثاني والجواب أن ملاحظة الذين أو مقطوع أو الكتاب معترض لغلبة لسان المعرب
في الكتاب بقول الناس أو قد غلب عليهم الكتاب دون الشوح فجاء بحمو بالأعلام وقال الموصولات
مبنية وهذا التعليل مردود لأنه لا يقال إن المساواة بين الموصولات والأدوات ومنها أو ما هو
منصوص له في بعض نسخ التسهيل الذي هو الأقتضاء ضعيفة هنا خلافا لما في الكافية

في قوله أول المعرفة النكرة بلفظه موصولا منه وقال أل حرف تعريف وسيبويه اللام فقط
وكلمه عليه اختلف في أداة التعريف على أربعة مذاهب اقتصر الناظم على ذكر مذهبين منها
أحدهما أن الأداة المعرفة أل بجملتها وهمزتها همزة قطع ووصلها لأنها عوملت معاملة
همزة الوصل في كونها تسقط في الدرج نحو قام الرجل وتحرك الساكن قبلها نحو قامت المرأة
وهذا مذهب الخليل وكان يعبر عنها بالواحدة كأن ملاحظا واستدل له بسكونها وجر ذكرها
المرادي وأن مقولها مما يعادي ... وقيل فيها أن المعرف اللام وحدها وهذا قول في شرح الكافية
عن سيبويه ونقله وليل من أصحابه المتأخرين والهمزة عليه همزة وصل اجتلبت نحو امرئ الابتداء
بالساكن ... على هذا ... أن الوصل ... ذكره ... ونقل أبو حيان عن المرادي
عن جميع النحويين إلا ابن كيسان ... إشارة في المتن بقوله وكلمه عليه قال الرضي والدليل
على أن اللام هي المعرفة تخطي العامل إليها نحو بالرجل ولا يتخطى العامل إلا
في ... الكلمة ... منها ... على حرف لم يتخط كهاء أمل ضعيفة وأما نحو
أن أفعل ... على حرفين لعوامل لا بد يجزم الشرط والجزاء معا على المذهب
الصحيح ... العامل والمعمول لم يغير معنى ما قبله ولا معنى
ما بعده ... كلا متصل للامتزاج الشديد بين اللام ومدخولها كأن الرجل معا بالرجل
حتى جاز ... وهو أن يكون أداة التعريف معرفة ووضعها
ساكنة ... الامتزاج وأيضا كما ... التنكير الذي هو ... التعريف على حرف وهو التنوين
والأولى أن يكون دليل التعريف مثله ... القاسم ... مذهب
الخليل ... وحول ... الرضي أن الخليل ... الهمزة
يقول ... له ... والذي ... المذكور ... على كونه

العهد اللام وحدها والهمزة وان كانت عند الجمهور قطع لكنها عوملت معاملة همزة الوصل في السقوط في الدرج كما تقدم وليعدل كل المفضل والمغاير اجل مع الوصل بالهمزة لا يمونها وابدالها الفا في نحو الغالب كون دليل الشيخ حرفا واحدا لانه متصل بما قبله وتنقض وتكميل للعرب لما كان النحو فيه اثنان استوعب ولم يطرد لعلته وكونه اقوى من بين معنى حرف التعريف وبين زهو وضع كلمة مستقلة للتعريف على حرف واحد ساكن ولان السكون ضعيف كونه لا اجتلاب وتضعيف وهو مناف للاشتراط والاستعمال الصور ان قوله وسيبويه جار في مجزوم يدل عليه السياق وان جر المضمر مجزوم بعده على حذف الذي بعده انه قال سيبويه من اللام وحملنا قوله الى جهة زهى بعد على ان الخليل افعاله وان قيل في نصبه بالمعنى لا اشتراط بعد الهمز قولي سيبويه ان اننا هنا ذكره وغير قوله فلو ارادة ان ينسب اليه غير ما اقتصر عليه عهدية معهودها وحضورية في الحس او في العلم او

—

تقسيم ال المعرف

في الذكر يد تقسيم ال المعرفة الى عهدية وجنسية والعهدية ثلاثة اقسام التي للعهد الحضوري وهي التي يكون مدخولها حاضرا مشاهدا عن كقولك لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل والتي للعهد العلمي وهي التي لا يكون مدخولها مشاهدا ولا متقدما في الذكر ولكن تقدم العلم به مدخولها نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وغيرها جنسية ان خلفها كل مجازا او حقيقة وفاء وغيرها عهدية الماهية اي وغير العهدية جنسية وهي على ثلاثة اقسام التي تخلفها كل تجوزا وهي لشمول خصائص الجنس نحو انت الرجل علما وانت بمعنى وحقيقة بحدائقنا قال الدماميني ومن الفوائد التي ذكرها لهذا القسم يجوز على الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او صاغة مملكته كلما كانت الاداة فيه تجوز وليست لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير او صاغة مملكته انتهى قلت العرفية ذكره على ان المراد بقولنا جمع الامير كل صائغ خصوص صاغة البلد او المملكة ومن شمول حقيقي لا تجوز فيه نعم لو قال جمع عربي وليطابه وفي هذا البلد حقيقي ويعبر المراد به من ال المجازي بل الكلام الحقيقي فيه مقدار العربي والا فهو ايضا حقيقي بمعنى انه يعبر مجازا نعم يكون مجازا ان اريد كل صائغ من كل الافاق الا كفرة غير مراد ما فهم قوله او حقيقة اي القسم

العلم به من وجه دون وجه
كقولك جاء الغلام اذا
بعونه تحت النعم كذا
والذي للعهد الذكري وهي
التي يتقدم ذكره

ان اللام التي تفاد بها كل حقيقة وهي الاستغراقية نحو وخلق الانسان ضعيفا وعلى
مقتضى هذا الانشاء من موضوعاته نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا فقوله وعرف
عرف بها الماهية في التقسيم الثالث اللام لا تفيد بها كل الا حقيقة والمجاز او هي
لتعريف الماهية نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي او انها ليست للقصر الخارجي وهو
وليست للعهد الذهني لان جعل كل فرد ليس من ماء ما او ليست للاستغراق لا يصح
يصح المعنى وجعلنا من كل ماء كل شيء فيلزم اجتماع المياه في كل شيء وهو واضح
البطلان ولا يقال هو من مقابلة المجموع بالمجموع كما في ركب القوم دوابهم لان كل
شيء هو المفعول الاول لجعلنا وان اخر لفظا فهو المحكوم عليه والحكم هو
الجعل المقيد بالاستغراق ايضا فيلزم ان يكون ثابتا لكل فرد من افراد الموضوع
استغراقيا اذ اللام في قولك قضية كلية وقابلة كل شيء ثبت له الجعل من كل
ماء فيكون نظير قولك كل واحد من القوم ركب كل دابة وبالجملة انما يصح التوزيع
اذا خلا المحكوم به عما يفيد الاستغراق عند اشتمال المحكوم عليه على ما يفيده
وهذا يصح ان تقول كل القوم ركبوا دوابهم فلم يبق الا ان تكون للحقيقة والجعل
لا يدل على ارادة الافراد من مدخولها لعدم توقفه عليها كما في جعلت المداد الانف
مثلا حقيقة وكون مياه مخصوصة انما هو اتفاقي لا عقلي يوجبه النص
وقد سلك في وجه كونها في الاية للحقيقة دون غيرها مسالك اخر لا يناسب ذكرها
تعالى اعلم والصحيح في قوله وغيرها لا يخفى ما ذكره وهو التي تفاد بها كل الا الجنسية
وان التي لتعريف الماهية جنسية وقد صرح الشارح في الشرح بهذا التقسيم بان
صرح التفتازاني وغيره بان التي للماهية هي الاصل المقسم والاستغراقية والذهنية
تشمل الخارجية قسمان منها حملا على ما ذكره السعد المغربي من اعلم ان هذا
التقسيم الذي ذكره الشارح بتعقب بنحو قوله تعالى فاكله الذئب ونحو قولك ادخل
السوق واشتر اللحم فان ان يجاب كما ذكره الشارح الاقسام الثلاثة وقد اعترض الاول
كلام ابن هشام بتحقيق هذا واجاب عنه الشيخ يس انه كما ذكره في حاشيتنا ويجاب
عن اصل النقض والصواب ان هذا التقسيم داخل في اللام للعهد العلمي بناء على
ما اختاره ابن الحاجب من ان اللام في مثل ذلك للعهد الذهني وعليه طاهر

حي

المياه في

في

وغيره

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

التلخيص حيث قال وقد تأتي للواحد باعتبار عهديته في الذهن وقال الرضي الاولى ان يقال
في حد المعرفة ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية ثم قال وانما قلنا الى خارج ا هـ
كل اسم موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه فيعلم منه ان
كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم
نقل الى خارج لدخل في اللفظ جميع الاسماء معارفها ونكراتها بما ذكرنا ان قولك
الماء في نحو قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى أن ياكله الذئب ان اللام اشارة
الى ما هو في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان هذا المعنى
يفهم منها بنفس الاسم المجرد عن اللام فلا يحتاج ان يؤتى باللام في مثله اصلا كما ان العلمية
في نحو اسامة لا يحتاج اليها ايضا انتهى ملخصا وهو مبني كما ترى على عدم التفرقة بين اسم الجنس
النكرة والمعرف بلام الحقيقة ان التي للعهد الذهني بعين ذلك الفرق فليس المعرف
بها حينئذ مشارا به الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له
فقط بل من حيث تخصصه في الذهن بالحضور المتقوم به علم الجنس وقد صرح ابو اسحاق
الشاطبي وغيره بان علم الجنس مرادف للمعرف بال التي للحقيقة وانما يختلفان في مقتضى
التعريف وانه في علم الجنس مستفاد من جوهر اللفظ وفي اسم المعرف بال منها ومن حيث
اندراج المعرف بها في هذا القسم في المعرف بال التي للعهد العلمي غير ان الاول المعرف بال التي
للعهد العلمي تارة يكون جزئيا خارجيا كالوادي والشجرة فيما تقدم وتارة يكون في
معنى ذهنيا كهذا واعتبر ذلك المعنى الذي في حضوره من الافراد وهكذا انواع الاستغرا
قية والتي لشمول الخصائص اشير بها الى الماهية من حيث تحققها في ذهنهما وحمل منها
لها على الجميع او الخصائص للفرد لما سبق ان هذا قسمان ولو تقدم التعريف الى الماهية
فقول الرضي الاتي ذكره لا معنى للتعريف فيها الا التي للمعهود الخارجي مبني على
ان التي للحقيقة تشار بها الى الماهية من حيث هي وقد علمت فيما عرفت مما سبق ان الكل
المعاني اعني الاستغراق وشمول الخصائص والعهد الذهني راجعة الى معنى واحد والمعنى
لم يستعمل الالفاظ الا فيه والتعدد بحسب القرائن والمقام وعن شيخي قدانا ابو زيد تبعث
الاشارة للجنسية او المعرفة للماهية كما قد يتوهم من اللفظ للعهدية الا انها اذ انابت
عن الضمير لم ذكر لفظه او ذكره وجهه من الافراد في الضمير ان كان افراد ثم ان تكون ابدا او لا بدا

حـ وتنبيه

حـ وعلم الجنس وان الحاجب لا يعلم لذا الاول يعرف بينهما وعلى العرف بينهما يعرف ايضا بين اسم الجنس الخ

بـ وشمول

للول

ولا اول نحو ان المعتمدي العلوي اي ما دبيه وانك نحو واشتعل الراس شيبا اي
راسي وعلى هذا فالضمير اعم من ضمير الغايب وضمير المتكلم والمخاطب والكلام
الذي افتر لا يرد نسهدا وبي ضمير الغايب كان تقول له لكاهية الزيادة مغنى كنز
اي زياد وقتادة ومنهم من نقص كلمة المسالة الضمير انها لا تنوب عن الفاعل وفي ذكرها
انها نايبة عن الجار ارضاه ليثر وقد كان ضاه انحو وعلم ادم الاسماء كلها
بان الاصل اسماء او المسميات ومنع المسالة في التسهيل بان يكون الضمير عن ضمير
معلية لا يجوز زيد الذي ضربت الظهر والبطن اي ظهره وبطنه وقال الزهري وتكون
اللام عند الكوفيين عوض من الضمير نحو مررت بزيد حسن الوجه اي وجهه
وعند البصريين لا تعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة
الواقعة في جملة والخبر والحال المشتق ويجوز في غيرها نحو قوله تعالى فان
الجنة هي المأوى انتهى ونبه شارحنا على انتهاء ضمير المتكلم ولا ما ان تزد
في ذا الباب وما اعراب ما اسمع اي الزايد لازمة دايما في علم
فاز به ولهن نحو اليسع علم على نبي عليه الصلاة والسلام والتي في الموصولات
نحو الذي ومن وعليها نبه بقوله وما اعراب وكذا التي اهلة على الان لان وقد
ذكر من دابها العلمية والصلة والاشارة وقد تكون زايدة غير لازمة في الداخلة
على التمييز في نحو قوله صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ولم يذكرها
الله لندورها والمراد في الخلاصة باختصاصها بالضرورة مع كونها
غير لازمة ان لزم التمييز ولا الجر التفسير ولا يخفى ما ارده بين المتن على الخلاصة
من اصل التقسيم السريع الاكبر الى ذكرنا انتهاء الضمير الموصول
موصول الاسم مع الف المثنى لم اللذان واللتان عنا . وجمع الذي عم ذوي العقل
ولهم وغيرهم هنا الالى . والتي اللات واللاتي ونبه للفظ الموصول من باب هو منه
ومناسبة واسمي وهو على قسمين مختص بالمفرد ومقابله ~~والمذكر ومقابله~~
والمذكر ومقابله زاد به واحدي ومناسبة ونص في معنى واحد من المشترك وهو الذي
للمفرد المذكر عاقلا كان او غيره والتي للمفرد المؤنث عاقلا او غيره واللذان
لتثنية الذي واللتان لتثنية التي واكتفى بما ذكره في اسماء الاشارة الى
مراد هذان وهاتان للمرفوع ومنه لتنشابه فلان وهو ارضا اختصاص اللذان

موصول الاسماء الذي الانثى التي
واليا اذا ما ثنيا لا تثبت
بل ما تليه اوله العلامة
والنون ان تشدد فلا ملامة
والنون من ذين وتين شددا
ايضا وتعويض بذاك قصدا
جمع الذي الالى الذين مطلقا
وبعضهم بالواو رفعا نطقا

الموصول

موطنا الحرف متى ان كي وما
ان وعليه هنا اقتصر عمدا

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله

والتثنية بالمرفوع من قوله المثنى وان حكم الاعراب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا والذين
لجمع الذي وهو مختص بالعقلاء كما ان الذي عم العقلاء وغيرهم واشار الشيخ على ما في الخلاصة
من انه معرب بغير البناء والاعراب والالى لجمع المفرد المذكر ايضا على وزن العلا
ويكتب بغير واو ومن يمد ويقع لغير العقلاء وغيرهم واللاتي واللائي للاناث
ايضا والالى واللاء بغير ياء واللوات واللوائي واللا واللاوي لجمع المفرد المؤنث
ومن علم ان المراد بالشيء في كلامه واشار الشيخ على ما في الخلاصة من قوله اللاى
للذين وما اشار اليه من كون الذين جمعا هو الذي نص عليه ابن مالك في شرح التسهيل خلافا
لمن زعم انه اسم جمع وعليه الشيخ ابن هشام مع اعترافه بان الاسماء التي في الشكل
ونص الصباح انه اكثر منه هذا ان قلت هذا مشكل اذ ذكر وما الذي
عام في العاقل وغيره والذين مختص بالعقلاء قلت اجاب عنه في شرح
التسهيل بانه جمع الذي مرادا به العاقل وصله في الكل زاده ابن الضايع لان
الذي يجوز ان يكون جمعا للذي من حيث انه للعاقل وبرخا امه غير العاقل ويحتمل
انه تغليبا على قاعدة الجمع المذكر من تغليب العاقل فيه على غيره وفي شرح
العراقي ما اذهب اليه ابو الحسن وابو عيسى كذا الثعلبي من انه جمع عالم مرادا به
عالم الانس والجن والملائكة عشر الشكل واصحاب الخلق كالعقلاء وغيرهم عشر
الا ومكان الجمع خاص على الاحياء فكذا لا مفرده وكما ان المفرد عام على
الاول فكذا لا جمعه قلت الجمع من انواع التصريف وهو مختص
بالمعربات قلت اجاب عنه باجيب عن المقول بتثنية في وقيد والذي
والذين من ان هذه الاسماء الممنوع لتركه بشبه الحرف بدخول بعض انواع
التصرف فيها الاترى انها تنعت وينعت بها وتصغر ويدخلها التغليب
والزيادة والنقص كما هو مقرر في مواضعه فلما دخلها ذلك تبعته التثنية
لان الغنية كالنسبة وتبع بعض افراده اعني فلذلك في الجمع فان
قلت المعرب انثى والجمع حتى يغير شكله فان الموصول الافراد لك
وان في شرح السنوسي وانه اولت في وقيد والصغير والذي كالمثنى لانهما ليسا
بمثنى حقيقة لانه لا يتوقف المعارض الامر ايضا التثنية وذا وان لا يقبل لان
التثنية لان ذهب ذا والاتي والذي بالنظر هما ملازمان للذا والذي قلت

جار في الاسماء التي

المانع

المانع من ذلك في اسم الاشارة ان الاشارة الحسية تقتضي تعين ذاته ووضع الشيء
على الشيء كما اذكره وما في اسم الموصول فتعين بعض افراده بالصلة وهو من جملة
عينه وان اشتقه لموصوف بالمانع من قطع النظر عما به التشبيه والجمع في كل
العقد فيصير نكرة فيثنى ويجمع ثم يعود التعين بعد هذا لكن العلم اسهل
الى التنكير لانه قطع النظر عن وضعه والاصل باعتبار كل فرد التنكير كانه
وضع للشيء مع جميع مشخصاته على ان الموصول لشيء لم يدرك فيتوهم فيه طلبه وتلك مظنة

بـ الجنس

قلت فلنقل لا جمع من الجمع في الاصطلاح لانما كان علما او صفة والذي لغير واحد منهما
قلت صرح غير واحد بان تسمية الصفة تقع في غير الجمع كالمصغر والعدد والنسب
والموصول بل انه يكون لنوع الصفة كما ع ... قيل قلت
الصفة انما تجمع من الجمع اذا قبلت التاء او دلت على التفضيل وانفعال التي تقبل
اقتا ... منقول الى صيغة اخرى اذ لم تأت من الاول الذي في التاء
على الاول ولم يكمل الاسم لها لم تنشق قلت يجاب منع ما الحيث ... ومن الفعل
انما جعل الجمع المذكور مع ان ذلك صيغة اخرى لانه لا يشترك في قبول التاء الا
صيغة المذكر على حدها وانما لم يعد مع ان الصفة معا لمقتضى تسمية الجمع
لان جمعهم غير مقيس كما وجد لغة الاعراب مرادا ان مدلول الصفة واجرا الجمع
مجرى الواحد ومعا يدل على انه جمع ان اضافة الجمع كما قال ابن الحاجب ما دل على
احاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما قال الرضي هذا اشارة الى السابق المجموع
حتى المذكر السالم فانك وخرج من قوله بحروف مفردة اسم الجمع كالركب وغيره فانه
لا يدل على الاحاد بحروف مفردة لان المفرد بعيد ونشاء ولذا كان الغالب على اسم
الجمع الا يكون له واحد من لفظه واما ما له واحد من لفظه كركب وصحب فلا ابدال
انه اسم جمع كان بنيل ليس ان جمعيته وهو فيهما ادعاه كعب وكون الثلثة
وجموع الكثرة لا تقع على العشرة وفي سبق فيهما ان لا حاجة اليه هذا انما
لقائل المذكورة ان على الذي ان له واحدا من لفظه غير وطار الذي ولا دليل
على انه ليس واحد الذي كما في ركب وايضا فان الجمع موضوع للاحاد المجتمعة
دالا عليها دلالة تكرير الواحد بالعطف واسم الجمع موضوع لمجموع الاحاد
دالا الدال المفرد على جملة اجزاء مسماه وان ارادت في الذي وجد ... من الفعل

اللهم صل وسلم وبارك على من شرفه الله محمد رسول الله

وآل

الاول لانه لا يفهم منه الا الافراد في وجه حتى انها لا تعم فاين الذي خاصموا والقايمين
في الدار التي ولو كان كذلك لسمى جمع في افراد الضمير العايد عليه وهو ممتنع لنص
القوم بوجوب المطابقة **ومن وما واسما وذا وال** الموصولات المشتركة تستعمل هي وال
وان وذو وذا والى الثلاثة الاول اما بجعل الشيء ومعنى مساواتها للموصولات
المنفردة المتقدمة انها تستعمل في معانيها التي تستعمل فيها من افراد وتذكير
وفرعيهما **من لعالم وشبهه وقد تدرج فيه** اي هي اصل وضعها للعالم وحمل نحو ومن
عنده علم الكتاب ومن دونه العالم بدل العاقل ليندرج نحو افمن يخلق فانها واقعة على
الله تعالى وتطلق على غير العالم في ثلاث مسايل الاول ان يشبه به نحو افمن
ودلالة ان يدعو اهد ما يختص بالعقلاء كالدعاء في نحو ومن اضل ممن يدعو
من دون الله من لا يستجيب له والنداء في قوله اسرب القطا هل من يعير جناحه
لعلي الى من قد هويت اطير . الثالثة ان يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه من نحو
لما لا يعقل ونحو الم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض الثالثة ان يجتمع
معه في مدلول ابهام عام مفصل بمن نحو فمنهم من يمشي على اربع من مصر واقعة
على غير العاقل لاجتماعه مع العاقل في قوله كل دابة ثم انها لعلة ما يمشي على وجه
الارض وعلى المسايل الاخيرة فقوله وقد تدرج فيه **وما لسوى العالم ما ونوع**
العالم وصفته وقد تدرج فيه وكذا الا بهام اي ما وضعها لسوى العالم
وحمل نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق وتجي للانواع من يعقل نحو عبارة
ابن السراج وعبارة الفارسي وتعبير من ملك ولصفات من يعقل ومثلوا الذي في قوله
تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء من دون الا وان النوع لا يعقل بل فيه من يعقل مع
ما قبله ورد لانها بان النكاح انما هو للذوات لا للصفات من في الكشاف وتبعه
السفاقسي قال ما طاب ذهابا الى الصفة فلان السعر يعني استعملت ما في
النساء مع اختصاصها وغلبتها في غير ذوي العقل لان هذا النعت قد يكون
اذا اريد الذات اما اذا اريد الوصف فلا يعني اريد الوصف ذلك والذات عندنا
فان كان نحو ما زيد او ابن الكريم والكرم ما شيت من هو الحد ان القايم
او القاعد فذاك وقد اصلها المراد الصفة في النكاح الموصوفة بان صفة ارتم

ام

وما وقام ان تصلوا ما ذكر
وهكذا وعند كم ينقص شيء

من البكر والثيب والشابة والمسنة الى غير ذلك من الاوصاف انتهى وبهذا تعلم
ان المراد بالانواع البكر والشابة ونحوهما ونحوها وهذه الانواع وان كانت
عاقلة لكنها لم تقصد من حيث عقلها بل من حيث تلك الصفات فالعاقل والذات
مقصودة بالعرض ونص الدماميني على ان الشيء اذا قصد من حيث ذاته لا من
حيث عقله فان كان الحكم عليه مما لا يحتاج فيه الى ملاحظة العقل عبر
عنه بما نحو لما خلقت بيدي وان كان الحكم عليه متوقفا على ملاحظة العقل وبالسجود
للذليل مع كون السجود لذي العقل وبان ان الصفات المذكورة هي المقصودة
لا الذات قال ابن مالك وله تقريرات من بعضها ويسير تعبير كبير الح هو ان لا يكون
المعنى على الصفات بل يسير المعنى عليه بدليل الحكم اذ لو اريد الصفات
في النفس كانت صفة لها وان المعنى على ذلك ثم واختيار ... وكفى الحكم وبهذا التقرير
يسقط الاعتراض واما الحكم ومن اهل الافراد في قوله تعالى الا على ازواجهم
او ما ملكت ايمانهم فان المملوكات مقصودة من حيث الملك لا من حيث العقل
وظاهر كلام المص ان الكلام الذي تكون فيه لصفة العالم غير الذي تكون فيه للنوع
ولذا فصل في الشرح لما هي فيه للوصف بالابيات الاولى ولما هي فيه للنوع بالابيات
الثانية وقد علمت انه لا فرق في المعنى وتجيء اربطا للعالم مع غيره يصير اي الى ما
كذلك قوله بسوى العالم مجرور بالام متعلق بما دل على ذلك ما في من ... صيغة
خبر مقدم وما مبتدا مؤخر والجملة معطوفة على جملة ما لذي العالم ويتبين
انواع الصفة للمفردات وسوى معطوف على عالم وما عطف على من كما فيه
من العطف على معمولي عاملين مختلفين ولان المعطوف على خبر مبتدا آخر كذلك
المبتدا وذلك غير صحيح وبعضهم فيه تفصيل من مقاربة ذكر ان تكون للعاقل
ولغير العاقل وهو كذلك لتعزان المصرفين والمكروهات ونحوه والصفة الى مبوع
وابعد ايضا ذو وبطيء اي من الموصولات المشتركة واستعمالها
كذلك مخصوص بلغة طيء حكى الازهري انها تستعمل عندهم بمعنى التي ومن وغير
فيقولون ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلتا وذو فعلوا وذو فعلن قال
الشاعر فان الماء ماء ابي وجدي • وبئري ذو حفرت وذو طويت • والمشهور

ح
العالم نحو يسبح لله ما في السموات
وما في الارض وتجيء ايضا للمبهم امره
كقولك وقد رأيت شبحا من بعيد انظر ما

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

جم فيها

ومثل ماذا بعد ما استفهام
او من اذا لم تلغ في الكلام

والمشهور عندهم بناؤها على سكون الواو ومن شواهده انشاد ابن جني في المحتسب
مجلسي من في عندهم من الاعرابي. اعربت تشبيها بذي بمعنى صاحب وحكي بعضهم
ان هذه منقولة منها كاشتراكهما في التوصل الى الوصف بهما وان لم تلغ ذا ان
لم تشر وطلبا بما اخرى ان ذي اسم الموصولات المشتركة بين المفرد المذكر والمؤنث
الا ان تكون ملغاة وفهم من هذا الشرط اشتراط الا تكون ما اشارة وتاخير كونها الاستفهام لا
من استفهم على اعتبار وتقديم الاستفهام في الموضع الكوفي كما يأتي ومعنى
الغائها تركيبها مع اسم الاستفهام المتقدم عليها فيصير ان اشعار اجزاء من سؤال
الكلام معنيان احدهما ان يكون المجموع للاستفهام كقول بعضهم عما ذا تسال
بالباب الالف لتوسطها والثاني ان يكون المجموع اسما موصولا وذكرنا موصوفه
وعليه بيت الكتاب. وعي ماذا علمت ساتقيه. ولكن بالمغيب نبيني. فما
بجمهور على ان ماذا كله مفعول عي ثم اختلفوا فقال السيرافي وابن خروف موصول
بمعنى الذي وقال الفارسي ذكرت بمعنى شيء وقال ابن التركيب ثابت في الاجناس دون
الموصولات واعلم انه يظهر الالغاء وعدمه بالابدال من اسم الاستفهام المتقدم
عليها وذكر جوابه وكذا اقبل ماذا صنعت اخير ام شر اذا بنصب علم ان المسؤول
منه هو الاستفهام في محل نصب لان التابع يكشف حال المتبوع ومن اعراب
ان لم يجئ مبهم وانا صب سوى صنعت فلو جعلت ذا موصولة لم يبق له اعراب
فيتعين ان تكون ملغاة وانا اذا رفعت اخير كان الاستفهام في محل رفع وكان رافع
له سوى الابتداء ولا بد للمبتدا من خبر ويشبه معناه ان يطلع للحجة بذا سوى ذا ان تكون
موصولة وجملة صنعت لا تصلح كونها الا ان ابن الجبر لا يحدث في مثل هذا وما اقتضاه
كلام التسهيل من جواز حذفه مردود كما يأتي ان شاء الله تعالى وفي قوله تعالى
ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو في قراءة الرفع تكون جملة الجواب اسمية
فيترجح في جملة السؤال ان تكون كذلك ولا تكون كذلك الا بجعل ذا موصولة
وان الغاء مبهم مرجوح وفي قراءة النصب العكس وثاني الشروط الا تكون اشارة
ولم يذكر ابن مالك لانه يفهم من قوله ومثل ماذا اذ ان معناه ان ذا مثلها في مسا
وات ماذا كما تكون للمفرد المذكر ومن قوله في باب الاشارة ان الاشارة بذا

لا تكون

ع من الاتيان

لا تكون الا للمعهود المذكور فيعلم منه ان هذه غير الاشارية على الجملة والتكملة ويحتمل الا
تشير ان من قوله وكذا يلزم ان تكون الى قوله وجملة الخ وقد صرح في ان ذا هذه لا تستعمل
بعدها جملة او شبهها وقد علم من ذلك ما في اسم الاشارة انه لا يصح للكاتب بعد ان يحكى
وايضا فمعناه معلوم وذلك الشيء وان يتقدم عليها استفهام بما او بمن او
بمن على الاصح كقوله . الا تسألان المرء ماذا يحاول . انحب فيقضى ام ضلال وباطل .
وقوله . الا ان قلبي لدى الظاعنين . حزين فمن ذا يعزي الحزينا . وخالف في هذا الشرط
الكوفيون فاجازوا موصوليتها وان لم يتقدم عليها استفهام بما الكلية وخالف
بعض النحويين في تجويز موصوليتها بعد من وبه يعلم توجيه تأخير المثال لقوله وقد
يحتمل ان يكون مبتدأ حذف خبره لدلالة الترجمة عليه اي اثنان وكذا ذي ويحتمل
ان يكون معطوفا على الضمير المستتر في تساوي للفصل بالمعمول وكذا في الى
واي اي تساوي ما ذكر انها من الموصولات المشتركة وقد تقدم في مبحث المبنيات
ما يتعلق ببنائها واعرابها ومن مع من ما ثم ذو . مستعملا بها اعني الكلمات
الثلاثة تكون كل واحدة منها في كلامهم مستعملا بها نحو جاء الذي اخوك بالا
من نحو من امر غيره ونحو ما رب العلمي وشاع ذا اي وذه ايضا الثلاثة بمعنى
الثلاثة كقوله . اي حين تلم بي فلو ماشيت . من الخبر فلا تخزى خلبا . ونحوه
يعدل بسوء الحرير وما يتعلق امر خيرا يعلمه الله ثم زد . فكن موصوفة اي زد على
ما تقدم من ورودها نكرة موصوفة نحو مررت بمن كريم وبما معجب لك اي بما معجب
لك وقيل نعم . بغير من اي نعم ان وما عن من ينعتها صفة كلما نكرة كقوله
ربعوث ام ي اي امر وبما جاء شيء ونحوه ان ما اجزع فصبر اجمل ومن وما قد يكتفى
اي وينبغي ما ومن عن ان ينعتها نكرة تامة من يكتفى بهما كقوله ونعم من
فنعما وعسلة غسلا نعما وكقوله . ونعم من هو في سر واعلان . زعم ابو
علي الفارسي ان الفاعل مستتر ومن تمييز وهو مخصوص بالمدح وهو
مبتدأ خبره ما قبله او خبر مبتدأ محذوف ولا يخفى ما في كلامه من الزيادة على
الحاجة وكلها موصول والا لزم . وان لم يحل بصلة بها تتم اي ان الموصولات
كلها يلزم ان يكون بعدها صلة مشتملة عليه وقوله لزم ... وتقديرا

ومن
أيّ
أيا

وكلها يلزم بعده صلة
على ضمير لائق مشتملة

وان الصلة يجوز حذفها لدليل كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم
الينا اي الالى عرفوا بالشجاعة ثم بين ما اجمل ومعنى التعميم ان كل موصول لا بد
له من صلة سواء كان له وحده او له مع غيره وبين معناه ان كلا لا بد له من صلة تعقبه
بعده دخالا انه قد يكون صلة بعد موصولين او اكثر منشأ ذا ابهام كقوله من اللواتي والتي
واللاتي زعمن اني كبرت لداتي وفهم من تعين ذا الاتيان كما اخره ان الصلة
لا تكون الا بعد الموصول ولا تتقدم هي ولا شيء منها عليه واما قوله تعالى وكانوا فيه
من الزاهدين فمعموله متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة اي زاهدين فيه
من الزاهدين قال الدماميني وهل من الزاهدين صفة الزاهدين موصول لما تقرر عالم ان
وان علمه او حرف تعريف لا موصول لان الزاهدين [illegible] ان يعود الزا
هدين الى الموصوف ويكون [illegible] بعد الزاهدين اعدوا او يكون خبرا
ذا ايضا كان [illegible] او لا يكون [illegible] المحذوف موجود [illegible] وكلام ابن الحاجب
صريح في ان التعلق [illegible] بغير الصلة لا بمحذوف قال في امالي القرآن في الكلام
على قوله تعالى وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين [illegible] مثل هذا الموضع
انه متعلق بالنصح [illegible] المعنى عليه ولا ارتياب في ان المعنى على النصح لهما
ان اللام [illegible] معنى النصح [illegible] وانه [illegible] الاكثر [illegible]
لا يتقدم معمول صلة الموصول الا بعد [illegible] الموصول [illegible] ان الالف
واللام [illegible] صورتها صورة الحرف المنزل [illegible] من الكلمة [illegible] كجزء من ال
جزء [illegible] لا تمنع التقدم [illegible] بين الموصولات [illegible]
[illegible] فعل [illegible] الصلة [illegible] مع [illegible] الاسم
الواحد [illegible] الصلة [illegible] والخ [illegible] الى النفسه
النحو والحكم [illegible] بين الصلة والموصول باجنبي فلا يتبع الموصول
ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة او تغير تمامها ومثال ذلك
قوله [illegible] ذكرت [illegible] ان يوم لا [illegible]
ان [illegible] بدل من [illegible] من الضمير المستتر في جعلت [illegible]
رفع مغفرا بدل على الاول من الموصول قبل تمام الصلة لا [illegible] التمام

مثلا فقال ان ما قاله الامام ابن هشام وغيره من ان كل موضع ممنوع فيه فهو هذا
التقدير وقيل الصواب ان يكون دارها منصوب بفعل يدل عليه المذكور والتقدير
مثاكم جعلتها باد جعلت دارها فقال ابن هشام وهذا مشكل لان جعلت
جعل علم لا يصح ان يتقدم من الموصول بخلاف ضربت واكلت ونحوهما من الافعال
الخاصة بافعال الابهام فزال بالجملة الحالية لانا نقول شرط الجملة ان يتصلها
ان يعرف الموصول منها اما انه يعرف من جملة اخرى بعدها فليس بكاف انتهى
والصحيح ان [illegible] ويستثنى من الاجنبي جمل الاعتراض والتي يسوغ الفصل
بها كقوله. ذاك الذي وابيك يعرف مالكا. واشار بقوله بها يتم الى وجوب افتقار
الموصولات للصلة وذلك ان معناها لا يتم ومدلولها لا يتضح الا بها. جملة
معهودة المعنى خبرية او شبهها من ظرف او من جار ومجرور تامين وخالية من الطلب
[illegible] او معه الفعل او شبه بالجملة هذا بيان لانواع الصلة وشروطها
والمعنى انها شيئان الجملة وشبهها والتشبيه لا نافرا به الظرف والجار
والمجرور والصفة الصريحة باعتبار ال فالجملة يشترط فيها ان تكون خبرية
اي محتملة للصدق والكذب بالنظر لذاتها وان تكون معناها معهود البيان
بتقدم علم المخاطب به باعتقاد المتكلم فيها ذكر الموصول على ان يكون الغرض
المتكلم على امر يعتقد ان المخاطب يعرفه ليكون نعتا ما عليه بعلم معلوم الحصول
له والحكم على شيء من مدلولات الجمل او شبهها واشترط في الجملة ان تكون معهودة
ليتعرف بها الموصول واشترط ان تكون خبرية ليمكن تقدم علم المخاطب بمضمونها
على التلفظ بها حتى يتم التعريف المقصود بخلاف الانشائية فانه لا [illegible] لها
لانه لا وجود لمعناها قبل التلفظ به والظرف والجار والمجرور يشترط فيهما
ان يكونا تامين والتام هو الذي يحصل بمتعلقه المحذوف فائدة والناقص غيره فلا يصح
جاء الذي مكانا او بك لان المتعلق هنا يجب ان يكون خاصا ولا قرينة تعينه
بل ان وجدت كان هو الصلة وذكره صحيح ويشترط في الظرف ان يكون مكانيا
والزماني لا يصح الوصل به اذ المقصود من الصلة تعريف الموصول ونسبة
الموصولات الى سائر الازمنة على حد سواء فلو قلت الذي يوم الخميس

وجملة او شبهها التي وصل
بها كثير غير النكرة تكمل
وصفة صريحة صلة ال
وكونها بمعرب الافعال قل

وشرط جملة بها مفهوما
غرم علمها ذكره فعلا
عهدا واخبارا وان لا تقما
تعبا ولا كلاما مبرما

وانما اشترط في الصلة من حيث
هي ان تكون جملة او شبهها
لانه وضع الموصول الخ

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

بلغ

لم تجد أحدا مع جملة الموصول إذ لا يكون العهد فيها وبين محذوف الصلة في شخص بعد وجودها
يوم الخميس من غير مراعاة أمر آخر لا تشمل إلا الموجودات في ذلك اليوم إذا كان الموصول
واقعا على المعنى جاز نحو اضرب الذي يوم الخميس جاءك إذا كان بينه وبين مخاطبك
عهد في ضرب وقع في ذلك اليوم فيقصد كلام المص بما ذكرناه فقوله مع علم متعلق
قوله إيراد ذكر بعد الذي متعلق ما بعده من الجملة والظرف وعرفه بأنها لا تقتضي
جرد الصلة إلى إيضاحها محتاجة للموصول على ذلك لا بقوله ولا بأن في إيرادها واعتبار في الالف
لم يتصل إلا لله أن فيه يطابق الموصول في إفراده وتذكيره وفرعهما ولا يشكل
اشتراكه إذ لا تطابق بين المشترك لأنه يجوز فيه رعاية اللفظ ورعاية المعنى نحو
ومنهم من يستمع إليك ومنهم من يستمعون إليك لأن المطابقة حاصلة فيه للفظ
في الوجه الأول وللمعنى في الثاني إذ لا تعكر مطابقتهما معا حال وقوعه على
غير المفرد المذكر قوله وخالف الوصف عطف على كونه لا على تشمل لأن الوصف وجملة
تشمل الجملة كما تقدم وهذا الاعتراض قول الخلاصة وصفة صريحة صلة ال لأنه يوهم أنها
قسم ثالث ليست من قسم الجملة واحتيج إلى تأويله بالجواب عنه وانظر في هذا
شيئا ومعنى خالف أنه دال على الحدث وصفه لم يشمل الأسمية ولم يدخله الجمود
دال معنى الفعل مقصود منه بأل الصلة أل قال الرضي فعل في صورة الاسم وباطل الفا
على والمفعول الضارب والمضروب لأنهم كرهوا دخول أل التي صورتها
صورة أداة التعريف على الفعل فحولوه إلى الاسم ولكونها فعلا في صورة الاسم
عملت مطلقا ولو بمعنى الماضي المنفي ونحو زوال هذا الاعتراض معا علمت عبارة الأسمية
تشمل كالصبح والحرح وصاحب والكاهل وخرج التمييز دال مع هذه ما بعده نحو قول
جمع كاسر بمعنى شجاع وشمل الكافر الصفة المشبهة لأنها من جملة الحادث
بعلمه فتكون أل الداخلة عليها موصولة وبه جزم ابن مالك والتحقيق أنها
معرفة لأن صلة أل فعل في صورة الاسم كما سبق والصفة المشبهة ليست كذلك لأنها لا
تدل على الثبوت للدوام ولا تليق بما قررنا من أنها مثل الذي لعدم غلبة الاسمية
عليها ومنهم من قوله لأنها مختصة بها قوله أو معرب الفعل تبع فيه ابن مالك
في عدم فصل على الصفة بأسرها إلا بقول الأخفش ما لله بالعكس انتهى حكم قصر

أي صح الرجل متسعه وأعم
إيرادها متسوعيته

قوله

قال لانه كثيرا ما يقول المرتضى بناء على ان الظروف من ملابسه وهو للشاطبي
عنه قال الشيخ ابو اسحاق الشاطبي حصر الحصر ومنه انه مذهب وان تحرر
اجماع النحاة وتحكمهم على العرب في كل منها ولانه لو فتح هذا الباب ما
ما يقتضيه ضرورة والحق انه يسهل بكثير من هذا وابن عطاء الراوي في مثل ذلك
بما ان الشعر حتى ورد به الشاعر فقال . واحسن كل الاحسان ولما رايت
الشيخ او بعض في تنبيهات ان التوصل به منه واتصل ولانه قد لا يختص بقول الشاعر
الا ما قال ولو سلم تكلف الاشتراك مع مثل حوليات زهير وان العبارة الحقة
فيها الظروف فقد تكون الاسود المقام الكبير اذا شيء نور ابيض ويحكم انه لو بطل
كون في هذه وسبيل الحق الملابس اما انه وقال الشيخ اولى الحصر والحوليات
القصائد المنسوبة للفحول كذلك العرب شاع الخطابات اذ فيها ونحوها
بها الا لكثرة حواكم او لا مناسبة الحصر تنبيه قال الدماميني عند قول
التسهيل وقد يتوصل بمضارع اختيارا ومن كلام في حاشية وهو انهم اجمعوا
على ان جملة الطلب لا محل لها من الاعراب ومعنا على الظاهر غير صحيح بل ينبغي التفصيل
من طلب الحال ومطلقه غيرها من الطلب في الشاذ الا على الحال من الاعراب فقط قد فصل وركن اذ لا
يصح حلول المفرد محلها واما طلب الحال حيث توصل بالفعل ذات الفعل المضارع اما
اختيار الى قول ابن مالك او اضطرارا الى قول غيره وحيث توصل بجملة غير المتقدمة
على وجه الظروف بل اجماع فينبغي ان لها محلا من الاعراب ويكون محلها بحسب
ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع ونصب وجر فيحكم بانها
في محل رفع في مثل قوله . الا ايها الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي . وفي محل
نصب كما لو قال ما رايت حالك الذي نفعني زيد وحالك الذي نفعني اباه وحالك الذي نفعني في
النفعني وفي محل جر مثل قوله ما ارى ذا العلم الذي صحى هذا مشتهر . وهذا من الغرائب
ان تكون جملة بعينها لها بحسب محلها انواع اعراب الاسم لا تجر والتي تعين
في الانواع الثلاثة ولا في شيء منها بعد ان صاحب به وقد تعترض كلهم لا
دان منه الا في استعمال الفعل في الظروف اومعها وفي قليل من الكلام وهو ما لا يخفى
انتهى قلت مع المعد الذي جعل محل الجملة المذكورة الاعراب المفرد

بكونها

من باب سهل

فذلك الخ

والاعراب الحاصل فيه منقول اليه من الاول والفرق في تجرده الجمع حاشيتا على ان المعروف ظاهر
الجملة تمام في كلام الرضي وتعين بعضهم الى دوال المضارع من الماضي وانه لا يجي في كلام
الا في الاخبار كقوله وشرط الفعل الذي يشرط الان بالجملة الى غير المصدر ذا المضارع
بولين اوامه له كقوله من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد وكذا
شذ وصلها بالظرف في قوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة
ذات سعه ولا يتم عايدها الضمير ان اب من كوره وهو الا ولا يجوز حذف عايدها
لان ابتداها حقيقه لكونها على صوره الحرف والضمير بعينها والتهم ذكر الزبلا وهذا
مدلولات ابن مالك التشبير عليه واحذف منه سوا ان كان بعض معمول بدا يجوز حذفه
في ابن غيرال من الموصولات ان كان بعض معمول محذوف فمعرفه تبعا للمصنف لفا
من غير شرط ما ياتي اذ ب شي ذي بعلو لا بعضه استغلالا كالعاب في جواب ان ما
يجوز حذفه وها مع القول ويمتنع في التي استغلالا ومثال البدل الرجل الذي فلتات زيد
انه قلت انه بذا في ونحوه ومالثاني كيف ساغ حذفه مع انه منصوب ذا الحرف لما
ذكر وهذا زياده على الخلاصه او كان منصوب امثل او صله او وصف اه وان لم
يكن بعض معمول محذوفه واما ان يكون منصوبا او مخفوضا او مرفوعا فان كان
منصوبا فان حذفه بشرط احدهما ان يكون متصلا فيمتنع الحذف في نحو جاء
الذي اياه اكرمت وهو معنى قوله وصلا بعملة وظاهره لمنصوب الاول كما
قد يتوهم والثانيهما ان يكون ناصبه فعلا نحو اهذا الذي بعث الله رسولا
او وصفا نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدي غيره نفع ولا ضرر
وان كان ناصبه حرفا نحو جاء الذي انه فاضل او كانه اسد امتنع حذفه
واشار بتقديم الفعل وتاخير الوصف الى ما ذكره في التسهيل من ان حذف المنصوب
ذا الفعل كثير وحذف المنصوب ذا الوصف وهذا بعضهم يجاب عن قوله في الكافيه
اعترضا على الخلاصه ان لا يوهم استواءهما او حرف بوصف عملا كذا
وان كان العايد مخفوضا فلا ما ان يكون خافضه اسما او حرفا فان كان اسما
فان حذفه بشرط احدهما ان يكون وصفا فيمتنع الحذف في نحو جاء الذي
قام ابوه والثانيهما ان يكون ناصبه الحال فيمتنع الحذف في نحو جاء الذ

انه

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

انه اذا امتنع ان يراد الوحدة غير علامة وهذا الشرط يفهم في الخلاصة من قوله
ومن يوافق ما ارتبط فقد او حرف الموصول او ما وصفا فجر وان كان خافضه
حرفا جاز حذفه بأربعة شروط ان يكون الموصول او الموصوف بالموصول
مجرورا بمثل الاول لفظا ومعنى متعلقا بمثل ما تعلق به الاول معنى واتحاد نحو قوله
الا تجتنبي الامر الذي ركبته ... ان يعم حرف هذا الفرد ان اليم والا يكون
... وان يكون الجار لهما اثنا ... ان للضمير ايضا وان يتعلق معنى وذلك
الثالث مفهوم من المتن بجملته فرجع في محل جر صفة لحرف والضمير يعود على
الحرف الجار للضمير والموصول وما عطف عليه مفعول فرج والشرط الرابع
ان يتحد الحرفان في المتعلق وهذا ما اخذه من مثال الخلاصة فيمتنع الحذف
في نحو جاء الذي مررت به وسر فوله ومر هسه بحور على قوم منى والدي
ذم بعسروي بحذف مع ربع الموصول ويمتنع في نحو غبت فيما رغبت عنه
وفي نحو مررت بالذي مررت بزيد بالاجر الباقي السبيه وبالآخر التعدية
وفي نحو مررت بعمرو حبث مررت فوله وهو على من حسب الشرع عليهم الا على
من حصر البدء عليهم او مبتدأ او ما عطفا خذا ... وكان مبتدأ خبرا وكان
وصلا فهو ان كان العائد مرفوعا جاز حذفه بشروط احدها ان يكون مبتدأ
فان كان فاعلا او نائبا او خبر المبتدأ او ناسخ لم يجز حذفه نحو جاء اللذان
قاما او ضربا وجاء الذي ابواه كبيرا او ان العالم هو وهذا الشرط ماخوذ
من قول الخلاصة وصدر وصلها مع قوله وفي الحذف ايا ان يحتمل موضوع
المسألة صدرا ولا يكون كذلك الا اذا كان مبتدأ وثانيهما ان لا يكون معطوفا
ولا معطوفا عليه في نحو جاء الذي زيد وهو منطلق وثالثها ان لا يكون معطوفا عليه ولا
يحذف في نحو جاء الذي هو وزيد منطلقان وهذا من التربيع ورابعها ان لا يكون
بعد حرف نفي نحو جاء الذي ما هو قائم وخامسها ان يكون خبره مفردا ولا يحذف
في نحو الذي هو ابوه او يقوم ولا في نحو جاء الذي هو في الدار او هو عندك لانه
اذا حذف لم يبق دليل على حذفه لان الباقي بعد الحذف صالح لكونه صلة
وسادسها ان تكون الصلة طويلة بوجود زائد على الخبر المفرد كقوله ما انا بالذي

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

فإن قيل الأسوء أولا يجزم في نحو جاء الذي هو قائم وكان من حقه أن يشير كما في الخلاصة على أن هذا الشرط خاص بغير أي فقوله أو مبتدأ هو خبر لكان مخزومة مع اسمها وما نافية والجملة بعده في محل نصب صفة لمبتدأ أو حال صفة بعد صفة فهو نصب المنقوص للضرورة على حد قوله ولو أن واش باليمامة داره وحيا اسم كان مؤخر **فصل** تكلم فيه على الموصول الحرفي الذي قال ابن مالك وذكر من جملة أنه موصول حرفي موصولنا الحرفي ما أول مع صلته بمصدر كيف وقع أي الذي أي الموصول الحرفي ما أول مع صلته بمصدر أي مع ما الذي به والمراد الدلالة اللغوية لا الاصطلاحية التي يتوقف العلم بها من حيث أنها صلة على الموصول أولا وقد كان من حقه أن يزيد في الضابط ولم يحتج أي عائد لا خراج الذي في نحو وخضتم كالذي خاضوا إذ يقبل التأويل مع قاربته بالمصدر مع أن الصحيح أنه اسم لعود الضمير عليه ويجاب عنه بأن الحرفية مأخوذة في عنوان الموضوع المسكت عنه في صدر الضابط واقتصر على الحرف والاسم خارج عنها ويعني أن يكون قوله كيف وقع تعميم في المواضع التي يقبل فيها ما ذكر من التأويل إذ معناه كيف ما وقع في التراكيب التي يستعمل فيها كلها والتعميم في الأحوال هنا يستلزم التعميم في الأشعار بأن الأحوال هاهنا إنما تتعدد ويحصل الاختلاف فيها بتعدد الأغراض والذي يقبل التأويل المذكور في جميع التراكيب ويحتمل أن يكون تبع من يعد الذي من الموصولات الحرفية ويشهد له قوله الآتي ومن يرد فيه الذي بما وهو وقد علمت ما يجاب به عن من لم يرد **وذلك أن والموصول بفعل ما** الموصولات الحرفية خمسة على ما في هذا النظم ويستنير على زيادة فيه أو لها أن بفتح الهمزة وسكون النون وتوصل بفعل متصرف سواء كان مضارعا أو ماضيا أو أمرا وزعم أبو طاهر أن الداخلة على الماضي والأمر غير الداخلة على المضارع فإن في الماضي والمستقبل بدليل أحدهما أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف والثاني أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية وأجاب ابن في الجواب عن الأول

الموصول الحرفي

وأما الموصول الاسمي فهو ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة كذا حده في التسهيل فخرج بقيد الاسم الموصول الحرفي ويقوله أبدا الذي الموصوفة بجملة في نحو مررت بالذي قام فإنها إنما تفتقر إليها حال وقوعها نعتا ويقوله إلى عائد حيث وإذ وإذا فإنها تفتقر أبدا إلى جملة لكن لا تفتقر إلى عائد وقوله أو خلفه لا دخال نحو قوله سعاد التي أضناك حب سعاد أي التي أضناك حبها وقوله وأما التي في دخلت أصحاب الحبيب رجعت معاوية فعبر أبد بل إدخالها وأراد بالمؤولة أدخلها والظرف والصفة الصريحة

موصلة الحرفي أن لو كي وما
أن وعلى بعضها اقتصر ما

انه مشفوع بنون التوكيد وانها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الامر
بالاطراد ويراد وان اشرنا وانها ايضا لا تختص مع دخولها على الماضي باتفاق
وعلى الثاني انه انما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لانها ترده
انقلابا الى الاستقبال في معناه فاثرت الجزم في محله لما ان ان لما اثرت
التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت النصب في لفظه انتهى واستشكل
شيخنا الامام العلامة المحقق ابو عبد الله سيدي محمد المسناوي ادام الله النفع
به قول الجلال ابن هشام وغيره فكتب الى في ذلك الوقت وطلبته ما نصه
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اشكل على كلام الجلال المذكور
في المغني وغيره ابن هشام والجمهور ان الداخلة على الماضي والامر
هي غير الداخلة على المضارع ومسوقول الا والرد عنها وهو قول الاخفش من جهة
اتفاق الكل على انه اعمل لها فيهما باعتبار انها على حقيقة التاويل بالمصدر
وقبول السبك معهما كما مع المضارع ومن جهة عدم ذكرهم اياها في هذا التفسير
المشكل للجميع في تعداد اقسامها المعروفة مع انها لا تقبل فيما يظهر الرد الى
واحد منها بل يظهر انه لكونها غيرا او غير ذلك ما يتعلق فيه القول بمر ظهر
لي جواب مقنع عن واحد منها بل بقي الاشكال من ذلك الوقت وكتبه
وليعذرنا بمر ما هو ان الامام صفيقه عن غير المسترد سواه والسلام من كاتبه محمد
المسناوي كان الله له انتهى ولما وقفت عليه كتبت تحته وانظر لما وقفت
على ما سطره شيخنا المذكور اعلاه راجعت ما امداه تفضل الله المتحرى من
العلوم وما ابتلي به من كثير من الادراكات والفهوم فما تشرفت الى حل مقفله
وتحريريا لعلاج معضله لبعض ما اكمل العلمية العقيقة متحرا انه ليس للتلميذ
سوى شيخه مستندا واستعانة والله المستعان ان المصدرية موضوعة
باتفاق ابن هشام والجمهور للدلالة على ان المراد بلفظ الجملة التي بعدها
المعنى المصدري ولذا نسبت الى المصدر وهو مراده وقال ان معناها السبك
وبراد ابن على استكمال صدق حد الحرف عليها عند دخولها على
الماضي والامر مع انها لا تدل على معنى البتة ثم بعد اتفاقهم على مدلول الحرف

قال الاول هي مع غير المضارع موضوعة لذلك وحدها ومع المضارع لذلك وللتعليل للاستقبال
معنى عندي من قبيل المشترك وقد صرح بهذا ابن القاسم وذلك ان شمني عند جواب المغني عن اول
دليل ابن هشام وانه شقف بيوت الشعر كبير وقصر ووقال ابن القاسم بان معنى قول المشترك
تخلص المضارع للاستقبال انها موضوعة لهذا التخليص كما بين انه هو المراد منه واذا
ثبت هذا او النواصب الداخلة على المضارع عندي هي الداخلة على الماضي لفظا وصورة لا معنى وحقيقة
ونظيره ان تكون معنى المشترك واحد ونظيره احدهم لو لفي الاخر ما هو ذكره ابن الحاجب
والشيء ان لم يكن هنا لزوم ولا جزء فيه وقال الجمهور هي موضوعة مع المضارع وبمعنى
للمعنى المصدري المستقبل وذلك انها مع المضارع على الاستقبال على هذه كالادوات
المتضمنة معنى زائدا على الظرف معنا هنا ايضا وضعت لذلك وهذا مفهوم مراده على هذا التعبير
ومن شبه الا والمضارع بمعنى عنده من قبيل المشترك والاختلاف في هذا راجع عن ما
وضع له اللفظ وهذا الباب مثل الرواة التعيين ويعبر بالمنهل ان الاصل عدم الاشتراك
ومن ارباب لما رجع اكثر العلماء عن تحقيق تصورها قال العلماء مرده على هذا
الكلام حتى يقال ان الكلام في الاشتراك والتواطؤ ليس من مقاصد النحاة مع قصر
نظرهم ما يقتضيه مذهب النحاة وانه لا يلزم من الاتفاق على مادة كثرة السؤال الا اتفاقا
ان على غير وتبدل الفوائد في الجملة وليس من نظرهم الا بحسب الاحكام اللفظية
ثم طالب تحقيق ذلك الكون وعلم انها عند الشارح للعين المصدرية بتلبيسها
لانه واقع على التأويل مع غير المضارع فسبق كون ذلك معنى لها وبه يتحقق
العلم والنوع ففهم على اعتبار الوضع على التعليل ولا على النصب حتى ينتفي
بانتفائهما كتبه عبد ربه محمد بن عبد الرحمن ابن زكري وفقه الله بمنه امين

وكي بما ظاهر للام فوه ادنى من الموصولات الحرفية كي وتوصل بحضور المضارع
ولابد من كونها مسبوقة بلام التعليل لفظا او تقديرا كجئت لكي تكرمني ومنه
لكيلا تأسوا وتقديرا كجئت كي تكرمني ومنه كي لا يكون دولة وكي معلومة
على أن بعدها متعلق بمحذوف للالتزام وبلام او بلام اذا وجدت قبلها
وكي لان الا ضمير ومنع البلاغ الى ذلك فصار في الجملة الحالية ولام
متعلق به واللام مفيدة جار لما خير كالعامل في أن والرفع الابتداء والخبر

اد ذلك أنّ في بعض النسخ وتفسير الشيخ وتوصل بالمبتدا او الخبر لانها من نوا
سخ الابتداء ان كان خبرها مشتقا جيء بالمصدر كاستفهام او بالفعل
نحو اعجبني ان زيدا منطلق ومنه الضمير وعود له لان الخبر في الحقيقة
هو المتعلق المحذوف وان كان جامدا فنحو اعجبني ان زيدا اخوك جيء
به والكون فقوله ابتداء بمعنى مصدر بمعنى اسم المفعول او ما ابتدئ به الكلام
الرابع ما يقع بعد انسب اي يوم الحساب وتوصل بفعل متصرف غير امر وندر وصلها
بالجملة فقوله بما استعملا ان الخبر افتر [?] والفرد وقد توصل بالجملة الاسمية
كقوله واصل خليلك ما التواصل ممكن بما هو مقر على ما قبلها وشبهه
متعلق بان توصل بفعل وبالا على الفعل وما وان قعد على فعل الامر البالي [?] بقول في
تصرف امثال الامر اشكل [?] اي ضمير الفعل مجاز ولو كان يتلو منهم تمني الخامس
لو وتوصل بفعل متصرف غير امر وصل بمعنى قوله كما وقوله يتلو ان حال الموصول في
حال كونها تلو مفهم التمني وان يكن زايدا في الحال هي وان كان في ادا
اذ ابتدع املت وامر [?] ما انه فهو ود والمؤكد والمضارع نحو يود احدهم
لو يعمر ومن الكثير وقد يحتمله كقوله ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى
وهو المغيظ المحنق ومن ذي مثل ذلك ما وقد زادة في الموصول الحرفي يونس
هذا ما عند الوارسي في الشعر زيادة والخرجة منه كلام الذي يشهد اصل عبادة
وان ابن هشام في الحواشي ومن ذلك دليل على ولا حول الباذه بالكسر بل
بنا مرتبع المعروف بينهم حتى يروا رجالا وما صنعوا او ليبار زوا رجالا
مثل زايلهم قوت وصح ذلك ما يعملوا انتهى الى وسع قلت [illegible]
لا دليل فيها ما ذكر الا على ارادة المعنى المصدري ولا يلزم من فيه الذي سبك
اي من الموصول الحرفي وقد تقدم العرف بين اي فهو مسبوك ولذلك ومن الا
عند قوله كيف ومع واما قوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا فيحتمل توجيهات
مذكورة في التصريح وقد علمت من الذي فهو من مذهب الجمهور وضعف
مخالفته فيه قوله ما وهي قد رجع الى سؤال في كلب بيان توجيه
القولين في ان المصدرية ومثال الكلم منهما ما احببت بان مجد

وان جهة العموم عود الضمير عليها في اغلب الاستعمالات وحمل التراكيب محمل عليه محل النزاع لقلته وعدم تسويغ دليل الخصوص فيه وبغير الضمير فيما لم يوجد فيه خصوصا وجهة المقابل صحة التاويل بالمصدر وانها خاصة بالخصوص وان لا تثبت خصوصية امتنع تقدير ضمير يعود عليه واشار بما طاح الى جواب بان خاصية الخصوص وجوب التاويل بالمصدر وعدم امكان الحمل على خلاف ذلك الا الاحتراز بيت وبيل ومنوله في الحملة الموجودة في الترتيب للاول وبه يعلم انه لا منافاة في كون ان من الموصولات الاسمية وصحة تاويلها مع ما اليه بالمصدر وان الجمهور لا ينفون ايضا وبيل المذكور والقصار لم يحكيه عنهم في التصريح لا اثبات قبول التاويل ومنه اراد ان يلاحظ حمل الخصوص ولم يحتج الى ما ابداه من ارادات الواقعة في التراكيب المحكم فيها التاويل او لزمهما وان فيلغته يحتاج الى القابل بقواعد العمل المنفرد اشهد المراد من الجواب **خاتمة**.

ذكر فيها الحكاية واتى بها بعد الموصول لان أيّا المذكورة اتى وقيل وفيه ثم استعمالات تكون في مبحث الموصول وان من جملتها الاستفهام ومما مستعملاتها فيه الحكاية **ما للمنكر احكي بأي او من** **تسال بها عنه د** اي اذا سالت بأي عن اسم منكر احكم ائت لم فيها وما يصلح العموم فيشمل احوال الاعراب والتذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع الاخر يشترط في ذلك المجمع عنده ان يكون مجموعا جمع تصحيح ام صالحا لمن يجمع به كقوله في نساء مسقول اي الا يرسل الا ان يصلح لو صحح كما هي الامثلة وكذا اذا قيل جاء رجال تقول اتون لا تقول رجال صالحون بخلاف نحو احمال وجذوع ويخرج المنكر المعرفة وان المعرفة لا تحكي بأي وكان من حقه ان يشترط تقدم ذكر المنكر احترازا مما اذا ابتدأ بأي ابتداء من غير ان يتقدم ما حكاه بأي بل تستعمل اي على حسب ما تقتضيه العوامل **و** قوله يحكي به ما ثبت للمذكر لا يعلم منه تقدم المنكر بل يصدق بتقدمه وتاخره وما والحكاية انما تلزم تقدم المحكي ولذا تحكي الجمل المقول المستقبل ومنهم من الكلامية في النكرات انه لا تحكي من الوصل والوقف لا انه لا يباشر في الوقف هكذا في حال الموصول

الحكاية

وقد صرح بعضهم الحكاية بقوله ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده كما في الحكاية عن ابي حيان والحكاية تكون بأي وبمن وذكر تعلم بحرفي وبمن اصلية معناه ما للمنكر احكم بأي الخ

احكي بأي ما لمنكور يسال اي عنه بها في الوقف او حين تصل

ذكر انه

انه لا يجوز بين العامل وغيره وعلى هذا فلا حاجة في الحكاية انه الخ

ب
الوقف

من الاعراب لان الوقف على الحركات متعذر واعلم انه اختلف في الحركات اللاحقة
لاي وقبلها هي حركات اعراب ام لا والرفع على قياس قول الكسائي مبتدا او خبر محذوف
تقديره اي هذا وانه لم يقدم الفعل فيكون اي فاعلا لان الاستفهام لا يعمل
فيه ما قبله واجاز الكوفيون في باب الحكاية رفعها بفعل مقدر قبلها
فيكون كمثل الفعل ولو الكسائي وابن خروف الحكاية عنده وامام النصب
والجر فهي محمولة على فعل مقدر تقديره ايا ضربت وباي مررت وقيل هي حركات حكاية
لان وجه الحكاية العربية فيلزم على كونها اعراب الفصل حرف الجر ومن التزم بعض
الحكاية في قول بان واذ الاثنان حكاية فيكون بمنزلته في موضع رفع بالابتداء والخبر
محذوف ومن الاثنان هو البعض من المتروك والوقف لم يا احد فيها انها للتكلم في
المسئول عنها الاكثر في الفعل لا يتم فيها الحكاية الاعراب بل لا معنى لها
ثم بهاتين اختصاص الحكاية بباب الوقف ولم ينبه اي التنبيه على مثل المعلم
يتعين ذلك ويحتمل ان يكون من راي السيرافي الاتي فتكون الحركات عنده حكاية في
والنون اشبع اي اشبع حركتها فيتولد عنها ما يناسبها من الف ان كان ما قبلها
مفتوحا وياء ان كان مكسورا وواوا ان كان مضموما فتقول في حكاية قول القائل
جاءني رجل منو او قوله رايت رجلا منا او قوله مررت برجل مني واعلم انه اختلف
في مثل الاحرف فمذهب المبرد والفارسي الى انها اريد بها الحكاية وحركتها النون
اتباعا لها وذهب السيرافي الى ان الحركات بها وقعت الحكاية ثم اشبعت فنشات
عنها الحروف ليوقف عليها اذ لا يوقف على محرك ورجح الاول بان ... ومن بيان
الحركات انما يكون غالبا بهاء السكت ومن منيرا على كل حال والخبر محذوف
قوله ما للمنكر منصوب على الاشتغال ... هذه
... ما قبله والواو في قوله وفي الوقف ... قد بقي
معمولها ... واعمال ما قبل ... وقوله في
قد يتعلق بمحذوف ... الوقف ... الشعر
تصريح الغزي ... لا يجوز تعلق حرفي جر ... بعامل واحد ... ان الجر ورد
... ولا يعمل فيهما عامل واحد الا ...

ث
وقف الحكاية ما للمنكر ...
والنون حرك مكملا او اشبع

ع
الجار

ويكون الثاني تابعا او ويكون العامل المبهم تفضيل الثاني في قول عاملين نحو زيد يسوم
الجمعة خير منه يوم الخميس قال ابن هشام في قول ابن مالك احطابا في الوقف فريقا
الذي منه لو باعد وجاز لكان منه ازمان وذلك كان جمعة خير امنكم في يوم الخميس
في السحر ومن ثم جاز عمل العامل المبهم في الظرف قبل [illegible] حكا ايه او من ايه الثاني
ولا يصح ان تكون الثاني في باب لقائل لان الحكاية في اصلها ما انتهاء التي للحكا
ينه في غيره تا ومنان انث منه منتا منان مقصوص على من في احلى بنان ان
تثنى المكن ومني مقصور ايضا بجزم الالف وكذا منتان ومنان بالالف
للرفع ومنين للنصب والجر واكتفى بالمرفوع في تثنية المؤنث للعلم بعين مدارك التي
في المذكر ولا يجمع بين منان ومنين في التركيب الواحد بل اذا احكي المرفوع قيل
منان والمنصوب قيل منين لما تقدم من ان من لا يحكى بها في الوصل ومقصود قوله
ان ثنى لو كان المسؤول عنه اثنين متعاطفين كان يقول رايت رجلا وامراة لم يحك
بمنين بل تقول من ومن قال ابو حيان وهل يجوز ان يثنى ويغلب المذكر فيقال
منين يحتمل ان يجوز ذلك وكذا ان ميتا الاحتمالان فيقول اذا التركيب الواقع
بالعطف وسواء في الصورتين اتفق اعراب المحكيين او اختلف منه للاولى عن
فيقول في حكاية جاءت امراة منه بفتح النون والوقف بالهاء ومنه لغة
اخرى وهي سكون النون فتسلم التاء والاولى ارجح مولد منه بجزم الالف
وفي محل نصب على الحال اي عن غير وضمير فيه وقد يقال منه هاء او للعرذ
متعلق بحرف صفة اسا المؤنث بقرينة ما قبله منات مع منين ان جمع عني
منو منات مقصور ايضا بجزم الالف يحكى به جمع المؤنث ومنين يحكى
به جمع المذكر في غير الرفع ومعنى المعية المشاركة في الاستعمال في معنى
الحكاية والا فكل مختص بقبيل من علمته وجمع نائب فاعل بعض ومبني
جمعي ومنو يحكى به الجمع المذكر في حالة الرفع فهو معطوف على منات والنون
بذا اسكن قد علمت انه لا يحكى بذلك الا في الوقف وبالمستكن لم [illegible] السكون والنون
ساكنة في منان ومنين لانه لا يجتمع في الشعر ما اكتناف تكون بها متحركة وضمير هنا
على وجوب سكونها فقوله والنون مفعول مقدم باسكن والباء في بذا للظرف مبتدا

وقل لمن قال اتت بنت منه
والنون قبل تا المثنى مسكنه
والفتح نزر وصل التا والالف
بمن باثر ذا بنسوة كلف
وقل منون ومنين مسكنا
ان قيل جا قوم لقوم فطنا

ح معطوف

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

وإن تصل فلفظ من لا يختلف تصريح بمفهوم قوله فيما سبق إن وقف لأن الذي
استعمله ناظم في الوصل بكليته الحكاية فلا يختلف لفظها باختلاف الاسم
المسؤول عنه بها فتقول في حكاية قول القائل جاءني رجل وامرأة ورجلان
وامرأتان ورجال ونساء من يا هذا في الجميع وأسقط التنبيه على ما نبه
عليه في الخلاصة بقوله ونادر منون في نظم عرف كما أسقط التنبيه على
ما نبه عليه بقولها والفتح نزر في تثنية المؤنث لشذوذها واحك بها الأعلام
إن لم تتصل إليها هنا لكان الكثير أن الحكاية لم يعم حال فيها ولما
أنه إذا حكى العلم بها فهي بلفظ بعدها على الحكاية التي ذكر قبلها
متصل في الوصل لم يختلف لفظها فتقول في حكاية جاءني زيد من زيد ورأيت
زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد وهذا لغة الحجازيين وأما غيرهم فيقول
من زيد بالرفع في الجميع وحمل الحجازيين على ذلك مع الحكاية بلفظه وهي معها
الإعراب وهو عند من أرجح واختلف في حكاية العلم لغة الحجازيين
على أربعة مذاهب أحدها أنها حكاية مطلقا وأن الضمة في من زيد
غير ضمة الإعراب وهو قول جمهور البصريين والثاني أنها حكاية إلا في
الرفع وهو قول بعض البصريين والثالث أنها إعراب والمرفوع والعلم
مبتدأ أو معمولة لعامل قبله إذا قيل جاءني زيد فقلت من زيد فالتقدير
جاءني من زيد بدل من من وهو قول الكوفيين ورد بعدم اقتران البدل بهمزة
الاستفهام والرابع أن العلم بدل من ضمير على أنه عامل والتقدير في من زيدا
من ضربته زيدا أو في من زيد من مررت به زيد وأنه تفصيل ويلزمهم ما لزم الكوفيين
والمفهوم من النظم أولا ومفهوم قوله بها أي من أن العلم لا يحكى بأي ومفهوم
ومفهوم قوله الأعلام أن غيرها من المعارف لا يحكى بمن إلا في الأكثر الغالب
والأصح مع شذوذ حكاية الضمير والمضاف وفهم من كلامه أن العلم
يشترط فيه أن يكون للعاقل لأنه إذا كان لغيره لم يحك واحترز
بقوله إن لم تتصل مما إذا اقترنت بعاطف وأشار بقيد الرفع عند
جميع العرب لأن المراد من الحكاية ومع توهم أن المسؤول عنه غير

والعلم احكينه من بعد من * إن عريت من عاطف بها اقترن

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

غير المذكور فان اعطفت على كلام المخاطب دل ذلك على ان المسؤول انما هو
عين ما ذكر لا انك لا تقبل السؤال الا عن ما لم يذكر مفهوم الجزم العطف وان الكلام في العاطف
وهو مقيد بخصوص الواو والفاء كما في شرح اللباب وهذا التقييد بالنسبة
للمنطوق يبين المراد اشتراط ان تكون معطوفة بخصوص الواو والفاء واما
كونها معطوفة بغيرها فلا يشترط بعيد دال بالنسبة للمفهوم اذ المراد انه كلما
بطلت الصدارة لا تنقطع الا بخصوص الواو والفاء اذ لا معنى لانقطاعها
بغيرهما تنبيه قال الشيخ سعد في حواشي الكشاف ان عبارة كتب لهم ان
المراد بالعطف حقيقة لا صورة ولكنه هو جواز العطف مع اختلاف المتكلم كثير
من الفقه الكلامي وهل هو مبني على جواز عطف الانشاء على الاخبار
مع ان النحويين لم يتعرضوا لجواز مثل العطف كما علمت انتهى قلت
محل الخلاف بين المانع والمجيز في عطف الاخبار على الانشاء وبالعكس غير ما فيه
قبيل دفع الايهام اما هو فيجوز عند الكل ان يتعاطى كما في قولهم لا وايدك الله
فان ان مراد الايهام المانع بعين ونذر قال في الكوكب لم يرد لكلام ما سبق ذكره
قبل بين الاولى لذلك وهذا جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية بينهما معنى
لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن لو عطف هنا يوهم
خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم
التأييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو للعطف لا انشائية الدعائية
على الاخبارية النفية المدلول عليها بكلمة لا انتهى اذ انتفى هذا ثبت ان
من هذا القبيل اقوال الرضي في تقديم الصدارة ان يقبل المخاطب ان المسؤول
عنه هو ما ذكر بعينه لا غير حتى يكون نصا في ذلك وانما خص الصدارة
بالعلم دون غيره من المعارف لانه اكثر استعمالا في تعيين الدفع اذ اعلى الحقيقي
والمراد من الحكاية تنصيص المذكور ودفع الايهام بكثر الامثلة الذي يسبب
ثم قال ومن ثم وجب حذف الصدارة في غير العلم الا بدخول العطف على من نحو ومن زيد او من زيدا
وما يجوز الحكاية اذ ذاك لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب يؤذن
بان السؤال انما هو عن ذكره دون غيره انتهى وقال ابو اسحاق الشاطبي

المسؤول صح

اللهم صل وسلم على ... ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

اذا قيل لك أرأيت زيدا فعلت ومن زيد فليس الا النزوع وكذا الجواب من ثبت زيد نحو
وكذا الجواب أي أو فلت من زيد بسبب ذلك ان الغرض من الحكاية ان يدل على ان المسؤول
عنه هو المتقدم في الذكر لا غيره فلو أسقطت حركة السؤال على كلام
المسؤول عنه طرأ في الاحتمال ان المسؤول عنه هو الاول لا زال الاشتراك بين
الاعلام بذكر مصدر الحركة المعطوف اذ لو حرك المعطوف لالزم الالتباس
بين المعطوف والمعطوف عليه اشتر من ان استشكال عطف الاسماء على
الاخبار نقول ان السؤال السابق انما يستقيم لو الغرض منه لفظ المتكلم فالحكاية
كلامه ذلك كله وقد يحصل في [illegible] اقتدار في غير المعطوف فالمقصود بين ثبت لكن
تابع المسؤول بمراعى ما يقتضيه المقام في كلام المسؤول دون ما يقتضيه
العامل في كلامه وتحقيق المسألة ما يعلمه الشارح من التتبع في القيود
والمعطوف وانما يستلكون في الامثلة التعميم والتمثيل وبكون الاسناد
في الاسماء الاعلام لكون الاسماء منها المواضع للتنكير ومنها الحكم مما عاد
فكونه للتلقين والوصف منسوبا مع ال والياء هو الوصف مقصور
على الاعلام ايضا ومثاله الوصف حال كونه منسوبا حالة كون مع ال والياء
وان كان الشرح يحكى عليه بسيبويه وان اسم الفاعل اشبه [illegible] المعنى هو
قلت قف وفيه شيء من وجهين احدهما ان المنسوب بعينه وصفا نحو الوصف
مستقلا ومع الحكم النسب [illegible] على ما ذكر حكاية المعرفة
بالوقوف عليها كما ذكر قاله الرضي اذ انما تسأل بمن عمن ينتسب
اليه علم سواء كان العلم المنسوب عاقلا او لا بل ما شرط كون المنسوب
اليه عاقلا كما اذا قلت رأيت زيدا او ركبت أعوج جاز لك ان تقول المني
اي البكري ام التميمي مثلا ثانيا ما المنسوب اليه بمن ولذا دخل عليه الالف
واللام لانه كذلك في السؤال عنه لا صفة العلم المنسوبة الى من ولا بد فيها
من الالف واللام ويلحق ياء النسبة آخر كما كان في آخر المسؤول عنه وان لم
الاشهر اذ ذاك حرف الاستفهام على المني فتقول المني [illegible] كذا الحكم
في المسؤول عنه لانه تقول في [illegible] ما يقتضيه الاستفهام

اسم

او الهاشمي

بعد

بمعا

لغير وزنهما وهو مقام التكلم فيه لتبيين المعربات الفيه لا التي بمعنى الجزم ومن دخول الاداة
الشرعية عليها وعلى ذلك الشيء ما يمونون من الاستفهام ويحكى بالمنى اعراب
العلم المسؤول عنه ونسبته سواء كان السائل او لا ووافقه على الحكاية يونس في
اي سواء فيقول لمن قال جاء زيد المنيي وامنيي وكذا في المنو وكذا في البنات وفي العينين
وفي المنيون والعنية والعنيات والمنييين والمنيات وبان المسؤول عنه بالجواب
على وفق اعراب المنى تقول اذا قال رأيت زيدا منيا وفي الحنفي منيا فان القرشي على انه صفة لزيد المذ
كور او لانه كلام ماو يجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدأ اي هو القرشي لا نصاله عن
الموصوف بتوسط الاستفهام قال الجوهري سالت المبرد اذا قال لك رجل رأيت
زيدا واردت ان تسأل عن صفته قال الفرع المنى كذا قلت فان كان يعني او البزازي قال
المبرد هذا التركيب منه وقياس ولست بسموع قلت وكانه جعل الياء في القرشي
ونحوها للنسب لما قيل في اجرائه مجرى ولكن مجرى ذكر في حكاية العلم وان كان المحكي
بها يبين صفته وهو معنى قول الموضح ويحكى بالمنى اعراب العلم المسؤول عنه في صفته
وقل بغير عاقل اذا انتماء لزيد على مقتضى ما امثلته فان حكاية الوصف المنسوب
الى غير العاقل في كلام تقول القرشية للعدو والبلادي انسب الخ هاذا لا يجوز
الهمزة وابن الهاوا والمنقول والاي وما اوى قال الشارح بعد كلامه المتقدم ثم
ذهب جماعة الى تعميم ذلك في العاقل وغيره وخص المبرد بالعاقل وحكى عنه
بالباء والباوي اهل ايا حكى يعني اللادبيين وفرع منه بانه فيه وفيه ايضا انه لم
يقل احد انه يقال مع غير العاقل المنى لا المنو ولا غيره وقوله وحكى عنه الخ منو
المنقول في المسألة وفيه قال الرضي وان كان صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل
كالذكي والبصري فلا يجوز في المنى اتفاقا قال المبرد في نسبه الى الياء او الباوي
قال السيد ابا عمرو كيف تعرف منه ويسيره بمسموع انتهى وفرع بتمام صار الشيخ الى كونه
المترو وهذه المسألة مبنية على الخلاف **والعلم المتبع لا يحكى سوى ما ابتدا**
مضافا كامرئ الرجوى العلم منه او المتبع نعته وجملة لا يحكى خبر او سوى
نصب على الاستثناء او الخ فيه وقيل معنى الاستثناء ومثل ما ذكر انه وافقه
على العلم وجملته سوى طبقها او صفتها وابنا معمول مفعوم بمعنى وضابطا

نعم

وفي المنيين
حم

امثلة التوابع في تفسيره

نعت واللام متعلقة بهو والمثلية في مطلوب تعلقه للباء عن الاولى ومنع التخصيص
لا تقوم بمجيء خطاب بين العلم فهو من جملة الشرط وهو ان العلم المتبع بنعت
نحو جاء زيد العاقل او صاحب نحو جاءني زيد ابو حفص او توكيد نحو جاء زيد نفسه
او بدل كجاء زيد اخوك او نسق كجاء زيد وعمرو تمنع حكايته فتقول لمن قال رأيت
او رأيت زيدا العاقل او ولد من رب زيدا العاقل وشبه ذلك من زيد العاقل بالرفع
لا غير وكذا البقية وذلك لان اعادة المتبوعات مع توابعها ما عدا النسق
تغني عن حكاية اعرابها لانه يعلم ان المسؤول عنه هو المذكور بما
وشأن اعادة التوابع المذكورة بعينها اجتنب واما عطف النسق ففصله
الى المنع فيه هو رأي يونس ولا يوجب عنه بان يكون علمين او احدهما وحكى
سيبويه عن قوم وابن عصفور انه تجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه
علما سواء كان المعطوف علما او لا نحو من زيدا وعمرا ومن زيدا واخا عمرو لمن
قال رأيت زيدا وعمرا او رأيت زيدا واخا عمرو والبعض يمنعه ويرى ان التوابع انما تجيء
اذا كان فيه غير الاول والنسق الواقع بعد الاسم انما عطف عليه بعد الحكاية
واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعة انها وان لم يكن المعطوف عليه
علما لم تجز الحكاية اتفاقا فان المتبوع لا تجوز حكايته وكذا التابع من

او من زيدا الخ

كلمة ان تكرر من مع المعطوف واما اذا اعتبرتها فصر تقول من زيدا ومن عمرا
ومن اخوك او من اخو من زيدا الى فيه تجوز الحكاية في العلم دون غيره وذلك
لانقطاع الثاني عن الاول فيجعل ما كان قولك المتبع بحرف بالمعرفة
ويشمل المنع فيه ما لو قابل بزيد باله ان يكون التابع ابنا مضافا الى علم اخر
وان كان نحو الحجازيين الحكاية استثناء بقوله سوى ابن ونحوه لا
وان اعني ابن ونحوه المذكور كسائر التوابع في الحكاية لكثرة استعمال الموصوف
مع صفة ابن ونحوه مع جعل الاسم الواحد حذف التنوين من الموصوف

رأيت الخ

وبقيد ابن ونحوه في المثال جواز الحكاية فيه فتقول لمن قال رأيت زيد ابن عمرو
من زيد بن عمرو وبالنصب بعلامة ما اذا قال زيد ان اخيه عمرو ولذلك تقول من زيدا ان
اخي عمرو لا غير لعدم توسط الابن علمين ومثل ابن الكاملة وهذا

ايضا وابعد من بعض ما على الخلاصة واو التمييز ما اذا امتنع او تعين جره على تقدير مضاف
اي كذا من تمييز قال في التسهيل ويقال في حكاية التمييز لمن قال لك عشرون عشرون
وما فيه الشهر مما انتصب على التمييز وعشرون ايضا في كلام الصالحين اشهر من الناصب للرد
قال الدماميني وتقدير العامل ليس بمراد ابن الكوفيين وابن عصفور وحكي تقدما ما اذا جمع
ماذا ام كان من التمييز لذلك وانما قال في التسهيل لمن قال عندي عشرون ونحو ذكر
التمييز ليكون الابهام حينئذ حاصلا فيستحق السؤال والاستفسار ولو ذكر
التمييز لم يكن ابهام وما اذا اراد ان سؤال الاستفهام دهاء التمييز ويثبت
تمييز احدهما فالاولى لا تمييز فيها منصبا على التمييز حكاية للمنصب في التمييز الحقيقي
وذا ام كمية ما وسبب اسكان نشئ او اسمع وهو لكن واعجب واحدا ان تأكد
الى لغة نصب واسقاط جرمه مواف الشد للكلام الان ما قبله عليه وحكما
موجودا مقدم بنصبه وحيث اذا اتت ايضا على الاسم ايضا الضرورة الشعر وجوز
الشيخ بيري فوق الخلاصة ان صيغة ايا نا ان يكن صيغة منصوب يجوز وبهم
المذكور بنا على ان الشاغل قد يجزم والصواب ما ذكرناه وثناء المسألة
كلام مجري في ما اثبت عند الكلام على حد الاشتغال واسماع بعير منصبا معنى
بعض والمعنى ان اللفظ اذا انتصب الاسم حكم مفعوله لا المنقول له وانه يجوز فيه
وجهان الاعراب بسبب ما انتصب العوامل مفعول ضرب زيد الذي ومن شاء
بعضهما وثبوتهما والحكاية على الحالة التي له قبل الاسمية فيبقى الاول
وتسكين الثاني ومن الحكاية قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الكم ولو فيا ما لو تفتح
عمل الشيطان ومن الاعراب قول الشاعر ان لو وان ليتا عناء وفي الحديث
وابهام عن قيل وقال في الحكاية والاعراب وبقي ذلك اللفظ اسما واكثر ما
فعلا او حرفا في الاول وسماه اي الكلمة او اللفظ مستقرا على الاول ضرب ثلاثية
وعلى الثاني ثلاثي وثمانية في الاعراب ضربت زيدا مجعول بها او مفعول به
ومن مثل الافعال ضرب فعل ماض ومن تقدم جر بسواء قلنا الاسناد فيه اولى
او معنوي وانه في تحرير في ما اشتاه في قوله واسماع بعير قصور لانه لا يعرف
على ما كان في الاصل اسما فلو قال ويبقى اسما للكلمة او الكلمة كما

ح
ابو الحسن

٢٠ التسهيل

الكتاب الأول في المفرد

في التفصيل بعد و قلنا القول الصحيح وفيه نظر لأن الكلام في المفردات ولما
وقع منها شيء في المقصود بالذات وبه أيضا تتقوم الكلام منها وعدم
استغنائه عنها قدّمه هنا الكتاب الأول في المعرب من المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات من قبل انها وان كانت صورتها صورة الفضلات لا تكاد في المعنى
ان كانت الكلام واجزاؤه واختلفوا فيما بين المنصات في الرفع فعل مبتدأ او فاعل
ووجه كل لا تجاه يقول من ثم قال البعض كثرة الخلاف القول الأول منسوب لسيبويه
ووجهه انه مسبوق بالكلام وانه لا يدل في كونه مبتدأ او انه تأخر والفاعل
تزول فاعليته اذا تقدم وانه عامل معمول والفاعل معمول لا غير والثاني
منسوب للخليل ووجهه ان عامل الفاعل الصحيح وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي
وانه اقرب مع اللفظ بنفسه وبين المعمول ويضعف المبتدأ كذلك والاصل في الفاعل
ان يكون للفرق بين الفعلية والثالث منسوب للاخفش وابن السراج واختاره
الرضي ووجهه ان في كل منهما ما يقتضي انه اسم يتقدم قال ابو حيان
وتبعه ابن قاسم وهذا الخلاف لا يجري فيما لو قال القوم ماضي بل يتعين
لم [illegible] في او [illegible] المفرد عند الاحتمال كما اذا لم يجز [illegible] ان الاسم فيه
فيدل ان يكون المعرفة فعلا والثاني فاعل او خبر او المبتدأ مبتدأ كما اذا قيل
من قام فيقول في جواب زيد فانه يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل
كونه مبتدأ والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل [illegible] الاول وان قلنا
المبتدأ [illegible] الثاني قلت انما التي جيء هنا لتطابقه السؤال
فانه جملة اسمية قلت هو اسمية في الصورة وفعلية في الحقيقة
وبيان ذلك انه [illegible] قام الظرف اقام زيد ام عمرو ام خالد [illegible] الا ان زيد
قام ام عمرو ام خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا [illegible]
فيه الابهام [illegible] الاختصار وضعت كلمة من التي احملا على ذات
الذوات الفعلية هنا [illegible] لمعنى الاستفهام [illegible]
ثم [illegible] على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل
على الذات وفي الحقيقة فعلية فان اجبت بالفعلية [illegible] الى جانب

الحقيقة والمطابقة حاصلة معنوية اجيب بان التسمية نظرا الى القول بما
لمطابقة حاصلة ايضا مادة لا حاجة بعد المطابقة لوجودها في كل الصور التي هي فيه
انتهى بان الاصل في التركيب الفاعل والمبتدأ اسما لما تقدم وان قلنا ذلك اتفاقا حاصل
استوى التقدير ان المفرد المرجح مقدم كما ثبت في جزء الكلام كما رايت انتهى وقوله
مبتدأ او فاعل خبر لمحذوف اي هل هو مبتدأ او فاعل والجملة معمولة لما قبله
الناقل وقيد بعض اجزائها صاحب الذوق السليم يسبقها وجمع الفواعل
ان الحديث انما هو في الحكم من حيث هو والنكرة لكن المبتدأ اسم والفواعل
على المبتدأ والفاعل وكل مضارعة لمحذوف يدل عليه ما قبله وجمع كل قول
وجملة تعلق اخبر المبتدأ انباه متعلق به او وجمع كل حكم للقاهر ومرجع
متعلق بمقال وثم اشارة لانباه وجمع الى التركيب منصتا او كل الاصل للواحد
مذهبه اشتر او خبر وقيل زيادة على الخلاصة **المبتدأ والخبر** هو احسن من قول
الخلاصة الابتداء لما فيه من الاحتياج الى التاويل والتقدير وقدمه على الفاعل
رعيا لمن يقول بان اصله اي لانه مبتدأ ابدا الكلام فناسب ان يبتدأ به **اسم**
عن العامل اللفظي مجرد الا الزائد والخبر عنه المبتدأ المبتدأ اي بلا الاسم المقابل
للوصف والوصف فتخرج به الاول مادة فقوله اسم جنس اراد به ما يشمل المجرد
الاسم ولو بالتاويل ليدخل نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وهو خبر لقوله
المبتدأ وقوله مجرد الخ مع صفته وعن العامل متعلق به ولفظا احتراز من العامل
ما ايجد بمن العامل اللفظي يخرج به من الفاعل ونائبه وقوله اوله
نسبته جرد او منصوب على نزع الخافض لانه بمعنى مجرد او قطع عن العامل
او مجرد باللفظ عندهم وبهم انه في التقدير غير مجرد عن العامل اللفظي وقوله الا الزائد
عطفه على صفة مقدرة للعامل اي غير الزائد بقرينة المعطوف يخرج به من غير ونحو
نحو بحسبك درهم وما لهم به من علم المبتدأ للادخال وجملة اخبر عنه
صفة لاسم يخرج به من اسم الفعل **وصفه وصف رافع لما يكفي** هذا هو القسم الثاني
احترازا من المبتدأ او صفه ويخرج بقوله رافع لما يكفي نحو اقائم ابواك زيد
فان الوصف رافع لغير مكتفي به فتقوم مقام الخبر وهو خبر مقدم و

المبتدأ والخبر

بعض نسخه

من الصور التي

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

مبتدأ زيد وعاذر خبر
إن قلت زيد عاذر من اعتذر
وأول مبتدأ والثاني
فاعل اغنى في أسار ذان
وقس وكاستفهام النفي وقد
يجوز نحو فائز أولو الرشد

والبواقي فاعل يغني وزيد مبتدأ مؤخر لا غير وما اسلكه الشارح أولى من التعسف
وبالمثال الثاني المذكور وعلى مبتدأ الشرح لا يستفاد من المثال اشتراط تجرد
الوصف ويكون الضمير في ومثله عائدا على الاسم الموصوف بالتجرد المذكور
لا مرجئا وصفه بقوله أخبر عنه وفصل الجملة الأخير لا من خلال في معناه
الضمير بقرينة قوله الذي لا يخبر له بسفر مستبعد الوضمن راجع لما قبله
وليعلم أنه إن يكون الوصف من المبتدأ اشترط أن يسبقه استفهام أو نفي فالأول
كقوله أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا والثاني كقوله خليلي ما واف بعهدي
أنتما فقوله مستوهما صيغة اسم المفعول أي به وفي نحوه منهما معا كقوله
غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم والأخفش والكوفيون
يجيزون ذلك دون استفهام وغيره لم يجيزوه وقد يجيء استعماله كما في التسهيل
وما في التوضيح ... من كلامه أخبر لا من قبل الجمع وغيرها من أدوات
الاستفهام خلافا للأخفش في قوله عليهما كقوله فائز أولو الرشد وإن قيل
لا يخبر له ومعود أفرد جعلا أي ولكون مثل الوصف فاعلا مغنيا عن الخبر كذلك
ولا يثنى ولا يجمع كما أن الفعل كذلك إلا على لغة أكلوني البراغيث ولذلك أيضا
لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف بأل فإن ثني أو جمع خرج عن كونه مبتدأ وصار خبرا
لما بعده وهو معنى قوله والثان مبتدأ وذا الوصف خبر إن في سوى الإفراد طبقا
يعني في التثنية والجمع بدليل ما يأتي مجموعا لما بعده لا مبتدأ نحو أقائمان
الزيدان وأقائمون أخوتك ومفهوم الشرط أنه إن لم يطابق نحو أقائم أخواك
وأقائم أخوتك فهو مبتدأ والأخير فاعل وهو كذلك لأن المثنى والمجموع
لا يخبر عنهما بالمفرد ومعود ونحو الإمران قرأ استقر الأمران وهما الاثنان
والخبر يه مع اختلاف أي الأمران ونحو أقائم أخوتك وأضارب الرجال مما هو
جمع تكسير وأجاب الزيدان مما استوى فيه المفرد وغيره وهما المراد بنحو ومنه
يعلم أن الشارح أراد به الشكل وفي غير الأمر ونحو فلأن مبتدأ
وفي خبر أو الضمير باعتبار ما ذكر وفي معنى مع متعلقة بقوله وجه المثال أرجح
من المفرد وما تقدم ذكره للإعراب بلا شك فقد علم من كلامه أن للوصف

لا يخبر عنه كما أن الفعل كذلك

والثان مبتدا وذا الوصف خبر
إن في سوى الإفراد طبقا استقر

من العوامل ... النعت ... الأخفش ... وأما في ... للعقل ... وجه ... نحو ... [illegible]

المرفوع بعد ثلاث حالات وجوب ابتدائيته ووجوب خبريته وجوازهما وفرعون
خائف كل وموليه الكوفيون ما عدا زيادة على الخلاصة من جهة التعليل والكوفة ان العلة
في منع وادائه مغايرا كما هو مبين في شرحها **والابتدا رافع مبتدا في جعل الاسم**
اولا لتخبر الابتدا مبتدأ وجعله خبرا كما [illegible] لا على مثال المعمول وتخبر اعتماله
بالمصدر او الاسم يعني فعل كقولهم الحمد لله اولا وفي آخر الباب مثلا وبعده ومنه نعم
للابتدا وكذا انه شكل [illegible] على العوامل اللفظية للاسناد [illegible]
عرضي وما يصلح للتأثير وذلك انه استعمال اللفظ والاقبال به على جهة ما يشير [illegible]
كما قال [illegible] الاعتراض غير وارد [illegible] الرضي من ان العوامل
في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء
المعين يصح ان يكون علامة لشيء في خصوص [illegible] والحسن اسقاط [illegible]
تخبر الذي زاده [illegible] لان زيدا قد تخرج الوصف [illegible] بسبب مخبر اعم [illegible] المعنى جعل له
الاسم ام لا الاخبار [illegible] الاخبار عنه نحو زيد قائم
او جر نحو [illegible] في تعليل [illegible] الاخبار [illegible] وجعل الثاني رافع
مبتدأ خبر بعد الخبر الاول اعني التعريف [illegible] عليه [illegible] لان الحكم
على الشيء فرع تصوره وتعميم الابتدا زائد على الخلاصة **والمبتدا رافع خبر ام رفعا**
ترافعا قولية [illegible] رافع مبتدا وقولهم هنا رافع خبر [illegible] التعريف الخبر
لان الرفع [illegible] المبتدا [illegible] والغاية [illegible] رافع الكوفيون واختاره
ابن جني وابن حيان وصوبه [illegible] قال في الشرح وهو المختار عندي ونظيرهما
في ذلك ادوات الشرط وافعالها [illegible] الجزم وافعالها عاملة فيها
النصب نحو ايا ما تدعو فله [illegible] لاختلاف
الجهتين [illegible] لتضمنها [illegible] معمولة لتلك [illegible]
[illegible] احدهما على [illegible] وضعفه [illegible] معمولة [illegible]
على معنى الشرط [illegible] المبتدا والخبر في نحو زيد اخوك
[illegible] لكل منهما [illegible] في التعليل لكل منهما طالب للآخر [illegible]
ان [illegible] هو المبتدا [illegible] لان [illegible] ان يكون مثل المطلوب

ورفعوا مبتدأ بالابتدا

كذاك رفع خبر بالمبتدا • والخبر الجزء المتم الفائدة • كالله بر والأيادي شاهدة

أدوات الشرط عاملة
في فعليها الجزم
وافعالها عاملة
فيها النصب

والا لزم كالب تحصيل الحاصل او المبتدا هو السابق لفظا او رتبة على ان عمل
معا الابتدا في الاسم غير لازم وعمل الخبر فيه غير ثابت في الاخر لازم ولو في المسألة
بقول من يقول ان معا الابتدا والخبر انجرا زما وثما صوب الحق مشترك الراي احتاج
لتضعيف الاول في الشرح مضعفين بان المبتدا قد يكون جامدا او ضميرا او مما
لا يعملان وبانه قد يرفع الفاعل في نحو القايم ابواك ضاحك ملوك ان رافعا
للخبر لادى الى اعمال واحد في عملين وليس له نظير قلت وجوابه الاول ان الا
صل في معمول العمل التطالب ولذا نقب التنبيه بالجامد والضمير في نحو عمير رحل
زيدا وضرب زيدا ما رسا عمرو جهل العامة نعم عمل النصب في الحاكم او شبهه
لفظا ومعنى لا يكون بجامد ولا ضمير وجواب الثاني انه انما نعرف المرفوع
نعرف الرافع له والرافع الخبر الاسم الموصول به ورافع الفاعل لفظه او معنى اصوب
محذوف ايا قوله وفيه تنبيه الجزاء بالشرط **ومفرد الخبر الجامد فارغ وان يشتق د**
المفرد في الاشتقاق اي ينقسم الخبر الى مفرد وجملة وسنشرحها وكان من
حقه ان يقدم شرح ينبه على تقسيمه وذكر احكامه كما فعل ابن مالك والمفرد
هنا ما ليس بجملة ولا شبهها كما عرفت من المقابل للذي هو خلاف المثنى
والمجموع وينقسم المفرد الى جامد ومشتق وهما مختلفان في الحكم فحكم الجامد
ان يكون خاليا من ضمير المبتدا كهذا زيد وهو معنى قوله فالجامد خال من الضمير
بدليل انه لا يتحمل ولو قال والجامد كان احسن ليشمل الجنس وحكم المشتق ان يتحمل
ضمير المبتدا ويرد عليه ما اورد على عبارة الخلاصة من اسماء الالة والزمان
والمكان ويجاب بما ذكر في النكت عن ابن مالك من ان المراد بالجامد في هذا
الباب وفي باب النعت ما لم يتضمن معنى الفعل الذي عليه يقع وطاهر ومبر
خال من الضمير المذكورة والمشتق ما تضمن معنى الفعل فالمراد بعض افراد
نقلا هذه بشرط البات لهم وهو اصطلاح له انه كان كذلك فلا اشكال الا ان كان من
المصدر وان ثلاثة استثنى الجامد المؤول بالمشتق كاسد بمعنى شجاع من حكم الجا
مد واستثنا المشتق الجاري مجرى الجامد من حكم المشتق وقوله ويستوي الحسن
وقول الخلاصة وان يشتق فهو ذو ضمير يستوي على المفرد الجامد كونه لم

ومفردا يأتي ويأتي جملة
حاوية معنى الذي سيقت له
والمفرد الجامد فارغ وان
يشتق فهو ذو ضمير مستكن

وابرزنه مطلقا حيث تلا
ما ليس معناه له محصلا

يتقدم في كلامه عليه وان احيث عنه بعد ايضا في الحاشية ووجوب ابرازه حيث جرا
على الذي ليس له او واقع الفعل لا يحتمل اي انما يكون الضمير منويا في الخبر المشتق اذا لم
يكن جاريا على غير ما هو له او رافعا الاسم ظاهرا وهذا التفصيل في الحكم بكون الضمير منويا
انما يستثنى من ذلك صورتان فيجب فيهما ابرازه احداهما ان يكون المشتق جاريا على ما
ليس له سواء الفعل نحو زيد عمرو ضاربه هو اذ الكلام زيد ضارب عمرا فضارب في اللفظ
خبر عمرو وهو في المعنى لزيد فلو لم يبرز الضمير لكان السامع يعكس واذا ابرز زال
اللبس لان الزائد فيه اللازم الاوضح اشتهر ان الابراز لا عند خيفة ان المشتق على غير ما هو له
والقرينة جعلية وضعية لا معنوية عقلية وبهذا ايضا استشكال الرضي لانه
اولم يلبس نحو زيد هند ضاربها هو وهذا راي البصري والكوفي لا يوجب الابراز الا
في صورة اللبس وكلام وصف المسئلة في المشتق اذ هو قسم من الخبر المفرد وان الفعل
ليس كالوصف وانه لا يجب الابراز معه ولو مع اللبس وهذا المختار فيه حيث لا لبس
قال انه اجيبه اللبس اذ لا يبكي الغلام نحو غلام زيد يضربه زيد وقيد ما فيه وصح
ان ما فيه شرح التسهيل ان لا فرق بين الفعل او الفعل شيء وحقق الرضي ثبوت
الفرق فيهما جالام بيلبسه وقد بسطناها في حاشية والصورة الثانية ان يكون
المشتق رافعا للاسم الظاهر نحو زيد قائم ابوه ويزاد صورة ثالثة تعلم من كلامه
المتقدم في اتصال الضمير وهو زيد ما قائم الا هو اذ هو مبتدا وزيد مبتدا ثم
لا مبتدا في بل لام المبتدا وما على المستكن عوده على المبتدا وما على جري على من الاشتقاق
والذي واقع على المبتدا الثانية الثال المتقدم ونسبته وعلى الحال او الصيد في نحو
غلام زيد ضاربه هو والهاء للغلام والضمير ليس للاشتغال والمجرور باللام للنسبة
وعبارة شرح المنوي المقتصر على عبارة الحلاصة وزاد الضمير الغلام الخ مبتدا او خبر
وهو زيادة على الخلاصة ذاك لم يجد امثال الشيء خبر له مبتدا او خبر او قبله خبر
فرق تعمر في جواب قول السائد اين مقر الضمير في هلو حافظ له اي احتمال
مجمله ان الشيء محكية بقول دال القول المقدر قال الفارسي ليس في الكلام الاخير
واحد يحتمله الثاني لان الاول تنازع في الثاني من التراجح وكان الخبر انما هو
بتمامها وقال بعضهم يقدر في الاول الاخير الخبر في الحقيقة والثاني في الصفة

له والتقدير هذا حلو فيه حموضة وقال ابو حيان الذي اختاره ان كلا منهما
تحمل ضميرا لاشتقاقهما ولا يلزم ان يكون كل منهما خبرا على حدته لان المعنى
جمع الطعمين والمعنى ان فيه حلاوة وحموضة وقال صاحب البديع الضمير
يعود على المبتدا من معنى الكلام كانك قلت مز لانه لا يجوز خلو الخبر من
الضمير لئلا تنقطع عن المبتدا ولا انفراد احدهما به لانه يصير اولا مرا الا
خر ولا ان يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو كله حامض ويفسد
معنى المقصود منه قال ابو حيان وتلخص في ايس العلماء اذا جاء بعد مبتدا
خبران نحو هذا البستان حلو حامض ثلاثة مذاهب فلنا لا تحمل الا ضميرا
تعين ان يكون الرمان مرفوعا بالحامض وان قلنا يحمل كل منهما كان من باب التنازع
وفي التنبيه على مشكل الحماسة لابن جني لما تكلم على قول الاعرج •
جزى اليوم على معترف الاجل انه يجوز جعل الشيئين صفتين لجزء ويكون المعنا
فيه من مجموع الصفتين كما كان الراجع الى المبتدا من الخبر في هذا حلو حامض
من مجموع الخبرين قال وقد راجعت ابا علي مرات وقلت ان كلا من الخبرين فيه
معنى الفعل فهلا قلت ان الضمير عائد من كل منهما كما يتحمل الفعل فهذا ما
يراه ابو علي فاعرض عن هذا وبقي مع كل منهما الضمير مع جعل المضمر فيهما
افضى بنا القول الى هذا الآن من قوله ما كان يخفى منه الكثير من اربعين سنة
انه لما يراد العائد المستقل به جميع الخبر انه يعود من مجموع الاسمين
فاما كل منهما فلا ضمير فيه ضمير الجنسين لثلث النفس بقع لذلك
وقال الرضي واما الذي هو الخبر بكل واحد من الخبرين نحو هذا حلو
حامض فلا اشكال فيه لان الضمير حينئذ من كل واحد من الخبرين الى مجموع
المبتدا الذي المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج
الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار
كيفية متوسطة بينهما اهـ وقد علم مما تقدم ان في القول بتحمل كل منهما
للضمير وهذا مما زاد به على الخلاصة وحكم حال او نعت كالخبر اي وحكم
المتعدد حال كونه حالا او نعتا كحكمه حال كونه خبرا في تحمل الضمير واستكمال

جهة

اجزائه

وابوازه وبإذا دخلا ما بعد الا وما عطف عليه حال من الضمير المذكور اولا وح
ذلك لان المذكور مخصص للعامل لا يقال هو مبتدا والمبتدا لا يعمل في الحال لانا نقول
انه يعمل من جهة انه مبتدا بل من جهة مطلق ... نعم عمله في الخبر من جهة الابتداء
وهو يعلم الخ ليس حصر الخبر في الصفات وجملة لا ذات لا تكرار ولا زيادة ولا حذف جملة
والنصب عطف على معمول ابعاما سبق ومنهم من الكلام فانه لا يرد من الاسمية والفعلية
وما بين الخبرية والانشائية كقولك ... من عمل هو الكسب ... ليتلوه احيانا ...
عين وعن ابنه والتقسيم انك اذا قلت زيد اضربه مطلب الضرب صفة فلا يفسر
بالتكلم وتبين ... الامر احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مفعولا في حقيقة
ذلك لا على معنى ... دال على معنى انه يستحق ان يقال فيه ... يستعاده لعوض
اضربه طلبا ضربه ومن تعلقه في المبتدا معنوي اخر لا يستفاد من قولك اضرب
زيدا او امثاله من احتمال الصدق والكذب بسبب المعنى الاول لا ينافي احد
حتماله بسبب المعنى الثاني ونحن نقول لا ذات لا تكرار من المصدر في هذه
مادتها لا تقع خبرا الا مقتضابها تقدم ما يرجع الى الاسم الا بتقدير ... ومن جملة الشرط
فلا يقال زيد ... لان معناها مستقل ونسبتها مقصودة وحينئذ
انها لم تحتمل بنفسها ومنسوبة له ومن الجملة المصدرية قبل الاقتضاء بها تقدم
مستقل معنى ومن المصدر يعني لا مقتضاها تقدم مغيا وهذا من الزوايد على الحال
صفة واخرى ذكر الجملة عن المفرد عكس ما فيها لان الاصل في الخبر الافراد مع د
ضمير المبتدا ... ذكر ابراده معنى الظهور صفة بجملة او حال منها والمقصود
الصفة المعنوية او المعنى في جملة غير مصدرية بشيء فما ذكر المصدرية في
فيه والمعنى انه يشترط في الجملة الواقعة خبرا اشتمالها على رابط يربطها
بالمبتدا والا فلا الرابط الضمير ملفوظا ... وانما اشترط ذلك لان الجملة
في الاصل كلام مستقل اولا فحين جعلها جزء كلام فلا بد من رابط يربطها با
لجزء الاخر وانه احتاج لذلك اذا لم تكن نفس المبتدا معنى فان كانت كذلك
لم تحتج الى رابط ولا تقول لا احتاج الى رابط لان ذلك يوهم انه له اوجب لا يبقى
ويصير توكيدا فلتت ... ان اريد بالمعنى المقصود لم يبق تغير لا يفرق ان الشيء

فف

وياتي جملة

جملة ابدا ان تلاحظ في وقوعه خبرا
معنى الحقيقة فكانه قيل زيد مطلوب
ضربه او مقول في حقه اضربه انتهى

حلوية معنى انه سبقت لبيد
ولم تكن ابدا معنى الشعبي
بها ... حسبي وكفى

حمل

على ما هو متعين به محصورا وإن أريد به المعروف فالكل خبر مخبر معه مبتدأ محصورا
وليت شعري المراد أنه لا ينبغي إن الجملة في نحو زيد قام أبوه محتمل لا المبتدأ
مبتدأ وإنما تحتمل كونها عند اشتمالها على الضمير والضمير هو المحتمل الذي لا
لا تحمله الواحد جيء بما اشتمل على ضمير السابق لذلك ومثال المحتمل لإبراهيم
معنى بدون ضمير المبهم كضمير الشأن نحو هو الله أحد واحترز بقوله إن جرى بالجزم
وما أدى إلى تهيئة العامل العزل عن العمل وكتب عليه الجزم إنما واحترز
الضمير المغاير لمن المبتدأ إن جرى بالجزم ولم يؤد إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه
عنه كقولهم السمن منوان بدرهم أي منه واحترز بقوله إن جرى من المرفوع والمجرور
لا بالجزم كقولهم عمرو كما أداك الرضى ومن المنصوب بأخذ لا بالجزم أيضا هنا
في اللغة الفصحى إذا كان المبتدأ كلا نحو ثلاث كلهن قتلت عمدا في قراءة ابن عامر
وكلا وعد الله الحسنى وقد نص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وما حكاه
في المغني من الإجماع على الجواز في هذه الصورة معترض واحترز بقوله بالجزم
من المجرور بالإضافة وبأنه لا يجزم سواء كان المضاف عاملا في محل النصب
نحو زيد أنا ضارب غلامه أو لا نحو زيد قام غلامه ومراده بقوله وما أدى إلخ إلا قيمة
والجملة حالية وتحرز بذلك من نحو قول الراجز الرغيف أكلت والثاني منه ومنه
يعلم وجه المنع في المنصوب وهذا معارض به على أن الأصح والأفصح فقد ينوب
عنه واسم الإشارة نحو وعطف جملة حوته ذات فا وشهرها والعموم يلقى و
أي وقد ينوب عن الضمير في تحصيل الربط أشياء أحدها ما عاده المبتدأ بعينه
نحو الحاقة ما الحاقة الثاني الإشارة للمبتدأ نحو ولباس التقوى ذلك خير
إن أعرب ذلك مبتدأ ثانيا لا تابعا للباس الثالثة عطف جملة مشتملة
على الضمير على الجملة الخبرية منه بالفاء فيصح كون الجملة الخبرية لم يلاحظ إلا أن العاطف
فيها معنى السببية يجعل الشيئين كالشيء الواحد كقوله • وإنسان عيني
يحسر الماء تارة • فيبدو وأخرى يجم فيغرق • هذا ما ارتضاه ابن عصفور قال ابن قاسم
والحق في ذلك أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء المفيدة للسببية
تنزلتا منزلة الشرط والجزاء والمكتفى بضمير واحد في إحداهما كالمكتفى

فصل
6 الأشياء الستة التي تنوب عن الضمير في تحصيل الربط إذا وقعت الجملة الخبرية خبرا للمبتدأ

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء فلا تقل زيد جاء عمرو فأكرمه والارتباط
واقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن الربيع قال لان تصحيح المسئلة
قولك زيد ان جاءك عمرو أكرمه فالاخبار انما وقع بمجموعهما والرابط انما هو
الضمير الذي وكلام المصنف هنا دليل على هذه الصورة لانه جعل الشرط يشتمل على ضمير
المبتدأ مع ايراد علي جوابه في الخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام كذا شرح الملة وهو تابع
للمغني والصواب ان اشتمال احدى جملتي الشرط والجزاء على ضمير المبتدأ كاف
كما تقدم فيها سواء كانت الجملة جملة الشرط او جملة الجزاء وسواء كانت
جملة الجزاء او دلت عليها بعد افعال الشرط ومقولة المتن او شرطها داخل فيه جملة
الشرط المشتملة عليه والمعنى او شرط الجملة التي حوت الضمير الا ان
هاشم كما في الضمير راجع لقوله جملة حوته وكان الضمير لا معنى لاعتبار الباء
فيها لانها للعطف والشرط غير معطوف فان سماعا مجموع يشمل المبتدأ نحو
زيد نعم الرجل على القول بان ال جنسية والرابط على القول بانها عهدية
اعادة المبتدأ بمعناه وهذه الروابط كلها منحصرة تحت قوله الخالصة فلا
وجه لمعنى التي سبقت لانه مجمل وما ذكره الملة من فصل المبتدأ وكذا في ادراج انعام
استقر او كائن علق والعرض ان هذا هو القسم الثاني من اقسام الخبر وهو
شبه الجملة وذلك الظرف نحو الركب اسفل منكم والجار والمجرور نحو الحمد لله
وشرط كونهما يكونان تامين والتام ما يفهم متعلقه بمجرد ذكره كما تقدم ولا يجوز
زيد مكانا او بك لعدم الفائدة صرح تقرير المعنى لعدم العام وكلام يقتضي على الجار فان
وجدت كان هو الخبر ومقولة كما داينب عنه على قسمي الخبر المتقدمين
وحرف المصدر بمعنى اسم المفعول او بما نعتا لما مر باب النعت بالمصدر ولذلك
لم يقل جملة وحلا في عمل وابن مرة نحوهما بعقر ثم قيل هو الخبر وقيل كلاهما مع
التحقيق كما قال الشيخ زكريا ان الخلاف لفظي من نظر الى ان الجار والمجرور لا يتم
الا بهما قال هما الخبر ومن نظر الى ان تضمنهما معنى صادقا على المبتدأ
متوقف على ملاحظة المتعلق قال هو الخبر ومن نظر الى الاول قال هما معا ويجوز
تقدير متعلقهما فعلا واسما واختار اشار بقوله استقر او كائن علق ومن اتفق

على الضمير سواء كان جوابها او لا فيصدق بجملة الجزاء المشتملة الخ

والخبر وان يجيء مرادا جيء جر ظرف او حرف معنى كائن او استقر

من الظرف والجار والمجرور التامين

عليه لكن اختلف هل الراجح تقدير الفعل او الوصف فمذهب الفارسي والزمخشري
وابن الحاجب الى ترجيح الفعل والوصف لان الاصل في العمل للفعل ولتعينه في الصلة واجيب
بالفرق وان ذلك في الصلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد ورجح ابن مالك
وغيره تقدير الوصف لان الاصل في الخبر الافراد ولتعينه بعد اما وبعد اذا الفجائية
بينهما اذ لا يليهما الفعل نحو اما عندك فزيد وخرجت فاذا عندك زيد وجملة علق
في محل نصب صفة للظرف والجار والمجرور وافرد الضمير باعتبار ان الواو بمعنى او وقيل بما
ذكرناه قلت قد التعلق محذوف صفة للظرف والجار والمجرور وللجار
ولم يذكره قلت قد ذكر المجرور مع الظرف وان عليه ويحتمل ان يكون كاستقر
في قوله حرا بمعنى اسم الفاعل فيكون كقول الخلاصة او بحرف جر ويكون ايضا
دالا على المجرور وقد استتر متعلق بعلق واشار بقوله والوصف الى اختيار
ابن مالك ترجيح تقدير الوصف وزاد هنا على الخلاصة باشتراط الافادة واما ترجيح
الوصف فمستفاد من تقريبه فيها **ويمنع زمانا خبرا المعتمد عن جثة ذاتها**

لان يفد اختلف في جواز الاخبار باسماء الزمان عن اسماء الذوات فقيل بالجواز
مطلقا وهو مشكل وقيل بالمنع مطلقا الحاقا للعقيم بالعقيم فلا يفيد وقيل وهو
اعدل الاقوال بالتفصيل بين ما لا يفيد فيمتنع وما يفيد كالهلال الليلة فيجوز
مفهوم اسم مفعول ثان والاول زمانا على حذف مضاف اي كون او وقوع وبالجملة
المنع مطلقا هو المعتمد شيخ على مما تقدم وفيه من قوله زمانا ان اسم المكان
يجوز فيه ذلك والفرق ان الاماكن تقترن لوجوده لم تشتمل على كل موجود ملازمة الجثة
فموجود مخصوص بل اخبر في مكان مخصوص كان اخبار الجثة حول مخصوص مفيد
بدليل خلاف الازمنة فان الزمان الواحد يشتمل على جميع الموجودات ولا يختص
بموجود دون اخر فلا اخبار في موجود مخصوص بانه موجود في ذلك الزمان
اخبار بمعلوم فلا يفيد وذلك لان الذوات تلك اوقات فيها ويبقى زمان
وجودها فيه محمولة على الغالب ثم اعلم ان المعتمد ما ذكر مختار ما اخبر به
يتعدى وقال في زيد اليوم انا موجود لم يجهل خلاف ما ذكرنا قدمه ومن ساكن
لا الفرق بين اسماء الذوات واسماء المعاني نحو الصوم اليوم غدا وذلك ان
والتبع

ولا يكون اسم زمان خبرا
عن جثة وان يفد فاخبرا

قوله

الجمل احوال بعد نكرات وتقع في غير محمول تنزيلا على الصفة في الاخبار بان المعنى
حاصل في الوقت المعين فيه مجوز وكذا ام مكتوبه قوله في حينه ذا الشهر مبتدأ محذوف
الخبر لا يمتنع ان الم يعين لان يعين مجوز وقد اشار الى ضبط مواضع العامل في التسهيل
قوله في تفسير الشيخ ما لم يشتمل بالمعنى في الحروف وفيما دون وفيما او نحو اضافة
معنى الشيء او بعض واسم الزمان خاص او مسؤول بمعنى خاص انتهى قال والفرد
الدال التعليل ونحو من كان انه على تقدير مضاف اي رؤية الهلال من دون ويا سم
في الاشياء والحيات كقولك الان عام نحو قولك . حلف قوم وتسعون . ابا حوا زيد
والثالث نحو في شهر كذا والرابع نحو في الحول نحو قال الدماميني ولا ادري
كيف يخص التشبيه بحسب الاسم بعض العام ولم يتضح لي المراد من ذلك الى الان وانحل
الي وقفت منه على كلام لابن الربيع في شرح الايضاح ما لذكر الان واعلى الكلام
عنه واحد ويحتمل الاطالة البسط المتوسط ان شاء الله تعالى انتهى قلت مع
وقد مر ما يتعلق من ذلك في الاشياء الاشتمال وزادة على الحاصل بالاشارة
الى التوفيق المجادلين للمفسر والاصل في الاخبار تنكير وفيه مذاهب قال في الشرح
الاصل تنكير الخبر لانه مشتق من المسند المشتبه الفعل مع الفاعل او الفعل ليس مرد
التنكير الحرف في الرضي الفعل ان الاصل تنكير الخبر التنكير لانه مستمل متناسب الفعل
والفعل الخالي من التعريف والتنكير لانهما من عوارض الاسم ولا يصح سلب عنهما
مجردا انه مما او يحتاج الى العلامة وهو التعريف وايقنا في على الاصل وانما
كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يكون مسندا ومسندا
اليه والفعل لا يكون الا مسندا فحال الاسناد لازم له دون الاسم قال
واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشيء
لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما ينبغي ان يكون مجهولا
نسبة احدهما الى الاخر فالمجهول في زيد اخوك انما هو اسناد الاخوة الى زيد لا
نفس الاخوة انتهى وقد تقدم ما في قوله في الشرح والفعل اصل في التنكير وانما
كان الاصل في المسند التنكير لانه المقصود اليه والحرف عنه والمراد
منه ما اصر فيه لا مفهومه انتهى نفس النكرة كالخبر وقد تقدم ان الفعل

الى

في قوله

لا المسند

كالمبتدأ في الأول ولنا على تعليل الشارح في المبتدأ اشكال الثاني وجوابه في هذا
شيئا وكذا فيهما ما يتعلق بمسألة التعليل مستوفى قوله عنه بقي في ذكر خبره الا شاها
للمبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين وقيل الأربع وهو قول الفارسي وهو ظاهر قول سيبويه
إذ لم يفصل بالتخيير فيما يشبه منهما قال فجعله مبتدأ أو خبرا تقديمه أو تأخيره ما يأتي للثاني
كلامه في مسألة استواء الجزئين تعريفا والتخيير كلام هنا مقصود إلى جعل أحد الجزئين
لا بعينه مبتدأ والآخر لا بعينه خبرا وفيه لا إلى منزلة وإلى تقديم ما جعل مبتدأ أو خبرا
أو تأخيره لأن مبحث التقديم والتأخير سيأتي ثم والمسألة وهو قوله والأظهر في الأ
خبار تحكيم فيه الرأي أيضا ولا نستشكل تعريف الجزئين بأن كونهما معلومين ينافي كون
الكلام مفيدا للسامع فلا يكون مجهولة لأن المستفاد من الجملة كما تقدم في كلام
الرضي إنما هو انتساب أحد الجزئين إلى الآخر والعلم إلى بالمعلومين لا يستلزم أيضا
العلم بالانتساب أحدهما إلى الآخر فهاهنا اشكال وهو أن التخيير المذكور
منافي لما تقرر البيان من أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف
عرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرى وإن كانتا بحيث يعرفه السامع
مع اتصافه الذات به وهو كاتب بعينه زعم لأنك تحكم عليه بالآخر فيجب
أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف
الذات به وهو كاتب فإنه تحكم بثبوته للذات أو نفيه عنها فيجب أن تؤخر
اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا
يعرف اتصافه بأنه أخوك وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك وإذا عرف
أخا له ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعرفه ذلك قلت أخوك زيد ولا يجوز العكس
في الموضعين كذا ذكره القزويني في الإيضاح والتفتازاني في المطول وغيرهما
قلت والذي يظهر المصير إليه ما تقدم من التخيير لأن السامع قد يعرفه أمرين
ويجهل تعددهما في الخارج ويجهل اتحادهما فإذا أردت أن تعلمه بالاتحاد
فأنت مخير في التقديم والتأخير لأن الإعلام بالاتحاد حاصل من حمل أحدهما
لا بعينه على الآخر لا بعينه مثلا إذا كان بمكة وبمحل كذا عصر يسمى شخص اسم
بعم المثنى وهو أبي العلاء يعرفه زيد بعينه واسمه ولكن لا يعرفه أنه

الشخص الذي صدر منه ذلك الاكرام واذا اردت ان تعرف ذلك فلك ان تقول الشيخ الكريم
عمرو المصري زيد او المصري زيد ولك العكس وان خفت من التباس الخبر بالصفة فقد تعتمد في
الفصل ولا يعول على تعدد المعنى الذي هو الاعلام بل الافادة في الترتيب وان كل واحد يصح ان
يكون منسوبا او منسوبا اليه ويتخرج من هذا الاشكال في اخر وهو ان مدار كثرة الفائدة مرجوح
تقديم المبتدا وتاخير الخبر عند استواء الصفة في التخصيص غير صحيح لانهم وجهوا المنع
بخوف اللبس وهو انما يخاف عند تعدد المعنى مستفادا من اللفظ معنى ومراد المتكلم هنا لا
فبين المعنى هنا واحد في الترتيب فلذا قلت الشيخ الكريم عمرو المصري زيد جاز كون الموصول
مبتدا او العلم خبر وجاز العكس وكذا يجوز الوجهان في عكسه وان لم يرد ذلك محذور
فان قلت فقد تقرر ان المراد من المبتدا الكون محكوما عليه ما احد فهو ومن الخبر
الكون محكوما به وهو معنى لا يختلف باختلاف الاسناد قلت مراد
يوجب اختلافا في المعنى المراد فاذا جعل الموصول مبتدا كان الموضوع متصفا بالتقـ
ـدم العنواني ومعناه الذات التي كان صدر الموصوفة بالصلة من زيد هذا
اتصافها بعمل العرضي وتعين فصل المحمول في الخبر واذا جعل خبرا او المعنى
الذات التي هي ما صدق الاسم التي تصدق الصفة والمعنيان مقصودان من الجملة
في المرتبة على غير الامر الذاتي مقصودا من الموضوع ذاتا والعنوان عرضا ومن
المحمول بالعكس وعلى الاول كان مدار كل الكلام من التفخيم مثلا او ايضاح كما
هو وغيرها من الفائدة في مسألة استواء الجزئين يعلم ان اختلاف المعنى الذي
اعتبر والمراد في بيان اللبس منتف في صور التقديم فان قلت تقصير التبيين
والتعويل فيه على ما من الفواعل ليس بالمحصور ومن الفعل المعين ان يكون المبتدا [illegible]
على غير اسلوب لو في غير محله قلت الترجيح مثلا ذكرته من الفواعل [illegible]
ما تقدم من التفخيم وان شئت ايضاح حقيقة الحال فاستمع لما يتلى عليك من
المقال اذا كان الفعل الصالح نحو زيد العالم واشباهه [illegible]
مع ذلك ان يكون حالا لا بد الافراد واشبع اعلافه [illegible] على الاخر وكذا
اذا كان بينهما وبينه عطف في شخص الكريم عمرو في الخارج فان يكون [illegible] احد ذلك
منه فطار [illegible] عنه بذلك وهو مع ذلك [illegible] زيد العظيم والشهر [illegible]

التبيين

التخصص

الشخص المعهود في نحو زيد واحد يستعمل ايضا فهذا بالانفراد ويشمل الجمل والاخبار
ونحو عليه قولنا يخرج من هذا ان الذي يراد اذا كان معينا عند المخاطب تعينا خارجيا
لزم من ذلك علمه بالانفراد فيهما وهذا فيه ان العبارة اذا كانت واحدة في نفس الامر
والمخاطب يعرفها بالنسبة لهما معا فيقدر على انفراده فيهما واذا كان يعرفه
زيدا بعينه واسمه ويعرفه ان له اخا الا انه لا يعرفه بعينه واعتقد مع ذلك
جنس الاخوة لا من حيث هو بل من حيث تخصص الاخ ههنا في ضمن فرد والذي فات
هنا معرفة لان الاول عينا والثاني ذهنيا والانفراد فيهما محصول فيصح الاعلام
بان تقول اذا كان المخاطب يتطلب بحسب ما يفهم من حال العربية
عن تعيين احد الجزئين ذكر كان يوصف بعض قوله بالكرم او الشجاعة مثلا او يسأل السائل
عنه كان يقول زيد اخوك من هو واحد فيحسن ان تقول في النسبة اليه زيد اخوك
ولا يحسن العكس وان كان يؤدي الى اصل المعنى في الجملة ومعلوم ان العكس
في حد الابلغاء لا يجوز مخالفة الا لنكتة فهو واجب باعتبار وان لم يجب
لغة لانه لا يشترط على مخالفة وان كان هذا الاسلوب يقصر افادته معه
تعين ذلك لغة فلا مدفع لما ليس الا لتناسب عليه وان كان المخاطب يتطلب بحسب
ما يفهم من حال العربية عن الاخ تعينه مما مر حسن العكس على ما سبق وان كان هنا
لنكتة يقصر افادته معه تعين ذلك العكس لازم وان لم يذكر حال المخاطب مقتضيا
واحدا من الامرين فانت مخير في جعل ايهما شئت المسند في التقديم والتأخير
ولذا تقول زيد اخوك على ان زيد مبتدأ واخوك خبر او العكس والحاصل ان نقول
العموم ان زيد [illegible] يخرج من هذا انه اذا كان احد الجزئين معلوما عينا
والاخر ذهنا فيحسن فيه الاعلام بالانفراد ثم يعرض ما يعين احدهما للمسند
[illegible] باعتبار او لغة او باعتبار في الاول [illegible] ذكره السائل [illegible] ما
ذكره النحويون [illegible] فان قلت [illegible] ان الاعتبار الجنس
[illegible] ان يكون [illegible] المشكل والمخاطب لم يذكر المضاف
[illegible] ولا يكون [illegible] موضوع المسألة وان كان الاخ
[illegible] كما قال المرصفي [illegible] قلت

فيهما

سابع

للابتدائية

فقد يرى الصبان الصواب خلافا لقول الشارح التعريف بالاضافة كالتعريف بال
فتارة يقصد بالمضاف فرد معين وتارة الجنس من حيث هو وتارة في ضمن جميع الافراد و
وتارة في ضمن بعضها باعتبار عهديته في الذهن كما في مسئلتنا فيكون المضاف غير
معهود ذهنيا ومعناه فرد مبهم من افراد الجنس المعهود فلا منافاة بين كون
المضاف ليس معينا في الخارج وكونه معرفة في الجملة ويكون الفرق بينه وبين غلام
زيد مع العهد الذهني وغلام لزيد الفرق بين علم الجنس واسم الجنس النكرة ما
وقد تقدم وبيانه على ما اعتمده المفسر اولا من خصوص التعبير الخارجي في الكلام من معنى
ابتداء الكلام بكل احد هنا كذلك لان المراد مع قيد عدم صحة الحمل بالكلية لما تقدم في
ويبين ان يفيد قول التلخيص وما فيه من الاسامي وكما على انه معلوم للمخاطب
طرق التعريف بالاضافة مثلها حال ان لم يكن التعيين خارجيا في الكل فيه وهو شامل لما
فيه التفخيم وغيره مما ذكره المفسر انه ضابطا للتقديم لا يجري في جميع ما يشمله و
المتن وقول ابن هشام في الجامع فقد على ان ابتداء الاسم في التعريف مخالفة
الالتباس الطابق في محل التفسير فهو يجيء في الجملة على الاطلاق والله تعالى
اعلم بالصواب قوله عرفوه فبالعلم بعض من بعض بعرفه وهو اسم مصدر بمعنى تعريف
كقول المخاطب حين يستقرئ الجدار عرباؤ زيد او غير جواب السائل وهي المسئلة
مزيدا على الخلاصة **وابتداء النكرة يجوز مع قيد بالسبق معتبر** اي قد تقبله الاول
اسناده في المبتدا وهو التعريف فيقع الاخبار عن النكرة لا كثر شيوعه فهو البعيد
بل وصف الشيء فيصير في النكرة مع انه معتبر في المعرفة وانه لم علم المخاطب
قيام زيد ودليله زيد قائم عند بعض اصحاب تجويز الاخبار في المبتدا وفي الفاعل
سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصتين او لا واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول
ذلك الحكم للمحكوم عليه وعندهم في ذلك الحس يغلب وجود الفاعل مع المعرفة
دون النكرة او علم من المتن ان المدار في المسئلة على حصول الفائدة سواء وجد شيء
من المسوغات الابتداء لا ومن ثم لم يعول المتقدمون في المسئلة الا على حصول الفائدة
في المغني ثم لما كان الواقع في الغالب توجد مع امور وتفقد بفقدها ورأى النحاة
غرق انه لا يهتدي لها كل احد ضبطوها وجعلوها مسوغات للابتداء بالنكرة

يتعلق

ولا يجوز الابتدا بالنكره
ما لم تفد كعند زيد نمره

مف
مسوغات الابتداء
بالنكرة ٢٥

واحترز بقوله معنى عن الوضعية كما احترز بالاتصال اللفظي على ما وضح لهم وان كان يجمع قوله
ما بعده غير معنى نحو زيد موصوفا او وصفا او عاملا او معمولا او فعلا من افعال
يحمد الله ... ونحو ... لا مرتب نحو من معنى الجار ... مسوغات
الابتداء بالنكرة الاول ان تكون النكرة موصوفة نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك
وبعد التمثيل ... الثاني ان تكون وصفا ... ذلك كون الموصوف
مقدرا نحو شر اهر ذا ناب ... المبتدا ... فهو
المحذوف ... بتقدير المبتدا النكرة ... موصوفة او خلفا
موصوف ... الثالث ان تكون ... عاملا
على ... العمل
الرابع ان تكون ... نحو ... خمس صلوات
كتبهن الله على العباد ... مثل ... نحو ... عن ... الخامس
ان المبتدأ المحتاج الى المسوغ عند ... هو الجامد واما الوصف ... مطلقا
... ان تقع ... بسوال ... عن ... ان
... الخبر ... السوال
والمفرد ... المبتدا ... الضمير ... لم يكن
بعد ... المبتدا النكرة ... الاستفهام ... على خبر
النكرة او واجب الصدر او ... فصل او العموم والتنزيل ... السادس
... الاستفهام نحو ... نحو
والنظر ... وتقديره ... السابع ان ... الابهام ومثل
... المسوغ ... معنى التعجب ... الوصف
اذ ... ان المبتدا النكرة ... مسوغ على
... بعض المتأخرين ... العلم ...
... المبتدا النكرة ... مسوغا ... او خبر
... الثامن ان يكون ... المبتدا ... نحو
... نحو ... فصل

ح شواهد

ش المبتدا النكرة المحتاج للمسوغ هو الجامد

ح التعجب

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

على رأي من يمنع ذلك به تخصيص وحذف منه لو قصد الكل لكان الكلام فيه ايا به والمجموع عطف على الإيهام والخروج مقام لما عُهد أي الخروج المعهود أي العادة الجارية والمعنى أو قصد به بيان الخروج عن العادة فهو عطف على ما قبله أو حصر أو تعجب أو تنويع أو تحقير أو تعظيم ومن هذا يتبين أن هذا العاشر إنما يراد بها الحصر نحو ما جاء إلا زيد ومن أمثلة الكتاب شيء جاء بك قال سيبويه وإنما جاز أن يبتدأ به لأنه في معنى ما جاء بك إلا شيء قال الدماميني لأن المبتدأ هنا في معنى الفاعل يجوز أن يكون نكرة وهو راجع في هذا إلى ابن الحاجب وقد يسوى التعقيب أنه لا فرق بين المبتدأ والفاعل قال الرضي وأما قول المصنف فظاهر ذلك أنه لما كان في المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المقدم عليه فكذا يختص هذا أيضا وقد ذكرنا ما عليه وهو أن المحكوم له المختص بمعنى الحكم وإنما الحكم على غير المختص ولو كفى الاختصاص في حاصل الحكم لجاز الابتداء بأي نكرة كانت ولم يبين وجه التسويغ في هذا التنويع فلعله وجهه والمراد على أن السكاكي القائل بأن التخصيص فيه نوعي التحقير أي شيء فظيع وعلى أن عبد القاهر وغيره القائلين بأنه جنسي والمعنى شيء لا شيء لا قبيح كونه جاء لا مضى لأنه قال ابن الحاجب من اختصاصه بالحكم بأن المعنى ما أهر ذا ناب شيء إلا شر فالابتداء حينئذ بها لتحقق معنى الفاعل كونها وكون الأمر عام بوقوعه بسبب النفي وحلفه أهم إذ ما أعلا بعض جزئيه أعني المستثنى إنما جاز كونه نكرة لأنه أخرج من الكل العام وحيث أنه لا يخرج جنس معين صار غير من الأجناس وإنما تعارضت العموم من حيث هو خصوص بنفس الجنس من حيث خصوص مع قطع النظر عن خصوص مع إخراجه أجناس المستثنى منه هنا أجناس المستثنى وإنما منها فقصد حيث تبين عنها وكونه غير أنها وحيث لم تصح إخراج الجنس إلا بإيهام المانع والحكم على النكرة فالمبهم الجائي عشر أن يراد بها معنى التعجب نحو عجب لزيد أن النكرة في معنى الفعل كما في النفي وقد تقدم شيء منها فيما يقصد به الدعاء وهو غير كاف في بيان جهة التسويغ وقال ابن الحاجب إنه اختص بنسبة إلى الدعاء لأن المعنى سلّمت سلاما وكذا فيها قال الرضي هو غير مكرر إذ ليس معنى ويل المصدر بعيد ويل له كذلك ولا ويل لك وإنما

يعني كشاف الاقرام

بني يجي

والفاعل

وفي حاصل

تسويغ

المستثنى

مع قطع النظر عن وجود خصوص مع إخراج العام

التسويغ

امرله

المراد مطلق الصلاح للعمل والأولى أن يمثل له بالعاملة الثاني عشر أن تستعمل في مقام
التنويع والتقسيم نحو الاسم نوعان نوع حكمه الإعراب وهو كذا ونوع حكمه البناء
وهو كذا ومن لا يذكر المنوع كقوله: فيوم علينا ويوم لنا . ويوم نساء ويوم نسر . و
وجه التنويع فيها أن المبتدآت المتعددة في قوة مبتدأ عام أي جميع الأيام هي
صفة تقارير الادي الا والصفة المقدرة أي مساء وعبارة المتن غير وافية بالغرض لصحة
مثالها بالنكرة الواحدة التي يقصد بها النوع الواحد مع أنها ليست من التنويع
بل مما يقول الثالث عشر أن تقصد بها الحقيقة من حيث هي مثل نحو رجل
خير من امرأة وتمرة خير من جرادة أي هذه الماهية خير من هذه فإنه في معنى التمر بتمرة ما
يقتضي التفضيل على الجرادية وكذا في معنى الرجولية ما يقتضي التفضيل على الأنو
ثية وحينئذ كان القصدان الحقيقة والطبيعة أنفى لا تعدد فيها فلا إبهام و
ذكر ابن الحاجب أن المسوغ فيما ذكر قصد الاستغراق الشمولي لأن المراد تفضيل
الجنس على الجنس فلزم جميع أفراد المفضل عليه من حيث تلك الحيثية وبعض
أهل المقام فيه هو الشيء التفضيل والحيثية التي للتقييد والاحتراز من فضل بعض
أفراده أو أفراد هذه هي مقدرة خبرا وحينئذ مضافة للجملة أي من حيث هي حقيقة
أو أن تلو نفيا أو استفهاما أو لولا أو إذا الفجائية أو فاء الجزاء أو واو الحال أو أن
تكون خبرا وحمل ظرفا أو المجرور قبلا وعمل الرابع عشر أن تلو النكرة نحو ما
وجدت الدار لا زمانها فيكون المقصود منها جميع أفراد الجنس وكلام الشارح مع ذلك
الخامس عشر أن تلو الاستفهام وهو ما نحو أرجل في الدار أم امرأة تحقيق وجه التنويع
في حاشيتنا السادس عشر أن تلو الولا كقول الشاعر
لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة . لما استقلت مطاياهن للظعن . لأن تاليها لولا
شرطه فيه بتساوي النفي وفيه إشكال الرضي وجوابه في حاشيتنا السابع عشر أن
تلو إذا الفجائية نحو خرجت فإذا أسد أو رجل بالباب إذ لا توجب العادة أن
لا يخلو الحال من مفاجأة شيء بل لا عند خروجه أسد أو رجل الثامن عشر أن تلو
فاء الجزاء كقول بعض العرب إن مضى عير فعير في الرباط كذا مثله البدر قال الدماميني
ولا يخفى أن المعنى فعير آخر فالمسوغ الصفة المقدرة التاسع عشر أن تلو واو

التنويع

على جميع أفراد المفضل

في منزل

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى اله

حال كقوله سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا . محياك اخفى ضوءه كل شارق . اذ لا توجد الفا
دة الا بجعلها حالية لان المعنى وقت السرى ونبه المرادي على موضعها بعد الواو وافعال الشرط
ان تقع صدر الجملة الحالية نحو قوله . والذئب اخشاه ان مررت به وحدي . وهل
يوم ترانا من بين صرعى . العشرون ان يجيء عنها بجملة او جار ومجرور ومقدم نحو عند
زيد نمرة وفي الدار رجل وانه تحرير وجه التسويغ فيهما ويقيدون المسوغ وهذا
فيه خلاف فانما حققه في المغني فانه ذكر شيئا وكذا الذي عرف الذي يعمله مقدمة في
عليها يعمله مقدمة عليها وقصرها علامة رجل وكرهه ابن ملك قال ابن هشام ولا اعلم
احدا وافقه قال انه وافقه على هذين البهاء النحاس شيخ ابي حيان في تعليقه
على المقرب وقوله شرط ان المستعملون النكرة بها واذا عممه باستقرائه الادات
واضافتها بجزاء كما انما ادا الدال بالعدول وهو جزاء للمقدر وزاد في التوضيح
واخبار ذات به قراء اهل مقدم ولكن ما هنا من هي حال والجملة عطف عليه ولكن احمل
لاكن وقع عليه بالسكون على لغة ربيعة ولا يخفى ما زاد في بعض على الخلاصة والاصل في الا
خبار ان تؤخرا وقد يستعمل بعض ببعض من ان الاصل في المبتدا اول به الشرح وفيه لك
لان المبتدا محكوم عليه ولابد من تقدمه ليتحقق تعقله وايضا فلكونه هن الحلة
تمادى في العامل فلكونه التزم تقدم العامل والاصل في المحكوم عليه من حيث
هو التقديم لانه المعروف والحق عارض وانما اخر الفاعل لتميز الجملة
الفعلية من الاسمية وايضا قد يجوز تقديم الاخبار حيث لا مانع نحو قائم زيد
لان لم يكن منه الضرر مع مبتدا ما ذكر الا على صفة على مقدر والتقدير من هو
يتسمى حيث لم يمنع مانع لا حيث الضرر ومن قوله بعده فامنعه على الخبر
والمعنى انه يجوز التقديم مثل في احد هذه الاخبار الخبر والمبتدا التي فيه
او التشكيل فان الضرر واجب تقديم المبتدا وتاخير الخبر خشية التباس احدهما بالا
خر لو عكس وقد تقدم ما يتعلق بهذه المسالة ومثال الاتحاد في التشكيل افضل
منك افضل مني ثم شبه منع تقديمه بقوله لم يبرر والمعنى ان المنع معتبر بما اذا لم
توجد قرينة تعين احدهما للاخر وكذا اذا ما الفعل كان الخبرا الا اذا
يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدا المستتر فيمتنع التقديم نحو زيد قام فلو قدم
فيه

الحال

ان للتقديم

نحو

التقديم

والاصل في الاخبار ان تؤخرا
وجوزوا التقديم اذ لا ضررا

فامنعه حين يستوي الجزءان
عرفا ونكرا عادمي بيان

خبرا

كذا اذا ما الفعل كان الخبرا

البشائر

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

١٥٧

أي بأن أعني المبتدأ والفاعل ويترتب على ذلك الإخلال بالتركيب من تكرير الإسناد المحتاج
لرفع مقامه والتهيئة والقطع وأشار بتجريد لا إلى ما في حاشيتنا مجردا أو مجرورا من السو
ضه ويكون رافعا للضمير ورافع الظاهر نحو زيد قام أبوه ويكون الضمير مستترا
ورافع البارز نحو أخواك قاما فإنه يجوز تقديمها لأن الفعل فيهما وأعله وبه
نحو مسرات الغيوان من قول الخلاصة كذا إذا ما الفعل كان الخبر أي فيه راجعة
إلى الحكم الذي هو المنع بقيد وهو عدم البيان ولا ينعدم الإبهام كان إن موضع
فيه ضمير مستتر أو للراجح ورافع الظاهر والبارز كلام ذكرناه في الحاشية
قوله وقلما ما تايب وأعاد إلى العامل على الخبر والأولى جعل الربع بلفظ على لعله
ومعمولا ومعمول ثان والدم ثايب وأعل بعدنوه يعني مستترا أو طلبا أو مسندا
إلى هو عاد أنت الأولى يجوز الخبر طلبا احترازا من نحو زيد اضربه وأنه يمتنع
فيه التقديم ذكره أبو حيان الرابع الا يكون المبتدأ للدعاء احترازا من نحو
سلام عليكم قال الرضي وإن الغالب فيه تأخير الخبر إذ لو قدمت وقلت عليكم
وقيل أن تقول سلام ربما يذهب الوهم إلى اللعنة وهذا الغزل أبو تمام
ولا نتشاد على ما يحكى لا ابتداء الفصيل وقال • على هذه الأربع وما عدا
معروض يخص كلام هاه وقال لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وبعد المواضع
• تبين المواضع الأربع الوجوب كما • وقدم منهما ما وقعا • مثل ضمير الأمر د
للمبتدأ أو الخبر وما وقع منهما مقدما مثل الترجي تعرفه لأن الأمثال لا تعقب
بتقديم المبتدأ كقولهم الدال على الشيء وتقديم الخبر كقولهم كما أو إنه بمن أصدق
أو لازم الصدر يجب أن يقدر بصيغة المبالغة عطفا على وقع أي قدم منهما ما لازم
الصدر ويجب أن يقدر بصيغة اسم الفاعل إما للصدر عطفا على ما. مثال المبتدأ
اللازم للصدر من يقم أقم ومثال الخبر اللازم للصدر أين زيد وكيف عمرو
ومع في أو ما في حتم عطف على معمول وقع أي قدم منهما ما وقع من أو ما
أو في الحكم من الجزء الآخر مثال المبتدأ فيما الذي يأتيني فله درهم إنما أنت
قد زيد ومثال الخبر فيهما إنما في الدار زيد إنما عندك زيد واجبا الرفع إن كان
للمنكر يجيز الابتدا عطف على ما المعمول لقوله وقدم أيضا الخبر الابتدا
بالنكرة ومنه الظرف والجار والمجرور والجملة كما سبق أنها وجب تقديمه دفعا

أو كان مسندا لذي لام ابتدا

أو لازم الصدر كمن لي منجدا

كذا إذا يستوجب التصديرا
كأين من علمته نصيرا

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله

حسبنا الله ... على الله ... علقه ... حليها اللهم لامر
وقوله الاثر ... الكليه الاذنه ... الشرح المراد ... باب الشرايب

للالتباس الخبر بالصفة وان النكرات طالب الفهم وواذكر وقد طلبا حيثا المبتدا حق
بها وللواجب لتوهمه وصيغتها والتقديم يرفع ذلك اذ الصفة لا تتقدم قوله يرفع
تقديم ويجوز خبر كان ولا ذكر علة للاجازة او ملتزم علة للرد ومستندا للفهم واعلم المفرد يدفع اعادة
ولما المعرفة عطفه على كان والضمير المجرور باللام للخبر اي فقد خبر اعادة اي حقيقه من المسند اليه
كقوله اهله بالاهل الا ومالها فذرك على ولا كرامة على حبيبها وانما وجب تقديم
ليما يلزم عود الضمير المتصل بالخبر امتناع الضمير المتصل والنحو المسائل به حاشية
والفرق ان عبارة المتن اشمل واوضح من عبارة الحال الاصلية او دالا ما يوهم بالتقديم كانفرد
داء معنى آية ومعا وقوله والصابه بالتقديم فيه فيهم من ان ذلك المعنى لا يوهم
مع التاخير كأين يجب تقديم الخبر اذا اوله ما لا يوهم الا مع التقديم نحو ميسرا وعلى امهم
ام معرفة ان لو اخرت لتوهم انه صفة وفي ذلك حقيقة قال ابن مالك وهو حسن ومثل
لم اربها وقوله هم دراه لو اخرت لم يوهم معنى التعجب وبتا فيه الاولى منه بانا ان
فسلم موافقه مع التاخير والصواب ان التزام التقديم فيه لانه جرى مجرى الامثال او و
مسندا لان واما ان او اعطفه على كان العرافة ... وقد من الخبران مسندا الى ان
المفتوحة المصدرية مع صلتها نحو عندي انك فاضل وانما وجب تقديمه لانه تاخير
يوقع في الالتباس ان المفتوحة بان المكسورة اذ لا يشك بها المتكلم مفتوحة ومكسورة
بحيث ان يعتقد السامع ان حقها الكسر وان المتكلم حصل له غلط او سهو او انه
حكاه بل يعود الكسر وانما خصه ذلك لا لتهافة الالتباس فيعود فيها ظاهر الكسر
واستقصى للفتح وتشير انها مع معمولها مبتدا او انه خبر لا دليل عليها ويوقع
على تقدير اعتقاد فتحها الالتباس المصدرية بان المفتوحة التي بمعنى لعل لشا ما ورد
والتقديم رافع للالتباس ان المكسورة والتي بمعنى لعل ان التقديم معمول خبرهما عليهما
قوله واملا ما ان لو الاضافة ومعمول مقدم يتلو او ما ان افه الجملة او بعدها فيما
قبلها للضرورة اذ اصاغ الا بعد ما ان تقدم والجملة حال انتهى ان يجب التقديم فيما
ذكر والحالة الصحيحة هي ما ان لو ادان اما ما ان لو ها جاز التاخير اتفاقا كقوله عندي اصطبار
واما التي جره يوم الصوى ولو جبر كان ابيني وذلك لان المكسورة والتي بمعنى لعل
لا تقعان بعد اما لا انهما مع معموليهما جملة تامة واما لا تقع الى الى المفرد تا
بجعل التامه او لكم هنا انهم عطفه على خبر كان العرافة ... فقد من الخبر ان كان

ابن

المحل
اي هو

فالعبد الذكاهيمه
وان يعود لمختبر ضمير
ما مشتراجب لد المقدويه

كنز ان او اعاد علية مصغر
من مبتدا او كان ما يستقر
هو من اطلاع ابن غازي ... علقي

شرح

يعني الابتداء وكان كم لا كرى في هذا التشتيت للمعطوفات فالاولى ان يجعل خبر الكان
محذوفة مع اسمها وهي معطوفة على الشرط على الاولى بجملة المنفردة اي او كان
الخبر كم وهنا ولم معطوفات على لم بحذف الواو والجواب وذكر لانه مراد هنا
في لازم الذكر وان كانت خبر يتروى وذكر ابو حيان انه يجب تقديم الخبر اذا كان كما
ومثاله ايضا للفعل نحو هذا زيد ولم عمرو ولم يتضح في وجهه ولا يخفى ما اراد به المصنف
على الحال الحاضر في هذا البحث وحذف ما علم من مبتدا او خبر اجز ثم حذف مفعول تقدم
جاز وقد مر قوله ما علم معالم ثم علم في بيته وانه لا يجوز حذفه ومن مبتدا او خبر جائز
ثما او نعت عليه ما او قول الخلاصة وحذف ما يعلم بيت هذا الباب اي من لفظ فهما
بحذفهما معا فانه جائز مثال حذف المبتدا جواز امن عمار اخا وليد بيسر ومن اسرار
وقولها اي بعمله لتتبيس وارادة خبر عليها ومثال حذف الخبر جواز الكلها دايم
وظلها اي دايم ومثال حذفهما جواز اوان يبيس من الحيض من نسايكم ان ارتبتم
فعدتهن ثلاثة اشهر واللاتي لم يحضن اي فعدتهن ثلاثة اشهر ايضا والمبتدا الخبر عنه
بنعت او مصدر يغني عن الفعل الخبر او تكرر شيء او بنعت فصفة وما تلاه الى
سيبان ما يجب حذف المبتدا في خمسة مواضع اولها ان يخبر عنه بما هو صريح
في معنى القسم نحو في ذمتي لافعلن اي في ذمتي عهد او ميثاق او يمين على حذف مضاف اي
متعلق ميثاق وهو مضمون الجواب اذ لا معنى لكون نفس الميثاق في ذمته وانما وجب
حذفه لسد الجواب مسده ثانيها ان يخبر عنه بمصدر جيء به بدلا من اللفظ
بفعله نحو سمع وطاعة اي امري الان سمع سمعا وطاعة ثم وجب حذفه
الفعل لفعل الفاعل مصدرا مقامه فلما وقع الفصل الدوام واشوف اجر والرابع مجرى
النصب في التزام حذف عامل المصدر ثالثها ان يكون المبتدا ثانيا نعم او بيس
نحو نعم الرجل زيد بيد خبر لمبتدا محذوف وجوبا اي الممدوح زيد ولم تحكم في علته الموجب
لاكثر هذا القول وهو جعل المخصوص خبر لمبتدا محذوف مردود من قبل انه ذكر
الا انه يسمى من دخول نواسخ الابتداء عليه ولو كان خبرا لما صح ذلك فان قيل لا يجوز
الا ان يكون مبتدا خبره ما قبله واختاره الرضي رابعها ان يخبر عنه بنعت مقطوع
نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد وانما وجب الحذف لاشعاره بكان القطع

وبهذا او فهذا هذا الاسم اي
دان الفعل وبه اتى بالامر طا
في الابتدا وثني مبتدا وهنا

وحذف ما يعلم جائز كما
تقول زيد بعد من عندكما

تنبيه

يجب حذف المبتدا
في خمسة مواضع

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

بمعنى مثل ... ومعنى

اي انتصب اللزوم اضمار الناصب وجعل لها اماراة على فصل الانشاء ولا يعمل ما بعدها اجريت الرفع مجرى النصب في التزام اضمار العامل اذا صح ان يكون دالا مثالا سيما نحو لعلا لا يتوجهوا الكرام لا سيما زيد ولا زايد للجنس وسي بمعنى مثل السها وما موصول مضاف اليها ويصح ان يكون نكرة موصوفة بالجملة في نحوه ولا سيما يوم بدارة جلجل وزيد خبر مبتدا محذوف ويضعف حذف العائد المرفوع من غير طول والا كان ما على العامل ويجوز جر زيد على الاضافة وما زايدة على ان ما كان حرف ولا سيما بعض لنا الا الاستثناء ورد بان المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب اولى واجيب بانه مخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا يكون استثناء منقطعا ولهذا لا تنحو لا سيما يوم بجواز اشتراطها على التعميم ... اعلم ان ما بعد لا سيما يجوز فيه الاوجه ... فعله المحذوف منزل او الحذف ... متعلق به ومعمول له الحق ... مقرر ... على التعميم وقد منع بعضهم ... مقر ... لانه لا يتبادر من هذه العبارة سوى ... قوله ... المطرد ... ونحو ... في الاستعمال ... على تفسير ... على ... ولهذا ... على تفسيرها ... ذلك في صلتها ولا سيما ... اول ... حرف ... ما بعد لا سيما ... الاعراب بالحركات ... الوجوه ... الاشارة الى بعض ... مفتوحة ويقول ... التزموا حذف الخبر ... وقسم ... ونحوه ... في الانبا يتعين حذف الخبر في اربعة مواضع اولها ان يكون ... الجمهور ولا يذكر معها البتة ... منهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا او حيوانا ... في نحو لولا زيد ... ما صح لولا ... موجودة وذهب الرماني ... وابن الشجري والشلوبين الى ان الخبر ... ان يكون كونا وقد ... حذف الخبر لانه مطلول ... ونحوه

(١٨١)

مقف على اعراب لا سيما

مرتضيه

الرماني

مقف

يتعين حذف الخبر في ...

ويعد لولا غالبا حذف الخبر
حتم وفي نص يمين ذا استقر
وبعد واو عينت مفهوم مع
كمثل كل صانع وما صنع
وقبل حال لا يكون خبرا
عن الذي خبره قد اضمرا
كضربي العبد مسيئا واتم
تبييني الحق منوطا بالحكم

اللهم صل وسلم على شرف الهدى محمد رسول الله

أي الوجود معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع جوابها لوجود تاليها فحذفه
مسوغ للحذف وانما وجب حذف خبر لولا مع الخبر والشاهد ان يكون ثبوتا
مقيد الولا زيد محسن الحذف والصلاة لان الخبر كون مقيد بالاحسان وفي هذه الحالة
توصيلان وجوب ... قرينة تدل على الكون الخاص جاز حذفه وذكره نحو لولا الانصار
زيد حموه ما سلم وان الحالة معلومة بقرينة التعبير بالانصار وان لم توجد قرينة وجب ذكره نحو
لولا زيد سالمنا ما سلم وان من الرأي ... في جميع اشار بقوله ومر بعضهم الخ لا في
رد عليه الحالة التي يكون فيها كونا خاصا ... ومانعه بحذف علقمه اثر مثلا
يؤدي مع ان حذفه جائز لا واجب ولعله اراد ما يؤدي ... غير قرينة خاصة كما
يشعر به التعبير بالمضارع وعلى منوال الرأي اشتهر الخلاصة والضمير المعمول فيعبر
عائد على الالتزام المفهوم من التزم ... ان يقع بعد واو المعية نحو كل رجل
وضيعته مقترنان جاز حذفه لان الاقتران معلوم من المعية ووجب لقيام واو المعية
مقامه وكان من حقه ان يقيد المسألة كما في الخلاصة بان تكون الواو نصا في المعية
لا تحتمل غيرها احترازا من نحو كل امرئ والموت يلتقيان • وان الخبر فيه اي فلا واجب
ولعل الشارح اشار الى ذلك بقوله فيما انتهى اي ما ذكره في هذه المسألة الاشكال الذي في حاشية
الثالث ان يقع بعد قسم [illegible] لا يحتمل غيره نحو لعمرك لا فعلت واي الله
لا فعلن اي قسمي او يميني فحذف الخبر لوجود الدليل ووجب سد الجواب مسد الخبر
والرابع ان يكون المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح جعل
تلك الحال خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي العبد مسيئا فضرب مصدر مضاف
الى فاعله مكمل بمفعوله فهو عامل في المفعول والمفعول مفسر لضمير مستتر في كان
التامة محذوفة ومسيئا حال من ذلك الضمير والتقدير ضربي العبد اذا كان او اذ كان
مسيئا اذا اريد الاستقبال واذ كان ان اريد المضي و[illegible] هو الكلام والمحذوف
الظرف بجملته كان وجب حذفه لسد الحال مسده [illegible] القول في هذه المسألة
في حاشيتنا التي هنا او [illegible] عليه لم تذكر في الحاشية [illegible] صحيح
كلام الرضي اذ [illegible] ومنه قال الاخفش [illegible]
كان قائما [illegible] للاستقبال هنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى واذا

فقيل انه لا يتقيد وانه في الآن حكم قوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله لكنه حتى ... حاصل
كل نعم منه وقد وافق الاصوح العامة ميعاد الكلام فلا يقال انه اذا امتنع ثبت ظهر العامل
في الحال واقيم الحال مقام الظاهر ماده المراد منه وعليه ان الكلام الا الاول والظاهر لم
يقرر وانها جوابا وهو غير محتاج الى شيء معنى اذا اثبات انه جعلها متعلق الخبر والظاهر
لم اذكر فلا يقل فيه واقبل الاثبات ... ان الشرط يقتضي انه تيسيرا والتعقيب
والمعاد هنا يشمل اقيد الاقتران وهو ظاهر كلام الرضي المتقدم والرابع ان صح كلا
منه اذ هما فيما ذكر للاستمرار وهو معنى كلامه مع ما ذكره من كونهما في الا والمستمر
في جميع الازمنة حاصل والحاصل لا يجوز جعله شرطا لعدم فائدة اشتراطه فهو الذي
صار يعني ما ذكره الرضي قوله الماضي عقب تفسيره اذا فرد لان اذ واذا وقع غيره
لاستغراق اذ للماضي واذا للمستقبل فالمراد عموم ... وقد مضى الى هنا الا انه كان
كل ان ابي عن اسئلة وكتب عليها ما يقع عليه وهو انه يقيد من شانه التعرض
لا يضاح المعنى عند ظهور ما يدل عليه كالمقدم على الشرط هنا وان جعل في العجز
مع تقدم ما يدل على غير معناه بل ما هو في الحقيقة الا تفسير وانه وجب التقدير
لان صاحب مفعوله قد صار الى العجز والتقدير في نوع هذا التركيب معا قدم فيه ما
هو جواب في المعنى ولو لا ذلك في التعرض له في كل فعل من اشتراط التراكيب وانما
يتعرض له في بعض اشتراط التراكيب اذ الكلام هنا لا لبس ولا خفاء ولو اشكل
وهو غير محتاج لبيعه معنوي لانه قد دل المحذور فيه وقد صرح غير واحد بان الشرط
انما اذا ... في الحرف والتقدير في هو كلام من مقال ... ان المعنى ... ام
برونه وقد صرح عبد الحق بان ابطال ان الاتيان في الشرط عند ...
قد يكون ذا في باب المعنى وقوله كله في هو كلام ان معناه انهم لا يقولون بتقدير الجواب
فيه ان اهتمامهم انما هو بالمعاني لا بالالفاظ وانما يقول بالتقدير فيه من يعتني
بالالفاظ والامور الصناعية هذا جواب الاشكال الاول وجواب الثاني
انهم لم يجيزوا ان المتعلق هنا يقدر مقدما حتى يلزم اعمال ما قبل اذا
فيما بعدها بل نقول يجب تقديره هنا مؤخرا ليلائم المحذور المذكور فان ذ
في المعنى الا على متعلق ... والمجرور ان يقدر مقدما عليهما كسائر العوامل

أبنها

أن

المستدل

مع معمولاتها وفي بعض ما يقتضي جواب الشرط من
يقتضي العامل فيه الجزاء لان المعزوم هو الجزاء والظاهر انه يتأخر
في المثال الثاني نحو ان تأتني اكرمك لان لا يليها من عملها الشرط وما لا يتقدم عليها
الشرط لا يجري فيها ما يوجب التأخير وقول الرضي الاظهر عند النحويين زيد
ما هو الا اذا ان فاعلا في معنى الشرط اعرابه فهو بيان لان الكلام المراد من التركيب
والمعنى المدلول عليه بالكيفية الصناعية على ما يقتضيه الصناعة والاعراب ونحو هذا
في كلامهم كثير واعلم انه يتولد هنا اشكال اخر وهو ان المتعلق المحذوف لشرط
لا جوابها والمقام فلا حاجة لجواب العامل اذا علم من قبل فمنهم من قال انه
ومنهم من قال جوابها وهو ان الجواب في هذا التركيب [illegible] لان لا لازم
الجزم مع عدم الاحتياج الشرط معنى لم جعل سببا مسببا [illegible]
[illegible] على راي الامام من ان ناصب المفعول هو المصدر
وان الشرط المذكور في باب اعماله انما هو في غير [illegible] معاملة الفعل وجواب
الثالث ان اقتضاء الشرط الترتيب ممنوع بحسب الخارج بل انما يقتضي
عند الرضي مطلق اللزوم الصادق بالاقتران في الواقع فلا يجوز [illegible]
[illegible] من عصى من الصحابة [illegible] مع عدم الترتيب المقتضي بين الجزاء والشرط
بل كون النعمة من الصحابة [illegible] لا يتصور وقال الرضي لما تكلم على الاية ومثالها
لا يلزم ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون
ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء الخ وقول السائل والمراد هنا ان ممنوع
اذ لا يلزم من كون المعنى [illegible] الاقتران انتفاء المنافي
للترتيب وتقدم احد الشيئين على الاخر لان [illegible] يكونه مسببا [illegible]
الفعل الذي اسند به وما [illegible] ان يكون [illegible] فيما [illegible]
العامل على [illegible] هو الاسناد [illegible] الا الفعل الذي اسند به [illegible]
الترتيب [illegible] الشرط بناء على ان الشرط يقتضيه [illegible] الجواب منع [illegible]
من الاول او الثاني [illegible] الاول [illegible] ما ذكره الرضي والا
[illegible] كلام [illegible] عليه [illegible]

خلاصة

و~~المفسر يشبهها الى الآن~~ والظاهر ان العبد الآبد حال ابدا ان نثر والعموم ماخوذ
من اضافة اسم الجنس المبين للعموم وتبيين المعنى على التعليق والربط بين الجملتين والظاهر ان
الرضى دل عليها النهي بحسب العرف وكذا هو الاستعمال ويبين انه مراده عبارته
بعد ذلك وهي قوله حتى مبادئه او الجملة المضاف اليها اذ لا قابل لان العامل فيها ومنهم
الرضى على تفصيل له لا يقول بالاضافة فيها كما في المغني وجواب الرابع ان الاستمرار انما هو
للربط بين الشرط والجزاء لا لمضمون الشرط حتى يلزم استمراره تحصيل الحاصل ومعنى واذا
ما غضبوا هم يغفرون انهم كلما غضبوا ابدا وزادوا في اي زمان يعرض لهم الغضب بعضهم
التجاوز والصفح وهذا الاستلزام حصول مضمون الشرط وليس المعنى ان الغضب لازم لهم
لا يفارقهم حتى يكون حاصل الشرط حصوله وما قاله ابن عمرون في اذا ذكر الابي على مسلم
تكلم على حديث من ادعا في الصلاة فقال لابي هريرة انا نكون وراء الامام فقال اقرا
بها في نفسك اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله قسمت الصلاة
بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سال فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني
عبدي الى آخر الحديث قال وان قلت قوله واني سمعت الخ انتهض دليلا على ما
امر به من قراءتها لا يصلح دليلا على الاحتياج بالحديث يعني كل صلاة لم يقرأ فيها
بام القرآن الكتاب الخ والله اعلم لا فرق ان العام في الاشخاص مطلق في الاحوال واحتج
بهذا لانه اعم في الازمنة والاحوال ان اراد اقرا في كل زمان وعلى كل حال وهو
موقف النحاة ابتداء وارتكاب قواعد الاستدلال بلا شيء فيه انتهى وهو عين ما شك له في التنقيح
لما تقرر في علم الميزان من ان الاهمال الشرطية المسورة بلا اذا انها مع العموم تكون القضية
كلية لان معنى كلية الشرطية تعميم لزومها او عنادها في جميع الاحوال الممكنة
والا فمع حيثيتها الجملة للعموم الا المحمول قد تكون لم لا كنه لا يستفاد منها ولا تكون
بمجردها دليلا علية بل يستدل عليه بالقرائن الحالية والمقالية وقد سبق عن الرضى ان
المعنى المنبو عليه عند الصحيح لمن يجوز ان يراد بها ما لا ضد الا فيها وهذا لا يقتضي ارادة
اضر كل ما قام واذا ما لم يطلق ... مما يتركبها ظهر ان منها ما يطلق لارادة استغراق زمان
جميع الحال نحو ضربي العبد مسيئا وانه يناسب ان يطلب كلما اساء ومنها
ما لا يطلق لذلك نحو اخص ما ذكون الامير قائما عند فقهاء ... الماضية

بقول

ففي معنى اخص ما ذكون الامير قائما

وإن المعنى لم يكن إلا في خصوصية الماضي وقت قيامه وتفسير المعنى أنه كان كذلك في جميع قيام زيد
الماضية وكذا إذا خصص ما يكون قبلها عند إرادة الاتصاف بذلك بالفعل لا مجرد الصلاحية
وكذا الكلام في الشرب ملتبسا بأن يتلبس به من وجد ملتبسا ولم يشترط لا كما لم يكن أو لا
يكون شيء منه لم يكن إلا ملتبسا فقول ابن عرفون لاستغراق آن الماضي وآن المستقبل لعل معناه
لصلاحيتهما للاستغراق مما ذكر عند إرادة الاستغراق فيما هو مفيد لذلك وإن قيل
لو كان المعنى ما ذكرت لم تثبت الدوابن التي أشار إليها بخصوص آن وآن الصلاحية
غيرهما للاستغراق كغير وقتها ولو فرض حين كان مشابها لذلك قلنا يسير التعليل
عن مجرد الاستغراق حتى يلزم هذا أن الاستغراق بعموم الماضي أو بخصوص المستقبل
كما فهمته من عبارته والماضي للأول والثاني إذ لا يفيد في غير وقتها وهذا القدر قيل
لا يليق بكلام اللبيب لأنه جعل إذا دليلا على إرادة العموم وأنه لا جل الأعمال الفعلية
عن الاحتياج حتى احتاج تعريفها كل صلاة اهـ ولنقتصر على هذا القدر هنا وإنه كان في المسائل
ولما تتبعت تذكرها في مبحث الشرط إن شاء الله [illegible] تنبيه كان من الواجب أن
يذكر مثال آخر يبين به أن العموم قد يفيد المقام المصدر المذكور قبله وهذا مثال في الحال
حيث يعتذرون [illegible] أشار لذلك [illegible] نحو لا كرضيع الحال [illegible] المراد وأشكل
على بعض الفضلاء المدرسين قولهم إذ تبيين الحق ضدها بالحكم من حيث إن [illegible] بعض
معنى الكلام أن النسبة التبيين إنما تكون حال تعلق الحق بالحكم والمعقول أن الحق
من حيث هو حق يتم فيه التبيين للأفاد على تبيينه فيسأل عنه عن ذلك وأجيب بأن الحق قد يكون
من الأمور الواضحة الغريبة المشتركة نحو العلماء وأجيب وقد يكون من الغامضة الدقيقة
التي تخفى حكمها في ضمنها [illegible] الآيات الغرائبية والأشعار أن النسبة التبيين إنما
تكون في أشياء يتسع فيها مجال التعبير وتتخالف فيه فنون البلاغة والقوة الفصاحة
في وضوح الدلالة [illegible] أعلم [illegible] على الحال وكذا قسم وجعله قد أشعر
صفة لهما على أسلوب [illegible] باعتبار ما ذكره الشارح بقوله في الأصح أن يفيد
قول ومن قال إن [illegible] على [illegible] الأمر [illegible] فالأصل أنه مستقبل
لا حكم له وإن الإيجاب [illegible] الخبر وقول من قال أيضا الحال نفسها هي الخبر وقول
من قال أيضا إن الخبر [illegible] لا واجبه وأنه يجوز [illegible] وعدد الأخبار [illegible] ولا

وإنه صح

والخبر واو الانشاء [illegible]
على واحد كلهم [illegible] شرا

ونحو حلو حامض منع حذف لا. فيه تقدم وعطف أي أجز تعدد خبر المبتدأ الواحد ولا
بد فيه من أن يكون ذلك بلا حرف عطف نحو الذي كنتم تجنبوا آياتنا صم وبكم في الظلمات أولا
نحو وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ولا فرق أيضا بين أن يكون التعدد باعتبار
اللفظ والمعنى كما يسوى أو باعتبار اللفظ فقط والمتعدد في قوة خبر واحد معنى
نحو الرمان حلو حامض وما قاله ابن هشام في الأول والثالث
وابن عصفور في الثاني والجواب عنهما في حاشيتنا وهذه الأقسام كلها مندرجة تحت
قول الخلاصة إلا أنه ما أصله أوضح والقسم الأخير يمتنع فيه تقدم الأخبار
المتعددة أو بعضها على المبتدأ ويمتنع عطف بعضها على بعض لأنها في معنى
خبر واحد فلو قدمت لأوهم ذلك المغايرة والاستقلال قبل تمام الكلام والتأمل
فيه ولو قدم بعضها لزم الفصل بين أجزاء ما هو كالشيء الواحد ولو عطف
لأوهم ذلك المغايرة فقوله لا أي وغير عطف وقيل الاسم بمعنى غير على ما قاله الكوفيون
ونحو مبتدأ وحلو حامض مضاف إليه محكي أو خبر لمحذوف والجملة محكية بقول مقدر
أي ونحو قول القائل الرمان حلو حامض وجملة فيه حذف فيه خبر ومعنى حذف
منع وتقدم وما عطف عليه نائب فاعل له وهذا كله في حلو حامض مزيد على الخلاصة
ص ثم إن مبتدآت عاقبت أخرى في أخرها وهو تالية المعنى عن تلو وهكذا
وما عدا الأول اجعله إلى الضمير أو الرابط إيتاء في الأخير وإن في التسهيل وإن
توالت مبتدآت أخبر عن آخرها مجعولا هو وخبره خبر متلوه والمتلو مع ما بعده خبر
متلوه إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده غير الأول إلى ضمير متلوه أو يجاء بعد خبر
بروابط المبتدآت أول لآخر وتاليه لمتلوه وحاصله أن في تعدد المبتدآت واحدا
بعد آخر يخبر أحد الصفات الروابط في المبتدآت فيخبر عن آخرها وتجعله مع خبره
خبرا لما قبله وهكذا إلى الأول ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوه نحو زيد عمه
خاله أخوه أبوه قائم والمعنى أبو أخي خال عم زيد قائم والآخر أن تجعل الروابط
في الأخبار فيؤتى بها بعد خبر الآخر ويكون الأول للآخر والثاني للمتلو وهكذا
نحو زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه والمعنى الزيدون
ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد فقوله مبتدآت فاعل بمحذوف يفسره

المجيد ح

مسئلة

خبر ح

بعد خبر الاخير

مع ما بعده ح

تجعل ح

فصل

الاخبار بالذي وفرعه

علا فتا بمعنى تعافيا وجملة اخبر جواب الشرط وهو بسكون الهاء مبتدأ وذا السر
مجزوم البناء للفعل وذا معطوف عليه والخبر خبر المبتدأ وما عطف عليه والضمير المضاف
اليه تلو يعود على اخرها والاشارة راجعة الى الذي بغير المتقدم منه وهي جملة المبتدأ
مع خبره خبر ما وضمه له وكذا اخبر مجزوم ايضا وهكذا ما ارتضى وما غير معمول مقدم بارضى
ايضا ما سبق ذكره وهو المبتدأ الثاني المتقدم فيقدر او ما تقدم على الخبر الاخير من المبتدآت
غير الاول اصغر الى الضمير او للضمير ما قبله مرتبة كل مبتدأ بخبره وهذا الذي بعد
الاولى وما عطف عليه على حال مفرد ايضا وما غير غير الاول لا اول ولو عبر كصاحب
التسهيل بما هو اوسع والاضافة بيسر يرجح نحو فيه كترى الخلاصة جمع جميعها
ايضا بعد مثلها احتوى لكثرة الروايات عنه على اصح الروايات وقع ومعمول مقدم
بر صغر معنى اذكر ومعمول مجزوم وما يسمى اثبت معنى اذكر الرواية اثباتها
محرف الشاغل ضربا وفي الاخير متعلق بما في الكلام الاخير وهذا ايضا من بيت على
الخلاصة ذيل ان من عمرو ان تخبر بشيء مبتدأ او جملة بالخبر وهو الذي يقال اخبر عنه
عنه وغير ذين صلة ووسط عائدها ضمير غائب خلف الاسم في اعرابه وجه
المناسبة في ذكر مبحث الاخبار عقب احكام الخبر انه لما ذكر في الخلاصة امورا لا بد
للنحوي منها وضع النحاة هذا الباب تمرين المتعلم فيما علمه في ابواب النحو والمسائل
ويتركب اذا قال اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد من قولك زيد عمرو واحد بان تقول الذي
هو عمرو زيد وزيد علم بذلك ان المقام مبحث العطف حيث راعى شرط العطف
على الضمير المخبر عنه ويتركب هو المسألة وكذا اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد من جاء زيد
وعمرو وقال الذي جاء هو وعمرو زيد حيث راعى شرط العطف على الضمير المتصل المرفوع
وعلى هذا القياس فيتركب بعض هذه المسائل الاخبار شروط الابواب وضوابط
الاحكام ويطلع بذلك على ما عسى ان يغفل عنه من هذا الباب
الا بذكر الا بعد ابواب الاحكام التي يحتاج اليها تعرض مسائله فيها فقوله
الذي متعلق بخبر مقدم للترتيب في الوجه والمجرورات وما عطف عليه واذا
مبتدأ الجنس شرع فيشرح فيه الذي والتي واللذان واللتان والذين واللاتي وجملة
يسمى جواب الشرط ونفع العوارض هنا بغير المضارع مثال قولهم وبيانها لا ينبغي هنا

قليل واذا علم بنص ضمير راجع الى ما ذكر من الذي ومن وما ومن مرادا به المثنى ومثنى
يوهم ان ادخال الواو الداخلة على الموصول في قوله كيف يخبر بالذي بانه نعمتي وان المبتدا
محذوف اي اعطه لا الخبر كما هو ظاهر لفظ السؤال ويوهم من قوله وهو الذي زيد الاخبر عنه
ان في عبارتهم بمعنى اذن الباب في الفعل فلو ارتكب الفصل التفصيل المناسب
للتقرير والاختبار المراد من وضع الباب وقيل عند مثل هذا الاول في الفعل الخ ومن بقوله
الذي من قوله وهو الذي يسير وادا امثلة الفصل بل مع صفة بعض من ادلة وهو الخبر الاسم
الذي يخبر عنه الدالة وهو قوله زيد الخبر عنه اي زيد في قوله وعمر ذي يتم مع ما به النصب
على الاشتغال ويجوز معه الابتدائية وطلبه على الاعراب الاول هذا الذي المنصوب
على الاشتغال وعلى النيابة من الضمير لان الحال لا تاتي من المبتدا او الفعل وغيره وحيث
من العطف الا الطيبة الخ ومع فيها الخبر عنه ويشعر بينهما حال كونه طالبا للمقول
صول قوله على ان ما مبتدا وضمير غائب حيث وحل الاسم خبر وان واستغنى من قوله
على ان الضمير لا يجوز ان يقع مطابقا للخبر في التكلم والخطاب اذا كان الخبر كذلك وانما
زعم بعضهم انه لا يمنع في الاخبار الا في من ضربت انا والذي ضربت
انا كما يجوز ابو حيان في غير هذا الباب نحو انا الذي قام وانا الذي قمت ورد
بانه بل من هنا ان يكون فاصلا الخبر حاملا في المبتدا او داخلا وهذا زيادة على
الحاصل كما ذكر لان الحاصل في قولها خلفه معنى التكلم اعم من تفسير الشي
نقول في اعراب لان الضمير كان يخلفه في ذلك يخلفه في امرين ذكر وتذكير ومن وجه في
موضعه واتى بعبارة ثالثة اوضح من قوله خلفه الاسم لانها لا يفهم معنا ما يفعل الى
الاقتصار والمقصود قوله الذي زيد الخبر عنه وهو محتاج الى ما يبينه واشار بقوله
قبول تأخير واضمار وان يغن عنه الاجنبي والضمير والربط والاتباع والمنع
الخ اي ان علامة على الذي يسر اشار الى انه يخبر عن كل اسم في كلام نحو وانما يخبر
عما اجتمعت فيه هذه الشروط وهي ان يكون قابلا للتأخير وان يخبر عنه من كلام واحد
كالضمير واسماء الاستفهام والشرط لان الخبر في هذا الباب واجب التأخير وان
يكون قابلا للاضمار فلا يخبر عن مجرور الكاف وحتى لانهما لا يجران الا الظاهر وان
يكون قابلا للاستغناء عنه بالاجنبي فلا يخبر عن الضمير من نحو زيد ضربته لانك

قبول تأخير وتعريف لما
اخبر عنه هاهنا قد حتما
كذا الغنى عنه باجنبي او
بمضمر شرط فراع ما رعوا

اي بالاسم الذي من الاسم على الضمير الا ...

ولا يجوز الاخبار عن مصدر عامل ولا عن موصوف ولا عن صفة دون موصوفها وبالعكس ولا ... الاستغنى عنه

اذ الاتيان بمكانها بضمير ولا مانع ان يعود الى المبتدا فيبقى الموصول بلا عايد واما
ان يعود الى الموصول فيبقى الموصول بلا عايد ومن ثم استحيل عوده الى شيئين ومعنى
واحد وان يكون الاخبار عنه متضمنا للاستفادة فلا يخبر عن اسم شيء تقتضي
معنوانه لا يعقل ان يكون خبرا عن شيء وذلك كضمير الشان الاعلام المركبة ولا يخبر عن ذكر
من الاسماء وكم من معرب وكذا ضمير [illegible] هذا الشرط لو صح
وان يكون قابلا للاستعمال في موضع ما فلا يخبر عن لازم الرفع كايمن الله وعن لازم
النصب كسبحان الحمد وان يكون قابلا للاستعمال في الاثبات فلا يخبر عن احد وعريب
وديار من الاسماء الملازمة للنفي واختلف في الضمير العايد على الاسم من
جملة اخرى نحو ان زيدا ابصرته فتقول ايضا هل يجوز الاخبار عن هذه الهاء
في هذه الصورة فتقول الذي [illegible] هو ذهب الشلوبين الكبير وابن عصفور وابن مالك
الى الجواز وذهب الشلوبين الصغير الى المنع وهو ظاهر كلام الجزولي وهو الراجح
لعدم الرابط في هذه الاخبار الا ان يقال [illegible] للتحصيص والتشويق [illegible]
ثم جواب الا ان [illegible] قبول الامور المذكورة ثم شرط كون المخبر عنه قابلا [illegible]
عن التبعي بشرط الاضمار عن [illegible] التعريف المذكور في [illegible] ما لا يقبل
التعريف لا يقبل الاضمار وقد نبه في شرح الكافية على انه انما ذكره زيادة في البيان
[illegible] وان يجل [illegible] على تاخير [illegible] للقبول وضمن يجل معنى يمضي والعبد بمعنى
الاستعباد كما في القاموس وجملة المنع [illegible] جواب الشرط [illegible]
كان [illegible] فلا يجوز [illegible] وان يجل [illegible] الاجنبي [illegible] على ان المراد [illegible]
وذكر الكلام في هذه المسألة [illegible] ثم بالاخبار في [illegible]
[illegible] ان [illegible] بال الموصولة [illegible] اجتمعت فيه الشروط المتقدمة
وزاد [illegible] عليها ان يكون المخبر عنه في جملة فعلية [illegible] مثبت
ولا يخبر بها عن زيد في نحو زيد قايم وامر نحو زيد [illegible] ولا في نحو ليس زيد بقايم وامر
نحو ما دام زيد [illegible] لان الجملة الاسمية التي لا فعل فيها [illegible] واما التي فيها
الفعل [illegible] ضمير المبتدا [illegible] في [illegible] الاسمية
التي [illegible] واما الفعلية التي فعلها جامد [illegible] لا يصلح للصوغ منه

ح المبتدا

ح في هذا

والخبر و[illegible] لأن [illegible] يكون [illegible] الفعل [illegible] صوغ [illegible] كصوغ [illegible]

واو اذا كان الفعل المتصرف المتعدي لان الضمير عائد الى ما بطل طنه الى مصنع متوسطه
ثم هو لذلك الاخبار لان الشيء كعبة المنزل عنه خبر بيته والمتقدم ثم ان تقدير الى يتبين
مثل الكعبة سيول ان حقيقة الاخبار واهل الجميع وتقدير ان يكون الفعل بثم
اشارا الى ان تقديم الاخبار دال بعد تثبيت الاخبار زائد وعن مرضه الى
اشتراطه مع ان الذي ذكر لا يستلزم كون محلها اهمها وهو يستلزم قلة الاخبار بها
بالنسبة للتي وعن الاولى يتبين اوله ما يدل على اعتبار الشروط المتقدمة
هنا جاء كلام الخلاصة مع قول الشاطبي قوله فقبول تأخيره وتعجيله لما
اخبر عنه هاهنا في باب الاخبار لا في الخلاصة قوله في معمول صفة محمد فعل
نعمة اي الى غير ذلك في معمولها قوله في ايات ذلك الى الفعل الحاصل في قوله
لان المعمول به ايضا وجملة رفع صفة كمن صفة تعزز بها ومن ذلك الفعل الجامد
ولم يتم صفة ذاكرة اشار بعد الى اشتراط الاثبات ان وقعت ضمير غير ها انفصل
الضمير الذي مع طنه الى ان عاد اليها وجب اتصاله واستتاره وان
عاد الى غيرها وجب ابرازه وانفصاله الى شخص ذلك الفعل لفظا واخبر بان الى الا بعد
ربما الى مراد الاخبار عن التاء فلتا المبالغ واخبر بان الى الاخر ربما الى ما بالى
للمتكلم بدليل الاخبار عنها في المبالغ ضمير مستتر يعود عليها والا اخبر
عن الاخير فلتا المبالغ انا منها الى الاخير ربما الى اخو الها والى الاخير بدليل
الاخبار عنها والعائد على ضمير المتكلم هو لغير ما هي [illegible] او نحو ذلك
نوع الاخبار عن الضمير اسم الاشتراكية والابطال مستلزم للاثبات المذكورة
في الخلاصة وافرد بعد القسم عن كم وحطل اي اذا اخبرت بالذي عن كم وحيث
في مكانه بقيت وافرد ذلك القسم لان الضمير الذي لا ينصب على الظرفية
متقول اذا اخبرت في يوم الجمعة نحو صمت يوم الجمعة الذي صمته يوم الجمعة
ونحو منها يعلم ان ضمير الفعل الذي يقرن بالاثم والقسم معمول ايضا وجملة حطل
حال من ضمير وعن كم متعلق بحطل ومسائل الاخبار كثيرة تنحصر لها فيه استثنا
ان شاء الله تعالى وهذه من الشيء مرتبة علم الخلاصة يجوز بناء خبر المستر
تقرر الشرط ذلك ان ورد او معطل عموما او حالها مستقبلا اي اذا اخبر المستر

وان يكن ما رفعت صلة ال
ضمير غيرها ابين وانفصل

ضمير

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

114

ابواه

ومعنى الشرط. ساقه في المغني في فصل دخول الفاء في خبر ولم يبين أن المسائل للشيء الذي
يقوى فيه تنزيل الخبر منزلة المسبب من السبب إذ شأنه المحكوم به المحكوم عليه وللشرط حال
حقيقة إلى الشرط في آخر وذلك إذا كان الموصول إذ الذي وصلته مستقبلا عاما نحو
الزانية والزاني فاجلدوا والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما عند الفراء والمبرد وا
ما جمهور البصريين فإنهم يمنعون دخول الفاء في خبر ال لأنهم يخصون الجواز
بخبر المبتدأ الموصول بفعل أو ظرف وطرد الحكم في غير ذلك وخرجوا الآيتين على ما سيأتي
في آخر باب الاشتغال فوكله إلى قائل يجوز فيهما أن ومبتدأ صفته نحو وكل خير
تخريجه من خبر النواسخ فإنها لا تدخل كما في التسهيل إلا أن وإن ولكن والفتح ولا
تكون حالا فلا تأخير في منعها معها وجملة ذكر الشارح صفة لمبتدأ المخرج وفي
فإن الفاء تمتنع معه وتشبيهه بكان قد علمت أنه على غير رأي الجمهور رد
قوله وصلتها فاعل ورد ومعنى عمومها صلاحيتها اسم المفعول ومستقبلا
لأن ضد تخريز بالأولى من الخاص وبالثانية من الماضي والحال وما شبه به أو
بفعل قبلها شبه صفته بظرف أو بوصفه أو بغيره أي ومعنى مجازي ولو بغيره
أي الموصول أو بوصفه بذاته معرفة جوزها في رأي شذوذا معطوفة على الذي وا
معطوفة على غيره تامه من الموصولات قال في التسهيل وشرط الموصولة بمستقبل
عام أو غيرها موصولة بظرف أو شبهه أو بفعل صالح للشرطية فقوله شبهه
متعلق بصلة وأو بفعل عطف عليه وجملة قبل شرطية وهو أفعل أو بظرف
وأمثال الموصول بالظرف قوله. فالذي الحازم اللبيب فعاداه مطمئن
ومالم فذ يفيد. ومثال الموصول بالفعل الصالح للشرطية وما أصابكم
مصيبة فبما كسبت أيديكم فما موصولة لا شرطية بدليل سقوط الفاء في قراءة
نافع وابن عامر وخرج بالشرطية فلا بلغته الفعل الشرطي ما لا يقبلها كالماضي
معنى فإن الفاء تمتنع معه وأجازه بعضهم تمسكا بقوله تعالى وما أصابكم
يوم التقى الجمعان فبإذن الله وهو واجب بأن المعنى وما تبين أصابكم على تقدير
الغضبان أنه بامتنعه حزنا. وكالمقرر بحرف استقبال أو قد أو ما النافية
خلافا لبعضهم قوله أو بوصفه عطف على بظرف فيتعلق بما تعلق به صال الذي

المقصود بتقييد فعل الغير به المقصود عليه عند الاطلاق ويكون حينئذ واردا زعم في المقام
على وان اي في الاولى من الحلف من اشارة الى التاويل والمقصود ما يوصف به او يجعل فيه الشيء صيغة تجوز
بحتى التعاونية ويلزم حينئذ ان يكون المبتدا نكرة عامة يعود جار عليه ايى جزم فيه بعيد ونحو ذلك تسعى
في ارائها ولين تنبيه ويصح على هذا ان يقرا الهم والجملة خبر في هذا اثر الصورتين وحصل ان ما
حيا ذلك الجار والمقيد النعت ان النكرة في الاثبات تعم بقرينة وبهذا ايضا ان ما واقعة على غير
ال من الموصولات وعلى غير الموصولات قوله او بجعل عليه على بوطا وحرم المقصود على
المرفوع لان ما الموصولة تشبه ذا النكرة صيغة ومعنى اعني الجازات مع بعضها وهذا اما
موصوف في هم او شبهه او يجعل صالح للشيء صيغة نحو قوله وكل اهل لمن قيد وهو مسول
والنسق بالعادات فيما ذكره هو الكاف ولنا اقوال في التسهيل عقبها على ال او نكرة
عامة موصوفة بامر او شاهد او وطاه الرهاشي امتنع بعد ان انه ومثله قول ال
في الشرح الرابع ان يكون المبتدا مضافا الى النكرة المذكورة وهو متسع بعدد لها لا
وكلام المتن الشيع هو المقام الشهير والكل صحيح لان المقام الشهير يلزم ان يكون
ذكره عامة كما ارشدت له عبارة التسهيل ولنا اقوال الدماميني فيها بالتنكير والعموم
ماخوذان في الصورتين فيصح حينئذ ان تنسب افادة ذلك الى المقام لا نص قرينة العموم
والى المقام الشهير لانه علام قرينة على ما هو وليوصفه الى كثرها هو فيها بان يبنا من النعت
بالموصول بوهم ان قوله جوزا جواب الشيء فيكون راجعا الى مسئلة اطامة
المبتدا الموصول مع ان الكلام انما اشار له سيد فيها بل في المسئلة التي بعدها
كما سترى وقد اخر في الموصولات جوز بعضهم لهذا وجماعته في الشرح لم يثبت
وما هي جيبه لو موصول كما في المعنى وال في الموصول للعهد اي الموصول المذكور فيما
سبق وهو ما طبقه كم او يجعل صالح للشيء صيغة كقول زينب بنت الطثرية ترثي اخاها
يسر بك الضيف المقام ... ظالما . وكان الذي حملته فهو حامل . ومثال ذلك المقام
الى الموصوف بالموصول نحو كل الرجل الذي ياتيني فله درهم قوله او يوصف
عطفا على يقع وذا اشارة الى الموصول المذكور معه فيه حال من ذا ايضا فاعل يوصف
والضمير المفعول يعود على قوله اعطاه المقصود مما تقدم ومثال ذلك الا قوله
تعالى والقواعد من النساء التي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح وقوله

قوله

وان

فإن الموت الذي تفرون وإنه ملاقيكم وقال الفراء طول الحرم وفي الحديث الذي
تحسبونه سيبويه وأفتى الفراء متعصبا وأشكل بقوله في رأي إلى أن المسألة ممتنعة
فيها لأجل الصفة بالأجنبي الذي هو غير المبتدأ والصفة وبأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد
قال الموضح وفي رد العلماء بأنه لو صح للزمت موافقته يونس في إجازته وإن زيدا فأكرم
ذانا والاحتجاج بالآية بأنه محتمل الزيادة الفاء فيه كما قال الأخفش فيكبر
وأما الآية الأولى فيحتمل كون إن هو الخبر وما بعد الفاء جملة مستقلة بالفاء
بالعطف قبلها ويحتمل كون التي التالية مبتدأ ثانيا ودخلت الفاء في خبر الأول مع
هو أن الجملة من الموصول وخبره خبر الفواعل والرابط محذوف أي الذي يموت منهم
جاز كون الفواعل على تفسير مختلف في الحكم وأما جعلها مبتدأ أو خبرا وجعلها نعتين
جرى أما على جعلها منعوتا ونعتا فلأن قدر ما النعت كاسيا وكما لو قدرتهما
مبتدأ وخبرا وإن قدرتهما موطئا ومخصصا وكما لو قدرت مبتدأ وأما الآية الثانية
فيحتمل أن الموصول خبر لا صفة واعترض بأنه لا يقابل فيه حينئذ وأجيب
بأنهم كانوا يقولون إن من أراد نعتهم ذلك من ليالي يقولون إن يموتوا غيره وما هو بعوده
أي يرون الأمر أوا آخر عنهم بأنهم إنما يبرون من الموت وقيل إنه بدل من الموت
كأنه قيل الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم قلت مه حكمهم للصفة والموصوف
بحكم الشيء الواحد بيع شيهم وقد رتبوا عليه أحكاما كثيرة لا تخفى على من له
معرفة بالنحو وما ذهب إليه يونس له وجه من النظر وقد قال ابن هشام بدل له والجمهور
إن الآية تأويلا وجواز إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم ونقوله إن كنتم أي الأمر
الذي يكتفيه الفاء بعد حيز الصفة هاهنا الغرر ولأن في كتابه استدل له بالمسألة
المفيدة هنا لأن تنزيل الصفة والموصوف منزلة الشيء الواحد شائع وعدم حتى
صار هنا لا يحتاج معه إلى قياس وقال ابن هشام أيضا تنبيه يجب في يا أيها
الرجل ويا هذا الرجل الصفة لازمة وإن تبقى الصفة غير الموصوف
والمضاف إليه غير الفاعل الحقيقي وقد جوز الجمهور وأعرب المالكي ونحو
وتجويز كون الذي لا يموت خبر لمبتدأ محذوف تعليل فيها هو ما لا يقبل الحكم
الذي علي ليس عليكم جناح ونقوله الذي لا يموت ذكلاهما من جملة ما يترتب
عليه الحكم ويستدعي شيئا فهو معتبر في المحكوم عليه فلا يكون محكوما به وجعل

عليه صح

مبتدأ

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الفعل منه ان كان ما موقع في حيز العامل المعنوي دائما مع غيبتها ويجوز كون الفعل في الابتدا
الثانية خبرا موقع في الباس من الخبر والنعت ومثال ذلك عند فعل الجملة ... يروي ويه
بضم الواو خطابا للمراد وقوله كانوا يقولون ان مرادهم بغير الموت جواب ان هل الابتدا
ليس كذلك وانما هي لرد قولهم انهم او يباع الحصر ودون ان يبين ... الحصر عليهم
بانهم كانوا اصرفين متعقدين صحة قولهم وكان ابعد للواقع لما ذكر هو الموت
وكانوا بل كانوا يعتقدون ولم يتم تفسيرا مرادهم لا يجعلهم منه وانه واقع بهم
لا محالة ومعنى شد القوى وقد وجهنا ذلك وبالله تعالى التوفيق ومسئلة اقتران
الخبر بالفاء من بين على الخلاصة كان واخواتها ارفع بكان المبتدا اسما وانصب
خبره ما ذكره من ... البصريين وهو الصحيح وخالف في ذلك الكوفيون ما يتعلق بالراء
عليهم في شرح التوضيح وحاشيته قوله وانصب اي بها بعين الجزء من الثاني
وكان ... الخبر واشترطوا له شروطا اربعا للعمل ... المتفق عليها كالاثنا
عشر وهي كالاثنا عشر اقسام قسم يعمل هذا العمل بلا شرط وهو هذا الثمانية ولذلك
قدمها ودخل ... في الاطلاق وفيها ما ... اربع هذا العمل سواء كان مثبتة او منفية
طلبية او غير طلبية قوله كان عطف على كان وكذا ما قبل الا انه حذف العاطف ... ايا
وذكر اخرى وما له الكرم في الخلاصة من نسبة الحكم لكان على جهة الاستقلال ونسبه
اخواتها بها ما اسب لكونها ام الباب ومنبه عليها بخلاف ما سلك ابن
من من وقوع العكس والتشبيه وان كان اطال التنبيه على ذلك ما خوذ من قوله في التسهيل
جميع كان واخواتها فتئ وانفك وزال برح ان نفيا او شبه نفي تابع في الاربعة
القسم الثاني ما يعمل بشرط ان يتقدم عليه نفي او شبهه وهو هذه الاربعة منفيا
وموصول مفهوم من الا يعزوه فيه اي لما تقدم في شبه او شبهها عطفه عليه
وفي ... والاربعة عقب او ... مثال ... المعنى ... الكون مختلفة
لم ... عليه ... والمراد بشبه النفي والدعاء والاول كقوله ... طاح ... بم
والثاني ... ذكر ... منسيا ... وان ... الا يا اسلمي يا دار
مي على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر وانما توجه ... تقدم ما
ذكر ... ومثل كان دام مسبوقا بما القسم الثالث ما يعمل بشرط تقدم
ما المصدرية الظرفية عليه وهو دام خاصة ولتمثيل الخلاصة مشعر بانها الخ

ولم

فصل

كان واخواتها

ترفع كان المبتدا اسما والخبر
تنصبه ككان سيدا عمر

ككان ظل بات اضحى اصبحا
امسى وصار ليس زال برحا

فتئ وانفك وهذي الاربعه
لشبه نفي او لنفي متبعه
ومثل كان دام مسبوقا بما
ككن اعط ما دمت مصيبا درهما
وغير ماض مثله قد عملا
ان كان غير الماض منه استعملا

اذ هو فيه المصدرية بخلاف ما هنا ومثال ذلك طلبه الذي بأوله او صلة دالة لوكي والمركز
ما دفنا حيا اي من كي ولو فيه حيا وسمينا ما هنا لانه فيه نبيا انتهى الفهم
وهو المسمى وسميناه مصدرية نظرا لها مع مدخولها بالمصدر وفي ذلك اشكال
انظره وجوابه في حاشيتنا **وذا لم ينفعل بغير التصرفات ان يقع • وغير بئس**
الفعل فيه ما امتنع ذا اشارة الى الاعمال المذكور وينفعل مبني للمفعول
والضمير المستتر به عائد على ذا او بغير التصرفات نائب فاعل ينفعل والمعنى
ان العمل المذكور لا يختص بصيغة الماضي وبسبب ذكر الافعال فيما قبلها المراد به
بالتصرفات ما تصرف منها تعمل عمل الماضي نحو ولم الا تنفعا • كونوا ان يسر • وكيف
يكون اباه عليك يسير • وما كان من نشء البيت اشتد كاربنا • اما الجاد الذي
تابعه لك مجرا • وفي ذكره ان تقع لي تشتت وتوجيهه اي التصرفات بغير
اي ان هذه الافعال ليست كلها متصرفة بل منها ما جاء بغير التصرف
ومنها لم يجيء فيه ومنه احداها مطلق بقولنا وغير بئس الخ يعني ان بئس
مشتقة التصرف وغيرها لا يشع فيه لا افعل غير وارد فيما تعلق واما من فعلي
راي الافعوس فانه اشتق لها مضارعا وخالفه في ذلك الفراء والمتاخرون مجمعوا
على عدم التصرف واما يدوم ودوم وبابه فيتم من التامة فلت
ومقتضى النظم ان يقول لم تنفعل التصرفات لانه لم يتقدم ذكر شيء من التصرفات
حتى يعم بغير فلت صيغة الماضي المتقدم منزلة التصرفات
لان الاول المتصرف وسمينه ليس حاصلا للزومها صيغة واحدة ومع هذا
عدو المصدر من جملة التصرفات لانه وان كان الطلب الاشتقاق فهو
فرع في العمل قوله غير بئس مبتدأ او الفعل مبتدأ ثان وجملة ما امتنع خبر
الثاني والجملة خبر الاول والرابط العجز **وما ليعملها لازم المصدر لا ما الذكر**
او تم وا مع حذفها • او لازم الاثبات اخبر انه يشترط في المتبدا الذي تدخل عليه
هذه الافعال شروطه اولها الا يكون ملازما للصدر لان ادوات الصدر لا
يعمل فيها ما قبلها واسم هذه الافعال المشار اليه بالفاعل لا تتقدم عليها
وذلك كاسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية ويستثنى من ذلك ضمير الشان

ان

بعض صح

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

لان حذف الخبر انما هو بالنسبة للجملة المخبر بها عنه وقوله فانه هنا الا يكون مقتضى
الذكر وقوله لان المخبر عنه نعت موضوع لان اسم جنس الا فعال يشبه بان واو على
وان وافق على الجزم لانه لم يقل اسمها فوقع وقوع حرف في الجملة ولم يجز دخولها على
لازم الجزم يشير لقول من قال انها على ما ذكره هنا الا يكون مقتضى للتقدم احترازا
من نحو هو بني للعموم وانه لا يثنى ولم يجمع ولا يصغر وصار من اصل اوله تشبيها بالحرف في الجمود
وانه يلي جملة لم اسمها انها دائما الا يكون ملازما للابتداء قال في التسهيل التفصيل
ان لفظه لمعنى او معنوي ومثال الاول بمثال احدهما قولهم ام ان رجلا يقول ذلك
وان وقع ابن قاسم وغيره قالوا لان معناه ما يقول ذلك رجل ولا يدخل عليه الناسخ
كما لا يدخل على ما في معناها قال الدماميني وفيه شيء والذي هنا ان حرف النفي فلا
امتنع فيه لانه معنوي كما في الثاني والمثال الثاني قوله لا تولوا ان تفعلوا ردا اسود
حيات ونبه تلميذ ابن قاسم بقول الشارح فلم يلي تولوا ان تشغلونا ودوقع
مدارج لاهج وادخل كان على تولوا وتشغلونا مضارع اشغل بهم مشدد
معنى وقوله محققه ابن ومعنى ودون ودوا وان ارض او بلد وبعا الشين
ان معنى في الاساس من قول الشاعر عنيت بقلما كان تولها تفعله قال
ابن هشام يقال ما كان تولها ان تفعل بنصب تول ورفعه بان ونصبه احتمل
ان يكون اسما لكان وان تفعل مسد خبرها كما سد مسد خبر المبتدا
واحتمل ان تكون كان شأنية قال الدماميني واستثنى لا يظاهر فيهما
بجواز كون الناسخ شأنيا مع لوضع نصب التول بكان خبرا مع الا
مشبهها بعض الاعراب لا كلم بعد ذلك الا عن ابن هشام و
العطار لان ولا يجب فيه قال ابن هشام واذا جعلت كان شأنية
كان تولها ان تفعل مسد الضمير الشأن وتولها مبتدا وان تفعل فاعل سد
مسد خبر المبتدا او على ابن قاسم بان ضمير الشأن لا يفسر عند البصريين الا
بجملة مصرح بجزءيها وفصل الدماميني بان الفعل على سد مسد الخبر جزء
المبتدا او الوصف لاستوجاب سابق على المبتدا وهو الا ان ظهور اراد
معنى الفعل فيه الحقيق ذلك وتبشر الاعتقاد كلما كان به معنى

الوصف

اذ هو الفعل وهو مما به الوصف كما هو ظاهر وقد يقال ان العامل اثبات في
سلام من تقدم الاعتراض لاكن لكون المبتدا فيه معنى الدعوى ويكون من المعاني
على المعنوي وقال الدماميني كهذا فكان ينبغي ان يذكر مثالا لهذا الاقسام
ومثال الحق فاسم للثاني بالعطف على قوله الا مثالا عنه واذا الفعل فيه
قال الدماميني وفيه شيء اذ لا يصح في قوله اربد سالما ما سلم ان
قال لولا كون زيد مسالما ما سلم فلم يصح دخول الفاء هنا من افراد الى
صح الفعل ومثال الاول دنت قال المصنف زيد او مثال الدار مكنا فقوله الا
باعلى الدار قال الدماميني وقد يعترض بقوله الكلام بل يجب تقدير الاسل
قوله ولا يليها الا فضيه فيه عائد على الفعل وهو معمول تليه ولازم الصدر
والا علو ما قد حصل منه علو منه عليه وفي خطاب فيه ضمير مستتر هو الرابط
بين الصلة والموصول وهو المفعول الاول نائب عن الفاعل والثاني مفعول ثان
جاز الفصل بين الصلة والموصول لان الموصول غير عامل وتقدم فاعله
عليه ولازم للابتداء عطف على لازم الصدر او الخبر وجملة الطلب عنه الاستئناف والجملة
التي تدخل عليها هذه الافعال الا يكون طلبا ولا يليها من الات المعمول
للعامل الخبر الطلبية وعلى هذا الشرح يكون قوله او الخبر عطفا على لازم الصدر
اي لا يليها الخبر جملة الطلب يعني قوله عنه فيجعل جنسه عطفا على الابتدا
والمعنى لا يليها المبتدا الملازم للابتدائية او الخبر عنه بالطلب لا كنه
يلزم على هذا ان يقتصر المنع بما يلازم الخبر الطلبية على الفاء لا وجود لسيد
وهو يكفي الكلام فيعمل الخبر اسم مفعول بمعنى الشيء المعمول او يكون عطفا على
لازم الاعلى من قوله اي ولا يليها الخبر عنه بالطلب وتوجيهه كون خبرها
طلبيا فيه طول انظر الحاشية والمختصر الاخر مع طار ما بالمتاخر
عنه اخر المختصر بالنصب عطفا على معمول به والاخر تعتقد وهو جمع
اخرى بمعنى تاخر كقوله تعالى وان عليه النشاة الاخرى بدليل الخبر في
يفتتح النشاة الاولى والمعنى واخر المختصر المتاخر في كل امر المتقدم في
وازوهار الاوله وداع والمعنى لا يلي قبل المختصر ولا بعد ايضا المبتدا

في افعال

منع

على ثنتين

الثمن عشر دالماضي مما اخبر مفهوم عن اواعل الخ وانوا وعكست شبيه مفعولين
لما دام واحد والثاني فان منع كان دا خبر فيقسم وامثله زيد قائم وكان البناء ووجه
ذلك على الفعلية ان هذه الستة يصح الدوام على اربعة اوان صاحبهن من الاخبار
والماضي يوهم الانقطاع فنبه اودام وكذا مفهوم المضارع هذه الست يجوز مضي
خبرها فيه خلاف وان هي المسئلة الحادثة وهذه الست وما زاد عليه على الخلا
صدره وشمول اخبارها أي يجوز ان يتوسط اخبار هذه الافعال بينها
وبين اسمائها وهو في الكافية ان ذلك جائز في جميعها وهو كذلك الا في دام [illegible]
فليس [illegible] معه في دام والمراد بالتوسط الذي تقتضيه الكلام عدم الامتناع ليس
فالوجه الواجب نحو يعجبني ان يكون في الدار صاحبها ولا ينقدم الخبر لا فرد
في مثل ان ولا يتأخر لما يلزم اليه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد يمتنع
التوسط نحو كان فتاك مولاك لو اوهم التوسط اللبس وحظر اي منع تقديم دام خ
وما ابعد النفي ووبتر حظر اسم المفعول بمعنى منع وتقديم نايب فاعل لحذ
وهو مصدر مضاف للفاعل فيه بمعنى تقديم ودام مفعول له والخبر المقا
من له الخبر المنع تقديم الخبر على دام ولا يجوز لا اصحبك قائما ما دام زيد ووجه منعه
انه يلزم تقديمه على ما المصدرية وهي حرف عمل قام بابه اولى وهذا متفق
على المنع فيها تأخر لامه الاولى وقد سلم من ذلك انه لا يوهم المعنى على ان ما لا

فيبهم

فمصدر وما ابدى عطف على دام [illegible] متعلق [illegible] اللفظ الباد
يمتنع تقديم الخبر على الافعال المنفية [illegible] انه لا يجوز ما قائما
كان زيد ونحوه وشمل كذلك الفعل المضارع تقديم الخبر على غير ما لان لها صدر
الكلام وقول الخلاصة كذلك سبق خبر ما النافية [illegible]
انه يمتنع تقديمه على غير ما اداة النفي وهو كذلك خلافا للفراء [illegible]
في عموم المنع في حروف النفي [illegible] الاعتراض السابق [illegible]
تبع الرضي [illegible] على منع التوسط [illegible]
واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل [illegible] الافعال فلم يجوز احد منهم
لانها لازمة هذه الافعال [illegible] فكما يجوز ما قائما

خلافا

وفي جميعها توسط الخبر
اجز وكل سبقه دام حظر

كذاك سبق خبر ما النافية
فجئ بها متلوة لا تاليه
ومنع سبق خبر ليس اصطفي
وذو تمام ما برفع يكتفي

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

كان ان زيد الصوم قوم اي مدلا به شرح الكافية بجواز التوسط وقال ابو حيان
انه الاصح وعليه الاكثرون وخالفه الكوفيون فمنعوا تقدم الخبر على ما و المتوسط لم
يرتهم الا تولد على المنع بخلاف الماشا ر والتشبيه في كلام الخلاصة عن عقب
قولها وكل سبقه دام حظر من اجاب عنها بوارسه اي بجواز حسن احتصر
اي غالب بامثل قولهم وشنع عليه على ادام فلا يجوز وايضا فيعترض على المختار
عند البصريين ومنصوص انه يجوز التقدم في غير مادام كن والتصريح بكيفيه وغيره
ناقص لاكثر من هذه الافعال استعمالان احدهما ان تكون تامة فتكتفي
فتكتفي بالمرفوع نحو وان كان ذو عسرة اي حصل والثاني ان تكون ناقصة فتفتقر
للمنصوب ثم تقدم قولها والتي اطردت تم فيه فيما لا اصل لا يلفيه الشعر
سلا دائما وتكتفي ظرف مقعن كما ان المقام تستدعيه ان تام فالحكم عليه بذلك
ورفع بمعنى يرفع وغيره اي ناقص مفتقرا الى خبر ويلزم ما الزم الخلاصة من انه لا يشمل
الاسنادات المقام تستدعيه انا قص فيصور المعروف عنه والعكس عليه ويكفي
الجواب على التنزيل الناقص منزلة المعروف وايضا ففي ذلك ما في كلام الخلاصة والنقص
فتئ وزال ليس الا الزم النقص لهذه الافعال الثلاثة خلافا لمن اجاز استعمالها
تامة والقسم المنفصل بالامر ابن على النقص وهو معمول الاولى وفيه وما
عطف عليه ذلك والزم اجرا من الزم الرباعي اي بكسر الزاي وفيه لتعد وايه
رفع وفتح ان يكون من لزم الثلاثي فتصور بفتح الزاي وفيه وما عطف عليه
عل الذي واخفاء معمول اخبار سوى الظرف تقدم ان اي افعال
الباب المتكلم فيها معمول الاول ومعمول الخبر
والمعنى انه يمتنع ان يلي هذه الافعال معمول اخبارها الا اذا كان ظرفا
ومعلوم ان حكم الجر وحكمه فيمتنع كان طعامك زيد اكلا وكان زيد حالا
ما لم اجاز ذلك مع تقدم الخبر وجه المنع ملاءمة لنظم المعطل بالاجنبي ويجوز
كان عندك زيد مقيما وكان في المسجد زيد معتكفا لانه يتوسع في الظرف
والجر وان ما لا يتوسع في غيره ولكن كل عامل مقتضى للجر لا بد له
من زمان ومكان يقع فيهما فصار متعلقا بهما في ذلك ملازما للعوامل والملازم كالصبي

وهو كذا الا ما لم يمنع منه مانع او يوجبه موجب كما بابه الخ

وذو تمام ما برفع يكتفي
وما سواه ناقص والنقص في
فتئ ليس زال دائما قفي

ولا يلي العامل معمول الخبر
الا اذا ظرفا اتى او حرف جر

مفرد والاقارب يدخلون حيث لا يدخل الاجانب والضمير في موقع الجار واتبع ورا لانه
على معنى به بدليل العمرو عمرو وذا ابن كل عامله من النفرغ خبر ذا الشان آي الحكم
المتقدم بالاسناد ان السابقة وهو معمول مقدم لخبرا وفي كلا متعلق بخبرا والمعنى
انه يجوز في اسماء العوامل المقدم ذكرها على الخبر ان يليها بلا خلاف مالم يمنع غير ان او موجب
للعلة المتقدم من الاداة كان معمول الخبر كان ما او مجرورا ام يتقدم مع مهما لم تقد
م فيمتنع حال زيد الخبر اخذا كان ويجوز انابه في العمر زيد اخذ كما حله فالان عدم
في قول الشاعر قول الشاعر متى تزرن يوما سعاد تجد بها التيم في البيتيم
المعروف النثر يوما تجد لانه مرفوعا باجنبي وانتفعان لكونه سواء زيادة على
الخلاف من الادا السبعة بعض السواسية مقرر قال ابو اسحاق جاري بالسات ودهنت
وسائر النواسخ وتعلل انا لكم من الفاعل يقبل لتركيب العامل وليس يغلوا بل كان
واخواتها ونحوها الاسم الجمع الخبر وزادت البغدادي على ما اضاب الاشارة
الى دمشق مذهب الكوفيين المعين الفعل بغير الظرف وبيان ناوبان الاشتر كورا
بين وما مضى في النفي والايجاب وعرو في بعض النسخ اي تقدم في المبتدا والخبر
ومنع التقديم ووجوبه وتعدد الاخبار في هذا فيمتنع التقديم في نحو ما زيد عمرو
حين يخشى معه اللبس ونحو انما كان زيد في المبتدا ما يلي العرض ونحو كان
بعد شر حيقا ما سبق عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ويجب في نحو ان كان زيد
وكم كان مالك ومنع ابن درستويه وابن الربيع تعدد الخبر في هذا الباب قيل
وهو ظاهر كلام سيبويه لانه قال انها مشبهة بفعل واحد والجمهور على الجواز
لانه خبر المبتدا او اراد اجاز تعدده مع العامل الضعيف مع العوي اولى واعراب
المبرز الا في هذا يمنع حذف الخبر ولو دليلا على الشيء امرخص الا كرباب مثلا
اباب كان المبتدا عهد حذف الخبر لو دليلا هنا بمتنع ذلك قال ابن هشام
نقلا عن ابن جني واعلم ان حذف خبر كان واخواتها ضعيف في القياس قليل
وحري في الاستعمال وان قلت كيف وهو يجوز ذلك في ... ان شمس
خبر المبتدا وشبهه بالمفعول ومن حيث هو منصوب لعن مرفوع يعود به فلت في
زعم والاكثر حذفه لانه لم يوجد واحد منهما ودال البيان كان الشان فصل انما لزمته

الخ

وعود ضمير على ما تعلق
لفظا ورتبة محط عن
في مضمر الشان وربه والبدل
نعم وبئس وتنازع العمل

ومضمر الشان اسم انوا في موقع
موضع الاستبان انه اقسح

ومضمر الشان ضمير فسرا
بجملة كانه زيد هدرا
فالبدء ... امتنز

عد امتنع

في ادناه

بلغ باب المبتدا

اللهم صل وسلم على الشفيع المشفع يوم القيامة

الخبر تعريفا ما دمت ومنها من والتراجيح مجاء منعما لها وعوضا من الجزم
منها ولو حذفتم لذلك الغرض مجرى اداة التعلق ويكون الموكول ما يفهم من
تشافه المطالب وكما رايت ابا العلاء فما ملا انسا بعونه حتى كان ولم ار كان زائدا
جمع والاكثر في كلام العرب فان الشيء يبين والفعل ماضي كلامهم وانه مبني على ان في
الاوجال ان فقد لا تدل على الحدث وعلى ثبات العرض ومنها ما هو معلوم
وفي شرح العارضي والعيني حتى كان لا تدل او كان المعرف ومصدرها لانها لا
تؤكد بالمصدر لا كثير بعض الاحاديث حذفها مع خبرها وانتفاء الاسم وسقط
ذلك التركيب وانها لا تكاد الا هب تتعلق بغير كان في نحو وما كان اصبر بتعريفهم
وسيبويه يقتصر على السماع للتعليم بالخبر الى قوله الحواشي ابن هشام فلم يجز بيوت
الخبر وبعضهم ما مع الاشم وذلك كيف تدخل لام الجحود نحو وما كان الله ليذر
المومنين على ما انتم عليه اي ما كان الله مريدا لذر الا هنا قول البصريين ومال
الكوفيون الخبر بين واللام زائدة اه وفي التصريح تبليغ عن قول مثل وحيث
واما اقتصار ابن عصفور ابن ملكون لا خلاف في جواز حذفه كان فيه لمن حذفه
الخبر ذا ابيت ملا على يمنع ومما اشار له ب كان ولو لبلا وان ثبت ملم اوف
معمول افعل مقرا ايا ما سمع من ذلك كقول الشاعر . رماني بامر كنت
منه ووالدي . بريا ومن اجل الطوي رماني . اي كنت بريا وما كنت البيت والذي
يادفا على الغلاصر وكان زد حشوا يقتضي كان عن اخواتها اكون قيام الباب
بامور منها جواز زيادتها ولا يشترط احد فيما كونها بلفظ الماضي
ومجيء صرا من الفعلين الكثر زيادتها ومنها كونها في الحشو بين شيئين متلازمين
نحو ما المبتدا والخبر نحو ما كان اصح علم من تقدما والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد
حتى كان مثلهم ولا تزاد بين الجار والمجرور الا شذوذا انهما كالشيء الواحد
لا حشو بينهما فقوله كان مفعول به وحشوا اي وسطها منصوب على
الظرفية والتركيب لا اسم لها ولا خبر ولا بأي عامل لا عامل بل الخلاج والفعل تعمل
كحرف الجار الزائد لزوال اختصاصها بالفاعل ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد
ان ولو كثيرا ذا اشتهر ومنها انها قد تحذف مع اسمها ويبقى الخبر وحيث دل الا

فجرى لثنى الادامج ي انت

والثنا كبير

عوض

الكوفيون

وقد تزاد كان في حشو كما
كان اصح علم من تقدما

ويحذفونها ويبقون الخبر
وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد واله

وان

عليهما وتبدل الا بعد ان ولو ان كسبتني كقولهم سر مثل عالي ان الا ما شئت الا ان كان
كقوله عليه الصلاة والسلام التمس ولو خاتما من حديد الخ ولو كان ملتبسا والاعراب
بـ واضح **ويعد ان تعويض ما منها الف** اي وقد يحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها
وعلم ذلك من تخصيص التعويض بها ويقع ذلك بعد ان المصدرية الواقعة مع مدخولها
الخ في موضع المفعول من اجله وقد يصير معها متعلق الجار كقوله ابا خراشة
اما انت ذا نفر وان قومي لم تاكلهم الضبع الا صل لان كنت ذا نفر فحذف
الجار اختصارا ثم حذف كان مع ان فصار متعلق الجار ثم جر ففصل الضمير المتصل
الضمير الذي كان متصلا بها وعوض عنها ما وادغمت النون في الميم
لتقاربهما مخرجها وطرا ما زائدة فقوله تعويض مبتدا وجملة البعد خبره وبعد متعلق
بالخبر او بتعويض للتوسع في المجرورات **ونون مجزوم مضارع حذفه ما لم اكن او**
مضمر متصلا منها ان لام مضارعها وهي النون يجوز حذفها بشروط احدها
ان يكون المضارع مجزوما احترازا من المرفوع والمنصوب فان نونهما متعاصية
بالحركة وثانيهما ان يكون جزمه بالسكون احترازا من الجزم بحذف
النون نحو تكونوا فان بعض فروعها لا تاتي النون متعاصية بالحركة من حيث
اوصل الاعراب الكلمات في الجزم والاعراب اذ الطلب انتبه الى الكلمات بالسكون لانه
الاذى وثالثهما الا يتصل بساكن احترازا من نحو لم يكن الذين كفروا فان النون
تحرك للتخلص من السكونين فتعاصت بالحركة وكذا يجوز الحذف في
لان الحركة عارضة ولا يعتبر بها ورابعها الا يتصل بضمير احترازا من نحو
ان يكنه فلن تسلط عليه وانتهى في نظير الشيخ زيادة على الخلاصة ومثال
ما توفرت فيه الشروط قوله تعالى ولم اك بغيا وقوله وان تك حسنة يضاعفها
وعلم من المسائل ان ذلك يكون في الناقصة والتامة فقوله نون مبتدا وجزم ومن نعت
نون مضاف المنعوت بدلا منه وجملة حذفه خبر وما زائدة ومصدر ظرفي على المجزوم
بمعنى الشرط وما عطف عليه ومتعلق بالمتصل **ومن كان كثير المنزال** و
منها زيادة على اهل الحلاف انها اذا دخل لا كثيرا ومنه المختص بصفة الذي
في ولذلك الضمان وان اراد مع ما قبلها كان الاستمرار نحو كان الصبر

ويعد ان تعويض ما منها الف
كمثل اما انت بر اما فتى

ومضارع كان مضمر جزم
تحذف نونه وهو حذف ما التزم

ايضا

غ

على ثبات الصفة. قلت فقد اوهم استفادة التسهيل في ان المراد ماضيها ومضارعها اذ لا زال
من معنى ومجموع ... وانما ينبغي ان يفسرها بدوام ان انقطاعها مستمر ولا يتقدم
ما قبلها وان زال بمعنى دام مع ليس الاشكال السابق وان وان زال بمعنى دام لم
تذكر اقسامه والتي يظهر ان يقال تختص كان بافادة استمرار خبرها لاسمها
ولا تذكر المراد به الستة فان المعنى الاول انه كان ان يدل بها على حصول
ما جعلت علته فيما مضى ودوامه تعرض لانقطاعه ولا انقطاع كغيرها من الافعال الما
ضية فان قصد الانقطاع ضم الى الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى واذكروا نعمة
الله عليكم اذ كنتم اعداء والعرب من قبلكم قلت ... ومن اراد اقصر الاستمرار
فلابد من دليل دوام عليه والحاصل ان كان لا تدل على احد الامرين بل ذلك موقوف
الى القرينة قال ابو حيان واكثر النحاة قايلون بان كان تقتضي الانقطاع
كسائر الافعال الماضية ومن يعول على حقيقة المقام يستطيع الدلالة على الانقطاع
وفيما قاله نظر ووجهه ان الفعل الماضي يدل على حصول مضمونه في زمن من
الازمنة الماضية ولا دلالة فيه على ثبوته الى زمن الحال ولا على انقطاعه عنه
والمضي لا يستلزم الانقطاع. ص ما واخواتها كليس ما ان نفي
الشيء وان لا الرفع والنصب ومعمول خبر لا تقدم وهم ولم تزد ان ما وما بعده
بلا كذا رفع حتما ما مشبهة بليس خبر والمعنى انها تعمل عمل ليس الفعل لشبهها
بها في المعنى وذلك لغة اهل الحجاز وهو مشروط بشروط
ام الحال ان يكون نفيها باقيا غير منتقض احترازا من نحو ما احد الا واحد وانه
يجب ... الرفع وكان من حقه ... ان يقيد ذلك بالنسبة
الى الخبر فان انتقض النفي بالنسبة لمعمول الخبر لا يضر نحو ما زيد ضاربا الا عمرا
لان المراد ان النفي موجب وهو معنى قوله ان نفي الشيء وثانيها الا يتقدم
الخبر على المخبر عنه فان تقدم رفع وتعين الاهمال كقوله وما خذل قوم فيصبروا
خضع للعدا ولا ... وهذا معنى قوله والا خر والنصب
وثالثها الا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم اهملت كقوله
وما كل من وافى منى انا عارف. فنصب كل بعارف وهذا معنى قوله ومعمول

فصل ما واخواتها

اقسام ان يكتسم ارتفع ... جمع ... وانما ...

بغير مفعوله معمول عطفه على خبر والنصب أي وإن أخر معمول في النصب وأشار بقوله
لا كلهم مقيم إلى أن تقدم معمول الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا والتالي للمتوسع كقوله
بما أكلت حين تعرض لي مواليا . ومن أمثلتها الآن إذ يعرفوا أن فإن زيدت بطل عملها
كقوله بني غدانة ما إن أنتم ذهب . لبعض ما عداه الحفيد به وهذا هو معنى قوله
ولم يزد إن وخلا مستعملها الآن كعبرة ما فإن زيدت بطل عملها ذكرا عقيل أمرا
الشرط وبد قول الشاعر . لا يبسط الآسى في ذا سيا . بما مالم حدام أحمر
معتقها . والقول إسقاط الخاص به لقوله ما . عطفه على أن إسقاط العاطف
ويتبع على الشرط الأول إذا عطفه على خبرها بلاكن أو بل تعين الرفع للمعطوف
بعد لأن المعطوف بعدها موجبا والنفي مشترط بالنسبة لها ولا تعمل في موجب
والنفي بالعطف في المثل يحتمل أن يكون على سبيل التعويض بناء على رأي عبد القاهر من أن
المرفوع بعد ما خبر لمبتدأ محذوف ويحتمل أن يكون على سبيل الحقيقة بناء على ما اختاره
الرضي من أنه عطفه على المحل وإنه توجيهه في العالية قوله وما يحفظ شرط
جوابه قوله ومع معاني لم وربما تعهو فيه على الأكثر بإسقاط الأداة والعوض حقق
أي حذف معمولها والخبرها محفوظ أي ممنوع قال في الشرح فإن كنت
بأن جاز تشبيهها القبار لا ومنهم ان المحذوف حينئذ ليس معمولها وإنما لم يحكه
معها لأنه لا يجوز مع ما لم لحقت بخبرها على ما يبين ومن ما قد علمت ومعنى مقدر
بمعنى اسم المفعول والتي لا تعمل في النكرات ولات لا تعمل فيه على أنه
المحذوف إيضا يليسه عملها الا الشامية لشأن كنت لها في معناها ولا
تعمل إلا في النكرات خاصة وتنفرد بعد لبس أو وما ليس على ما لا تكون إيا دالة إيضا أو مستفي
معه إلى الخاصة ومنهم من الأمر أنه لا فرق بين أن تكون لنفي الجنس أو الواحد
وهو كذلك وبعد إيضا على أنه المعمول لليس أن الشامية الآن وأما من بدل
بعدها ومنهم من الأمر فيها أنها تعمل في النكرات والمعارف . فالأول كقول بعضهم
أن أحد خير أمر أحد الا بالعافية وإنما يا كفراته سعيد بن جبير رضي الله عنه إذ
الذين تدعون من دون الله عباد الله أمثالكم و فيه إيضا على أنه المعمول المعصى
لات ولما وكذا أنشد زيدت عليها تلك الثانية اللغة والمبالغة والمعنى

ق م

مرفوع ليس بإن لا في بعدها

في النكرات أعملت كليس لا
وقد تلي لات وإن ذا العملا

قوله مبتدا وعمل خبره وكليس نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف اي عملا
كعمل ليس وفي النكرات متعلق بعمل او حال من فاعل يعمل وهو ضمير العائد المذكور وان قد
متعلق بيعمل ولات معطوف على ان باسقاط العاطف وشرط فاعل الاول يعني
ان اسم لا المعتبرة في عملها معتبرة ايضا في عمل الاول ويمكن من جعله ان يستثنى
اشتراط عدم زيادة ان فانها لا تزاد بعد لا كما في التوضيح وقد ذكر
اعتبار النفي وفي ان عن بيت وقد علمه ابن خروف في شرح الجمل فقال فاذا
ثبت ان ربما عملت ولا يعتبر ارسال المجاز ولا عمل الا فيما تقدم فيه ما الاول قوله
ثم مبتدا وه سواء جنس مضاف وفيه والتي في حينه وهذا من الزيادة على الخلاصة
والحين خبر لات وحذف ذكر جزء فيها منصوب والمعرفة الاسم منها يعني به على ان لا
ت تعمل الا في الحين احد معموليها يكون محذوفا لا الاسمين معا وهو معنى قوله والحين
قصر لات وقيل المراد انها لا تعمل الا في خصوص الحين فالحين مبتدا وقصر خبر
ولات معمول على تقدير مضاف اي قصر عملها في الحين مقصور عليه وقيل هو
مقصور على عملها في الحين وقصر على هذا فعل ماض ويصح ان يكون فعل امر ولا
ت مفعوله وقوله الحذف منصوب على نزع الخافض والمعنى ان احد الجزأين الذين ذكر
معمولا لها مع انه لا يرى منه احد منهما وهو معنى قوله وحذف ذي مجمع
مبتدا مضاف الى ذي وفشا خبره اي فشا ذكرهما تابعا بالفشو ويصح ان يقرا
فشا بالشين على انه خبر مقدم بمعنى اسم المفعول وذي مبتدا مؤخر وبالنصب متعلق
بفشو وقيد بقوله والعكس الخ على ان الغالب ان يكون المحذوف اسمها وقد يبقى
ويحذف الخبر وفي بالوجهين ولات حين مناص وقرئ برفع الحين ويكون المحذوف
الاسم وفي قراءة الرفع بمعنى المعكوس قال في الشرح فلا انها لما اشبهت
ولا يرى تفكير المحذوف معرفة لان المراد نفي كون الحين الذي هو حين مناص
مثل الذي يوجد ويتأخر وقيل المراد نفي جنس الحين المناص ويترك ذلك انما يجيء
الحين الموجود فيما ادلك ثم يحوج الى تكلف مقدر يستقيم به المعنى مثال
دخول معنا الليس حين مناص موجود الهم عند تماديهم ونحو ما لا يراد
قد يكون ليس مثل الاحين مناص ولا يجيء نفي جنسه مطلقا اذ قد يتسارك وكلو

وما للات في سوى حين عمل
وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل

مختصر

في

ام

عمل

ومشكل جدا لقوم من انها لا تعمل الا في النكرات وقد ذكر المرادي وهو ادخاله او لا ما
يعني من ان يكون المعنى لا يكون خير من الاحسان خير من الحلم اي خير من الحلم ومن الا
من الخلق لا من كل امر والاشكال والتشبيه هنا في الوقف الا بكيفية الدرج للضرورة
بقوله اذ احطت الا بيته او اتده بيت وتكسير العروض نحو ولو قال وحذف في النثر
ومع ومثاله في الخلاصة لا غناء عن الخ. وفي خبر ليس وما ولفي ربع في الا تزاد الباء
اي تجوز زيادة الباء في خبر ليس نحو اليس الله بكاف عبده وفي خبر ما الحجازية نحو
وما ربك بظلام وفي قوله زادة في بما اعوله في الخلاصة قال ابن هشام ليس
في كلامه ما يقتضي كونها زائدة في كل خبر لو هو خبر وليس شاذا الا عند بيانها
مثل واختلف في جواز زيادتها في الخبر بعد التميمية وبعد المهملة اوفر الله
الا في الجواز كما في شرح الخلاصة قال ابن هشام المنصوص عليه وقد نص على ذلك
سيبويه ووقع ذلك في اشعار التميميين ومنه قول الفرزدق. لعمرك ما معن بتارك حقه
ومنه قول بعض الواقفين بعضها لكلية قوله. لعمرك ما ادري ابو مالك. بوالد ولا
بضعيف قواه. قوله بالتاء ما على تزاد فقد للكوفيين خلافا وفي خبر ليس متعلق تزاد
وقوم ذكر ليس عكس ما في الخلاصة لانها الاصل المعمول به عليه وقد يوجد
ما في الخلاصة بزيادة ما في المقصود في هذه الترجمة وليس انما ذكرت فيها
بالاستدلال من الباء في قوله ربع بمعنى مع اي تزاد الباء في خبر ما ولو مع ربع
اي مع كونها تميمية او لكونها لم تستوف شروط العمل او اوثق الخبر بها حسبه
تسامع لانه ليس مع الا وقوله والاي في القول الذي اشار به الى الخلاف وبيان
ما فيه من الاشكال والزيادة على الخلاصة ونفي كان ايضا. وفي قبل اسم خاص فنفى
اي تزاد الباء في خبر كان المنفية كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم
اذ اجشع القوم اعجل والمراد بالقول ونفي ان الباء تزاد في مفعول كل
كان منفي كما في التوضيح والتسهيل سواء كان ام ليس كان او من بابها كقوله
دعا فاخي والحياة وبيننا وكان دعاء لم يجبني بمقعد. قوله لا عطف على ليس
باسم ولاه الاداة اي تزاد الباء في خبر لا كقوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب. وفي الا عمل ضمير بعود على ما ذكر من زيادة الباء في الخبر

حال من وقع وان جعل قوله ينفي كلا مبتدا والجملة خبر احتيج لتقدير الرابط اي
النفي ربيع او فتح وفتح ابن عصفور قياسه ذلك في المسائل كلها قال الفكاك في ذا الذي
اشار بقوله وفي قياسه الخ وهو من زيادة نص على الظاهر قال في الشرح وقياس في زيادة
الباء فيما ذكر ومع توهم ان الكلام موجب الاحتمال ان السامع لم يسمع النفي
اول الكلام فيتوهمه موجبا فاذا جاءت الباء ارتفع التوهم والزم من دخل في خبرها
الموجب فلا يجوز ليس زيد الا بقائم وقد يزاد لا بخارج الخ وما ذكر هو ان النفي
فيه وقال الكوفيون انها لتاكيد النفي قال المرادي بعد نقل ابن قال ان زيد القائم فالباء
فيه فلا بد اللام وبعد ما النفي والوصل الماضي زادان وقبل الاذكار حيلا لما ذكر فيما سبق
ان ما قد تزاد بعد ما ان [illegible] من القدر السنة ذكر هنا الكلام على بقية مواضع
زيادة ان فاخبر انها تزاد بعد ما المصدرية كقوله • ورج الفتى للخير ما ان رايته
على السن خيرا لا يزال يزيد • وبعد ما الموصولة الاسمية كقوله • يرجي المرء ما ان
لا يراه • وتعرض دون ادناه الخطوب • وبعد الا الاستفتاحية [illegible] كقوله
الا ان سرى ليلي فبت كئيبا • وقبل مد الاذكار [illegible] قال المرادي
ج ان اخصت الباديه وقال ابن [illegible] يكون زائدة على غير ذلك [illegible]
زائدة وما على زاد وبعد متعلق به [illegible] ما للمصدر والوصل الا [illegible]
بالذي او الاسمية [illegible] كان طالما يشغل طلب الاسمية والحرفية لاكثر ما
ملكه [illegible] على ما باب [illegible] الادات وقيل [illegible] على
بعوضه [illegible] من الزيادة على الخاصة كاد واخواتها
احسن [illegible] الافعال المقاربة [illegible] من التغليب [illegible]
اي ذلك [illegible] ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر التشبيه في العمل
[illegible] الاسم وينصبان الخبر ولما [illegible] الكلام كمال التشبيه
في جميع الاحكام [illegible] بالاستقرار [illegible] الفعلين [illegible] ان يكون
جملة وشرط [illegible] ان تكون تلك الجملة فعلية وشرط [illegible] الاسمية في
الباب وان يكون فعلها مضارعا وشذ مجيئه ماضيا في الباب واقتصر النفي
في هذا الاخير لانه ينفي الا للمضارع فعلا لا باسم ولا ماضيا والجملة الاسمية

انهما

غرابة [illegible]
فمن نزلت الكلام [illegible]
[illegible] الشروح [illegible]

مبحث افعال المقاربة

ككان كاد وعسى لكن ندر
غير مضارع لهذين خبر

على

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

به مع ليقتر وكلام المغ لا اصل هنا اصلا لانه يوهم حصر الشروط والمراد ان محل القول
في الخبر ان الاتيان بالشرط على النادر ليس من الامر الكثير وكلام المص كالعلامة صر
يوهم اختصاص هذه الشروط بخبر ان الفعل وليس كذلك بل هي معتبرة في سائر افعال الباب
واجيب عن الخلاصة بان فيها حذف الواو مع ما عطفت لغرض بيتها لا لهذه وفيه انه
انتهى بوصل قوله وكعسى حرى الخ ان التشبيه في المعنى والاحكام لا كل افعال وبعضهم
الاستثناء الخ وكذا قوله في اخلولق مثله وقوله ومثل كاد كرب والامثلة لا تعطي
الشروع والمص هنا لم يذكر المثال لعسى الا مع كرب فلا يتم في كلامه حذف الجواب لانه
يفهم ان كاد هي ام الباب فما يعتبر فيها يعتبر في بقية الباب ان اجري وكون ان نزر
بكاد يعني ان دخول ان على خبر كاد نادر والغالب تجرده منها ومن النادر قوله
كادت النفس ان تفيض عليه اذ غدا حشو ريطة وبرود ومن الغالب قوله
تعالى وما كادوا يفعلون والامر عكس لكرب فيغلب فيها التجرد كقوله كرب
القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب ويندر معها الاقتران بان
كقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا
واشار بقوله والامر الى محل العمل الى الفعل احيانا اذ جعل في معنى كرب وان افعال الشر
وع وفي الفعل اشعار بذلك وبعد عسى واوشك التوصل غلب اي الغالب في خبر عسى
واوشك ان يوصل بان كقوله تعالى عسى الله ان يتوب عليهم وقول الشاعر
ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا ويقل تجرده
منها كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وكقوله
يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وفي اقتران احياد هذه الافعال
بان اشكال اي انها وجوابه في الفاعل وتنقيحه كالاشكال في اوشك الاقتران مع ان
من افعال المقاربة والمقارنة مع المطاوعة التجرد مما يدل على ان اخبار هذه الافعال
غالب التجرد مع كاد وكرب واجاب العلامة بان العقب المرجع لتجرد على تحقق
دون كاد وكرب لانه من موضوعه لا مراع المعنى للفظ ولانه واخلولق
الوصل حرى وطان بالبعض لازم مع خبر الفعل ومن ذلك ان الخبر لابد لافعال الشر
وع من جمله مستقبلة اما بسبب حرف الاستقبال ولزوم المستقبل جمهور النحو يرد

وقد يوخذ الجواب عنه
من قوله في التي جعلت واخواتها
لانه الخ

وكونه يرد ان بعد عسى
نزر وكاد الامر فيه عكسا

قال سيبويه مشعور جعوع
وافرن ان حتما حرى واخلولقا
وجردن مقل الشروع مطلقا
وغالبا عسى واوشك بان
وعكسه في كرب وكاد مما علقا

عبارة الخ

كون الغالب

التي تقع في خبر عسى من أن مصدرية قوله اليوطل مبتدأ مؤخر ولازم خبر مقدم وحرى عطف على
اخلولق بإسقاط العاطف ولا يخفى أن جمعه بين كل فعلين مشتركين في الحكم أحسن من صنيع
الخلاصة وترك أن مع ذي الشروع لازمًا في لأن في خبر أفعال المقاربة الشروع لا زمانه
للحال وهو مناف للاستقبال وقد فهم من كلامه أن أفعال الباب باعتبار معناها
ثلاثة أقسام ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهو أربعة كاد وكرب وأوشك وهلهل
وما وضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثة عسى واخلولق وحرى وما وضع للدلالة على
الشروع فيه وهو ما أشار إليه بقوله كطفق أنشأت أخذت جعلا علقت
أسقط أوشك من هذا الحكم لأن المتبادر اشتراكها على وجه معنوي وقد تقدم أن
القياس مع عسى اللزوم والرجاء منها كاد وأن قيل كلامه حيث يوهم أن
أوشك من أفعال الرجاء قلت ملتزم ونقول إنه مفهوم معبر عنه الشلوبين
فيها ذلك ونقله عن الشلوبين وتلامذته وذكر في الحويج وأما قوله كطفقا وما معه
خبر لمبتدأ محذوف أي وهي أي أفعال الشروع وأتى إلا زما ماضيا هذا هو من أفعال
المقاربة ومع ذلك يجب تجرد خبره من أن لمنافاة أفعال الشروع قال الرماني وعلة
ذلك التشبيه المقاربة فيه ويجب كون الخبر على المبالغة كقولك وكذا ولما كان للعبد الغير
في النهي نحو الأفعال الدالة على الشروع واستعمل خبره بدون أن نحو طفقت أقوم
الشيء ولكونه جاء من أفعال الشروع لم يأت منه الماضي مستعملا بسلاكها بالعادة
وذكر الحكم معه وأمره بالله ومفعول أتى محذوف ولازما نعت لمصدر محذوف أي إتيانا
لازما من جملتها أوشك زيادة على الخلاصة كما زاد عليها بقوله وقد أوشك
ولا تقوم وأخر الحرف لمن يعلم ذكر فيه ثلاث مسائل من أحكام هذا الباب أولها
أنه يجوز توسط خبر كاد نحو كاد يهلكون العصاة وكذا لا فرق بين المجرد والمقترن بأن نحو
عسى أن يخرج غلاماك قال الرماني وفي الثاني خلاف أجازه المبرد والسيرافي وصححه
ابن عصفور ومنعه جماعة منهم الشلوبين قلت والصواب مع المانعين بجواز
ذلك ... بل بطلانه من قال لا مضمر فيه لأن الجملة فعلية على كل
حال مبني على أن المانع ... بين الخبر الفعلي الناصر الجملة الاسمية بالفعلية وهو
خلاف التحقيق كما في حاشيتنا ... المانع من جهة المعنى ... الإسناد

أفعال

والعاريه

وهو لازم منا من جهة المعنى اعنى التصيير والافصح وذلك اللازم ايضا ملازم لها ثانيها انه لا يجوز
تقدمه عليها ولا يقال يفعل كعبد زيد ولا ان يفعل عسى زيد فاما قول ابيا ذكرت مخالف الاتا يعود
فمن الاشتغال قال الدماميني وقد يعترض الاول بان خبر كاد يرفع جملة ويتقدم والثاني بان كاد
واوشك مضمران وقد يجاب بان التزام كون الخبر جملة خرج ذلك على الاصل معنى التقدير وذلك مخا
لباب وبان تقدم كاد واوشك لا نقص لذ الاستعمال مطهما انتهى ثالثها انه لا يجوز حذفه الا اذا علم
ودل عليه دليل كقوله تعالى وطفقا مسحا اي يمسح لا الذي المقدر وفي الحديث من تأنى اصاب او كاد
ومن عجل اخطا او كاد فقوله خبرا مفعول مقدم بيوشك ومفعوله المقدم ضمير محذوف يعود على
الخبر واجيز الجزم دليل جواب الشرط في المتاخر **بعد عسى اخلولق اوشك اذ ذكره ان مع**
مثل مغنيا عن خبر اي يجوز في هذه الافعال الثلاثة ان تسند الى ان يفعل وتستغني بها عن
الخبر كذا من الزيادة وقصر سبب لان وظيفتها مسند الجزئين وكلام كلام الجماعة انها تامة
ولا حاجة الى القول بانها استغنت عن الخبر ولذلك خالفهم قال اعلم انها ناقصة ابدا
اما في عسى زيد ان يقوم فواضح واما في عسى ان يقوم زيد فقد سدت ان وصلتها مسد
الجزئين كما في احسب الناس ان يتركوا الاستفهام محمول على المرفي لنقاصته على التقصيل لا على
قال ابن هشام الاصوب والاحسن ان يقال ان ان يفعل مسند الجزئين لا الغنى عن الثاني
فقد واجاب الشهاب بان المراد كون التعبير بالتعرض للاول لوضوح امر لمان ان
يفعل حل محله فلا غناء عنه في غاية الوضوح ثم على ان يفعل بسد مسده مما يكون في محل
رفع ونصب ولا مانع من كون الشيء في محلين باعتبارين مختلفين مقوله بعد متعلق باذكر وان
مفعوله ومع يفعل متعلق به وقد علم مما سبق ان هذا الفعل هو المضارع ومغنيا حال من ان
مع يفعل ومر مضمر ان بين هذه الثلاثة لا تسند الى ان والفعل بل الى و هو كذا **وجرد**
بعد من قبلها اسم اخر ان شئت والنزل بتعويضه من الترجيح على الاستعمال المتقدم
والمعنى انه اذا ذكر اسم قبل الافعال الثلاثة جاز لك ان تجعل تلك الافعال محملة
لضمير ذلك الاسم وان تجعلها خالية منه ويظهر اثر التقديرين في التانيث والتثنية
والجمع فتقول على تقدير الاضمار هند عست ان تفعل والزيدان عسيا ان يقوما
والزيدون عسوا ان يقوموا والهندات عسين ان يقمن وعلى تقدير الخلو عسى في
الجميع وهو الارجح وبه جاء التنزيل قال لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا

بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد
غنى بان يفعل عن ثان فقد

قال الدماميني عند قول
التسهيل يغني عن الخبر الخ

انها تكون تامة بغلاهر
ان حسب من جزء احلها
ام يكن منه انه على القول
بالتمام لا حاجة الى الخ

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

124

الاسم

منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن فقوله اسم يكون وقبلها خبره والضمير المفاد
له فعل عائد على الافعال الثلاثة وهو احسن من ضمير الخلاصة لانه عسى وانفرد يوهم ان الا
ختصاص ومن بين اشكالها بعضهم بقوله وجرد نهر اوله ومع مضمرا بعد واسم فيا بعد ذكرا
واضمر من الاشعار وهو جواب الشرط والجزل مستترا وكنى به عن حال الاضمار ومن بمعنى
في او حال وتجوير متعلق به ويجاب عن الذي جرى من تقديم الخلاصة للتخيير الا ان ماده
ايضاح واشهر ولازم جمود ها الا كرب وكاد يوشك ومع يوشك نقل لازم خبرها فرم
وجمودها اي افعال الباب مستمر فوقع ويجي جعل لازم مستمرا وجمودها عائد على جمود ولا
اول الوصف وجمودها ملازمة لصيغة الماضي وسمع مجيء المضارع من كاد واوشك نحو يكاد
زيتها يضيء يوشك من فر من منيته وسمع ايضا مجيء اسم الفاعل من اوشك كقوله
فانك موشك الا تراها. واشار بقوله نقل الى ان ذلك مقصور على السماع لا قياس عليه
لا كثرته وبرايته لم يذكر مصدر ويشترك مثل الافعال يستوي ذلك مع انه سمع مجيء المضا
رع لجعل وطفق والمصدر لطفق وكاد وهذا الايضاح احسن من قول الخلاصة لا غير
لانه ان عني لا غيرها فقد علمت نقضه وان عني لا غير الا المضارع فقد علمت ايضا نقضه
ولم تزد اي لم تزد هذه الافعال زايدة وهو من الزيادة على الخلاصة واجاز الاخفش
زيادة كاد تمسكا بقوله تعالى ان الساعة آتية اكاد اخفيها والاول بان المعنى
اكاد اخفيها فلا اقول هي آتية ذكره الزمخشري ووجه احتجاج الاخفش ان التعبير
بالكاد يقتضي انه لم يخفها وليس كذلك فانه اخفاها عن جميع خلقه ووجه الجواب ان
المعنى اكاد اخفي الاخبار بوقوعها لكنه لم افعل بل اخبرت به واوجبت
الايمان به وهذا المعنى هو الصحيح انه تشهد له الايات وقيل المعنى اكاد اخفيها
من نفسي فكيف عنكم روي هذا عن ابن عباس وروي عنه انه قرأ اكاد اخفيها من
نفسي وقول انها لا تخفى عن نفسي [illegible] مستترا وجه التعبير بالكاد وقيل المعنى ان
ان الساعة آتية اكاد وتم الكلام بمعنى اكاد اتي بها [illegible] ثم ابتدأ انه
الاخبار فقال اخفيها فلكنه [illegible] يكون المعنى انا لم اخفها بل اظهرها اي تحقق
وقوعها على الخلق واكثر كون ان اخفيه عنهم حيث لم احط بقيد اعينهم ومستحضرا
لهم في حالاتهم وانما اعطيت ذلك لاهل الخصوصية والتقريب منهم واما جمهورهم

والاستعملوا مضارعا لاوشك وكاد لا غير وزاد واموشك

الماضي

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

بعضهم من لا بد إلا الاعتقاد له لو طرحنا الجميع نحو العالم والله أعلم والمعنى
حينئذ كاد أخفيها حيث لم أطلع عليها المعنى إلا الاطلاع إلا قليلا من أخلق وأدخل
وفي عسيت وكسر السين منه وانتقاء الفتح زكن يجوز كسر سين عسى إذا أسند
لضمير متكلم أو مخاطب وهو التاء والنون ونا وقد تعلم حسن إذا الفتح نحو
في الفاتحة ولا يجوز كسرها في غير ذلك ويجوز فتح ذلك إلى الأصل وهو الذي واحسن لا
يجوز فتح ما يجوز فيه الكسر ويتعين في غير المذكور أجمع وقرئ بالوجهين فهل عسيتم
أن توليتم الآية ويعني السين بإثبات هنا إلى أن في ابتداء السين وإن فيه فصل
من مثل معنى ما مسموع الابتداء بالفتح ولو نطقه مع مثل معنى وإن كان ذكر
لفظا لا إطلاقه لضمير السين مراده إذا المعنى والفتح في عسيت بهذا الأفتاح
المخصوص هو المحكوم عليه والمحوج عنه لا مطلق الافتتاح فلا يشمل من قال
من المخاطب أيضا وإن كان الأكثر الإتيان له إلا بكان وعسى ونحوهما وهو لغة
والتصريح صعب معرفة تعريفه السياق له وانتفاء السين عسيت إن وأخواتها
تعمل عكس كان إن على كان لا كونه بيان مثل الأخبار المستقر إذا دخلت
على الجملة الاسمية وإنما تعمل في جزئيها عكس عمل كان فتنصب الاسم وترفع
الخبر وتدخل على الجملة الاسمية ما دامت مقابلتها في مضامينها إلى الكسر وإن للبغت و
لتوكيد النسبة أي لرفع الشك عنها أو الإنكار لها ولعل للمتوقع وهو الترجي في المحبوب
نحو لعل الحبيب قادم والإشفاق في المكروه نحو لعل العدو حاصل وعلى نفي
فيها وكأن للتشبيه ولكن للاستدراك تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو
إثبات ما يتوهم نفيه نحو زيد شجاع لكنه كريم وليت للتمني وهو طلب
ما لا طمع فيه أو لا يقدر بعوده كليت الشباب يعود أو طلب ما فيه عسر كقول منقطع
الرجاء ليت لي مالا أحج منه وهل أن الاستكال وهو أن المتوجه مع معموليها
ملوا ولبد المعرة كما يأتي وما أتى لا مصدر وجب كلام منفية خبرها للمصدر نحوه
مفقودة وإنما المقصود نسبة العامل للمصدر المنسبك منها ومن الجملة فليست
نسبة خبرها لاسمها في محل النزاع لعدم قصدها وكيف يقال إن كبر فيها وقد
رمي السؤال في المسألة وأجيب عنه بما هو أن إنما كبر لا يختص بالنسب

المقصود ما

والفتح والكسر أجز في السين من
نحو عسيت وانتقاء الفتح زكن

ص إن وأخواتها
لإن أن ليت لكن لعل
كأن عكس ما لكان من عمل
كأن زيدا عالم بأني
كفء ولكن ابنه ذو ضغن

ص تخيل ونحوها
زيد شجاع لكنه أبخل

ص
على منزلها شكال والابه

المقصودة بالذات بل شأنهم ولا يرقبه ويتعين الاحتياج اليه في غيرها وتتبع الا
ستعمالات يبين ذلك للعارف وبالعناية الواهم لزوائدها فمعنى قول مولانا جل جلاله
لو قالوا ومن اي انه استمع نفر من الجن لما كان الاستماع من الجن مستغربا غير معهود
مع عموم الكلام الخاص عليه كان متضمنا للتنبيه والاذكار بما كان الذي ينزل له وينزل
فيه ايضا تضمين الشأن اشارة الى ان الحديث الذي يذكر من الامور العجيبة
كان مضمون الجملة المبهم لتفخيم الشأن لا بد ان يكون من الامور التي تستعظم وتستغرب
ولا التاكيد حينئذ لنسبة الاستماع اي نفر من الجن وهو الصواب المراد من ضمير الشأن كان
لنسبة الايحاء اي الاستماع وفي قوله ملأى قليلا ولم يكن ابعدهم انا انزلنا عليه
الكتاب كان كقوله تعالى هو المنزل لسر الادكت — معادن تلك حبه القلب السوي
لولا انزل عليه في ابتدء من به اكثر الدلالة فلا تاكيد لنسبة الانزال اليه لا النسبة
الكلامية كان الى وفي قوله قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد التاكيد لنسبة
الى هو انه الى الالاه لا النسبة الايحاء اي وهو انه الا الالاه وفي قوله ولسوف
لا انه كان من المسجون كان نسبة في ذلك الوقت مستبعد الاكثر الدلالة فلان التاكيد
لكونه من المسجون لا التي بها ملابسة عليه وفي قوله ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا
وعظاما انكم مخرجون لما كان بعثهم واخراجهم منكرا عنده اكثر الدلالة فلان التاكيد
لكونهم مخرجين لا النسبة الى غيرها معتبر لا التاكيد النسبة الغير المقصودة
بالذات في هذه الايات فلينتفس نظائرها عليها فنقول في نحو عجبت انه فاضل
انما يقال هذا المثال عند البلغاء في مقام يستبعد فيه الفاعل انه فاضل
بالفضل اعتقاد المتكلم لا انه فاضل وان التاكيد حينئذ لنسبة الفضل اليه لا النسبة
الا علمه اي العجب والله تعالى اعلم بالصواب — ودخل مدخول دام اي

ودخل ماده كمن الا جزم على مدخول دام ايضا ما يقال ان يكون مدخولا واوهم انها
لا تدخل على ما يقال ان يكون مدخولا للدوام وذلك المستد البحث عنه حكليمى معه دام جملة
والمستد الذي يلزم التصدر او الحذف او عدم التصرف او الابتدائية كنعم او
مصحوب نفي او معنى وكالاتي في الذي يسبق كليمى حكمه حكم الطلب فلا تدخل
عليه هذه الاخرى قال الرماميني ومن هاهنا يعلم ان جملة نعم وبئس خبريات

لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به انه سميع ما كانوا يعملون وسياتي في الكلام في ما
مر وبعد دخلتا ان على ما هي في نحو قوله ان الذين قالتم امس سيرهم . لا تفسير التسليم
على الملائكة داما . وقوله في باب المبتدا والخبر ما يفهم من تاويل ذلك وذكر ابو حيان عن
الفارسي في زعمه ان عفا الله عليها ادخالها معنى والتعليل ورده بان المشهور
ان الجملة الطلبية لا تقع خبرا لان ولا لكن ولا ان الذي فقلتم ليت انا عسيت صايما
وفي الكشاف لا تكون مفعولة من التعليل لانه لا يرى فيه وقال بعض المتاخرين الجملة ان د
الطلبية معنى الخبر بقرائنها تجوز نحو اللهم انى اسالك رحمة من عندك الحديث اللهم
انى اعوذ بك من المغرم والماثم وكثير ذلك في الحديث معه ومتى ولا يجوز انى بعتك والا انت
طالق بقصد الانشاء والعرفان الطلبي يقبل ان كبير سنا ومتعلقه مؤكد طلبه كما تؤكد
النسبة الخبرية بحكامه الانشاء الثبوت ومتعلقه وحده ولا يقبل التاكيد الثبوت والا عد
ابن الرضي واما الجملة الانشائية فلا ارى منعا من وقوعها خبرا لان وان كان في خبر المبتدا
وان كان قليلا اد وقت — هذا مشكل على ما تقدم تحقيقه في باب المبتدا من ان د
الجملة الطلبية لا تقع خبرا للمبتدا وان ما كان ان كالموصول والاشارة في كل شيء فهو
اللهم انى اسالك المغفرة وما وقع ان الرضي منع على ابن السراج صرح به في باب المبتدا من
جواز مجيئه جملة طلبية واما على التحقيق المتقدم فيلزم ان تكون ان داخلة على ما
ليس اصله المبتدا والخبر فيما تقدم من شأن المستعجلة وفي ذلك اشكال اخر وهو ان
النسبة في نحو اللهم انى اسالك رحمة من عندك الا ريعا اصلها شك ولا انكار لانها لم د
يتقدم لها ثبوت في الخارج في اعتقاد المتكلم حتى يتصور انكارها او الاستفهام فيها د
صلا وان المدعو جل جلاله منزه عن الشك او تردد عقله وعلى من كون الكلام خبرا اذا ان
وبل الاول في علمه تعالى فلذلك ان الاحتياج للتاكيد وقول الدماميني انه اذكل بد
يقبل التاكيد ان اراد به معنى التحقيق والتثبيت — والانشاء انما يقبله ويسعد ذلك
معنى ان وان اراد به دفع الشك عن النسبة او انكارها فلا بل لا نسبة خارجية
وان اراد تاكيد الطلب الذي هو متعلق الطلب وهو الذي تدل عليه عبارته د
فلا ليست لتاكيد ذلك انما تاكيد النسبة التي بين اسمها وخبرها والجواب — والعبد
تعالى اعلم ان الدعاء عبادة كما في الحديث للاظهار المعافية والتذلل الذي بين الله تعالى

نا ما

انظ

كثير

علم

عمو

مف

على ان المشهور الجملة الطلبية لا تقع خبرا الا ان

ك

وان يكن فعلا ولم يكن دعا
ولم يكن تصريفه ممتنعا
فالاحسن الفصل بقد او نفي او
تنفيس او لو وقليل ذكر لو

الرضي

مف

على ما مر الاشكال الثاني
وجوابه

بعض رجى

للرامي

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

فالداعي كأنه يقول انه محتاج اليه مفتقر اليه وما عسى لانه اذا كان وجد
منه وتيقن اظهارها فانه لا مقصود بالذات منه ولا يتشوف هذا علينا بقصر الجهة
المحجوب حصول متاربهم وقد لا فيه لا الكلام تعلق حفظهم ودعائهم ذلك لا على انه ايقا
منادى على نفسه بالعافية وانكم يقصد مطابقة ولا يستبعد ما ذكرناه بعضهم الا ان ذكر الميل
الى الميل الى حصول المطالب حال الدعاء لانه لا ينافيه قصد اظهار العافية وهو
الكمال في الدعاء كما هو مقرر في محله وهذا المعنى الذي قلنا ان الداعي كانه مصرح
به من حيث تضمن اظهار العافية وهو المراد منه كما تقول وتعقبها الشيء من تضمن اظهار
المعنى وهو المراد منه يعني تحصيل الطلب هذا المعنى في مجيئهم من اياما الا وليس هذا
معنى ما يقال كل طلب يلزمه اخبار معنوي نحو اضرب زيدا وانه يستلزم انا طالب
لضرب لان ذلك لازم بعين الغائب عدم قصد وهذا الاجلة في الدعاء فقصوره
وعليه مدار كل داع لربه مع انه يوجد الدعاء بقصد بل الغير يتوجه بالذات وعلى
تحصيل عموم ما ذكرناه من المقدمة يثبت لك عليها ما يتم به التوجيه وهو
ان لفظ الدعاء خبر لكنه مع ارادة ذلك المعنى بلا فيه تجوز في الكناية ارادة الا
زم والملزوم ولا استبعاد ان يكون تجمع في هذا ما لا يقع مع المعلومات ويقع اعتبا
را على ما سيأتي في فن البيان او نسمعه بجانب الكلام العارف فيما يقع اوطامع
المصنف ثم انه مقدمة بحال الاشكال الثاني وهو ان تعلم ان الثناء بان لا يجب
ان يكون كثيرا في الكتاب او دفع شيء منه محققا في الاخراج على مقتضى
الظاهر او مقدر في الاخراج على خلافه فلا الشيء عبد القاهر قد تتخذ كما ترى
للدلالة على ان ذلك كان والتكلم وانه كان انه اليوم كقولك للشيء وهو لم يكن وقد
سمع وانما الكلب انه كان من الامور الماضية وانما اتيت اثر قبل ثم انه جعل جزاء ما
تم وعليه في انه وضعها الذي يرى ان يقوم ويكون انه فيتبين منه انها فيستعمل
للتنبيه على ان المتكلم كان في خلاف موضع الخبر وانه يحقق في ذلك ووصل ها
عن فن الجواب مقصد ذا استعمل ما معنى في مسئلتنا تكون بعد ما مراده هنا وقد مر الشعر
بعد واقول في بلاغته او ما هو العبودية الملازمة لكل عشر اربعة الفقر والضعف
والعجز والذل لا كما يتحقق بها في جميع او غالب الا الشعر بوقت وحضور الغائب سوى

أريد به لازم معناه الدعاء

كذا

أحواله

تعم بهم الغفلة عنها فيرون كانوا بهم الاستغناء والقوة والقدرة والعز لما يشاهدونه من الكسب والاختيار والتمكن من الاشياء على حسب ما يريدون غير مبالين الا قوال وان اكثر الخلق مثلا لا يستحضرون افتقارهم الى ربهم في غوث وقضاء فمطر وعرون ذا باصره واخراج نعمه وتيسير حركة وحصول ذره ونيل نفس بل يستحضرون افتقارهم لما هو اخص من هذه الامور فما لهم حينئذ حال من يذكر الافتقار او يتوسل فمن يغفله ذلك باختياره ما استولى على الشخص من الغفلة والغرور الغفلة وليس ما يرون من انهماك نفوسهم وعدم تعرفهم بصفاته التي من جنس الدعوى التي هي جهلهم دعوى الاستغناء فيرون حال نفوسهم انكار ذلك او التعلق فيه يحتشم حينئذ استعمال الدالة لانه للتنبيه على ان نفسه تدعي خلاف ما لديه واذا هي خصبة بذلك فيما دل الحق في تفقد الانهار الانفعال المقصود وما لا يخفى والله تعالى اعلم ثم الفعل الذي هو ليس ماخوذه من الفصل فان فيه لا تدخل على ما تدخل عليه دام ولم يتقدمها شيء وبهذا هي كالمتقدم فان هذه الافعال لا تدخل على المبتدا الذي يخبر عنه بما فيه معان دائما لا تدخل على الذي يبعد وشيئ لم يتدخل على الصواب الخبر ونحوها فما يكون جمع ماضيا وهي المسائل التي بلغ على الخبر الامر

ومنع سبق الخبر حتما ويشبه ان كنى لكن باوجه

الخبر على الخفي وان فيه للعهد والمعهود في هذه الاحكام المنسوق ما سبق ومنها نفهم مصدرية محذوفة انا ذاخر احتماء ويصح ان يكون ذاخر مضاف اما الفاعل وحينئذ الزوج خبر ووجه ذلك ان النصل الى الاخر فما تسببها ذكر ان لزوم المبتدا والخبر وتعلقا عملها معكوسا لم يكون المبتدا معها كمعمول فلزم وذلك الخبر تشبيها على الى عمل في ثم التزموا تاخير اخبارها فولد ووسط ام هذه مفعول لدلالة الترم ماتقدم عليه وهو فلم وفاء الاستثناء من تقدم الناسخ المتقدم وفي على ان المعنى اجز التوسط ان يكون الخبر ما عوان لدينا لم ذلك الا وجار كالحج والحوى في ذلك نعم ويجب تغير التعلق متاخر الما تقدم في مسئلة ربي للعبد مسا واعلم ان الخبر المستثنى من الامثلة فيها ان يكون عدم الامتناع لها وهو بالوجه فيرد فيه نحو ان في الدار صاحبها

ووسط المعمول احل الا من مثا

اي اجز توسط معمول الخبر بينها وبين اسمها ان كان حالا نحو ان ضاحكا زيد قائما ذكر جوازه لكلا ابو على الخلولي في ذكره على الايضاح مو

جها

كان

وراع ذا الترتيب الا في اسم
كليتا فيها اوضح غير الخبر

يشا

النعم

والخبر

بالوجه

موجها للرد انهم قد راجح والخلاف يجري اللازم والجمهور على المنع اوكن فالامر واد
كقوله • ولا تلحني فيها فان بحبها • اخاك مصاب القلب جم بلابله • ومنع الاخفش في
من ولها وقصره على السماع وقيل يحمل البيت متعلق باخي والجملة اعتراضية كما
في قوله • كان وقد اتى حول كميل • ان فيها حمامة مشترك • ومفهوم قوله حالا
اوكن فالامر انه لا يجوز ان يقال ان طعامك زيدا آكل وهو معنى كونه لا يتعلق ويعمم و
كون التوسعة الامور بير على سبيل الجواز من كون كونه في الغير الاول وهو ايضا
زيادة على الخلاصة • وجوزوا عند الدليل الحذفا • للاسم كذا الخبر الحذف مفعول جوزوا
والاسم متعلق بالحذف وعند متعلق بجوزوا ومفهوم الخلاصة انه لا فرق بين ان يكون
ضمير الشان او غيره وان ذلك جائز في النثر والشعر فمن الاول قولهم ان بك زيد ماخوذ
وقوله • ان من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جآذرا وظباء • اي انه بك زيد ما
خوذ وانه من يدخل فحذف اسم ان وهو ضمير الشان ثم اوضحها وقولهم ان بك ماخوذ
اخواك وقوله • فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي • ولكن زنجي عظيم المشافر • اي انك بك
ماخوذ اخواك ولا يجوز ان يقدر انه لان ضمير الشان لا يحذف بعد ذلك والتعري في البيت
ولكنه وجعل امثال حذف غير ضمير الشان ثم اوضحها وقال السخاوي في شرح المفصل
حذف الاسم مختص بالشعر وقيل يجوز في الكلام الا ان يكون ضمير الشان ولا يجيء
حذفه الا في الشعر قوله كذا الخبر اي جوزوا عند الدليل الحذف بخبر هذه الاحرف
ومفهوم الخلاصة انه لا فرق بين ان يكون الاسم معرفة او نكرة ولا بين ان تكرر ان او لا قال
تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله اي لهم عذاب
شديد وقال الشاعر • سلوا ان جيئا من نتن تقطعوا • عليها الا الكرام
منصلتا • اي تقطعوا واشترط بعضهم تنكير الاسم واشترط الفراء تكرير ان كقوله
ان محلا وان مرتحلا • وان في السفر اذ مضوا مهلا • وكذا حذف الخبر بها وهذا
ايضا من الزوائد على الخلاصة **تنبيه** هاهنا مسئلة بيانية نحوية منا
سبة للمقام سال عنها الفقيه النبيه ابو عبد الله مولاه محمد بن عبد العزيز الجز
يري عن وجه ما ذكره الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز حيث قال في خصائص
ان ان ضمير الشان معها حسنا بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق

وفي قول الشاعر قليلة وجعت الهم عن ساعة الا قليلة

عنها

الآية وأخبر من يفعل سوءا أو أنه لا يفلح الكاهن ومنها تهيئة النكرة لأن تكون مبتدأ كقوله
إن شواء ونشوة وخبب البازل الأمون. وإن كانت النكرة موصوفة فالحاصل أن أحسن
كقوله. إن دهرا يلم شملي بسعدى لزمان يهم بالإحسان. ومنها حسن الحذف نحو إن
مالا وإن ولدا وإن زيدا وإن عمرا قالوا إن شفقتا إن لم عيسى العزم ولم يجئ لأنها الداخلة
لمروته كعلته بشانه والترجيعة عنه أيد وقد نقل به المكول ولم يوجد حصر وكذا لم يقع
بترتيب في تنوع جهر العشر وراجعني إليه ذلك الأمر مرتين فلم يتلج لي فيهما ما
يرفع وما أخذته شرح هذا المقام ذكره في السؤال من أجوبته وباح من فضل الله
تعالى ما يدفع الغلط ويزيل الإشكال فأقول وجه المسألة الأولى أن الكلام المشتمل
على ضمير الشأن مع إبهام ثم تفسير تعظيم الأمر وتفخيم الشأن حتى قالوا لا بد أن يكون
مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به وحينئذ فهو وجه تمام حسن الكلام
المشتمل عليه بالتوكيد وأيضا فقد يتوهم أن هذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول
عنه بسؤال مقدر تقول هو الأمير مقبل كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستفهم الأمر فيما
أما الشأن والقصة فقلت هو الأمير مقبل وحينئذ فلا يفهم الخطاب بالكلام المشتمل عليه
الأمر كأنه سأل عن مضمون الجملة المفسرة هل هو الواقع أو غيره ووجه
المسألة الثانية أن الكلام المشتمل على أن يقصد به إزالة ما عند المخاطب من
الشك في نسبة أو الإنكار لها كما سبق ولا يتصور ذلك إلا بعد تقدم حصول الشعور و
تنبيه ثبوت العلم للمخاطب بمدلول الجملة وإن كان ذكرها لا شك فيه النسبة
أو إنكارها مع تصور المدلول المحكوم عليه فحينئذ لا يعلم له خبر على تلك
النكرة بلا مسوغ وإن كان لها مسوغ في الأصل كالوصف إذ دل على كثير فإن قال
وذكر في التفصيل أن يرجح الأخبار بالمعرفة عن النكرة باب كان وإن فلا فالأول كقول
حسان رضي الله عنه. يكون مزاجها عسل وماء. وقول القطامي. قفي قبل
التفرق يا ضباعا. ولا يك موقف منك الوداعا. والثاني كقوله تعالى إن أول بيت
وضع للناس للذي ببكة وقول الفرزدق وإن حراما أن أسب مجاشعا. وحكاية سيبويه
إن قريبا منك زيد ونحوه ... أبو حيان فقال إن في بابي كان وإن ضمير الشأن
مخبر عنه مثال بلى زيد ما هو وإنه إذا تأملت المسألة كان وإن وجدت الفرق وإن ركما

مدلول

[illegible]

موقف

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

من الكسر في مسئلتين ما لم نذكره في مسئلتين كان بل فيما ان ذا لامع كان من باب التعليق
وهو ممتنع مقتضى في قول ابن زدى وابن حرام الخ واقعهم ووجه المسئلتين المسئلتين ان ذ
المحكوم بجر ايضا نقوم للمخاطب العلم بحصول الاتيان بان وذلك زيادة على معنى
الدلالة التوسط الجملة الاخيرة مذكور صريح وفي ان الثاني بعد بعض تكرير في كسر
منهم حسن حذفه ومن ثم اطرد في كلامهم ولهذا جعل سيبويه رحمه الله قوله هذا باب
ان ما اللون ولولا والفاء ان ذلك من المكرر كما يفهم من حجة الامام وصير تمم التعليل
وقول عبد الله لم يجز يعني بلا غير والصور اعلم **واوجب فتح واو مع وسر حال**
نصب ايا اوجب حذف الخبر اذا سبقت مسئلة واو المصاحبة او الحال والا واو مثل
ما ذكره سيبويه انك ما وجب الامع خبر وما زال لي والخبر محذوف وجوبا مثل كل رجل
وضيعته وقوم في باب المبتدا وخبره وحكى الكسائي ان كل ثوب وثمنه وقال الشاعر
مرع ليلى ان ليلى وشانها . وان وعن تلك الدهر لا يبتسم . والحال مثل قولك ان زيدا ضربي
زيدا قائما وقولهم ان اخيارك ما اتى حولى ذا بقيت . والصور مستقصى في باب الحروف والعمل وهذا
ايضا من الزوائد على الخلاصة **الا بدا لكسر ان اوفي العلة . او حكيت بالقول او حلت**
محل . او حالا او قبل لام علقا . او خبر اسم عين يتقى ثم ان ثلاث حالات [على] وجوب
الكسر ووجوب الفتح وجواز الامرين وللحال مواضع تفصيل موضع الكسر ما ذكر المصنف
سبعة اولها ان تقع في ابتداء الكلام حقيقة نحو انا انزلناه في ليلة القدر او حكما نحو الا
ان اولياء الله لا خوف عليهم لان ان المفتوحة مع معموليها مفرد والمفرد ليس بكلام ثانيها
ان تقع جوابا للقسم اذا لم يذكر فعل القسم ولا لام الجواب نحو والله ان زيدا قائم او ذكر معا
نحو حلفت بالله ان زيدا لقائم او ذكر اللام دون الفعل نحو يس والقرآن الحكيم انك لمن
المرسلين واما العكس فيجوز فيه الوجهان وفي بقية هذا التفصيل كلام يأتي قريبا
ما هنا وانما وجب هنا لان جواب القسم لا يكون الا جملة لانه صدر الكلام والقسم
كبير لذا ذكرها ان تكون محكية بالقول نحو قال الله اني معكم لان القول لا تحكى
به الا الجمل او المفردات التي في معناها كشعر او قصيدة والمصدر المسبوك من المفتوحة
ليس كذلك ومفهومه انها اذا وقعت بعد القول ولم تقصد حكايتها بل لم تكسر نحو
افتصدقنا بالقول انك فاضل لا تكسر رابعها ان تقع صدر جملة حالية سواء تقدم [فيها]

[هامش الأيمن]

منتصر

وبعدوا اوعيـ
وبعضهم فتح .
تمثل ذلك طالع
وما اشهدتم .

وجوب

الكسر

او

[هامش الأيسر]

الابد

عنك

ما ليس به الا شرا وبه بين طلق
وحيث ان يمين مكمله
او حكيت بالقول او حلت محل
حال كزرته واني ذو امل
وكسروا من بعد فعل علقا
باللام كاعلم انه لذو تقى

في

على ان الفعل القول لا تحكى
به الا الجمل او المفردات
التي بمعناها

واو الحال نحو كما الحر قبلها رجلا مررت لها بالحق وانه مريبا من المومنين الاية او لا نحو وما ارسلنا
قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام لان المصدر المؤول لم يسمع مجيئه حالا كما في الرضي
وان وقوع المصدر حالا سماعي ان تكون في الصريح دون المؤول خلافا لمن توهم في صدر صلة
الموصول نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه الاية لان صلة غير ال لا تكون الا جملة ولا تكون
مفرد خلافا لمن اوقع في حقه صلة نحو جاء الذي عندي انه فاضل وقول بعضهم حسن الا في
الخاص لغة لا بد قال الدماميني في الجر وقد سبق الكبرى ان الموصوف بها مثل الموصول
بها في وجوب الكسر واهملها ابن وكذا معنا الكتب هم لا كثيرا في كتاب العربيات ما ملخصه قال
سيبويه في التفسير في ما ان مفاتحه قال ابو اسحاق ان جميع مسلكنا ان ابا علي لم يحتج الى
ذلك وقال ان تقطع الكلام وسيرحون لحظة ان تقطع عن الموصول قلت قد
يوصل الشيء وهو منقطع عما قبله وقال لست انقطاعا عن كل انقطاع ان الذي ان
الشيء يوصف به قلت قد يوصل الشيء وهو منقطع وكذا جملة ان يقال مررت برجل
ان زيدا خير منه يقال وقال هل السمعة في شيء قريب او في كلام وجهي وقلت لا
احتاج الى هذا وان القياس يوجبه وقال بل القياس بنفيه وان ان تقطع ما قبلها
بعدها عما قبلها قلت وكذلك يصح مررت برجل ان زيدا خير منه وان لام الابتداء تقطع
وقال نعم هو ممتنع لذلك وان واللام بمنزلة من واحد وقد حكى اصحابنا ان بعضهم قرا وما
تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير لانفسهم وتلو سيلوه على انه اجرى ان مجرى اللام
وحينا اجتمعا في باب القسم قلت لا يليه ذلك الجملة قسم وقال بل القسم قسم الا ان
ان سيبويه اجاز حسبت لزيد خير منه وحسبت ما زيد قائما قلت لا بل لا تقول حار ذلك
مررت برجل ما زيد خير منه وجاء الذي ما زيد خير منه ولا تقدر قسما قال السيرافي ما في
الا تفرق ما لان اذ كان فيه للايجاب وداخلة عليه وما عملت في حكم الكم
قلت وقضيته ما ذكره ابو علي الا يوصل بالجملة المصدرة بان ولا يوصف بها
ولم ينبه على ما عليه الاشياخ فتامله اثر كلام الدماميني قلت ليس فيما ذ
كر وجه ظاهر يقابل به القرب كما قال لا كثر الاشياخ الذي اشار له الامام بتقرير القسم
معبر وليس في النص وجه قوي بين من جهة النص سيبويه ملاذ شيخنا وكان ايضا للعرم
فهمهم ان فتح ان فيه وصحها والله يعترف انه اشار الذين حار ضرورة انه وانه كلام جيد

ح مررت

ح وتلو لسوى

ح اجتمعا بجواب ج

واتفقوا على مجيء الجملة المصدرة بأن صلة للموصول وهو من الشواهد المودع في
شهود الأوراق ولا غرابة فيما وقع عليه من الاتفاق والاطباق والحكمة في وجوب كونها تقع
في الموصول وإن وقعت كما قال الرضي في أن يقصد المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب
من قبل يكون معلوما ليشرع في معلوم المحصول الذي قال من أنها دليلا على اشتراط المراد فلان ثانيه
أن الصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع مع اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم أن الحكم الذي
تضمنته الصلة ينبغي أن يعتقد المتكلم السامع أنه يعلم حصوله للموصول في التوكيد الصلة بأن يقتضي
أن يكون المضمون منكرا عند المخاطب معلوما عنده فيكون فيه قصيرا أو مشكوكا فيه من الشرط ومما يليق
العلم قال قلت الإشكال باق وتقرير التقسيم للانبعاث من أن الجملة القسمية إذا وقعت صلة
وجب أن تكون الصلة جوابه لكان المعنى وغيره [illegible] لا [illegible] قلت [illegible]
تعين ذلك الاستبناء [illegible] الذي الصلة [illegible] معرفة [illegible] من [illegible]
هذا [illegible] المقام [illegible] على حقيقته [illegible]
الراجح [illegible] المعنى [illegible] الكثير [illegible]
[illegible] الجماعة [illegible] الاستقبال [illegible]
[illegible] معنى [illegible] الكثير [illegible]
قال قلت إذا [illegible] الموصول [illegible] الصلة [illegible]
[illegible] الموصول [illegible] الفصل [illegible]
من الاشتغال [illegible] قلت
إذا [illegible] معنى [illegible] الاستثناء [illegible] المعنى التخصيصي [illegible]
[illegible] اعتقاد المخاطب [illegible] قلت [illegible] المخاطب [illegible]
[illegible] خروج [illegible]
[illegible] التخصيص [illegible] التخصيص [illegible] التعريف [illegible]
[illegible] التخصيص [illegible] التعريف [illegible] التعريف [illegible]
التخصيص [illegible] التعريف [illegible] التخصيص [illegible]
[illegible] الصلة [illegible] العلم [illegible] الوصفية [illegible]
[illegible] الوصفية [illegible] إن شاء الله [illegible]

قبل الصلة ع

في الأبنية أي تجمل [illegible]

وجنبه ع

محمد ع

تلا بها المعرفة حالها لم يشار له بشيء غير أن لم يأت حكمه بما في معنى من تلك الخمسة عن عدد
المعرف والمنكر وجعله ابن الأمين المغني وهو صفة وقد قال الدماميني في باب الموصول
والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعي وهو نفي احتمال غيره
عنه من تعيين المراد به مطلق التخصيص الآتي إذا قد تخصص النكرة بوجه
لا يستلزم كيفما قيد به ذا آخر مع أنه لا تعيين به للمعرفة كقولهم رأيت اليوم رجلا
يسلم عليك اليوم وهو في مثل أحد وكذا لا الذي يعين الله أعلم السموات والأرض وما بينهما
[illegible] واشتراطهم في جملة الصفة أن تكون خبرية كجملة الصلة وبين البعض أن الجملة المعرفة
بأن تقع صفة [illegible] ولا ينتقض ذلك بما قاله [illegible] بأن [illegible] العنبر
ومعنى الوصف فيه كما عارض به [illegible] من المواضع أن تقع قبل ما علقت عنه ما قبلها
عن العمل نحو والله يعلم إنك لرسوله [illegible] بفعل القلب لأنه [illegible] العامل أداة الصدر
ومن اللام الأولى [illegible] على أن زيد [illegible] زيد الغلام [illegible]
فجعلتها باعتبار محلها [illegible] بموضعها العارض [illegible] بعضها أن تقع خبرا عن اسم
عين نحو إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا
إن الله يفصل بينهم وهذا الأخير [illegible] على الخلاصة فقولهم في الأنس [illegible] من أن
[illegible] بالابتداء وحكينا عنه على متعلق الحال وكذا نقع وجد الإهمال
[illegible] عنه [illegible] والمعتبر في موضع رفع الابتداء [illegible] أو الجر
[illegible] ولولا [illegible] رفعه حقا وكذا [illegible] من مواضع وجوب
الفتح على ما ذكر المصنف رحمه الله تعالى [illegible] أن تقع في موضع رفع
بالفعل [illegible] نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا [illegible] نحو قل أوحي إلي أنه
استمع واحترز بذكر الفعل [illegible] بالاسم نحو زيد [illegible] فاضل [illegible]
[illegible] وأن تقع في إخراج [illegible]
[illegible]
[illegible]
فيها أن تقع في موضع نصب نحو ولا تخافون أنكم أشركتم بالله وكان الهو
[illegible] أن تقع [illegible] نحو [illegible] زيد [illegible]

معنى

أيضا

لولا

ونحو

[illegible] مقدر [illegible]

فيها

والثاني من المعتبرة ثالثها أن تقع في موضع جر إما بالحرف نحو ذلك بأن الله
هو الحق أو بالإضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون رابعها أن تقع بعد ما
التوقيتية نحو اجلس ما أن زيدا قائم ومنه قولهم لا أفعله ما أن حراء مكانه
والصواب أن معناه هو الأول أي خبر أجري الى موعليه بلا وقوع لأن القرين فيما
ذكرنا ما اشتكان زيد قائم وأن حراء مكانه خامسها أن تقع بعد لو
نحو ولو أنهم صبروا وقد اختلف في إعراب المصدر المنسبك منها فذهب
سيبويه وأكثر البصريين إلى أنه مبتدأ محذوف الخبر قال ابن هشام ولا يحتاج
إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه وقال ابن عصفور الخبر محذوف وقيل بل بعد
مثل الأجني لا لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ومذهب الكوفيين
والمبرد أنه فاعل بفعل محذوف أي ولو ثبت صبرهم وقد علمنا أن الصواب
عندهم من المواضع السابقة على الأقوال الثلاثة سادسها أن
تقع بعد لولا نحو فلولا أنه كان من المسبحين والصحيح أنه مبتدأ محذوف
الخبر والصواب أنها عند من زاد سابعها أن تقع بعد حتى غير
الابتدائية وهي العاطفة والجارة نحو عجبت من أمورك حتى أنك فاضل فإن
قدرتها عاطفة فإن في موضع نصب أو جارة فهي في موضع جر عطفا على الأ
ول منصوبة بالفعل على المفعولية وعلى الثاني مجرورة بالحرف وقد تقدم هذا
أن الموضعين فالصواب عدم عد هذا ومن زعم أنها الابتدائية والسؤال
وقعت بعد حتى الابتدائية وأنها واجبة الكسر نحو مرض زيد حتى أنهم
لا يرجونه ثامنها أن تقع بعد أما بفتح الهمزة وتخفيف الميم بمعنى
أحقا نحو أما أنك فاضل أي أحقا أنك فاضل بتقدير في على حقا على الصواب
كما في التصريح فظاهر أن المراد بحقا هو ما وجدها لا أما كما في المتن
فإنها على الكلمة جملة مقدم وإن مبتدأ مؤخر فالصواب عدم عد
ومن زعم أنها ... حقا إما أنك للاستفتاح فإن الكسر معها واجب
تاسعها أن تقع بعد لا جرم نحو لا جرم أن لهم النار فلا ردّ لما قبلها
وجرم بمعنى وجب وأن فاعل فالصواب عدم عده وأنه قسم ابن ... أن لا أن

ذكي

والزجاج

على أما بمعنى الهمزة وتخفيف
الميم بمعنى حقا

فصل
الضمير يجوز تذكيره
وتأنيثه

الحي و يجوز تذكيره وتأنيثه والضمير حال من المفعول وإثباته مؤكد لا للمبالغة اعلم انه
على مفرد ايا اليه يعني الابتدا مرديه حال من اما **واو كان خبر بعقد** ذا به الفاعل
ضمير ان والشوم فيه عوض من الجملة المضاف اليها حين اذ البحث والمعنى اذ فيه
ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها في مواضع وجوب الفتح ومسد ومن اجلها بين
ان الا يجب تاويلها بالمصدر وهو كذلك الا كثر في مواضع وجوب الكسر يجب عدم التا
ويل وفي مواضع جواز الوجهين يصح التاويل وعدمه باعتبارين **ومن ع مابعد في على**
شهد في اشارة الى الفتح مبتدأ مؤخر ومن ع خبر مقدم والا شهر نعت لمحذوف
اي في القول الاشهر والمعنى انه اختلف في ان الفتح مقبل الذهاب الى الكسر
وهو المشهور لان الكلام مع الكسر تام غير مفتقر الى شيء الخ وجعله من
جهة المعنى لجهة اللفظ غلام المفتوح فيهما وانها المفتوح تقع في مصدرية
دالة في والمكسورة لا نها مفتوحة الان بادة نقول في علمت ان زيدا قايم ان زيدا
قايم والعكس وقيل المفتوحة هي الاصل لان الجملة موهابها تاويل المفرد والمفرد
اصل المركب وقيل هما اصلان **وجوز واعتراد البعد اذا فاجى اولا وبرعوليه وما**
وسم الاتي بعد تذكير مواضع جواز الوجهين على ما ذكر المصنف خمسة اولها ان
تقع بعد اذا الفجائية كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا
واللهازم روي بالكسر على ان الكلام تام والمعنى على التاويل بمصدر مبتدأ
حذف خبره اي فاذا العبودية ثابتة له ثانيها ان تقع بعد فا الجزاء نحو انه
من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم فالكسر على
الاستقلال والفتح على التاويل بمصدر مبتدأ وخبر مع تقدير الجزاء الامر اي فالغفران
والرحمة اي حاصلان او فاحاصل الغفران والرحمة ثالثها ان تقع بعد
اي التفسيرية حيث ستكمل اذ امر هي جملة كما تقول لي مبني بالرهم اي انك مذنب
وتعنى اذا امر من قد ما الفوقية وجملة اي انك عالم وكسرها زيادة على العلامة
رابعها ان تقع بعد مبتدأ هو قول وخبرها تكون خبرا عن قول صاحبه التي بها
نحو قولي اني احمد الله فالكسر على معنى مقولي هذا اللفظ والتصريح بالرواية
على معنى قولي حمد الله ولو فقد القول الاول فتحت نحو عملي اني احمد الله

بعد اذا الفجائية او فا
الجزاء بوجهين انما
مع تلو فا الجزا وذا يطرد
في نحو خير القول اني احمد

أو فا الجزاء

ولو وقع أولا لكسرت نحو قولك إني مؤمن وكان من حقه أن يشترط اتحاد الفاعل
احترازا من مثال الاختلاف نحو قولك أنا زيد العصير العنب وهذا الشرط مأخوذ من تمثيل
الخلاصة. خامسها أن تقع بعد فعل قسم متذكورا لم تذكر بعده اللام كقوله.
أو تحلفي بربك العلي أني أبو ذيالك الصبي. وقد فهم من كلام الخلاصة التنبيه على
اشتراط ذكر الفعل وأن الكسر على أنها جواب القسم إن شئت بعوامل والفتح على
أنها مع ما بعدها مفرد معمول وجوز الكسر والفتح في نية تمام وبعد متعلق
به وإذا الفجائية إذا الفجائية الدال المعلول أتى الجزاء لم أر إلا بعد بدلكون
الجملة المعتبرة والجمهور وقد أجاز الخلاف بإسقاط الأداة فقد المضاف والمقا
والخبر للضرورة وإن عطفه على ضمير قول يعود به عطفه على شيء وما أشبه وقسم
عطفه على من قول شيء وجملته لا لام بعد صفة لقسم واللام تصحب خبر الأن
ذكسر لا النفي والشرط وفعل كولي. ومع قد يليه وبالفصل جلي. والاسم إن أخر
ومعمول الخبر. وشبهها اللام معمول ثان لا تصحب وخبر مفعول له كذا الأول اللت
يسكون أثناء بعد إسقاطه إياه نعتبره إلينا كقوله. أرشيد التأوت ذوي الأ
ـمهم والنزل. بل عواد ونحو غنى واعتراز. وذكر صلته ومفهومه أنها لا تصحب
خبر المفتوحة وهو كذلك إلا أن وضع اللام المذكورة لتوكيد الجملة وأن المفتوحة
تصير الجملة معها بتأويل مفرد فلو جاز معها اللام لزم خلاف وضعها ولا د
تصحب خبر ليت ولعل وكان بإجماع لأنها تغير معنى الكلام عما كان عليه
من أن الكلام إنه كذلك اللام تدخل عليه ولا تصحب خبر لكن على النفي لأن ما
بعدها متعلق بما قبلها وما بعد لام الابتداء منقطع عما قبلها من أن التنبيه
من بينهما ولا تدخل على خبر المكسورة إلا بشرط أحدها ألا يكون منفيا
فلا تدخل نحو إن زيدا لا يظلم الناس شيئا وثانيها ألا يكون أداة شرط فلا
يجوز إن زيدا إن يكرم يكرم نحوه أنت بشر لام الابتداء بالكاف المكونة للتقسيم
وهذا زائد على الخلاصة وثالثها ألا يكون فعلا ماضيا متصرفا خاليا من قد
كرضي فلا تدخل نحو إن زيدا رضي وتدخل على الجامد نحو إن زيدا لعسى أن
عنا والمضارع إن زيدا ليرضى منهم والماضي الجامد نحو إن زيدا لنعم الرجل والمقصور

ف
وبعد ذات الكسر تصحب الخبر
لام ابتداء نحو إني لوزر
ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا
ولا من الأفعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كإن ذا
لقد سما على العدا مستحوذا
وتصحب الواسط معمول الخبر
والفصل واسما حل قبله الخبر

ح
المسوجهة

المغني، وقد يقول إن زيدا لقد قام فإن قلت لو كان ما ذكره صحيحا لما تقدم ذلك فلعل ما ح فإن
قد تأتي دون غيرها وهلا اعتمد لا لأن المفهوم في الصحيح قلت هو مفهوم بغير ما
ن اعتبار المضي والتقدم فيه ولو واضح جدا لأنها هنا وهي ان ذا أتيا لتقصر المقال
ه النحو فقد وانه لا يفهم اعتباره على سبيل النص صحة عند النظر بالوجه وأو
اذا جاء النص فيه على ما ذهب التوشيح الذي لا يجيز أن زيدا لقد قام إلا على تقدير
اللام للقسم والتاء فيه إذ لو كان ذلك إنما يجوز مع النص في تقديرها لاما لام الابتداء
وهشام فإنه هنا أجاز أن زيدا لقام على تقدير إضمارها كما قال ابن هشام
وقد ها صرح فأما ابن الذي يعتد وهو النص في نقلية ذلك وإلا المنع الحاجة على مقدار
من المقصورة التي يقصد بها وما الشراح وكلام ما لم خصص نصه مجرد لا ينفي [illegible]
عليه من الشرح وذكر الا يتقدم الخبر فلا تقول إن اللام في قولك لديك إلا وبه كراهة
هذا من إنشاء الكل في حال وصفها للاسم تأخرها لأن العلة واحدة وهي كراهية افتتاح
الكلام بحرفي التأكيد ومثل من ابتدائه في الخاص مع زيادة إشارة [illegible]
بالمثال قوله وبالفصل عطفه على خبر إن والعبد اللام تقديم الفصل المتوسط
بين اسم إن وخبرها تقول إن هو القصر الفصل الحق والاسم عطفه على خبر إن الجهة
اللام بشرط تأخرها تقول إن في ذلك لعبرة احتراز من المعاد الذي تقدم فإنها لا تدخل عليه
ومن المراد معمول الخاص كذلك على حال أن تأخر الاسم ومعمول الخبر نحو إن
في الدار لزيدا جالس وهي مسألة هنا ومنعها المغاربة وأجازها أخرون
ويقوي إيجابها أن تأخر الاسم متقدم له نحو إن في الدار لسا [illegible] ثم قال ابن
قاسم وفي جواز هذا نظر ومقتضى قول التسهيل يجوز دخول اللام [illegible] ان د
المكسورة على اسمها المفعول جوازها ومعمول الخبر عطفه على خبر إن
العبد اللام بثلاثة شروط أولها أن يكون الخبر صالحا للام فلا يجوز أن تقع الدار
زيدا جالسا لأن الخبر غير صالح للام فلا يتبع ... غير أنظر وهذا ما أخذه
قوله معمول الخبر فإن اللام للعهد ويحتمل أن يكون موافقا للأخفش في هذا
فإنه يجيزه ثانيها أن يكون متوسطا بين الخبر والاسم فلا يجوز أن زيدا
في الدار لجالس لأن اللام تطلب الصدر فلا تؤخر إلى آخر الأجزاء

منها ح

التوشيح

رد ح

صحيح ح

لسا لكنا

عن كون الكلام وشاذ مثلها الا يكون ما الاولى تدخل في قولك زيد راكبا
منفصلة عن الالية على منعه ومن ولانه كالخلاصة التقسيم عليه قوله وسطا
بسكون السين حال من معمول وان تصل بهن ما التزم اعمالها وجاز في ليت
ولا. معمول يليها مانعة ما فيه اعتلا هنا اشارة الى الاحرف الستة وما المعهود
لو كفها معمولة متصل وجملة نزر اعمالها جواز اعمالها جوابا
اشرط والمعنى ان هذه الاحرف ان اتصلت بها ما الحرفية غير الزائدة
فانه يبطل اعمالها لزوال اختصاصها الذي هو علة وجوب العمل
ولذا تسمى ما هذه كافة ومهيئة لانها كفتها عن العمل فيها وخلت
عليه والجمل الاسمية وهيأتها للدخول على الجمل الفعلية نحو قل انما
يوحى الى انما الهكم اله واحد ومثال الاعمال انما زيدا قايم حكاه
الاخفش والكسائي عن العرب وهل يقاس في الجميع السواء مطلقا
او يجوز مطلقا او يجوز في ليت وكان او في غير ليت اقوال ستاتي للمصنف
ثانيها خلافا لما في الخلاصة من المرور على اولها قوله وجاز في ليت
اي الاعمال من غير ندور لبقاء اختصاصها ومن ثم قيل بوجوب اعمالها مع
ما وبروه بالاعمال أو الاهمال قوله. فلا ان التي هذا الحكم لنا. اي
همزتنا وتصغير مفتوحة يريد انه الحكم على الاعمال وان معه على الاهمال
والحق انه لا شاهد في ورواية الرفع على الاهمال كما في التصحيح قوله ولا معمول
يليها اي يليها حال كونها مع ما بمعنى انه ينفي عليها اختصاصها على
الاشهر خلافا لما في التصريح والغرور في اجاز تهمها ثنيها فلم تكن وهذا
زيادة على الخلاصة قوله فيه اي هذا القول حيز مقدم واعتلا مصدر
اعتلا فيما ماض وذلك منه اموم اشارة الى بيان الخلاف وبيان الراجح
منه ولا يخفى ما في هذا الصنيع من الحسن والتحرز عما لزم الخلاصة من الاعتراض
وهو ان قوله جعلت للتقليل كما هو المتبادر بقرينة جزمه اولا
ببطلان الاعمال فهو ما في عرم المصنف يشعر بالتقليل لم يصح في ليت
اذ بقاء العمل فيها هو الاكثر الراجح وان جعلت للتحقيق او نحو ذلك

ووصل ما بذي الحروف مبطل
اعمالها وقد يبقى العمل

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

مساواة أن ليت للعوارف وبين كونها للتعليل وبما أورد عليه فهو هذا أبو الحسن قال
لا أجد الآن جواباً عنه وبشر كل دار بعلاجه العجيب وخففت إن فقل العمل بأن
واللام التزم مهملا إن لم يبن وأو دونها إن يبن في التقدم في غالب ولو مضا
رعا أي زائدة وإعلاء وجب ضمير يعود على إن المكسورة يعني بقوله بان وإن يبا
ن معنى متعلقه بالأفعال أي مع الأفعال فيما طرأ التخفيف عليه ... وهو
أن لزوال اختصاصها بالأسماء فهو إن كل لما عليهم ربك أعمالهم وكثر إ
همالها فهو إن كل لما جميع لدينا محضرون واللام مع معمول مقدم بالزم ومهملا
اسم واعلم قال ومعا الشيء أي التمام الإتيان باللام عند التخفيف في الإهمال
لئلا يلتبس بإن النافية واحترز بقوله إن لم يبن من أن يظهر المعنى المقصود وهو الإ
ثبات فلا حاجة إليها نحو بقوله ... فلم يظهر أي بقوله أنا ابن أباة
الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن وصدر البيت للطرماح
أبي عن الطول الجار على الأباء وضمير أو دونها إن المخففة يعود على وأو أما مع
أن أي الفعل الناسخ واحترز بقوله في التقدم من غيره وهو زيادة على الخلا
صة وكان من حقه أن يبين وجود منفي وكان أحتاط أراد ما زال وأخواتها ومن الغ
والمشار بقوله في غالب أي إن فلا يليها غير الناسخ في غير الغالب كقوله
شلت يمينك إن قتلت لمسلما والمشار بالإتيان أن الغالب في الناسخ هي
أن يكون ماضيا كقوله تعالى وإن كانت لكبيرة أو مضارعا كقوله وإن نظنك
لمن الكاذبين وإن كان الماضي أكثر وخففت أن فاسمها استكن بأن في مصدر وشأن
لغير الشأن قد وجملة خبرها وإن وقع فعلا لغير طلب ذكرها بغير غالب
بقد أو نفي أو تنفيس أو لو بحكم أو إن شرطه حذف الاعراب الشأن الا واشتهر
الأول وقوله جاز صرح بمثله في الكفاية وتقدمه في سيبويه وقال في التسهيل
عند قول مثل وحد فيلفي التعيين وجوبا وقال المرادي عند قول التسهيل
وتخفف أن فينوى معها اسم لا تلغي بمالك المكسورة قال وذكر ابن
الحاجب حصر اسمها في ضمير الشأن ... على ... قال والتزم ... على تقدير
ضمير الشأن مع المفتوحة وإن المعرب يقصد فهو الشأن في فيه

وخففت إن فقل العمل
وتلزم اللام إذا ما تهمل
وربما استغني عنها إن بدا
ما ناطق أراده معتمدا
والفعل إن لم يك ناسخا فلا
تلفيه غالبا بإن ذي موصلا

وإن تخفف أن فاسمها استكن
والخبر اجعل جملة من بعد أن
وإن يكن فعلا ولم يكن دعا
ولم يكن تصريفه ممتنعا
فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو
تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

كسيبويه والصفة فقد علموا ان هذا الكلام يجيء ويحتمل. ولولا ان الضمير مقدر
لم يستقم تقدير الخبر هنا والى هذا يسوغ كونه جملة وان زعم زاعم ان التقديم
انما جاز لبطلان عمل ان وصار مبتدأ وخبرا او الخبر يسوغ معه التقديم وهو
باطل لامتناع ان منطلق لزيد فدل ذلك على انهم يعتبرون تقدم فيها
في امتناع تقديم الخبر ما يعتبر وقد مع الفشو بذاك وهم رفع له في مصنفه
انها لا يكون اسمها ظاهرا او لام فيه ان يكون ضمير شان لا تقدم او غيره
كقوله. بان ذلك يدع وعيشنا ربيع. وعليه نص بالاغياء ومشهور رد على ابن الحاجب
وانه يشترط كونه ضمير شان وعدم البروز مشهور مذكور في الخلاصة وقال
ابن التيسير على او بهذا ما اشترطه من ان اسمها المحذوف عفه بالاستكفات
وبعضهم ان يكون اراد بالاستغناء كونه ضمير امضى الا مفردا او جملة خبر مقدم
وخبرها مبتدأ مؤخر اي يشترط في خبر المفتوحة المخففة ان يكون جملة وفي وفي
بمعنى جاء ضمير مستتر يعود على خبرها وفعلا حال اي جملة ذات فعل او نعت طلب
وتصرف هو قيل لو ويحتمل جواب الشرط ونعم متعلق به كقوله تعالى ونعلم
ان قد صدقتنا او نفي عطف على قد نحو وحسبوا الا تكون فتنة في قراءة الرفع
او تنفيس عطف عليها ايضا نحو علم ان سيكون منكم مرضى وكذا لو ان لو نشاء
اصبناهم بذنوبهم وكذا رب كقوله. تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا. امين وخوان
يخال امينا. وهذا زيادة على الخلاصة وكذا قوله او شرط زيادة عليها نحو
وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم الآية وهذا انما ذكره في التسهيل
في الجملة الاسمية ونصه والخبر جملة اسمية مجردة او مصدرة بلا او باداة
شرط ومثل الشارح لهذه بالآية فاعترض الدماميني بانه غير مطابق ومثل
هو بقوله اعلم من يأتي وبيسله وهو محسن التقي قال والدليل في الآية ان ان
فيها مبهم لان ان اعليكم مفسر لمعنى القول دون حروفه واسمها ضمير الشان
مقدر وقليل ذكر لو ولقد هذه وقد نبه له ذكرته في حاشيتنا واحترز بقوله
لم يكن فعلا من الجملة الاسمية فانها لا تحتاج لفاصل نحو واخر دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين وقوله لم يكن طلبا فانه لا يحتاج لفاصل نحو والخامسة ان غضب

الخبر عليها ويقول تعلمي ومن العامة وانه لا يحتاج للفاصل الا في نحو وان ليس للانسان
الا ما سعى وأشار بقوله غالبا الى ان الفصل المذكور قد لا يوجد فيه شيء مما ذكر في
غير الغالب كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسألوا بأعظم سؤال
وخففت كأن والاسم كان اي كأن ثبت وبقي فيقال حذفه وكان كثيرة في روايته
الحذف وقوله كان كثيرة يظهر الى وارث العلم قاله في التسهيل وقد يبرز اسمها
في الشعر ولا يخفى ان التسهيل يوهم انه يشترط كون خبرها جملة وهو وهم وسكوته عن الخبر
انه لا يشترط كونه جملة كقراءة ان بل يجوز نحو كأن لم تغن بالامس ويجيء زيد لا مرادة
كقوله كأن ثدييه حقان وظاهر التسهيل انها يلزم مع ما تقدم لزوم حيثما انه لا يجب
مع التخفيف اعمالها وصريح كلام ابن معط في المعطي جواز اعمالها والغائها
وقال ابن الحاجب ان اعمالها قليل وتبعه جماعة كالحريري ابن ... تأويل ... ودال على
ان المراد بالالغاء ان تعمل في ضمير الشأن قال الدماميني وفيه ما لا يخفى وكلام
الخلاصة كالتسهيل وجوب اعمالها ومن تبعه على الاكثر هذا اي ضعف رأيه
قال في المغني وعقيل تخفض بلعل المبتدأ كقوله لعل ابي المغوار منك قريب
وزعم الفارسي انه لا دليل في ذلك لانه يحتمل ان الاصل لعله لابي المغوار منك جواب
قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفا وادغم
الاولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة من يقول المال لزيد
بالفتح وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل الحرف واما ... فتح ... ثابت
كما في المغني وغيره ثم يجب اهمالها خلافا للاخفش ويونس واذ قصد احياء
اعمالها وهو زيادة على الخلاصة وسكت المصنف في تكملة العطف على اسم
ان المذكورة في النظم لانه تقدم في باب ... **فصل لا العاملة**
عمل ان كان لا في النكرات ان ... لم ينفصل لا مبتدأ وكان خبر
مفردا او في الفعل الاكثر لا عمل الاسم وذلك وصح ان يكون اسمها وخبرها نكرتين
فان دخلت على المعرفة اهملت ووجب تكرير المبتدأ وابن كيسان يكررها
نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وهذا معنى قوله في النكرات ونحو تقتضي منعها ...
منه انه يشترط ان تكون نافية وان كانت زائدة اهملت وشذ اعمالها

ـ حاشية: ... كاسم ان المفتوحة المخففة ... انه يشترط ... ان يكون محذوفا ... وقد يبرز كقوله

وخففت كأن أيضا فنوي
منصوبها وثابتا أيضا روي

ذ ...

فصل لا العاملة
عمل إن

وجوبا

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

وجملة ع صفة تبعيا وبهم مثر اخر يشترط الا تكون بنعت ابو حيان وان كانت
كونها اهملت او اعملت اعمال ليس وهم من قوله ولم يفصل الاخر يشترط ان تكون
اسمها متصلا بها ولو قدم الخبر اهملت وكررت نحو لا فيها غول ولا هم عنها
ينزفون وهذا الشرط مبني على راى الخلاصة وتبعه الشيخ والمبرد وابن كيسان
قوله عم ومن قول الخلاصة تبعا للجنس ان ذلك المراد معها نفي الاحتمال وهذا
وجملة شرط عملها وان اريد بها نفي الجنس ظهورا او احتمالا الاتيان
اهملت او اعملت اعمال ليس **وان نصب مضافا او شبهه وما بني** هذا
تفصيل في حكم اسمها اي انصب بها اسمها المضاف نحو لا غلام سفر حاضر
والشبيه به وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ويسمى مطولا نحو لا طالعا
جبلا حاضر وغيرهما مبني وقد مر لذكره في بحث المبني في قوله او هو تابعه
وهو اسم لا التي لنفي الجنس من ذا **او اولى بالي فع الخبر وواجب تاخير الوصف او**
اولى اي احق خبر مقدم والخبر مبتدا مؤخر وهو كقول الخلاصة والرفع مستغنى
عنهما بما ذكراه واعمال لا عمل ان اولى الرجحة وواجب خبر مقدم او
رافع ما شغل على جوازه او على الذي تقدم شرط عملها ان يتقدم اسمها
ويتاخر خبرها فلو عكس وجب اهمالها و اعلم ان هذا لا يتكرر مع
قوله ولم يفصل الا ان الفاصل قد يكون غير الخبر نحو لا في الدار رجل جالس وبهذا
يتبين ان عدم الاتصال لا يستلزم قول الخلاصة وبعد ذا الحكم اذكره
ومنه لحوكم فاد فقال يتوهم من جواز تقديم الخبر والمجرور كما ان وا
خبرانها هو مفهوم من كلام الخلاصة والمرى ان لا انما عملت بالحمل
على ان وهي ضعيفة فالتزم الترتيب معها **والعلم بان مع همزة يعني الحكم اعطا**
لها عند دخول الهمزة مبتدا وبان خبر يعني انها اذا دخلت عليها همزة الا
ستفهام فانها يبقى حكمها المتقدم وهو الخلاصة مع همزة استفهام احكم
ومنها الاخبار بانه لها حكم السابق اذا اريد بالهمزة الاستفهام الحقيقي
كقوله . الا اصطبار لسلمى ام لها جلد . اذا الاقي الذي لاقاه امثالي . او
الانكار كقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته . وآذنت بمشيب بعده هرم .

قد ينصب بها مضافا او مضارعه
وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه

أو

وركب المفرد فاتحا كلا
حول ولا قوة والثاني اجعلا

بلغ

وإما لأن الرابطة لا معنى لها فيه فيصح أن لا عمل لها إلا في الاسم خاصة
وأجمع لها أنها بمعنى أستفهم كقوله. ألا عمرو مستطاع رجوعه. فيبقى أيضا ما أثبتت
من المعمولات. فلا يكون لها خبر للعلم السابق وكذا لا يكون لها إلا الاستفهام
أو التمني أو التحقيق وإن المبتدأ من قولنا مع همزة استفهام بقاء الهمزة على
معناه تارة وكون المراد مع همزة الاستفهام حسب الأطوار وهذا معناه عند
التركيب بغير خبر ولا عمل لا هنا عليه ويصح أن يعاد عن أختها الداخلة عليها
فلا عمل لها. والدليل مثل حزم النحو من جهة لفظ الأشموني حيث
النحو وإن على شرح والدليل متعلق بنحو قال الأشموني عليها وقوله ولا شيء أيضا
لهم والعوض مع الدليل غالب لغة الحجازيين وأما غيرهم فبنو تميم ونقل الزمخشري
والجزولي عن بني تميم أنهم يجيزون حذف اسمها على سبيل اللزوم قال الحاجب ما
ومر تنبيه أن بني تميم التزموا الحذف وطلقا وفرعه لأن حذفه خبر لا دليل
عليه من جهة عدم الفائدة وأن هذا الشارح بقوله ومن جهة الحذف
وطلقا جواز الحذف اشتراط الدليل الأشموني والله تعالى التوفيق
ولم يذكر هنا حكم تابع اسم لا على المحل لأنه تقدم في باب أن أيضا لكن
والله تعالى أعلم **ظن وأخواتها** انصب بفعل القلب جزءي ابتدا
أعني رأى خال علمت وجدا ظن حسبت وزعمت مع عد حجا درى وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلم والتي
كصيرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا ثم الظاهر أن هذا القسم الثاني
من نواسخ الابتداء وهو ما ينصب جزءي الجملة الاسمية والمعنية هنا الأفعال
التي بعضها لأن معانيها قائمة بالقلب وهي الظن والعلم قوله بفعل القلب
ولا ينصب وجزءي المبتدأ هو قوله وهما المبتدأ والخبر وظن وما بعدها بدل
من فعل القلب أو خبر لمبتدإ محذوف وهو أحسن ترتيب هذه الأفعال
من أفعال القلب ولا يشمل كل قلبي ينصب المفعولين بل القلبي على ثلاثة
أقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر وتفكر في المسألة وتفكر فيها وما يتعدى
لواحد نحو عرفت زيدا وفهمت المسألة وما يتعدى لاثنين وهو المراد هنا
وهذه الأفعال التي ذكر الناظم للاستعمال على أربعة أقسام أولها ما يفيد

فصل

مبحث ظن وأخواتها

م
بيتها

ما يستعمل لليقين وغيره وهو ثلاثة وجد وتعلم ودرى ويبقى عليه كان الخاصة
رابع وهو ألفى وثانيها ما يستعمل للرجحان وغيره وهو خمسة
جعل وهب وحجا وعد وزعم وثالثها ما يستعمل بالوجهين والغالب
كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم ورابعها ما عكسه وهو ثلاثة ظن
وحسب وخال في قوله والحق هب أي ضربه عد إلى أفعال التصيير ملحقة
بأفعال القلوب لأنها تشبهها المعنوي لأن هي أفعال بالصفة بخلاف
التصيير فإنه يشبهها في الأغلب فوجه الشبه إلحاقا وهذا التشبيه
إن كان للعمل ولهذا لم يدخلها الإلغاء والتعليق لفوتها وإن كان
كذلك وكيف يلحق الأقوى بالأضعف ولم أر من ذكر هذا الإلحاق
الذي في المتن والذي ظهر في توجيهه أنها ألحقت بأفعال القلوب في دخو
لها على المفعولين الذين أصلهما المبتدأ والخبر فإن كل واحد منهما
مفعول صورة والمفعول حقيقة مصدرها أي مضافا للأول والمعنى علمت
زيدا قائما علمت قيام زيد وإن كان هذا الإلحاق لا ينكر لأنهم هنا تغليبا
جانب اللفظ على جانب المعنى لكنه أي وأيضا في أفعال القلوب لفظ معها
اكتفت بالمفعولين صورة ومنعت بذلك وأفعال التصيير لفوتها كان إلا
حال الأقوى فيها فذلك وإن تكون كتاب الشيخ لا ذكر لها فقصدنا فقول الشيخ
الواحد في صفة إلى أخرى طارئة للمتعلق بالشيء على صفة كما أن علمت
كذلك فالعلقة بها فيما ذكر والله أعلم وتقدم كلام من أن أفعال التصيير في
أفعال القلوب مختصة بالدخول على ما أصله المبتدأ والخبر وفي ذلك إشكال
انظره وجوابه في حاشيتنا وتقدم أيضا أن أفعال التصيير تعليقه وأنها
متصرفة إلا وهب فإنه ملازم لصيغة المضي مرجو لها كذا أن أو ما أشبههما
وأن والمفعول سد عنهما أي يشترط في دخولها ما يشترط في دخول
كان ونحوها غير واجب التصدير ولا الحذف ولا الابتداء ولا الجمود إلا أن
كان لا يكون المبتدأ معها مشتملا على استفهام وهذه الأفعال يجوز
دخولها عليه نحو علمت أزيد في الدار أم عمرو لأنه هنا تعلق وكان

في العمل المذكور وهو مشكل لأن أفعال التصيير أقوى من أفعال القلوب لأن أفعال القلوب لا يلغى لها

تعالى

لا تعلق نحو أيهم كنت فأيها وغلام من لقيت فأيها منصوب اسم الاستفهام
وتقديمه واسم كان لا تقدم ومنه ناب لكلا المسألتين خبر كان يجوز كونه اسم
استفهام وتقدمه نحو أين كان زيد وهو بمعنى مؤكد أو ما استفهم عنه داخل في
للمفعول الثاني وتعارف كان أيضا هذه الأفعال جهتان كان الاشتراك في
المفتوحة مع معموليها مسد اسمها وخبرها وهذه الأفعال يجوز أن تسد أن مع
معموليها مسد معموليها نحو علمت أن زيدا منطلق أن ومعمولها في الحقيقة
مصدر خبرها مضاف إلى اسمها كما تقدم وأن المفتوحة موضوعة لهذا المعنى
قال الرضي فمفعول أفعال القلوب مبتدأ أداة خلقت على أن المفتوحة ذات صفة [illegible] لمفعول
واحد نصبا حاليا لأنها لا تقلب في ذلك الاستعمال إلا مصدرا أو مصدرا
إليه مضافا سواء نصبتهما كما في حسبت زيدا قائما أو لم تنصبهما نحو حسبت
أن زيدا قائم إذ مقصود الجزئين المنصوبين هو ما صح فيه الاستعمال الآخر
الذي مع أن المصدرية ثم قال ولا نقول أن مع اسمها وخبرها سدت
مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لأن أن المفتوحة مع جزئيها
في تقدير اسم مفرد فكيف يكون في تقدير اسمين بل الأولى أن يقال إن الاسمين
المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادان مسد اسميهما وخبرهما ومفعولان
والذي نصبهما ذهب بتقدير المفرد بلا أداة مصدرية كما كان الكلام مع أن
بتقدير المفرد لكونها أداة المفرد إذ قولك متضمنها [illegible] مضافا لفظها
أفعال الباب وكذا خبر على تقدير مضاف إليه [illegible] كان [illegible] على
النفي وحذف الرابط الخبر ومع [illegible] الموصول للضرورة في تقليل بعضهم
عن ابن مالك في شرح التسهيل أن [illegible] في الفعل الدال على معنى المفرد [illegible]
لا يطلب له فاعل مخصوص أو [illegible] لم تقول في المصدر الا كلام آخر خالف
الذكوان فيكون المعنى أو ما فيه استفهام وإن عطف على النفي أيضا وأن في المفعول
للقصر والمقصود ما أشبه في باب الأخبار العقد وجملة سدت [illegible]
[illegible] عايد على معمول أفعال الباب وقد علمت ما في قوله سدت عنهما
مسدا عن الرضي وهذه المسألة مبنية على الخلاصة وسبق هنا في الابتداء والثاني

ح ذا الذي

ح أنه خالف

ح هنا

يعني

ذا الذي

كذاك في الكل عهدا الإشارة لمعنى أفعال الباب أي حكم سبق هنا أي سبق
أحوالها على الآخر كحكمهما في الإطلاق ودخول الأفعال والإطلاق يتقدم على الطلب
المبتدأ ويتأخر عن الطلب الخبر وقد يعكس وقد يجب الآخر وقد يمتنع للأسباب التي
سبقت في باب المبتدإ والخبر فيسمى مبتدأ في باب الابتداء خبرا وللمفعول الثاني في هذا
الباب من الانفصال والأحوال ما للخبر كان وقد تقدم ذلك فيها فليراجع ثمة
والإعراب المتوالي وسواه أي على الخلاصة وهب تعلم جامدان واجعلا لغير ماض ماله
هب تعلم مبتدأ وجامدان خبر وفيهما ملازمان صيغة كالأمر فلا بد مع التعجب ومنهو
فلأن غيرهما متصرف وللقطار يعني غير الماضي المتقدم ماله من الحد أو ما ذكر
إلى تعلم تبعا إلى ما للأفعال من الإعلام والتصريح لأنها تتصرف حكى ابن السكيت
تعلمت أن فلانا خارج بمعنى علمت وما فلان ذي وإلغ جائز إلا في الابتداء وفي الخبر
دون حشو جودا أي جوز قوله وما خلا ذي هب وتعلم فلا يدخلهما الإلغاء
ولا تعليق ويعم هنا أفعال القلوب بين خلافه وكان من هنا أن يعين نوعا من أفعال القلوب
لتعدهما وقد أهمل عنهما في الخلاصة من قوله ما من قبل هب والإلغاء هو إبطال
العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره وحكم الجواز فيجوز مع
ضعف الإعمال وهو معنى قوله جائزا أو إلى ضعف الجواز أشار به وهو معنى قوله
لا في الابتداء بل جائز التوسط أو التأخر وذهب الأخفش والكوفيون إلى
تجويز الإلغاء المتقدم واعتنى في الخلاصة بالرد عليهم وتبيان تأويل ما استدلوا
به وهو مع أوات الحال وإذا ألغي المتوسط كقوله وفي الأراجيز خلت اللؤم
والخور كأنه جعلته معترضا بين المبتدأ والخبر وإذا ألغي المتأخر كقوله هما
سيدانا يزعمان كأنه جعلته استئنافية وأشار بالشطر الأخير إلى زيادة على
الخلاصة وهو أنه إذا تأخر العامل عن المعمولين كان الإلغاء أرجح والإعمال
ضعيف وإذا توسط بينهما لم يترجح فيه الإلغاء بل قيل يترجح إعماله لأن العمل
أقوى من الابتداء وقيل هما سواء لأنه عادل أمر تقارب ففيه إذ
مضعف لذلك الإعمال ومن الابتداء بالمقدم وهذا هو الصحيح وقوله دون حشو
فقوله وما خلا ذي وإلغ لما تأملته وجدت فيه ودكا وسطاهية وبكى ما على صغر

الدومي

وخص بالتعليق والإلغاء ما
من قبل هب والأمر هب قد ألزما

الإلغاء هو إبطال
العمل لفظا موجب
في موهم إلغاء ما تقدما

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

على المذكور والموجود وإلى قوله ويتعين أن يجاء في الجملة الأخيرة بغير استثناء
ومعنى الاستثناء لا يصح لأن غير أشياء لا يجعل موجودة ولا يصح أن تكون ما شئت صفة واقعة في
جواب هل الكلام أو موصولة وخلاصته لا شيء إلا به تقوم الكلام المشتمل على المستثنى
منه وقد نصوا على أن جملة الصلة لا يجوز أن تكون مستوعبة للكلام قبلها وإن
قلت — مقتضى هذا لا يجوز أن تقول كل ما عندي إلا إمام وجاءني من عندي زيد أو لك
نعم من ذلك استبعاد الامتناع أن الاستثناء مع وجود الكلام المستثنى
منه إذ هو إخراج وباعتبار الحكم من قولك جاءني يقتضي الكلام والأمر حتى يعقبه
الاستثناء واختيره مع قولك جاءني الناس إلا زيدا لو جاءني من قبل كذا إلا زيدا إلى آخره
البحث فيه وكذا كل ما عندي إلى آخره وكل ما شئت عندي إلى آخره وأيضا جملة عندي وخلا
أحتمله فيها على قول من جعلها مستأنفة وثانيها جعلها حالية وجملة
الصلة لا يتأتى فيها ذلك الأمران قلت — يجعل ما ومن نكرتين موصوفتين يجعل التي
خلا وعدا قلت — كل ما اعتبر في جملة الصلة معتبر في جملة الصفة كما يأتي
في نوع التفصيل وغيره من باب النعت إلا أن جملة الصلة يعتبر تقدم العلم بمضمونها
من حيث ثبوته للمعين ومضمون الصفة يعتبر تقدم العلم به من حيث ثبوته لا للمعين كما تقدم
وأيضا جملة الصفة لها محل بحسب موصوفها وجملة الاستثناء ليست كذلك وإن
قلت — لا نسلم امتناع الصفة بمحمود الفعل وإنما يتقدم بحسب الأصل وبهذا
احتج البراء ومن عدم طرقها المصريين مع أنها لا تدخل على جامد قلت — ذلك
توجيه نفسه وأقوى ولا يقاس عليه غيره والأصل بقاء الجمود وإن ثبتت الفاعلية
وإن حمل عليه اسم الشيء ولو وصوابه وإنما هو يقع نفيا وإن قلت — ذكر أن
المجاز في الصفة أن شئت فلا في قوله الأكل شيء وإنما ذكر في الطرفين جملة
خلا صفة شيء وأنه منع أن يكون ذلك استثناء أو تكون عطفا على ما زايد لأن المصدر
المؤول لا يوصف به قلت — هذا على قوله وأنه منع أن يكون ذلك استثناء
ففي هذه الصورة ذكرناه ولما قال في التسهيل أولا يوصف على أن المستثنى منه
منكرا أو مجهولا على الجنسية يليه ولا يكون قال الدماميني المراد بالمستثنى
منه منكرا أو مجهولا أن ما يصح أن يستثنى منه للعلم بأن الاستثناء والوصف

لا يجتمعان معا لما بين حصر الصفة والذات منافاة حيث تفيد نفي الصفة ومعلوم
ان الدلالة على الصفة بالذات في الحقيقة صفة معنى وقد قالوا ان الموصول وضع
ليكون وصلة الى وصف المعارف بالجمل بل هو اولى من الصفة الاصطلاحية
في الدلالة المقصودة منها الحقيقة المقصودة والصفة الاصطلاحية فان قلت
قد جاء في الكلام الفصيح وصل الموصول بسوى الاستثنائية نحو جاء الذي سواك
وقد يدل الشرط على طريقتها فيدل على عدم امتناع الوصل بما يدل على الاستثناء
قلت لا نسلم ان مثل سوى الاستثنائية يقتضي وان قال به الكثير من النحويين وان
ايقاع المستثنى منه في هذا الكلام وقد قال الرضي سوى في الاصل صفة
لظرف مكان نحو مكانا سوى ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه
وقطع النظر في معنى الوصف الذي هو الاستواء فصار سوى بمعنى
مكانا واقيم مقامه في افادة معنى البدل واستعمل بمعنى البدل في الاستثناء
وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والكوفيين
في صورة الظرف اذ اصلها موصوف وانها النصب فنصب على كونه ظرفا
في الاصل والا فليس فيه الا معنى البدل منه والدليل على كونه في الاصل ومعه
ظرفا نحو جاءني الذي سواك ... اصل فيه والدليل ... وانه لا يصح ان
يكون المراد والدليل على كونه في الاصل وفرع عن ظرف الا ان لان وفرع عن ظرف
الا ان دليل انه منزلة الا لان الاصل فان قلت فهم الاستثناء وجاء
الذي سواك يراد اخراج المخاطب كالتوكيد فيه تنكير قلت لا
يلزم من فهمه ان تكون للاستثناء على قاعدة الاصطلاحية بل نقول هو
لازم مفهوم وان لم يكن في الكلام استثناء اصطلاحي وقد قال الدماميني
عند قول التسهيل المتقدم وقد يوهم على رأي انه يجوز كلام من الذي جاء
مستدل ان الاستثناء والصفة لا يجتمعان ولا يخفى انك اذ قلت ما المستثنى
ام انه نعت فلا نقول معا ما المستثنى ام انه موصوف بانها نعت فلا نقر
ومفهوم ان الا انما موصوف بها المستثنى موضع الاستثناء وذلك ان في
النعت انما يحمل على الصفة ويبقى ما عدا تلك الصفة ثابتا للموصوف المذكور لما

سوى

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

تعالى

نحو

في قول الامام الثاني رجل طالح اهـ وكذا قوله غير المغضوب عليهم فان غير فيه صفة
مع افادة الكلام عدم اندراج المغضوب عليهم فيما تقدم وكذا الريحان اذا قيل جاء الذي
هو سوى الاديب او هو غير الاديب او العجب انهم غير جاهلين او الذي غير ضارب عمرا اقبل وسوى
في ذلك ليست للاستثناء وان فهم منه الاستثناء معنى فان قلت فرق
بين الاستثناء المعنوي فيما تقدم والاصطلاحي حتى اوهم اجزاء او جاء الذي سوى الـ
وجاء الناس سوى الاقل قلت اما نحو غير المغضوب عليهم ونظائره مما تقدم فا
لواقع فيه الخروج لا الاخراج الذي هو من عدم الدخول ونحو جاء الناس سوى الاوا
قع فيه الدليل والاستثناء الاصطلاحي كل المعقول في التعاريف مخرج لما دخل
والمعنوي كل الاجناس فيها متداخلة ومستلزمة لخروج ما لا تصدق عليه والاول
كل الاجناس اداة ثانية كل الاجناس فيها مبهم واما نحو التي ام ان تبيت ولا فتر والمغر
المطابقة والعطف التخصيص بمغايرة ونفي عنه الايتان بعلاقة ويلزم من ذلك
اخراج ولا فتر بخلاف الاصطلاحي فان المقصود المطابقة فيه للاخراج فان قلت
كل هذا ليس للاكثر يكاد الذوق يسلم امتناع اكرم من عدا زيدا وكل ما عدا الطلال
ولا يفهم الا اذهان كثيرة مستقبل المعنى قلت كل ذلك وضعت مما تقدم الحكم
بامتناع ذلك على الاطلاق ولم ارده وانما اردت المنع من قصد الاستثناء كما هو
من في التوجيه ويجوز ان يقال ذلك على ان عدا ليست للاستثناء بل فعل متعد
متعد بمعنى جاوز فيقال عدا فلان فلانا اذا جاوزه ويكون الاستثناء غير
لازما ومعنويا ومثلها موصولتان او نكرتان موصوفتان كما انه في الكرم من جاوز
زيدا وقد يقال اكرم من خلا زيدا وكلما خلا الحرام ولا كثير فليس قليلا بمسموع على التقدير
وان خلا في الاصل لازم فمعنى خلا المكان من زيد وقد يضمن ضربه غير الاستثناء معنى
جاوز كقولهم افعل كذا وخلاك ذم واما في الاستثناء فليس بقليل لا انهم التزموا
فيه ذلك التنظير فان قلت وان جاء ذلك البيان وكان السماع اجتزئ به كما في
المتن مع تعذر ان يكون من العرب قلت وهنا احترافها قال المعنى
في خلا وعدا البعد وذوق ذلك في قولك اكرم من عدا زيدا واكرم من خلا زيدا وان
بيتين المتباين تقدم ذكرها فقلنا مع ابقاء البا والحكم المقابلة كلها

الغمي

هذا المعنى

الكتاب الغز

الخطاء الذي وقع الاتيان بصيغة الاستثناء فصار ذلك اعظمها وهذا هو الفرق
بين التي والخاصة وانها لم تشتمل على صيغة الاستثناء هذا مع ان جعل ما سواه
واقع حتى موقع في حيز التعابير المنصوصة وقدم ما اعتبر وجعلها مفعولين
لأنها مفضل اعمال ما بعدها فيما قبلها وكلام ان الزاي هنا بيّنة
رابع لمناسبة معناها العموم لها وهذا وان كان كلاما اعرابي الثبت
وفي اواده مواليون بعده وكتاب حسنة عجيبة يوجه فيها واوضح تعليلها
ولم يقع قبل ذلك في الروايات وعن الطريقة الملكية بجعل النفي المنواني فلو قلت
جاءني الفتى تضرب بحزم الى الغاية جاز ان تلا عاطفة على مفرد ابنه اقسام والنفي
منه وفي متعلقه بحو المبني للمفعول ونائب فاعل ضمير الالغاء **ويلزم**
التعليق قبل نفي ما وان ولا وما هو مستعملها ولام الابتداء او تعالى لام
جبر لا جا ولو واعل يلزم ضمير ما المذكورة في قوله وما خلا ذي والتعليق مفعوله
اي ويلزم ما خلا ذي التعليق في المواضع التي تذكر ويجي العكس فيكون المفعول
ضمير ما مفرد او التعليق ابطال العمل لفظا لا محلا وسببه موجب وللداعي بالالزام
والسبب هو اعتبار الذي والدال الصدر بين العامل ومعموله وهو ما النافية نحو علمت
ما هم محسنون ولا النافية نحو وتحسبون ان يسمع الاقليلا وقوله معه مشغول
او منه كريها واني ارى الموت لا ينجو من الموت هاربا ولا النافية ولا يرتق
بين ان يكون اداة اخرى جزء الجملة المعلق عنها نحو لنعلم اي الحزبين احصى
او لا نحو وان ادري اقرب ام بعيد ما توعدون ولام الابتداء نحو ولقد علموا
لمن اشتراه ما له من خلاق وعد الفارسي من المعلقات وافقه ابو حيان نقل
نحو وما يدريك لعله يزكى وفي الجامع بتصوره لعل ترى ولام القسم كقوله ولقد
علمت لتأتين منيتي واستشكل ذلك وانه من باب ما سبق وعدها من المعلقات
ان ما لم وقال ابو حيان لم يذكرها احد من اصحابنا وكثر اعراب ملح الذين الخلاف
لو كقوله لقد علم الاقوام لو ان حاتما اراد ثراء المال كان له وفر ٠ وقد
ولعل بو تاي على الخاصة **وجوز في الفاعل والمفعول لا مع اتحاد مضمرا موصلا**
والمفعول ذا ابن رعيا العلم فيه مفروحه مع عدم البلاء امر والمفعول

والتزم التعليق قبل نفي ما
وان ولا لام ابتداء او قسم
كذا والاستفهام ذا له انحتم

فصل
التعليق هو ابطال
العمل لفظا لا محلا

متأخر والأظهر أن يتنافى إبطال العمل بمعنى كونه ابتداء وخبرا لفظا مثل ألا تقول ضرب زيد شرا
وتقول ضرب نفسه وإن أظهرت النفس بضمير زيد حين تقول أزهقت نفسه لأن الغائب نقيض المتصل
بعد ولم يقولوا ظن شق منهم الشاعر وأمر بدلهم يعقبهما وأن تقدروا أيضا الابتداء وخبرهما في نحو
كل منهما ضمير متصلا وتصرفوا مع إلغاء المعنى تقابل التعبير بدل الأمكان ومثلوا
أجازوا الإلغاء مع اتصال الضمير دون انفصاله وتختص أفعال القلوب عن غيرها
بجواز إلغائهما مع ابتدائهما في الانفصال لأن المفعول فيه معهما ليس المنصوب
الأول في الحقيقة بل مضمون الجملة فكان محل ابتدائها لفظا لا ذهابها ليشا
في الحقيقة فاعلا ومفعولا بل فتأمله وجوزوا الفاعل والمفعول معا وفاعلا ومفعول
ومفهومه ومنه أن موصوا أحد الاثنين من الفاعل والمفعول إذا كان أحدهما ضمير اتصل
ومع إلغاء مثله يجوز ولا مع إلغائهما بمعنى أيما في أفعال القلوب بل يسلك
السماع نحو كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى وقول الشاعر
قد كنت أحسبني كأغنى واجد . ويجوز ذلك في التسهيل بالمتصل فيه احتياز ازامه به
وتعلم ولا يقال هدته عدلا ولا تعلمه صنعة كذا قال أبو حيان قال الإمام
وفي منع هذه نظر فهي مثل الضمير الاسم عالمة لأنه أدرى وقد تقدم أعني أن
جمود تعلم وقوله والعفوا في وقع القلب يد إلا تقول ماذا ذكر في العلم إلا ما أسمع
منها كقوله تعالى حكاية إني أراني أعصر خمرا وروي في الصحيح كقول عائشة
رضي الله عنها لقد رأيتني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام
إلا الأسودان التمر والماء ويحتمل أن تكون الرؤية فيه علمية وقال ابن مالك إن
ذلك في رأى البصرية شاذ ومنه قول في كتاب . ما لغير أدري للرماح ذريئة . من عن
يميني تارة وأمامي . وحكى الفراء فقدتني وعدمتني وذلك مجاز لا حقيقة وجاز
ذلك فيهما حملا على وجد لأنهما ضداه في الوضع وغير يقوله من هم إن ما قال
كان أحدهما ذاك أو يقوله موصولا بما إذا كان أحدهما منفصلا أو أن الجواز
لا ينفع بأذكر بل يعم سائر الأفعال كي تقوم وكذا من حقه أن يقيد الجواز
في أفعال القلوب بأن إذا لم يكن الفاعل على أن يسمى المفعول نحو زيد أم ظنا
فإنه يمتنع في أفعال القلوب كغيرها لأن ضمير الإلغاء إنه هو خلافه الأول

قوله ز

احتياج الفاعل الى المفعول في التعليم والافادة ذكره جماعة وسكت عنه مفعول ثالث

وان كانت منزلة في افعال الباب اشارة الى الفعل المتقدم وهو المسئلة

معقولة في الخلاصة لواحد كم اذهم كعلم عرفه اذا كانت بمعنى انهم تعدت

لواحد نقول عرفت زيدا بمعنى ان عرفته وكذا اذا كانت علم بمعنى عرف

نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وكذا تعدية اوقعال الباب

اذا كانت بغير العلم والظن وانتصب على الحال وعلم ان الدالة الافعال القلبية

وعلم ان الافعال القلبية قوله لواحد جعل مقدم وخبر مبتدا محذوف وانتهم عطفه

بيان وهو تقسيم للتعدية وجب ان يكون من جملة المنقول على ما افرادها

وانتهم بمعنى الاتهام تقسيم لم يكون سكونه للتاء والتشديد في قوله لعلم عرفه

في التعدية لواحد والضمير العلم للمعرفة بمعنى المعرفة لان الاضافة تقع بادنى

ملابسة والاتي في العلم في استدل الاتي جئنا في العلم حال من ان الاحج

جواز مجيء الحال من المبتدا بقدر المتعلق هنا في المسئلة فلا حاجة لكونه معمولا

به كونه بالسياق ومن عدمه الا الاتي الاتية السابقة وقول الشاعر

اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا اي اعرفهم في العلمية

فجاءهم ما ابتهجا من الاذان الا بالحسن لبابهم وحذف مفعول او اثنين بلا من بعد

حذف ومعها حللا حذف احد المفعولين في هذا الباب بلا دليل ممتنع اتفاقا

لانهما في الاصل مبتدا وخبر وحذفهما معا بدون قرينة ممتنع على رأي الجمهور وحذف

احدهما الدليل جائز عند الجمهور نحو ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله

من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم خيرا لهم فحذف الاول بقرينة الصلة وقول الشاعر

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم فحذف الثاني اي انظني

غيره واقعا مني بقرينة ولقد نزلت وحذفهما معا للدليل جائز اتفاقا

نحو اين شركاءي الذين كنتم تزعمون اي تزعمونهم شركاءي وقوله بأي كتاب

ام بأية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب اي تحسبهم عارا علي قوله حذف

مفعول مبتدا او اثنين عطف على مفعول وبلا في نية حال من المبتدا وحذف مقدر

بمعنى اسم المفعول خبر وحلا ماض مبني للمفعول من التحليل وايه ضمير

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول

لعلم عرفان وظن تهمة تعدية لواحد ملتزمة

وتحكي الجمل بالقول او مع غير

المنونة ومعها منقلبة جرو الضمير للفاعلية قوله لذ تحكي بقول ومن وعن الفعل
قوله بقول اي بهذا اللفظ متعلق بتحكي نحو يحيى قولك ان زيدا قائم والمراد به وغير
ما اشتق منه كالماضي نحو قالوا اسمعنا وعصينا والمضارع نحو يقولون ربنا آمنا
والامر نحو قولوا آمنا واسم الفاعل نحو والقائلين لاخوانهم هلم الينا واسم المفعول
كقولك هذا هو العلم المقول فيه غيرهم. قوله الجمل احترز من الكلمة المفردة فلا تحكي واسم اي
المصدر نحو مقالك الصبر ربنا افرغ علينا صبرا والفعل نائب فاعل تحكي ووهم من ظن
فرد انه لا فرق بين الانشائية والخبرية بين لا ترى لا تبقى الانشائية لتحكى حال الحكاية
تنبيه قال الرضي المقصود من الجملة المحكية بعد القول ايراد الالفاظ
المتلفظ بها بعينها على هذا الكلام لا مجرد ايراد المعنى من حيث ان اعراب اللفظ جاز
وقوعها موقع المفاعيل التي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اي هذا اللفظ
ومن حيث ان اعرابه المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير المعنى اللفظ بشرطه وفاء اللفظ
المعنى الحقيقي بالمعنى الذي فهم من الاصل الخبر بعد ابتغاء اداء اللفظ المقول بعينه
من بعض ارذاليل محض وانقسام اللفظ في كلام من ابتعثهم عليه ذلك ايضا كان بيري تعا
لى وكذا يجيء مقالا يتبعهم عليه ذلك الكرم مع تغيير اللفظ فيجب الا يعمل القول في اجزاء
الجملة اجراء بهذا الجملة مجرى المفعول معنى [illegible] باعتبار المعنى [illegible]
الحال ان تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان قام زيد وبهذا ان في الكتاب
ان يعنى ان بعض على الامر الحق اعتبار المنع بالاستدلال لغة يجري وتقول قال زيد انا
قائم وقلت لعمرو انت تقول على ارادة الاول [illegible] ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو
هو يقول بالمعنى الاول اعتبار الحال الحكاية وان زيدا وعمرا اطال الحكاية عنا
بيان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه
والاول الكثير استعمال [illegible] في باب الحكاية والتوضيح والمصنف
في الشرح ايضا على جواز الحكاية بالمعنى ومثاله [illegible] اذا قال زيد عمرو منطلق
فلك ان تقول في حكايته قال زيد منطلق عمرو [illegible] وهو ان المشترك
مقتضى الدليل لا يقدم الا اعراب يفوت مع تأخيره ولا يوجد الا الاعراب نحوها مع
تقديمه والمقام الذي يقال فيه زيد قائم غير الذي يقال فيه [illegible]

قيل

زيد قائم

ع

مثال

بالمثال

وفي مثال الرضي ان المقام الذي يليق به كون المسند فعلا هو الذي يناسبه
كونه وصفا فانه قال المسند اليه على الحال او بقيد على اصل المعنى وفيه نظر لان قبل
انتقاله لا يليق اذ لم تقيده وقولنا بعضهم الآن المحكي عنه هو
الذي اتى بذلك المعنى الذي اراده الحاكي وقد يشعر قال ان الجملة
الملحونة تدل على الصواب الذي يشعر على وجوب تقييد الحاكي
على الحال التي صدرت من المحكي عنه فيقال في قول زيد قائم عمرو ولا بد
فيه من احتراز عن الكذب وقيل تدل على حالها مبالغة في الاحتراز
المذكور ثم يذكر ان يقال للمسئلة بعد ان قال زيد عمرو جواز وعدم
جواز ان يقال في حكايته ذلك وان يقال قال زيد عمرو فيكون الكلام
او عمرو مرفوع الابتداء او عمرو وكيف الاسناد غايته ما فيه ان الحكاية
جرت الكلمة ابلغ لانها تحكي عين اللفظ بعينه مع ان الاصل
مستندا على اصل الا للغة لكونه جملة اسمية والظاهر منه ان يقال
في حكايته قال زيد عمرو فيكون الكلام مرفوع الابتداء غايته ما فيه ان الوصف
فيه مختلفة وذلك مذهب سهل فان قلت قد قال في الحكاية
عن زكريا في آل عمران انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر وامرأتي عاقر
وفي مريم وكانت امرأتي عاقرا وقد بلغت من الكبر عتيا فقدم اولا ما
هو من جانبه وأخر ما من جانبها وقال اولا وقد بلغني الكبر وثانيا وقد بلغت
من الكبر عتيا وقال اولا وامرأتي عاقر وثانيا وكانت امرأتي عاقرا
والمحكي الذي صدر عنه واحد قلت لا استبعاد ولا ادعيه بسبب ان
احدهما في حكمة كبر ما وهم عرفا من كلام لكن لا يستبعد منه
في العادة ان يلوح بينهما في حكاية امرأته وهو غير قاصد وقع
منها ذلك لا يستبعد ولا دخل لها وان ادخل الحق فيهما معا لان المرتب
عليهما الاستبعاد لا الانفصال وهما سيان في اقتضاء
كل منهما للاستبعاد فلا يتفاوت المعنى بتقديم احدهما وتأخير
الآخر ومراده بتسمية الكبر مقدما بلغ من اجله المعنى انى يكون الخ

بالخفض قال زيد قائم عمرو الخ

تعالى

في آل عمران

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

والتهامي في غالب العادة فالعيان متلازمان متقاربان وقوله وفسر
بالمعنى الكلي واشارة على قرب المحال التي اخلته لا المستقرة لان ان جعلها
متعلقة بما ذكروا والمخصوص حينئذ في المعنية والاجتماع المراد وانما يعمم ذلك
من ابيه تعبير تفيد الامتداد بعيبه من غير ان يكون في الكلام ما يدل
على ان ذلك لاجله فقد وان جعلها مستقرة اخلته ثلاثة ان يعينه فيراد الاولى
فيقيمهم الاجتماع المقصود ويكون قد ذكر في اللغة ما يعين ما افتقر من غير ان يقع
في لفظه مقنونة وهذا هو الاوفق بالمقام لما فيه من الاشارة باجتماعهما
الذي يتصل به الاستعداد ويعتذر بالاهل المستعمل ملوما في [illegible] وام الى ما
في قوله معنى الكلي لا اقتضاه قواعد التفسير كونها على اقعدين [illegible]
بالمنوع الكلي وان المعنى عن ذلك ولم يذكر وصفا قريبا فيها من شيء فيجاب
المقتضية منوع ذلك لها وبقيته ان مان كبرها واما التشيير ان كان [illegible]
زمن الكلي ممتعدا والمعارضة لقد يعبرها المراد ويجاب في الآية للاستمرار
فهو كان يسعا بجميع المكان فقوله وقد بالمعنى الكلي [illegible] اتفق على
وان كونه ام اختبر على اهل البلد وقع فيه [illegible] من ذلك المعنى الكلي
ثلاثا فمثله واجهم ويوم دلوعي ذهذ الفعل صالح بعض الطلبة العبير
عن قوله تعالى حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام رب اجعل هذا
بلدا آمنا في البقرة وفي ابراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا فان المحكي
والتي هم عنه واحد مع ان مقام الحكي فيه غير مقام التثنية وقد وقف
على كلام ابن جزي فلم يفسر ونقل ابن جزي فان قيل لم قال في البقرة
بلدا آمنا وفي ابراهيم البلد آمنا معرفا بالبلد في ابراهيم وذكره في البقرة نكرة
ذلك ان الجواب [illegible] الاول [illegible] الاضراد [illegible] ابو جعفر بن الزبير
وهو اختصار في التفسير ذكر البيت في قوله القواعد من البيت وذكر البيت يقتضي
المكان متمر ذكر البلد الذي هو مصر فلم يحتج الى تعريف بعد ذلك [illegible] آية ابراهيم
فلما لم يتقدم فيها ما يقتضي ذكر البلد [illegible]
الجواب الثاني [illegible] وهو ان المعنى [illegible] صلى الله عليه وسلم

لا المستقرة

متعددة

في آل عمران

قف على قول سيدي [illegible] في قوله تعالى حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام رب اجعل هذا البلد آمنا في البقرة الخ

لكان

كان بعد كونه حين دعا فيه إبراهيم لأنها وكينه بلدا فقال فيه البلد بلام التعريف
التي للحضور كقوله هذا الرجل وهو حاضر بخلاف آية البقرة فإنها من قبل
ولم تذكر مكة حاضرة حين دعائه فلم يعرفها بلام الحضور وبهذا أيضا لا يظهر
وللكلام حكاية عن إبراهيم عليه السلام وكان قد دعا بها في حين ولم يقصد كونها والمراد
بيان الجواب الثالث ذكره بعض العلماء فقيل إنه قال بلدا آمنا
فكأن يكون بلدا وكأنه قال اجعل هذا الموضع بلدا آمنا وقال هذا
البلد [crossed out] بعد أن صار بلدا هذا البلد ينبغي أن إبراهيم دعا بهذا الدعاء
من تكرر القضاء إن عرى واحد حكى أحدهما على وجه الآخر فلنذكر مقد
رد الثاني والثالث وأقول في رد الأول إنه إن كان كذلك لزم ما ينبغي
دابيفي أقتضى المقام ذكر مع ما بخلافه ما إذا لم يتقدم ما ينبغي به
والإتيان على عكس ما قال والمحامل الكلام في توجيهه ما حكى من كلام
إبراهيم ولم يتقدم في كلامه ذكر البيت وقد أجيب السائل بأنه طلب
جعل الموضع بلدا ليس هو المقصود الأهم لأنه حيث أمن أهله بناء
البيت فيه وتهيئه للطائفين والعاكفين والركع السجود صار ذلك كأنه
مفروغ منه حاصل وطلبه كأنه توطئة لطلب ما بعده الذي هو
المقصود الأهم ثم قال إبراهيم اجعل هذا البلد آمنا أشار به لذلك
لما كان طلبه للأمن مقصودا بالذات ثم لا يجعل مطلب الأول [blot] جعله
طلبه على الجملة اكتفاء بعدم حصوله إذ لا بد البعد والبلوغ من
في البقرة مع كونه بلدا معلوما إذ فيه الكلام مطلوب أن يجعل هذا الموضع
بلدا معينا عنده مع أن المطلوب هو جعله بلدا من البلاد ولعله كذلك
بإبراهيم مع كونه بلدا معلوما أولا ولا يتأتى ذلك إلا بإضافة الأمن إذ
لكان مطلوبه أن يجعل بلدا آمنا فقال السائل لم يظهر
لي الحكى بأن يقوم ما ذكر وقلت لم يوجد أولا الكلام أكثر
في البناء صورة طلب تحصيل الحاصل ولي إشكال في أخرى بعض العكس
وتجيء عند الوقوف عليه الخبر وهو أن الكلام المحكي في الكتاب العزيز

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

الاهم

في العالم الصغير وهو علم وفي الملكية وفي عوالم الاعيان وادراكها ان كان المحكي به
في ذاته غير المحكي او من افعاله من كل وجه لزم ان يكون المحكي في اعلا صفات الابدا
عند الامر ايضا هو ان يحكي من كل وجه في القرءان وجعل منه والقرءان في اعلا
صفات الابداع عنده ولا يحصل مقتضى ثبوت المعارضة وانتفاء الاعجاز في القرءان
والايات كان يشبهها في الابداع عنده والثبوت البعيد من ابين البعد وعليه لزم عدم التحدي
الكونها بنسبة كلام الى المحكي عنه لا نسبة بينه وبين كلام البشر وجواب سيد
والعبد الموفق ان الاتيان هو المحكي فيه وانما هو مستعمل او لم يجعل من المتعقب على
هذا الوجه المتقدم كونه في اعلا الصفات الابداع عنده وكان ذلك الا يكون الامر
الاخص العلم بجميع مقتضيات الاحوال وتعين لا لا للتحكيم الحكيم والعليم
بان القرءان في اعلا صفات الابداع عنده وكلام البشر بعيد لكن الثاني يعنيه زيادة
المحكي به على المحكي وهو مما ذكر في الاشياء وقد تقدم ان ما ابه للمخطأ والاغاوقة
بالصواب ونبه على خطأ المحكي عنه سائغ ذلك وحينئذ لا يحتاج الى ذلك بعد
تكييف اهل الكلام على الاول عند تعدد المحكي به في القرءان مع اتحاد
المحكي لان الاتحاد فيه بين المحكي والمحكي لازم وذلك المتعدد كهو مختلفة
في وضوح الدلالة على المعنى مع تساويه في جميعها ابدا هو في اعلا الصفات الابدا
عنده واوجه ونبه هاهنا مما ينبغي التنبه له ان المحكي به والمحكي قد يتغايران
بالذات ويتغايران بالاعتبار يقول الذي ما الاول مع هوا ان ما لا احصره في الصبر
اي النبي وان ذلك الحمل انما تشبيه الا المحكي وحيث انها
التي قصر تصويرها والغاؤها للخطاب والمحكي به من حيث انها هي التي
مثل بها ولا للحالة التي قصر تصويرها والغاؤها للمخاطب وانه المحكي به من
حيث انها هي التي مثل بها ذلك الشيء ومنه قول الله اقول بعد والسلام
اي ما يقال ان اقول به كلامهم هو المحكي به وما بعد هو المحكي ونفى
ايضا ان المحكي لا يشترط تقدم ثبوته تحقيقا والانم هي الحكاية بالمضارع انها
لي والاصلية قبله من الان وما اقول محكي به ما مضى وما هو واقع وما لم يقع
بقولنا ما ابعثناه على القول الاجل عطفا على قول ان المحكي الجمل بل

انا معكم

اذا

فقه

مي

بعض

بمعنى القول كالدعاء والنداء والاخبار ونحوها فاذا قلت دعوت زيدا او
ناديته او اخبرته قم زيد قائم فليست الجملة المذكورة محكية بتلك الا
لفاظ بل بقول مع تلك الالفاظ قول مقدر تكون تلك الجملة محكية به فالمعنى
دعوت زيدا فقلت له [illegible] هذا قول البصريين واجاز الكوفيون الحكاية
بتلك الالفاظ ونحوها والى تضعيف قولهم وتقوية قول البصريين اشار بقوله
لزيادة القول الاصل واستدل ابن مالك لصحة مذهب البصريين بانه قد جاء القول
مصرحا به في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وفي قوله
اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب فدل على صحة التقدير عند عدم التصريح اهـ
وجه الحكاية في الاية الاولى ان نادى بمعنى اراد النداء وينصب المفرد
مفعولا وما اريد لفظه وفي غير هذا مفردا متمم جملة حكي قوله مفعولا
قال [illegible] نائب فاعل ينصب يعني المفرد المؤدي معنى الجملة [illegible] وكـ[illegible]
وقصيدة او المعبر به عن المفرد لا عينه نحو قلت كلمة او لفظة عبارة عن زيد و
اجاز ذلك الرضي وحكى ابن هشام في حواشي التسهيل الاجماع على منع قلت
او ابدالها لان يعبر به عن المفرد والجملة نحو قلت لفظا فتنصب هذه الثلاثة
لانها ليست اعيان الالفاظ المحكية فالمعرب الذي اراد في بيته اول الثلاثة وهي
تتمة قوله وما اريد لفظه ولم يذكر [illegible] وينصب بالقول المفرد المراد
لفظه نحو قلت زيدا اي هذا اللفظ ولا يصح ان تكون ما معطوفة على مفعولا
لان المفرد المراد لفظه مفعول ايضا فقوله حكي معطوف على ينصب اي وحكي
المفرد في غير هذا اي في غير الموضع الذي اريد فيه احد المعاني الثلاثة
والموضع الذي اريد فيه لفظه وذلك اذا كان في الحقيقة جزء جملة فمفرد
تقدم ما يكون جزء جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم وهذا
معنى قوله مفردا بصيغة اسم المفعول اي مفرد حال من نائب فاعل حكي
ومتمم بصيغة اسم الفاعل نائب فاعل اسم المفعول [illegible] هذه الحال
[illegible] لكنه [illegible] صورة ثانية تجب فيها الحكاية وهي [illegible]
غير معبر به عن الجملة ولا مفرد بل المراد [illegible] التشبيه [illegible]

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله

شغل متعجب هذا آية وعلامة ابن كيسان في الرضي نحو قال فلان زيد قائم اذا تكلم بانه
قائم او بهذا تكلم المعمول بعد القول بتاويلات وخص ذلك بسليم كانه عمد
خر معنى اجعال اجعل القول المتكلم بمعنى الظن في كونه ينصب جزءي الجملة الا
سمعية عند بني سليم واختلف هل يعملونه في اللفظ على معناه اولا بل يضمنونه في
معنى الظن على قولين ظاهر كلام المتن الثاني كما هو ظاهر التسهيل والمغني
انهم يعملونه عمل ظن مطلقا من غير مراعات شيء من الشروط الآتية عند غيرهم
كقول الشاعر تقول هزيز الريح مرت باثاب
اذا ما جرت شاو وانتحى عليك فيه . تقول هي الريح مرت باثاب
ب . ولا يعود يتقدم استفهام وظاهر كلامه انهم يجرونه حتى في التعليق
والالغاء وهو الذي قاله في التسهيل ومنع ذلك الشاطبي وخرج في التصريح
القول على الكلام المتقدم في تضمينه معنى الظن وعدمه من قال بالاول اجاز
الغاؤها وكلا وقد علمت ان ظاهر المتن الاول واما غيرهم فلا يجرونه الا بشرط الاستفهام
استفهاما او بطرف معمول وخرج وغيرها اللاتي بحرطه بالاجنبي .
وكونه مضارع المخاطب فلو حدث الاول والاثنين رد فلو انتفى شرط لا يعمله
اي واما غير بني سليم فلا يجرون القول المتكلم مجرى الظن عند ارادة الرجحان من اللغات الا
عند بني سليم بشروط اولها ان يكون تاليا للاستفهام والمراد بها المتبادر من
اتصال التوكيد كقولهم اتقول للعميان عقلا ويكتفي بين الاستفهام والقول بالظرف او
بالجار والمجرور بمعمول لقوله . اجهالا تقول بني لوي . لعمر ابيك ام متجاهلين . ام بغيه
كقوله . اتقول تقول الدار جامعة . شمل بهم ام تقول البعد محتوما .
وظاهر قوله بمعمول كقول المصنف او عمل انه راجع الى الحال ومعمول المعمول
وهو ما قال ابو حيان نحو اوقول التسهيل او احد معمولية ومذهب الكوفيون
والاخفش الجواز بالاجنبي نحو اتقول زيد منطلقا ومنع ذلك
سيبويه والاخفش ونبه المشار بالكلام في الحاشية بان هذا مع ما في التسهيل
فلما ذكره وان يكون القول مقترنا بالاستفهام ان يكون مضارعا
لامضارعا ماضيا ولا امرا بل يكون مسندا الى المخاطب لا الى المتكلم
او الغائب وهذا مفهوم من قوله وكونه مضارع المخاطب وانظر توجيه

واجرى القول كظن مطلقا
عند سليم نحو قل ذا مشفقا

والاثنين

تخريج

كذا

نعم وفي المسئلة في حاشية خالد منعها أن يكون المضارع للحال قاله ابن مالك
في التسهيل ورده ابن الشيخ أبو حيان بأنه قد عمل فيه قبله في قوله أما الرحيل
فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا. ورده ابن هشام على أبي حيان بأن معنى
كلامه لتجمعنا ما القول والمشترط كما في الدماميني أنه هو نفس الدار وهاهنا
على القول لا كونه مستقبلا هو فيه وما قاله ابن مالك له وجه من جهة النظر
انظر في الحاشية واشترط السهيلي أن لا يتعدى باللام فيجب عنده الحكاية في نحو
أتقول لزيد عمرو منطلق وهو كلام على تضمينه معنى الظن لأن اللام لا تناسبه
وجاء به إلا ضمير القول وبعض عطفه على ما قبله معمول متعلق به وقوله أتعجبه
جملة بأوجه أتقول من أن الانتهاء ومن أجل الاتصال بمقتضى المقابلة وكونه
عطفه على مصدره مع أن الشرط أن يكون مضارع المخاطب هو أن لا يكون يوسع
التعبير عن الماضي به والكون مع الأمر وحده الأخير يكون مفردا من نوع مفعول مفرد
والجملة محكية بقيل أي فعل ويشترط كونه حالا والتي تدل منه مستقبلا ومنه ومعمول
له مفعول من أجل هذا الشرط وأن مصدرية وأخلته على لا يعدى وباللام متعلق
بيعدى ميطابه بين الموصول الحرفي وصلته للفصل ولأن المصدر من نوع مفعول
مفرد والجملة محكية بقيل وتجيء بالأمر الخالصة بمعنى وجوب الأعمال
وسير كونها أن الحكاية جائزة مع توفر الشروط ولأن القول مع الأعمال
بمعنى الاعتقاد ومع الحكاية بمعنى التلفظ اللساني وزيادة على الخلاصة
يصير له وعن والأخير لكنه وبابيته الأخير **وحذف قول من حديث البحر وقل**
حذفه في المقول فيه وإذ لم وحذف القول ونقل المحكي به كثير حتى قال أبو البقاء
هو من حذف القول من حديث ابن كثير إن حذف المفعول ونقل القول كقوله تعالى
لنحو الذين ظلموا وبأي مع ملبثهم كريما فمنا الشعار بكم رهبان أي قلتم تغليب هم

أعلم وأرى وأخواتهما

كأنه ذكر أن لا وجه لا ختصار الخلاصة
صرح الذي جعل على أعلم وأرى وقد أشار ابن هشام لتوجيهه بأنه غير ما إنما
عمل عملهما لتضمنه معناهما وقد ذكرنا وجه ذلك في الحاشية **انصب بأعلم**
ثلاثا وأرى الأخيرة حيث أثبتا أخرى أمواله وأرى يشمل العلمية نحو كذا وكذا

حاشية: أي الابتداء

حاشية: البحر حيث ولا حرج ومنه قوله تعالى ... الزبر أسود ... ومنه نحو ... ونحو ... الكبير ... وفيه وقولهم ... المعكوس كذا

حاشية: مبحث أعلم وأخواتهما

حاشية: أي ذكر ترجمة وعلق عن ... أطلق وأعلما

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

بالتعبير المذكور لقيام الضمير مقام الظاهر والجملية بحواصلها بدليل أدائه مفعولا
وليلاحظ ولا حاجة للتطويل بذكر ما تبين في الخبر إذ هو المراد من الضمير الماضي وذكرنا
كذلك لتحقيق الأول ومعلوم أن الأول معاملتهم في الوصل وتحقيق
إذن تعين للثاني والثالث وفي ما اشعار حذفه والنفاء إلى الشيء علقا للثاني
والثالث جن معلوم وما اشعار مبتدأ مؤخر ومن حال من الثاني والثالث
وفي اشارة إلى معمولات افعال الباب وحذفه والفعل بركن وما والى متعلقه
بالفعل يجوز حذفهما معا وحذف احدهما لدليل وهو راجع للثاني والثالث
دون الأول والاخر يجوز حذفه لدليل وغيره كما يأتي وسابق الفاعل بالنسبة
إليهما دون الأول لأن الأول مفعول حقيقي بدليل الصحيح وذلك اعلم
العبد مع الأول خلافا لمن منع ولعله اسقط السؤال في كلامه لكان أولى
ليشمل التعليق المشروح تحت الكلام الخاص حدثه قوله حذار مفعولين
إذ للمفعول بدليل لا يفهم المعنى واشتعل شيء بدليل ان الكلام المعلق اذ لا
دليل على حذف الأول او ما بعده وهكذا الظاهر انه يجوز حذف الأول حيث لا دليل
عليه وكذا يجوز حذف ما بقي مع ذكر غيره دليل وهذا ان الاكثر ما اذكر اجازوا
حذف الأول من الثلاثة اقتصارا ومع بقاء الاخيرين والعكس اذ لا يخلو الكلام من فائدة
بذكر المعلم به في الصورة الأولى والمعلم الثانية وفي قوله او ما بعده مع ما
قدم في البيت قبله شيء والمعهود من كلام انه يجوز حذف الأول ومع الغير
دليل ولا يجوز حذف الاخيرين لذلك وهو ان المسألة في هذه المسألة من باب آخر والا
عرابيين ولم يشر إلى قول الخلاف والظاهر يعود إلى ذلك ويفهم وكلامه على شعر
ابن مالك رحمه الله فيما يأتي ان شاء الله تعالى ثم قال الفاعل

الفاعل الذي من التعامل الكلوف قام به او حصل الفاعل مبتدأ والذي
في الذي خبره هو الاسم الذي من له العامل الذي جر طعمه ومن يع بيان الفاعل
والرفع مفعول مع زيد قام كان العامل مشغول بدلالة بين بالظاهر لم يرفع
لزيد فهو مبتدأ وكذا ايم زيد وخرج بقوله الكوفي الاسم الا فعال الذي فيه
والنائب ومفعول عنها ما ذكره التفسير تقوم المسمى واما حمله في التقدم

الفاعل

وإن انه سيعضد وخلاف قوله الذي في الاسم الصحيح والمعول وبه قوله انه من الافعال
والمصادر والاوصاف والاسم والمجرور ويشمل قوله من في فاما قوله ... هي
لغة الكوفيين ابن ابي ... اللواحق ... وبه قوله الكوفيين انه يقتصر على ان الفاعل
الا لا حين اعم من اللغوي انه هو لغة واوجه افعل واصطلاحا يصدق بهذا
وهو معنى قوله او حظه كضرب زيد الى الكسب ونحوه وهو من باب ابو ...
نحو ما زيد وهو معنى قوله الكوفيين فانه وهذا الذي تقدم نحوهم من امثلة الخلاصة
وهذا الذي يعبه من حسن وابن الفعل او فعلا من هذا معا معه كقوا واعتم اضاف

والثاني من واذ اخبر وذكر بعد خلافا لما نقم الذي ست الى الثاني من واذ اخبر الافعال ويسم

حين واذ فهو بعد بيانا ليتبين بالمستقل خلافا للكوفيين في اجازة نقل بعد والثاني من الاضافة
ذكر كلام حين واجزه من قبيل الاخر عمن معمول لنا عامل العبد شد بيان ... لما
والارتباط بها حتى نزلت منزلة الجزء معه وان حال العامل ... فهو مضمر
مستتر راجع لمذكور نحو زيد قام او متأول عليه بدليل نحو كلا اذا بلغت الترافي
اي الروح قوله والمضمر معمول لمقدر يفسره ما بعده ونحو موافقا معنى
لا لفظا في المضمر الذي ستر كي والحق مع عامله والمصدر واو عل في الثا

قيل لا تستكر الجزم فمعمولا مقدم بتستكر وهذا من هو الاستثناء فقوله وذكر
الله مسائل منها يجزم مع عامله نحو الجواب جواب الامر فلان الحال لا تقدم
احوالمصدر الثاني ومنها ان يكون المصدر نحو لا ينسم الانسان
ووما الجيم الامر عابد ومنها ... مع الافعال المؤكد بالنون نحو ولا يصدنك
ونفيا مسائل النصب بها الحاشية وهذه زيادة على الخلاصة وجاز ابدال

ونحو من شاء زائد اسم فلا تقدم به قوله واختلفوا فيما له ان فاعل الرفع
ان الفاعل ... واخرج هنا فرع الاسم الزائد نحو كفى بالله شهيدا
وما زائد نحو ما لنا ... ذكر قوله وجه الفاعل مستترا او ضميرا
الصفة للموصوف وجملة في خبر المبتدا الى جاء به كلامهم ومن عطفه على
ما زائد ونحو قوله ... انه على ان الفاعل ... لا يجوز ان يكون
مجرورا بالزائد ويقع ذا منها نحو كفى بالله والاسماء

بغير هذا

منه

وحى

زائد من اضافة الخ

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

برا

المعرفة هنا باب وهذا زيادة على الخلاصة ومعلوم أن ذلك فيما إذا علم الشيء وجمع جردا
معلم مبتدأ وجرد أخبر ومرفع لفظ به والمعنى أن الفعل إذا أسند ظاهرا على اثنين مثنى أو مجموع
أو مراد فوقهما فإنه يجرد من علامتي التثنية والجمع نحو قام رجلان وقام الكاملون وقام
نسوة لأنه لو ضمير يجعل الالتبس الفاعل بالمبتدأ واحترز بقوله إن ذلك فيما إذا أسند إلى الثنان
الفاعل ضمير أمثال أنفعلا معه وإن كان حكمه حكم المسند للظاهر لا كل الأوائل فيه جردا
تبرا فيقبل العلامة بالكلية حتى يجرد منها ولم ينبه على لغة أكلوني البراغيث المذكورة
في الخلاصة لقلتها ويرفع الفاعل فعل أضمرا ~~[illegible]~~ حتما في مواضع وقد أجيز حذفه

وَالْحَذْفُ

رافع الفاعل إذا علم ودل عليه بقرينة كأن يكون في جواب نفي أو استفهام كقولك
بلى زيد في جواب ما قام أحد وكقولك زيد في جواب من قام وإن كان في الجملة الاسمية وقد يكون
حذفه واجبا وذلك في مواضع إذا أعوض منه المرفوع نحو وإن أحد من المشركين استجارك
أو فسره مستلزم كقولك لا تجزعن إن منفسا أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
إذ لا يستلزم هلكا وجاء في تمثيل قوله والحذف مبتدأ وحتما خبره وفي متعلق
به وحتما نعت لمصدر محذوف ومسألة وجوب الحذف مندرجة تحت عبارة الخلاصة
لأنه واهنا أتى وأسقط ما في الخلاصة هنا من مسألة حذف المسند بالتا لأنه ذكرها
في باب التأنيث ولكان التصغير وحبذ والأصل وصل الفاعل وفصل مفعول وقد يجي
الوصل والأصل مبتدأ ووصل الفاعل فاعل ووصل ومفعول عطف عليه وانطلاق الأصل
ذلك لأن الفاعل ملازم للفعل المفعول ببر الأمن وسواء كان متعديا أو فاعلا
وسواء كان المتعدي متعديا لواحد أو لأكثر المفعول والملازم للشيء أحق بمباشرته
ولأن الحاجة إليه يسيت الحاجة للمفعول وذلك قد يكون جائزا نحو وورث سليمان
داوود وقد يكون واجبا كما يأتي في قوله وقد يجي الوصل إليه فيما يستحق الفصل ويستلزم
ذلك فصل ما يستحق الوصل إليه فيتقدم المفعول ويتأخر الفاعل وذلك إما جائز نحو ولقد جاء

الفعل

آل فرعون النذر أو واجبا كما يأتي أو يسبق ~~الوصل~~ عطف على قوله وقد يجي الوصل أو
يسبق المفعول الفعل لأنه معنى يجي في الوصل يجي في وصل المفعول بالفعل وذلك إما جائز
نحو فريقا هدى أو واجب نحو فأي آيات الله تنكرون والأصل ذو لزوم للبس الأصل
وهو سبق الفاعل على المفعول في مثل ضرب موسى عيسى الواجب فالفاعل أولى

الفاعل

الفاعل والمفعول نحو ضرب موسى عيسى فإنه لو قدم المفعول لم يعلم أنه غير الفاعل
لأن الأصل في الفاعل الاتصال بفعله ولتأخره رتبة على المفعول فإن عليها وجاز التقديم
نحو أكل الكمثرى عيسى وانعكس لعدم اللبس عكسه على ذلك فإن على لفظ من أول ولفظ عكس
الأول وهو تقدم المفعول على الفاعل أو المفعول ضميرا متصلا وجب تقديمه على الآخر
لأن إذا أمكن الاتصال لا يعدل إلى الانفصال والفاعل كأكرمت زيدا والمفعول كأكرمني
زيد وإن كانا معا ضميرين متصلين قدم الفاعل كأكرمته وتلزم مسألة الفصل والفعل
على دون المفعول ما التزم الغالب متصلا أو أضمر الفاعل غير محصور أن المفعول
لا يجب هنا تأخيره وإلا فيجوز تقديمه على الفعل نحو زيدا أكرمت ومسألة انفصال
المفعول زيدا عليها وتقديمه على الفعل متصلا ونحو ذلك مسألة الانفصال الآتية
نحو إنما أكرم زيد إياك وإنما أكرم زيدا إياك وأخر ما انحصر بإنما أو بإلا
وقد يسبق إن قصد ظهر أي أخر وجوبا ما حصر فيه منهما أي إذا كان الحصر
بإنما نحو إنما أكرم زيد عمرا أو بالعكس وإنما أكرم زيدا عمرو بخلاف ما لو عكس بأن قدم
منهما المحصور على غير المحصور فيه نحو إنما أكرم زيد عمرا فيقدم الكرام
زيد على عمر مع احتمال كون عمر أكرمه غير زيد فيقال للرد على من توهم أن زيدا
أكرم عمرا وغيره ويكون الحصر فيما إذا أراد الرد على من زعم أن زيدا أكرم خالدا مثلا
فيكون الحصر في ما قبله ونحو إنما أكرم زيدا عمرو وعلى العكس في ذلك والالتباس
مع إنما واضح واختلف فيما إذا كان الحصر بإلا فقيل يجب أيضا تأخير المحصور
فيه فاعلا أو مفعولا وهو الراجح أجراء لها مجرى إنما وذهب الكسائي
إلى جواز تقديم المحصور فيها فاعلا كان أو مفعولا الظاهر أن قصد معناها بالمعنى
كقوله وما ابن إلا أجملها ..... والفاعل كقوله ..... الا الشيم معاني كرم
وقد أهمل البصريون مسألة تقديم المفعول أو الفاعل في حاشيتنا ولم يجب
إلى التنبيه على مسألة خاف ربه عمر لا ثبوتها تحت قوله وقد يسبق إن قصد ظهر

النائب عن الفاعل ينوب مفعول به عن فاعل فيما له
ما كان له المفعول به أي يجوز حذف الفاعل لأشياء فيقام بعد
مقامه ... [illegible] ... تتطلب في كتب

لا حامل ضمير الفعل إن يعاد على نحو ضرب زيدا غلامه ... [illegible] ... الأصل الرتبة ... [illegible]

وشاع نحو خاف ربه عمر
وشذ نحو زان نوره الشجر

وما بجماعة الاجتماع بهذا

مقام النائب عن الفاعل

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

البيان وقد كثر كتبها منها ابن غازي وذكر ابو حيان منها عشرة والامر فيها ارجحية المسا
ت ذهابات الاعراب فقال وجوبه للخصوص والادماج والوزن والتحقيق والاعتناء
والعلم والجهل والاختصار والسجع والوفاء والايثار ولم نشتغل بالتعرض لذلك لذ
لغرابة تحصيل ابن الطائع هذا من باب التأخير وقول المغني هذا تكلف من النحو
بين على صناعة البيان والافصاح لما ذكر وليتبعه احكام التي ذكرناك من رفع ووجوب
تأخير وذكر غيره ان المفعول الذي لم يسم فاعله فيما ذكر نحو وغيض الماء وقضي الامر فهو له
في ضمير المصدر محذوف كما تقدم الابتداء له وخبره ان كنت حذفت اسماء لاال
الله اكبر بسبب الرفع وفيه مرفوع عنه في اول كلام الاول وترتيب فاعل المفعول
ضمير ما مفعول لما لم يسم واسم كان هو المراد في الفطن والموصول وله خبر قام ضمير
للفاعل وقد يتوهم انه تاء من باب كسا ولزم مع اعلم اذ ذكر ليس ولم يذكر فيها ظن جملة ولا
ظن ولا ثلاثة اضمار نبيا حفظا. اذا كان للفعل اكثر من مفعول واحد او نيب بالتاء فهو
يسم فاعله واما ان يكون من باب كسا وهو كل فعل تعدى الى اثنين ليس اصلهما المبتدا
والخبر واما ان يكون من باب ظن وهو عكسه واما ان يكون من باب اعلم المتعدي لثلاث
ثم واما ان يكون من باب اختار وهو ما يتعدى لاثنين صريحا ولواحد بحرف ففيه الكوفيون
الثاني على اضمار الجار نحو اختار زيد القوم فيلزم نيابة الاول في الابواب الثلاثة
لا ان كان فيها واما نيابة الثاني فيجوز في الباب الاول بشرط امن اللبس نحو كسي
زيد جبة واعطي زيد درهما ويتسع فيما بقي وعند اللبس نحو اعطي زيد عمرا فالمال لكل
واحد منهما ان يكون اخذا وماخوذا وان نيب المراد الا بالاعراب وقول ابن ... الثاني
لتوهم انه الاول والثاني الا على ان ينوب الذي هو فاعل معنى وسكت في حكاية الايقاع
فالعمل في الخلاصة في صورة امن اللبس احترازا من نحو ظننت زيدا عمرا ولم يقيد
بعدم نيابة الاول وذلك بعدما الا يكون الثاني جملة ولا ظرفا او شبهه احترازا من
نحو ظننت زيدا ابوه منطلق وظننت زيدا عندك فيتعين فيهما نيابة الاول واذا ابدا
عن الا يكون جملة او شبهها فكذا انه يقيد وفات الخلاصة التنبيه على هذا الشرط
واما نيابة الثالث في باب اعلم فيجوز بشرط امن اللبس احترازا من نحو اعلمت زيدا عمرا
منطلقا فيمتنع فيه نيابة الثالث وسكت عن الثاني في باب اعلم لانه الثاني

وقد يتعقل فيه نيابة الثاني من باب كسا فيما اذا ليس او بيان ... في باب ظن وارى المتعدي لثلاثة

لانها معترضة كما في التوضيح واما نيابة الثاني في باب ظن بشرط عدم اللبس ... امن اللبس الخ

بان

في باب علم مجازي معبر عنه في عمرو وحكاية بعضهم الاجماع على نيابة امتناع نيابته
معنى في كتاب التوضيح ومن رعيه ما في قول التوضيح المقتضب الشرح اما الثالث
في باب اعلم فلا يجوز اقامته عند الكوفيين واما الثاني في باب اختار فيمتنع اقامته
لما فيه من امتناع نيابة غير المفعول به مع وجوده من الثاني في باب اختار في الحقيقة
مجرور مضاف ... على الخلاصة قوله اذ لم يلتبس راجع للابواب الثلاثة ونوبا
فيه نيابة ثاني مفعولي حظ لا وام [illegible] المستتر ضمير ثاني اختار وقابل من ظرف
او مصدر او حرف جر بنيابة حري هذي الذاة ان عدم مفعول او بحرف جر تلى اولا والخلف في ان النائب
اولى بلا مفعول مقدم بالفرا ان الفم مقام الفاعل عند حذفه ما يقبله الا من هذه الثلاثة
ثم الظرف يقبله الا بشرطين احدهما ان يكون متصرفا احترازا من نحو فوق وعند
وعند ومع فانها لا تنوب لعدم قبولها الرفع والثاني ان يكون مختصا احترازا من
نحو جلست مكانا وصمت زمانا فلا ينوب لعدم الفائدة اذ مطلق الزمان والمكان
مفهوم من الفعل ومثله والمصدر يقبله الا بشرطين احدهما الا يلازم الجر
وجهها او النصب بالاستعمال احترازا من سبحان ومعاذ ونحوهما والثاني الا يكون
للتعليل والثاني ان يكون مختصا. نبه عليه ابن زكري. ويقبله بعضهم مطلقا. ضمير الافعال
والمصدر يقبله الا بشرطين احدهما ان يكون متصرفا احترازا من نحو سبحان والثاني
ان يكون مختصا احترازا من نحو سير سير ولا يقال لعدم الفائدة كما تقدم هذا اذا
كان واحدا الثلاثة نائبا فتراجع لحالة المفعول به المتقدم ذكره اول
الباب عدم ولا ينوب شيء من الثلاثة مع وجوده لان غير المفعول به لا ينوب حتى
يصير مفعولا به مجازا والمفعول به حقيقة ولا وجه للعدول الى نيابة
غيره وقيل يجوز نيابتها مع وجود المفعول به واستدل له بقراءة ابي جعفر
ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وبقول الشاعر. وانما يرضى المنيب ربه. ما دام
معنيا بذكر قلبه. فنصب قلبه بقوله معنيا على اعراب مفعولا وايضا على
هذا القول يكون المفعول نائبا للفعل متقدما على النائب اولها كما الهاء لبر
من المتقدم ومثله الا فيه جواز ولا تأخير المفعول به في اللفظ ويقول ان
نيابة وجوه الرفع على الاول فيقول تزال هذا لا ينصبه ضمير على حذف مضوله ولسوء
له والثاني بالعامة والرد. وهذا الكلام تمام الكلام الخلاصة وان اجتمعت

اذ لا ئتر غير المفعول به وقيل هي سواء واختار الجزولي لاستوائهما في التعيين
واختار ابن عصفور اقامة المصدر لانه ادخل في الافعال لفظا ومعنى واختار
ابن معط اقامة المجرور لتعلقه بالفعل في كلام العرب وكذلك هو واختار
ابو حيان اقامة ظرف المكان لان دلالة الفعل عليه دلالة التزام بخلاف المصدر وان
واي الظائرة الاخيرة اشار بالشطر الاخير وهو من الزيادات على الخلاصة وان يكون
جملة ذات الابتداء وبلا اعلام بانيب المفعول بمعنى المصدر اليه يشير كلام الشرح جواز
كونه معرفة ان جعلته للمصدر لانه لا يكون الا معرفة وامر الرايع ان المفعول معه
الماصوف والتزات ونحو ذلك من مولدات الجملة والمفعول من المصدر المفهوم وهو
صالح لان يدل عليه بالفعل والجملة وان دل عليه نحو احوال لا قوة الا بالله كثرة
في شذوذ الصفة ونحو تعجيل الى الا بعد الرجاء والا مولد ونحو قيل ان تيرنا بمه لان
الجملة اذا افصل اذا كان الكلام قبل الخ على التحقيق الى اخره كرغبة واحد
الفعلية تجري في صفة الفعل من الحاشية وقيل يجوز مجيء الفاعل جملة قوله
ثم ابو امه يصير لهم ثم بيان لها وقبل الحمد الخ ونحو ذلك كما تقول في الشرح وهو
ونحو ذلك لا يجعل فاعلا في ذلك كله في الحاشية قوله جملة حتى يكون مبتو
سا وقوله بالفعل الخ لا يرد في الحذف الخ والاختصار وهو من الزيادات على الخلاصة
صيرورة كما في كيفية تعيين صيغة الفعل نحو ذكر ذلك في مبحث الفعل المقول

المضارع ذكره هنا لانه من جملة الفعل وهو مسند الى الفاعل ولا ينفك
ذلك بابا واسعا ولادخال الكلام في المعربات ورفع المضارع الخ من ناصب وجازم
وجوده ولا ان ما علة المحققون وقع موقع الاسم اذ لا ان يكون المضارع
من النواصب والجوازم مسلم ان ولا خلاف في نفي الرافع له ما هو وقال
الفراء انه التجرد عن الناصب والجازم وهو معنوي واختاره ابن الخباز
وابن مالك وسبقه حذاق الكوفيين وقال انه سالم من النقض والى ذلك اشار
بقوله وجود واليه واعترض بانه عدمي والعدمي لا يكون سببا لوجود
غيره وتقدم جوابه في الشرح او الحاشية في قوله بان رابعها في الفعل او قد
زالت هنا وذهب البصريون الى ان رافعه وقوعه موقع الاسم ولا يعتد ايضا الخ
مع الناصب والجازم لان الاسم يرفع ويخفض ويتغير وان رافعه مشغول

يتبع

وانما اشار اليه لاجل تعيين صيغة الفعل
وابن مالك الفعل المضمر والمتصل بالاخر الخ في معناه

مبحث المضارع

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

فنحو هلا تفعل وسوف تفعل فإنه ارتفع ولم يقع موقع الاسم وأجيب بأن الموضع
مستحق له قبل دخول هلا والسين ولم يتغير أي لأن أدوات الأفعال لا يعمل إلا عامل
تام وإشارة إلى ترجيح هذا القول بقوله إنه على الكثرة الكتاب الثاني في
في المنصوبات ـــ المفعول به، وما يقع عليه فعل وأشبهه، والناصب الفعل وشبهه
المفعول به عرفه ابن الحاجب بأنه ما يقع عليه فعل الفاعل وقال الزمخشري ما وقع عليه
أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا أو وهبت شيئا وأحدثت
قتالا وكارثة أو نفعا عموم الذهب على زيد وكان الذهب كان شيئا أو نفعا عليه الإيجاد
وفسر ابن الحاجب وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل إلا به قال الرضي فعلى تفسيره يصح أن يكون
الفعل مرادا به غير متعد نحو زيد قريب من عمرو وبعيد من بكر وبعدت من البصرة إلى الكوفة وهو
مفعول به هنا ولا مشاحة إذ يقول النحاة لا أكثرهم اصطلح حد الجر مطلقا المفعول به لا يقع على
هذه الأشياء في اصطلاحهم وكلام صاحب المطلق وإيضاحه معنى الشتهاد في قولهم أنشأ
زيد وعمرو لا يصح بعد إسناد بنا إياه أن زيدا أنشأ أخي وهو عمرو أو غيره وتسمى جميع
المفعول في الاصطلاح والأنسب رسم المفعول به أن يقال هو ما يصح أن يعبر عنه
باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتا فقولنا اسم مفعول
غير مقيد مصوغ من عامله تخرج عنه المعمولات أما المفعول المطلق فلأن الضرب
في قولك ضربت ضربا وأحدثت ضربا وإن كان مفعولا للمتكلم في المثال إلا أنه لا يقال
في الأول أن ضربا مضروب ويقال في الثاني أنه محدث وأما باقي المفاعيل فيطلق
عليها اسم المفعول المصوغ من عاملها لكن مقيدا بالجار كما يقال في سرت اليوم
إن معنى اليوم مسير فيه وكذا البواقي وكذا المفعول معه بعد زيد أما الأول زيد ملحوظ بالمجرور
فيه بغير الجار فمفعول فيه مقيد وقولنا المثبت أو المجعول مثبتا ليعم زيدا في نحو ضربت
زيدا وما ضربت زيدا وأفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد وهو
مضمون الجزء الثاني مضافا إلى الأول فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبهما
معا لتعلقه بمضمونهما ولذا فلا حذف أحدهما دون الآخر مع أنهما في الأصل مبتدأ
وخبر لأنه لو حذفت أحدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت وأعطيت
متعد إلى مفعولين حقيقة لأن أولهما مفعول منزل الفعل الظاهر إذ زيد في قولك

كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة فكسى وعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل
اذ الجبة مكساة ومعطاة اي مأخوذة وكذا علمت زيدا الفقه زيد معلم والفقه
معلوم والمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة ويأخذها ويعلم الفقه ونسبة الاضطراب اذا
في مثله دا المطاوع المقدر كما قال في صحيح لان علمت في علم الفقه لا انه مفعول اخر
الفقه مع علمه بل اضطراب المفعولين في الفعل الكامل لانه متضمن لمعنى الجعل وان الفعل
المطاوع اي علمه على ان علم الفقه هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت ومن اعلمت
زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعول لان المعلم هو المخاطب وقيام زيد معلوم فيه
الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعول الاول كما قلنا في علمت اه قلت

والثاني: في نعم يصح ان احدهما في صدقه على مفعولي علمت والثالث في اعلمت وثاني كسوت
واعطيت واحدهما خفاء ومن ثم اورد الدلالة فيقال انه ابن هاني في توجيه ابن الحاجب
فيه فيحتاج الى امعان نظر وطول و... الامداد للاتضاح المقصود من النص فيه

التوقيفات

وثانيهما الذي يصدق على المفعول في خلق الله السموات والعالم في خلق الله العالم مع
ان التحقيق انهما من قبيل المفعول المطلق كما قررناه فيما اثبت في حاشية اعراب جمع
الجوامع للسلام وهو راي ابن الحاجب الذي رد عليه نعم يصح فان قلت كيف

فيهما

صدق اسم المفعول من مادة الفعل الناصب لهما عليهما مع كونهما من المفعول المطلق
مع ان مثل المفعول المطلق ليس كذلك الا يقال في ضرب مثلا ضربت ضربا
انه مضروب قلت هذا شبهة جاءت من كون معنى الفعل الناصب لهما ثابتا
معناه الكل حادث وهما من جملة الحوادث بل العالم اذا اريد به ما سوى الله هو
كل الحوادث وكل حادث مخلوق فوجب صدق اسم المفعول من مادة خلق عليهما ليس ذلك
لا لكونهما مفعولا به فيهما ... لكلام قول الرضي في المفعول المطلق انه هو
المفعول الحقيقي الذي صار الفاعل فاعلا بفعله زيد في قولك ضرب عمرو زيدا ان
ضربا لاجل حصول ذلك المصدر منه كان فاعلا فالمفعول به وان كان ... معقول
فعله الفاعل بل فعل به فعلا آخر ولا شك ان السموات مثلا مما فعله الفاعل وما في
هاكا ان فاعلا الفاعل ويصير به المخلوق مفعولا ... ان ... هذا الجواب في نعم يصح
ما ذكره ابن الحاجب ولا يرد عليه ما اورده الرضي كان ما ... صراحة الحق فيه

دال على

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

148

واقتصر على الاسم المنصوب بعد بقية قوله قبله آخر المنصوبات اي ما اشتغل عامله عنه بضميره فذاك فمنها المفعول المطلق الخ ومنها المفعول به وحيث خفي هذا على الرضي مع نبله هنا فليفعل النواوي في قول المتن واقف صب الفعل حالية للاعتراضية وكون الفعلية فيها من الشيء بعد مخرجا للمجرورات والمرفوع من نحو اشتكى زيد وعمرو قوله ما يقع مثله ولذلك جزم المضارع وجملة هو المفعول به جواب جزم مع كونه جملة اسمية من الفاء ضرورة على حد من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله ما نفيه اعتراض متمم ويصح ان يكون اشارة الى ما فيه من الاعتراض الخ على ما مر وقوله واقف صب الفعل مع ارادة الشيء كما تقدم بيعيد بيان انه صب للفعل حيث للمفعول به ما هو معلوم ان شبه الفعل يعمل عمله في المعنى واذا صب الفعل او شبهه وما ذكره هو رأي البصريين وقال ابو اياز اذا صب له الفعل والفاعل وقاله هشام الفاعل فان قلت قولهم في حقيقة العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب يقتضي ان جهة هذين القولين وقد جعلها الرضي من كلا الفاعل في ضرب زيد عمرا واما ان يكون هو الطالب للمفعول للفعل به ذلك الفعل او يكون له دخل في طلبه قبل الفاعل حيث ان ابن ودل الاجل وجد المعنى المقتضي للاعراب قلت انما صحت نسبة الاقتضاء للفاعل هنا من جهة فيلبى هذا المفعول به لا من جهة كونه فاعلا بدليل تقضيه في نحو مات زيد ونعم المعنى يرجع الاقتضاء بالتحقيق الى الفعل فان قلت كيف قال ابن الحاجب في تعريف الموضوع هو تعلقه بما لا يعقل الا به فانه يقتضي كون المفعول ركنا لا بد منه قلت الفعل المتعدي لا يتعقل معناه الكلي الا متعلقا بمفعول ما ولا يلزم من ذلك كونه ركنا من الكلام لان الكلام لا يتقيد بمفعول مخصوص وشيء ما الذي يتوقف التعقل عليه معلوم لكل احد والذي مر اتقدم به مضمنا شرطا او استفهاما او حيثا عنا ناصبه جواب ام امرا وبعد ام ابدا كم غلام خلفا الا اي المفعول به لشيء مما ذكرت ان يتأخر عن العامل وقد يقدم عليه ويجب ذلك لا سبب منها ان يتضمن معنى الشرط نحو ايا ما تدعوا ومنها ان يتضمن معنى الاستفهام نحو فاي آيات الله تنكرون ومنها ان يقع ناصبه جوابا لاما نحو واما اليتيم فلا تقهر وكذا عليه ان يقول حيث لا مانع لان التقديم في نحو اما في الدار فلضرب زيد

لان جواب الشرط يجب اقترانه بالفاء اذا لم يصح ان يجعل شرطا كما لا تعوزه

واقترن بالفاء حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل

الفعل

أن

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

ليس واجبا ومنها ان يكون ذا صفة امر مفتقرا بالابتداء نحو زيدا اضرب ومنها ان يكون
مضافا معمولا في الغة للتكثير وذلك كم الخبرية نحو كم عبد ملكت وشرح المصنف
هذا بقوله خامسها ان يكون معمولا لكم الخبرية وفيه ان المضاف اليه ليس هو المفعول
ولا خصوصية لكم بل المضاف اليه الاسم الاستفهام والشرط كذلك الا ان الذي يستحق الذكر انما
هو المضاف اليه لا المضاف اليه الا ما ذكر والضمير المضاف له تقديم يعود على المفعول به
ومضافا حالا منه وساغ ذلك لان المضاف طالب للعامل الذي وشرطها ما معمول شاذ
لمضمر وحيث معطوفة على مضمر وجعلته عن التاء ضرب محل مضمر بها وجوابا حال
من ذا صفة وامرا عطفه على جواب اما والفاء بمعنى مع متعلق به وكم مبتدا خبره
جر للافتقار الى كون الاول يلتزم تاخيرها اذا جاءت مفعولا لصدارتها والمراد الخبرية
في نفس المثال الذي هو التقييد مع عدم دخول من والجر على كم ولان الاستفهامية
منزجرة في مولد او استعمال شذ ما خلا ما في مشرده اللام وكم معمول به
والتي مع تاخيرها ان كان ان او ان او معمول مجزوم بعد او تعجب ومعلو طا
بالحرف واللام وفوسه تلا الى التزم تاخير المعمول به في مسايل منها ان يكون
ان او ان مع صلتها نحو علمت ان تقوم وعرفت انك فاضل وعلة ذلك خوف
التباس المفتوحة بالمكسورة وهذا مع التخفيف والتشديد او بالمفتوحة التي بمعنى
لعل وهذا مع التشديد فقط والعالم بالمفتوح الا السابق في انك فاضل الخ منه لان
المعنى لا يتعاون على الفتح والكسر لان التعليل المقصود مستفاد مع الفتح من اللام
المقدرة ومع الكسر من الاستيناف المحقق كون الجملة جواب سؤال مقدر ويستفاد
من قول الخ فيما سوا وحيث عن ذا صفة جواب اما ان وجوب التاخير هنا وفي
بعد ان لم تتقدم اما نحو اما انك فاضل فعرفت وعبارة التسهيل يجب تاخير منصوب
الفعل ان كان ان مشددة او مخففة قال الدماميني مقتضاه ان ان الثنائية
الوضع وهي الناصبة لا يجب تاخيرها فيجوز ان تقول كرهت ان يقوم وان تقوم
كرهت من ورد ذلك لا فيه اذ قلت الكلام ما اقتضاه التسهيل اذ لا موجب
فيما ذكر للتاخير وعليه فقول المص ان كان ان يقيد بالمفتوحة ومنها ان يكون
معمولا لفعل مجزوم نحو لم اضرب زيدا او وجوب التاخير في هذا الضرب الا بالنسبة

149

للتقديم على الفعل وحده والا يجوز التقديم على الجازم ومنها ان يكون معمول فعل
تعجب نحو ما احسن زيدا وهذا مستفاد كما من قول الخلاصة وفعل هذا الباب لن
يقدم معموله ومنها ان يكون معمول فعل وقع في صلة الحرف المصدري نحو من البر
ان تكف لسانك وذلك لانه لا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته بمعمولها ومنها
ان يكون معمول فعل مدخول للام الابتداء او القسم او قد او سوف نحو ليضرب زيد
عمرا بناء على جواز دخول لام الابتداء على المضارع وهو رأي ابن مالك والمالقي
ومن وافقهما ونحو والله لاضربن زيدا لان اللام المذكورة لها الصدر ونحو
قد ضربت زيدا وسوف اضرب زيدا او وجوب التاخير بهذه الطائفة بالنسبة
الى الفعل وحده ويجوز التقديم على قد وسوف ويدل لذلك قول المغني قيل يجوز
النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع
مطلقا وهو الظاهر لان اذا الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية وقال ابو الحسن
وتبعه ابن عصفور يجوز في نحو فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه
عنده ان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية
المختصة بالفعل فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها
انتهى فلولا صلاحية دخولها للعمل فيما قبلها لما صح العامل فيه واوهم
ودفعي عليه معمول الفعل غير مبهم والا لما قاله عقده من تقديم اسم المصدر وتوكيد
موكد بالمثنى مبينا من اتى به القضاه لعدم قال الرضي قوله معمول مجزوم عطفه
على ان الواقعة جزم الكلام وقوله او التعجب عطف على مجزوم لان معناه كمجزوم
والعبارة على تقدير مضاف اي فعل تعجب ومعا عطف على مجزوم وجملة وصلا
صفة له وبالحرف متعلق به وكان من حقه ان يبين ان المراد الموصول الحرفي والا
فالعبارة صادقة على الموصول الاسمي وقد عطف على وصلا واللام وما عطف عليها
معمول مقدم وهذه كلها من مسائل التقديم والتاخير من زيادة على الخلاصة وجزم
يجوز لا جواب امر ذا النصب لا واو بعده فيا حبذا ذا اللطف جواز حذف المفعول
ان لم يضر فضلته وقد يجي ضرر ما يوجبه ذكره ومن ذلك ينبغي عن القاعل الخلاصة لدى العربية
كما سبق ومنه كونه محصورا نحو انما ضربت زيدا وما ضربت الا زيدا ومثل

الموكد بالنون الشديدة
او الخفيفة لان تقديمه
موقوف بان الفعل غير مبهم له

وحذفه فضلة اجز ما لم يضر
كحذف ما سيق جوابا او حصر

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

في الصحيح بل انه ومثال اذا لو حذف كونه لا او لم يبق المذهب مطلقا والمقصود بعضه وقبل الا ومنه مع المقصود اذا انها باقية في الحذف يعني دليل والمقول لانه الا المشتق فيه ذلك لان المقصود بالذات المذكور في ذلك الكلام له كما والتوابع المنقطعة منه وبهذا وجه جهة المرعي ومنه ان يكون جوابا كقول الحارث المقال لكم ضرب لان المقصود التي عنه وقع السؤال ومنه ان يكون المبتدا اغنى كالفاعل مفعول نحو زيد ضرب يبتدأ وذا بعضه لان حذفه يوقع في التهيئة والقطع وقد تقدم في باب المبتدا وهذا من زيد على الفاعل مقوله لا حول عطفه على مقدرا وحذفه يجوز نفي جواب لا حول ولا ذا العكس ولا مثال مفعول قولنا ذا بعضه والناصل سبق وفاعل معنى وما ليس جرمه ولا هو منه والثمرا ونحوه ان الناصب له وقد يكون واجبا كل الامثلة اذا لم يغير المعمول فيه وان كان في باب ظن واعلم فمعلوم ان المبتدا فيهما مستحق للتقدم على الخبر والفاعل في اعلم مقدم على الاثنين وان كان في باب اعطى والناصل تقديم ما هو فاعل معنى كاعطيت زيدا درهما بل هو الفاعل معنى لانه الاخذ والدرهم المأخوذ وان كان في باب اختار والناصل تقديم ما وصل اليه الفعل بنفسه على ما وصل اليه بواسطة الجار سواء كان الجار مما يحذف او لا نحو اخترت زيدا من القوم او مقدرا نحو اخترت زيدا القوم مفعوله والناصل سبق فاعل معنى الذي كما في باب اعطى ومفعوله وما بعض حرفه عطفه على فاعل اي كما في باب اختار ما كان بغير حرف وهذا من زيد على الفاعل وفاعل حرم يعود على الناصل ولا هو متعلق بحرم اي الممنوع الاصل الا ما اقتضى امتناعه كما في نحو ما اعطيت الدرهم الا زيدا الموجب تأخير المحصور فيه واعطيت المال مالكه لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة والدرهم اعطيته زيدا لئلا يلزم الانفصال مع امكان الاتصال وقوله والتزموا يجب ان يكون معناه والتزموا الاصل التزام خلافه هو المرجع منه فلا معنى والتزموا الاصل الا ما اقتضى ذلك الا ما مطلوب لما التزموا الخ وذلك كما في نحو اعطيت زيدا عمرا والنحو المتمسر وكما في نحو ما اعطيت زيدا الا درهما للحصر وكما في نحو زيد ما اعطيته لم يكن لا انفصال قال في الاسم بعد بعض هذه الامثلة وهو معنى قوله والتزموا الي التزموا التزام الاصل والمراد ح

والناصل سبق وفاعل معنى كمن من البسمن زاد ثم نسج البيعى ويلزم الناصل الموجب عن اذا وتركه اذا الناصل حتما قد ترى وحذف انه صبحا ان علما وقد يكون حذفه ملتزما

العامل

٤١

ولا يكون بعد المجزوم التي سوى ايروز حمل الواو مستكن وانا هب فاعله وفاء الجزم والجر
والمجرور باللام للمفعول به وما احسن قول الخلاصة ان عليه بقوة ذكر حذف المفعول
الذي لا يشتبه فيه العامل ولا بد للحذف من قرينة اما لفظية كقولك لمن قال الناسي ان اسير فلان
مرالضرب واما معنوية كقولك للمتهيئ للسفر مكة اي تريد واسم دكو دعاية على
حذفه ان ناصب المتقدم وذلك كذلك الامثال التي لا تتغير عن حالها كقولهم كل
شيء ولا شتيمة حر اي ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ومنه باب نحو اياك او كرر
او بعطف او باب التحذير مفهي بمعنى العطف والتكرار وعين ذا الحذف الا الاظهار
ولم يكن المحذر منه ضمير او الذي حذر الا للمخاطب . واحترز اي ومن المفعول به اسم
حذف ناصبه وجوبا ما نصب لتحذير الدال على التحذير فالمحذر منه مقدم وما بعد
موخر ونحو ابعد مفعول له وارحل الاتيان بالاسم هو المعلل بالتحذير وعلة النصب انما
هي كونه مفعولا ملوفا ل ومنه ما يتكرر نحو او يكون النصب بلازم الاضمار مستقلا او
متعاطفا ضمير منه واذا ثبت فيها استعمل في مقام التحذير من التزام اضمار العامل
بعد ان [illegible] منسوقه باحد شيئين اما تكرير التحذير منه نحو الاسد الاسد او العطف
عليه نحو [illegible] سفاه تاليفها والعطف مقام العامل وحكي [illegible] السبيه
عن بعضهم جواز الاظهار مع التكرار وقال الجزولي يجب معه الاظهار ولا يمتنع وقال
في التسهيل ولا يعطف في هذا الباب الا بالواو وكون ما يليها مفعولا معه جائز
قال الدماميني ينبغي ان يقال في اسلم والاسد ان الحذف واجب ان قدر العطف
وجائز ان قدر المفعول معه واطلاق التقدير فيما ذكر احترازا وباعتبار شيء ان يكون
التحذير باياك واخواتها مطلقا سواء عطف عليه نحو اياك والشر او كرر كقوله
فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب او لم يعطف ولم يكرر نحو اياك
الاسد وذلك لان اياك استعمل العامل التحذير فشابهت الامثال وانما جعلوها
كالعوض من العامل الكثير ما لزم منها لم فما استعمل الذي يجمع بينهما والتقدير احترز
باعد واتق قال الرضي وتقدير اتق ههنا مع عطف الاسم احترز من حيث المعنى لان
حبيب المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتق نفسك [illegible] الاسد [illegible] وجازتها
كون الفاعل والمفعول لواحد لا احدهما مدا [illegible] اجاز ما [illegible] الا بالا بناء

ف‍
التحذير والاغراء
م‍
على المفعول به اسم
حذف ناصبه وجوبا

نحو

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

التحذير وان الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر كما تقدم في امثال العلوي
فالواو يجب تقدير العامل متاخرا لئلا يلزم من تقديره مقدما تعدي فعل الاول على الاسم المتصل
الى ضميره المتصل ومبرزات العامل واجب الحذف في الثلاث المواضع التي يتعين فيها
الانفصال كما سبق ولعل المراد بعطف المعطوف ما في نحو اياك والشر والتكرير في اياك
الاسد احترز بالاسد بلفظه المضارع للمفعول الذي هو المعنى لما يشير وقبل التقدير
احذر او باعد والعادة مفرد ويختص حينئذ بالمحذور كقوله شرا مغني كانه هو من الله
المفعول الذي يلزم اضمار عامله وذلك مختص بالعطف نحو المروءة والعلة والتكرار
نحو السلاح السلاح والعدو بين العجز عنه والمغرى عنه من جهة المعنى ان المقصود
من الاول تنبيه المخاطب على امر مذموم يجتنبه ولذلك يقدر معه احذر وباعد ونحو
هما والمقصود من الثاني تنبيهه على امر محمود ليلزمه ولذلك يقدر معه الزم و
نحوه فقوله وغير ذا اي غير اياك مما ذكر صادق بالمذكور تعني بدون عطف وتكرير غير
معمم عطفه باياك يجوز معه اظهار العامل واضماره نحو الاسد وقوله ان تقول باعد
الاسد وصادق ايضا بالمغرى به بدون العطف والتكرير نحو الصدق يجوز ان تقول
الزم او اصحب الصدق ولعادة على تقدير مضاه اي وعامل غير ذا اي او على تقدير مبتدا
ثان اي وغير ذلك عامله جاز الاظهار فقوله ولم يك المغرى الخ لم يوجد في كلام
العرب المغرى الا بدون ان يكون ضميرا ولا يجوز كون المغرى به الا اسما ظاهرا او فيه
جاء الاغراء للغائب ومعه حديث معلية بالصوم والمتكلم نحو عليه رجلا ليسنى قال
ابو اسحاق وهو قليل ومتاول على ان الاسم للمخاطب كانه قيل دلوه على الصوم واجعلني
ونحو ذلك فقوله والتقدير احتراز به عن عطفه على المغرى وهذه من اذنية لدلالة الاول والثاني
ضمير الا للمخاطب ولا استثناء مختص بالمخصوص وشذ مجيئه ضمير متكلم في قول سيدنا
عمر رضي الله عنه واياي وان يحذف احدكم الارنب واشد منه مجيئه ضمير غيبة
في قول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واي الشواب وعلى هذا المعنى بدل الخزمه
والمغرى عنه نبه في الخلاصة بقوله بلا اياه فاحمد ومعنى قوله الاختصاص ينصب
تقدير اعني بسببه موجبه وذا الحالي بعد ضمير وهو الا الذي تكلم واسم بال او ما
ضافة نحو معشر وكان الراي وقد يهم معنى جنس مقدم وما مبتدا موخر والضمير

على هذا الشرح

العهد

فقه

الاختصاص

الاختصاص كنداء دون يا
كايها الفتى باثر ارجونيا
وقد يرى ذا دون اي تلو ال
كمثل نحن العرب اسخى من بذل

ايضا

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

أيضا للمفعول الذي يجب حذف عامله وينصب ظرفا وفي متعلقه جرا أي في حال
قصر المتكلم في اختصاص الحكم المنسوب للضمير المتقدم عليه به وسيبويه مبتدأ
ويوجه حينئذ وتقدير أخص مفعول مقدم به ولبيان المراد أقدم يوجب تقدير خصوص أعني
بل إنما يوجبه كونه مفعولا بفعل لازم الحذف كأعني ونحوه على أن الطول إذ لا
يفيد أعني أصلا بل إنما يفيد تأكيد الاختصاص المستفاد من تقديم المسند إليه أي
المتقدم عليه فإن في التسهيل أنه لقصر المتكلم على ضمير نفسه أي كأنه قال وأنا أو
يشاركه غيره أي نحن وإنما تأكيد الاختصاص أولا لما أتى بأمر عجيب قاله نهاية البدائع إلا أنه
حينئذ ويقوم مقامها اسم دال على مفهوم الضمير معرفا بالألف واللام أو الإضافة
قد أحد ولما شاء بقوله تأكيد الاختصاص أي أن أصل الاختصاص حاصل بدون
الاسم المنصوب على الاختصاص وذلك لأن تقديم المسند إليه يفيد على ما تقرر في المعا
ني وقوله بعد أيها الرجل مثلا أي مخصوصا بذلك يفيد تخصيصه إذ المراد بالرجل
هو الضمير واحد مقدار إفادة تأكيد الاختصاص وخالف سيبويه فقال ذكر الاختصاص
والاسم أعني في أن وقال الأخفش إنها منادى قال ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه
الا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه كل الناس أفقه منك يا عمر وفيه أن هذا لتجريد وادعاء
ذلك في جميع تراكيب الاختصاص بعيد وقال السيرافي أي معربة وزعم أنها تحتمل
وجهين أحدهما أن تكون خبر مبتدأ محذوف أي هو والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها
الرجل أي المخصوص به والثاني أن تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل
المخصوص أنا المذكور ولا يخفى ما فيهما من التكلف والاحتياج إلى تقدير صفة وقصر
الاختصاص المقصود منه ولذلك قال المفعول المنصوب بلازم الإضمار في الا
ختصاص أي اختصاص كونها بعد ضمير نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل وفهم من هذا أن قوله
من الاختصاص واشترطوا أن يتقدمه اسم لا يجب أن يكون بعد ضمير ولو كان بعد شيء لم يجب
كون ذلك الشيء ضميرا وهذا مفهوم من قول الخلاصة سابق إلى جوب ولما علم
ضمير غير متكلم مع ذلك أي منصوبة على الاختصاص بعد ضمير أي فلا دليل إلا إذا
كان الضمير الذي تكلم أي لمتكلم كما أشعر وإنما يشير بقليل أو من التعليل كقولهم بك
الله نرجو الفضل ولم يأت بعد ضمير الغائب وهذا معنى أخي فإن الضمير لا يقوم على

جه
وا

المنادى لم يمتنع كونه للمخاطب والغائب قوله واسم عطف على ان وبان نعت له متعلق
يكون خاص للاغراء اي معمولا مع ما كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف وهذا امر
اخر وبان المنادى لا يكون كذلك قوله او داخلة عطف على ان كقوله عليه الصلاة و
السلام انا معاشر الانبياء لا نورث وهذا مزيد على الخلاصة قوله وكالاغراء منزلا
وخص اي الاختصاص بان هو في صورة الاغراء وليس به لان المراد حقيقة اي هو ما دل
عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانه اخذ من باب الاغراء الى باب الاختصاص لما
كان معمولا لفعل ايضا ان المنادى ايضا مختص بطلب الاقبال ويبنى امثاله ومنهم
من يسميه اي مبني على الضم ويلزم وصفها باسم جنس معرف بال واجب
الرفع وهي منصوبة المحل باخص مقدرا ووجه تخصيص هذا الحكم بذي ان المعرف
بال وبالاضافة ليتاتى قوله من الثلاثة قال ابن الحاجب المعرف باللام ليس منقولا
عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف
يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى وان ينصب بان المقدر كما في ايها الرجل وان
ينتصب بفعل مقدر كاخص قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب بفعل مقدر
اشياء نحن العرب قال الرضي والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانشد ابن
المنادى اجري باب الاختصاص مجرى اهل النداء
المختص ما افاده الرضي لا يدفع ما افاده ابن الحاجب اذ لما صرح هنا عن انه
يجعل مثل ذلك منقولا عن النداء الا على غير معلوم مسموع ومعرفة ابن
الحاجب لو راعى المسموع لم يجوز الوجهين في المضاف لانه يرد على الرضي انه يلزمه
تجويز ادخال المعرف بال والمنادى لا يكون كذلك قلت قال الرضي بجعل
كلام المتقدم ثم تقول لا كنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لكن
المعرب لانه ليس بمنادى حقيقة وانه نقل من باب الاختصاص حكم الاغراء المكروهة
في المعرف باللام فيكون منقولا عن اصل مقدر لا كرهه وكذلك كلام قوله ومن
ما اوهم تشبيهه ... المقرر ... المنصوب
على الاختصاص ليس بمنادى كما تقدم ولا يجوز دخول حرف النداء عليه وهذا امر في
منهما وانه ذكرت بقوله ومن على الخلاصة بقوله ... عنها

بان يأتي في حروف النداء فالفعل الذي لا تدخله لا يدخله عين هذا مراده والنداء
ومنه ما نودي والمغيرة او عوا النادي اي ومن المفعول المنصوب بلازم الاضمار اذ
ما نودي وان فعل المعز معناه عوا او اناديى وشبههما هذا راي سيبويه والاكثر
عنه ان عوا ربير الجزء الفعل حرف لازم ما حكى الاستعمال ولا الترجمة ابن علقمة
وامداد قنر وقال المبرد الناصب حرف النداء وعليه ولا يكون من قبل الاتباع ان معنى المعتد
ففي المفعول بعامل لازم الحذف وعلى المبرد فيبادئ في جملة ويسير المنادى احد جزئه
العبد لتراي الفعل والا عامل ولا منع من دعوى سير الجزئين من مسندهما وما قبل الواو كان
الجزء عوض اعن الفعل الكان جملة حينئذ عين لازم لان الفعل مقصود به الانشاء
والاولى ان يقدر بلفظ الماضي لانه عوض ونائب لان الاغلب في الافعال الانشائية
غير مجيئها بلفظ الماضي حروف تذكر اي الغريب وكذا الهمز وياء للبعيد ام شبهه او لا
اي وا والمندوب حروف متعلق بنودي وجملة والمعذرة اي اعني الصحبة وتقديم العلامة
احسن لما فيه من الاشارة الى انها اعم حروفه وانها تدخل في كل نداء وتعين في نداء
اسم الله تعالى وفي باب الاستغاثة وتعين هي او وا في باب الندبة فوله اي الغريب
حقيقة او حكما او يدل من حروف ولغريب حال ومنه قوله الم تسمعي اي عيني رومة
الغير بكاء حمامات لهن هدير وقد لمراعها فينادي بها البعيد وما في المرخلام
من الخلاصة من انها للبعيد وما في الخلاصة قول مكي وشم قولان اخران احدهما
انها للقريب وثانيهما انها للمتوسط قال الدماميني قال ابن ملك وجعلها
ابن عصفور في المغرب للقريب كالهمزة وزعم المبرد وجماعة من المتاخرين ان اي كالهمزة
في الاختصاص بالقريب ولم يعتمد الا على الراي والرواية لا تعارض بالراي فقد اخبر
سيبويه رواية عن العرب ان الهمزة للقريب وما سواها للبعيد قلت لاكن
الشان في كون الجماعة المذكورين اعتمدوا على الراي ولم يبلغهم السماع وعوا عليهم
لا يلزم من اتيان الدماميني انه معتمد بنية الا السماع المعتمد والاجماع منزل الاتيان لم
يعد للراي الذي والاشارة في قوله وكذا الهمز للقريب اي هو مقصور في نية ما يغيره
وقد كتب ان يا للبعيد او ما في حكمه قال الزمخشري واما ياء هو ومارب مع كونه
تعالى اقرب الى كل شيء من حبل الوريد فلاستقصار الداعي نفسه واستبعاده لها

بأ

ونحن ونتر

فصل

حروف النداء

وللمنادى الناء او كالناء يا
واي وا اي كذا ايا ثم هيا
والهمز للداني ووا لمن ندب
او يا وغير وا لدى اللبس اجتنب

قال

عن تنزيل المدعو منزلة البعيد قال ابن العيني رحمه الله وهو اقتباس من قول الراعي
يقول يارب يا غني بعيد وربنا قال فإني قريب قوله ايضا من حبل الوريد وإنما هو من الالتفات
في منصب البعيد نقلا للزمخشري واحمد قلت ومن اعتقاد العبد بقربه
لما ينزله منزلة البعيد تعالى منه وإن كان منه اقرب من غيره تعالى منه بالحضور علمه
به وارادته لما اراده منه وقدرته عليه فيستلزم من نداء العبد من الله تعالى اثبات
خصوصيته وتمييزه بصفة المشاهدة كما قال في الحكم من طلب منه ان ذكروه مشاهد التي
في منزله فإن ذلك الاستلزام انما هو بحسب الواقع لا بحسب اعتقاد العبد فإن الذي
يناسب اعتقاده ان يستصغر نفسه ويستبعد نادما لها عن الخصوصية في القرب
ووافقهم وقال ابن الحاجب ان يا تستعمل لنداء البعيد والقريب قال الرضي وهذا
اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز فيه اولها اولى
وقيل هي للمتوسط والمراد بقسم البعيد الغريب التي للمتوسط في منزلة البعيد بعد حضور
او غفلة او نوم ونحوها وهذا ظاهر في ان القريب في منزلة البعيد لما ذكر ولم يذكر
عكسه وظاهر الاقتصار على يا انه في قاسم احمعوا على ان نداء القريب بما للبعيد يجوز
تاكيدا او على منع العكس انتهى قال الشهاب خالف الاشباه وان كان البعيد في حكم القريب
واعتبر ان في حكم في حد مستعمل فقد الرضي ايضا
صحة واذا قالوا ولم يقلها او كذا ايضا كما قال في القسم الاول والثاني كان هذا
الاعتبار مقصورا في نداء القريب وان ارتقى لا ينادى البعيد بنداء القريب كما ينادى
القريب بنداء البعيد وقال سيبويه وقد يستعملون هذه التي للمد بمعنى ادوات البعيد
في موضع الأنه بمعنى القريب ولا يستعملون الأنه في هذه المواضع التي يمدون الله
قال الشيخ بدر فيه وحكاه عن سيبويه بشير حتى وظاهره المنع مطلقا
والقيد الجواز اذا كان في حكم القريب واعتبر كون ذلك الا ان يوجد نص بالمنع انتهى
هذا كما قال وبعد ان يقال العكس بقول الشاعر اسكان نعمان الاراك
تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان فناداهم بنداء القريب لحضورهم في قلبه وايا
كقوله ايا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها وهيا كقوله
فاصاغ حوالي يكون هيا ويقول ترمي ح هياه فقوله وقوله انها مفسر

م

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

153

بعد وقد صار كهاء ذلك يا فتى ونحو ذلك انها تستعمل في كل نداء حقيقي او حكمي لا
لا تراه انه تستعمل مع المندوب اذ الاصل انه استعمل بالمنادى المجرد من الندبة والا د
نعته وان وهذا من علامات المعنى ذكر **وانو انضمام ما فتح مضافا وشبهه منصبا**
وهكذا نكرة لم تقصد ومرما يبني من المفرد المنادى ضربان معرب ومبني فالمعرب
ثلاثة انواع المضاف وشبهه والنكرة الغير المقصودة ولا فرق في الاضافة بين المحضة
وغيرها خلافا لما نقله عن احازته الضم غير المحضة والشبيه بالمضاف اسم يجيء بعده
شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه واما معطوف
عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد
نحو يا ثلاثة وثلاثين او في هذا الشرط المخصوص بعضهم على بعض من ان يكون
علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا الظاهر مذهب سيبويه وهذا القول لما ثلا
ثة وثلاثين عنهم وقال الاندلسي وابن عصفور انما يضارع المضاف اذا كان علما
والا فلا يقال عندهما في غير العلم يا ثلاثة والثلاثون او والثلاثين كما زيدون
وثبا اذا قصدت جماعة معينة والا فلتكن يا ثلاثة وثلاثين نحو يا رجلا وامرأة
بغير معين والاول اولى لكونه قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى
والمراد هو جملة او كونه كقوله ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن
في كليب تواضع فوله وهكذا ذكره مبتدأ او خبر وجملة لم تقصد صفة لنكرة
تمييز بين النكرة المقصودة وانها تبنى ونحو زيد بالمضاف وشبهه والمعرفة
وهو في باب النداء ما يبنى مضافا ولا شبهه فانه ايضا يبنى وهو معنى قوله ومن
لا يبنى قوله وهو او نائبه في النداء يراجع شرحه **وجاز حذف العوض**
لا مستغاث اسم والتعجب . والاشارة او اسم الجنس او معنى
يفصل الجار او المجرور حرف النداء مع المنادى سواء كان علما نحو
يوسف اعرض عن هذا او مضافا او ما اد والى عباد الله او غيرهما فنحو
ونحو لم اسم اشتغال ويستثنى من ذلك مواضع يمتنع فيها حذفه او لها
المندوب وثانيها المستغاث لان المقصود معهما اطالة الصوت والحذف
ينافيه وثالثها المنادى البعيد لذلك ولم يذكره ورابعها اسم الجلالة لان

مف
على الفاعل في بان معرب
ومبني

والقمر المذكور والمضاف
وشبهه احذف على ما خلا لما

وغير مندوب ومضمر وما
جا مستغاثا قد يعرى فاعلما
وذاك في اسم الجنس والمشار له
قل ومن يمنعه فانصر عاذله

صح
نحو

تراه على خلاف الأصل وأنه إنما يستحق أن ينادى من يحتاج إلى التنبيه وهذا مستحيل
على الله فإن في الحكم أنه الذي لا يجوز عليه الغفلة وإنما يقصد من يحكي معنى الإقبال
ولذا حذف معه الحرف لتنفيس لدعوه غير التي يعمل عليه وخامسها اسم اليقيني منه
نحو يا للعلا ويا للعشب لأنه ملحق بالمستغاث وسادسها اسم الإشارة لأن
الحرف ينادى بإدخال الوصف مثل أيها فأول اللذين اجتماع شيئين مجرور الدالة
أولا لأن التعيين مختلفان أولا لأنهم فروا الصريح في الإشارة منتهيا كما أنه بعضهم
انتقاء فيه التعليقة مبني يا هذا أو لو حذفوا لا يا لأخلوا وسابعها اسم الجنس
المعين لأن أصلا حل أيها الرجل الذي اقتضى اجتماع شيئين استغنوا بحذفه
المتروك عن الذي على التعيين المستفاد منها فلو حذف الحرف لكثر الحذف وأخلوا
وإلى هذين الشارح بقوله واسم الجنس بقرينة ما يقال ونامنها اسم الجنس المعين
المعين لأن نراه على خلاف الأصل حتى ينتصر المازني بحذف الحرف معه والمبرد
وتاسعها المضمر لأن نراه على خلاف الأصل في بابه فقوله أما إلخ عطف على مقدر أي
وجاز حذف الحرف مع المنادى غير المندوب والمستغاث عطف على ما أو كذا المعين
بإسقاط الأداة وكذا ما أفعل أو اسم أي بقوله أما الحاء أو إلى أن ملاذ كل من اسم
الإشارة واسم الجنس المعين واسم الجلالة هو رأي الجمهور وخالف في الأولين الكوفيون
وأجازوا الحذف معهما استدلالا بقوله بمثلك هذا لوعة وغرام وقوله
تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وقولهم أصبح ليل وافتد مخنوق وأطرق كرا
وأجيب عن الآية بأن أنتم مبتدأ وهؤلاء خبره وتقتلون حال وعن البقية بأنه شاذ
قال ابن مالك والقياس على اسم الجنس المعين أكثر شيوعا ونشرا
وفي اسم الإشارة على السماع ومن قال نصر على رأي الكوفيين وخالف في اسم
الجلالة بعض النحويين فأجاز الحذف وعليه جاء قول أمية رأيك الخلق وضبط
بالخاء المعجمة بالملوك لا يرد إلا الطاغية الغير أصلا بجواز الحذف للمنادى خلف
وقول المصنف فيما اقتاده أخله متروك لو حذفوا الحرف وحمل مقدم منع ذلك أبو حيان وأجاب
بأن ملاذه التنبيه مثل الحال والدعاء بل الأولى كفؤ أنه أركسا الإيا محذوفا
والأشبه كقوله ألا يا اسلمي يا دار مي على البلا قال ولا كذا لا يكون المنادى

محذوفا

محذوفا والعلامة في هذه الامة فانه اذا جاز ذلك فامثل هي لان الامر والدعاء مظنة
النداء وتوعد متصلا حيث عبر المقتضيه بالحذف ورده ابن حيان بان الجمع بينهما
حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف ولم يرد بذلك سماع من العرب فيحمل
ورد الاية والبيت ونحوهما للتنبيه اهـ قلت فعل النداء من عوض
عنه حرفه وبين مسح فصار حذفه مع ذكر الحرف كلا حذف بل نقول يمتنع ذكره
لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه والمنادى لانه اذا كان مقصودا بالذات
من الكلام كان الحذف منه مستنكرا حذفه لا كثرة ما يورث الدلالة عليه مع
الامر والدعاء لما تقدم حسن الحذف منه اذ اوجد ما يدل عليه وجعل يا
للتنبيه لا يخفيه من الاجحاف على غير ان المنبه اذا كان محذوفا مع ما
بعد الامر دعوى التوكيد الا ان الذي هو حلا والاظهر فلا في الاستعمال ولهذا
بعد او بيا او حيث ادبى للتنبيه لا للنداء فلا لان مالا يا بعد قول الشاعر
فمن يكون وهل ليس معه منادى ثابت ولا محذوف كقول من يلتقي مت قبلا مثلا
قال المراد ميتي ومعنى شرح الحروب وجهه كلام ابن مالك انه لا مانع من ان يكون المعنى يا
واعلم انه قد يحذف المنادى وان لم يذكر قبله امر ولا دعاء ولكنه قليل اجل
انشد الطغائي في الشعب شاهدا على ان العرب قد تحذف المنادى احد حار نيبر
بن العباب المنادي يا كان حوت وان كانت سلامته فعوضا شيء خلد التذكار
والعرب وقال المغني ولا يقوم ولا يا اهول اي او يا ذا اسر كل حذو لا نه على ماذه كثير
نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا نعم الحبيب ويا نعم الرسول لما يعني في باب نعم
قوله ومطل الامر قد اجاد مبتدا وهي بعد على ان حذف النداء قد يعطل من المنادى
بالامر ان يبعد لتزام من قول حزام بنت خالد الخفيفة تمل كما تعلمه الطبيعة
لم البا ولا بكر تضانا الكعبا واذا الدمع تسكرا وكبيا ارون الا يا
لهيبة وابلد من حيث وحلت ما ابنه تزيل على الغاضر ولا ينادى مظهر
منهم من التبادر بن نكرة في سيبون الثاني انه لا فرق بين ان يكون لمتكلم او لغايب
او لمخاطب اما الا ولا في بيان المتكلم والعيبة فمنا قبل للمخاطب الذي يقتضيه
النداء من اما قول الحوص فهو ما هو مقدر اي عنا ما ابتليو به شيء فما المشهور

ان يلقاه يلتقي مت

بمعنى

بالعباب

على الشارح ان لم ... حا على ...

الخطاب

اذا اضمر وبينا ما يلي ايا لله ايا واما ضمير الخطاب فلا يعبر عن الجمع بين خطابين مع ان احدهما مغن عن الآخر وجوز بعضهم نداء ما مضمرا دالة فلم يسمع بصيغة الرفع كقولهم يا انت يا انا كيعيلا والثاني كقوله يا ابجر ابن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا واجاب المانعون وهم الجمهور بنحو ذا وتاول بعضهم يا انت على ان يا للتنبيه وانت مبتدأ محذوف الخبر يدل عليه الكلام بعده وبالثاني على ان يا للتنبيه وانت مبتدأ او انت الثانية مبتدأ ثان وتوكيد او وصل او بدل والثاني الموصول وبه مبرا التقييد على الخلاصة لان ظاهره يفهم جواز نداء الضمير

وما اوصل حرف خطاب ما عطف عليه وهو مما عليل الضمير والضمير بين الموصول وصلته مفرد المفرد ايضا ولا يجوز نداءه ما لان المنادى هنا غير الخطاب وكيف ينادى وينضم معه اللفظ ولا يجوز نحو يا هذا الذي والاسم اي وغيره لان توجيه النداء الى المشار اليه يقتضي انه المخاطب والخطاب حرف الخطاب يقتضي ان المخاطب غيره قال الشارح واجاز الكسائي ذلك على سيبويه وقال ابن هشام عن قول الخلاصة وايها ذا ايها الذي وذ وهم وكلامه ان اسم الاشارة المتصل بحرف الخطاب يوصف به اي لقوله ايها ذا اخلا من اللبس وقد اجاز يا ايها ذا الرجل والبيع وقال السيرافي وقال ايضا عند قوله وذو اشارة اي مذهب السيرافي ان اسم الاشارة اذا لحقته كاف الخطاب لا يجوز نداؤه ومذهب سيبويه والكسائي الجواز وهذا العلم ما قول بعض من اشار اليه عند قوله والمشار له قد لا ينادى اسم الاشارة المتصل به الخطاب نحو ان الكسائي وسيبويه وقال ابن هشام اعلم ان هذا مستبعد ما قول الخلاصة

ومع ذا لا بد وقال الزمخشري لو دخل اللام المنادى وجاز اسم معناه وهو غير لكون اللام معارضة للشرط وما كالشرط واستشكل دخولها على اسم المنادى المبني والاسم المعرب وهو ايضا غير معمول على انها وقال بعضهم انما يمتنع اجتماعهما كراهية اجتماع حرفين متفقين في معنى لان اجتماع حرفين احدهما يدل على ما يدل الآخر

وقد ذكر ان في جمع يا وال
في مع الله ومحكي الجمل
وان كان اللهم بالتعويض
وشذ يا اللهم في قريض

ايا ادعا

وزيادة لا يستنكر كما في الآن فالوارد بغير المحذور اجتماع المثلين بعد
المتعاقبين بل قيل فوائد لا ... أبا عبد الصمد ويا أبيهم ويا الله بل الممتنع اجتماع
أداتي التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما وقال الرضي في الاعلام انها
تنكر ثم تعرف بعوض النداء ولا فيها فإن قال في يا الحسن ويا عبد الحسن وقال الرا
ضي في اسم الاشارة تنكر ثم تعين بعوض النداء ولا حاجة إلى ما ارتكبا إذ لا تمتنع
ركوب التعريفين المختلفين مواجهة مفقود أيضا النداء ولأن محذوره اجتماع مثل
التعريف بعد الحرف وقد زيفوا قوله في نحو قوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت
بخيلة بالود عني ومن قوله فيا الغلامان اللذان من اقوال ابن مالك وينبغي ان يعد
للضرورة قوله ... وارتضى البعض على ... الإيقاع قبلة ويا
... وكذا معاليق عضعوره باب النفر ... وجوزه ... الكوفيون
في الاختيار فلا بد ... الرضي ... دخول يا على اللام
مع ... وتعم الغلط ... قول المخاطب المتعقب لوجهين احدهما
ان ... المنع ... على ما لا ... للشيء ... والثاني انه لا يجيء
مع تعين الاشتداد الآتي **إلا مع الله وما حكي وموصول به أن يغتفرا**
الرضي انما جاز ذلك في اسم الجلالة لاجتماع شيئين فيه لزوم اللام لزومها للكلمة
حتى لا يقال لاهِ إلا نادرا وكونها بدلا من همزة إله فلا تجمع بينهما إلا قليلا فلا
الهمز والصيغ والنزه ويا ابن وان لا ... ذلك لازمة لبيست بل كالزائد
ويخالف لام ... وان لا ... وان كانت عوضا من الهمزة إذ اطلق ... لبيست لازمة
بل الدراصل ... مفعول وابن ... الاعلام انما يعتري ...
ومكا ... على ... ثم اختص بالمعبود بالحق وصار مع اللام اشهر
على ... استعماله ... وصار تخفيفه ... اعلم ...
صارت كالعوض من الهمزة فلم اجتماعها فلما خففت نقلت حركتها الى
ما قبلها وحذفت ثم سكنت اللام اللام الاولى وادغمت في الثانية والاكثر في اقوال
فصح الهمزة وذلك لانه ... اول ... اذ خرجت عما كانت عليه في الاصل
وصارت كجزء الكلمة حتى لا يستنكر اجتماع يا واللام اذ لم يبقيا على اصلها

مرىل
مثل
خ
بالود
الفراد
صح
سعفى

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

تسقط الهمزة في الدرج لانها همزة وصل وحكي ابو علي بالهمز بالوصل قال سيبويه

ان يكون الهمز لا تبيين ليفهام استفهام فتح همزته واجتماع اللام وبان

هذا اللفظ اختص بأشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسمى الله به ومنها الضم في اللهم وبالجر

والله وقطع الهمز والجر محذوفة في الاستغراق وهو قبيح في المسألة وانما سائغ ذلك

في الاسماء انه كثير نحو الرجل قائم فيمن سمى بالرجل لأن أل من جملة اللفظ المسمى به وجهي داخلهم

من جعل وقياس المبرد واسمى جر من موصول مصدر دال نحو قائم الذي قام فالقائم في شرح التسهيل

وهو قياس صحيح ونص سيبويه على منعه قال الدماميني وهو مشكل لأن القياس أحرى

وذلك لأن الالف واللام في الذي لازمة وفي الرجل غير لازمة فإذا جاز ان ينادى غير اللا

زمة فلأن يجوز أن ينادى اللازمة احرى لان لزومها يقتضي تشبيهها بها من الحروف والف

بيت الذي نص عليها قوله بي أي يستعمل بغير راجع لمسألة المحكي و[illegible]

حرف الخطاب والمعتمد ذلك قال المبرد في الشرح ولا ينادى الموصول كما نص عليه

سيبويه ممنوع بي اي بعضها راجع الى المسائل الثلاث وهي اعتراض وجمل ومبتدأ

قوله وموصول ممنوع بالرجوع عنه على نظم وهو تعبير من اللفظ لما في ذلك من الفصل

بالاستثناء والرجوع الى المستثنى منه غير قصور الانه اعم عنه والمتبادر

والاولى ان يكون معطوفا على المستثنى ويكون جاريا على رأي المبرد ومرجع الضمير

قوله بي اي بعضها لما علمت من منع ابي مالك المبرد واستشهد بقال الدماميني لكلام

سيبويه وأن ينادى اسم الإشارة وصفه بمعاينة الكلا وانصف ان عرضه

أل لاسم الاشارة في النداء اكثر اهل العلم ان يكون المقصود نداء صفته ومنهم

وطن لذلك يجب حينئذ صفته ورفع صفته ولا يوصف الا بما فيه أل الجنسية

او بالموصول المصدر بأل نحو يا هذا الرجل ويا هذا الذي فعل كذا وهذا هي اللغة نبه

عليها بصدر البيت وان شاء تفتن ان يفصل نداؤه بنفسه فلا يكون حطه تعينه

ولا يجب وصفه ويجوز في وصفه اذا وصف الرفع والنصب ولا يتبعه الا بما

فيه أل خلافا لما ذكره ابن فلاح في بعض العبارة من جواز نعته بالمضاف والى هذين

اشار بعجز البيت قوله وان ينادى اسم اشارة الخ ضعيفة كما في العبارة وجواز

نعته بالمضاف والى هذا اشار بعجز البيت الثاني ثم حكما وصوتا كما في الاولى وجوز

[margin: هو واشار الى ذلك بالبيت ... ان كان ... ببيت الشعر]

[margin: نبها]

بعضهم

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد و...

١٤٨

بعضهم في نعت اسم الإشارة انتهى ملخصا بدون هذا التفصيل ومن يقف ومن اين
بان اياك اشد ابهاما منه لان اسم الإشارة قد يزول ابهامه بالإشارة الحسية
ومنها انه لو قيل على الاول ما الفرق بين الحالتين في المعنى حتى يختلف الحكم وكيف
جاز ان المقصود بالنداء نداء الصفة مع ان الصفة انما اتى بها تبعا ومتبوعها هو
المقصود بالنداء ذاتا وجواب الاول ان الغالب بالفرق لعله ان الابهام الحا
صل مع الإشارة ان كان ضعيفا بحيث يغلب على الظن زواله بالإشارة الحسية
لم تشتد الحاجة الى الصفة فيكون الاتيان بها جائزا لا لازما فعلى هذا فيصح
ابهام اسم الإشارة من حيث هو اسم اشارة وزيادته في الايضاح وغيرهما فمجيئه
فلا يجوز فيه غير الإشارة ويجوز عدم الاتيان بها وهو كذلك وان كان قويا بحيث
يغلب على الظن عدم زواله بالإشارة الحسية اشتدت الحاجة الى الصفة فيلزم
الاتيان بها ومن ثمة حمل الموضح بهذه الملاحظة المنادى طالب النداء في الحقيقة
متوجها اليها فهي وجه الفرق الذي اومأ اليه ابن الحاجب في الكافية ويتفرع
على ذلك ما في ان اقتصاره على اسم الإشارة كثيرا الدليل على توهم انه المراد
دائما فقول الرضي في نحو يا هذا الرجل يتعين هذا التركيب موضوعا لنداء المعرف
باللام على ما اومأ اليه المصنف بل لاجل نداء الإشارة بدليل اقتصاره كثيرا على نحو
ياهذا بدون الوصف باسم الجنس ان فيه ما فيه علمت ويتعين قصده في الذكر في قول
الفاضل ان كان في كلها يعني المعرفة موصوفا من حيث الجنس لا غير لانه لا يذكر ان
تكون تلو يعارض ما ام من عدم زوال الابهام بدون الصفة فانه وزن ايراد فما
فهم واما الاشكال الثاني فقد اورده الدماميني في وصفها واجاب عنه بقوله
الرجل وان لم يقصد بالنسبة بحيث انه منادى اذ لو كان كذلك لوجب ان تدخل يا
يا داخلة عليه فمقصود في الاصل والحقيقة لانه مطلوب اقباله فينبغي ان يكون
منادى الا انه منع دخول حرف النداء عليه اللام فتوسط بلفظ وجعل تابعا له
وصار صفة لدلالته على معنى فيه من جهة انه مطلوب اقباله والحقيقة مقصود
ومن جهة دلالته على معنى في متبوعه صفة وغير مقصود بالنسبة الى قلت
فرض القوم بان وصفه هو المنادى في الحقيقة وان وطئ له وهذه عبارة الرضي

وغيره ولا معنى لكون ذلك وظيفة سوى هذا وقوله اذ لو كان كذا لكان التوجيه ان ذكره
بدل الجملة عليه فتقول هو كذا له وانه لم يدخل بدل عليه للمانع وهو ان ولذا كان
في بدل الوظيفة لتمام حوائجه وفي صورة صورتها بالسواء هو معنى قصده بالنسبة
الاولى اعتبار الله بعينه الغلام المنسوب عنه واشار من الوضع بمقصود بالنسبة وقوله
من جهة انه مطلوب افادة الكلام حقيقة او هو لكونه مناداة وهو معنى كونه مقصودا
اي بالنسبة فما ذكره بعض تفضله والشيخ وان تضمنه فيما يعرف البدلية
وهذا انما ذكروه جهة ولا شبهة مجوزا ان شبه فرع فاقول فقد تقرر ان المتبوع
في باب البدل في نية الاطراح لان التابع فيه هو المراد من الاتيان بالمتبوع
ولا طارحه كما في الوافي بذكر الاسم مقصود اي بالنسبة بعد التوطئة لذكره
بالتصريح بتلك النسبة الى شيء فتلك لغرض من الاغراض كالابهام والتفصيل
نحو مررت بجارية قال الرضي وان العلماء الخاطئة ورجل قطامي زيد مع زيادة كان
التقديم بعد لاكرامه من الابهام اولا والتفصيل ثانيا الذي هو موقع في التفسير جمع بينهما
ويلزم من الجمع بينهما التقوية والتقرير وتقرر ايضا ان التابع في غير البدل انما
هو لاجل المتبوع اي المتبوع فيما ذكر هو المراد للاتيان بالتابع ليتكمل به وان
لذا اختص هذا بالكلام وجب التنصيص منهما على ما يعرف هو الاول وادون انما
لتصحيح النوع ان المقصود بالسواء هو بعينها وانه انما في بدل المكون
وظيفة لذا له والاسم الاول حيث هو الذي هو في لاجل انه بالتعكيس ثم نقول
لما كان الغرض اللفظي وهو التخريج احتياج بان للعلة المتقدمة للاتيان
جاز فيه مع ذلك الغرض المعنوي اي الابهام والتفسير والتقوية والتشكيل
لوجود ما يعطيه ولا بينة ذلك انه سواء ما يعبر ان المستعمل لما وان قلت
قد تقرر ان البدل يقتضي فيه طرحه فيه بطوله بحال الاول ولذلك امتنع البدلية
في قوله ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا وقوله انا ابن التارك البكري بشر قلت
ذلك قاعدة اغلبية وان شاع عنه في التعارض وذكرها لا يعتبر من البعد انه والقول
كما ذكر الرضي ثبوت البدلية في البيتين ونظائرهما لا غير وان البدل يجوز ان يعتبر
مستقلا لكونه ليس معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع ويجوز ان يعتبر غير مستقل

لان اعراضه بالتبعية للاول قال وبعلى الثاني نقول يا غلام جعفر ويتم امرها بالوجهين
وبالخاني ايضا زيد اذ انصب وكذا قوله ان ابى ان دخل المذكور يتم بالجر وان قلت
يا عوض عن العامل وان بدل لا جاز لكم ضعيف مبالغة فيها للتابع قلت معنى الشذوذ
غير مختص بالبدل وان عامل التابع في غيره هو عامل المتبوع وان الزم عليه ذلك
ان تعتبر في السواد بالبدل وانه الكلام عليه في نعت اي على قولهم عامل البدل
كالصفة وغيرهما وان عامله عامل منوع عند سيبويه والمبرد والسيرافي وهو اخر شيء
وهو الحق كما يبنه الرضي والدماميني خلافا لما شاع من انه على نية تكرير
العامل وبين ما ذكرته فيما جرى ذكره مجيبه جامرا الغير دال على معنى في المتبوع
كالرجل وامام انه اسم الاشارة فهو نعت ولا الشلوبين اسم الاشارة وكذلك بدل
مبدل انه اسم الاشارة مقصودا في الحالتين المتقدمتين غاية الامر انه اذا ضعف
الابهام لم نشترط الا احتياطه ولم يلزم وان اموى اشتهت ولزم ولا يلزم من ذلك
ان يكون هو المقصود بالنداء وان ما قبله غير مقصود به وما احسن قول الخلاصة
ان كان تركها يفيت المعرفة بلزمه على معرفة والثبوت بفسر ويدل على حجته
نزابه والاقتصار عليه بخلاف اي قوله وهو جواب الشرط ويدل ان متعلق
به ورقعا بمعنى ومرفوع حال من ومفعول انصب يعود على الآخر نصبه ويقبل
المراد او حبس لان الامر بالنصب ورد يفرغ من المستبدل من العزم بالمرفوع اولا
والاقتصار عليه وقوله عند ان اسم الاشارة اي بنفسه كم هو المتبادر
ومن هو من انه يجب نعته ورفع نعته في غير هذه الحالة وقال لم يعم بنفسه
بل بنعته **وايا ادعم واثلها وضم بين ال او بالمشار والغ** اي مفعول مقدم
بالضم اي اذ انون بغير الصورة مبنيا على الضم لانه من قبيل المفرد المعرفة مفعول ادعم
ويستعمل ايضا المراد وصل اللاقتصار انه التبع اي كلمة ها التي للتنبيه عوضا عما
فاتها من الاضافة وهي مفتوحة ثم نعته بما وقد لم اذا لم تعرفها اسم الاشارة هي
لغة بني مالك وبه ارسل قوله وصف بفعل ال وصفه على ما قبله ان وصف
اي وبنيه ان متعلق به ورابعا حال وفاعل صف اي لا صفة والنزم رفعها لانه
المقصود بالنداء كما سبق ولو كانت مثله انه عيى الاستقلال وجب ضمها

وايها مصحوب ال بعد صفة
تلزم بالرفع لدى ذي المعرفة
وايهذا ايها الذي ورد
ووصف اي بسوى هذا يرد

هذا كله في المكتفي على انها متنادي له
في معموله وهو ما معمولا ثانيه منه
معنى انه وذلك منها ما التنبيه الخ

للتبعية والافراد هو رأي الجمهور وخالفهم فيه المازني فأجاز نصبها قياسا على غيرها من
صفات المنادى بأن وعرض به في الخلاصة بقوله لدى في المغرب فقوله وما لمشار عطف على ما في ال
ويلزم حينئذ نعت اسم الاشارة بذي ال والموصول فقوله نحو يا هذا الرجل وظاهر اطلاق المص
أن ذا الحكم لازم وهو رأي ابن مالك تبعا للأخفش فقيل وقد بناه على أنه مشار لا تبني
على مثله الأقوال وهو قوله أيها الذي كلا زاد ذكرها فقوله والنعت على المشار
نحو يا ايها الذي اعلقه المذكور قال الدماميني وهاهنا إشكال وهو أن الحركة
حاصل فقوله يا ايها الرجل اذا رفع محض بالرفع وكل حركة اعرابية لا بد لها من
عامل وها هنا لا يجوز أن يكون العامل فيه حرف هذه حركة هذا التابع المرفوع هو العامل
في المتبوع وانتفى العامل المنادى ادعو او انادي وهو لا يقتضي الرفع والإشكال
جار في توابع المنادى المفرد المعرفة بالرفع ولم أقف لهذا الإشكال على جواب إلى
الآن وقولهم انه اتبع الرجل بالرفع لانه المقصود بالنداء وجعل تابع المنادى بالي
مع تشبيهها لفظة المنادى لعروضها بحركة الإعراب لا يشفي في دفع السؤال
شيئا فتأمله لدرايته وقال ابن الضائع اما وجه النصب في تابع المنادى فظاهر واما
وجه الرفع فهو أن صفة المنادى للفظه والحركة ضمة بنائية تقوم في المنادى مقام
حرف الاعراب [illegible] العامل لما كان اللفظ جاز لأجل شبه المعنى مع التوابع المبنية
لأنها ذات تبعية للرفع وقال هشام أنه إذا تبعية حركة الإعراب لحركة البناء
الذي خالف الأول كون الرفع عن تبعية هذا التابع المفرد لأنه لو كان منادى نفسه
بسبب الرفع ابن الضائع معنى أتقى وأوكد في هذا المقام وهو عين ما قال الدماميني
الإشكال المتقدم ذكره قلت لا نسلم أنها حركة إعراب حتى يلزم ما ذكر
بل نقول هي حركة مشاكلة لحركة المنادى لفظا بابن عمر ومن ابنها للاتباع
وليست إعرابية ولا بنائية وسمي الضمة في بابن ابن عمر وجه نون ابن في التسهيل
وبعلامة الابن ابتداعا وضم وافتح من انحو زيد بن سعيد لا تهن واضمم ان ابن علم ما وي من المنا
دى ما يجوز فيه الضم والفتح وهو ما اجتمع فيه شروط وهي أن يكون علما مفردا موصوفا
موصوفا بابن متصل به مضاف إلى علم وحركة آخر المنادى ظاهرة وقد ذكر الناظم
الشروط إلى المثال فجوز في اللام من زيد الضم والفتح واختلف في الأجود منهما فقال

الجود

من المشكل والح

من ولد من العاجز أن لا يكون الابن حيث كونها رضة كما لو جمع على حرف دار أن اذا أن الشرط لعاملة الخ

اليهم لانه موضع الاضطرار وقال ابن كيسان الذي لا فرق الكثير في كلام العرب وظاهر المتن جواز
الضم بكثرة مع وفي الخلاصة ان الاشارة للخلاف بتقديم الضم وتوكيد الفتح ومولده والحكم
اي صادق على نحو يا رجل ابن زيد ويا زيد ابن اخينا لان الاكثر ان يقع علمين فيهما وصادق
ايضا بنحو يا زيد الطويل ابن عمرو لعدم الموالاة وبنحو يا زيد الطويل ويا زيد ان فولده
انه يجب ان يكون فاصلا بعضو لاجل ادات النداء يضم ما ولي وان كان الافصل
بعض ما ان جبر للضرورة كما قدم عليك المعمول الذي لا بالمعنى ان ما ولي الالف عليه
والبدل بمقتضى وجوده الموضوع **في سعد سعد الاوس ثاني نصبه واضم او احكم**
او لا وانصبتى، عفو منه في الوصف واسم الجنس اي اذا كرر المنادى حال كونه
مضافا واما ان يتكرر المضاف اليه ايضا نحو يا سعد الاوس سعد الاوس فمن الاشكال
ويكون الثاني تاكيدا محضا وان لم يتكرر المضاف اليه نحو يا سعد سعد الاوس وانه
يجوز في الاول وجهان الضم والنصب ويجب في الثاني [illegible] على انه بدل او عطف
بيان او توكيد باعتبار المحل او باضمار يا او اعني ثم قال سيبويه الاول
مضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم بينهما وقال المبرد الاول مضاف الى محذوف مثل
ما اضيف اليه الثاني كقوله يا تيم تيم عدي وجهته الاشهر وقيل غيرهما في قوله
ثاني صفة محذوفة وهو المنسوب الى الضم ثاني ونصب ضم اي وفي متعلقه والمراد في قوله
الثاني ونحوه بقرينة قوله او انصب اي قوله وانصب او اضم عطف على [illegible]
بمفاد ميله بالنصب او على تاويل وضم اول لان الالف كلا يخفف على الاد
خبار وانصب وضم متنازعان في او لا وانصبتى اي المتنازع الفعلان مستترا وعمومه
اي الحكم المتقدم ضمه وفي الوصف متعلق به نحو يا صاحب صاحب زيد وفي اسم الجنس
نحو يا رجل رجل القوم وخالف الكوفيون فلا يجيزون في اسم الجنس ضم الاول وفي العلم
صفة بالتنوين او نصبه منونا نحو يا صاحبا صاحب زيد وهذه زيادة على الخلا
صة ولم يذكر هنا تابع المنادى لذكره اياه في خاتمة التوابع ولم يذكر ايضا هنا المضا
ف الى ياء المتكلم لذكره في باب الاضافة **ثم خص النداء لؤمان نومان وفل وفعل**
في سب المذكور والاناث فعال والامر كذاك من ذي ثلاث. وفل مكرمان فلا مان
وقد بني مكسوران النداء معمول خص ولؤمان فاعله ونومان معطوف

النصب

مبني الصفة لازم للنداء

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

عليه باستغراق الأداة والمعنى أنهما مختصان بالنداء ومقصوران عليه لا
يستعملان إلا فيه كما تقول خص الذكر زيد أو منزل الحسن من قولهم أسماء لازمة للنداء
لا نقض إيراد النداء ملزوم مع أن الملزوم لا يثبت بدون لازمه وإلا أسماء المختصة
بالنداء كذا بالنداء مسموع وقيد من المسموع لؤمان بضم اللام وسكون الهمزة بمعنى كثير
اللؤم ونومان كثير النوم ومصدر أيضا وفُعَل بضم الفاء وفتح العين في سب الذكور نحو
غُدَر وفُسَق ولُكَع والكع وفُسَل ينقاس بشرط الثلاثية قوله فعال مقول العد
على أمر ذا بني ما علم على الكسر واضح مبني لما لم يسم فاعله ومن المقيس فعال في سب
الإناث نحو لكاع وفساق وخباث ولا ينقاس إلا من الثلاثي المجرد التام المتصرف
الكامل المتصرف ويقاس كثيرا ذلك فعال اسم لفعل الأمر نحو نزال وتراك وقد أقبلت
يستعملان من الرباعي وشذ دراك من أدرك ولا من الثلاثي الناقص نحو لا يبقى ولا من الناقص
ولا من الجامد ولا من المتصرف الناقص المتصرف كنزع وبرود والثلاثة إلا الكاملة
إنما ينصرف إلى المجرد لأقسام المتصرف الكامل ما ذكر أنه تمم الشروط وهذا
استكمل للعشار كثر المتفرقة وفعال المذكور مبني على الكسر أما اسم الفعل فواضح
وأما المستعمل في السب والمشهور فيه وزنا وعدلا ومعرفة فوله فعال عطف على فعل
والإناث على الذكور والواو عاطفة شبيه ابتداء بلى محتملير والأمر مبتدأ وكذا
جني وأنه عطف على ما قبله لا أخذ شيء من المنادى وذلك أن يكون المختص بالنداء
ومن ثلاث حال من فعال وضمير الأمر متوارد عليه على ما هو مغالبه ويحتمل أن يكون حرف
من الأول لولا التراكيب الآن أو الأولى المرفوع للأصل غير بينة وصنيع الخلاصة
أو ما يذكره الآخر أن مخصوص المشار للمسموع من المسموع فعلان في المدح نحو
مكرمان وفي الذم نحو ملامان واستعماله فيها ومن محيان ومن المسموع أيضا
فلة ومذكرها ومذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرتين فعل بمعنى رجل
وفلة بمعنى امرأة وذهب الكوفيون إلى أن أصلهما فلان وفلانة ثم رخما
ورد بأنه لو كان كذلك لقيل في المذكر فلا وفي المؤنث فلان إلى الترخيم بحرف
حاله اثنتاني بوم ولا يحكم الأعلى بعد من يقول وذهب الكوفيون وقول صاحب
التسهيل إنه راجع هو مذهب الكوفيين غير صحيح ومن المسموع أيضا هنا إلخ

حرف بأن

وأنه

الشرط

شبه على

جل

أي ما لا يتعالى بحيثية واقعي الى أنهما كناية عن علم من يعقل فهما
بمعنى فلان وفلانة فلا يتعرف إلا ما يقال
بمعنى أن الكناية بفلان وفلانة عن
العلم أكثر لا أن فل وفلة مأخوذان
منهما يظهر به الذي هيمنه نبوءة
مذهب الكوفيين إلخ

بالغ

اللهم صل وسلم على سيدنا نبينا ومولانا محمد واله

ما ادغم والاكثر للهاء الاخيرة ثم قيل ما ذا فنرى هذا واختلف القائلون بزيادة
على اربعة اقوال الاول ان الهاء بدل من لام الكلمة والاصل انها بدل من همزة
مبدلة من الواو وهي بدل الاصل لواه ــــ ان اللام محذوفة والالف والهاء
زائدتان في بعض الاسماء على حد زيادتهما في حمراء الرابع ان اللام محذوفة ايضا والالف
لام ابقيت تلحق المنادى البعيد والمندوب والهاء للسكت وهذا هو الذي
يشبه كلامه هنا لا المقدار ابعد الكثير وقيل ما اذا فنرى هذا وهو من باب سلمى هذا الذي
بني على الغلط هنا واسقط قولها وجرى الشيخ قبل المشار به الى قول الشاعر
مطيتي اسمع قبلنا وقل لمن الهوى ان ما في البيت اضطرارا بل قيل الغارتة
وهو في لغة الحي التي جمع على حد قول الشاعر دعي المنا بعتك الجمع ما بين
بين المنازل ومكثر اللهم والميم بدل من يا مجمع في اختيار يعني ان اللهم
مبتدا وخبرها والاشارة راجعة الى الاختصاص بالنداء وهذا امر هو
من قول الخلاصة والتعويض من جهة الندا اذا كان العوض عوضا في جمع
الندا لزم ان يستعمل الاسم معنى الا منادى ولا يفهم من المنادى الا دلالة
الخلاصة من ان الاكثر في ندا اسم الجلالة ان يقال اللهم بصيغتها وهو تعويض
بعض الميم من حرف الندا وخصائص هذا الاسم الشريف وانه الحال بدل من ياء
لا اسم الجلالة لا ينادى بها كما تقدم فلكم مجمع مبتدا والمسوغ عملها
في محذوف مدلول عليه بقرينة الحيز المدلول عليه ويتعلق به يجمع خبره
وفي اختيار متعلق به تحرزا من نحو قوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم
بالمحصور للضرورة ومثال النداء المندوب والمنكر لا ينوب والمبهم لا ما وطا
استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه لفقد حقيقة او حكما
والمتوجع منه لكونه محل الم او سببه فالمندوب غير منادى ولكن
يجوز فيه ذلك من حيث يشعر الغير به فالمندوب مبتدا وكذا ما اخبر الذي يعني
ما يرجع به اذا كان معرفة او نكرة فيما عدا ذلك ويجوز الضم والنصب في نحو
يا زيد بن عمرو وفي النكرة نحو يا بعض سعد الاوس ويفارق المندوب المنا
دى في اشتراط الاشتهار فلا تندب النكرة ولو مقصودة ولا المعرفة المبهمة

النداء

صف الندبة

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

كاسم الإشارة وأنه الأشهر كذلك لا يبطل عذر الفاعل لأنه إذا كان المنسوب مشهورا
لا يلزم أن الفاعل في السوقية عليه ولم يلي الاسم عليها إلا كرهين الأشهر في صحيح التصحيح عليه
وأما المفتوح معه فلأنها تقول وأم صبيانا وكيف تعرف منونه والمنكر لا ينوب
مثل أوحى ويقول السكون النون وفتح الكلام مخفوض والمبهم عليه على ما نائب وأعمل
بنون وكلام منونه لا أما وطالما أنه أخرج من المبهم ونسبه كذلك وأنه لا يجوز أن ينوب
من الموصول إلا ما الذي حكمه تعيينه لاشتهار وبها تحلها الفاعل من قواعدها من تلك
في الشرح وشرح كلام يرده كأنه أخبر اعتبار التعيين من ذكره في مقابلة المبهم والمعين
لا ما وطالما التعيين ومعنى في تبادر حمله على الاشتهار من المبهم إذ لا يعتبر
على اعتبار التعيين المراد ومثال الموصول المشتهر بالفعل وأما فلكل خبر لا الاشتهار
مبنيا على لزوم الفعل ووجه بذلك وأما حجر بين زمن لاشتهار كالاب ...

والظاهر جواز إيلاء المرفوع استعمال في آخر وهو أن يتقدم والفعل في آخره
لا طارئ الصوت ونيابة المرفوع والفعل مفعول ثان لطل وهو مغير تغير الأبنية
لا الياء وجواز النعت لمضمر مخفوض فإن الفعل كيف ويغير الضم في آخر المنسوب وإذا
قلت يا زيد إنه فليس مبني على السكون أو الألف بل على الضم المقدر ومقتضى كلامه
أنه لا فرق بين المعرف وغيره وهو كذلك والجواز الذي صرح به مستفاد من الخلاصة
من الاستعمال المذكور فيها أولا **واحذفه إما قبله من شيء أو من الفعل** ما لا مفعول
أحذفه وفيلكم مفعول ووقع حلته ضرورة ومن مع مجرور بها سيان لمنا وإنما وجب
حذفهما لأجل صلة الياء لئلا يجتمع ساكنان فيقول وغلام زيد إذا يجزم
الشيء ويقول وأمر بيد إذا يجزمه الياء وشبههما إن حذفوها وخلفه أنه السوقية
لها يجوز الإتيان بها الحركات وإذهال الياء فيها بغير الياء اللتي هي آخره
الكلمة **وإن تقل وإن يلي بعد قبلها الفعل** مفعول أوتي مجزوم إما بإقبال الياء
ولا يجوز أن يتنازع معنى مع أحدهما في مفعولي لا ما هنالك واقتصر على ما يتبعه
فيقول في عبد الملك وأعبر الملكان وفي من اشتعل قام الرجل وأقام الرجلان
قوله وإن يلي إلى آخره الموصوف من الأمر وقبلها أي أنه السوقية الفعل والشيخ
وجهه نحو وإغلاء مما يتبع الكلام وإن المضاف لفعيل الفاعل فيجوز بنية لأنه

غير منادى فلو بقيت الكسرة مفتوحة لالتبس المؤنث بالمذكر فينقلب الى الفتح
ياء ونحو واغلامه اذ لو بقيت الضمة مفتوحة لالتبس المذكر بالمؤنث فينقلب الالف
واوا **وارددها زد ومعاوا ان شئت وان** الها مفعول مقدم لزد ووقفا خبر
على نزع الخافض منقول باز بتدائه وذلك الاقتصار على الالف والحاقها السكت
كل مختص بالوقف وسكت ما بين نون المنادى المضاف للياء لما نقدم ذكره في باب

مبحث الاستغاثة

الاضافة **واجرر بلام مستغاثا مفرد الكسر وما الغوث به معا خبراه وهكذا
انعته بيا** اي الاستغاثة بمعنى التنبيه لان المندوب والمنادى اشبه لانه
يستعمل استعماله كما تقدم وهذا في الاستغاثة وليل كما في الكافية نحو
الا يقوم للتعجب التعجب وصيغ الخلاصة اوجه لان المستغاث منادى حقيقة
بخلاف المندوب فقوله مستغاثا مفعول اجرر ومفرد اي من اجله متعلق به يعني
اي المستغاث من اجله حكمه ان يجر باللام ايضا على انه اخبر ان الامثلة
بنحو قوله يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا وهذا
مندرج تحت قول الخلاصة وبه سوى ذلك الكسر ايضا ذكر حال من اللام وقد
حصل التخصيص للام بمعمول الخبر المتقدم على الحال اذ المعنى حال كون لام المستغاث
منه يعني قوله ومستغاث منه قوله وهي ومن العجم ايضا عليه والامر بعيد بين اللام
وذلك ان المستغاث منه ضمير الغوث بالذي ذكر قوله وما الغوث به اي
المستغاث معطوف على مستغاث منه ايضا واجرر بلام ما الغوث به مصدر
بمعنى اسم المفعول حال ولا ترجيح بين الحالين المتعاقبين في اللام باعتبار
تبدل موضوعها وتعدده بمحل الكسرة الحقيقة غير لام وموضع فتحه محل الفتح
وتحليه التقسيم قوله كان قلوب الكتب رطبا ويابسا وهم من قوله اخرى ان
المستغاث معه وذلك لان كسرة مع اللام اكسبته شبها بالمنادى واللام التي
حلت عليه للاختصاص وذلك اذ اختص من ابتداء ما نسب له والمراد الخبر
على المستغاث منه للتعليل وفتحت اللام مع المستغاث منه وان كان الشعر
كذا في الالف واقع موقع ضمير المخاطب ويحتمل ان تكون ما مبتدأ ومعا مفعول
مقدم بخبر فقدم عليه مع توكيد للفظ وزيادة والجملة خبر والرابط مقدر اي خبر

اللهم صل وسلم على مولانا محمد وآله

فيقال اللام وبعضهم فتحها ايضا انه مع ورود العطف فيه اجيب كزيد ويا متعلق باهو
لبيان المعطوف على المستغاث بدا ذكرت مقرونا بتقديم اللام الداخلة عليه
كقوله • يا للقوم ويا لامثال قومي • لاناس عتوهم في ازدياد واحترز بقوله
مقالة المرتفعة من باب ان اللام الداخلة عليه ذكر كقوله يا للكهول وللشبان
للعجب ومن قوله بيا يعلم انه لا يستعمل في باب الاستغاثة من حروف النداء
سواها **واعجبا بابيه** هذا استعمال ثان للمستغاث بحرف الاستغاثة
وهو ان يكون مختوما بالف بدلا مقابلة للام في قوله اعقب ادمي اعقب
الرباعي اي اعقب المستغاث بالف بدلا من اللام فالالف في المفعول الثاني والاولى
محذوف والاولى ان يكون التقدير اعقب اللام الالف ليتم معه انفصال المستغاث
كما في الخلاصة ومن ذلك قوله يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان
وتقدم حينئذ الهاء بعد الالف كما قال الشاطبي وقد تقدم ان المستغاث
يستعمل مناديا ويجر ايضا ذكر هذا لكن استعمالات **كذا المنادى ذو التعجب** منزل
منزلة المستغاث في الاستعمالات الثلاث من جره باللام المفتوحة نحو
يا للعجب ويختم بالالف اخرى نحو يا عجبا ويستعمل الاخير كلامهم على وجهين
احدهما ان يكون امرا عظيما تستعجب منه فتناديه ولم يعبر الاخير ووقفه
فيه نحو يا للعلماء والثاني ان ترى امرا تستنكره فتنادي جنسه نحو يا للماء
ويا للعشب **مسئلة ترخيم الاخر المنادى** قال في الصحاح الترخيم
حذف اخر الاسم في النداء وهو يدل على ان قوله ترخيم الاخر تعريض للترخيم
خيم والباء فيه للتصوير ومثل ما ذكره ابن هشام في صنيع الخلاصة
وقال انه اراد بعد ذكره تعريف الترخيم الحكم ليكون التعريف جامعا
لعدم شموله حذف الاخر مع ما قبله مع انه ترخيم ولا يصدق على فيه الحذف
لعدم حذف الاخير مع ما قبله انه حذف الاخر وغيره لعدم حذف الاخر ولا يصدق
ايضا على ترخيم غير المنادى للضرورة واختصاص بالضرورة لا يمنع عدم ادراجه
في التعريف وقال الرضي ان اردنا الحد وجب التسامح بجميع انواعه
من قولنا هو حذف في اخر الكلمة اعتباطا جوازا ليخرج منه حذف التنوين والحركة

في

هناس

مبحث الترخيم

... المركب من اسم ... آخر ...

والحركة وهو الذي ذهابا بعض آخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الأخير
نحو بعلبك لأن المحذوف صار آخر الكلمة من قبيل تعاقب الإعراب عليه ويخرج
منه حذف الياء نحو يا غلام لأن المضاف إليه ليس آخر الكلمة التي هي
مورد الإعراب وأيضاً لم يخرج منه الحذف بباب عدة وقاض لأن الحذف لعلة
لا للنحو والاعتبار ويخرج إبدال الترخيم لأنه واجب لأن الحروف كسر الواو
مبني وقال بعض قلت وعليه الرد بأنه منقول من الردء
وهو اللهو واللعب قال عليه الصلاة والسلام بعثت من الرد ولا
الرد مني واستعمل الكلام اللغوي هذا أي مقرب لما أن بعض الكلمات حذف
آخرها اعتباطاً لا لعلة على سبيل الجواز لا الوجوب مع أن منها الحذف
يصير بين حتم وجائز وصيغة الترخيم غير مانع لم **مؤنثاً بالهاء أو ما زاد**
على الثلاث علماً لم يضف مؤنثاً حال من المنادى وما معطوفة عليه وأمثلة
على المؤنث مجرى ذلك أي موصوفة لا موصولة والمعنى أنه لا يرخم إلا في ترخيم
المنادى بأن يكون مؤنثاً أو مذكراً يجوز ترخيمه حينئذ مع المؤنث
لا يشترط علمية ولا زيادة على الثلاثة حيث علماً كقولك أولاً جمل
بعد حذف الاستدلال واسم جنس كقولك جاري لا تستنكري عذري ومن حذف
زائداً على الثلاثة كقول الشاعر وغيره كقولهم يا شا ارجني أي يا شاة ارجني لأنه
وقع اتفاقاً على الزوال لا سيما إذا وقع موقع ما لا يدخل فيه حيث يسقط الترخيم
الكائن والانعدام يعيانية نحو يا شاة على حد قولك قبل النداء والترخيم
جنس والمذكر يشترط جواز ترخيمه أن يكون علماً زائداً على الثلاثة فيعد
لم علما حال من الواو لما أن العلم كثر استعماله ومن قبل ترخيم التخفيف
وهو الحذف الأمثل فالأعلام أنه فيما يقع إلا الأبنية إلا علة موجبة لحذف نحو
بروم لغلمة ونحو ثمود وعلى شبهه العلة ويشترط أيضاً أن لا يكون مضافاً
خلافاً للكوفيين إذا جاز ترخيمه بحذف المضاف إليه ويرد عليه ما ورد على
الخلاصة من اقتضائه جواز ترخيم المؤنث مطلقاً من غير شرط إلا أنه يشترط
معه أن يكون معيناً فلا ترخيم النكرة غير المقصودة نحو يا مرأة خذي بيدي والا
يكون مضافاً ولا مطولاً بل علم العين من هذا التعريف أعلامنا حذفه والا يكون
مستغاثاً ولا مندوباً ولا من الأسماء اللازمة للنداء واحترز عن الخلاف

على منوال العربي الكريم

حذفه

بل الاطلاق المذكور فيها وفاد الترخيم الذي في المؤكد وضعف بتكرار الاطلاق
فيه وان ذلك لا يقتضي انفراده بالاشتراط فيها وقد تقدم ان الاشتراط يكون الا في غير
مضاف ولا مندوب ولا ما يختص بالنداء عام في المتروك والمؤكد ومن استثناه
وقول الناظم فيها بانه ومنع في ترخيم المندوب مسالة والخلاصة لم تعرض في واحد منهما
واجاب ابن قاسم عنها بان ذكر اشتراط حذف حرف النداء مع المندوب والمضاف
مشير الى اشتراط في ترخيمها لان العلة المانعة من حذفه معهما تمنع من
ترخيمها بالاولوية وهذا الكلام لا يكفي لان المندوب عند وارد الكل
لا خبر غير منادى كما اسبوه في لا موجود من ذكرها اعترض بالمنادى واما الاشترا
ط الا يكون الاسم معا يلزم من النداء بعد ويلازمها والمنع في العلم عمر وتبيه
ذو البني ملك عن سيبويه ان مراد من ... ترخيم المركب الاسنادي المسمى به
كتابط شرا او فاز عمر ابو حيان في شرح التسهيل عن سيبويه ومساق كلام سيبويه
من مقدمه في باب الاضافة الى النسب ... عنه ... فقال ... الضعف
الى الحكاية حذفت ... بمنزلة الصدر ... عشر ...
لزم الحكاية ... ذلك ... ثم ...
ويجوز ... باب الاضافة ... الاول ... او ... في باب الاضافة
الى كلام سيبويه قال ابو حيان ويشهد لهذا ... في باب الترخيم
من ان ... لا ترخم ... التعجب ... ترخيم ...
ذلك في النداء ولذلك ... مردود ولم ينقل ... ترخيم ... والى ... ذكره ...
بعلة ... ذكره ... هو ... وقد قال ...
بعد كلام ... وهذا ... في الرد على ابن مالك ...
ان ... في النداء هو الترخيم ... قلت ... آخر المنادى
هو عين الترخيم وقد تقدم ... بعد ذلك ... ما ... جامع كما
تقدم ولا ... في ... بنفسه ... المعروف المشهور
في لغة الجمهور ... ترخيم ... ذكره في الخلاصة ... ترخيم ...
التركيب الاسنادي ولما كان ترخيمه ... في لغة قوم وهو قليل غريب ذكره
بعد ذلك ونسبه الى ... وان كان ... في باب ... المنع
والجواز لم ... كلامه ... في ... التصحيح ...

هو

ضمه ملازمة التاء وتصويبه ملازمة الخلاصة وعمرو وهو سيبويه رحمه الله تعالى
وسيبويه لقبه وكنيته ابو بشر والتالي بيا ساكنا زائدا ومثله ثلاثة فصاعدا
عدا وذا الآخر احذف الذي تلا معه يعني انه قد زاد يحذف للترخيم الآخر وحده
وزاد الحذف هو ما قبله لكن بشروط اولها ان يكون من حروف اللين وهي
الالف والواو والياء احترازا من نحو شمعل بالمعجمة وان زائدا فلا يحذف
من نحو ثانيها ان يكون ساكنا احترازا من هبيخ وقنور وان لينهما غير
ساكن وهذا مبني على ان الهبيخ على التنزيل وهو المحروم وقيل انه الالى
على الضال وما بعد السكون حينئذ مستقلا ثالثها ان يكون زائدا
احترازا من نحو مختار ومستعير وخالف في ترتيب الخلاصة لان تقديم اشتراط الزيادة
ذي يقتضي [illegible] اخراج الياء [illegible] خالف ابن قاسم في شرحها
في ترتيبها فقال الا حذف الاخير مع ما قبله بجميع شروط الاول ان يكون
حرف لين الثاني ان يكون ساكنا الثالث ان يكون زائدا وفي هذا نظر لاشتراط
فقال [illegible] لانه لا يتغير ان يكون الخارج [illegible] ما كان من حروف العلة
[illegible] لان ابن مالك جعل قول ان زيد [illegible] حذفه لانه [illegible] الاخير ومثل
[illegible] والرابع ان يكون قبله ثلاثة احرف فصاعدا احترازا من نحو
[illegible] عماد وسعيد وثمود والخامس ان تكون قبله حركة مجانسة
له احترازا من نحو [illegible] عون [illegible] والرابع عدم الاشتراط
هذا الشرط [illegible] الشروط جاز حذفه مع ما قبل الآخر معه كقولك [illegible]
[illegible] على ما كان [illegible] يريد بالسنداد [illegible]
المطلوب [illegible]
[illegible] وفي غير ذا احتمله اي احتمله فيما قبله
[illegible]

الثاني وهو الكثير والآخر حذفها مع ما قبلها كالحذف في منصور لكان فمن لا ينتظر
أن البناء في البيت الثواحد نحوه التي خيم أولا ثم نحوه التي خيم ثانيا في الكلمة التي
أخرها حال التصوير بما يحتاج إليه وهي تنبيه في منزل التنقير الى اخر فلنتبه
حيثما نذكر المقدوم الحذف لأنه يزداد بها أن الشيء ذكر فيه في بيت ثم حذفه وأشفوه
كما هو بين ولذا كان المحذوف متعددا ثانيا بمقتضى النظر البرائي من الآخر شيئا
لا ينتقل لما قبله لأن حذف ما قبل الصحيح لتحصيله ولو زاد الرباعي لكالزائد
وليس الأخير من ما قبله سواء فدليل الحذف حتى يستوي ينطقها في ابقاء غير
عليها دلالة معنى ومن أن لم يكن ثانيا والمعل الخفيفة فهو ثابت يجب لهما
حكم والاعتبار فنقول حينئذ فيحوي مروان المتكلم رخمه أولا بحذف الآخر
ثم ثانيا بحذف ما قبله بن الحال الاعتبار وكذلك المختوم بهاء التأنيث إذا
حذف معها ما قبلها فليس ما ذكر سيبويه من التي خيم هذا بالمختوم بالهاء بل
على معنى وفي غير المتوجه المنقوم ولا بد في ذلك حتى يقال يحتاج إلى وهي يصح عند
ومن رد سيبويه من ذلك الكلام قوله على الترخيم لم يأت المحذوف وان ذلك
الذي يختص بالمؤنث ويجاري فيه المذكر ولهذا السبب ذلك عند سيبويه وامتنع
حذف ما قبل التاء بالدليل عنده عند غيره لأن التاء كلمة واحدة وإن كانت على حرف
ما كتبه بما كلمة اذ تكتب في المركب وأجاز سيبويه حذف ما قبلها على الترخيم لم يأت المحذوف
لأن الاسم بعد حذفها صار كغيره من الأسماء التامة فجاز حذفه في أخرى للترخيم
بخلاف الترخيم بلا غير المحذوف فإن حذفه وما قبلها عليها فيه حذف كلمة
وبعض أخرى وهو اجحاف وقوله هذا الشيء البقي في بيت وما قبلها وجهة
أنهما بمنزلة حرف في كلمة بأمر وإن بيننا كلام اعتبار المفرد والتي قبله التي
خيم وأوهم **وعن الزجاجي ومكي الاقتصار، وبعضهم في خيم ذا وه المبرد** عن الزجاجي
علمه على أنه ما على حذف وما بينهما اعتراض ومكي التعود مستر وهي والآخر
أن حذفه الذي متقول في حضرموت وبعلبك بالحذف والإدغام في خمسة عشر باخمسة
ومنع الكوفيون في خيم المركب المزجي إذا كان في آخره ويه ومنع أبو حيان
في خيمه مطلقا وقال إنه لم يحفظ عن العرب وإنما قال في خيمه قياسا ومنع
المبرد في خيم المركب العددي وهو معنى عن البيت **والأجود انتظار ما انحذف
قد تقول كلتا وحرك ما زعما، وما انزول بسبب العزم** في التي خيم

مرادهم

حم
من قال الر

نعشان

لغتان احداهما ان يبقى المجزوم وينزل منزلة الثابت فيبقى ما قبله على ما
كان له من حركة وسكون وعدم ابدال فتقول لم يخف بالفتح ولم يصن بالضم
ولم يخر بالكسر ولم يرد بالسكون ولم يدعو بالواو وكان مقتضى القياس حمل
ما بني من الحذف اسما بالتمييز ان المجزوم ليس علة موجبة لجعله نسيا منسيا
لانه لما كان انما حذف لعلة قياسية مطردة في نفسه من الاعراب الحملهم التخفيف
في الضوء فالمراد انه يمكن ان يقام اللازم في الاغلب مقام ملزوم ما فيه العلة
الموجبة ومن جعله اسما بالتمييز اي انه وان كان قياسا مستمرا
لا حتمه ليس بواجب وبهذا تعلم وجه الاجودية وايضا فان ذلك الجاري على
معظم الكلام ويستبعد ذا الذي تقدم الخلاص ولا اثر ملحظنا الصحيح فقوله
والاجود مبتدا والانتصار ان المجزوم خبر والفاء الداخلة على الامر سببية
وما قبلها مفعول له والرابط محذوف اي ما قبله المجزوم وكذا ان كان مفعول
فان للامر ونصبه بقوله وحرك الخ على انه يستثنى مما تقدم مسئلتان احداهما
ان يكون ما ذكر من فعل او مقتضى الطالب انه لا فرق بين ان يكون حرف العلة
اولا اصلية اكثر حرف العلة فلما ذكر ان فيه يجب حركة الاصل ان كانت
لغير الاظهر نحو مضار وتحاج فتقول لا تضار بالكسر ان كان اسم فاعل وبا
لفتح ان كان اسم مفعول ولا تحاج بالضم لان اصله تحاجج وان لم تكن له
حركة في الاصل حرك بالفتح لانه اخف الحركات الى السكون نحو اسحار
اسم نبت تقول لم يسحار بفتح الراء واما ما لم يكن قبل الالف نحو محمر
فالمشهور انه يبقى على سكونه وقال الفراء لم ايضا المسئلة الثانية
ان يكون قبل الاخر حرف حذف لسبب ذلك والاسبب بالتي حيث فان
المشهور على انه لا يرد ما حذف له نحو لم يخف ولم يعلون فتقول في تخفيفها
عند الجمهور على اللغة يبقى بالادغام وقال علي برد المجزوم وخالفه في ذلك
ابن مالك في التسهيل وابن الحاجب قال ابن الحاجب لو قيل بالاعلال والادغام
في هذه اللغة لم يبعد لان السكون الاخير المجزوم كالثابت لو قال الشيخ
ما قيل وهو حسن لكن ان يسمع من نزل اللغة ما قاله الا كثرة
والتوجيه قبول ذلك اعتمادا على السماع ولا قياس تفتقر ما قاله ابن
وابن الحاجب انه مقبول حيث عدم استعمال الخلاص للثانية مفقود

والالف في دفتنا عليها قوله وما انزول سبب الحذف مثلا وان زايلته عن الضم التراده
اي سبب حذفه وحطلته دخل وادعه ان لم ينو ما يعتمد الاخر تم وضعا للفظ
ادن نفيد به التي خيم الاب التي لتحذوه بل يجعل نسيا منسيا مجعل ابتدا بعد الحذف
كانه المتمم للكلمة به اصل وضعها فتقول يا جعف ويا حار ويا هي في يا سهم
في الفصيح وتقول يا منص بضمة هلو ثنته للبناء غير ضمة الاصل ويعل بلا دقلب
والابدال كما في ثمود تقول يا ثمو لانه يصير في الاشهه المتمكنة ما ازخم
واو قبلها ضمة لازمة ومفعول ادعه الاول محذوف الى الحصر الا ما يقلوا وما
ووقع كذان اي ما يعتمد اعه في الماخ لكونه هو الذي يستعد الاخر والتزم الاول
بتقدير حيثما خص من عدم الالتزام ان حذف الاول حيث يلزم تبعض التمام عدم
النظير وذلك نحو مسلمتان كمسليات فانه لو رخم على لغة من لا ينتظر لزم وجود
جبعل بحمر الصغر في الحكمي مع انه مفقود بعد الاسلام ومن نحو صيغل اسم
امراة ومنصر في قولها وقد ضبط البعض وايمر الحى والاخفش والمازني الى عدم
اعتبار هذا ونقل ابن اصبغ عدم اعتباره عن كثير من النحويين ولعل صاحب الخلاصة
هذا اسقطه لذلك او وقول في مسلمة تبع الفيه ذكرها ايماء الى ذلك كما
في ابن غازي قوله بتقدير مفعول الالتزام ونائب فاعل الباء المنفي للمفعول او نحو
مثلا او المسوغ صح مستعملا كان المعنى المراد عول عليها لوضوحها وتا
درها اي حتم للبناء بعد الحذف وقد عدم حسن في الجملة في محل خفض بالاضافة
حيث كذا في الاتباع عيثا التبسا الاشارة الى الالتزام بعد التحذوف بمعنى
انه عدم بتقدير اذا الوجل الالتباس من اتيانه بالحذف ومدها وانه يجتنب وتلتزم
حينئذ بتقدير نحو مسلمة وان ذلك اذا رخمته على لغة من لا ينوي ضمت الميم بعد
حذف التاء فيتوهم انه نداء مذكر لا مؤنث في خيم مسلم وصحيح المنزل المتوضيح
وكلام الخلاصة انه لا يلتفت الى الالتباس في غير في التاء كالالتباس المثنى
والجمع بالمفرد وقد منع الكوفيون في خيم الجمع المسمى به لذا الاعلى للعتبر د
وهو معروف في صيغة الترخيم لانه بعد حذف الواو والنون يكون الاخير مضمو
ما وكذا لا يلتفت ايضا الى التباس المركب بالمفرد كما في خيم حضرموت
اذا كان هذا الامر اشبه حضرموت وحضر وقيل يا حضر بالضم وقال ابو
حيان انه لا يلزم حينئذ حذف على لغة من ينتظر ووجه الترخيم فيه ان لا التباس

في الثناء أشهر وأغلب ونظائر الكلمة في الثناء أنه لا فرق بين الصفة والعلم
وهو مذهب التسهيل وجرى في الخلاصة على عدم اعتبار الصفة في العلم حيث قال
وجواز الوجهين في كمسلمة وهو الذي اعتمد عليه كلام سيبويه وذلك لأن الاشتهار
التسمي بعلم معاني يبطل الصفة في التقابل **ومنع تأخير المشتق في الأسماء ومستقا**
وملازم النداء فقدم توجيه الأشياء بالنسبة للمشتق والمشتقات ووجه
في ملازم النداء أنهم أخرجوه عن الأصل في التركيب النداء فلم يخرجوه مرة ثانية بالتقديم
منه ومنع مطلقا مشترك وجعلته رشا أي نبت حسن ومستقا وملازم مقصودان
على مشروح **ولا ضير أن حمدا وذا نوال** حصول الاسم التقارن في النداء في مقصود
الضرورة كقوله أيا حارث إن اشتق لمرق أو استرحم فإن الشاعر قصد
علما إذ بين أبي حارثة وفاقد التنبيه على ما في الخلاصة من اشتراط صلاحية
الاسم جمعية للنداء احترازا مما هيئ الى انتهى النصف الأول

انتهى النصف الأول

مبحث المفعول المطلق

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه
المفعول المطلق أي الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقا مطلقا
أي غير مقيد بالجار بخلاف غيره من المفاعيل فإنه يصدق اسم المفعول عليها
مقيدا بحرف كالمفعول به وله ومعه أو باسم حرف كالمفعول فيه بحيث أوجه
ابن هشام وغيره تسميته مفعولا مطلقا فلت ـــــ وقد أنه لا يقال فيه
في الاصطلاح مفعول بل مفعول مطلق فيوهم أن الإطلاق للتقييد ليمتاز عن
غيره من المفاعيل إلا إطلاقه فليس كغيره من الفاعل والجمع المطلق بل كغيره من المقيد
مع الحرف في الماء المطلق والإطلاق وصف بالمطلق ولا رضا بالإطلاق
وكفى به تمييزا عن غيره قولنا مفعول وهو أنه إن المراد كما في تمام العبارة أنه
يصدق عليه اسم المفعول صدقا غير مقيد بالجار وإن كان مقيدا بالوصف
وليس المراد بالإطلاق نفي التقييد بالإضافة بل نفي التقييد بخصوص الجار والمعمول
الذي هو اسم مفعول تابع بالنسبة لهذا المفعول لا يفتقر في صدقه عليه إلى
معمول آخر بالنسبة لغيره لأنه يفتقر في الصدق عليه إلى قيد أو وصف
بالإطلاق لنعته للتمييز وبيان عدم الافتقار إلى الجار ونحو من ضرورة اسم
صدق المفعول وقولنا به ونحوه بقية المفاعيل من ضرورة صدق اسم المفعول
عليها **المصدر اسم ما سوى فعل مشتق أو وصفا أو فعله** عرف المفعول

المطلق بانه المصدر المنصوب بفعله او معلقه او وصفه او ما اسم مبنى بمرتبته
والتاء والمعنى فسماه احدهما تقسيمي اعني المصدر المنصوب الخ وثانيهما
تعريفي اعني ما اسم مسمى المصدر ودل عليه وسنذكره هنا ولما كان الجنس الماخوذ
في التعريف اعني المصدر يحتاج الى شرح وايضاح فسره بقوله اسم حدث وهو
تعريف في صحة تعريفه وجائز في مقام التعريف ان يوتى باللفظ المجمل ويبين
على انه ان ينبغي كل التنبيه الى ان يبين اعني التعريف مجمل بيانه وهذا اذا
التعريف معقب لا غير مبين كما هنا فقوله المصدر جنس متناول لنحو عدو على
المفعول المطلق والاولى ان يراد المنصوب بالنصب على انه حال من المصدر تحرز
به من نحو اعجبني ضربك زيدا او عجبت من قيامك واحببت ضرب عمر الامير وان
كان منصوبا بفعل لكنه ليس مفعولا مطلقا وقوله اسم حدث بدل من المصدر ولو قال
اسم الحدث لكان اولى لوجهين احدهما ان المصادر من اسماء الاجناس
العامة وكل اسم للماهية حدث ما دون الاسم بحدث تماما وثانيهما ان اسم
الجنس المنكر هنا مما يدل بالتعيين الجنسية والوحدة اي الارادة واحد من افراد
الجنس لا جنس ما من الاجناس وهذا المعنى غير لايق هنا والتعريف لاحد
هذا لا يكون بعد الارادة بل بعد تحقيقه بمنزلة رجل لا امراة وثانيهما
ان عكس البيان المتناسق مع التعريف هو الملايم لمقام التقسيم فباب الخلاصة
حينئذ اخص وما قلنا في حل المتن يقال في حلها الا انها يدخل في عبارتها
احببت ضرب عمر العدو وتفسيرها الفعل بان يكون فعل المصدر وبعضهم ان ذلك
ان ذلك هو المتبادر من ذكرها له بعد قولها مثلا اذ الواجب حمل المعاني
ثلاثة على عمومها ليدخل المصدر نحو المبادرة وهذا كما تشاء الكلام
وانما المصدر مذكور فيه المصدر اسم حدث غير صادق على اسم المصدر لعدم
حصره بان مسمى المصدر نفس الحدث واسم المصدر يعبر كذلك فكان مستعملا
لفظ المصدر الدال على الحدث بل الدال على الحدث مسمى كذا بنفسه الاتي
المصدر يدل عليه مباشرة واسم يدل بواسطة دلالته على لفظ المصدر وقد تبين
ان قولنا المصدر جنس للمحترز وقوله اسم حدث كقول الخلاصة اسم ما سوى الزمان
من مدلولي الفعل تنبيه قول الناظم اسم حدث اوضح من قول الخلاصة
اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل لانه يحتاج في تفسير المراد منه الى البعد

مصدر

على المصدر نفس الحدث
واسم المصدر يعبر كذلك

في مدلول الفعل ولم يتقدم لها ذكر هنا لا يقال تخرج من البحث عنهما في باب اخرى
وهو الكلام على الموصول فيكون تضييعها الى ان الكلام عليها تقدم فلا يستقل منه
شرح ابيات في اول الشرح ومن هذا الاحتجاج الى مسألة ذكرها ابن هشام في ان
كون الفعل يدل على الزمان هو قول الجمهور ونازع فيه الشيخ ابن الطراوة و
لم ادر من اين ... مذهبه وهو عندي مقبول ويشهد له ان الفعل انما وضع لاما
كان يدل عليه المصدر كذا الحال ان يدل على مزيد من فائدة الاخبار كان من الفعل
عن الاخبار بالمصدر مطلقا ويكون الفعل مفيدا لمعنى قام او جزء يدل فيما اما انا
بغلا على زمن الاخبار والمراد من هذا انه لا يلزم ان يكون ذلك القيام في الزمن الماضي
لان الافعال من هذا الباب انما عالج يعمل لا نذم الا في زمان ومعنى يقوم يوجد
فيما لم يمض بالنظر الى زمن التكلم والمراد من هذا ان يكون ابلغ في زمان والذي
يدل على صحة هذا قولهم خلق الله الزمان بمعنى اوجد الله خلق الزمان الحادث
سابقا على زمن هذا ولا يلزم من هذا ان يكون الايجاد في زمان لان افعال الله
مما لا تتوقف على زمان كما ان ذات الله المقدسة كذلك واما على قول الجماعة فيشكل
لان معناه عندهم اوجد الله خلق الزمان في زمان ماض وهذا ظاهر الاستحالة
للدور او التسلسل ... المقصود اهـ ونقله بعض المحشين للخلاصة وسلمه
ومن اجل كونه قول الامام ابن هشام وتسليم من نقله لم نذكر التنبيه على ما فيه
خشية الاغترار به ... مذهب الجمهور وما ذكر من مذهب المتكلمين الذي قال بحدوث الزمان
فلا ينفصل بالمخلوق ... لعدم وجوده والمخلوق معناه ... الوجود للمخلوق وبهذا
استدل على ان الموت امر وجودي بقوله تعالى خلق الموت والحياة وحينئذ فقول
المتكلم بهذا التركيب ... ان يستدل به على انا لو قلنا بوجود الزمان وتحققه
وسلمنا هذا التركيب لاجل ما ... في شرح المقاصد وغيره من انه يجوز ان يكون من الموجودات
ما لا يتعلق وجوده بالزمان ولا يكون انه موجود في شيء من الازمنة
كالزمان وخلق الله التركيب حينئذ مجرد على الدلالة على الزمان بل نفس الاستقلال التركيبي فلعله
عرض ذلك لهذا الفعل ونحوه عليهم العدد الاشياء في ازلها وسعتها وامورها فيه واراد
ما تعلق به علمه فيه ونحو ذلك هذا الذي يفيد كما عرض لافعال الاتيان فلم يجد
بالثبوت مع ليتها قلت ما تقول في انا اوسطنا وقال موسى وعيسى
من موت الى غير ذلك اطلق من دلالته ذلك على الزمن الماضي فتعم في شهر المتقدم

على معنى قام
على معنى يقوم
على معنى خلق الله الزمان
على وجود الزمان وقع في غير زمان

مغنٍ فالمؤكد أن كلامه تعالى أزلياً لزم الكذب في إخباره وإن الاخبار بحق المسيح
ثم يا كلامه وصرفه بتحقق سمعه ووقوع النسبة ولا يتصور السمع على الأزل فيلزم الكذب
وهو محال ومما أجاب به السعد في شرح المقاصد أن قولنا إنها ما عزاه ... بالذي
بحث إذا أقلت ــــــــ التزم أن المراد ذكر على الماضي وأهل السنة دائماً مبنية
على أن معاني الأمر والنهي في الكلام القديم وسيذكر أن الكلام صيغة فلا
ذلك كالعلم وترك المعاني متعلقاتها كما دخل الشهاب العاسمي وحينئذ فليست
تلك المعاني الأزلية حتى يمتنع التغيير فيها بالزمان الماضي وفي قياس ابن هشام
الأفعال على المشتقات نظر وإن الأفعال هاد ثم كما وإن الأسماء فلا يرد ولا يمنع
لمعاني الأفعال الإجمال الأزلي ومستلزمه ومن عمادة الزمان وإن قلنا أنه يجوز
أن يكون من الموجودات أي ما مر في شرح المقاصد فوله فمثله إياه في المصدرية واللغة
نحو وإن جهتهم جرى كم جزاء موفوراً فوله أو وصفه أو مفعوله نحو والصافات صفاً وكلم
الله موسى تكليماً وأطعمه طعاماً الضمير المفرد أي من نحو فعرفت حلوبيا وفعيلة
ونحوها وإن الناصب فيهما مفرد حالاً بالمفارقة ومن نحو وتبتل إليه تبتيلاً أو أنه
مرادف لاسماً الثلاثي مفعله قبل الا تبتل وذان مرتفعاً ومتبوعاً أو عدد صفي أو مؤكداً
الأشارة لأنه مذكور وصالح الوحدة والفعل والضمير المضاف وإنه للمصدر والإكاع
في المسائل الثلاث ويبين بقوله ونوعاً أي وليس المعمول المطلق وبيان الغرض الوجه
من لاجله مؤكد أنه مأتي يوقى به لبيان النوع نحو سرت سير أحسن وتارة لبيان
العدد نحو ضربته ضربتين وتارة يجيء للتوكيد نحو سرت سيراً أو في عبارته كالعلامة
لمنع الفعل المنع الجمع لأنه قد يجتمع الثلاثة نحو ضربته ضربتين الأمير على أن التوكيد
لا يفارقه ولو كان للنوع أو العدد والتوكيد فيه في الحقيقة مصدر الفعل العامل
فيه وكثيراً ما يقولون أنه يثاكد الفعل توسعاً وأن تأكيد المذكور فيه ومثل أن تأكيد
اللفظي كما صرح به أبو البقاء في حقه وقال الأمير يستفاد من أن تأكيد اللفظي بل إنما يعني
به أسلوب كافيه في رفع المجاز وثبت الحقيقة ولذا الايتأتي أن تأكيد في المجاز وأجاب
عن قوله جناح الذل من عوضه وإذا ذكر حلوه وعجبت عجيباً من جزام الشهاب فيه أنه نادر
جار على سبيل المبالغة أهر والمعنى أن التوكيد بقر لرفع المجاز عن المستند وإذا أقلت
ضربت ضرباً علم أن المراد حقيقة الضرب لا الإضافة ونحوها خلافاً لما يفهم
السهيلي وذكر ابن عطية في شرح الصيغ مراتب لرفع المجاز عن النسبة وإذا
والمؤكد

اذا قلت ضربت الامير ضربا علم منه انه من انواع الضرب فيقصر ويغني عنه مصدر مظ
مبين كلا وبعض وعدد واسما وهيئة نوع بعض ومصدر لا ذكر ومثل وما يبدل
ومثل الاشارة او صفة وهذا المصدر الحقيقي ضربان موكد ومبين وصف الا ان
منها ما ينوب عن الموكد ومنها ما ينوب عن المبين وكل وبعض مضافان للمصدر
ينوبان عن المبين نحو ضربته كل او بعض الضرب وليس المراد خصوص لفظهما بل ما دل
على الكلية او الجزئية فيدخل تحته جميع الضرب او عاما من الضرب ونحو لا يظلمون
شيئا ولا تضرونه شيئا بمعنى لم يظلم من اجره شيئا وعلى هذا لما ذكر يغني عن ذكر
ما اشبههما والاسم المصاحب الاتية والعدد ينوب عن المبين ايضا نحو فاجلدوهم
ثمانين جلدة واسم الاشارة عنه ايضا نحو ظننت ذلك الظن قال والاسم

ابن مالك

وجعل المصدر ذلك العدد بدل المصدر ولذا خصه ومثل قول المتنبي هذي برزت
لنا فهجت رسيسا على انه اراد هذه البرزة لان هذا لا ... الا لا تستعمل النعت
قال الشارح ومنه ما هو مذهب سيبويه والجمهور ومن كلام العرب كنت
ذلك ... ولو لا ... والعلية وعلى هذا اخرج سيبويه والاسم
الهيئة عنه ايضا نحو مات ميتة سيئة ... وعاش عيشة مرضية والنوع
عنه ايضا نحو رجع القهقرى او قعد القرفصاء واشتمل الصماء والة عنه ايضا
نحو لا اعرفه ... التعليل ذلك التعريف الخاص واسم الالة عنه ايضا
نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضربة سوط ثم حذف المضاف وخلفه
والعدد والاوقات لا ... [illegible] ... اعتمادا ليلس
ار ... حذف المضاف وخلفه الموقع وكذا ... نحو واذكر ربك كثيرا اي ذكرا
كثيرا وكذا ما اشبه صفة كقول جرير يعاب العرب وقلت بين عاجل ما ... اذ قعدوا

فقعدوا

بين ما ... وكذا الالة المصاحبة كقول الاخر ... ايغم ... مع ...
لانه قال ... مثل ... مضارع عارها ... العجمة ... والمعنى
... بينهما ... مع ... بالكسر ... عند ...
... المصدر ومضافه ... والضمير للمصدر ... المضاف الى المصدر
... خصوص الاضافة للفعلية ... المعنى ويكون ...

جاريا

... على راي ابن مالك ... ومضاف ومؤلف ومالعت ...

وكلا وما الخ

... ملحوظ ... ومؤلف او ... بعضا ...

المعدد

على ما ينصب عن المميز ثلاثة اشياء

عن المميز ثلاثة اشياء يرد بعد نحو قفيزين حلوبتا وما قصد به الاشتقاق و
نحو انبتكم من الارض نباتا وكاسم مصدر عين على نحو اعتقتها عشرا لا وفر وافر ايه
عليه وكذا هو اولى المتقدم في عبارة الخلاصة الى ان المراد تفصيلا **وشذ واجمع**
عدد او افرد بذا كرد الخلف في النوع جرى الى ان مراد الوحدة للقد لكن
تثنيته وتجمع وهذا متفق عليه لانه لواحد من احاد الجنس واذا اريد التنويع
ثنيا او اكثر جمعنا وما في كتب للتوكيد لا يثنى ولا يجمع لانه من اسماء الاجناس الواقعة
كماء وزيت مبدل على القليل والكثير بلفظ واحد وهو متفق عليه واختلف فيما
ويد الوحدة التنويع مقيل يثنى ويجمع كل التعدد لانه فاراد نوعان والعرب او انو
اع وهو اختيار ابن مالك كما صرح به الخلاصة وقيل لا يثنى ولا يجمع وهو ظاهر
مذهب سيبويه على ما قيل او يشهد للجمع قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا و
مفعول المطلق المحذوف اي التثنية والجمع واليه لكن مقصر والحاله مفعول مقدم
يجوز بامته لعذر ببر **وحذف عامل اجز** حذف مفعول مقدم باجز ومقتضى كلامه
انه لا فرق في التوكيد وغيره خلافا لما في الخلاصة وان نظرنا بعث في الدر ابن مالك
مع وابن والد وقد انتقده ايضا بن هشام في المغني والمكودي والكلام في المسئلة
مبسوط معروف ومثال ذلك في قوله بسم احسنا لمن قال لك ايه سرت وقد **وبلزم** و
في بدل من فعله نشم كوبلا وبعد لعبا سعيا مع مقاد مع سعديك وعما
فيه وحمد ايضا وشكرا لا كفرا مر سلاما عجرا ما على الحذف جزء العامل في لا معنى
مع نون نعتا بمعروف والمعنى يلزم حذف العامل مع مصدر بدل من فعله ان من اللفظ
به وما على نوعين الكار والاسماء النافع بمعنى مثل على ما قوله وما هو لا الى ان حو و
كفالعصا ان تنفع فى ذلك الاضم في بدليه المقرون الله بدل وفعله مثل هنئ
المذكورات ونيز خلاف في بابه اولى وبه اضافة الويل والويح للضمير للغايب والتعليم
والاسقاط للضمير النادم الجنس ما الاضمي وهيه تنصيص على انه لا فرق بين ان يكون
العامل مهملا اي غير موضوع ولا مستعمل في كلامهم كويله وويح فيقبل احدن
الصدر تبا او تبله وبه للكس وتعس ومعه سحقا وانه لا عامل لهم لفظها لان مصدر لعنى
ثلاثة لا يتبعه سعويل ولا يستعمل سحقا الا نفسه ولزاحه عفر و فز
يستعمل البيه دون سعويل و سحقان اهل ان ذا ونزيها الذكل لعال لعين و
لا نفول ان [illegible] والنفس وان كان هي الا انه كفوله الملك ليس يعزا وامهم

بعاد [illegible]

ومعاذ الله وعياذة الله وعجبا لزيد وحمدا وشكرا لا كفرا التكلم بالفائدة مجتمعة
كما قال ابن مالك وقال ابن عصفور لا يستعمل كفرا الا مع حمدا وشكرا ومنها
افعله وكرامة كافر وقيل يفعل ذلك مقبلا لما ان افعله والكرمة لا كرامة ومنها نعم
سلعا بمعنى برا فانه لا هم بيننا ولا شي ولا ينهو ونحلامه سماع بمعنى
التعجب وانه يتصرف ومنهم من يكسر الهاء يقال للرجل افعل هذا فيقول حجرا
محجورا اي حراما ممنوعا او عيا ذا امعا وال[illegible] تتصرف وهذه الكلمة
مما ذكر هو ولا يتصرف الملوك والحادثة هنا قال الرضي الذي اري ان هذه
المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل
او مفعول اما بحرف جر او اضافة فليست مما يجب حذف فعله نحو سقيا له ورعيا
سقيا ورعيا وخيبة وامام الذي ما على [illegible] الا اضافة نحو كتاب الله وصبغة الله
وسنة الله ووعد الله وحنانيك وددا وليك او بين معموله الا اضافة نحو فضرب
الرقاب وسبحان الله وريحانه وسعديك ومعاذ الله او بين معموله بحرف جر نحو
عقرا له وجدعا وجوعا له وبؤسا وشكرا وحمدا له وعجبا منه فيجب حذف
الفعل جميعها قياسا والمراد بالقياس ان يكون ثمة ضابط كلي يعرف
الفعل فيه حصلا لما الاضافة واضافته ثم ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول
لا للبيان المنوع احترازا من نحو قوله تعالى ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها
وانما حذف الفعل مع الاضافة لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما
الفعل وقد جاء فيما سبق بين حذف الفعل في بعض المواضع اما لانه فعل الدوام
واللزوم بحذف ماله موضوع للحدوث والتجدد نحو حمدا او شكرا لا كفرا وعجبا منه
ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه نحو كتاب الله عليكم وصبغة
الله ووعد الله او لكون الكلام مما يتخصص البلغاء منه بمزيد عناية نحو لبيك
وسعديك فيبقى المصدر مضافا لا يذكر ما تعلق به من فاعل او مفعول مذكور ما هو
مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر فلا بد ذلك بعد المصدر فيبقى الكلام الفعل
بلا مزيد ولو ظهر الفعل مع الفاعل او المفعول الى كلا فيه ومركزها متصلا
الفعل موزانه وزان اما صلة واما نحو قولهم حمدا حمدا وفصرت فصرا
ونحو نحو ملمس الشطا الا نحو التلا على المصدر بل هو مفعول به على
جعل المصدر بمعنى المفعول اي فصرت جهضة ثم بيعض ان يقصدها مرة

بل يجوز

وجب

فيطلبه ويجوز ان يكون المعنى قصدت قصد الذي يقصد وحصرت حصر الحصر الذي ينبغي له ولا
يكون مضافا الى المفعول فيه بل المفعول به فيلحق كالدعاء في قوله تعالى ومكروا مكرهم ومعلقا
معلقه لا فيكون نحو قوله تعالى وسعى لها سعيها مضافا لبيان النوع كما في قوله تعا
لى ومكروا مكرهم والجار والمجرور وبعض هذه المصادر في محل الرفع على الخبر حين لمبتدا واجب
الحذف اي هو لطالب هذا الدعاء له وكذا الكلام فيما بعده من التبيينية المبينة للمفعول واما
المبينة للمكرر فهي صفة لها وقد بين ارضا بعض انواع المفعول به اللازم الاضمار بفعله
بعد الجر نحو مرحبا واهلا وسهلا اي ان ليلزم الدعاء لمن نزل ان مبتهجا من حب موضع
الرحب اي الانية موضعا رحيبا وان مبتهجا بالمكر اي رحب موضعه وحبا اي رحبا ممتو
من منزل الاهل والعطلة المهتر المعروفة المتنزل المحليات لانها مستانفة ثم هذه
المصادر اما ان تتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى فعلها بل يجعل المصدر عوضا منه
وقايما مقامه كالمصادر الجارية اسماء افعال كما يجيء في بابها نحو هيهات
ورويد وشتان واما الا تتوغل في حذف فعلها بل يقدر فعلها لينصبها كالمصادر
المتقدمة وهذه المصادر كلها قائمة مقام الفعل من حيث لم يستعمل فعلها الا انه
قائمة مقامه اذ لو قامت مقامه لم يقدر فعلها ولم تنتصب به الا انتصابها على ان
الفعل مقدر قبلها وبني اي هيهات ونحوه عرف فيما هي قائمة مقام الفعل وقد يجوز الوجهان
في بعض المصادر نحو رويد واسماء ان وبله ووبله ووسعة ووجه من هذا الباب والاصل
كلها على ما قال العراقي بلام الجر بعدها مفتوحة بقول المقيم ثم حذف اللام
بون حتى صار الى الكلمة مجازا ان ترجح بعد لام اخرى مثل ويل له كذا ويا الاولى
لام الكلمة ثم تحول الى باب المبتدا فقيل ويل له معم جعل ويح وويس وويب كما يات
وويل لهم المراد منهم تنتضى المسالة ويلهم وويحها وضاربيها الذي لم يتبع لمرد
ارباب ابتدائية المبتدا وقد ولذا دخل نفلها واعراض المتبع مثال الغاهة هيهات لا خبر
غير مطابق وقد اعنى هذا ان سلام وذكر في المسالة تحصيلا حسنا رايت اثباته هنا
زيادة في ايضاح هذه المسالة وذلك اذ كتب بهامش ابن ايف لهم عند قوله والحذف
حتم ان الحكم صحيح والمثل فاسد لانه لا يصح ان يكون ذلك وانما يجب الحذف في مواضع
وهي ما الحصر فيه وما كان للطلب وتكرير نحو مصبر في مجال المعنى حمد او والصنيع
لمعمول الفعل وما للاثارة او مفعولا وما اكثر استعماله ابدا ويابى منزل الشعاع
نحو سقيا ورعيا وجزعا وما من بعده التنوين نحو الوما الا الاب او اغتراب والمكرر

بعد

قوله في اعراب من البيانية مع مدخولها

فهو مؤكد في الأول وأما الثاني فلأنه ظاهر من قول المفعول إذ فيه سر منصب وهذا لا يكون
مؤكدا ولا مبينا لنوع ولا عدد وفي البيت خمس مسائل قبل العشر كما في الأولى
أحدها قوله مكرر وفيه حصر واحد وأنه لا يختلف لفظه واعرف كلا من المؤكد
للجنس وغيره واحد والخمسة الباقية المصدر فيها مؤكد في الأصل إلى الآن
جنس مبين للنوع والعشر الباقيات مستثنيات من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع ومن
مفهوم قوله وفي سواه لدليل متسع وأربع أيضا في وصف الجمل قلت
قوله في الرابع وبلا منزل السماع وكذا قوله في توضيح أحدها مصادر مسموعة عنهم
فيه نظر لا نزاع فيها عند القائل لترجيح مذهب الجمهور في اضطرابه أنه ذكر
الرضي وصرح بالقياس معه كما تقدم على أن الأمر غير الرابع لم ضابط
أخص من الأمر والنهي كلام الرضي وقوله وأما الآن إلخ قوله وهذه لك
لا يكون مؤكدا مع قوله والعشر مستثنيات إلخ متدافع وكون الاستثناء
بالاعتبار إلى الأصل الأصلي لا معنى له لأن الكلام فيما بعد بل في الحاذف
البدل منه ثم إن الناظم قال المصدر المؤكد حذفه لتقويته عامله وتقرير
معناه والحذف مناف لهما وكيف يصح الاستثناء لقوله بجوازها
مع قيد المنافاة ومن ثم قيل يجب على أن المصادر المذكورة قامت مقام
أفعالها فحذفها بعد قوله وأما الآن إلخ وتنبيه كذا أيضا أنه كما
لفظية مفعول كما في الرضي ومن أجل النيابة على ما ذكر فالك وذلك
لا يكون مؤكدا بعينه لأنه لا مؤكد بل هو نائب المصدر مقامه وقوله
ولا مبينا لنوع أو عدد إلا أنه لا مبين وجنس فيه إشكال ومنشأ
الإشكال حصر قائل في المصدر إلا من الثلاثة المتقدمة وقد ذكر
بعد ما أشير هذا الإشكال عنه ذكر قائل في المفعول المطلق فقال
إن ذلك مستفيض بعوض بأبد أو إلا أن نحو فإنه من أن يبدل أو ذلك
لا لكثير معه واجب بأن المصدر إلا أصل مؤكد وأنه جامع لعامله
في الأول وهذا يلي اسم الفاعل وأنواع لم يجز ذلك بقوة صنعه مؤ
نفع الفعل في معنى وأنواعه هذا معناه وحيثما هو معمول له
لا من حيث ما يعرض لهم من السلامة عن العمل الخروج ذلك عن حيثية انتهى قلت
يقال الكبير المقصور فهو بأمثلة يرمى تغوير ذا حصر ولو كان قائما مقام الفعل

حقيقة ولم يبق الفعل فلذلك لزم نصبه بنفسه وحينئذ فهو من كل المقدر الذي والمفعول وقد
تقدم قول الرضي فيما انتصب بها عن فلذلك الفعل مقدر قبلها وقوله فلا يان الا بغير
من والاستدلال بعدم وجدانه ولا يلزم منه عدم ثبوته لكون في نفس الامر وقد وجد
البرق الفاء بينهما وان ثبت ـــــــ ذو قد يلتقي ما ابدر من زيد اسعد انتم على مع
المصدر في حذف الفعل حتى قام مقامه ولم يبق مقدرا وقد يأتي زيد اسعد لم يبق على ذلك
لكنه وينوى الفعل مقام تقدير الاول على باب التوكيد بخلاف الثاني ولا اشتراك
لولا ان ملاحظ في المسئلة بالقول من المفعول لا غير له ولا وقد احتج ابن هشام
للرجوع في مادة كلام الى كونه من كل من الامر الذي لا يعبر عنه بحكم في آخر
كلامه بانه مستثنى من قاعدة امتناع حذف عامل الموكد ولذلك قد يأتي في بعض
حواشيه على الخلاصة كما في الشرح الغنى ان المصدر المنائب عن فعله من مفعول
المصدر الموكد وهو معنى الاستثناء قوله وحذف عامل الموكد امتنع وقال
فرج بجعل المصدر نايبا عن فعله وهو مستثنى من هذا المقام فانه من باب الاقوام
وقد عرفت كم بين ما في الشرح والخلاصة من التفاوت وزاد في الفعل الذي جاء خبرا عن
الاسم غير مكرر او الحقو من اعتماده على موصول لذكاء الى وكتابه الفعل الواقع
خبرا عن الاسم غير جار لكونه مكررا او محصورا في اربعة امور احدها ان يكون
ناصبه خبرا عن شيء لو جعلت من المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا والثانية
ان يكون المصدر مكررا او محصورا بعد الا او في معناها نحو انت سير السير او
والثالث الا سير اقوال الرضي والعامل في حذف الفعل الا المقدر ومثال
من العام او التكرير وجه الشبه بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل
على الغير في التقدير وان كان يستعمل المضارع للدوام ايضا نحو قولك زيد يعطي
الفقير ويعين الخائف والعدو يفسد ويسعى وكذا ايضا لمشابهته لا سيما الفاعل
الذي لا دلالة فيه على الزمان ولعل ذلك اذا اريد الشبه على الدوام واللزوم
ولم يستعمل الفعل الا للكون او اسم الفاعل وهو موضوع على التغير او اسم والفعل
موضوع الفعل كما في الفعل المسند اليه فصار الفعل لازم الحذف ولا ان اصل زيد ذا السير
لغير حملوا المصدر بنفسه خبرا عن ... سير سير فيقتضي ان دل على الكلام معنى الحروف
الكلام صاح الفعل وعدم المصدر المطلق الدال عليه بلا واحتج زيد بقوله
الذي جاء خبرا ومثاله قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا ويقبل في الاسم

وانما انت سيرا او كذا ان دخل
على المبتدأ من ما سعيد نحو ان زيدا
سير السير الخ

زيد الخ

عم

عبر ما اذا وقع اسم المعنى مبتدا وان المصدر وقع على العين فيه نظر او اسم عين
وان قلت ــــــ فيقتضي الاحتراز ان يكون مبتدا مقالا وهو خبر عن اسم المعنى قلت
هو كذلك والمعنى انه اذا كان كذلك فلا بد يستغني والا فعل والمفعول المطلق
يرجع المصدر على العين نيته واحترز بالتنكير والجمود عن مقابله فلا يجب حذف
العامل نحو زيد سير البريد لم اقف على كلام ابن مالك والشارح حذف عامل المو
كد قوله الذي نعت للاول وهو حال والرابع وقد عطفه بالسكون على نعت
ربعد وع متعلقة به وجملة كذا واحال من نائبه والرابع محذوف اذ التقدير
مجي الحال الماضي هذا اليوم قد ورد عطفه عليه قوله او الخبر **كذا اذ ود**
التوبيخ مبتدا وخبر والاشارة لوجوب حذف العامل وفهم من كلامه انه لا بد
من ان يكون مع استفهام او دونه وقد شمله التفصيل وبه شرح كقول الشاعر
خمولا واهمالا وغيرك مولع بتثبيت اسباب السيادة والمجد قال الدماميني
وقد يقال هنا اعلى الضمار هنا التوبيخ كما ان حكم الاستفهام التحقيقي والاثبات فلا
يكون مع التوبيخ لتعبير المتكلم كقول عامر بن الطفيل اغدة كغدة البعير وموت في
بيت امرأة سلولية وقد يكون للمخاطب كقوله ارهبا على الشيب ورايك فتنه
وقد يكون لغائب كقوله داخل كقوله وقد بلغه شيخ بالهوان وقد علاه
الشيب ليه مثله العادل هذه الصفة وكلام التسهيل يقتضي انه لو قلت وقد علاه
الشيب والقضية لم يكن الحذف واجبا اذ لم تات به مثله العادل **والتفصيل** اي بيان الانواع التي
يحتملها كلام متقدم من الطلب نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء او خبر كقوله لاجهدن
فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السؤل والامل قال الرضي ضابطه منه التفصيل ان تذكر جملة
كلية او خبرية ثم تفصيل مبني ... فاذا ذكرت العوائد والاغراض بالفاظ مصادر
منصوبة على انها مفعول مطلقة عقب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض
تحصل من ذلك المصدر المنصوب فصح ان يقوم مقام ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة
مقام ما يقتضي تلك الاغراض اي افعالها التي صحت لها بلما ح ذلك وذكرت تلك العوائد
استدلالا ذكر افعالها قبلها بل ... المصدر مقام ... فموجب العلم
مفعوله ... شدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق مثلا اما قتل
او من او فداء فقد قصد تفصيل المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وعليه القياس **او كـ**
موكدا لنفسه او ... ومنه المؤكد بجملة وهو ... موكد لنفسه وهو ما

تقدمت عليه جملة هي نص في معناه بحيث لا يتطرق اليها احتمال ... وان المصدر نحو لي عليه الف درهم اعترافا او موكد

لغيره وهو ما تقدمت عليه جملة تحتمل المفهوم وغيره فتصير بالمصدر نصا في المفهوم نحو زيد قائم حقا فان الجملة تحتمل

لثبوت مضمونها بحسب الواقع وعدمه لذلك والمصدر صيرها نصا في الاول فان الذهني والمصدر بالصريح من الحقيقة موكد

لنفسه والا فلغيره نحو كذا ان معنى الساكتين تقويه ... بان تكرر ... وكيف يقوى ... قال

ان معنى مثال المصدر قد دلت عليه الجملة السابقة بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الا

خبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق واما الكذب فليس من مدلول اللفظ بل نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل

الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول اللفظ بل كل صدق بل المعنى انه يحتمل الكذب وحينئذ فكان لا يستقيم

ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ثم قال وانه قيل في مثال المصدر موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا

لا يحتمل غيره ... من ... تنوع تعين الجملة السابقة ... وعليه ... كذا

مدلولها ... اللفظ ... المحتمل ... ولنقيضه ... موكد لغيره واما الموكد

لنفسه ... وعلى ماذكره ... وانه يحتمل الحقيقة

والمجاز والمصدر مع احتمال المجاز ... مبني على ... بحسب الواقع ... ان المقرر

الموكد ... على ... الجملة ... زيادة على ... موكد الثاني

... كان موكدا ... حقا ... كونه موكدا ... جواز تقديم

المصدر الموكد على ... قولها ... الموكد ... العامل ...

... يجوز تقديمها عليه ... فوق ... على قول ... والاصح منع تقديمها اي المصادر

الموكدة لنفسه ولغيره لانها تدل على ... التوكيد ... معاني التوكيد ... العامل

ووجوب تاخير المصدر كون الجملة ... على العامل ... ذلك ... تقدمها ... عندها

... فال الرضي ... الجملة ... المصدر ... معنى ... ما ذكر

ولا يتقدم المصادر عليها ... العامل ولا يكون ... مثل الباب **كذلك والتشبيه بالجر في ... اسم بعد جملة**

**مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه والعامل فيه ... اوجه ... ** للالتزام اضمار العامل ومعنى ... والتشبيه الدال على ... التشبيه

... غير ... والمصدر المشبه ... معناه ... مخرج

... بمعناه ... ذكر ... العلماء ... الفقهاء ... بمعنى

... بمعنى ... ان يكون الجملة مشتملة على

اسم بمعناه ... نحو ... صوت ... صوت حمار ... مشتملة على اسم بمعناه

ونحو ... صوت صوت حمار ... صوت

حمار ... مع ... صوت ... صوت

وعلى ماذكره

نحو جملة ... نحو ... صوت صوت

حمار ... لا ... ان تكون ...

...

لا سيما التنوين وجوه الصوت بدونه وقال ابن هشام فلو كان مصدرا لكان بمعناه اذ يكون من الصفات علمية الجملة حاليا للعمل الخبر ازام فهو
فلان اذا هو صوت صوت حمار وانه اذا احتج به للانفعال ومثال ما لا يستقيم الا بالشعر وقولهم مررت بالدار صوت صوت حمار
وصراخ صراخ الثكلى واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر تدل عليه الجملة المتقدمة دلالة التزامية معنوية
وللنحاة وجه العموم والاطلاق بصوت صوت حمار ايضا بتصويت وافهم الاسم مقام المصدر كما يقال اعطى عطاء وكلم
كلاما قال الدماميني فان الدماميني الشارح انه لم يجعل صوت هو العامل الا انه لم يقولوا له صوت اذ يعمل المقول
ويحتج بمنع الصفة بالاديب بما يسمع والصوت ليس هو المفرد الذي والفعل والمواقع بل ان الفعل والذي يراد به
الانشاء والتصويت قال الدماميني قلت هذا مخالف لقول سيبويه وقد نقله الرضي وابن مالك وظاهر
كلام سيبويه ان المنصوب منصوب بقوله صوت لا بفعل مقدر وانما انتصب لانه مرت به حال التصويت
ومعالجة والمراد عوض الشارح ان المصدر الذي اذا كان بمعنى ان والفعل ونوادر اللفظ يعمل عمله عند قلت كون
المصدر هو العامل خلاف ما ارتضاه الرضي ونقله عن سيبويه وقد صرح بذلك سيبويه ان المصدر منصوب بقوله
له صوت لا بفعل مقدر قال سيبويه وانما انتصب لانه مرت به حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية
بمعنى الفعل والفاعل بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى فاعله من جملة المصدر وقد
وجوب الجملة دالة على زمان ذلك المصدر الحادث اي الحال الماضي وهو قولك مررت به مسائل ما
مجموع كلام الفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقد قيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي تضمنه الجملة
المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن معه ما هو فاعل كما في باب
المصدر وهذا كما تقول عجبت من ضرب الامير اي من ان ضرب ضرب الامير وفي هذا اذ لا يتأتى
المصدر عند من لا يعمل عمل الفعل الا اذا قدر بان والفعل وقد يمتنع لو قلت فاذا له ان يصوت
صوت حمار معنى له ان حاصل المعنى له ان يفعل ويقع الفعل منه ولا يمتنع وسيبويه عابو
وقوع الفعل فكلامه له وان وفيه قطع بعمل الفعل وعلى هذا [illegible] لا يكون مثل الذي
لان عامله ظاهر قلت المراد لقوله مما تقدم يشمله مذهب هو الاخير وكيف
خالفه ذلك فلت الكلام هو المصدر او فعله او وضعه موضعه ومثله المثال الشعر
طالبا ان يجعل له ان والفعل كما في كلام الرضي وقوله ليس عند قول الخلاصة بمثله الخ
لما اراد الحروف ولم يذكر ما صح في قوله له صوت صوت حمار فيه ان المصدر
هنا اريد به الحروف وهو الوجه في المسألة كما تقدم وما تقدم هو غير ما في كلام الشارح
ورده الدماميني بان دعوى الشارح مصدر عند ابتداء على ما في التسهيل ان الاشتغال
ان اعلى العمل للاسم ولا فصل هو بنفسه عندنا نعم قال ابن هشام قد يقال
اشترط في المثال المصدر ان والفعل انما هو لعمله في المفعول به او في كلامه المطلق

لا يحتمل

التقديم

وقول الدماميني

فتأمل

ولا هو هو كذا، وعليه فيتمشى كل البحث لمن والنزاع هنا في تقرير ما قاله أبو الحسن قول الرضي يتجه لو قلت إنه مبني على أمر غير
لازم في المسألة وهو جعل المصدر الآن والمضارع مفعولا في نفس الأمر دالا على المآل وتحصل حينئذ القطع بوقوع الفعل وأما
جواب السعد في الذي ذكره وهو قوله معنى الآن يفعل الآن فيما لو أراد الآن هو تأكيد أيضا لا منقطعا ماضيا فإن ذلك
تقدم عند قوله ورددت بأن كثيرا ما يكون إلخ إن الحال المحكي لا يستلزم الانقطاع لو جعل المصدر الآن والمضارع ويكون معها
حالا مستقبلا حتى يقتضي عدم القطع المذكور وإن قلت لا يحصل الانقطاع بل أيضا بمعاشرته وإن لم يوجد الموجب للنزول
المرضي ولعل ذلك من حيث أن المعاشرة لا بد أن يليها كما قال أو ما يلي ذلك المستمر أو المستمر كما المعتوه هنا وإن المكسورة قلت
ما قاله المعترض كما إذا جعله على أنه يستقبل لا حيث لا رجاء بل المراد مضى عنه أن ضمير زيد أحسن مع امتناع
أن تنصبه من أن الفعل الذي هو يتقوى بالفاعل من حيث المعنى معتد به له التقدير وأبدل القول الوضع بالامتناع كونه
المصدر أولا في المسألة أنه حيث فصل التشبيه وكان صوت حمار لا يرافع مفعولا مطلقا أو شبهه ثم لزم أن لا يكون
هو عين المفعول المطلق بالحقيقة لأن ما على المشبه عين ما على المشبه به لأن ذلك إذا قلت وأنا أمر بصوت
صوت حمار لم يكن صوت الحمار عين فعل وإذا أصوت وقد تقدم أن المفعول المطلق هو المصدر الحقيقي الذي به
كان الفعل على أنه لا يلزم أن يكون التقدير وإذا أمر بصوت صوتا مثل صوت حمار وإن قلت يفيد التشبيه
البليغ ولا يكون الكلام على هذا التقدير قلت التشبيه البليغ ليس مبنيا على ادعاء أن تناسي التشبيه والإطار
أمر غير لازم ولا يرد أنه لا يعبر التشبيه وتعريفه مبني على أنه الأمر حيث جعله مبتدأ ركنا لا أو أحدهما كان
أبلغ ما أصح مبني على ذلك وذلك لا يتأتى تقديره وإذا ذكر الكلام في مسألة زيد أسد شبيه ثم نقول التقدير المذكور
لا يتأتى مع المصدر لأن التشبيه البليغ إنما أفاده الإدراك هو الترجيح مبني المشبه به على المشبه وجعل المشبه
هو عين المشبه به حطت البلاغة والأمر أنه غير متعلق مع جعل المشبه معمولا للمشبه وإنما هو قوله أسد حال
من زيد والعمدة كمتعلق به ولكن المعنى متصل بالعدو والوصف حال أن يكون ومشتقة تحت جعله والتابع والاسم
بمعنى على وصاحب عكسه على الشيء وجملة لا يلي معكوس على معناه تحت الاسم والفعل متعلق بحال ووكل ذلك
صدر اسمه وذلك أن المسألة على ما قد قوله أو ما أعلاه على كون المراد والتشبيه حينئذ كلام فيه ما لا لزوم أصله
أو ما يلي بل فيقول وإذا الصوت صوت حمار الرمح وقد يدل على الخاصة المفعول له
ينصب مفعول له المصدر وهو علة لحدث شاركه زمان الحدث وفاعله أو الفاعل وقت ما أو شرط الحدث للمصدر زائدا والعلة
ينصب ومعمول الحدث معه وأنشده لنصبه كونه مصدرا لأن مفعوله وصحة من الأوصاف ومعنى والعلة يتفعل
فصل التعليل بحيثية الذات وإنما لا يتعقل كونه علة من حيث اتحاد الذات لأن الذوات من حيث هي ذوات متماثلة
ولا يكون بعضها مقتضيا لحكم دون البعض الآخر إلا لاختصاصه بمعنى فيكون ذلك المعنى هو العلة قال فلت
منه يقتضي عدم التعليل بالجامد الجري اللازم وقد صح هو المفعول له عن نحو المارح وضعفا لا ذام وخلق له ما به إلا
رضي عنه فلت لو تأملنا لم يقتضه عليه أن المعنى هو أن الإنسان فيها وتميم حكم الإرادة والله أعلم

مبحث المفعول له

مفعل

بفعل

ه

وجرًّا او نحو ذلك معه الذي لم يعتن وكذا الآية الثانية وقوله اذا وقعت المصدر يتعدى بالجر فيه معنى اى بسبب

الكذا وصورة اللفظ نحو ج ومن اراد ان اشتراط المصدرية لصحة التعليل وشرط انتصابه انما هو النصب والتعلق

بالمصدر اشترط لذلك لان التعليل حينئذ واضح لم تكن اللام الزائدة عليه اشترط له وجوده وانتفى معه وانما يتسع في

من احتمل كلامهم وان لم يفصل ولم يتعقبه لانه لو لحقه لاداك من قوله نحو علك معلله ان المصدر لتوبك من هذا ولم

يبن له معه لا اشتراط صحة كما في الكافية لانه مشكل وجهين احدهما انه علل الشرط وعلل الشروط لا اجماع اشترطه اذ انهما

ان جعله شرطا للنصب يقتضي ان ما فقد يجر باللام وهو غير صحيح ومن الاستثناء التوضيح ذكر مفهومه وانه يكون في [illegible]

وانه اعلاما من المقام يجعل الشرط اما دامه للتعليل بل كونه بيانا او لعلاه احترازا مما اراد الكلام فيجيبوا وانه يحسن ذكر اللام

للتشهير على ارادته كقوله جئتك [illegible] ثم مضى [illegible] جئتني وخفت الدين منه ويستعمل ان يكون اتباعا

على المجرد لا يراه [illegible] الاعتقاد اذا لا تعلم ذلك وانه لا يعلم [illegible] نحو [illegible] والعكس هذا لتوهم ان انتفى

على التعمد [illegible] الكلفة بعلمه [illegible] قوله الفراغ ما ذكر من العقل ومعلله بغيره ان الاتحاد انما يكون بين شيئين ولم يتقدم غير

تحرز اشتراط الاتحاد بالزمان نحو قوله جئتنا وقد نفضت لنوم ثيابها وباشتراط الاتحاد بالفاعل نحو قوله وانى

لتعروني لذكراك هزة والثاني ان يكون ضمير الفاعل للفعل الذي المعلل حقيقة كما هو المتبادر من الكلام هذه [illegible]

[illegible] المفعول له وما ذهب اليه [illegible] من عدم اشتراط الاتحاد [illegible] اختاره الرضي اما في الزمان

فلان التعليل بالشيء قد يكون تحصيلا او [illegible] المصدر [illegible] فوضى [illegible] احيانا [illegible] الحقيقة حتى يشترط [illegible]

زمان [illegible] الحقيقة [illegible] ان المعنى [illegible] والعلة [illegible] الحقيقة

[illegible] هذا الشرط [illegible] لان الشيء لا يكون علة [illegible] حتى بما هو [illegible]

لم [illegible] الشارح [illegible] بالفاعل [illegible] الزمان [illegible] الفاعل [illegible] جمهور

[illegible] الفعل لا الفرع [illegible]

ولم يجعل المجهول بمعنى الفرع لانه [illegible] على الاتراع الظاهر وان فقد [illegible]

[illegible] وان [illegible] مفعول [illegible] باللام [illegible]

[illegible] لا تعين اللام [illegible] التعليل [illegible] وان [illegible]

لا يجوز [illegible] وان [illegible] المصدر [illegible]

والانفراد [illegible] الزمان وجره مع الشروط ما وقع [illegible] والاستواء [illegible]

[illegible] على ان الشروط المتقدمة [illegible] بل [illegible] يجوز معها الجر [illegible]

[illegible] او [illegible] ما [illegible] والجر

[illegible] ثلاثة اقسام [illegible] وهو المجرد من [illegible] قوله [illegible]

[illegible] والاضافة [illegible] قوله [illegible]

وما يتبع فيه النصب الجر وهو المقرون بأل وعليه نبه بقوله وشاع في الجر أل وشذوذ الفاعل فيه قوله لا فعل الحسن
عن الهجاء وما يستوي فيه الأمران وهو المضاف نحو ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق وإن منهما المراد جهة وخشية
الله وعليه نبه بقوله والأمران مستويان حيث لا جر إلا الوجه الشنيع المنفرد هذا وقع المصدر الذي فيه
التي تشوقه عنه حيث المفعول المذكور وأنه لم يتبع قول الذي وأجيب بأن العصر والمصدر المدبر على الفعل والحاصل
بالتفكر وكان الأمر يتكلم كلاهما حتى ذهب الرياشي والجرمي والمبرد إلى أن المفعول له لا يكون إلا نكرة وأن أل
فيه زائدة وإضافته غير محضة لأنه لما كان بعض النحاة منع تعريف الرتبة إضافة إلى فيه سواء كان المضاف نكرة أو
معرفة ويتبعه المضاف إليه فأما المتقدم ثم إنهم فصلوا العنصر في بعض المواضع فجروا باللام خصيصة كالحب والبيت
التقدم فما جاء ذكر على الأصل الأجنبي فيه فصل التعليل وقال في التصريح مضمرًا بأنه بيس وما يترتب بأل وخرج عن الأصل بل الثاني
أن في التصريح ما يوضح المراد فيه والمضاف والحصول فيه تفصيل وكثير لما أراد الفعل بأن يكون المصير والمجيء
المراد أنه شاذ التعريف بإن التخصيص واستوى الأمران لظهور المراد والمعنى أكثر المذكور في الوجهان والمجرد
تعالى أعلم **وجوز والتقديم في المضمر** أي جوز والتقديم المفعول له على عامله وهذا رأي الجمهور ومنع من ذلك ثعلب
في آخر يوم علمهم قول الكميت. طربت وما شوقًا إلى البيض أطرب ولا لعبًا مني وذو الشيب يلعب وقول الحجاز
فما جزعًا ورب الناس أبكي ولكن ما المعاودة في الصلاح ولعل أقوى في المضمر دليل على ذكر وهو المسألة مقصور
ومثال الغالب **والنعم في الجائز للمتعدد** أي يمتنع تعدد المفعول له حالة نصبه وحالة النعم مستوى التعدد متعلق
وهو لغوي في الجائز فيه وهو متعلق به لأن النعم إنما يتكلم علية مضاف إلى الحكم أو المعطوف منا من التقديم
مفعول المتعدد من هذه المحكوم عليه لا يمنع من المعطوف الى المعمول لهم والعاطف غير أجنبي وذكر المسألة ذكر
ابن كتابه منع الله حيان في الارتشاف وغيره والأمر ما تقتضيه التقديمة في مسألة غيرت ولي
فيها كلام ذكرته فيها من التقسيم عند قوله تعالى ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى وقوله ابتغاء
منا لقيتم شرح التوضيح المراد معه كأن قوله لتشقى وتذكرة معمول له إلا أن الأول منفي والثاني موجب وأن منع
بالتعدد وعين علي أنه لا يجوز تعدد المفعول المجرور إلا إن أو منصوبًا وقال ابن حيان في الارتشاف ولا يجوز أن
يكون للفعل مفعولان لم من المفعول له إلا على جهة البدل أو العطف سواء جرا أو نصبًا أو أحدهما بالجر
ونصب وأما قوله إلا تذكرة لمن يخشى فمنصوب بفعل مضمر والأول بعد وجوز والمساواة لا يجوز أن يكون
تذكرة معمولًا لأنزلنا لأن الفعل الواحد لا يتعدى إلى علتين قلت — الظاهر أن المنع مقيد بما إذا لم يحتملا بدلًا
أو اتصالًا فإن احتملا البدل هنا ولا مانع من ذلك والمنع ولم يذكروه إذ ما أطلقت فيه إلا المقيد في المعلل
اقتضى عدم الجمع والتشريك أن العلة لا واحدًا منهما وكان أحدهما يوجب الآخر وإلا لأن الإطلاق عدم تعدد
على العلة الواحدة حتى قال في جمع الجوامع والتعجب والقطع بأنه إشعار أن تعليل الحكم الواحد بعلتين عقلًا
ممكن لا في الزوم في تعدد ذلك ووقوع جمع التعديد فإن العلة إلا أنه بذلك استفادة أي كل واحد من علته يقتضي

سؤال

فائدة

تنبيه

من قوله

الآخر فيلزم ان يكون مستغنيا عن كل منهما وغير مستغن عنه وذلك جمع بين النقيضين واجيب وهو الجمهور
التمييز بان المحال المذكور انما يلزم في العلل العقلية المستلزمة لوجود المعلول واما الشرعيات التي هي معرفات
معينة للحكم ومن الجواب غير جار في اللغوية كما مثلنا لانها غير معرفة للاحكام بل المراد منها بيان الآثار التي
اشتمل عليها الحدث وترتبت عليه وتعدد الآثار المذكورة لم يلزم منه محال لا كل [illegible] يصدق ان المعلول مستغن
ابتداء ومترتبا عليه من جهة التمام والاستقلال لا في الكلام في العلة للجزء العلة فيرجع بعض الاصول
بعضا ان اجزاءها عند تمام الاجل واستقلالها الا استغناء عنه وان كان غيرها لازما ومن ثم لم يلزم المحال عند
التعدد الذي اذا فرض ورد الشخص لا يتغاير من وجه وليتشمل العام منه ويكون كل منهما فهو على ما ثبت مستقلا
حيث لو انفرد لاستدعى مثل الزيادة وكيف اما فعل لو لم يكن في مواصلته فلان الكفر وكيف وفي مثل كذا وكذا
وثبت للأعلية المذكورة ان الآخر مع تعدد علل الشيء الواحد وهذا هو العادة في المعمول له والعبر
والحال والتمييز حتى جاز ايقاع به الثلاثة بانفسه وغيرها دون المعمول له فقول جنيه او وجه ما يقتضي
البيع والشرط لان من جانبه فصار الشرط معمولا مقتضاه والآخر لانفراد اثنين على البدل ولو غلط ان استعاد
التعدد مع مقتضاه فهو جمع فيه وهذا الفار فيتابى بالمستعمل فيها او اثبات ارادة الاحتمال وان كان منهما
يتركونها فيهم الاول من الاستعمال ومن شرط ان الشرط وهذا ما تقدم في عبارة الارشاد من استثناء
مسئلة العطف فان من حيث ان المتكلم اجتمع امر له القصد فصار قاطعا وصيغة المتكلم ان لم تكن
قبل تمام انه للعبادات والاعتبار بل تحصيل مع مثله من تحرى عبارة قوله وانه الغلط وغلبت الشهوة
عليه لم تكن لاحظ من الآخر لعقد لما اولها وامر علينا بالتوقيف له ضيق وانك كيف ساغ ما ذكر
من التعليل فيهم منهم لمعنى للمخالفة المذكور ومعنى العطف بالارادة الاستثناء بل لا حتى ذهب الكوفيون
الى انها وحروف العطف على انها للقطع هكذا اعاده بلا فرق عند البصريين في الاستثناء وكان واحد
وتقتضي وتوكيدا علة للفعل الا ان الاول وجب بجملته مع اللام لانه ليس بعامل الفعل المعلل مع انه
ثم يكون الانتصاب على المفعولية وان ثانيه جاز فيه مع اللام عنده ونصبه لا يستعمل عن الثاني اذ قلت
معنى قوله ليس بفاعل الا في قول اليس هنا فاعلا بفاعل الفعل المعلل فلم يعقل الفاعل وفيه ان نقرر لكونه وان
النبي صلى الله عليه وسلم هو المذكور بالغرض كما هو في تعبير الماتن انما عليه الا ان نبلغ وتذكر وليس
عليه ان يؤمنوا وان ادعى ان المعنى الا التذكير على العادة قلت هذا لو ان ادخل في الكلام ايس
الفعل عليه حتى يتغير المعنى ثم ان تقدم المقتضى ليس شرطا في الاتحاد الحقيقي في مثل المتحد حكما
كما ذكروه في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا اي يجعلكم ترون والمعنى هنا على فعل مما
تركناه عليه ليس فيه بل الفعل المذكور للاول غير لازم لان المراد منه وهذه المسئلة من بين
على الفاعل المفعول فيه وهو الظرف وهو متادوا ومكان ضمنا به بكان من الواضح انه ليس

المراد اوقات الوقف والمكان داما اسمها وما لوقتها والمعنى حينئذ دال وقت او مكان لان الكلام في الظرف الاصطلاحي
هي الظروف وهو اللفظ الدال على ما ذكر فهو خارج كل ما يدل عليهما دلالة التزامية او عارضة كاسماء العدد المميزة
بهما وما اضيف كلمة احد منهما او جزء منه وما كان صفة لاحدهما او مخلوقا لاحدهما ثم حذف بعد حذفه وخرج عن الجنس
نحو عينيه ان تشكو هذا المعروف ويقولون صلاة نحو الغواية ما جعلت جئت الى الهدى وغير الى الامر نحو
دخلت الدار وسكنت البيت والكلام في البيت كهو في شهر ذلك فتكون بعض شروح الخلاصة وانصب الازمنة ابدا
صا المصدر مضافا ولو مقدرا ما لفظا من المصدر معرّفه ان نصب مطلقا غير مقيد بابهام كما في المكان والمعنى
ان اسماء الزمان كلها صالحة للنصب على الظرفية سواء في ذلك المبهم منها وهو ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت و
حين والمختص منها وهو ما كان الاول فيشمل المعدود وغيره كالمعين بسائر اسماء الشهور والجمعة والشتاء واسماء الايام
وما اختص بصفة او اضافة او دخول ال عليه ونحوها فلا ينتقل الى حال انه الا ما يعمل به المصدر مصدر
ومقارنه وهو اولى فقول الخلاصة بالرافع نصب واولى ان يكون العامل الظاهر مذكورا او مقدرا كما حذف الجو
ان تقول يوم الخميس جوابا لمن قال متى صمت او الوجوب نحو زيد عندك وهو معنى الاعتبار في الترجم وفي الاخ
كان عموما من اسمها يعمل لها ولو كان الناصب مقدرا او في مكان فلا ينتصب الا الذي ابهم والمشتق ونصبه
ان كان لفعل وفا لكن الا ما دل على مقدار كالميل والفرسخ والامكان وما جرى مجراها بالاطراد مصدرا ونصبا
بنا على استناد. كفر الفرسخ كذا وزن الجبل نحو علية سبق قبيه جمل معمول ابدا مقدرا في النصب على الظرفية
بغيرها من بعد وبقيه متعلقه بعده وابعد الامتثال مجرد والمعنى انهم معمول النصب على الظرفية من اسماء المكان
الا في اربعة انواع اولها المبهم وهو الذي لا يعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه مع كاهية لكل بعضه كمكان
وتاحية واسماء الجهات الست كقدام وخلف وخارج وداخل وجوف ونحوه ومرادفها وان لم تعلم مقاربتها الا
بالاضافة لان فيها اختصاص ما لا ذا لا تقبل لكل بعضه لثانيه المشتق كمقعد ومجلس ومرمى فان في التفصيل
مطلق بالكون فيما ان عمل فيه اصله او مشاركه في ابن عقيل كوسادان دل على في او بعقد نحو مضى من المر
العشاء ومثاله اصر ياهو وفيه فيقع ما في المتن يعلم ان الصاب من الفرع وان كان مقيسا بالشرط المذكور فكا
من الناظر وابعد هو يكون الالحاق وذلك لا يكون تعدي الى الابعاد الى تقيح تقدم معناه اعلم به على معنى في
والتعليق نصبه كقولهما اعماشا كرته المادة الى ان يلزم حين اشكال لم يتعرض السابق لعدم شموله له وقد اعترض في
بذلك الشيخ ابن هشام على الخلاصة وهو اعتراض صحيح وما اجيب به ان الشرط مراد فيه مستثنى
واعتبار الاطراد ليس شرطا ان الاستثناء ابو حيان الغاربة الا في الربع كسقا فلان الوصايا في وا
لظاهر ان منه ام قبل المعتمد وهو ظاهر كلام المطر وفيه صرح عند الاس ونحوه لان فاسم وهو مبهم
عطف الامثله على المبهم ومنه اعلم مشكل الا فهو ان اعتبر بعد الاحتمال بالاضافة والمعنى
في النوع الاول نحو فوق زيد وتحته وتلقيهم وابيضيهم مع الاضافة وان اعتبر الاطلاق دون الاضافة

او ارقد

الظارفية وهو مبهم لا اختصاص له ومن الاعتبار هو المبهم اذ به يتعين الا بقرائن
في الجهات وان المختص كالدار والبيت دال على المكان المخصوص بنفسه بخلاف هو المبهم ايدل على ذلك بنفسه سواء
اجاء به نفي او وحيـ ما احصر قول الخلاصة وما صيغ من الفعل عطفه على امثلة المبهم كما هو الظاهر وحمله
محصورا على مشبهها الواضح حملا الابعد الا مجتمع تكرار موصوفة وهو تيار اخر خلاف المتبادر قوله ومقيس
ان نصبه على الظرفية المعلوم من الكلام ووقع بمعنى موافق اي ان كان موافقا للعامل اصلا صلة فادفع وقد
اخوص قول الخلاصة نصبه اصطلح مع اجتمع اذ اخرج منها الا المصدر وصالح غير الفعل حيث نوا جاز
اذا عنها بان المصدر نهم منها بالا حروية وحمله على الشرح بان المراد الفعل او وحده او مصدر بمعنى ما نوى
لما ذا اجيب انه اذا اسماء الظرف وكما او منح او بين وعلو قال العموم المباين الا حد عشر
مواضع واليه تلاشى الهيئات والمبين له بحث وراجع والغلو علا قيل وكلاهما لا اذا كان الظرف ومنها الحقا
ومنها عن الواسع ما جرى مجرى ما هو للمكان باسم اه وهو نوعان احدهما صيغ المكان نحو وبانه
وحمي الدار وانها يا مه اه وقامت مقام مكان مضاف اليها تقديره نحو ان الدار ومن الحقل ومن ثم اذا مكان
مسافة والمراد بالاسم او المختص كم يبقيه بعلامة اختصاص كم بيد المشتق قال الشارح وورد سيبويه
وزن الجبل وزنة عن ان وزن الجبل الحقيقة نواز حبر اي تقاد وبه وجه معه كار وما وبعبل لم وزنة الجبل حذاء
اي ما اتصل اه قوله وصاد حبر ليس بالمعلوم به اي وهو ذات صفته قوله عن استشهاد كافر استدلال ثم قوله
الشيابة وعلى التعليل في بالية نسمات ان استشهاد هنا اي استشهاد ها للتنوين عنه الانحصار كالتقدم بالبيعة
والقراء الثمن وكل منها مشتق للاضافة وصح لذلك ان يقبل التركيب الا تثنيه تقسيم ذكر له في الشرح
انه يحسن وجه الشبه في قوله صلى الله عليه وسلم سبحان الله عدد خلقه ورضى نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته
ثم بالجملة بان الكلمات الاربع منصوبة على الظرفية على ان التقدير قدر زنة عرشه وكذا البواقي فبظهره
الثلاثة والخبر قوله قام المضاف اليه مقامه ويجاء اي فلا يعترض عليه بالقيام ونبه بان تلك الكلمات ليست
من الزمان ولا المكان والجواب وذلك تقديره وبانه لم يصح اجزاءها الكلمة ثم يرد عليهم بنصبها بالمبهمة
على ان المصدر يستعمل معنى الظرف ونحو المراد في الاعتبار على ذلك في نحو خصوصه مقدار وقيل معنى قدر
وسعة في زنة الجبل ووزن الجبل ونحوه وشبه اهوية وقال المتكلمون على الحديث في حديث ان موسى سال ربه
ان يريه والا رض المعتبر بعضه معتبر جزاء معنيته على الفهم تقدير قدراء قدر معنيه جعل ثم قال وبهذا التوافق والمثنا
لقائل هنا على اصلهم جانبا وذكرنا كلامهم على ما هو عليه لا معيب لهم ولا منبه على خطائهم قلت ـــــ الامر اي جميع
والتشنيع به رده في غير محله وان قدر ونحوه والمصادر انما انتصب على الظرفية اذا ناب عن مكان او زمان كما
تقول جلست قرب زيد وزنة الجبل كما سبق اي مكان قربه ومكان زنة وكما تقول اتيتك تلاه بعد حلب
شاة اي زمانا قدر زمان ذلك ولما اصل في النوع في قولهم اتيتك قدر حلب شاة كما حينه

وان ما اذ
عشرة
تخالبه

فهو اسم الزمان وخالفه المصدر وقال الشارح الأظهر أن نحو جلست قرب زيد وبعده هنا عبارة عن الزمان و
حتى يكون نحو جئتك مقدم الحاج أو خفوق النجم على حذف مضاف أي وقت قدوم الحاج وقد يقع المصدر عن الزمان والمعنى وقت قدوم الحاج
وقيام ما يقوم مقامه أو يراد به الزمان بنفس المصدر ولا يحتاج للحذف لا يبعد من معنى الوقت أو المكان بل التأكيد
أو عارضة كالمقدم بالتعريف ولا معنى لإرادة الزمان والمكان في أوزان العربية كما هو غير خفي نعم إرادة المكان في الحقيقة
إنما يتأتى في نحو جلست قرب زيد على أنه مكان وأما المنصوب في أوزان العربية المقدم على المفعول له
للملاقة والإطلاق بسبحان الله تسبيحا مثل عدد خلقه ومثل مداد كلماته ثم حذف الموصوف وخلفته صفته فصار
والأكثر في مثل المضاف وخلف المضاف إليه كقولهم ضربته ضرب الأمير اللص فإن فيه الموضع وكذا الذي
على الطرح نقبضه بأشد فيه الأمير اللص حذف الموصوف ثم المضاف ولهذا نقدر بدل مثل
فيه الدر النثير في تلخيص نهاية ابن الأثير للفقه في معنى مداد كلماته أي مثل عددها وقيل
مايوازيها في الكثرة بمعيار كيل أو وزن أو عدد أو ما أشبهه من وجوه الحصر والتقدير وهذا تمثيل
يراد به التقريب لأن الكلام لا يدخل في الكيل والوزن وإنما يدخل في العدد قلت القول الثاني يلزم
هذا لا يصح في صدر الحديث للتصريح فيه بلفظ عدد والأظهر الأول ان يا سبحان الله تسبيحا
رضي نفسه والرضى بالقصر مصدر وبالمد اسم مصدر وعلى كل فالكلام إذ هو بمعنى اسم المفعول
أي تسبيحا رضي بفيه أي رضيا عنه ولا قيل الكلمة إنه تعالى لا تنتهي جملة معنى لا تدفع
التسبيح الحادث والمتكلم بها قلت ضرب بذلك المثل للدلالة على الكثرة والزيادة و
وتمثيل الأمثلة ما قال القول الأول سبحان الله تسبيحا كثيرا أي حذف المصدر النوعي
ونائب عنه عدده وسبحان الله تسبيحا لا يقاربه أشياء ثم حذف المصدر النوعي ونائب
عنه مصدر معناه أخص يصير النوع عن الإضافة وسبحان الله تسبيحا عظيما ثم حذف
المصدر النوعي ونائب عنه مصدر معناه أخص كثواب وسبحان الله تسبيحا قرأه يا مستوي
سائر معلل كثرا ما وأشار بعضهم إلى أن رتبة عز جل مرادة كلما أحببت الإعتبار بالصواب
والأجر وهو يعبر من مقاصد الكرام والله تعالى أعلم بالصواب وإلا أنواع الأربعة
التي في المتن كلها بالفاصلة ما احترز والرابع في قولها وقد ينوب عن مكان مصدر
وذو التصرف الذي ظرفيا ذا . وغير ومالزم ينفرد . مقيد نقيس كل من ظرف الزمان
والمكان قسمان متصرف وغير متصرف فالمتصرف هو الذي لا يلازم الظرفية بل
يخرج عنها فيستعمل فاعلا ومفعولا ومبتدأ وخبرا ومضافا إليه كيوم من كلمه الزمان
ويمين وشمال من كلمة المكان وغير المتصرف هو الذي يلزم الظرفية بأن لا يخرج عنها
أصلا كقط وعوض أو يخرج عنها إلى شبهها وهو الجر بمن وقبل وبعد وقولهم وذو التصرف يمين

وفيناقد وفيناظل

ومشاركته عرشه

منزايدا

يسمى الكثير

قدر ذو

يمس

[illegible]

مبتدأ او التي خبر لها ورد طلبا للتي وكذا والحال وما على شرط ودون غيرها عطفه على كفى بها او ما مبتدأ

وبعد دون كفها وابداء منع لعتر بيدو لا بفرع مصدر ابه ثبوت ما وافعتر على الشرط لا ناد

المعنى والجواب الذي يفيد دل الشرط عبتر عن سائر الاسماء الاتي اي تلازمه الافي معبر

وغير خبر لمبتدأ مضمر وهو والجملة بمحل جزم على انها جواب الشرط او الجزاء او محلها

على انخلامه المعروف وعلم ان الجزم لا يخرج الشرط عن عموم التعجب عن كان من الظروف الغير

المتصرفة ما نبه عليه من كعند ولدن وغيرهما كما ابانه ومفرده سوى لدى الجمهور والضعف

والمرده مفتوحا ومكسورا او مر دعا اي بحر مثل غير ما ودون معه خبر مقدم والضمير للغير في

التصرف وسوى مبتدأ مؤخر والقول الذي يقتضيه ان جمهور البصريين ومنهم سيبويه والفه

هم اتو على استعمالها غير كلام لا يخفى الا في الشعر وصح ابقائها انها بمعنى غير واعترض

ابن مالك بان كونها بمعنى غير يستلزم نفي الظرفية كما انه منعها عن غير وان الشرط

به الحرمة ماضر في الاسماء الزمان والمكان وتشير سوى كذلك ولو سلم فلا نسلم لزوم

من الظرفية كعد واستواء فلا معتبر على خلاصة نقصا وتبين الهوا واجاب ابن فارس

بان جرى انخلاصه عن جميع ما ذكر قليل واستدل الذي جمعها بوقوعها صلة كقو

لهم جاء الذي سواك وتقديره بان ظرف واخر اتفاقا بسوى بغير الموصول الا ان تكون

للاستثناء بأجمعه قال الرضي وعند الكوفيين يجوز فيه وجهان الظرفية فتنصب

دعاوا ونصبا وجرا كغير وتبيين لنا الخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء

اه وخير ان اي قوم منهم الرماني والعكبري بالاقوال فيها اذ ذاك قول الجمهور

وقول ابن مالك وتبعه الشيخ الزجاجي وقول الكوفيين ومن ذكر معهم والمراد بان

المراد اشار بقوله ومن دعا انها اي اي ان ثم لك وفرة انها لا يلزم الظرفية وصح

كغير ما صنعه قوله وقد رجح هذا القول ابن هشام وابن قاسم وقال المرادي انه

اقرب الاقوال قوله والضعف اي يصح ان سيتم ما يستمر مع الكسر المشهور

والمراد ان سوى حال كونه بالكسر ان تكون بضمه مفتوحا ومكسورا مع الموانع نكتا

وفاقا من ذكر من هذا الغير في اشتقاقه الخلاصه كما ومعنى عند لدى الذي وجه قيس

ومعنى زمانا قد تقع مبتدأ وخبر وتخل الذي جزء اخرا وحالا وخبر مبتدأ

محذوف وحسن حالا من الذي والواو الداخلة على مضى بمعنى او ومثال الذي

العصى فماء انه مستقر اعنك ومثال الفتوى وانه عند انما لم المصلحة وبه التسهيل

والمغنى انها تكون للحضور الحسي والفتوى والغرب كذلك والبعد بيّنهما

ف ح هذا اكون ما واقعة

او ملل وخمس ما قبلة الشرط او الجزاء ح

والكسر مع المد ح

وقيل ح

ح ورمانا ح

ان الفعل اخص وبعد التمثيل للفعل بالآتي وبصلاحية الدال للدوام مضى وبالجملة والغرب استيلاء
الفعل ولذا لا يقول عنه قال وان كان غايبا للاكثر الرضي ما ذكره ان عند تستعمل في الحاضر
القريب وفيما هو في حوزتك وان كان بعيدا الدهر في على ما ذكره وقد تاتي لزمان الفعل الذي ما
نحو الكبر عند الصدمة الاولى وجئتك عند طلوع الشمس كذا الذي الانسب لما بعد نحو ولم تخ
ترد لـ مثبتا وعند ومكان الذي عند عند اخذ ولا انقدر الملك وكذا يمضي عند كلامك في الشرح الا ان هذا
يوهم انه تكون للقرب الضمير الحضوري بعيد وليس كذلك فانه الفعل عند المكر ولتلك وجهه احد مثال
انه تكون للاعيان والمعاني تقول عندي مال من العلم عنه هو من عند فلان علم ويشبه ذلك في الزاوية
بنهد الذي تقول عنده مال وان كان غايبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا والى الحضرة وان حلال العلم
وان الشيخ وذكر المرادي انه تعالى وعنده ومعتبرا في مكانه لا يجربه غلا عند وانها كثير اما في
قول الضمير رحمة من عندنا وقوله بيتا في نعم ان اجنبه للمفعول وثانيهما وهو
الاول وهي الامكنة التي في القصد ان عند تكون كما للاعيان كما تقدم
والمعاني نحو قال الذي عنده علم من الكتاب ويشبه النزيه في المعنى ان عند تكون
كثيرا وبعيدا في لدى تقول عند القول عنده صواب ولا تقول لدى ذكره ان الشيخ
في اماليه ومن هنا في حسوا الشيخ اما لدى فاذا هما مبنية % للابتداء فوعني الشيخ في
تقدم نحو توجيه ما بناها في معنى الشبه المعنوي مراجعه وبيت اللام في قوله
للابتداء تعليل البناء فقد تقدم لفظ مبنية لوجهين احدهما ان لزومها لمعنى
الابتداء عبر ذلك في الحال بنا بناؤها لا تركيب اما في ح مقصدها في جر وقيل تكون مخففة
لدخول نحو كمقوليا للموجب كما تقدم في محله وثانيهما ان مدخول اللام هو على ح
مسطرها وبيان معناها مجموعة في العالمين العضي والجنس الحقيقي التي تبتنى عليه
احكامها ما مضى ولا يلزم من كونها للابتداء حينئذ للغاية المشهورة المنفردة
في كل الشيء فتوجبه معنى العدم ولا شك يقول بعضهم انه افاد في التحصيل اول
غاية زمان او مكان ولم يقل الابتداء لانها الشيء لا جزء منه [illegible] في مكان من لمشترك
الغايات وقوله في نوعي الشيء مقترن الكل منه الزمان فقط والمكان [illegible] نحو اذهب
لدن الصبح منذ الاول وجئتك من لدن زيد وقد اجيب لم تضف للجملة والا نحو [illegible]
للزمان ما قيل لابتداء للجملة وقد ورد المكان الا جملة كما في الرضي اقصد بعد وسواه
انها اضيف لدن للمعروف لما سبق والجملة الاسمية كقوله وتذكر نعماه لدن انت
يافع وفعلية كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب وقال ابن الشجري هنا

لمعنى اسيغه

للاعيان

ح لا لك

صبح

تنبيه عملية

لدن

لدن

لا شك

للفعل

لانه مضاف للجملة لفظا او تقديرا نحو قوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب وهو قول
سيبويه قال الدماميني ولم يتعرض ابن مالك ولا غيره لمنع ذلك ان الفعل من لدن ان كان
وسمع مع غدوة بعد لدن نصب والنصب أي سمع في غدوة بعد لدن النصب فقيل انه على
التمييز وقيل على التشبيه بالمفعول به وعلى هذه الاقوال فهي غير مضافة وفي
جواز ارادتها مع الظاهر مخصوص بلفظ لدن بغيرها من الاسماء وقال ابو علي
ملا غدوة حتى لكان مضمومة مع اسمها وعلى هذه فهي لا مضافة على ما قيل لها
من الاضافة والمنع ممتنع الامر ان كلها كالفاعل وتكون لدن فيها على
الزائد بمعنى مع واعطف على غدوة منتصب انصب ومن نقل بالجر لا يقرب
من السماع ويرويه الكوفيين على التسهيل قال فيها وجوز الاخفش جر ما
عطفه من بعد نصب غدوة ولا تعطف والنصب ايضا من باب التمييز لعدم تعيين
تنصب بعد لدن قال وهي النصب بعد والقياس انه لم يرد نصب غير
غدوة بعدها وقال ابو حيان انه اختار في ادا لجر المعطوف الا النصب
لان غدوة عندي نصبت لتشبه بالحال اسما على منه من نصب بكان
مضمرة ولا يلزم ان يكون لدن انتصب بغيره فالجر في غير غدوة وهو غير
مخفوض فيها لانها يجر ما بعدها من الا يجر به الا ولا تعطف على اللفظ بل على المحل
لغير غدوة من اسم لا بل النصب وهو ظاهر ولذا زيد ان ان ابو هشام قوله
حتما معمول النصب على انه نعت لمصدر الا عطف ومفعول النصب محذوف
اي قوله وهو الكوفيين عندي ولدن من الجر والنصب على المقاصد ومفتوح لوقت
الاجتماع او مكان وهو ساكن حكوا أي الوقت الاجتماع حينئذ
مع ظاهر او بالمكان دار زيد مع دار عمرو ومثال جره ساكنا دهبت من معه
حكاه سيبويه عن بعض العرب من ينونه وهو تشبيه به نحو جاءوا معا قيل انها
قال ابن مالك وكان حرفا لان بنى لشبهها بالحرف في الجمود والعمل ولازمة
وهي واحدة في الاستعمال ان انها اعربت في اكثر اللغات لمشابهتها
عند مجموعها هي او ظرف وحال وحالا على حضور وعلى قرب نحو ما جاء بشر او بعض
من معي وجاء زيد وعمرو معا ومنها معنى قوله وجعل او ظرف حالا يقع ومعنى قوله
وبناؤها عرضا والاشهر انها ظرف يضع من انها اداة بل اسم كسكنت في بعض اللغات
للمتبادر منها وعن قال الرضي قال بعضهم هي على وزن اللغة من جر كما لا

أي لا بعد الأول زمان مبهم وفسروا ذلك الزمان بالغدوة وقال الرضي على التشبيه بالتمييز وقيل على التشبيه

نقدر واسعيد

لا أي عطف

وصفة

تمتنع

وعشر

كاموجب للبناء على نفي الاسمية الا كونها موضوعة وضع الحروف والعلة ابهام الى معاني الاسماء المعروفة من الحرف قال وهذا القول هو الحق اذ قلت الفوائد

انها متضمنة لمعنى حرف المصاحبة لدلالتها على الاجتماع منقول كان من هنا

ان يبنى واما العربية ففي اكثر اللغات لمشابهتها عندهما نقوم وتعلقة ان ظرفيتها

لفظا والاني الحبشة في معنى المصاحبة بمعنى جال معنى معاها ان كل منهما مع صاحبه

غايته الاوادليها نقوم مقام المصاحبة لم ينبت ما ذكرناه ليس فيها كلام في مبحث المعرب

والمبني وما اشبهتها بتبعض راجعة فقوله مالكنا كما ان من اعراب اشبعوا على مقيد لغة

به فقوما على ما ذكر اسم للظرف وهو يسمى ظرفا وكان وشاع في الظرفين الزمان

قد علمنا ان قوله فيما ومالحق مجراه باطراد مقصور على ما ذكرناه من الموصوم وحقيقته

صفة او مضاف وحقيقة المضاف اليه ونهيه اصوات الزمان مبني وجنس ما اشبه

الاول نكرة الاان يكون ان اذا خصوص مسئلة الاضافة للتنبيه على الفرق بين

المكان والزمان والفرق بينهما ان الزمان مشارك للمصدر في الدلالة فيعمل على كل

منهما فلذلك ملا اكثر نيابة المصدر عن الزمان نحو جئتك طلوع الشمس وقدوم الحاج

والاطارقيت طلوع الشمس وقدوم الحاج مجازا والمكان قيل لا بد من النايب عليه

الا نادرا قلت نيابة المصدر عنه والله تعالى اعلم ومسوغ الابتداء بقوله

مصر احد فمن المسوغات مصدر وظرف الشيء بعضه بيني على ان بجالان لظرفه

غير ولا بد انه مبهم الظرف وهو المبنيات :: مراد غير ماض وجه قابل

مبهم اضيف او ما كظرف للعارض اذ ورد السقف الاخر وامعروف وبدلا

وقد يلحق مفرد ولذا مبتدا امر غير حال وان وما عليه وعليها وجمع عن غير

على مضي ومبهم بيان لما واضيف صفة لما يشير به الى قوله في مبحث المعرب

والمبني والزمان المبهم ان اضيف لجملة او بنا على بنا قوله او ما فوقها عطف

على اضيف وما هو يشير به الى قوله اذا البعث ابيا ثم اكثر فيها نوى ان ظرفا

ثم لفظ مفرد الظرف هنا شبل فيما اوله ويقرر الجهات غير وعن قوله للعارض

حال من اذ المضاف لا متعلقة ما اذ ما عليه عليه يتبع

وذلك دليل السببية والشرط والاضافة واختلف فيها للمستقبل مثل

لقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها وقال الجمهور لا والمستقبل الا ان من امثلة

الماضي نحو وهو فقال المغني وقال ان يقوله تعالى فسوف يعلمون

مبحث الظرف ومن المبنيات

ورد كلام سيبويه اعرابا رحمه الله عنه
انه لعض وانه الى الشرك
وقد يكون للمفعول

176

إذ الأغلال في أعناقهم فإن يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس
عليه وقد عمل في إذ فيلزم أن تكون بمعنى إذا وهذا قال في المغني ورجح المستقبل
إلى وجه القول بجعلها للمضي لكن قال في هذا مراد من حيث هي لا التي للمستقبل
كما قد يتوهم بعض على من زعم ملازمة للمضي معنى ومنهم الزجاج والأخفش
وابن مالك واختاره الرضي مثال مجيئها كم قاموا بعض في الصلاة إذ خرج الذين كفروا
ومفعولا به واذكروا إذ كنتم قليلا وكثير ممن إذ ذكروا ولعلم العرفية وبدلا واذكر
في الكتاب مريم إذ انتبذت والأكثر جعلها إذ ثانية وقال الجمهور لا تكون إلا ظرفا
أو مضافا إليها اسم زمان نحو يومئذ وحينئذ وانتصاب نحو واذكروا إذ كنتم قليلا
على أنه مفعول أي واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلا وفي نحو وإذ انتبذت
على أنه ظرف أي معمول محذوف أي اذكر قصة مريم إذ انتبذت قال في المغني
ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم
أعداء منبيه وإذ زمان واضفه بجملة والجزء بعد إذ حذفه بيت للوضع على
خروج من الافتقار إلى أصل الجمل وإنها لازمة للإضافة إلى الجمل كما لا اختصار
الإمام ومنهم من الإضافة في الجملة الاسمية بعد الشعبية نحو واذكروا إذ أنتم
والفعلية نحو واذكروا إذ كنتم قليلا قال في المغني وقد يحذف أحد شطري
الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله: هل ترجعن ليال
قد مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا أي إذ ذاك كذلك فهو كذلك متقيد
على الأخرى وكذا والمراد أن قوله إذ زمان متعلق بمحذوف أي اخصصها
بالزمان والضمير للإضافة على الشكل ومعمول أضفه محذوف أي اضفها
والجزء مبتدأ والجزء الجملة ويعد إذ حذف خبر أو دع لها تنوينا معوضا كلها
عطف على ذلك أي قد يحذف الجملة كلها فيعوض التنوين عنها فيعم
بقية مضاف في حذفها وفي غيره علمه وهذا من تدبيره السببية على ما توهمه
الصناعة وقد اعترضها بذلك الشاطبي وأجاب بأن جاز تعاطي الإضافة
الانفصال وإن يتصل إلا تكون بالشيوع بعد الإضافة وتكسر الذال حجج الالتقاء
الساكنين نحو وأنتم حينئذ تنظرون أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم فقوله معوضا
حال من التنوين المعوض من تنوين مقصور بصيغة اسم المفعول ولا تلدها اسم زلبيه
ما قضى إذ أن صيغتها كي الجملة الاسمية جاز أن يكون خبرها الشيء ومعنا مظ

خ
بمنزلة

خ
ملازمة

خ
آخر شنظري

دعا

قال في التسهيل وقد يليها اسم بعده فعل ماض ونحوه لابن الحاجب وقال في شرح المفصل
لا تقول إذ زيد قام لأن إذ من الأسماء المضمنة ولست إذ زيد فليس إذ من الاسماء إلا الجملة الفعلية
وليقال إذ قام زيد وإذ زيد قام فـ... من الاسمية والتشبيه على المضي ... لان ... وإن قيل
يلزم مثله في إذا زيد يقوم فيكون ... مستقبلا لا حال ... قلنا يقوم ... لانه ملتبس
لفظا بالامر إذ وإنما الجملة الاسمية معلقة بالفعلية فيلزم من جواز اضافتها الى الجملة
الاسمية ان يستفاد ذلك قلنا يقوم على صيغة المضارع المستقبل في الحال
المحكية مجاز بحيث المعنى مقصود لا يستقبل من ذلك ولهذا حسن إذا زيد يقوم
لأن الفعل مقيد لمعنى لا تفيده إذا اه واعترضه الرضي بأن مثل إذا يقوم زيد يقال
لمن كان مقصوده بيان القيام الاستقبالي وحكاية الحال إنما يستعمل فيما لم يثبت كلامهم
ثم انثنى حكاية الفعل الماضية اه قوله في السؤال السابق يلزم من جواز إضافتها
إلى إذا إلى الجملة الاسمية عند القائلين بدلالة ... الذكور فيه والأخفش والحاصل
أن إذا عند سيبويه والجمهور داخلة على يقوم وعند غيرهم ليست داخلة عليه
قال الرضي ولا علمت أن ... المذهب على استقباح مثل هذا الخبر إذا زيد يقوم
والحق أنه أيضا قليل قبيح اه قلت إذا اعتبرنا ما ... لمضي من إذا
والاستقبال من إذا لزم في إذ قام زيد وإذا يقوم زيد ونحوهما أنه لا ...
الفعل عن مدلوله والذي ظهر لي الآن في توجيه المسألة أن إذ وإذا الملازمان للزمان
الماضي المبهم والمستقبل المبهم الذي من الظرفية هما إلى ما يعين المراد منهما
ويبين المقصود بهما وإذا قلت جئتك إذ قام زيد وكذا إذا قلت وقت قيام زيد فهو
غير الوقت المراد ... من قول الموصول بلفظ ... وإن اضافة اسم الزمان الى
الجملة مقصودة للتعيين ... مقتضى الترتيب الطبيعي في التفسير
حيثما فسر الوقت بالنسبة إلى القيام المخبر بالنسبة الى زيد فإن قدم خبر المفسر
على المفسر فيه الملاحظة لتطابق التفسير للمفسر ... عند المتقدم ... إذا يقوم
لصاحبه أخر ... حكاية الحال الماضية أحضار الزمان الماضي العجيب وإذ زيد
يقوم وإذ زيد قائم الفعل بغير الفعل ... المضمر والعشر لمشاكلة الكلام ... اكبر
ذلك الاحضار تقوية الاسناد فيه مع ... يحتاج فيه لمثله ولو قلت إذ زيد قام
لزم الفصل المذكور المرتفع عن الترتيب الطبيعي بغير داع ومن ثم تقدم
الفرق في التعليم عند ... إما في ... حكاية الحال مع التقديم والملاحظة فهو

قلنا المضي مستفاد

فلا قيل يعرح

أ خ

أ خ

أصل خ
وإنما قيد القيد عن القيد ...
بالملاحظ لتطابق التعبير المعنى
هذا مقتضى الترتيب خ

فراغ واما الشعبان فليس التقدير فيه وان اطلق مضمون الخطبة فيجب ان يكون معلوما
فيفسر ليوضح به الوقت المبهم وان اشكل ذلك فلا حاجة لتقديره نعم قد تقصد
تقويته احيانا عند قصد الابهام وقد على هذه المسألة اذا الا ان فليس وضع
الماضي موضع المستقبل فليس من العكس وقد تبين ان لا مناسبة للمسألة التي تكلم
فيها الشيخ والترديد من المنع فان كان الخلاف فيه من العطف على ان المراد بيان ما
تقدم الغاية اذ لا شيء غير الاطلاق وان لم يعتبر فلا يرد عليها اعتراض الشارح
كما في قوله تعالى فيه محل رفع صفة لاسم وما اعلم وعللت حرفا وقيل كونه قال ابن اعلم
ضمير اذ اي لو اذن التعليل وجاءت للكلام الذي عليه نحو قوله تعالى اليوم اذ ظلمتم
انكم في العذاب مشتركون فقيل الزمخشري كاللام وقيل الجمهور والتعليل
مستفاد من قوة الكلام قوله حرفا حال من الفاعل او المفعول في قبل عللت مقدر
وللمفاجأة كذا قاله سيبويه اللام متعلقة بقدر معطوف على عللت اي وردت
للمفاجأة والفعل للمؤنث نص على ذلك سيبويه قال في المغني وهي الواقعة بعد
بينا وبينما العسر اذ دارت مياسير وهل هي ظرف مكان او زمان او حرف
بمعنى المفاجأة او حرف مؤكد اي زائد اقوال انتهى بعض كلام المغني ولذلك
اشار بقوله بقوله يلي واثبات للمفاجأة اي زائد ولما ذكر مع خلاف فيما يحتج اليه
وما على ابن هشام ويلي صغير خلفه ذا وللاستقبال والتبيه اذا وقال تجيء عرابا
دذا كمرو حرف لا او بتعداد من الكلام جنس ابن هشام من الشرح والتتمة المترجم ان يرجح
ان يكون حرفا ام دلالة كما تقدم في اذ ويتركا فان النصب على الحال او الرفع على
الخبرية محذوف وعبارة المغني اذا قوله اذا هو ما للاستقبال من الزمان وعبارة
المغني تكون ظرفا للمستقبل وهي كقول جمع الجوامع ظرفا للمستقبل وعليهم
اقتصار ذلك ان المستقبل وهو الماضي عكس لله ولتقديره ذلك واول المرادي عبارة
المغني بان المراد ابن هشام للتحقيق المستقبل مانع يعني ان مدخول اللام في الاية
ليس هو مدخول اللام التعليق بل موصوف مقدر ولما كان الحرف لا يوصف بالاستقبال
حقيقة جعل الضمير المستتر في الوصف خلافا مطلقا محذوف وهو متكلف لما قال الشمني
واختار تبعا لبعض الشراح ان مدخول اللام سواء المذكور بل مدلول الكلمة واللام في
متعلقة بكلمة لا اسم ومعنى الوضع فلتعلم ومن الاسناد والفتك لا تجيء استعمالها
للماضي والحال اي اذا قيل ابن هشام لعدم الاتصال بينه موضوعة للماضي لازم

ه
اي ما تجب فيه الاضافة

مس

بينا وبينما كقوله بينما العسر اذ

فقف على هذه الفوائد

لو لا

الاشتراك والتعبير ان استعملناها في المستقبل حقيقة وفي غيره مجاز لان الفاعل عند الاصو
ليين ان اللفظ الذي هو حقيقة في معنى لان الاحتمال ان يكون في غيره حقيقة او مجازا او لا مجاز
اولى وان معا ابعده من الاشتراك [illegible] عند الاطلاق الى العلم [illegible] ومن الواضح ان المتبادر منه
عند الاطلاق هو الاستقبال والسبق الى الفهم سواء [illegible] ذلك ابن [illegible]
عند [illegible] الذي والشيخ [illegible] على الماضي والحال الا بقرينة ودليل [illegible]
المجاز على انهم لا يقولون ان [illegible] للماضي والحال [illegible] في عبارتهم [illegible]
في [illegible] وندر [illegible] الماضي والحال [illegible] جمع الجوامع [illegible]
في التعبير [illegible] للموضع [illegible] ان [illegible] للمجاز وانما
يلزم الاشتراك [illegible] المسمى [illegible] والحال [illegible] الاستقبال وعبارة التسهيل اذا
للوقت المستقبل [illegible] للماضي [illegible] معا [illegible]
[illegible] العبارة [illegible] عن [illegible] وانما [illegible]
[illegible] الاستقبال [illegible] التسهيل
[illegible] على الاستقبال [illegible] لمعنى ان [illegible]
[illegible] الماضي او للحال او [illegible]
[illegible] قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما
احملكم عليه تولوا [illegible] او [illegible]
[illegible] للماضي [illegible]
وما [illegible] الاشكال [illegible] استعمال [illegible] مشكل
لان المفهوم [illegible] على ما هو [illegible] عند المتكلم [illegible] المتكلم [illegible]
[illegible] عند المتكلم [illegible]
[illegible] الرضي [illegible]
الموضوع [illegible] المستقبل [illegible] الاستقبال في المستقبل
على حصول [illegible] للحصول لا [illegible] كذلك [illegible]
في [illegible] الاستقبال [illegible] استعمال [illegible] السابق
[illegible] الاول [illegible] الماضي [illegible] انه
ان كان [illegible] عند المتكلم [illegible] على [illegible] على ما [illegible]
[illegible] يقتضي الاستقبال [illegible]

ناظر

على هذا [illegible] في [illegible]

[illegible] الاستعمال [illegible] الماضي

بحيث

لا الآن وبواو الشرط صيغة تعقل الحصر لا الدلالة للوضع عليه وانما يدل على ما كان معنى
فيه فيما مضى فيه مصروفا الى الاستقبال سواء كان ... او غيره الا ما هو نص في الآن ومثل
يرى واعلم مثل ان اساغ استعمال لو في الماضي دون غيرها هو الصواب ولم يصرح تعالى اعلم
انه كما ساغ استعمال لو في الماضي لا يلزم ان ... ساغ استعمال غيرها مما هو في معناه
في آخر كتفعل الحكاية تقول كان زيد اذا اتى اعطاه الناس عطاء وان اجابه فقيه اعطاه
فيستعمل الا ان لم يكن ثم ما يستقبل الفعل الحكاية لا لما هو نص في الآن لا يقال
اذا جاء بعد والنون فارجعه الى الشرط صيغة لا يا تقول كنت اذا ابصر المتكلم بذلك الشرط فيه
والنون فيه لا اذ كان زيد لا يحل ما منه التعظيم والا عطاء الا عند الرؤية والنفي بمعنى
كان معنى عند الشرط فحصلت حكاية حال على جهة الشرط صيغة فيه بعد هذا وان
الصحيح ان ذا الاستقبال وعند الحكاية حالا ماضيا واستعمال ان في الماضي نص
عليه الرضي ومن مجيئها للحال قوله تعالى والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى
قال في المغني انها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم لانه انشاء لا اخبار
في المستقبل لان قسم الله سبحانه قديم ولا الكون محذوف هو حال من الليل والنجم لان
الاستقبال والحال متنافيان وان بطل هذان الوجهان تعين انه ظرف لاحد ما اقره بما
على ان المراد به الحال انتهى والصحيح انه لا يجوز التعلق بافعل القسم الانشائي لانه
القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل هو سابق على الزمان وانه لا يمتنع التعليق
بكائنا مع بقاء اذا على الاستقبال بدليل صحة مجيء الحال المقدرة بالاتفاق
اهـ كلام المغني واعترض الشمني بانه ان اراد القسم اللفظي فهو انشاء وان اراد
النفسي فذلك لانه صفة واحدة له في الازل ليست منقسمة الى اقسام الكلام
التي مرجعها القسم الا عند حدوث المتعلقات قال ويمكن ان يجاب بانه اراد
اللفظي ومراده بالقديم ما ليس حادثا لانه لو كان حادثا ... او النفسي وهو قديم
في حد ذاته ومن قطع النظر عن ... عند حدوث التعلق اهـ وصريح كلام
المغني انها لا تجيء للحال اصلا لانه قيد مجيئها له بما اذا كانت بعد القسم ثم
رده بما تقدم وهو المنقول ومن قول الشلوبين ... ان الغيث ان مغار ...
الاستدلال على مجيئها للحال وهو مشكل لان ما ذكرها انما هي الحال بالمعنى
الاصطلاحي وهي تقابل كلا من الازمنة الثلاثة لا الحال المقابل للماضي والا
ستقبال المراد هنا ومن استشكل عبارة ... فان اذا هي ان ...

جواب الاعتراض الى المسطر

بعض النسخ لغشه

والليل اذا يغشى
انشاء لا اخبار

القديم عدم مجيئه للحال

قيل

للحضور ممنوع كونه بمجرد دعوى مردود بما حققه في الغنية من ان القسم الذي يسمع الكلام في
حوزه انه لا زمان له وهذا العيب ومعنى ان الحال الاصطلاحية وان اذا كان الحاجب
وقدر والبلاجات او وقتا غيبه اذ لان المعنى او قسم دا ابدا في حال حصوله ووقتا غيبته
وهو معنى ما اعترض عليه به الزهني في انه دليل من الانقسام في حال حصول الشيء وقد
العيسان اذ ابن ابلي من ذلك ان ان الحال العرفية لا المعرف الصحيحة كما تقدم للمعنى

ثم انه بعد هذا كله جواز التعلق ذا قسم الاشتراك وفي رد المعنى على ما يلزم
وان لم يعقبه الشيخ الا به الحال عقب ثم التقدم ولم يعين ضد المقام في الا من جهة
انه مشترك الالتزام واللزوم منه لدي الخصم في من وجهين احدهما انه لا فرق الا الالتزام
التعلقين وصوابه التعليلية التبعية واما الحالية التي يعني المدلول عليها بالآيات
انه ابتداء ولا شيء منها بعينه اذا انه ليس للجامع الفهم وادعى كلها الاشارة
وهي بها اعتبارات لا وجود لها في الخارج ومن ذلك المعنى الاشارية في اقسم د
وان قلت ـــ فوضح الشهاب القاسمي في ان المعاني المدلول عليها بعبارات
القرآن متعلقات للكلام القديم وصح عنه ذا انقسامها كما هي حادث وقديم
قلت انما يصح الانقسام المذكور في المدلولات اللام ادية واجراء بعضهم له د
في التي يعني فعل الحد اثبات والانشاءات فربما بعد ذلك الكلام العرفي في المسئلة
مبني على رأي ابن الحاجب وان الكلام هو المعنى وقد اعترض ضد اليه فقوى بانه
مناقض في التقسيم وابعد الجملة للحادث وان الاول الصحيح رحمه الله قدر ان
قلنا ان المعنى موجود في الخارج وان قلنا بعدمه في الاشارة انها معدومة
وبكل حال ان الكلام النفسي موجود في الاعيان ولا شك وانه يوجد في الا
عيان ولا شيء وان الكلام النفسي بمعنى آخر وقد هو هذا او عدم خطابه على
مثل ابن الحاجب رحمه الله حمل الشيخ ابو العباس ابن زكري رحمه الله تعالى في د
فهم المنصور عبارته على هذه مضاد ان الكلام ذو معنى وان قيل انه اقوال
في المعنى لا يصح التعلق ذا قسم الانشاء وكذا ما انه امور في المدلول الا من
للعقل عنه التقسيم وجعله فرعا لما تقدم في المعنى قلت ـــ الانشاء ومعنا
رجع النسب دون المعاني الا ولادية وان قيل قوله الانشاء وقد قدمه كذلك لانه
قد منع التعلق عليه ومن ذلك لا يصح التعلق ذا البدء الدال على المعنى القديم
قلت ذلك مع علقه الا يصح تعلقه كذلك ويحل ذلك على معنى قديم في كلامه تعالى

ح

(الحاشية:)
جامع المعنى
بانقسامها
ولعه صحيح
انما تقوم

وان قلنا للمعلية وهو الاوفق على ان تعلق المعمولات بالافعال لا يتعقل
في غير الاول باعتبار مجرد معانيها بل باعتبار انتسابها على ان الاول تفسير بالاعلى
النسبة كما صرح به غير واحد وثانيهما ان اطلاق القديم انما يصح اذا
فسر الزمان بالازل قال الشيخ في شرح مقاصده لعدم الزمان اذ ذاك واما التقيد
بما فيما لا يزال بحسب التعلقات وحدوث الازمنة وتوفيق من ادرج القول
بان الازلي مدلول اللفظ غير حادث وحمل القول بان المتقدم بالمضي وغيره انما
هو اللفظ الحادث دون المعنى القديم اه وهذا الكلام هو الذي وعدنا بذكره
في صدر المبحث الثالث وبمراجعة ما سبق ... قبل قوله ان القديم
يوصف بكونه مع الزمان عند ثبوت الزمان لا بوجوده فيه ويمكن ان يقال
في مسئلتنا ليس المراد من السلام تقييد الوجود بخصوص ذلك الوقت بل بيان ان
معنى التسليم مصاحب لكلها هو مصاحب لغيرها وتفريع على التسبيح ويكون ان هنا فيه
حينئذ مجازية واعتبار مصاحبته لخصوص ذلك الوقت لظهور الاية المعجزة
فيه بدلالة الماضوية انتهى وجعله كلام ابيانيا امر زماني وان ذلك في الايات العلاء
قال تعالى وان لم ابيل تسبيح منه انهار والظهر وهذا التوجيه في الاصل
قول الشعراء انها تجرد الوقت بدل والابيل هو مسبوق به وقد حكاه الرضي وا
غيره وجهين احدهما حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني انه تعالى
لا يتنفس بالوقت بل بالابيل ونحوه مطارحه له قلت ________ جواز الاول الذي ثبت
كمر المانع وجعلها ظرفا لا مع اذ تقلده ولا محذور في جعلها لغير اذ هو فيه
وان كان قليلا وجواز الثاني انه لا مانع من ان يكون المقصود بالذات هو التسبيح
بوقت الغيشيان لا انه محل العظمة المعروفة للتسبيح كما سبق واختار الرضي
ان اذ اضيفت بدلا من مقدرا وعطفه ابن الابيشتي وجه ان التقدير
التسبيح بالعشي الاعظم لعظمة ابتعد عن عصمة لان العظمة محققة للتسبيح
بالعشي اذ لا تسبيح الا بعظيم وفي ارتباط وجهان اذ هو فيه وقد تقدم الان ما ذكره
على الجملة واتى الظرف والزمنية اضافة للفعل او مصدرا او انه لا يشبه الحين دا اولا
ذلك الباء اي صيرورة او اضافة مفعول ثان واللام متعلقة به وبه قوله للوقت يجوز
اذ هي مظروفة للجملة بالمرة ثانيا واتى بان يكون الفعل بعدها مذكورا ... بكونه قرار
نحو اذا السماء انشقت خلاها لا خفيفة والكوفيين في قوله لهما اذا دخلت على الاسمية

بحث مع المغني

والشفاء مثلا وان ثبت مع وجود اختصاصها بالافعال الفعلية من جهة المعنى وان جرى
الكلام على قول المعلقين وكونها لان واذا التعليق ام بغيره في الاستعمال كان
كامي جعلتني كل وقلبه استعمالية والمناسب التسمية مفعولان مقدمان على ان وان في
الفعلة في محلهم ان اعتقد وامان الثاني ان ري المعنى اعتقد بقوى لا يتركها
قال اللقاني ومن اجمع من الجمهور ومن ابن معوض لدان من يقول ان العامل الشرط وهو المحقق
لا يقول باظرفيتها لان المضاف الجملة لا يعمل في المضاف كما في المغنى ومن يقبل باظرفيتها
يقول ان اذا ناصب جوابها وهو الجمهور في الذي ياته على مثل راوه قول الجمهور
يتعين بها ومعنى الرومنية الذي هما جزء الا من المعبر للنحو والكلام في هذه المسألة
طويل صعب والتحقيق فيها ما عند ابي حيان وهو ان اذا انقضت معنى الشرط حقيقة
بان يتعلق بما كانت هي غدا اجيئك وان جئتني اكرمك والمتكلم يتسلط في محل النصب ضمير
بمعنى متى والعامل فيها شرطها وهو غير مضاف اليه والموقف فيهم كما في متى وان لم تضمن
غدا اذا غربت الشمس جئتك بل ان اجيئك وقت غروب الشمس والعامل الفعل الذي
في محل الجزاء وان لم يكن جزاء على الحقيقة وما بعده قطعا ومعنى ان الدال على
الشرط فيها على الشرطية الدوال ومثل لم يجر اذا الاية التي واعتلت معناها مرتبا
ورتبة الشرط والجزاء وان لم يكن شرطا وجزاء ليدل على الترتيب على اللزوم مقصود
الفعلية الثانية للمقصود الاول والاستدلال وجانب المحقق على كون الشرط هي
هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان و
الفاء واللام نحو اذا جئتني فانا مكرمك او فلانا مكرم لا يتم لان الا اسم وهو اذا انما
قدم لفرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي في الشرط ثم اعتبر ما ذكره ومعنى التضمن
الشرط ما سبق من ارادة اللزوم وكذا الاستدلال بقوله تعالى اءذا ما مت لسوف
اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت
لان المعمول مقدم والتمكن مجزوم في الاية للمشاكلة اءذا متنا وكنا
لبعثنا كما قال تعالى اءذا متنا وكنا ترابا انا لفي خلق جديد وكذا الاستدلال بنحو
واذا جئتني اليوم اكرمتك غدا لان اذا هنا بمعنى متى والعامل شرطها او
المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا وفي هذه الحالة مطرد
شرطها وبذلك تعلق الوقت الذي دلت عليه اذ لا مخلص من ذلك الا الوصفية
او الاضافة والوصفية باطلة لعدم الرابطة وايضا ... لا تحمل في الموصوف

على التحقيق فيه ناصب اذا

وقال

وقال ابن الحاجب خصصت بذكر الفعل بعده لأنك تقول جئتك زمانا طلعت فيه
الشمس قال الرضي لو كان يجب ذكر الفعل بعد شيء يعين تخصيصه لتخصصت بمعنى
بأمسى فلا تقول زيد امام مشار اليه والفعل مخصص. وإذا الفجائية قيل حرف وقيل للمكان او زمان كما
عهد على قوله نحو للاستقبال وحرفا حال ومقدرات بقيل جاء ان لها حرفا وقيل
جاءت لها ظرفا لمكان وقيل للزمان وهي مختصة بالجمل الاسمية والفجاءة بعوارض
والرواية بينها الا مفسرون حيث قولهم خرجت فإذا ان زيد الباب ذكيه ان د
لا تدخلها بعمل والفعل بعد مما قبلها وزعم الشلوبين ان العامل حينئذ معنى الكلام
الذي فيها ان والفاء ابعد انشاها المبرد ومما تنشأ الزجاج وتلزم الفعل ولا يليها
فعل وقيل مع قد فيها الفعل فاعل ان م والمعمول محذوف ان تلزمها ان اذا الفجائية
الفاء داخلة عليها ثم قال المازني هي زائدة للتوكيد وقال مبرمان هي عاطفة جملة
اذ على الجملة التي قبلها وحمل ما على ظاهره وسبق غير مرة انها مختصة بالجمل الاسمية
وقال قوم يجوز دخولها على الجملة الفعلية المقرونة بقد وتقدم توجيهه عن
المغني الآن وقت حاضر والمرتضى. المراد بقوله بعضهم مضى الآن مبني على نقرب
مضاف اي معنى الآن وقت حاضر جهة والمرتضى مبنية الرد عن الغالب بنايته
واعرابه وخبره اعرابه وهو كما قاله في التسهيل لوقت حضر جميعه او بعضه
وظهر بنفسه غالبا انه مثال الاول قولك بعت الآن بل انشاء البيع ومثال الثاني
الآن خفف الله عنكم فمن يستمع الآن ومثال ثم وجه عن الثاني قوله عليه الصلاة
والسلام ما سمع حجر رمي به في النار منذ سبعين خريفا فهو يهوي في النار الآن
حين انتهى الى قعرها بنى الآن مبتدأ حين انتهى خبره وهو مبني عند الجمهور قال
الزجاج لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت قال الرضي وفيه نظر
اذ جميع الاعلام مشاركة متضمنة معنى الاشارة الى المعهودة وقال ابو علي
لتضمنه معنى حرف التعريف واللام ادخلت زائدة لان اذ شرط اللام المعرفة
ان تدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجردا منها وضعفه ابن مالك بان تضمين
الاسم معنى حرف اختصارا ينافي ان يزاد فيه ما لا يعتد به مع ان كون المزيد غير
المضمن معناه وفيه اذ ادخل معناه ان لا وقال السهيلي لشبهه الحرف بان ومر باطل
الوضع موضعا واجراؤه الاسماء العلمية وهو التعريف باللام وشابه الاسماء التي تكون
بها او الوضع نكرة ثم تتعرف ثم تنكر ولا تبقى على حال واحد فلما لم يتصرف مع بنيته

اللام شابه الحرف لان الحروف لا يتصرف فيها اهـ واختاره الرضي والزم الدماميني وردّ عليه
الاسماء التي لزمتها اللام وانه لو كان كذلك لافتقر اسم بسائر الاسماء موجبة بنا فيه لوجب
بناء كل اسم خالف الاسماء بوزنه او غيره وقال في التسهيل لشبهه الحرف بملازمة لفظ واحد
قال الشارح انه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر قال ابو حيان وهو مردود بلزوم بناء كل اسم
كذلك وذهب بعضهم الى انه معرب ومقتصر اعرابه على الرفع منه واستدل بقوله كانها
مثال لم يبقى الا الآن مجرورا بنون وكسر نون الآن لدخول من عليه قال ابن مالك وفي الاستدلال
دليل ضعيف لاحتمال ان تكون الكسرة بنائية وتكون في بناء الآن لغتان الفتح والكسر
الا ان الفتح اكثر واشهر قال الدماميني وفيه شيء انتهى ووجهه ظاهر امس لما ابني مطلقا اعان
ذكرته او عرض معه لم يبنى امس مفردا او لما ابني مطلقا زال حكمه الخ هو اسم لليوم الذي يليه يومك
وفيه ان مفردا لا يجامع قوله وان نكرته والصواب انه اسم لكل يوم قبله بيوم واحد قال
الرضي كان يوم متقدم على يومك فهو امس والصواب انه يذكر التفسير والله اعلم اهـ
للمبني الذي الكلام فيه معنى قوله وان نكرته ان اردت به يوما مبهما لا مما يليه
يومك او عرض اي نعرضها ظاهرا الا اذا اضفته او ادخلت عليه الا في حين اسم اعملته
واللام المبني معرب لا بعض اوان ظاهره او اعطف ان له ثلاث حالات البناء لم يصرفه
ان نوّن او التعريف اذا صرح فيه عرب او ضاف ان واو والتعريف يعرف اذا كان ان قلت كان
كقولنا بنى على الكسر ان نوّن غير حينئذ اسم والا فيه ثلاث لغات لغة الحجاز بنائه
على الكسر لتضمنه معنى ال ولم يشوا غرامه فقد غريم المتكلم ففيه التعريف
الداخل الموجود على نعريف المفرد موجوده وذلك لان التعريف مع كون موجود ووجود
غيره معه ولذا لغيره لا فيه اشعر واضع فقد حصل الوجود وان كان منتفيا عند المتكلم
ولغة بعض التميميين اعرابه بعادة اعراب ما لا ينصرف للعلمية المفردة
والتانية باعتبار المعنى او العدل عن الزمان ولغة بعضهم اعرابه اعراب ما لا
ينصرف مطلقا رفعا ونصبا وجرا عند اهل اما عند الرضي والدماميني وبعد
وان دخل التنوين للوزن ومثل التعريف نحو المحاذير التي لا يبنى فيها والا فقال لا وامسه
بر الساكن والذي فيه الذين حكم فيهما باشتقاق الشيء بالاسم حيث مكان واضح للمقابلة
وقال يونس على الواو ذلك فيهم من ذكر الهاء التي جعلت انها مبنية من جهة فيها مضموم
ان بناءها على الضم اوابناءها فلمشابهتها الحرف في الاستعمال بالرفع الى الفارد
الى الجملة واما كونه على الضم فلمشابهتها الكلمة في المتعدد على الاضافة لانها

مقطوعة

منقطعة عن الاضافة الى الطغيان لتقدم الاضافة للمعرفة وهي موضوعة للمكان وقد ترد
للزمان كقوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه وفي الكافية والعمدة
انها تضاف للجملتين والاسمية بالكثرة والفعلية اكثر كما في المغني ونذرت اضافتها للمفرد
كقوله ببيض المواضي حيث لي العمائم والاندر منه عدم اضافتها لفظا بان تضاف الى
جملة محذوفة كقوله اذا ريدة من حيث ما نفحت له اتاه حيث ثبت واي منزل الامور
العظيمة للالفاظ فيها اشار بالشطر الاخير والمغني وقد فرع وجها آخر اراده هو الحق
لنه **عوض لوقت فات قد عمها وقد للآتي ونفي الزمان** من الذي ومع المبنية الحقا
عوض وهو لوقت فات بمعنى قط ابدا اي عمومه لما وهو المستقبل اعم وهو لاستغراق
المستقبل وقد جيء به للمضي كقوله فلم ار عاما عوض اكثر هالكا وقد يجاب بانه
اي العام يقيد بما لا يعلمه عوض انه بعيد بكذا هم الوارد يرجع وبني لتضمنه
معنى لام الاستغراق وبناؤه اما على الضم كقبل او على الفتح للخفة او الكسر
على اصل التقاء الساكنين ومن الذي هو المبنية ايضا قط وهي لاستغراق الماضي
وبنيت لتضمنها معنى لام الاستغراق وبناؤها على الضم كقبل ولا تستعمل عوض وقط
الا بعد النفي وربما استعملتا دون النفي كقوله عوض لوقت قد علقت اعرابه
من الابل وكذا ابقى ونصب مفعول مقدم بلزمتا والعمل الاول اعمل على ان على
عوض وقد **كيف ترد مستفهما عن الخبر والحال كم فانتم لاكرها استفهم** تداخل
ذكره اللقاني بل صح قوله كيف ما القاها من الشروع وقد روي ذلك عن سيبويه وقال
ابن مالك لم يقل ان كيف ظرف لانه ليس زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت
تفسر بقولك على اي حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها
في تاويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليها مجازا كما في المغني وهو
حسن ويؤيده الاجماع على انه يقال في البدل كيف انت اصحيح ام سقيم بالرفع
ولا يبدل المرفوع من المنصوب انتهى والى هذا اشار بقوله كم ما استفهم والغالب
ان تكون استفهاما اما حقيقيا نحو كيف زيد او غيره نحو كيف تكفرون بالله
فانه اخرج مخرج التعجب ويستفهم بها عن الخبر فتقع خبرا قبل ما لا يستغني نحو
كيف انت وكيف كنت وكيف ظننت زيدا ويستفهم بها عن الحال فتقع حالا قبل
ما يستغني نحو كيف جاء زيد اي على اي حالة جاء زيد فقوله كيف مبتدا وجملة
ترد بالرفع خبره ومستفهما حال بها ومعمول ترد وعن متعلقة به والحال

عمرو على الغنى وكم من مال ومن حال من عال ونحو ذلك البناء للمفعول في علقه
إيذان من فيها منصوص عليها لأكثر ما استقر ذلك النص على ظاهره لأن الأول بالتقدم
المنصوب على التوسع المناسبة بينه وبين ما تقدم ثم قال من عقد لهذا
باب أبي الفتح وقد عقد له ابن السراج بابا في كتاب الأصول **توسعوا في مصدر وظرف**
متصرفين فأجروهما مجرى المفعول به ولا يمتنع حينئذ عامل أو شبهه
أو كان أو ما أشبهه عندنا مثل أو أشبه وبعض رضيا أي توسعوا في المصدر المتصرف فنصبوه
نصب المفعول به نحو الكرم أكرمته زيد إذ ذكره أبو حيان ونحو توسعوا في الظرف
المتصرف فنصبوه نصب المفعول به مجازا وسوغ جعله مضافا إليه غير مقرون بفي نحو
اليوم سرته وقوله ويوم ما شهدناه سليما وعامرا فمقوله مدح نعتا لظرف وحذف
من الأول لو أراد الظرفية وقوله وإضمار في أنه أراد ظهر ضمير اليوم فيه ولا يجوز ذلك
في المنصوب على الظرفية بل إذا أضمر وجب التصريح بفي قال الرضي ومن هنا يسوغ الأن
أحد هذه أن يقال هل جاز التوسع في الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة فيتصرف إلى جهة
لم وهو أنه أن الحذف في الاستعمال أكثر وذلك لأن التوسع أجود وأيضا التوسع
فيها فرعيت فلم يثبت في غيرها من القطن والتعويل أنه يقال إذا نصب
مع التوسع جمع المفعول به مثل شهدناه سليما وعامرا لا نعلم
لأنه لا يتعدى عامل إلى أكثر من مفعول من جنس واحد إلا بالتبعية وقد أجيز أن
الاتساع في ذلك من جهة اللفظ وفيه لا من جهة اللفظ والمعنى جميعا فيجوز
الضمير أن ينصب على أنه مفعول به من الكلام من جهة اللفظ وأما من جهة المعنى
فهو مفعول فيه قال الرضي وقد اتفقوا على أن معناه متوسعا فيه وغير متوسع
فيه سواء واعلم أنه يجوز في الظرف حالة التوسع الإضافة والإسناد إليه
كقوله يا سارق الليلة أهل الدار وقوله صيد عليه يومان ومنهم من كان فيه ادعى
أنه أن يكون من الأسماء المكانية وهو كثير وجملته وهو مفعول به حقيقة وقد علمت
أن ذلك من جهة اللفظ فقط وتقدم أن شروط التوسع التصرف وأشار إلى
بقيتها بقوله لا يمتنع حينئذ عمل عامله على مفرد أو بمعنى الواو ولا يمتنع تشبيه
أي بفعل الكون وهو الاسم العامل لأنهما لا يعملان في المفعول به والمتوسع فيه
شبيه به ويمتنع أيضا في الأكثر لتعدي الفعل كان أو أشبه أخواتها عند أكثرهم
الجملة لأنهما لا يعملان معا ونصبت تشبيها بالمفعول بل بالفعل المتعدي ومنها هو

مبحث المنصوب على التوسع

على
واحد

على شيء ومطلق التوسع

أي لاتصالها

أي في

التي يقتضيها النظم كما قال الدماميني وقال ابن عصفور يجوز الاتساع مع الفعل
اذا قصر وتبعه الرضي في الفعل ولم يذكر تعيينه بالشرط ويشترط ايضا الا يكون
العامل متعديا بالته لانه لا يتعدى الى مشبهها دون مشبه به اذ ليس لنا فعل
يتعدى الى اربعة وقيل يجوز وهو ظاهر كلام سيبويه والجمهور لان تعدي الفعل
للظرف اتساعا غير معتد به ولولا انه غير معتد به لم يجز في نحو اعلم ونحوه مما
يتعدى لثلاثة لانه لو كان عمله على جهة مفعول به للتعدي الى ولا مع كان
وكذا ما ابقى ... وبعضهم اخر ومتعلق بعد المنصب للمفعول وقيل يشترط
ايضا الا يكون الفعل متعديا لاثنين اذ ليس لنا فعل يتعدى الى ثلاثة بحرف الا ما استثنى
لان باب اعلم واري متعد بالنقل وهو مسموع ولا يحمل عليه غيره وصحح ابن عصفور هذا
القول وقيل يجوز في المتعدي لاثنين ومنع مختار ابن مالك وينسب الى المبرد
وزعم ابن عصفور انه قول اكثر النحاة قوله فيلا او اثر معناه قيلا ولا مع ما لا
يشبه عين والمسوغ للانتصاب الظاهر الظرفية العصوية ... وبعض النحاة وما
ثم هنا به ... ما قاله الرضي والذي اراه ان جميع ... ومن
متوسع فيها فقول لا فرق بين يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة
متوسع فيه بحذف الجار قياسا وكذا المفعول له هو ايضا في الحقيقة مفعول
به متوسع فيه بحذف اللام ... فالمعمول فيه هنا ...
الاسمين مع ... الحقيقة ... فيلا ذلك وحذف
الجار ... المفعول به لا يقال في ... او ...
لانه ... ثم ... المفعول معه والمفعول له جاز الحذف قياسا كما كان
قياسا ... اذ الكلام ... لقوة الدلالة في ... على
الحذف قال وانا اقول ابن الحاجب ان التقسيم لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ معنى
لا يكون الا في زمان او مكان بمنفوذ ... ومنه
... وقوله ان الزمان في ... الليل والنهار ... للملابسة
ليس مفعولا فيه ... والمضاف ... الا ... مفعولا به
قلنا على ما ... ان جميع المفعول فيه ... مفعول به لا نسلم انه ...
فان المفعول به ... ثم ... بسارق الليلة
انتهى

المفعول معه ∴ ينصب تالي الواو مفعولا معه بما من الفعل

مبحث المفعول معه

وشرطه في الصحة عن قوم جاز انه اشير بقطرة ذلك الواو التي بمعنى مع في المتن بقوله
ذا فعل او اسم فيه معنى الفعل او حروفه وهي اما الظرف واما الجار والمجرور ويكون كلامه في العطف
فيخرج عن ان نحو عمرو ومن قوله الشمس ان زيد وعمرو ويخرج من تابع الواو ذلك تقصر مع وايضا كون
الواو بمعنى مع مستفادة من قوله مفعولا معه فيخرج نحو رايت زيدا وعمرا قبله او
بعده وكون الواو زائدة للجملة يستلزم من كونه فضلة اذ لا يكون مع ذلك من اجزاء
الكلام الذي لا يكون الا جملة وكون الجملة ذات فعل الخ يفهم من قوله سابق الخ
مع قوله ينصب الخ ذكر الحكم مع التصور ولا رفعه ومفعولا حال وزايد فاعل
بنصب وسابق متعلق بنصب وما ذكره من ان العامل فيه هو الفعل وشبهه
هو الصحيح وفيه اقوال اخر ردها وفهم من قوله سابق ان المفعول معه
لا يتقدم على عامله ولا يجوز والخشبة استوى الماء لان اصلها الواو العاطفة
وهي الظاهر على ان المصاحب يشترط فيه ان يكون فاعلا كما يات اما اذا لم يشترط
فلا وجه للمنع اذا اتى على الصاحب نحو زيدا وعمرا رايت وقد رتبه قوله في التسهيل
الاصح من كان ان يلي الواو معه وليس مجازا ولكون مما حمله ما جاز ان اشير الى نصب
الاسم على انه مفعول معه ان يكون صالحا للعطف على ما قبله وهذا مذهب ابن جني
والاخفش والسيرافي والفارسي والشلوبين وابن الضائع وابن عصفور ونقل ابن الباذش
الاجماع عليه ولا يجوز جلس زيد والسارية ولا جاء زيد وطلوع الشمس وانما لا يحل
الواو العاطفة ورد هذا الراي بان ما لا ذكر على ابن جني وهو لا اذكار خليق بدليل
قولهم استوى الماء والخشبة وما زلت اسير والنيل وانه اعلم وما لك اداء مع ما له
شرح وما هو مخصوص في اللغة او مفعول معه في المعنى ولا يجوز ان يكون منزلا
معروضة الغير لان الذي لا يجيء عقد لاعلم واحد يلي منه المثال وليس فلا الارض
استوى ليس بمعنى استعلاء وهو ظاهر ولا بمعنى ارتفع كما توهم المستدل بل بمعنى
تساوي والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو ان وصل الماء الى الخشبة
فليست الخشبة ارتفع من الماء والخشبة حاصلا فيها ليس يعصم به فلا ارتفاع الا ان
وقفا زيادة في زوال الاخفش ان يقول ان السيل استقام يجري والخشبة الى الماء في بيان
بجمعه النيل كقوله تعالى ولهم يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم
بالغدو والاصال ولا يجوز النصب في قولهم انت اعلم وما لك لانه لا تقصد به مقا
جعة العطف في العلم بما ليد والتفريق الا ان يعبر كما انت اعلم بحالك ما لك مالك وما لك

كيف

ثم حقيقة بجزئيه معمول لاعلم وضمير البيت المعكوس عليه قوله لانقطاع التمريضة
على كل الحضور وهو مثل ذلك رجل وضعيف ان يلا ماشا ومالكه مقتربان والمعنى
لا ادخل بينك وبين الله والاثم عليه بما يتعلق بالكاحر والله اعلم بما قلتم
اهـ قال الدماميني والذي يظهر ان الاظهر ان هو انه يمتنع لا استعارة الكسر للجري
بل الاستعارة صحيحة بدون مجرد الاقتران اه قلت ما قاله ظاهر لمتسعة استعارة
الكسر للجري لان استعارة الكسر بجري الشيء المراد وذلك انه لو قيل جرى الماء
بالتعميم بالجري لكان مجاز الجري انتصر لساء التعقيب وغيره وانشاده الجره
اي انقص ذا النيل لما كان على خلاف الاول والحقيقة بعبث استعارة الكسر لم
يلاحظ لما يلزم بها ويلزم حينئذ ان يكون لفظ الكسر مستعملا في حقيقته
ومجازه بالنسبة للمعكوس عليه والمعكوس وان مجرد العنوان اشار
الشيخ الى ذلك بقوله ولو مجازا الخ اي ان العكس المشترط فيه ان التحقيق المعنى
معه لشيء خصوص الحقيقي بل ما يعمه والمجازي قلت اذا اعتبر
المجازي فباب المجاز متسع مبني على علاقة ما تجمع وذلك هذان بغير
ما اختير واعتمد ونحو قولك زيد وطلوع الشمس وجاء زيد وطلوع الشمس
وجلس زيد والسارية فينتصب المفعول لطلوع الشمس بوقت زيد لغرض
من الاغراض كان الضوء ذهب بوجه سلطته كما اشار عنه اذ مجرد المعنى
مع الاعتبار بطلوع الشمس كقول جرير في عمر بن عبد العزيز رضي الله
عنه فالشمس كاسفة ليست بطالعة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا
اي ليست بطالعة النجوم والقمر لما انها [illegible] لعدم ضوئها او ذلك
الزمان انقض بالنعل الضرو [illegible] قول الشاعر بلاد [illegible] لها وفيها المدنيا
على الارض ونصب الكلاب لطلوع الشمس بجاء زيد لغرض من الاغراض ومنها
في متناول ونصب الحلوم بمعنى الاستقرار والسكون وذهاب الروع والتزلزل
اي الامكنة يحلوم شخص منها او انها كانت نسبة الحاضرة له بعض
كماله الى ما هو بكل مكان منفتح اذ كان الارض ليس بها منالح والمعنى انه
ان اسنان [illegible] عين المكان وعامته والعلامة بسلايه كانها
استقلها وسكت عنه استقرار زيد وسكونه وذهابه بلا انتظار الى
زيد او حصلا والمعنى والقصد ونحو انتظار او بلغ الليل ومضى فيها مكث

اللهم صل وسلم على شريف قدر احمد محمد رسول الله

الى غيره الا معه الا نحو جواب دالنصب على المعية ولا يجيء ميه ما ذكر ولا يجيء للتصور
معه وجه ولا تعبر ايدال لما تقدم من الاشتراك فوله ان صلح الخ شرطه حذف جوابه كونه لا
لتر ما فبله عليه ان ينصب المفعول معه قياسا وقد سبق انه رائ ابى مالك عدم الى
شتراط ولمن امثلة الغاصة بسببه والكرية معه الا بتاتى فيه العطف على من قال
ومثل غيره مثاله حال من ماء الى والى ومعه الشيء على ذلك قد وانا الماء ولم يتبين
عليها شراح الغاصة وصوابه اذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او خبر
عنه نحو كنت وزيدا وفيا وقمت وزيد ان الكرب مجمع به ما يقتضي ما قبله حكمه
لو فرع قبل المفعول معه قال الرضى وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف
فيقال كنت وزيدا منطلقين ويسهل وزيدا الكبير في الي المعنى والي اطراد الواو
ان العطف ومنع ذلك ابن كيسان اه قوله وكون متلوا المفعول معه متلوا
وفعله خبر من جهة نقوه افيد وجملة ما جاز خبر من جهة ابتدائيته وايضا ان
يصح الرد على ابن الى والى واوفى اجاز مجيء المفعول معه جملة وخرج عليه
قولهم جاء زيد والشمس طالعة ومن جعلها حالا لان الجملة الحالية لا بد
من جملة تاويلها بالوصف اذ هي صفة لصاحبها واجاب بعضهم بان هذا اولى
بالقول السببية ان جاز زيد طالعة الشمس عند مجيئه والصواب انها ما اولى
بوصف من جهة المعنى اي جاء زيد مبكرا وبعد كيف بعد ميه وبعد ما استفهام
شبه فعل حتفا مسائل من الاستثناء في خمسة اوصاف الاول ما يجب فيه العطف
وذلك حيث ان لم يتقدم الفعل او ما معناه نحو كل رجل وضيعته
وذلك حيث ان يتقدم الواو وجملة ليس فيها ما يصلح للعمل في المفعول معه نحو ان
العلم وما انا في الدار عاملة على انها لعقل وتجوزه نسبة العلم الى المال او على التعبير
والاطلاق اعلم بما انا مجيء بالواو موضع الباء وقد ما ذكره الرضى ومن الى
وذكر الماء والمشهد او لم يتعرض لذلك والصواب ان العطفه يتعين ايضا
في نحو اشترك زيد وعمرو مما كان بعد الواو فيه عمل لا وفي نحو جاء زيد وعمرو قبله او
بعد مما الواو فيه نفي المعية قوله والعطف متبوا وحقها جر ذلك البناء
للمفعول جر او نقل منقل لقربه وما وافقه على الجملة بدليل عدم ودها على البرد
والنصب حتم بغير ضم وصل نعبر نصب لم يوجد منقطع القسم الثاني ما يجب فيه
النصب على المعية وذلك ان يتقدم الواو جملة وعلقه او اسكنه منتضيه

يعني

استعمل مثل انت او ضمير متصل مجرور او مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو ومالك وزيد او وقعا
شانهما وزيد امثل نحوه ... الشارح بتعالله متصل ومرفوعا وابدله مثاله في الشرح
ايضا اما المسالة الاولى فمنع العطف فيها مذهب اكثر البصريين خلافا للاخفش
والكوفيين فانهم اجازوا العطف على الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض واما الثانية
فقال الدماميني لا يخفى انه يجوز فيه او حتى لا ... الجر على حذف المضاف وابقاء المضاف
اليه على حاله والرفع على حذفه وخلف المضاف اليه لديه اعرابه والنصب على المعية
وشيء اخر ... والمذكور فيما لا وزيد ايضا هو جائز عند الجميع وحينئذ فلا وجوب
النصب سواء عند الاكثر واما الثالثة فمنع العطف فيها هو راي البصريين خلافا
للكوفيين وابن الانباري فيجوز العطف على المرفوع المتصل بلا فاصل ولا توكيد والنصب
حتم مستتر او بارز ... متصل بحرف ... مضمر وكذا ... قد ورد
ونحو زيد الا ... الضمير المنفصل والمتصل المنصوب فان العطف عليها جائز بلا شرط
وكذا ايضا قوله لم يؤكد منفصلا والراجح مفردا لم يؤكد احترازا مما اذا اكد
فان العطف سائغ ... وجعل ... بقوله لم يات بقوله واطلاق الشارح في ...
العطف ليس هو خصوص التوكيد بالمنفصل بل مطلق وجود الفاصل كما ياتي ان
شاء الله تعالى والعطف ... على ضمير رفع متصل او ضمير جر ويقبح الا بفاصل
وكيف ... القسم الثالث ما يختار فيه العطف على النصب على
المعية وذلك اذا عطف على ضمير الرفع المتصل نحو ما انا وزيد وبعد ... الجر ونحوها
لنزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو لانه موضوع للرفع والجر وكذا ضمير النصب المتصل
والظاهر المنصوب والمرفوع بل القول فيه هو ... احرى لانه ان ... ذلك
في صورة التبع المنع المنقول من ... الاعراب فيه ... اولى وقال ...
يتعين العطف فيما يعطف فيه بلا تكلف كما تقدم لانه الاصل ولا ... لغير ضرورة
وقال الرضي ليس ... لان العطف على المعية هو الداعي الى النصب وقد يكون ضرورة
ربما ولو ... لا ... الى ... قلنا لم لا يجوز ... الا ... الداعي
وان لم يكن ضرورة ... وقال غيره العطف هو المختار ... جواز النصب والاولى ان يقال
ان قصد النص على المعية وجب النصب والا ... الضعف
الكلام ... ايضا ... زيد ...
النصب ... الاول ... ان يكون ... لا ... لا يكون

حالا قاله الدماميني وكذا ابن الكاف عبرة انها لا يتغير نقطها وقد تقرر ان هذا مثال
في الحوالة على ان ما قيس على نظائرها مفعول مطلق وفي المثال انه يحتمل التمام
فتكون كنيته حالا والنقصان فتكون خبرا واختار الشلوبين تمامها وابو حيان نقصانها
وعليه فالمات ونصرا تمييز الجواب على ما يقال ان الشارح لم يتقدم منهما على المعمول
معمول ولا ما ابتهشر قوله والقطع مفعول مقدم بنحو ويقر متعلق به وكذا في
عطفه على وجعله حرف صفة لمن ويصب زاريا فاعل نقل ويعد متعلق به وما مضام
الغير وكيف عطفه عليها وكون فاعل نصب الضمير المقدر المعمول له وكما دوا على
وجعله نحو صفة كون والنصب في اتباع القطع نحو حبيبي موف الدهر للنعت
النعت الرابع ما يتي في من النصب على القطع وفي الاول حقيقة شرط النعت
والترجيح بسبب فوات النعت المعقود لا فتقر الى السماع والتي وكذا الذاكر
ما يقع النعت نحو الحمد لله زيد على ان عين الا الاتي قوله وتقرر فيه كما خبر شرطه
ان حيث كان شرط النعت ما لا اتفاقا وان تكرر جاز بالسويتين الرفع الغاء قسم ما
يستوي فيه الوجهان وذلك الواقع بعد ضمير الرفع المؤكد نحو ما صنعت
انت والباء فيه او اكثر فيها النعت والنعت فيه الكلام الى نسبتي في فيها وقد
التقسيم مفقود عند صاحب التسهيل كما ذكر الدماميني وحيث لا يصلح مع والعطف
الحكم وفعل صالح لمفعول له بعد نفسه سابق وهذه مسائل الباب وذلك انه ان اراد
تقرر النصب على المعية لعدم صحة المعنى معها والعطف لعدم المشاركة تعين النصب
بعامل مضمر كقوله وزججن الحواجب والعيونا فانه لا يصح نصب العيون على المعية
لعدم مصاحبة الحواجب للعيون او معطوفا على ما واين في الاخبار به ولا يصح عطفه
على ما قبله لعدم مشاركته له في معنى العامل اذ التزجيج هو الترقيق والتطويل
مختص بالحواجب لا تشاركها فيه العيون فلذا نصب للعيون حينئذ مضمر وكحلن
العيون قوله فيه متعلق بفعل المبني للمفعول وجملة لا يصلح مع الخ حال حيث
وقع فاعل يصلح والعطف عطف على مع المستفاد العين والمعنى حيث لا معية
ولا مشاركة وكذلك لا يخفى ما في التزجيج الزيادة على الخلاصة المستثنى
قال في الشرح عبرت بالمستثنى دون ما في التسهيل خلافا ونعيم الفاعل وابن مالك
في الالفية بالاستثناء كان جمع في رفعته الى باب المفعول والحال دون المفعولية
والحالية اخر وفي الاحكام كلام ادخل في هذا الشيء ما استثنى الا موجبا يتم بعد فانصب

حيث

نحو

مبحث المستثنى

المسألة

ما بعده صفة معمول مقدم بالاستثناء والا فان او موجبا حال من محذوف اي حال كون
الكلام المشتمل على الاستثناء موجبا لا من ما كما قد يتوهم وجعلته حالا
بعد او صفة وبها متعلق بانصب وهو جواب الشرط والمعنى ان المستثنى بالا و
يجب نصبه بشرطين احدهما ان يكون الكلام موجبا اي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه
وثانيهما ان يكون تاما اي ذكر فيه المستثنى منه فقول الشارح مع تمام معه
حشو اي والايجاب يؤخذ من قوله وبعد نفي الخ ومفهوم الكافية انه لا فرق حينئذ بين
ان يكون متصلا او منقطعا وهو كذلك وكون الناصب للمستثنى هو الا صححه
ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد والجرجاني ومحتجهم انها حرف اختص بالاسم ولم
يكن كالجزء فاستحق الاعمال ورد بانهم لا نسلم الاختصاص بدليل ما تاتينا الا
قلت خيرا وقولهم نشدتك الله الا فعلت وبان مقتضى الاختصاص ان تعمل
عمل الجر وبان الضمير لا يتصل بها واجيب عن الاول بان الفعل بعدها مؤول بالاسم
والمعنى في المثال الاول الا قائلا خيرا وفي الثاني ما اسألك الا فعلك وعلى
يوم قام زيد وعن الثانية بان مرتبة الجر توصل معاني الافعال الى الاسماء
ومن ثم سلبه عنها وعن الثالث بانه لم يتصل بها لانه لا يقع بعدها الا منفصلا والتزم ...
...وايضا فان الا لما اختصت بعملها فلو اتصل الضمير بها لكان كالجزء
واهمال الصلة وهو باب التنازع ليلا يبقى العامل المكفوف بلا معمول واهمال
هملت جواز انه يقوم مقام احد الامرين لقصر الاشكال اللغوي في الجملة بالتعيين
وفي عامل المستثنى اقوال اخر وما به المتن هو الاقوى وقول الشارح بكونه
الاعرف وقوله والغ الا وتال الا نصب او ما اشبها متصلا ينتصب الاستثناء
متصل ومنقطع وضابط الاول عند الاكثر ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه
جنس المستثنى منه والثاني عكسه وبالجملة فيعبر عن الاول كما قال الرضي متصل
باعتبار معنوي لقيد ان المستثنى ان لم يكن داخلا في حكم المستثنى منه وهو خلاف
الاجماع على ان المتصل مخرج وان كان داخلا في حكم لكن بعضا منه في حكم المستثنى
منه كان تناقضا وقال بعضهم المختار انه غير داخل وان المستثنى منه عام
اريد به خاص والاستثناء قرينة ارادة الخصوص وهو نقض للاجماع المتقدم
وايضا يلزم ان يريد المتكلم بعشرة في قوله علي عشرة الا واحدا تسعة وهو باطل
لان الواحد انفرد بخصوصه في غير ما ادى موضوعه له وقال عبد الجبار الا وقول

ولا اخراج وقوله له علي عشرة الا واحدا انما هو كقوله له علي تسعة لا فرق بينهما ومن انفصل للاجماع
ايضا وايضا فعشرة في التركيب الاول نزل على ذلك البعض والا لم يصح الاستثناء فوراء المخرج
وتسعة في التركيب الثاني لا يتصور شيئا من دون العاشرة وقال آخرون وهو الصحيح انه يتم مع
ان الاستثناء ان انفصل يلزم ذلك لو كان الحكم منسوبا الى المستثنى منه فقط وليس كذلك بل
الحكم مع المستثنى ولنبين في قولك جاء في القوم الا زيدا منسوبا الى قولك القوم الا
زيدا وهو مجموع هذا هو المسند اليه والمدخول ان الاخراج انما كان قبل اسناده الى الفعل في
شيء والمعنى القوم المخرج منهم زيد جاؤوني وكلا ثنا افقر الى وقد تقدم نقله وايضاحه
في صدر باب العموم والتخصيص مراجعه قال الرهوني وهو كلام ابن يقتضي ان الاخراج
من الاسم الحقيقي قبل لا من الحكم وهذا انما يمشي على قول الحنفية ان المستثنى
مسكوت عنه لم يحكم له بحكم المستثنى منه ولا بنقيضه وذهب القرافي الى ان المستثنى
ليس مخرجا من المستثنى منه بل حكمه مخرج من حكمه وذهب سيبويه وجمهور النحويين
الى ان الاداة اخرجت الاسم الثاني من الاول و[illegible] حكمه ثم ان ابن الحاجب
ابن الحاجب جعل الاستثناء وهو من ادلة ابطال الاستثناء من الاثبات نفي وبالعكس
انما هو حقيقة اي على مذهب غير الحنفية لا على مذهب الذين عليهم بني ابن الحاجب كما ان
قولهم في الاستثناء هو الاخراج من مذكور او مقدر انما يتمشى على مذهب الحنفية
انتهى قلت وفي باب ابن الحاجب السابق الذي ارتضاه الرضي وكثير من العلماء اشكال آخر
وهو انهم صرحوا بان المستثنى منه في جاء القوم الا زيدا وما كان مثله عام
والاستثناء مخصوص لم يوجد ان مدلول العام كليته وهذا انما يصح بلا عتبار
الحكم وبالجملة فالتخصيص الذي يعتبر الاستثناء فرع العموم الذي يقبل المستثنى
منه لا يتحقق الا بدون اعتبار الحكم وانما قلنا في جاء القوم وما كان
مثله احترازا من قوله له علي عشرة الا واحدا فان المستثنى منه فيه ليس عاما لان الفاظ
العدد وان استغرقت ما تناولته لا تعم مع ذلك النص وبهذا تعلم ان قولهم الاستثناء
معيار العموم غير مطرد والصواب معيار الشمول ولما مر ايضا اشكال
آخر وهو ان المتكلم قد يريد ثبوت حكم المستثنى منه لجميع افراده ثم يبدو له آخر
فيقصد اخراج بعض فيستثنيه متصلا ويتبعه لذلك الشرع بل صرح الفقهاء بان
الحالف [illegible] ونحو ذلك [illegible] ان لم يحنث فان كان متصلا
ذلك متصلا به [illegible] على مشهور مذهب مالك والمتكلم عند من لا

اشكال

اشكال آخر

اشكال آخر

يحمل

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

لا يشترط الاتصال في الاستثناء اوضح وابين والتكلم في الغرض المذكور لمن ورد له الا جميع
الافراد وان لم تتعرض لنفسه منها لفظ بخصوص الفرد ثم حرفت له نفسه اخراجه وهذا معنى
يصح الانفصال في نفسه ولذا يصح بالانفصال في المسئلة وان نفسه وان لم ان المنطو
افاده انما يلزم التناقض لو كان الحكم السابق بالنسبة للفرد المخرج ونحن نقول بالبطلان
بالادلة وادلة ابطال احد النقيضين بقي الاخر وليس للفرد المخرج الا الحكم الثاني وقولهم الا
ابطال للنفي او للايجاب كالتصريح بمراد ان لم يتعرض له وذكر في المسئلة وان قيل
وان ولم يحكم المتكلم على المستثنى بحكم بالاطلاق اعتقاده ثم يبين اثره قلت مراده
الاخراج ولم يذكر في نفسه اولا ولم يذكر بالاطلاق اعتقاده كما تقدم وان اراد افضل الاخراج
واول وهلة وبالاخراج في الحقيقة بل نقول قد يكون المتكلم حال نطقه بالمستثنى
مقر متحقق للفرد الذي يستثنيه ولحكمه ويكون المستثنى مقرا حينئذ علاما اريد
من خاص والاستثناء قرينة ارادة الخصوص وحينئذ فقولهم الاستثناء اخراج و
لا يصح على الكافر دائرة ونقول ان عرض للمتكلم قصد الاخراج فالاستثناء اخراج
وتخصيص وان كان او لم يعلم المستثنى مستحق الرد فالاستثناء الكثير باخراج والتخصيص
بالعام المستثنى منه اريد به اولا الخصوص كقوله زيد اعلم الا علما في البلد
الا هو فهو صادق لانه اعلم على انه عالم بحكمه ويتفرع بعض المذكور والتمثيل بالعموم
لا جله على انه مستحق لذلك عين على اول عمر ولا بيان مع في الحال في بلد عالم
الاستغراق كالتمثيل الذي قوله وتلك مقر او يقال معقول له او ما اعطف عليه
والمستثنى في الحقيقة موصوف مقدر له واشار له او مستثنى تالي ومتصل حال وجملة
يتبع حتى وان يريد وجوب التبعية بالادلة فقط لان قوله منزلة التبقي في جمع
منزلة المعنى ان المستثنى من الكل وافقا بغير نفي صريح نحو ما قام احد الا زيد
او مؤول نحو ما في البلد عالم الا فلان ومعنى من يقع التولي الا الله ومن يغفر
من حصر به الا الله لوت وان الصالحين مع التفريغ الا الصالحون وفي شرح الحرز
لعبد الباري معه في باب كم تقول كم ما له الا درهمان وكم هنا استفهامية ومن ذلك
بل من يجزي كم وشواهد ذلك والا موجبة وجارية كما في هذا المعنى مثالها في قوله عليه
الصلاة والسلام هل انت الا اصبع دميت وما المعنى هو النفي الصريح نحو لا يزول
العموم على الا العلماء او ما في معناه كقول عائشة رضي الله عنها ام المؤمنين نهى
عن قتل حيات البيوت الا الابتر وذا الطفيتين فانهما يخطفان فقال لا تقتلوا ...

تحقيق نفيس مع ما ابداه من الاشكال

تنبيه

حسن

اتباعه للمستثنى منه على انه بدل بعض نحو ما قام احد الا زيد ... نسوى بالا عمرا ذكره ... وانه
عنده ثم تكون مراده واتباعه ويجوز فتح كاف نصبه على الاستثناء وانما هنا التنبيه
لما فيهما من التشاكل اللفظي **لا ان يسبق** اي المستثنى على المستثنى منه فانه لا يتبع
بل يجب نصبه لان التابع لا يتقدم على المتبوع كقوله وما لي الا آل احمد شيعة وما لي
الا مذهب الحق مذهب هذا هو الفصيح ولغة الجمهور وبعضهم يجوز التبعية مع التقدم وعليه
قول حسان رضي الله عنه لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع
على ان المستثنى منه عام مقدر قبل المستثنى وشافع المؤخر بدل منه حال وهو بدل من
المستثنى بدل كل فقوله هذا ما انتفى راجع لسبق ايضا **ولا ان يقطع** اي واما انه لا يتبع
بل يجب نصبه في لغة اهل الحجاز نحو ما قام القوم الا حمارا واجاز بنو تميم فيه الاتباع على
انه بدل بعض مجازا فقوله **هذا ما انتفى** اي اختير راجع لهذا ايضا وتقدم الكلام في المشهور
للمتصل والمنقطع وزاد في غيره نحو ما جاءني بنو زيد الا ابنه ... ان الاستثناء فيه من الجنس
مع انه منقطع فلا تخصيص والصواب ان المتصل ما كان فيه المستثنى بعض المستثنى
منه ... عليه نحو قوله تعالى لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض
منكم ولا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى فان الاستثناء فيهما منقطع والصواب
في ضبطهما ان يقال الاستثناء المتصل هو ان تحكم على بعض ما حكمت عليه اولا بنقيض
ما حكمت به اولا ومتى انخرم القيدان او احدهما كان الاستثناء منقطعا مثال
الخارج الاول المثال الاول ومثال الخارج الثاني الآية الثانية ومثال الخارج الاخير ... سائر
الواو فيه الا حمارا ... لم يسلم ويسكت الاستثناء فيما ذكر يحتاج الى طول **و**
سبقه صدر الكلام والعدد ايا بادا له معمول العقد سبقه اي المستثنى معمول
مقدم بمعنى او صدر الكلام منصوب على الحال ... العامل ... والعدد عطف على سبق
اي معمول العدد المستثنى ... خلافه ... والقيد ... اداة للوجه اي باداة او اهل
وفي العقد راجع للمسالتين اما المسالة الاولى وهي تقدم المستثنى على المستثنى منه
والمنصوب به معا ... صدر الكلام نحو الا زيدا قام القوم والجمهور على منعها
لعموم السماع ولان الا مشبهة بلا العاطفة وواو مع وهما لا يتقدمان وجوزها الكوفيون
والزجاج ومفهوم قوله صدر الكلام انه يجوز تقدمه على المستثنى منه وحده
كما تقدم ومن ... المسالة وهو ان يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعامله لا خلاف
في جوازها ... الكلام نحو القوم الا زيدا جاء واحتج بقوله ... مستثنى من الضمير

جايزة

بجوازه

في جاءني اطلاق الدماميني قال الشارح وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب المنع مطلقا
سواء كان العامل متصرفا ام لا والجواز مطلقا قيل وهو الصحيح والثالث
التفصيل بين ان يكون متصرفا فيجوز ام لا فيمتنع قيل وهو المختار لان السماع انما ورد
في المتصرف واستدل المجيز لتقديم المستثنى بقول الشاعر خلا الله لا ارجو
سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا واذا جاز في خلا مع انها قد تكون فعلا ففي الا
بالاولوية واجاب المانع بشذوذه واما المسألة الثانية وهي الاستثناء متعددا باداة
واحدة فمذهب الاكثرين المنع لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف
فلا يستثنى بها شيئان الا على وجه البدل او على حذف فلا تقول في البدل ما اعطيت احدا
شيئا الا عمرا درهما ولا تقول في غير البدل ما اعطى احد شيئا الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا
عند جماعة وبعضهم فصل فقال ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين جاز
لان البدل واقع موقع ما ابدل منه فكانه ليس بمستثنى وان كان المستثنى
منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا اذ التقدير ما ضرب احد احدا او كان احدهما مذكورا او مذكورين فعاملان في
المستثنيين بغير بدل لم يجز وان استدل من اجازه مطلقا بقوله تعالى وما نراك اتبعك
الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نراك
اتبعك احد في حال من الاحوال الا اراذلنا في بادي الرأي فلفظه ثم ان يعتذر وارائه منصوبا
بفعل مقدر اي اتبعوك في بادي الرأي او بان الظرف يكتفى برائحة الفعل والمسألتان
مبنيتان على الخلاف ومنهم بالاداة انب واجاز الجواز مع تعددها وتغير المسألة
بمراد الم يكن ذا الاستثناء [illegible] والاجار ارقافا نحو قام القوم الا زيدا وعمرا او انه
الا ان يفرغ قبلها لما بعدها اي لا تعمل فيما بعد المستثنى لا تتصل بها ان يفرغ ما قبلها
له قبل طلبه لمعموله ومعنى تفريغ ما قبلها عدم اشتغاله بالعمل في المستثنى
منه ولذا يحذف المستثنى منه والاستثناء المفرغ هو الذي حذف فيه المستثنى
منه وسلط عامله على المستثنى فيعرب المستثنى بحسب ما يقتضيه ذلك العامل
من رفع نحو ما قام الا زيد ونصب نحو ما رأيت الا زيدا وجر نحو ما مررت الا بزيد وقد علمت
وجه تسميته مفرغا ولا يجوز التفريغ عند الاكثر الا بعد نفي او نهي او استفهام نحو
وما محمد الا رسول ولا تقولوا على الله الا الحق فهل يهلك الا القوم
الفاسقون وقال ابن الحاجب الاستثناء المفرغ يقع في الايجاب بشرط ان
ان يكون فضلة لا عمدة وان يكون فيه فائدة نحو قرأت الا يوم كذا فلا يجوز ضربت الا زيدا الا من الحال

بالمستثنى صح

منعها

ان ينصب جميع الصادر الا زيدا ويجوز فيه الا عمرو كذا الا بكر ويجوز ان يقال جميع الاتباع
الا في الاتباع أو ان تكرر مع الا فالاعراب للمتكلم ولا على توكيد الاول لان الا اذا تكرر
ولها في التكرير حالتان الاولى ان تكرر للتأكيد فتجعل كأنها زائدة لم تتكرر وهو معنى
الغائها ويكون ذلك في بدل الشيء من الشيء والبدل وفي العطف قوله ما لأمي شيء الا
عمله الا رسمه والا دمله وان تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ التأثير بالعامل دع
في واحد مما بالا استثني الحالة الثانية ان تكرر لا للتوكيد بل لقصد استثناء
وفي هذه الحالة حالتان ايضا احداهما ان يفرغ العامل لبعضها والحكم حينئذ نصب
جميع المستثنيات الا واحدا منها فانه يعطى حكم المفرد نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا
خالدا مع واحد اعمل العامل فيه ونصب واستثن سواه ومن ذلك معنى قوله وان [illegible] والعامل
الثانية ان يكون الكلام تاما وفي هذه الحالة حالتان ايضا احداهما ان تتأخر
المستثنيات عن المستثنى منه والحكم فيها كالحكم فيما قبلها نحو ما قام القوم
الا زيد الا عمرا الا خالدا [illegible] واحد منها يعرب [illegible] وهو معنى قوله او اخر
وزايد وان لم تذكر ذلك فيما قبل الا واعاد عطف على مفرد او [illegible] نحو قولهم [illegible]
[illegible] واخرج الشكل بعطف اذ اذا اجتمع شرطان وعطف الثانية بالفا
من الجواب للشرطين واحد وجوابه جواب الاول والثاني في محل وتخرج الفاء حينئذ
عن العطف وان الشرط والجواب لاحدهما وجواب الثاني محذوف لدلالة عليه
وقد اجتمع هنا امران وقوله نصبها من جواب اخر المستثنيات وجوده او ايضا
مع كونه جملة اسمية هذا من [illegible] وهو جوابه جواب الاول والضمير المدام
اليه نصبها يعود على المستثنيات المفهومة من ذكر الا وقول الخلاصة في المسئلة
الاولى وليس عن نصب سواه مغني وفي الثانية والحكم للمتاخر [illegible] نصب
غير واحد واحد معمول بمعزل لا نصب واحد الا [illegible] المتقدم وهو الثواني
ولما لم يعهم من اخر الحكم السابق غير هكذا شبه بقوله واجعل الذي اهم
بالبناء للمفعول اي طلب شيء من الاسباب المتقدمة ونصبا كلها مقدما في الجد
لترتيبه وان تقدم المستثنيات على المستثنى منه نحو ما قام الا زيدا الا
عمرا الا خالدا القوم والحكم فيها وجوب نصب الجميع قوله ونصب كلها مستترا
ومقدما اي [illegible] رضي [illegible] وكلها بها نعت ما قبل الا بلا الا نعت ما قبلها
وصار الى الاخير وان على وزن لما كان الصفة والموصوف كالشيء الواحد ولا

ربط بنفسها خلافا للزمخشري وذلك في التسهيل ومال اوهم ذلك جعل الجملة صفة لما قبل
محذوف مبدلا من الاول نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه فجملة زيد خير منه حال وللثاني
نحو ما مررت باحد الا قائم فقائم نعت لموصوف محذوف ان الا رجل قائم وهو بدل
من الاول وقائم صفة البدل **وان يعمل ما بعدها فيما قبلها او عكسه** فلك في الشرح
لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها ولا ما بعدها فيما قبلها فلا يقال ما اضرب الا زيدا
عمرا وما ان زيدا الا انا ضارب لان الا الاستثناء في حكم جملة مستقلة بعدها وفي هذه
العبارة شيء وعبارة التسهيل كالمغني لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا
ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد
او تابعا له نحو ما قام احد الا زيد فاضل اه واسقط الرضي ذكر تابع المستثنى
منه والمسألة تحتاج الى تحرير انظره في باب الاستثناء من المغني قوله وعكسه
نشر المحزوم الخبر ان مصبح كما يدل عليه ما قبله **وبعد في النفي تلاه مضارع والماضي ان**
ان بغير قد الا وبعد الا واذا فعل ماض والا فعل مضارع متعلقان بتلاه ومضارع فاعل تلاه سواء
ولو قال اولاها في النفي تلاه مضارع لكان احسن والمعنى انه يجوز ان يلي الا في النفي فعل مضارع سواء تقدمها فعل اولا ويكون التالي لها اما خبر مبتدإ محذوف نحو ما زيد الا يفعل او حال نحو
نحو ما جاء زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يتبسم والثاني
ان يكون الفعل مضارعا للمشابهة بالاسم وقد علمت انه موقوف مما سبق انه مع
ول بالاسم وشرط ان يكون ذلك في النفي لتكون الا ملغاة في اللفظ فيسهل
دخولها على الفعل مع ان الدخول على الاسم لا نكسار شوكتها بالالغاء
قوله والماضي يدخل عليها على مضارع لان ذلك يتقدم مشاركته له في ذلك وهو تقدم
النفي وبشرط كونه في الفعل بشرط الا مع ان لتكون لا عمل لها ولا يعمل محذوفه بل عليه
ما قبلها وان الماضي بشرط ان يتقدمها فعل سواء كان المتقدم ماضيا نحو
قوله عليه الصلاة والسلام ما انشر الشيطان من قط الا اخذ الا قال ومثل الفصل في
المولعبين منهم من حصر عين ما لا يحاز ما على الا انهم من جهة الفصل فعل
العزوم عليه كان اطول وماضي او مضارع نحو قوله تعالى ما ياتيهم من رسول الا كانوا به
يستهزءون وكذا يليها الماضي ايضا اذا كان مقترنا بقد وان لم يتقدمها لها
فعل كما في التسهيل نحو ما زيد الا قد قام وان تقدمها في الحالة فعل ولا يلزم اقترانه
ما بعدها بالواو نحو ما زيد الا وقد قام فهذان لما الماضي وشرح المسائل
في كل على الفاصل لا يكون ان الفصل على ما مضى من حكم المستثنيات باعتبار

المعنى المقصود واستثن مجرورا بغير وسوى واعرب بما لما تلا الا سوى من ادوات الا
ستثناء غير وسوى ويستثنى بهما اسم مجرور باضافتهما اليه ويعربان بما يستحقه
المستثنى بالا في تلك الكلام فيجب النصب في الكلام الموجب التام نحو قام القوم
غير زيد وسواه ويترجح الاتباع في التام المنفي نحو ما قام القوم غير زيد وسواه
على الاتباع والجواز النصب وجوها ويجب النصب عند الاكثر في المنقطع نحو ما سار
الركب غير حمار وسواه وفي السابق نحو ما جاء غير زيد احد وسواه احد ويعطى
حكم المفرغ ما يستحقه العامل المتقدم عليهما نحو ما قام غير زيد وسواه
بالرفع وما رأيت غيره وسواه بالنصب وسبق الكلام على لغات سوى قوله
مجرورا نعت لمحذوف اي اسما والباء متعلقة باستثن ونائب الفاعل يعود على
غير وسوى ومجرور اي الكائن مفعولا والجار والمجرور صفة لمفعول اعرب باء اعراب ما
تلا الا وسوى بالعطف والفعل المذكور حال من المشبه والمشبه به اي حال كونهما
مستويين تحقيقا للمراد لانه لا يلزم من التشبيه المساواة ولا يكون ليس خلا مثلهما
من ادوات الاستثناء ليس ولا يكون والمستثنى بهما واجب النصب على انه خبر لهما
واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من كلية الكلام السابق او على
اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق نحو قام القوم لا يكون زيدا او ليس زيدا
قوله بنصب مبتدأ والمسوغ الا الظرفية المنوية اي نصب المستثنى وجملته خبر حتما
واحيانا متعلقة بنصب وان كان مصدرا مؤخرا لانه الظرف يتسع فيه ذلك
وليس معمولا به لانه مفعول كخلا عدا واجرر بهما وبعد ما انصب وانجرار
نزرا وذان فعلان اذا لم جرا مبتدأ وخبر والاشارة راجعة الى نصب المستثنى
بهما لا بقيد التقدم بدليل قوله واجرر بهما المعطوف على قوله كخلا اي الكوفيين
في معنى النصب بهما مفعول قام القوم خلا او عدا زيدا والقول فيهما
كالقول في ليس ولا يكون او خلا او عدا زيد بالجر وحالهما متعلقان او افعال
وجوازا لوجهين مقيد بان لا يتقدم عليهما ما المصدرية فان تقدمت
وجب النصب نحو الا كل شيء ما خلا الله باطل ونحو تمل الندامى ما عداني
فانني وهو معنى قوله وبعد ما انصب والانجرار مبتدأ يسوغه الحال الظرفية
المنوية اي والانجرار المستثنى بهما وجملته نزر خبره والموضوع بعد الى ومعها
حذفا لانهما حينئذ اي وذان اي خلا وعدا مبتدأ وفعلان خبر والجملة دليل

جواب قوله انه لم يجر او اختير به مقال انه جر او انهما حينئذ حرفا جر **وكخلا حاشا**
حشا حاش وما لا تصحب وأولى موهما مصدرا وحين والتشبيه ... ان المستثنى
بها يجوز فيه الوجهان وفيها ثلاث لغات اثبات الالفين واسقاط الاولى و
واسقاط الثانية وكلامه يشير الى ان هذه اللغات في الاستثنائية وليس
كذلك بل هي انما هي في التنزيهية كما ذكر الدماميني انه جاء في الاستثناء بحذف
الالف الثانية قليلا كقوله حاشى رهط النبي فان منهم بحورا لا تكدرها الدلا
وقوله وما لا تصحب على ان حاشا تفارق خلا وعدا في انها لا تدخل عليها
ما المصدرية او لا تصحب نون الوقاية الخفيفة جرا والرابع مختلف والجمهور على
انه لا تصحبها ما حاشى وان جاء ما يوهم ذلك اول كقوله رأيت الناس ما حاشا
قريشا فانا نحن افضلهم فعالا. قال في شرح اللمحة حاشا فيه فعل وهو مشتق
من الحاشية بمعنى الناحية واشتقاقه من الحاشية كان المراد انه اخرج
منه وعزل عنه اهـ واما حاشى التي تبعد اجمل الشافعي الى ما حاشى فالكلمة
فيها اثنا في الكلمة ليس من كلامه عليه الصلاة والسلام والمبعد عن كلام الراوي
وكذا الحكم من المراد في معجم الكبير ان ما هي مصدرية والمعنى ما حاشى وصنع المعنى
قوله واولى موهما بالنون المشددة **وقيل معا للتنزيه واسما يجي**
منادى بقوله بان جاء ... حاشى ومعناه البراءة وجعله للتنزيه صفة قبل
ان قيل حاشى في غير الاستثناء فعلا متعديا تقول حاشيته بمعنى استثنيته
ومنه قول الراوي ما حاشى فاطمة وقول النابغة ولا احاشي من الاقوام من
احد قوله واسما عطف على فعلا وكونه للتنزيه والتبرئة المصدرية
والمعنى وقيل من اسمائه هذه اللغات الثلاث وقد وقعت في قوله تعالى وقلن
حاش لله وذهب المبرد الى فعليتها ويدل على اسميتها قراءة ابن مسعود حاشا
شيء لله بالاضافة مثل سبحان الله وقراءة ابي السمال حاشى لله بالتنوين
مثل رعيا لزيد والوجه في قراءة من لم ينون انها مبنية لشبهها بحاشى في
الحرفية لفظا ومعنى وصنع المعنى قوله بناء بقوله **وبيد يا منقطع**
كغير لازم نصبا واضافة لان بيد مشترك كغير معنى وفي منقطع متعلق
بلا مصدر ان ينصب به على انها وان كانت كغير الا انها اخص منها لانها غير
تستعمل في الاستثناء المتصل والمنقطع قوله غاية ذلك فيها اشارة

و بيد لا تستعمل الا في المنقطع

فيه إلى أن ذلك غير لازم لأنها قد تستعمل في المحل كقوله • عمرو أبيك معلقا ذراعه
سواك • أخاه أن هلكتا تميما • من العزيز وصول لغفران قوله لازم نصبها بالرفع
حيث كان وليس حالا من المشتغل للكلام وصفي نعت مع قوله كغير أنها اسم وصورتها
من كلام غيره وإن الدماميني وقد كشف قريبا أصول لو قيل أنه حرف استثناء كان
لم يبعد حسنى وقف على توضيح الله الموضوع للكلام على إعراب مشكلات الإيجاز •
موجودة قال فيه والمختار عندي أن بيد تجعل حرف استثناء ويكون التفريغ في قوله
على الصحة لغة وسليم نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا على
هذه الرواية إلى كل أمة أنه على معنى لا كان معنى إلا مفهوم منها ولا دليل
على استعمالها مثل الكلام ومعه وجه آخر يتيسر له وهو أن مقتضى ما قرره أن تكون
الجملة التي سبقه إن أوقعت بعدها في محل نصب على الاستثناء المنقطع قد جاء في
الجمل التي لها محل من الإعراب الجملة المستثناة كما نبه عليه ابن هشام وقوله
والإضافة عطف على نصب نصبها على أن بيد الخصوص غير من جهة أنها لا تقع
مرفوعة ولا مجرورة ومن جهة أنها لا تقطع عن الإضافة ومن جهة أنها لا تقع
إلا مع أن مع صلتها كقوله عليه السلام أنا أفصح من نطق بالضاد
بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد وفي البديع في علم العربية بيد بمعنى من أجل
والجمهور على أنها بمعنى غير على هو قوله • ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم
بهن فلول من قراع الكتائب • ونحو قوله عليه السلام نحن الآخرون السابقون
يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وقد استعملت غير مضافة إلى أن وصلتها
كما في الرواية المشهورة وخرجها ابن مالك على أن الأصل بيد أن كل أمة أوتيت
أن ويبطل عملها وأضيفت بيد إلى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولين لأن قال وبيد
العنز هذا الوادي ولا لكن غير مستعمل في القياس على حرف أن كلاهما اختصار في المقربة
أنه المراد من كلامه قوله غير لكن بر ميدان استعمال غير في الاستثناء عارض
أن أوردت إلا فرع حرف عمد وإنه فرع ما ابعد غير وإلا • وإلا طار غير مجيئها صفة
وحملوا إلا على غير فأوقعوها صفة بشرط كون موصوفها ذكر وشبه وإن يصح الاستثناء حيث أنه
صفة غير وزاد قوم شرط الجمعية ومثل النكرة وأل الجنسية إلا طـ مبتدأ
وفي متعلقة به ومجيئها خبر وصفة حال ونصب معا متعلق بجعل وما استعمل
اعتراضا إلا طـ بها أن توصف بها اسم غير متحد لأنها تدل على مغايرة ما

بمعنى

على المختار بيد

من جملة الجمل التي لها محل من الإعراب الجملة المستثناة

مجرد

مثلها

ولا فرق لها بالمعرفة فقد يكون الموصوف بها نكرة محضة نحو ربنا أخرجنا نعمل
صالحا غير الذي كنا نعمل وقد يكون معرفا بمثل لفظا نكرة معنى نحو صراط الذين أنعمت
عليهم غير المغضوب عليهم فإن الموصوف بها الذين وهم جنس مبهم لا قوم با
عيانهم قوله وحملوا إلا على غير في الوصف بها فوصفوا بها ونقلوا إعرابها
لما بعدها لكونها على صورة الحرف وللوصف بها شروط أحدها أن يكون الموصوف
منكرا أو شبه ذلك لكونها محمولة على غير إذ لا توصف بها المعرفة والثانية
أن يكون مذكورا فلا يجوز جاءني إلا زيد ويجوز جاءني غير زيد نحو جاءني غير
زيد وسر ذلك أن الوصف بإلا على خلاف الأصل واشترط لموصوفها أن يكون ظاهرا
وثالثها أن يكون متقدما عليها فلا يجوز تأخره عنها وتشبها بحال الاسم
لعدم أصالتها في الوصفية ومن أمثلة المغني قوله بشرط كونه منكرا يسقط ورابعها
أن يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم إلا دانق لأنه يجوز إلا دانقا ويمتنع
إلا جيد لأنه يمتنع إلا جيدا وهذا أغلبي فيها بخلاف غير فيجوز عندي درهم غير جيد
قاله في المغني وقد يقال إن مثال المغني لغير لا يسلم لو كان فيهما آلهة إلا الله
يعني أنه قد لا يصح فيها صفة الاستثناء لتعذر فيها من جهة أن الجمع
في سياق الإثبات لا يستثنى منها وأصل المعنى المستفاد ولو قال ابن
الحاجب لا يصح كل العض [illegible] فلعله في رجل وأبي وغيره قال به المغني
وشرحه ابن الحاجب وقوع الصفة بتعذر الاستثناء وجعل من الشاذ
قوله وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان إذ قال الرضي ومذهب
سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما أتاني
أحد إلا زيد أن يكون إلا زيد بدلا وصفة وعليه أكثر المتأخرين وفي قوله تعالى لو
كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز هنا إلا الوصف ولا
يجوز الاستثناء يعني للإيجاب إذ قلت والعرب [illegible] الاستثناء
معنى أن لو تتضمن [illegible] الكلام كما تقدم [illegible] إذا
وهذا [illegible] الرماصي مع المغني الذي [illegible] وقد [illegible] أن
ظاهر أن سيبويه عدم اشتراطه صحة الاستثناء أو تعذره وحاصله أن يكون
جمعا أو ما يدل على الجمعية سواء كان جمعا منكرا أو لا كقوم ورهط
وإنما اشترط ذلك [illegible] الاستثناء ولا [illegible]

الموصوف

ب تعذر

جواب اعتراض المغني
تحقيق [illegible]

لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا او تقديرا فلا تقول في الحصر
جاءني رجل الا زيدا نحو قام غير زيد وفي المغني ان ما بعد الا ان كان طابق موصوفها فلا بد ان يكون
مخصوصا وان خالفه بالافراد او غيره فهو كذلك مبني على عدم اشتراطه صحة الاستثناء كما هو
بحاله فان عقد من اشتراطه صحة الاستثناء اذ لا يستثنى من النكرة فان قلت فقد
تقدم انه يجوز على الاستثناء عشرة دراهم الا درهما قلت ــــ قال الشمني المشكل
بعض امثلة من هم كاملان الدرهم ثم كلها مستترة وانما لم يطابق ما قبل الا لان مثلها
وكذا انه وصف مؤكد لا مخصصا لذا واشترط ابن الحاجب كون الجمع المنكر غير محصور
وهو كاشتراطه الشمني مبني على اشتراطه تعذر الاستثناء فلا يصح موصوفها بهم الجمع
منكرا وهي والجملة مع كثير بان لتقصير معنى وان على ان من يجيء العكس يأتي بان كثر
وبعد اسم يصح بانه على انه الفاعل وكانت صفة اذ ذكر في العكس بالا صفة بها انتهى
بان المتبعة للذي ذكر في معنى كقوله اقيمت بلاقعة بلد في بعد الذي في فليل بها
الا صوات الا بغامها ويجوز بها ان تكون الا للاستثناء وما بعده بدل من الا
صوات لان في قليل معنى النفي وهو او معنى الصفة الاخير وجر تالي غير او لا وجر
من يجعل لغير استواءها في الانج يجوز حذف المستثنى بعد وحده ان يعلم بما غير وان
يكون بعد غير او الا وان تكون غير والا بعد ليس تقول قبضت عشرة ليس غير بالضم
والفتح وبعض الاقوال وهذه تلي غير مبتدا او الا عطفا على غيره ومن الاحد الشيء ودهو
وجملة في محل المبتدا من بعد ليس حال من غير والا والاصوات عطفا على ليس وقد
استشهد على السقوط المحذوف بقولهم يجوز كل الاغير وحكم في المغني بانه لحن وان من الا
بقولهم في الاجح والصواب ان الاجح جواز ذلك وقد انشد عليه ابن مالك في شرح التسهيل
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير نسال • انتهى
الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال قوله وصف جنس شامل للمرفوع وغيره والمراد بالفضلة
ما يأتي بعد تمام الجملة لا ما يستغنى عنه وهو مخرج للعمدة في نحو زيد قائم ومنهم
في حال قيد ثالث مخرج للنعت والتمييز في نحو صحبت رجلا فارسا ونعم الرجل فارسا والشرح
بقولهم مبيما لهيئة صاحبه ان الهيئة التي هو عليها وصحيان هذا التعريف لا ينافي الحال
المؤكدة واسقط قول الخلاصة مشبها لما اورد عليه من انه انتقاله الى الدور وقد ذكرنا
في باب النعت على حاشية تغني الطول عنه وعن شامل بغير ما ذكر له الشيخ وحر
قولهم في حال هو شبيه ما في الخلاصة ومن قال فيما انه شامل معه بغير تمويه على ما ذكر انه

مبحث مع النعت

مبحث الحال

وقال

وحال في موضع نعت ام حال غير منون لانه اسم قال اي في حال كذا وفي هذا تعسف د
انه مضاف الى ضمير هذه الالفاظ وان كان المعنى في الواقع عليها لاكن لا حاجة في
ادعاء ذلك الى اعتبارها **والاشتقاق والانتقال فيه كثير او اللزوم شائع في موكد**
اي الغالب في الحال ان تكون مشتقة لانها صفة لصاحبها ومنتقلة اي غير لازمة
قال في التصريح نقلا عن ابن الحاجب لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل الذي قلت فيه نسخ
اذ المأخوذ منه لعله الحال وبين الكلام فيه على الصواب ان يوجد للحال الاولى
منها التغيير وانما احتاج الى التفسير في موجبتان وبعضها في الاوجه وشائع مجيئها
لازمة في باب التاكيد سواء كانت موكدة لعاملها نحو يوم ابعث حيا او لصاحبها
نحو آمن من في الارض كلهم جميعا [illegible] من صيغ العموم او لمضمون جملة قبلها
نحو زيد ابوك عطوفا فهو لم يقع في الجملة للمفعول حيث الا الاشتقاق والانتقال او الحصر
باعتبار مادة كثر والضمير في فيه للحال لانه يجوز تذكيرها وتانيثها واللزوم
شائع مبتدا وخبر وفي متعلقة بشائع وموكد بصيغة اسم المفعول نعتا لمحذوف
اي في حال موكدة وقد جاءت لازمة في غير التاكيد نحو قولهم خلق الله الزرافة يديها
اطول من رجليها ونحو وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا **والاشتقاق يغلب لوصفه او قدر المفا**
عله او دل على الطلوع في ذا او اول بحيث يسعى او مفاعلة او نوع او تشبيه او
مفاعلة الاشتقاق يغلب مبتدا وخبر اي في الحال فتكون جامدة في مواضع احدها
ان تكون موصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا وقوله ان العرب منه عشرة لم يا بتغالى
الموصوفة بالحال في الحقيقة الصفة ثانيها ان تكون على تقدير مضاف كقوله بعد
وقع المصطفى ان عمرا عين اي مثلها ومنه قول المتنبي بدت قمرا وما لت خوط بان
وفاحت عنبرا ورنت غزالا ويجوز ان يدل المصدر مما ذكر بداية كونه صفة
لا قبله اي مثال قمر ومثل خوط ومثل عنبر وهكذا ثالثها ان تدل على الطلوع نحو الشمس
بدر طالعا وهذا حسنا خيرا رابعها ان تدل على ترتيب نحو هذا اجر بولد خامسا
خامسها ان تدل على سعر نحو اشتريته البر مدا بدرهم اي مسعرا بدرهم سادسها
ان تدل على المفاعلة نحو بعته يدا بيد اي متقابضين ومعناه الحقيقي غير مراد سابعها
بعدها ان تدل على نوع نحو هذا مالك ذهبا ثامنها ان تدل على تشبيه
نحو كر زيد اسدا ولم يذكر هذا في المتن وهو الصواب لانها مسالة التقديم
وما ذكرها المرصى وابن مالك لم يذكر الا مسالة تقدير المضاف ثالثها ان تدل

تفسير

تغليب

بها

للامر

على المواطأة نحو هذا بسر أطيب منه رطبا ويبقى على الناظم مسألة التعدد نحو فتم ميقات
ربه أربعين ليلة ومسألة الترتيب نحو العصر بابا بابا وادخلوا رجلا رجلا فالمسائل ح عشر
قال ابن هشام تؤول بالمشتق منها ثلاثة مسألة التشبيه والمفاعلة والترتيب والبقية
أشار لها الخلاصة بقوله ويكثر الخ فإن التأويل فيها بالمشتق واضح انظر ذلك فيه
والسبع الباقية لا تؤول لأن اللفظ في الثلاث الاول غير مراد معناه الحقيقي بل ما هو
غيرها فما احتيج فيها للتأويل لا فالوصف في مسألة السعر لفظ ميت مراد موضعه
وفي مبرى الخ حتى يستشكل التقطيع فلا بأس توضيح من الشراح ووهم من قال ذلك وذكر
الشمودان الحال تجي جامدة في مواضع أخرى فكملها وأنها لا تؤول بالمشتق
كمسألة السبق ومنزلة النية ثم إن ابن هشام عدم التأويل بالمشتق في بعض المسائل
نحو ابن الحاجب وابن الرضي ومذهب الجمهور أنه لابد من التأويل بالمشتق
قلت ـــــ وهو الحق فإن نحو الشجر خلقة طيب لا يصح فيه الحال غير مأول
إذ هي على ظاهرها إذ ليس المراد حال كونه من خلق غير الشجر بل المراد حال كونه ثمرا
بالغا أو مقصورا أو مأخوذا من شجر على أن الانسان وإن كان مخلوقا من الشجر لا يطلق
عليه اسم الشجر إن ضمت أجزاؤه آخر والمركب من الشيء ومن غيره غير ذلك الشيء
واسم الجزء لا يدل على الكل وكذا نحو هذا بسر أطيب منه رطبا فإن المعول
عليه فيه ذات واحد بحكم مختلفين باعتبار عرض صفتين مختلفتين لها والمقصود
إنما هو في الصفة العارضة وليس المعنى هذا حالة كونه عين البسر أطيب من
نفسه حالة كونه عين الرطب لأن البسر والرطب ذاتان متغايرتان وإنما المراد
هذا حال كونه متصفا باسم صفة البسر من نفسه حال كونه متصفا بالرطبية
فإن قلت ـــــ الفرق الذي أشار إليه ابن هشام بين المسائل كالبين فيه قلت
الثلاث مثلا الشرع لا غير مأذكره وتحقيقه أن المسائل الثلاث يشار فيها إلى
وأما حصول معنى اللفظ وغيرها ليست كذلك لأن لا يلزم من التعداد ذلك
الشيء مثلا التأويل فيقول المسائل البقية تؤول بمشتق من الكون ونحوه لا من
مادتها ولا من خصوص معناها وحكم مراد في مسألة أن المفتوح مراد الذات منه
ها جاء مر المولى ان زيد اخو الخ من أنها تؤول بمصدر من الكون فوله وإلا اشتقاق
ينبغي جعل أو حتى بالكسر واللام متعلقة بينبغي والضمير للفاعل للحال وقد عليه
على وجه على التساوي إلا أنه وصفا أو قدر المضاف قبله وذا معمول مقدم لـ أو وجه

ابإ

اي الحال مبتدا او الخبر محذوف اي كذا وقد علمت ان جميع ما في المتن مندرج تحت كلام الخلا
صة لاكثر ان المتن وليها بهذا التعقيب الصريح وما اتى من مصدر فاول بالوصف او
جزم مظاوه يجلى وايقاع في الاخ الا ان الامام كرما وفضلا ونحو اماوزه في
مستقبل وكونه ليس جامدا لا اخرى ورد في كلامهم مجيء المصدر حالا نحو فتلقه صبرا
والتقيه كفاحا وطلع زيد بغتة وهو كثير واختلف النحاة في ذلك فذهب سيبويه
وجمهور البصريين الى انه مؤول بالمشتق اي مصبورا ومكافحا وباغتا او مصدرا اعتبارا وقيل انه
على حذف مضاف اي ذا صبر وذا كفاح وطلوع بغتة هكذا قال … في الشرح وقيل
نصب لانه النصب على … على المفعولية المطلقة وبالتبع ولذلك عام موضوع
المسألة وهو مجيء المصدر حالا … ان القائلين على تقدير مضاف يقدرون ذا
اي فلقيته حال كونه ذا صبر وفيه … في التوضيح قوله وما اتى من مصدر الى
حالا … ان … الشرح … جواب … في البيت
والكوفيون … الامام … عليه والمبرد والقايل
بالقياس يقول ان النصب … على المفعولية المطلقة ويستثنى من ذلك ثلاثة انواع
جوزوا القياس فيها الاول ما وقع بعد خبر … على الكمال نحو انت
الرجل علما اي الكامل في العلم … انت الرجل ادبا ونبلا … واليه هذا
اشار بقوله … الاخ … وفيه اشارة الى … المبرد الا انه …
ان المصدر عنده حال وقد وقع … التوضيح … عليه
شارحه في التصريح الثاني ما وقع بعد اما نحو اما علما فعالم اي مهما …
في حال علم فالمذكور عالم والثالث اشار بقوله … ما وقع بعد خبر شبه
به مبتدا نحو انت زهير شعرا … حاتم جودا والاحنف حلما واليه
اشار بقوله … الى الثالث … واختار ابو حيان
كون النصب في الاول والثاني على … قال في الاول انه … لتأويل
الرجل بالكامل … في الثاني … والمفرد على …
على التمييز مثلها … والمعنى انت مثل زهير شعرا … وفيه …
لانه اذا … على التمييز مثلها … الزبير …
مثل زهير … هو … في الكلام …
… على … والتقدير …

بابه الثا…

بيون

انه

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

توكيد لعاملهما وجمعه فيه عالم واني من الاشارة للشيخ الماجري وقد زاد على القاصر
بان ذكر كون الاستناد او عدم الاستناد والرد على المبرد والاخفش في السائل الثلاث وخروجها
عن موضوع المسألة ولا ذكر فيه اول ما ورد من علم او من مضاف او غيره بل او صاد العامل المنفي
وهو لازم لان المراد منها بيان الصيغة وهو حاصل بلفظ النكرة ولذا التبس عند
المتعجب بالنعت اذا كان ظاهرها منصوبا او خفي اعرابها وهو مقتضى قوله ولا
تعرف واسماء اربعة لقوله اول ما ورد لان الحال في نحو معرفة ويجب تاويلها بالنكرة
وقد جاءت الحال معرفة كقولهم جاءت الخيل ابدادا منفردة ويراد علم جنس وفي الضرام
فوكلهم جهدي وطاقتي وجهرا جاهرا وعيانا منفردا وتبعوا اياديَ سبا اي
مثل ايادي سبا وفي البعض الضام اي جميع ما تقدم من ثلاثة الى عشرة نحو جاء القوم
ثلاثتهم اي معدودين بهذا العدد كلها في هذه الاعراب توكيدا وصاحبه وللحاء وكذا
العدد قبل الالف والجواز فيقال جاء القوم خمسة عشر نصبهم بالنصب على الحال
الحاجب فاضربن زيدا او هو كذا بعد ان الشيء يكون لفظا لغير المعرفة ومقداره
معنى الذكر بل قيل فقولهم من نائب حال مثله او ضاربه زيد الذي فكتب بلا هو
مشكل لان الالف فوائد الفعلية مبني على وفقها ومعالم النعت يصح غير معالم المتكبر
ولو جاز التفسير في المعنى الشبيه باللفظ المعرفة من غير ثقل لاختص الذكر بمحل
والمعرفة بمحالفه ولا نسلم مثله وضارب زيد مخبر عنه لفظا ولا يلزم ذلك الحال اضافتها
الى الامر منزلة اضافة الوصف ومثال نعم كما هو معروف وحينئذ فيقال التعريف
في الامثلة المذكورة وشبهها مما ورد طارئ وفي غير محله والجواب عن الاشكال
كلام كالمصنف على التعرف الان التعريف وان وقع في محله ولا يلزم من تاويل
اللفظ بالنكرة ذهاب كما ان النكرة الموصول لما كان وصفا مشتقا راجعا للصفة
النكرة مضافا للضمير وحق ونحو ذلك متصف للاسناد والنسبة الشيء
ايراد ذلك معادلا لانه امر على ان الاضافة فيما ذكر نسبية على معنى التفسير
ويسير الى اذا انه طلب نكرا وابعد ويغفر عليه سواء كان مفردا او جملة وطاقته
معروفا عند الغرب اولا مبني بمعنى التخصيص وقد نص الغزنوي والشعر
على منع الاستعمال للاضافة ومثال منع الجواب جاء بحال جاء القوم كلهم
وعلم الجنس معروف مالم يعرف وامام قولهم جاءوا الجماء الغفير وان ضمير جنسهم
كاف الكاف الزهني نعم لو جاز في كلامهم كلهم جاء زيد راكبا فهنا لم يصح ان يقال

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

انه مؤول بالمبتدا معنى لانه لا يخفى ان قلت على الاول تكون
الحال مؤكدة لعاملها معنى قلت كالحال لا مقصود التقييد بالمنسوب
لضمير المتكلم وذلك لا يتصل الا في المشتقة والمؤكدة لعاملها فاذا كانت جامدة
الماوى للمؤكدة المختصرة ان الحال لا بد كونها نفس صاحبها في المعنى
وكلام ... الاستعمال اعتبار الخاص ونحوه فان الثاني صورة وغير مقصود
الحال ... ولم ينكر صاحب الحال غالبا الا بمسوغ ابتداء المسائل ان الحال
في المعنى خبر عن صاحبها وشبه صاحبها بالمبتدأ ملحوظ في تنكيره في الغالب الا
بمسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة كالنفي نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم والنهي نحو لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا. يوم الوغى متخوفا لحمام. والا
ستفهام نحو. يا صاح هل حم عيش باقيا فترى. لنفسك العذر في ابعادها الاملا
والوصف نحو. نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا والاضافة
نحو في اربعة ايام سواء والعمل نحو مررت بقائم هند قائما والعطف نحو جاء رجل
وزيد ضاحكين ومن ذلك في الشرح ومن الغالب قوله عليه مائة بيضا وفيه ان مسوغ الا
بتداء بالنكرة هو مسوغ مجيء الحال منها وهو الاخبار بالحكم ويمثل لذلك بقوله
رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما وقد ظهر ان المراد من الخاصة
والاضافة ونحو ذلك حين تقدم منها نحو في الدار جالسا رجل المسوغ منها الاخبار بالحكم
المختص ثلاثة من الفاعل والمفعول او منه او من المضاف اليه اذا كان مضاف العامل فيه او
جزء المضاف او مثله واستشكل الحال من الفاعل ومن المفعول وهو واضح ونحو عند
سيبويه من النكرة نحو في الدار جالسا رجل ومنها حال قائما وهو الصحيح بناء على انه يجوز ان
يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهو الصحيح وقالوا في المضاف اليه وهو المراد
من اضافة بعض ما يشبهه ولا يجوز ولكن ... في ثلاث صور احداها ان يكون المضاف
عاملا في الحال نحو اليه مرجعكم جميعا وهذا من باب المصدر ملفوظا وهذا معنى قوله
مضاف العامل والثاني ان يكون المضاف جزءا من المضاف اليه نحو ونزعنا ما في صدورهم
من غل اخوانا والثالثة ان يكون مثل الجزء في الاتصال بالمضاف والاستغناء عنه
بالمضاف اليه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا وهذا معنى قوله فلا الخ ومنع ابو حيان
مجيء الحال من المضاف اليه في الصورتين الاخيرتين وقال ان اخوانا منصوب على المدح
وحنيفا حال من ملة بمعنى دين او من المضمر في اتبع وان هذا المثال بقوله واستشكل الخ

قال ابو حيان والعامل في الحال في هذه الصور الاخيرة بعد ما تقرر من ان العامل في الحال
هو العامل في صاحبها اهـ وقد علمت ان الصحيح جواز الاختلاف ومن ثم في المغني
قولهم يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها من الامور التي اشتهرت بين الجمهور
والصواب خلافها وفاعل ذلك ضمير الحال وجعله مضافا للعامل حال من ذي وزايدا فاعل اي
ضمير المضاف اليه ومن اللام للمضاف اليه ومثل عنده على حرف وزايدا فاعل المستتر اي ضمير
المصدر المفهوم من قيل **وسبقه صاحبه اجز لا ما اجر لو بالحرف فيما النحلا ووجبا ان القسم**
حلا قيل كذا ان يقتضي بابا لا للحال مع صاحبها ثلاث حالات احداها وهي الاصل ان يجوز
فيها ان تتقدم عليه وان تتاخر عنه نحو جاء زيد راكبا وضربت اللص مكتوفا ولا تقديمها
على المرفوع في الاول والمنصوب في الثانية وهو مقتضى قوله وسبق اي الحال منصوب
بفعل يوصل الى ذي واجب ومعمول يسبق الضمير المصدر الواقع عليه وكذا معموله اي الثانية
ان ينبغي ان تكون واجبة التاخير عنه وذلك اذا كان صاحبها مجرورا اما بالاضافة او
الحرف ولا يجوز تقديمها في نحو اعجبني قيام هند مسرعة على المضاف اليه وهو مما فيه
من العطف في التطابق ولا على المضاف ايضا لانه تعين المضاف اليه من ابنه او كذاته
الصلة من الموصول وكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول فكذا لا يتقدم
ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف وفهم من كلامه انه لا فرق في الاضافة بين ان تكون
تكون محضة كالمثال السابق او غير محضة نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن
او غدا خلافا لمن اجاز التقديم مع غير المحضة ولا يجوز تقديمها في نحو مررت بهند
جالسة لان تعلق العامل بالحال ثان تعلقه بصاحبها فحقه اذا تعدى لصاحبها
مع الحالة كلفة لم يوصله كان حقه ان يتعدى اليها بذلك الحرف لكن منع من
اولى فلا تمنع من ذلك لئلا يكون العامل الواحد لا يتعدى بحرف الى شيئين فجعلوا عوضا
عن ذلك التزام تاخير الحال وهذا معنى قوله اذا لم يذكر المجرور زايدا وجوز الاخير
كلام جوز وذهب جماعة من المتاخرين الى تجويز التقديم على المجرور بالحرف استدلالا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وقول الشاعر تسليتنا طرا فكيف
بعين يهلك واختاره في التسهيل واجاب الجمهور عن الاستدلال بان كافة حال من الكاف
وكافة حال من الكاف في ارسلناك والتاء للمبالغة واختاره ابن مالك ولو كان
حالا من الناس لقيل الا كافة ومعمول بعد الا سيفيد ما جاء ويحتمل ان تكون كافة
بمعنى غير صفة لمصدره وجعله التقسيم معنى فيه وفي الخلاصة ذكر وجوه

194

القاصي مع المجرور بالا ظاهرة المعادة لبسا لانه ان تكون واجبة التقديم عليه
وذلك اذا اضيف صاحبها لضمير ملابسها نحو جاء منقذ العمر واحبة وهو معنى
قوله وواجب جنس بحذوفه لي وسبقه صاحبه واجب وقوله ان الاسم حالا غير بين
بالمعنى المراد وعبارة التسهيل وكذا ظاهرة اي ملابس الحال او كلام اعني صاحب
الحال وكذا يجب تقدمها ان اقترن صاحبها بالا نحو ما جاء راكبا الا زيد
لان المحصور فيه واجب التاخير وتلك فيه خلاف الكسائي ومن معه لظهور
الفصل مع الا وقوله قبل نفيه تصحيحه وتيسير كذلك وقريبه المؤمل مبني على
مثله في قول التسهيل اقترانه بالا على راي والمصنف لذا ان الا خير زان من يراد
على الخلاصة وان الجمع انه قبل على انه مختلف لعالم يفهم معناه وسوغها
النعت او جار صوى . جاء من او في وانح وما حوى . معناه لا حرف وقل لكان . واسم
اشارة وضمير وتمن . واعتم وابدل او حيوا للذلك امعان اصحابي عملا للحال مع عا
ملها ايضا ثلاث حالات احداها وهي الاطراد يجوز فيها ان تتقدم عليه و
ان تتاخر عنه وذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا او صفة تشبهه
غير مقترنة بها يمنع من تقديم ما عمل فيه نحو جاءنا زيد راكبا وزيد جاء راكبا
وراكبا جاء زيد ومثل عالم التقديم على جاء وراكبا وهذا معنى قوله ومسوغها الفعل
ما جاز مبتدا او ظاهرا للعامل في محمل بالفعل ومن الحال الا انه يعتبر ان يكون
تقديمها عليه ممتنعا وذلك اذا كان العامل جامدا نحو الحمد لله
مقبلا وزيد احسن من عمر وذا ابعلها فان الشيء التفضيل العمل جميعه فان العامل
الوصية وهو جامد هنا كالاعتبار وكذا العامل الفعل تعاليه نحو لا
حمل متنعبا والا عندك موجها ان لا ما لا ابتداء والقسم لا ينفرد ما بعد ها
عليهما ومثل من يلي على الخلاصة وبذلك يعني التصدير اخبرها
وزان مشرعا وان المصدر واسم الفعل فيها كلها يمنع من تقديم معمولها عليها
وكذا ايضا العامل المضمن معنى الفعل دون حروفه كان نحو كلما فلو
اليكني صب وليت ولعل وكذا العامل والتمثيل واسم الاشارة
نحو قولك هذا زيد خارجا وليت زيدا مقيما وكان زيدا والبحر وحرف التنبيه الذي جاء اساسا
زيد بعيدا وقولنا اخواصنا عشرة وقوله معناه نحو الظنيين على خفي
لعله وبابه ومستثنى من اسم التفضيل الذي كان عاملا في حالين يا سعيد

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وصحبه

مجرى المعنى نحو مثل اسم الطيب منه زكيا أو مثلهم نحو زيد معه الرجل وعمرو
معانا فيجب توسطه بين الخبرين فيجب أو معه داخل الالف وداخل الطيب والنفع ورجب ومعا
زاهدا فإن مجرور ومع والعامل في الظرف العامل في مجرور ما هو اسم التفضيل فهو القياس
فإن في الخبر وبل في التراكيب المعقولة الشغل لما ادخل لفظه لان الاعتبار ذلك من الوجوه
فإن تقديم احدى الخبرين وإن كان واجبا لا كما قال الفارسي منعه وهو بالنفي لمنزل
منعه الى انه كان التقديم بالاعتبار بعده عدم الوجوب أعظم من ذكر الوجوب
وتخلل المذكور أي المعمول والخبر معمول له وكان من حقه أن يقع ذلك بعد إذا كان ذلك في
احدى الخبرين معذلك عن الآخر احترازا من نحو زيد راكب احسنهم وقيل لا فإنه لا يجوز
ومثله وارد على عبارة التسهيل بخلاف الفاظه وما على عدله من المعمول والمبتدأ
لذلك فيه وقد بان أن أي الخبرين والعبرة في الأعلم واسبق فمشكل نحو زيد مستقر
في من اختيار المذهب حيث هو الصحيح بين المسائل لها وإن أتى الاسم مع ظرف وما الحق به
للخبر بالاسم أجنبي الأول أو صالح فرم والحال اختير المتقدم أو لام ملتزم. إذا اجتمع
اسم وظرف وغير صالح للخبرية لنقصه أو مع منه اختير الاسم للرفع على الخبرية نحو فيك
زيد راغب ويجب على غير صالح للخبرية إذ لا يصح زيد فيك فيتعين اعتباره للخبرية والنحو فيه
العاملين إذ عاملته [illegible] على الاستقلال وافعله وهو غير مستقل ما في الظرف ما فيه
إلا أبطله ذلك الارتفاع للخبرية وأشار بقوله في الآخر لمذهب الكوفيين فإنهم
يجيزون [illegible] الاسم لان مذهبهم جواز الاخبار بالناقص بشرط وجود معمول
منصوب على الخلاف ولا الكوفيون المتعلق لأن الحال في نحو زيد عندك في الدار على
الخلاف واحتجوا لجواز النصب بقوله والذين فيها فإن بينها اخلافا مذاهب
التغلب جرير بالدليل به رواية من جعله مذهب التغلب وأجاب البصريون بأن الحال
المعروف الرفع وليس مثله نصب والمنصوب للتوقيت اء متيم ومشوق والحال من
ضمير الخبر المعروف وكذلك ان الظرف نام والاصل الخبرية وإن قدم نحو في الدار
زيد قائم فيها فحينئذ اختير الاسم وإن أخر نحو حين بعيد هذا ماله الكوفي والمنفصل
وكالمتأخر المعتبر في نحو في الدار زيد قائم فيها بالنصب على الخبرية وقال الرماني
لا فرق بين أن يتقدم الظرف على الخبر عنه كمثال التسهيل أو يتأخر كقوله تعالى
وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله وكان عاقبتهما أنهما
في النار خالدين فيها وقول أبو اسحاق الزجاج لا قراءة الأعمش ففي الجنة خالدون فيها

لما

ولا خلاف ان الذات حال الراكب فيها ونحوه عند الرضي وذهب الكوفيون الى ايجاب
التقديم في المسألة والاول ان الشيء الذي للجمع فيه وقد قلع والاكثر ولو النفي مع
ذلك ان تتابعا او تشارك وقال ابن مالك الشيء حين تفرقهما والضمير
الثاني متعلق بالثاني ام يكون الشيء الاول متعلقا بالعين الشيء بعينه والثاني
تابع للاول والتاكيد غير عن ... ذلك الامر وحينئذ فلا بد من ما ذكروه قوله
فالحال معمول مقدم باختلاف وللاسم متعلق به وما الحصر ابدال مسألة نحو زيد
مستقرا به في المنيف على صيغها في المسألة اي كثيرة وعدد الحال لعدد وعدد
واجعله للاقرب الا مع قرينة عدد معه الاسم والحال معمول له اي تعددها لانها
شبيهة بالخبر والنعت واللام متعلقة بعدد ومن المتعدد صفة لمحذوف اي لصاحب
متعدد اي غير متعدد كقوله على اذا ما جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان
حافيا وهما حالان من ضمير المتكلم المحذوف اي زيارتي وعدد عطف على ايا
ولصاحب متعدد ثم ان اتفق لفظها ومعناها ثنيت او جمعت نحو وسخر لكم
الشمس والقمر دائبين والا فرقت بغير عطف نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا او نحوه
الحال الاولى للثاني والاخير والثانية للاول ولهذا قال اجعله للاقرب اي واجعل الاسهل وطلق
هذا راي الاكثر وقال قوم منهم ابن السراج وابن عصفور ان الاول
والثانية للثاني فيفاد على احسن وجهي اللف والنشر وحجة الاكثر ما تقدم من تعليل
البعد وان اللف والنشر انما يكون عند التعدد بعدم اللفظ وهذا في وحتى هذا وبحث
مع اصحاب الاول بعد مما ذكر في المغني من هو ما ذكرناه فقد تبين ان اصل التعدد
ان الحال ومما يحمل عليه عند التعدد وما ان الحكم ذلك الامر لما تقدم قوله ولا يقتضي
ثبت بالمقابل فاذا الرمانيين وهذا معنى قوله واجعله للاقرب ويدخل فيه نحو
لقيت زيدا راكبا فالحال من زيد وان اردت كون الحال والاول عاملا او بينهما ايا ما فلا
لكن الشيء يصح في زيد راكبا فيه يتعين كون الحال من الاول ومن الثاني واحترز بقوله
الا مع قرينة نحو قوله عهدت سعادا ذات هوى معنى فازداد حتى جعل
الاولى للثانية والاخير والثانية للاول وهذا او يدل على الحال صريح وقد يجيء مؤكدا
مؤكدا لعامل او جملة في المعنى عاملا او مقدم واجعل خلفه في التقدم خلفه اسقط
تنقسم الحال باعتبار التقيد المراد والمعنى اي معقود بالذات وهو الاصل
ومقصود للمعقود بالذات نحو مشيت الهائم اسوة كما تقدم وتنقسم باعتبار
ومؤكدة

اراكثر

ج

للاول

مؤكدا

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

الى فهمهم

لهذا بسببه والتاكيد ايضا مؤسسة ومؤكدة الى عامل ومؤكدة وهي ضربان لانها اما ان
تكون لعاملها سواء وافقته في اللفظ نحو وارسلناك للناس رسولا او في المعنى دون
نحو ولى مدبرا واما مؤكدة لمضمون جملة فيدلها نحو زيد ابوك عطوفا ويشترط ان تكون
جزءا الجملة اسمين معرفتين جامدين اذ لو كان احدهما فعلا او مشتقا لكانت الحال
مؤكدة لعاملها او نكرة لكانت مؤسسة ولا مشتملة على الحال ابتدائية او اسما نحو
بينا واستتر وغيره على مثل او الشرط ولم ماخوذا كان تسميتها مؤكدة للجملة وزاد ابن
هشام ضربا ثالثا وهي المؤكدة لصاحبها وقد تقدمت وفي عامل المؤكدة للجملة
خلاف فقيل هو المبتدا ذهب اليه ابن خروف وهو ضعيف لانه يلزم فيه تقدير اعمال الضمير
في نحو انا زيد بطلا وهو معلل بشيء في موضع وقيل مقدر بعد الجملة وهو مذهب سيبو
يه واقتصر عليه في الخلاصة تقديره ان كان مبتدا الجملة متكلما احقه ونحوه ولا احق
لما يلزم عليه من تعدية فعل الضمير المتصل الى معموله المتصل وان كان مخاطبا
فتراحقه ونحوه لا احق للمضارع المتكلم وان كان غائبا جاز التقدير ان ونحوه
الحين مؤول بسيبويه وهو راي الزجاج فان الرضى ويشير بشيء لانه قبل التقسيم
جائز في نحو انا هاء [illegible] كان شجاعا ولا تفصل بقوله بعض الاعداء مان كان مؤكدا
لا يجي [illegible] نحو هذا زايد [illegible] وهذا [illegible] مؤكد والمبتدا اسم مبتدا الجملة
عاملها الا الحال المؤكدة للجملة ومنع عطفه على المبتدا معاوله مبتدا او المبتدا خبر
وخلاف مبتدا خبر مقدر الابد ذلك والاشارة بقوله وفي التقديم خلف الى انه اختلف في جواز
تقديم الحال المؤكدة باقسامها كما قال في التسهيل على عاملها خلافا فان كان الفكر
المؤكد ولم ار من ذكر جواز التقديم في المؤكدة لمضمون الجملة وفي بعض نسخها
على المصدر المؤكد شيء لا تصريح في انها انقسم مؤكدها كونها مؤكدة المفعول بالتنزاع
اضطرا عاملها وقد زاد دهرا ومن ذكر المؤكدة على الخلاصة وقد يجي مفردا وشبه
كذا الجملة [illegible] تنقسم الحال باعتبار الزمان الى مقارنة وهي الغالب ومقدرة
وهي المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا ذلك ومنه ادخلوها
خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا وتنقسم باعتبار حصول
معناها لصاحبها وعدمه الى قسمين حقيقية نحو جاء زيد راكبا وسببية نحو جاء
زيد الراكب امه والاكثر في ان تكون الى المراد وجاءت وذكر في ايضاح محمود كذا يرد
عليها جملتها مما ذكر انه كعب نحو شتى بغير مشتى وشر مرار معه قيد والعطاء

تبرعوا

الحال

من قبيل ان يكون خبرا مقدما عنه ومن ثم قال ابن مالك حيث يقال ان مصدر يعمل عمل فعله
واستحسنه ابو حيان حيث قال استحسنت ذلك لانه لا حاجة الى التأويل ويشكل استشهاده لان الاستغراق
جمع يقول الشيخ وهو جار في ان يقال ليس ويمكن الجواب عن القصة بما قال الدماميني
فيما نقلناه من الشرح ومنها ان الظاهر ان ظاهر نحو او علي اصل الباب ان الاسماء
جمع ونحو اولا باب فيكون هذا من باب الفعل الخاص **وجه مرضي وهو انه جعله مجرى مرجع**
الى فرعه الا على الحال ان يكون الشمال مرادا به التقديم وقد نحى مما وجها او غير ذلك
نحو يخرج على قوم من بني تميم وقد نحى جعله شاذا نثر ونحو احدهما ان يكون بقية
الكلام صفة في المعنى لما قبله كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا الذهب بالذهب
الا هاء وهاء معطوف على اضمار القول اي الا مقولا فيهما هاء وهاء والثاني ان يكون عمل
في الكلام الاستقبال والنهي جملة ... اذ لا تدلى ... الا ومسئلة
توجيه ... العربيات ... كلام القوم ووجهه فيما ذهب اليه
ان تقديرها لها ... الاستفهام ... تحرير ... الواو ... نحو جاء زيد وهو
يسرع ... ولذلك ... قال الشيخ عبد القاهر ويتخرج من هذا
التوجيه الجواب عن ... ذكروها ... الجملة الحالية
فقد تقع بعلامة الحال ... وقد تغني بعلامة الاستقبال ... انه ...
من ... وعلى هذا مسئلة ... ان تعلم انه ليس كل ... مقام
يصح الابتداء فيه ... وجملة ... مقام الاول ... مقام الثاني ... جاءني
زيد وهو مسرع لان الارادة ... الاهل ... لغرض من الاغراض ككونه ...
... سيما ... خصوص ... ولا يحسن هنا ان تقول جاءني زيد
مسرعا ... مقام ... الاول ... قوله تعالى فجاءها باسنا
بياتا وهم قائلون ... الاول ... مقام ... ليس مقام ... جملة
لان ... مقام ... وجه ذلك ان ... والروح حالا
... وهم في الغفلة متمكنون من ... والروح ولم ...
ذلك ... الخبر ... القوم وهم متنبهون اذ المستقر في ... ولا يحسن
الاراده هنا وانه ان ... الاسم غير راكب ولا ... عليه
ووقع منه ... الاخبار به ... ان تقول ... راكبا بل لا ... الا ان
تقول وانا ... بل ... الاخبار ... لا تقول ... راكب

ولا بد اول الا بعد احدا ان يدخل عليه وهو متصل مع ما قصد من قصر كلامه والا لم يصح قيدا
ان تقول جزءا راكبا على قال او دخلت على قال متصلا بل الذي يصح ان تقول جئت
على قال وانا راكب ودخلت عليه وانا متع او تقول ما جمع بين او شيء متصل عن لا يصح
الجمع بينهما ومع هذه لا بد وقال ان تدخل على شيء وان تشير مثلا وانكم ان الحق
انه ان رفع صورته ولا ثقل وانما تعتبر لا بقدر ما اله لم يعتبر هذه لما وردت ففيه عنه
فلا بانيا باجزاء المودة فيه ومن هنا والله اعلم قال تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم
سكارى ولا جنبا ولم يقل سكارى ولا جنبا او وانتم سكارى ولا وانتم جنب وانما قد امثل
ومن نحو حسبوا ان الجملة اقوى لان النزع على ثبوت الكعبة من المعبود واما وما ذكر وكان
السيدي في انما تثبيتا والنظر من انه قد ينعدم المعنى عنه وضع الجملة موضع الحال
وان الاتى ان من شخص تذران يعتكف يوما اطلب لزمه الجمع بين الصوم والاعتكاف
المنذور على الصحيح ولا يغنيه الاعتكاف في رمضان بخلاف ما لو قال وانا صائم
فانه لا يلزمه الصوم وانما نذر الاعتكاف بصفة فاذا اوجده في ايقاع المنذور
وهو الاعتكاف فيه اهد وقد نصوا عليه وان يلزم الصوم على الحال الا واصلوا
الا الاعتكاف فان احد الفريقين علامة وصفة لما احدهما ونبه مثله الكنز في جهة
نسبة الفعل عليه وانها تقيد لا الشرط والمقارنة التي تفيدها الحال المقصود
فكلما الجمع انما فيه على المشار اليه من جهة حتى ان يجد المشار اليه الخصوص الصوم
مع المنذور لانه اذا لم يقدم الصوم على ان اعتكف او احتمل اما ان يكون او لا وهو لكن
من الفعل الا انه لا معنى لكونها منذورة ويلزم على ما ذكر انه اذا قيل
نحو اعتكف ضاربا لا يحصل فيه الامتثال بالاعتكاف في رمضان بخلاف اعتكف
وانا صائم فان اعتبر خصوص النذر لم يكن الفرق من جهة ادراة الفعل وعرفه على
ان اعتبار ذلك لا يعطيه الفرق الذي ذكره هو لم يمنعه تجب عنه الشيء ابتداء او المعمول
على المصدر والا بيان حال من فاعل جئت وجملة قد عرفت حال ثانية وقد تبين لك
مما سبق ان المشترط انما هو عروضها في خصوص الفعل بجملة الا ستقيم الا
لا عروضها عنه من حيث هو فيه الشرط والله اعلم والرابعة ضمير ان تكون
او عطفا او بمضارع مثبت غير او منفي لا وما اجيء واو او قد مستدا لا قوله
كالماضي بلا واو والا فروق وغير ذي الحمل زلا بالواو او او وضح او جمع
ذكر رحمه الله تعالى ان الجملة الحالية يجب ارتباطها بالضمير في سبع صور الاولى

ان تكون مؤكدة لمضمون جملة فيلزمها نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه ونحو ابو دجى
الخليفة قد علمه الناس ولا فرق بين الاسمية والفعلية لجامع التوكيد كما اطلقه
نحو ثم توليتم والا انتم معرضون وهذا معنى قوله ان الكف بابا للمؤكد ولابد
باعل الزمن خمس الجملة الحالية والمقاوله ضمير لصاحب الحال الثالثة ان تكون
مع كونها بمجيء اذا باسنا بياتا او هم قائلون واليها اشار بقوله او عقبها
بلا ضمير للمفعول الرابعة ان تكون مصدرة بمضارع مثبت نحو ولا تمنن تستكثر
وهو معنى قوله او بمضارع ثبت تبر الباء متعلقة بتبرا او جملة ثبت صفة
لمضارع الخامسة ان تكون مصدرة بالمضارع المنفي بلا نحو وما لنا لا نؤمن بالله
وجعل ابن الناظم ترك الواو فيه اكثريا وانتصر غيره على مجيء الواو وكثيرا ولا
ينبغي هذا الموعد وقوله الحجة الورى وابيض اذا والعول كذا وما يدعى الى
ونحو هذا في المصباح وقراءة الا بفتح بجواز الواو وتركها على حد سواء ومن مجيء الواو
قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بالتخفيف والى هذا اشار بقوله او منفي لا عكسه
على ثبت الخامسة ان تكون مصدرة بمضارع منفي بلم كقوله عشرك ما
تقصر او وطئ شعبة واليها اشار بقوله وما عطف على الا وقوله اجزم الى اوقع
بعادة ترقة ولا تنقض ميعاده ما كان الا خلاه ذلك وانه مقول كقوله فعشت واغمضها
عينيه وقوله نجوت وارهنهم مالكا وتاوله ان يقدر بعد الواو مبتدا او تجعل
الجملة اسمية اي وانا اصك وهو معنى قوله واو الى مقدر المبتدا بعده
الواو اي الا تزاده بعدها مبتدا او معمولا تقدم بعده وهو مبتدا معمولا فلدا السادسة
ان تكون مصدرة بماض متلو بالا كقوله كنا للتخليل يبعدهم احيانا او عن كما واليها اشار
بقوله كالا الى يتلوها او الثامنة ان تكون مصدرة بماض تلاه الا كقوله
تعالى ما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون واليها اشار بقوله او الا قرى
الى المكث ثم ذكر ان ما عدا هذه السبع يجوز ارتباطه بالواو وفقط وبالضمير
فقط وبهما معا نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة اهبطوا بعضكم لبعض عدو الم
تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف فان قلت كيف تقول جملة وقد
عصبة بالواو فقط قلت المعنى لام اللفظ حيث ما مر في قوله جاء زيد
والشمس طالعة اي ليراك لبد الذئب غير مكترثنا ولا مبال بحضرتنا على ان الذئب
طالب اكل او غير ممنوع منا ولا معتنى بحضرتنا على انه ضمير يوسف عليه

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

الصلاة والسلام بناء على ما تقدم من ان الزمخشري في نحو زيد ابوك ابيا وقد قيل
رحم الله الغلام وتجردها توهم الخفاء صحة وجواز الاوجه الثلاثة فيما عدا المصدر
بالمضارع المثبت لما ذكر وان الواو تجب في صورتين احداهما ان يقترن بالضمير كقوله
جئتنا وقد نعفي لنوم يبتليها والثانية ان تكون مصدرة بمضارع مقرون بقد نحو قوله لم
تؤذونني وقد تعلمون قال الشيخ ابو حيان ينبغي له ان يقول بعد قوله موضع الحال
اي واو وجبا الواو اذا ما انعدم ضمير ربه للذ تقدما وكذا المضارع المصدر بلم
قد وحاله بعد مقرر اه قلت لا يحتاج الى ما جعله يفتح فيها الضمير حتى تجب فيها
الواو غايته الامران المتكلم اذا لم يات في الجملة بالضمير وجب عليه الاتيان بالواو
ذلك محله واختيار مضى حينئذ واراد ما يجوز فيه الاوجه الثلاثة واما الصورة
الثانية فيعترض بجعل المضارع المثبت فيها بغير الواو والجملة الاسمية ه في الحال
انتهى بشرح التسهيل ومعناه التركيب **ويحذف عامل الحال وجوبا او جوازا ان لم يعلم**
وعامل ما هي جواب او نهي او حض اي يجوز حذف عامل الحال لقرينة كقولك للمسافر
راشدا وللقادم مسرورا وللكاتب قلت كيف جئت الي ماشيا ورجعت وحبيت وقد يكون
حذفه واجبا وهو معنى قوله وجوبا بوله كما تقدم في مسألة ضربي زيدا قائما
ويستثنى من جواز حذف عاملها ما اذا كان معنويا كاسم الاشارة والتمني
فانه لا يجوز حذفه عند الاكثر لضعفه لا ببعضه وضعفه وهو معنى قوله لا معنوي
عطف على مقدر وما لا معه ولا بد فلا عمل له في الحال والحال متعلق بحذف اياما
منع الحذف للعامل بل يجوز حذفه الا ان كانت جوابا نحو ما قال راكبا لمن قال كيف
جئت او كانت بعد نهي نحو لا تنقض الارض مرحا وفي التسهيل ويجوز حذف الحال
ان لم ينب عنها او يتوقف المراد على ذكرها اه فاحترز بالاول من نحو زيد قائما
ومن نحو زيد ابيا وقد فعل التسهيل وبالثاني مما اذا توقف المراد على ذكرها قال
الله ما فيه والشيء وما يفتح ذلك في الدين ومستحسن كقوله تعالى وما خلقنا السموات
والارض وما بينهما لاعبين وما ارسلناك الا مبشرا ونذيرا ولا تقربوا الصلاة وانتم
سكارى ويكثر في غير ذلك كقوله تعالى وصوركم فاحسن صوركم ومنه قوله اذا البيت يعيش
كيف ذلك قلت بل هي قليلة الرجال انتهى قوله او نهي من وجهين احدهما
ان الحكم لا يتقيد به وثانيهما ان الحذف لا يجب مع ابدال المشهور لكن لا محل
الشيء حتى يبرز معه وكذلك يجب ذكرها ان كانت محصورة فيها كما تقدم في باب

المفعول

مبحث التمييز

المفعول به ويغني على الحال حذفه طرحا للحال قال الرضي ويجوز حذفه لدليل
نحو الذي ضربت مجردا زيد اي ضربته بعد التمييز اسم بمعنى من مبين نكره ينصب
تمييزا بما قد فسره كشبر ارضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا قوله اسم
جنس وبمعنى من مخرج للحال وانها اسم بمعنى في كما سبق ومبين للجنس
مخرج لاسم لا وانه بمعنى من الاستغراقية ونكرة مخرج لنحو وجهه من نحو زيد حسن
وجهه وان فيه مثله هذه جنس وجهها الا التمييز وحكمه النصب وناصبه العامل فيه ان
كان تمييز مفرد والفعل او شبهه ان كان تمييز جملة وكل من هذين الاول تمييز مفرد
لرفع عدد اي والعامل فيه الفعل بعينه وقوله مما سبق وسببه فقال الخ ومثل مثل
بقال بقول الخلاصة ينصب تمييز ابما قد فسره فيعمله على نصب خصوص المفرد
وبعمل قوله اسم ارضا الخ حالا معنى ايا انتصب بما قبله حالا لكونه كنزا كونه
تمييز مفرد وعامل تمييز النسبة ينبغي ان قوله ولا بفعل والفعل بعيد الخ ولا حاجة
اي ما اكال به شرائطها قال الرضي وانما عمل التمييز في التمييز لان الاسم اذا تم با طامه
نحو رايتها بقراحة سجايا او شبه نحو عشرين رجلا زيدا او نون تثنية نحو عشرين
منوان سمنا او جمع نحو بالاخسرين اعمالا او شبهه نحو عشرين رجلا شابه الفعل
اذا تم بالفاعل فيه شابه التمييز الذي بعد المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما
ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينتصب ذلك الاسم التام فيكون
لمشابهته الفعل التام بفاعله قال وقد يكون الاسم تاما بنفسه لا بشيء ودا كه
عليها ان اجوهما الضمير وذلك الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع
التعجب نحو ياله رجلا وياله فارسا وما احسنها فتاة ويحسن رجلا وسوء وبعد
رجلا لغيته ويكذا نعم رجلا وبئس غلاما سواء مثلا ومنه ربه رجلا اذهو حق به القدر
لم قال ما لقيت رجلا مثلا اذ قلت لقيت رجلا لمن رجلا ولا ريب به ان التمييز به تحم وما
بقي على المعرفة وهو الضمير فيه لكونه مبهما وان عم المقصود من الضمير حوعد الى
سابق معين نحو جاءني زيد فيا له رجلا وبالضمائر التي معين نحو فلنكرم زيدا الخ وبما
مثل التمييز على النسبة المطلقة بالاضافة وثانيهما الاسم الاشاري نحو ماذا اراده
الله بهذا مثلا فيمن قال انه تمييز لا حال ونحو اختر زيدا رجلا فكل العامل في التمييز في القسمين
هو الضمير واسم الاشارة بنفسهما ولا يخفى ان التمييز نحو رجلا وشبهه
الفعل بل هو الضمير اهـ قال الدماميني وهو حسن ولا كثر فيه اسباب عنها افرد

من حيث ان خصوصه عيني وكم ذا هو بتقدير مغاير فيقال ان تعدى التشويق مع النصب والجر
الى اشارة فمقتضى بعد ما دام شيء خصوصه عيني وكم اذا الجميع منه ومنها اخرج ان يوالي
زيد زيد رجلا فيكون النصب على ابدال معين ويكون التمييز للنسبة فلا ان يليه في التفصيل
او يقول في ضمير انما يعود الى زيد متقدم او متأخر وانما يعود على مبهم عام ويكون راجعا
البتة الى العموم ومنها انه بئس رجلا مر في التمييز على اسم الاشارة فيشار به الى مجهول
وانما سمي فيهما من حيث ان مفسره لا يعلم منه ولبئس في عشق في الابهام كذا
قيل وفيه بحث لانه وهو كذلك انه وما اذا حيث من تقرير التشويق هذا انعقد ابو حيان وقال انه
في معنى وعين منهم وهو مختص بما اوائل المرام معنى لانه لا يطلب وقع المعنى وغير المثل
ثم من انواع التشويق والمعدود المبهم المعقب للتمييز اربعة انواع اولها العدد
نحو احد عشر كوكبا وثانيها المقدار وهو ما يعين المقدار نحو منوان عسلا او الكيل
نحو مد برا او المساحة نحو شبر ارضا وثالثها ما يشبهه ولا نحو فمن يعمل مثقال ذرة
خيرا يره وهو الذي يعني بعضه ولو جئنا بمثله مددا ورابعها ما كان فرعا للتمييز
نحو باب ساجا ونحو خاتم حديدا وقد ذكر انواع المقادير وذكر بعضها واهمل النوع الرابع
فيه هنا وقيل ان المنصوب بعد حال وهو كلام مذهب سيبويه وصحح من الشافعية
وقولهم ان صيغته ازمن صحيح الخلاصة وبعد غير العدد اجرر ان تضف والنصب
بعد ما اضيف فرد اعد وان كان لا يغني عن المضاف له يجوز جر التمييز بعد المقادير وشبهها
اذا اضيفت اليه كشبر ارض وقفيز بر واحترز بغير العدد من تمييز العدد فانه اما واجب النصب
وذلك اذا كان العدد من الاحد عشر الى التسعة والتسعين وان شئت قلت الى ما سوى الواحد واما
واجب الجر وذلك التمييز للمائة والالف والعشرة وما بينهما والمائة والالف وما ضاهاهما للجواز
في غير ما تقدم من النصب ولم يجز فيه الجر [illegible] لانه لم يذكر هنا اعتمادا
على ما ياتي في العدد وما به المقدار وهو معمول اجر محذوف على التمييز والاول لسيل
الجواب والنصب مبتدا وقوله جبر ويتعلق به وما واقعة على المميز بالفتح وهو
تفسير لما قبله يعني ان جواز الجر باضافة المميز مشروط بما اذا لم يكن مما لا يغني
عن التمييز لان الاسم الواحد لا يغني عن الاضافة الى ذهب ولا يرد عليه ما ورد على الخلاصة
وانفصال امتناع الجر بمن اجيب عنها بان وجوب النصب المذكور فيها انما هو
بالنسبة للجر بالاضافة الى الكلام فيه وقوله فاحبها لا يصح في المغلوب لانه ما
هنا لا يوهم معنى الوجوب الا بالنسبة للجر بالاضافة مرتبة وان كان صحيحا

على قول بعض وهو رأي مرجوح لان اسم الاشارة

المقدار

ما اضيف اي ان كان المضاف لا يغني عن المضاف اليه كالمثال المتقدم واحسن زيد ابا
من ابي الابان يغني عنه فانه لا يصح الخفض بالاضافة بخلاف حسن الميم اما لخبر
واضافة الاسم الى التمييز نحو هذا اكرم الناس رجلا وقد استشكل هذا الشيخ
عبد المجيد وعلقمي في الحاشية بان التمييز في المحض عنه تمييز نسبة وهو غير داخل
في موضوع المسألة لانه في تمييز المفرد وشبهها بالاضافة اليه وكلام
ابن هشام في توضيح المراد منه في شرح قول المصنف كان مثل ذلك في ابانا الوما مضى
وان لم ذكر هذا الشيخ في التسهيل ومثل المحكي عنه بانا اكثرهم مالا ليس هذا عنه
عند من يمنع الاضافة لا المعرفة والادري كيف يصح كونه تمييز مفرد **والفاعل بالمعنى
انصبن** تشبيه في وجوب النصب والمعنى ان الفاعل بالمعنى ايا تنصب الصيغة اذا كان
كالتفضيل ونحت لغير ذلك الفاعل وانتصبت نسبتها يجب نصبه على التمييز لتلك
النسبة ولا يجوز جره بالاضافة نحو زيد اكثر مالا ونحو انت اعلى منزلا فالفاعل
كان طالما بل معنى كما المعنى به الخاصة واعترض ابو حيان بان ذلك كان انت
ربعل من مال واسم التفضيل في مثل هذه ونعت ذلك الاسم به لم يصح لان افعل
لا يعمل ما يعمل اسم التفضيل من الزيادة واجيب بانا نقول في انت اعلى منزلا
معناه انت عالم لان علو المنزل اعلى منزل غيرك ولا يعمل وجود فعل وهنا و
اسم التفضيل لم يكن ذلك ولم يصح الاضافة فيه ذكر لان اسم التفضيل
لا يضاف الا لما هو بعضه وهو فيه صفة مخصوص والشخص غير المال فاما ما
ليس الفاعل بالمعنى نحو مال زيد اكثر مال فانه يتعين
جرها بالاضافة لان افعل مضاف الى ما هو بعضه فوله المسألة بعيد
اسم الفاعل نعتا للموضع زيد نحو مررت بمعان التفضيل فيه **و بعد كل ما اقتضى تعجبا ميز**
وميز كذلك ايضا ان افهم بعد ما يدل على التعجب سواء في ذلك الصيغتان المبوب
لهما نحو ما احسنه رجلا وغيرها نحو لله دره فارسا اذا لم يكن الضمير معلوم المعاد
وذلك لما في التعجب من الابهام قلت تقدم في كلامه التمثيل
حملا على زيد رجلا بما فيه هذا التمييز وان الابهام مع قلت ضحى
انه يشير المراد به معناه الحقيقي لاعضاء الذكر الملائع بل هو كناية عن صفة
تناسب المقام التي يستعمل فيه هذا الكلام فانه كناية اما يقال على سهل
المرح وان رجلا في كرم فقال الشجاعة او الراي او العزم او الدهاء والشهوة

اي غير ذلك او المراد ان التعجب لشيء من صفة مخصوصة فيه كما الحسن قريبا بل من جميع
صفاته التي تتضمنها جوانبه وجر من ذا عره ما جوزا كفاعل سواه من فاعل او مفعول ثم
وجر غير ذا اراد او قد سبق ان التمييز على معنى من الجنسية وبين المراد لاذها فلا هو كقوله
بل انه يبين ما ابهم من الجنسية مع جر ورها من البيان ولا يلزم من ذلك ان يكون صالحا لمباشرة
تقدير جولها عليه بحيث لا يبقى للزائد تمييز المفاد ي ويشبهها ومنه ما لا يفاع
وذلك تمييز العدد لانه مفرد لا يصح حمله على العدد وفاعل كراه ابيتا فكرها ان يلي
ه موصولها ضمير ذلك الذكر ويجعل مجرورها خبر اعن ذلك الضمير من اجل ان السابق هو
التمييز في المعنى وهذا معنى الشيخ الاول مجرد مبتدا مضاه لفاعله وذا عرد ومفعوله د
و ان اذا صح والجملة المبني فعلها للمفعول خبر لمبتدا او كذا تمييز النسبة ان الصادر محولا
عن فاعل نحو اشتعل الراس شيبا او مفعول نحو وفجرنا الارض عيونا لانه لا معنى لحمل
مجرور من على النسبة قال الشيخ امتنع الجر بمن المحول عن الفاعل والمفعول لان
التمييز فيه للنسبة لا للطرف المذكور اذ هو اقرب منسية وفي فيه اشكال
وهو ان التمييز لشيء تفسير العين النسبة بل المنصوب الشيء فان اصل اشتعل الراس شيبا
اشتعل شيب الراس ثم نسب الاشتعال الى الراس الذي لشيء هو المشتعل حقيقة وجيء بالمشتعل
الحقيقي مبينا للمراد لغرض الابهام ثم التعيين الذي هو اوقع في النفس وكذا فجرنا الارض
عيونا على قياس شيبا وعيون العيد المفسر النسبة الاسنادية او الايقاعية
بل تفسير المنصوب الغير كما رأيت فتعذر حمله على النسبة لا يوجب له حكما اذ ليس
جولها فيه قلت ——— فحينئذ يكون تمييز مفرد ولا يبقى لنا تمييز نسبة
قلت نعم وذلك هو الظاهر والحق وكثيرا من فهم كلام المحققين منهم وهذا على
كلامهم ظاهر وقد قال ابن الحاجب في تعريف التمييز هو ما يرفع الابهام المستقر
عن ذات مذكورة او مقدرة ثم قال فالاول عن مفرد والثاني عن نسبة فجعل التمييز كله
رافعا للابهام عن الذات وفرق بين المفرد والنسبة بذكر الذات وابهامها في الاول
وتقديرها في الثاني كما تره وهذا خلاف ما تعطيه ظاهر العبارة من كلام من جعل مراد الرافع
للابهام عن الذات انما هو تمييز المفرد لا كذا او هو ما ذكرناه في الاتيين ادفع نفس
المفعول ولم يفصل هذا سوى ان تمييز النسبة ايضا كذلك الا ان الذات مقدرة
مفردة واراد ابن الحاجب بالمستقر الذاتية نحو راقود الغارف كما في المشكل وانما سموا
النوع الثاني تمييز نسبة لما ذكره الرضي ونصه عند قول ابن الحاجب عن مفرد وعن نسبة

على هذا الاشكال وابل

التمييز كله في التحقيق تمييز مفرد

تنبيه

تحقيق معنى قولهم تمييز النسبة

ابواقي

او مقدر في مثله نحو زيد حسن ما يعرفها مضموما لها في لفظها ومثبتا له حكمها ابدا فجعلت منزلا
منزلة وهي تقدم متكلم ان الاسم سبب لحصوله للتمييز طارئ على المسند اليه المعدول بها
سببا له او هي نسبة في جملة او شبهها في النسبة سبب له اذ لا ذات تنسب شيئا الى
اي شيء في الحقيقة في المنسوب له في الحقيقة عين في تلك النسبة اذ هو مضمر وسبب لو لا
التمييز اذ المراد منه وضح له الابهام عنه عشرون درهما وطاب زيد نفسا فعشرون
وهو هو الراجع للتمييز ونفس طاب وهو او زيد وهو هو الراجع له لا تنسب الى الاول
للثاني هو الراجعة ولا يلزم من ذلك ان تكون هي المبينة بل المبين هو الذات المقدرة وذلك
الذات المقدرة هي المبهمة المحتاجة للبيان ويلزم من ابهامها ابهام النسبة
ثم لم تظهر ظاهره كانت استدعاء التمييز الى النسبة انه تسري على الابهام انتفاء وابهام
الذات المقدرة هو السبب الحقيقي للتمييز اذ هو سبب السبب المباشر اعني ابهام النسبة
فمشتركا بينهم معنى قولهم تمييز النسبة فان قلت مقتضى ما ذكرت صحة جعل تمييز النسبة
مما انه تفسير للذات كتمييز المفرد فيصح جعله عليه اذ تفرق بها لا يمنع من ذلك قلت
لا يلزم من تفسيره للذات المقدرة الكلام صحة جعله عليها بل تارة وتارة فمنقول التمييز
النسبة تارة يجوز جره بمن وتارة يمتنع وتارة لا وذلك ان تمييز النسبة منتصب عن تمام
الكلام فما كان يصلح ان يكون فاعلا اولا والاول اما ان يصلح
ان يكون فاعلا متعلقه كطاب زيد ابا فانه يجوز ان يريد المتكلم بالاب نفس زيد وان يريد
به اباه او لا يصلح نحو كفى زيد رجلا هو زيد لا غير والثاني اما ان يصلح ان يكون
صفة تمييزية اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقة اذ هنا كطاب زيد ابوة
يجوز ان يريد المتكلم الابوة لغيره وابوة الغير له او لا نحو كرم زيد علما والثاني نحو
طاب زيد دارا او اذا اردنا ان نصرح بالذات المقدرة هاهنا فلنا في كفى زيد رجلا
كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا او علما او دارا مع الذات
المقدرة هي شيء المنسوب اليه كفى وطاب وان اظهر نحو كفى زيد
من رجل وفي طاب زيد نفسا مضاف وترجع التمييز شيء المقدر وكذا
ودارا وعلما وان قصرنا في التمييز في هذه الامثلة كلها اي منقولا
او شبهه الاسم عن التمييز جعلنا
ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفس من التمييز او لم يرد
منقولا كفى رجلا زيد وكطاب ابا زيد وان كان التمييز متعلقا به الذي انتصب عنه

قصرنا

وصف المراد وغيره وصفه لصاحبه فالتمييز أي ما انتصب عنه نحو طاب أبوه زيد أو أبوة شيئا
وعلم زيد ودارا زيد وبعض زيد جعلا التمييز للمتعلق به حتى في إطلاقه كما نبه عليه الرضي
وقال قبل هذا وبعض يعني بالمنتصب التمييز عنه هذا القسم الذي أقيم مقام التمييز حتى يفي
التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه وطاب زيد به طاب زيد نفسا إذ المعنى هنا
فمفعول كلما كان معه التمييز نفس ما انتصب عنه في الأمثلة المتقدمة فلا يتجه ح
بقول الرضي التمييز في المفرد مقدر بمن وكذا إن كان في نسبة وكذا التمييز عن بعض ما انتصب
عنه بدليل صحة دخولها فيه نحو قال الله عز من قائل أو قلت لله دره من شاعر وقال قبل هذا
أي عن التمييز نحو عشرون أي مقدار أو المقطع بمحض معين نحو قلت لله دره من شجاع وبعض
درهم من رجل ونحوه وليس التمييز في المفرد لأنه لا إبهام إذ معه المفسر بل في النسبة
اختلط بالإضافة كما يكون كذلك إذا كان المضاف إليه فيها إبهام أي قولك لله دره على
وان من رجل ومثله قولهم قال الله عز من قائل ونعم زيد أو أزاله الله من شاعر أو من شاعر
إذ المراد معه رجع في التفصيل وإن صح الإخبار به على الأول وهو قوله ولعاد به وجاز كونه
حالا والأحمد استعماله من مع عند فقد التمييز قال الدماميني أي إن صح الإخبار
بالتمييز عن الاسم الأول الذي هو جزء الجملة نحو كرم زيد أبا فإن الأب صالح لأن يخبر به
عن زيد أو بعض الجملة وإن يذكر ذلك الجزء الواقع بدليل فهو قوله إذ إن أريد بالأب نفس زيد
ولا تنصب إذ أريد به أبو زيد وجاز كونه حالا إن أريد بالتمييز غير الأول والأحوذ
انتهى خرج على بيان المعنى المقصود ... وقد عرفت من كلام الرضي ظاهر ما في
برهم الأشعر بالتوضيح وغيره من أن ما ذكر نحو الأخير وغيره يغني بعين التحيز إذ الأول
منقوض نحو كرم زيد رجلا فإن التمييز معه محمول كما في كلام الرضي مع أنه يجوز حيث
بمن أيضا لا وجود لها في باب نادر وأما أمثلة من نحو ما أحسن زيدا رجلا وإن اطرد
كما قال الإمام أيضا أحق من الرضي ما أحسن زيدا من رجل أما معول به وزيد أبا إن ونبتي
وشرط الفقه بأن يعد التمييز في الأطراف إلى الاسم الذي انتصب عنه حتى يصح
ذلك في المثال بل شارك بجامه إذ لو كان التمييز متعلقا بالاسم كطاب زيد على فساد
وتارة لا يخفاه بل يجعل الاسم بيانا للتمييز إذا كان عينه كما في المثال وذلك واشهر
أعلم هو الذي أوضح شارحه فيكون فيه واضحا دل الذي أشرنا له فزلعم أمثال الأنا
ما وقد ذكر شيخنا قال الدماميني هذا خارج عن القياس وقد صرح به وجه امتناع
الجر بمن امتنع معه إذ السيل لا يجعل الأعلى عين المبين وما أوردنا على التوضيح

اغتنم أعني التوضيح وغيره

ابن

وغيره هو وارد على الكل فلا غرو — مقرر هذه المسئلة وان لحقه ان نقف على
كلام الرضي وغيره ونكون فيه الاطلية لا سيما وجهه فهو اتقاري ذلك الى بعد ان والليه
لا سيما وابيه للمذاهب والاعتقاد المصمم على خلافه بل نقصه كلام من تقدم وفي ذكر المثل للمفعول
مما يمنع جر تمييز على الخلاصة قوله كفاعل اجرا فخذ مع ان ولكن ان التمييز العدد كفاعل والكلام
داخل على المستثنى تمييز صريح صاحب الفتح الرفهي وهو ليس يعد فاعلا ومن فاعل امتنعوا ليس
بمفعول والمراد بالفاعل الاول المعنوي المحول المفسر الذي هو التمييز وبالثاني الاصل لاجعي منى
المحول فهو كقول التوضيح والثالث ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل اصلا
عن وجه غيره ذا مفعول مقدم او اوفر علقه معا تقدم معناه **وعامل التمييز قدم مطلقا**
وسبق معناه والفعل ذو التصريف نزرا سبقا عامل التمييز مبتدأ وجملة سبق خبره تقدم وجوبا وامتنع
تأخيره اما اذا كان الفعل جامدا كركل واسماء العدد مع الح واما اذا كان متصرفا كها —
فعلا من نفقة ومن هنا اختار ابن مالك في التسهيل جواز تقديمه عليه وفاقا للكسائي
والمازني والمبرد والى اختياره اشار الناظم بالشطر الاخير وسبق معمول مقدم بل اشغالهو
مطاه للمفعول ان سبق التمييز قبلا وجملة نزرا صفة معلو والشيخ ابن مالك كما قال في
الشرح مبتدأ وجملة اشغلا خبر وظاهر قوله في الخلاصة كما قال المكودي ان له مذهبا
ثالثا ولم يقل به احد والصواب ما ذهب اليه سيبويه ومن وافقه من عموم الامتناع والعلة
الموجبة للتاخير ان الواجبة فيما تقدم من الكلام ابهاما والابهام ما تاخر الابهام ان لو فدم
لضاع الابهام ولم يبق له واسمه يمتنع الفصل بين التمييز وعامله كما قال الرضي والا
بيات التي استشهد بها ابن مالك للجواز منها ما هو شاذ ومنها ما هو مؤول **وحذف**
تمييز اجز والمعتمد بحيث مو كراى ذا عرف ذكر هنا ثلاث مسائل الاولى ان التمييز
يجوز حذفه وذلك اذا قصد بقاء الابهام او كان في الكلام ما يدل عليه وقد اشار لحذفه
في المغني بقوله تعالى عليها تسعة عشر ان يكون منكم عشرون اي وقد تقول كم صمت
اي كم يوما والحذف شاذ في باب نعم نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة
اخذ ونعمت رخصة الوضوء اي فيقدر المتربط الحال امتناع حذفه في باب نعم هو مذهب
سيبويه ونص المغاربة على شذوذ فبها ونعمت واجاز حذفه ابن عصفور والثانية
ان التمييز قد يجيء مؤكدا نحو ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا ومذهب سيبويه
والجمهور الى امتناع ذلك وقال في المغني فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر
شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا

وتبعها

عشر تمييز الحد وقد نبه على مثل هذا ابن الحاجب في الشافية في باب نعم ومن اجاز كونه مفسرا لم يجوز ان الجر ونبعهما ابن مالك وجنبهم رد عليه ما ورد على الخلاف من ان يعني انتهى غير جامع لان المذكور قد خالفه قوله مبهم وقد اعترض هذا بعض الشراح ويمكن الجواب بان التمييز وان كان مذكورا فهو بيان لما قبله كما تقدم لانه يبين ما اجاز واحتج بعضهم بقوله ونحوه مما لا يتميز بمعنى اطلاق اراد ان التمييز لا يتعدد فان في المغني ولهذا كان هذا قول بعضهم في نحو لله دره فارسا وعالما انهما تمييزان قوله جنس تمييز مفعول وهو المعتبر مبتدأ ومجيئه جنسا موضحا لاسم العامل حال من المظهر نفسه وذا اعدد عنه علقه ومثل ذلك على الخلاصة

مسئلة تمييز منصوب تمييز العدد ما بين عشرة ومائة وقيل ما بين العشرة والالف ثم

شامل للمعدود من العشرة الى التسعة وللعدد المركب يجب تمييزها لان المراد واحد نحو وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا من امره بيت الجمهور واجاز الفراء جمع تمييز المفرد والمركب قوله منصوبا حال من معين وما بين يد من التعدد او مال من التعدد بيعد ما ذكر هو مفسر اي عدد اما بين ما اكثر وقد يعني به

وعشرة فما دونها جمعا اضف ومائة فما فوقها للمفرد اضف

عشرة مفعول اضف وما دونها عطف عليه معطوفة على عشرة وجمعا حال من مفرد اي اضف مالة لك ان للعين التي اذا كان معين حال كونه جمعا هذا اسم موصول ويصح ان يكون جمع قلة وهو تمييز ثلاثة اثواب وهو ان يكون جمع تكسير اذ هو المفسر اي جمع قلة وكثرة فيقول ثلاثة رجال الى عشرة والمعنى انه يتبع بتمييز العشرة والثلاثة وما بينهما بالشروط المذكورة ويجر بالاضافة الا ان المراد بالتمييز والمراد من بالدون به كل ما بين الثلاثة والعشرة وما بينهما ابن مالك قوله الاتي والتمييز واحد والتنوين وقد يقال ان اشتراط الجمع معتبر باشتراط التكسير والقلة اذا كان التمييز جمعا فلا حاجة لقوله جمعا معا اذا كان اسم جنس او اسم جمع فانه يجر بمن نحو فخذ اربعة من الطير وهذا هو المعتبر بالشروط به يفسر الا ان كان اللفظ لا يعرفه ومثله في الخلاصة ومائة مفعول اضف مقدم والثالثة مما قبله ويصح ان يكون معطوفا على عشرة واختلط كل من المتعاطفين ببعض لعز نسبته جائز والفصل بينهما بغير اجنبي كذلك وصاعدا حال من مفردا بالذي طاعرا اوود احال من مفردا بالذي ابا المعين التي الكلام فيه حال كونه مفردا وقال بعضهم جمعا كقراءة حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين بالاضافة واشار بقوله فصاعدا الى الالف ومنه الحكم في المائة والالف وان تثنيا او جمعا

والعدد بذا القسم مما مثل وميز مرده ما جوزا الفاسم الذي لا ذكر له مذكور وهو تمييز المائة والالف فمتفق الا بالثلاثة

مبحث تمييز العدد

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

من السنين كذا في الشرح والصحاح من انه لا حظ ولا وجه لهذا القسم بهذا لا يجوز عندهم ثلاثة من الدراهم
ونقل عن ابن قاسم عن ان تمييز العدد اذا جمع لم يجز عشرون تمييز الكلام لان الكلام عند قول الكافية
ضرب واحد ربعن ان تشتكي عن كذا العدد والبدل الداخلة على التمييز الا اشارة الى مرجعه والتابعية
للمقربة وللراجح تعلقهما بآخر وما معمول اخر ومبنى المعنى للدلالة على طلبها وجعل المرد
الى التمييز مبتدا وما ذا منه وجملة جوز المبني للمجهول فعلها للمفعول خبر الى ان لا يجوز
فصل التمييز من العدد المميز به الا في الضرورة كقوله ثلاثون للعجوز لا تحيلوا خصوصية
للعدد دهما بل لا يجوز الفصل بين التمييز وعامله مطلقا كما تقدم في الاصل وما في البيت
مبني على الخلاصة ويعقوب يجوز بالوجهين ولا تمييز واحد او اثنين اذا جمع النعت بعد التمييز
جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدد نحو عشر من رجلا صالحا او صالح وعشرون رجلا
كراما او كرام وهذا ان كان النعت مفردا او جمع تكسير كما مثلنا فان كان جمع سلامة
تعين الحمل على العدد نحو عشرون رجلا صالحون قيد به على ما استشنع من جمع مطابقة
النعت للمنعوت هذا هو المراد بالوجهين والتمييز لا يحتاج لعنه الواحد والاثنين للتمييز
استغناء بالنص على المفرد والمثنى فيقال رجل ورجلان لانه اخصر واجود فلا يقال واحد
رجل ولا اثنى رجال ولا اثنى رجلين وشذ قوله كان خصيبيه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا
حنظل او المسئلة الاولى مزيد على الخلاصة والثانية مستفادة من منطوقها ولا يجمع كثرة

المسئلة

ان اولنا ذو قلة وبمطاو اعتنا اي ولا تمييز بجمع كثرة ان امكن جمع القلة وهذا
راجع الى مسئلة الثلاثة والعشرة وما بينهما واحترز بقوله ان امكن وقلة عما اذا
لم يكن لاهمال بناء القلة في بعض المواد او لشذوذه فيها او استعمال الا وان ثلاثة رجال
فان رجال لم يجمع جمع قلة وائشانا نحو ثلاثة قروء فان جمع قرء على اقراء شاذ اقيل
هكذا فاذا ورد فان افعال في جمعه لان فعل السيم شبيه العين وائت نحو افشلا
فان ثشصح بكسر الفاء لا في جمعه افعال ولكنه شاذ استعمالا وادشار منزل

سما

اسما

منزلة العدم فيهذا ايضا ابن الا مكان عنه وقول الخلاصة في الاكثر يغني قوله
جمعا بلفظ قلة اخبر لا مكان رجوع قوله في الاكثر الى الجمعية فان الثلاثة
والعشرة وما بينهما تمييز بالجماعة والى ما استعمل من قوله بلفظ قلة مراده تمييز
فان التمييز قد يكون جمع تصحيح كسبع سموات وسبع سنبلات وفيا على عشرة ضمير
اشتوه فان في التسهيل يغني عن تمييز العدد اضافته الى غير فان الوجه المبني لا انه
اذ اولف عشرها مفرد خفضتا من جر وتركيبه من النسبة الشبه ولا تقول عشر وزيد

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

الا ان يعم زيدا او عشرة به كما اذا لا تقول غلام زيد الا لمن يعم الغلام وزيد الصريح لان الاطلاق على معنى التعظيم والمسئلة مبنية على اعتقاد حصر ومن ان الاضافة لا يلزم فيها ذلك وعشرة مركبها للذكر بلا تا وبه مؤنث فيها عشرة مبتدا او ومركبها خبر لمحذوف معطوفة عليها والمراد به ما تقدم في تسعة والتسعة والثلاثة وما بينها وللمذكر حال منها او من الضمير المستقل فيه وهو بلا تا وضمير فيه لما ذكر من ان العشرة وما معها وضمير منها للتاء ومع وبه متعلق بمؤنث والمعنى ان الثلاثة والعشرة وما بينها اتى الى بلا تاء للمذكر وبالتاء منها للمؤنث على عكس ما يقتضيه القياس وذلك لانها اسماء جماعات كفرقة وزمرة وامة وما كان كذلك حقه ان يكون بالتاء مع المؤنث والمذكر لا التمييز ابدا والمعنى فيه منهما العدد جمعا على الاصل والا دوات الا لتعارض فيه ذكر الاستعمال ورد عن الى الاصالة وبمعنى الانشاء انه كانت ما زمت بمقتضى ما سبق مع المذكر نحو ثلثة رجال والعدد منها مع المؤنث وان اردت مركبها فذكره الذكر وبلا تاء من قبل عشرة في احد واحدى عشرة او اكثر ثبتا اي وان اردت ما فوق العشرة من الاعداد وكيفيته فقد بها ان تذكر احد قبل عشرة في المذكر واحدى قبل عشرة في المؤنث حال كونه مركبا للوصفين فتقول عندي احد عشر رجلا واحدى عشرة امراة وما ادات العدد لا يستغني في ثبوتها في المؤنث الامع تثنية عشرة وفي الثلاثة الامع سكونها اعتمد على ذلك واشار بالعدد ثلاثة بقوله او اكثر ثبتا وهي لغة تميم كما في الحالة وفرعت مع سائر كلامه اعراب وجزء الثاني للانثى كما مفي والعدد جزء الذكر وطرح التاء في مؤنثا في خمسة اربعة اخواتها وهي العشرة كما مضى وكونها تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر وكيف ما تعدا العشرة الى العشر واجرها على القياس في دخول التاء مع المذكر وطرحها مع المؤنث فتقول ثلاثة عشر رجلا الى تسعة عشر وثلاث عشرة امراة الى تسع عشرة وفرعت ايضا اعراب كلا مع في الذكر اثنا عشر والانثى اثنتا عشرة والصدر اعرب وغيره بني على الفتح سوى ثماني يجوز والفتح مع الاسكان اثنا عشر واثنتا عشرة لا امرأة عشر واحدى عشرة بني منهما الصدر واتبع على القياس في التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث الا ان الصدر هنا يعرب اعراب المثنى فيرفع بالالف وينصب ويجر بالياء فيقع بمعنى مع والعجز مبني مقام والثنا اعشر مبتدا مؤخرا وهما معطوفان لاذكر محذوفا بمقتضى ما سبق والانثى مجرور بمعنى محذوف لم تاثيث ما قبله وعشرة مبتدا والكسر والقرار

بفرد

ومعمول اعرب مكرم معنى عليه مع توكيد بالنون ض وح وغير مسند او ثنا اشار كان اثنى واثنتين
وجعلته يبني جزآن وكذاك كغيره جرى الحركات معا مبنيان فالمعوال الا وانما معرب لتنزل ذا التا
نيتا معاقب لها وإثنا نية تنزل منزلة التنوين ومعه ان حركة ما وقبل التاء حركة بنية لا حركة
بناء فلا اعراب الا وله حسن كثير محل الاعراب ولا للبناء اصلا فيما وقد تقدم البحث فيه
اول الكتاب عند قوله وفي نحو بعض والنحو ابراء وكب الخ ورد تعليل بناء الثاني بالتضمن يبعده
بان المضاف اليه منزل منزلة التنوين او النون وقيل النعايبي لأن الثاني لتضمنه معنى حرف
العطف قال سيبويه ذا شبيه معه انه انما تضمن معنى الواو ولو لم يكن لم ارتبات الثاني
جهة انه كله وحينئذ كان مضاف اليه وانما تضمنها كما انما يعرب بعلام زيد اطلق
على وزيد الا ان يقال من الظاهر تشبيه لا تخفيفه ولا يلزم فيها ذلك نحو معد يكرب
فلغة من اذا ما وعلى مع ابلغ ويقال لما ذا قدمه على معنى الواو اه قلت

تركيب الاعداد جبي للإضافة مع ما فالتركيب ومما يدل على اذهم بنوا الولد
انهم يعربون اذا اكتفى الثالث كقولهم كان بها البدر ابن عشر واربع اذا اهتدوا
الثلاثة عشر يحلفا قولهم سوى ثمان استثناء ووجوب البناء على البقاء الخ اقتضاه
الجزم به وليس اقوال بجوز والعطف مع الاسكان ابا جور واحزم ابا ومتحاود الا
كرة فيه بقاء النون لاخواتها وبقاء الكسرة لتدل على الياء المحذوفة وهي اربع عشر
هم ورجح الرضى الاول وجوز والاسكان ايه ثلاثة وتجوز معها هو الاطلاق عرف
من الاستثناء على اربعة او جر اجاجوز الاسكان للتخفيف ومن اجل انه اول الكلمة
بالتركيب وقد تقدم بانواعها الافراد وفعل الاعراب به مشكوها كما ان التسهيل قال الا
ثمانيا اربع حسان واربع فتعرها ثمان وبالعروض على ثمانى لغات فتح النون
وهو المشهور لتدل على الخلاصة وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة فاعلا وفاعلا
اي وصغ وزن فاعل في التأنيث وفاعلة في التذكير من اثنين فما فوق الى عشرة فتقول
ثان وثالثة الى عاشر وعاشرة وفي جعل التصريح من جنس العدد نحو زوا اربعا
صومي مصاده رابعا ثالث وماده زدها وانه يقال ثنيت الا نصر اذا كما اثنا منهما
اي عشرة العقود اذا اتى القائم منهم وابل قول الخلاصة جاء موقفا بقوله وصاعدا
فالمرادى ابتداع الاسم المصوغ طلقا وان وقع لم يحتمل لا تعليل مخالفة القياس
احسن واحسن زيد له من واحد وانه من اول الا على وزن فاعل اه اريد الا نقاص
بعضه مجرد الاستعمال مع داع الاضافة وان اريد التصيير به بعض تلك العقود

الذي اوله هاء التأنيث المصوغ منه استعمل مع مؤنث وهو معنى قوله وإن تضفه
ترد به بعض الذي منه بني كثاني اثنين ذا اي اضف اللفظ المصوغ اي الطرف الذي صيغ
منه ان اردت به بعض ذلك الاصل اي واحدا من اعداده الذي وضع عليها الاصل كثاني اثنين
اي احد اثنين وثالث ثلاثة وحيث اضفته ولم يجز اعماله لانه لم يقصد به معنى يقع على الطرف
كان هذا الاستعمال الاول ولا تقول ثان اثنين بالنصب عند الاكثر بناء على ان المصوغ من
العدد بعينه وانه انما يكون مصوغا من المصدر اذ اعماله الوجه ان المصوغ من
المصدر فيه لغات ... وذكر ان قوله الذي ذكر استعمله الشارح ... وليس
بغالب اسم فاعل وصيغ منه لا فعل ... وصيغ من رابع للحالة واعتبر امر ... ثالث اثنين
حين وإن ترد جعل الاقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما هذا الاستعمال الثاني
للفاعل وهو ان يراد به تصيير العدد الذي فوق الطرف وان الطرف الذي هو فوقه بسببه
اي هو الذي جعل الثلاثة اربعة مثلا بانضمامه اليهم وحكمه حكم اسم الفاعل الذي
نونه مع من ... يعمل اذا اعتمد ... دون الطرف واعماله حينئذ قوله وان
زد ان يجعل الاقل الذي هو دون الطرف مثل ما فوقه الذي هو الطرف فاعمله اسم
الفاعل ... مثله والمراد ان الاعمال واجب وليس كذلك بل قالوا الاضافة هنا
اكثر من الاعمال ... اسم الفاعل ... اضافته واعماله سواء وان
... هذا الفعل ... المفعول به ... الابتداء وبل
وذلك ان يعمل الاثنين ... واحد ان يكون المتكلم ...
ثلاثة لاثنين ... عن المجموع الاول اسم الاكثر ... على المجموع ... اسم
الثلاثة ... المجموع الاول هو المجموع ... وكان الظاهر ان هذا الا
شعار جار ... وهو كلام ... وخالفه ... ونص سيبويه على انه لا يقال
ثان واحد وقال الكسائي بعض العرب يقولون وإن اردت مثل ثاني اثنين مركبا
فجئ بتركيبين او فاعلا بحالتيه اضف الى مركب بما تنوي يفي هذا الاستعمال الرابع
اي ان اردت بالعدد المركب معنى ثاني اثنين وهو الذي على بيته؛ والمعدود باسم
الفاعل محصور ... اسم الفاعل ... اربعة الفاظ اولها اسم
الفاعل مؤنثا مع المؤنث ومذكرا مع المذكر وثانيها ... من اسم الفاعل مؤنثا
مع المذكر ومذكرا مع المؤنث وثالثها ورابعها عشر في التركيب وعشر في ...
والتركيب الاول مضاف الى التركيب الثاني او الى صدره ان ذكر اثني عشر او اثنتا عشرة

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

وبهذا الاستعمال ثلاثة اوجه احدها هذا وثانيها حذف عجز المركب الاول وهو
معنى قوله او ولاء الصفة للمركب وحينئذ يجب اعرابه لزوال التركيب ويبقى ما اخر بيان
حالة البناء تقول رأيت حادي احد عشر وثالث اثني عشر ويجوز السكون وابو علي
يختار ذلك للثقل بالتركيب لكن اعرابه مع ذلك وثالثها الاقتصار على المركب الاول
المستغنى بالمركب الثاني اطلق هذا الاستعمال فيصح كلام من قال حادي عشر ليبس
مقطوعا او التركيب وحينئذ فيجب بناء الجزئين واما ان جعل حادي عشر من قوله حادي عشر
احد عشر وحذف العقد من الاول والنيف من الثاني فيجب اعراب الاول لزوال التركيب
ودلالة الاعراب على المحذوف هكذا ذكره ابن مسلم وهذا الثاني هو الذي اراد من عبارة
الخلاصة لكن اي الشيخ وعليه فلا يصح وجعل اعراب الاول مضافا الى الثاني
مبنيا ووجهه انه حذف عجز الاول واعرب لزوال التركيب ونوى صدر الثاني فبقي
وهذا الوجه حكاه ابن السكيت وابن كيسان واعرابهما معا لعدم بقية ما حذف حكاه
بعض النحويين فيقع حادي عشر ثلاثة اوجه بالعمل ثم بحال الاول عند عمل الاخير وبه التمثيل
بحادي عشر تنبيه على ما وقع من الخلف فان اطلق واحد ثم قلت ادونا اي موقع الالا
وبعد ان فصل ما عشر بالعدد او خبر كالثالث والتسعين هذا الاستعمال خامس وهو
ان يوتى بفاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث ويعطف عليه ما يراد من العقود فتقول
الثاني والعشرون والسادس والثمانون وغير ذلك مما بين قوله فاعلا مفعول
بعد وما زايل واحترز بقوله بالواو من غيرها من حروف العطف فانه لا يذكر به عطف
العقد على النيف الا بالواو كما في المغني لانها الموضوعة لمطلق الجمع المراد هنا من
غيرها تقيد ولا يعطف واعلم انه ومنهم من مثل المفاعل لم يرد خصوص للعشر بل يصلي
العقود كذلك وان اضيف اول الشهر بعامضا او بليلة اخير او اقل رفعا الارخ
بالشهر ورخ بالواو وكان من المناحين ان كل اوقع الناس بان يقولوا التاريخ
بالليالي على الايام لان العين للقمر يقضي كما او لعوائد الله في ... وما اروسا ابابا
سوى الحمد او بصواب الفعل بالهم ولا يدخل دون يقولون ورخ قال الامام فيبقى
فيقال اول الشهر كتب لاول ليلة منه واللام بمعنى في او عند وقال الرضي للاختصاص
ويقال كتب لغرته والغرة ثلاث ليال من اول الشهر فالتاريخ بالغرة انما يكون اذا لم يكن
المحقق لما يقال كان ذلك اول الشهر وقال ابن عصفور يقال كتب غرة كذا اذا مضى
يوم او يومان او ثلاثة ذا اليوم فتبنى واذا ... ان اشتراه الذي سهو ويقال كتب

وارخوا

التجريد

لعدلة وسبعة هلك بعد أداها منصوبا على الصفة اسم المفعول من قولهم اهل الهلال
بالبناء للمفعول واستهل كذلك هذا كله اذا كان اول الشهر ظرفا للكتابة وان صفة
لليلة مفهوم فلتقل كتبنا لليلة خلت او بقيت فلت البيان خلت او بقيت فلتقل الثلاث خلون
ومثل اذا كان ثلاث خلون ثم لا حرى عشرة خلت الى النصف منه هذا هو الاولى والعكس جائز
بقوله في اول الشهر بعلامتي اذ مضى بعض اخاها والخامس تقول خلت به مثلا خلون وبا
العشر وانما كان الاولى ما سبق للاولى كما تقرر في التمييز من التفصيل ومعلنا ونحوه اولى من
معلى ونحوها بالشمس حيث وأوله والعاوات مطلقا بالعكس وعند انتصاف الثاني تقول
للنصف منه كذا سبق وهو اجود والثاني تقول لخمس عشرة خلت او بقيت ثم تقول الاربع عشرة
بقيت اى عشرة تعبر بالليلة بقيت ثم اخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه وهذا معنى قوله
وابدأ باحسن البدء الى الختم منه وفرع مثال منه هذا ان التاريخ عندهم بالليالي دون الايام وهكذا على
الايام باعتبار ان شهور العرب قمرية والقمر انما يطلع ليلا ولهذا قوله تعالى ولا الليل سابق
النهار وفي فيد المغنى وانا ابتداء الليل وهي القمر ابتداء النهار وهي الشمس وكان الامر
على هذا الى ان تقوم القيامة فيجمع بين الشمس والقمر فتطلع الشمس من مغربها وصف
الشمس بانها لا تدرك والقمر بانه لا يسبق لبطء سير الشمس انها تقطع البروج في سنة
وسرعة سير القمر لانه يقطعها في شهر وافاد الزجاجي ومن تبعه انهم ارخوا بالليالي للتغليب
وان ذلك جرى على خلاف الاكثر من تغليب المذكر على المؤنث وفي المغنى بان حقيقة التغليب
ان يجتمع شيئان فيجري حكم احدهما على الاخر ولا يجتمع الليل والنهار واستعمل [illegible]
هنا وهذه المسئلة الاولى مزيد على الخلاصة ميز كعشرين كم ان تستفهم واجرر بمن ان
ان جرت كم كنا ابن عن عدد مجهول الجنس والمقدار فلذلك تقع التمييز ويجب في تمييزها
ان يكون مفردا منصوبا كتمييز العقود في كلام الفصحاء بعتبر خلافا للكوفيين في اجازة
جمعه وعلا وجوبا ذلك [illegible] ضعيفة وان الرواسي والتعويل على السماع
قوله واجرر الخ التمييز [illegible] من مضى الخ ان جر كم حرف [illegible] الشذ
[illegible] سيبويه والخليل [illegible] الزجاج اى انه مخفوض باضافة كم
اليه [illegible] الاولى ان كم بمنزلة عدد [illegible] واحدا [illegible] وان
الجر [illegible] بالاضافة لم [illegible] على كم [illegible] الزجاج
[illegible] انه يجوز الجر [illegible] الاول [illegible] للاستفهام
كانها معرفة بعد [illegible]

على وجه الى الفاعل

على حقيقة التغليب

ما وجه نصب تمييزها وافراده قال الدماميني وهو ضعيف وانما اشترط
جر كم على راي غير الزجاج ليكون الجر الداخل عليها كالعوض من الجار للتمييز
ولذا لا يجمع بينهما كما قال ابن مصنفه او لم يشكل على ذلك الدماميني بتوقفه
فيه وذكر ابن الحاجب ان من قد تدخل على تمييز الخبرية والاستفهامية وان لا
الرضى اما الخبرية فكثير نحو وكم من ملك واما الاستفهامية فلم اعثر على
تمييزها مجرورا بمن وادل عليه كتب من كتب النحو معتمدة ونقل الشعر كلام بن الطولة
وقال بعض متعقبا سل بني اسرائيل كم اتيناهم من ءاية بينة واعترض عليه بجواز
كونها في الاية خبرية والمفعول الاول [illegible] كما بينه في الكشاف وايضا فلعل كلام
الرضى محمول على عدم الجواز وجاد لبلبة تلاوة الاية عليه وابطال زعمه ان من
زايدة في المفعول وكم نصب على الظرفية ان مرة وقد وجد الشرط في زيادة من وهو
تقدم الاستفهام وفي اعراب السمين ما حاصله ان تمييز كم مجرور بمن في الاية
الخبرية والاستفهامية ولا يمكن ان تكون مفصولة من مميزها بجملة [illegible] اولا
هكذا ذكر [illegible] في حاشيته غفر الله له قلت والمقام في الاية [illegible] لا ياتي
الا كثير الا كثر الامر والسؤال يقتضي ان قولكم [illegible] التمييز لهم وهو معنى
الاستفهام في الاية [illegible] وشرط الاستفهام [illegible] زاده بعض
وان يكون [illegible] في التوضيح وفي [illegible]
كيف نصب من رجلا لم يرد كعشرين وكعلامة مميزها [illegible] وكذا [illegible]
[illegible] كم لا بغير كون الاستفهامية [illegible] قولك [illegible] وهو مبتدا او [illegible] خبره
مقدم [illegible] عليه [illegible] ان [illegible] استعمالهما [illegible] ان تستعمل
استعمال [illegible] فيكون تمييزها [illegible] مجرورا [illegible]
تستعمل [illegible] فيكون تمييزها [illegible] مجرورا [illegible]
[illegible] الجمع [illegible] ان الجر [illegible] الكلام [illegible]
خلافا للكوفيين [illegible] المشتغل
[illegible] اسم المفعول [illegible] للضرورة [illegible]
[illegible] تمييزها [illegible]
[illegible] عن [illegible]
ذلك [illegible] على جواز جر تمييز

على [illegible] زيادة من بعض الاشياء
ان يكون [illegible]

البحار

ولا ادري

او [illegible] مراحل

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

عن نواصب المضارع

كان بعد عمرو وكان من دابة الفعل فيها وقد نبه عليه بالخلاصة لما كثر ان يتبين كون الرفع (ذكر)

هو بموا عن من علقه به ذلك لا **نواصب المضارع** ذكر المضارع المرفوع مع

الفعل وهو ظاهر وذكر المنصوب مع ابوابه تابع اي للقول وذكر المرفوع مع المجرور ان

اي ان الجر مختص بالاسماء والجزم مختص بالافعال والا فالمضارع عمل كلام

لانه مشترك ابدا **انصب مضارعا بكي وطاولي بسيكن مستقبلا واكره** مضارعا

مفعول انصب وبكي متعلق به وطا حال من كي وهو مصدر بمعنى اسم المفعول ان

موصول وهي انه ومن بعد زيد ابن الحاجب من انها تعلقت ومثالها اذ دخلت على المضارع نصبا

بان مفهوم بعد قد وتتعين المصدرية ان تقدمتها اللام نحو لكيلا تأسوا او التعليلية

ان تاخرت عنها اللام او ان نحو كي لتقضيني رقية او عريت عنهما مختلف اذ لو

كانت مصدرية لم تقدر ان بعد اللام فيكون الجار اذ اخلا على الفعل الواصل ونقدر ان

وهو ممتنع ودخول الجار على الجار فيمتنع الجارات الغير المقدرة نحو قولهم باجمع

لا يعطف عن بعد ابدا ونحو كيما ان تغر وتخدعا اذ لا حاجة لدخولها مع المقدرة على

مثله ويجوزان ان تقدر الام نحو كي لا يكون دولة بين الاغنياء او وجه الجواز ان

لكي مزادة تصلح بعدها ولن تقع على كي وبسكن حال منها يبعد الحاجب على قول الخليل

وان كما نها اظهار ان بعدها الحية تحذيفا والا الظن الكبير موجه ان جواز

تقديم ما به من هاء على ما بعدها بل الصحيح وان الموصول مع صلته معرو ولم اخص

كلام تام ومستقبلا حال من المضارع فان اذ دخلت عليه تخلص للاستقبال وا

نظر بقوله واكره الى اعتقد توكيد من دخولها وقال ابن الحاجب ما ذكره الزمخشري

في المفصل وغيره من انها تنفي ما الكرمي النفي بلا فاذا قلت لن اقوم مكانه قلت

لا اقوم لا اقوم والحق الذي ذهب اليه الجمهور انه لا يرد وانه يقال لن اقوم ولا

اقوم في مقام واحد **وبانا سوى من بعد علم والتي من بعد ظن فانصب بها**

ان عطفه على كي وبعد ظرف لعموه بدليل ما بعده اي سوى التي بعد علم فانها لا تنصب

لان الناصبة تخلصه للاستقبال التي تغلب معه حصول الموقع وذلك اي اسد

العلم والمراد بقوله فخففته لا غير نحو علم ان سيكون واية مرجح عطف على الموقع

صوابه الكرر المستثنى والاستثناء في العطوف باعتبار وجوب النصب في المستثنى منه

على لغة الجمهور الذين لا يهملونها وباعتبار الصورة واما اللغات في المستثنى

والا فان الظن ان اول بالعلم نفي الرفع وان يكون مخففة وان لم يؤول تعين النصب

وان

إذ لا يدخل جار على مثله وتتعين التعليلية ع

وان تكون مصدرية وقرئ بالوجهين نحو قوله تعالى وحسبوا الا تكون فتنة فمتى كان
ما قبلها هو ... ان ما قبلها بالوجهين يصح فيه معنى العلم والظن مع ان الواقع في تلك
الآيات الظن ولذلك خطأ الخطابون فيها وعن قوله والموجب ان يؤول ان اجري
الظن مجرى العلم مع ان يقول والانصاب في التسهيل ونصبها بان ما لم تزل علما او ظنا
في احد الوجهين فان الرفع اصح وهو الوجه الذي فيه اجري الظن منزلة العلم والا
رفع من الوجهين اصح الا ان عدم الثاني ولذا اجمع عليه السبعة في احسب
الناس ان يتركوا ولم يقرؤوا بالرفع واكثر على ما قبله الرفع ولكنه انما الخ النصب
ليعلم به قوله يعني ما لم يشر مطلوبا لان يعطف الرفع بتسيير ان وعبارة الخلاصة
ارفع وبإذن مصدرا مستقبلا موصلا او بقسم فرقا وهي جزاء وجواب ان تقع
مقبلا وابدا او قبل انصب يأذن عطف على بكيف ذكر للنصب بها ثلاثة شروط اولها
ان تكون مصدرة احترازا من المتأخرة او قعت حشوا فانها تهمل كقولك لمن قال
في عبد العزيز بعد الهاء وامكنني منها اذن لا اقيلها ثانيها ان يكون المضارع
مستقبلا احترازا من الذي كان حالا فانه يرفع حتى الهاء على احوالها الفاصحة فانها
تخلص للاستقبال ثالثها ان تكون متصلة بالفعل احترازا من المنفصلة فلا تنصب
بفاصل غير القسم فانها تهمل وامام القسم فانه يغتفر الفصل به كما اغتفر الجار والمجرور
ومنه قوله اذن والعزيز نعيهم نحو قوله مصدرا حال من اذن ومستقبلا وموصلا حالا
لان من الفعل ونصبا عطف على موصلا وهي اي اذن مبتدا وجزاء خبر على حذف مضاف
اي حرف جزاء والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي استعملت فيه جزاء
لمضمون كلام قبلها وجوابا معطوف بمعنى ان جعلناه لا الجزاء جوابا فتكون للجواب
ايضا ومعنى ذلك ان يكون الكلام الذي هي فيه جوابا لكلام آخر ولا يلزم منه ان
يكون مضمونه جزاء للجواب اعم ولذا تنعقد بالعكس ومن هنا اختلف الشلوبين
والفارسي فقال الاول هي للجزاء والجواب دائما وقال الفارسي غالبا وقد
تتمحض للجواب نحو اذن اصدقك جوابا لمن قال لك اني احبك يريد ان اعتقد صدقه
الان اذ لا مجازاة في ذلك فهو الراجح لان الاصل العدم فهو الراجح وهذا البيت
مبني على الحال الاختيار وبعد عاطف قد ينصب والاتم استفادة بعده دون عامل لم يبق
اي اذن او معنا
اذن بعد عاطف فلا اكثر اهل الكلام رفع المضارع بعدها اعتبار شرطها ويجوز النصب
قليلا فاذا جعلا من الغير نحو واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا وان لا يلبثون
لا يلبثون

الجواب الجزم ...

المناسب نفيه لأنه تشاكل النصب فيهما وقال في المغني والتحقيق أنه إذا قيل إن زيدا
إن زيدا وإن أحسن كلمة فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وتجعل عمل أن الموضع
فيها فحينئذ على الفعلين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقبل تعين
النصب لأن ما بعدها مستأنف لأن العطف على الأول أولى ومثال الجازم يقوم وإن
أحسن الشكر عطفا على الفعل بتقدير قعدت أو على الاسمية [illegible] انتهى والمراد بالفعل هم
مسائل [illegible] واختلف في جواز حذف الفعل المنفي [illegible] والجمهور
أن ذلك لا يجوز اختصارا ولا اقتصارا [illegible] بل إن خرج لم يجز أن تقول في الجواب
[illegible] أخرج وأجاز بعض المغاربة [illegible] في صحيح البخاري [illegible]
[illegible] فيما سبق فقال ومن [illegible] جئت وما فإن [illegible]
[illegible] حذف الفعل بعد ما للدليل جائز منقول في صحيح الكلام ولم ينقل من
[illegible] في كلام العرب [illegible] وقال في الرفع ما وقع في [illegible]
[illegible] لا يحتمل القياس عليه قوله والآخر [illegible] إسقاط فعل [illegible] ولم يصح حذف
والفعلين حذف الأول والمراد [illegible] وذكران من بعد لا ولام جر حتم وجاز الفعل أن لا أظهر
لأن ذكران حالات وجوب الإظهار وجواز الإظهار والإضمار ووجوب الإضمار [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] ومتعلق بالمصدر [illegible] للناصب على الفعل [illegible]
[illegible] وجاز [illegible] والإظهار [illegible] اللام [illegible]
وأمر [illegible] الإظهار [illegible] أولى [illegible]
الإضمار [illegible] مواضع [illegible] بقوله وبعد نفي كان واجبا وضع
[illegible] وجوب [illegible] كونه واجبا [illegible]
[illegible] الإضمار [illegible] اللام [illegible]
[illegible] استعمال [illegible] أبواب النحو [illegible] الكلام [illegible]
الإطلاق عليها [illegible] أن يكون [illegible]
[illegible] غير [illegible] وإن كان [illegible]
[illegible] المستقبل [illegible]
[illegible] على [illegible] الماضي [illegible] وقد علمت
أن الحكم غير مختص [illegible] الماضي [illegible] على [illegible]
[illegible] من [illegible] الماضي [illegible]

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

202

٤

من اللام الجحود لا النفي وبذلك اي بكونها اشتهر الغرض على العام لان الجحود هو نفي فيفيد
انكار الفعل ويكون النصب بان مضمرة بعدها هو قول البصريين وذهب الكوفيون الى انها
ناصبة بنفسها فهي لا تتعلق عندهم بشيء وعند البصريين تتعلق بمحذوف هو خبر كان
اي مريدا لان يفعل ليقوم ونفي ارادة الفعل ابلغ من نفيه واشار الى ثانيها بقوله
واو اذا صلح في موضعها حتى او الا عطف على نفي كان اي نصب المضارع بان مضمرة وجوبا بعد او
اذا صلح ان يقع في موضعها حتى نحو لالزمنك او تقضيني حقي او الا نحو لاقتلن
الكافر او يسلم فالسوال ما وجه ذلك لانها عاطفة للمصدر المنسبك من ان وصلتها على
مصدر متصيد من الفعل السابق والمعنى ليكونن مني لزوم لك او قضاء منك لحقي
وعلى تقدير الغاية ولا يخفى ما فيه من تكلف تقدير المصدر واخراج الكلام الاول
عن التمام اي الخبرية لان المراد المجموع اي ادعاء تقرير مفعول اخر وايضا وان جعل
او عاطفة فما الحكمة في كونها بمعنى حتى او الا وهي للرضى معنى او في الاصل احد
الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد ثم لما تحمل احد الشيئين ولا بد من احدهما
مبادا فهو مع ارادة هذا المعنى انه هو لزوم احد الامرين الشيئين على
حصول احدهما عقب الاخر وان الفعل الاول يستمر الى حصول الثاني فبعث
ما بعد او يسبق نبير تقديرها بالا وعند ابي والمعنى فيه معطوف اي اني واحد
وان صير بالاو بل اما بعض محذوف وهو الصحيح ان الا منه الا وقبل ان تعطيه
يصوب مع النصب على انه هو الا قبل او وعند من قسم بالتي والفعل بعدها وله
مصدر بحرورا بعده بمعنى الى اي الى هو موجب مع النصب وهو ظاهر فتعين والمر
العلم ومخرج بالشرط نحو او بيد ان يقوم او اشار الى ثالثها بقوله **وبعد حتى واخص**
المستقبل وارفع بعدها الا وموقولا عطف على ما قبله ايضا اي ونصبه ايضا
بان مضمرة وجوبا بعد حتى بشرط ان يكون مستقبلا حقيقة او تأويلا نحو وقت لمؤمنا
الله نفعا حتى نفع اي الى ان فمرة تلزم احتى يقول الرسول في قراءة النصب
واشار بالمستقبل الى انه لا فرق بين ان يكون الاستقبال باعتبار زمان التكلم
كالاول او باعتبار ما قبلها فوجد وان كان ماضيا باعتبار وقت الاخبار
كالثاني ويجب رفع المضارع بعدها اذا كان حالا نحو مرض زيد حتى لا يرجونه
ام موقولا بالحال ومثله يعرض ما وقع واعقاب الان يتعجب منه نحو حتى يقول
الرسول في قراءة الرفع ويسير الرفع حتى والسابقة فوقه بمعنى مع واما

ابن ... ال

يب
فحرفيـ

ثم رابعها وخامسها بقوله **وبعد فا وواو مع محض طلب او نفي احتم** عطفهم
على ما ضمروا او نطرا لمع ومحض طلب مستوى الامر ونهي عطفه على طلب وحملنا اجب
جمع والجعلة في المستمر او النفي صغير بما ضدوا او مع والراجح مفتوح اجيب بها ابا لعلة
والواو اطلق الجواب في جانب الواو توسعا ولان الواو صورتها الشرح ربقوله الجواب
بها والطلب شامل لسبعة انواع الامر نحو يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فـ
نستريحا والجامع الربع نحو فلا ادعي واذ عوان اثرى تقول ان ... داعيان مع
الواو والنهي والدعاء والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والامثلة مشهورة
والنفي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ونحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
وخرج بالمحض والذي مع الواو والفاء لمهيج العطف نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
بجزم المعطوف والفاء للاستيناف نحو وتشرب اللبن مع نصب وخرج بجعل الفاء
للجواب الفاء لمهيج العطف نحو ولا يوذن لهم فيعتذرون بالرفع والفاء للاستيناف
نحو الم تسال الربع القواء فينطق بالرفع وخرج بالمحض محض الطلب ونفي
الطلب الذي يعني المحض فان جوابه جزم كما ياتي في قوله والا وعند ... او النفي
النفي المحض نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا بالرفع لانتقاض النفي بالا والفاء والواو عا
طفتان للمصدر المنسبك على مصدر متصيد من الكلام السابق هكذا قالوا
والمعنى ليكن منك ... واختار الرضي ان الفاء متمحضة للسببية من الربع الى
النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة
محتمل للحال والاستقبال فكان في معنى الجزاء فلو بقي مرفوعا لسبق الى الذهن
ان الفاء لعطف جملة على الجملة التي قبلها ... الى
النصب منبه على ... على ان ما بعدها ... المضارع المنصوب بان مقدرة
وما قبل الفاء جملة وخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزاء ... فيه
شيئان مع كون الفاء للعطف ونصبه لكونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء
مثل المعطوف على ... هذا على قول ... بان فاء السببية
ليست للعطف وجوبا بل قد تكون وقد لا تكون ولهذا قال ابن الحاجب في قوله
الذي ... ان الفاء هنا للسببية لا للعطف وانها تحتمل
السببية والعطف لا للعطف محضا على ... الا ... العمل ... ونحوه
سير فتستريح بجملة ... ولا يقضى عليهم فيموتوا ... قال وكذا لو قلت

وليست للعطف فالواو
وانما ... بعد
فاء السببية من الرفع
الى النصب

أخ

فدروا

أخ صحح

بلاد

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

208

لما

في الفعل المنصوب بعد الواو والمراد فقد وا معنى الجمعية نحو الذكور ادعو وشرا
من اول الامر اي انها ليست للعطف بمعنى او اما واو الحال واكثر في حوالها عكس
الجملتين الاسمية والمضارع بعدها على تقدير مبتدأ محذوف الخبر بمعنى قم واقوم ثم وفيما مضى
ثانيا اي في حال ثبوت فيلزمه واما بمعنى مع ومن الثقة لا تدخل الا على الاسم فقدوا ايضا
مصاحبة الزمان للافعال فنصبوا ما بعدها بمعنى قم واقوم قم مع فيما مضى كما فقدوا في المفعول
معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة فكذا الى
الفعل لم نذكر في الكلام نكون صحبة على معنى الجمع بل نكون واو العطف للجمعية مثل
نحو كل رجل وضيعته قال وانما لم ننصب ما بعد الفاء لكون ما قبلها احد الاشياء
المذكورة لانها غير ثابتة المضمون اي غير حاصلة المصادر فيكون الشرط الذي يتعين
تحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كالجزاء لها ثم حملوا على ما قبل واو الجمعية على
ما قبل الفاء في ان الفعل نصب فيهما ما بعد هذا بين العطف لعدم السببية في اجرا
هذا والسعيد في الاخرى الى المراد منه واجزم في الطلب ان تسقط الفاء للجزاء
اي اذا سقطت الفاء بعد المضارع المذكور بعد الطلب وقصد مع اسقاطها معنى الجزاء
فالمضارع لولا الطلب جزم المضارع بشرط مقدر عند الجمهور وقيل غيره ذلك وقصد معنى
الجزاء فقدان مع الطلب دون النفي ووجهه ان الطلب فوق الشيء فالشرط ان
المتكلم به غير متحقق الوقوع كما عرفت في باب النفي فان المتكلم به متحقق عدم الوقوع
لمن كما عرفت في باب النفي فان المتكلم به متحقق عدم الوقوع معه واحترز بالشرط الى
فقد معنى الجزاء معه اي ان لم يقصد فان المضارع يرفع نحو خذ من اموالهم صدقة تطهرهم
وتزكيهم بها والجملة صفة مخصصة للنكرة وبفقد معنى الجزاء يتحقق المشاركة
للشرط في الاشتراط ومعمول الجزم محذوف في المضارع وفي بمعنى مع والاقرب ولكن
جواب ان نفيه ولام للجزاء فمتعلقة بتسقط اي تسقط الفاء لقصد الجزاء والشرط
ان قبل لا يختلف قبل جزم هذا يدل على انه اراد بالطلب فيما سبق غير النهي فهو
محذوف يدل على معناه ما يقول اي اشترط النهي وضع ان قبل لا موضعه فان اختلف
المعنى بذلك منع جزم المضارع بعد والاقلاع منه والا فيقول لا تدن من الاسد يا
كلك والاقرب لا يصح الاكل لا تدن من الاسد يأكلك والثاني نحو لا تكفر تدخل الجنة ان لا
تكفر تسلم والنهي الشرط عند الكسائي فقدر معنى الجزاء الصحيح للجزم والامر يعني ان فعل
جوابه الجزم ويعني جواب الموجب فيه حذف الجملة تفيد الطلب فيهما وبالفعل والمعنى

على

التي هي اكثر استعمالا في هذه المواضع
اعني انتصاب المضارع بعدها المشابهة
الواو والفاء

غير النهي

ان الامر اذا كان بغير افعل كالمدلول عليه باسم الفعل او بكلام لو كحسبك الحديث فان جوابه
لا ينصب لان الطلب في هذه المسئلة انما كما سبق مشبه بالشرط ومحمول عليه ولما كان مدلولا
عليه بغير الفعل عدم الشبه الذي هو الظاهر فيه فكان معنى الجزاء كقولك مكانك تحمدي او تستريحي
وقولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه ان لينقو وليفعل يثب فقوله والا مر مثال او منفوق
بجزمه فيتم معناه ما يرغبه وغير افعل حال من الامر وجوابه مفعول الجزم والمعنى
والامر بغير افعل لا تنصب له مقابلة الفعل بالجزم جوابه ونصب منصوب عدا التقبيد
المراد معنى ان للمضارع بان مضمرة وجعله نفي حرف وبه معه لفعره والكلام متعلقة
بجوابه ومعنى ان الفرا اصله البعد التي جيء به للمعنى وارتضاه ابن مالك ونقله
المصنف لقراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع ونقله ابن بون
اي ان الهمز انما يستدل جاء جوابا منصوبا فقوله الفراء بدا منه نفي واعطف على اسم خالص

واجزم او او ثم ان
اوو او او او ثم

بعد لا فعل او واو او ثم والنصب فيها اربعة مواضع يجوز فيها الاظهار والاضمار
تقدم ان ما تقدم من مسئلة ما جاء متصل او فيما لا جر قوله وبلا معمول الا هذه
وعلى كونه متعلقا بان هذه وما بعد الواو معطوف عليها وان والواو كقوله ولولا توقع
معتر وارضيه والواو كقوله ولبس عباءة وتقر عيني والواو كقوله تعالى وما كان لبشر الآية
وثم كقوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله واحترز بقوله خالص من المؤول بالفعل نحو
الطائر فيغضب زيد الذباب وانه يجب رفع الفعل عطفا على الصلة التي في معناه
ولا يجوز نصبه بان لانها تخرج الفعل الى الاسم وقال الدماميني عند قول التسهيل
على اسم صريح لا متوهم فيجب ضمير الاصفار كما تقدم واخرج به ابو اسحاق من عبارة الخلاف
هذه قال ابن غازي لما نقل عن ابن الحاجب ان المصدر غير صريح مع
معنى تقدير معمول بان وعند الدماميني اظهر منه والمعتر الاول ذكر الشارح واعتمد
هذا ابن هشام بان المانع معه من النصب بان انما هو فساد المعنى لان المصدر لا يكون
طلبا لان فيه معنى كلام الناظم ان العطف في تلك هذه المسئلة ليس على الاسم المتقبل
من معنى الكلام فجعلوا فعله بان معه تقدير ما قبلها بالمصدر ولا تغير التعليل
كما تقدم من الخلاف كما بالفعل وقد كتب اه وهذا كله لما رايت مبني على قولهم
بتقدير المصدر في المسائل السابقة وقد عرفت ما فيه وان هو ان ما قاله الشارح قد
يوجه بان من ان الفعل لما كان للفعل الصريح المصدر بان لا انها تخرج عنه وكذا من
بيوانها وجوب النصب قال ابن هشام ويشكل عليه الفراءة بالرفع او بما في الدواب

آد

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه

الشرح مستأنفة لا معطوفة على الاسمية اهـ وصيران معنى العطف فيه كالحرف يعني وقيل
يكون من جملة الاوجه الثلاثة الكل الجمع تكال الشيء ويتشرع به بدلها المستثنيات واذ صار او
لا تكون للاستئناف واكثر حينئذ في الفراء ثم يتعقبها على ما قال ابن مالك في شرح
التسهيل فقد تعود ان وترفع الفعل بعدها وجعل من ذلك ومن قرأ ابن قتيبة
اصرى حووا ... فقال فيه ابن طلحة لان وحذفتها ونفي ... عام هذا هو
القياس لان الحرف عامل ضعيف واذا حذفت بطل عمله وقد قال به الاخفش
في قوله تعالى أفغير الله تأمروني أعبد اهـ وفي المغني قوله واحذف او اثبت
منقاز عانية ان وحذف ان والنصب شذ في غير ما امر ومر قابل اقتبس
حذف ان منفردا والنصب عطفه عليه وشرحه وفي مقدمة ابن كعب خذ اللص
قبل ياخذك بالنصب ياخذ وقوله ... نفسي بعد ما كدت افعله
وقاس على ذلك الكوفيون والصحيح قصره على السماع اولا وقد يوهم من قوله
والنصب ان حذفها ... وهو كذلك ... في شرح التسهيل
وفي المغني اذا ارتفع الفعل بعد اضمار ان بطل الاعمال ومع ذلك لا ينقاس اهـ
ذلك ... ان حذفها ... فقصره على السماع لا يوهم منه الشرح
كما في ... النصب فلا تعمل تزاد ان بعد اذا ولما وبين لو وقسم ذكر ان
ان تزاد ... في ثلاثة مواضع اولها بعد لما التوقيتية ... حتى اذا ان كان معا
... ثانيها ... نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا
... ذلك ان يكون الفعل ... قبل قسم
ان لو ... والله لو كان ... كذلك يكون ... القول ... اما
والله لو كنت حرا ... ونص عليه رابع ... وهو
كقوله كان ظبية ... وكان ... الحيض وهو
وقال ... ذكر ان لها الاول
وزعم الاخفش انها ... في غير ذلك وتنصب المضارع كما تنصب ... الزائدة ... الاسم
وقد ... الا ... في سبيل الله ... والصواب ان ... المضارع ... ونحو
وانه لم ... اختلاطها ... الامثلة ... وتنفي
كان يقيس ... لا ... زائدة ... ضمير ان باعتبار
... ولا تكون ... الاسم ...

على زيادة ان في 3 مواضع

ان

منها

احدها ان تتقدم جملة فلا يلزم غلطهم جعلهم منها وقع آخر دعواهم ان المجرور في العلم وثانيها
ثانيها ان تتأخر جملة فلا يجوز ذكرها عشيرا ان ذهبا بل يجيبا الامثال بان اوزن لم حرم البيع
والى هذين الشرطين اشار بقوله بعد جملة والياء الخ وعبر بالجملة لان كلا منهما الخ لها القول ثالثها
ثالثها ان لا يكون في الجملة التي معنى القول وهو معنى قوله فيه اولا حروف القول
ورابعها ان لا يكون فيها حروف القول نحو وانطلق الملأ منهم ان امشوا فانه ليس المراد
بالانطلاق المشي بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف
بل الاستمرار على الشيء وهذا معنى قوله ولعله نفي ووقع في الكشاف انه يجوز كونها
مفسرة في قوله تعالى وأملنا لهم الإلام قد تبين ان اعبدوا الله ربي وربكم فقال في المغني
وانما جوز ذلك على ان القول مؤول بالامر والا فهو الا يعلم فيه وهو حسن وعلى

بعض

هذا فيقال في الكشاف لا تكون بعد حروف القول الا والقول مؤول بالامر فقال الامام فيه
وكان في ذلك الحل يتعين بموضع آخر وتبشيرك لمن قال ان القول في الآية انما
وضع موضع الامر اولا الحكاية في حاشية الكشاف انه لا يلزم طرحه بعلامة
لفظه الا بالحضر ليجعل تفسيرا وربه وعاها اوثم بالثناء حمل القول بمعنى
الامر على معنى الذي تقدم لم يكن لان يجعل كل قوله في معنى قول فيه معنى القول
فيه ولان معنى لاثرية جعل ان مفسرة لامر الامر المذكور ولطفه مثال امر قد يدخل
ان قد اخا في طريق القياس فلان احدهما مغني الآخر وان في الآية حذف اي ولا
ثم ابو جعفر والمسائل ان ويدل على الخلاص **الكلام في ادوات**

مبحث المجرورات والمجزومات

في المجرورات وما اتبع لها وهو الحصار ما ذكرناه من انه يختص الاسم بالجر
طلبا للتوازن حيث يختص الفعل بالجزم وانما خص له الجزم **الجر بالفتحة او بالكسرة**
والياء على نحو زيد الاقوال جر الاسم اما بالحرف واما بالاضافة ولا جر بغيرهما ولا
والالف عندهم في زيادة من الجر بالتبعية بان الصحيح ان العامل في التابع هو
العامل في المتبوع والجر بالمجاورة سماعا الكلام عليه وذكر الاضافة مبني على

السهيلي

قول الجمهور وابي حيان في النكت العرب ان الاضافة هي الجار للمضاف اليه
والخفيف وهو لسيبويه ان الجار هو المضاف **الحروف .. الى للانتهاء ومعنى
وقع ومن وعن وتبين في وقع** في الابتداء بالى وبالانتهاء من وعليها زيد وانما
لم يرد التفكر مضمرا يقع لانتهاء الغاية في الزمان والمكان نحو ثم اتموا الصيام
الى الليل ونحو الى المسجد الاقصى فالمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء

الغاية

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

الغاية جميع السنة ابتداء لا بمعنى لابتداء الغاية وانتهاء الغاية والاكثر
كما في الرضي عدم دخولها في الانتهاء والابتداء في المراد وإذا قلت اشتريت
من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان في الشراء ويجوز دخولهما فيه
مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى كان داخلا في الدخول فيما قبلها ولا يستعمل بمعنى
المجاز أو قيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى رأسها
وادخل في الدخول والا فلا والاصل عدم الدخول نحو ثم اتموا الصيام الى الليل
والمذهب هو الاول وتجيء بمعنى في نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة اي فيه
وبمعنى مع نحو ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء
اي لا تضيفوها الى اموالكم وكذا قوله تعالى ايديكم الى المرافق اي مضافة اليها
وكذا الذود الى الذود ابل اي مضافة الى الذود وبمعنى من الابتدائية كقوله
تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا اي مني وبمعنى
عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الي من الرحيق السلسل وتجيء للتبيين
وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا من تعجب او اسم تفضيل
نحو رب السجن احب الي وذكر هنا الحروف مع معانيها مفرعين عدها وحدها الباء
للالصاق والتعدية والسببية والاستعانة ومثل مع ومن وعن وعلى وبدلا وظرفا ابدا كالي
الالصاق اصل معانيها وهو حقيقي نحو امسكت بزيد اذا قبضت على شيء من جسمه
او ثوبه ومجازي نحو مررت بزيد اي الصقت المرور بمكان يقرب منه والتعدية
بمعنى توصيل الفعل اللازم لمفعوله كحروف الجر والمراد بالتعدية
هنا معاقبة الهمزة في التعدية في تصيير الفاعل مفعولا وهو خاص بالباء نحو
ذهبت بزيد والسببية نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومنه ادخلوا الجنة بما
كنتم تعملون واما حديث لن يدخل احدكم الجنة بعمله فالمنفي فيه هو السببية
التحقيقية المقتضية للاستحقاق واما السببية الشرعية فثابتة وصرح السعد
في شرح مقاصده بالاجماع على ان فعل الواجب والمندوب سبب للثواب
قال وانه الشيء وجوب ذلك عليه تعالى عقلا وصرح البيضاوي بالسببية
في قوله تعالى فلهم جنات المأوى نزلا بما كانوا يعملون وانه هو نزاع المسألة
حنا للفضيحة عند قوله بالمجاهرة واعتقاده انه منحصر بعمله لا مكتسب
والاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم والبري بها وفي

الشباب

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

الباء للسببية أن مدخولها هو السبب في حصول العامل على الفعل بل الصحيح أن الباء التي يصح
به الفعل ومدخول السببية هو العامل والمصاحبة والغرض الداعي في مواضعها والحكمة
في الغريب وتجيء بمعنى مع نحو قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم وبمعنى من نحو عينا يشرب
بها عباد الله وبمعنى عن نحو ويوم تشقق السماء بالغمام وبمعنى في نحو نجيناهم بسحر
ولقد نصركم الله ببدر وبمعنى على من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك وبمعنى بدل كقول
عمر رضي الله عنه ما يسرني أن لي بها الدنيا أي بدلها وذكر في المغني هذه وذكر فيها
أيضا أنها تكون للتعويض والاستفهام إلا أنه هنا قليل وقد اعترض ذلك
أبو حيان والصواب أن الفاء بمعنى بل وهي الفاء يختار معها أحد شيئين بحيث
لا يستر الآخر منهما ولا تكون معها وإلا بلزم من الجانبين قال الشاعر وقوله
صلى الله عليه وسلم في عائشة رضي الله عنها أيسرك أن يبدلها غيرها النعم وقوله
الفاء ابنة ما يسر بأن تضمها لتزداد العصمة ولا تكن إن وللإبدال لأجل النفي كقوله
وليت لي بهم قوما إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانا وركبانا وقول الآخر يلقى غنيمة
من عيشه نكدا بالمنزل نحو أو بالإحسان حرمانا والتي للتعويض يسير معها أحد
المتقابلين يصير الآخر وتكون معها المقابلة من الجانبين نحو اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وفي التفصيل
عطفا على بعض مواضعها وللبدل والمقابلة وتجيء زائدة نحو وكفى بالله شهيدا أو
بمعنى إلى نحو وقد أحسن بي إذ أخرجني **حتى للانتهاء باسم كإلى وخص الآخر أو كالآخر**
الأول والأغلب معها دخول الفعل ويجيء حكم ما قبلها عند الفتح ومن الغاية وإن
وجب فيه عمل يقتضيها وتختص بالاسم الظاهر ولا تجر الضمير خلافا للمبرد ولم
يجز كما حتى إلا بأن لكون اسم نكرة ولما الفعل من ذلك العمل يجر أو حتى
فيقال فيم أي زيد وإلى أن فيم حتى زيد والخبر الآخر نحو أكلت السمكة حتى رأسها
أو ما هو كالآخر متصلا بالآخر ولا قرينة نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ومن أمثلة
معها كون مجرورها أقوى الأجزاء أو أضعفها وقد أنفصل خلافا للطالب المعنى
في الأمر إن فصوله لأجل الكلمة والإعراب للتمييز **ورب للتقليل والتكثير وخص الظاهر ضميرا**
فالأول كقوله ألا رب مولود وليس له أب والثاني نحو يا رب كاسية في الدنيا عارية
في الآخرة يوم القيامة إذ المراد منه التكثير والتغنوبية ولأوله نحو أرأيتها أخفت
بالتكثير أن من مرة فهي المعرفة حرف معنى لأنه معنى للتقليل والتكثير معا وصيغ المثنى
المثنى والجمع السالم تنوب الأولى الأعرفية وصيغ التكسير المعروفة منها ما هو

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

نحو ان تولته ومنها ما هو متعين فيه الحرفية كالداخلة على الاسم الظاهر ورب ابعاد كليه
مع ان يحتمل الفعل المنزل منزلة على احد شقي وقد تدخل على الضمير من اجمع والاعراب
على تكون اسما بمعنى فوق وتلحق وبمعنى الاستعلاء الحسي او مجازا ومثلها وقع ومن اللام لما والباء
والفاء ومن ذلك فتبقى من استعمالها اسما بمعنى فوق قوله غدت من عليه بعد ما تم
ظمؤها اي من فوقه بدليل دخول من الجارة عليها والاستعلاء حقيقي نحو وعليها
على الفلك ومجازي نحو عليه دين بل يقال له عليه دين لانه يحمله على عنقه
او ظهره ومقر على قطاء الفلوة وعليه وقضى لأن الحقوق لا ازهار الكثير من
تلزمه ولكن قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شيء عليه
ولكنه اذا ظاهر الشيء مشهور في الاستعمال في شيء لا يراعى اصل معناه نحو
ما لغيري الفهم ومنه توكلت على فلان كأنه تحمل ثقله عليه ثم صار بمعنى وثقت
من معنى استعماله اذا نسب لله تعالى نحو توكلت على الله واعتمدت عليه وتكون للمجاوزة
بمعنى عن كقوله اذا رضيت علي بنو قشير وبمعنى مع نحو وآتى المال على حبه
وبمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون وبمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم
وبمعنى في نحو ودخل المدينة على حين غفلة وبمعنى الباء نحو حقيق على ان لا اقول
وبمعنى لكن كقوله بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد
وزائدة للتعويض من حذف على يبين ايا يعينا **عن تجاوز ابتدا استعلا بدل او كعلى والبا**
وبعد عن تجاوز وما تعدى صنع امر والمجاوزة بعد الشيء عن مجرورها
بسبب احداث الفعل المعدى بها نحو سرت عن البلد وقوله رضي الله عنهم علما واخذت
عنه مجازا وقد تستعمل بمعنى اسم احتياج موضع بمعنى جانب وقوله تعالى
فما لهم عن التذكرة معرضين بمعنى يتجاوزون وتجيء بمعنى من للابتداء نحو وهو الذي
يقبل التوبة عن عباده وبمعنى على نحو وانما يبخل عن نفسه وبمعنى بدل نحو
لا تجزي نفس عن نفس شيئا وبمعنى في كقوله ولا تك في حمل الرباعة وانيا بدليل ولا
تنيا في ذكري وبمعنى الباء نحو وما ينطق عن الهوى وبمعنى بعد نحو قوله لتركبن
طبقا عن طبق وقال الرضي ان طبقا متجاوز الى الشيء في طبق آخر في الشيء
فيكون كل طبق اعني في الشيء مما قبله وقوله طبق صفة طبقا وتشير المراد
طبقة وقيل بل المراد جنس الطبقات لكل واحد منها اعني من الآخر مثل الشيبة
بالصبا وقوله تعالى حرس بي ان المراد التشبيه والتنكير واقتصر على اقل ما ثبت التكرار

ومن مجيئها معرفة او نكرة كالعوض تعرف تحقيقه قال الشعلوي بذلك في مبحث الضمير

الرباعة

4
دونه

اللهم صل وسلم على حبيبك ونبيك ومولانا محمد وعلى آله

وهو الاشتغال تخفيفا وكذا قوله ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا إن كان متجاوزا به الفاعل كان فاعل وقال بعضهم كان الفعل كان متعدية الأول الفاعل يخرج على معنى ما فيه وكذلك وزاد للتعليل نحو ولا تمش بنسار في الأرض مرحا فهو يأتي **بالظرفية من المكان والزمان والحال على ما يأتي والمصاحبة** اجتمعتا الظرفيتان في قوله تعالى غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين ويأتي بمعنى إلى نحو فردوا أيديهم في أفواههم وبمعنى على نحو ولأصلبنكم في جذوع النخل وبمعنى مع نحو ادخلوا في أمم وبمعنى الباء نحو يذرؤكم فيه أي بسببه وبمعنى من كقوله وهل يعمن من كان أحدث عهده ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال **بالكلام سعرا ذو علا وتعس بمعنى واشملات بالجر منو** التشبيه الدالة على مشاركة امرأة في أمر نحو زيد كالأسد ودليل حرفيتها وقوعها صلة في نحو جاء الذي كزيد وإن قيل **من** هو اسم بمعنى مثل والمبتدأ محذوف أي الذي هو كزيد قلنا **منه** قد تقدم أن حذف المبتدأ صلة غير إذا طال لم يطل في غاية القلة واستعمال الذي كزيد سائغ كثير فالأمر المرضي وزائدة نحو ليس كمثله شيء واختار الرضي والشعراني الاسمية من باب الكناية والكاف اسما للتعليل نحو واذكروه كما هداكم وتقترن بما الكافة قيل أنها على مثالها في نحو كذا وحمل عليه عليه وزاد أنه لا يرجى قد هذا قوله عليه السلام قوله بمنزلة بي من ذاك لبعد الاسم وكلام كل أمر إن ليس منها شيء بعد أن اجتماع لذلك قولهم لسيفه كذلك تكون اسما فوق علا قوله وما هو إلا أرى كذا ما جمع فأنا قوله لسوء كان في قلبه كقوله تعالى فيما اتبعهم لموا انتهى لسنا بل **وكي تعليل وتقع بما وأن لمصدر وما شبهها** عنادها التعليل وتقع به المصدرية كقوله ما جئت كيما تجيء وينفع وأن المصدرية كقوله كيما ألا تقرعا ومن الاستفهامية بقولهم إذا سأل عن علة الشيء كيمه بمعنى لم حذفت ألف ما الاستفهامية لدخول الجار عليها واجتلبت هاء السكت للوقف والظاهر ما وأن التي المصدرين إضافة الدال للمقول ومصدرهما بصيغة أن المجعول لبه حال من **ما اللام للاختصاص والتعريف والملك والتوكيد والتصير ورباء والعلة التعليل وبمعنى على وعند وبعد من وعن وفي** الاختصاص نحو السرج للدابة والملك نحو المال لزيد وتقع الاختصاص والتعريف بعد الذات نحو الصحب زيد لعمرو وفيها اختصاص والتوكيد كقوله ملكا أجار لمسلم ومعاهد إلى الجار من ملكها والتصيير كقوله لدوا للموت وابنوا للخراب وكلكم

في ثلاثة

غيرها

تأتي

بعض

212

يصير الى ذهاب. والتعليل كقوله من املاق. غمة مما خطيئاتهم اغرقوا والتعليل بالعوض نحو بعتك الثوب
دينارا او تجيء بمعنى في نحو لا يجليها لوقتها الا هو وبمعنى على نحو ونصرناه من القوم
وبمعنى عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم
وبمعنى بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس وبمعنى من نحو سمعت له صراخا وبمعنى في نحو ونضع الموازين القسط ليوم
القيمة افطر وبمعنى عن نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا
فالضمير اذ لو كانت اللام للتبليغ لقيل ما سبقتمونا قلت لم لا تجعلها اللام للتعليل فعبرنا ومعنى
لا القوم في حكاية الحال بل نقول من امر يجوز ان تقول قلت لم لا يقال ان يقال في
للمعنى وقلت لزيد هو حسن تفاديا للعلم وعليه جاءت الاية وبمعنى مع نحو
فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا وبمعنى الى نحو كل
يجري لاجل مسمى من ابتدائها وبمعنى عليك نحو للاطفال تيتا وافرادك من الضمير للعموم او
مثل ذلك وعرفه وعمرو اذا وعلي وزيد الغني وشهر فنحو بكرة والمعاني معقول
تكون للابتداء الغاية في المكان نحو من المسجد الحرام وفي الزمان نحو من اول
يوم الجمعة اي ايهم اشد قال الاوعين هما قال المرجع نحو هذا الكتاب من زيد
الى عمرو قلت لا يحفل الابتداء والانتهاء بدون من اعني ولا ارد من المسافة
متى غير الزمان والمكان والمعنى في المسافة من عند فلان الى مكان فلان ومن ذلك
المعنى انه اذا اخبرت بمعنى كتاب فلان الى فلان قلت جاء في كتاب من عند فلان وقد تقول
من فلان على معنى من عنده واذا اعتبرنا الجر نحو معنى الى فلان في ان
المعنى الى مكان فلان لانه الى مكانه ينتهي سعي الكتاب ونقله لا الى شخص العلم
بوكان الكتاب والمكتوب اليه وصار المقصود بالذات بينهما حرف المضاف وسلاسل
يفضل اي ذكره غير جهل ان المكتوب منه واراده اعلام المكتوب اليه مبغا لي
وجسنا لكم من بين كثير ويعضه عليه بخصوص وكذا الذي بقي سائر الذي فيه
المكتوب اليه ليعلم بذلك حامل الكتاب او الواقف عليه خشيته حمله او بعضه
لمبلغ اخر مبغا اليه بعد كثير او ادنى او كثير او بقي للبيان نحو فاجتنبوا الرجس من
الاوثان وللتعليل نحو وان منها لما يهبط من خشية الله وللتبعيض نحو حتى
تنفقوا مما تحبون وللمجاوزة وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد
من المصلح وبمعنى بدل نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا وللتنصيص
على العموم وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي كغير او بعد شهر نحو ما جاءنا

من رجل وان النكرة في سياق النفي كان نصا في العموم ومحتملة للوحدة ان احتمل الامر جو
جاء من نصير لها نفا معهم وبمعنى لام نحو فبما نقضهم اي البدل وبمعنى عن نحو فويل للقا
سية قلوبهم من ذكر الله وبمعنى في نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة وبمعنى
عند قاله ابو عبيدة في لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا وبمعنى الباء
نحو ينظرون من طرف خفي وبمعنى على نحو ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا
وزيادتها اشترط فيه ان يسبقها نفي او شبهه وهو النهي والاستفهام بهل خاصة
كما تقدم في بحث كي وان يكون مجرورها نكرة وهذا انسب واكثر في كلامهم واشار
ان يكون مجرورها مبتدا او فاعلا او مفعولا خلافا لغير الجمهور والاخفش والكوفيين في ذلك
الى تعلقها ومعمولا فعل تحتم منهم من اجرى ادرج غيره الماضية على العموم في
تراكيب ومعمولا مفعولي زيادتها اعراضها بين كذا وكذلوبا والاخفش لا يعتبر
بوجودها واسدكر الله هو الكل والاوقع وتحت اسعار ومعمولا في الشرح نحو
ما خرج به من الشرح وزيادتها لاخرج صاحب الكشاف من معمولا اسم لا خرج وزيادتها معمولا
لكلام قال وكذا جاءت كذلك للتبعيض في موضع المعمول به قال الكشاف واذا
فرددتها من معمولا كذلك اشعالا كذا قوله من غير الحساب فمن قال اذا ولكن
وفيما قيدنا من التفسير على قوله تعالى ووهبنا له من رحمتنا اخاه هارون نبيا
بعد ذكر اعراب الكشاف والبيضاوي اخاه بدلا من ما قدر البدل من من
التي بمعنى بعض متوقف على اسميتها وهي غير ثابتة وما ذكره التسهيل
من جعلها مرادفة به الاسم مرادفة لثبات الاسمية مغني قيده للحال وباء
المقاربة قال الدماميني احتراز من التبعيضية فانها بمعنى بعض وبعض ثابتة
الاسمية لا ترى جرة لها انعكاس الاسناد في قولك من اخوتك زيد او زيد بعض
اخوتك اذ يبدلها وهذا يرد قول الطيبي ان من التبعيضية اسم وايضا التبعيض
المستفاد منها لا ينقص عنه رافعة الوجدان وتصحيح انه اسم معقود الزائدة
بل يأتي لتوكيد حال الاسم مبينا للمعنى والمعنى المقصود وهي فاعل معاني

الحروف وعلامة الحرف منها الحروف صحة لها اهـ

ومذ ومنذ وبوقتا ذان جر بلا وفي مضي فيما حضر واسمان ان تليها الجملة او رفع ومع غير مضي ادراكا

هما مستعملان مع الاوقات ان كان الوقت ماضيا فهما بمعنى من كقولك ما رأيته
مذ يوم الجمعة ومنذ شهر وقوله وربع عفت آثاره منذ ازمان وان كان الوقت حاضرا

فوائد مع الكشاف في اعراب اخاه بدلا من

نحو من

وهما بمعنى في نحو ما رأيته مذ او منذ يومنا ويعني ما اذا كان الزمان معدودا اما
بمعنى من والى معا كما في التوضيح نحو ما رأيته مذ يومين ويستعملان اسمين في موضعين
احدهما ان يليهما جملة فعلية نحو ما زال مذ عقدت يداه ازاره او اسمية نحو
وما زلت ابغي المال مذ انا يافع والثاني ان يليهما اسم مرفوع نحو ما رأيته مذ
او منذ يومان وهما مبتدآن بمعنى الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول
المدة ان كان ماضيا وما بعدهما الى ما مرفوع الابتداء بهما والاسم المرفوع خبرهما هذا الخ
بعضها والعادة الثانية وقيل عكسه وهما على الاول ظرفان مضافان للجملة وكلاهما الصحيح
او اصح التكلف والعكس ولاذهما لقصر الوقت وكذا صحح الشارح في اغلب مواضعه

الاول

وحمل الا قل على الاكثر وايضا فان جملتهما يعود الى تقدير اسم الوقت كان او لاها
جنس اي ذا الجمع معناهما او قد تبين ان صنيع الشارح هو من صنيع الكلاصر من وجهين
احدهما تقديم الكلام على ادوات الجر وما في الموضوع لها الباب وثانيهما عدم تفسير
الجملة المواقعة بعدها اذ ما يعنيه وقوله رفع بمعنى مرفوع عطف على الجملة اي
من قول الخلاصة حيث قال وان يرفعا فالروح اليهما والا فالروح الباء الاول يا
بشرالبيهما جر ومعول مقدم لا بد **او زيد قام مرفوع يليهما او ما حروف بالاعداء**
او حاشا اداة استثناء ما بعدها من ويعطي الا ما ذكرت في الجملة احدها
بحلا او وانوالهما بلا قد او ذكرها الزوال اختطاهما نحو قام القوم خلا زيدا او ليل
فيما حضر وبمعنى مع وفيه يكفي الاستثناء من نجيح الخ لا حال لان الجملة المصدرية
بالملك الجامد لا تقع حالا الا بغير الا الاستثناء ومثاله **ومن** وما ان ذلك الجمع
على انها في الموافع حالا لا بد مقدرة من قد كان او مفردة وهذا قول جمهور البصريين
والقدماء وهو قول الاخفش والسيرافي والكوفيون عدم وجود ذلك والحجة الدافعة
والقياس لا استثناء الجملة اي الاستثناء النية وانما علقه وعلى من فقد ما انصار عن
ربه وادكار والتعاليل ان ذكرها الفعل لا تستطيعهما في الحكم كما من وعن والباء
لا اختطاهما بلا نهاية وان زيد تنزل اختطاهما كقوله زيدا وفيها في علم
وقوله كما سيد عمرو ولم يفهم مطاردة وقد لا تذكرهما كقوله رعد اخر ابنه سيد قبل
وقوله كما الناس محروم عليه وجارح في رواية الجر ويكون صحيح بعود على ما او في التعاليل
متعلق بمرور او ادكار ومعمول مقدم مرفوع مرفوع اذا هما لا تذكرهما في غير التعاليل
واضمر لا يقبل جملة لم يذكرها وقد اوفوا لم يعنى في فعل ان حرف جر ويكفي عنها

الجملة المصدرية بالملك الجامد
لا تقع حالا الا عين الاستثناء

لبيبس

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

فر

ووقعت الباء في كلامهم بمعنى بل كقوله بل بلد ملء الفجاج قتمه وبعد الواو كقوله وبلد
تكون الريح ارخى سدوله والفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وفي التسهيل
ان حذفها بعد الفاء كثير وبعد الواو اكثر وبعد بل قليل وتنوب عنه قوله كثير ان بعد الواو
الا ان جر رب بالنيابة اي بل وبالفاء اقل ما حذف في فصيح الكلام بل بالواو اجود ويرجح
ان صيغتها احسن من صيغ المثل قوله وهو الحق ونفاه الشعراء اقل بغير رب كقوله
اشارت كليب بالاكف الاصابع واشد عند الجار والباء في القسم وبابه كثير على ذا الغلام
ومنها ابن مالك ان الحذف في مواضع ذكرها في التسهيل والعمدة وشرح العمدة
قد ويعرض من ذا الامير معه هنا **حروف القسم** القسم مصدر غير جار
على فعله والفعل اقسم الاقسام وحقيقته جملة انشائية تؤكد بها جملة اخرى لا على
جهة التبعية ويدعى الاخيرة جوابا الجملة الانشائية الاولى قسما نحو اقسم
بالله لا قومن الجملة الاخيرة الموكدة بالاولى ان كانت خبرية فهو القسم لغير الا
ستعطاف نحو اقسم بالله لاقومن وان كانت طلبية فهو القسم للاستعطاف ويسمى
ايضا قسم السؤال نحو بالله اخبرني هل كان كذا **الباء وهي الاصل واختصت بان
يجوز معها ذكر فعل القسم** انما كانت الباء اصل حروف القسم لانها كما
قال الرضي للالصاق معنى تلصق فعل القسم بالمقسم به ومن ثم اختصت بثلاثة اشياء
احدها ما ذكره وهو انه يجوز معها ذكر فعل القسم وحذفه نحو اقسمت بالله
جهرا بالله لافعلن وغيرها لا يجوز معها الحذف نحو اقسم بالله ما كان كذا لا بالله لقد
الله عليها وقول الشاعر لله يبقى على الايام ذو حيد والثاني انها يجوز استعمالها
في القسم الطلبي دون غيرها وبه صرح المتن والثالث ان المقسم به معها يكون
ظاهرا او مضمرا وغيرها لا يدخل الا على الظاهر والباء جر متصل اوان وفي بعض
النسخ في الكل فتكون مصدرا والجملة خبر وبان يجوز متعلق باختصت والباء داخلة
على المقصور **والتاء واختصت دائما بالله والواو باستعمالها للظاهر مع الحذف
والكعبة ثم الذكر** والملح ويلزم الرفع **ابتداءا** من حروف القسم التاء وتختص بعض العلماء
كثير ونقل تالله حجارة وبقال تالله والثالث اللام والرابع الواو ويختص بالظاهر
دون المضمر سواء كان لفظ الجلالة او غيره والواو بدل من الباء ومن ثم اختصت
والتاء بدل من الواو ومن ثم اختصت اختصاصا اخر واللام بمعنى التاء لانها اقل
في القسم منها ومن الكلمات الدالة على القسم ايمن وهو اسم بلا اشكال ومنه لعمر

الرحم

في التي جعلت حروف القسم تغليب وكذا في قوله في الشرح حروف القسم خمسة ثم قال
الخامس ايمن وفي ايمن اثنتا عشرة لغة جمعها ابن مالك في قوله وهمز ايمن واكسر
الكسر ام او اقتل او قل م او من بالتثليث قد شكلا وايمن اختم والله كلا اضفه
اليه في قسم تستوف ما نقلا ويرد او لا بعد الطلب كقولهم ايمن الله لا فعلن والكعبة
فالواو ايمن الكعبة وكذا او الفاعل كما كقول عروة بن الزبير رضي الله عنه
لايمنك لئن ابتليت لقد عافيت واللهم كقوله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي
محمد بيده ويلزم الزوج بلا الابتداء وتقدم في مبحث الخبر ان خبره واجب الحذف
لانه صريح في القسم وقد اعل بانه مضاف ايمن والزوج ومعمول وابتدأ محذوف ومعمول
له وجملة القسم ما قد القول تقدم فيها شعر

تقدم في نحو بعد القسم السابقة من الموكدة بالكسر والجملة المقسم على مضمونها
الثانية الجواب من الموكدة بالباقي فقوله جملة القسم مبتدأ وما قبلي وقد الكل
طلبها والفعل مبني للفاعل ان الفتح الكسر وبعض متعلق بالصلة وملخوذ الاول
من الجواب الموكد بالقسم والوجه اخبر بعضهم فقد ان يكون جملته خبرية لان القسم
تحقيق وانما يحتاج اليه فيما يحتمل الصدق والكذب
ومنه ازلي في غير قسم السؤال ومن ادخل في القسم قسم السؤال لم يصح ان يشترط
فيه ولذا لم يشترط هنا في التسهيل حيث قال المقسم عليه جملة موكدة بالقسم
قال الدماميني ولم يقل خبرية كما قال بعضهم لان الجملة قد تكون جملة ذلك نحو بالله هل
صنعت البليلة وقال الرضي جواب قسم السؤال امر او نهي او استفهام وفي التسهيل
وقد يكون الجواب الا قسم غير السؤال قسما قال الدماميني القسم انشاء والجواب
خبر يؤكد به معنى والجواب لا انه في مثل نحو بالله ان زيدا لقائم ان
يعلم الشاهد بل هو خبر مقصود حكايته لانشاء وحكاية القسم تنزل منزلة
انشائه في الاحتياج للجواب واما القسم الانشائي فلا يكون جوابا الا هو قولهم بعض
تعجبا نحوها اي يشترط في المقسم عليه ان يكون جملة بتعجبية وان كان خبرية باعتبار
الصورة والاصل المنقول عنه اجتمعا فلا وجه لما اقتضى على ذلك وقصره على المقصود
من الجملة وان اريد باعتبار المعنى المقصود منها فباطل لانها انشائية قطعا
كما لا في الابد ولا حاجة لاستثنائها من الخبرية ومن جعل منها نوع لم يطرحا الفتح
من استثنائها من الجملة الخبرية في مبحث الجملة ثم قال لا حاجة لاستثنائها والغرض
وقيل

ان جملة القسم

وتقال عليه اعلم ان مراده ان المقسم عليه

ما وقع

علقه به حكاية منه لفعل **ويجب اتصال اللام اول ان فعل** الضميم يعني انه مثبت الفعل
ان اذا كان جواب القسم مثبتا وجب اقترانه باللام اول المتصدرة والتعويض او عطف
عليه فاذا دخل على الاخر حيث لا من الاول وان يتعلق بشيء ان كان يقسم عليه
جاز في ذلك في المضارع ولا يستغني عليها عن اللام دون الاستطالة احترز به عما اذا كان
في القسم استطالة فانه يستغني عن وجودها كقول ابن مسعود رضي الله عنه والذي لا
اله غيره مكان وقام الذي انزلت عليه سورة البقرة وقول الشاعر ورب السماوات العلا
وبروجها والارض وما فيها المقدر كائن وصلة اللام لام الابتداء لما قال الرضي ذلك
في اول لمناسبة اللام التوكيد المراد من التقديم **والمنفي ما ولا وان** يعني اذا كان
جملة الجواب منفية تصدرت بالنفي والمنفي والذي كان معنى ما ودع ربك وما قلى او لا
نحو والمقسم ان لا هم هذا المنفي لا يعتاد مع نحو اول ان النافية نحو ولئن زالتا
ان امسكهما من احد من بعده **والمضوب ما ولا وان بما والا كلما** كقوم ان الذي
تعلق بالقسم الطلبي بقوله طلبا مفعول الفعل وما متعلق بالخص والباء داخلة
على المقصور عليه ويلقى القسم الطلبي بالا الطلب الا لفعل ان كان او دا بلا حينئذ وقيل الا والنفي
لمن دعيت لاباك انهي ان جمع الى ما الصحابة اي عن مال صحبة في الدين والتجهيز والا اني كقوله
بالله يا صاحب الليل عن الرحلة من حوبقر الناس عيشا محتوقا ويلقى ايضا بالا كقوله
بالله ربك الا قلت صادقة هل في لقائك للمشغوف من طمع والمعنى اسالك الا قولك
لان السائل بدون صادق اذا استثني بالاستر لم يكن مع ان الاالجملة المطاوعة لها ابهم
الزمان ويلقى ايضا بالمصدر الا بمعنى الا كقوله فالحق لكم بالله بارك
اين حوى لما اعتقنا روعا او ائتنا ونالوتليه كانني فتله وانى ان تلقى القسم الطلبي
به الا بلا لكلما وبما والا هو على التقديم بدون اعادة الخلاف **ويلزم اللام مع النون
لمضارع مستقبل** اذا كان اول الجملة الجوابية مضارعا مستقبلا لزم دخول اللام
عن نون التوكيد بل تلزم معها نون التوكيد نحو وتالله لاكيدن اصنامكم ولا تبديلك
مع اللام في النفي ولا تكسر الا اذا اعتبر التوكيد وللعارض وحذفت عن السجزي
واحترز بقوله الاستقبال مما اذا كان حالا واذا يجب باللام دون النون لانها
تخلو للاستقبال كقوله **ليس** ذلك فرطا عليكم بقولكم لنعلم ربان يتبعه والمبيح
وما قبل لا تقسم عليه لا ان مشاهد بعده اغتنى عن القسم هكذا قاله الزجاج عن المبرد
ورده ابن عصفور بانه قد يكون عن المشاهد لا علاقة وانكر انه يقسم عليه الا

ان

لا افعلن والاستثناء
مفرغ من مثبت لفظا
منفي معنى والفعل
مؤول بالمصدر اي
ما اسالك الا فعلك

بلادانه

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

انه اذا كان منفيا نحو بعد اخلاصه ولهذا كان موجبا بقيا من اوجه الشبه والعلل وتمييزه حين المبتدا او تقسيم على الجملة الا سعيه لما بعده الا البلاس وبذلك اذا قلت ان زيدا او العمر ليقوم لم يكن اذا بقوم خبر لان او جواب القسم ولعل السر في حسنه ذا الجميع قال الدماميني قلنا والا البلاس حاصل مع الجملة الا سعيه اذا قيل ان زيدا او انه الهو فان احتماله للوجهين المذكورين اه والصواب انه يقيم عليه بنفسه وكان من حق اللام ان تدخل عليه وكان نحوه تقديمه واستقدم عليه معمولة ذا التسهيل احتراز امن نحو وسوف يعطيك ربك فترضى وانه لذو علم

الى

اللام وقال ويقول الى انه لقد نتقه وتج **وان بذا المضي وما يشابه الماضي جيء فزد معنى فرد ثم ان لم تقع** اذا اذا كان صدر الجواب ودلا ماضيا متصرفا مثبتا لم تتصل اللام بلا ابد معها من قد ظاهرة او مقدرة كقوله الى لقد انزلنا عليه وبلدا ارسلنا به اولا ما بعد الضلال من بعد بكم ومنه قوله واحترز بقوله متصرفا من الجامد فانه يقع بعد اللام والقدر معه فيه شعوله بمنينا لنعم الشيء ان وجدتها ويقوله مثبتا مما اذا كان منفيا فانه يقتضي بعد التقديم وقوله قوله اذا في جواب ابدا او معطى فلو مثبتا هلا ان معه وجمع جواز الشك له اذا مع اللام فلو ابدا هل منه وقد بين دليل الجواب ان لم تقع وهو دليله حيث تعرض لمسألة القسم الا البيان

جلاته كذا الخ

مبحث الاضافة

ولم يعبها هنا كالخلاصة **الاضافة شوينا اونونا للاعراب احذفه مثل نقتفه والثاني اجرر** شرنا معمول احذف والتنادر من انتقيم بالعمد لانه اراد ادغام وقد تقدم في باب التنبيه ان المعنى ان الاسم معتد امتنا لاتباعه وللاعراب نعت لنون وذلك كنون المثنى والجمع على حده وما الحق بهما احتراز بذلك من نحو نون بسم انين زيد وشيا الاسم فلا يحذف لانها ليست علامة اعراب وانما حذف الشيء والنون للاضافة لانهما علامة تمام الاسم والاضافة تقتضي عدم التمام لا تقتضا المضاف الى المضاف

صح

اليه الموجب تشد بال المضاف اليه منزلة جزء المضاف بخلاف افتقار المبتدا الخبر في نحو زيد اخوك اه والنفي الحد اشعا احذف معه ماذكر ان كان معه وبلا من دليل الجواب

ومع المضاف اليه بالمضاف كما تقدم ومنه استشكال ان الاسم ان بعد به منزلة المبتدا الا النبيه على البناء وهو غير منوي به المعاقبة كما بانه واذا لم يكن كذلك فيه بنوى الاسم عنه قال الرضي ويعرف بذلك عمل الحرف في شدة حاجة للمضاف اليه في حذف عن الشيء او النون لاجل الاضافة اه وقد يقيم انه ان الاضافة وقال الخ

نفرع با كلام

في الشرح وجب جر المضاف اليه بالمضاف لما فيه من معنى من او في او اللام **وانو بها**
او لاما وهو انه تعريفا او تخصيصا اعطى الا ضافة على ثلاثة اقسام منها ما اشتمل
على معنى في وضابطه ان يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف زمانيا نحو بل مكر الليل والنهار
او مكانيا نحو يا صاحبي السجن وقد صرح المرادي اعتمادا بانه قليل وبانه الكثير من النحويين
منع اضافة ذلك في الكلام الفصيح ومنها ما هو على معنى من وضابطه ان يكون المضاف
اليه جنسا للمضاف وهذا ابيه امر يحترز به ان المضاف اليه على المضاف فيخرج بعض
القوم ونصف القوم وثلثهم وثلثهم ويد زيد ووجهه بل الاضافة فيه بمعنى اللام لما
ذكرناه بل القوم لا يصدق على البعض وكذا الطائفة على غيره فيخرج جميع العشر
وذات زيد وكون يسير ويوم الاحد وسعيد كرز ومسجد الجامع بل الاضافة فيه بمعنى
اللام قيل قلت — والتقدم من خروج بعض القوم ويد زيد ونحوهما مشكل لانه
يقال بعض من القوم ويد من ابدان زيد قلت — من معنى غير الية تتضمنها الا
ظرفية على البنية كما في خاتم حديد وثوب خز كلها يحتمل ان مجرورها على الجر بعد تبعيض
مفرد وفي منزل النقل لقوم منهم ابن كيسان يجعلون الاضافة بمعنى من الجنس
ثم تفسيرها وانه لم يصح حمل البعض او الكل على المضاف واحتج ابن كيسان بقولهم وما
هذا موضع التعين فيه صاحبه فالاضافة موضع ان العين شرح الاضافة بين قلت
انسلم ان قولهم فيه شرح لمعنى الاضافة بل صورتها النسبة العين لها التي فالاضافة
فيه موضع التعين على معنى اللام ومن الاضافة ما هو على معنى اللام وذلك ما لا تقدر
فيه معنى في ومن كما قال في الخلاصة لما سوى ذينك فيه التفصيل وبمعنى
اللام تحقيقا او تقديرا فيما سوى ذينك وتمثل ذكرناه في يد زيد ونحوه ثم
تكثر الخصوص في فرق الخلاصة اذا لم يصلح الا ذاك والا فانه يقال مقتضاها ان اللام
تقدر فيما لا يصلح فيه من اولا وفيما يصلحان فيه جميعا واللام والمانع كان للام
موضع تتعين فيه دون غيرها ذا فيما يليق اذا كلامه غير صحيح — لطالبه النكتة
الاحتراز عن نحو يد زيد وانها تصلح فيه من في الجملة ولا ظرفية تحملها البيت على معنى
ما لم يتقدم في الخلاصة ولما لم يكن الا رادة من البيت المتقين ولا يتوقف فهم البيت على وجود
مثال لكل منهما ولا شبهة في وجوده من تقدير اللام مجازا لا انه لا تتبقى لكل ظرفية على معنى
من او في قيل قلت — ما يصلح فيه معنى في ومن يصلح فيه ما اع الاختصاص لان بين
المظروف والظرف والنوع والجنس اختصاصا ولذا قيل ان الاضافة كلها على معنى اللام

ذلك

واسم الكل

قال الشيخ من التي تتضمنها الاضافة

جنيد

قلت تقدير اللام في النوع الاول ليس مذكورا لانه لا يصح ان يعتبر الا باعتبار ان يصير محكوما
عليه بالتقوم ومعنى به ومن واضح بين مستدرك الى ذلك اذ لو قدرت اللام في خاتم حديد
وشجر المعترك ونحوهما لاتحد المعنى ويفرق وسيع وبغلام الدار ونحوه
فوجهه بالتقيس منها لا يعلم فيه احسن من انه لشيء في غلام ما اراده اقرب منه
الاول وثمة في البيان فانه يشمل وجه واحد منه لا يخفى غيره معتبرا فيما اولا للتركيب
في قبول واجاب بعض حاشية المختصر عن السؤال بان المعنى اذا لم يصلح
الا ذلك لحسب العقل بان اريد بيان المعنى الواضح فمن مثال قوله لا يستوي ويدخل
بالاعلام في بيان الواضح فيه ولا العنبسة الخ قلت صح تكون الامثلة كلها مختلطة
الا ما اخذوا منه فيه ونقبته على قدر المنقلب مع ان اكثر بعض الامثلة لا يتبادر فيه
الا المعنى به وايضا من ان مثل صدر به من قيام ونحو وبعضها لا يقبل الا المعنى
من كون الحول والحوادث بما تقدم من ان قلت صح فهو اعلى ان الاضافة البيانية بمعنى
اللام لا يلزم فيها صحة التصريح بها وهذا يرد ما استبعده من كونها على معنى
مثله خاتم حديد وشجر المعترك قلت صح ان ذلك وان لم يشترط لا كل لا بد
من تعود المعنى المراد وان خفي احتيج الى اعتبارها بالتصريح مع عن الظاهر
اوم الدفه كما في التصريح وجه يشعر ان الاضافة في حكم التفسير وقد يكيد انها
تكون على معنى اللام كما قاله وزاد اريد العيسان عليه لا المعنى وان صح نعم
فرحت بعد ذلك لكم الاولى لانه لا يلزم من ثبوت التفسير ان لا يكون ويشير قد سوا
بناء على اعتبار العقل كما تقدم وقد يبين الجواب عن اعتراض ابن المالك على ابي
البيان انها بمعنى في مجاز يصح تقديرها باللام مجازا والمجاز خير من الاشتراك
وبان الاضافة بمعنى في الملك والاختصاص ثابتة انواعا كقوله اذا كوكب
الخرقاء لاح بسحرة والحمل على المتفق عليه اولى وحاصل الجواب ان الاضافة في امثلة
ادعى صحتها بمعنى في من تغير المجاز كانها الا وبعضهم ذلك بعض فيها عن ابي حيان
بعلام كوكب الخرقاء ونحوه وقد يكون لاجل ان الحانق وانه التفسير على اختصاص كون الا
ضافة ما في الخلاصة من تخصيص اللام بغير ما يصلح فيه من وفي الكافية جرى ذلك بابن
اخرى وان التفسير على اشتراط كون الاضافة على معنى الحرف بالمعنوية وقوله
في الالفية متعلق بالنون وقوله اعتبت طلقه وتعريفا وتعريفا او تخصيصا معمول العكس
وتقديرها بحرف مخصوص تقسيم للنسبة التي بين المتضايفين والا فمعنى قولنا غلام زيد

لزيد تقسيم ام كان اول المعنى غلام زيد وما لم ابغى يرق بين المعرفة والنكرة وكان د واو لا
ابو حيان من نصاص بهما حتى ذهبا بسبب ذلك الى ان الاضافة ليست على معنى
اللام وثم كان غلام زيد معرفة بخلاف غلام لزيد ونحو زيد من الاضافة اللفظية
هو حسن الوجه وضارب زيد فانها لا تفيد تعريفا كما قال النحويون وذلك لان حسن
هو الوجه وضارب مضاف الى زيد بنفسه اعم من كان كذا وكان مضاف اليه من حيث
المعنى حيث نصبه ايضا ولم يعتبر في اضافة التعيين لا في حال الاضافة ولا قبلها الا جرم
جر بالفاعل اسم الفاعل مجرور في بعض المواضع وان كان من قبل منعقد بنفسه نحو انا
ضارب زيد لكونه اضعف عملا من الفعل وذ ان **قلت** ابو الفتح بن جني الى انها مقدرة
باللام وذلك حين تكلم على قول ابن الحاجب فيه من غلام فيه غرض المراد اذا زيد
شيء مما لا يلهم غرض المراد القاف كان في معنى الصفة حاله والاضافة غير محضة
وتقديرها لا تحتاج لا مجرد اللام لما ان ابو الفتح مع اسم الفاعل واسم المفعول ان المعلوم
ولا بد عنهم من افادة وتسلسل لكونهم كلام النحويين وان العرف اذ لا بد الاضافة ولا بد
ان نقدر ان الاضافة لزيد حتى يكون في الكلام معنى الاضافة وان قدر الاضافة
ضارب زيد بالم يكن هذا الاضافة اللام وانه لا يكون فيه المعنى الذي يقتضيه الفعل
مفعوله فلا وهو ابو الفتح بن جني على حمل ما من غيره فذكر اوليه لم يلابسه
الى **قلت** لو كان في الكلام معنى الاضافة لما اول الكلام لما معقوبة
وانه الاضافة معه كما بلغ لفرق اوقع ونحو ولم تؤخذ في المعنى شيئا اولا نلتزم
ان الاضافة لا تكون الا لاداة في المعنى بل تكون بادنى غرض وفرع معه او نحو
حسبه الكلام الفاصل في العمل **تنبيه** الاضافة التي على معنى من هي
التي يصدق على عينيتها في التناسب وعلى ان يدل في الجواب انها بيانية ومن شرط
في ظاهرها من ان يكون المضاف اليه جنسا للمضاف او يكون المضاف بعض المضاف
اليه والمضاف اليه صالحا للاخبار به عنه لانه بعضه فيها بل هو اعم منها الصرف
بعد ان كان المضاف اخص مطلقا والمضاف اليه اعم مطلقا وليس من امر اخذها بالا تفوق
لا يلزم في الاضافة نسبة لفو عنده ولا نوع بنفسه ولا جنس لا على معنى بل الاضافة
البيانية التي يكون بين فيهما عموم وخصوص من وجه كخاتم حديد لان الخاتم
العموم وبه نعلم ما في قول من عن الضافة بالاسم الى الضمير منها وان **قلت**
لم خصصها العموم بل لما **قلت** فرجع الى سؤال عن ذلك ونص النحو هو

ادام

Margin notes:

الاضافة اللفظية لا تفيد تعريفا

اللام

ثم ... على معنى ... الاضافة ... على معنى اللام

الاضافة البيانية التي على معنى من

سؤال

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

جواب

ادام الله النفع بكم كثيرا ما يشكل علي ما يذكره الفحول من شرط الاضافة البيانية
من العموم والخصوص الوجهي بين الشيئين من حيث انه نص عليه الرضي وغيره ما صرح غيره
من ان جميع موارد ضدها واشكل عليه ما ذكره السيوطي وغيره من اشتراط افراده
فيهما فارجو عنايتكم بوضع اصل الاشكال بايضاح حقيقة الحال حتى يتبين الخبيث
من الطيب والعجاج من الحب لا زالت عنايتكم مصابيح الاقبال ومحط الرحال
الآمال والسلام من كاتبه محمد بن عبد الله بن [illegible] الحاج [illegible] كان الله
له بمنه واجيب [illegible] عفى [illegible] وحده وصلى الله على سيدنا
محمد واله وصحبه وسلم تسليما الجواب والله تعالى اعلم منه ما ذكره السوال
من عموم الاضافة [illegible] عليه نحويا [illegible] الرضي ومواضيعه [illegible] جعلوا الا
ضافة [illegible] بمعنى اللام ولا يعترض على ذلك الا ان صاحب المفتاح واللباب يقتضي
كلامهما [illegible] المشكل [illegible] كون الاضافة [illegible] ان السيد [illegible] شرح
المفتاح ذكر ان [illegible] شارح اللباب [illegible] وجعلوها موافقة لكلام
الشيخ الرضي فان على انه [illegible] يقال من [illegible] بيانية [illegible] بحسب
المقتضي [illegible] من البيانية لا بحسب الا [illegible] الاصطلاح [illegible]
المسئلة والله تعالى اعلم ان الاعم والاخص من وجه لهما صورة من الصور ات
يجتمعان فيها فيصح ان يبين احدهما بالاخر بذلك الاعتبار وان قلت
وكون الاعم والاخص مطلقا لهما صورة يجتمعان فيها فلم لا يبين احدهما بالاخر وان
[illegible] توجيهه فان المبين للشيء معه [illegible] والاخص مطلقا لا يكون معه بالمرادف وعلى
ذلك [illegible] الاعم مطلقا [illegible] يلزم عليه [illegible]
هو [illegible] بالاخص من وجه [illegible] كما
هو مقرر في محله قلت المبين للشيء معه [illegible] لا يجعله [illegible] وهو
من [illegible] تبيين الاعم من وجه بالاخص من وجه في صورة الاجتماع شيء
من الفساد ولم يصح تبيين الاعم مطلقا بالاخص مطلقا لعدم صحة حمل [illegible] على الا
[illegible] الاول [illegible] الثاني [illegible] الاصطلاح [illegible] حمل
البيان على المبين [illegible] كما صرح به ابن هشام وغيره وقد اشار اليه السيد [illegible] ان
[illegible] المذكورة ولم يصح العكس وان امكن حمل الاعم على الاخص مطلقا لانه انما
يعقل بيان الشيء [illegible] الاخص [illegible] الاعم مطلقا ولا معنى

بجعله مبينا ومقصودا واشتراط التعيين في التي ادعاه بين من جهة أن تعيين الشيء لم أدعه
سهل التعقل وأوضح التصور ومشكل من جهة أن البيان وإن لم يضح جوابه صورة التي ادعاه
لا يخلو منها ويعلم بناء ذلك على أن المبين معين وصوابه يكون أعم من وجه كما مر ولا يمنع من منزلة
الابتداء وفيه بين المنطوق لأنه لا نزاع في المعاني المركوزة في الطباع لا كثر معه مما مر من كون
البيان أعم من التعريف للمفهوم وكان من حقه إيضاح تعبير الرد به التشكيك بالإبهام
إذ هو مغرب بعلمه وإن قولان في المشكل مادة كلام الرضي وموافقوه وإن قلت
لم خرجوا الاصطلاح بصحة حمل البيان على المبين حتى امتنع بناء على ذلك تبيين الأعم
بالأخص مع صحته في المعنى وإرادته في الدقيق قلت … لأن الإضافة المذكورة على
معنى من البيانية ولا بد في صحة الإتيان بها من حمل أو كان مجرورها على ما قبلها ومن
هنا امتنع دخولها على تمييز العدد والتمييز المحمول لوضوح فساد المعنى مع
العقال وقوله … على مذهب الرضي وقال إن من التي تتضمنها الإضافة هي المبينة
كما في خاتم حديد وأربعة دراهم وشرط المبينة أن يصح إطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله
تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان اهـ وهاهنا إشكال … أنه لا ينطبق على ما
شاع … بالإضافة البيانية لأنها … والمعنوية بخصوص
الأول وعموم … على اعتبار صحة الحمل في الأول دون الثانية
والثالثة هي التي تعتبر زيادة المعنى فيها … وقد ذكر عنهم أنه لا
بد من صحة الحمل مع من البيانية أيضا وزاد بعضهم أنه يلزم في فاجتنبوا الرجس تعلق
الأوثان حمل الأخص على الأعم وجوابهما معا أن المحمول عليه معنى وذكر من
ضمير يؤتى به … يعود على المبين وعوده عليه ليس باعتبار مفهومه من حيث هو
بل باعتبار النوع الحاصل عنه والمراد ذكره في الكلام … مخصوص في
نفس الأمر بغير المحمول وقوله تعالى يحلون فيها من أساور من ذهب … ذهب
المعنى فيه هي أي الأساور التي تكون حلية … المشكل الأساور
وقوله فاجتنبوا الرجس من الأوثان أي التي هي الأوثان المعنى فيه التي هي الرجس …
… من الفاعل … من حمل
الأخص على الأعم … والمعنوية هي التي …
… المعنى … الخروج به من حمل الأخص
على الأعم … المحمول … المخصوص … الاصطلاحية هي التي …

بينها

جوازهما

الإضافة المعنوية

الحمل

المذاهب

العامل بدون ذلك وان كان على معنى من البيانية وهذا اصل القول ان المعنوية لا تنافي
فيها العمل الا باعمال الهال الجار والمجرور الا نبينا بعيد المشاكلة بعمل الجر وان المضاف
فيها عمل من حيث فهو وهو ولا ينافي عمل الاخص على قيمة وباداء العلية القصد بعيب
المراد منه بنفس الامر وعمل الاخص على ذلك القصد طارئ العمل من عمل الاخص على الاخص
والا واصطلاحية ينافي فيها بدون ذلك وان صح فيها واعمال الاول والله تعالى
اعلم بالصواب وسمّ هذا محضة او معنوية وامّا اللفظية فسمّها غير محضة ولا او معنوية او شبهه
وما انتفى فيه ذلك حُكمُ معنى محضة خالصة من تقدير الانفصال لان غلام زيد مثلا لتخصيص
في معنى قولك غلام لزيد كالفرق وسميت معنوية لانها افادت امرا معنويا وهو
التعريف في نحو غلام زيد والتخصيص في نحو غلام امرأة ثم الاضافة على ثلاثة اقسام
منها ما يفيد تارة التعريف وتارة التخصيص كاضافة غلام وهذه ضرورة تحت
قول الناظم تعريفا او تخصيصا اعطيت بلا اشكال ومنها ما لا يفيد الا التخصيص
كمثل وغير وشبه لابهامها ومنها ما لا يفيد واحدا من التعريف وهو الذي ضميمة
الا انه ممكن افادته او قولهم في ان لها قسما رابعا وهو ما لا يفيد الا التعريف
ككلا وكلتا والمصادر المشابهة للمبهم وشبهها وانها لا تضاف الا للمعرفة لا يدرك
من معنى مخالفته طارئة للاضافة للتذكير لاكثر الشراح اضافتها للمعرفة سواء
عاما لا تخرج بذلك التعريف او ان الاصح الاصطلاحية المرعاة والقول بان فيها
ما يقتضي التعريف عند كلام ما كان به مثلا غير ما يقتضي الا التعريف معناها
الا منكرا وذلك ان المصادر المشابهة معناها الا جامدة المقتضية خطابا معروفة
الذي يقتضي تعريفا مدلولها بل يقتضي تعيينا مخصوصا ومن ثم شرطت اضافتها
للمعرفة وصفها للمكلفين وكلا وكلتا دالة على التوكيد وهو لا يكون الا للمعرفة
من الذي يقتضي تعيينا مدلولها لان ذلك مقام المقصود الثاني والرابع الذي
زدته مندرج تحت العبارة المتقدمة والمعنى انه اعطيت تعريفا مع
او تعريفا تارة وتخصيصا اخرى وان التقسيم صادق بالتعبير وذلك ان المحكوم
على كل قسم فيكون واحد انتفاء علية جلا لانه يجوز ان يكون او سالبا
وقد يكون متعددا كتعدد الحكم ومختلفا باختلاف نحو الا ما شاء الله اخراج تدويف
او تعيين او استعمال على التعيين لا حقيقة لها وقيل لانه اخص ومن امثال
في عبارة الخلاصة واعلم ان ذلك اذا قلت زيد مثل عمرو في الشبه اعني لم تنو مثل

أو تخصيصا مع هذا

نام بيا

وان تعدد مدلولها بذكر وجه الشبه كان ذلك فيه خلاف جنس الاضافة نحو اذا
قلت جاءني مثلك فمعناه مماثل لك في الحقيقة معرفة واشتهر بمماثلته له في الشجاعة مثلا
ام ادوات الاضافة التعريف لكمال عنها نعت وان اضيفت بين متضادين وغير ابن السراج به
مثل بقوله تعالى ربنا اخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان الذي كنا نعمل
ضد الصالح وان عدد اليهم كان حمله ابو بقول الشاعر وان قلت خيرا او قال شرا
غيره قال الرضي والعوارب انه على البدل لا على الصفة اهـ ولذلك رجح مثله غير
المغضوب عليهم لانها وان وقعت بين متضادين وكل واحد منهما حسن منهم غلبة الامر
ان مدلوله متعدد وذلك المتعدد غير معين والتضاد بحسب المجموع لا يستلزم تعيين المقرون
الا اذا اريد بعض المدلول الصفة نحو الحركة غير السكون اذ الافراد منها فيصح به الابتداء بها
والصفة من غير تفصيل خلافا للفاء تبعا والذي كان يخلو وانه مفهوم معرفة عشرة
ولا يتجه التوصيف خلافا لمن قال بها قوله واولاه الصفة عطف على مقول مثل غير
الصفة واولاه البدو زاد واما الاضافة اللفظية فهي الصفة وذلك بان تكون الصفة
مضافة وانها لا تخصيص لانها لا تفيد الا الامر اللفظي وهو التخفيف بحذف التنوين نحو
ضارب زيد او النون نحو ضاربا زيد او رفع قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف
او اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي نحو جاءني الرجل الحسن الوجه ومثال معنى
قوله مخصوص بصيغة اسم الفاعل او [illegible] قوله فاعل اسم فاعل حال
من الصفة وهو نصب للاضافة اللفظية بانها التي يكون المضاف منها اسم فاعل
مضافا لفاعله نحو كاتب الملك او مفعوله نحو ضارب زيد او اسم مفعول مضاف او الى [illegible]
[illegible] فاعله [illegible] او الى المفعول الذي كان منصوبا [illegible]
مشبهة مضافة لفاعلها معنى نحو حسن الوجه ومثل الموضح من المباحث الصفة
التي يجيء فيها من [illegible] الموصول [illegible]
من عشرات القول [illegible] المعنى [illegible] والقول [illegible]
ان الوصف [illegible] الاضافة غير محضة لمشابهته المضارع في كونه بمعنى الحال
او الاستقبال واورد عليه الصفة المشبهة بانها للثبوت لا للحال او الاستقبال
مع ان اضافتها غير محضة على [illegible] بينها وبين اسم التفضيل حيث
جعلوا الظرفية [illegible] اضافة معنوية مع انها معا للثبوت ثم [illegible]
[illegible] الوصف اذا قصد به الاستمرار تكون الاضافة محضة [illegible]

الظرفية اسم التفضيل مفعولية

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

919

نحو الرحمن الرحيم ومالك يوم الدين وهذا الخلاف مادة كما أنه للصفة المشبهة
وقال بعضهم إنما أشكل إضافة الموضع الوصف غير محض لمشابهته الفعل
في العمل ولحقيقة المضارع وأنه عامل عمل فعله وإضافة المشبه محضة وبني
عليه أن الوصف بمعنى الاستمرار وأنه يعمل مع أن إضافته محضة والتوجيه
الأول هو الموضوع من أن إضافته والإضافات وإن يشابه المضارع الفعل والوصف
بمعنى الماضي خارج من ذلك والجواب — على التوجيه الأول ما مثل به
على سؤال رجع إلى باب المسائل من قبل الشيء بعد المتقدم ذكره ثم باب نصب بنعم لأن
الصفة المشبهة بحكم مشكل على دعوى الخلاف ما ذكره النحويون أن اسم الفاعل
إذا أريد به الدوام والثبوت كانت إضافته معنوية وأن الفوائد الصفة المشبهة
معنى الموارد أن إضافتها لفظية ولا فرق بينهما مع أن الذي يشكل هو كون
إضافة اسم الفاعل مختلف لفظية لأنه راجع إلى مشابهة الفعل المضارع في سبب
كون الإضافة لفظية وذلك الفرق على الاستمرار عارض بجعله والصفة المشبهة
والجواب — أن التفصيل الذي ذكره النحويون لا يرجع مع الصفة شيئا إذ لا مانع
من اعتبار ذلك فيها وكون ذلك لازما فيها وتدعوى من يقول ذلك فيها إذ هو حال
لم تكن مرادة أصلا وإذ كان ذلك وهذا السؤال يشكل على قول المصنف وما انتفى به
أخيرا جهة على ما شرح به وسيأتي تفصيله ونص النحويين أن إضافة الوصف
بمعنى الماضي إنما كانت معنوية بخلاف اعتبار معنى الحضور فيها فيتعلق علم
المخاطب بما وقع حصرا فيه وأما بمعنى الحال والاستقبال لعدم تعلق العلم
بالفعل حاصلا فيهما وإن قيل — قد يتعلق العلم بالمستقبل نحو جاء ضارب زيد
غدا إذا علم المخاطب أن وأنا نعبر به عن ذلك قلت — إن العلم المذكور مشترك لا مانع
نزول على وقوع الفعل المخصوص ومن ملاحظته وباعتباره ما تعلق التحصيل
فالمعنى جاء الذي قال أو قيل فيه مشار الذي يجيء وإذا كان اسم الفاعل للاستقرار
فهو على ضربين ما يجيء من أوزان الصفة المشبهة كفاعل الصابر والطاهر نحو الراحم
الغالب كثاما وإن طلقا لأن قصد الاستقرار الذي هو الوصف من أفراده وهذا مختلف
بالنعا حذف مفعوله اقتصارا على أحد الأقوال ولذلك نقول زيد مكرم عمرو وأ
باعتباره واجبة تعمله مع قصد الثبوت إن قلت — فعلى هذا التعبير
تعريفهم اسم الفاعل بأنه ما دل على الحدث والحدوث قلت — مراده مصحوب بالحدوث

سؤال

هي

تعريف اسم الفاعل

وضع الصفة في أحد الأزمنة الثلاثة وجعل الإضافة غير محضة لما مر مع تغليبه على الغير
وأن اسم الفاعل الذي قصد به الاستمرار قد يغلب فيه جانب المضي فلا يعمل وقد تكون إضافته
محضة وقد يعكس فيه كما في الكشاف وإذا قيدت الصفة المشبهة بحدثها وإلا فهي في الجميع
بلا تقليب لأن الدلالة على الثبوت فيها عقلية كما قال الرضي فمعنى أن الوصف
إذا أطلق ولم يذكر معه بعض الأزمنة أريد به من بعض موجبها حمله على الثبوت وبالأزمنة
أريد به الدلالة سواء في ذلك اسم الفاعل وإن دل على الزمان بحسب اعتبار المعنى
وملاحظة المستعمل وكما جاز أن يستعمل في زمن مخصوص جاز أن يستعمل في الجميع
ويغلب بعضها بخصوصها فيما وكثر ذلك من جهة تغليب أحد الأزمنة أنه من جملتها
الماضي في اسم الفاعل ومنها ... والبري ينتفعان بما ... والأمر من جهة اعتبار
الحضر عن اعتبار إرادة المضي وحكمها تغليبه يعلم أنه لا يصح كون إضافة
اسم الفاعل مطلقا لفظية وبه انتقد كلام الرضي ويعلم أنه لا يصح اعتبار التفصيل
في الصفة المشبهة وما هو ذلك من التفصيل عن كون اسم الفاعل للاستمرار يعلم
أنه ليس من الصفة المشبهة وأنهم لم يثبتوا كون الإضافة معنوية إلا الآخر فسبقه
الحر وهذا الإشكال ... عن كلام للفتى ... حواشي الفاضل ... ولم يجب
عنه ... ظهر أن ما ذكروا للوصف المراد به الثبوت لا يخالف ما ذكروه في الصفة
المشبهة وأما أن يراد الصفة المشبهة ولا محيص عنه إلا بأن يقال في الفارق إلا أنها
يكون الوصف للمضي لا أن يكون للحال أو الاستقبال والمعنى الأخير للمضي ومن
أو مغلبا على غيرها فيخرج ذلك زيد أمس والوصف المستمر إذا غلب فيه المضي وتدخل
الصفة المشبهة والمستمر عند عدم تغليب الماضي وأما اسم التفضيل فهو وارد على هذا
الفارق وبالوجه ... التوجيه الأول ... عنه الوصف بمعنى الماضي
والمستمر عند تغليب الماضي لأن إضافتهما إضافة إلى غير معمول في الأظهر فيصير
ما لم ... ويخرج أيضا اسم التفضيل لأنه لا يفعل ولا يعمل
عمله وليس له معمول فإضافته إلى أجنبي لم يكن منه كما ذكروا ... وبمثل
الإضافة ... إضافة ما لم ... تكون معنوية كما هو مذهب سيبويه
فيها وأنا أقول من قال إن إضافته محضة ... بمعنى من ...
في الإضافة معمول ... وهو ... معقولة ... إلا نسلم ...
على معنى من ... على معنى اللام ... بعض ...

اسم التفضيل لا يضاف لأنه لا يعمل
وليس له معمول

انتهى

زيد افضل الناس فان افضل من الناس بل انما لا يؤول الى الكلام ان افضل يقتضي انه بعض
منهم لان المفضل بعض المفضل عليه ولا يلزم على الاول تفضيله على نفسه لانه لم يفضل
على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما ينبغي بعض وجه والاضافة التي على معنى اللام
لا يلزم ان يصح فيها التصريح بها كما قال الرضي وبهذا ذكرناه اعتراض ابن مسلم
قول الخلاصة هذا الذي نويت معنى من واو المصدر وقال الرضي مشابهة الصفة
للفعل اقوى من مشابهة المصدر وكذا كان اولى منه بالعمل فلم يكن الصابر من مرفوع ظاهر
او مضمر بخلاف المصدر نحو اوإطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذا
اعجبني ضرب زيد فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب بل اضافته الى احد معموليه كما انه لا
توقع عمله في الماضي والحال والمضارع فان قلت — مقتضى هذا ان يكون
عمل الصفة عمل الفعل اقوى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس فان المصدر لا
يحتاج في شرط عمله الى كونه للحال او الاستقبال ولا الى اعتماد بخلاف الوصف
قلت — الامر كذلك الا ان المصدر المتعدي الطلب للفاعل والمفعول والصفة
لا تطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لا وضعا فيفتقر حصولهما لما يكفي
في عمله فيهما ادنى مشابهة واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما
معنى المصدر الطالب لهما فيفتقر حصولهما الى مشابهة قوية فيحصل
ان طلب المصدر اقوى وعمله اضعف لكونه بمشابهة ضعيفة وطلب الصفة اضعف
وعملها اقوى لكونه بمشابهة قوية اه قلت — انه ان تقصيد خلاف هذا
الا ان الحكم طلب الصفة اقوى من طلب المصدر لان المصدر ماهية من الماهيات
وجنس من الاجناس يقصد الحكم عليه والحديث عنه وتعلق النسب به مع قطع
النظر عن متعلقاته فتقول اعجبني الاعطاء والاكرام واحببت الصوم وكرهت
العصيان الى غير ذلك وقد يكون الذي يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الحدث
من غير تعيين من اوقعه ولا من وقع عليه في المصدر يستفاد كون الى فاعل او مع
زيد او عمرو فيقصد المصدر من غير قصد الى معموله وذلك كثير في كلام العرب
نحو ضاربا وانه كان يقال في اوان النسمة وكل يكتفي به بل تقدم الذي من منع سقا
عن منشورته لفاعله والمفعول له ان كلا منهما غير منزل منزلة الغلام وذلك
ان النسمة لا تتعلقها الا بعد المنسوب اليه وان لا بد للموصوف ما ضربه
موصوفا بالحدث فتطلب مع منه بالصفة لا تجعل العامل من ضروريات المصدر وصح ان

فيتطلب

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

تنبيه
إضافة الصفة معنوية
إلا في صورتين في الصفة

إن نحو ضارب غيره عامل في الأول وإن الظاهرة الظاهرة لغير معمول بخلاف الصفة فكأنها
معه وفيه لما لم يكن حالا وصفة أمضى كونها محضة وأما قول ابن مالك إضافة الصفة
معنوية إلا أن توصل بالضمير المستتر فيها فجائز أن ينوى الانفصال فيها من وجه آخر بخلاف المصدر
فينتقض بأنه صنع بمعنى المانع وأما قوله الصفة والصفة موقع الفعل وهي والمصدر
موقع الفعل وهو مصدر وصفة تكون لهما بالتعريف فمرفوع بأن ذلك في الفاعل أو بأن
ظاهرة عين الشبه للمعمول فيبطل معنى التعريف وغيرها لا يعرض في الأول على ما تقدم
وأما قوله إن المصدر نعت بالمعرفة فهو قوله إن وجري وهذا الشرب برابا عاده من عصرنا
فبه عن ولا فمرفوع باحتمال أن آل جنسية قوله وما التعريف أخص إلا وهي اللفظية جهة
لا على أنها لا تفيد المضاف تعريفا والمقصود أخص من هذا وهو أنها لا تفيد أمرا معنويا
أصلا لا تعريفا ولا تخصيصا وبهذا لا تكون لفظية مطلقا وما التخصيص أخص جهة
لأن أخص لأن نفي اللفظية لإفادة التخصيص يستلزم نفي اللفظية لإفادة التخفيف
يستلزم نفي اللفظية لإفادة التعريف ولأنه على قوله وما التشنا ما من القسم الرابع فيما سبق
لأن معناه أن الإضافة فيه لا تكون مفيدة للتخصيص فقط بل بما هو أخص منه وأن التعريف
أخص من مطلق التخصيص فالتخصيص في تلك الإضافة لا تكون له وجه أو أوهم وهذا
بخلاف قول الخلاصة مع تنكير لا يعني أن المراد تنكيره أينما كان حاله كالتراب المرسية
لأن كل منها فيفسر أن الإضافة لا تفيد التخصيص وإن في الشرح أنه أشار بقوله وما
تنكيره إلى أن الفرق بين اسم الفاعل والمفعول وبين الصفة المشبهة فالمراد بالأخير
في كلام الصفة المشبهة وبكلهم من تخصيصها بمعنى الخاصة أن لا إضافة جهة تقريبه
فيكون هذا من التربادات على الخلاصة **تنبيه** في إضافة اسم المفعول في نحو زيد
مضروب عمرو محضة أنها إضافة لغير المعمول وإن عمرو الشيء موعابه ولا منصوب إلا
ظرفا وهذا أقيس أن تكون الإضافة غير محضة فيما مر بعد أن الضمير للنائب أو للمفعول
منصوب في الأصل وكون الإضافة على معنى اللام مشكل إذ يقتضي أن الأصل مضروب لعمرو
في أصله لا معنى كونها على معنى اللام أنه يلاحظ فيها معنى اللام كما تقدم والله ولي الفضل
أصلا علام أو إعلام لا ولا والتخصيص كان حاصلا في الأصل بالصفة من ثم جاز وصل أل
بذا المضاف دون سواه حيث جاء بلا إلام إن كان جمعا أو مثنى أو وصل بالثاني أو مضاف لـ
في الجمع عمل من منع لغير بجاز ثم أشار إلى كون الإضافة لفظية ووصل أل وأعلى جاز
وذلك إشارة إلى قوله وأعلى في يجوز دخول أل على المضاف في الإضافة اللفظية لأن الإضافة

وذلك أن الأول قد يتوهم أن بالإضافة إذا نصر بها الاستقرار بخلاف الصفة المشبهة فالمراد بالأخير

عن

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وصحبه

غير معرب منه وكذا ال في الغالب لانها موصولة وقد تكون عهدية ولا يجتمع معرفان والمصحح
لهذا التعليل الذي على الظاهرة بانها لا يوخذ منها الا بالتقي للمعنى واستدل بقوله
لمن دون سواه اي ان المضاف في الظرفية المعنوية لا تدخل عليه ال في هذا الحال قابلا هنا
ليلا يجتمع معرفان وهذا عندي نص بجواز ما ابدا النظار بان الذي اشهر وكذا المكرم التعليل
عند قصد الاستمرار وتغليب جانب المضي مع ان الظرفية فيهما محضة كما سبق قال ح
قلت ـــ اما الاول فظاهر واما الثاني فلان الوجه انه لا استمرار ال الداخلة
عليه معرفة ثم الدوام حو اسم في نحو المومن والكافر فيلزم من دخولها فيه ذكر اجتماع
معرفين قلت ـــ اجيب عنه بجواب نفيس ولم تر من ذكره غير انه ان تقول ان الاستمرار
غير الثبوت وهذا قال الرضي عند قول ابن الحاجب اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمعنى
الحدوث فخرج منه الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار
الحدوثي فمعنى اسم الفاعل والمفعول يعطيان الحدوث اما بالفعل او الاستقبال او الحال
المعنى للاستمرار ثم قال الصفة الجارية منهم ان قصدوا معنى الاستمرار بعين ما
عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي الاصل وضعه الاطلاق كقولك زيد يومن بالقدر
وعمرو يعود بموجود ما الحق على ذلك فيه مع الوجه انه يعطي ما ذكر فثبت ان الاستمرار في
غير الثبوت وان لم نقل اي الداخلة عليه فيقول ح الوجه انه لا استمرار الذي في الصفة المشبهة
في عدم قبول الحلول محل الفعل ولا مانع من كون ال الداخلة عليه موصولة فقوله قال
ان ال الداخلة عليه معرفة مطلقا مشكل ولهذا قال ـــ ان نحو ونقول اذا كان
الوجه انه لا استمرار من امارة الصفة المشبهة في الراجح الغالب فان قيد معرفة
وان لم يجي فان عمل نحو جاء المكرم العبد ان المعظم العلماء من مثل ابنه من
موصولة على التقييد فيهما وان اضيفه او لا لكن جاز الا وان في الفق مشابهة الصفة
المشبهة ومطلق قبول حلوله محل الفعل وان مضافا معرفة في حالة الاضافة
قلت لا ضرر في اجتماع معرفين اذ الدال احدهما زيادة على ما يعين الاخر كما تقدم عن
الرضي في باب النداء قوله ان كان جمعا اشكال ضمير المضاف يعني ان جواز دخول
ال على المضاف المذكور مشروط بما اذا كان جمعا على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم
كقوله والعارفوا ابناء الامير المطعم وكان من حقه ان يقيد بذلك احترازا عن جمع
التكسير فانه لا يقال الضوارب زيد وعن جمع المؤنث السالم نحو الضاربات عمرو وانه لا يجوز
جاء الضاربات من التقييد مقيدا ومثنى كقوله ان يغنيا عنا المستوطنا عدن او خلق

والله أتاه والصلاة على مولانا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله

الى على المضاف اليه وهو المراد بالاسناد كالفعل الشبه او على الاسم الذي اضيف له المضاف
الاسناد كالاضافة في التي الجلابا وهلم جرا نحو الصفار وشبه من غلام اباك كرجل كما الرضي وانما
اشترط ما ذكر لتضمن واسم الى المضاف اما اذا كان الوصف مثنى او مجموعا بواو ونون فالتفويض
بحذف النون ولبعد الاخر جوا فصح التذكير والموضع لانه لا نون فيه ولاشتبه مع ال ولا ابس كما
في اضافتهما واما اذا خلت ال على الثاني او ما اضيف اليه فيقبح وبعضهم من اجازه
الاضافة من ضمير الموصوف ايضا وفيه نصبه لا فيه من اجراء الوصف اللازم مجرى المتعدي
المتعدي وفي الجر بالاضافة تخلو من القبح فهو وليس الذات ولو لم تدخل ال على الثاني
فيه وقعه اذا كان مضافا لضمير الموصوف وكما في نصبه على التمييز اذا لم يكن مضافا ولا انه في
للاضافة وليس وان قلت لا فيه في النصب على المفعول به نحو الصفار جرا مع الجار فلت
منه محمولة على الصفة المشبهة كما حملت هي على اسم الفاعل في العمل فوقه او وصل بالبناء
للمفعول ونايب ولا له صيغ ال وما وافقه على المضاف اليه الثاني اما الاسم الذي عدا
الثاني الجر ولا اعمل صيغ الثاني والجر ومن الثاني اليه بمعنى في صور ان الصفة والجر بقول
عطو ولما عطف على الثاني ونحو وان اريد تاليها الكتب او لا والقران ممنوع وهو كالبعض
جنس الكتب امرا والى المضاف ومعموله الى الاول من اينما كان الكتب المضاف
الثاني من المضاف او غير الموصوف كقوله فقطعت بعض اصابعه والقد عاهد على كذاب
وهو التذكير كقوله تعالى وكلنا اعنتهم لها خاضعين والمعنى لشأن منهم وكذا ان سير الجبارين
هكذا ان يحسن حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف اليه ولا بد ان جاء انه غلام هند
وذلك لئلا يكون المضاف بعضا او كبعض ولا يقول اعجبني يوم الجمعة وان صح حذفه
يوم صلوا المساء والسرح والقول بالصيام اعجبني يوم عرفة لان اليوم بعض ومنه بعضا
من الجمعة ولذلك كما يطلق على اليوم تدل على الاسبوع فلو حذف اليوم وقع اللبس
اذ لا يدري يقع الحكم هل اليوم او الاسبوع فهذا خارج من الشرط الاول اما البعض
فقد تقدم تمثيله ومثال ما هو كالبعض قوله وما حب الديار شغفن قلبي ولاكن حب
من سكن الديارا وفيه وليس كل وذلك ان المضاف قد يكتسب من المضاف اليه الجمعة
واعلم ذلك وزاد بعضهم ما اذا كان المضاف كلا نحو يوم غير كل نفس الاية ومشكله
ومن بل على الخلاصة خلاف ذلك فيه بحيث اجاز كما الشرط الثاني ولا تقع
الا ان تقعه لا شيء يعني مفرد كتابع الابتدا او بدل فجره
اسما محتاجا بمعنى مضاف مفرد ومعول نقصه وقد علقه بالسكون على الغة ربيعة

الرد

حيث قال خاضعين

المراد

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

والمراد بالافراد ما يشمل التثنية والجمع ولا يقال ان الفرق بين الاضافة والصفة ادق ولا
يقال يلاحظ الانسان ولا يعكس فلا يقام حي صفة لموصوفها ولا بالعكس لان الاضا
قد تقتضي التغاير من جهة المضاف اليه مغاير للمضاف والغير غير المغير ولا فرق لان المضاف
اليه موثر في المضاف التعريف او التخصيص كما في الوصف فلا فرق على الاضافة المعنوية
والحكم المعلل عام فيهما وفي اللفظية ولذا قلنا لا تقام صفة لموصوف والمضاف اليه
في اللفظية مغاير للمضاف وان كان نفسه لانه التغيير بالاضافة بل يكون مقصودا ويرد
لان المضاف في زيد ضارب زيد او ان المعمول فيه عامله سواء كان العامل في باب الاضا
او غيرها فالاولى ان يقال على ما مر انه لم يكتف بالتغاير في المفهوم الذي بين الصفة والموصوف
كما اكتفي به في تخصيص الموصوف بصفة وذكر في حاشيته هذا الاشكال واجاب
عنه بعد ذكره بعضهم من ان الصفة تابعة للموصوف في الاعراب ولو وقعت مضافا اليه
كان مجرورا بالاضافة دائما ولم تتصور متابعة الموصوف في الاعراب فلو جاز اضافة
الموصوف للصفة واما الاتكس فلان الصفة يجب ان تكون تابعة للموصوف
في الاعراب ومتاخرة عنه ولا يمكن ان تضاف اليه والاكثار منفرون عنه ولم تكن
المتابعة ايضا الخ قلت انما يتم ما ذكر على من يلزم الاضافة والاشكال
لا يتوقف على من ذلك اذا ابنيت على تجويز الاضافة التي لا تنافي امكان التبعية
بل الاشكال عليه اقوى لو ذكروا انه لا فرق بين التعبير بالصفة والتعبير بالاضافة
فالمراد لا فرق بين التعبير بالصفة والتعبير بالاضافة فالمراد لا فرق بين قولنا الماء المطلق
العدم او المجمع المطلق ذلك والمراد لم يتوهم الفرق بينهما من تعرف الفقهاء بين الماء المطلق
ومطلق الماء وذلك اصطلاح منهم لا سبب اختلاف التعبير فيشكل الاشكال الذي اقول
يتخرج من ذلك الاشكال اشكال اخر وهو انه لا ينبغي فرق بين غلام امراة وغلام
امراة لما مر فاني انه لا فرق بين التعبير بالصفة والتعبير بالاضافة فيقال ما وجه عدم
الاضافة فيه محضة مع انهم قالوا انه يجب الاضافة محضة لان غلام زيد ليس في قوة
غلام لزيد كما سبق واما من علل بان المضاف فيها ليس مخصصا للصفة بخلافه في اللفظية
فقد تقرر نقضه والذي يظهر لي في توجيه المسألة انه فرق بين التعبيرين ولا
يشك من له ادنى فهم في انه اذا اسمع جاء غلام واذا بالصفة علم ان الغلام
هو الفاعل واذا اسمع بالاضافة علم ان الغلام الفاعل لا انه هو الفاعل [illegible]
فقطعا مبني على سبب [illegible] التحقيق الى ذكر [illegible] عليه

انه

وفي

اشكال

اشكال آخر

اللهم صل وسلم على الحسين ونبينا ومولانا محمد وآله

لو عرضنا تعريف الشيء بعينه والمسئول تأملت في غلام زيد وغلام رجل من حيث المضاف منسوبا الى ما فان مفهوم المتكلم نسبة الغلام الى زيد ورجل لا نسبتهما الى شيء وتأملت في غلام فاضل بالنسبة موجهات فاضل منسوبا وغلام منسوب الى شيء فان الصفة مسندة الى ضمير الموصوف ثم تأملت موجهات المنسوب فهو الذي يتعين هل الذي يتعين او يتخصص بالمنسوب اليه فان الشخص مثلا ينسب الى بلد او مذهب وتعود الى يتعين هذا وكذا ينسب الغلام لمالك والصاحب لمصاحبه وتعود الى يتعين من جهة ذاته او من جهة ما او يتبين المنسوب اليه هو الذي يتعين بالمنسوب فغلام زيد جار على الاصل وايضا هل الطبع والعقل وغلام وفاضل بالنسبة على عكسه ومن اجل ذلك فيه الكلام الدال على المقصود تعريفه هو المنعوت فدل عليه بلفظه ثم دل على لقبه بالضمير الذي شمله الوضع مع ان الموصوف لما دل عليه ايضا اذ هو واقع عليه واكون الدال الذي على النسبة فيه اسبق بالاعراب في الاعراب فان الاعراب في لغة العرب واسبق في النسب التامة في بالكلام بان متمه في اسناد الصفة لضمير الموصوف ولم يحتج الى شيء من ذلك في الاضافة لما تقدم ومن ثم عمل المضاف في المضاف اليه لان المنسوب هو المفتقر للمنسوب اليه فيتعين به ولم يعمل المنعوت في النعت لان المنعوت منسوب اليه فهو مقتضي بالذات النعت ولذلك عمل النعت في ضمير مفرد عنه ان وكذا ذكره الاربعاء الى تطابق النعت والمنعوت ولم يبق بينهما مغايرة الا في المفهوم واكتفى بها ولما لم يدع داع الى ذلك في الاضافة لم يكتف الا بالمغايرة التامة بينهما اذ لو اكتفى بمغايرة المفهوم وقيل غلام فاضل بالاضافة لتعين المضاف اليه ضمير المضاف وكان ذلك لما يصح فان قلت هلا استغنى عن هذا التطويل بان الاضافة على معنى اللام ولا يفهم من قولك غلام فاضل مثلها الا ان الغلام للفاضل بخلاف المنعوت والنعت قلت يبقى هذا الاشكال غلام امرأة مع غلام لامرأة ثم ظهر بعد هذا ان المقصود من النعت امران احدهما توضيح المنعوت او تخصيصه وثانيهما بيان حقيقته وصفته واذا قلنا جاءني غلام فاضل كنا قد خصصنا غلاما باخراج من يشاركه في الشهر دون وضعه وبيننا مع ذلك انه متصف بالفضل وصار معنى قولنا ان النعت يدل على معنى في المنعوت والمقصود من الاضافة الاول وقف دون الثاني فالمضاف اليه لا يدل على معنى في المضاف اذا قصد حقيقي منه وما رجح عنه وما بل من نحو مغايرة تم حيث لا يصدق عليه اذ لا يدل على معنى فيه وضعه وجه امتناع اضافة الموصوف لصفته وبالعكس واما في مسئلة الاضافة مع مسئلة

المضاف اليه منسوبا

اكثرت في النمو

المقصود من النعت امران توضيح المنعوت او تخصيصه

النعت

النعت وقد كشف ايضا الغطاء في غلام امراة وغلام لامراة اذ كان للقائل ان المراد من
الاول تخصيص الغلام فقط وان لزم من ذلك كونه متصفا بالمملوكية لها والمراد
من الثاني المعنيان معا ولا ينافيه منع كون الاضافة بمعنى على معنى اللام لما في الرد على
ابي حيان من ان التخصيص منحط بقيود لا تنحط النعت على معنى به منبئ عنه مطابقة
حاصلة بالاسناد الصفة لضمير الموصوف فلا يتوهم انها التزامية حتى يتساوى في
ان يكونا نعم النعت يدل بالالتزام على معنى الغلام اذ به حال كونها افادوا وهي

في الجمع

ايضا فانه يصح ان يقال الموازاة والمطلق اي الجمع الذي معه الطاق والمراد بالاطلاق الذي
معه عدم وجوب التفسير بالكلمة فيصدق عليها في نحو جاء زيد وعمرو ومثله او نقل
انها للجمع المطلق والجمعية على منزل الطاق ذلك في مقابلة ما يقتضي اليقاء وثم
من الجمع المقيد الذي معه وجوب التفسير او وجود التفسير فلا يصح هذه الاوصاف

قوله لا عدم وجود التفسير

ونظر بعض ايضا ان يقال لم جعل الجمع بالاطلاق وان كان التفسير بالاضافة يطابق في
التفسير بالصفة كما تقدم ولا حاجة اذ الاضافة الصفة الى الموصوف يحتاج الى
بذل المضاف الى حيطة نفسا لحروفه بمعنى ما له الجمع شيء امهلها من جنس الجمع
بالمعنى واحد وقد تقدم الوجهان الاصطلاحية من الجهة هنا لا ما في ذلك على انه لا فرق
بين التفسير بالاضافة والتفسير بالصفة الطاق في محل التفسير فوله كتتابع نتيجة التتبع
وادخل معه الشرح النعت والتوكيد وفرع لعنه ان النعت يصح دخوله فوله متغير
وكذا التوكيد اللفظي لانه بالمراد هو اما المعنوي فيصح اضافته للمتبوع نحو بعوض شيء
وعينه وكذا النعوت والابهام المتبوع لقبه واما عطف البيان فكذلك النعت بلا فرق بل
لا النعوت معه لاضافة اطلاقا تارة الاشتهر فيه عبد الاول واما البدل فيما لحكاية شيء
كالبدل والنعت والاشتقاق صح اضافتها للمتبوع كاضافتها لضمير الموافقة
اي التبعية ولا عكس واما النسق فمختلف نحو جاء انا غلام وزيد صح فيه الاضافة
ونحو جاءنا زيد وعمرو ولا قولهم لا تبلا وبلا بوه لم انه هينا وجد السبيل العبد بلا اعتبار الاضافة
وليس كذلك لما ابواه ذكر لها توجيه شيء مسموع لا يقاس عليه فصار كالخلاصة
احصروا الحصر فقوله سعير كثير في التراد من قبيل الاول بالمعنى لا في المقصود للاسناد
اليه وارتباطه بالاسم ومعمر الجامع في اضافة الموصوف للصفة فيه اولى على جزم
موصوف الصفة اي معمر الكلام الجامع وجد فيعتبر في اضافة الصفة للموصوف
وذا وليه بتقدير موصوف الصفة الجواز امتثالا بما فيه شيء جزء من جنس الكيفية

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

ويوم يوم وليلة ليلة في الظرفية المؤكد للتوكيد الزم اضافة حقا ذي في امر وبعض هذه

لم يضف ما لم يضم كوحد لبي ودوالي معنى فثنى كلتا وكلا ولا تضف فيه بعضهم واوى

او لان ذا الى اسم جنس معتل من الاسماء ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى كعند ذي بضم الصاد لذي بمعنى غاية الشيء

وقصارى مثلث ووزنا وصحى في بمعنى مع واخرجت المحذوف […] الاشياء اخر مبينة

في […] التمييز المتداولة وبعض هذه الاسماء يذكر وجملة لم يضف […] اذا لم يضف

للاسماء […] هذا النوع الخروج عن الاطراد بلزوم الاضافة وكونها

لخصوص الضمير وذلك كوحد الذي تقدم […] على الحال وانه لا يضاف الا للمعلوم

ولا فرق بين ان يكون الضمير لمتكلم نحو […] اخصنا ان مررت به وحدي او لمخاطب

نحو وحدك […] او غائب نحو […] وكلبي بمعنى اجابة اجابة

اجابة لك بعد اجابة ودوالي بمعنى تداولا لك بعد تداول وسعديك بمعنى اسعادا لك

بعد اسعاد وحنانيك بمعنى […] وهي مصادر مثناة قصد

بها التكثير وتقدم في باب المفعول المطلق بعض الكلام عليها وسبق في هذا الباب

وجه لزوم اضافتها الى ضمير المخاطب قوله لبيك […] على حقا ذي الزم

كلا وكلتا الاضافة اي مختصة دالة على اثنين لفظا واحدا نحو كلا الرجلين وكلتا

المرأتين […] الاول المذكر […] في المؤنثة المجردة والمجموعة وعلى

مضاف […] بقوله لمثنى اي لفظا ومعنى […] نحو كلانا وكلاهما

[…] وشذ […] الا المثنى

لفظا ومعنى وخرج […] وهو المنصب […] بقوله ولا تضف نحو كلا اخي وخليلي

واكثري […] لا يجوز الا في الضرورة واوى […] على حقا ذي ايضا ولذا […]

الزم هذه الاسماء الاضافة الى اسم الجنس ولا تضاف الا الى […] الدال على […]

نحو […] والان الاحمال […] في […] اشتراط […]

بقوله معتلا […] يقتضي […] الا […] من […]

باسم الجنس […] في التسهيل […] الى اسم جنس ظاهر ومنع اضافتها الى

الضمير […] واجاز ابن […] اضافتها الى […]

لا […] بعضا […] المفهوم من كلام ابي حيان ان الجمهور على جواز اضافتها

الى الضمير نحو […] وهو المختار […]

اختصاصها بالاضافة الى […] في الكافية […]

[margin: اجابة]

[margin: وتحرر]

ذكرها مع أي وأولات العنصر في الإضافة للكلام بعض الأمر بعضه إنما إضافة لفظا ومعنى
معنى حقيقة إنما لم يبين بقوله معنا إلى الجمهور والمتقدمين خلافا لابن عصفور ... اشتراك الجمهور
إذ هما وأولات واشترط صح في هو مذهب الجمهور كما قال الدماميني وعلى هذا أولى ... لم
ومن على الحاضر واستشكل بعضهم من النحويين أن تطلق ذا حصل ما يعقد على أن
المراد بالعنصر في ما يعم المذكر كما قال الدماميني وهو توهم وإنما على أن هذا المتقدم كل
من أصحاب الحمل وابن عصفور والمفصل التفصيل والصحيح التعبير بالقول في الحال والأكثر
قال وبعض لازم لها بلا منع. تنعتهم بالنكرة أو حال إلا تعتقد قال وبعض يلزم
الإضافة معنى وقد يجوز أن عنها لفظ نحو كل وأي وإنما مثلنا بعضهم مثل بعض
أن وكلا على بعضهم وأجاز ومنعها للإضافة امتنع دخول أل عليهما بل بعد أن
للتعيين والتعميم المؤول كما ذكر في التفصيل أو شرطهم أن كل وأشبابه حالا
أو وأجاز ذلك الأخفش نحو مررت بهم كلا ووافقه أبو علي في الحلبيات وابن درستويه
وإن هذا الرأي أشار بقوله أو حالا لا يقع بنصب حالا على الحال والمراد التعميم للتأ
وبل بعد أن ذكر وسيبويه أن هذا الاستعمال على هذا الرأي ثابت بعض وسيبويه كذلك
وأن هذا لم يجيء به كل في شرح التسهيل وعلى هذا المعطلة يقع عندهم على حالة كل و
وبعض لازم إلا أن وأهل الغالب وقد يقع حالا والمراد أنه كونه تبعه اسم العامل
ومع الإضافة يحتمل أن يكون يقع منصوبا بأن مضمره لعطفه على الاسم الصريح أي بلا منع
تنعتهم بالنكرة أو وقوعه حالا أو بمعنى الواو ويكون جاريا على رأي الجمهور ولا تضف
أيا للمعرفة مفردة ما لم تكرر أو يقصد بها الأجزاء خلافا لابن عصفور وبالنكرة للمعرفة والشرط
والاستفهام والصفة مطلقا من الأسماء الملازمة للإضافة معنى أي و
يجوز إضافتها للمفرد المنكر والمثنى والمجموع معرفة ومنكرة وهذا الصور المنفصل
بمفهوم اللفظ وتمنع إضافتها للمفرد المعرفة ومنع منطوقه وإنما امتنع ذلك لأنها
مع النكرة بمعنى كل ومع المعرفة بمعنى بعض وإذا أضيفت إلى النكرة وقعنا على جميعها
وإذا أضيفت إلى المعرفة وقعنا على بعضها ويدل على ذلك الضمير الراجع إليها تقول
أي رجلين جاءك أجاوزكم هما وأي رجال جاءوك وأي الرجلين جاءك أحدا كرمته وأي
الرجال جاءك جاءك وإنما الضمير التعاقب بين المرأة منها ولزوم إعادة مع المعرفة
يدل على وقوعها على بعضها ومطابقته للنكرة يدل على وقوعها على جملتها وامتنعت
من إضافتها للمفرد المعرفة أنه لا يعقل لها علته بخلاف غيرها وهذا أجاز

إذا أمنتها اللبس ... بصورتين إحداهما أن تذكر مضافة إلى الفية نحو مليك الفتها خال (؟) تعلى
لا وأيلة وأرى الاجزاء لان المعنى أيا وأيتا بعضه أن تقصر أجزاؤه نحو أي زيد
أحسن بمعنى أي أجزائه أحسن لانها فيهما مضافة لمعرفة ولا ثنية والعطف حقيقة
وفيه المعنى قوله وما لم تكرر إلخ أي على جهة التوكيد بالواو وما ضرنك نحو أعلمه وقيس
ء الشرط ما يدل على أن أي تلزم الإضافة معنى لا لفظا تقدم من جواز إضافتها على المعرفة
إنما هو بالنظر إلى الجملة من حيث هي وأما باعتبار خصوص المعنى التي تستعمل
فيه ففيها تفصيل وذلك إذا كانت موصولة اختصت بالإضافة إلى المعرفة واختصت
إضافتها إلى النكرة خلافا لابن عصفور وإن كانت صفة فبالعكس نحو هذا رجل أي رجل
وعالم أي عالم وجاء زيد أي زيد أو حالا أو الدعة المعنوية الشاملة للحال وإن كانت
شرطية نحو أيما الأجلين أو أينه وما ... جازت إضافتها للمعرفة والنكرة
قوله لدى متعلق بتقصد وهو مقدر بمعنى اسم المفعول ومعونتها وما الحاصة مقدرية
وابعاضه للأمر المفعول بالنعت والمجرور والباء كما وردت متعلقة بالأمر الذي قدم ...
له قوله والأصل للذهن مقدر وحتى والمصدر أن بمعنى اسم المفعول ومع الذكر ...

ويحذف الناظم وما يأتي ترى يقيم ... الحكم او حرا إذا ... المحذوف بعد ما عطف، واول
بشرط أن ... عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأول أي يحذف المضاف

فيخلفه ... أي المضاف إليه في إعرابه وهو المراد بالحكم نحو وجاء ربك أي أمر قوله ... أي
متعلق بخلفه أي يخلفه لأجل حذفه ولابد للحذف من قرينة وسكت عن اشتراط ذلك لأنه هو
لأن ... والمضاف المحذوف لم يكن أو كون عمل قوله أو حرا عطف على ... والساكن
موقوف بالمضارع أي يخلفه في الحكم أو حرا أي يبقى على جره بشرط أن يكون المضاف المحذوف
معطوفا على مضاف وقد حذف ... كقولهم ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك ولا مثل
أخيه ... يقولان قوله المحذوف فاعل ... وما ... والعطف على المعطوف عليه
ونائب فاعل عطف للمحذوف والجملة جارية على غير من هي له والمراد المضاف المعطوف
عليه ... إن ما عطف المحذوف ... عليه وعبارته توهم رجوع الشرط للمعطوف
عليه أيضا لأن الأصل عدم استدراك أحد المتعاطفين بغير الآخر فيبيح الحذف إذا صح
ومن يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله مضافا ... تنوينه بشرط أن يعطف
على ذلك المضاف اسم عامل في مثل المحذوف سواء كان مضافا كقولهم قطع الله يد ورجل
من قالها أو غير مضاف كقوله ... أو أنفع من وبال الكريم ... وبال الكريم

تقم

يحذف المضاف فيخلفه
المضاف إليه

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وصحبه

225

صفة اسم فوبني المضاف

قوله والاول نعتا لمحذوف هو المبتدأ اي والاسم الاول وهو المضاف وجملة تربيني خبر والثانيا
ثانيا بالعطف لمحذوف يقسم اي حذف وجملة متعلق بيقيني وكذا بشرط والمراد بالاوى بمعنى في
عن وعلى بمعنى مخصوص وجملة فروى المضاف المذكور وجملة الصفة حال
من عاملا لا يحتاج فيه اي الاضمار فرع على الاصل والصفة صورتها محيئ افعال من الاكثر
وليس امتعلق بالصفة وثاني الاول هو المحذوف والاول هو المضاف فرع فبقي من التقرير
السابق ما به ابتعم بالظرفية من العضو ومثله وارد على الخلاصة مفعولا او ظرفا اجز
ويقلا على المضاف عن ان تلا كذا الضمير مع اما مقتبي والنعت والنزلو الاجنبي يجوز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه بالصفة على ما هو الحق ان كان المضاف مصدرا او دواما مصولا كقراءة
ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب اولاده ورفع شركائهم اي
ان يقتل شركائهم اولادهم او كونه فيه كقوله نوما فسحا وهو اها سقي لهاء رواها
وكذا اذا كان المضاف وصفا واقد يفصل بمعموله كقراءة فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله
بنصب وعده والاظافة لرسله وبخفضه كقوله عليه الصلاة والسلام هل انتم تاركو لي صاحبي
طاجب وعلى هذه المسائل الاربع نبه بالبيت الاول قوله مفعولا او ظرفا حالان من فاعل
يفصل فيه وما عائد للفروع وما عائد بفاصل صغير يعود على معمول المضاف بيدل قوله عاملة
ويشترط مع عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة في هو بدل او ضمير يعود على اسم الفاعل المفهوم
من الفعل وطو ويصح ان يكون مفعولا او ظرفا معمولا لمحذوف يدل عليه ما قبله
ولا تقول بعضهم حتى يكون ابتاغل بان باب المبدل المنزل اوسع من باب التقسيم وسيأتي
التنبيه على هذا البحث في الاشتغال ان شاء الله تعالى وتحترز بقوله عاملة عما
ليس معمولا للمضاف فان الفصل فيه ذلك لانه اجنبي كما يأتي وبقوله مفعولا او ظرفا عما
على المضاف وان الفصل به ضرورة وان لم يكن اجنبيا كقوله واعرفنا فهم وجر صبب
بالمعج وجوز البعض ان الفصل بالفاعل وصل حقيقي باعتبار اللفظ والرتبة لانه واقع
في مركزه بخلاف الفصل بالمعمول قوله المضاف نعت لعامله وفي متعلقه بيفصل والمراد
بالثاني المضاف اليه وجملة تلا صفة للثاني الاول وهي صفة لازمة لم يحترز بها من
شيء والمراد بقوله كذا الصبر اي انه يمتنع الفصل بين المتضايفين ايضا بجملة القسم
كقول بعضهم هذا غلام والله زيد وقوله مع اما اي انه يمتنع الفصل باما كهم الكهم وتحرير
الكم كقوله هما خطتا اما اسار ومنة وهذا زائد على الخلاصة وجملة تندرج على الصفة
وما عطف عليه اشارة الى انه جاء الفصل بما ذكر في الشعر ومثال النعت قوله

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

كذا بدون ابا عصام وبرجعا ارده بالجماع والمراد بالاجنبي ما ليس معمولا للمضاف سواء كان فاعلا كقوله الف ابلاغ والمراد به انه فعلا منع ما فعلا لا الابلاغ اذا ومفعولا كقوله تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها اوظرفا كقوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل وعطف الاجنبي على الفصل والنداء من عطف الاعم على الاخص وفي الفاصل الفكسر وارتكب ذلك في الكتاب ان الفصل من جهة كونه مع المنعوت كالفصل الواحد والنداء مطلقا يعم لنه معنى صح والاعم اخ ساليع كما يتوهم جواز الفصل بهما اعني منه عليهما فخصوصهما انه الروابط الا ان عطف الاعم على الاخص والعكس مخصوص بالواو فيكون او بمعنا الواو **المضاف الى ياء المتكلم آخر ما اضيف لليا اكسر وقل بتسمى ذو علة والجمع والمثنى فتح الياء والواو بدل اليا ادغم واليه لابه هو يا افتح سلم واغلب لمرالى على مع الضمير** يجب كسر آخر المضاف الى الياء لمناسبتها كغلامي وهو المراد بدون الياء وان الظاهر يكون بادنى سبب ويستثنى من ذلك العكم اربع مسائل وهو المقصور والمنقوص كفتى كقاض وعليهما نبه بقوله ذو علة لان ذو علة يشمل غير المراد من نحو دلو وظبي وهذا خارج بقيد الاخر الخاص والمثنى كابنين والمجموع على حد كمسلمين وعليهما نبه بقوله والجمع والمثنى فان حكم الاربع الا يكسر عند اضافتها للياء بل الياء بعد المنقوص والمثنى والجمع جرا ونصبا تدغم في ياء المتكلم والواو في الجمع رفعا تقلب ياء وتدغم الياء في الياء والمرع لا يكون الا ساكنا على صدر ابن بقوله والياء الخ وادغم اشد من الادغام بالتشديد والياء في بدل الفتح متعلقة به والا الثاني بالمثنى ومعاوية المقصور ما انقلب ساكنا ما قبله فقد جاء كسر عند فصور وهذيل يجيزون قلبه الف المقصور ياء وادغام الياء في الياء كقوله سبقوا هوي واعنقوا لهواهم وكلام المترجم يجري في المثنى والخلاصة سالم من ذلك وفي التسهيل وان كان الف بعض شيئين جاز في لغة هذيل ابدال والادغام فالى المواضع وانه هل يجوز قلب الف المثنى على لغة من يلزمه الالف في جميع الحالات كالمقصور كما قال ابو حيان يحتاج الى سماع ولم ينقل منه شيئا وتقلب الف لدي والى وعلى مع الضمير ياء نحو لديه واليه وعليه ولا يختص بالضمير بل ان يكون لمتكلم او مخاطب او غايب ونبه بزيادة كاف على الخاصة **والياء سكون فيهم والفتح كثير وقل حذفه مع كسر ما تلاه وفتحه وابدال الياء الفا** لا يجوز سكون ياء المتكلم وفتحها لكنه يجب في غير المواضع التي سبق استثناؤها وانها فيه واجبة الفتح وقد مر ان السكون لا يجوز فيها حكم ما سبق بالادغام فيها اذا لم يكن ما قبلها العلة واذا كان الساكن مواضع ليلا يلتقي ساكنان والسكون الاصل اولى

ا

اي شيخ الابا الايح ومثال النداء قوله كان برذون ابا

بحوث وقد نص المرادي بعينه من ابي طالب بن ابي طالب شيخ الابلح ومثال النداء قوله كان برذون

عطف الاعم على الاخص وعكسه مخصوص بالواو

مبحث المضاف الى ياء المتكلم

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه

226

لانه الاصل في كل معرب والاستثقال لعدم اظهاره لانه الاظهر مبني وهو على حرف واحد
يجوز حذف الياء والاجتزاء بالكسرة قبلها دليلا عليها بقلة كقوله خليل اما الكرم فيه للمرء كعبه
ببري ومالي فيما يقضي كصعع وهذا عين الصواب واماله الصواب الا هو ولاوجه كم ايامه
وقد تقلب الياء الفا فيقلب الكسرة قبلها فتحة كقوله الكوم ما الكوم ثم اوي الي
اما وبرو من التفجيع وهو الايضاح عين الصواب واما فقد جاء ايش ابن الجبس في وقد تحذف
الالف وتبقى الفتحة قبلها دليلا عليها جاء عين الصواب ايضا كقوله ولست براجع ما فات مني
بلهف ولا بليت ولا لو اني وهذا زيادة على الخلاصة وبقي عليه في التسهيل نحو لمروره
بعا وردت الثلاثة دون قرار ونحو بالثلاثة الاوجه الجارية في المرمامنى وقد تقال
ان الاضافة الى اليا الاجيم يا الهه بحذفه حوم الصواب وما او اقتصر على ما قبل الياء وما على السلا
ضم الياء والمراد معدراته نظاما وحرفه فيقتصر على الضم وان تقولا يا ابنا للمفعول
عليه على حذف والبناء معول مثال لشغلا مضمن مقتضى شغلها ان وقال ان نبدا الباء عوضها
الى صورة الالف وهو مقتضى لاختلاف ومع قوله ومبتغى المعكوم على الضم من غير ان يتوصل
الى ذلك بقلبها الفا ولم يصح لانه يقتضي ان المحذوف بدل الحالة من الياء وتشرك زادت بالالف
المنقلبة عنها هي المحذوفة وهذه زيادة على الخلاصة وان تناد مجازي الخفض وراء واو الا
مع الحذف وكثر ما تلا او من تنادي المضاف لياء المتكلم جازت الاوجه الخمسة المفهومة
مما سبق وهي اثبات الياء ساكنة او مفتوحة وحذفها والاجتزاء عنها بالكسرة وقلبها
الفا مع فتح ما قبلها وحذف الالف والاكتفاء بالفتحة قبلها عنها والا مع حذفها والاجتزاء
عنها بالكسرة نحو يا عبد او ما تقدم وفي به اثباتها ساكنة او مفتوحة نحو يا عبادي لا خوف
عليكم اليوم يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم ويليه ذلك قلب الياء الفا نحو تحيتي
ويليه حذفها والمشهور بناه على المضاف للياء وهو قد يكون وصفا نحو مكرمي
مع انه لا يجوز الا ثبوت الياء مفتوحة او ساكنة وقد يكون معتلا نحو مقتفي وقاضي مع
انه لا يجوز معه الا ثبوتها مفتوحة ثم على الاصح اتم قوله ولا دكسى الياء او مضاف
ولي فهو ضرورة وزد يا ام وابت تعويض تا مفتوحا او كسر او احتمال عن كسر تلا وزاده
على الاوجه الخمسة الاب والام المضافين للياء اذا نوديا حذف ياء المتكلم وتعويض
التاء منها حال كونها مفتوحة او مكسورة فتقول يا ابت ويا امت بفتح التاء وكسرها
والاحسن الارجح منهما فيكسر التاء لان التاء عوض عن حرف لو تزحزح لم يجتمع الا
وقيل الكسر لانه الاشبه لما قبل الالف التي عوض منه التاء فتعويضه معقول رد والتاء

من غير ان يتوصل الى ذلك بقلبها الفا ولم يصح

تلا

لانها معنى متعلقة لغيره او للمصاحبة ومعا وكثر او مصدرا نعم اصله المفعول منصوبا
على الحال من تا والمسموع ماارسلها المعنى ان عريها اوماه اعلقه الاطلاق انه اذا الفلانيث
وبدا على شرتا بعود على الياء والياء واحتمل عاقبين فرع على على ما الجمع م اثر احتماعهما
لانه من الجمع بين العوض والمعوض عنه كقولهم يا ابتا ازلتا فيها ويا نبا لنا امل باليقين
ماه متاع اليها **وزاد بها على السكون جوزا فتحا وقلبا وسكونا امر زاه** انه من
المضاف للياء على لغة السكون جوز عند ارادة الحذف العاقل جعله في الياء لاجل الالف
مفعول واعربها وجوز حذف الياء وقلب الكسرة فتحة لاجل الالف مفعول واعربها وسوى انما
دخل على من اللغة وهو من قبل على غير هذا امر ز بالابدال اعيرا حد الوجهين مما اثبت الياء
مفتوحة قال واعربها ومن حذفها واحتوا عنها بالكسرة او قلبها الفا او حذفها
الالف قال واعربها لان الكسرة تبدل فتحة لمناسبة الالف والالف تحذف لاجتماعها
مع مثلها **وفي الاسماء اي اخي حمي هني ابني ومني والنزر قميي** اي في الاسماء
للعاهد والمعهود الاسماء الستة بترتيبه كسر خمسة منها بالياء واستعمل لانها
لانه اراد الضمير المتكلم ولو على القول بجواز اضافتها للضمير لان الاضافة للعيبة معها يشترط
فيه كما ان يكون الشيء حسنا وعن ضمير الغائب لا يصلح للجنسية والمعنوان فضل الاسماء
او الصفات اي الياء وان ماجزم منها الياء دو واجاز المبرد ان يقال ابي في والامام وقابل
عليه في التسهيل الاخفش قال ابن هشام ولا ادري لم خص بالنقل قال الرومي في اماليه
الدامعية لابن الحاجب معناه ان المبرد وحده السماع في ابي وقابل علقة الاخفش لانه ويقال
في لغاته واطلق وكثر الشعر ابرا هو والاكثر في الاضافة مع المرد ويقال ميي وفل لجي بلا دد
ويقال في ابي انبعي بابدال اليم الزايد في ومثل زايد على الخلاصة وما في الخلاصة
من مسائل الاضافة تقدم بعضه في مبحث البناء وبعضه في مبحث الاعراب ومنه ووابت
الماتي مسئلتا ابي ام وابي عم **خاتمة في مراتب الجر على الجوار في النعت والتوكيد وافهمه
كلامه وتريد عقلوم بنعم وتمر فعر بنغيرا وسقاع قنو هرد** في اثبات الجر بالجوار
في النعت والتوكيد نم جمهور البصريين والكوفيين كقولهم في النعت هذا جحر ضب خرب رواه
سيبويه وغيره بالرفع على انه صفة جحر وهو الاصل وبالجر على انه صفة ضب ايضا ولانه
جعل تابعا للضب المجرور لمجاورته اياه وقيل بمع ان صاحبه بالسؤال عن اعمال العفو
على الجوار ماهو وان التقاؤه بمجاورته لا يصح ان يكون عاملا فيه من حيث انه ليس
له في المعنى وانه هو لغيره وعامل غيره لا يقتضي خفضه اذ هو غير مخفوض مح

مبحث الجر بالجوار

سؤال

٤ المشاكل

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وصحبه

جواب

في المثال لا يجيء خفضه بجر لانه ليس منسلطا عليه وإن شمه الإمام أي ذلك إلى مع وأجاب
الدماميني بأن السؤال مبني على أن حركة الخفض على الجوار إعرابية وهو ممنوع وإنما
هي حركة تناسب ولا افتقار لعامل لأنها اجتلبت لمجرد أمر استحساني لفظي لا تعلق له
بالمعنى وحركة الإعراب مفتقرة بحسب ما يقتضيه لنا أولا ومن الخفض على الجوار في الصفة
نحو قراءة الأعمش إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين بخفض المتين ومن مجيء ذلك في التوكيد
قوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب قال الفراء أنشدنيه
أبو الجراح بخفض كلهم فقلت له هلا قلت كلهم يعني بالنصب فقال هو خير من الذي قلته
أنا ثم استنشدته إياه وأنشدنيه بالخفض واعلم أن الجر بالمجاورة مشروط وفي كفاية الفقيه
بشرطين أحدهما أمن اللبس وثانيهما ألا يكون هناك ... أنه رد بالمخفوض الخبر
إذا أمن نحو هذا جحر ضب خرب وإن الضمير عائد على الجحر ونحوه حتى يتبين للمجرور في اللفظ
وإن لم يكن صفة حقيقة والجر حينئذ واجب وزاد ابن مالك عطف النسق قال في شرح
التسهيل يتبع دون الواو بجوار العطف على الجوار الجر خلافا لقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم
وأرجلكم في قراءة الجر وقوله تعالى يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس في قراءة ابن
كثير وأبي عمرو وقال ابن هشام وقيل به في وحور عين في من جرهما وإن العطف على ولدان
مخلدون لا على أكواب وأباريق إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور
وقيل العطف على جنات وكأنه قيل المقربون في جنات النعيم وفاكهة ولحم طير وحور وقيل
على أكواب باعتبار المعنى إذ معنى يطوفون عليهم ولدان مخلدون بأكواب ينعمون
بأكواب اهـ وذكر الدماميني مثله له وفي الحطاب عند قول المختصر وغسل رجليه
ما نصه قيل في آية وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم بأن الأرجل مخفوضة على الجوار وهي مسألة
الخلاف في سيبويه والأخفش وجماعة من الفقهاء والمفسرين وخالفهم في ذلك المحققون
وردوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لأن العاطف حاجز بين الاسمين ومبطل
للمجاورة وردوا أن العمل على ذلك حمل على شاذ ينبغي صون القرآن عنه وقالوا الخفض
في الآية إنما هو بالعطف على الوجه المراد وقيل إن الأرجل مغسولة لا ممسوحة
وأجاب أبو حيان عن هذا بأن المسح هنا هو الغسل الخفيف قال أبو علي حكى لنا من
لا يتهم أن أبا زيد قال المسح خفيف الغسل يقال تمسحت للصلاة وأراد به الغسل
وخصت الأرجل من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصر في صب الماء عليهما إذ كانتا
مظنة الإسراف المذموم أو أن المراد المسح على الخفين والله تعالى أعلم اهـ وبه يتم

6

ما قال في المزج منونه بن عصفور المعقول وزاد ابن هشام في شرح الشذور وهو عندنا في ذلك
لان اشار لانه كان منفيا وان السول وقال ابو حيان لا يعرف من كلامهم وسبب ذلك انه معمول
لمحذوف لا للعامل الاول على الاصح ولا يجوز اظهاره اذا كان جزمه في باجماع فيعرف
مراعاة الفعل او نحو ونزل منزلة جملة اخرى قال ابن هشام ومعنى البسيط وابن جني اجاز
على الفعل ونحو وما لم يذكر خبر يجري على انه حصر لفظا واما البسيط في الاظهر اجرى منه
تنوير خبر ومع الجر ثم حذف الضمير للعلم به ثم جر بحذف الجر قال انه لنفرع ذلك ما استتر
وقال ابن جني الظاهر خبر جمع ثم الضمير انما او الضمير عن المضاف وارتفع واستتر ويلزم منه
استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين امن اللبس
وقول البسيط ان هذا مثل مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين مردود لان ذلك انما يجوز
في الوصف الثاني دون الاول ويقال شيئا بمعنى اي القول بالنفي وهو موضوع له
بالتذكير وذكر في ان الاعشى المتقدم وقول العرب ان الا بالسماع ومنع الفراء حتى

ما جاء مقيد الجوازم بلا ولام الطلب الفعل اجزم ولم ولما وان وما ومهما اي متى وايان
اين واي وحيثما انى ومتى . ونقلوا الافعال فعول اجزم المؤكد بالنون المبدل منها
الالف فلا نحو للضرورة وما استعملوه ويعبر الجزم من الاول للدلالة على الطلب
ايا الدالة عليه اخص ازاما الفاعلية والنراية ولا فرق بين ان يكون الطلب ذهبا نحو لا شرك
بالله او دعاء نحو لا تؤاخذنا او التفاسا كقولك لمثلك لا تفعل كذا ولام الطلب
كذلك لانها عوض النهي الامر نحو لينفق ذو سعة والدعاء نحو ليقض علينا ربك والالتماس
ليفعل زيد وهي مبنية على الكسر حملا على لام الجر لاختصاصها بالفعل وهي ولم تحمل على الكسر
اذ لم تعل على الضمير لتقتضي لان المضارع المدخول لها شبيه بالاسم اذ كان ايام الوصفي
ومنها لغة بني سليم وقد تسكن بعد الفاء والواو وثم نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي ثم ليقضوا
في قراءة ولم ولما معناهما وكلاهما على مدخول الفاء وتنسبك في الجر مبتدأ والنفي والاختصاص
بالمضارع وجزمه وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما ويفترقان في امور مشهور
ذكرها وصل الا ربما تجيء مقبلا واحدا والجوازم الاول منها تجيء بعد الثورة ان نحو
وان تعودوا نعد وامّا نحو اذ ما اتيتم وحيثما كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله
نجاحا في غابر الازمان وسبق في الخ ومن انها للمكان في الاغلب وقد تجي للزمان كهذا
البيت وايان للزمان كقوله ايان نؤمنك تأمن غيرنا وان لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا
واين للمكان نحو اينما تكونوا يدرككم الموت ومن للعاقل نحو من يعمل سوءا يجز به

ولى بعض ما تقدم الفعل نحو أيما الأجلين قضيت وهما لتعميم الشرط في أفعل وهي تأتي
بمعنى أي الآتية وأين للمكان كقوله وأينما تكونوا يدرككم الموت وحيثما نار عمرو ما
حيث موفق ومتى للزمان كقوله متى أضع العمامة تعرفوني وهذه الأدوات على ثلاثة
منها ما هو حرف وهو إن وإذ ما ومنها ما هو اسم وهو البواقي وعلى ما ابيه
بقوله وتلو إذ ما إن شئت جمع اسم وإن وهو من إن إذ ما وما فيه الحرف وإن وإن وتلا
يليهما الفعلين جزم الشرط فاجزم أو الجواب ثم مضارع غير ما يصير أو مع ذي الشرط
ويليها ما شئت فليكن المراد بتلك أن ما ذكر يقع من الأدوات وجملة ثم حين الجزم
وتابعها وباعتبار ما ذكر والأداة الفعل مع ضبط للعامل لتأخره وقد أذكر من أن
هذه الأدوات هي الجازمة للفعلين معا هو مذهب المحققين ونسبه الشيخ إلى سيبويه
وفي ذلك أقوال أخر ويسمى أول الفعلين شرطا للتوقف ما بعده عليه ويسمى ثانيهما
جزاء لتعليقه على ما قبله وترتبه مضمونه عليه والشرط مجزوم بالجزم بدل
من مجزوم وهم من عضد الجزاء بالبناء وهو للمرتب إنه إن تقدم على الشرط وإن تقدم
ما صورته صورة الجزاء فهو دليل الجزاء والجزاء محذوف من المذهب جمهور البصر
يين ومعنى أن هذه الأدوات لها صدر الكلام فوقه وذا ان الجزاء مقدرا والجواب جنس
إنما يسمى بذلك لترتب الفعل على الشرط والتسمية بالجزاء والجواب حقيقة
لا اصطلاحية وما أوهم كلامه من أن الجزاء جملة فعلية هو الأكثر وقد يكون
جملة اسمية كما يأتي فوقه مضارعين مقرونين يجزم أن الأصل مطلق الفعلين وأن يكون
نعتا للفعلين أن الدليل لا يتقدم على الأنعت ويجوز أن يقرأ الشرط والجزاء بالنصب على
المفعولية لما ويكون مضارعين نعتا الفعلين بين بينه وبين منعوته بالجملة فالمضارعان
نحو وإن تعودوا نعد والماضيين نحو وإن عدتم عدنا والمختلفان نحو من كان يريد حرث
الآخرة نزد له ونحو من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له البخاري وهي على
هذا الترتيب في القوة فالأول من كل هذه الأدوات في كل المواضع والثاني أكمل
وبابه الثالثة من المشاكل وما في الثالثة من الخروج من الأضعف إلى الأقوى ليلا
يبقى الأضعف مع التأخير على الآخر معا وبعد الظهر أن تقديم الماضي صورة المضارع
أحسن من عكسه الآتية قوله وليليا البادي الشرط والجزاء حالة كونهما مستقبلين
محرفاتون المثنى للضرورة كقوله فسلم المجيل منه القوم بروايته في الخيل لما
لا القوم إن وقوله كان كذا سر إذا اتسعوا فإذا مثالا وقلما صرف الأفرادمثال

او حال كونهما مستقبلا الزمان لا اللفظ مجزومين لفظا او محلا للاداة ثم جزم المضارع اصله
وفي الماضي بعد ان محلا وجوب الشرط لتقدمها على سبيل الاولى كقوله ولا جزم عليهما اي ولا جزم
شيء في فعلهما اي وقع ما ينوبهم من قوله وما قبلهم وان معناه ما قبله بعض القول او الا
بلا ومن ان الشرط تقلب الماضي الى الاستقبال وتخلص المضارع له وانما لزم الاستقبال
لان الافعال ناصبة الادوات موضوعة لتعليق امر بغيره في الاستقبال الذي قد يخرج اللفظ
عما وضع له ويستعمل في معنى قال الرضي وقد تستعمل ان الشرطية كثيرا في الماضي على احد
ثلاثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء اولا وعدمه كقوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعدمه كقوله ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع
بوجوده كقولك ان كان غنيا لا كنت بخيلا واستعمال الماضي على حاله وضعها الخ
وما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره من ان وسائل اضمار الشرط قال الرضي ليس بشيء
لان الامر في ان تكون زائدة ولم يعرف ثبوت اثباتها اهـ وقد سبق ما ينبغي لو ارتجاح السؤال
في معنى اذا او بعد ماض جاز رفع الجواب ثم وغيرها ضرورة اذا وقع
الشرط ماضيا والجواب مضارعا بلا فاء جاز في الجواب الرفع ويجوز جزمه كقول زهير وان
اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم والاول لغة اكثر على الاعراب
جازما وهي ان الشرط رفع المضارع بعده من الناصب والجازم وهذا امر خول الجازم وجواب
انه قد اختلف في تخريج الرفع فذهب سيبويه الى انه على تقدير التقديم والتأخير وجواب
الشرط محذوف وعليه فلا اشكال وذهب الكوفيون والمبرد الى انه على تقدير الفاء وهو
خبر مبتدأ محذوف والجملة جواب وعليه فلا اشكال ايضا وقال قوم ليس على التقديم والتاخير
ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لاداة الشرط اثر في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت
عن العمل في الجواب وعليه يتوجه الاشكال ويجاب بان الاداة لما كانت ضعيفة طلب المضارع
كانه مجرد من الجازم فوقع وعلى انه ضرورة معناه انه ضرورة بعد غير الماضي وهو
المضارع كقوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع قال ابن قاسم
نصوا على انه ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه وانه قال وقد جاء في الشعر اهـ ووجهه
ذلك ان الاداة قوية لاقتضائها في الشرط وهو المضارع بعدم التخريج الاجنبي في المسألة
السابقة واختلف في تخريج هذا فمذهب المبرد انه على حذف الفاء مطلقا وفصل
سيبويه بين ان يكون قبل الشرط ما يطلب المضارع كالذي في البيت والا وبين ان يكون على
التقديم والتاخير وبين الا يكون فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجوز العكس

الذي

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا رسول الله

229

ودليلهم • مجرد الإفادة لا يشترط في الجزاء ان يكون مجرد الخبر المشتبه لا بعود الفائدة
في الشرط فإن دخله معنى ما يخرجه عن الكمال فافادته جاز كان لاتحاد صورتا حقيقي
حينئذ ومعه العرف المشهور من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله
من القول الاخير مع السبب مقام المسبب لاشتهار السبب لا تقدير استحق الثواب العظيم
والعلية فالجزاء الحقيقي محذوف او الخطاب الشرط بمعنى اللام والتبعية على مصالحها الا
في المن كانت هجرته لاتباع امرهما وابتغاء مرضاتهما فهجرته اليهما حقيقة وعليه
فالجواب هو المذكور وقال سيدي ابو عبد الله بن عباد رضي الله عنه في شرح الحكم
هذا من باب حصر المبتدأ في الخبر كما تقول زيد صديقي اي لا صديق لي غيره فان قلت
من اين جاء هذا اللزوم الذي اشار اليه قلت هو والله اعلم من اقتران من
صدق في الاحوال الافتقار الى الله ورسوله فهجرته الى الله الخ وفيه وقد اشار ارباب
الحكم اهل الفاعلية بقولهم من علامات النجح في النهايات الرجوع الى الله في البدايات
قال من اشرقت بدايته اشرقت نهايته فان قلت هذا من جهة المعنى
فما كان بيان الحصر من جهة اللفظ فان المبتدأ والخبر معرفتان في الجزء في كلام الحديث
قلت الشيخ في استفادة الانحصار وقع لانه عنده لا يفيد المعرفة كما في
العرف العام على الجنس المضاف للضمير فانه والله يستلزم ثبوت ولعله لكلام منه
وهو معنى الحصر فيكون هذا كما جعلته الجملة والمعنى اي من كان اخلص هجرته
الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله لا غيرهما في التي ذكره رحمه
الله وهو ان معناه على ما يقتضيه الحصر زيد الصديق هو منطبق وليس صديق لغيره
واما المعنى الذي ذكره فلانه يصح ان صديق زيد وعمرو ان يكون المراد بالهجرة
ثم ان الكلام المشروح اختص ذكر نسبتها الى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدنيا
يصيبها او امرأة ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه على الجواب اذا لم يصح معللا
بعدان هذه مما هو معين في الشرط وبقي ان يكون معلا غير ما في المعنى متوفيا
غير انه لا بد من فروق من حيث التعبير ومن ادلة نفي غيرهم ولا بد استوى من فضل الله
فجعله كما وجب من المعنى فصور التناسب وبها وان جاء ما شاء من الافتقار
فيها اولى على الضمار المبتدأ حالا ما لا التناسب وما اوتيته فيها وجب الاقتصار
بها غير المقصود نوعا بالارتباط المقصود وذلك اذا وقع جملة الشرطية
نحو ان يبسط يغنيه وهو على كل شيء فيمن اشكل لدي فيما فتح الله وله التفصيل

هو ما يمن كانت هجرته الى الله ورسوله

جعله

كلمة ما الدنيا

قوله وإذا اتصل اسم او فعل والمعمول والحق مقدار الجواب وكثر المسموع اه وإذا الفجائية
لا تدخله على الاخ قوله وشذ كاه الا من فاعل في المخصص بعضه ثاني المثال للشيخ ومقصو
عن انه اذا صح شذوذ مثل كما ان دخلها لفا في الامول الخلاصة واقي بعاصما وانه يوهم
انه اذا صلح شذ كما لا يحتمل ان انه بها وبعد اهل اصول انه غير ولها حتى فإن انتها يجوز اقراف انه د
بها ومن غير له هو الفاء في الكرب اذا الفجائية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون بشرط ان يكون الجواب جملة اسمية غير طلبية احترازا من نحو ان عصى
زيد فويل له وامنه حصر احترازا من نحو ان قام زيد فما عمرو قائم ولا مقرونة بان احترازا من نحو
ان قام زيد فان عمرا قائم ولم يحتج الى ان التقييد بالشرط الاول اذ ذلك الا على ما اشتمل
من ان اذا الفجائية لا تدخل الا على الاسمية الا انه كان من حقه ان يذكر ان اهمال الجوازم
ونص عليه اشترط الرابع واشار في الخلاصة الى الشروط بالمثال على عادته **والفعل**
يتلو جزاء ويحا بالثلث ونايا الفا او الواو وبعد الجملتين يعمل معمول بتلك بعد قد الامر وقف الجيم والنصب
وجواز يتلو حال من الفعل والضمير للجزاء والمعنى انه اذا جاء بعد الجزاء فعل وافتي بالفاء
او الواو وانه يجوز فيه الوجه الثلاثة جزمه بالعطف على اللفظ ان كان الجزاء مضارعا
وعلى المحل ان لم يكن كذلك ونصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون الجزاء لما لم يتحقق وقوعه
اشبه الواقع بعد الواقع بعد الاستفهام ورفعه على الاستئناف وقرئ بالاوجه
الثلاثة في قوله تعالى وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء وفي قوله
وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر وذلك انها او الواو وبعد الا ومقصوب
لضمير هو راجع وشرط مطرد للجملتين ونحو قوله وفيه عن الربيع وانه يصح لعدم د
حصر الاستئناف قبل تمام الجزاء وعبر انه وان امتنع الاستئناف في الاعتراض ومن شواهد
النصب قوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه **ومالم الجزاء والشرط عن الجزم يجزمه وما اخر**
جواب هو قسم ومقسم واشرط الاول سبق مبتدأ او الشرط بالذكر احق
ان يجوز جزم ما بين الشرط كقوله **و**الابعل وفي الاسلام **و**جواب كقوله تعالى فان
استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتاتيهم باية او افعلوا وقد يجوز
معاقوله ولنا والعيال وان كان يعني اصموا ان اللفظ نزوه قوله يعلم مجزوم على
انه جواب تام واذا اجتمع الشرط والقسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب
الشرط نحو قوله اجتمعنا الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله وكذا
نحو نفعل ما الاستحقاق للمتقدم من الشرط سواء تقدم او ذلك نحو زيد واقسم ان يقم اقسم

لأن المبتدأ محتاج إلى ما يعمل فيه بخلاف غيره والشرط مقصود لذاته بخلاف القسم فإنه إنما جيء
به لتحقيق جواب غيره فقوله آخر فيكون الجزاء للمذكور ومن قسم والشرط سابق لما أخر وهذا لتجاوبه
حذف جواب ما حذفت منه الفاء ضرورة وقوله مسبوقا يعني في الحال أو الماضي المبتدأ خال الاسم
كان ونحوها **وإن أتى شرطان بالجواب * سابق فهو الذي يقول به** أي إذا توالى شرطان فأما
أن يكون بالعطف عليه وإما أن يكون بالنعت فبالأول يكون الجواب فيه للأول والثاني
الثاني مقيد للأول كتقييد بالحال كقول الشاعر إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا منا معاقل
عز زانها كرم وقيل غير ذلك واستقصيه وهو قول الفقهاء في مسألة تعليق الدخول
إن أكلت إن شربت فأنت طالق وقد اختلف علماء الشرع في صحة ذلك أي فصل في الجواب الذي قد شغل
أن ذكره في الشرح مثال اجتماع ذلك عند ابن مالك وعن أنه سابق فيعيد حرف الجزاء
الذي سأل عنه الفقهاء واختلفوا فيه فقال بعضهم يعتق إذا وقعا الشرطان مرتبين كما هما
في الذكر وقيل شرطه انعكاس الترتيب وقيل يعتق مطلقا وقيل بوقوع أي شرط كان واختار
لعراقي الثاني وجمهورهم أنه يكون معتبرا من جواب في المعنى الأول فيكون في المعنى يعقل ويكون
على المجموع جواب للثالث فيكون بالنسبة يعقل أيضا ويعني دخل الكلام الدال على الجواب
كما أن ظاهر أن يعقلها أن المتقدم نفسه هو الجواب وأما صاحب المذهب الأول وأما
جعل معنى من جواب للأخير وهو وجوابه جواب الثاني على هذه الهيئة وهكذا وهو ذا
لأن هذه الهيئة مخصوص بالضرورة ولا يخرج عليه الكلام وصاحب الثاني جعل معنى
من جواب الأخير ويكون ذلك الشرط جوابا للشرط الأول ويكون المتوسط في حذف
جوابه لدلالة ما قبله عليه وهذا أيضا هذه الهيئة من الأقوال الواقع جوابا للأول
وصاحب الأخير يجعل جواب كل من الشرطين محذوفا لدلالة ما قبله عليه وقد جعل الدليل
بعد وقوعهما أن مذهب العراقي لا ينتفي في قوله تزوجت إن ولدت غلاما إن أرضعته
معنى من قال بعضهم يطلقها بعد الهيئة في الثاني والثالث وقلت لا يجب بل يجب أن يتيقن
هذا الكلام ترتيب على ما قال العراقي وأقتصر المقنع ولذا أتى ما جاء في التسهيل على
ذلك العراقي وسوا الجواب للأول وهو وجوابه جملة جواب الثاني فكان في المعنى وكأنهم
جعلوا من نوادر الشرطين قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله
يريد أن يغويكم ومعنى ذلك لم ينزل في الآية لم كان ونحوها جواب وإنما تقدم على
الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول فينبغي أن يقدر إلى جانبه ويكون الأصل
إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم وأما أن يقدر الجواب

وقيل

عنها

على ان الكلام ان شرط ثان وان طالق

فيكون بالنسبة الى جوابه
ويكون في الدرج المجموع جواب
الثاني فيكون في النسبة

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

بعدهما في قوله تعود لكم نعم ما أي جواب الشرط الاول ولا وخبر لما ه ونقل الدماميني كلام
المغني وقال بعد قوله وما أتقدم ما تقدم ان تعلم لا يقول المص وبعضهم انها ما نقله في مثال الاية
ان شربت واستكلت فتنبه يقدم مثال ما هو مؤخر في اللفظ ويؤخر مقابل ما هو مقدم فيه
وذكر ابن الحاجب على ابن خلكان لان الشهادة متأخرة عنها قال ابن خلكان فاجابني
بجواب مقنع ذهب ه واشار الى جواب حسن كتبه قال الدماميني وهاطر انه وجه
في صورة شرطان وتبين فيهما ما يصلح للجواب الاشبه واحد ولا يخلوا اما ان يجعل جوابا
لهما معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد واما ان يجعل
جوابا للواحد منهما ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من الاتيان بما لا دخل له في الكلام
وتقدم ما دخل فيه وهو عبث واما يجعل جوابا للثاني دون الاول ولا سبيل اليه لانه
يلزم ان يكون الثاني وجوابه جوابا للاول وح يلزم الاتيان بالفاء والثاني باطل
ولا واو فتعين القسم الرابع وهو ان يكون جوابا للاول وهو وجوابه دليل جواب الثاني
والاصل ان شربت وان اكلت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق الا بان
تشرب ثم تاكل قال الدماميني وانه اقصر تقدير الجواب توجيه هذا ابن ان الشرطين
والاول يجري عليه ان هذا اما من ان الهاء تطلق سواء الشرب والاكل ترتيب كما
هو في اللفظ او عكست الترتيب ويقول الطلاق مرتبة لكن ادانه على حذف واو العطف
كقوله كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فؤاد الكريم قلت ولا
لذلك وجه اشكال الملة بين جعلها لمجموع الامرين موقوع الطلاق مع انه يذكر ان يكون
جواب الاول محذوف فاعرلوا لا علقه بجواب الثاني وغايته ما فيه حذف الجواب لقرينة ولا يخفى
ولا ثم اشكال من تقريرهم ما فيه من الحذف والعطف من الشرط الاول وجوابه بالشرط
الثاني وجوابه الحذ قلت تقرر ان ابن مصطاع يقول لهذا يقول ان صاحبه جعل الدليل يغير
الحذف في خبره ان الحذف من الاول لان التراكيب بعضها غريب في كلامهم وان كان ان يعكس
الكلام والذي ينطق به في توجيه اصلا عبر اصل لو كان من حذف جواب احد الشرطين لكان التركيب
الشرطان معا وادرج تعليق الجواب على كل منهما باعتداد ذلك انه يجمع من عطف احد الشرطين
على الاخر وادعا ان الفاء على تقدير الواو وهذا اي في بيته ويترتب مثل هذا الموضع الذي
فيه النزاع هذا الموضع الفعل الفاعل وبما اختاره من راى العراقي الحلقه الاورد على من
المغني لا يتاتى بجعلوا في باب الشرط من الوجه القاطع ان جعل الاول وجوابه دليل
جواب الثاني يقتضي ان تعليق الجواب على الاول هو المشروط بالثاني اذ التعليق فهو مقصود

اشكال

جواب

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

الشرط وجوابه والمعنى الذي اراده وهو تعليق الحصول على وقوع امر على وجه خاص اي
بان يعقب احدهما حصول الاخر وهو الشرط وهذا المعنى انما يتأدى بالشرط والامر كذلك عند
احد جزئيه فقال ان شربت واكلت فانت طالق لانه جزء على معطوف احدهما
مع جوابه على الاخر وايضا ما ذهب اليه من ان كلام الذي يخالف لظاهر اللفظ وموضع
باعطاء الاول من جوابه بالثاني وهو خلاف الحقيقة والتفصيل لان الشرط الثاني طالب للجواب
المتصل به فجعله جواب المنفصل عنه صيره الشرط ما هو وايضا فدليل جواب الثاني لبعضهم
تقدم وبعضهم تأخر وذلك موجب لتشتيت الذهن الموجب للصعوبة ويخفى المعنى وايضا فلم
غلب الشرط المتقدم على الجواب المتأخر وحكم للمجموع بالفرد دليل الجواب ونحو من اتبع مع ان
الذي ... اذ الجواب محل الفائدة منه فيستوي بهذا ابطال الاوجه المتقدمة كلها ونقض
ما صار اليه وهو ان يكون الشرط الثاني حالا والمعنى ان اكلت حال كونك شاربة فانت
طالق وجه يقتضي وجه ما قاله امامنا مالك رحمه الله رضي الله عنه في المسألة جملة
قلت فقد ذكر الشيخ سيدي الشيخ حمدان ان الشيخ منصور المغربي التونسي شيخ الجماعة
عن قدم من بلاد الروم الى مصر ونحو اجتمعت عليه الفضلاء من كل جانب فاشترط
تقديم الشرط الثاني على الاول انفرد به الشافعي ولم يذهب اليه احد من الاصوليين ولا من اهل
اللغة بل كلام العرب طافح بالرد عليه من ذلك ما قاله الشاعر ان تستغيثوا بنا ان تذعروا
تجدوا فقال الشيخ حمدان فاخذ ارباب المجلس حتى الشافعية وانتصرت الفقه وانا اصغي
القوم اذ ذاك وقلت يا مولانا هذا شاهد للشافعي لان الاستغاثة لا تكون الا بعد الذعر
فيلتفت في القوم وقال الثاني على الشيخ وهذا منك سوء ادب فاكرم الشيخ هيئته ورجع
الى الصواب وقال لم احد مصر من جمع القوم اه قلت الذعر وان كان سببا للاستغاثة
فهو ثابت معها والسببية لا تنفي الاخلاف انقطاع السبب وعدم استمراره حين ثبوت المسبب
بل نقول المفعول له لا يجب اجتماعه مع متعلقه في الوقت والعلة لا تنفي الا مطلق
المفارقة الحاصل بتقدم ثبوت المفعول وتقدم ثبوت الحال تقول جاء زيد راكبا قراءة العلم
وان كانت العلة متقدمة في الحصول على المعلل لا تصاحبه ومثل ما في الجملة في كلام المغني
في رواية وانيعكم نصحي ومن امثلة المسألة نحو واما ان كان من المقربين فروح وريحان خاتما
فان مصلى في قوله احدهما موخر من تقديم والاصل واما فان كان من المقربين فجزاؤه روح وان كان
قوله الشرط بعضه فان لم تعدد الاداة نحو ان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم فالجواب لهما
وان اعيدت فان كان العطف بالواو فالجواب لهما وان كان باو فالجواب لاحدهما وانه

جيد اية

ح جرا ق

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

كان جوابه منصوبا على ان الجواب للثاني وان الثاني وجوابه جواب الاول ويجب فيه لان الماضي فتح حينئذ عن معنى التعليق **والشرط والجزاء يعربان مع ان والادوات من بعدها ان منع** تقدم مثال جزمهما واسم مبتدأ ههنا ان ولم خلاف بان قال ابو حيان ولا يعرف ذلك في غيرها ولا تقتصر ذلك معها بالجزم كلامه الا عند قوم وبعض المتأخرين واما جزم ادوات الشرط ولا يجوز ذلك في ان ولا غيرها ولكنها لم تجزم حذف شيء منه من حروف الجر ولا من حروف الجزم **ويحذف الشرط فقط بلا الا ضرورة قالوا** ذهب الكوفيون الى ان اذ وان اشترط لها صدر الكلام ولا يجوز ان تقع اخراج الشرط وهي الجواب وقيل خلافا للكوفيين والمبرد في الضابطة ولا يفرح به صدر فيها تحكى العامل لها فيجوز ذلك جاء الحرف ان ذلك جائز في الفعل الجزم مع ان وان الفراء يقول الكسائي يجوز على ان الا طلق جوزوه نحو لقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق فقوله من مبتدأ خبره اشتراه والاخر مبتدأ اول وما له خبر وجملة ولم يجز جمل الثاني والجملة خبر الاول والثاني في معنى اسم ينجح فيه الى القول الاخير ولو عرف الجزاء وقيل ان وجد نحو هو ظالم ان فعل والمعروف دليل الجواب لا عينه والكوفيون يقولون المتقدم هو الجواب **وظرفا تعم للزمان اولا للاحوال والمكان وان كان لازم مبتدأ وان في الشرط على ما لا تعمل او تعمل وهي مفعول به**

كذا الاسماء المستفهم بها والمجازى بها تقتضي اسماء الشرط مبنية لتضمنها معنى ان سوى اي وايها معربة لوقوعها لازمة للاضافة وان ما اضيف اليها وان بنيت لم تعرب لانها معربة محلا مثلها في قولها واسماء الشرط ما هو منها للزمان او للمكان او غيرهما هذا معنى قوله وقوله للزمان متعلق بتعم ان الادوات منتصب على الظرفية الزمانية كمتى او الاحوال منتصب على المفعولية المطلقة نحو ما شئت فقم ان قمت قياما وقد سبق في باب المفعول المطلق ان ما الدالة كيفية تنوب عن المصدر والمكان منتصب على الظرفية المكانية كأين والسوال وبمعنى اي وان لم تكن عبارة عن زمان ولا مكان ولا حدث وان كان ادخل الموالي للعامل زما نحو من يقم اقم معه فهو مبتدأ وان وقع الشرط الشرطي مبتدأ او اما خبره الشرط وقيل لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضمير او الجواب لان الجملة به تمت وما التزم عود ضمير منه الكلية على الاخر او مفعولهما لان قوله من يقم اقم معه يغني عن قوله كل من لا اقوم ان يقم لم يقم معه رجح في المغني الاول قال وتوقف الجواب على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبر بدوا بنفاه اللفظ والقيد ان ان بقولهم على ما لا عمل واعلم انا اذا قلنا الخبر الجواب كان الجملة به فنحو من يأت فانا اكرمه فان جزم باعتبار كله الا ما فيه وان كان ادخل الموالي الفا متعديا وان كان ذا مفعول غيرها فهي مبتدأ نحو من يجلس الحجر ومن اخبار المبتدا به وان وقع على ضميرها نحو من اكرمته اكرمه

جزاء لم يقع

الشرط

على ما لا اذ وقع اسم الشرط مبتدأ

الا مبتدأ

الابتداء او النصب على الاشتغال والامتي مفعول به نحو ومالك معلوما من جئت بعد لعمرك
ومن الكلام لم يكن له عامل جزم جاز مضارعا والاكثر في محل جزم نحو من تعذر امس وعلام من دخل
الحرف وان تقدم عليها من العوامل ما يعمل واعراب اسماء الاستفهام كاعراب اسماء الشرط
اسم وله معنى وانما والتي لظرف وهو نحو اي منقلبا معمول مقدم لانه يعمل في افعال
ومن نحو من فانه ومن الكرم زيد امس واو في نحو من الحرف ومفعول به ومن الكرم فيه محتملة للابتداء
والاشتغال وفي نحو اي كتاب قرات ومن زيد قولان بالابتداء والعشرة وهذان امر غياب
لا يدخل في اسماء الشرط وهو امعنى الشرطية الاخير قولك تنبيه مضارع فيه بالتعقيب
ينعقد اذا طرنيها ومن قوله ولما انتي شرطان اي هما قوا ابن سبعة زايد على الخلاصة

مسئلة : لو حرف شرط في المضي ويصرف المضارع اليه عكس ان فانها تصرف الماضي للمستقبل

لغة ما لو الشرطية عبارات تكلموا عليها والمفتي على اعتبارها امام النحاة عنده سيبويه
رحمه الله فقال انها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره والذي ذهب من هذه العبارة انها
موضوعة للدلالة على تعليق امتناع وقوع امر بامتناع وقوع غيره والا لما صح لفقة حرف
لماضيه من معنى الوضع الذي هو من مثل هذه العبارة ويشير مدلولها هو مدلول لو الا
قالوا معترضا على الجواب ولا معنى الدلالة لو على معناه الا ان العبارة معتبرة لامتناع الجزاء
وان امتناعه لامتناع الشرط فيها ولم يتعرض ذلك على حرف مطلقا او لا ومتعلق اولهما
الجمع اذا التعليل امتناع ما كان سيقع لوقوع غيره نعم وقوع ذلك الغير وهذا معنى قول
المعترض انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول وراجع
وهذا انما هو مع اتساقه اذا قيل لم تقدم زيدا فعلا لو جاءنا لا عقبه لفهم ان تعليل
امتناع الاعطاء بامتناع المجيء فهو مع معناها وعليه مدارها ولا اعلم من ذلك فهو
مدلولها المطابقي ويدل [illegible] ذلك بالالتزام على امر اخر هو انتفاء امتناع الشرط والاول
وكل منهما اعتبار ثبوت الاول شرطا لثبوت الثاني فيما مضى ولا يعني ذلك قولهم انها حرف
شرط معنى تتوهم منه ان الشرط هو مدلولها المطابقي وان شئت دون ذلك اولا
الى ما سبق لان هذه في اللسان المتقدم مثل التعليل المذكور او كون الاول باعتبار وقوعه
شرطا لوقوع الثاني والمعتبر انهم فقد او اشار اليه بلوح تتبع كلامهم وراجع ما
تقدم بالبحث اذا من توجيه معنى شرطها وقول الامام في شرح التسهيل الذي نقله
دون معنى كلام الامام ان لو تدل بالمطابقة على ان وقوع الثاني كان بسبب تقدير وقوع
الاول فيه حتى يصح ذلك وجهه مما تقدم وكذا قوله مدلول عبارة الامام عند [illegible]

الشكر

مبحث لو الشرطية

لوقوع غيره لا يتعين فيه لما علمت من امتناع حمل العبارة على كلام مما وانه لا يجب ان يكون الثاني متوقفا لان الانتفاء [illegible] صح

ان لو لم تعلم لزم وقوع في الماضي ولا كذلك في الماضي متوقفا لان الانتفاء فلم يكون لان فعلو
مثلا في جهل علة احدهما ودعوى ثبت اذ الاطلاع عليها كما في المثال السابق وقد
يعلم ان الثاني موقوف فيه بل هو الاول وانه علة الثاني لكن اذ فيه احدهما جاء زيد فيقول لو جاء لاكرمته
وقد يجهلان معا فيهان فيه ان الاول علة الثاني كما في نحو لو جاءني زيد لاكرمته نقول لمن لا
علم له بمجيء زيد ولا بعوضه ولا باكرامه ولا عوضه هذا بالنسبة للمخاطب واما المتكلم فقد
لا يكون زيد خارجا [illegible] فيقول لو جاء في غضبه وانه [illegible]
التوقع من [illegible] على قوله لما كان سيقع والكلام [illegible] المعنى لما لو وقع غيره
لوقع هو وهذا المعنى لا يقتضي توقعا وقوله اليه يدل على التوقع فيه ان دلالته
عليه مخصوص [illegible] اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه على ان التعويل [illegible] على الايمة
ومع ذلك قول الامام كان سيقع لوقوع غيره على وقوعهما معا وان علم وقوع الاول
مع علته عدم وقوع الثاني وهو معنى قولي غيره جزم امتناع لامتناع وتحقيقه ما انقلع
في عبارة التفتزاني من ان [illegible] الارادة التعليل لا الاستدلال وحق تعقب عليه
ابن الحاجب المشهور [illegible] ان اللام في عبارة الامام للتعليل وقال
في المغني [illegible] في عبارة [illegible] الاشكال فان اللام في الافهام
للتعليل [illegible] وان عدم [illegible] ليس [illegible] الذي من [illegible]
وقد [illegible] لانها [illegible] في [illegible]
[illegible] ان اللام للتوقيت [illegible] لا [illegible]
الاصول لان الثاني ثبت عند ثبوت الاول واما النقض فانه لا يدل على انها وان
على امتناع [illegible] والجواب انه مفهوم من قوله كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع
اه قلت ما اعترض به التعليل استعمال [illegible] للمولى [illegible] فيه قال في المقول
[illegible] لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو نعم العبد صهيب [illegible]
[illegible] فال قلنا قد تستعمل للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة
في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه للجزاء ويكون نقيض الشرط
انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود
الشرط وعدمه اه المراد منه وما اجاب [illegible] عن النقض يقتضي ان قوله ما كان
سيقع هو الشرط وهو نقيض قوله في الجواب الاول ان الثاني ثبت عند ثبوت
الاول وكذا ايراد السؤال الاول يقتضي ان ما اعترض على الجواب [illegible] قلت

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

ويكفي حمل كلامه في الجواب الثاني على ان ما واقعة على الجواب ويتعين اذ امتناع الشرط
من امتناعه قلت ما تعلقها تعليله على قول ابن الحاجب ان الاول هو الشرط لامتناع
الثاني وقد علمت رده وايضا صاحب المغني لم يقتصر وايضا وانه لم يجعل اللام
للتعليل كما تقدم وليس في كلام كما يقتضيه المشايخ ح ويقربه هذا ان الامتناع
وانقض عبارة الامام زاد فيه الدلالة على عدم الوقوع فيما مستقبلا من كان يمتنع وقوع
على عدم الوقوع قلنا ان ح يعني واسن الا انه كان يمتنع هو الجواب اهـ وقد علم
الجواب عن الامام فان الدماميني واتى بكلام احتراز عن ان واتى بالاسم لانه لو اتى
بالمضارع مجردا عنها احتمل ان يكون واقعا بالماضي وليس مقصود لو كذا الخ وقد كان
ان قوله في الشرح الخاص بالماضي ثم لها معناه ان لو تصرف المضارع عن مدخولها
في الماضي ما يقول انه كان ثم كاعتراضه مع احتمال بعدان الشرط
وعومها ان لا النهاي في لا المستقبل والله تعالى اعلم وان ادا المضارع
بعدها فانه يؤول بالماضي كقوله لو يسمعون كما اسمعت كلامها خروا لعزة
ركعا وسجودا اي لو سمعوا ونعني قوله ويقل ايلاؤها مستقبلا
على الخاصة وانها ترد في عدله وقلته للشرط في المستقبل قليلا كقوله ولو
انه يلتقي الا صداهم لسلفنا على ودوننا من الارض سبسب
او رمس الصاهر من جانب القبر صايح وانكر ابن الحاج في نقده على المغني مجيئها
للتعليق المستقبل ورد عليه **وهي في الاختصاص بالفعل كإن لكن لو ان بها قد تقترن**
اي ان لو مثل ان الشرطية في الاختصاص بالفعل فلا تدخل على غيره ويستثنى
من ذلك ان وصلتها مجرورة قولها عليها نحو ولو انهم صبروا واختلف في محل الاسم
وهي وصلتها فعند سيبويه هو مبتدا لا يحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على
المسند والمسند اليه وقيل الخبر محذوف فقيل يقدر مقدما اي ولو ثابت صبرهم وقيل
مؤخرا ودد به المبرد وابن الحاجب والكوفيون الى ان ان وصلتها محل رفع على الفاعلية
بفعل مقدرا اي ولو ثبت انهم صبروا ورجح لان فيه ابقاء لو على الاختصاص بالفعل
ودلها فاعل ثم تقدم ضمير لو وان عطف على الفعل ومبتدا لا على انه متعلق
به وكذا انه **جوابها فعل بلم او مثبتا ماضيا بلام او فعل غالبا ومثل** ذلك
ومثله البعض زادها على الجملة الاسمية وبيان حكم جواب لو مقدر انه يكون مضارعا
منفيا بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه ويكون ماضيا مثبتا والغالب اقترانه باللام

نحو لو نشاء لجعلناه حطاما ومن تجردها منها لو نشاء جعلناه أجاجا ويكون ماضيا
منفيا بما أو بلم فيجرد من اللام نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ومن اقترانها بها قول الشاعر
ولو نعطى الخيار لما افترقنا فقوله بلم متعلق بمتعلق بفعل أي منفي بلم وفيه كسر لم وبلى
ذي قال أيضا مع قوله وأن على تعريب صيغة أخرى أي مضارع منفي بلم وأن على عادته
على تلك الصيغة المقررة ومثال ما فيه ساغ مجيئها من التكرار لتأخرها أو لأنه
طاهر لما قال في الحقيقة موضوعة مفردا بقوله والباء بلام بمعنى مع وبلا بدل وفعل فيه
بقال مجزوم ومقصور على مثال أو منفيا بما وما على الذي صيغ الماضي من جهة أنه
وعاد هذا على حد قوله ولو أن ما أسعى لأدنى أي **أمّا كمهما يك من شيء وفا**
لتلو تلوها وجوبا ألفا أمّا أتى على معنى الشرط بدليل مجيء الفاء بعدها فأما تأتي بمعنى مهما
يكن من شيء بمعنى أنها نائبة عن أداة الشرط وجملة الشرط أول بعض العلماء لا بمعنى
أنها مرادفة لما ذكر ويجب في التركيب تلو تلوها بالفاء وهي تلي المبتدأ الخبر إذا
ومن شيء زيد أي وأصل الكلام بدليل بعض عموم أي مهما يكن من شيء في الدنيا
أي شيء كان فزيد منطلق ومن فوائد أنها تفيد التوكيد أن الأصل لأنها للخلو ومنع
شيء وإنما كان زيد المعلق على ذلك لابد من وقوعه ولا يليها الفعل لأنه يتوهم أنه فعل الشرط
ولأنه حينئذ تنبيه على عقد معنى أداة الشرط ووقوعها بحذف الفعل يعني أيضا وهي مفعول
بقال الشارح لأنها أو بمعنى علما تعليل للنفي **وحذف ذي الفا قلّ في نثر إذا**
لم يك قول معها قد نبذا لابد من الإتيان بالفاء بعدها فلا تحذف إلا لأنها أسبق الدلالة
على ما بعدها ولابد من تقديم جزء من الجواب يكون فاصلا بين أمّا والفاء لا يشترط أن
يكون هو أول الجواب وحده وهذا مفهوم من قوله وجوبا تلو تلوها السابق
والفاصل إما مبتدأ نحو أما زيد فمنطلق أو خبر نحو أما في الدار فزيد أو معمول لفعل
مقارن نحو فأما اليتيم فلا تقهر أو مفعول معه نحو أما زيدا فأكرمه ويقدر الفعل ما
بعد الفاء لأنه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها أو ظرف نحو أما اليوم فاضرب زيدا أو جملة
شرط نحو فأما إن كان من المقربين فروح وشرح منه الفاء بعد فأما إنهم نحو أما إن
ولها البيت في كتاب الشعر ومفهوم أن ذلك كثير في الشعر ومنه
قوله فأما القتال لا قتال لديكم وأنه كثير في النثر إذا لم يكن هناك قول محذوف
وإلا فلا يختص لأنها تحذف معه تبعا له وكثر حذفها تبعا ولا يختص إلا نحو فأما الذين
اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم أي فيقال لهم أكفرتم **لولا ولوما يلزمان الابتدا إذا امتناعا بوجود عقدا**

فصل لولا ولوما وهلا وألا

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

مبتدأ جوابها ماض بما او مثبتا يقرن باللام وان تجي لتحضيض وبالتعريض لوما ولوما مثلها وتاتي هلا كذا
والا مختص بالفعل

لولا مبتدأ على حذف مضاف اي معنى لولا ربط امتناع بوجود
اي انها دالة على امتناع جوابها لوجود تاليها نحو لولا زيد لاكرمتك وتلزم حينئذ الدخول
على المبتدأ ويجب حذف خبره على ما تقدم في مبحث الخبر قوله والزم اي مع لولا ومبتدأ مفعول
لمحذوف اي والزم معها المبتدأ وزاد على الخلاصة بيان حكم جوابها فقال جوابها فعل
ماض منفي بما مجرد من اللام نحو [illegible] نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى
منكم من احد ابدا او ماض مثبتا مقترن باللام نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وقد ياتي مجردا منها
كقول ابن مقبل لولا الحياء ولولا الدين عبتكما ببعض ما فيكما اذ عبتما عوري
وكان هذا الشاعر اعور وقد يقترن بقد كقوله لولا رجاء [illegible] فقد قتلت اولادي وان كان
جوابها مضارعا نفي بلم كقوله ولولا الحلم يعرض لا حسابا حسن وما تقدم من ان معنى
لولا ربط الامتناع بالوجود ليس لازما لها وانها قد تجي للتحضيض وهو الطلب
بحث وازعاج وتختص بالدخول على الفعل وكثيرا ما يصحبها معنى التوبيخ
اذا وليها الماضي نحو لولا جاءوا عليه باربعة شهداء وانما اختصت بالفعل
لانها للطلب اما مع المضارع فواضح واما اذا وليها الماضي فلانه [illegible] قلت حالا واما
مع الماضي فبتأويله طلب الفعل بعد مضي وقته مستقبل واجاب ابن الحاجب
بانها لا تدخل عليه الا على ارادة معنى ادخلته في الوقت الذي كان [illegible] ممن
تدخل عليه ان يكون [illegible] ذلك سؤال عن توجيه هذا واجيب بان
التحضيض لما كان طلبا بحث وازعاج امتنع دخوله على الطلب لكون شانه الطلب
حيث لعدم الاتحاد المطلوب بهما وعلى الانشاء لانه لا يدخل الا من المتكلم والتحضيض
متوجه الى المخاطب ولا معنى لدخوله على ما ينشئه المتكلم وان قيل هي تقتضي
الطلب كنعم تقتضي الايجاب على المجيب من جاوبه وان التحضيض [illegible]
اخص [illegible] الادوات المذكورة قلت هذه الادوات تقتضي
من لولا ما [illegible] على طلبه بها وان دل على طلبه بالصيغة [illegible]
على ان التحضيض بمعنى التحريض على الشيء والحث عليه والازعاج لا يقتضي الايجاب
او ان التخيير [illegible] مقدر محمول على الايجاب في مقام [illegible] نحو هلا زيدت
[illegible] هلا [illegible] وعلى ان التخيير [illegible] مقدر في [illegible] نحو هلا تصدقت
هلا [illegible] وقد توقف في توجيه المسألة [illegible] في تعليقه

على المغني قوله ومثلها لو وامتنان او خبر ليا به جميع والسبق وتاتي هلا للتحضيض وكذا الا
فتختص بالفعل لما تقدم وجعل في التسهيل اختصاصها بالفعل غالبا لقوم ان الفاعل قوله وهلا
نبئت ليلى ارسلت بشفاعة ونظم انه حمله على كان وهو قول نقله الابدي وخرجه بعضهم على اضمار
كان الشان والجملة خبر الشفاعة وبعضهم على اضمار شفعت ونفس ليلى فاعل وشفيعها
على تقدير من شفيعها الكلام على بعض حروف المعاني: الهمزة للنداء والاستفهام ومع
ثم تقع بلا انعدام وام بمعنى التصديق والتصور او مع النفي وعاطفة في د
ان الهمزة ام ادوات الاستفهام ومن ثم اختصت باحكام منها جواز ان يحذف اخوانها
سواء تقدمت على ام كقوله فوالله ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان
اراد ابسبع او لا كقوله طربت وما شوقا الى البيض اطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب ومنها انها
ترد لطلب التصديق نحو ازيد قائم والتصور نحو ازيد في الدار ام عمرو بخلاف بقية ادوات
الاستفهام فان هل منها مختصة بطلب التصديق وبقيتها مختصة بطلب التصور
ومنها انها تدخل على الاثبات كما تقدم وعلى النفي نحو الم نشرح ومنها انها
تدخل على حرف العطف متقدمة عليه نحو اولم ينظروا افلم يسيروا اثم اذا ما وقع
وسائر ادوات الاستفهام تتاخر عن حرف العطف كما هو قياس اجزاء الجملة المعطوفة
نحو فاين تذهبون فهل يهلك الا القوم الفاسقون قوله ودخول النفي
ان على النفي وعلى العاطفة وجملة في صفة عاطفة الالف اللين بعد الهمزة جرى وبدا
وانكار انكار تذكر الالف نوعان الف الحركة وتسمى همزة وهذا تقدمها ويقع
الابتداء بها لقوتها وتسمى الجرمية الهوائية والالف اللينة وهي تاتي لمعان منها
الفصل بين النونين نون النسوة ونون التوكيد نحو اضربنان وهو نحو واحد وكذا تكون
الفصل بين الهمزتين نحو أانذرتهم وقد جاء ومنها الانكار نحو اعمراه لمن قال لقيت
عمرا ومنها التذكير نحو رأيت الرجلا اذا اردت ان تقول رايت الرجل الذي كان من امره
كذا فنسيت عن قصد بالرجل فاردت مد الصوت ليتذكر ولا تقطع الكلام والصواب
الا يعد هذا في معاني الالف لان الالف زائدة للاشباع والاشباع ناشئ عن تبع للتذكر
وينبغي ان لا يعد من معانيها ذكرها في المغني الا للتحضيض وعرض وتاتي كذا الا للتنبيه والاستفتاح
مثبتا او خبر وطلب مرغم طالب ان يطلب والفرق بين العرض والتحضيض ان العرض طلب
بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج وتختص هذه بالفعل نحو الا تحبون ان يغفر
الله لكم الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وتاتي الا للتنبيه فتدل على تحقيق ما بعدها

احترازا

مبحث الكلام على بعض حروف المعاني

ح البيت

ح والاستفتاح

مبحث الا

وتدخل

وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية نحو ألا إنهم هم السفهاء ألا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم قال بعض ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها
ويهملون معناها قال وإفادتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو أليس ذالك بقادر على أن يحيي الموتى
اهـ ووجهه أن أداة الاستفهام أن الهمزة إذا دخلت على النفي جاء الإثبات بطريق
اللزوم لأنه يلزم من رفع النفي ثبوت نقيضه وهو الثبوت فهو كدعوى الشيء ببينة
وقد تبين أن التنبيه معناها والاستفتاح محلها وهما مجتمعان فيها خلافا لأبي حيان
في قوله هي للاستفتاح سواء كان معه تنبيه أو لا أما بفتح أوله والتخفيف ومعناها أيضا
مثل معنى ألا أو بفتح الهمزة وتخفيف الميم بمعنى أولا التي للعرض والتحضيض
وهي ألا أيضا حرف استفتاح وتنبيه ويكثر قبل القسم كقوله أما والذي لا يعلم
الغيب غيره ويحيي العظام البيض وهي رميم لقد كنت أختار القرى طاوي الحشا
محاذرة من أن يقال لئيم وأي بفتح الهمزة وسكون الياء حرف تفسير لما قبلها
لأنه عطف بيان لما قبله منبه نحو عندي عسجد أي ذهب وغضنفر أي أسد وتقيم الفعلة
كقوله وترميني بالطرف أي أنت مذنب إي الجواب وأجل وجير نعم بلى قد تالي النفي
إي قبل القسم أي بكسر الهمزة وسكون الياء تأتي للجواب فتكون بمعنى نعم فهي
حرف تصديق للمخبر إذا جاءت بعد الخبر وإعلام للمستخبر إذا جاءت بعد الاستفهام
ووعد للطالب إذا وقعت بعد الطلب فتجيء بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب
زيدا ونحو ما ولا تقع إلا قبل القسم نحو ويستنبئونك أحق هو قل إي وربي إنه لحق
ومن أمعن قولهم إي قبل القسم وأجل للجواب لكنها للتصديق للخبر خاصة فتقع
بعد قام زيد وما قام زيد وقال جماعة هي بمعنى نعم فتجيء لما تجيء له نعم وجير بكسر
الراء على أصل التقاء الساكنين وبالفتح للخفة فيهما كأمس وأين حرف جواب بمعنى نعم
كقوله إذا تقول لا ابنة العجلي تعرفني لا إذ تقول جير وزعم بعضهم أنه تكون
للجواب أيضا وتكون تصديقا للمخبر وإعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فإن قال المرسل
مبني قال فيما كيف التزم الغالب نعم فقال لابن البشير صلى الله عليه وسلم بقوله
الا الله مع أن نعم في جواب المستفهم مقررة لما سبقها من كلام موجب أو منفي والقائل
البشير صلى الله عليه وسلم إنما وقع في عبارة الإمام بحدائق الاستفهام على النفي والمجيب لم ينعم كأنه
قال ليس لك على الله قلت أجاب عنه ابن الحاجب بأن المقرر غير كلمة
نعم في الجواب نفي مقر الاستفهام والمقرر مقدم على اللغة باعتبار أحكام الشرع

مبحث أما

مبحث أي

مبحث أجل

مبحث جير

مبحث نعم

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا رسول الله

مبحث بلى

ومسند الجواب اخراج نعم عن معناها الاصلي ان النفي الواقع بعد الاستفهام للتقرير
يكون موجبا من حيث المعنى وبلى حرف جواب الا انها تختص بالنفي وتصييره ايجابا
سواء كان مجردا نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى او مقرونا باستفهام حقيقيا
كان نحو اليس زيد بقائم فتقول بلى او توبيخيا نحو ام يحسبون انا لا نسمع سرهم
ونجواهم بلى او تقريريا نحو الست بربكم قالوا بلى اجروا النفي مع التقرير مجرى النفي
المجرد في رده ببلى ولذلك قال ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا ووجهه ان نعم تصديق
للمخبر بنفي او ايجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال الشخص عليه الف
فقال بلى لزمه وان قال نعم لم تلزمه وقال اخرون تلزمه وقد سبق وجهه

مبحث سوف والسين

سوف وسين حرفا تنفيس وفي الاخير من سوف وفعلها خبر سوف وسين مثل اداة حرف
تنفيس خبر مثل المعطوف والجملة خبر الاداة حرف تنفيس ومعنى التنفيس التوسيع
وذلك انهما ينقلان المضارع من احتمال الزمان الضيق وهو الحال الى
الزمان الواسع وهو الاستقبال وزمن السين اضيق من زمن سوف وسوف اوسع
نظرا الى ان كثرة المبنى تفيد كثرة المعنى والتعظيم المراد ابعد فعل الافعال مذكور
الا انه يتنزل الانزال الفعل المدخول لسوف ومدخولها باقية الخفيفة ما بعد الفعل الملغى
والمراد ان سوف تختص بجواز فصلها من مدخولها بالفعل الملغى كقوله وما ادري
وسوف اخال ادري اقوم ال حصن ام نساء

مبحث قد

قد حرف تحقيق وتقريب وتكثير ثم
توقع وتقليل اخواه وانما ادخلاه بما لم يحصر من خبري مثبت مجرد وقطعه مضمر بغير القسم يقع
قد مثل اداة حرف تحقيق خبرها نحو قد يعلم ما انتم عليه ونحو للتقريب الى تقريب الماضي من الحال
نحو قد قام زيد وكثر التكوين حرف توقع نحو قد يقدم الغائب لمن يتوقع قدومه وقلت للتقليل
نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل ومعمول خبر مقدر الى متعلقها وهو تنبيه وانما
تدخل قد من حيث كونها من الفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من الناصب والجازم وحرف التنفيس
فلا حاجة الى تعمل لها ما لم يكن من الجامد كنعم وبئس وبالخبر من الانشاء والطلب الى ان معنا
نبيهنا الانساب وبالمثبت من المنفي لماذا ولما وبالمجرد من المدخول لشيء مما ذكر
ويصلها اي قد وقعه الى الفعل المدخول بها الا بغير القسم فتفصل بالقسم وفصله نحو وجه
بغير حق ولو قال بفتح مع المغني قد مع الفعل الا حرف وكالجزء منه بشيء الا بالقسم
كقوله اخالد قد والله اوطات عشوة وبه التسهيل ولا يفصل الى اخر منها الى الماضي
والمضارع بغير قسم

مبحث كل

كل المضموم قد نفي، مفردات النكر والمعرفة، جمع وافراد المعرفة

كل مبتدأ مضاف لضمير وللشمول لأن الاستغراق متعلق بمعنى أنه هو خبر المبتدأ بالنسبة
للمعدودات متعلق بالشمول والتذكير بمعنى المذكر مضاف للضمير أي إنما يكون لاستغراق أفراد المنكر
نحو كل نفس ذائقة الموت والاستغراق أفراد المعرف حال كونه مجموعا نحو وكلهم آتيه
يوم القيامة فردا ولاستغراق أجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن **وكلما ظرف لتكرار نصبه**
جوابه وماضيان فيه وجبا أي أداة كلما دالة على ما احتاجت إلى جملتين أحدهما مرتبة
على الأخرى ووجب المضي في صدريهما نحو كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا ... ونحو ذلك
في الثانية جوابا ومعنى الناصب لكلما على أنه ظرف ومن أمثلته عليه وجاءتها نهارا ظرفية
وحينما وانها مفعلته ان تكون ظرفا مصدريا والجملة بعدها صلة لها ولا محل لها والأصل
كل زمن ... عن معنى المصدر بها ... الزمان كما أنيب عن المصدر الصريح
في نحو جئتك خفوق النجم ومحتملة لأن تكون اسما نكرة بمعنى وقت فلا يحتاج إلى
تقدير وقت والجملة بعدها في موضع خفض على الصفة فيحتاج إلى تقدير عائد منها أي كل
وقت رزقوا فيه فقال في المغني وهذا الوجه مبعد وهو ادعاء حذف عائد الصفة وجوب
حيث لم يرد مصرحا به في شيء من أمثلتها وعن التكرار فيه قوله وكلما مبتدأ وظرف خبره والمراد
ونها التكرار والحصر ولهذا النوع الفقهاء لو قال كلما طلقتك فأنت طالق كان يعين تعدد
الطلاق بتعدد الفعل وجوابه والعامل فيه ومعموله صفة محذوف عائد على كلما وماضيان
فاعل بفعل يفسره وجب أو وجبا مقدم وفعلان ماضيان وإنما احتيج إليهما لأن ما المصدرية
النوعية شرط من حيث المعنى ولم تعامل كصيغة لأنها عاملة بنفسها فلا تدخل عليها أداة
العموم وأنها لا تقتضي للزمان على الأرجح ووجه المضي أن الكلم في فعل صلة ما المصدرية
ان تكون ماضيا وبهذا يشاهد لما فيه العوجه إياهما **كلا بسيطة لردع وزجر وكلا هو ما**
والذي كلا عند غير ثعلب بسيطة وعند مركبة من كاف التشبيه ولا النافية وإنما
شددت لامها لتقوية المعنى وللردع تنوين بدلا معنى الكلمتين فالواو حرف وقال
الفراء ليست باسم ولا حرف وانفعاله ... والأفعال بتوقفه فيها معلقتي اسم
أو فعل تعارض أدلتها عنده كما قال ابن الحاجب وربما الصغو أعليه من حرفية
الشكال ومعاني الحروف نسبية غير مقصودة لذاتها بل لمعنى فيه حال الاسم فمن
كما هو معروف في محله وفي سوق ... في مبحث الحروف وأما ... زيدا فاسم
أو كالأفعال زيد ولأنه كبير نحو التركيب في الأول مقصود من حيث انه حالة للنسبة
التي بين الكلام ميزوف بأن ألا يكفيه لذاته من حيث انه مفهوم مستقل وكونها أداة عوان سيرا

من بين الانشاء اذ لا يليهما غير الدعاء في الاول واداة امن حيث انه حادثة بينها وبين المدعو امتنع
حيث ذاك قد وقع الانشاء على العكس ويعضد الجواب عن الاشكال الآخر وهو ان غير الطلب الانشاء يقع على الفعل
كان واخواتها وادوات الشرط واسماء الافعال والمصادر ولم يحكموا لبعضها بالخبرية
ولبعضها بالانشائية مع ان المراد منها واحد لذا تقرر من ان كلا بمعنى الشرط والنفي والنهي
حرف بمعنى الردع لا غير الردع في تركيبها مراد امن حيث انه حرف ليس بشيء بل من حيث ذاته
ولذا لا تعتقد اي شيء يكون من خواصها وان لم يرد في القرآن الا متوسطة يعني في الاغنى المنفصلة
عما بعدها يعني انها لا تقتضيه على انه من تعلقها ومحكم لفظها وهذا يدل على انهم اجازوا
ابدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها لان تمام لفظها الشيء معلوم ولا حاجة الى ذكره
انه اذا عوا في قراءة كلا سيكفرون بعبادتهم بالتنوين وهو انها مما يقر كلا اذا اعيا او من
الكلالة وهو الثقل منصوبة بفعل ان كلوا كلا وحملوا كلا او حرف ردع كما في ما سطر وان ذلك
خلاف ادغام المبتدا فقوله سيكفرون خبر كلا والذي في مغني يقر خبر وزجر بيان اوبل ولا معنى
لها عند الاكثر سوى هذا ولذا اجازوا الوقف عليها والابتداء بما بعدها واورد عليهم
انه لا يتجه في نحو في اي صورة ما شاء ركبك يوم يقوم الناس لرب العالمين ان علينا بيانه
وان ذكروا بما قبله ترى معه ورد اجماعا ان معنى الزجر ليس مستمرا فيهما فلذا معنى ثانيا
في القولين لا نعتبر على ثلاثة اقوال احدها لابي حاتم ومن تبعه قالوا تكون بمعنى الا
الاستفتاحية ومنه ابو حيان قوله في النحو وكاللوث ابيهما للكسائي ومتابعيه قالوا
تكون بمعنى حقا وهو معنى قوله حقا وثالثها الصحيح للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما قالوا
تكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم وحملوا عليه كلا والقمر فقالوا معناه اي والقمر ووقعه
في المغني قول الاسباب بانه لا يتاتى في نحو كلا ان كتاب الابرار لان ان لا تكسر بعد حقا ولا
بعد ما كان بمعناها وتكلم معترض في ذلك الدماميني ورد في المغني ايضا مذهب النضر بانه
لا يتاتى في رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقال اصحاب موسى انا لمدركون
قال كلا وقال ومقول ابي حاتم عندي اولى لانه اكثر اطرادا واتى راي النضر اشار في المتن
بقوله واري النضر اياه وكيا في عند النضر شعر لما وجود لوجود حرفا فيما مضى وقال قوم ظرفا
كمن فيا وجملتين تقتضي واشترطوا ماضوية جوابها وحذفها مستعمل ان معنى لما وجود لوجود انها الدالة

مبحث لما

لا الذي على مصاحبة وجود جوابها لوجود شرطها وهي حرف عند الاكثر وزعم ابن السراج
والفارسي وابن جني انها ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ قال في المغني وهو
حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة وكلام التي تعمل للصفة وجوابها حال

نون

الذي

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

وكذا لمّا ما لم يأت وقال قوم انّ لمّا لم زيدت [illegible] لكونها لم وما فتختص بالماضي على الابتداء
مقوله فيما مضى راجع لتفسير الموجود بالوجود غير مختص بالقول بل لا حرف فيه من تقتضي
جملتين ثانيتهما مترتبة على الاولى نحو لما جاءني اكرمته ويكون جوابها ماضيا نحو
فلما نجاكم الى البر اعرضتم وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية نحو فلما نجاهم الى
البر اذا هم يشركون او بالفاء نحو فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد ومضارعا نحو فلما ذهب
عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا وقيل في اية الفاء ان الجواب محذوف
اي انقسموا قسمين وفي اية المضارع ان الجواب جاءته البشرى على زيادة الواو او محذوف
اي اقبل يجادلنا وان فيها لما على ان في [illegible] جواب لما وردّه ابن خروف بجواز لما اكرمتني امس
اكرمتك اليوم اذ الواقع في اليوم لا يكون واقعا امس ونقل في جواب اذا [illegible] مثله

ولا توهم من قولنا تقتضي جملتين وتسمية الثانية جوابا ان لما تدل على معنى الشرط هـ
ولا ينافي ذلك قول ابن هشام فيه ومعنى الشرط مفقود [illegible] فيه [illegible]
لما جاء زيد جاء عمرو ولم يقتض هذا الكلام ان وجود الاول سببا لوجود الثاني بل ان
الثاني وجد عند وجود الاول [illegible] لا [illegible] [illegible] الاتفاق لا تعرض في الايضاح
لمثل الاجابة [illegible] على مجرد الوقت عند القائل بالسببية وعلى الارتباط [illegible] جملتين بالا
[illegible] عند القائل بالحرفية [illegible] وهو [illegible] جملة الجواب [illegible] ومستقبل [illegible]
تقدم تفصيله لطلب التصديق هل وقد اتت بنفي ولا اسم بعدها فعل [illegible]

هل [illegible] لطلب التصديق [illegible] والتقديم للحقي [illegible] ولا تستعمل لطلب التصور [illegible]
[illegible] والمفعول صحيح [illegible] [illegible] بالدخول على الايجاب ولا يرد
هل [illegible] الجميع [illegible] من الامتناع [illegible] [illegible]
المنع بالاختيار وهو ظاهر كلام سيبويه وقال الرضي لا تدخل على الاسمية التي [illegible]
[illegible] على فعل [illegible] في بحث الاشتغال من الحاشية

نون التوكيد [illegible] خفيفة [illegible] المضارع [illegible] طلبا [illegible]
[illegible] مستقبلا [illegible] [illegible] الامر [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
التوكيد [illegible] [illegible] [illegible]
ولا يدخل [illegible] [illegible] على [illegible]
[illegible] والمضارع [illegible] على الامر [illegible] حالات [illegible] ان يكون توكيد

[margin:] مبحث

[margin:] [illegible] عطف على نفي والجملة [illegible] اسم بعد فعل [illegible]

[margin:] مبحث نون التوكيد

بعد الشرط او لا واذا اجيب الطلب والمراد بالطلب هنا ما طلب به حاصل وذلك شامل لانواع الطلب
الستة من الامر والنهي كقوله ولا تبغين والمعتز لا تعرضنها ولا تتبعان السبيل والعرض
عبد الحكم ابن الشاعر ومن حيث دخل على الامر بواسطة بصيغة افعل وقال ايضا ومن توكيد
الدعاء قوله فانزلن سكينة علينا ومثله ما امر مثبتا قبله ومن توكيده بعد الاستفهام
قوله افبعد كندة تمدحن قبيلا ومثال التحضيض … وليتك يوم الملتقى ترينني والحالة الثانية
ان يكون توكيده بهما قريبا من الواجب وذلك اذا وقع شرطا لان المؤكدة بعد ما الزائدة
نحو واما ترين من البشر فقوله فاما ترين … شرطا ان … على طلب وما
معمول لا فصل او بعدها وجاء الفاعل ضمير المضارع والحالة الثالثة ان يكون توكيده
بهما واجبا وذلك اذا كان جوابا لقسم وهو مثبت احترازا من المنفي وعللوا
عدم توكيده به اصعب تكلفا والنهي … لان اصل النفي اذا اشتمل
على مضارع ان يخلصه الى الحال فلو اكد المنفي لم يتنقص … اصل الفعل ولذا قيل وقال
… مضارع … وايضا … او النفي للتوكيد … منتف في العرض
ويشترط ايضا ان يكون مستقبلا احترازا من الحال لانها تخلص المضارع للاستقبال
ويشترط ايضا الا يفصل من لامه بفاصل احترازا من نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
… الثلاث الشروط على … مثبت … على طلب … قسم … مستقبلا …
ومثاله وتالله لاكيدن اصنامكم ومنه … على كل بعد … احسن … التوكيد
على كل بعد … لان الاصل عدم … وجوب التوكيد ومثل … قال … صيغ
الغالب … الحالة الرابعة ان يكون توكيده بهما قليلا … علينا … تعالى
… وذلك اذا وقع بعد ما الزائدة … كقوله قليلا … وارى …
لم كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما … يعلمن … بعد لا النافية كقوله تعالى
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة هذا قول ابن جني وجماعة والجمهور
يخصون ذلك بالشعر … منهم من قال ان لا ناهية والا … ان النهي
للفتنة … المسبب مقام السبب … الفتنة … تنبيها
على صحة عدم التعرض … لا تعرضها … المنع
للفتنة اي ظالم وغير … ان التعرض للفتنة والدخول فيها …
وعلى هذا … خاصة … جملة النهي معمولة لقول …
فتنة … الكشاف … جواب الامر والتوكيد حينئذ خارج عن القياس والتقدير

ان لا اشكال لاتصال الفاعل حاضرا ورد به المصنف بان الشرط انما يفارق جنس الامر وجنس
بعض المغني وكثر التوكيد بعد غير اما وان الشرطية كقوله يتبعن منكم وليس بذاك فوكد
بعد ما فعلا يغر مح وغيرها معطوف عليها واجيز مفعول اقتح والضمير للفعل المؤكد
بني لتركبه مع النون ولم يعرب مع الفعل ورد بان التركيب لتنبيه دواعي البناء وفيل
طارئ اخر بالتركيب وسكنها واليوسف لا حظ لمرتبة الاعراب ورد بان لا حظ للرابط في البناء
والاول كان اعرابه لمشابهته الاسم وهي مفقودة في المتصل بالنون مع تقوية الفعلية
وبني على الحركة دفعا لالتقاء الساكنين وكانت فتحة للتخفيف وقال الزجاج والسهيلي
بني على السكون لاصالته وحرك للساكنين وفتح صونا للفعل عن الكسر والفتحة لحفته
للبناء ورد بان الواو في يقومن والياء في تقومن الا على عدم الاعتداد بالعارض فليكن
العارض هنا لازم وامر بذلك لا رجوع على الجزم اذ موضوع المسئلة المؤكد بالنون
خلافا لمن قال انه لم يحكى الاول في غير او وفق فيهم من النزال انا اعني ابن كثير وابو عمرو لم ولما
سهولة ان رحمنا ميتا وسهلوا في الاما، **واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما**
والمضمر احذفنه الا الالف مثل التخفيف لعموم قوله اخر ادفع والمعنى ما لم يكن الالف فمع
وان كان محركا بضمة ولما المضمر من ضم مع الواو وكسر مع الياء وفتح مع الالف
وان قيل لا وجه لاستثناء الالف لانه اخر مفتوح قلت قد ابقى في المستثنى
منه للثبات او للتخلص من السكون لكنه من راجع الالف ليس مبنيا على الفتح وانما على السكون
المقدر ولا تغفل بما اعترض على استثناء في الالف قيل تقول ان كان لاجل الفاعل نحو قومن
يا زيدون وقومي يا هند وقوما يا هندان يا زيدان فهو مبني على حذف النون والحركة
للجانس وان كان مضارعا نحو هل تقومن وهل تقومان فهو معرب او ان فعل الا مثلنا
اولها نحو وامارتين وانشعاب ولا فرق فيما ذكر بين الصحيح والمعتل ولا الضمير المفعول
بالنسبة لاخر المؤكد الداخل على المضارع والامر خلافا لمن قال ان ذلك في المضارع ولم اصفه
كلا لاصل ذكر الضمير المحذوف نحو هل يقومن الزيدون هذا الليل معرب امر ولما
نقامو وهو وقفه محففة امر زيد من المستتر ومن البارز نحو احسنن يا قوم واحسن
يا هند كرا اسيل ومعبران اذ ادخل مع البارز حركة بالتحريك وهو من المستثنى والليل
حادق عليه ولا تخصص بالساكن واطلق لانه خففه ويجوز فيه بعض التخفيف فتح اللام
وكسرها ويعاد الياء متعلق بالاشكال والفعل بقوله صير الخطاب فتحا تقول انزلن وحذفه
ومعنى النزال لا يمنع التنوين الا لامر على غير حال وهو لكون اول كلمها مفردا او ثانيهما

ومن

رابع

يجوز فيه بعض التخفيف فتح اللام وكسرها

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

الشرطية

من غير انه كلمة واحدة كرابه وبان فارقها كالمثال وقيل لانه فصل على الفعل ان كلمة
وعليه لما دخلت اداة الكلمة مع الشرطية واستطالت بالنون لها والدلالة تدل على الواو والكسرة
على الياء حذفتا اما التخفيف وامرها واضح فقوله لا الضم ضمة على الضم ولم تحذف لئلا يلتبس
الى انسان بالواحد الا بدال في معنى الكسرة اذ الكسرة انما تكون بعد الالف لشبهه المثنى
بنون التثنية وقيل الحذف مع الشرطية بالحمل على الخفيفة ولم تحذف الالف مع الشرطية
كما في الخفيفة لانكون ترفعها ولا يفيد لي نحمل واخر الفعل الاتي يا اقلب اذا الامر في رفع وحذفها ما يرفع
اواو اواوا اواشكل ذي وجا نصب في اخر الفعل ومفعول اول لاقلب والالف بدل وبامفعول ثان ومثال
اخشى من جعل الالف مفعول اول وفي اخر الفعل حال الالف في اخر الفعل متعلق بالفعل
عنه والمتكلم علته فيما سبق ورفع مجزوم باذا على حذف واذا نقطع خصا صار فيجعل
والالف ومفعوله ولا على ضمير الفعل ولا بد على حذف مضاف الالف ولو على البدل بعينه
اذ البدل هو المقصود ويعود الضمير اخشى والواو والياء مفعول ثان والمعنى
ان الفعل الذي في اخره الف كيخشى اذا اكد امرا رفع الالف فلبت في اخره ياء نحو اسعيان
والتعلل بقوله ليها قرت الياء وانجيء ما قبلها فتعلها العاملان اللام ريد الى الالف
بالالف حيث يستند الى ضمير الواحد وتطبع الواو والياء حذف في اخره وتحرك الياء والواو
او بحركة تجانسها وهو معنى قوله والشكل ذي وجانس نحو اخشون يا قوم بضم الواو
واخشين يا هند بكسرها والمثال اذ يشير اما خشيع مع تحرك الياء وانجيء ما قبلها وقلبت
الفا وحذفت للتقاء الساكنين فصار اخشو واخشي بالسكون وبه تعلم ان
لام رفعته للتوكيد في حذف في اخر الفعل منهما ثم حركتها بالمجانس ان حذفا على وان
ولما كان ذلك الامر في الحذف تكلموا عليه هنا ولا يفهم من ذكره لمن الى حمه اختصاص
بالحذف لمن جوز بعموم قوله اذا الالف ان رفع وقوله ان رفع الواو والياء فصار شاملا
في رافع المستتر كاسعين والظاهر نحو ليسعين زيد ونون الاناث نحو لتسعينان يا نسوان
والتعويل على الثاني والظاهر رسالة زمن ومنه الا انها تشارك المثنى ايضا ان ضمير الفعل
الالف في اسعيان واسعينان على ما بينا من اعتقاد ان الثاني ملحقا للتوكيد وشبه كذلك
ولا يوجد المثنى بان رافع المستتر والظاهر مندرج في قوله اخشين اولى لانه لا يفهم منه الغلب
وللمؤلف اذ فيما بين خلف الاول اولى نحو اسعين بقلب الالف ياء وان قلت فد مراعي
بوضوح كلامه قلت فد معاش كراهة بان فيه فد صيغ امشكلا والامر مبني
على ما يجزم به مضارعه والمضارع المعتل يجزم بحذف في اخره قلت فد مضارع اسعين

الموز

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد واله

اجمع على عاصي

الموكد لتصغير والامر يبنى على فتحه مطلقا سواء كان مضارعا او غيره **والخفيفة لا تلي الاثنين بل اتقا**

والشم وقع نون اناث اسم فتحا اى والنون الخفيفة لان العرب يجوز تركيبها وتاليفه وهو مبتدا او ايلى

خبر واللام في الاثنين وقوله الاثنين والعوامل بالرفع عليه والابتدا او بالمفعول وعليه

الحكم النون الساكنين على غير حدها وبين عبارتيه والخلاصة فرق فان المعربية اعم من الموالاة

ويلي التاء اخص من يلي الاخر مع فتحها اما صلة بالنون ليس له الحرف حذف نون الرفع

لاجتماع المثلين مع تعذر الادغام فتشكل المسالة اذ الخفيفة لا تقع بعد الالف ويجوز انه

منقول انه يبنى حتى يوتى بالالف فلا طلب بين المثلين وان جمع بها بطل الخفيفة ومقتضى الحق

جواز ذلك وتبقى نون الرفع لئلا يجتمع ساكنان والاولى او اوثر الاشد وانه في انشاء

الابطال وحين اختصها محذوف ان لا الالف ومعمول الشم ضمير الاخت محذوف والمعنى

ان الاخت اكثر من كثرتها لشبهها بعلامة الرفع الواقعة بعد الف التثنية والالف

هنا شاملة للمضم والعلامة والاسقاط والالف معبرا لمرضية مغرب الى مرسل التعريف

قوله ووقع نون اناث الحج في اخر الفعل اما علمه واسناده لضمير الجمع فيعلم منه

ان الالف ليست ضميرا او علامة واجتمع حينئذ وفيما وقع منفعلا به والمضاف لمرد

قبل معنى ضمير الاخت لان الخفيفة لا تدخل لما مر ووجب الالف للفصل بين الامثال

واحذفه خفيفة لساكن ثلا وبعد غير الفتح ان توقفا وردد ما ابقاه بوطل حذفها وبعد فتح

قلبتها الفا يجب حذف الخفيفة اذا وليها ساكن كقوله لا تهين الفقير علك ان

تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهين وحذفت الساكنين وحذف التنوين للسالم الكبير

في اكثر معرفة العلم لا حل التنوين ومن التنوين كانت محذوفة للساكن والفعل

معها مجزوم بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتح لنون التوكيد

بقي ولا تشتغل في الاعراب ولا نون الفرد فيه مجاز ثم انه اثما ياتي على شذوذ حذف

النون فعل النهي وسر الحكم ان الخفيفة لا حظ لها في التحريك ولا فرق بين الفتح قبلها

متجه كما سبق او غيره نحو اضرب القلاع بالفوم والتوكيد فيهما معرب وهذا وكذلك

كان الفعل يراعى ويحصل التوكيد فيدل عليه بقرينة والفرق بينها وبين

التنوين ثبت وحركته في الاكثر فحصول النون انه لتقلاع من قوله بعد ما وحذف لا زمه

للمعرب الجاري من الحال والطارئة ومن قد تحركه وتحذف الخفيفة ايضا في الوقف

اذا كانت بعد ضمة او كسرة وترد ما حذف لاجلها في الوصل من الواو والياء فتقول

اضربوا واضربي والاصل اضربن واضربن حذفت الواو والياء للنون في حذفت

نحو

النون في الوقف وردت الواو والياء للوصل على حذفهما ويحصل التوكيد فيستريب
لغير بقية وخوا ابو حيان التوكيد بالوصل فاما لا انما امقضي لان حذف النون لمقتضى
في حذفها بان لم يكن الضمير في علية حالة الفعل الآتية وكذا حالة المضارع وإذا
تقول فيه مثل تضربون ومثل تضربين ومثل تضربن بحذف نون الرفع كما في ابن قاسم
بالرد هاهنا كما قال ابن هشام لانها حذفت للنون بلام الساكنة والواو والياء بدون
ساكنة وتكون نون الرفع حينئذ ساكنة ولا يجب الابتداء الا بالضم على غير حرف لانه
في الوقف ويسر في التوكيد الغراء قولهم ما معولن رد وحذف طلقها ولهما متعلقا بها والقسم
للنون وكذا ابو طلحة والياء كما هنا وابن مالك ن د المحذوف في نحو لم الح يبغ لان الجزم
مثل الحاء فلم يوجد من حوع المحذوف وذا الكلمة بغير فتحة قلبته في الوقف الفا
نحو لم والقصر والعبر وقلبت منه للمفعول وفي اشارة لتخصيص ذلك بالفاعل

الأول

مبحث التنوين

وهو مفعول له والعبارات في: قال نعم: نون تثبت لفظا لا خطا فمنه تنكير كذا التمكين وعوض
ومقابل والذي ترنم وذا الغالي التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج
بالقيد الاول نحو حسن وبالثاني الاولى في نحو ضيغن وبالثالث نحو منكسر وبالرابع

فالعلة عليه القيد التام في التمهيد اخص من جميع ما قبله

والرابع نحو العنان والخامس نحو لنسفعا ومقابل فقوا على انه قلبته ان القيد
التام في التمهيد اخص من جميع ما قبله مثل ما في الماهيات الحقيقية ومثله
اومن وجه في التعريف الاعتبارية والذي اراد في التاخر الامي حصر الخصوص والاخص
يستلزم الاعم فيصح الاقتصار عليه ويخرج به جميع ما خرج به امثله وان كان ذكر الجميع
انما هنا فضول المتن اوضح ومن ان اخصا خرج به الاطلية والنكرة والمتوسطة وذو
التي نحو والغالي وما اشبه هذا اي نون التوكيد ولم يذكر سام مقابل افراده وبها على
انها ليست منه وذاك ان قال حذف توكيد في ضعيف هذا المقام دالا على المعرفة بالاسم

على

والمعنى بين يديه متى اي توجد اوضاعه مصوغة للاسم النون قولهم فعنه تمكين
مثلا او من على حذف مضاف اي تنوين تمكين وهو اللاحق لبعض المبنيات من قوله معرفها
ونكرتها تقول سيبويه اذا اردت شخصا معينا بهذا الاسم لا تعرفه على التعيين او تعرفه
وقصدت الابهام على المخاطب وانما يجب لمن الاثم فيه ويتقول في الشعر اذا اردت
وجب الشخص ذلك او ادعى من المخاطب من انه منقل الاثم الحاصل فيه ما فيه
ونقول ابن اذا طلبت من مخاطبك الزيادة على حديث ما انك حديثا كان او غيره في التنوين
اذا طلبت منه الزيادة من حديث معين قولهم كذا انه تعكسي مبتدا وخبر وهو اللاحق
حريت

للامم

للاسم المعرب المنصوب للواو التي على نية كسرة في الاسم بتقديره على الأصل حيث لم يشبه
الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وعلى خفضه اللازمة لمشابهته من التشبيه بتقلبه
في أنواع الإعراب بخلاف المبني الملازم لحالة واحدة وغير المنصرف الذي لا يتقلب
فقوله وعوض مبتدأ حذف خبره لتقدم الدال عليه عوض من [illegible] حركة الياء بجواز الأصل
جواري استثقلت الضمة أو الفتحة الثانية على الياء فحذفت ثم حذفت الياء تخفيفا لا
لعلة موجبة وعوض عنها التنوين أو [illegible] تنوين عوض من الف حبلى أو عذارى وليلى أو من مضاف اليه
معه كتنوين كل وبعض وقد تقدم أو جملة [illegible] يومئذ يفرح المؤمنون فسوله [illegible] إذ المؤمن [illegible]
وبعد اللام [illegible] مسلمات [illegible] مسلمين بمعنى أنه مقابل النون التي في الواحد المعنى الجامع
لا مقابل التنوين وكونه للمقابلة لقام الإسم [illegible] مسلمين كذلك وأيضا تحقيق ما يتعلق بهذا
المبحث في حاشية قوله ولا تعدل إليه أقسام التنوين ذات النسخ وهو اللاحق للقوافي المطلقة
التي في آخرها حرف إطلاق وهو الألف والواو والياء لا الطلق القوت معها كقوله أقلي
اللوم عاذل والعتاب وقولي إن أصبت لقد أصابا وسميت إطلاقها لم ينم بمعنى أنه
[illegible] بها إلا لم [illegible] إلى أن التنوين عوض في التحسين بل بمعنى أنه ترك به
[illegible] الحاضر بادي ملامحه [illegible] هو التنغيم وهو [illegible] الصوت مع حروف
الإطلاق [illegible] والمتن [illegible] وأيضا التنوين في مكان ذهابه قوله [illegible] على
ذلك ثم أتى [illegible] أقسام التنوين أيضا التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيد
كقوله وقاتم الأعماق خاوي المخترقن [illegible] عن [illegible] في [illegible] ذلك الزيادة
في الخط والوقف [illegible] الأفعال والحرف والاسم المعرب [illegible] وصولا في الوصل وأنشأ
من أنواع التنوين [illegible] ذلك لها [illegible] خاصة بصفات

بل

كان مقبل امرئ قلت واني

الكتاب الرابع في الافعال

الفعل إما ذو لزوم أو تعد أو لا فعل هذا وهذا أو فعل أو وصف جعل الأخ نحو شكر

وقصر ونصح

الأفعال أربعة أقسام أولها اللازم كخرج وثانيها المتعدي كضرب وثالثها ما
فيه اللزوم والتعدي بل يوصف بواحد منهما وهو الناقص ككان وأخواتها لأن التعدي
[illegible] أو [illegible] بنصبها [illegible] أو اللزوم [illegible] معنى الفعل
[illegible] واشتراك واحد المعنيين على الناقص [illegible] على الخالص
[illegible] عنها بما هو مشهور ورابعها الموصوف باللزوم والتعدي معا على
[illegible] فقيل شكر وقصر ونصح وأنها تارة تتعدى بنفسها وتارة باللام [illegible]
[illegible] أن المعنى به [illegible] وكذا [illegible] وقيل هو متعد واللام [illegible]

تتعدى

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله

فيه زائدة ومصدرية النصب أي قال لأن معناها مع اللام هو المعنى بدونها وهو ارتفاع
الشيء على ما يقرب ويعلو واذا اتحد المعنى وجب الحكم بأنه مع عدمه قال اللقاني والظاهر أن يقول
اذ ادعاء اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمال يوجب اتحاد النوع من التعدي واللزوم
فليس كونه متعديا واللام زائدة أولى من كونه لازما واللام محذوفة توسعا بل قد يرجح هذا
بأن دعوى الحذف أولى من دعوى الزيادة اهـ قلت هذا الذي ذكره غير بين لأن تحقيق المعنى
وتعليمه مع سقوط الحرف يقتضي زيادته وفي الرضي الأولى جعل اللام في نحو
لهم زائدة لأن المعنى مع اللام هو المعنى بلا لام والتعدي واللزوم بحسب المعنى اهـ
وقيل إنه لازم واللام محذوفة وعليه ابن هشام في التوضيح وصحح الدماميني الأول وقد
علمت ما فيه وهذا شبيه بالخلاف في الخلاصة في استغفر والمتعدي ما اسم مفعول ابني
منه تاما من غير جر بنفسه وغيره اللازم وما دل على سجية او عرض او نعتا او وافق كافعل او فعل للمطاوع
ما عدي لواحد فقوله المتعدي مبتدأ وما اسم خبره وجملة اسم مفعول بني صلتها والرابط محذوف في
ويغني منه أي او من متعلقه به وتقييد الحمول به فهو حينئذ علامة المتعدي واحترز
بالتام من اللازم لمجرور وإنما قلنا أنه يبنى منه اسم مفعول تام غير متعلق بالجار
فتقول زيد ممرور به او مجرور والقول مخروج فلا ضمه المتعدي تقول زيد مضروب وكذا
من جعل ان يبنى ما دل احترازا من نحو تصروف اليوم وامدربه ان يبنى اليوم معمورا
لا غير متعدي وعدل عن العلامة التي في الخلاصة لاعتراضها بما هو مشهور
ومن ما لم يحسنوا عنه من اخراج مادة الفعل مطلقا لأنها اذ اتصلت لمصدر غير الفعل
كانت غير المصدر نحو الأمر أحببته قلت ودعلى ما عرك الضمير ان معناه على
ان المتعدي يختص بناء اسم المفعول التام منه ولا يصح أن يبنى منه ابا فهو مفعول
في السوق فتقول السوق مغروق به ومن أثبتها كان واخواتها لأن مذهب سيبويه
جواز بنائها للمفعول اشتهر وفي عبارته مكون فيه وتقول الفريق
مكون فيه مقام ثم قال على ارادة زيد والاظهر كان زيد الفريق
الفريق جمعه باسم المفعول فقول نفي المتعدي بعض العلامة من اختصاص
ها وهو منقوض بالفعل الذي لا يصح اضافته لان لا يتوجه معه
اللزوم ولانهم قالوا المعنى فيه فقط ونقلت له واحد فليست له حالة يتعين ان يكون
فيها لازما فوكد وغيره واللازم ليس شيء او خبر اسواء جعلت غيره مبتدأ او خبر السواء
جعلنا الضمير عائدا على المتعدي او على ما الا فهو اسم لعدد الفعل فيه وقد

اعني

على امر الفعل المتعدي

لا اعتراض في تعقب عبارة الخلاصة بين الحاء ونصه منها على ان الانقسام الى ثلاثة كلام مفيد مبتدأ او القسم للتنوع واللازم نعت للمخصوص
واللازم نعت لمخصوص وما دل على كيفية الخ جنس تميز ما لمفعول غير المتعدي الذي هو نافي وما دل على كيفية الخبر قم بالمعنى
ومجامعه من اللازم في لانه لا يصدق على نحو وغيره في حال من الاحوال والسجية
ما ليس بحركة جسم من وصف ثابت الملازم ككرم ونحو بمعنى لوم في اشتهاء الدهم قام
والعرض ما ليس بحركة جسم من وصف غير ثابت كفرح ونحو بمعنى شبع وافرد وافق
الخلاصة في ذكر النظافة والدنس ان الظاهر انهما من العرض ويجاب عنه
بان المراد بالعرض هنا معنى مخصوص وهو انفعال نفسي ولا شك ان الطهر
والدنس نعتقد حركة الجسم وادرجهما الشارح في السجية ومنه في كلامه نعم يصح
ذلك في المعنوي من الطهر وكذا يستدل على اللزوم بان المعنى يستدل عليه بالصورة
بان لم اوزانا لا يكون عليها الا اللازم وهو فعل بضم العين كشرف ومن ذلك
انه لا يكون الا للسجية كما مر او شبهها كعظم لطار الدعقه كان هيج لبر وشي كذا
والمشبه بها كجنب شبهوا بجنب الذي حوشيه ذاتا لموصوف كنجاسة الخمر والجنب الا
ووجه الشبه ان كلا منهما نجاسة والفرق بين المشبه والمشبه ان الشبه
في الاول اقوى واظهر لا يتوقف الا على شرع فيه على تشبيه مشبه والثاني بخلافه
ان اعتبرنا الوجه الضعيف في شبهناه والعقلاء والاولى ومنه الضعيف
لمنافاة بشبهه بالباطل والشبهة ومنه اولى لانه اقتضى اقرب ومنه مقتضى قول التسهيل
ويجعل المعنى مطبوع عليه ما هو قائم به او كمطبوع عليه او شبيه بأحدهما
بقول الدماميني ما هو كالمطبوع عليه هو الشبيه به فقوله بعده ذلك
او شبيه باحدهما عجب وكان منه اعتذار الشارح من قبل الشيخ الدواخ مخ عليه
وهو غفلة منهم لانه عوالة عن قول ومن قبل تخريج العلوي على الخلاصة في اصطلاحه
وان كان ذكره اصله وقد يتعدى بالتضعيف والتحويل كما يأتي في ابنية الافعال ان شاء
الله تعالى فقوله افعلل بفتح العين واللام الاولى مخففة ونشر بدان نف
كالمقنع والضعاف ومنه الوزن فعل مقتضيه ويدل له الاذعان انه مقبول من اهل
النحو لتغير بعضه الموازنة ومنه ادار سوحته وقيل ملحقا باحرنجم واستدل فلا
بلا بان مصدر كمصدره والمصادرات تؤذن بالالحاق واعتبر الا ذعان وانفرد
لم يعد في الكلام ان يطلق افعلل الا مثالا اسم جاء من حرف من كلام الاصول سوى منه
الاثوط وعن منها معنى افعلل كما في الخلاصة كلام في الفعول بلا اقتضاب

لا يقال قد ذكر في الخلاصة أن معناه بزيادة ما احتوى الأمر في نفسه ولم يفهم ذلك
الإحاطة فمن أين أنه مفعول لم يذكر فلأنا نقول لم يعلم المقصود أنه هو أحاط بجمع سواء جعلت
في نفسه فاعل الوصف أو مفعوله والمراد ذكر ما هو موقع الوصف المقصود
على المقصود وفي نفسه موضح للمراد ومتمم للمقصود في المقام لحسن التخارج عن الصا
في وتشبيه جاءني زيد والمشار به الأسد وأما هنا تزوق مع أن الأسد مقصود
أو صير للمقصود وبه يتضح ما في قول بعض شروحها المراد الشيء وتحديده في أثر
قال وفي نفسه ومقاصد بها قوله افعلل كاحرنجم مطاوع حرجم المتعدي لسوا
هن ولزام بنعم ومعنى حرجم جمع ولم يرد الجمع على الجمع قال المكلاتي ومعناه
حيثما وجد لا يتعدى لأنه لا يكون إلا مطاوع المتعدي لواحد وكتب بعض الأذ
كياء بهامشه مفعول الأصح كذا افعلل وإنما ضاميني في نفسها في ذلك أو مطاوع
المتعدي يقال فيه تكرار الدال يجاب بأن الثاني عام لأن ... في التسهيل أو معناه
لمطاوعة وذلك تخفيفا أو تقدير أول الروامنين مثال التقليل ابرنشق بمعنى
انبسط فرحا وبرنشق مهمل قلت [illegible] لأنا حين الإدعاء لأنه مطاوع حتى
يتكلف تقدير شيء مهمل له قلت [illegible] والكفاية ما في التسهيل لعيني للزوم الأشروع
له واغلبه ظهور المطاوعة لواحد فيه فهو كتشفق البناء للفاعل نحو طادمر
قوله افعلل في الرباعي إنه لا يكون إلا مطاوعا وهو خبر لنزومه وحين يزاد فيه
قام وقال المبرد قد يكون مطاوعا كاكسر نتير وطعن وأذكتي وانعطر وقد زاد
دار ... وسقي زيادة على الخلاصة والجواب عنه ما في قوله أو كإوع قدما عنى
والبناء للمفعول طيّنا وذابه عابرها وذلك كحرجم فاحرنجم وضاعفت
العصاء فتضاعف ومددت الشيء فامتد لا فرق بين كون المطاوع بالفتح إلا بالأوزان
بل الطلب ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرا فيبلغه إما بأن يفعل ما تريد
مثل أن كان الفعل يتعدى مثل كعلمت زيدا فتعلم أو يتعدى إلى مثل حال الفاعل
أنه يتأتى منه الفعل كالأمثلة المارة وأخرج بعض له لواحد من مطاوع المتعدي
لاثنين وإنه يكون متعديا لواحد كعلمته الحساب فتعلمه ويشكل إدراجه المطا
وع بالكسر تحت درجة المطاوع بالفتح لأن مفعول ما دام بالفتح أمر إلا أول حاز وإلا
وعدنا بعض الشيء لتغيير لللازم بالنسبة لمطلوبه وإن كان متعديا بالنسبة لغيره
كافهمت زيدا والبستة الثوب وما ذكر أن ذلك مما أنشد وكذا إلى المطاوعة ومنه

او

من أداه

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه

242

فتلخص ان للاول انه قياس في اللازم والمتعدي لكن واحد فانه لا يحفظ وهذا كلام قوله
ان في الثاني انه سماعي فيهما وان المبرد وابن السيد قال انه قياس في اللازم وسماعي
في المتعدي وانه ابن ابي الربيع وهو كلام ابن سيبويه الرابع انه قياس في كل
فعل لا باب غلب فيه سوفوه باب عم وجعل عنوانه وقد فعل جرا وحرفه على السماع يقتصي فلا يجشا او اخبر

بثبات هو عطف على ان التنبيه على الخلاصة وما جرى فيه في فعل نحو جلس على الشح
وضحك ذبل اذا الشوك قوله وحم الجراذ اذا كان بوش اقتطاف لا يعقول مقضي وقول ابن
حيان للافعال كلها مصدر تارة بغير الخم ونارة بابن الشيف ابن هشام بالافعال
الثلاثة كان لكسر وان قلت قلت اقول انه كسر وكذا امثال فلت قلت لبين صنزل
ومعولا بانه هو بيان في التر الافعال الذي وقع ببراد قلت قلت بخلاف قولك كسر
بيم وان لم داخلة على المفعول لان كسر مقتضي للمكسور والمكسور بها فيه متى
اقتضايه بخلاف الكسر وان انه فيه هو الشأن ولذا مثل للمتعدي بغير مدخول الحرف
بنفسه ولم بغير ذبل بالشوك فشبيه للعرف وانهم كما ان الجر والمعمول الفيه
من المعقول وهو انه في محل النصب وسواه فقضه الرضي قوله وحرفه ان حرفه حرفه
الجر ميسر او يقتصر على السماع حيث لم يقل حذفه فيه بعد الجر وقد يبقى على جره
وهو معنى قوله والنصب او الجر وقوله بسماع مستغني عنه فهو كد على السماع لانه
اذا كان الحرف من اطراده سماعي فلا نوع عنه كذلك وهو موافق لقوله في اخر الجروم
وهو يفيد رد قال بخلاف قول الخلاصة وبعضهم ومتى ذا او فيد يعران يكون قوله فلا
راجعا الى النصب لانه اتصل الحرف واشار الرد على من زعم خلافه لانه معنى ذكر عليها
في هامشها والنصب سماعي حيث جاء في السعة ومخصوص بالضرورة وان لا اول
كمشية وقد سبق وان تقدم كقوله لاتيت حب العراق والدهر اطعمه ومثاله
بقراءة الجر قوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وقد فعل قياسا وان لم يلتبس وفي مجاورتي خلعه فلا للاج

فعا وفيولا جرما وفعي ان وقد حذف حرف الجر اخصوص النصب او الجر بغير ما بقل
مع كل نحو حيث لم تذكر معه ان كي وقد لا يرد على الخلاصة وان نحوا وعجبت ان ما
اكم ان من ان جاء كم وان نحو شهد الله انه لا اله الا هو ان باذنه وفي التفصيل وان وردة
ولكن قيل وغير علمه وان لم يكن قبل او لم يعبر عليه فمن انه لم كان قولهم دخلت الدار والبحر
ونحوه فيقاس عليه دخلت البلد والبيت ومن المفتوح مصدر على السماع ذهب مكة
وتوجه الشام ومن نزل السهل والجبل او نحو ذلك ادخلهم وابدل ان فلا بقياس

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

حواشي

غير مخفوض بما به المنوع في الشعر ان شاء ام لا ويجوز مع الضمير نحو اعتد كما يوم
الجمعة والمفعول له نحو جئت لاكرامك والتعليل والتعلق نحو وليتق ايها الرجل
طعاما لك وبالاولين نحو لان اشهم من مغني به والمفعول له وقيل للتعليل ايضا
نبعهم واهتم زيد قول لسر ان الم يلبس من نحو رغبتا ان تؤدي بامقام تبيسا دون منه اذ
راغبا في الفعل ومراد لا ان ذلك راغب عنه وبان تعكس فيمواقعها ما هو مقرر من العواقب
اللبس والاجمال ويكون الاجمال ما هو مشهور من جواز الاتيان بالاجمال في الكلام
وحينئذ لا بد عليه ومن غير ان تشعرهم والنص الرد على من جمع الخلاصة على غير مثل وايضا
في به حاشية وبه محلها ان وان مع صلتها خلفه مبتدا او خبر وبالله ومنه مؤنه
الخليل والكسائي الى انه نصب حملا على الغائب فيما فهم من الاعراب مما اخذه منه
وجوز سيبويه ان يكون الفعل جرا وقال الى نحو ما حكى فان الخليل ولو قال انسان انه
جر لكان قويا ولد نكايد نحو لاها ابوك والازهل ابى مالك الخليل في ان الموضع
جر وان سيبويه يرى انه نصب وهو يشهد لسيبويه الجر وان العطف بالنصب على ما اخرج مع
الجر مع احد اوان من لا امثلكم اقرب وحسن وانه لو بكم ما عبرون لطهما لا شرع مع الجر
احد الاثنين العطف بعد وما غيره لان من امثلكم ولا يجوز تقديم مفعول الرجل عليه اذا
كان ان وطلبها ويشهد له ايضا قوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الى ولا دين بها
انا طالبه رون بخفض دين عطفا على محل ان تكون واجب بانه عطف
على توهم دخول اللام واعترض بان الحمل على المحل اظهر ورد بان التوهم لا يثبت
بالمحتمل لانه نادر في الخفض وقال في الحواشي لا يصح كونه عطفا على الموضع لعدم وجود
المحرز فلعل مثله عند الخليل ابدا لفظه لا موضع وانما هو من كلامهم ايضا ويشيع
ان يقال لا بعيد على ما قالوه نحو ان مثله اقوى لان ادهاب للموضع مفقود
ولا يخفى مفقود مثله انعم اذا اول الموضع حيث لا يجوز الجر عطفا على الموضع لان
ادهاب مفقود والجر على الموضع لا مستحق اللفظ لوجود الاسم كما بعينه
قوله جر حذف مخزوم الى صور العطلة في كثير وما وقع الى قوله نحو والعطلة جن من وفق
زيادة على الخلاصة والمتعوى [illegible] وما لا يثبت [illegible] وجوزه بالقياس اختيار امر
سمي لكن استعمل بعضهم باخر وقال الشيخ بدون كسا وحرفه ثلاثة ذاوه [illegible] والفعل

واعترض

ذو تعرف في جعل او تعبى المتعوى مبتدا او ما وما بعده عليها خبر واحسن منه معنى ان يكون ابتدا مفردا
ار بعدها انفصال وقال الواحدي مبتدا اخر [illegible] مفرد الاول الانفصال والمتعدي للواحد

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

كفى وثانيهما انه يعرى لالتباس الاول بنعم بمعنى وللثاني بانه ضمير وهو معنى قوله
الثاني وفي قوله الشعا بحر كلمة تهن زيد الى القوم ومن فيه الى الجار الثاني مبتدا خبره
الشعر والثالث بالنقل وفي منزلة افعل كما فيهم في مقام اي في مقام الحكم ذكرته
بالنقل فيه ويفهم الفيد اسم ولا فصل ان يكون الفتى في اختيار ورد الفعل حال والامثلة
واختيار من يقتي فيهم امرن الفتى وافعل ملا اتيت به سببا ولو اخرها كتقيه
بالتمييز واستغفر العمر وبالبنت مخصصه صريحا فالاول والاخر عونه ولو
زيدا زوجته كهالي به هو علهم ابليس ضمير له في كضمير عيب زيد اسود
وما اسود من قوله على الفعل هو الجمهور واجاز الاخفش الكسائي وابن ادريس
البغدادي مما المبتدا معه بان يتعين هو وكذا اخر نحو بئس الزوج العسكري وان لا تتعين الحكم
نحو عتبان ان تولد ومثل ذلك نحو اخرت قوم الكريم ثم الخ وثلاثة الاقسام
واحتمى الاتيس بذوي خير الحركات وكت نحو كسوة زيد ابو قوله وحده
ثالث ذا المتكلم معه وذلك الا وافعله ذو ابتدا خبره يجوز الاقتصار على
على الاول وكذا يجوز ان يعكس اذ لا امر وقال السهيلي لا يجوز الاقتصار على اخره
ورابع الاقسام واما تارة منصوبا وتارة فلاص التعيين مختلفين كمعنى فلام
بمعنى مخبر ومنع موقع بمعنى التقى وكذا زاد ونقص او بمعنى كنقص وقد تقدم وقوا
كله زايد على الخلاصة تقسيم في اخر افعال ذم وجامد بمعنى فاو فعال وارد
الى البعض بان منهم وهو ما تعتل صيغه باختلاف زمانه وهو كثير وجا
من هو بخلافه وهو ابواه معروفة ومنها ما اتفق فيه النواسخ والاستثناء ومنها
فعل نحو قل رجل يقول ذلك بمعنى رجل الابنه فعل الى الابعد الماضي ومنها تعال الا مستعمل
الى الطلب الامر نحو تعالوا الى كلمة قوله وارد حيث تحزنوا له هو وارد نعم وبئس افعال اسمية بال او ما الضمير
للنهي لها انشعار او مضمر فسره مميز ومخصص متاخر مبتدا خبره مفرد التي قبله وقيل
فيه يتصل الصال زال اتيانهما الفتى بهما وصفا الزمع الى ان خبر قال نعم رجل ونحو
رجلان بعد اسناده هما الى الفاعل وكونهما كلاما حاز حملتهما تنفير المفرد كمعنى
تقدمهما على موصوفهما نحو والموصوف العاملون الشيخ مقدار نعم الرجل رجل علا التوحيد
بكذا فقيل رجل نعم الحبيب بما طرق الفعل بنى لم المبرد حكيت وان لم يسم بها لكان يا ابن لاسم
وكان الحاصل لكن ولا الكتابا لا نصاب العمى خبر لفظ صوص لا كتفهم التي من ابن نكو ابا
على معنى بالسلام تعريفا او وصفا لا معنى نقصه او ضمير او فضل ابد ابعد وهو الا ماضى

على تقسيم الفعل الى متصرف وجامد

محتملة نعم وبئس

جامد الجوز

في المعنى وليست اللام للاستغراق كما قال ابو علي وابن عصفور لان علامتها صحة ان تخلفها
كل ولا يقال زيد كل الرجل وان قيل هو على سبيل المجاز والمبالغة قلت امتناع التصريح
في مثل هذا لا يجوز نعم كل الرجل ولعل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا لا تقصد المبالغة
المذكورة لامتناع التصريح بكل ولا يقال ان الرجل بمعنى ان كل الرجال بل بمعنى انه الذي
ما دام من سواه بالنسبة للكاملين رجل وليست اللام للعهد الذهني مع صحة كما قال ابن
الحاجب لما سبق في بحث المعارف من ان الاشارة الى ماهية الذهن من ما لا يعتبر رجل منها لا
وليس كونه يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام لانه مراد ذكر اللام وهو انهم علموا انه اخص
من المبتدا ... النفس بعد الابهام اذ لو به التفسير وقع ... واللام والاعلام في صورة
المعرفة ليكون الكلام المعين المرجح واللزوم في الكلام على وجه ابلغ وان مرجع شخص مذكور
او ذهني اولا ... والجملة كما ذكرنا في تقرير الفاعل الموصوف بالفعل لانه سلب
من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم حبيب وكانه صفة مشبهة فنعم
اي حال ... والدليل على ذلك ان الخصوص مبتدا وما قبله خبره لانه مبتدا محذوف
والاصل ان دخلت عليه النواسخ مقدما على نعم نحو كان نعم الرجل او مؤخرا نحو نعم الرجل
واذا كان كذلك فلو كان الخبر رافعا على جعله لوجب ... العائد والاعتبار بالاستغراق في
اللام تقوم مقامه ... وايضا استغراق الضمير للجنس غير مفهوم على انه تكرير للجنس
لجهة الايجاب والاعتبار يكون في اللام فانما يقام الضمير ابلغ والالى ان اذا قام
مقامه راجعا الى المبتدا غير محتاج للتمييز في نحو زيد نعم رجلا والاعتبار يكون اللام في
للعهد الذهني المطابق لكل فرد ويكون ذا الضمير تقوم مقامه وايضا لا يجوز زيد
نعم رجل مع ان رجل صادق كل فرد ... فلا يبقى الا ان يقال الوجه الاول ان تكون في
الجملة في تقرير المعرف على التوجيه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيده ذلك دخول
حرف الجر على نعم وبئس في قولهم نعم السير على بئس العير والعقل ... وهذا القول
كما قال بعضهم في قوله ما هي بنعم الولد ... ان ذلك في نعم وبئس ... كيف ... نحو
يا نعم المولى على انه مضاف ... دخول لام الابتداء والقسم عليهما ولا يجعل
ذلك باطلا دون ... الاشياء التي ... حتى لم ... الاصل اشعار
ولو كان كذا لم ... وخبر الا ... والكون ... لنزول ...
لم يتوسط بين ... ولا يقال نعم اليوم الرجل ... ذكره
الرماني ... وقال ... والجامع بعض من النقض والافتراء على ...

وجاز في الجماعة التذكير والتأنيث قلت ما قاله فرع جزئي ما هو مذهب الكسائي قال ابن عصفور
ذهب الكسائي إلى أن قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان وهما جملتان في الأصل
نقلا وسمي بهما وقلنا في نعما إن الرضي لا يقول بالتسمية كما سبق وقوله في
التذكير كما في غيره الى آخره فقد جاء الجماعة على مثال المعنى وبدل له عدم الاكتفاء
بهما وتوقف كلام فيهما على المخصوص ومادلنا الأصول الجمعية على صحة تغيير الصيغ
البدوية كان خلاف قول الجماعة وبان انه قوي مع ما دل الدليل على ان غيرهم هو الصحيح
جحود وتغليظ غير محمود لأنه لا يفيد الا المطلع بمعرفة القواعد التي في
الفقه الجاري السنة مثل الشيء المعمول عليه وما سواه لا ينبغي ان يصح في الخصائص
للباب الفقهي بقول ذكر المراد بالإجماع في الفقه إجماع الشيخين ابن البصرة والكوفة وانه لا
يكون حجة إذا لم يجز الفصل المخصوص والمفسر على المنصوص والا فلا فإنه لم يرد فيه وان
ذا استقر انهم لا يجتمعون على الخطأ لم جاء النص بل لكان كان الامة وانما هو علم
منتزع من استقراء هذه اللغة وكلامهم لم يدع علة محتجة ومن ثم نعتبر كان خليل
بعضهم وابن عمر وقطرب الى اخر ما ذكر لا نسمح له ان يكون قادرا على مخالفة الجماعة
التي طال بحثها وتقدم نظرها الا بعد امتحان واتقان الخ والتعقيب يعيد القائم
في قول الرضي ان قولك انت الرجل ان معنى كل رجل لا حجة على ان ذلك لا يقال
إذ لم ترد في الكلام صيغة مخصوصة تكون الاستغراق بحسب المشهور هاهنا حتى لا
ينقض بقولنا انت الرجل علما وانما لا يقال فيما ذكرناه المبالغة ففرح نفسه على اخارجا
عن الفضول والله تعالى اعلم وقوله لانشاء المدح والذم كما هو جوابه وان قلت
نعم الرجل زيد وانما نشئ المدح ونحوه بهذا اللفظ ولا وجود له في الخارج
قبل ذلك حتى تقصد مطابقة هذا الكلام اياه بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جهة
دقة الخ الطلبة خارجا ولم يكن اخبارا في وجود في خارجا لم يحتمل التصديق
والتكذيب فقول القائل لمن بشره بمولود نعم المولود هو والله ما هي بنعمة
المولود ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان المحمود كانه
حكم بمضمون في الخارج ليست بواسطة فهو انشاء حيث في الجملة وكذا الانشاءات التعجبية
والتي في كم الخبرية ورب قال الرضي هذا غاية ما يمكن توجيهه انها انشائية مع انه كثير
من وقد منع هو ان ينشئ ذلك في جميع الاخبار اذ ما قلت زيد او ضاع عمر وما زيد
في الخارج او لا يمكن ان يكون في الخارج اما في الخارج زيد وكذا اذا قلت زيد

قائم وهو خبر لا انشاء ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار بل من حيث الايقاع
وكذا قوله ليس يصح العدول بان الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست حادثة
وكذا في مثال التعجب وفي كم ورب قلت ـــــ ونقله كثير من المتأخرين وسلموه وربما ميز
ذهنا بما يعرف من الفرق ما بين زيد قائم ونعم الرجل زيد وهو ان المتكلم في الاول قاصد الاعلا
م بالنسبة والمتكلم في الثاني قاصد امدح زيد والثناء عليه وان لزم من ذلك الاعلام بالجودة
المتحققة في نفس الامر وان صدق في كل انشاء وتلك الجودة المتحقق ثبوتها لم تقصد
حكايتها ولا يلزم من اعتقاد المعنى المفهوم من اللفظ قصد افادة اللفظ لذلك
نعم والا لم ينحصر الانشاء في جملة الحكم ونحوها لان الحامد في معنى مقام التعجب يقتصر
ان يطابق المحمود بالمحمود عليه في نفس الامر وقولهم ان الكلام ان كان لنسبته خارج
تطابقه او لا تطابقه فخبر والا فانشاء معناه تقصد ان لنسبته خارجا او تقصد ولا تقصد في قولهم
والا اللفظ بدليل ان كل مقصود لا بد من نسبته بين شيئين انه واقع اما الا شيئا او انتفى
والا ارتفع النقيضان انتهى فلا يكون ذلك الاشكال على ما قيل كما في نحو بعت وقد يكون
كلام او معنى كما في بلى نعم وما ذكره نحو زيد افضل من عمرو وجوابه انه ليس المراد منه
انشاء او صدق والاعلام بزيادة المتعلقة على غيره بل بيان الغبطة الحصول
من قيل لم يغتبط على صوابه ومثل الحصير اكبر من مثل الريح لما كبر اي عرض ومثل الانا
اوسع من مثل البحر واسعا وتقابل الشيء نعم قد يقصد المدح فيما يليق وفيه ذلك
غرضا وينقاد الى [illegible] بدليل ان المقصود في الاول بالذات المدح والذم والا
علام بالجودة وضدها مقصود بالعرض وفي الثاني العكس وعدم الالم اه في الثاني
دون الاول شاهد لذلك والامام يقول في قولك زيد جيد تشير بمدحه بالجود والثناء
عليه به اسعا وقد صرح كمامر في كلامه بان نعم الرجل زيد بمعنى زيد جيد وكذا امر
الحال الجود لزيد والحمد فهذه نعم قد يقال الحق بعد الاستدلال في عدم نقض الاخبار وانه
يقول ذلك اذا اراد اوسع وغيره لذلك وهو حق وكذا على سبيل مخفي الذكر بخلاف
قائل زيد جيد ونعم الرجل زيد وجوابه انه لا يلزم من قصد الاخبار في الجملة كون الجملة
خبرية لانه قد يكون مقصودا تبعا كقولك لمن سألك بيع شيء بعتك الآن اذ علم ان قيل
بذلك انشاء البيع واعلام المشتري بذلك الانشاء ولا يلزم من قصد مجرد اللفظ قصد
تساويهما بل الاعلام بانشاء البيع من انشاء البيع وهو امر تبعي فيما يقصد
وكذا مقصود القائل زيد جيد ونعم الرجل زيد انشاء الثناء عليه والاعلام تبعا لذلك

اه

ثبوت

قائل

انشاء

الثناء واظهاره والاعلام به لا لكن هنا امر اخر وهو ان المتكلم بنحو نعم زيد مثلا
يقوم الاعلام بمحمود زيد بمعنى جانب الاخبار وجواب انه لا سبيل الى الحكم بان ذلك
مقصود بالذات بدليل مقام الاتيان به وتعجب على المتكلم بنعم له فقد يكون ذلك
مقصودا بالذات كما اذا كان المخاطب يجهل ذلك او يتردد فاعلم على حال زيد
وتكون الجملة خبرية متضمنة الانشاء وقد يكون مقصودة بالذات الانشاء كما اذا
كان المخاطب منزلا منزلة من هو عالم بحال زيد مستحق لذلك وهو مستعد لان يتكلم المتقدم
مثلا بشأن زيد من جهة اتصافه بالعلم بحيث تنبيه وتعظيمه له فيقول احدهما
للاخر يكون لكل انه عالم فيقول الاخر نعم هو عالم وفي كلام التفتازاني بالحق عالم
هو يعود للاول ويقول له والله عالم وشيخ التعالم وتكون الجملة الانشائية
بلا ريب ومنها الانفصال نحو زيد حبيب او الحو نعم الرجل زيد عليه فيه الانشائية
لا الخبرية لان وصفه بصفة مخصوصة كالجود مثلا بان المدح لقيام الشابع في كل خطر
محمود على سبيل المبالغة مقبول والمبهم قوله بان نعتا لاسم متعلق يكون ذلك في بيت
التعجب بان لا معنى فيه منفصلا وصوله على المتداول المشهور او وصولة فقد عتل على التفسير
المذكور كنعم العبد وبئس الشراب وما معطوفة على الضمير بالاضافة او ما الضمير للمقدم
ان كنعم عقبى الدار وبئس مثوى المتكبرين والمضاف للمظهر للمقدم الضمير حكم
المقام للمقدم ان كقوله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب ومنهم عطفه على الضمير
ايضا وجعله مبهما معين صفته نحو بئس للظالمين بدلا ونعيش الخالصة تبين المراد منه
مجرد الابهام حتى يجيء التفسير بل هو معين لاحكام منها ان هذا الضمير لا يثنى
في تثنية ولا جمع الا في لغة والا الغالب نحو اخواك ومنها انه ملازم للافراد فتمييزه
يطابق معنى معناه فيجب في التمييز ان يطابق المخصوص لفظا ومعنى ومنها
ان التمييز يشترط كونه قابلا لال احترازا عن افعل التفضيل المقرون بمن فلا يقع
الفاعل بان مثله نعاتا تمييز ومنها انه ملتزم الذكر ولا يحذف الا شذوذا كما تقوم
في التمييز قوله واجمع التمييز مفسرا او ضمير متعلق به ومجوز جمعا ومراده
بالفاعل الظاهر الفاعل هو يعني يجوز ان يجمع مع الفاعل الظاهر لازم لما
هو مذهوم قوله بئس معين ومعه قوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت
رد التحية نطقا او بايماء وهذا رأي المبرد والفارسي والجمهور على المنع وتأولوا
البيت ونحوه بان المنصوب حال مؤكدة والمسئلة ذات خلاف بان مجيء التمييز مؤكدا وقد

وما أضمر فيه يجب التمييز بعده وما يميز والشتراط فيه وسيبويه قبلها وفيه والهرا
اذ لام لا يختص بعد المتلو معلقه ثم ابو جعفر المزيل صحيح ارجع المتلوف بعد نحو فنعما (جملة)
هي فقيل هي في ذلك في موضع نصب تمييز والفاعل مستتر وهي المخصوص وقيل معرفة تامة فاعل او هي
ايضا المخصوص وكثرا غير المتلو بشيء نحو فنعما فقيل هي معرفة تامة فاعل
وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر والمخصوص عليهما محذوف نعم القول بانها
تمييز قبل المعارف يتفقه ثلاثة اقوال وبانها فاعل قيل ايضا تحتمل خمسة اقوال
سبعة ابو فاضيم وغيره وقول الاخفش نحو نعما ان يكون اشارة للمتلو بعده
وغير المتلو بشيء والقول بانها فاعل نسبه ابن خروف لسيبويه وهو معنى ما في
الشرح ابن مالك القول بانها تمييز بانها نسا والمعجم الى ابهام ولا تكون تمييزا
فاذا في الشرح وهي من الشرح بعرفه ومنهم والدماميني واختار القول الى قول سيبويه
عن غيره اك اعتبر وك دون غيره اشارة نحو جعل واجب عن دوا
وذلك بانها لا تسلم تما او بعماه الى ابهام لان ما يعني شيء عظيم ولا نسا او المعجم فلا
الحاصل ويضعفه قول سيبويه عن مجيء ما بمعنى المعرفة التامة في غير هذا
هو الا ماحكى سيبويه ان معناه ان عانه لك الامي الامر والشان ان اقبل
ذلك وايضا يلزم حذف الموصوف على المخصوص واقامة صفته مقامه في
نحو نعما يعظكم به وهو قليل الا ان التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به ويذكر المخصوص
لما مع مشعر مبتدأ او خبر اسم محذوف او بعد اخر نعم وبئس فاعل الصد الا في هاتين
وتعيين المخصوص بان يكون نحو نعم الرجل زيد وبئس رجلا عمرو وما ان تقدم ما
يشعر به وانا كنى عنه نحو نعم العبد تقدم ذكر ايوب عليه السلام والكلام مع المخصوص
مبتدأ وخبر محذوف ومبتدأ او ما عطف عليه حال يرجع اعراب المخصوص فان
كان مبتدأ فالجملة خبره وان جعل المبتدأ محذوفا تعين الصواب المقروح د (كان)
وقد تقدم ردها بدخول النواسخ واشار بقوله المخصوص الى انه مبتدأ على مبتدأ
القول والخبر العربي وكلامه يوهم امتناع تقديم المخصوص ويشير كما الى شعر
اذ انقدم وهو مبتدأ الا غير وقد اورد مثل مبتدأ على الخلاصة واجب
بان قولها بعد حال من قولها مبتدأ او خبر الا مبتدأ اعرابه حال كونه بعد
وامارة ان قيل فليس الا مبتدأ وهذا بعيد جدا في الثلث كبير مرة ونعم وفعلا من
في ثلاثين د مرة من المراد فعل المذكور وانقلابه بالزكاة لغولهم مشابهها

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

246

بئس لأنها للزوم الفاعل الفارغ في كل خصلة مذمومة بخلاف غيرهما نحو جهل
وفضل ولأنه ذم بقضية مخصوصة والتشبيه في المعنى والحكم الثاني فعل مشرب
معنى التعجب ولذلك لا يضاح الأمر استعمل الشروط الآتية في التعجب والتشبيه
في الحكم إنما هو على لغة حكاها الأخفش والأول وكثير من العرب يجيزون في فاعل فعل
منه المجرور بالباء على فعله كثيرا واستغنا وكان التمييز زيد واضمارا على وفق ما
قبله نحو حسن بالزيدين وجوها وقوله من ذكر الشروط أنه على اسوا وكان صحيح
العين أو لا ثم أو مكسورها أو مفتوحها مضمومها أي معا بالضم ويدخل فيه كر
لا على عبارة المشروط الخاصة كما في الأشموني أنه مع المضموم لأن ذلك فعل الثلاثي
لا الذي من الثلاثي لأن الكلام من كثر التحويل وشيء ومثل نعم حبذا الفاعل ذا وإن ترد ذما فقل لا حبذا

ومثل حبذا

وأول ذا المخصوص أيا كان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر يقال حب زيد بحبه كتيبه

عين المضارع وأصل مثل أحب بالفتح وأما حب من حبذا وأصله بالضم لأنه بمعنى صار
حبيبا أو نعم والجامع معنى المدح لتصير به كنعم في الدلالة على المدح
والمبالغة وحبيبه اللاحقة في الجملة وأشبه من الذي كما في العقليات فيكون مع ذا
مبتدأ خبرا والجملة وابن السراج ومن وافقهما فهو عندهم كقولك لم المحبوب
زيد مبتدأ والمخصوص خبر قال ابن مالك وهو مردود بعدم ... وما عليه في الفاعل
ابن كيسان وأنهما بقوله كما لم يتغير المعنى ولا الإفراد لا يتأتى قال الموضح وقاله
الرماني وابن درستويه وقفا به مثل المشير إليه كيسان بل الأسماء ذا
فيكون مع حب فعلا أي يعين الفاعل بالتي كيف تبعض ومن الفعل والفاعل المخصوص
خلافا لمن ... وقيل تغلب الفعل وله الجزئية ... على كيف ... في
فعل واسم ولا يتمم ... قول ودخل على ... على فعلا وفاعله مفعول
لأجله الأول ... وللقول ... خلف ... لا طرف
بمعنى ... نقل ... مفرد ... على تقرير ... أو مفعول
لأجله ... مفعول أول ... فقط
ومخصوصها ... ويكون المخصوص مبتدأ ... المعلقة الجملة أو
خبر مبتدأ ... نعم ... ومن قوله أول أن المخصوص لا يتقدم
ولا يأتي كان ممدوحة ومالحقه لا التعجب ... كان المخصوص فلا
طابقه سواء كان مفردا أو مذكرا أو مؤنثا أو مثنى أو مجموعا ... اسم ...

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا رسول الله

حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه في قوله وايق ذا ابنا على حاله من الافراد والتذكير مع
انفصاله في المعطوف ومن الامر ما ع الخلاصة من ان ماورد كلام جرى مجرى الامثال في الخصر
وكثرة الاستعمال فلا يغير عن حاله وما ليس كذلك فالمعمول بالوجه ويجب متعلق به او
جر عطفه على الوجه وان ثبت على نزع الخافض لا بد لان حب ... اهـ فانزاح من باب فعل
المتقدم وقد سبق انه يجوز زوج فاعله مجرورا بالباء الزائدة لشبهها وجرى بالباء الرائب
كقوله حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لمام وفي التسهيل معناه الخلاصة
من ادخال الخاصة على الخاصة ومعنى الى من حبا الى الوجه بعينه فامتعلق بفعل
وضم الحاء مسترا وغلب حب والامر في ذا بتعين الفتح كما اشار في قوله في الشرح وقد اتى فاو
ها كقوله محمد اربا وحب دينا فهو شاذ لا في مستقبل كما انه ذهب بما اذا جعلت
مع ذا اي الكلمة المنوال هي ومضمر ما افعل افعل بعجب وتلو ذا الى انصب وجر الاخر بباء
اي ومن الفعل الحاصل افعل على صيغة الماضي ولا يكون الا مصوغا به وافعل على صيغة
الامر للدلالة على معنى التعجب وتلو ذا الى اسم افعل ومعمول انصب لانه مفعول به وهذا
ان تلوه هو افعل ومعمول الاخر ويجب متعلق به والمراد الكلام من معلقه افعل الاول
هو ان الصحيح والكسائي وذهب بعض الكوفيين الى الصفة والغلام امنصوب انما
له المشترك والماف الثاني فمجمع على مفعوليته وهو ان كان بصورة الامر ليس
امر الاصل حقيقة على الصحيح ومرفوع الابد والعلم وهي زائدة لازمة لان الا انه اصل في الظاهر
ذا احسن ثم حول الى صيغة الامر ليشبه الفعل ثم بزيادة الصيغة فيقع اسناده للاقسام ولزمت
الباء لزوما اصلاحا للفظ منها ان الكلام وطنها ففوله واحسب انه ان يكون المقدم

وقد يجرد منها

وحذف ما جاز تعلم وطابا بفعل او بالضم والمضر افعلا وحذف ما انكلمه الصيغتين وهو المتعجب
منه مضمرا او ظاهرا جاز وتعلم متعلق به اي لا بد لصحة الحذف من قرينة ولا بد ان يكون واضحا
ومع ذلك محذوف ومشتكى لانه روح الكلام وعلق مراد ومفعول الخلاصة ان كان
عند الحذف معنا اتى ما احسن معلقا وقول الشيخ اشار الى ان مستكرها المتقدم لا يقال
استبلاح فلان حتى فلان الا فيما حصنه ان يبوءه والصلاح لوصفه بتعجب لا ما حقه ومثال
ذلك مع ما افعل قول سيدنا علي كرم الله وجهه جزى الله عنا والجزاء بفضله
ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفهم واكرمهم ومع افعل قوله تعالى اسمع بهم
وابصر اي بهم ولا بد من كون افعل مشوفا بآخر مثله على ما في اصل المحذوف عند
ومن غير الغالب قوله وان يستغن يوما فاجدر اي به وانما حذف مجرور الباء مع كونه

٥٠٩

لانه جرى كما صون العطف قوله وكالامر بالوصل حذف معموله لتقدم ما يدل عليه انه
اصل المنصوب والجر ووصل الفعل متعلق به وهو ان الفعل ضعف بالجمود فلم يفصل بينه
وبين معموله لذلك ولهذه العلة لا يجوز تقديم المعمول عليه كما في الخلاصة قوله اقوال
مول المعصوم بان وعلى كان وبان حرف متعلق به كقوله واحر اذا حالت بان اتحولا ومثل
ان ذلك اخو الحجور ومنزايه ان تعلقهما بفعل التعجب فان تعلقا بالتعجب منه نحو
ما احسن معتكفا في المسجد امتنع الفصل بهما وزاد على الخلاصة جواز فصله بالنداء
لانه ورد في الكلام الفصيح كقول سيدنا علي كرم الله وجهه اعزز علي ابا اليقظان
ان اراك صريعا مجدلا ابا اليقظان قال في شرح التسهيل بعد ان مثل به وهذا مصحح
للقول بالفصل بالنداء والفصل بين ما وفعل امتنع الا بكان امرين نقع الفصل بين
وبين معموله وجعله امتنع جني وقد تقدم ان كان زائدة بين التعجب المشار زيدت
التعجبية وحيزها ومن ذلك قول ما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ما كان اشعر من اجاب
ولم اختار بعضها مجتنبا هوى وعنده او واشار بقوله الا من بين نقع الى كان زائدة
التي انه وان قال كان جني ما وفعلها ضمير ها وافعل خبر ها قال المرادي وفيه نظر
لانه يصير كان على صيغة التعجب ولا يراد حولها في التعجب ان معلم سلب الدلالة
على الزمان لانه انشاء والتعجب واما الموصى التعجب امنه كالجمود والتقدم فلما الدلالة
على الانقطاع في نحو ما كان اجمع علم من تقدم في بدل كان ولا يتفق من الابية السابقة
لان المراد معه من كان مقاصد الله عليه الصلاة والسلام وان كان الحكم غير مختص به
وشر الفصل بالصبي والقصوى في قولهم ما اصبح ابرد ها واصبح للعراق وما امسى ادفاه
والصغير للعشية ولانعكس على كان خلافا للكيسائي ومسالة الفصل بكان ما خوذة
من الخلاصة في قوله نسواسي وما اضافا منه اعل الاخ فكن ذات تمام النفع واضرا ومتراد
خبرها ضاد الطلب التعجب وجعلته افعل خبر ما والمراد الفاعل والمفعول مفعول
به هو المقول سيبويه والجمهور وضعف اي شيء بان استعمال ما نكرة غير موصوفة
نادر واشار بقوله على الاخ لما رده قول الاخفش انها موصولة والجملة بعدها صلتها
والخبر محذوف اي الذي حسن زيدا موجود وقال المراد هو ومنه شعر لانه حذف الخبر وجوبا
مع عدم ما يسد مسده وايضا فليس فيه من الابهام معنى الابهام الذي يليق بالتعجب والمسوغ
للابتداء بها على راي سيبويه تضمنها معنى التعجب وفي قوله ايضا على الاخ رد لقول
الفراء وابن درستويه انها استفهامية وما بعدها خبرها قال الرضي وهو قوي

الدلالة على

مبحث المصدر واسمه

من حيث المعنى لانه كالخبر حمل سيبويه عليه وابن عصفور عكسه وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين وباب الكلام على صوغ فعل التعجب في الابنية
المصدر واسمه بفعله المصدر الحق في العمل مضافا او مجردا او مع ال ولما ذكر ما اراد ذكره من العمل من العوامل
شرع يتكلم على ما يعمل حملا على غيره وقدم المصدر على الصفات لانه الاصل فيها وجه
اخرها مع ما في من الامر الذي ادعوه في تغيير اعمال المصدر من الافتقار الى تاخير المعمول
عنه وان فيه فصل قوم اصالته في العمل فلما الزموا التقديم اذ كان الاصل انه في العمل
اقوى من المصدر الحاملة له في الاضافة ولحقوا به ما فيه التفصيل من تاخير اعمال
المصدر وبه يتقدم ما فيه قول الموضح كما يشمل تفريعه على الاول وما فيه الاطلاق
وتعمله في الازمنة كلها فوله بفعله حين مقدم والمصدر مبتدا والتشبيه يفيد
انه في باب الفاعل مع ان كان فعله لازما ومتعديا واحدا ان كان فعله كذلك
ومتعدد العين فعله وشمل حاله ومفسر ابدا ما يعمل فيه كما به فعله قوله ان حل محله فعل
وان او ما يوهم ان الافعال التعجب بالفعل واتم المفرد وان المصدر واقع موقعها
وانما اشار لان يكون المفرد قابلا لان يحل محله فعل مع حرف مصدري فعبارته الخلاصة
احسن ومنه الاشارة الى ان يكون المفرد غير بدل لانه عاملا لا يفيد المصدر بدل الا مع اللفظ
بالفعل كضربا زيدا والا فلا لم يكن ان يعمله اذن الفعل وحده ولا يتقدم الشرط هنا ضربي زيدا
قائما ولا اعمار عمر وعمار عندنا قبح وان ضمه زيد احسن لما فيه المعمول المصدري من اللفظ
المفرد وانه لا يلي ما شرط انه يتوقع به مكانه ومثل ذلك من قول الكرام نحو كرا كرم
ان اباركم على اخيه وتعجب تقديرها وتجارة التعليل مع التنبيه المفرد قال في الكلام مقتضى كذا
اذ اسبق التشبيه فهو كاف في به هذا الحكم الاصل قوي معمول من قال ان يعمل مقام
مع ان يحل محله فعل مع ما لانه ان يعمل وهو المقابل لما حيث وان شاملة المصدرية والمخففة
نحو علمت ان يك زيد ان شرير او ان المصدرية لانقع بعد العلم وما تقدم في موضع بنقيض
فيه الحال الا ان المصدرية تخلص للاستقبال واخلاص ما يتعلق بمستقبل فاذا قال صوت
صوت حمار في المعمول المطلق **مضافا او مجردا او لا** اعماله مطلقا العامل او مفعولا
اكثر لما في الاضافة من ضعف اعمال المفرد ملتزم الا ان الى الامر في التمييز ولا يقيسه
معا واعماله منونا اقيس لقوة مشابهته الفعل بعدم التعريف واعمال المقرون بال ضعيف
في القياس قليل في السماع ونصر تعلم ان ترتيب الخلاصة احسن وعبارة التسهيل احسن
لا يهام المتراقي يجعل مضافا مع ال او بدون ال ولابد من الاضافة وان مع ال فقبل

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

مضمرا

والمعنى بلا راجع اليه **وكان مفردا او مكبرا او غير محدود ولم يتصل** الى ويشترط لاعماله زيادة على ما مر ان يكون مفردا لا مثنى او مجموعا لعدم تبيينه الفعل بذلك وسمع اعماله مجموعا لا كثيرا ومقصورا على السماع كقوله فقد جربوا ما زادهم في فخارهم الى فراقهم الا الجبن والضعفا وان يكون مكبرا لا مصغرا الا ان الشتقيقي قال لم يقل احد بوصفه والموصوف لا يعمل لمباينته الفعل اذ لا يوصف الا بوصف ولا يكون محدودا ان كان مكبرا لم يعمل الا شذوذا لمباينته الفعل بالدلالة على الوحدة ولا يكون مضمرا لمباينته الفعل ايضا خلافا للكوفيين واجاز ابن جني والرماني اعماله في الجرور نحو جلوسي به الزيد حسن وهو في الضمير الحسن والعلة مباينة الفعل لفظا واجاب الشاطبي عن الفعل باعتبار اسقاطه هذه الشروط بان انتفى لكونها حلول الفعل وان مع المصدر محله بعد ذلك وقد اوماناه الى ان الفعل لا يحل محل المصدر فيما ذكر واشار بقوله وغير محدود عطفه على غير كان وكذا الشرط فيما ينطبق ايضا على ان غير كان جيء تماما وان لا يعمل فيه حال **ومحذوف وفصل ممتنع وكونه اخرا فيما شهروا** الى يشترط لاعماله زيادة على ما مر ان يكون مذكورا لا محذوفا لضعفه ولهذا ضعف قول من قال ان بالبسملة متعلقة بالابتداء محذوفا وان يكون متصلا بمعموله فلا يقال ان يوم تبلى فيه السرائر متعلق برجعه للفصل بينهما بالاجنبي وان يكون متقدما على معموله لا متاخرا عنه ومالهم جنابه من ان قد كان وقد صرح به الشيخ وهو كلام صحيح التزم الشاطبي فيقال ان هذه احكام للمصدر خارجة عن الشرط وكذا استيفاء قول المصنف في الشرح عند شرح قوله ولعمل مصدر اوان اجتمعت الشروط واشار الى يعمل مطلقا بعد ذكره الاحوال الثلاث من الاضافة ومقابلتها فاذا شارحا لمراد البيت ولا يجوز المصدر بلا فيما معموله او وعلة منع الامور ضعف اعماله ولا ان يجري مجرى الفضل والتاخير لكونه موؤلا بالموصول والموصول لا يتقدم معموله عليه وطبقه واختار الرضي جواز تقديم معموله اذا كان ظرفا او ما على شبهه لان الموصول بالشيء لا يلزم ان يعطى له حكمه وما لا يبدأ الذي حصل التوسع له العرب ومع ما لهم ولو ما للمحل المبعضة الى عند قول الشطير والثلاثة للاصول جميعا وقد علم من التعليل الى ان انتفاء الحلول المذكور يقتضي انتفاء امتناع الفصل والتاخير فوله ممتنع بصيغة اسم المفعول خبر المعطوف عليه والمعطوف باعتبار التناول بعد ذكره وحذف مثله قبله في قوله وكونه الى كذا للفي يعني **وان تضمه لمعنى او فاعل او مفعول كمل بعاقد تلحموا** الى وان تضمه المصدر لفظه فيكمل بما يليه معا بعده نحو عجبت انصار بيوم الجمعة

زيد عمرا وضمن زائدا على الخلاصة وان تقصد ابقاءه له كعمله بمعموله نحو ولولا دفاع
الله الناس وان تقصد المعموله كعله بعاءله نحو واوثه الحريث وجح البيت من استطاع وبين
الاتيه معنى الاقتضاء ذلك ان حج المستطيع واجبا على جميع الناس ومن التكميل
جاز لا واجب لقوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير وقوله تعالى ربنا وتقبل دعاء وفي
ذلك تقديم الامر على ما يشمل العمرة والعطلة ومنه بعضهم جواز حذف الفاعل مع
المصدر وهو اسم المصدر المسمى كذا وعلم والغني ذو خلف جلا اسم المصدر ثلاثة

على اعمال اسم المصدر

انواع ما بدئ بميم مزيدة غير المفاعلة كمضرب ومقتل بفتح الاول والثالث ومخرج ومنع
ومقام ومضاربة ونحوها وما كان علما كفجار وحمد وما هو بزنة مصدر الثلاثي لغير
الثلاثي كالعطاء فان قياس المصدر الاعطاء ومقال بزنة مصدر الثلاثي كرواح وزوال
فالنوع الاول يعمل اتفاقا كقوله ان من ابغض العقل كقولهم ان ظلوم ان مصابكم رجلا اهدى
السلام تحية ظلم والثاني لا يعمل بالاتفاق لعدم تعلقه الفعل بالعلمية والثالث منع البصريون
اعماله الا في الضرورة كقوله وبعد عطائك المائة الرتاعا لانه موضوع في الاصل للمفعول
والعطاء اسم لما يعطى والوضوء لما يتوضأ به وكذا الماء لما يشرب فالمراد جوزه الكوفيون فيما سمع
لانه لم يشق بذلك المعنى حيث سمي به المصدر ووضع اذا قوله كهو خبر واسم المصدر مبتدأ
والمسمى نعت المصادر الاضافة والخبر وعلم اعطفته مفهومه على المسمى والغني مبتدأ
ذو خلف خبر وفي مع انكتب على الخلاصة كل افهامها واجاب عنها الشاطبي بانه
يعلم منها ان ما اشترط في اعمال المصدر يشترط في اعمال اسمه بلا حرف ولا اعطاه في رجه
عشرين على انه التوسل بحق وحين ومخرج العلم لعدم قبول الشرط ويدخل ما زاد فيه حرفا
الثلاثي على الرابع ان فيه ومسئلة اتباع معمول المصدر تأتي في خاتمة التوابع ان
شاء الله تعالى

مبحث اسم الفاعل والمفعول

اسم الفاعل والمفعول كفعله اسم فاعل ان يعني غير المضي مثبتا او قرنا
نفيا او استفهاما او موصوفا او خبرا او حالا او ذا خبر كما او يعمل اسم الفاعل عمل فعله بشرائط ثم احدها
ان يكون للمضي سواء كان للحال او للاستقبال او للاستمرار كما سبق في الخلاصة
الخاصية لانه حين يشبه المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف وفي
المعنى بخلاف ما للماضي وانه يشبه الماضي في المعنى فقط فهو ناقص الشبه
ومنه الاشتراك لشبه لا عمل له مطلقا بل في خصوص المنصوب على انه معمول جزاؤا
المرفوع مطلقا لدستوره وكذا ينوب اعماله فيه على بين ما قاله نحو اخص والعادل
والسنين فيعمل فيها حاصله للعين العمل بالاشتراط وثانيها الشرط وهو ان يكون معتمدا على المعنى

بعض من ان يعمل العامل في المضمر ويفهم منه انه لا يعمل الموصوف قبل العمل لمشابهته للفعل
خلافا للكسائي في المسألتين وصرح ابن عقيل في الخلاصة وقد استشهد بقصر على ما يقع
مثالا بصفة للعاقل فيعمل كقوله ولا سابق شيئا اذا كان جائيا او استفهام
كقوله • انا ورجال الله فتل امرئ • من العرب حبك اعتادي ولا • او موصوف ولا يدفع
بين المذكور والمعروف جزئية تمام الخلاصة من افراده بالذكر عن ضمير وورد او ذي
حال وهو مصرح بخلاف قول الخلاصة او جامعة لان المراد المعنوية لا اللفظية
حقيرا ومن جنس الخالي نحو ما هي امهاتهم ولا الليل سابق النهار وفي قراءة الشويب
او في الاصل نحو ان الله بالغ امره وزدنا على الخلاصة بالاستفهام المقدر لكن ايهام ان الا
عتماد عليه هو المسوغ ويشير كذلك بالاعتماد على الموصوف المقدر فهو مصرح
هنا لا وراجب عنها بعد العمل على تكلفه كقوله ما علم منه او جمع
ولا يتوهم انه واجب الاعمال كالبعد العمل له الابتداء وعامل ينصب او يخفض على ان
المعنى والمعنى لا يقوى قوته ومكن احوال من باب فاعل يفعل وجملة
فهو حال ومطلقا يعمل او صلة ال • وللمثنى معه والجمع ايضا فاعل يعمل صفة اسم
الفاعل ومثال فاعل مطلقا من غير اشتراط اعتماد على المضي ولا اعتماد كما
على الموصول الماضي او المستقبل ولا يقع ... الا صلة ال وما هي الموصول
في ان طرق المشبهة صورة الاسم حولوك التي استكن الهاء فاعل يشبه ال
الصفة على الفعل فقوله وللمثنى اي مبتدا او خبر والى في العمل للقاصر الفعل
المشروط به اسقاط غير الوافع طرف ال والملحق به الواقع طرف لها كقوله
والنداء بين ادام الفهم ... ونحو الذكر بين الهاء هو كشفنا من فيه نوع
ولا فرق بين جمع التصحيح كعامر والتكسير كقوله غفر ذنبهم غير فخر جمع غفور
والفرق بين الوصف والمصدر ان الوصف يدل على الذات والصفة والتشبيه والجمع
انما هي للذات وهو كعمل المصدر اي اشارة وجماعة قبلاه المصدر ولا التشبيه
والجمع معه لتفسير الفعل انه يشبه الفعل وبالتفسيل الاخير بعد هذا ان تلاحق
الخلاصة لمسائل التشبيه والجمع عن مسألة امثلة المبالغة احق للتشبيه
على جريانهما فيها وعامل ينصب او يخفض قابلا ونصب ما سواه حقق
اذ واسم فاعل عامل الا تورث من مصدر ولا الفعل من اخر ينصب له مفعول او يخفض
الا بالاضافة فهو عليه فتقول هذا ضارب زيد بالرجحين وهذا امس وهو

على النوع بين الوصف والمصدر

بعد ان ذكر المرتبين الوصف مفردا ومثنى نابا والمفعول مجردا ومنصوبا ذكر انه يعمل الا انه
كما يوجد من مجيء الاضافة ويشترط ايضا الا يكون المفعول ضميرا متصلا او منفصلا لازما وان كان
متصلا فليس الا الخفض خلافا لهشام والاخفش في قولهم ضاربك الموضع نصب لا غير وان
كان منفصلا فليس الا النصب اذ لا يمكن حينئذ خفض منفصل وما شابه ذلك مفعولا ونصب ما سواه
ان التلو منكرا وحتما بالباء للمفعول حين تقول اجلاء الذي خليفة وزيد عليه كسا
فكلاهما مما فيه الاضافة من قوله الاثم تارك حتى تحامي ضاحيني وبعض ارجاع الضمير فيها
للاسم المعمول المنصوب من معال التفضيل والكثير بغير تلك الملتقى وفي فعيل قل ذا وفعل
بكثرة فعيل او فعل او فعال او مفعال ومن اسم الفاعل الذي بعد ما حول الى واحد من
هذه الاوزان الخمسة فعيل كقوله حذر امورا لا تضير وامن ما ليس منجيه من الاقدار
وفعيل كقولهم ان الله سميع دعاء من دعاه وفعال كقوله اخا الحرب لباسا
اليها جلالها ومفعال كقولهم انه لمنحار بوائكها ومفعول كقوله ضروب بنصل
السيف سوق سمانها وبعضهم من منع من فعيل وفعل وتقويل ان الفعل لا ينقل الا للمبالغة وهي
المبالغة وافاد بقوله قل الاخير لم يرد مذهب الكوفيين وانهم اذكروا اعمالها لانها
زادت على معنى الفعل بالمبالغة ولزوال الشبه الصوري اتفقوا ولو اقتضاها
ورد من ذلك حمل على انه بالضمار فعل يعمل المثال والجواب ان المبدل منه
لا يمنع الفاعل مفاعلة يعطى حكمه ولرد الشيخ ابي بكر وابن هشام اذكروا اعمال
فعل وفعيل الفلتها ولرد على الجرمي وابي عمر اذكروا اعمال فعل الا في افعال وردا وفيه
فيكون قوله حذر امورا البيت مصنوع روي عن اللاحقي انه قال سالني سيبويه
عن شاهد في اعمال فعل فعملت له هذا البيت قال الدماميني بل يبعد جدا
ان يلحق سيبويه امام الصنعة من قبل المكذب اعتقادا لمصرانه شاهد
وتقرير علم اللسان معروف لا ينكر واحرازه لفضل السبق فهو ان مسلم ومتبادر
ان يكون من مقول قول رجل شهد على نفسه بالكذب وذلك ان سيبويه
ان كان فيه سادة وانما ساله عن شاهد محفوظ عن ثبت مشهور كلام من العرب
فيوله عن ذلك بان انشاده هذا البيت الذي زعم انه صنعه اخبار بانه بيت
منسوب لعربي من يوثق بعربيته والغرض ان ذلك عين مخالف للواقع فيكون
كذبا وانني بالشعبة الى قول مثل هذا الموسر او نقل له رواية فوله وتحويل
مثل المعنى محول الفعل وقوله كثرة اي في مقام ارادة التكثير والمبالغة

ناركوا

او مفعول

لا انتقاء

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

250

على من انتعل حقيقة وكثرة المخاصرة وكون اعمال الاوزان الثلاثة الاول منها
أكثر ابو جزوم فهو و محبوا فالا الخ ومثلها انفاع معمول الوصف نادر في خلا
تقر المقول في ان شاء الله تعالى ومثله بمعنى المفعول واشتقاق نظامه للاسم مرتفع فمعنى
معنى تقد به الاسم فاعل كجر ومثله نعت الكرم محزوم في جر اسم المفعول جر
مثل جري اسم الفاعل في عمله اعمال وقوله بالشروط المتقدمة وارد الاقلال ظن لكل
عمل فيه كلها ويعمل بمعنى جار ومثنى ومجموعا والاقواة كثرتها وحد جازمة الظاهرة
واعتماده ويوهم من تصغير اسم المفعول وهذا بلفظ الاسم الفاعل في موضع ذلك
عن الفاعل وانه قائم مقام فعل المفعول وتعريج الخاصة بالكلام زيادة لا يقاح قوله
واختص ان اسم المفعول في اسم الفاعل ان يضاف للاسم من نقح به المعنى شي لكن
احدهما ان يكون من المتعدي الى واحد محمود المقاصد الورع ولا يجوز ان يكون من
غير متعد الكلام لا تصور الاظاهرة ولا من المتعدي الى اثنين او ثلاثة ومفهوم احسنوا
من مثال الخاصة وان يكون بنصب ان الشيوخ وهو اخلاف مضمون الاول لانه
لا يمنع ان يكون منصوبا الى اثنين كما في صرة لكم الا يكون له مفعول مذكور
وذلك معنى كمزيد غير مقصود به الاصلاح وشبه بقوله معنى على ان الاظاهرة من
ذهبا كالمرفوع لانها بقرينة الاستاذ في المقاصد كما ضمن الورع مثلا ونصب
المقاصد على التشبيه بالمفعول به وثم يفعلها من رفع فيه من الظاهرة التي
لتنصيصه في مفهوم الشارح الى انه كما اختص بالاضافة اختص بالرفع وهو النصب
على التشبيه بالمفعول به او التمييز نحو محمود المقاصد او مقاصد ومعنى الاختصاص
مع ان اسم الفاعل في نظائره الى فاعله نحو كاتب الاب ان اسم المفعول اختص بجواز ذلك
بالاستعمال والاظهر في كاتب الاب غير مستحسنة وتصور اسم الغزالي على من
مثل هذا من الرسم قوله ما في ذلك الاب في عمل الجاز فاعلم والكلام في مثل السـ ـلة
هو لود من مكارم الانصار وانه تعالى اعلم بحقيقة هذا الشيء وقد اجابوا الاوصاف
بمعنى اسم المفعول كذبيح بمعنى مذبوح وقتيل بمعنى مقتول لا تعمل عمل اسم
المفعول خلافا للاصح وعلى هذا انه يقول وذبيح وشبه نعت الصفة المشبهة
الصفات المشبهات تعمل عمل الفاعل بالشروط المذكورة عمولة عن الخاصة لها عن اوزان المصادر
والصفات تطوي بالوجه الاخر وبان المراد منها من صفتها بشبها قوله المشبهات
جمع نعتا به المفرد لانه جنس صفة افراده ويدل على المكاتبة ان من اسم لا حد

على عمل اسم المفعول
وبالذم وشبه بشبع

مبحث الصفة المشبهة

اللهم صل وسلم على مولانا رسول الله

الوزن وجملتها تعمل عمل الصفة وكون اسم الفاعل نعتا لمعرفة ان عملا كفعل واسم فاعل وتعمل عمل
على تعملها وجرى مضى كاسم الفاعل الذي لا يشترط لاعمالها ما اشترط لاعمال اسم
الفاعل المتعدي في بابه ولا يلزم من التشبيه المساواة من كل وجه لانه وقع في شيء
خاص وهو العمل وجهة العمل مختلفة فاسم الفاعل انما ينصب لما يطلبه على انه مفعول
به وهذه انما تنصبه على التشبيه بالمفعول به او التمييز كما سينبه عليه وقد سبق
ان عمل اسم الفاعل المشروط بالشروط المتقدمة هو خصوص نصب المفعول لا الرفع
ولا الجر ونحوهما والتمييز والحال مثلا وسيعاد من ذلك امران احدهما ان عملها
اثباته لا على التشبيه الذي اشترط له شروط اسم الفاعل والشروط السابقة هو خصوص
المنصوب على التشبيه بالمفعول به وثانيهما انها مشبهة بالمتعدي لا باللازم
والمتعدي الذي شبهت به هو المتعدي لواحد فقط فلا تعمل على المتعدي لاكثر لانها عامة

وقوله ولا تعمل بتابعه او ما قبله او اجنبي وهذا ايضا على تمييز او تشبيه مفعول به اي لا تنصبها الا
الصفة المشبهة بمعمول اسم الفاعل عنها بانه تارة يكون للحال وتارة للاستقبال
وهي لا تكون الا للحال وهذه العبارة وان كانت مشهورة فهي موهمة محتاجة للبيان
وبيان ذلك ان المعنى انها للحال المستمر لا للماضي المنقطع والمستقبل وذلك لانها للدوام
والثبوت ولا تختص بحال ولا غيره وقد تقدم ذلك وهذا الخلاصة من التنبيه
على انها لا تنقطع الا عن اللازم وزيادة للمصنف بقوله بعد الا ان انبئت الا من
من فعل مشبهة ووافقه التنبيه على ما فيها من بيان انها تكون مجارية للمضارع
وغير مجارية وكالفرق لله ان قولها كطاهر القلب جميل الظاهر لتجرد التمثيل
وتفارق اسم الفاعل ايضا بان معمولها لا يتقدم عليها بخلاف اسم الفاعل ولهذا
جاز زيد انا ضاربه عمرا على الاشتغال وامتنع وجه الاب زيد حسنه وذلك
لان عملها بالحمل على اسم الفاعل فهي اضعف منه وهو معنى قوله ولا تعمل
به سابقا وتفارقه ايضا بان معمولها لا يجوز ان ينفصل عنها بخلاف معمول
اسم الفاعل للعلة المتقدمة وهو معنى قوله او ما قبله او فصل زائد على الخلاصة
وتفارقه ايضا بان معمولها لا يكون الا سببيا اي متصلا بضمير الموصوف لفظا
نحو زيد حسن وجهه او معنى نحو مررت بالرجل الحسن الوجه اي منه ومعمول اسم الفاعل
يكون سببيا واجنبيا وهو معنى قوله او اجنبي وتفارقه ايضا بان معمولها
يكون منصوبا على التمييز ان كان نكرة نحو حسن وجها وعلى التشبيه بالمفعول به ان

كان نكرة نحو مررت برجل حسن وجهه ونصب اسم الفاعل اللازم معنى على انه مفعول
به وهو معنى قوله ومثال الشيخ اه وهذا بيان للسببية الخاصة **فارفع بها وانصب وجر**
بها مع أل ودون أل ذا أل او ما الاضافة يعني ان الصفة المشبهة يجوز ان تعمل فيما
بعدها مع كون السببية المذكورة الرفع على الفاعلية والجر بالاضافة والنصب
على التمييز او التشبيه والعوامل الثلاثة مقترنة بها ومع ال وخالية من
مجردا من ال ومدخول لا تقرره في اسا ولا مع ال اي ان الصفة تعمل العمل المذكور مقترنة
بال وغير مقترنة بها وتنازع الثلاثة ايضا قوله أي ذا ال وما عطف عليه والمعنى
ان معمولها تارة يكون مقرونا بال وتارة يكون مضافا وتارة يكون خاليا من ال والا
ضافة فتحصل للصفة ثلاثة انواع ولها حالتان وان ضربت ثلاثة احوال
عملها في حالتيها كان الاقسام ستة ومضروب ثلاثة في اثني عشر والمعقول كالمثال
حالات تقع فيها الستة فتصير الصور ثمانية عشر وا وصلها كثير من الناس الى عدد
على الصفة التي الى ستة وثمانين لان المضاف اربعة انواع مضاف لضمير الموصوف كوجهه
وجهه ومضاف لمضاف لضميره كوجه ابيه والعقيق ومضاف لمجرد كوجه اب والمجرد كوجه اب
فتكون اقسام المعمول ستة فتضرب فيها الستة المتقدمة وا وصلها بعضهم الى
اثنين وسبعين وبعضهم الى اكثر ويتبع من الستة والثلاثين اربعة وهي ان تكون الصفة
بال ومقرونة الى المعمول الخالي من ال ومن الاضافة لتاليها وهي الحسن وجه
او وجه اب او وجه وجه ابيه وعلى ذلك نبه بقوله **ولا تجرر بها مع أل سما من أل خلا**
من أل ومن اضافة لتاليها اي لا تجر بالصفة حالة كونها مع ال الاسم الذي خلا
من ال ومن الاضافة لما فيه ال باسم المعمول بمعنى المضمر وهو امتنعت كما في التذكير
بعدان الم تكن الصفة مثناة او مجموعا جمع سلامة فلم تكن الاضافة فيه بالتخفيف
ويعلم ذلك مما في الاضافة بان تجر صور المنع مما تقدم والتفاع والامثلة ك
مستفاد مما سبق في الاضافة ولا وجه في المثال في المضاف للمضمر بالموصوف
مجرورا من ال كمررت بزيد الحسن وجهه او مثناة ناله كمررت بالرجل الحسن وجهه
خلافا لما في التسهيل من اجازة الاخير مقرا ان الامام مبني انه صحح من جواز الاخير
هوانا بالاضافة لم تخلص من قبح وهو موجود في الاخير وعود الضمير لما مصير ثم ان لا يمنع
من كون رافعه الرفع ومما عرا عليه الاربع جاز لان الصفة منقسمة الى ضعيف وقبيح وحسن
فالضعيف نصب الصفة المجردة من ال المعرفة بال والمضاف الى المعرفة بها والمضاف

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد واله

لضمير الموصوف او الى الظاهر الى ضمير وجر الصفة المجردة من ال المضاف للضمير او الى ذ
الظاهر الشبه فهي ست صور وجه ضعف الاربع الاول ما فيها من اجراء الوصف القاصر
مجرى الوصف المتعدي واورد وامثال ذلك موجود مع المعرف بال واجاب بوانه الاجرى
رفعا وانه ارفع من ان ادبات به نحو الحسن وجهه والوجه بالفتح النصب الذي هو امر معنوي
والضعف فان الضعف راجع لامر صناعي والقبح لامر معنوي ومن انه انها ارتكبوا
اضعا على التشبيه بالمفعول لامر راجع فيما فيه الرفع المشعر بخلو من الضمير ومثلها
المتوصل الى الاضافة للمرفوع لانها لو كان مرفوع لزمت اضافة الشيء لنفسه
كما سبق وانه ليس مفعولا ذاتيه بل من توطئة للاضافة ومن افصح فيه كلام
الرضى اذا قصد ذلك اقول الحسن وجهه بالنصب فقد مر الامران اللذان ارتكبت
لهما الاضافة والنصب معه لم يخلص من قبح الرفع ولم يقصر للاضافة المقصودة مع
ما فيه من اجراء القاصر مجرى المتعدي وكان الغير اسوا مثال عسير بالكلية ووجه
اجازتها امتصاص الى ابعتر في المعنى الخاطر من قبول الاسناد والرفع لا بد طلقا
وكذا ايضا الحسن الوجه بالنصب والاولى من فضل الخفض حيث ما وجد انه لم يكن
مفصولا موصوفا ومخلصا من قبح الرفع وذلك مع المعمول المنكر وهو اربع صور نحو
الحسن وجها او وجه اب وحسن وجها او وجه اب لانه لا يتوقف على الاجراء المذ
كور مع تفصيله للصافة وايضا الاضافة والاولى متعذرة ولم يبق من صور الصفة
سوى ضعف بالشيء المعلى لان المعمول المنصوب اثنتا عشرة صورة ضعف اربعة واربعة
منها الضعيفة المتكلم فيها واربعة في الغير حكما عليها الاتي بالقبح فان قلت
الاربع التي حكمت فيها بالضعف يلزم على هذا ان تكون قبيحة لجعل الوصف ليس
فيها مفصلا او لانه لم يخلص من قبح الرفع مع المضاف للضمير او الى الظاهر الشبيه
قلت اما هذا ان فان الاضافة فيها ايضا ضعيفة كما سبق فيما لم يكن
المعمول فيه الحسن لم تكن ثم جهة قبح اخرى توكد ضعف الاجراء واما الاول بصلة
وهو الحسن الوجه او وجه الاب فلا من بنصها وبين الضعف معه من جهة والصواب
ان ان اقتصرنا على مذهب السيرافي الذي نسبنا اليه الضمير كان حسن الوجه او وجه
الاب والحسن الوجه او وجه الاب ضعيفا وان اقتصرنا على مذهب الكوفيين الغابلين
بنيابتها فهو قبيح لما مر وصرح في التوضيح بان الاضافة يعني الحسن الوجه بالنصب فعلى
الاول تكون صور الضعف ثمانية وصور القبيح لو كان الزايد عن الضمير وقابعة

بالنصب

صرنا
صرنا

وقالوا

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

292

لما قبل الرفع فلا ينبغي ولينبغي في الاضافة وبه يشتهي فتح الرفع فيما ذكروه وصرح به التو
ضيح في مبحث الاضافة وبه يعلم ما في قول بعضهم انه ليس من صور المسئلة وان ذلك دليل
على بطلان قول الشجيري وجر الصفة في صورتي الجر ان اضافة الصفة سوغها قصد
التخفيف وهو يحصل بحذف الضمير من معمول الصفة كالحسن الوجه او بحذف التنوين
كحسن وجهه او بهما كحسن الوجه والحكمة تقتضي ان يبلغ اقصى ما يدرك فيه ويقبح
الاقتصار على الادنى الخفي بغير اعني حذف التنوين والنون في لا عظمهما مع امكانه وهو
حذف الضمير فلا استقباح فيها لانه لم يحذف الضمير في وجهه مع ان غرض [illegible]
حصل من المصنف في التوضيح ولا توجيه بانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه فلا يرد انه
عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وكل ذلك فيه يشبه
اضافة الشيء الى نفسه على ان الموجهين تركوا ما ورد ان ذكر الضمير فيه التحويل
كالتحويل فيقوى شبه اضافة الشيء الى نفسه بخلاف ما لا ورد ولكون ذكر الضمير بناء
في ادعاء التحويل خص سيبويه نحو حسن وجهه بالشعر وقول صاحب الجمل انه اجازه
وخالفه [illegible] فيه ان الشيخ [illegible] جمع الكتب والخلاف ثم ذكر نص سيبويه على ان [illegible]
ذلك بالشعر وقد وقع فيه قصر الغلط التي هي فيه بنسبة الاجازة لسيبويه والمنع لابي
العباس فالحاصل ان فيه اضافة الشيء الى نفسه ثم ذكر انه ينتقض باضافة الصفة
لمرفوعها مطلقا فان قيل ان اراد ان حسن حسن الوجه في المعنى وان اراد اضافة
حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى موصوف حسن فكان اضافة حسن الى
ضمير وذلك لا يجوز فليس كذلك لانه لو امتنع ذلك لامتنع في الصفة ايضا وقد يقال
واجراؤه ومعنى [illegible] وصورة الاشتباه
فيحمل وضوح المعنى ولان [illegible] بالتحويل والاسناد الحقيقي للضمير
وذلك يقتضي [illegible] يقتضي عدم ذلك في حسن اضافة الشيء الى نفسه
والصفة لا تحويل فيها حقيقة بل [illegible] ذلك والضمير مع الصفة [illegible] وان المجرد
من ال ومن الاضافة والمعرف اي المعرفة فهي اربع مضروبة في الاول والثلاث
على ما قرر لك زيادة الحسن وجهه والحسن وجه ابيه بالنصب فتكون ستة وعلى
ان الكوفيين المتقدم الحسن الوجه او وجه الاب او حسن الوجه او وجه الاب
تكون عشرة [illegible] الصفة الاربع [illegible] الصفة من ضمير الموصوف
لونها والمعمولات [illegible] وهو ثمان وعشرون [illegible] في الاول والثلاث انتهى

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

الغمر وجهد او وجد ابيه بالسفا فيبقى عشرون والله تعالى اعلم **افعل التفضيل**

ارفع بافعل التفضيل مضمرا رفعه وكذا ان موقع الفعل وقع كما رايت رجلا احسن في عينه كحل

مبحث افعل التفضيل **يرفع الظاهر**

افعل التفضيل ضعيف الشبه لاسم الفاعل لانه لا تلحقه علامة التانيث ولا علامة التثنية والجمع الا اذا حلي بال او اضيف لمعرفة فلذلك لا يرفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز الا في لغة ضعيفة تقول عليها مررت برجل افضل منه ابوه فيجب افضل وارفع

المستتر الا في لغة ضعيفة تقول عليها مررت برجل افضل منه ابوه فيجب افضل وارفع لغة الجمهور ولا يرفع الا الضمير المستتر ولا يرفع الظاهر الا اذا وقع موقع الفعل وذلك اذا كان صفة لاسم جنس مسبوقا بنفي او نهي او استفهام وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين مختلفين نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد والمعنى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد وانما لم يكن حسن الكحل في عين زيد كما هو كذلك الا ان هذا التركيب يستعمل في مقام المبالغة وانما يقصد به نفي المساواة ولا ينفي حصول الافضل والانقص وان دل على حصول نفي الافضل فقد دل الكلام على نفي المساواة وهذا الجواب عما يقال تسليط النفي على الفعل يقتضي نفي الصفة وهي شاملة على افعل التفضيل وكيف يقال انه حل محل الفعل والحال ان هذا التركيب يستعمل في مقام المبالغة اعني في الامر المذكور ويحتمل كون اسم التفضيل حينئذ انسلاخ النفي عليه يقتضي العموم ولما حل محل الفعل قوي فيه معناه فعمل

موضوع

في الظاهر وعلل سيبويه رحمه الله ذلك بان الاضمار الى الفعل الاول لم يفعل الذي رفع الاجنبي بلا شرط واسم التفضيل جاز كما لو اذا قلت مررت برجل افضل منه ابوه مع اعتماده الا لا يجوز لما فيه من الفصل بين احسن ومعموله وهو منه باجنبي وهو الكحل اذ نعت بالاجنبي ما يشبه معمولات ذلك العامل الذي انفصل لسد به ولو قدمت منه على الكحل لكان الكلام في قوة ضعيف تركيبه والجواز لا كرمز التفضيل في الاثبات نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل الكرماني في جواز ذلك في الاثبات اتفاقا لاكن السماع لم يثبت فيه **ونصبه المطلق ممنوع بلا خلف ومفعولا به فيما لم يتلا**

نصب افعل التفضيل مفعولا او المطلق نعت لمحذوف مفعول المطلق اي المفعول المطلق ومعنوع خبر والابتداء منتعلق بخبره ووجه المسالة والله اعلم ان اسم التفضيل المبني للمفعول به لا يدل الا على اصل الحدث بل على زيادة المتصف به على غيره فليس الحدث فيه على الانفصال ولا الكلام عليه والمصدر انما يؤكد او يبين اصل الحدث وقد صرح الشيخ على هذا المنع في مبحث المفعول المطلق

وان

وأما قول الشاعر أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤما وأبيضهم سربال طباخ فلا شاهد
فيه بل مفعول لمقدر قوله ومفعولا من عطفه على المعنى قال الرضي وانتصاب المفعول به في كلامهم
متفقون على المنع وإن وجدوا ما يوهم ذلك قدر له عامل كقوله فلم أر مثل الحي
حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا أكر وأحمى للحقيقة منهم وأضرب
منا بالسيوف القوانسا أي نضرب القوانس ولا ينتصب على التشبيه بالمفعول لأنه
لأنه لم يقع إلا على المعنى حتى يكون النصب توكيدا للجر وإن كان فعله
الثلاثي من مادته يتعدى لمفعول عديته هو إليه باللام نحو أضرب من زيد لعمرو وإن
كان الفعل يفهم معنى العلم والجهل فلك أن تعديه بالباء وباللام لأن تلك الأفعال
قد يعدى بهما إذ تعدين بكل باب تقول ما أعلمك بكذا ولكذا الأنه زيد إفادة قلت علمت
به وإن كان المفعول به يتعدى إليه فعله بالحرف كالظاهر نحو أما منتهاك بخبر وتتعدى
إلى أول مفعولين كسا وعلم باللام ويبقى الثاني منصوبا لأن العامل لا يتعدى بحرف
في جر متعلقين بعضهم وبعضي فتقول الشيء منتهاك لعمر الثياب واعلم منتهى لزيد
منطلقا وانتصاب الثاني عند الكوفيين بأفعل وعند البصريين بفعل مقدر فيكون
الثاني لأنه فعل مقدر وما أول الفعل مقدرا مع المفعول الأول إذا قلت ما أكسى منتهى لعمر والكسوة
الثياب وقيل اللجوء حذف المفعول كثيرا علقت دون الآخر فالأولى أن يقال أشد ذلك
علما بزيد منطلقا أو علما بأن زيدا منطلق وإن كان الفعل يفهم الحب والبغض تعدى
إلى ما هو فاعل في المعنى بإلى وإن نحو أحب إلي وأبغض إلى ما لا يفعل تعدى بها نحو حبيب
إليكم إلا بعلمه ومن زيادة على الخلاصة وإن بجره طابق وذكر وهو كفعل التفضيل المنكر
لأن التفضيل ثلاث حالات الأولى أن يكون مجردا من أل والإضافة وحكمه حينئذ
أن أفعل مفردا مذكرا بوني بمن جارة للمفضول بحيث تليه نحو زيد أفضل من عمرو والتابعين نحو
نحو المسنن أولى بالمؤمنين من أنفسهم وكذا قوله صار في ذلك واجب وأكثر الخلاصة
على ذلك بقوله هادي بن أولويه نكيرا وسيد على أن العرب دائما يعني الوصف مجردا عن
معنى من حتى يلحقه خلافا للمبرد فلا تجوز قياسا أن تقول زيد أفضل بمعنى فاضل وقال
معنى قوله في الأذان الله أكبر الله أكبر كبير لأن المفاضلة تقتضي المشاركة في المعنى أولا
فهم قبح التفضيل ومشاركة المخلوق للخالق في شيء من صفاته محال وكذا قوله وهو أهون
عليه يعني هين لأن جميع المقدورات متساوية بالنسبة للقدرة والأ لزم قصورها بالنسبة
للمفعول ومنه هو أعلم بكم أي عالم إذ لا مشاركة عليه وقول الفرزدق إن الذي

ح الفعل جرم تعدي اليه افعل

قال

ح الله

سوى للصفات بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول لانه عزيزة وطويلة ومذهب سيبويه
ومن وافقه الاول وما خالفه ذلك في جمع الصفة ونفي معنى من قال المبالغة
فيما يرجع له تعالى فهي على عادة المخلوقين في التخاطب وبحسب توهمهم اذ تعالى
بمعنى اكبر من كل شيء يتوهم له كبر او على حسب ما اعتقدوا اجرى البعض لو كبيرة القائل
ظنوا ان كان كبير فالله تعالى لا نسبة له اي كبر المخلوقين وكذا وهو اهون عليه
اي على ما جرت به عادتكم من ان عادة ما تقدم اهون من الابتداء فلم يجعلوا الا عادة
وكذا وهو اعلم بكم اي منكم حيث توهمون ان لكم علما وله علما او على ما تقولون
من ان العلم من صفاته وهي لم يعتبر العرب بكلامها ولسان القرآن مخوطبوا بمقتضى كلا
وبما يعتاد وفهما بينهم وكذا ابن ابي زرعة دل نقل من بعد ذلك وقد روي عن رويبة
ان العرب تعتبر بهذا اولا وقال المبرد الله اكبر الا تسمع الى قوله الله اكبر احترازا
من ان يقول من كل شيء اهـ وذكره ابو اسحاق وقال ارباب القلوب معنى الله
اكبر انه اكبر من ان يقال له اكبر او يدرك كنه كبريائه غيره وقيل اكبر من ان يعلم به
معلوم ان العرب ترى التفضيلية لا بد من مشارك للمفضل اما اذا قيل زيد احسن من عمرو
او تغير الى ... فالاسم وان اختلف المعنى كما سبق ومنه قوله تعالى اصحاب
الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا اذ لا خير ولا احسن عند اهل النار ومن ذلك قولهم
في التعجب هذا احب الي من هذا والشر ومثل هذا احب من هذا ومنه رب السجن احب الي
مما يدعونني اليه وقولهم هذا افضل بعض الكروش انهم تتبع المشاركة في مقام التهكم
نحو زيد اعلم من الحمار قاله الرضي واما قولهم ان اكبر من السبع واشد اعجب من ان تقول
كذا ملبس المقصود تفضيل التكلم على السبع والحمار على المقول بل المراد بعدهما عن الشيء
والقول وامثال التفضيل ايضا بعيد نفي المعاطي من المعقول ويجاوز عقله ومن به مثلا
ليست تفضيلية بل هي من الهاء فقولك بنت من زيد وانفصلت منه تعلقت بالفعل
المستعمل بمعنى التجاوز وبذا اذا قلت ان الكرم على من انه بخيل وكذا الخ قلت ان
يلي لفظ الكرم على من ان ان بخل وابتعاده ان ذلك لان من التفضيلية تتعلق بالفعل
بعيد من هذا المعنى لانها اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في
الفضل من نفس عمرو الخ وخرج بعضهم هذا المعنى على وجه اخر وهو ان الشيء
التعليم البالغ حدا من الشيء اه وحاصل ما اشكل الحق ان المعنى في
حد ان التعليم اكثر من فوقها ودفع الثناء بل المراد تفضيل احوى الشرين على الاخرى

اولى

انه اكبر

اسهل من ابتدائه

مقال رويبة

على معنى الله اكبر من ان يقال له اكبر

بحث مع ... والدماميني بتلخيصها حاشيته وفي الكشاف من وجه كلامهم الشيخ اهـ

ابن العجاج ان رجلا قال له ... الحجاج ... من ان الشيء ... مقال له من رويبة ان العرب ...

ميم

ومثل ذلك افراده المجرد وتذكيره ان كان الموصوف جمعا فقوله افضل اخلى من الفضل
فوله وذكر وحل بصيغة الامر اشارة الى الحكم الثاني وهو لاضرب يلي م افراد المجرد وتذكيره
وان كان الموصوف به مفردا او مونثا نحو ليوسف واخوه احب فان كان اثنا واكم
الى قوله احب وذلك لان افعل التفضيل شبيه بافعل التعجب وزنا ومأخذا وافادة للمبالغة
علامة
وافعل في التعجب لا تلحقه زيادة ولا تثنية ولا جمع فحمل عليه بشبهه والحالة الثالثة
ان يكون مضافا فان كانت الاضافة لمعرفة فيسلك حكمه وان كانت لنكرة فحكمه
ثلاثة امور احدها فيه وهو ان يكون مجردا مذكرا ولو تعدد موصوفه او كان مونثا
لمشاركته المجرد والى ذلك اشار بقوله وان لمنكور يضف فالتزم الحكم المذكور
للمجرد لانهما معا ثانيها فيه ايضا وهو ان يكون مجردا من من واما قوله نحن بنو سعد الوا
ذي اعلمنا ما ... في الحياة في الموت ... واظهر بالابراح المضاف
اليه ثم لتقى الى ... وثالثها ان المضاف اليه وهو ان يكون مطابقا للموصوف
بالاسم المفضل عليه مفعول زيد افضل رجل والزيدون افضل رجال وفي الحالة الثالثة
ان هي بدل وله حكمان احدهما ان يجرد من من وهو مأخوذ من مفهوم قوله وان
يجرد واما قوله وليست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فال زائدة وثانيهما
ان يطابق الموصوف لضعف شبهه بفعل التعجب والى ذلك اشار بقوله

وتلو ال طبق واشار الى حكم المضاف للمعرفة بقوله وان تقع لذي عموم ومعنى من لم يحتاج فكن،

وان تقع جوزا اي وان تقع افعل الاسم المعرف بعد والحالة انك لم تنو معنى وان الفضيلة
ولم تردها من المضاف الاضافة فحكمه في المطابقة حكم الحالة الاخيرة وهي ان يكون
مقابلا فيجب مطابقته لموصوفه وذلك اذا قصدت به الزيادة المطلقة اي
مطلق
لا على خصوص المضاف اليه او اول بمالا تفضيل فيه الان عين مغنيين وبعشر لهم
قولهم الاشج والناقص اعدلا بني مروان اي عادلاهم مع كثرة عدلهما او عادلاهم وعلى
الاول يقال يوسف احسن اخوته وان قصدت معنى من ولم ... حين حوز الامران
للمفعول والمالك للوجهين ومعنى المطابقة وعدمها ومعنى ذلك ان تقصد
بافعل الزيادة على خصوص ما اضيف اليه وانقسامه حينئذ الا الموضع يعتبر
ولا يقال على هذا يوسف احسن اخوته ضرورة لانه لا يدخل في جملة الاخوة لان اضافته
تقتضي التفصيل نحو ... وقولهم فما قصدت الزيادة على ما اضيف اليه مع تشارك
انه هو حينئذ من جملة افراد المضاف اليه والمفضل انما هو على غيره وفي الحاشية

افعل التفضيل شبيه بافعل التعجب

زيد

واخرين ان افضل جلبا

الرضي بهذا واستدل ابن مالك بجواز الوجهين بقوله صلى الله عليه وسلم
الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم القيامة احاسنكم اخلاقا الموطؤون
اكنافا الذين يالفون ويولفون فافرد احب واقرب وجمع احاسن قال الدماميني ونفى
الفرح فيه بان لا نسلم ان معنى مراد كم في احاسنكم بل هو معا فيه قصد به الزيادة كما الفه
وقد صرح بالصحيح الزمخشري بذلك وذهب ابن السراج وابن الوهاب وابن عصفور الى وجوب
المطابقة وعرض ذلك في الخلاصة بقوله ... ورد عليهم بقوله تعالى
اكابر مجرميها وهم الاذلونا قال الدماميني ولابن السراج ان يمنع كون الاضافة فيهما
على معنى من اذ هو لازم وقد سبق الاعتراض على قولهم ان الاضافة فيها على معنى
من في مبحث الاضافة فراجعه قال ابن هشام اراد اشبال واخفهم في التعبير عنه
وذلك لانهم ارادوا لكونه على معنى من ان يكون للتفضيل وكونه ليس على معناها
الا يكون له وانما هو بمنزلة اسم ليس فيه التفضيل اهـ وقد عرفت من الشرح اعراب
المتروك قوله مع تاليه بدل يستفهم من مفعول قدم وتاليه مجرورها وضمير به لمن اي ان تستفهم
بمجرور من قدمها على اسم التفضيل وجوبا وهذا وارد في شأن الخلاصة ... وفيه
فصل بالاجنبي ويشأن التوضيح ... معرا فقط وفيه نقص لانه لا دلالة
الشرح والنقل ... فالمعول ان المعنى محذوف ان يراد احدهما وفيه انه يدعى
التقلل عنهما معا بتقديم من ومجرورها على اسم التفضيل وتقديم اسم التفضيل على المبتدا
فيقال ممن افضل انت ولا يلتفت الى المبتدا لا ابدا على ان اسم التفضيل ... في الابلغة
قليلة كما تقدم وقد سبق في المبتدا جواز ... بتقديم الخبر المستفهم عنه
المشتقات الى ... وكلام المصنف صادق بهذا فهو احسن واقتصر في الاخبار
في الاختيار والتوضيح والتسهيل على جار ومفعول امنع لتقديم من ومجرورها المفهوم
من الامر السابق وفي الاختيار متعلق بامنع وكذلك الاختيار واشعر بانه قد
يقع في الضرورة كقول ذي الرمة ولا عيب فيها غير ان سريعها قطوف وان لا شيء منهن
اكسل وقول الاخر فقالت لنا اهلا وسهلا وزودت جنى النحل ... قوله والغرض
ان من ومجرورها والعطف ... اسم التفضيل ومن مستتر او كثير جارها وما الاول نحو والاخر
نعم والنبي اي من الدنيا وما فيها واكثر ما يكون ذلك اذا كان افعل خبر المبتدا او العامل او في
الاضافة ... نحو ... مالا منه فصل بالتمييز وزيد احسن
عنه منك ... والنبي اولى بالمومنين من انفسهم ... وقد اجتمعت اربعة فصول

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

في قوله ما زالت الشمس في غفلة الزمان يدل للناس بالجنن من عمرو ومن هم من منزلة الدلالة
افعلة امساو بالمراد التعليق بالمفعول والإفادة الفصل كقوله ولقد كان الحب لو يدنيك لنا
من ماء وهشة على خبر فعطل بلو ومدخولها وجاء الفصل بالنداء في قول جرير الم الشوق
اخشى يا ابن زيد منكم ليلا واخشاه النهار نهارا وهنا زيادة على الحلاف هنا ونيابة في الابتداء
الكلام على صوغ اسم التفضيل **اسماء الافعال والاصوات ما ناب عن فعل كشتان وصه**
ما وافقه على الاسم يقرينة التي جعلته فيخرج عن ذلك المعروف كان واخواتها وشبه في منزلة
الاخراج بالجنس ولذا قلنا خرج عنه لانه في كلام بعض حواشيه الخلاصة فيخرج ونفي
منه ما يقتضيه قوله ما ناب عن الفعل مع اسماء الافعال المصادر والاوصاف في نحو ضربا
زيدا وانا ايم الزيدان فاخرجها بقوله كشتان في كونه عاملا غير معمول فقوله
ما ناب عن فعل معناه في المعنى والاستعمال والقيام به فقد معنيين لهذا المراد ومعنى
النيابة على ما ذكره التفتازاني الدالة على معنى الفعل الا ان الفعل يدل على ذلك
مباشرة واسم الفعل فهو موضوع للفظ الفعل الا من حيث انه لفظ بل من حيث
دلالته على معناه وذكر الرضي هنا عن بعضهم ورده بان العربي القح يقول صه
مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمع بلفظه قلت ما كان المقصود
من الدلالة على لفظ الفعل ارادة معناه وتعارض ذلك واستشكل كونه موضوعا
لنفس المعنى وتخييل النيابة الواسطة فيتبين الجواب قوله مع انه لا يخطر بباله
لفظ اسكت وقوله ربما لم يسمع الطالا نسلم صحته قوله ما ناب عن فعل حتى يشتمل
ويشمل اسم فعل متراخ وغيره كقصر حال من نكرة او عاطف فصل بينهما بالمشترك
الاجنبي للضرورة ولم نعكس لان المقصود هو الحصر عنه **وما بمعنى افعل كآمين كثر**
وغيره كهيهات ووي اي ورود اسم الفعل بمعنى الامر كثير نحو صه بمعنى اسكت
ويكثر في كثير منه انه نوع ما مقيس وهو فعال كنزال وقد تقدم في الاسماء اللازمة
للنداء وروده بمعنى الماضي كهيهات بمعنى بعد والمضارع كوي بمعنى اعجب قليل
والفعل من اسمائه عليكا **وهكذا دونك مع اليكا** اي ومن اسم الفعل ما هو منقول من مصدر
وهو ضربان مصدر فعل مستعمل كرويد فانه مصغر ارواد مصغر تصغير ترخيم بإسقاط الزوائد
ومصدر فعل مهمل وهو بله بمعنى اترك والفعل المستعمل لا يصح هنا ان ينصب ما بعدهما
وجاز جعلهما مطلقين انهما ان يخفضا وما بعدهما مصدران لان الاظهر دليل
المصدرية لانهما كما ذكر الخلاصة تبويب تغير مصدرهما بالخفض والتنكير لما قبل

مبحث اسماء الافعال والاصوات

جواب سؤال مقدر الدالة على لفظ الفعل فلم لا قيل فيه اسم الفعل مجموعه

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

يستعمل ان مصدرية ناصبة لما يعرب منها مع تنوينه وقد ذكر ذلك في التوضيح وشرحه وذكر
غيره بانه مفعول وشرد ازهر او بالعامر اما المعين لا سيما للعلاج نحو ما يعرب منها
مع تنزيلها حول انه محذوف الا ان نحو منها من اسم الفعل وحقيقة حال كونها
مفردة عليك ودونك الكاف اغرا او من اسم الفعل ما هو منقول من جار ومجرور كعليك
بمعنى الزم واليك عني بمعنى اعرض ونحو عني ومنه ما هو منقول من ظرف كدونك
بمعنى خذ واستعمل من النوع في اغراء الا مقترنا بضمير الخطاب وشذ على بمعنى
اولني والى بمعنى انحي وعليه بمعنى ليلزم وفي الكلام في محل خفض بحكاية
الاخفش عن بعض العرب على عبد الله زيدا ابي عبد الله وقال الكسائي في موضع
نصب ورد بان دونك زيدا بمعنى خذه وخذ انه يتعدى لواحد وانه لا يتعدى مثل الفعل
على المتكلم المتصل الى ضمير المتكلم وقال الفراء في موضع رفع وبلغ ان الشيء فيها ضمير
مستتر وحكمه كما ينوب عنه به اعمالها لكنه لم يقدم ولم يؤخر وحكم اسم الفعل مبتدأ
كعمل الفعل الذي ينوب عنه سواء اسم الفعل عمل وفي الفعل نفي وفي اعماله متعلق بالاستقرار
فان كان الفعل قاصرا فاسمه كذلك كهيهات وان كان متعديا بنفسه فاسمه
كذلك كعليك وان كان متعديا بحرف فاسمه كذلك كالبك لا كنه ان اسم الفعل
لم يعرف في كلامهم بتقدم الفعل فانه يعرف وبقي معموله وذلك لان الضارب لا يقوى
قوة الشيء عنه خلافا للكسائي فانه اجاز اعماله محذوفا ومن زاد على ان ما هنا
وكما لا يجوز اعماله محذوفا لا يجوز تقديم معموله لما ذكرنا خلافا للكسائي ايضا
فانه اجاز ذلك ان ذكر الا بقوله يا ايها المايح دلوي دونكا واجيب بان دلوي مبتدأ او دو
نحو منه خبر وان لم يكن المعنى على الاخبار لصحته لان الجملة انشائية فلم يقصد بها
التفهيم بقوله وصفتها انشى والتنبيه لكنها وسمها الشيء مما يختص وتنوين ان تنكر
سماه الكلم مبنيا والاضافة ببيان ذلك وما يختص يعني والجعلة خبر المبتدأ ان ضمائر
الزوج البارز لا تلحق اسماء الافعال وبهذا حكم به بعضهم هات وتعال لا تتصل
ضمير الرفع البارز بهما ويعلم ان المراد ضمير الرفع من قوله سماها لان ضمير الرفع يكون
مستترا اخفيا فان الهم ان يقول في الهمزة سماها علامات للعجم وان كان
في بعض الكلام بما هو ضمير الرفع النصب والخفض فلا اضمن استتارها وبهذا يقيد
قول التسهيل وحكمها غالبا التعدي واللزوم والاظهار والاضمار حكم الافعال
فلا ان ما يعني اسماء الافعال فاعلها واضمار ومجيئها ديكون فاعلها ظاهرا او ضميرا

مشترك بينهما اذ ليس وزنها فيهما كفعلها وصح ان تكون بدلا لها الا مشترك كفعلها اذ
فعال من الثلاثي اطرادا على مقتضى ما ذكروا والافعال اسكتي واسكتا واسكتوا وصح
في الجميع واختار التفصيل بقوله غالبا اي ان هذا في اتصافه بعلامات التعدي واللزوم
كالافعال فلم يجعل لها معمول ومعلها وهو ابن منصور وهذه زيادة على الخلاصة
ثم قوله وتنوين ان اسماء الافعال ان تنكرها مفهومه انها ان عرفت لا تنكر وهي
في ذلك على ثلاثة اقسام قسم لم يأت الا منكرا كواها وويها فهو واجب وعرب
وقسم لم يأت الا معرفا كنزال وبابه فمعنى التعيين فهو كالمضمرات والاشارات وقسم
جاء بالوجهين كصه ومه فهو كرجل وثوب اذا استعمل منكرا كقوله نزل الجماجم
صبا ما هما مازنها بطن الا كمه كانها لم تخلق ومعنى التعريف والتنكير مع ان مدلو
ومدلول الفعل لا يصلحها لذلك كما تقوم لاسم الفعل الفعل واذا عرفت معنى اعلام اجناس لما
بقال لا المعقول لتعين الفعل الذي هو معناها للفعل من حيث الدلالة على معناها من
حيث هو ذلك الفعل واذا نكرت معنى للواحد من احاد الفعل الذي يتعدد الفعل به
باختلاف المعنى بالاعتبار فهو بالتنوين اسم وبه كاسم معمول اخر كابن الحاجب
وخالفه الرضي فجعل التعريف والتنكير راجعين الى معنى المصدر وانظر في ذلك فما
شيئا عند ذكر تنوين التنكير وشبه الحكي به او خوطبا غير الذي يعقل صوتا كقب

لا ويشبه اسم الفعل في الاكتفاء به مستقرا وجملة لفا بالابتداء للمفعول حتى ال
معقول اول وهو تابع له ثم ما شر الشبه نوعان احدهما ما فهو به الحكاية
لما الصوت حيوان كالقوق الصيحة اوغيره وفوائد ما اشر لغوق الغراب قال وشرط
شرط الحكاية ان تكون مثل المحكي ومثل الالفاظ كلمة من حروف صحيحة محركة
بحركة صحيحة والمحكي لبعض الاشياء اذ الحيوانات او الجمادات لا تعين الا صياح بالحروف
احسان الانسان قلت ما الاحتراز بالذي اراد اصواتها نفته كبيت
المركب من الحروف في الشاذ كلامهم اعلم فما حكم كلامهم من كونها من حروف صحيحة
لانه يفهم علمهم او يتعذر مثل تلك الاجراس كدة اوانك انها لا تحصر مثل الكلاع
لحكاه من جنس الانسان الا ان الحداة تكاد انسقا فاخرجوها على الذي ما يحكي
لمشبه صير الصوت ومقدار الوافع في كلامهم كالحكاية وثانيهما ما خوطب به
ما لا يعقل من الحيوانات كنخ يعني الصوت مخرجه الغاء وشرحها للمعين الصاح
ومعنى نبهني الكهاء وكثير الكراكة وسكون الصير لصغار الابل لتتهيأ لسكوتها

لها

جب

حـ
كاهر

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

قال ابن الاعرابي ساوم رجل رجلا ببكر فقال صاحب البكر هو مسر وقال المساوم دبكر
فبينما هما كذلك اذ رغا البعير من جانب صاحبه فقال هذا هرع فقال المشتري صدقني نفوه
البكر مسنى قال الرضي منها الالفاظ التي تخاطب بها الحيوانات العجم وبصوتات اما انصوت مركب
من حروف معينة لا معنى تحته ثم يجيء حاصل ذلك التصويت على الامر الذي يراد منه اما على
ونداء بعيد او دنائه او امتناعه والاكل او شرب وكان الحيوان يمتثل المراد لتكرر مقارنته ذلك التصوت
لذلك الصوت اولا الى ان يكتفي الناس بذلك الصوت عن الخطاب اولا لانه كان يتصور
الحيوان من ذلك الصوت ما يتصور من الخطاب او صار فيمتثل عقيب الصوت فصار ذلك
الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا المثال منها الى غير ذي
صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج التصويت لان الصوت من حيث هو مشتبه
الافراد في الاغلب وتمايز الاصوات بالتقطيع والاعتماد على المخارج تسهل بها كذلك
الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة بالارادة والاختلاف انما الكلمات الواردة عليها
فركبوها من الحروف وما ذكرنا من ان ذلك يتأتى كبعض تعليم الحيوانات كالكلاب والقرود
وغيرها لكنها اولا الذي معناها من ارتكاب صعوبة [illegible] الا بعد المقارنة في الاصل للخطاب
او الا استغني بها عن الخطاب عنها انشدوا [illegible] مع المنع تحصيلهم فيكون اوفر
ونوادره لان الله تعالى جعل الحمار والناقة من المطلوب من الاصوات منزلة العقلاء
والانسان تخاطب من تكلم به التخصيص كالعقلاء مع حصيصها ان صغير الفاعل الى كبير
لا يعامل معاملة ضمير العقلاء من ذا كبير والعكس عليه ونحو ذلك تعرف منهم الحيوان
ولذا انه فعولهم المخاطب به حيث اسم المفعول نعتا للنسبة وخوطب خطاب عقلهم على طرق
الى والمراد مغفور له به ومخرج من قوله شبهم ما خوطب به غير العاقل مما لا يكتفي
فقوله الا الذي جاء الصوت الا الغبي [red: الضغم والمجرور] ذكرهما هنا
لانهما من جملة المعمول والكلام على احدهما كغيره لم ذكرهما في الكلام فيما تلك
زادها على الخلاصة [red: الضغم والمجرور يتعلقان بالمضي مع ما علاقة تدل خصبه وقال انه فيه حاضر كما]
[red: هو الواجب ان قال عنقوا والمعامل للعامل فيهم قد مر فيها. اورد ان اذنا با بعيدا اختلفوا] الضغم والمجرور
منزلا ومحلا ان كان خبر وكان الواجب نعتا لمحذوف ان اعتماد ذلك عمدة الوصف الا على
النفي او الاستفهام او الموصوف او النعت عنه او الموصول ومن ما ماذا ذكر جواب
الشرط وما على الحال من معمول يبقى ومتولد فوز النصب محمد على خبر ولوان [illegible] باتها
مثلها ذلك وهي الحال في الذكر التعلق مما او حال من ما عمل [illegible] على افيه صفة بشان

لما

ع وثم بذكر بناء التنوين لتقوم مقامه بينة ابيات
[red: مع الضغم والمجرور الملازم] وخاصة
[red: في معاني الفعل] التخالص الا ان يتفرع لم بناء الثاني

فتم

نحو ما في الدار احد وفي الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في الدار ابوك وزيد عندك
اخوك ومررت برجل عليه جبة في **قيل** يجب كون الثاني بل يجوز لقوله ابن [illegible] الغفراوي
عن الاثنين يرجح بسلامته من مجاز التقديم والتأخير وفيه ما لا يخفى وقيل معنى مولد حتما وقيل **قيل**
يجوز معه الابتدائية في قبل المرجح البلاغية وهذا يقال ان الاصل السلامة من التقديم والتأخير
وقيل **قيل** تترجح الابتدائية في قبل المرجح البلاغية لضعف العامل اللفظي وفيه نظر
ومن ظهر ان الامر اوسطه وقوله وقيل في طره بالاخير وان لم يعتمد على شيء مثلا
ذكر فيه الابتدائية ثالثهما وهو مقتضى قوله كما هو الراجح لان والكلام مكتوب
بعد وهو مقدر الابتداء والواجب خبر والتشبيه الابتدائية والا فهي في الا واجب ان
وفي الثاني واجبة ومن التشبيه ولم يجز ان ما اعتمد او ما فيه بالصفة وهذا
رأي الجمهور والاخفش والكوفيون يجوزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط
واذا المرفوع فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف او الظرف والمجرور لنيابته
عنه فيه خلاف ورجح الثاني بل من اي تقديم الفعل في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان
الفاعل الفعل لم يصح وعلى من الاختلاف يظهر ان الخبر الا حين **وواجب ان علقا بالفعل او**
شبهه او ما فيه معناه او واجب تعلقهما ان علقا تعليقا واجبا بالفعل متعلق
يعلقا وشبهه عطفه على الفعل وقد اجتمعا في انعمت عليهم غير المغضوب عليهم
وشبه الفعل الفاعل والفاعل هكذا ما لم يمنع التعلق به لانه لا يدل على الحدث وشبه الفعل
المصدر والعامل ومثال التعلق بما فيه معنى الفعل قوله انا ابو المنهال
بعض الاحيان فبعض الاحيان ظرف متعلق بابو المنهال لما فيه من معنى الجود
وبعضهم من قرأ بالاجرومية انهما يتعلقان بما هو مؤول بما يشبه الفعل نحو وهو
الذي في السماء اله ففي السماء متعلق باله لانه مؤول بمعبود **لا زائد وحرف الاستثناء**
مع [illegible] وكاف وقيل عطف على زائد فلا عامل لها ان يستثنى مما تقدم بالنسبة
للجار والمجرور الحرف الزائد [illegible] في نحو بالله شهيدا ومن في هل من خالق غير الله
فلا متعلق لا فرق بين الارتباط وتوصيل الكلام بل للتقوية والتوكيد نعم يصح
ان يقال في اللام المقوية انها متعلقة لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل
في العامل من الضعف ولم تكن لمن التعلق ولا معدية محضة لا [illegible] حصر اشتغالها
فهي لها بين منزلتين ويستثنى ايضا حروف الاستثناء ومن تقدم الكلام فيها في المستثنى
وكذا رب في نحو رب رجل صالح لقيته ولقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

ومنصوب على الاشتغال ونحو ادا صحب بتقدير فعل وبان في الحال الظرف وجه في ذلك امثال

لافادة التكثير **والتقليل لا للتقريب** منه اقوال الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي

معربة قال في المغني وان اراد **وانها عرفت العامل** فلا عمل المذكور فيها الا فيما اتصل بنفسه

ولا ستيد ولا به مفعول له في المثال الاول وان قالوا عرفت محذوف ما تقدم في حظ ونحوه كما صرح

به جماعة فيه تقدير ما معنى الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به وفيه وفيما يشتمل ايضا

الكلام على راي الاخفش وابن عصفور ومن تبعهما اذا قلت زيد كعمرو وان كان المتعلق

استقر والكلام لا نزاع عليه وان كان مع اضطراب للكلام وهو اشبه بمن متعلق بعيد

والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار ويستثنى

ايضا لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الزائدة مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل

رفع ما بعده على الخبر يتير في قوله لعل ابي المغوار منك قريب ولانها لم تدخل لتوصيل

عامل بل لافادة التوقع واشبه الظرف ان حل الا او فروطا او خبرا او صفة او مثلا

ظهر ان المتعلق واعلم الصحيح انه يجب حذفه ان وقع الظرف او المجرور حالا نحو فخرج

على قومه في زينته او صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون او خبرا

نحو زيد عندك او في الدار او صفة نحو او كصيب من السماء او في مثل كقولهم لمن ذكر امرا تقادم

عهده حينئذ الان اي كان ما تقول حينئذ واسمع الان ويجب ايضا فيما اذا رفع ظاهرا

نحو افي الله شك وفيما تقدم او منصوبا على شريطة التفسير نحو ايوم الجمعة صمت فيه

وبالله ومع القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وقد يسبق مفرد او الظرف والمكون فيه الا مثل نحو

او بدل [illegible] مفرد لا حال من الفعل وما عطف عليه فيما سبق ومثل هو الاصل

وقد يعرض ما يرجح تقديره مؤخرا او ما يوجبه فالاول نحو في الدار زيد لان المقدر هو الخبر

والثاني نحو ان في الدار زيدا لان لا يليها مرفوع والظاهر تقدير الكون العام ويقدر

بحسب المعنى بل كان المعنى على المضي فمن الفعل الماضي او وصفه او على الاستقبال

او الحال فمن المضارع او وصفه وان جهل الزمان فمن الوصف لانه صالح للازمنة

كلها وقد يقدر غير الكون اما لدليل دل عليه كما في القسم فيقدر اقسم وكما في الاشتغال

فيقدر المشغول به نحو يوم الجمعة صمت فيه او مانع او اصلاحي كما في زيد او [illegible]

به او معنوي كما في زيد امس [illegible] اذا كان تقدير المذكور بعضه في الاول تعرف ايضا

في نفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذا دخل المرفوع بموجب ان يقدر في الاول جاء

جزيتها وفي الثاني [illegible] والى منزل الاشارة بالاستثناء او الشارع في العمل ان طلب اثنان

معنى واسبق فواحد يعمل والثاني له الكوفة الاول للتعجب فمهمل الثاني المعين

يوجب

الافتقار

منع الشارع في العمل

الاقتصار على الاخير بتسليم لاجل التفسير فان التنازع قد يكون بين اكثر منهما واحد امسو
برجل ونحوه للمسئلة في امثاله يمكن تصويرها معه والمراد بالاسم الجنس لان التنازع
يكون في المتعدد وقد اجتمع تنازع ثلاثة في الاخير في قوله صلى الله عليه وسلم تسبحون
وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وقع بتشبيه الطالب لهما معا اذ الكلام
لا حرف فيما نحو انا لم ار الا المحفوظ وبان الثاني يصلح للتوكيد لا للاسناد وقدم من الكلام
في جهة الطالب اخر لامرين وبان يتعدد نحو ضربت واكرمت زيدا او قام وقعد زيد او تتعلق
نحو قام واكرمت زيدا وقدم من الكلام في الاخير اخر لامرين بكونهما فعلين او اسمين او مختلفين
والامثلة شهيرة وما زاد من وجعل ما سبق حالا من سعى ولم يعلم ان كلامه لا امر نحو زيد
معا تقدم عليهما نحو الموضير ... وهو جملة فهو من العرض من ان الثاني لم الى انه الثاني الاول او على
امر مما نحو ضربت زيدا واكرمت فمن كذلك له معنى قوله وما اسبق اذ احد مما وسع
المسئلة ان الثاني لم يات حتى وجد الاول فقد اخذ مقتضاه فيهما وقدم من اذ لا
فرق جواز التنازع في السببي وفي المعمول واني تحرير ذلك في الشيخ قوله فمن
حين يعمل ان لاهما مقدما ثم فمن نحو اورد عاملين على معمول واحد وان الثاني
حق بان يعمل ما عمله ارجح لتقدمه وقال اهل الكوفة فمن الثاني احق لقربه
من المعمول وفيهم مقتضاه ان التي جعل الاول راه اهل البصرة وقدم كان سماع اعمال
الاول اكثر ويستثنى من الاخير المتقدم بين العاملين او العاملين احدهما اذا تقدم العامل
من انه يقتضي اعمال الاول من قبل العاملين من معموله واذا تعلق اعمالها نحو
التنازع من اطلاق ان ولكن صحة اعمال كل من العاملين وجوزه كابيه بشرط
اعمال الثاني والغير اشار بقوله فمعمل الثاني يقتضي عمل الاخر مفعول موجب
انواع من العين من وميز الراي ما سبق ويعمل المهمل في ضمير ذي التنازع ان كان رفعا
اذا اعمل احد الاخيرين الاخر طلب المتنازع فيه فيقتضي له ضمير ومن كان كان
مرفوعا لان العمدة لا تحذف فتقول قام وقعد اخواك على اعمال الاول وقاما
وقعد اخواك على اعمال الثاني وان كان منصوبا فحكمه ما اشار اليه وهو
المنصوب بقوله وحذف في الثاني اضماره سواه وقد يضمر في الاول لا مطلقا باجر
اي ان تكن عمل الاول الثاني الضمير سوى المرفوع فتقول نحو قام واكرمته زيدا
يلزم من حذفه التفسير والعمدة وحذفه من حقه ما احمل عليه قول الخلاصة
والتزم ما التزما وعار امره الحقيقة فيه للضرورة في الضمير عند اهماله

اذا

الاول اي لما تقدم من بل الثاني مرفوعه نحو قام وقعد اخواك او رفع علقه فيه الا ان كان من
موقعا به لبس فانه يجب ذكره مؤخرا نحو استعفت واستعفاك زيدا على به فان الخبر
يوهم ان حرفه الجر المعروف على لاجل اللفظ بانه المفعولية ولانها المعربة للفعل الثاني
وما احتفى استغناء لمسئلة اللبس وعدم استتاره لما الطرانقص لان الراجح هو
ازحوم امر مفعولي ثم للدليل والصحيح جواز حذفه حيث كان كما سبق به بل بها ومن اعكس
ماء الخلاص **والفصل الجنس عن غير افعال ظنه بما سبق الظن والمشربي** اي اذا كان المهمل
انه يحتاج لمن المنفصل هي اي اسم لا يطابق المفسر للضمير وهو المشارع معه وجب
العدول عن الاضمار الى الاظهار نحو اظن ويظناني اخا زيدا وعمرا اخوين على اعمال
الاول من زيدا وعمرا مفعولي الاول واخوين الثاني ومن يحسبني زيدا وعمرا اخا بدلا علمته
بل على الضمير هما وسببه الاخوين على انه مفعول الثاني فان اضمرنا بلا مران في الثاني
بل الضمير مثنى ليطابق المفسر لم يحمل به الحكي عنه وهو باء المتكلم او مفرد ا ليتبع كحس
الحال فيما تعذر الاضمار عدل الى الاظهار وانبنا بالظاهر مطابقا للمحكي عنه ولم يطابق العقد
للمشارع معه لانه غنى عن التقسيم وان اعملنا الثاني قلنا اظن ويظنني زيدا وعمرا اخا
اي اما الاخوين فانما مفعول في الثاني وبزاد لم استوفي مفعولاته وان يحسبني زيدا وعمرا
على انهما مفعولي الاول بل علي ضميرهما واخرانه عمل به هو من العطف وعلى مار يحتمل
فيما تعذر فيه وسببه اخا على انه مفعول الثاني فانه الثاني يحتمل مفرد البدا بما سبق
او مثنى ليطابق الحكي عنه ويلزم من تقدم منعول للاظهار وجب به المثال ان يكون في
اعمال الاول والثاني ومن واحد ولا ماطال الظن ويظنني زيدا وعمرا اخا اعملنا الاول
به الاول والثاني به الثاني وبقي في يحسب زيدا وعمرا واينا اعملته وبقي منها ما ضميرهما
وبقي الاول يحسبه اخا على انه مفعول الثاني وقلنا الاخوين بالتي قولنا والمتكلم مفعول ان
والمجلي بصيغة اسم الفاعل والاسناد مجازي او المفعول اي به وقع فعلقه به وقد
معقول لنا كذا به والظن مقتا ما اعمل بقرينة اي الاظهار **والتعلق والتقييد وهو منكل مقتضى تجوز الاعمال**
وصول المشارع مثبتا او حذف يجوز ذلك ومقتضى بصيغة اسم المفعول اي مفعول متعلق
يجوز الاعمال لانها تقتضي ولا المعمول لا بد ان الضمير لا ينصب على المعمول لنا ولا التقييد
لانه لا يتم انفصال **الاشتغال ان شغل الشيء للشيء فرسبقا او واحدا نحو تعاطيا انا وتنزيا حوا و**
معا او شيئا عمل به سابق بالجنس مما يفيظ لا ظاهرا او ما تعلقه اتا. او كما او تبعا مثلا الا فلا سابق
الحكم وان اشتغل وقد يكون الاشتغال به اي عنه السعد به غير ما يأتي وهو الحكم وان

قال

كان مطلقا فهو ملتزم الذكر ليسلم من حذفه التهيئة والقطع وانتفى العامل التهيئة
والاسم متعلق بالضمير المتقدم الذي هو للاسم السابق الى عائد عليه ونحو زيد الصفة من نحو زيد كان الذي
بل الكافي بدل ومثال ذلك زيد اضربته وما عطف على المتقدم واقعة على الكافي في جميع
المفاعيل الى أو اسم كان حوى نعتا نحو زيد أرأيت رجلا يحبه أو اسم كان حوى بدلا نحو
زيد أرأيت عمرا أخاه فإن قرئت الأخ بدلا جملة المسئلة معنا زيد أو نصف الفعل الذي
به أو البدل على نية تكرير العامل فصوى جملة أخرى أو اسم كان حوى عطف نسق
بخصوص الواو نحو زيد أرأيت عمرا وأخاه لأن الواو تجعل الشيئين كالواحد لما فيها من
معنى الجمع وخرج أسق كبر ولا يجوز زيدا رأيت عمرا فيضربه لأن الضمير ليس للاسم السابق
بل لعمرو ولو هم غير موهم بل المعنى المراد إذ المراد أو ما حوى نعتا مشتملا على ضمير الاسم
السابق أو بيانا أو نسقا مفعول العطاهة وعلقة حالة أي اسم والمراد الاسم من جهة
أخرى وهي تغيير الإتباع بما تقدم وقوله فعلا مفعول شغل ومنتج الكافية أنه لا فرق
بين المتقدم والمتأخر وأنهم العاشية وشبهها عطف على فعلا وشبه الوصف حال
كونه تحول الى فعل للعمل نحو زيد لك من الوصف بمعنى المضي ونحو زيد فقوله في سابق من الوصف
الواقع صلة الى من الصلة الصفة المشبهة ومثال ما توفرت فيه الشروط زيد أنا
ضاربه غدا أو الآن والأجنبي متعلق بمعطوف على المعمول على إرادة النفي للضرورة والجملة
حال من فعلا وما عطف عليه حالة كون ما ذكر فعلا يعمل في ضمير الباب غير مفصول
بأجنبي والمراد بالأجنبي هنا ما يستغنى عنه ولا يحتاج الى الاعتماد عليه فلا
يمتنع زيدا أنت ضاربه لاستقلال الفعل وعدم احتياجه لشيء سيشير له فيه وجاء زيد
أنا ضاربه غدا لعدم استقلال الوصف وإن فصلنا بالشم أي امتنع ذلك والمسئلة
محتاجة لمن يركلام الرهوني في حاشيته ويشترط في العامل أن يكون صالحا للعمل فيما قبله
لوجود من الضمير فلا الا يقم الصلة لأنها لا تعمل فيما قبل الموصول فيجب الرفع
في نحو زيد الذي يكرمه عمرو وهذا معنى قوله لا صلة وهو معنى ذكره مع قوله في سابق دال النصب
للوصف الذي الان هنا أعم ولا يصح ما وقع بفرادى تعليقه لعدم رتبتها نحو زيد ما أكرمته
وزيد والله أكرمته بالرفع لا غير وهو معنى قوله أو معلقا تلا ولا يصح ثاني كم
الخبرية نحو زيد كم لقيته وأما الاستفهامية فهي داخلة في المعلق فإن الدماميني
ولو استفهاما ظاهر كنسهيل الكافي أولى ليلا يتوهم أن مفهوم الصغرى الجزئية
فإنه على مفهوم التعليق في قوله أو استفهاما يفيد الحصر وأيضا لأنها تعلق كالاستفهامية

ولا يليهما تاليه اداة التحضيض نحو حيثما زيدا تلقه فاكرمه وليتما نحو ليتما زيدا اكرمته انهما
لا يدخلان الا على الاسماء ولو نصبا كانا داخلين على الفعل المقدر والتلو هاهنا بمعنى الموضوع بعد
المتلو ولا يليهم ايضا التالي لاداة عرض او تحضيض نحو زيدا هلا اكرمته وزيدا الا اكرمته فلا
يتقدم السابق في مثل المسائل الاربع الى قوله بل الابتدائية ويبقى من اقسام الاشتغال ولو اعملت
من الكلمات وظرفه ايلا وصوابه من صيغ الخلاصة وقوله والسابق انصبه جواب
الشرط وهو من صور الاشتغال ومنزل النصب على اربعة اقسام واجب وراجح ايضا بقوله
وجوبا ان تلا ما اختص بالفعل او الاستفهام اي يكون نصب الاسم السابق واجبا ان تلا ذلك
الاسم السابق شيئا اختص بالدخول على الفعل كادوات الشرط نحو ان زيدا لقيته فاكرمه
واذا زيدا لقيته فاكرمه واداة التحضيض نحو هلا زيدا اكرمته لكونه داخلة على الفعل
في التقدير ولو رفع الاسم بعدها لدخلت على غير الفعل او ... مصرح فيها كاذا وان
الشرطية لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر ولا يليهما اسم الا صرح بالفعل الا اذا كانت
الاداة ان واذا ... [illegible] ... وجوب النصب بالنسبة الى الا
بل الابتدائية والاصح الى قع ... نحو اذا السماء انشقت وكذا يجب نصبه
ايضا اذا وقع بعد استفهام بغير الهمزة نحو هل زيدا ضربته على ان منزله كما سبق
في مبحث الحروف وقوله الاستفهام عطف على ما وتخصيص بما عدا الهمزة ... فعلم من الاشارة
اليه في القسم الثاني بقوله لا ذا الهمزة واختير نصب ان تلا ما الفعل غلب او مقدرا او فعل طلب او وليت
عاطفا بلا فصل على معمول فعل مستقر اولا اي يختار نصب الاسم السابق في مسائل الاولى ان يكون
تاليا للاستفهام بالهمزة نحو ابشرا منا واحدا نتبعه واهذا ... والثاني معها ... الثاني ادب
في مواضع الثانية ان يكون بعد شيء يغلب دخوله على الفعل كالنافية نحو
ما زيدا لقيته ومن هنا الهمزة متبعيه ... الثالث ... بعض ... والنصب لمن
حيث واحد قوله ذا الهمزة عطف على الاستفهام والياء في بها للمصاحبة الاغلبية مع
الفعل وتعلقها بالصفة بعض محذوف ... وجوده او للتقوية ... اذا ... للفعل
المسالة الثالثة ان يكون قبل مقدر للطلب نحو زيدا اضربه والعمرو ... ومثل على
ذلك من جوز تقديم معمول الطلب الذي لا يعمل ... والفعل عليه والا معه لا يعمل في متقدم
لا يعمل على ما لا او فعل الطلب سواء كان امرا نحو زيدا اضربه او نهيا نحو خالدا لا تهن
او دعاء نحو اللهم عبدك ارحمه وقوله او مقدرا او فعل طلب كقوله فصاح اهد
بدر جاء من فلاتا ومن اكتفى ... المعطوف مفردا او ... مقدرا الخ الرابعة

قع

حـ
معمول اختير حذفه لان النصب
بعيد بنية ان الكلام غير والرفع
في اليد واللام للمصاحبة الاغلبية

او يتلو على الصفتين مفعول عقد بادا على جعلته متعلقة نحو خلق الانسان من علقة واذا
صح فيهم مميز والانعام خلقها واحتيز بقوله بلا فصل من نحو قام زيد واما عمرو وقال المفسر
وان حكم الاسم الواقع بعد اما حكم الواقع في ابتداء الكلام لانها تقطع ما بعدها عما
قبلها وبقوله متعلقة مع اداة الاشتغال الجملة المستغرقة على العامل ذات وجهين وانه
يسوغ فيه حكمه وفرع على انفكاك المعطوف مفردا او وقع تاليه معطوف المشاكلة
ان يكون له النصب بالاتصال اي الرفع على الابتدائية يوهم خلاف المعنى كقوله
تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر قال ابن الحاجب عقبها على ما يعتقد من مذهب اهل السنة
وعند خوف لبس المعنى بالصفة اخر والرفع يوهم ان جملة خلقناه صفة لشيء وبقدر
هو الخبر فيوهم ان الصفة لها مفهوم ويكون المعنى ان ما لم نخلقه نحن بل خلقه
غيرنا ليس بقدر وهو مذهب اهل الباطل والنصب سالم منه لان الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف
وما لا يعمل لا يفسر عاملا قال الرضي اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليك
لك اشتريته بعشرين دينارا واذا جاء لم تعد لك احد منهم الا بثمن اكثر من ذلك الثمن
وقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود
لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين ولو رفعت كل احتمل ان يكون
اشتريته خبر المبتدأ وقوله بعشرين متعلق به فالمراد ان كل واحد منهم مشترى بعشرين ثم هو
المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو
الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين بل المتبادر الى الفهم الاول الاعم
لان قولك كل واحد من مماليكي عم من اشتريته ومن اشتري لك ومن حصل لك منهم
بغير الشراء من وجوه التملكات والمتبادر على الثاني لا يقع الا على من اشتريته
انت ومعنى اذن ... لاحتمال التوجه الثاني موهم غير مقصود ومخالفته للوجه المقصود
اذ ربما يكون لك على التوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او بأقل
او بأكثر منهما وربما يكون لك ايضا منهم جماعة بالهبة والارث وغير ذلك
وكل هذا خلاف مقصود ... لكونه خلاف المقصود والمثال الذي
اورده ... قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ... [illegible]
... المعنى ... مثلا سواء جعلت خلقناه خبرا او صفة ... [illegible]
... لان ... تعالى ... كل شيء كل مخلوق ... ووصف ... وسواء جعلت
خلقناه صفة مع الرفع او خبرا ... قوله خلقنا كل شيء بقدر [illegible]

اللهم صل على حبيب الله سيدنا محمد عبد الله

خلقنا كل ما يقع عليه اسم الشيء لانه تعالى لم يخلو جميع الممكنات المغايرة للشاهد
ودفع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في الاية الشريفة مؤول نحو قوله تعالى ان الله على
كل شيء قدير لان معناه قادر على كل ممكن مشاء وإذا اتسع ومن اطلقنا ان معنى كل شيء
خلقناه بقدر على ان خلقنا خبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء
مخلوق كان بقدر والعفيان واحترازه لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه
صفة لكل شيء مخلوق له او خبر او تغيير مع التقرير الاول اعم معنى مع التقدير الثاني كما كان
في مشاكل الاجر وقد طلب الدماميني عند قول التسهيل او كان الرفع يوهم وصفا مخلا وان فلا
وصيرد صفة اعني الحية في عامة القراء والوقف وان للي حال على ان ما لخ على ان اهل السنة
لما كان عندهم من التنشيع سواء كان التشبيع اعني الاول والثاني وذلك ان اهل السنة استدل السواد
بالاية على وجود خلقة الافعال وعموم خالقية تعالى للاشياء بقدر كما سوى ثم والا
استدل بها بقراءة النصب واذا ثبت ذلك جعلت قراءة الرفع عليها وجعلت جملة خلقناه
خبر التشابه القراءتين لانه تواردهما على غير منغير لانا نقول محلة المراد المرتبة
المعنى المعتمد في احدهما المعنى المتغير في الاخرى كما هنا وان قراءة النصب نص في عموم
خالقية تعالى للاشياء وقراءة الرفع اذا جعلت الجملة فيها صفة واخبر وقفوا هنا
زيادة ذلك وما لم يتكلمه ردوا على ان الصفة التفعل فيما قبل الموصوف وما لا تعمل
لا يعمل عاملا ومعنى ذلك من جعل الجملة صفة تتكلمه وارده على ان تى عام اريد به
خاص وهو المخلوق وذلك في معنى كون الجملة صفة الا ان التوصيف ليست بالجزء بها
على شيء بل الا انه الا فيما كونه موضوعا للمسألة ومع كونها لم يحكمها الا بها اختصر ذلك
الصفة ولا يتفاوت المعنى حينئذ في القراءتين ولا على جعل الجملة في قراءة الرفع خبر او صفة
ثبوتها الوصفية معنى ويتعين الاستدلال بقراءة النصب وارداه ليرا صوم مستي
الوعلامة انه استدل بها اهل السنة وارادته مقابل الاستدلال ابدالهم ولم يسمح بذلك
لعلا استنكر كلامه ويبغ مقد الواقعة عليه من اهل السنة بل ظاهر انه اراد المثال
فسقط في التفصيل والكلام في المسألة من جهة ما يقتضيه عدم ثبوت المخلوقية
لكل معلوم الذي يساعد عليه السني والابيض لا يتعين على الاعتقاد على مقتضيه ان يحكم
ويستلهم الاسم الذي اخبر له في زعمه كلامه ويوضح اذا نه هو هذا او قول في
نفس ما اي فيه والاطيار ملاحظ مما لا نسلم ان الموضوع المخلوق بل الموجود وهو المشا
خودي التعميم بالشيء اذ المراد عموم شيئية المعروف حينئذ خارج فيما فات

والمكرو والمعروع

بيق

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

يتعين تخصيصه بالجاني فيرجع لما قاله من ان المراد بشيء المخلوق قلت العنوان
الوجود الجاني والمحمول المخلوقية هو تعالى وهما متغايران وان الغرض الصحيح والدليل
من تعلق العلم بالشيء باعتبار صفة الوجود تعلقه به باعتبار صفة المخلوقية
وليس الموضوع حينئذ المخلوق ولم يسلم هذا ولا نسلم انه المفهوم وجعل الجملة صفة
حتى ينقلب المعنى على الوصفية والخبر بيد الموضوع حينئذ المخلوق والمحمول
مخلوق لنا وبقدرة ونقصه وجعل الجملة صفة يصير الموضوع مخلوق لنا وبقدرة غيره
الغير وبينهما ما بينهما والحاصل ان صحة الحمل انما تتوقف على تخصيص الموضوع
بالمخلوقية لا على التخصيص بها بغير نسبتها له تعالى مستفادة من الخبر فتأمل وليس
التخصيص بهذا المخلوقية مساويا لجعل الجملة صفة فبه يظهر قولك كل مخلوق
اجنبيه يصدق لا نسلم انه يستحق ان يكون مخلوقا اجنبيه لنا ومجيئه ايلاه بحرف و
بالعلاقة به انه وصفه لدليل وبيان اذا ما حصلت ذلك وبطرق فيه بدلك ومنع
النسبة بحسب ملاحظة في المحكوم عليه والمعنى في الاية كل مخلوق في الواقع ونفس
الامر فهو خلقه لا غيرنا وخلقنا اياه بغير منتف ولا تغير ومنع المسألة انه اسم على
الخاصة من لم يثبت الا انه منطوق معنى له والثاني الخاص وهو خلافهم وانه
ما يتعلق بها انواع بسيوقته من انه لما ايهام الوصفية في حاشية حاشيتنا ومنع
كذا انما هو مرتبة على الخاصة واشار الى القسم الثالث بقوله **ووقت وجهين ان نعتهم تلاحي**
اي ان ذكر المعطوف عليه فيه فيه وجهين في نصب الاسم السابق ورفعه ولا نجح احد
منهما على الاخر مثل وقت وجهين انما تكون الصيغة الصدر متعلقه البعض نحو زيد قام وعمرا الجملة
اكرمته لاجل تعلق المشتغل به ان تصب بالعطف على الخبر وان رفعت بالعطف
على الجملة باسمها وقام معمول الثالث للضمير والعطف بمعنى المعطوف وقوله
حيث ان معيرو انه ما يتعلق بعدم التشاور انه اشتغال الثاني على حكم الاسم السابق
وبعارضه عدم الاحتياج للمقدر في الرفع لهذا وانه اسقطه في حاشيتنا واشار
للقسم الرابع بقوله **ورفع بسوى هذا اعتلا** اي ورفع الاسم السابق في سوى
ما مر رجح نحو زيد ضربته لعدم الاحتياج فيه للاضمار ومن ثم يوخذ جواب المعارضة
المتقدم من ثم فيها وان عدم الاحتياج للاضمار انما يقيم من جهة المعارضة غير
والا فعدم الاحتياج ثابت في جميع مسائل الباب ولذا خص الرجحان بسوى ما مضى
واسقط قول الخلاصة فما ابيح افعل الى آخره انه تعميم ومن ثم ما ليس منه في الخلاصة

لأن المقصود من التخصيص خروج المنكر المعروف وهو خارج بهذا بدون الغير وغيبة نسبتها له تعالى مستفاد من الخبر وليس التخصيص بكلمة المخلوقية المساو

نقلاء ان ابن الصبي وانصب بفعل واجب الاضمار مرادف او معنى ان خيف الاظهار في قابحها او
لازمه مطلقا الامر به واضمر اخاه المشتغل ان انصب للاسم السابق بفعل
واجب الحذف لان المعمر عوض منه وقايم مقامه ولا يجمع بينهما وبهاذا علقيل كل ان ارجح
عنه كوجوب الابتدا ونحو ايان فما مصوب فلان المذكور ايه جعل عوضا منه الا جل الحلا
مع ان الحذف مصير ملتزم وانه مما يتعلق بالمسئلة في الحاشية وقوله بفعل بيان ودو صم
ففي نفس ما امر له ويجب في المقدر ان يكون من اللفظ الملفوظ اي من مادته فيما يوفي فيه
ذلك نحو زيد الرمته ومن معناه فيما يتعذر فيه ذلك وذلك ان اتصل المشغول من
الشاغل بحرف جر نحو زيد امررت به ان جاوزت زيدا وانصح الاغتر اذا على تعذر فيه جاوزت
في الحاشية او بتظارمه نحو زيدا ضربت اخاه والصواب ان التقدير فيه من اللازم لا من
المعنى اي اهنت زيدا ضربت اخاه قوله من لفظه او معنى ان الاظهار على حرف ونحو
قطع الهمزة ومن ضرورة نقلها وقوله فيما لي راجع للمعنى والاضافة بمعنى المقام
والبا متعلقة بقعل المبني للمفعول والمشتغل نايبا فاعل مفعول ارفه ان الدولة
مفعول له وقوله فيما خفي محذوف له وذلك ومن تعلم انه شرط حذف العامل المعمول
لم يتوهم ودالم ريبه على تقدير الكلام وصوحتى بحدوفه مقابلا لك الحقلة بين الفعل
ودليله اعني الغا ومن التفصيل في المقدر زايد على الخلاصة والنصب للسابق والتنظم ولا واحد
في ذلك كما خلف زيدي بمعنى انه اختلفه من يشترط في صحة الاشتغال ان يكون جهة
يكالد تقصي اوما اضيف له والاسم السابق فذهب ابن عصفور والسهيلي والشلوبين
في احد قوليه الى الاشتراط ومنعوا ان يقال زيدا ضربت اخال الا ان جهة نصب الاسم
السابق المفعول غير مذكور ان زيد ادخلت بعد ان كان المقام للتقديم لكن وذهب
سيبويه والاخفش والشلوبين في اخر قوليه الى عدم الاشتراط وهو الذي قام قال سيبويه
اعني الهرث مثل ان اشتهرت عند اهل والنصب السابق معقول به والمتنازع
فيه الكلام ومن زيادته على الخلاصة وشرطه ان يقبل الاضمار لا محال وتعين وسبب الفعلا
ان شرط الاشتغال اي صحته ان يقبل الاسم السابق الاضمار ليكون شاغلا
فلا يكون الاشتغال في حال ولا تمييز ولا مصدر مؤكد ومجرور ما لا يجر المضمر كحتى وان ادام
جزم بذلك ابو حيان في شرح التسهيل وقال يجوز ادخامه والمعمول له كالمجرور والمفعول
معه فيجوز الاشتغال عنهما وان المصدر فلان اتسع فيه جاز الاشتغال عنه نحو الضرب
الشديد ضربته زيد او ضرب الشلو لا ضرب معقول كذا في الشرح فلهنا ~~وصوتي لام~~
غير محروف لك ان اظن حجة لترك الاشتغال كما فادوا المنقول والجيش ثم وخلا عليه حكم

الاشتغال

اي المشتغل

وجهة نصب الضمير المفعولية له وكذا في

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

262

الاشتغال مفهوم عمرو انه اشتغل في المنصوب على انه هيئة التقسيم الا اختصاص لمحل
الابتدائية فيعلم من هذا الغاية ان المشغول عنه لا يكون مفعولا معه ولا مفعولا
له ولا مجرورا وبحمه الطاوس شذ اعني من المجرور ان كان مبتدأ فانه لا يصلح للابتدائية فان
ابن هشام ونبه عنه انما يفرع على تجويز الاشتغال في غير المفعول به من المنصوبات
والنفي هنا القول والايضاح لا ينتفي الابتداء بالواو وهي كواو العطف وان هذ
فتها وقيد المفعول مقدرا ولم يجز في اعراب قوله هلا الان يكون خبر ليكون
محذوفا ما سوى ذلك والله اعلم ومن زيادة على الخلاصة ايضا خاتمة
ذكر فيها الاشتغال في المرفوع واقسامه لانه اغفله في الخلاصة مع شمول الحاجة
اليه لانه موجود في الكلام كثيرا الرفع الاشتغال يجري ايضا كالنصب اما فاعلا
او مبتدأ اي وقع الاشتغال في المرفوع متعلق بمجرى النوافع حتى الاشتغال ذا النصب
بتفسير مرسل لان المجرى بانه في المنصوب والبدل راجع لنفس التشبيه ناكيدا له معنى ان ما يطالب
المرفوع المنصوب في صورة ما وقع فاعلا او مبتدأ الا ان من الى وقع بمعنى المرفوع وقع به
ما يفعل كيف تقرر الاوجه في المرفوع وقع مفسرا فاعلا مع اخر شيء الاعراب واحد
واعلم ان في تقرر الاشتغال في المرفوع اشكالا وهو ان العامل في الرفع لو فرغ من
الضمير في الضمير وسلط على الاسم السابق لم يعمل مع انهم ذكروا في ضابط الاشتغال
ان يكون العامل بحيث لو فرغ من العمل في الضمير لعمل في الاسم السابق واجاب عنه
الدماميني بان الاصل في التقسيم ان يجعل للعامل في المتقدم وان لم يصلح وكان لم يعمل غير
التقسيم حمل عليه والاصل هو ان جعله ومهم امتناع امتناع كونه عاملا فيه نحو
زيد هل ضربته للفعل المحمل غير التقسيم وهو كونه حتى المبتدأ معملا او علقه لما له
فيه للعامل زيد ونحوه ان من اهل البيت للعامل فمن محمل اجزاء لوجه الاصل والمبتدأ
لزم في حول اذا ان الشرط على الاسم فاصل جعله ومهم الاهم قلت من الكواز
ولزوم الاشكال وتسليم ان الاغراء العفو ولا يصح حينئذ اخذ في العدد لما يقف الغير مبني
مبتداه الذكر والنهي هنا في التخلص منه انه لم ايجد لكفعل ما يغني عن رفع ما قبله لا ذا
ولا عرضا فانه لما يحل بنفسه وبين ما يتعلق به ما يمتنع من الوصل العبد والذي يوضح
لك الامر ان امتناع تقديم الفاعل على معطوف لنثر لان فعله لا يصلح للفعل في المتقدم فبدل
لبيان المتبصر العقل لمن العمل كفية بان السقمة وان قول في الاسم وشذه لو فرغ العامل
من الضمير وسلط على الاسم المتقدم لم يعمل اي انه قال الزالج لا مانع له منه لانه كي

قارئ
تنبيه
بلح
تا

لم

لأن المفعول مخصوص لكونه واقعا لا يفيد ذلك والمنع مقدر نشأ الآتي الفعل عكس
ما زيد الخمس وان المفعول من حيث هو يقبل ان يعمل فيه المتأخر لكن امتنع ذلك
هنا لأن الفعل جامد والمنع مقدر نشأ الآتي المعمول وامتنع الفعل **والابتداء اختير**
في زيد عمرا اضربه واختير في جاء قاما اذا زيد أكرمته والفعل على الفصل بان زيدا قرأته واختير نحو المحمود شكرته واستويا في نحو زيد قعد وعمرا أكرمته وفسر ذا ابدا
ذكر في المرفوع خمسة أقسام أولها ما يتعين فيه الابتداء وذلك نحو زيد عمرا القوم
تقدم ما يقتضي الفعل لزوما أو اختيارا من قوله في زيد عمرا اضربه نحو قولك وثانيها
ما يترجح فيه الابتداء على الفعل عليه وذلك اذا وقع المرفوع بعد اذا الفجائية
وبعده فعل مقترن بقد نحو خرجت فاذا زيد قد ضربه الا ... حكي عن العرب ابدا اذا
قيل وقع الفعل المقترن بقد قبلها وهو الصحيح فقوله واختير الرفع في نحو قولك
وثالثها ما يتعين فيه الفعل وذلك اذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل
نحو ان زيدا ... ووجوب الفعل عليه هنا اضطرابا بالنسبة للرفع على
الابتدائية والا يجوز النصب لان أدوات الشرط انما تقتضي الفعل لا خصوص الفعل
ورابعها ما يترجح فيه الفعل على الابتدائية وذلك اذا وقع الاسم
السابق بعد ما يغلب دخوله على الفعل كهمزة الاستفهام نحو أزيد قام أو أحد قام
ما يستوي فيه الوجهان وذلك اذا وقع الاسم السابق بعد عاطف مسبوق بجملة
ذات وجهين نحو زيد قعد وعمرو قام فان عطفت على الابتدائية كنت قد عطفت
اسمية على اسمية وان عطفت على الفعلية كنت قد عطفت فعلية على فعلية
والمطابقة حاصلة بكل اعتبار واستويا قوله ومشرد ال ... الامتناع
السابق.

الكتاب الخامس في التوابع

يتبع في الاعراب الاسماء الاول. نعت بيان ثم توكيد بدل ونسق. يقول ان الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب خمسة وهي ما ذكر
ولا فرق في الاعراب بين الحاصل أو المقدر والا فالمبني يتبع المتبوع في اعرابه الحاصل ولا
فرق أيضا بين ان يكون الاعراب لفظيا منهما او تقديرا او محلا كنزاله او مختلفا
فالنعت تبعية ومن لازمه وجود الاعراب في المتبوع والا فلا تبعية فيه نحو قام قام
وان ان في التوكيد اللفظي ومفهوم قوله الاسماء مفهوم لقب غير معتبر فلا ينافي
ان المتبوع يكون فعلا وحرفا وجملة كما يأتي في التوكيد والبدل والعطف ان شاء
الله تعالى ونبه بقوله الاول على ان التابع لا يتقدم على المتبوع وما جاء من ذلك
مقدر ... واول ... جمع ... نعت

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وسلم

بدل الاسماء لان المراد بها هنا الكلمات لا خصوص ما يقابل الفعل بقرينة ما قبله في ابواب التوابع وقد سلف في عبارة الخلاصة في قوله التي بها المسائل منه بعض اغفلنا المعتبر واجعه فلم يلتف وجه المسئلة ووجه السؤال ان الاسماء جمع اسم وهو مذكر فلا يجمع علية مع ان النعت المؤنث ولم يجئ فعل حقيقا لو وضع المذكر فالاوجه ان يكون اول مثال التشبيه لانه انما جاء ابواب او فعلة ونظيره هنا ما جاء في قوله تعالى وا خر متشابهات كقوله صلاح مع لفظه لا يقال اخرى متشابهة لان التشابه انما ل

وهذا وقع صفة على قاعدة وهي ان الجمع مسبوق بالظاهر وهو الافراد والصفات موزعة على الموصوفات في المعنى وقد اتى في الاية توجيه المسئلة ما سبق وايضا مفرد كذا في الحاجب في امالية النحو ان صفة جمع مذكر ما لا يعقل يجوز فيها ثلاثة اوجه الجمع المكسر المذكر والجمع المكسر المؤنث والافراد مع التانيث لان الموصوف لما ان تعامله معاملة جمع مؤنث ومعاملة الجماعة فتقول هذه الكتب الافاضل او الفضل او الفضلى فالاول اعتبار بلفظه في التذكير والثاني اجراء له مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل والثالث اجراء له مجرى الجماعة ولذلك جاء اخر نعتا للايام في قوله تعالى فعدة من ايام اخر ولو لا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلنا جاءني رجال اخر لم يجز حتى تقول اواخر وفي الخروج لانه مما يعقل وهذا جار في الصفات والاخبار والاحوال اهـ وفي اعراب ابي البقاء في قوله تعالى اموالكم التي جعل الله لكم قياما الجمهور على افراد التي لان الواحد من الاموال مذكر فلو قيل اللواتي كان جمعا ومع ان الاموال جمع والصفة اذا جمعت من اجل الموصوف كان واحدها كواحد الموصوف في التذكير والتانيث ويقرأ اللواتي باعتبار لفظ الاموال اهـ وقد علمنا من كلام ابن الحاجب لفظة احترازا عن قراءة من نحو اللواتي كاخر في من ايام اخر معاملة للموصوف معاملة جمع المؤنث فهذه المسئلة مستثناة من وجوب مطابقة النعت للمنعوت في التذكير والتانيث والجمع والافراد وكذا يقال في المعنى والمثال ويقتضي النعت اعتبار وهي قولهم مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد بان نقيها تقتضي ذلك معنى او معنى وصناعة في غير ما التشبيه واما متشابهات بمعنى مفرد فقيل الصفة الجمع ان تقتضي ان لهن مع اخرى كما يقال في المتبايعين والمتقابلين والله تعالى اعلم وعزاه حتى تبا

على صفة جمع مذكر ما لا يعقل يجوز فيها ثلاثة اوجه

انقسام الاحاد على الاحاد بان يقابل تقتضي ذلك معنى

الخاصة إلى ما ذكر من التفصيل **وعند الاجتماع كذا مرتبا على فنزاع** ه اي إذا
اجتمعت التوابع قدم النعت لأنه كجزء من المتبوع مع شدة الحاجة إليه لإيضاح المنعوت
وتخصيصه بخلاف البدل والنسق وبخلاف التوكيد فإن الحاجة إليه ليست كالحاجة
إلى النعت ثم عطف البيان لأنه شبيه به وجار مجراه ثم التوكيد لاتصاله بالمتبوع
والتعاقب في العوامل ثم البدل لأنه تابع وأصله ثم النسق وقيل غير ذلك وإلى في الشيخ
ومن قدم التأكيد على النعت والتعبير لها بفيعوني على زايد وعنه أنه ينبغي تقديم عطف
البيان لأنه أشبه بالنعت إذ لا يكون لغير الصفات إلا شذا وإن لم يكن
ثابت له في الوضع إذ أطلق باختصاصه بالمعارف فهو عارض ولذلك يجمع بين ال
صفة ولا لو اجتمع التوابع يلزم أن يكون الثاني غير أوضح من الأول **وعامل المتبوع فيها يعمل**
والضمير في واسعة والبدل مقدر فيه بعد الأول لا بمعنى على اختلف في عامل التوابع
على التفصيل أما النعت والبيان والتوكيد فقال سيبويه العامل فيها عامل المتبوع
ويشير إليه في فصل المتكلم منصوب أي المتبوع مع ذلك حتى إن التابع والمتبوع
معا كجزء منصوب إليه فينسحب عمل المنصوب عليهما معا وينسب للنحاة بالمعنى
وقال الأخفش العامل فيها معنوي وهو كونها تابعة كما في الابتداء إذ بالنسبة
إلى المبتدأ ورد بأن العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى اللفظي كالنادر
لشذوذ النادر ولا يحمل على غير المشاكل فيه وقال جماعة عامله عامل التبوع
لا نفسه ورد بأنه خلاف الأصل إذ لا يجاري الأمر الخفي إلا عند تعذر الظاهر الجلي
وأما النسق فالصحيح أن عامله عامل الأول بواسطة الحرف وهو قول سيبويه
وقال الفارسي وابن جني مقدر بعد الحرف وقيل الحرف بالنيابة وهو بعيد
لعدم لزومه اختصاص العوامل وأما البدل فالأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين على
أن العامل فيه مقدر للقياس لكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذلك يتساوى ذات النعت
للمبدل منه فيتعلق به تكرير أو السماع في نحو جعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وأجيب
عن القياس بأن استقلاله مرفوض بأن العامل هو الأول لأن المتبوع كالساقط
وبأن العامل لم يعمل فيه بالإتيان وعن السماع بأن الجار والمجرور بدل من العامل عامل
الأول فإن قيل لو لم يكن المجرور بدلا من الجار والمجرور وجب تكرار من المجرور إلا
ولم يسم البدل بدل اشتمال لأن الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت
مشتمل على الذكر قلت لم تخل من اللام فيه إلا التوكيد جاز لهم أن لم يكن لسوى

ح العامل الجلي

ح بدل من الجار والمجرور والعامل

من المشترك بين المذكورين ويسمى بدل الاشتمال في الذي المجرور وقال الرماني هي واحسن مما ان
المشتمل هو العامل ولا يلزم ما ذكروه مذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب
الى ان العامل فيه عامل المبدل منه لان الاول في حكم الطرح وكان العامل بالاثر الثاني
مطلقا فيها لما عن البدل بعرضيته مؤثر والبدل معزول وقد علمت خلاصة ما امر عليه في
البدل وقد واستكثر بعضهم وتوسع وفي المشكل والله فيما هامر ببيان على الصفات

الصفة النعت تابع متم ما نعت، اما بذاك او بسببه ثبت

تابع جنس ومتم ما نعت
اسم فيخرج النسق لمغايرته متبوعه والبدل لانه هو المقصود لا انه متمم
للمقصود ولم متعلق بثبت او بسببه عطف على الضمير وهو ما نعت وكذا الضمير
الغير سببي ويأتي نعتا بمعنى لان ثناه معنا اما ببعض المتبوع نحو جاء زيد الفاضل
او بسببي المتبوع نحو جاءني زيد الفاضل ابوه فخرج بهذا مع السبب فان ثاني الاشياء
مبر غير الاول ومع التوكيد فان بعض الشيء وعطف هو هو المتبوع وكذا الشكل
ونحوها فانها عبارة عن نفس المتبوع وكذا ذكر اللقاني هو المقصود منها بالذات
يتم التعريف واولاها مع ذلك بالتعريف انقسام الصفات الى حقيقي وهو المنسوب
الى ضمير الموصوف المستتر حقيقة نحو جاءني زيد العاقل او مجازا نحو جاءني زيد
بين الحسن الوجه بالاضافة وسببي وهو ما نسب الى اسم ظاهر مضاف لضمير الموصوف
نحو جاءني زيد الفاضل ابوه او ضمير المنفصل نحو جاءني غلام اكرمته ضاربه هو ومع
ضاربه يسمى سببيا لان معناه ثابت لما له علقة وارتباط به ومن سببه ولا
بعض التقسيم بما قاله الواو بعض المعرفة ومع الاشتراك في العارض لما وتخصيص
النكرة انه تخليل الاشتراك في الماضي فيها حقيقي او الصفة المادح والذام والتوكيد
ونحوها بل يدل على معنى يحتاج اليه المتبوع في المقام الذي استعمل فيه من حيث
التعميم وما اورد عليه من ان النعت قد يجيء خاليا عما يقتضيه المقام كقول البعض
أمثال الامر يحمل على المادح والشاهد لعدم بعضه لان المقام هو الحال والبرق بينهما
انما هو بالاعتبار وصورا اخراج الكلام على خلاف ما اقتضى كلام الحال هو فيها على
مقتضى الحال والمقام فان مقتضى كلام الحال والمقام اخص من مقتضاهما ولا يلزم من
ارتفاع الاخص ارتفاع الاعم كما يرد ذلك التفتازاني ونحن لم نقل ان التعميم يحتاج اليه
المتبوع في كلام المقام وما قيل من ان اعتبار مقتضى المقام خير من اعتبار الفائدة جوابه
ان التعميم اعتباره بتفصيل ذلك لانه يسر وضعيف الاعتبار المفهوم الاجمالي

مبحث النعت

لم يقتض المقام وإنما الله أعلم ثم قال المصنف **وافقه تنكيرا وتعريفا** أي فلا على وافق ضمير
النعت والمعقول للمنعوت ونصبا تنكيرا أو تعريفا على نزع الخافض وإنما وجب توافقهما
فيهما لأن المعرفة ما وضع لمعين من حيث هو معين والنكرة ما وضع لمعين لا من حيث
تعينه كما سبق وشرط النعت والمنعوت واحد والدال عليهما بالمعرفة والنكرة
تقتضي قصر تعيينه وعدم قصره وهما متنافيان والمراد بالتنكير ما يشمل الحقيقي
والحكمي لتدخل الجمل ويستثنى من قبل الفاعل نحو بالحليم لا يعجل على رأي ابن مالك من أن
الجملة صفة ونكرة مثل أو معيرا أن يقال كيف يستثنى هذا مع أن معرفة النواسخ والصواب
أن ابن مالك لا يشترط المعرفة فيها لظهور معناه لتناول العموم وهو مقتض فيه لعموم في ذلك
يقتضي المعرفة الشارحة وأن لا يصح فيه إلا ظاهر ولا حاجة لشيء من هذا على رأي أبي
هشام وإنه يجعل الجملة حالا على أن الصواب أن الذي كتب من أصله لا يقال ولا نشكل به
والله وجعله فيه شرحا لتحقيق سبيل الشيخ زروق رضي الله عنه **وشرطه ألا يكون أعرفا**
الجمهور على أن النعت إنما يكون مساويا للمنعوت أو دونه وإنه لا يجوز أن يكون
وإنما المراد النعت بيان الحقيقة تقتضي أن يريد المتكلم بعلم صورة أخص وأن الشيء
المخاطب به فيزال والمراد علمه من النعت ما زاد به المخاطب معرفة وأن وجد
الأخص على هذا المذهب تابعا جعل الأخص معمولا ووصفا له أعتراك عدم
هذا الاشتراط وقد علمت أن ما ذكر في الشارح قال الرضي وليس مراده ممن
يقول بشرط في الموصوف أن يكون أخص أو مساويا أنه يكون أقل أفراد من النعت
أو مساويا له فيها لأن ذلك لا يجوز بل نحو جاءني الرجل العاقل ورأيت شيئا
أبيض وإنه المراد أن الموصوف لا يكون أعرف إلا مفعول الوامية ولا والشيء
النعت أخص من المنعوت أو الذي ذكر غير محلي بالإطلاق خروج عن موضوع المسألة
وموهم لإرادة غير المراد وبهذا تعلم حسن تعبير الناظم رحمه الله تعالى بالعدم وقد مر
لك التنبيه المقارن في تنبيهها مع علمها صورا ولا ومنه زيادة الفائدة **وهو في الإفراد**
والتذكير أو ضدهما كالفعل وهو إلا النعت مطلقا كان حقيقيا كان أو سببيا له وحكمه
في الصفة لموصوفه في الإفراد وفي غيره التثنية والجمع والتذكير وفي غير التأنيث
كحكم الفعل لو إذا أردت معرفة حكمه في ذلك جاء مكانه بالفعل وانظر ما يستحقه
ذلك الفعل بمقتضى القواعد المتقررة وتقول في الحقيقي جاءني رجل عالم لأنك
لو أتيت بالفعل في مكانه وجرته تستحق الضمير من العالمات والرجلان العالمان

انتهى

لانك لو اثبت مناب الفعل وحوفه يستحق الامر ان يضيم الى اثنين وفيه وتقول في السببي
جاءتني هند العاقل ابوها الا انك تقول فصل ابوها والزيدان لم تعاد وان امصدا لانك
تقول عقلت امهما وقد علم من هذا ان القسمين يشتركان في وجوه المطابقة في الاعراب والتعريف والتنكير ع
في الافراد وفي عشره والتذكير وفي عدم الحقيقي اذ ان السببي يوافق في اربعة من عشرة
فصوره ستة وثلاثون قد امثال من ضرب اوجه الاعراب الثلاثة في حالة التعريف
والتنكير وضرب الخارج من صور في الافراد وفي عشره والخارج من صور في التذكير والتانيث
واثنا عشرة صورة مع الرفع اربعة مع الافراد وهي جاءني العاقل وهند العاقلة
ورجل عاقل وامراة عاقلة ومثلها مع التثنية ومثلها مع الجمع واثنى
عشرة مع النصب كذلك واثنى عشرة مع الخفض كذلك والسببي تارة يوافق
في اربعة من عشرة كالحقيقي فصوره كصوره وتارة في ثلاثة من ثمانية واحد
من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وواحد من الافراد وفي عشره فصوره
ثمانية عشرة صورة حصلت من ضرب اوجه الاعراب في التعريف والتنكير وواحد من
التذكير وفرعه فصوره اثنتى عشرة صورة حصلت من ضرب اوجه الاعراب في التعريف
والتنكير والخارج في التذكير والتانيث وتارة في اثنين من خمسة وواحد من اوجه
الاعراب وواحد من التعريف والتنكير فصوره ستة فجملة الصور مائة ثم
نفيه تقع فيها اوجه الموافقة في الاعراب التسعة الماره في العاطل الى الاسم تسعمائة
واثنين وسبعين صورة ومثال كون اعرابهما مخالف في التثنية نحو جاءني هندان اللذان
فعلا كذا ومثال التنكير فيهما جاءني الزيدان العاقلان على لغة من يلزم الالف
ومثاله في الجمع جاءتني جنتي المكرمين الطرابلسي المكرمون وقد سبق استشكال
نفيا مذكر غير العاقل من معنى التعاقب وينشئ ايضا ما فعل من وقد سبق
في اسم التفضيل وما يستوي فيه المذكر والمؤنث كجريح واما نحو نطفة امشاج
فالجمع باعتبار الاجزاء والتشبيه بالفعل انما هو في النعت المرفوع الجملة
نحو جاءتني رجال ابوهما واهله والنعت اما مشتق او شبهه كذي وذا ام صعب وكل ذو والمنزل
النعت اما جملة وستاتي واما مفرد وهو اما مشتق او شبه المشتق والمراد بالمشتق
هنا ما دل على معنى الفعل وحروفه الاصلية كفاعل كاسم الفاعل وامثلة المبالغة
والصفة المشبهة واسم التفضيل المصوغ من فعل المفعول وان كان المشتق
في الماضي اعم من هذا لانه ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر

في الاعراب والتعريف والتنكير ع
ويتبع الحقيقي بوجوب المطابقة في الافراد

والخارج في الافراد وفي عشره وتارة في ثلاثة من سبعة
واحد من اوجه الاعراب ع
وواحد من التعريف والتنكير وواحد

صور الصفة ٣٧٢

لفظ الفاعل او مفعول كاسم المفعول واسم التفضيل المصوغ من اسم المفعول ع

والتعريف على منزل التخصيص فقوله في النعت يبين اماله او سببيه فان النعت يدل على
معنى في المنعوت او سببيه مما ذكر وحينئذ فلا يرد علينا اسماء الآلة والزمان والمكان
وان كانت لا ينعت بها ومن النعت التفسير الخاصة الظاهر ما منزلة المراد شبه المشتق الجاري
مجراه وهو ضربان ما جرى مجراه ابدا الذي بمعنى صاحب وفروعه واولي واولات واسماء
النسب المقصود نحو مشقي احترازا من نحو قمري معنا توسعي فيه النسب
وما جرى مجراه في حال دون حال وهو ضربان ما هو كاسماء الاشارة غير المكانية
نحو مررت بهذا الغلام نحو هنا ولا ينعت بحرف الابتداء وفروعها وكذا الموصولات
المبدوة بهمزة وصل نحو الغلام من وقام والذي منطوق الى ذكر تعالى المنعوت بمعنى
نحو مررت برجل اي رجل وبرجل اي انسان لانهما دالة على الكمال وكذا كل وجد
وحق وحدة اي ان لانه جنسه وكمال معنا ما للمنعوت نحو انتما اي جاكل الرجل وجد
الرجل وحق الرجل وكذا هو انتما رجل كل رجل ونحوه ومعنى كل الرجل انه اجتمع
فيه من خصال الخير ما تفرق في غيره ومعنى جد الرجل ان ما سواه هزل وحق
ان ما سواه باطل وهما بل بجد فيتبع وغير المشتق انه وصف بالمصدر والبه
اشار بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا وحذرا اشار ببسبقه للتعب ولم يذكره للغا
كما الى انه لا ينقاس خلافا لابن مستوفيه والتي مواضع المصدر المنعوت به التز
كثير والافراد وان كان المنعوت به غير ذلك لانه في النعت كثير يقدر اهل فيما
فعدل المبالغة بجعل الذات نفس المعنى ولاوجه مع ذلك للتثنية والجمع والتانيث
والتقدير حينئذ مدامه والثانية الا تقدير فيقدر المضاف مطابقا للمنعوت ويكون
هو النعت في الحقيقة فتقول جاء رجلان عدل اي ذوا عدل وقس منوالا اي
التفسير والكوفيين المصدر موول بالمشتق واما الوصف باسماء العدد
فقيس كما قال الرضي خلافا لابن التسهيل نحو عندي رجال ثلاثة اي معدود ون
بهذا النعت واعلم ان جمهور النحاة على ان الاشتقاق شرط في الوصف ولذلك
استضعف سيبويه نحو مررت بحل اسد وصفا ولم يستضعفه بل باسم الحال وكانه
يشترط الاشتقاق في الوصف ان العلل قال الرضي وبه ابن ناضي والنحاة يشترطون
الاشتقاق فيحملون بعض انه الجامد اسم ظرفيا ونعتوا بجملة
منكرا فاعطيت ما اعطيته خبرا النعت بعض الجمل اما ابتدائية خارج وصفا والتكيل
جعلها اشار ان ما نعت بها نكرة لا نعت ان بما الجمل مقدرة والاذكر لما نقابيت بذلك والنعلا

على معنى كل الرجل

على التعرية من الشكل

نعتا لها لانكرة لانها مأولة بوصف منكر قاله الرضي وقيل لانها لافادة نسبة
مجهولة وهي في حكم النكرة ونقض مذهب العصام بانها اذا جعلت صفة يجب ان تكون
معلومة للمخاطب كغيرها من الموصوف فلا ان يكتفى بانها موضوعة لافادة
نسبة مجهولة واستعمالها في الصفة كذلك فلا اشكال ويشكل الاكتفاء
بالتعبير الجاري في الحالة دون الصفة وقال السيد الصفوي توجيه كلام الرضي
ولا دليل فيه قلت مه مراد كلامه حيث في قوله فان النكرة ما اشير به بعض
معين كما مر انه يختص بالتنكير ويتوسط بين ذلك لاستعداده الى [illegible] لا يختص بقول الجملة
فان المستفاد من الكلام النسبة للاعراض فيجب تقدم العلم بها مدلول المنكر
معلوم قبل الخطاب بها مفهوما وما صدقا وان لم يكن حاصلا ولا يلزم من معلوم
تعين ما صدقه او قصر تعينه وما صدقها المعلوم ذات ما من الجنس الذي وضعها
له وكذا القول في الجملة الموصوف بها فان الاخبار النسبة المعلومة
لبتوسطها الى المراد ولا يلزم من كونها معلومة تعينها فالمعنى لكون
النسبة المعلومة معينة مع اعتبار كونها حاصلة بين الذي مر فلا تعرف
الطباق لا كلاربا وانما الفارق بين الحالة والصفة ان مضمون الاولى يجب تقدم
العلم الثابت من حيث ثبوته للغير ومضمون الثانية يجب له الثبات من حيث
ثبوته للغير وما للرضي مبني على انكار التعبير الذي سبق ومن يخبر كما يبعد بالتزام
ولا يتم ما قالوه من عدم جريان الصفة فيه والتشكيك في الجملة وابطال التقديم وقيل
انه ذكر ان جاءني رجل ذهب ابوه في معنى ذاهب ابوه انما هو للفعل لا للجملة
والكلام فيها لا فيه منقول المنكر في ذاهب ابوه هو المحكوم به لا المركب
بتمامه والفعل فيه قائم وهو نسبي وفي الاول المجموع وهو معنى كون النعت
جملة وليس في اعمال صفة التقاويل في قوله ان الجملة بانها مأولة بالنكرة
وقيل مه قولهم ان النسبة المرادة من الجمل مدلولة للهيئة وهي جزء والجزء من
الكلمة ابدا على ما هو في محله فهي حينئذ في مقتضى النكرة وان لم يكن الجزء كل الجملة
ذكر اصطلاحا ولا يلزم لعل ما انتهى الاعراب في المنكر من المنكر لعدم ومعنى او معنى
وقف كل المتقدم بان التنكير للقصر الزمني ولا تعين بالجنسية لانها اعم قال الرضي
بنعتا بمضمون المصدر بالمضارع لان اللام مقدر في الوضع وهو لا تقل مع الماضي
واجاز ابن مضاء المصدر بالماضي ومعاذ له مبني على خلافه بين الخليل وغيره

خبط

مبتدئه

ذكروه في

وقد قال بدر الدين يجوز نعتها للمعرف بال الجنسية مخصوصة جملة كقوله ولقد أمر
على اللئيم يسبني أو مفردا نحو ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا اهـ وبه [illegible]
الا حقيقة أي تنكير الرجل المشار على زيادة ال والتعليل أي تقريبه منه على نقل ابن [illegible] وقال
الناظم [illegible] من المبتدأ [illegible] والجمع [illegible] بنعم الفاعل فلما قال
الشارح إنه [illegible] بقلم ما به تفسير من مثل أنه لم [illegible] معنى [illegible] جعل
الحال على [illegible] مناسبة فقوله [illegible] نعت لجملة والباء بمعنى مع ولم يقل بعضهم إشارة
إلى ما قاله ابن الضائع من أن ذلك لا يتعين بل [illegible] بخلاف ما نقله ابن الناظم ومتابعيه فقد
تقول مررت بالرجل الكريم ذلك الرجل ونعم الرجل [illegible] وقال ابن هشام عقبه أن المراد
بالعادة في الفقه في قوله [illegible] وطاعنا [illegible] وطاعنا في وطئها فلعله
ومن غير احتياج إلى التوجيه [illegible] على غير [illegible] قوله كالصلة أحسن من
تشبيه الخاصة بالنعت لأن الموصوف لا تنفع [illegible] والخبر لا تنفع ولذا لم يجئ منا
أي أشياء بها كما احتاج له [illegible] الخاصة والموصول بها موصوفه [illegible] المقصد
إذ الغرض من الموصول التوصل إلى المعارف بالجمل وهذا تيسير وجوه تقدم العلم بمضمون
الموصوف بها ونحوها العبارة قول التسهيل كالموصول بها [illegible] قال وحكم [illegible]
المنعوت [illegible] [illegible] من [illegible] قليل ومن [illegible]
ومن الصلة التي [illegible] الصلة [illegible] اتصال الموصول إذ لا غنى له عنها
والصفة [illegible] من ضروريات الموصوف إلا أن ارتباطها أشد من اتصال الخبر ولذا كان
طلب الصلة لها أشد من طلب الخبر وعلى هذا [illegible] الأخير نحو واتقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فإنه على التقدير
أربع مرات ومثل زيادة على الخاصة **تنبيه** [illegible] من الجمل التي
وقع فيها نوع من التوجيه [illegible] علماء العربية ابن الحاجب وابن هشام والسبكي
والدماميني جملة استشكلها أهلها وقد كتب [illegible] تقي الدين السبكي
رضي الله عنه أبياتا [illegible] فيها [illegible] ذكر بعض الأماثل فيها وهي [illegible] ناظمه
[illegible] وما أراد [illegible] القرآن • ومن [illegible] السؤال [illegible]
على [illegible] [illegible] • ومن [illegible] المشكلات مسائل • جاء ما [illegible]
دائم [illegible] • [illegible] • لا [illegible] • ومن جملة [illegible] الإعجاز
[illegible] • [illegible] • ولا شك في [illegible] أبقى [illegible]

على جملة استشكلها أهلها
في [illegible]

[illegible]

اللهم انا عائذون على الدوام بجاه سيد الانام

الذكر بطول الزمان عنك وما هي الا استطعما اهلها فقد نرى استطعم اهله
مثله يكون بما الحكمة الغرا في وضع كلام مكان ضمير ان ذا لها لشان فارشد على
عادات وقفنا حيرتنا بما يليق بها عند البيان بيان قال الدماميني في حواشي المغني
فاجاب رضي الله عنه بان قوله استطعما اهلها متعين واجب ولا يجوز استطعماهم
لان الجملة صفة لقرية ولو قيل استطعماهم لكانت من الراب ولا يخلو جعلها جواب
اذا لانه يقتضي ان المقصود الاخبار باستطعامهما عند اتيانهما وان ذلك
تمام معنى الكلام ويجل موسى والخضر عليهما السلام عن تجريد قصدهما لذلك ويكون
معظم قصدهما طلب طعام او شيء من الامور الدنيوية بل كان القصد ما اراده ربك ان يبلغ
اليتيمان اشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك واظهار تلك العجائب لموسى
عليه السلام وجواب اذا قوله قال لو شئت اي تمام الاية ولا يجوز ايضا جعلها صفة
لاهل لانه تغيير للعناية لانه شرح حال الاهل من حيث هم ولا يكون للقرية اثر في ذلك
ونحن نجد بقية الكلام مشيرا الى القرية بعينها الا ترى الى قوله فوجدا فيها وتم
ذيل عندهم وان الجدار انما قصد الظاهر ومعناه ما تضمنه جزء من قرية مذمومة
مذموم اهلها وقد تقدم منهم ما وقع منهم من الاباء من ضيافتهما مع طلبهما
وللقرية تاثير في الطباع ولذلك سميت القرية حقيقة بالاسلام والاضافة مفهومة
بالاطلاع بعد الكلام ولم يقصد الا الجدار ولا مواخذة بفعل الاهل الذي منهم غلاه
ورايت وينظر اليه ذلك من التعبير بان الاهل اتيا بعينها ان يكونوا منهم الاول وغيرهم
او منهم ومن غيرهم والقرية لا من التي قريبة لا يجوز جعلها اهلها وفيه بل يقع
بعد اولا على بعضهم ثم قد يستغنى بهم ولعل هذه العبارة التي تجيء بما ياتيه اهلهم قد الله
لهما بما يقدم من حكمة صيغة استقرار جميع اهلها على التوزيع ليتبين كمال
رحمته وعدم مواخذته بسوء صنيع غيره ولو جهل بالتضمين يتعين ان يكون المراد
الاولين لا غير فلا يبقى بالدفاع اشعار ان تعبير العموم معبر وانهما لم يتركا احدا من اهلها
الا استطعماه ومع ذلك قابلاهم بالاحسان الخ. فاكد وقال ابن الحاجب في اماليه
لما كانت الجملة صفة لقرية لم يكن بد ان يقال الا ذلك لانه لو قيل استطعماهم لكان
الضمير يعم ما ولو قيل استطعماها لكان على التجوز وليست الجملة جواب اذا لكل
جوابه قال لو شئت لان تقول في القصة الاخرى حتى اذا لقيا غلاما فقتله فان قيل
ينبغي فيها ان يكون قال هو الجواب ولا يستقيم ان يكون فقتله جواب اذا الماضي

صح

الواقع في جواب اذا الا يكون بالفاء واذا كان كذلك فلا شك ان القصة الاخرى على
مثل النفي في ان قال متى الجواب لانهما في قياس اما واحدا او ابطل الواقع الاخر الكائن
من قوله الاول ومعلوم ان من قوله جميع اهل القرية الاتى اذ لا اراه اولا لجنس اهل
قرية كذا انما يعني وطلبا اليهم ولا خصوصية لبعضهم دون بعض والاستطعام في العادة
انما يكون لمن يلي المنازل منهم وهو بعضهم فوجب ان يقال استطعما اهلها لئلا يتوهم
انهما استطعما جميع الاهل ويشعر كذلك ان جميع كلامه رحمه الله قلت
من خلاصة ما ذكره ونظائره من التكرار وافضل عليه من الواقع ايسر ان المراد من
الاية بيان الاعجوبة الشاملة التي ظهرت على يد الخضر لموسى عليهما الصلاة والسلام
وجعل الجملة صفة لقرية يقتضي ان ما به القصر اليها وتعقبه الكلام لها وانه
انما جيء بها ليقرر ما يشتمل عليه من الاهانة ومن راجع الكلام واعمل فكره
نبين له استبعاده وان الغرام بسوء عقبه فلا الجواب ان الجملة جواب الشرط
وقوله فالجواب بقيتم منا فوجد فيها جدارا يريد ان ينقض فاقامه معطوف
عليه والمعطوف على الجواب جواب فهو مكمله وبه يتم المعنى فالاختصار
فهو باستطعام اهلها وما وقع عقبه من اباء القوم ومقابلتهم بالاحسان لا يعد الاستطعام
حقيق ... واول ... والعجيب معه كيف استعمل العناية بشرح حال الا
مثل دون العناية بشرح حال الضيفين وبعضه الكلام يتم تمام الاعجوبة التي وقعت
في القرية لا القرية نفسها واستدلال ابن الحاجب على عدم جعل الجملة جوابا بقال
في القصة الثالثة فاصل ... ما في القصة الاولى فان الجواب فيها قوله خرقها
لا جملة قال فان قلت له الا يسلم ان خرقها جواب ويدعي انه
ويستدل بالقصة الوسطى على انه من قلت بل الخضر جعل الامور المعتادة
التي هي مضمون الشرط هو الجواب لانه نفس الاعجوبة المستغربة في الاولى هذا لا
نكار وانما هو لقوله ذلك في القصة الثالثة للتنبيه على انه بنفس ما نفعه فعله
من غير ان يستخبر ولا ان يفهم معه ما يقتضي الفعل والجواب وان كان يترتب
على الشرط لا يجب ان يتطابق ولا ان اخص عقبه وذكره ذلك في الاصل حينئذ ان المراد
من ان في خلاصة المراد من الاول كما في كلام ابن الحاجب وصدور الاستطعام من
موسى والخضر عليهما الصلاة والسلام يقتضي انهما لم يستطعما من لا يهمهم
من حاضر انه ليس اهلا لان يستطعم لان ذلك لا يفضل عنه منصبهما ومن اهلها

قوله

بنقص

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

يشهد لخصوص المستشفعين والعلة موتهم النفوس بجميعهم حتى انكر افلاطون الحشر
بدون اجزاء مع عموم تغير طبعهم حال الانكار فينبغي ان المستشفع منهم المشفوعون
الذين شفع فيهم لهم حتى يجري عليهم حكمهم ويصح ما ذكر من نفي الذين في توجيه اعادة
الامثال ما ذكر ابن الحاجب من ان معنى انني قيل اصل تلك كثرة الافه وصل اليهم وورد
عليهم ولا خصوصية لبعضهم وفي هذا ايضا نقض جواب اصحاب التعبير وفي
نعم يقتضي الذكر ابرار كمنه، ان المستشفع العذاب عيان، باسمائه اعلا
الكلام بلا عنه، والشفعة من اول وفي مقال، موات رفعه ثم هاهنا وكنون وهمها،
ومما جاء فيما فاستمع تبيان، جملة القول معنى الاشفاع واجزاء، ولابد ما يعني من
يستعملون، فالاول الشفيع معبر للكلمات كي ظاهر من شاهد الابيات، وفي لفظ الاستشفاع
اقوى مرتبة على فكر بعض الامثال ما هنا ذات، والعلة موتهم ابو هم للكل منهم،
بالذكر الا المفتوح للمثبات، ثبت للمستشفع تقدما، وللمقر ابناعا فيستويان،
ثم اقول ... على ... مثال الشفيع من يعود على بعض ما تقدم من نفسه نحو وبعد
اهو ... ومن بعد ذكر المتكلف ... والرجعيات والاستشفاع فيما
ذهب المحقق ملخوفيل مستطعما ... المنكرة المذكورة فلما عوض
النفس في المسائل ... ان ... منهما يقتضي اعادة لفظ الامثل امر فيها
صنايعي ومسواه العوايب مجموع الامور المتعلقة وهو مركب وقوله استشفعها
اهلها ... لان المقصود كما تقدم الاعلام بالقصة بتعلقها لا بكل من ذلك
الامور على سبيل الاستقلال مجمل الاول من الاجزاء ان يراعى معه وقيل الذي يحصل
والترتيب على ما قبله ومفتتح الابتداء وترتيب ما بعده عليه فلذلك بني على ما قبله
مباني العوايب على ... واهون التوجيه وعلل ان الاظهار في الاصل كما انه ابتداء
كلام فهو المانع يحصل الربط بين العوايب المركب في الاجزاء ... ويكون في الكلام استشعار
بان المراد فيما الاول وثانيهما معنوي وسواه لفظ الامثل ... معه قبله
على وليس ظاهر في النزول الاتي انه قد يقال ان اهل ... كذا للسلام استشفعهم
ولم يشفعوا فيقال بل منهم كرام ولكنهم لم تستشفعه اهل البلد او يقال فهل استشفع
اهل البلد بانفسهم فيقال نعم كذا محكم عليهم بما يليق بهم وما عبر ذكر الامثل فيما للتشبيه
على الحقيقة ورفع المجاز موقوف معنى وزان الطليعة الثاني في جانب الطليعة وان قسم
يكون من قبيله صناعة والله اعلم بالصواب

وترتيب النعوت ثم ادعى فيما جعلته ومن حذو تلوها

لنقص

والمتعدد في الجر بأن

سوما

أي إذا اجتمعت الثلاثة فقدم المفرد فالظرف ثم الجملة نحو وقال رجل مؤمن من آل
فرعون يكتم إيمانه وهذا مستحسن لا واجب خلافا لابن عصفور وهو محجوج بقوله تعالى فسوف
يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين ومن شواهد تقديم
الجملة قول كعب رضي الله عنه إن الرسول لسيف يستضاء به مهند من سيوف الله
مسلول وجعل ابن هشام من ذلك وهذا كتاب أنزلناه مبارك وهو محتمل لكون المفرد
خبرا ثانيا وثم التي بمعنى الفاء وجملة عطفه على الظرف لا على المفرد لأن الظرف
مثبتا ويعلم منه استحسان تأخير الجملة عن المفرد المحض عن مفرد الظرف بالأحروية
لأن المؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عن ذلك الشيء من باب أولى **يمنع نعت مضمر والنعت به**
وشبهه ومصدر ذي صلة وعكسه أشكل الأسماء بالنسبة إلى النعت أربعة أقسام أولها ما لا ينعت ولا ينعت
به وهو المضمر وشبهه في التوغل في البناء كأسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية
وما التعجبية والآن وقبل وبعد وكذا المصدر النائب للطلب نحو ضربا زيدا لا ينعت
لأنه بدل من الفعل ولا ينعت به لأنه طلب قال الرضي لا يوصف المضمر لأن المتكلم
والمخاطب أعرف المعارف والأعرف وصف المعارف أن يكون للتوضيح وتوضيح الوا
ضح تحصيل الحاصل وامتنع أيضا للمدح والذم لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في المعارف
ولم يوصف الغائب لأن مفسره في الأغلب لفظ فصار بسببه كالغائب محتاج
إلى التوضيح وأما الحمل على المتكلم والمخاطب لأنه من جنسهما ولا يوصف به لأن
الموصوف أخص أو مساو ولا أخص من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له وأجاز
الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا إله إلا هو العزيز الحكيم والجمهور
يجعلونه بدلا على البدل أو خبر وقد رفع أي سؤال مضمنه اعتراض التوجيه
المذكور بوصف اسم الجلالة مع أنه اسم ثم الذي العلي فقال السائل ولا يقال
وصف للمدح ولا للإيضاح لأنه كما لا لذلك دو المنع في الضمير أنه مراد به
يلزم منع ذلك فيما هو أعلى من باب أولى الجواب بأنه إن التعليل
بأن ذلك بغير الإيضاح والتزام تعليل بغير وقوع المنع فلا منع ولم يقع ذلك في
اسم الجلالة فإن قيل يعود السائل ويقول لم وقع المنع كذا هو في الضمير
دون اسم الجلالة قلت أجيب بأن الضمير شابه الحرف من وجوه عدة كما
هو مقرر بتوجيه بقائه معمولا معا لعلة فلم يثن ولم يجمع ولم يصغر ولم يوصف
وعني توجيه أي وهو أن الضمير المتصل منزل من عامله منزلة الجزء إشاعة

هو

اللهم صل وسلم على حبيبنا ونبينا ومولانا محمد وآله

في صورة ايقاع الفعل بالاسم فيحملوا على ذلك في التعظيم بتوكيده او لا بالمنفصل
وفي التوكيد باعادة الفعل معه توكيدا وفي البدل بعد ما علم من قصدهم كونه على نية
تكرار العامل او كالنعت يسير على نية ذكره او اعادته مع استقلال النعت وعدم
احتياجه لما يحصل به مستحقه بخلاف التوكيد والبدل يسير فيه ما يحق الا اعادة
المحط للتعلق بل فيه ما يقتضيها ولو اكتفي فيل نعته بالضمير المنفصل لزم
تقدم التوكيد على النعت وحمل المنفصل على المتصل وقد علمت ان التوجيه المذكور
في السؤال غير تام بمجرده وان وجه به الرضي وتبعه عليه واوجه من جميع
ما تقدم والضمير ان اقول انما امتنع نعت الضمير بالمادح والذام لان النعت والمنعوت
لما يشملهما الاتحاد المعنوي والتوابع والاتصال اللفظي كالشيء الواحد وما لا
يسوغ التعبير عنهما به بغير مختلفين وهو لازم في نعت ضميري المتكلم والخطاب
فلو قيل انك الكريم بتراب اللحم وقد اونا العاصي طالب العفو من الله تعالى
لزم التعبير بلفظ الخطاب والتكلم ثم بلفظ الغيبة عن الشيء الواحد
والشيء له خلاف ما اذا فسر الضمير وهو الذي هو الحد بمادة كسر وبين انا زيد وانت
عمرو لان المبتدا والخبر منفصلان مستقلان ليس احدهما تتمة للآخر فليس قولك زيد
بعد انا وعمرو بعد انت خلاف ما اذا فسر المتكلم والخطاب ولذا لم يعد عند الغيبة ابدال البعض
بعد انك الكريم وانا العاصي في التمثيل لما بينهما من الوحدة معنى
وصناعة بسبب التفاصيل والاعراب وبعد ذلك كذا عبر عن احدهما فخلافه لم يغنه التعبير
عن الآخر لان ذلك خلاف المتعارف ومن الاحوال المنقولة من اخراج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر معروف بمعنى في الكلام لاغراض نكتة لها فاتقرر بابه فيبسح
عليهم حيثما وجدت جزئياته وكامثال الدنيا ولم يذكر ما بعده توكيده نحو فعلتم كلكم
والابدال منه نحو قمتم صغيركم وكبيركم واعجبتني حسنك ووجهك لان الرضي لم يقتلح
ولم يصح عنه السوق نحو قمت انت وزيد لانه لا ضير من النعت لم يذكر التسهيل
خلاف المرتب وبعضا ابتداء لدى الذوق السليم وخرج وهو عند الاختيار تعبير
مقام العاصي وجيئا الكريم وانت الكريم زيد ما انه اذا اعترضه على ذوقه لم يغنه له
وان لم يفهم سر النكتة وكيفية الغيبة عند من يقول بالمنع فيه مجهول مثلوا له
بان الافصاح ما يعقب ويعقب به نحو واحرى ابتغي ما تبدل فعله لكم فهم مثال
ونحوه من نحو العاصي وعليه نبه بقوله وكقصر امثال ان التأويل ما ينعت

والتعقبات

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا رسول الله

ولا ينعت بذلك العلم والرابع عشر كحلية السابق ذكرها مفردا وما قبله زيادة على
الخلاصة والمختلف من نعت غير الفرد وما فيه إذا تعدد المنعوت وتعددت نعوته فإما
أن يختلف لفظها ومعناها نحو مررت بالرجلين العاقل والكريم أو لفظها فقط نحو
مررت بالزيدين المنطلق والذاهب أو معناها فقط نحو مررت بالزيدين الضارب والضارب
الأول من الضرب الذي بمعنى الجسم فيهما والثاني من الضرب بالعصا ونحوه
بالعلم وجب تفريقها بالعطف بالواو الثالث لغيره أي التثنية والجمع وهو
اتحاد اللفظ والمعنى والعطف هنا مختص بالواو اجماعا وعلى هذا فقوله والمختلف
أي من جهة واحدة أو جهتين وقوله من نعت غير الفرد من نعت جمع واحد ليس
من موضوع المسألة إذ لا يكون فيها الاختلاف والائتلاف إلا بتعدد [illegible] إلا
ولا يرد نعت بعطف نحو قوله تعالى [illegible] الآية [illegible]
وقد يقول [illegible] والانذرح المرعى ولا ينفع ما بالسواو
كقوله [illegible] وفي مفهوم المختلف تفصيل
وذلك إذا أثني المنعوت أو جمع امتنع التفريق نحو جاء الزيدان العاقلان والماجدان
مع ذلك نعت كل بنعت نحو جاء زيد العاقل وعمرو العاقل وجاز التثنية والجمع
نحو جاء زيد وعمرو العاقلان وعلى هذا يغلب التذكير والعقل عند الشمول وهو
نحو مررت برجل وامرأة صالحين وعند القصد اختيارا فيقول على التغليب بعيد
[illegible] سابقين وسابقين على [illegible] سابقين وسابقات وعلى هذا التفصيل فقول الخلاصة
إلا إذا ائتلف ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل أتبع نعوم حكم المنعوت بالنسبة
للتعريف وغيره وحكمها باعتبار الاتباع والقطع إن منعوتها إما أن يكون دالا
حدا وسيلة وإما أن يكون منفردا أو جنسا بعامل المنعوتين إن كان واحدا أو ليس شيئا
صورة ذكرها [illegible] وإن كان منفردا [illegible] عامله ومعناه
جاز الاتباع والقطع مطلقا سواء كان المتبوعان فاعلين بفعل واحد نحو جاء زيد وأتى
عمرو العاقلان أو خبري مبتدأ نحو هذا زيد وذاك عمرو العاقلان أو منصوبين أو مخبر
خبر [illegible] زيد أو [illegible] الشاعرين [illegible] من الكلام خلافا لمن منع ذلك
بعد [illegible] والعلم أو خبرين واحترز بالاتحاد في العامل من اختلافه نحو هذا أخو [illegible]
زيد ومع عمرو الشاعرين فليس إلا القطع وبالاتحاد المعنى من اختلافه نحو جاء زيد
وذهب عمرو العاقلان فليس إلا القطع ومن [illegible] التفصيل أنه لا يمتنع

علاوكان

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

على معمول واحد وجاز ذلك في الصورة الثانية لانه حيث اتحد العامل والمعنى جاز الاتباع
واحد قوله ونعتا بين ج نحو نصب زيد فتيل قعد خالد كلبا وحيوان فعتا بعمرو ومن ابا معمولي
عامل وحيوان **كذا وطاهرنيا معتبرا وان بدونها او بعضها الاتباع والقطع اجز**
اذا اتبعت النعوت منعوتا مفتقرا الى ذكرها وجب اتباعها كلها لان القطع مشعر بالاستغناء
وذلك يشعر المتبوعين بالنعت قبلها ان الاتباع في الصادق واجب سماع التنعيم
فيها بالامر ويشير كذا الى او يشير الخلاصة في سماعه من مثل هذا التشبيه وان كان فيها التعميم
بالامر والمدرسة لم معا فيها من النعيم بالكثرة الصحوح اي الذكر في التقسيم في ادراج النعت
فيها ملوا فتحها على ذكر النعوت والاتباع والقطع مفعول اجز الذي هو جواب الشرط
ومعنى تبيين المنعوت بدونها الا يكون تعيينه عند السامع موقوفا عليها وان دلت
على معنى يحتاج له المنعوت في المقام وكالبناء ما تقدم من ان النعت منه للمنعوت
ويعلم من الشرط انه لا يجوز القطع في الاول من نعوت النكرة لانها تبين بدونه الا التمييز
ويعلم منه ايضا انه القطع النعت المؤكد نحو لا تتخذوا الاهين اثنين وان النفخ في الصور
نفخة واحدة لان الاحتياج الى التوكيد اشد من جهة انه يؤتى به لرفع التوهم
فهو وان لم يتوقف عليه تعيين المؤكد يتوقف عليه تعيين المعنى المراد منه ومن ثم
امتنع قطع التوكيد قوله او بعضها عطف على الضمير المجرور لدون اي وان تبين
بدون بعضها اجز الاتباع والقطع في ذلك البعض الذي تبين بدونه والمعنى في المسألة
الاولى اجز ذلك في كل واحد من النعوت وفي الثانية في كل واحد من النعوت المستغنى
عنها فيعلم منها جواز الجمع بين الاتباع والقطع وقيل في قول الخلاصة او بعضها
انه مفعول اقطع من تمام مسئلة استغناء المنعوت عن جميع النعوت والمعنى اقطع
جميعها او اتبع جميعها او اقطع بعضها او اتبع البعض الاخر وتوخذ مسئلة
استغناء المنعوت عن بعض النعوت حينئذ بالقياس فالبعض المحتاج له حكمه
حكم الكل المحتاج له والبعض المستغنى عنه حكمه حكم الكل المستغنى عنه
فيكون قد اوفى جميع الاقسام واحكامها ولا يرد بالعطف على معنى وان يكن معينا
بعضها ومفعول اقطع محذوف اي ام لا سواء لانه حينئذ يكون قد ذكر جميع الاقسام
واهمل بعض احكامها اذ لا يعلم منه جواز قطع البعض واتباع البعض قلت
انما الزم هذا على تقدير اقطع جميعها او اتبع جميعها فيكون المعنى ان شئت فاقطع
جميعها واتباع جميعها ويشير كذا الى وانما المعنى على ما سبق ان شئت فيرد قطع

ح
قف كالمتن على ان اول الجمع
اثنان قوله بدونها ان النعوت
متعلق بجزاء بين المنعوت
والاتباع

كل واحد على استقلاله او اتباعه لكن ذلك مشروط في ذلك صورة الجمع بينهما
ولا يقال اعتبار ابدال ذلك التعليل وتسليمهم اياه عبارة المتن مما يتغير فيها الوجه
لانه يقول ولا تكون تامة ولا مبهمة واعلم انه حيث اجتمع الاتباع والقطع وجب تقديم
المتبع لئلا يلزم الفصل بين النعت والمنعوت او بين النعتين بجملة اجنبية ولان كل
القطع تأبى الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه وليلزوم القصد بل بعد القصد التقصير
والقصور بعد الكمال لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبار التكميل
الحاصل وقيل يجوز الاتباع بعد القطع اعتبار الجواز الفضل والقطع في حكم المتبع

القبيل

رفعا او نصبا بانه الحذف لزم مما قطع على ان ع القطع وقرل الرفع والنصب بمنزلة
تفصيل للقطع وبيان لوجهيه وان الرفع مشارع فهم لهما موقعه مفعول بمعنى
او معا يعتبر لازم الحذف فهو على الخبرية ونصبا بفعل لازم الحذف فهو على
المفعولية فالحذف مفعول مقدم يلزم ولزوم الحذف فيهما بعد اذا كان النعت
المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم كما قاله الموضح في شرح الخلاصة على ذلك
وعلة لزوم الحذف قصد الانشاء وحذف ما نعت والمنعوت قل ان اجاز واحذف
النعت والمنعوت اذا علم كل منهما ودلت عليه قرينة فمن حذف النعت قوله
الان جئت بالحق اي الواضح والا لكان مفهومه كفرا وقوله فلم نقم من دابته الا
ان الحق من اختصها والا لا مشكل بلا مقتضى لانه انفصل زيادة موصوفة على الفعل
عليه وقوله في الحق من اختصها لو امتنع التصغير شامل للجميع فيلزم ان تكون
كل واحد في الحق من الاخرى وقد ليحتج الى ان تكون الحق غير الحق ومن حذف المنعوت
وعمل منه فمن ادخل من احد وافا كان النعت جملة او شبهها اشترط
زيادة على العلم ان يكون المنعوت بعض اسم تقدم مجرور بمن كقولهم منا ظعن ومنا
اقام اي رجل او بفي كقوله لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم
وما ذكر التنبيه على ما به الخلاصة من قلة حذف النعت بالنسبة لحذف المنعوت
وبين ان المنعوت هو المطلوب الذي التعادل عشرة اشياء عشرة اشياء تابع بما يأتي

مبحث عشرة اشياء

تابع جنس ويعلوا وهو له ويطلا متعلق به واللام للتقوية يعلو النعت وبيان الاول
فالحق العامل الى يعلوا متبوعه اي يصون بينه بتوضيحه او تخصيصه فهو مخرج للتوكيد
والبدل والنسق وقوله كنعت مخرج للنعت وكذا قوله في الخلاصة تابع الصفة
انه مخرج للصفة لا لبعضها فهو لا المشار اليه تابت لكل تابع واخلاف مخرج التوكيد

والبدل

والبدل والنسق من خصوص وجه الشبه المشار اليه بقوله حقيقة العقلاء
خلا بالمرء عظيمة في حقها معلم ان قوله كنعت من تمام التعريف وهو صفة كما نبع
وتعيين وقع ذلك دليل على ان عطف البيان كالنعت في موافقة متبوعه وهو
من صفة الحقيقة جنس لمثل المعرفة وهو كنعت في وفاق الاول مخصوص باعتبار
وجه اخر وقد يكون المشبه الا البدل من نوعين باعتبار نحو عسى ان يقوم زيد
على انها ناقصة كما تفرع بما من نوع كما مر اسما وافعالا وان تعدد فهو في
حكم الواحد لافراد المعنى والعمل واحوجه لهذا الشرح الا اختصار والمشبه به
هو النعت الحقيقي لا نعت اسمه النعت الحقيقي عند الاطلاق والبيان حينئذ لا بد ان يوافق
متبوعه في اربعة من عشرة وقيل الاجر فنكر ولزم حضوره وجملة بعض لما اقتضى
تشبيهه بالنعت وذكر انه غير جيشه في التعارف والتذكرات بدليل ذلك ليس متفق
عليه فقد ذهب الكوفيون الى انه لا يكون في النكرات فانه الشلوبين قال ان ملك
لم اجد صحة التقاليد عن جماعة وصحح الكوفيون بجواز ذلك ويدل عليه قوله
تعالى من ماء صديد وقوله او كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة ويفارق النعت
في انه لا يكون الا جامدا ولهذا وبذلك العلم انه اظهر صفة فغلبت عليه الاسمية
وفي انه لا يكون جملة لا اسمية ولا فعلية كما ذكر في النعت وهو معنى قوله
وجملة ليس فيه مبني للمفعول اي ليس فيها اي بعض حال كونه جملة
وما قبل الان بشرح حلوله محل ما قد تبع ما يصلح ان يكون بيانا يصلح ان يكون بدلا
فيما لم يوجد عنه في نية تنزيل على فصل الاول او الاستغناء بالثاني والا عمل بمقتضاهما
ويتعذر الاعراب ونقض التشريع ما يقال كيف يصح ان يكون الشيء الواحد مقصودا
غير مقصود فيقال على تقدير عطف البيان وبدل الحال ومن الكلام حصة
منه وهذا بين في حلول الشيء محل الاول ان البدل يشترط فيه ذلك لانه على
نية تكرير العامل امتنع فيه ذلك لم يتعين ان يكون عطف بيان وهو معنى قوله
الا ان يشرع اي اخذ ان من نحو يا اخوينا عبد شمس ونوفلا فان البدل لو حل
محل الاول لوجب ضم نوفل ومن نحو انا ابن التارك البكري بشر اذ لو حل محل الاول
لزم اضافة ما فيه ال الى الخالي منها ومن الاضافة ... وقد سبق الاعتراض
على صحة الفاعل في باب الاضافة وهذه الى وبابه البدل انكار الرضي الموجود
عطف البيان التوكيد بالنفس او بالعين مع ضمير طابق

مبحث التوكيد

أي دل على التوكيد بلفظ النفس نحو جاء زيد نفسه والعين كذلك ويجوز الجمع
بينهما مع تقديم النفس ومن الشراح من فهم من قوله متبعا كصيغة اسم الفاعل
حالا من فاعل الأكثر أو بصيغة اسم المفعول حالا من لفظ النفس وأخيه العين لأنه
مشعار في التقديم من جملة الشيء وعبارة الخلاصة توهم عدم جواز الجمع بينهما
كما أن المتن يوهم وجوب ذلك ويؤكد بهما أي النفس والعين في الإفراد باعتبار المفسر
أيضا تقول جاء الخليفة فيحتمل الإسناد للتجوز في الشعر والإطلاق على غلامه مثلا
جاء أمر ربك ومن الاحتمال كون لفظ المفسر أيضا بمقول الخليفة أي الخليفة
أو كونه مفعولا بمقول الخليفة نفسه أو عينه وقد يقوى الاحتمال ولا يندفع
بإحدى اللفظين فيجمع بينهما ونص ابن الربيع فيما قال ابن هشام الخضراوي إن التأكيد يبعد
إرادة المجاز ولا يرفعها البتة وظاهر إتيان الإبدال بالعطف مفردة ولو ظاهره
بالأول فالتوكيد وأما إذا أردت غفلة السامع عن سماع لفظ المفسر أيضا
أو ظنه بك الغلط فيه ذكرا ولا بد من تكرير اللفظ ولا ينفع حينئذ دفع ذلك الإتيان
بالنفس والعين بل اللفظي بما أن المعنوي فيما سبق ويدفع عنه ما أما إذا كان
الاحتمال في لفظ المسند نحو قتل زيد عمرا وأردت دفع أن يكون المراد بالقتل الضرب
الشديد فيدفع فتعين لفظ المسند أو الإتيان بمصدره كما في قوله وقد جمعه
بعدكما جمعا وقد سبق الكلام في المفعول المطلق على من جعله لرفع التجوز
في النسبة وإن كان الاحتمال في المسند إليه رفع بكل وأخواتها وإن كان في أصل
النسبة نحو قول المؤمن إنما الذي ينفع البعل الذي نفع بشيء من ذلك بل بتكرير الجملة
ووجهه أن النسبة ارتباط بين المسند والمسند إليه فلا يدفع الاحتمال عنها
بتكرير المسند إليه لفظا أو معنى فما ذكره كثير من أن التوكيد بالنفس والعين إنما
يدفع التجوز في النسبة لا يصح وأن كلام السعد يرادفه وذكرت عند التفصيل
في بعض مجالس الإقراء فقال لي بعض الطلبة إذا قلت جاء الخليفة نفسه لم يبق
في النسبة احتمال أصلا ولا يتوقف ارتفاعه عنها على تكرير الجملة أولا
من جهة أن الكلام قد يجتمع فيه مجازان بل ثلاثة وإذا قلنا جاء الخليفة
احتمل مع ما سبق أن يكون الخليفة بمعنى الغلام وأن نسبة المجيء إليه بمنزلة
المعنى مجاز على حد قولهم أنبت الربيع شاب الزمان فلو قلنا جاء الخليفة
نفسه لم يرفع إلا التجوز الأول كما لو قيل ذا كثير شاب الزمان بالتعبير

بجواز التسمية يعني مع ذلك واشار بقوله مع مضمر الى انه لابد من اتصال ان في
التوكيد بضمير يطابق المؤكد واضافة التوكيد من كلا وكلتا الى الاسم الظاهر واشار
بقوله طابق الى ان الضمير للتوكيد ان يجب ان يكون بحسب المؤكد في افراده
وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه واجمع ذين بافعلان تبع المثنى الاشارة للنفس
والعين والبناء بمعنى على مبنول جاء الزيدان انفسهما اعينهما ولم يجمع
اي النفس على جمعهما في صورة الجمع لوضوحه وانما جمعها مع التثنية فرارا من
توالي تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد ولم يجز افراده وهو على اختيار الجمع في صورة
الجمع فان تعدى وذلك لان الجمع يستعمل في الاثنين بلا على ان افراد الجمع اثنان
وكلا اذكر ان شمول يعني كلتا جميعا وكلا مع مضمر واعلام عم بان اذكر شمول زائد جاء على العدد
بعضه بعضه وان اذكر ولذلك الجواب وكلا معمول مقدم وكلتا معطوف عليه الاداة
اي ان مقصد التنصيص على الشمول ورفع الاحتمال كون الاسناد للبعض وان على
ذلك بهذه الالفاظ وكل للجميع معنى نحو جاء القوم كلهم والجيش كله واشتريت
العبد كله وكلتا لتثنية المؤنث نحو جاءت الهندان كلتاهما وكلا للتثنية
المذكر نحو جاء الزيدان كلاهما وجميع بمعنى كل وابدى ابقى الى منزلة الالفاظ
بغير المؤكد ولا ينقطع كل عن الاضافة وان جاء ذلك في غير هذا الباب فلا احتياج
مثال ليه ومن الالفاظ التي يؤكد بها عامة وعبرها عنه بقوله ومثل عامة عم
ولم يعين بلفظها لما اسمنبل بالتقييد في الشعر واشار بقوله بكلتا ان اليه
تلزم ان تاء وان استعمل المؤكد نحو جاء الجيش عامته وبهذا يشرح قول الخلاصة
مثل النافلة وبعد كل اكدوا باجمع جمع جمعاء اجمعين وكالاجمع، وبعد ذا الكتع ثم ابصع، مرتبا وبعد هذا ابتع،
اذا اريد تقوية التوكيد اتبع كلا باجمع نحو جاء الجيش كله اجمع وجمع نحو
جاءت الهندات كلهن جمع وجمعاء نحو جاءت القبيلة كلها جمعاء واجمعين نحو
جاء القوم كلهم اجمعون وقد علمت معنى منزلة الالفاظ واشار بقوله ودون كل
قد يجيء اي انه قد يجيء اي انه يجوز الاتيان بهذه الالفاظ في التوكيد استقلالا
عن تابعية لكل وزاد على الخلاصة بقوله بعد ذلك ما ذكر من اجمع واخواته
الكتع اي جيء بالكتع ثم ابصع ثم ابتع حال التوكيد من باب احال كما ذكره من باب الترتيب
ويقدم منها الترتيب بحاء بالابتع وهذا الترتيب على سبيل الاحسنية وفي شرح الداية
انه العكس وفي التسهيل بهذا الترتيب اوجه والكتع من قولهم يوم كتيع

إن كاملا وذكرنا الحكم أجمع ونحوه والتبع بالمفرد المشعل فقال أجوه وقد يقال دارنعجمني وهو دار العذاب قال والمتبع إنما يتبع المشعل سعفا من عد العقوبة ولا أرى حقيقة وقال قوالي متى بلغ وأكنع إنما ولا هارب ووجب وقفى العائد والقيع وقولهم من يتبع أن قوال انفق مع بشر وقد نستغفى بعض الالفاظ عن أجمع وأخواته كقولكم يعمل به الزعماء حولا اشدا وقال الآخر بنو لويد باللواء والقنا نبغوا بن زرعة المشعر والتوكيد منكرا لم يعد مذهب البصريين منع توكيد النكرة مطلقا أفادا أم لا لأن وضع الاحتمال عن ذات النكرة بوضعها تنتفي عن غيرها من أول تأكيد ما قوله مذهب الكوفيين إلى جواز ما أفاد منه وهو الصواب وتحصل الفكرة الإفادة بكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الشمول سواء كانت النكرة زمانا نحو صمت شهرا كله أو لا نحو اشتريت عبدا كله نحو صمت زمانا كله لأن النكرة غير محدودة وصمت شهرا أنفسه لأن التوكيد ليس للإحاطة واستثنى الرضي ومنع تأكيد النكرة على المذهب الأول ما إذا كانت النكرة حكما نحو قبضت إحدى بالطرابلس ومنه قوله تعالى ﴿دكا دكا﴾ وجهه أنها إذا كانت حكما والمقصود مفهوم منها لا ما صدقها حتى يبين وهو صيرا التعليل يمنع توكيد النكرة يجري ذلك في التأكيد المعنوي واللفظي إلا أنه إذا كانت النكرة محكوما بها يجوز اللفظي وقد صح الألفاظ من حمل ذلك على أن ذلك تأكيد معنوي لا ينبغي ما قبله وفي المثنى صوغ أجمع فقد إن يجوز تثنية أجمع فلا تقول جاء الزيدان كلاهما أجمعان وصوغ أفعل مثنى وبعد بالنساء للمفعول فيه وفي المثنى متعلقا به وقد يوهم من عدم جواز ذلك مع المذكر عدم جوازه مع المؤنث لأنه لم يقل جاء الهندان كلتاهما جمعاوان وكلام الخلاصة صريح في منع هذا وقوله يمتنع في تعليل منعهما استغناء كلا وكلتا عنهما لا ينافيه وهذا استغنوا عن غير هما كما ادعوا بالطرد انه أنها كان زاد تعويض التوكيد غير متماثل وجههما والصواب في التعليلين قوة الاحتمال المقوية للتعويض في غير المثنى أكثر فإن بعض القوم مثلا يكون واحدا واثنين وأكثر إلى غير ذلك فالاحتمال كثير ولا يتأتى ذلك مع المثنى وإن توكد مضمر ارفع وصل بالنفس والعين فبعد المنفصل إنما وجب الإتيان أولا بالمنفصل دفعا للالتباس في نحو هند خرجت نفسها أو عينها إذ لولاه لتوهمت الفاعلية وإرادة نفس العين

ثنا

هذا

لا يصح هذا فيه

واليقين ايضا حتى وحمل ما البصرة فيه ولا ينبغي مع البصر يقين الضمير من الفواصل فلا بد له
تعرف منقول من قال الواجب الاثنين يفاصل ما فيه فيه وخرج بالمضمر الظاهر
فانه لا يؤكد بالمضمر لان المضمر اقوى منه بالامر فيه فلا يكون تبعا له ولان في صفة
شيء الكلام نعم البدل التابع هنا ما ضي مكتب ورفعا بمعنى فرفوع عام ح بعينه وانه
يجوز توكيده بدون الانفصال او بالمنفصل وهذا اشارة الى النفس والعين فيجوز القوم جاؤ
كلهم وفيهم كلهم لانه لا يصح ولان كل المضاف للضمير لا يشاكل الفاعل واللفظي مكرر وذا المعنوي
ان التوكيد انه سبقت الفاظه بغير ما هو معنوي لانه لم يختص بعين لفظ المتبوع والاوجه
مكرر بفتح الراء اسم الفاعل ان لفظه مكرر لما قبله او بكسرها اسم المفعول وهو خبر
والبدل لا مكرر به كقولهم مثلا جاء زيد وكلاهم لانه المراد منه نحو قام وفي
زيد لا تجوز بعين الشيء بغير حرف فقال الشيخ بن عبد السلام البدل الاديب على انه
كثيرة نسل لقصد لا او وقع بالتكرير انه بين على ثلاث مرات واما مرات او الايات ركبه اذكر
وكل واحد متعلق بما قبله وكذا وصل بوصف للمكرر به ومقوله مكرر بحرف بفصل او بغيره
ممنوع مانع واورد قول الزوج انت طالق انت طالق فقد قالوا ان اراد التوكيد بالثانية
التاكيد لم تقع عليه الا واحدة وقالوا ان كان حين بين وجبين عينه موافقة للاولى معنى
وان كان انشائية فيلزمه من الشك واجاب البصري باختيار الشك ولا يلزم ما ذكر
لانها لا انشاء التاكيد لا انشاء الا بتلقيه قال الدماميني وفيه شيء اذ وجهه
ان الجملة التي للتوكيد مستعملة في معانيها وهذا منها والتوكيد ليس بالانشاء والا لكان
كذلك في كل صورة وادعاء ان الجملة هنا ليست لا انشاء مضمونها خروجها عن حقيقة
التكرير الاول فلا تكون تاكيد الجاهلة ـــــ والذي عندي في عدم ورود الاشكال
والظاهر ذلك ان الجملة الثانية لا انشاء مضمونها ثانيا على سبيل التقعيد والتحصيل
للاولى واذا المراد هنا التوكيد في صورة لزوم التاكيد معنى لا انشاء مضمونها على سبيل
الاستقلال والاطلاق فهذا هو الفارق بين الصورتين وفي الاشكال في خصوص ما ذكر
شيء ولان ما ذكر المستشكل انه في كل انشاء ويقتضي عدم تصور التوكيد فيه نعم يقتضي
ما ذكر باستقلال الفرق بين صورتي لزوم الواحدة والاثنين وان تعد مضمرا وطابق اللزام بعد وطن ـــــ معا واعرفه
كذا غير جواب لا وان ذكر المضمر المتصل للتوكيد به فكرر مع اللفظ وصلته من حيث
معناه فيه ما اوله فلا ما على امر او حرف مضمر فعل قال الدماميني من ابي
بهم ان التاكيد للضمير وجل ولم لا يجوز ان يكون التاكيد للفعل والمتطابقين والجار

بدل

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

والعجز وراءه قلت — لعل نبه له بذلك في مقام تنزل فيه فيبنى على فهم تحقيق من
قول المتكلم وهو كما اذا اشار الى القيام محققا والعجز ... يستشعر ان يكون ما علم وتكون
الجملة الثانية حينئذ تقوية لزيد قعد فيها لا عمل لها باعتبار جملة صورة ومعنى لانا انما
في الجملة ان يكون بين المتصادين الا من لفظي والضمير الثاني لم يكونا بين بسبب المذكور بالتوكيد
وتكون ان الثانية بعده زيدا انه اخوه واصل لا اسم لها ولا خبر وهي غير عاملة في المتصل لها
لانها لا تحتاج ... بها للتوكيد فقوله اللازم معمول بعقد ... وطنا
حرصه ... والحرمة ... والاشارة للحكم المتقوم ... الذكر
من اعتبر مقدما ... المؤكد سواء كان اشعارا به ... زيد اما ظاهرا او ضميرا
نحو انه اخوه واصل واحتج ... بقوله ... جواب ... ولا انه لا بعد له معنى
شيء بعد امر مقام الجملة ... ولا وبمضمر متصل الرفع اكد كل مضمر وصل
الضمير المتصل اذا اريد توكيده واما ان يكرر لفظه معه ... واما ان
يؤتى بعده بضمير وهو الضمير المنفصل لان التوكيد اللفظي كما مر يكون بتكرير
عين اللفظ ويذكر بعده والحكم حينئذ ان يؤتى بالمنفصل المرفوع في جميع الاحوال
سواء كان المؤكد مرفوعا نحو قمت انت او منصوبا نحو اكرمتك انت او مجرورا نحو
مررت بك انت والتأكيد في محل التوكيد والمنفصل في ... الاعراب ... بين التابع
والمتبوع ... واستعير ضمير الرفع في مكان ضميري النصب والخفض لان ...
... بين التوكيد والبدل ... ان اريد التوكيد
... الضمير المرفوع المنفصل مطلقا واذا اريد البدل ... بين التابع والمتبوع
... انت ... ايضا ... بين ... التوكيد والبدل في المرفوع
ويختلف ... غيرهما ... بين الفصول ... المؤكد ... على
ما يتعلق ... قيل لم جعلوا
البدل ... قلت — لانه على نية تكرير العامل
... ولذا ... اولى ... فلت —
فرق ... ان المنفصل ... تأكيد ...
... البدل ... المعنيين ... وهو تكرير الاول ...
يكون ... التأكيد ... المعنيين ... الفرق بين التأكيد والبدل معنوي
قلت — والفرق هنا معنوي ... ومعقول ... الضمير ...

لا نزاع فيه ونوزع في تعلق الحسن بغير المفعول او كان مخففا للنزاع ولئن
زيد الكريم هو فيه لكونه موضع الالتزام وان كان النزاع تخفيفا او هنا
دال التسمية فلقا زيد الكريم ابوه وذلك ان الغرض من البدل التخفيف والتصحيح
للتسمية وقد افادوا انه على تقدير تكرير العامل وقد تقوى بسبب ذلك في التصحيح
والتوكيد اللفظي وان كان فقد يقصد به تخفيف التسمية لما ذكر فيه الجملة
باسم ما اذ كان الموكد ضميرا وجوزوا في الجملة القطعية والاضافة المجرور وعود الجار
ممكن في التسبيح وفي التفصيل وفصل الجملتين ثم ان من المثبت اجود من وصلها
اذ مطلع البلاغة تحقيقه جود والتجوز وانه يحتمل التوزيع في الازمنة كقوله
تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وخرج بالاسم ان من اللبس
ما اذ كان المفعول موقعه التعدد والتناسب نحو سلام زيد سلامه زيد
فيقع الجر بذلك ومثال التركيب مع امن اللبس قوله صلى الله عليه وسلم
والله لا غزون قريشا والله لا غزون قريشا والله لا غزون قريشا والاضافة في
عطف على الجملة وعود الجار عطف على العطف الى جوزوا في الاضافة المجرور
عود الجار معطفة الواو ونسبة على شيئين لعاملين على راي الاخفش مفعول
له مرفوع بمبتدا محذوف من زيد بن زيد وام امرئ بمعنى اقصر مقال
ضميم او اتبع استعمالا تميم والبيان زيد على الخلاصة البدل : البدل
الثاني بلا حرف فصل بالحكم والثاني جنسه ملازمه مخرج للنسق وجملة
مقصد صفة او حال الا انها بعض العموم بدل الجنسية ثم ظهر انها حال لا تعم
لان المراد بدل الجنسية ثم ظهر انها حال لا تعم لان المراد بدل الجنسية
اي تكون الجملة صفة للمعرف بان يقع للمعرف الوصف وان الدالة
على الجنس ملازمة للحقيقة وخرج بها النعت والبيان والتوكيد والعطف اي
بعد الا انه لا يقع مقدما البدل مستقلا بل نقصه مقدما صوب الصواب
فاذا النسخ فيها او الحروف بدل البدل والبيان ان البدل هو المقصود بالنسبة
بين متبوعه كالمبين والاخر على التحقيق والجواب انا لا نسلم ذلك وان ان
البدل منه منسوب كالجزء في الاحكام ولا يدان تكون لو ذكر قد ابتدا من الكلام
الفعل عن اللغو ولا سيما كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم والبدل
بين في بدل الكل لا بد ان يشتمل بالاستغراق ما كون الحال ان هو او المضاف

مبحث البدل

ان الدالة على الجنس ملازمة للحقيقة

متصل بصفته نحو بزيد رجل صالح او بلا شيء نحو بالعالم زيد او التقسيم بقول الابهام
نحو مررت برجال زيد والعابدين في بدل البعض والاشتمال التقسيم بقول الابهام نعم بدل الغلط
هو المقصود وحده الخ وعلى استقلال البدل بنى ابن هشام وغيره من تكلم على
الخلاصة وابقيتم في التفصيل الذي ذكروه في النسق تفريعها لترك الفصل على ذكر انشدناه
الى ابن هشام ولما شرح هذا الشيخ بعد ما قال ولذا ان تاملت ما ذكرته في هذا البحر
وما ذكره الناظم والشيخ ومن قلدهما علمت انه عارض لترك الفصل بمعنى الاخر واعترض
عليه بان نعي بعضهم كتبعيه الخلاصة وان ما ذكر ابن الناظم هو غير ما ذكره
هو وقد نقل كلام ابن قاسم وغيره ولمن اقوال بين في حواشيها واعتراض الموضح
على الشارح غير مسلم فتبين الفصول ولا تغتر بجلالة المغالبين قال في حواشي النهج
وصار الخلاف فيه على ابن الناظم الخ قلت ـــــ وبين الامر كذا اليها اول
ابن هشام قال هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وتبعه الخ يصير الغلط
الفصل فيه والخلاصة والتابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا
وتبعه الخ وان كان خالطها مع الفصل لا كمن يصير الغلط التسمية
بالبدل في التابع المقصود ولا يصير الغلط الفصل في البدل لان المقصود بالحكم
فيها لم يقع في اعلى البدل ولا لها بعضها بل الغلط الذي اراد غير الغلط الفصل
الذي اراده ومبنى الفرق بين التحقيق وابن الناظم ومن قلده بنوا على انه يصير من
الغلط المقصود وبنوا على ذلك في شرح هذا بعضا او مطابقا يلفى ذو او ما الاشتمال او كمعطوف بل وذا
ان قصد الاضراب او ما ميز انه الغلط وشبهه بعضه والاشتمال عن الاستغناء ومضمون جال
البدل على اربعة اقسام الاضراب وبابه بدل الكل من الكل ويسمى بدل المطابقة اوكى
لان كل شيء لو على اجزاء وذلك غير ما هو معلوم كعنه في نحو الى صراط العزيز الحميد
الصريح فانه الخفض وثانيها بدل البعض من الكل سواء كان البعض اقل او مساويا او اكثر
نحو الملتاكل عبده ثلثيه او نصفه او ثلثه والثالث بدل الاشتمال والتحقيق
ان المشتمل هو العامل والمعنى انه يشتمل اي البدل معه يكتفي بها في تعلم المعنى
بل تبقى النفس متشوقة الى ذكر البدل فينسب العامل للاول متوقعا للثاني
ومن هنا المراد بالاشتمال وقيل غير ذلك والرابع الشبيه بالمعطوف ببل وهو ثلاثة
لا يقبل لكونه ليس كلا ولا بعضا ولا مشتملا عليه عاملا وهو ثلاثة اقسام لانه
ان قصد المبدل منه وكان فهو صحيحا فهو بدل الاضراب عند بعضهم الاكثر الا

بالفصل

يح

خبر

بالعكس

انما كان

بدل البدل

الاشتمال محبوب بدل مفعوليه وفيه الاشارة لانه مذكور مشتملا او بدل اشتمال من بدل بدلا وان قصدته
وكان فصل ما اشتمل ثم ذكرتها فبدل اشتمال محبوب بدل نسيان وان لم تفصل بدل الكلية ولا كرهها
ذكرت على ما سبق على ذلك ثم البدل محبوب بدل غلط ان سلفا به الغلط عن الاول والثاني
تبعا لكثير من النحويين لم يسمع في اشعار الفصحاء الاخير مسموع البدل فيهما بدل غلط والغير
اسلار بقوله او فاضرب بها الفصحاء مرفوع في نحو قول الحكماء او محرك باشارة خلال
الشاهد على الغلط ويشترط في بدل البعض والاشتمال صحة الاستغناء بالمبدل منه
عن البدل وذلك بان يصير المعنى ويتم بسر لو حذف البدل ولا يجوز في اعجبني زيد الفرس
ولا نفيت كل العلماء اكثرهم ولا عقلت زيدا وجهه كما لا يجوز في ضربت القوم رايتهم ممكن اقال
في الشرح وشذ لذلك عن ابن فارس قلت وهو مضاه بما قد مثله في معنى الاشتمال
وما قلته موجود عند الرضي فقد قال الا عجاب في قولك اعجبني زيد حسنه مستند الى زيد
ولا يكتفي من جهة المعنى لانه لا يصح تفصيله وان صح معنى معه وكذا سلب
زيد ثوبه فانه لا يسلب نفسه بل شيء منه وكذا السوال عن نفس الشهر في قوله
تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه معنى الا ان يكون حكم من احكامه وكذا القتل
الاخدود مقتلا فيه معنى الا بعضهم بل ذلك الاخدود ملاك الشيء فوائد اللغو علامة ضبط
زيد اعتق وانه بدل الغلط لان ذهب زيد امس عين محتاج الى شيء اخر اذ قد قال
وارى حقيقة واذ كرها وادهم مقبرا ان ما قد مثله عمر ومثال كنز المبدل منه
للبدل في العقد ايقع مسلا وتكفها معه بل العقد اللازم منه من جد الى البدل والمبدل
منه مقصود بحيث او نعل ضرورة المقصود والا فيصير في بدوا ان لا ولى للفصل
منه بدل كلمة نقول لا اشكال في امتناع عقلنا زيد ابعيم وامس جاز زيدا اقتد
بدل

نسي الذال على البدل حتى كانه بعينه مفهوم منه قبله قال الرضي لا نقول في
الاشتمال مثال الامام سيادة ونبي العزيز وكلاهما فانه بدل الاشتمال المانعة واد
هو في المبدل منه معنا بل يبقى البعض مع ذكر الاول منوقعة على البدل للاشتمال
انه معه ومثال الاول عم محمل انه يستعد ادعوا ما قولك قال الامير ان الغالب سيادة
وكذا في امثاله الا ولعل هذه فيه صحة الاستغناء منه المعنى ومنه زيادة على الغلا
حين ويشترط في بدل البعض والاشتمال ايضا مما حبسهما الضمير يعود على المبدل
منه يبين نية البعض بكلمة والملابس لما ابيه ثم ذلك يكون مذكورا كما كلت
الرغيف ثلثه واعجبني زيد حسنه وتارة يكون مقدرا نحو وهو على الناس حج

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا رسول الله

والوقوع

البيت واستطاع ان منهم وقتل العلماء الاخر ودللنا ان فيه والتقوية القديمة والاظهار لا تبدله
لا يبدل ظاهر الا من مضمر الحاضر الا ما اشتمل او بعضا او احاطة علقته دل
ان البيت ... ان يكون البدل موافقا للمبدل منه في التعريف والتنكير بل تبدل المعرفة من النكرة والنكرة نحو وانك لتهدي الى صراط
مستقيم صراط الله والعكس نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة ولا يشترط ايضا توافقهما في الاظهار
والاضمار بل يبدل المظهر من المضمر كما تقدم في رايت زيدا اياه والعكس الا ان الحكم
للغائب مطلقا وان كان للحاضر لم يبدل منه الظاهر الا بدل الاشتمال نحو قوله
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا او بعض نحو قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله
اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر وقد تقدم الكلام على التصريح بالجار
مع البدل واما قوله او عرفا بل يسمى والاداة ام رضي قبل الكلم كما قال ابن هشام
انه من العطف على معمولي عاملين عطف على البدل والاداة ام عطف على
البدل لانه يلزم على البدل ان الهمزة مع عرفا بل يسمى او بدل كل على الا حاله
كقوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا ويقع في غيره لنا على كلام فيه
وبدل من ما او ما استفهاما يقرن بالاداة والقطع سمتا ان اذا ابدل اسم من اسم
متضمن معنى حرف شرط او استفهام وجب اقتران البدل باداة الشرط في الاول
نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه وباداة الاستفهام في الثاني ما صنعت اخيرا
ام شرا كم مالك اعشرون ام ثلاثون من جاءك ازيد ام عمرو ومن بدله لا يقترن
بهما لا يلزم ذلك في الاول بل يجوز في البدل المبدل منه معنى لانه بدل مفصل من
مجمل وضمير راجع لبدل الكل من الكل وجاز ان على الاسم او التقدير اذ
لا نظائر له نعم يبقى لبيان المعنى لا اللفظ المذكور في الشرط الاغلب والا
فقد يقع لعدم الكلام ان يوصف بدل من ان ابو قوله تعالى ان لم يات الارض
زلزالها قوله او ما استفهاما اي ... واشار بقوله والقطع سمتا الى ان البدل
يجوز قطعه لفظا كمررت بقوم على خمس شهادة كالا اذا ربما
الصنف وان محمدا رسول الله ونص على ذلك ابن هشام في الجامع والحواشي
وقال اجاز وابو قومه وكسا كثير رجلين رجل صحيح الرمح على القطع بل البدل
اقوى على القطع من الصفة لانه مستقل من جملة اخرى اه وبعكس ان يكون
سماه التراشاك وقال والقطع معه البدل اتفاقا على القطع في النعت
ومسائله الثلاثة والقطع فيه على الخلاصة وبدل الفعل من الفعل يبدل وجملة من

علم

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا رسول الله

وقوله اي فبه كالامم بدل البعض من الكل ومثل من الكلام انه يتجه في الاقسام الاربعة نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب كان مضاعفة العذاب هي لقي الاثام وسيرى بدل الجملة لظهور المراد به البدل ونحو ان تصل تسجد في حملة الصبر ونحو بطل الطيب يستفيد من بعد ونحو ان تقم تقعد الرمح والمشتمل انما هو عامل البدل حيث انه لا يكتفي بتسليمه عليه في تمام المعنى ولا يصح بدل الاشتمال في الفعل المعين للمعمول وعن ابن هشام كالاسم بدل الجملة من الجملة وظاهر كلامه انها جرت في الاقسام الاربعة ومثل نحو نفعنا بالاسود ذي نفعنا بالماء والتمر قال في شرح القواعد بعلة حيث ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة لها كانت الثانية عطف بيان للاولى او توكيدا لها الهوام او الشهاب ويرد قلت ـــ ان تعقل كون الاولى هي المقصود او الثانية مع التعيين وانه انما يتحقق في الجمع الاسودين الماء والتمر والمواجب ان يقال على البدلية وهو انه فنفعنا بالاسودين الماء والتمر واذا قيل نفعنا بالاسودين وبالعكس قلت ـــ لا دليل في مثل ذلك راجع الى مقصد الماء والتمر لا الاسودين وبالعكس وقوله ـــ ما ذاك التعيين الذي من بدل الكل لا يتاتى في الجمل الا انه انما يتعين ما التوكيد يقابل اللفظين وكون المقصود هو الثاني وذلك لا يتحقق في الجمل لا سيما انه لا محل لها من الاعراب فمن الكلام والبدل ونحو فان الامرين يعني اتحاد مهمام اصرفا واختلافهما فيصحبهما فيصح احد منهما الاخر ولا يكون تاكيد المعنى لم يعرف المراد منه فيتصور حينئذ ان يكون الثاني مقصودا بالذات دون الاول لان الجمل ما لا يقال ذات لبعضها ومعنا مالم يتصور فيها سوى التوكيد وكذا اذا اختلف لفظها والفرض معناها ما لم يختلف مفهومها حتى يقصد الثاني دون الاول لانه لا معنى لها سواه ويسبب ذلك صرفا يعني الاتحاد فيه دون المفهوم فان قلت ـــ اقول قام زيد قام اخوك من جهة المفهوم من الثاني يباين المفهوم من الاول قلت ـــ الامر كذلك للمفسر واختلافه فيتحقق معه الاستقلال احد الجملتين بالنسبة مما بل الفصل لان الكلام في الجملة بتعاقبها والثاني انه فيتحقق بذلك فلا يخفى لانه يجوز ان يكون مستقلا لا بالقصد وقام اخوك تمام الفعل مذكر لا اذ لا دليل له الاعتبار قام الثاني دون الاول ثم ما تقدم في نفعنا بالاسودين ولم ار من ذكر كلام المصنف الذي هو التعميم وبدل البعض

بل لا معنى لبدل الاول بدل الكل من الكل
واذا كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الثانية عطف بيان

بالاسودين فنفعنا بالماء والتمر فالثانية بالكسر لانه من قبيل نفعنا من حيث تعيينه بالماء والتمر لانه حيث تعيينه بالاسودين وبالعكس قلت

المفهوم ما قول المفهوم من اخوك الكلام غير المفهوم من زيد وعرض من ذلك ما ذكرته والكلام في اختلاف

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا رسول الله

نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين والاشتمال كقوله اقول له ارحل لا تقيمن
عندنا ومن امعنى قوله وجعلته من جعلته وعطفه على مدخول من قوله ومنه د ابيحى في لا
مهم ابدال الجملة من المفرد كقوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى
كيف يلتقيان اي الى الله اشكو تعذر التقائهما وهي بدل اشتمال وفاقا للعارفي لا
بدل كل خلافا للمغني لان تعذر الالتقاء ليس عين الحاجتين وفي عكس هذا وهو
ابدال المفرد من الجملة بقوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما فقيما بدل من جملة لم يجعل له عوجا
لانها في معنى جعله مستقيما ولا حجة له في الاية وفيه ما في الكلام عليها في
تمام التفسير ويشبه كما قال ابن هشام جواز ابدال الاسم من الفعل نحو زيد يخاف الله
متعا والعكس نحو متعا يخاف الله واجاز سيبويه وابو حيان الابدال في الحروف ومن
وفاقا لابن ... ان الثانية بدل من الاولى والثاني ان الثانية في البين وبين
على الخلاصة ولا يتقدم بدل الكل في جواز حذفه مبدلا منه معنى المغني ان بدل الكل
لا يقع بعد ... ولو زادت عن ... اذ لا تذكر الظرفية احد ومما
للمانع لما صبر من الطرفية الشيء ... بدل البعض والاشتمال وانه يجب تقديمهما
والظرفية للمبدل منه فتقول الكلمات تلك الرغيف وانجيه حسن زيد وليس معنى ان
بدل الكل لا يتقدم ومعنى بدل لانه لا خصوصية له بذلك بل التابع من حيث هو تابع لا
يتقدم ومعنى انه يمكن تقدم بدل الكل ويصير متبوعا والمبدل منه تابعا في المسائل
فهو في جواز حذف المبدل منه وانه ان المبدل نحو ... احد ما يجوز وعليه الخضر وابن مالك
نحو احسن الى الذي وصفت زيد الي وصفت من زيد ابدله من الهاء العائد وكذا في التسهيل
انه لا حذفه وانما البدل اعتمد على المبدل منه وتبعه الاشموني وفي اخر باب الخامس
من المغني انه قيل يعزو في قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب وفيما
وفي كما ارسلنا فيكم رسولا منكم بناء على ان ما في كما موصول حرفي وزيد قبل شرحها
والثاني لا يجوز وعليه ابن ابي لان المبدل منه للاستغناء والحذف ينافيه وفي
حذف الجملة المعرض من المغني لم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان
واختلفوا في المبدل منه ثم نقل عن ابن عراد بانه لا يجيء انه لم يثبت حذفه واما
البدل فلم يثبت حذفه كما اشار له في التصحيح في اية ثم عفوا وصموا كثير منهم
وصح حينئذ في حذف شيئه وابانت من يرى على الخلاصة حروف القسم بمثله الجمع
لمن اقتصر على الواو والتاء والباء ... تقدم في الاطرفة الكلام على قولهم بمثله

اللهم صل على سيدنا

الجمع والجمع المطلق فانظره والمعنى ان راى البصريين ان الواو لمطلق الجمع الصادق بعطف
اللاحق على السابق نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم والعكس نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك والمصا
حب نحو فانجيناه واصحاب السفينة ولا تعيين ترتيب الا بالقرينة نحو تغلب وطابقه ولا معينة كما في الاتي
كيسان وبذل للصحيح انه لما نزل قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله قال الصحابة بايهما نبدا يا
رسول الله فلو كانت الواو مرتبة لما خفي على اهل اللسان ويدل له ايضا قوله تعالى وقولوا حطة وادخلوا الباب وفي
الاية الاخرى وادخلوا الباب وقولوا حطة والقضية واحدة وخصت بعطف ما لا يغني و
الخاص للعام وعكسه بمنا وفي ترادف واوصاف عدد وما اقتضى تثنية وما اتقوا عامله مع
سابق معنى اذا بحرف والتضمين اولى مجازا معنى تخصيص الواو بذلك انه مقصور عليها لا
يستعمل فيه غيرها او وجه ذلك في الحرف المرتب اقتضائه ثبوت الحكم للاول وهو ما والغرض ان ذلك
الحكم من المعاني النسبية لا يتصور الا بين اثنين فصاعدا ووجه في حتى اختصاصها بالبعض والغاية
واما سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فلنا فيها رسالة نصها اعلم انه يرد على العطف بام واو
بعد كلمة سواء ان التسوية تقتضي الشيئين او الاشياء معا والعطف باحدى الاداتين
يقتضي احد الشيئين او الاشياء والاقتضاءات متنافيان فكيف صح الجمع في كلام واحد بين
مقتضيهما وانما العطف بالواو الموافقة للتسوية في اقتضائها وما اجاب به الشمني
في حواشي المغني من ان سواء خبر لمقدر اي الامران سواء والجملة التي وقع فيها العطف مبينة للاجمال
لا يدفع البحث اذ للباحث ان يعود ويقول التسوية تقتضي الامرين معا كما افاده ذلك المقدر او البيان
يجب ان يطابق المبين لانه تفسير وايضاح له وان المذكورين فيه تقتضي احد الشيئين والحاصل
ان البيان نفس المبين في الواقع فان اريد بالامرين في المقدر الشيئان على البدل طابق المبين وخالف
معا مقتضى التسوية وان اريد الشيئان معا لا على البدل طابق المبين مقتضى التسوية وخالف البيان وما
اجاب به في التصريح من ان الكلام المشتمل على ما ذكر منظور فيه الى اصل المعنى لا لفظ سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم الانذار وعدمه سواء غير كاف اذ يقال لم عدل عن ذلك الاصل المطابق لمقتضى
التسوية الى ما ينافيه ويباينه والذي يظهر في توجيه المسالة والله اعلم ان المتعاطفين
الذين توسطت بينهما الاداة لهما اعتباران الوقوع في الخارج وعدم ترتب امر يتوهم ترتبه او
بالعكس كما في الاية السابقة فان الانذار وعدمه يعتبران بالنسبة للواقع وبالنسبة الى عدم
ترتب النفع والايمان والتسوية انما هي بالاعتبار الثاني دون الاول اذ لا يقعان معا على البدل
وقد يكون الواقع احدهما على التعيين فجاء العطف باو وبام للاعتبار الاول والتعبير بالتسوية
للثاني حتى لا يهمل احدهما او يرفع توهم التسمية المطلقة فيما يكون فيه الاجتماع نحو سواء

عليك اعطيت درهما ام الدينار وهما يتبين مراده او يدل على حصته نوعين ان التفتازاني الشارح بين قول
ابن مالك لما ذكر انه يستعمل للفظ ومعنى وقول الجمهور لفظا فقط فان من لاحظ الواقع ونفس الامر قال بالثاني
ومن لاحظ استواء المتعاطفين في الصلاحية للاتصاف بالحكم قال بالاول انتهى فيؤخذ منه ان التسوية
تجامع ارادة احد الشيئين او الاشياء ويجتمعان معا باعتبارين مختلفين وان كان كلامه في غير ما صرح فيه
بالتسوية فان قلت استواء المتعاطفين في الصلاحية للاتصاف بالحكم لازم في غالب التراكيب فلم
صرح بالتسوية في بعضها دون بعض قلت التسوية تارة تكون مقصودة فيؤتى بما يدل عليها
وتارة لا يقتصر عليها الا ترى ان المقصود في نحو زيد في الدار ام عمرو الاطلاع على ما في الواقع
من الامرين لا الاعلام باستواء المتعاطفين في الصلاحية لثبوت الحكم فلذا لا ذكرت التسوية والحاصل
انه لا يلزم من وجود الشيء قصده فان قلت الغرض الذي ذكر حاصل بدون الهمزة فما فائدة الاتيان بها
قلت لئلا يتوهم ان ام بمعنى الواو فانها تاتي كذلك اذا امن اللبس نحو ما ابالي ملج مهر او سا
مع ان البينية في هذا البيت قرينة على انها بمعنى الواو دافعة لالتباسها بغيرها وكذا
التسوية فيه وبالهمزة منبهة على ان احد الشيئين مقصود كما ان الجمع مقصود بالاعتبارين
المتغايرين لئلا يتوهم مع ام تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ وان جانب اللفظ غير ملحوظ وقد
توهم صاحب النصح ومن سمع كلامه فان الهمزة قرينة على نحو ام واعتبار ما ذكر لو كان
المبنى على قصد الاعلام لم يؤت بما يدل عليه واقتصر على محض الاستفهام ولما كان هذا
بالنظر الى الاعتقاد كما في الاستفهام وكان المتكلم بقولنا سواء عليك اقمت ام قعدت
يقول للمخاطب الذي اعتقد استواء الامرين فيه وبالهمزة مستعملة فيه للزوم معناها
الحقيقي وبالنظر للواقع ايضا فيه بما يدل عليه وحول الكلام على الانشاء الى الاخبار
فقيل سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم وفي اخراج الكلام على صورة السؤال تنبيه على
ان المخاطب ينبغي له ان يعلم مراد المتكلم وان لا يغفل عنه اذ المسئول من شانه العلم
بما يسئل عنه وقد قال صاحب الكشاف في تفسير الاستواء في الاية معنى
الاستواء استواؤهما في علم المستفهم عنهما لانه قد علم ان احد الامرين كائن
اما الانذار واما عدمه ولكن لا بعينه فكلاهما معلوم بعلم غير معين فلا يرد عليه انه
يقتضي عدم استوائهما في نفس الامر لانهما اذا استويا في علم المتكلم استويا في نفس
الامر اذ العلم لا يكون الا مطابقا للواقع والظن يعبر بالاعتقاد نعم يرد عليه انه
يقتضي كلامه ان الاستفهام مقصود وليس كذلك وقد صرح هو قبل ذلك بان مراد الكلام
جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام فتفسيره الاستواء بما ذكر ينافيه فتامله والله
اعلم

معنى الواو وقصد ثبوت ما الهمزة اصالة
فان قلت ما العلاقة بين المعنى
الحقيقي للهمزة اعني الاستفهام
والمجازي هنا وهو التسوية قلت
اللزوم فان الاستفهام المطلوب
به تعيين احد الامرين يستلزم
اعتقاد السائل استواءهما في
الصلاحية للاتصاف بمضمون
الحكم لان ذلك الاستواء مما لم
يكن بالنظر الى نفس الامر يقصد الا
علام

والمراد

الجمع والجمع المشكل منه كالمعنى المراد الجمع بين الشيئين والمشكل الجمع
اتفاقا في بعضه اللاحق على السابق نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم والعكس كذلك
نحو يوحي اليك والى الذين من قبلك والمصاحب نحو فانجيناه واصحاب السفينة ولا تقتضي ترتيبا
خلافا للفقهاء وثعلب وقطرب والربعي وابن كيسان ويدل للصحيح انها تاتي لقوله
تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فقال الصحابة بم نبدأ يا رسول الله فقال ابدأوا
بما بدأ الله به وهم من اهل اللسان ويدل له قوله تعالى وقولوا حطة وادخلوا الباب وفي الآية
الاخرى وادخلوا الباب وقولوا حطة والقصة واحدة وخصت بعطف ما لا يستغنى
والقرآن العظيم وعظمه هنا ونحو آدم واوطام عنوه وما القصص نبيه وما الجر على ملوقع بما بعا معنى او اعزم وانقسم او جزا
معنى تخصيص الواو بذلك اذ هو مقصور عليها لا يستعمل في غيرها ووجهه
في الجمع المرتب اقتضاء ثبوت الحكم للاول وحده والثاني اذ لكان الحكم في المعاني التنسية
لا يتصور الا بين اثنين فصاعدا وجهه حتى اختصاصها بالبعض والتعليق والمساواة
عليهم الذي انذرتهم ام لم تنذرهم ولما فيها من التنصيص حاشيتان نشاء الله تعالى
والمراد بما لا يستغنى به ما لا يتم المعنى به بدون التابع مما يعبر معنى نسبة كالاجتماع
والتشبيه وكما لا يجوز اختصم زيد ثم عمرو لا يجوز اختصم الزيدان ثم عمرو لان الحكم لا يثبت
ثم ومنه لان الزيدان فما كثر به المعطوف الاول ويقتضي بالثبات للمعطوف على
ما والواو معترا به واختصت الواو ايضا بعطف الخاص على العام نحو حافظوا
على الصلوات والصلاة الوسطى وعكسه رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي
مومنا وللمومنين والمومنات وذلك لان اندراج الخاص في العام يناسب تسلط نبوت
الحكم له او تقومه واختصت ايضا بعطف المرادف نحو انما اشكو بثي وحزني الى
الله وقوله والفى قولها كذبا ومينا وبعطف بعض النعوت على بعض وقد تقدم
وبعطف العقد على النيف وقد تقدم وبعطف الشيئين او الجمع تقول ان المرء
بين لا زبنه مثلها مفردان مثل مجحد وقوله ايضا بها يوما ويوما ولدت ويوما
له يوم التنكر خامس وبعطف عامل قد حذف وبقي معموله على عامل كالمحدد بجمعها
معنى واحد نحو والذين تبوؤوا الدار والايمان اي والفوا الايمان اذ التبوأ هو التهيؤ
وهو لا يناسب الايمان ولا شاهد فيه اذ الظاهر ان التبوأ استعمل بمعنى اللزوم وهو مناسب
ومن ذلك قوله علفتها تبنا وماء باردا وقوله وزججن الحواجب والعيونا وقد تقدم
قوله وما التقرر عطف عامل لا يغني اي وبعطفه معمول ... مع عامل سابق

معنى الواو جيء به لذلك الفعل او معنى الفعل وافادت العاملين معنى ان يجمعهما معنى واحد
فتبوؤا والدار والايمان يجمعهما معنى اللزوم وعلفتها وسقيتها يجمعهما معنى الانالة وزججن
وكحلن يجمعهما معنى التحسين وذهبت طايفة الى ان العطف فيما ذكر من عطف المفرد
وان تقدير الفعل الاول تبد له على الاسم فيضمر فعل معنى حسن وعلفتها التبن واس
والاكثرون على ان التقدير متعين وظاهره ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى
عام والى هذا اشار بقوله والتقدير اولى تجوزا ومن المسائل من يدل على العامل المضمر
الفاء للسبب والتعقيب بحسب الوقوع والترتيب وخصت بعطف جملة على جملة من غايرة وما انفصل
جملة الصلة من ضمير العطف وتكون للسبب وذلك اذا عطفت جملة على جملة نحو
فوكزه موسى فقضى عليه او صفة نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون
عليه من الحميم وتعقيبه مع ذلك التعقيب في كل شيء بحسبه نحو والذي اخرج المرعى فجعله
غثاء احوى ومنه معنى قوله بحسب الوقوع لان زمنها للتعقيب لان هذه انشاء كون
الاشياء في المرتبة مما يقتضي تعاقبها في زمان كون الذي كان من اوله متعقبا كقوله تعالى
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يتم عقيبا ول
المهلة التي يتم بها ولم يقل ثم تصبح الا تعلم الاخضرار جاز وقد يكون ان التعقيب
يتضمن الترتيب فعكسه عليه من باب عطف العام على الاخص وقد يكون الترتيب ذكريا كما
في عطف المفصل على المجمل نحو وازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه وقد سألوا
موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة وقوله وخصت الى اخر قوله الفاء هنا واحتج بعدها الى
لا تشترط فيه الصلة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب والخبر نحو فتصبح الارض
مخضرة والصفة نحو مررت بامرأة تضحك فيضحك عمرو وسبب ذلك ما فيها من معنى السببية
التي تجعل الشيئين كالشيء الواحد وقد تقدمت مقتضى الترتيب في المبتدا او فعل
فيه بما ذكر فيه تعكيس فتعطف الجملة المشتملة على الرابط على الخالية منها
كقوله وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق فقوله وما انفصل
عطف على جملة واختصت بعطف المفصل على الجمل الا انها على ان ما تعرف
ونبأ على ما قبلها وقد سبق تفسيرها لذلك وتكون حينئذ للترتيب الذكري وثم للتشريك والترتيب مع
تراخ وموضع الفاء قد تقع خصها بالتشريك على ارادتها للتشريك في الحكم على الاخفش
والكوفيين القائلين انه قد يتخلف معناها وقد ترد في العطف كما في قول من زعم
عدم اقتضائها للترتيب والاحتجاج واشار بقوله مع تراخ الى وجه مفارقتها للفاء

التعقيب وهو الترتيب بلا مهلة ونحي ... نحو جاء زيد فعمرو والتعقيب

والحال نحو جاء زيد يضحك فيضحك عمرو

والمهل

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا رسول الله

279

ما قبلها وإن شاركتها في اقتضاء التشريك بل والترتيب لا كالفاء للتعقيب وثم للتراخي
وقد توضع موضع الفاء كقوله وكهز الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب
ثم اضطرب حتى كالواو ويشترط كون المعطوف غاية لا الجمع تشبيهها بالواو في إفادتها
مطلق الجمع وفي الحديث كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس مع أنه لا ترتيب
بين المعطوفات في كونها بالقضاء والقدر لأنهما لا يعلمهما إلا الله سبحانه والبعض
كقوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها وأن النعل ليست
بعضا من الصحيفة والزاد لأنها كالبعض لأن المعنى ألقى ما يثقله ويقول الجعلية
اعتبارية حتى كلامها لانه كالبعض منها ويعلم من هذا أنها تعطف البعض بالأولى
نحو أكلت السمكة حتى رأسها ويشترط في المعطوف بها أيضا أن يكون غاية لما
قبله في زيادة أو نقص حسيين أو معنويين وقد اجتمع المعنويان في قوله قهرناكم حتى
الكماة فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا فمعنى الترتيب فيها والتدريج باعتبار العقل
والدفع والترتيب المنفي فيما قصد هو الزماني وقد لا يعني قولا غاية وأشار
بقوله لا جمع إلى أن لا يكون المعطوف بها مجموعا ما ضمنا بعضا أي بعضا بالإشارة
إلى أنه يشترط في المعطوف بها أن يكون مفردا لا تعطف الجمل وهذا رأي الجمهور
وأجاز ذلك ابن السيد فتقول أكرمنا زيدا وكل ما أقدر عليه حتى أصفت نفسه خادما
له قوله تجمع مضارع أجمع مبني للمفعول أجيب بنون والمتكلم بالأمر مفرد أي ما هو كبعض
وغاية والجمع بالإبناء للمفعول حال أي أم بها اطلب بعد همز كأي، أو ما تسوي به جملتين أي همزة لا تعود
ذات انقطاع كبل فوق بل مرادوات العطف أم وهي ضربان منقطعة وهي الواقعة
بعد همزة الاستفهام التي يطلب بها التعيين وهي المعنى بأي الاستفهامية سواء
كانت لتعيين المسند إليه نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء والمسند نحو أقريب أم بعيد ما
توعدون أو بعد همزة التسوية وهي الواقعة بعد لفظ سواء ونحو ما أدري وليت شعري
كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ولا تقع إلا بعد جملتين كالآية
الأولى وإن شئت بغيره وأما مع كتيبة كالتي أتت ولاة امتعتك عن نحو أدعوتموهم أم أنتم صامتون
ويجيبا بأداة إلى المعادير كما يليه من الأمثلة قوله أم متصلا وبالانفصال خبرا تؤخذ
بالانفصال ويقال مع هذه الاصطلاح منقطعة وبعد همزة حال وكذا نعتا لهمزة وقد
زائد من تسوي مضارع سوى بين الشيئين جعلهما على السواء وبين ليس منقطعا بتسوي
وإن مع معنى نعوم اختصارا لكون بين الجملتين بالموافقة بقوله التسوية بالمشترك

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا رسول الله

٦

حال من الضمير المستقر للخبر او متعلق بمحذوف اي واقعة في الكلام واشار بذلك الى التنبيه
الى بيان مراده بالتحقيق والمعنى انه تحقيق مؤول ليتبين المراد والمراد فالضمير باعتبار ما ذكر
والحق ان الاداة المذكورة لا تفيد ذلك بل تفيد الاستفهام والانكار وكذا لا انها
تفيد هنا مع لفظ ومن الاول التحقيق ومثل قولهم انها لابل او شاء المعنى بل اي شاء وقد
يفرق بما المتن الا انها لا تدخل الا على الجمل وقد بان من التقرير ان الانكار سابقا على الاستفهام
عكس ما يوهمه المتن وذهب الكوفيون الى ان معنى الاستفهام فيه لازم لها وعليه
من الخلاصة واستدل له بقوله ام جعلوا لله شركاء اذ ليس المعنى على الاستفهام قال
الدماميني اما الخفيفة فنعم واما الانكارية فلا واستدل ايضا بدخولها على التنبيه في نحو
الكوفيين بقوله ام هل تستوي الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعملون وكلام المتن المذكور
على صحة كلام الخلاصة وقال المغاربة انها ليست للعطف وعلى الاول والقطع
في قولهم انها لابل ام شاء ام عطف الانشاء على الاخبار بناء على جوازه او هي عطف القصة
على القصة واجاز في التسهيل مجيئها بمعنى الهمزة وقوله ذات ابتداء خبر لمحذوف
اي هي وحقيقة فهو مبتدا خبره التي وبعضهم من المغاربة يرى ان المنفصلة لا تقع بعد
همزة الاستفهام ولا بعد همزة التسوية [illegible] او قسم وابهم واشك او اضرب او والواو وام خير باو
مرادف العطف او وقيل للتقسيم كتزوج هندا او اختها والاباحة كجالس العلماء
والزهاد ونسبتهما الطلب سبيل التجوز اذ هما من معاني الامر كذا في التلويح وغيره وعلامة
المجاز انه قد يكون باستعمال صيغة الامر فيهما وثانية للتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل
او حرف وللابهام نحو جاءني زيد او عمرو وانت تعلم عين الجائي منهما ولا تكمل تبهم
على السامع وللشك كذلك وانت لا تعلم عين الجائي وللاضراب عند الكوفيين وابي علي
نحو انا السامر او في الاضراب وكالواو في قوله جاء الخلافة او كانت له قدرا
ومثل [illegible] بها الاول المنفصل اذ ام نحو جاء زيد او عمرو في جاء احدهما وقوله او مثنا
زيد مبتدا [illegible] وبعض ومعطوف خبر مقدم خبرها وكمل متعلق به وكذا الواو ومصل
متى عطف لها لعلة فهما والخلاف فيهما واللام في الامر بمعنى مع وام مصدر ومثل او
اماو في لم تعطف وخفت الواو ومثلها مع مثلا وحتى لاما دخلت الحرف وقد تفتح كقوله سلط حتى نفسه
على حالة ولما عليها واما لتا ومعنى قال الصفار اما الاولى والثانية اما للتعقيب
خلافا للكشاف بقوله تعالى فما منا الا ومنع منها واما الصفار فجعلوا اختيارا ما والا
منها على العتق من الموجب فالا لا يجوز على ان الوجه لكل الاتقان اما شاكرا واما كفورا

وانا

وادوات العموم والمعارف وشبه الاشارة كلاما ولم نعد لطفه حتى يعتقد ان المثلين المتفرقين في المعنى مفيد من تعيين ومن العبث معنى ويعلى على المعاني المتفق عليها لا مقيد وفي الفهم فلا الصحيح لانها غير علامة بمجرد معتقدها الجواز لزوما معنى الفعل الصحيح ولا يقع مفيد ما مر من انها لمطلق الجمع ولا جمع تنافي المعنى لانه لا دلالة لم توجد في غير تقدم عقد وهو ما اورد على من زعم انه بقولهم وخلق الجواز ومثالها مثل ما في باب البناء للمفعول حتى انه ومثالها في بيتها معلوم مفيد انه لا يدري ذكر ارضا وان لم يختلف فيه بالفعل وعوضه انما ضيق لا الاولى وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كقوله ولم يدر فقد تقدم عصرهما وامثال ما فوق الم جيدا لها وقد يستغنى عن الثانية بالاولى كقوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم على قراءة ابي عمرو ومن الشواهد اشد ما تولى هذين الاسمين **مراد الاثبات وامر المانيات والثبي فيه ادوات عشرة الاول**
منها لا التي لنفي الجنس وزعم ابن سعدان ان قول الشعر من كلامهم وابى بعضهم بان لا الانشاء لا يقبل النفي فان البدل معنى وتفسير بعض يجواز تقدم الخبر لا في ترديد **قلت** اذا ملت من زيد لا عمرو لا يقطع وان كان من عطف المفردات لا في باعتبار بنية الفعل اولا فمن النفي ان عمرو فاعل دلالة وحينئذ لا يجوز تقدم الخبر لا بعده مقام انشاء النفي لانه لا معنى لانشاء عدم النفي للشيء اذ العدم ثابت فان قلت **قلت** المراد نفي انشاء النفي لا انشاء انشاء الواسم **قلت** نفي الا نشاء اخبار فيلزم استعمال العامل الواحد في الانشاء والاخبار واختصام بنفسه لعموم بين لم ولا **سوال** ان يقال بعد تقدم الخبر بدون نونه ومثل مثال يوالي بمثال المتزاد نعم قد يقال المتك لشخص معين توهم عين الكوفي من المسند مبقول بجرى على ذلك لا زيد عمرو ان ويكون اخبارا على جهة الاستيناس ومثال الاثبات جاء زيد لا عمرو ويمتنع ما جاء زيد لا عمرو ومن ثم منع السكاكي ومن تبعه ما قام القوم الا زيد لا عمرو وكذا يمتنع ان يعطف على المستثنى فلا يقال ما قام القوم الا زيد لا عمرو لانه لا يكون لا للاخراج لانها فيما يتعين به مفهوم المخالفة فيما لا يعرض لبدل عليه يعارض اخير المفهوم فيكون من صوف ما قبلها الثبوت والمستثنى عكسه **قلت** لا ان الثبوت مبدل المفهوم لا بالمنطوق **فان قلت** لا يقال الثبوت المقابل معهودها ولو حرف المفهوم كان في تحقق كونها في تسليم المفهوم لانها حينئذ تاكيد مفهوم المفهوم ومفهوم المفهوم معتبر في ثبوت الثبوت في الاستثناء بالمفهوم عين متعلق عليه وهذا الجهة ما فوق

اولى المعنى عمرا

الدماميني يوخذ من كلام الزمخشري وغيره من العلماء مثل قول ابن الحاجب وغيرهم انه
يجب على ان يجعل الواقع بعد الا النفي مع تقدمه على المستثنى منه في المعنى بدلا كما في مغني اللبيب
فلام زيد الا عمرو ويدل على المحذوف الاستثناء من النفي فقد او لم ار احدا صفة على الاعتبار
مفهوم المفهوم فيكون نفي القيام عن عمرو مشتغلا من اثبات القيام لزيد حتى
تكون لا التاكيد او الحصر الحقيقي فلا خفاء ان من ارتكب ... يقطع على ان اداة الا
استثناء لتعيين الحكم السابق منطوق ومثال الامر ... زيد الا عمرو او دالة
فيه من الاشكال المتقدم في بحث الحصر لا شريك ويقال ان معنى الا ان فبدل عمرو
بغير مفعول وان في الضرب وكذا الحال وبيانه على صحة تغيير الفاعل مع المعمول
حتى ان علينا اختصر زيد وعمرو وجلست بين الجمع زيد وعمرو والظاهر ان عمرا مثله
مفعول بفعل ولا ... واعلمه ودليل المفعول الاول الاتي غير عمرو او مثل الاخر
ثم ... وهكذا ... على ما قال ... او مفعوله لا مستثنى
منه وبدل وما بعد مفعول ... وقد ... ان هذا ... ولا نزاع
... والتحقيق ... الرضي وهو ظاهر ... وراي ابن قاسم والشاطبي
... ذلك عن ... ويشترط للحصر ... ان يكون ...
متعلقين لا ... على الاخر ... السعد والابهري وابو حيان وابن هشام
قال ... يكون ... مفهوم الفعل ... ما يجوز
جاءني رجل لا امراة ويصح جاءني رجل الا زيد قال ... لانها انما تستعمل ... كثير
... نفي ... الشك وهي ... امراة ... امراة ... ان الحصر يقتضي
... والمغايرة ... الكلام ... يقتضي المباينة ... القصر
ان بين العام والاخص وبين ... والكل ... تجنيس
يصح جاءني زيد لا عمرو وعدم المباينة فلان ارادتك ... جاءني زيد جاز وليس مثلا
... اذا ... اردت الاخبار بقيام رجل غير زيد ... ان تقول غير
زيد ... الدماميني ... قلت اما تعليل السعد والابهري فمقره
... مبني على اعتبار مفهوم اللقب ومعلوم ما فيه واما الثاني
وتعليلي ... ان المعنى ... مثل المغايرة الاخص
المباينة ... على الاعم والعكس ... فبطل
... المباينة مع ... والوجه ... تتوقف ... لكل

[illegible marginal note]
... الاخبار بنفي ... المحتمل له ولغيره ... ان ... الاخبار ... بقيام رجل غير زيد

عطف

على أن يكون نعتا عن معناه أو أمثلتها وإن قيل الأخص ومكنه بغير لا مثلا
وليس الاستدراك تخفيا أم لا قلت ومعها وليس التخصيص والإخراج إنه سواء كمن
في التوكيد وأما الثاني من تعليله ولا نسلم السالفة بقصر [illegible] بل نقول هو من باب
التعيين ومع الاحتمال فإن رجل فيه كرنيا يحتمل زيدا وغيره وبعد ذكره يزول احتمال ال
ويتعين إرادة غيره منهم ما يقول [illegible] فقولك ابنه حمقا وتكون حينئذ للتخصيص والإخ
راج وإن قيل قد ذكر في كلامه أنه من علامة عدم الاستثناء قلت ليست

لا الاستثناء

منها ولا يلزم من استعداده الإخراج مع كونها منها بل نقول هي أعم من الإخراج مع كونه
بها منها بل نقول هي أعم من الإخراج والعطف كما جاء به لا أعم الإخراج بالبدل
ونحوه وبالجملة فالإخراج أعم والعطف كما جاء به لا أعم الإخراج بالبدل ونحوه
غير مقصور على الاستثناء ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص وإنه يظهر أن الاستثناء
صحيح وإن وجهه أن العطف ها هنا من [illegible] التقدير فإذا قلت جاءني زيد لا عمرو فإن
قاصد لإفادة على من يعتقد العكس أو الاشتراك وثبوت النفي لأحدهما من غير تعيين وعن
الأعتقاد لا اعتقادان لا يتصور في جاءني رجل لا زيد إذ لا يعتقد أحد أن الجائي زيد لا
رجل غير معين فغير زيد للمشارك ولا يكون العطف للتخصيص لعدم الأخص وإن
الجائي زيد ورجل غير معين غير زيد أو الاشتراك إنما يعقل مع التعدد وهو إنما
يكون مع تعيين رجل بالتعيين وإن الجائي أحدهما من غير تعيين لكن الاحتمال
وعدم التعيين مع الاشتراك لكن إنه فرع التعدد وبهذا يظهر لك أنه يجوز جاء الناس
لا زيد لأن فيه حصول المراد على من يعتقد الشركة إذ هو المتصور وظهر أيضا أن
بنحو فلان رجل لا زيد أو عكسه وعطف الأخص على عكسه إنما يظهر فيما [illegible] ومن
التوكيد [illegible] الأخص مع العموم [illegible] إذ هو يتحقق اندراج الأ
خص وتكرير الدلالة عليه واعلم أنه قد استشكل [illegible] السبكي [illegible] التداخل

وتكون حينئذ للتخصيص والإخراج

بقول [illegible] على الصفة [illegible] عدم [illegible] الوصفين [illegible]
كاتب لا شاعر وأجاب والدي بأن معنى عدم تنافي الوصفين إمكان اجتماعهما
في ذات واحدة في زمان [illegible] والعالم والجاهل فإن الوصف بأحدهما ينفي الو
صف بالآخر لاستحالة اجتماعهما وأما الكاتب والشاعر فيمكن اجتماعهما
وإن كان مفهوماهما متباينين والتباين أعم من التنافي فكل متنافيين متباينان ولا عكس
والسبكي لم يعن هو عدم التباين بل التنافي [illegible] هو الشاعر اهـ وهذا

الذي هو مبني على الظاهر وتحقيق هذا البحث على هذا الوجه مما لا مزيد عليه والله
اعلم الثالث لا الموضوعة لطلب الترك من فعل مفرد وتختص ذكر للقصد بالترك ليصير اعم مما
ان تكون لطلب نفي نحو لا يزيد وانما لا تكن قاعدا او لطلب نهي نحو لا تضرب زيدا الذي عمرا وهو
للاستمرار الذي فيها وذا نفيها ان يكون الفعل مقرونا بها مفردا او ان دخلت على جملة فهي
حينئذ ابتدائية كقوله ان ازور فلا تقتضي بوارد لا الكرم وفعل ابعد في الحرب تنتفع وتعلم
هذا من قول الخفاجي واول الا تغني اولى بها لان الداخلة على الجملة لا يجب معها
ذلك ونحو قولي لا التي هي لا ثالث وهو نحو مما الواو فان دخلت عليها فهي
العاطفة كما يوجد ذلك من الظاهر ولا تكن امرا ثبت نافلا او امرا يعلم انه نفلا
بل مشترا او كذا اخبر والاشارة للاكرام فتستعمل بعد النفي والنهي وفيما مفرد بعدها لا
كروه ان تكون بعد الاثبات او الامر ومعناها حينئذ الاضراب اي نقل الحكم عما قبلها
لما بعدها وفيهم ما قبلها محكوما ما لم ينقض الحكم الذي يج وهي مع الجملة للابطال . لا
اي ان دخلت على جملة فهي للاضراب ثم الاضراب اما عقيب الارجع والانتقال
الابطال نحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما الانتقال نحو ولدينا كتاب
ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا وعلم من هذا ان قول ابن مالك في
شرح الكافية انها لا تستعمل في القرآن الا على هذا الوجه اي الانتقال غير صحيح وقد وهم
في ذلك ابن هشام للاية الاولى وبقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه
بل عباد مكرمون قال الدماميني فان قلت الاضراب على العطف الى الحكم
والابطال حينئذ قلت هذا الايراد احتمال ان الاضراب عن الحكم فيكون
للابطال والمعنى ضربنا مقام المانع فيكعبر الاحتمال لا في مقام المستدل
اذ قوله والانتقال عطف على الابطال وجملته لا عطف على الارجع اعني الصفة
للتنبيه على انها اذا دخلت على الجملة لا تكون عاطفة خلافا لابن الدين الذي وانما
لا يعلم هذا من قوله وبل كذا لانه لما ذكر بعض الانواع وهما دال الابتداء ثم ذكر بعض دخو
لها على الجملة طارد لما توهم مع الاقتصار عليه انها العاطفة والنوع
بين الارجع والعاطفة وعن قومه اللغوية الا ولا وتسعة انواع هذا على ان الكوفيين
لان من قوم اللغة نحو منا او ام الناس الانبر ورد بانها فيها نافية للعامل في
التنوين وفرقه اللغة الاتيان بالنواصب وانما بانها بانها ليست
لعلها قد ان المستثنى منه مفرد وعدوا منها ان الذين يسيرون نحو هذا عسير

ولها حالة ثانية تنفرد بها

في معنى المسكوت عنه وليس المراد بالحكم المحكوم به ولا القائل بقبلها

ان ذهب ونحو جواز حذفهما اي حذف ان او ان مرادفة وانعرفت ما لم افعلها ولا شئ ومن
لنعطه كذلكها **واجيب** عن الاول بتصور ان الفعل استقلال الكلام بدون انقا
كلمة بان يشغل الطالب المفهوم الى وجه اخر يجمع كما في الاخبار وادعاء ان المنعا
كصفة **واجيب** عن الثاني بان الفعل كما في انعطفه غير لازمة بل قد يجب ان يكون
ان في خبر الاول ما صرفا كما في الاخبار والنعوت وقد يجب ان يكون عطفه معطوفا
كما في مفعول التوكيد نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله او بدل عليهم طوائف من بعض
ووجه ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما والى قولها كذبا ومينا ومعه ان الامر في
لم دليل قام الفعل او كما التي في باب والكلام في اللزوم لباب العطوف وعطفه ليس
استثنا لا تقوله اي البعد والاخر الدلالة والثاني ام المغلوب بشرط الغالب
وخرج على ان يشتر والمعتبر على كونها معا فاقها والغالب الشهادة والفعل مخزوم اوليس
ويشير اليها ولا يتعين تقدير منفصلا وعطفه اي نحو هذا زيد وان عمرو وهذا نحو جاءت
زيد وهذا عمرو وكيف تقول ان افلام ان المرأة فما فيه وصار على الا دنى مكيفه
الا بلا عمرو في الثلاثة في **قسمة لمن** في ذكر شيء من احكام العطف **واعطف على ضمير رفع متصل**
مع فعل وشاع عطفه ما بعد فعل عبارة الخلاصة اخص لعدم احتياج اشتراط الفصل
في غير الشعر والفاء من الكلام بخلاف ما هنا والمعنى انه يشترط لجواز العطف
على الضمير المتصل المرفوع في غير ما ذكر ان يفصل ما بين المعطوف عليه والعاطف
بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم وآباؤكم او غيره نحو يدخلونها ومن صلح من آبائهم وانما
بين العاطف والمعطوف نحو ما اشركنا ولا آباؤنا وقد يشترط نحو ما لم تعلموا
انتم ولا آباؤكم فقوله مع فصل صادق على جميع ذلك ولا يكتفي بنحو رفع المضارع
في الفعل ولا بما ذكر منه من نحو قوله لانهما كالحرف وخرج بالضمير الظاهر وبذكر
الرفع ضمير النصب والخفض وبالمتصل المنفصل فانه لا يشترط في العطف عليه
ما ذكر فقوله وشاع عطفه فعلا وما عطف ما انا فيه والجملة صفة لعطفه
والرابطة مفرد ان ما وفعل فيه ذكر فقولهم مررت بحل سواء والعدم بل مع العدم
ان مستتر هو والعدم **ومضمر الخفض اعرفنا عطفه عليه خلافا في كثر المعطمي**
يجب رفع مضمر على الاشتراط بين الامرين فالمراد ان الفقر والمعنى انه لا يشترط للعطف
على الضمير المخفوض ولا يكون الامتنع وانه يجب اعادة الخافض مع المعطوف
حرفا كان الخافض نحو فقال لها وللارض او اسما نحو نعبد الهك واله آبائك

وهذا الشيخ كلامه في النظم نحو ما لم
يذكر واجب لم يمثل الا واما النثر فقد الزم
جمعه لما ذكر

كلامه

الخافض

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد الكريم

ح اصل ح
بقي عامله وابقاء المجرور دون الجار
لان العامل الثاني فرع المشاركة
عن العطف على الضمير المجرور والله

وبعامل المعطوف هو عامل المعطوف عليه وما العيون من المعطوف حذف ما
لا طاع اللبس فخرج من صورة العطف على ضمير المستور وهو كان المتايضة نحو يعلكم
اسكن انت وزوجك الجنة لان يعقوب معمولا لما بعطف من الاتصال الضمير المحذوف ومعنى كلامه
انه اذا اريد العطف عليه ولم يذكر معه تمام ما عين الخلاف فخرج عن العطف عليه
مع حصول المعنى المراد فقوله وهو كثير على تقدير مضاف اي جواز تركه اقيس يعجب ربه
العطف ثم اكثره حذف ما العطف اليه نسبه لوقت بر ولابد حال ومنهما كقوله
واذ هبا بما ذكر والايام من عجب، **وافعل على معمول عامل به منع وقيل به الحذف ثبت** مفعول
اخر مقدر وهو يغني السوابق واللواحق اي العطف وعلى متعلق بدل المقدر والمراد
بالمعمول الجنس لوحدة عاملين ما فهما لا يتوارد ان على معمول واحد ولهذا لم يجعل
ذا رفعا على بابه فقوله اكل المرد تعسر افراد وذا توفر بالبيل سارا ومفهوم
المتن انه يجوز العطف على معمولي عاملين واحد فذا بيت على تقدير مضاف اي كل انسان ليكون
عطفا على كل المرد فيؤول الى العطف على معمول عامل والعرف ان حرف العطف
لضعفه لا ينوب مناب عاملين واجاز ذلك الاخفش اذا كان احدهما جارا واتصل المعطوف
بالعاطف نحو انه الدار زيد او الحجرة عمرو والمنفصل لا نحو ما في الدار زيد والحجرة
عمرو واستدل بقوله به خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار الى قوله
لا يات بقراءة من نصب ايات فبابه الدار ومثاله ان وجه كلامه فيما وان به اعلام الليل
والنهار وجعل مضاف اكل المرد اي والحبيب بل انجر مما ذكر بتقدير دال عليه
المذكور وقيل **والعطف في الاسم وفي الفعل واقع ومفرد واضراده تبع** والعطف
يعني انه يجوز مفردا وجملة ومتعلقه يجوز اي يجوز في الاسم وهو يعطف الفعل على
الاسم نحو طاهرات ويقبضن والعكس نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا ومثاله نحو الجنس
ويجوز بالماضي وصل ومضارع نحو يتقدم الحلم لا يعطف على الجزم والعكس
فيعطف على المضارع الماضي نحو ان شاء جعل لك خيرا من ذلك الى قوله ويجعل والعكس نحو
يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم ويجوز بالمفرد وصل وصار الجملة فيعطف المفرد
على الجملة نحو ام صمتي فرس او دارج والعطف الحقيقة على الجملة فلا يشكل
بانه لا يجعل الفعل وانما سوغ عطفها على الفعل انه مصير ضعفه اي العطف واما
الفاعل من الفعل والعطف مفرد والعكس نحو بياتا او هم قائلون ومن العطف فلا
منفرد الانواع ولا يخفى ما في النثر من الزيادة على الخلاصة **وجاز حذف الواو والمعطوف به**

وووة

ووهي انفردت بعطف عامل مزال لأنه جاز حذف الواو مع معطوفها فهو من إيصال
تعليم الحرف والبعد وحذف المبدع بعض الفعل الذي هاك وكسبها نحو بعير الا بات والا ما
دبك الحبي نجبه بنحو مجرد الابعاد وقوله لم نذكره من قبل راجع للمعطوف عليه
وقوله أو كسب راجع للمعطوف المقدر وسبب أو بمعنى الواو ويستغنى بذلك
عن التقدير لا قدر أو الشيء الا بعد ان الشيء كسب الخير فهي هنا عاطفة تنبني على ما اخر
لا ان الشيء مسلك على متعلقه بها وتلخيص ان المعطوف انما يصح نحو العطف
بلوا ان عطف الشيء بها وكسبا عطف على اعبث ويجوز حذفها بدون المعطوف
بها كقولهم راكب مصدا لحما تمرا وهو معنى قوله ووهي ان دون المعطوف به
وتنفرد بزيادة على الفاء الأصل ويجوز حذف الفعل مع نائبه نحو جمع ان منكم من بها او على
سعر معقل ان ما في معلقه عن ذلك وحذف المتبوع بعد واو وكذا العطف بعد الواو لا
يجوز حذف المعطوف عليه بالواو نحو بلى وأهلا وسهلا جواب لمن قال مرحبا بك أي و
مرحبا بك وأهلا وسهلا ونحو منه قوله تعالى وثامنهم كلبهم خلافا لابن هشام في المغني
وقد قيل عليه في التعقيب ما نصه وان فيه فصل ما تنفرد به الواو الداخلة على
الجملة اثباتية ولم تخلف بدخولها عليها الفتوى فيها راى الزمخشري من انها للتو
كيد لصوق الصفة بالموصوف وأن الترتيب على ان اتصافه بها أمر ثابت مستقر كقوله
تعالى وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم وقال وفيها الواو في العقد اقتنا
بان الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس ولم
يرجموا بالظن كغيرهم فيه انه مبني على امتناع اتصاف الاصل بها مستقرا
انه وهي انه مذهب لا يعرفه غيره من احد من النحويين والكوفيين موجب لان لا يلتفت
الفعل وانه معطل لحمل الا بالاسم وذلك ان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها
وذلك مستلزم لتغاير هما وهو ضد لما بين لاجل التوكيد ولا يصح ان يقال للعاطفة
مؤكدة وان الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان اولى المواضع
بها موضعا لا يصلح للحال كان يكون الموصوف نكرة والاثبات نحو ما من الا وله
كتاب معلوم وان الجملة هنا صالحة في موضعها للحال لان ذاتها بعد نفي وان الواو
فصلت بين الموصوف والصفة ولو لاذ لتبع لكانت صفة وكيف يقال انها اكدت اللصوق
اهـ ويشير لكن ان من ادمع عشر يعلم ان ذلك ابن هشام ... صحيح ما ذكره من ان الزمخشري
لا يرى بالعطف وان ... الشيئان ... فقط والجملة الحالية ... لها النفي

بالمخصوص والواو للترتيب باعتبار انها اظهرها للجمع المناسب للالحاق
لا انها لا تدل عليه وان الاية من المواضع التي الجملة فيها صفة لا حال وان
المراد من اللحوق والاتصال المعنوي لا اللفظي كما وهم ابن لان قوله اعهم بالنعت
دعوى لا تسمع قال بعض الفضلاء ولو سلمت لم تطلع اه قول ابن مالك ان مثال
المذهب غير مخروم بالتي ولا الكوفي وانما وجد الرد ان يقال بل هو مخروم
وبيده من قال به منهم والزمخشري لم ينفرد عن اصحابه وهذا كما قال وهو كلام
به رد مثال المذهب او تقول فيها بمقالة الحريري وابن خالويه والثعلبي ومن قال
انها واو الثمانية وزعموا ان العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية
ايذانا بان السبعة عدد تام وما بعده عدد مستانف فيلزم من اعتقاده واهو
اضعف من الاول اذ هو قول لا مستند له وكل ما استدل به لا دليل فيه كما هو
مبين في المغني ومن ثم عزاه الى ضعفاء النحويين وتوجيههم بين تشبيه او تجعلها
للتعظيم فيفاد انك ما وجدت ان تكابر في القول الثابت دون سابقيه مع
ان كلام الغاية لا حكم فيه تكون المشار كثير بين المتغاير باعتبار فيه حصر
فاذ عليها علي ولا او تزعم انها للعطف والمعطوف عليه مقدر كما
قدر تعالى كما اختاره في المغني وان الشان العطف بالواو ثم جاء فيه تعقيب
من الطائفة نحو زيد وعمرو قاما وبه تحفظ حتى نحو مات الناس حتى الملوك
ومنه اما التعقيب للفعل بعينه واما نحو الذي يليني في المذهب والبحث ولا يتعقبونها
والمعنى ولا يتعقبون الكفور لانه الذي يليني وجاء على الكفور وقوله والله ورسوله احق
ان يرضوه اي ضواله احق مما ان رضاء احدهما رضاء الاخر والمضاف التي كسد
تستعمل وجوه المطابقة فيه انه نحو زيد وعمرو قائم على التقدير من الثاني دل
الاول وجوابه ان العطف فيه ليس للجنس الى المتبرا وجد والا الوجب قاما
ويحسن بقاؤه الم يتسلك الا في على المتغاير ولذا تقول ما جاءني زيد ولا عمرو الا
والكرم اذ المعنى ما جاءني واحد منهما الا والكرم واما قوله تعالى وما كان
لمومن ولا مومنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة من امرهم فواحد المتقا
كهيئة مثل المسند الشامل للافراد كقولك واحد زيد وعمرو بدانه من قد قعد وهو
قوله الفرد الواو ان عين الواو والتي معنى التشابه له وانما كان الواو وهو كذا الدليل
اما الدليل وثم طول كان التقديم في الاخير عن التعاطف بها فقيل تتسع المطابقة

وفعلهم

واحد

وكذا

وكأنه قيل نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم وهو تصديق لهذه
المقالة كما أن رجما بالغيب تكذيب للمقالة الأولى فتخرج الكلام عن
ظاهره من وجهين ادعاء الحذف واختلاف المتكلم أو تقول إنه
واو الحال وتقدير المبتدا اسم إشارة أي هؤلاء سبعة ليكون في الكلام
ما يعمل في الحال فتقع في حرف عامل الحال المعنوي وهو ممتنع قلت
أختار أنها للحال ولا أقدر اسم الإشارة وأجعل العامل في الحال هو
اسم العدد لأنها يعمل فيها ما فيه رائحة الفعل كأنت الرجل علما
وزيد زهير شعرا أو كحرف التنبيه والتشبيه وقد نصوا على
جواز ذلك وذلك المعنى في ألفاظ العدد أبين قال الرضي غلب
على ألفاظ العدد التعبير بها عن المعدودات فكان الذي عليها
معنى الوصف الذي هو معنى الأسماء المشتقة إذ قولك جاءني رجال
ثلاثة رجال معدودون بهذا العدد ثم قال إن إضافتها إلى
المعدودات نحو ثلاثة رجال ومائة درهم كإضافة جرد قطيفة
وأخلاق ثياب فالكوفيون يجيزون ذلك من غير تأويل
والبصريون يؤولونه على حذف موصوف علم والمضاف إليه باق
على موضوعه ثم قال وكذلك أجروها مجرى الصفات المشتقة
دون الجوامد إذا تبين لك أن هذا إجراء على قواعدهم فلا تستبعد
من عدم نصهم عليه بعينه في باب الحال لأنهم نصوا على ما هو أولى
منه وصاحب الحال المبتدأ إذ الأمر فيجيئها منه وأنه لا يجب
اتحاد عاملها وعامل صاحبها الحال أو ضمير مستتر في العدد لتأوله
بالمشتق وهو في متحمل العامل لا ثم أقول في بيان نكتة المخالفة بين
القول الثالث وسابقيه أن الحال تعين بالوضع ببيان هيئة صاحبها
حال ثبوت مضمون العامل له فالمتكلم بها عالم بتلك الهيئة ومطلع
عليها وقاصد إفادتها بها ما الحال بخلاف الوصف فإنه إنما يفيد التخصيص
وإخراج المشارك للموصوف في اسمه فهو لبيان مطلق اتصاف الموصوف

ودلالته على الصفة بالالتزام وهي عقلية عند الاصوليين والبيانيين
وما يدل على شيء بالعقل لا يقال جيء به لافادة ذلك الشيء وترك ذلك ه
اشتراط في صاحب الحال ان يكون معرفة او مخصوصا بما يقرب منها ولم
يشترط ذلك في الموصوف فنقول اذن اهل الكهف كانوا نوامع ومن ثمة
اهل القول الثالث ومن المسلمين من وجوه متعددة ومن التي اختبر
الله بها عنهم ولا يناسب ذلك تنكير العدد لان المقصود هو الخبر فهو
من خلاف الكفار القائلين للقولين السابقين فلم يكن عندهم ذلك
العلم فجاءت الحال في مركزها كما حلت الصفة في محلها ودل ذلك على
ان اهل هذا القول هم من اهل ما ليس لغيرهم للاخبار بما هو اخص
والله اعلم واذا كان العطف بالواو ثم جاء ضمير تعينت فيه المطابقة
نحو زيد وعمرو قاما وفي حكمها نحو ماتت الناس حتى الملوك فنوا
فالضمير للمتعاطفين واما نحو والذين يكنزون الذهب والفضة ولا
ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لان الذين يكنزون على الكنوز
ونحو والله ورسوله احق ان يرضوه ان يرضوا احدهما لان ارضاء
احدهما ارضاء للآخر وما اقتضاه المتن كالتسهيل من وجوب
المطابقة فيه انه يجوز زيد وعمرو قام على الحذف من الثاني لدلالة
الاول وجوابه ان العطف حينئذ ليس للمبتدا على المبتدا وحده
دون الخبر فاما ويقين بما اذا لم تنسلط النفي على المتعاطفين
فلذا تقول ما جاءني زيد ولا عمرو الا واكرمته اذ المعنى ما جاءني
واحد منهما الا واكرمته واما قوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة
اذا قضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة من امرهم فاحد المتعاطفين
فيه هو الجنس الشامل للافراد بخلاف واحد من زيد وعمرو فانه فرد
واحد ومفهوم قوله بعد الواو ان غير الواو لا تجب معه المطابقة
لاد ايلا كالواو وهو كذلك اما الفاء وثم فان كان
الضمير في الخبر عن المتعاطفين بهما فقيل تمتنع المطابقة

لتعاطفهما

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا رسول الله

تتصل وتصاحبه الترتيب فلا تشترك كالتيبه الصفة بل يعرض العطف من اول ما في المرتبة الاول
نحو زيد فاضل فعمرو واو ثم عمرو ام العكس نحو زيد فعمرو واو ثم عمرو فاضل وفيها وفيما الحق بهمزة يجوز ذكر
المطابقة نحو زيد فعمرو واو ثم عمرو فاضلان الاثنين لكن في التعقيب لا يدل على اشتراك الترتيب
حتى يلزم فيها البعاد وثم وفيه يقال فاضل الرجلان مع ان بينهما ولم يذكر التعقيب في الغيب
ويجب المطابقة اتصالا نحو جاء زيد فعمرو وقلت لهما فصدقاهما صوبهما ولم يذكر
ولا واو وام واما على الاتصال العاطفة بل المطابقة ومعناه تكملة ما مر كون الاتصال
المتكلم بان مقصوده احدهما وذلك واحد به الاخبار متعلق بطلب اي وجب
الافراد نحو زيد لا عمرو او بل عمرو فاضل وازيد ام عمرو فاضل وزيد اما صديق جاء وتقول في غير
الغيب جاء اما زيد واما عمرو وما اكرم فعند وازيد ام الذي بنات ام عمرو واما وجعفر وان فهمت
كثيلهما ويجب المطابقة نحو زيد لا عمرو جاء مع انه دعوتهما وجلس الجليس
او ابن سيرين ومثلهما وقصد منهما ان يكون عبيدا وصفهم اما اهل اولى بهما ويبين
او جمعه العلماء وكما قال بعضهم واما واذا اراد اقتدارا او سؤال النحو اليهما مع
ان الا يتفاوت لهما تعاطف التقسيم فحمل للابية المنحول عليها بل او واو وصل كزيد
على الخلاصة **ومطلقا في الواو والعطف بعد تقسيم والحكم والشبه امتنع** تقول في الفصل
بالضم فلان زيد ثم به الدار فعمرو وبالتقسيم ثم والصبر فعمرو واما واو طاولها والواو
من المعطوف بهما فلا يسوغ الا به الضرورة ومنه الاخر جمعهما وحيث زيادة على الغلا
حتى والسؤال بسبق المعطوف على المعطوف عليه لغير مستراحين امتنع والاولى
ان يكون المراد منه سبق التابع على المتبوع واما نحو قوله الا يا نخلة من ذات
عرق عليك ورحمة الله السلام فضرورة ونحوهم منزلين قول الخلاصة الاول
والاطر الحكم على اللفظ ضد توهم التقدم او بانه الا الطرف المعلوم مقدار وعلى
اللفظ متعلق بمحذوف اي يكون على اللفظ ومنه المفرد هو الحسن والاشبه
فيه حسن وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه بريد قام زيد وانا ورايت
زيدا واياك ورب رجل واخيه والعواقب الحائية الجزاء وعشرة والاشبه
انها تغير العامل بغير العاطفة بين الخصم زيد وعمرو والعامل فيه معنى الكلام
نوجد العامل للمعطوف مع ما تقدمه نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولا يقال
ما جاءني من امراة ولا زيد الا بالرفع لان من الزائدة لا تقتضي الا مع هذا من الامر
في الامر وما نفي تقتضي اياه بل يشبه وان لم تقتضيه بالاطراد وهو التسهيل

الشيء في كل حين المعطوف او ما هو بمعناه في مباشرة العامل له نحو اضرب زيدا وعمرو و
في الاول وقام زيد وانا في الثاني فضعيف ثمت وكذا تقول في الامثلة السابقة اياك
ورب رجل والجواب عند المانعين البطلان مبني على ان العطف في الاول من عطف
الجمل وليسكن زوجك وسوغه في باب النيابة اي علمية نحو في الفعل وقد منهم
سيبويه ان العطف فيها على الضمير المستتر في التابع منه وهذا زيادة على القاعدة
وللعطف ذا تأويل يوجد من هنا من اقسام العطف العطف على المعنى والمراد
بذلك تأويل ما ولي العامل بما كان توجيه العامل للمعطوف اقتضى ان لم يقع نحو مررت بزيد وعمرو و
لا تمر بعمرو مررت عمرا او هذا المعطوف قول من زعم ان على ان العطف على اللفظ وشرطه
ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي
شروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل وهذا معنى قولهم فلما كان
الثاني وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان لان الطالب
لرفع زيد هو الابتداء وقد زال بدخول ان والشيء في العطف على التوهم عند ذا الحال العامل
المستوهم من اقسام العطف العطف على التوهم وشرط صحته دخول العامل
المتوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط حسنه
كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير بدا لي اني لست
مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا ولم يحسن قول الآخر وما كنت ذا نيرب
فيهم ولا منمش فيهم منمل لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف ليس وما والنيرب
النميمة والمنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف
في المجرور وقع في المجزوم ووقع ايضا في المرفوع اسما والمنصوب اسما وفعلا وفي المركب
وانظر تحقيق الكلام على امثلة ذلك في المغني خاتمة في تكلم فيها على
توابع مخصوصة تابع مبني النداء انصب مطلقا مضافا او شبهه في المنتقى
وانصب او ارفع مع مفرد اتى عنه ال وما مع المستقل او نزل انصب تابع المنادى المبني اي اذا كان هذا التابع
مضافا او شبهه حيث كان نعتا نحو يا زيد ذا الفضل او بيانا نحو يا زيد ابا عبد الله
او توكيدا نحو يا تميم كلهم وذلك لان التابع في مثل الحالة لو كان متبوعا لوجب
له النصب فلم يتحط حكمه عن حكم على هذه الحالة والتقييد بالاضافة يخرج ومن قولي
وما خلا والا كان ذكر في النسق لا كغير عن تبع المنادى وقوله مطلقا حال اي سواء
كان متبوعه منصوبا او غيره قال الدماميني في علقه نحو يا زيد صاحب عمرو فلان

ذا الحال

وفيه توابع مخصوصة

ذلك

والتابع مخفوض اذ مضموم اه ويمكن ان يحمل كلام المص على التعميم بمعنى الجر
وقوله بمعنى الجر اعم من قول الخلاصة في الفهم وتقدم في صدر الكتاب ما يوخذ منه
العدول عنها واشار بقوله في المنعى الى رد قول الكوفيين والاخفش بجواز مع النعت
الملفوظ لان الاخفش حكى بل زيد بن عمرو بالرفع وخرج الجمهور على الشذوذ ولم
يجوز العطف فيه التوكيد والنسق فيما سلف انه اشار وسمي عليه الاول لان الاخفش
حكى يا تميم كلهم والجمهور اول على القطع ان كلهم مرفوع وهو مبتدا اوان الشان
لانه كثر معه اي الا لاصل جاز فيه الرفع والنصب سواء كان بال او لا نحو يا زيد الحسن الوسيل
ويا تميم اجمعون بالوجهين ونص في الخلاصة بعد استواء الوجهين لمن وصفها بالمطابقة مع ال
نحو يا زيد الحسن الوجه فانه يجوز فيه الوجهان كالمعرد وكذا النسق مع ال نحو قوله تعالى
يا جبال اوبي معه والطير بالوجهين لكن المختار فيه الرفع لانه الاكثر سماعا
وما فيه من المشاكلة وقيل فيه النصب لان ما فيه ال لا يلي حرف النداء فلم يجعل
كلفظ ما يليه وقيل فيه النصب ان كانت ال فيه للتعريف كالحسن والرفع ان كانت
للمح الاصل كالمسيح واي مستعمل اشار بقوله مع عطف ال والمصدر بمعنى اسم
المفعول اي المعطوف بال وما بعد قوله وما خلا واتفق على المعطوف وحذف قطعهم
خلا فيه من ال وكم صنف اخر وما والبدل عطف على ما اي حكم المنسوق الخالي من ال وحكم
البدل كحكم المنادى المستقل وان كان مطلقا نحو يا زيد ابا عبد الله وابا عبد الله
وان كان مفردا فانه كان ذلك غير مفصول نحو يا زيد رجلا طالعا ويا زيد رجلا
ما كان مثله اوفي عموم القصر الاول ما لا يجب وان كان علما او نكرة مفصولة
بني على الضم نحو يا زيد بشر وبشر وكذلك البدل على ما فيه ذكر في الفاعل وحكم النعت
قلبه مقام العامل واعمله على الشبه ان معانا بغير كمال وكذا الاثنا يجوز
المعطوف على اسم ان بالكسر والفتح ولكن ابتداء قبل كمال الخبر ونحو كقوله
ان الربيع الجود والخريفا يد ابي العباس والصيوفا والرفع بشرط ان يكون بعد كمال
الخبر كقوله فمن لنا الايام الحبيبة والباس وقوله تعالى ان الله بريء من المشركين
ورسوله وقول الشاعر والذي عنى اذهب الا طول الخلاف وهذا على ان من اشترط
في العطف على المحل وجود الطالب واما على القول الاصح فالمرفوع مبتدا حذف خبره او معطوف
م على الضمير المستتر في الخبر ان وجد وما طال الكلام في الامثلة المذكورة ويصح ذلك
قبل استكمال الخبر ومع غير الاسم المذكور والنصب توجيه ذلك في الشرح وهذا

ارتفعا

وارفع وجوبا لو امعوا ما م اسم لا او الا ومحصر تقدم انه يجوز ابدال المعرفة من النكرة
فاذا ابدلت المعرفة من اسم لا وجب رفعها وامتنع النصب لان لا لا تعمل في معرفة وغير الابدال
المحضة من بقية التوابع كالمذكور والنعت والبيان والتوكيد اللفظي والنسق يجوز فيه وجهان
الرفع مراعاة لا مع اسمها والنصب مراعاة لمحل اسمها سواء كان التابع والمتبوع
معربين ام لا منفصلين او متصلين واما البدل ولا يجوز الاتباع الا ... وقد تقدم في مبحث
مع ما يتعلق بالمسألة وهذا معنى قوله والباقي الخ وتابع المجرور بالمصدر او صفة
بلفظه او بمحله فعولا وتابع المفعول به المنفرد حد ارتفاعا على المجهول فقد المجرور بالمصدر
يجوز في تابعه مراعاة اللفظ فيجر والموضع فيه مع ان كان المصدر منظور اليها علمه نحو
لم تحافظ ... والبيان وكذا تابع المجرور بالوصف يجوز فيه الجر والنصب
والمسألتان مبنيتان على عدم اشتراط وجود المحرز وانه لا يكتب بمحل المجرور هو المصدر
او الوصف المنون او المظهر او المقترن بال والمضاف فيها باعتبار محل المضاف اليه
حال من الازمة ويجوز في تابع المفعول الذي اقيم منه المصدر الرفع على تأويله
المصدر بحرف مصدري وفعل مبني للمجهول نحو يعجبني فهم المسائل الغامضة بالرفع
التابع وبغير اللفظ في المشبهة ونحو التعليق المنفصل (حنفية) اي لا يجوز في
تابع الصفة المشبهة الا الاتباع على اللفظ خلافا للفراء في تجويزه رفع تابع مجرورها
لانه فاعل معنى نحو مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه ورد بانه لم يسمع ولا خلاف
انه لا يعطف على مجرورها بالنصب وان عطف على الجملة المعلق عنها في المفعول
لان الجملة في محل نصب نحو علمت لزيد قائم وغير ذلك مما مر الكتاب السادس
في الابنية اي ابنية الاسماء والافعال وهي اما الملحقات المعنوية كصيغ
الافعال والصفات او اللفظية كالابدال والوقف او التوسع كالمقصور
والممدود او الحيادية كالامالة مجرد الاسم ثلاثي الى خمس ومزيده الى سبع
الاسم مجرد ومزيد فيه والاول اما ثلاثي ولا ينقص عنه وهو الاخف لخفته وانقسامه
على المراتب الثلاثة المبتدأ والمنتهى والوسط بالسوية واما رباعي واما خماسي
ولا يزيد عليه لانهم جعلوا زيادة على قدر نقصانه ولا يتوهم انه كالعقار والثاني
يبلغ الى السباعي ولا يزيد ولا عبرة بهاء التأنيث وعلامتي التثنية والجمع لانها
زوائد منفصلة وغير باء الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه تعم علم
فصران للاول ثلاث حركات والثاني اربعة فيحصل في ابنية الثلاثي الرباعية ابنية

حمل

خلف المعطوف على المطلوب
وبنصب اسكان مقاما المعقود
كقوله

الكتاب السادس في الابنية
الاسماء والافعال

علم

بلغ

عنقي ووجه ذلك ان الاول لا يحتمل السكون ولا يعتد بالاجنبي في وزن الكلمة لانه
خارج الاعراب فالاربعة مع الاول مفتوحا ويكون اسما وصفة نحو فلس وسهل او فعل
بفتح الثاني نحو فرس وبطل وفعل بكسر الثاني نحو كتف وحذر وفعل بكسر الثاني نحو عضد ويقظ
والاربعة مع كسره فعل بكسر الثاني نحو جذع وذكر وفعل اسما نحو عنب وصفة على قلة نحو زيم
بمعنى متفرق وفعل بكسر الثاني نحو ابل واطل بلز ... وفعل مهمل كما يأتي
والاربعة مع ضمه فعل بكسر الثاني نحو قفل وحلو وفعل بضم الثاني نحو ... وفعل
اسما نحو عنق وصفة على قلة نحو جنب وفعل مختلف فيه كما يأتي وفُعِل وعكس مُقِل
فعل بضم وكسر قيل مستعمل على قلة وهو الدئل ... وقد جاء منه الدئل اسم دويبة
تشبه ابن آوى فيقال منه سميت قبيلة ... والرئم اسم جنس للاست والو على لغة في ابو على
وقيل مهمل والدئل والرئم من الشواذ وفيه نظر لان سيبويه اثبت فعالا في
واحد وهو ابل وقيل مهمل لان من العدد ... بان الفعل لا يكون في اسم الا جنسيا
ورئم اسم جنس للاست لكن لا باعتبار الطلب وفعل بكسر وضم مهمل واما قراءة
والسماء ذات الحبك بكسر الحاء اتباع لكسر تاء ذات لان الحاجز بينهما ساكن
فهو غير حصين وللرباعي فعلل وفعلل وفعلل كدرهم وفعلل وزاد قوم فعلل وفعلل
ذكر للرباعي خمسة اوزان متفقا عليها وواحد مختلفا فيه وهي فعلل بسكون
بين فتحين ويكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة كسلهب للطويل
وفعلل بسكون بين كسرتين اسما كزبرج للسحاب الرقيق وصفة كخرمل للمراة الحمقاء
وفعلل بكسر الاول وفتح الثالث اسما كدرهم وصفة كهبلع للعظيم او الاكول
وفعلل بضم وفتح اسما كبرثن ... وصفة كجرشع للطويل وفعل بسكون
بين ضمتين اسما كبرقع ... وصفة نحو جرشع العظيم من الجمال والمختلف فيه فعلل بضم
بالرفع ذهب البصريون غير الاخفش الى ان ليس ... دا ع ع فعلل بفتحتين
لان جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم وذهب الكوفيون والاخفش الى انه
اصل لان الاخفش حكى جخدب ولم يحك فيه الضم ولانهم الحقوا به فقالوا
فرلل عندل ... وردبان الضم منقول في جخدب وان لم يحكه الاخفش
والالحاق نحو عنددل ليس للالحاق نحو ... بل كان ... الابنية المختصة بالاسماء
فيا ... مقيس ... على ان الالحاق ... بل ... وانه في كلامهم كل ... في
الفعول بالرفع فعالل فعللل جعفر ... او فعلل

فعلل بضم وسكون وفتح اسما للجراد وصفة كجرشع بمعنى جرشع بالضم

ذكر للخماسي اربعة اوزان متفقا عليها وواحدا مختلفا فيه فعلل بفتح الاول والثاني
والرابع اسما كسفرجل وصفة كشمردل للطويل وفعلل بضم الاول وفتح الثاني وكسر
الرابع اسما كخبعثن للاسد وصفة كقذعمل للبعير الضخم وفعلل بكسر الاول والثاني
وكسر الرابع اسما كقهبلس لحشفة الذكر وصفة كجحمرش للعظيمة من الافاعي
وفعلل بكسر الاول وفتح الثالث اسما كقرطعب للشيء الحقير وصفة كجردحل
للضخم من الابل وزاد ابن السراج فعلل بضم الاول وكسر الرابع نحو هندلع اسم بقلة
ولم يثبته سيبويه وصرح المحققون بان نحو زايد على ثلاثة يدل على اصالتها عدم التركيب وما
عدا كذا زايدا وجزءا او شذ او مزيد ان ما عدا الامثلة المذكورة اما ان يكون مزيدا فيه كاحرنجام
واحرنجام او جزءا مضافا كحضرموت او زايدا كسيرورة ومن الهمز في القسم وحنبل اطلق
حنبل والرشاد كشهيد او خارج عن الاصل الذي هو كثير وهذا الحكم من قول العلماء
هذا وقد اغنى ان يلي اسما فصل الا في ذلك من حضرموت ثم ان تلي اسما لنحو
كهي ولم يذكر كحق هو ان ابنية الفعل مجرد الفعل ثلاث او رباع ومنتهى المزيد ست
باشماء الفعل ينقسم الى مجرد ومزيد فيه والاول ثلاثي ورباعي ولا يكون خماسيا ذكره
تعليقه وانه من ابنية الفعل المجرد ويسمى كلاهما بغير تبديل اسم كان ما فيه فاعل
يسمى بفعل كالمصدر الى ان وقد علقه من مزيد فيه ذلك اوزان على تفعيل
ذو الثلاثي ثلاثة اوزان والرباعي واحد وانما على سفة الفاعل ووجهه
مام وللثلاثي مثلث فعل عينا وللرباعي فعلل احصل للثلاثي خمس مفرع
وفعل مبني امر ومثلث حال من فعلا وضمير المستقبل للرباعي وعين بعين من سبعة
مثلث تسابعه والمعنى ان الثلاثي والفعل ثلاثة اوزان باعتبار حركة عينه
لانه لا يكون الا مفتوح الاول وثانيه اما مفتوح ويكون متعديا كضرب ولازما كقعد
او مكسور ويكون متعديا كعلم ولازما كسلم او مضموم ولا يكون الا لازما كشرف
ولا يتعدى الا بتضمين نحو رحبتكم الدار وسفه نفسه وقول علي كرم الله وجهه ان بشرا
قد طلع اليمن اي بلغ او بتقدير حرف جر وقلت خلافا للكسائي في قوله اطلقها سودقير
ومولت ثم نقلت ضمة العين الى الفاء وحذفت العين للتقاء الساكنين والمراد الفعل
اذا الشكل ازم يعامل على التعجب ولم يجئ في التعجب فعل متعديا مضموم الاول بفتح العين
ثم اختلف في كيفية حتى حصر الى ذلك مفعل الطاسرة وبقا سوده ويقال يعني
العين ثم حما علامات العين نحو للتقاء الساكنين عند انقلابها الفا ولا ثبتين الواو او

ومنها الثلاثة

رباعي

على ابنية الفعل

هندلع

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد والذي

288

عن الياء من ذوات الواو عن اصلها الى فعل بالضم والياء الى فعل بالكسر ثم نقلت
حركتهما العلة الى الفاء وحذفتا لالتقاء الساكنين ورده كما ان الحاجب بان فيه بقى معلقيه
اقتصرهي باب الى باب تخالفهما لوضع فعلى وامامعنى ولاختلاف معانى الابواب
واسقا الاثار التغييرات اختصروا الضم لبيان بنات الواو والياء فيقال قلت من الواو
والياء فيهما او نقلت العائم حركتها وضعت الفاء الواو وكسرت الياء ولا
لتدل عليها وانما ارتكب الاولون التعدد المذكور لما راوا انهم لم يعرفوا خفت وهبت
من الواو والياء فقالوا لو كانت الحركة لبيان بنات الواو لوجب الضم في خفت
والمراد ان الحاجب بان هم العلائق واو خفت لبيان البنية وتغير من ان الكلام
على البنية اعم من بيان بنات الواو والياء لتعلق الاول بالمعنى والثانية باللفظ
وبالمراد تعكسهم الواو على البنية فلنا وبعت اذ لو فتحوا فيهما لما دل على حركة
العين لم يتبين الوا في بيان بنات الواو والياء هذا ومن فوائد المقصود اجمع
فيما خفت وبعت وهبت فان الكسر تدل على انه مكسور العين ومن افعى بيان
البنية فائدة فهذا ان شاء الله رحمه الله تعالى ومن ذلك الاوزان المذكورة رجع
في التعبير السابق ومن علم بامكان العين تخفيفها وشهرة اتباع الفاء للعين تخفيفا
بعد الاتباع ورد وبا وشم وقال وكال وخاف وباع والرباعي له وزن واحد وهو
فعلل ويكون متعديا كدحرج ولازما كدربخ بمعنى ذل ولمزيد او الاخذ افعلا وفعل
استفعل وافعل فيه او فاعل مع تفاعل تفعل وافتعل انفعل ثم افعوعل وقاعدا هام
المراد بالاول الثلاثي اى والمزيد الثلاثي هذه الاوزان وهي افعل وافعال الى
التعدية كاخرج زيد عمرا وافعل اوزعني ان اشكر نعمتك ان اجعل الربع شبه
نعنعته وفعل وافعل مقابله ايضا التعدية نحو فرحته فلان البليل ومسوقي
المزيد مصيره الاول الاخر في مقابلة الياء مريت وقلت الاخروان الثاني لانه في
مقابلة الواو من جهور ومعكوز الظاهر المزايل من كلام كرود كالتضوير صوا
كما قال ابن حفص والاجتن امير واستفعل والطلب مقابله الطلب كاستغفرت الله اى
سالته المغفرة وافعل للالوان والخلق كاخضر واحول والطير افعلال بزيادة الف دونا
ثم ادغم وقد يكن عنه الف كاحمار واصفار وافعل واكثر استعماله للاقتسام
الفاعلين والمفعولين ايضا والاثم له فيهما معنى كخاصم زيد عمرا وتفاعل
واكثر استعماله للاشتراك في الفاعلية لفظا وفيها في المفعولية معنى
والمفعولية

ــــــــــ

الى ان الصحيح ان الضم والكسر لبيان بنات الواو والياء فيقال تحركت الواو والياء فيهما فانقلبت العائن حرفة اوضمت الفاء في الواوي وكسرت في اليائي دالة عليهما وانما ارتكب الاولون المحذور المذكور لما راوا انهم لم يعرفوا بالخفت وبعت بين الواو والياء فقالوا لو كانت الحركة لبيان بنات الواو لوجبت

وقعى اما العفا بفعلى

وشهر باسكان العين تخفيفا

لافتسام

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

كتضارب زيد وعمرو وتقعدا واصطلح ان يكون لما او عنه فعل كعلمته فتعلم واستشكل
التمثيل بهذا ايضا بانك تقول علمته فما تعلم ولو كان مطاوعا لم يصح نفيه بعد ثبوت المطاوع
واللازم منشعب الاتي انه لا يصح قول الحكيم فهم ما ذكرتم وأجاب الشيخ تقي
الدين السبكي رحمه الله بما معناه ان الفرق بين القولين قريب وذلك ان تعليم الغير
يعني لابد من حصول الفعل للقابل ولابد من توقفه على امر آخر وهو استعداد المتعلم والقابل
وذلك غير معتبر في العلوم فعلى هذا امكن ان يصدق في الغير تعليم دون تعلم العلم
يقتضي خلق الله ذلك في قلب المتعلم كما ان الكسر مع ان الانكسار لا يخلو عنه اذ لا
انفصال بينهما وبينه مثل التعليم علمته فما تعلم واصح كسرته فما انكسر الا ان فعله
الا بما لا يصح وان قلت ان كان الكسر والتعليم بمعنى تعاطي اسباب ذلك
ومعناه يقتضي ثبوتهما وكون الفعل من قبيل المجاز المرسل وتسمية الكل باسم
وان كانا بمعنى احداث الفعل في المفعول لزم من النفي التناقض فيهما ان قيل
معنى علمته زيد اذ كنت سبب التعليم وخاطبته به والعقيد شيء آخر هو المعنى
الذي وضع له اللفظ ولا يلزم من ذلك تعلمه به قلت فرجع الى التعلم ان يقدم
من قولك علمته اذا تعلم حتى تقول فيتعلم مع ان المفهوم من الاطلاق مقام البيت
الاستعمال اذا تعلم فلو كان علم يدل على حصول التعلم للمفعول لما صح الاستفسار عنه
ولوجب الاتيان بمطاوعه في كل مقام اذ هو يدل حصول التعلم للمفعول ويصح
الاستعمال بقوله لا ما قلنا نحو علم زيد جماعة من التلاميذ وعلم الكامل منهم كذا
دينهم وعلم عمرو اهله ما جهته وانما ايقاع علم على مفعول به يستلزم حصر الكلام انهم
مفعول به على غيره وايضا دلالة على الحقيقة الا مع حصول معناه للمفعول وكيف
ينفع عنه مع ذلك ان العلة المتعددة لا تنفع الاخير وايضا لا يصح منه التقسيم فيما
اذا اسند علم الى الله نحو وعلم ادم الاسماء كلها وعلمناه من لدنا علما والقول بانه
اذا كان بمعنى حصول التعلم يقتضي ان لو معنيين يشتق لهما بينهما ويعين المراد منهما المصدر
الاخير وايضا افعال الفعل كلها متوقفة على تاثير الغير في الفعل بالمعنيين لا كراهة
عن عنهما بالنفي دالا على حصول المتوقف وعلى حصول المتوقف عليه بدوامه
الذي الاولى فقول الى علمته زيد ايدل على حصول خلق العلم له قبل القوا
انه انفاه من النفي لانه ليس التقسيم في العموم ايقاع العلم تعاطي اسباب التعليم
اما مجاز مشهور او حقيقة عرفية قال قلت ان كان المطاوع بالنفي

قيل

دل على حصول المعنى لم يبق لذكر المطاوع بالكسر نحو وليس فلما
لا أثر له قد ادى الى حصول الفعل بسهولة من غير كبير تعب والكثير مقابلة فهو
قد يتبعه ذلك في نحو علمته فتعلم بجهد ومشقة وهذا مطاوعة بعد استعصاء
ومما يخص تفاعل ويلزمه انه لا يفهم عنه الا كان الا سهولة وافتعل ويكثر استعماله
للاتخاذ ذا الصنع واشتوى اي اتخذ صنعا وشواء والتسبب في الفعل والاجتهاد نحو
اكتسب المال اذا حصله اي سعى وقد للتصرف لام كسب فانه قد يطلق اذا
كان حصوله بطريقة مجردة لا سعي فيها كالمورث قال الله تعالى لها ما كسبت
وعليها ما اكتسبت اي للنفس ما كسبت من الخير والثواب بأي وجه اتفق حصوله
سواء كان بطريقة مجردة او بحيلة وسعي وعليها ما حصله من وسعها فهو
لا ما حصل لها من غير اكتساب وسعي منه تعالى على ان الشر انما يحصل بالاختيار
والسعي وذو من كلام اصحاب فانه لا يكون الا بسعيها وتحصيلها وانفعل
ويكثر مجيئه للمطاوعة فعل الثلاثي نحو قسمته فانقسم وكسرته فانكسر
ومنه اذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت فجاء مطاوعة مزيد وانما
ولا يكون فعل المطاوع ذا علاج محسوس فلا يقال علمت المسألة فانعلمت
واما انعدمته فقال ان المعنى يفعله وانكشفت المسألة فليس حقيقة
بل مجاز او يسير الكلام مثل او هو بمعنى من انطلق وانكسر وانفرد وانسل قال سيبويه
عقبا في الا النهاية ومن ام موضع قد يستعمل فيه انفعلت ويستغنى عنها كان مطاوع فعلت
وافعوعل ويكثر استعماله للمبالغة نحو اخشوشن الشيء كثرت خشونته واعشوشب
وذو كمال وكثر عشبه وما عد من الاوزان ملحق كفعول وفوعل وفعلل وفيعل
وفعيل وفعلى نحو جهور وحوقل وجلبب وبيطر وعثير وسلقى فانها ملحقة بفعلل
تفعلل الثلاثي وافعلل شبه افعنلل الملحق به الرباعي من الاوزان وهي تفعلل
لمطاوعة فعلل كتدحرج دحرجته فتدحرج وافعنلل نحو اقعنسس وصومثاء مقنصب وفيه مطاوع
فعلل ولا يكون مقتضبا وانه ذو الجيم بمعنى اللزوم والشهرة وافعلل كلها يكون لمطاوع
فعلل ولا يكون مقتضبا وكان مرحفرات نفعول وما عد الا قليلا كلام غير نحو اسلنقى
وافعنلل بالدال اخرى الا امير نحو اقعنسس فانهما ملحقان باحرنجم الجيم والنعل
لما كان الافعال تتردد بين الصحة والاعلال والمعتل منها ينقسم الى اقسام
وجاء فيه ما لهم في ذلك صحيح وهم الا الاعتلال الى ... ونحو المعتل والاعتلال مشترك

هنا الجيم والمعتل

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

والعين أجوف ذو والثلاثة مع اللام منقوص ذو والأربعة لفيفه ان كان حرفين مفروق ان توالياً

او لا مقرون

أي صحيح الفعل هو الخالي من حروف الاعتلال وأقسامه ثمانية على عدد الأنواع الآتية في قوله بلا
الفعل وذلك وغير المعتل والا فإن كان الصحيح فيه ثلاثة أقسام ما خلا من همز علة
وتضعيف وهو السالم لسلامته من حروف المضارعة فسما والمهموز قسما وقد يقال السالم يقابل كل منهما
فسما على الكلام على حركة العين في الماضي والمضارع والا فالمضاعف يكون صحيحاً ومعتلاً
والمهموز كذلك لأن أقسام الصحيح مع المعتل أقسام مع الفاء فمن المعتل الفاء مثال
جميع ما يسمى مثالاً لأنه أشبه مثال الصحيح في الخفة أو لأنه لا وزناً والمعتل العين أجوف
والأجوف حركة والثلاثة باعتبار المضارع الفه دون وضم على الضم ما يسمى
معتل العين دا التسمية إما لتسمية أجوف فلاشتغاله من الاعتلال الجوف وإما تسمية
ذا الثلاثة فلصيرورته على الثلاثة أحرف في نحو كلنا وقلنا وبعت واللام أي ومعتل
اللام مفرداً وجمعاً منقوص ويقال ناقص والأربعة معطوف على الخبر أي يسمى
معتل اللام ذا التسمية إما تسميته منقوصاً فلنقصانه في الأمر والجزم وأما
تسميته ذا الأربعة فلصيرورته على أربعة أحرف في نحو عوناً إهداء العلم
والسين لفيف جمع محذوف والجملة دليل الجواب أي ان كان الاعتلال في حرفين
من حروف الفعل فهو لفيف سمي بذلك لالتفافه على حرفي علة فهو فعيل
بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل وهو الظاهر لأن باب فعيل بمعنى فاعل الكثير
وفعيل بمعنى مفعول وأن تشبيها ذلك لمعنى فلا هو وهو أولى وتسمية
اللفيف ذا اللف لمعنى ضعف الحرف إياه ثم هو قسمان لأن حرفي العلة ان
توالياً سمي مقروناً والا فمن إنهما كذلك والا سمي مفروقاً لافتراقهما كوقى

المضارع مضارع زد على الماضي ابتدا باحد من نأيت مفتوحا عدا ما الرباعي فهو في ما ضمير
ويوم به أو لا ضمير تبعه وتلك الحروف الماضي فيه وشرطه في حروفه حلا يتفق فيها أو الفاء
وإن ما حركتها فيها ولا بيه العلة الكسر تم والضم بجم والكسر في عين فعل قبل الخبر

لابتداء تيقن

الفعل المضارع يعطى بالزيادة على الماضي في الابتداء بحرف من حروف نأيت وهي أربعة
النون للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً معظماً نفسه أو مشاركاً والهمزة للمتكلم
الواحد غير المعظم نفسه مذكراً كان أو مؤنثاً والياء للغائب والغائبين والغائبات
والغائبات لا الغائبة الغائبات مطلقاً معها كانا نحو تقوم الهندات
وقد تقدم نحو الهندات يقمن وقد تجوزه نحو يقوم وتقوم الهنود والتاء للمخاطب

ببيش

مرجان

حضي المضارع

الصحيح يجي على فعل وفعل وفعل ويتنوع بحسب الماضي والمضارع وقيل يسمى مثالا لأن أمره

مذكرا كان او مؤنثا والغد اصبرن والغد اصبرن والغد كلمت والغد يبعثن والغد يبعثن
والغلامان واصل هند تقوم والهندان تقومان بالتاء فلما كان لكون النسوة
على السكون بعثا لبنا على الاصل ولو جئ بالتاء لكان كالجمع بين علامتي تأنيث
في اسم هند تقوم والهندان تقومان مضارع فعلا لبيان المخزوم الى معلم مضارع
وهو زاد على الماضي بمعنى اتبع بهمز والنداء مفعول زاد والجمع متعلق به
ومعنوها حال من المخزوم الى حكم جزم المضارع ان يكون معنوها الا في مضارع
الماضي الرباعي بالاطلاق نحو دحرج يدحرج او بالزيادة نحو اكرم يكرم وما عداه
يفتح فيه حرف المضارعة سواء كان ثلاثيا نحو ضرب يضرب او زائدا على الاربعة
نحو استخرج يستخرج واما يهريق فالهاء زائدة من الهمزة ولم تعتبر لزوال الثقل
فهو كيطليم من هلكم فيما معمول على اربع الا جمع ماضي متى او هي طه
ماومن بين حال من مال ماضيه واما حكم من كسر عين المضارع فان كان الماضي مفتوح
العين جاز كسر عين المضارع الفتح والكسر نحو عتل يعتل وفرق في حرفه فمثلوا بالكسر
والضم ومن ذلك لم يشتهر احدهما بان اشتهر الكسر كيضرب او الضم كيقتل النزع
وقال ابن عصفور يجوز الامران مع اشتهار احدهما ويغير التقصير التعبير ايضا
اذا لم يلتزم احدهما بالسبب يقتضيه كالتزام الكسر عند عين على عام فيما فاؤه واو
نحو يعد وعند التضعيف فيما عين لازم نحو يبيع وعند عين الحلق فيما الامر يلزم وعينه فلحق
نحو يرمي ويعتر مع الوجه الفتح ايضا لا لي بشرط ان يكون عين الفعل حرف حلق
عينا او لاما الا ان الاكثر والقياس مع ذلك هو الفتح نحو ذهب يذهب وقلع يقلع
وقد يجئ مع الحلقي مكسور الذي جاء وقد ينبغي ومعقوما لكنه ففعوا وعن خلاف بالعين والكسر
نحو ينبح وينبح ومن نصر الكسر والضم والفتح كيصحاه بفعوه ومثلثا كمنع يمنع ويمنع
وتسبح من معنى موكد وتلت العينين للمضارع ان الماضي فتح وشرطه في متى او جمع
حلق عيني ومعضوم ان الضم والكسر لا يثبت له الا ما جمع الحلق الا لا يثبت له الا ما
شرط لكل امام تقوم وقد يجئ الفعل حال من فاعل ينبغي واللام عاطف على الضمير
ومتى اذا اشتهر بعرق الفعل فانه حرف الحلق الفتح للتخفيف فيما القيام معه
او غلب والمحنص به مقام الا كاف وسيان شرط كسر الفتح الذي لا يلزم من حروفه وجوده
لا بد مقام التخصيص ويبيان السبب المقتضي للفتح فيه عبارته حلق وان كان الماضي
مكسور العين فتحت عين مضارعه كعلم يعلم ان الماضي بمعنى والمضارع لاخر ما

بين قبل العشرات بقوم ومعنى يعني
لماد له النون على التأنيث بعينه

ويجعله

في

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

فاختلم اللفظ لاختلام المعنى وان دل على اجمعه من تقاف الامثال وخو البعض للتعبير
وصوام المدى مثال الاقبال ذات كسر الشعر كوده ٢ والمسموع من ادعائها ثعلبية ابعاده
صوادومعاودثعادوميا وولاودرها وورع كوردي وسمع الفتح والكسر في مفارع وغي
وحر وهل كذا في التسهيل بصو التفعيل والتعبير والتمثيل ومثله قول اللامية
وامردل الكسر فيما من ورث وولي ورم وريت ومقنا مع ومفتاحلا وتقنا مع ورى الخ
احومما بغير قود ٢ وجهان مهر من احسب مع وعى ٢ وحر ٢ انعم بيسنا بيستا اوصر
سعر وصلا ومعنى احوما ام فهطا ونزادها بعلم ماذا استشكل ايا المسالك
ويعيد ادكش دس مطلقا من الحلق وان كان الماضي مكسوم ضمنا عين مقارعه ساكنا
بسر كي نصر واحد كالأمم خصوصا بالمعنى الذي لا يعارق كما سبقه اللزوم والعسر
اسار بعوده واضم بهم فمنه الكل في مضارع الثلاثي وامادعين فيكسر ما قبل الاخر
سواء كان زائد على الماضي كبرح يدحرج او من مزيد الثلاثي كما انتل يفاتل او من مزيد
الى باعي كاحرنجم يحرنجم ما لم دل في اول الماضي تا من مزيد فيفتح ما قبل الاخر مقابلا
كتعلم يتعلم ومن امعنى فوقه والكسر عين فعل ان عين مضارع الثلاثي وسير المراد خفو
مثل المفتوح او اجروم ابلغه بنى عين ما تقدم وفيل كلامه تغول الكسر في الا او فتح كسر
عين مضارع الثلاثي قبل الاخر حالته كون الفعل المذكور لا يتصل بتاء

الامر الامر في همزه الوصل فتح وغيرها دائما ثم ان يقع سكون معنى همزا الوصل ثم غيرها قبل الامر

كالاطلق ـ م الامر مثل او في همزة حال معه والمراد همزة الوصل وحمله به امتنع في المنوا
فعل انطلق واستخرج وغيره ان عين ما صوصر من همزة منزا وبالتا حيه والنعي
في الفيقعر الكوه الخالي الذي دل على علته ما قبل الاخر مبتدي باثانية والمراد ثاني المضارع وهو
ما يقوم المضارعة وفي منزا فعل لانه اعين اولا ما امتنع بدء الما ضي وهو همزة
الوصل ومنزاد الا كان ثانيا حرف المضارعة في كان الفعل كتدحرج او في الاطلاق الزم
لان اصل ابرم يؤكرم والدليل على التغيير فيه ثم ان يقع الا ان كان ثانيا حرف
المضارعة ساكنا فاقتح الامر من ذا الحال بهمزة الوصل نحو اضرب واعلم واخرج
وحكم تهم ما قبل اخر الامر كحكم ما قبل الاخر اصله وهو المضارع منقول في نحو وما
تكلم انتم بالكسر وتعلم بالفتح ومنه المعنى فوقه ثم عم بها الى ومعنى تنبيه على ان في
الامر مقتطع من المضارع وهو مذهب الاخفش والكوفيين ومذهب البصريين الى انه
من تغرابته فاول في ما يتعلق بالحالة حار استناد في مبحث بناء الفعل

ودع
وولد

العيش

رعي

فعل الامر

من انطلق واستخرج

مبحث بناء الفعل المجهول

بناء فعل المجهول ... مرع بناء المجهول فاضمم اولا ومع ثان ما انتا بوصل وثالث الوصل
وقبل الاخر اكسر بفعل وامض بالعاني وفي مشكل الواو وذا ان تفعلن ضمم او في الاخير
اعلال ... بفعل عنه اووا والالف يشم قاف والكسر داراوا باختيار وانفراد وما افرضعه في المضارع افلسها ... في
الفعل بناء واحد منه بنا ... مضارع فتح مفتوح وبناء المجهول بالفتح مشرامو خرائه الاخر

فعل بناء المفعول مرع من بناء الفاعل وقيل شرطه الابدال ... وورد لان اجتماع الواوين
معه كالتعارض ثم الى ان الاظهار اوتي ... الادغام والابدال وسوى شرطها
الى ان الاظهار ... وقيل الظل لا ... اوهم البناء للمفعول في افعال كدل دمر
وجبس وكنتا واوبع يكنوا واجب بان الاظهار لا يلحق وجوده تخفيفا بل يكون ثبوته
تقوي امرى فاضمم اولا منه سواء كان ماضيا او مضارعا ليحصل الفرق بينه
وبين فعل الفاعل او عدل عن الكسر لان ... المضارع فتر ... في بعض الافعال ثم
ادهم تارة يكون لفظا كضرب وتارة تقديرا كقيل وبيع ومعنى الضم مع ضم
الاول ثاني الفعل الذي وصل بتاء كتعلم الحساب بضم الاول والثانية واحتج
ان الثاني لينا ... انه مضارع مبني للفاعل عند الوقف وعبارة اسقاطي عبا
الخلاصة لنصوصها بتاء المطاوعة كما تقدم ومن بناء التكلم كتعلم وانجنب
كتلك والاغفاء كتبنا والحي ونحو كما بيعت المراة طارت ابعا وعلى دراسة العلم
واحره الجميع الى كان حقه ان يفسر بالثاني التي زيادتها معتادة لا الاحتراز
عن الاطعمة كشح بغايات نحو مهام فوقه بنا وكلام ابن ... منه ازالها ثبتت من الفعل
اصل ... الاحتراز بتغير المضيع ... بعضهم ... فيكون ... الثالث زيادة تحا
غير معتادة فلا يضم ثانيها فوقه وثالث الوصل كلمه على ثالث الجمع مع الاول وثاني
ثاني الفعل المبني وبعض الوصل لانطلق لانه لو اقتصر على ضم الاول لالتبس بالامر عند
اسقاط الهمزة في الدرج مع الوقف عليه نحو وانطلق وفي عبارته حيلاء ومضى
الكسر او ضع الكسر قبل الاخر في الماضي والكسر مخصوص على الضم ... قبل الاخر في الغا
بناء المضارع لم يهي ماضيا حتى كان حالا او مستقبلا وكسر ما قبل اخر الماضي وفتح
ما قبل اخر المضارع تارة يكون ملفوظا به كضرب ويضرب وتارة مقدرا كقيل ويقال
وتارة حقيقيا كما تقدم وتارة حكميا كعلم ويدحرج فتقدير الحركة في بناء المفعول
عين ما في بناء الفاعل ويجوز مع ما ذكر في المثال وهو معتل العين ان كانت
بلا واو وان تقلب تلك الواو هي اصرا كان مضارعا ذاته وذام الكما

ل

فعل

وجبس

ل

طم

ع ع

سماه بعلام السيغة على الماضي
باعتبار زمانه عكس ما يتوهم
المبتدئ من جاء الماضي

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

في الاعراب وعن مخرج بالظرفية مثال الكاثر ومثال البادي كيف وان تنقلب في مقول
زد وفي الفاعل ضم الثواو أو زد على التقييم السابق مثال اشواو وانقلاب فاسم مفعول
وعبارته توهم ان ذلك على سبيل الوجوب وليس كذلك كما نبه عليه ثم ذلك غير
مخصوص بالامثال بل مثله ما التقييم غوامض في وفي الافعال هو من اول الامثال
اذ لم يقيد في الامثال هو معتل الفاء فهو مقول انه اخص من التقييم من وجه لمن
اقول علة تسميته مثال الاشبه البيان فيه انه لا يتوجه شيء من امر اد التقييم ويزاد على
التقييم المتقدم المقرر في الاجوف انه اعلت عينه ان قلبت الفا نحو قال وباع
قلب عينه ياء او واوا مع اخلاص الكسر مع الياء والضم مع الواو في البناء ومع اشمام
الفعل مع الياء فيه الواو واذا قلبت عينه ياء نحو قيل كما انه اعلال سلب حركة
الفاء ونقل حركة العين اليها وقلبها ياء واذا لم تقلب نحو قول عمل واحد وهو
حذف حركة الضم في الياء اذ قلبت عينه واو الكسوع عمدا ازالة حركة العين
وقلبها ياء وكذا اذا لم تقلب كبيع سلب حركة الفاء ونقل حركة العين الفاء العين اليها
وفي الاجوف عندهم على الامثال وتقلب الضاد ان تقلب بحروف ان وان يقع الفعل
وان تقلب عندهم على ان تقلب وحملته حسب الاعلال من الاجوف ويحتمل ان
يكون في الاجوف متعلقا بتقلب في غيره ان تفر معتر ان والاول انسب بقوله التقييم
المتقدم في الاجوف تقرير او حقيقة الاشمام ان تشلقه على الاذكر لفتة بحركة
ذاقة مركبة من حركتين او ازالاشبع اجزء الضمة مقدم وهو الاقل ويليه جزء
الكسر وهو الاقل ومن ثم تمحضت الياء والكلام معمول مقدم جرام اوذ الشار كه
الى ما ذكر في الاجوف وبالاختيار متعلق بالواو وبالكلام ان تجوز الاوجه الثلاثة في افتعل
وانفعل المعتل الفعل كالاختيار والانقياد متقول اختير وانقيد بالاخلاص الكسر والاختور
وانقود بالاخلاص الضم وكذا الاشمام ومافوضعه ان كان عينه والاصل من جنسه
وايدعندهم على اختيار ان الاوجه الثلاثة في المفاعيل خلافا للجمهور
القسيم بين موضع في بالاوجه الثلاثة في دون الباب والتيانه بالمطاوعة يقود كثير
الثلاثي والخماسي كانفعل وانفعل اختير معا به الخلاف فلاثة او ورد عليها
اتفاق زجاجي بان الاوجه الثلاثة في الثلاثي الفعل وفي المطاوعة ثم في ان
ذلك في الخماسي الفعل خاصة وافعلت تقع في المطاوعة نحو اشتر واوهم
ذلك انه لا يدخل الثلاث والاوجه الثلاثة وليس كذلك بل من جار فيه وما في الفك

ه/٥

في الخلاصة من اجتناب الشكل الملبس في الفعل نحو بعت يا عمرو وكلت يا زيد وفي الفعل
نحو حب زيد بالضم ورد وإنما لم التباس بل من الجمع عن المضموم من قولها وما باع
فيه نحو حب أحق هذه أبو حيان وعن ابن سيبويه والأصل لم يلتفتوا إليه ثم قال
أبو إسحاق ونظائره في كلام سيبويه أن الأوجه الثلاثة مسموعة عن العرب إذا اضطر إليها
من الإشباع بل بقياس والقياس إذا أدى إلى اللبس لم يجز إلا ما سمع وهذا الصنف المتقدم
ذكره [illegible] مفقود له فلت فقد نقل أبو إسحاق بعضهم عن ابن عصفور
أن مراعاة اللبس في ذلك هي وعدم مراعاته قليل وأشار الناظم إلى أن اللبس مغتفر عند
بعض العرب ومما استدل به أبو حيان من قولهم عنا ما شئنا لا دليل فيه لاشتماله
على النون [illegible] للبس [illegible] قالت [illegible] قلت لها
كيف كان [illegible] عندكم فقالت عنا ما شئنا فالسؤال فيه أن الفعل مبني للمفعول
و[illegible] أنهم لا يمنع أن ترتكب الشكل الملبس مع وجود اللفظ بعينه ونزلت
بغير شك وكما زاد الناظم على الخلاصة ببيان حكم الشكل زاد عليها ببيان قلب عين
الأجوف في المضارع [illegible] ويباع وهو معنى قوله وفي المضارع [illegible] وبيان
قلب لام الفعل الألف بقاء سواء كانت الألف منقلبة عن ياء كهدى في هدى أو عن واو
كغزا في غزو وهو معنى قوله ولام في الفعل [illegible] وقوله [illegible] لما امتنع بناء مصدر
ثلاثي [illegible] أن الأفعال [illegible] لا تبنى للمفعول إلا [illegible] منها
ومرفوعها يسمى بالفاعل ومنصوبها يسمى بالمفعول وهذا رأي الشيخ أبي علي وجوز ذلك
سيبويه والشيخ أبي علي [illegible] مرفوعها يسمى بالفاعل ومنصوبها يسمى
بالمفعول لأنه [illegible] ولا ينتقص الكلام منها مع الخبر الناقص ثم
بين [illegible] بناء التعجب والتفضيل يصاغ من فعل ثلاث صرفا وقابل فضل
تام لم ينف ما ولم يصغ اسم للفاعل على أفعل [illegible] فوقه [illegible] الأمثلة [illegible] بناء
التعجب والتفضيل من فعل ثلاثي مجرد [illegible] وعدم [illegible] أن الفرع
من المصدر والأفعال من [illegible] الأجناس [illegible] كالحليف والحمار ونحوه
[illegible] من أدخلها [illegible] وشذ قولهم أفرس من [illegible] وعلى [illegible] قولهم
لا يفاعل الأمر [illegible] في [illegible] ثلاثية وشذ قولهم ما [illegible]
للتوهم [illegible]
على الثلاثي [illegible] بعض [illegible] وبعض الروايات

عمم

ثم

عدم

الفارسي وجوز ذلك سيبويه

مبحث بناء التعجب والتفضيل

تعالى ما قال

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد واله

المقصودة فما ازيد ... به نحو ما احسن زيدا وما اخصره من استنج وخلافهم من مولدات
الهمز والمفاعلة والاختلاف في افعل فقيل يطرد في نحو نقلا ومعرفة لسيبويه
وقيل لا مطلقا وقيل ان كانت همزته للتنقل لم يجز كما عرفت والاجاز كما مر الشكل وان
يكون منفيا والا فان النفي فيما لا يتعجب منه نحو ضعف وشر من الاعسار واعسر وان
يكون قابلا للتفاضل في معناه فلا يطرد في نحو فني وقات لانه لا مزية لبعضها
على بعض ... يدل ما اعجب موته وما اعظم ميتته ... ما الزائد وان
يكون تاما فلا يطرد في نحو كان ذلك يكون النقصان فلو قلت ما اكون زيد قائما
لكانت الكون ضمير ما على انه فاعل وتنصيب الثاني مفعولا ومن انما يكون للفعل
التام وكذا اسم التفضيل لا يبنى من فاعل وان يكون موجبا فلا يطرد في منفي لان
ذلك يوقع في التباس النفي بالاثبات والا يكون الوصف منه على افعل كشهل
وعمي وحمق لان اسم التفضيل منه يوجب الالتباس ... التفضيل فيه وحمل عليه
التعجب وان يكون مبنيا للفاعل وقد فلا يطرد في مبني للمفعول سواء
لازم ذلك كعني وزهي او لا كضرب للالتباس في الثاني والحمل في الاول وشذ ما اغنى
بحاجته وما اسم هو اشغل من ذات النحيين ومعاني ... اشدد او اشد مطلقا بغير
اشد انصب وجر بابعد اشدد ... رفع ما قدر على الابتداء وينصب
على الاشتغال واشدد وما عطف عليه فاعل خلفه واشد ... للتعجب
فيكون فعلا والتفضيل فيكون اسما ... مصدر الى الفاعل مفعول مقدم ... جار
وتعلم ... فيصدق بالمفعول هذين ... اشد فعلا والتفضيل
... انه تفضيل فوجد وجر ... يكون امرا والماضي ... ما المصدر
بياء ... المفعول والغالب ويحتمل ان يكون ماضيا فهو باعلى الامر على ... من
... وبابا على المفعول مقدر ثم ... على عموم فيهم
بما يعلم من ... زاعمي ... الاول والثالث والرابع ... التعجب
... وما اشار ... التسهيل من اذلم تقول في التعجب من ... زيد ما الجمع
... ان امتناع التعجب ... من جهة اللفظ حتى يكون تعجبا
الى لفظ اخر ... للجواز وانما ... جهة المعنى ونحو الجمع ... للتفاوت
ثم المصدر ... يكون ... موصولا ... التسهيل والبناء
للمفاعيل فيجب ... لا يتوجه ... وحينئذ ... التوسط

بعـ

فلا كثر التفضيل بغير مما انها لان المصدر المؤول لكونه معرفة لا يفيد الا الاتصاف
على التعيين وان الاستغراق والتعجب انما هو مقصود اصالة بل جرى ومعنى فلا كثر
اذا جيء خلفه فلا كثر لعاقر فلا كثر وليس معناه ان فلا كثر لا يستعمل الا خلفا
لعاقر فلا كثر بل يجوز الابتداء به اشد واشد مع استيفاء الشروط وصوغ التعجب
والتفضيل كما به التسهيل وهو لم يرد من الشيء وكذا لا يستعمل في الصوغ من غير
نحو ما اشد فلا يلفظ معناه الا بلين فلا كذلك فاشد واشد ان ذهب فيها فضا
فالاداء بالمنوب عنه من غير زيادة ولهذا قال ابن الحاجب ان ما احمر
وما اشد حمرته سواء فلا يرى ان ما اشد استخراجه ابلغ من استخرج وكيف
يكون نائبا عنه لكن صرح فيه كون فلا كثر لعاقر فلا كثر احد ... مع
استيفاء الشروط وقلة انه لا يعرف الشيء عن المستوفي الحد الكافي ولهذا
مثال الى مختص بها او اشد فسوق لم لا يتصف ابو قيس مع ان فعل الفسوق
مستوفى للشروط واجاب بان هذا المانع اول على ان الفسوق او المفقود
وصف الفسوق بالشدة كما في قول الشنفرى فسوق العجاز وقلوبهم اشد
فسادا وتقدم شرح قوله وسوى هذا اثبته لكن لم يتقيد باب المصدر

مبحث ابنية المصادر

فعل لذي الثلاثة عدى فعل كفتح للازم عنى فعل مثل يعني يكون مصدرا ولثلاثة الثلاثة
للمفعول
غير وعدى مبني كمسكن اللام والجملة صفة لثلاثة وقدم من الالف
الا لا وقد يراد يكون ذو الثلاثة على فعل بفتح العين وفعل بكسرها واحترز
بقوله عدى من فعل اللازم وفعل بالكسر اذا كان فانه ليس قياس مصدرهما
فوقه وفعل بفتحتين مصدرا للازم منهما وعلى هذا صيغة للازم وفعل بكسر العين
وهذا مقيد بما اذا لم يدل على حرفة او ولاية وان قياس مصدرها فعالة
والاية والاعالة وان قياسه فعلة كحمر حمرة والاعلى معنى كان قياسه
وجوه كبيس يبوسة وفعل اللازم ذو فعول مثل اغراء وشيء ذا استعمل بازه وافتعال

مثل فعال والنزاء والصوت لفعال وفعلان فيجوه وتغلبه للسير والفعول بفتح العين مصدرا مقيس فعيل حتمي

لد وفعول خبر وذا كحل كعرا غرورا واسم ليس ضميره وفعول اي ليس فعول
شاملا لجميع انواع فعل اللازم بل ما دل معناه على الامتناع كالابي الرجل
من الشيء اي امتنع منه فانه مصدره فعال وكسر الفاء وان البيت البيت نفر
وما دل منه على التراخي كمشى يمشي مشيا وفعل ابن ومثله يعلى نعم البقاء

وما دل منه على الصوت كغني وصهل فيه اسم مفعول وفعال بضم الفاء وفعيل وما دل منه
على التقلب كغليان القدر وغليان مصدر فعلان وما دل منه على السير كرحل فيه اسم مفعول
وفعيل فيستوي فيه فعال وفعيل فيما دل على الصوت وينفرد فعال فيما دل على الداء وفعيل
فيما دل على السير وكل ما هو مفرد ان يرد والمراد على ما قرر اوردنا انه فيه اسم مفعول
وفعالة داء كلبث فعولة وفعالة لفعلا وما درا لها فعل فعالة وفعولة فقيس
في مفعول وفعل اسم الوصف منه على فعل السهل سهولة فهو سهل وفعالة في مفعول
وفعل اسم الوصف منه على فعيل كشجع شجاعة وهو شجيع وكل ما هو مفرد كذا
في الضمة سلوك هذا التفصيل فيه وما ذكر من الاوزان في الانواع المتقدم
منه خلافه ... ما وجعلته حرما لا فاحي والرابعة مقرر منه وذلك كسخط مصدر
سخط والقياس فتح العين ورضي مصدر رضي والقياس فتح الفاء وعنى في ثلاثة مقيس
مصدر كغفران التغريس وزكية تزكية واجملا اجمالا ومجملا مجملا واستعذ استعاذة كانم
اقم اقامة وعدنا دا التام ونعني في ثلاثة مصدر مقيس دا الثلاثي وتغريس حتى مخروم اي وذلك
تغريس والتقريس فيشمل احزمه فهم اي ان التقريس ولا يلزمه من ذكر تفعيل ما يلزم
الفلاهة من التكبير لاقتصاره فيهما يأتي على تفعلل وعدم ذكره لامثاله
لا لكن ولان ما فيها من التنبيه على مصدر الامثال واصل استعاذة كاقامة استعواذ
واقوام فنقلتا حركة المعتل الى الصحيح قبله وفرقتا في الاصل وانعقد ما قبله
الان فقلبتا الفا ولم يفتح مر ذلك سكون كسائرة لانه لا يلتقي من الاعلال هنا ابعد
كلام فوعز واومبا ولا بعلته ... للتفسير باولهم ثم اجتمع الفان فحذفت
الثانية على الاصح لزيادتها وقربها من الطرف وعوضتا عنها التاء وتزادج
لزمتا العاقبة ومن غير العاقبة فوليم استبداه استبطلها وارى اراءة وسواها وقبل
ختم والثم اذاك في الصغرى تتبع المصدر الذي اداه تامصدر الفعل المفتتح بهمز
الوصل واعل امية ثلاثة اعمال ينقلب مصدرا وهو الماتيان فصل الماجي بحمه
من وقع ما قبله وكسر ثالثه الفعل كاقتدر والتخراج ومنه اقامة واستقامة
وامر دهما اجل الوكر لما انعزد ابة مما سبق وحصر فوته واوقع عمال المركب بالنسبة
تا وابينه والرابع الضمة بتفعلا وفعالا وفعلة تفعلا لعمل الفعال والفاعلة
لي الضمير ابع تفعلا مية قلبه مصدر التشرح ج ترحرجا والرحلة كزحرج مصدر ل د
ومما وحلالا وفعلة والقعابة نه حكمه كحوقلة وبيطرة ولابتفاسرالا ول

فليس

لنزالدك

الاب المكرر كوسوسة وهو مقيس فاسم فعلل الجعللة ونظم المصنف ذكر ما في الخلاصة من اشعار
قياسيته وبقاء الفعلال في المصدر ان وهما الزلزال والجعللة والفعلال والفعللة وهما مقيسان فاسمان
معا لكن فيما يسمع التاي مفتوح بغيره ولا كذا لكما في داء كياوم ولم ينبه عليه لقلته ولوضوح ذ
تقليله **وفعلة لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسة في غير ذي الثلاث بالتا المرة**
المصدر من اسماء الاجناس العامة الموضوعة للقليل والكثير بلفظ واحد وفاته الدال
على المرة الواحدة من الحدث دلوا على ذلك بلفظ فعلة بفتح الفاء وسكون العين
من الثلاثي سواء بقي لفظ المصدر على حاله كلبس لبسة او خالفه فيقول كجلس جلسة
وانما يعبر هذا الوزن المرة اذا لم يكن هو المصدر العام فان كان دالا على المرة فقط
بالصفة كرحمة واحدة ومعلقة قصرا ولم ... مع وجوب التقليل به نحو عنه
زيدنه الامر المصدر ... ولم ... معنى فوته ... والدالة على هيئة
مخصوصة من الحدث دلوا على ذلك من الثلاثي ... ونحوها نحو جلسة جلسة
المشهور وجلسة ... وهذا ايضا اذا لم يكن المصدر العام على هذا الوزن فان
كان دالا على الهيئة بالصفة نحو نشدة ... فلا ان مثال
يكفي ان نحو كرة ... على فعلة ولا فعلة يجوز ان يرجع بدل
فعلة وفعلة للمرة على المرة والهيئة ولا يرجع الى الصفة اذا السابق
فان الجار بروي ولو كان في مصدر الثلاثي المجرد التاء فالمرة والنوع على مصدرها
المستعمل والعارف والقرائن كنشدة واحدة ونشدة ... ومقتضى كلام
ابن مالك ان ... على فعلة ... يدل على الهيئة ...
على فعلة ... على فعلة ... يدل على المرة ... على فعلة
... ومقتضى كلام الجار بروي ان نحو رحمة ... على فعلة ...
الصفا والعارف القرائن وعلم ان ... من الثلاثي من قوله وفيه ذا ...
الخ وهو مبتدأ وجملة ... والرابط مقدر ... خبره ومن مقدم
مقدم بغير وبالتاء متعلق به والمعنى ... على المرة من غير الثلاثي
دالة على مصدره كانطلاقة واستخراجة وهذا اذا لم يكن بناء المصدر العام
عليها فان كان دالا بالصفة كاقامة واحدة ومن صفة الثلاثي من ...
... مقيد ... فان ... مصدر ... على ...
عليها نوال ... حسنة ... سيئة ... والهيئة

وشكله افعله واحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وقوله عليه
عليه الصلاة والسلام لعائشة ان حيضتك ليست في يدك فهو بكسر الحاء على ارادة
الاسم او الحال وعلى ان الحيضة بالفتح فالمراد الواحدة من الحيض وهو المشهور وان الحال
فيمتنع والاكثر بالفتح اذ المراد حيضتك التي انت فيها وبه على الفتح كان الاصح الكلام
في حال التغيير وذلك ان ما كان مصدرا ما لكم فان كان افعال الشيء فان المراد علم حاصل
منه على الاستعمال والاستعمال ان كان لكم وان كان احد منهما في اسماء وهو اسم
كافة التاء ولم يبنه على ما في الاصل من شذوذ مجيء الهيئة على فعلة في غير الثلاثي لان
التبيين على الشذوذ غير ضروري في المختصرات ومعه ان التنبيه عليه يشير لذلك بل
يفهم منه ان الهيئة لا تجيء في غير الثلاثي على فعلة وهذا الاحتياج اليه ومن ثالث صيغ
للمكان والمصدر الميمي والزمان وفي مثال الواو وعينا اكسر كذا الحر من يفعل غير المضارع ولوه مفعول

مزيد واسم مفعول يعني المصدر والعين زائدا فعلى الصيغ والجاران متعلقان به والزمان عطف
على المكان والمعنى انه يصاغ من مصدر الثلاثي وزنا على مفعل بفتحتين وضم العين
اسم للمصدر والمكان والزمان وما كان من غير ذلك ان يصح ان يقرا بالمصدر او بالمكان
والزمان وكان ما عين كالمضارع فعلوا حركة عينه فتحة وعين حركة عين المضارع وان كان
كان المضارع على يفعل بالفتح وذلك لانه مفتوح تبعا للمضارع ويعدلون به الى
الى العين المكسورة وان كان على يفعل بالضم وقال سيبويه فهو بفتح ما كان يفعل
منه مفتوحا ولم يبنوه على مثال يفعل لانه ليس في الكلام مفعل فلما لم يكن الا
بعده وكان بعضها الى احدى الكسر الضم واحدهما المعنى ان كسر في هذا الباب
في ابنية المكان والزمان للمضارع يقتضي ان يقال فيهما مفعل بالضم الا انهم
تركوا المفعل في كلامهم ومصون ومصطلح ومكرم من الامر الشعراء وعدلوا الى الفتح
لانه اخف من الكسر وقوله من ذلك الى نحو ابنية الاول على انه منسوخ حرف
بلام الشذوذ كاض ومن محمول على صيغة يعرفه فوقه من الاتي لكن الثاني من يفعل التي
كان من عمله الاول محمول على مجرد ضبط القلم فوقه عينا مفعول الكسر وفي متعلقة
به الكسر وما بعده من الثلاثي اذ المثال هو معتل الفاء مع الفاعل مقرر
بالواو ووجهه من الكافه اذ هو لكسر في المصدر والزمان والمكان وهو في معنى
الاستثناء معلقا له وكان ما حقه ان يوجد في فتحه كذا الحر من يفعل اي جمع ايضا
الفعل وعلته ذلك فيهما مضارعه مكسور كموعد وموعد مضارعه مما الثاني م

يعم

فيه الكسر كما هو ان يجعلوا امالته بمعناه وتابع له يعني كبغى والتزموا وجها
واحدا وفيما يسر له بفعل كوجل اشتهر الكسر مع بناء وعدم كون كل واحد منهما
تقع الواو فيه حرف لين وهو كثير وان كان للتقيد به بيوجل وبابه وكذا من حقه
ايضا ان يستثنى معتل اللام كمشى ورمى ووعا وانما يفتح فيه عين الفعل ستر
برا لما في الكسر قبل الياء واستثقالا للاعراب عليها كمرمى ومسرى ومسعى
ومرعى وملهى وسواء كان له مفعل اولا كما علمت من الامثلة وان اجتمع
الامران اعني اعتلال اللام وكون الفاء واوا غلب اعتلال اللام كموى وانما غلب
فيه موجب الفتح على موجب الكسر لان العلة فيه المفتوح اوضح وهي الفرار
من الكسر قبل الياء ووقوع الاعراب عليها كما تقدم وعلة الكسر معنوية
وهو العمل كما تقدم ويستثنى من الفراوى ما كان مضاعفا كوح وجيا ووجد
وجياحر بفتح فيهما وولشي بيوكاو واوود الحير ووذى بمعنى
تفقى وان الفتح فيه ملتزم استثقالا للكسر على الواو قال تعالى هو وثا يبلم
بالعيون التي والعفو النار رجا شروا اولا سار ايفوله كجزاك راجعة
الى قوله اكسر عينا بعود من يفعل كجلس الخير مع ام بشر له كون الكلام
في اسم المصدر والمكان والزمان والتقيدي من المدد ويجعل عين المصدر مبتدا
خبره كجزاك اعني المصدر مهو اسم المكان والزمان كجزاك الكسر عينه
حالة كونه مع المدد بجعل وتقدمت علته وهي اتباعه للمضارع ومفهوم
ان المصدر مفتوح وانما فتح لكثرة دوره والاستغراق المكان والزمان
الكسر للتبعية المتقدمة والارادة والبعد وتقدم ان منه الشير على الكلام
قوله ولفظ مفعول الخ عطف على نائب فاعل صيغ ومن برعطف على كذا
على راي الاخفش اي وصيغ لفظ المفعول للمكان والزمان والمصدر من الغير
اي مما زاد حروفه على الثلاثة سواء كانت كلها اصولا ام فيها زوائد
بن نحو الكرمة مكرما اي اكراما وجزاه مكرم زيد مكان اكرامه او زمانه
ومن قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق اي كل تمزيق وقول كعب بن مالك
اقاتل حتى لا ارى لي مقاتلا والغدو الراح المر يفيء الالة كثير ان فنت الامه ها
وبقية لان الزمان والمكان ووجه المسالة ان المصدر مفعول به وكذا
المكان والزمان مفعول فيهما ومفعلا مفعلا المفعال الالتزام مفعله

وانجوا اذا غم الجبان من الكرب فقال
زهير الجبر رضي الله عنه: اقاتل حتى
لا ارى لي مقاتلا :: وانجوا اذا

وفعلة وما افتعل فيه عن حصر على الاشتغال والآلة وفعول ثلاثي الجماد والمعنى انهم جعلوا فعلة وفعالا وفعلا والكسر المعربة لثلاثة ومتح العين فيها اسماء للالة من الثلاثي كمكنسة ومرءاة ومسلة ومخيط ومبضع ومفتاح ومصباح ومغزل وما جاء على خلاف ذلك فهو شاذ ومن امثلة اسماء الالة الدهن وبال زاد بها على الخلاصة والمصباح العلم ابنية الصفات وهي الخصوص واسم الفاعل الا هو المعنى اسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها كفاعل اسم فاعل الثلاثي لا فعل الالوان والاخراق وافعل وفعلان وامثلا وما الاغراض صفة فعلا ولا فعلت فل فعيل واسم خز وفعل قليل وافعل وغير فاعل النفعة فعل مفتوحا به كوصف عمه فهو كفاعل غير معدوم واسم فاعل متبر ام وجد الاسم فاعل الفعل الثلاثي يطرد على وزن فاعل وصف الاوكان فعل بفتح العين متعديا كضرب ولازما كقعد او فعل بكسر وهو متعد كعلم وفهم بدليل قوله لا فعلا لا بمعنى غير وفعل بكسر العين والالوان والاخراق بدل الاشتغال من فعلا وفعلا متبرا وغير والمراد بالاخراق الخلق والمعنى ان قياس اسم الفاعل من فعل المكسور العين اذا كان للالوان والخلق افعل كاخضر واحمر واعرج واعور وامثلا اشتمل على الالوان وفعلان متبرا فهو من الا ثمر كشبعان وكذا يكون لضد كعطشان وما وافقه على فعلان وفعل النه للاعراض جمع عرض وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كعرج والبطر وفعل صفة اسم فاعله فاعله ثبوت فعل بفتح العين وكسر العين وفعل قوله ولا افعل بكسر العين وله فعيل كظريف وشريف والفعل بالسكون كضخم وشهم ومتابل العين كحسن وبطل وهو قليل وافعل متبرا هو حينئذ لا ادلة ما قبله لا قليل فيه انها كالاحمد واحرش وغير فاعل متبرا وجملة النفعة حبر والمراد الجمع وبالبناء وفعل فلعل النفعة ومفتوحا حال من فعلا والذي فعيل نحو غيم وهو عقيمة وافعل نحو شاب فهو اشيب وفعل نحو شاخ فهو شيخ وفيعل نحو طاب فهو طيب وهذه الثلاثة مندرجة تحت الكلام وغيرها ثلاثة افعال كالمضارع مع ضم ميم كسر رابع اي واسم فاعل غير ذي الثلاث وهو ما زاد عليها كمضارعه في الزنة فاذا الربيع الاتيان باسم فاعله جيء بمضارعه وعوض عن حرف المضارعة ميما مضمومة وكونها مكان حرف المضارعة ثم كانة ميم مضمومة لا يعني من بعضه وفول الخلاصة سابقا او في ثم ذكر رابعه نحو واصل فهو مواصل

على ابنية الصفات

على العرض هو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

296

وقول الخلاصة مثل والماضي احسن مما قاله لا فرق بين ان يكون رباعيا كعامر او خلا
منها كمتدحرج ومستخرج وان حمل كلامه على الرباعي باعتبار ما يقول نعم خرج نحو
مواصل ومنهم من اطلق انه لا فرق بين ان يكون في المضارع مكسور الشواطل او مفتوحا
كمتوقع واعلم انه لا فرق بين ان يكون الكسر ملفوظا به كعامر او مقدرا كنحو مستنفع
ومستشر وان مفتحا للاسم مفعولا وفي ثلاثي زنة مفعول اخذوا وان مفتحا الرباعي فتح ما قبل
الاخر مفعول له يعني للمبتدا او هو واجع وفي ثلاثي مبنيا على تقدير مضارعه وان اسم
ومفعول في ثلاثي وزنة مفعول مفعول مجزوا والجملة جواب المبتدا والرابط مقدر
اي اخذوا به ومفر مبيع ومقول وتعز ومرمي الا انها غيرت لما سياتي به التصريف
ان شاء الله تعالى وناب نقلا عنه فعيل وفعل وفعل كذا دال الفعيل بمعنى لا مفعل الا انه
احد صيغ الاوزان بوزن مفعول من الثلاثي نيابته مقصورة على السماع وان كثر ذلك
في فعيل وذلك لان القياس يشترط على شيوع الكثرة وعدم مخالفته مقتضى القياس
والنيابة هنا مفقود لعدم الجريان على التركيب والنيابة على مقتضى القياس فالاول
وهو فعل بكسر فسكون كذبح بمعنى مذبوح والثاني وهو فعل بفتحتين نحو قبض بمعنى
مقبوض والثالث وهو فعيل نحو قتيل وجريح وكلمة من خفيف تقع على الشيء الحاء
المذكر والمؤنث فقد عن اختلاف وجمال الدين عليه في الخلاصة بالاستدلال
وانما لم يصرح منهم فعيل الموجب لمنع ان يقام كذلك وعدل على سبيل الاستغناء بالمعدول
اليه عن المعدول عنه وهذا لا يعتبر في الفتح وهو النيابة هنا وذلك انه قد يكون الموجب
للفتح هو انه يبنى معنى المفعول وامر ايتبع معنى المفعول ولا يفتح كلما هنا فان
فعيلا ابلغ من مفعول ولذلك لا تقول فيمن جرح جرحا خفيفا جريح وانما تقول مجروح
ومعنى منصوب على نزع الخافض اي انما ينوب مناب كثير مفعول في المعنى وهو
الدلالة على المفعول لا في العمل ولا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل ابوه
خلافا لابن عصفور في اجازته ذلك ويحتاج الى سماع ولا تقع من معنى مشبهة ومن
من الثلاثي جهة لانطاع الصفة المشبهة من المتعدي لان المتعدي يقتضي
العلاج والحدوث وذلك مناف لما تدل عليه الصفة المشبهة والفتح مقيد
بعلاقة المبني للمتعدي من ترك العلاج مثل ان يكون صيغة مفعول الرحمان والرحيم
وكثير مبنيا على تقدير مضارع اي وصيغة ادكن وذلك امثلة العبارة كلها
والثلاثي مبنيا ذلك وجهة حال والجملة جواب الاول والرابط العموم بلا لام والمعنى

يجوز مفعول الفعل والمنزل

الثلاثة

ل

ى

ع

ع

هذا مع انه وصف معدول
ان عدل الى فعيل مفعول لوجهين
احدهما ان العدل على فعيل فعل
على سبيل التعريج ومن الموجب

ادم رحمان اي حيم صفات
مشبهات فهو فعلان من
المتعم بعد ... من
اللازم

ان الوصف الذي اريد معناه لا الذات على ذكر الثاني اقتصر لجهة الاشتراك ولا يثنى الا
مفرد والثاني اذا اطلق انصرف للمجرد وهو المراد وشذ ما كان مرادا به علم ومعنا ما كان عينا ومنه
من الندر والنيم من العز هو ما زال هو **التانيث** اقتضى به بقرينة العمدة ان علامة
مقيد تاؤها لكل منها تنبيها صحة المعنى بالتانيث على ان **علامة التانيث تاء او الف** علامة
التانيث في الاسم المتمكن واما المبني فلانهم لا يجعلون علامة تانيثه ما يدل لكسر
بل يعدلون الى اعلامه تانيثه بغير ذلك نحو ذلك كذلك في الكاف والنون في هن وتعد الحال في قولين
تاء تجمع نحو مسلمات من قبيل التاء الى التاء في الهاء في الاولى ان التاء في الوقف
والهاء في الوقف والاصل هي التي اطلق لا ما للكوفيين فالعكس نحو الحال الهاء تشبه
الالف في المخرج والاظهر ان كلام التاء والالف ابلغ على حركته وقيل الالف اصل لان
التانيث بها الازم وهو اول عشر القراءة لم يونث الفعل بالالف لان تانيثه تشبيه
بل ما يلزم الفعل اول في التاء يدغمها ويدل على قوة التاء من نقضها كثر من
الالف بها وتانيث الفعل بها دون الالف ويدل على قوة التاء فيها بها ويقدرونها
ايضا وجوها في تصغير المونث لعدم اتيانها وذو التاء تعلق الجمع والخلو
والاولى لفاة مثل الالف قيل للالحاق وان جرد من التاء ومنع الحكم فيها للتانيث
لاختلاف **وفي اسامي قدروا التا كالكتف ويعرف التقدير بالضمير ونحوه** ... **والتصغير والاضمار**
فتكون علامة التانيث مقدرة ولا يقدر سوى التاء والرجوع لهاء التصغير
يدل تمثيله ويستدل على تقديرها واراده معناها بامور منها رد ها في التصغير
كذا بيت وعييبة في تصغير عين واذن ومنها عود الضمير المونث على الاسم ومنها
لو ما نحو الشمس وغيرها ومنها تانيث الخبر نحو دار واسعة ومنها تانيث
الوصف نحو اذن واعية وغير جارية وكذا اسم معين مفعول ومن الوصف الحال
نحو سليمان الريح عاصفة ومنها الاشارة نحو هذه جهنم **تنبيه**
من الاسماء ما فيه التذكير والتانيث باعتبارين مختلفين وربما اشكل ذلك على الواقف
عليه ومن ذلك ان ما يتبين واخص عقد بالتاء على الاكثر اقسام احدها ما اريد
به الجنس لا غير ويشترك فيه التذكير كالرطب والتمر والنخل واثانيا ما اريد
به الجمع لا غير ويشترك فيه التانيث كالنجم والنخل والاشكال ما اريد به الافراد
كالكلم وصورته نحو جمع موت الكلم موضع والكلام الطيب جنس ومفرد
الانعام في نحو الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه جنس وفي نحو ان الكريم الا

مبحث التانيث في الاسم المتمكن

لم

مجهو

في الانعام نعم نسقيكم مما في بطونها جمع وكذا البعض في نحو والطلح المشكون
وجزء بسهم والنخل في نحو نخل منقعر والنخل باسقات وكذا الشعر يكون جنسا وجمعا
والتاء في اسم الجنس لفصل الواحد من الجمع او الجنس فلان الرمان فيه وبه كان على قول الرب
فزيادة التوكيد والتانيث في لفظ الواحد في التي كتب الواحد كما في قوله تعالى
لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه ولا يكون الشيء
الواحد جنسا وجمعا الا قليلا ابن جني والحصى المعروف بعلي اللما
بلا اشكال ومقاعد عوملا بالعاملين في التي كتب الواحد قول الشاعر واحكم
كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد ولا تليه فعولا الا مع مفعال مفعيل لا
المفعل واشذذ ما اتى وغالبا تمتنع من فعيل ان تبعا موصوفه كالقتيل قد اعلم ان ضمير
يعود على التاء بغير فيه قوله قبله وفي اسماء فقد والتاء وفعولا مفعول تياه
والاحوال مفر ومعناه ان الكلام بمعنى فاعل كصبور وشكور للمؤنث تحرزا
اذا كان بمعنى مفعول كقول الشاعر والله اني حبست كل فحوله ركوبة
النوق فان معولة بمعنى مفعولة الا مفصورة فلزم حذف التاء ومفر وقل
كالشي ادى بل بغي فانه فعول من البغي بمعنى فاعل فلنتبه واوح واد غفت
وكسرت لتقريب تباعا وقال ابن جني هو فعيل ولو كان فعولا لقيل بغو كما قالوا
فهو نهو اعن المنكر فان قيل الشاذ فان مقتضى القياس عند اجتماع الواو والياء
وسبقت احداهما بالسكون قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء ولم تلحقه
التاء لان فعولا بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث قال البيضاوي ويحتمل
ان يكون فعيلا بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء لانها للمبالغة او للنسب كحائض
اهـ ومما عللنا به الحاجب عدم لحاق التاء بعض الاوزان بانها بمعنى النسب
ان في كلام الحاجب وتامر ونسب بمعنى الحروف فلم تراع الفعل الحقيقي
الاترى فان المنسوب بالياء كذلك وتلحقه التاء فلك ومن يلم ان المنسوب
الى على وزن فاعل لشيء باسم فاعل لابن وتامر فاقترب المؤنث لا تدخله التاء
وقوله تعالى عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعل
للمبالغة كما في علامة غلام ادقاي انتهى فتبين ان التعليل بالنسب غير صحيح
والتعليل بالمبالغة مبرر التاء فقط اذ الحذف لم يكن للفرق بدليل رجل راوية
وعلامة وبه يتبين ما توهمه فيه بعض الطلبة وقال قطعة كلام البيضاوي

كسوله

انيه

ان فعيلا اذا كان للمبالغة فهو كفعول وفاعل لا تلحقه التاء وينبغي مراجعة النقل في ذلك والفا صيغ
النسب لا تؤنث وينبغي مراجعة النقل في ذلك وذكر الشيخ يس في حواشي التصريح ان فعولا
ولم يجب عنه ومفعالا بكسر الميم وفتح العين كمهذار عطف على فعولا ومفعيل كذلك كمعطير
والمفعل كذلك كمغشم واشار بقوله وشذ ما لذا الى ان ما جاءت فيه التاء من هذه
الاوزان فهو مقصور على السماع كقولهم امرأة عدوة وميقانة ومسكينة ان التقسيم
على ما ذكر في التاء فيها على ان الضمير يعود على التاء وذكره ان حروف التهجي يجوز تذكيرها
وتأنيثها ونايب فاعل تمتنع ضمير التاء ومن متعلقة بتمتنع واشار بقوله كقتيل
الى انه انما تمتنع اذا كان بمعنى مفعول احترازا مما اذا كان بمعنى فاعل فان التاء
تلحقه كرحيمة وكريمة واما قوله وفاعله فيجب تأنيثه وجه ذلك فهو
بمعنى مفعول في المعنى ولو لم يكن بمعناه في الصناعة واحترز بقوله تابعا
الموصوف مما اذا حذف الموصوف فان التاء تلحقه فرارا من الالباس نحو
الموصوف ان تنزل منزلة الاسماء الجامدة في استعماله غير جار على موصوف
كالنطيحة والذبيحة والاكيلة السبع ومفهوم قوله نعم صرف ابو حيوة التاء
حميدة ونحوها في تمام كلامه وعليه الفصل الذي قاسم في شرح الخلاصة
وقد ذكر الدماميني مثله في عبارة التسهيل فقال لا تلحقه مثله كقولهم مررت
بقتيلة بني فلان وعللوا هذا بالحمل على الباس فحينئذ يلزم نقض المسألة فـ
فينبغي ان يكون الضابط انه اذا اتضح المراد بغير ذكر موصوف ولا اشارة
او ضمير يعود الخبر والعود الكلم تلحقه التاء وان فقدت القرينة وجب التأنيث
الخ وبه يعلم انه يقال رأيت قتيلة امرأة النساء بلا تاء لان الغريزة قرينة واما قوله
تعالى كل نفس بما كسبت رهينة فقال ان رهينة الرهينة وصفة للمبالغة
او على تأويل النفس او في التاء نقل في الكشاف ليست بتأنيث رهين لان فعيلا
بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث وانما هي بمعنى الرهن كأنه قيل كل نفس
رهن عند الله بعملها وقوله غالبا اشارة الى ان فعيلا المذكور قد تلحقه التاء
كقولهم خصلة حميدة بمعنى محمودة وينبغي ان يكون راجعا الى مفهوم ما
ذكر فعيلا وان انتم بمعنى فاعل فلا تلحقه التاء نحو ان رحمة الله قريب من ... ونحوه
مثل ذاك في يوم الرخاء سابقة كلا فيهم الخلو ان صديق لان كلا منهما يحمل على الآخر
كما في التسهيل والله اعلم وأتمم بها الماضي مسندا لذي حر او مضمر حشا جا كا

ان

مجرور بالباء للتاء ومستترا كان من فعول اختص وذات حر على تقدير مضاف وصفته اي
اسم ذات حر كما في او مضمر وبه تعلم المقابلة الا اي لا تلحق العلامة بضمير المؤنث
المجازي لان الفعل حينئذ على صفة اسم ذات الحر فيكون الموصوف بالمتصل حقيقيا واحترز
بتمام عبارة الخلاصة من انه لو فرع فيها على ضمير موصوف مقدر على ما قلنا فالاولى ان
تكون العبارة على حذف مضاف فيه ان اسم ذات حر ويندرج في ضمير الحاوي والفعل في
قوله او مضمر عطف على ذا الحاوي المضاف المقدر اريد به ضمير غير ذات الحر وهو المؤنث
المجازي كالنار فلا يصدق بضمير المذكر كان من غير قوله واحترز بها الثانية وهو ما
كان من الحيوان بازائه ذكر كمرأة ونعجة واتان واما ما لا يتميز مذكره من مؤنثه
وان لم يذكر اسم الاشارة وذكر فعله مطلقا وان اريد به مؤنث كجي عقرب وان كانت
التاء ابه او فيه انث فعله مطلقا وان اريد به مذكر ولا ذا لا [illegible] تانيث الفعل
فوافقت فعلته على [illegible] واذا اجتمع مذكر ومؤنث بالعطف حكم للفعل بما
يقتضيه السابق منهما نحو قام زيد وهند وقامت هند وزيد وكان من حق ان
يقيد المصنف بالمتصل كما في الخلاصة احترازا من المنفصل فانه يجوز معه التاء
وحذفها ولعله ذكر الحاق في التفصيل [illegible] اللزوم وعدم [illegible] مضارع الغائبة
اعني في الوضع تقييد بالغائبة لانه يقال ما تقوم المرأة كما يقال قامت
قامت المرأة [illegible] التاء فيما تقوم للغيبة [illegible] وبالتاء
في ذلك للتانيث لا للخطاب [illegible] وبه يعلم ما في [illegible]
[illegible] التوكيد مع المنفصل ومما يشبه المتصل نحو غلام هند حضرت
[illegible] لان المراد به المتصل [illegible] المقابل للمنفصل بالمعنى السابق
[illegible] التقييد [illegible] على تقدير [illegible] المتصل قول المؤنث
[illegible] خطابها فقد والصفرات [illegible] امتناع [illegible] التاء فيما ذكر
مع ان [illegible] وهو مع [illegible] مستثنا
ولعل [illegible] التقييد على ما [illegible] بالفعل
[illegible] الضمير في ذلك [illegible] جواز [illegible] مع المنفصل لا يختص
[illegible] بجواز [illegible] نحو [illegible] بالضمير
[illegible] بالضمير [illegible] يجوز ان [illegible] من [illegible] لا [illegible] ان
الضمير وان [illegible] منفصل بالمعنى لان [illegible]

لمنع ذلك مع ان الكلام السابق كله في المؤنث والمراد بذات الحر ما كان حقيقي التانيث والصواب

ونعم امرأة هند

والاكتفاء بالواو [illegible] علقه كالخلاصة نحو نعم امرأة هند وان التاء غير لازمة فهو يشبه
في العقل ما ينصف الجمع وبلا [illegible] علقه ما ورد على الخلاصة من واحد اسم الجنس الذي
يفرق بينه وبين واحده بالتاء فان التاء فيه لازمة وان اجيب عنها بان الفعل اطرد فيه
ان الفعل تلزم ما ذكر الذي في المنفصل والمجازي بغير فصل وما يحتمل وراجحا الحاق ذي المجاز
مع فصل [illegible] عطف على [illegible] ان [illegible] فيهما مرور [illegible] مع الفاعل المؤنث المجازي التأنيث
بفصل نحو طلعت الشمس على طلع الشمس وهذا التي [illegible] يعلم من قول الخلاصة وان يصح
منها جواز الوجهين بفصل مع ايضا مع المؤنث الحقيقي المنفصل من الفعل بغير الا نحو
اتى القاضي اليوم امرأة واتى المجازي بفصل مع [illegible] سواء [illegible]
[illegible] بين [illegible] ملكا وانفصل بغير الا كما [illegible] فيه كلام للتسهيل
وهو مقتضى قوله مع فصل بالا الا عبارته تتوهم ان المسألة واحدة وان المعنى
انه يصح في التأنيث في المؤنث المجازي مع فصله بغير الا ويكون به مفهوم قوله
ذات حر بفصل وساوى ان وقع في جمع تكسير او اسم الجمع او جنس مؤنثا كذا نعم او لا
والجمع بالالف والتاء للمذكر ان ساويت علامة التأنيث وتركها للفعل الماضي ان وقع ذلك مع جمع
تكسير لمذكر او مؤنث ويعود الضمير عليه كما قال ان جمع بتركها الا اعتبار تقول
قامت الرجال الى اخوتهم وقام الرجال الى اخوتهم او اسم جمع مذكر نحو كذبت
قبلهم قوم نوح وكذب به قومك او مؤنث كنسوة او اسم جنس جمعي لمؤنث
نحو اورقت الشجر واورق الشجر وقيل [illegible] بجمعي [illegible] بمعنى الجماعة وقد يقال
نعم وبئس [illegible] الجنسية لانها استغراقية والقائم جمع في المعنى او جمع بالالف
والتاء للمذكر نحو جاءت الطلحات وجاء الطلحات وفي قوله ساوى شيء لان الارجح مع جمع
التكسير واسم الجمع المذكر بالالف والتاء التي لم تكن ذا [illegible] مجازا كما قال الرضي
[illegible] وفي [illegible] كنعم الايتام [illegible] بالتاء كما قال ابن قاسم وغيره وقول الخلاصة والتاء
مع احدى اللبن حمل على ما تقدم [illegible] المجازي لزم ان يكون التأنيث
مع التكسير واسم الجمع ارجح وهو ليس [illegible] حمل على ما قال الرضي فيه
ان المجاز [illegible] لزم ما لزم [illegible] جمع تكسير [illegible]
من الخلاصة وقوله كذا نعم تقدم ان [illegible] امرأة اسم الجنس لا [illegible] بالمذكر
لوجود بعض [illegible] فيه [illegible] من جواز وجوب التأنيث [illegible] قوله بالا
[illegible] والتاء ان الجمع بالواو والنون [illegible] كذلك [illegible] التذكير [illegible]

وجمع

يعم

للكوفيين وذلك أنه علامة بنية الواحد فيه وهو من مؤنث للمذكر ان الجمع بالالف
والتاء للانثى لتغير كذلك فيتغير فيه التأنيث كما ذكر خلافا للكوفيين ووافقهم الفارسي
في اجازة التذكير معه وخالفهم في اجازة التأنيث مع جمع المذكر السالم واختار
رأيهم في الخلاصة فلذلك لم يستثن منها الا صورتين من الامرين الا جمع المذكر السالم
تنبيه قال في الشرح ومن اسم الجنس المؤنث نعم جارية هند ونعم
جارية هند المرأة ومعنى فعلم الحول على ان المنفرد على مؤنث او مؤنث ومثله
قوله في الخلاصة وبان [illegible] بها كان [illegible] كان الجنس **والحذف مع فصل بالا**
فضلا عطفه على مؤنث ساوى الحذف فيه ورجحانا وساوى والحذف
عطفه الفعل على الاسم السابق بدئ عطفه الاسم السابق على الفعل على الفعل
او الجميع عطفه على الاول والمعنى ان الحذف مرجوح مع ان الفاعل المنفصل
بالا سواء كان التأنيث حقيقيا او مجازيا وشاهده الثاني في المجازي ان كانت
الا صيحة واحدة والثاني الا مساكنهم في قراءة الرفع وكذا ما بقيت من رجم وقع
في بالابنات الكرام بنات العم وان كان جمعا بالالف والتاء فهو
نظير كلام حول هذه وان اجاز ذلك مع المجازي جمع الحقيقي اولى وبه حكم
ان حذف ما التصحيح كما تقدم وقد علمت ما والرابعة مفردا معنى **تنبيه**
قال ابن عصفور في شرح الايضاح اذا كان المؤنث مفروقا بالا وجمع وانما اجاز
والا كان الاكثر الحاق الفعل علامة التأنيث وسببه في المفروق بالا حمله على الكلام
على المعنى لان معنى ما قام الا هند ما قام احد الا هند وسببه في المجرور
بمن الزائدة انها لا تدخل الا في ما كان من الشائع وعموم الجنس وقد تقدم
ان ابنة وبنت تكون من نحو تلك الاية **وهذه تمثيلية والتاء بعد مضارع لما في تغيب**
الاشارة للاحقة الماضي ومعنى لما في تغيب ان يلحقها للمضارع يقتضي لها
فيها للماضي في التفصيل المتقدم من وجوب ورجحان ومساواة ومرجوحية
وبعضهم من تؤثر في بين مضارع انها مفتوحة لان اول المضارع مفتوح وهذه
زيادة على الخلاصة **والاسم ان ثبت ذو فتح وقد اوز انها من بعدها الفعل نعم**
قال ابن مالك ومعنى عن قول التسهيل او ممدودة من التانيث الف الالف
وقد زاد الهمزة في العلامة اذن الممدودة كلها ومنها ايضا اجل والا
الا ختم بالالف والهمزة معا للتأنيث وقال الزجاجي والكوفيون الهمزة نحو حمراء

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

للتانيث والالف زائدة وقال الكوفيون بيرشى منها للتانيث بل الالف زائدة
للفرق والهمزة منقلبة عن الف التانيث فهي بالاصل معقوصة زيدت قبلها الف
للمد وهو الدال على العقل كالفا الاصل لان عبارتهما حاذقة بالمنعم بالمد
بنفسه ومقام صاحب المنعم به اضيفت للمد او زيدت الهمزة قبل نفوذه
ذوحي توهم ان علامة التانيث هي نفسها المقصورة بالعوامل دوقع كثرالحج
والاشارة بعوده الوزن التي الالف لا تقع فيها الالاصلية ومن هنا اول قوله واع
معنى هذه استقرار العمال طرفة على المقصورة لا تقتضى العبارة ثبوت الشرك
كالمراد الغى ومن هنا في فيها الى قاسم وهو الايفاء التي بالكلام في قوله
كذاك ذكرى اربى حبارى وقل سبطرى سمهى الشقارى فعلى دكسم مسكون يكون اسما
مفردا عيركوفى او معنى كذكرى او جمعا كحجلى جمع حجل وهو طائر ونحوه
جمع ظربان وهو دابة واما كسرى فهو معرب ومنهم من يفتح الكاف كما
قال المرزوقي والعادة كون الف للتانيث ان كان مصدرا او جمعا او لم يسمع للتذكير
كفيزى بل الهمزة للقسمة الجائرة واما بابه فيجب ان تكون مثلى بانهم دخلوا
التنوين واما مابوت فيه الف للالحاق نحو رجل كيفي وهو العرم بالاكل
وشرة ومعلى بسم بفتح لم يارد الا اسما وحبارى بضم ففتح كان معرفة وهو اسم
جنس يقع على الذكر والانثى واحد حبارى وجمعه سواء وان شئت قلت في الجمع
حباريات قال الجوهري والف حبارى ليست للتانيث ولا للالحاق وانما بنى الاسم
عليها فصارت كانها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة قال الدميري
منه اسقط من بل الفها للتانيث كسمانى ولو لم تكن الانثى ادنى ثبتا وفعلى بفتح
مسكون اذا كانت صفة انثى فعلان كسكرى وعطشى او مصدرا كرغوى او جمعا
كجرحى فان كانت اسما لم تتعين الف للتانيث بل تصلح للالحاق وقد اقتصر الوجهان
ارطى وعلقى وتترا وفعلى وكسر مسكون فيفتح ونشر بالدال كسبحرى وفعلى
لبطئ في المشي وفعلى بضم ونشر بالفتح كسمهى للباطل وفعالى بضم الفاء
وتشديد العين كشقارى اسم نبت احمر وقيل جمع سقارة على وزن ثمرة واحدة
شقارى العمال كذا لمدها فعلاء افعلاء مثلث العين وفعللاء ثم فعالا
ما وزن الممدودة فعلاء سواء كان اسما كصحراء او مصدرا كرغباء او جمعا
في المعنى كطرفاء او صفة انثى افعل كحمراء او غيرها كديمة هطلاء ومن امثلة

للتذكير

مما

مثل الوزن فوليهم عنقاء مغرب وانعاه كر والوشم ثم اعلم ان معنى النسب
كماية طالق على رأي الخليل والتأويل بحذف كثير شيء اوشيء على رأي سيبويه
نص على ذلك ابن هشام في شرح الامثال ولا يستعمل الا موصوفا بهذا الوصف
فيقول بعضهم ما رأيت في الزمان وما يعم خل وفي للمشارب اشهر فهي
وتعلمنا ان المستعمل الا اثنى الغول والعنقاء والخل الوفي ثلاثة لا اتيقح
والمدار بفتح الهمزة وتثليث العين كان بقاء احد ايام الاسبوع فلذا سمع فيه
فتح العين وكسرها وضمها وسمع فيه ايضا ضم الهمزة والعين فهو ثلاثة افعلاء
عظم على فعلاء ومثله حال معنر حيث شوبهم للمقرور وعنها تعين
محول عن نايب الفاعل وفعلاء بفتح وسكون وبفتح كعقرباء وهو كساء له ثانير وفعلاء
دثبم ففتح كعطصلاء بمعنى القصاص وفعللاء بفتحتين بينهما اسكون كقرفصاء

المقصور والممدود ... ذو القصر ما يختم لازما بالف والممدود في نحوها همزة بعد ذو الف
مثنرا وماخبس ويختم طلقا والرابع المحصول المفرد والعمر واعلم يختم ولازما
نعتا لمقدر محذوف من الاسم يختم الالف ختما لازما وهذا طارد بالفعل
كرمي وبالمبني كمتى وشبه الكلام ما يختص وفيوع ما على خصوص
الاسم المعرب فلوا ثنى بالف جمعا كان اصوب وخرج من عبارته المختوم
بغير الالف والمختوم بها ختما غير لازم كرايت اخاك فوسه والمبرعهم
على النصب بحذف التظام والبناء التظام لحفر على جر او على ومحرفه
وبلاحظه التظام الاسم مفصلة اعرابه وماخبس وفي اشارة الى للالف مبدا وهمز
مبتدا ثان والممدود خبر الثاني والجملة خبر الاول والرابط المقام ثم د
بعد والجملة طلقا ولا وهذا طارد بالفعل كجاء والمبنى كهؤلاء فلا يقول
الانبيان بالف جمعا كان النعت والمدود خواص الاسماء وما نفهمه عبارته
القوم من نحو متوبهم فهو جار في ورى فتصالح وكذا يصدق ايضا بنحو ماء
وشاء مما همزته بقدر بعض غير زايد وكان عليه الاتيان بالف جمع

ذو العشر وفتح من بقيته شبه الفعل فيه ان اقتضى ان الاسم الصحيح الآخر
اذا النعت ما قبل آخره فان شبهه من الفعل نحو نعيلس وهذا طارد ما يعم
بفعلس احسن الكلام عليه وضبط النحو لاكن عبارته يعمل النعت ما قبل
آخره جواز المعمول الخلاصة استوجب من قبل الطرف ما احصر وتفهم ان

لا

متن المقصور والممدود

المراد فصل التصحيح بالقياس من قوله الآتي والعادم التصحيح ان فعلا وفعلا جمعا فعلة
فعلة وفعلة يجب ان تكون تثنية للصحيح الفعلية وافعلة اجمع لما فعل تصحيح وذلك
نحو جمع فعل باركس وفي جمع في بئر بالابدال تصحيح فيما نحوه جمع مريبة
ودمية جمع دمية مقصور قياسا ويجب ان يكون تثنية للمعتل المقصور والمثال
واحد نحو الامر في الخلاصة فانه يجب ان يكون تثنية للمعتل القوي نحو الوقتي
وذوالعه من فعلى فبنيها افعل كمصغر بفعل وطلعة اي والاسم الذي فيه فعلة اجمع الاسم
امرد تصحيح بقياس وقول الخلاصة وما الشفع احسن بفعل عامر وذلك كامتزاز
منهم كاحصها مفرود قياسا والعادم التصحيح دوفعل وقد بالتنفل
اي وما ليس بتصحيح من التصحيح وفعل وفعل بعين بالسماع واما مظاهر القياس
وذلك كما فعلي ورن فعل نحو ان التصحيح يشمل ان يكون موافقا للجمعية
والافراد وافعل لا فعل ام فعل بسنا اجمع فعل المعرود للفروق نحو بهدلا ابر من صنفا
وان كان السع وسكت عن العكس الموكور في الخلاصة كلامنزارتني راي الصاحب
العلامة وقد اولوا امام الاستشهد بعد الكوفيين على ذلك ورموا الاياث
التي اوردو وما بحصادر الغزالي وان الشاطبي والانصاف ان ما نقلوا منه
ذو عشر بعد ومنه يعلون على العرف الالف ذلك نادر لا يبلغ ان يكون جار كالعقل
المعرود بلا التثنية وجمع التصحيح تاء اخر مقصور تشي عوضا ثلاثا او اطراف لما فيها كالحامر انتمال
على بنا التثنية وجمع واولى الا العه يعني ذا او وا تاء اخر مقصور منقوب على الاشتغال وتثنى صفة مقصور
على الصحار الارادة وكذا عن ثلاثة ويندرج فيه ما العين رابعة كملهى
او خامسة كمصادى والرابعة مجمع على الحكم فيها وخالف الكوفيون
فيما زاد عليها وقالوا بالحذف وردة السماع كقولهم اصحي زبش خمش
القيعين معلمة لا تنفع شهر بن شهرا ربيع وجمادين وكذا السادسة والسابعة
وما اصله الياء كمعتى رداي الصاه والحامر الذي سمعت فيه الامالة كمعتى
اما العقرحمة رعاية الياء لانها للالف ان تعود بها الى جهة الياء وفي تسمية
ما ذكر مع الحامر شيء لان ذلك ان كان قبل التسمية به وهو اذذاك لا يثنى
وان كان بعد سماع قد فرطار منتهى ما لا يثنى الاصل عزوه من الاخر ولذا الحق بابه التصغير
والتكسير ونحوهما وان كان ثم اخر العه كمعتى طارق بعد التسمية غير اصلها
بل ميسرة من واو او ياء فيشبها بعضهم الى الحبل فلا اصل الياء فيما اميل دون

أي الفعل والجزاء
أي الفعل واخرى
اذا ليسما على كذا

الكوفيون

ما لم يقل فان ابن السراج حكى قووة اواصل الراء عنهم على عدى والتشبيه
في قوة كل الجامع في القلب ياء وواو امقول ثان الاقلب وذا اشار ثم
ذكر من الانواع الثلاثة النوع تقلب الهمزة ياء وذا الثاني نوعان ما الهمزة
ثالثة منقلبة عن واو وما لم يقل من الجامع كعطاوا وادواو هرااوة بالواو والذ
كهراوة وفي خطايا بواو وهمز وصح غير ذا العفو وان كانت همزته للتانيث
قلب في النفية والواو جوبا وهو معنى قوله وصح انه بالواو وان كانت
منقلبة من ياء او لم يكن اصلا كصحراء اولا للالحاق كعلباء فلابد ملق بقر كما سر جاز فيه
القلب والواو التصحيح وهو مقتضى قوله وانه كجائر لاكن نظامه التس
من ابو حجيراوات ان الواو التانيث بعد ابدالها ونسب كذا كملى بالالام كما في
المنقلبة عن اصل التصحيح وفي الثانية للالحاق والقلب وجعل ابو موسى
اقرار الهمزة مبقها اخس وهو كذا في الهمزة بسيبويه وذا اشار الى
ماذكر من الانواع المتعرفة وذا الرابع ما همزته اصلية كقراء ووضاء
فيقول قراءان ووضاءان وفي اخر الهمز في الجمع اقوميه والعتم في المقصور ابقه تحقيق
المعتل طرف بالمنقوص والمقصور مثل المنقوص يحذف في اخر وتقلب
الكسرة التي قبله ضمة في الرفع نحو جاء القاضون والمقصور يحذف
في اخره وتبقى الفتحة التي قبله ولبيا عليه نحو جاء المصطفون ورايت
المصطفين ولم يبق الكسر في المنقوص لا مطابقة تقلب الواو ياء ومما
الثقيل في تثنية نحو مصطفي الكساء فليس الاوى ياء والاعلال نحو قبلها
انها قد كانت وانفتح ما قبلها ما لا كانت الاف يحذف ما تكلم الاعلال وبو
فالواو مو سبوق لم يصح قلب الياء الف بتحركها وانفتاح ما قبلها الواو
الف يحذف ما تكلم من اخر موهما ولا ما الاصل فا والكلام في الباقي صغير الباقي
وزاد مسئلة المنقوص على الخلاصة في الجمع باب الهمزة اقلب والالف كمل ضغير
وتمام التاخير الهمزة من المعرود والالف في المقصور فزاد مسئلة الممدود
على الخلاصة فيقول حمراوات وعلباوات وقراءات ومعطيات ومصطفيات
وقوات الهمزة والالف مقعول اول باقلب وبه متعلقة به وكما
تنفس ومقعول ثان والضمير لما هم من الهمزة والالف وهو الممدود
والمقصور واشار بقوله وتاف الى انه اذا ان المعرة اثم همزة تاء

او علباوات

تنزل منزلة حرف واحد كما جفنة جفنات بالالف والتاء ليلا يجمع بين تاءين اذ التاء
في الجمع عوض من تاء الواحد ولا يقدر على العلة بعيلات لانه لما تغير اللفظ
جيء لانه فارق الفتح والسالم العين الثلاثي اسما انل اتباع عين فاءه بما شكل وسكن
التالي غير الفتح او خففه بالفتح والعين مسكن او يتبع حركة ومالها فعول يتبع اذا كان العين
تتبع الفاء في حركتها او في الجمع بالالف والتاء الذي هو اولها من كون الجمع
شي وله اولها ان تكون العين صحيحة احترازا من نحو جوزة وبيضة فلا اتباع
فيه وقول الخلاصة والسالم العين اجمل لطاهيفه للتجربة عن الفضلا عنهم
كجفنة فانه لا اتباع فيه وفي كلام ابي حيان فرنفنى بجمع العين ما ليس معتلا
ولا مضاعفا وهو اصطلاح بعضهم اعتبارا وثانيها ان تكون ساكنة احترازا
من الصحيحة كسمرة ونبقة فانه لا تغير والمفتوح كشجرة لا يتغير فيه الا
وثالثها ان يكون ذلك الجمع اسما احترازا عن الصفة نحو ضخمة وحلوة فلا يتغير
ورابعها ان يكون الاسم ثلاثيا احترازا من نحو جيال وخامسها ان يكون مو
نثا وهو غير محتاج اليه لان الكلام فيما يجمع بالالف والتاء وذلك يستلزم
ان يكون مؤنثا او مذكرا زائدا على الثلاثة كرنهمات وحمام والسباسات ومزا
خارج بقوله على الثلاثة وبقوله هي لقوله ويؤخذ من انه الاسم في الباب
ان يكون الاسم مختوما بالتاء امثلة المستوفية لها جفنة وسدرة
وغرفة ومثال المجردة عمرو وهند وجمل ثم ما كان مفتوح الاول كجفنة
ودعد تعين فيه الاتباع فهو لازم وما كان مضموما كغرفة وجمل
او مكسورا كسدرة وهند جاز فيه مع الاتباع وجهان ايضا التسكين والفتح
تخفيفا ومن امثلة ممنوع وسطى اي وشذ كسر جروة لا يتبع وغير ما قدم رسمه واستقع
الا تتبع ما لامه واو كذروة ولا ما لامه ياء كزبية لاستثقال الواو بعد
الكسر والياء بعد الضمة وما ابدا من الباب على غلام قائم [illegible]
نحو [illegible] بالفتح وقيل يجوز الاسكان لانه خفيف وكان من حقه ان يذكر
[illegible] الخلاصة او ضرورة كقوله [illegible] فيستريح النفس من زفراتها وقياسه
الفتح او لغة كقوله [illegible] الاتباع معتل العين نحو جوزات وبيضات فانه
لغة هذيل جمع التكسير ان اردت اخراج جمع التصحيح [illegible]
فقلت ما تغير فيه بنية الواحد [illegible] ملتزما في الجميع

ابنية

يبين

مضموما

جمع التكسير

اي سنة او غير معينة ثم تحول او نقصان او تبديل شكل او زيادة وتبديل
شكل او نقصان وتبديل شكل او بالجميع لفعلة افعلة افعال ثم فعلة افعل الغالب قوم
افعلة وما بعده مبتدا وخبر اي نوع وبغلة متعلق به وكذا بفعالب ان من
الاوزان الاربعة تختص للقلة في الغالب وبعضهم تخصيصها بما ذكر
ان غير ما من الاوزان الاتية للكثرة ومبدا القلة الثلاثة ونهايتها
العشرة ومبدا الكثرة ما فوق العشرة الى غير نهاية وقيل انهما يشتركان
في المبدا ويختلفان في النهاية وهو الذي حققه التفتازاني وعلى هذا
بما حسن قول ابن مالك في الغالب اشارة الى ان صيغ الاوزان قد تستعمل للكثرة
في غير الغالب مجازا نحو ثلاثة قروء وسلم وان جعلهم بلا ضى بما فوق الاعناق
وامثالهم وسكوته عن العكس انه في الخلاصة ان استعمال ابنية
الكثرة في القلة في غير الغالب مجاز لانه مبني على افتراق الجمعين في المبدا
والنهاية وهو خلاف التحقيق فافعل لفعل اسما صح عينا وان لفعل اربع اسما رضا
مثل عناق وذراع وسوى ذا من ثلاثي فافعالا حوى اي الوزن الاول من اوزان القلة يجمع عليه نوعين
من المفردات احدهما فعل بفتح فسكون بشرط ان يكون اسما صحيح الفا
واللام كسهم وكعب وان يكون صحيح العين احترازا من معتلها كبيت
وسيف ومن مضاعفها وقولي كعم واللام وصحيح واما قولك شاه وشياه
فجعله على قلة في العرب وان شاة اسما صح ومثله في التصريح وزاد في المن
اسم اي الا يكون فاء واوا احترازا من نحو وعد وان اوجد فجمع على ما هو
ومثله في شرح الكافية قال ابو حيان اعتراضا على الخلاصة ومن يجاب
عن الاول بانه قد يقتضي بالتصحيح العين ما لم يكن معتلا ولا مضاعفا فانه
اصطلاح بعض اهل النحو والاشتقاق والاربعة بالرفعة نحو وجه وان
يكون اسما احترازا من الصفة كضخم وان يكون فيما احترازا من الاسم
من نحو حنعي والا فهو ان يكون الفعل ما كان مثالا او يائيا كبيرا وواوا
كعمود اذا سمي به مؤنث فقول الخلاصة فيه من اشارة الى ان المراد
على مذهب واقعة العرب من التشبيه اي اصح في المراد وان يكون مؤنثا
احترازا من نحو حمار وسنان وان يكون مجردا من الثاء احترازا من نحو سحابة
وفي الشارح المكي ذكر افعل من ثلاثي وعيبر لسوى وحو جنس سوى

وافعال افعول مقدم وفيما على خلافه كما يأتي ان شاء الله وافاد كلام الناظم من ذكر
ان الجمع بحسبه كثرة وقلة من المفردات ما لا كثرة وكثرة من المفردات يجمع على كثرة
وقد علمت مما مر ان اوزان الثلاثي اثنا عشر واحد لا فعل وواحد قليل وهو فعل
وقد تقدم فعال الصحيح العين اسما وسواه تسعة اوزان كلها يجمع على افعال
وهي نحو عضد ونبق وقفل ورطب وعنق وجمل وعنب وابل وكذا فعل المعتل العين والوصف
من فعل وكذا الثلاثي المضاعف كعم واعمام وجد واجداد وماء وامواه وثوب
واثواب وشام على ما سبق وافهم ان فعل الصحيح العين لا يجمع على افعال وشذ فرخ وافراخ
وقال ابو حيان ثبت منه الفاظ فلو جعل قياسا لكان مذهبا حسنا
انتهى وعليه والاشكال في قوله تعالى يسألونك عن الانفال وقد جاء الشعر اكثرها
وعلى الشعر ومن وقال ابن هشام المبرد بفعل وشهد بفتح العين بعترة الكفها
قال ان نقول رباحين نفل وبلاد العصر ربيني وعلى **فعل يغلب فعلان**
فعال كان فعل كصرد مشروحا تحتنا ما يجمع على افعال بيران فالذي جعبر غالب
ذات الالفات حققه على فعلان كصرد وصردان ونغر ونغران وهو كان صغير الحمر
العنقار وهو النمر وقع تصغيره في قوله صلى الله عليه وسلم يا ابا عمير ما
فعل النغير **وقد زاع من ثلاثة ذكر افعلة كرافعال وفعال ان هو يا نتاعما وافتعال**
فمن افعلة ما علم والاسم مفعول بيرا ببيت داء فعلة فيما الجمع اربعة
شي وهي ان يكون اسما مذكرا زائدا مقدمة يجتاع ربا عيا اقتصارا مما
الثلاثي وما زاده على الرباعي شاد فهو من مقرر اقتصار نحو خشي مذكرا
ان مزاد نحو عناق ولا فرق بين ان تكون المدة الفا كغراب او ياء كرغيف
او واوا كعمود وهو ممن كثر افعال او فعال شيء لا نهما مشرحان
فتاتيه المستقدم نعم قول الخلاصة والزم اما داما بعد اخرى وهو
افتر بليني مع قصة والمضاعف كبنان من قام والمعتل كفناء وبناء **فعل لفعلى**
افعل وفعلة كولهم لا فيسم الانعطبر مثل منبر والعقلي جمع والفضل عليهم
على فعلى با سواه اماداة افعل صحتم مسكون بجره في مثل الوزن وتقتضي
الكلفة انه لا فرق بين المتصلين كاحمر وحمراء والمعتلين العقلي لما يرع
في الخلقة نحو رجل اعمى وامراة عمياء اوفي الاشتعال نحو رجل اكل وامراة
عجزا ولم نغيرلوا رجل اعجى ولا امراة ... في استحضر اللغات وهو ادرك ابو

ملك

ملك في شرح الكافية وذهب في التسهيل الى عدم الحكم اه كا في النوع الاخير وعلى
الاطلاق حمل ابن فلاس عبارة الخلاصة وفعلة اسم من جملة جموع القلة لا يقاس
في شيء بل هو محفوظ في ستة اوزان فعيل نحو صبي وصبية وفعل نحو فتى وفتية
وفعل كشيخ وشيخة وفعال كغلام وغلمة وفعال كغزال وغزلة وفعل كثني
وثنية والثني هو الثاني في السيادة كما في الصحاح بالنسبة للاسم **لاسم رباعي**
بمد ثالثة وفعال وفعيل وفعول بابه **فعل** فعل بضمتين مطرد في اسم جنس والمستثنى
اسم رباعي فيما تقدم فيه حصة ثالثة وان يكون اسما احترازا من الصفة
بابا احترازا من غير صحيح اللام احترازا من معتلها كسقاء فانه لو جمع هذا
الجمع لقلبت الياء همزة والا جاز الحذف وقيل بصحة حينئذ قلب الواو
بياء والصفة كسم الا انه يسير في كلامهم اسم مفرد اخره واو والواو مضموم
ما قبلها فيجب حينئذ اي بناء مستقلا ان يكون ممدودا ثالث احترازا من نحو
جعفر واصل احترازا من نحو مراد اسم مفرد زاد ولا فرق في المد بين الالف كحمار
اتان والياء كقضيب والواو كعمود والا يكون ذو الالف مضاعفا احترازا
من نحو بنان وزمام وهذا الشرط مختص بذي الالف **وفعل لفعلة فعلى وفعال لفعلة**
فعل بضم ففتح في نوعين فعلة بسكون الاسمية كغرفة والصفة كحصى كتمر
للجمع من الجمع والثاني فعلى انثى افعل كبرى فان لم تكن انثى كحبلى
لم تجمع من الجمع فعول الخلاصة ونحو كبرى اخرى وانقاصا ثالثا
اسمية فعلة وفعل كسر فعل في فعلة بشرط ان تكون اسما معروفا
احترازا من الصفة كصغرى وكبرى ونحوها ومن غير التام كرفة ومن الثاني مقصوم
من غير فعلة رفة لم تبق على وزن فعلة واهل الخلاصة بلا شرط اه
الاسمية ويستثنى من الصفات ايضا فعلة احترازا من نحو طة في وصلة
ونحو رام وفعلة ذو اطراد كملة فعلة بضم ففتح في فاعل وصف المذكر
عاقل معتل اللام كرام ورماة وقضاة وصف على غير فاعل وما كان على وزنه
وهو اسم كواد او وصف لمؤنث كرامية او لغير عاقل كبازي او صحيح
اللام كضارب وفعلة بفتحتين في فاعل وصف لمذكر عاقل صحيح اللام
ككامل وكملة وساحر وسحرة وعن ابي حاتم السجستاني انه كان يلقب
عن الاصمعي كل شيء تلقاه به من مواليد العلم حتى قال فيه تكتب لفهمه

مبحث فعل

مبحث فعل

مبحث فعل

مبحث فعلة

انه شبه العنكبوت

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

اللغة قال ابو حيان ومن الصفا ما يكتب ونحو قتيل زمن وميت ، وهالك واحمق فعلى ائتنب
فعلى بفتح فسكون مقصورا وصفا على وزن فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك كقتلى
او توجع كجرحى او تشتت كاسرى او على وزن فعل كزمنى او فاعل كهلكى او فيعل
كموتى او افعل كحمقى ويزاد عليه فعيل بمعنى فاعل كمرضى وفعلان كسكرى
بفعل اشفا لام فعلة ، وفعل اتى عن فاعل وفاعلة ، وفعالة حيا وكثر الفعال . من كسرة
فعلة بكسر ففتح مقصورا فيما كان على وزن فعل بضم فسكون بشرط ان يكون اسما
صحيح اللام كبرج ودرجة وكوز وكوزة ودب ودببة وخرج بالاسم الوصف
كسهل وعم وبصحة اللام المعتل كمدى وصبي ونحي ولم يذكر فلنقصا
فعلا وفعل كما في الخلاصة لانه عين من ورد اذنت وفعل بضم الفا وتشديد
العين مفتوحا وصفا على وزن فاعل او فاعلة كعاذل او عاذلة فتقول عذل و
فعال بالشروط الثلاثة نحو صاحب العير وجاهل البيت وفعال بضم الفاء وتشديد
العين ايضا مفتوحا وصفا على وزن فاعل المذكر كعاذل وعذال وخرج فاعلة
ونحوها ابو لفعلة فعل بحى ، فاعمية او فعال او بفعال من لا ما مضعف ولا معل ، ونحو
وفعال وفعل وفعيل كفاعل فعالة كمويثين الاربع من انثى الكم ، ... جمعا بفعال
جمع فاعل الكمي والرابع بفعال بمعنى على وجه النسخ جمعا بالنصب
ولم يقيض با وجهين واللام في لفعلة بمعنى متعلقة باطرد وهو القسم
بدل من ذلك والله اعلم انه يجمع فعال بكسر الفاء من عشر انواع فعلة
بفتح فسكون نحو قصعة وقصاع وكلبة وكلاب كعقد ان تصحح بلا فوهم
يعون من الصلاح وصعبة وصعاب الماوقة بين الاسم والصفة وفعل بفتح
فسكون نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب ويشترط الا تكون عينه ياء
كضيف والا تكون فاوه ياء ونحو يعار ووام فعلة ولا يشترط الا تكون عينها
ياء فيه التسهيل فعال لفعل غير ابيات العير ولفعلة مطلقا اذ وذلك
نحو غيضة وغياض وضيعة وضياع وبه يعلم ان عبارته احسن من عبارة الخلاصة
وزادة عليها بما فاتها من اشتراط الا تكون فاوه ياء لانه من الثلاثي
مشترط في فعلة وكلامه يوهم عموم ذلك وهو مغفور للموزون وكذا
بالمنصوب على انها جارية ويجوز رفعه على انها تقيمية وشرط انتفا
في فعل بفتحتين شرط الا تكون مضاعفا احترازا من نحو طلل ولا معتل اللام احترازا

فَعْلَى

فِعَلَة

فُعْل

فُعَّال

فِعَال

فعلان

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

304

نحو فعلى والاول بشرط ان يكون مجردا من التاء كجبل وجبال او مختوما بها كرقبة
ورقاب وهو بمعنى فوعل ويونا وشذ كلام التسهيل السعية فعل دون فعلة
كحسنة وحسان وسمع ايضا فعل بضم فسكون كرمح ورماح وفعل بكسر
فسكون كقدح وقداح بشرط ان يكون الثانية احترازا من نحو حلم وحلو وشذ
في مفتوح الفاء الا يكون واوي العين كثوب ولا يائي اللام كفتى وسمع
ايضا فعيل وصفا لفاعل كمريض ومرضى احترازا من الذي بمعنى مفعول
كقتيل وشرطه ان يكون صحيح اللام كما في التسهيل وجمع على فعلان
كغضبان وغضاب او على فعلان كخمصان وخمصان وبه نحو كريم وجمع
على وزن فعيل بمعنى فاعل وابدا صحيحة فعول كطوال وسمع ايضا مؤنث
الاربع الاخيرة سواء كانت الصفات بالتاء او بالالف فيما فيه ذلك نحو
وكرامة وغضبانة وعطشى وغضاب وخمصانة وخمصان وطويلة وطو
ال وبه فوله وطويلا وانشاه شرطا لاتراجعهما فقط فعيل بمعنى فاعل
وانما نعم قول الفلاة والزم فعيل واسم وفعل اسما مطلق الفا وافعل
له فعول اطرد اسد وما الحق فعول مطرد في فعل يقتضيه
كاسد واسود ومن اطلاق التسهيل فيما نراه كسر مع ما يقاس لما في بشر
الاسمية وعدم التضعيف فخلول في طلل شاذ وهما من خوف ان من
الفعال وبه فعل بسكون العين مطلق الفاء مفتوحها كفلس وفلوس او
مكسورها كحمل وحمول او مضمومها كجند وجنود بشرط ان تكون اسما ما
كانت صفات كسهل وحلو وجلف لم تجمع على فعول وبشرط في فعل
بالفتح الا تكون عينه واوا كحوض فمفتوح شاذ وبشرط في فعل بالضم
الا تكون عينه واوا كحوت والا يكون مضاعفا وشذ حص وحصوص ومن
معنى فوله لما كحو والحمل اليوسر والرعوان وسمع ايضا فعل بفتح
ملبس كشبر وكبود وما تقيس الفلاصة اخص من فعلان للفعال مع فعل
فعل غير ذا وبسواه قل فعلان بكسر فسكون مطرد في فعال بضم ففتح كغراب
وغربان وفعل واوي العين كحوت وحيتان وفعل كذلك كتاج وتيجان
وصاح في شرح الكافية باطراد في ذلك الوزنين وفي تيجان التيقن
بالمد الفعل كما في الكافية وقل بسوى ذلك كتاج واخوان وغزلان

فعول

فعلان

فعلان

وغزلان فعلان للفعل اسما وفعيل وفعل قل فعلانا جمع مسكون منه في فعل بفتح فسكون اسما صحيح العين كظهر وبطن وظهران وبطنان وفي فعيل اسما صحيح العين كقضيب وقضبان وفي فعل بفتحتين اسما صحيح العين كذكر وذكران مجرفه فوته يسقى من الثاني والثالث للاول وقوله في انما هو كرمي الاشارة مجيء ما كان صفة او معتل العين منها وكان من فعلان بغير اسم ان الصفة بالعين كما في الخلاصة وللفعيل نحو فعلا

فعلاء

وافعلاء في المعل لاما ومضعف وغير ذاك قل فعلاء جمع فعيل منه في فعيل صفة لمذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل اللام بمعنى فاعل ككريم وكرماء وبخيل وبخلاء او بمعنى مفعل كسميع وسمعاء او مفاعل كجليس وجلساء لا بمعنى مفعول ونزر في ودفناء وسجير وسجراء وقول الخلاصة كذا لما ضاهاهما اى في المعنى بغير

أفعلاء

مجيء فعلاء نحو عاقل وصالح وشاعر مما يدل على معنى هو كالغريزة وافعلاء

ينوب عن فعلاء في المعتل اللام كولي واولياء وفي المضاعف كعزيز واعزاء وغني واغنياء ونحو ذلك اى عدم نيابة افعلاء عن فعلاء في المعتل والمضاعف كسميح وسمحاء ونيابته عنه في غيرهما كصديق واصدقاء قليل فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء

فواعل

وحائض وكاهل فاعلة وصاهل وشذ في كفارس فواعل منه في سبعة انواع في فوعل كجوهر وجواهر وفاعل بفتح العين كطابع وطوابع وفاعلاء كقاصعاء

عاقل	علما

وقواصع وفاعل صفة لمونث كحائض وحوائض وفاعل اسما كخاتم وخواتم او غير علم ككاهل وكواهل وفاعلة مطلقا وصفا كضاربة وضوارب او اسما كفاطمة وفواطم وفاعل صفة لمذكر غير عاقل كصاهل وصواهل وشذ في فاعل وصفا لمذكر عاقل كفارس وفوارس ونازل وقد بعضهم على انه صفة لخواص فوارس

فعائل

لالان يغلط عليهم انهم فلا وارجال فوارس وبفعائل اجمعن فعالة وشبهه ذا تا او مزاله فعائل منه في كل رباعي مؤنث بمد قبل آخره مختوما بالتا او مجردا منها وضرا بمعنى فوته وشبهه مجموعهم على فعائلة وابن رح في كلامه خمسة اوزان بالتاء وخمسة بلا تاء فالتي بالتاء سحابة وسحائب وذؤابة وذوائب ورسالة ورسائل وحمولة وحمائل وصحيفة وصحائف والتي بلا تاء شمال بالفتح وهي ريح تاتي من الشمال وشمائل وشمال بالكسر ضد يمين وشمائل وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز وسعيد علم امراة وسعائد ولم يات منه الا قليل في اسماء الاجناس وما كان مجردا من التاء لابد من كونه مؤنثا ويستثنى في غير

فعالى

فعالى وفعالي

الا صفة ومثالها أن تكون بمعنى مفعول نحو جريح وجرحى وذبائح **وبفعالي مع فعالى**
فرعى مع نحو صحراء وعذراء فعالى بكسر اللام فعالي بفتحها من هذه
ان من فعلاء اسما كصحراء وصفة كعذراء ومثل ذلك ايضا فعلى اسما كعلقى
وفعلى اسما كذفرى وفعلى وصفا كالانثى افعل كحبلى وغيره فعالى بالكسر نحو
ذفرى وسعلاة وترقوة والعرقوة وفعالى من اول زائد مثله نحو حبنطى وعفر
وغيره فعالى بالفتح وهي على فعلان وفعلى كسكران وسكرى ومهرى الشيمى
اخر اوله الجمع حذف لاهنز **واجعل فعالي لغير ذي نسب وفعالي قد ...**
فعالي بتخفيف وتشديد الياء مطرد في الثلاثي الساكن العين مزيد ياء اخيرة
ياء مشددة نحو كرسي وكراسي بخلاف عين الثلاثي والثلاثي
العين المتحرك العين من ياء ومالياءه مجردة للنسب نحو بصري وعلامة
كونها مجردة للنسب صحة سقوطها وبقاء الدلالة على معنى المنسوب
اليه وقد تكون الياء بها للنسب ثم يكثر استعمالها حتى يصير ....
النسب منسيا او كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما لا نسب فيه
كمهري ومهاري فالياء فيه للنسب منسوب الى مهرة فبيلة من قبائل اليمن ثم
كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل **وزايد الثلاث نحو ما رقي وبفعالل**

فعالل

وشبهه انطق في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى من غير ما مضى ومن خماسي جرد الاخر انف بالقياس
يشير المراد بما زاد على الثلاثي المزيد فيه بل ما زادت حروفه على الثلاثة
فكان فعالل وشبهه يجمع عليه كل ما زادت اصوله على ثلاثة وشبهه يجمع عليه
كل ثلاثي مزيد الا ما استثني فيقول غير ما ذكر في ذلك نحو كبرى وسكرى
واحمر وحمراء فالرباعي الاصول لا يخرج عن مفرد نحو جعفر وجعافر وكذا
الرباعي بالزيادة كصيرف وصيارف ومسجد ومساجد واما الخماسي
الاصول المجرد فيحذف خامسه نحو سفرجل وسفارج وهو معنى قوله ومن
خماسي انف والمعنى حذف خامسه اذا لم يكن رابعه يشبه بالزائد
فان كان يشبهه حذف نحو خدرنق لان النون من حروف الزيادة فخرج ما
نحو مزدة فلا الدال مخرج التاء ومن حروف الزيادة فحذف رابعه
والدال .... ذلك ... فيقول على الاول خوارف ومزارق وعلى الثاني
خوارن ومزارد وهو معنى قوله او الرابع الخ والتصغير فيه كذا او ...

ولد

أحدهما حذف الزيادة التي هي على وزنها الاربعة كجعفر وكسر ومن الكسر ما لم تكن الزيادة
ذات بناء قبل الآخر فتقول في كذا كلام وفي الطيب وقنديل وقناديل ومصعبر وعصافير
وهو معنى قوله وزايد العادي اه والتصغير المحرور به يعود على الخماسي
باعتبار الحروف والتصغير تاما نحو مستحرج أزل وباشباع الميم أولى وكذا ما سبقا من حظر أو بيا
وأوجب ثوبا أعلس لو أوجبه حين وثبا نهاية ما يصل اليه التصغير فقال ومشبهه فإذا كان به
الآخر ما يخل بزائد وجب ازالته فإن تعدد الزائد الغاء وتأتي أحد المثال
تغير بالزائد بعض وابقاء بعض البعض ما لم مزية في التعيين أو اللفظ فالزائد
تقول في مستخرج مخراج بحذف السين والتاء وابقاء الميم لما مزية لكونها
زائدة لمعنى تخص الأسماء وهو معنى قوله وبابقاء الميم أولى ومثلها
في ذلك الهمزة والياء نحو الندد ويلندد فتقول فيهما ألاد ويلاد فتصدر مثلت
والهمزة موضع يفعل معه والياء على معنى مقام النون وإن لم تأت
أحد العشائر الاحرف زيادة معينة وجب حذفها والابقاء فيه و
فلك أن تقول في حيزبون حزابين بابقاء الواو وحذف الياء وعكسه
لم يحذف الواو وحذف الياء وإن تأتي أحد مما حذفت زيادة غير
معينة وتكاملت الزيادة ان لم يكن احدهما مزية على الأخرى حيث
الحذف مجوز أن تقول في سرندى سريند بحذف الالف وابقاء النون
وعكسه ما عكس التصغير ضم اولها معا والثاني فتح فيعمل مع مع اخرى
وأبنية التصغير ثلاثة فعيل للثلاثي مثلفا رجيل وفرس
وفعيعل للرباعي كجعفر جعيفر وللخماسي اذا حذف آخره أو رابعه
المشبه بالزائد ولم يعوض عنه كقرنفل قريفل وللرباعي بزيادة كاصبع وفعيعيل
للخماسي اذا تم ونحو قراد الثلاث فيأتي أحد احرفه نحو تعصيفير وكذا ما حذف
خامسه وعوض منه كسفيرج وهذه الأوزان أدلة وضع الخليل رحمه
الله وقيل انه لم يثبت التصغير على هذه الأمثلة فقال وجدت معاملة
الناس على فلس ودرهم ودينار ووزن التصغير بها اصطلاح خاص بهذا الباب
أعني معنى مجرد اللغة تقريبا وكراهة لتكثير الأبنية وليس جاريا على مصطلح
التصريف فإن وزن أحيمر وحكيم ومسيجد في هذا الباب فعيعل وفي التصريف
مختلف وما به وطئ للجمع لازم ونحو فعالل ان هذه أمثلة الجمع في هذا وما
خلا منه ما قلنا

مبحث التصغير

ثم وفيعال ما توصلت به من الفعل الى مثال مفاعل ومفاعيل فيما
زاد تأمره على الاربعة طلبه الى مثالي فعيعل وفعيعيل منها فتقول
سفيرج وفريزد او فريزق ومن يكسر ومن يقبض وصريع والبيرد وبليرد
ومن يبير وسلاسل او مسى بير وما هو فقد بعض حروفه فيجوز الذي تعوض
منه من المحذوف يا قبل الآخر فتقول سفاريج وسفيريج وفي منطلق
مطاليق ومطيليق فيه اشارة للتصغير والتكسير الذي هو فيهم جوهر
وما جرى له وفيها اشارة الى حكم مقدم وبابه مما لو الفعلة وليل الجوار
وما جاء في الباب مخالفا للقواعد المتقدمة فهو قليل خارج عن القياس
فمن ذلك في التصغير قولهم في مغرب مغيربان والعصر الرملان لا الاطلاق
العشية عشي عاو في العشي عشيان كافة تصغير عشيان وفي عشية
عشيشية كافة تصغير عشاة ومن ذلك في التكسير قولهم في رهط
اراهط والقياس افعل وفي باطل اباطيل والقياس فواعل وفي حديث
احاديث والقياس افعلة وفعل من مثل تا ثالثة اعني تاليا للياء ومن قاله
او افعال او من سكران فيهم من الابنية المتقدمة ان ما يغير بالتصغير
تارة يكون حرفه اعراب فيجري عليه اوجه الاعراب وذلك في البناء
الاول وتارة لا يكون فيكسر وذلك في البناء الثاني والجمع ويستثنى
من هذا الحكم خمسة اشياء يعني فيها ما يغير بالتصغير في الجمع
ولا يغير ما كان كذلك من الاعراب اعني البناء الاول ما قبل الثالث كظاهر
الثاني ما قبل من التانيث سواء كانت الالف او من اللفظ نبيلة
كسكرى او للمعاون كحمراء بخلاف قول الخلاصة او مدته ولانه خاص
بالثانية لا من الاعم افعال فوقه على تانيث وهو اوج ومن المنقول
فوقه وهو الاو والاشارة للثالث ما قبل الف افعال كاجمال او من
ذا كبير من الاعشار الرابع ما قبل من سكران ونحوه مما به الف النون
زايدتان لم يعلم جمعه على فعالين دون شروط وميزا
معنى الاعلام على سكران فتقول فيه سكيران لانهم لم يجمعوا على
سكارين فان جمع على فعالين دون شروطه صغر على فعيلين كسرحان
ومن يمر بانهم قالوا فيه سريحين لان جمعه على فعالين شاذة الخ

افعال

الثالث

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله

يلتبس الفرق بين شكران وانسان فلا بد فيهما من الشروط الشروط الخامس
ما قبل عجز المركب ويعني علقيرى الخلاصة والعوض به . والزائد تا التأنيث ومدة الالف
والجمع والعجز من المركب . ومن وظائف زيد بعد الثلاثي بعد اربع ان حمل الاشياء الثمانية
لا يقوم بها التصغير بل تقدر منفصلة ويصغر التصغير واقعا على ما قبلها الاول والثاني
التاء بخمس كلها التانيث انما بالمدودة كحمرا وحمرا والثالث علامة التثنية كمسلمين
الرابع ياء النسب كعبقري الخامس علامة جمع التصحيح كمسلمون السادس
عجز المركب المزجي كبعلبك السابع عجز المركب الاظهري كامرئ القيس الثامن
زيادتا فعلان كزعفران فتقول في البيت استعمله وما ذكر من الامور بعد اربع
فهو راجع للجميع لا كما فهم ان ذلك بالنسبة للمركب المزجي ولذا مثلنا ببعلبك
وفي ذكر عجز المركب الاظهري بعض الفصول الى شي لانه لا مخالفة بين التصغير
والتكسير فيكما تقول فيه بعض امرئ القيس تقول فيه جمعا امارئ القيس
ومن المسائل فيه مع الاستثنا من فوق ومثله وطلب للجمع كذا صاح ومثل
من ايضا في الخلاصة والقصوان ان الاستثناء فيهما مفقود واتفق الفقهاء
التقسيم على ان مثل الاشيا الثمانية تقدر منفصلة بدليل ان حذف التصغير
وقع على ان الجمع علامة ذلك الى سبعة منها وفهم من ذكر الاستثناء وما حيث
سبقه اسم الثلاثي وتكون الصورة حينئذ اسقاط فوق من بعد اربع وليس
من الفصل في شي لانا نقول بعض الاسماء محل بعد التصغير للجمع فيما بعد
الثلاثة كحمراء وحمراء وحمر وطلحة طلحة وطلحين وبعدد الى عينيه فيما حمل
فوق ومثله وطلبك على ما هو اعم من مشكل الجمع البين في الخلاصة وبلا
الاستثناء وحينئذ فيما بعد الثلاثة كما بعد الاربعة فيتعين اسقاط التغير
والحراء علم وكذلك بالنصب عطفا على تا والنسب والجمع بالجر عطفا
على تثنية والعجز بسكون الجيم والنصب عطفا على تا والمركب ينقسم
للمزجي كان الاسنادي يسمى جملة والاظهري ذكره لا كرم فوق ومن مضاف
عطف منا فتشنه والمعنى بين زيد في ان عطف على تا باسقاط الادات

وذا الفصل اذا زاد على اربع احذفه ان يسبق بمد يمد بعد فعلين والباقي المقصور
احذفها عند التصغير ان زادت على اربع كغرقد وفرم وتعين اولها وصفهم
اسم كان الرابعة فتقول لاغرقد وجوه هذه الخامسة مفيد بما اذا لم يكن

وفلها

اللهم صل وسلم على مولانا محمد وآله وصحبه

فبلها من كراسي فإن كان جاز هو من الصحيح وابدال الهمز اجتنابه وعكسه
وهو معنى قوله ان سبقا الخ بينا سبق للمفعول وما ذكره من الحكمين
معلوم من قوله وما به وصلنا الخ البدل الى به على قوله في الجمع وزائد مد
اجز ما الخ وقوله من سوى تكرار معه حينئذ من ذا معه تكرار ويحتمل ان يكون مشى على
راي ابن الحاجب في جبارى من انه لا يجتمع فلا يعلم حكمه اذن مما سبق وذكر
ما قبله بسوط الحيه ومثل من الابدال في الخلاصة والهمز اعلم واردد للاصل ثاني لينا قلبا
فمن ودا الجمع مفتوحا يجب ان اراد ان الياء من عوض المد في لا طلاقه الى ابدل
همزا اذا صغر ثم وذل الثاني في الاول يكون لينا لما احترز ازامن نحو متعز نحوله
فيه متبعر لاموبعرو واشكال ان يكون منقلبا عن نيرو فيه بل الياء ما لا صور
او شبع من مثل او هو ان يكون مبدلا من همزة غير همزة ثم همزة احترازا من
نحو ادم فانه لا بد في ان الاصل فيه مفعول او يبدع بالواو وانه رجع في القلب
حينئذ لانه انواع ما كان لينا منقلبا عن بي كتاب ومن ان وبان وموفى
مفعول بنوب وقد قيل حقيقة للزوال سببا الانقلاب وما كان لينا مبدلا
من همزة غير همزة نحو دينار وفيه ان قيل ان اصلهاد نار وقرار قياسا
فيهما مثل ثم من اول التمثيل مفعول ونيف وفيه لزوال سبب الابدال
وما كان مبدلا من همزة تلى همزة نحو ذيب فإن اطلق همزة مفعول اذ ورد
بالهمز ردا الا صلية لزوال السبب وكان المصنف اي قول الخلاصة فإن القلب
في اصطلاح اهل الفن ينطلق على الابدال من علمه من جهة لسير
ثم قال ابن قاسم فإن حملت عبارته على ارادة مطلق الابدال ورد عليه
ما كان بدل همزة تلي همزة قلت فيه نظر ثم قيد ردا ثانيا للاصل
مفعول الابدام ثم بدل الهمزة الثانية وان اعملا نحو ثقالان يعني الى جمع
او جمع قلة وان لم من العلم ذلك بجمع التكسير المفتوح الاول كموازين
وابواب وانياب احترازا من المكسور الاول نحو قيم ود يم من التقويم
والدوام وبقي من التصغير على الخلاصة في التصغير الجموع على مثال
مفاعل او مفاعيل من الفعل الواجب مثل المصغر الى وفيه في والالف اثناء مزيدا
او جعلا واوا الغير تشكار وصوير والمفعول الاطر فكاج وطلب من نحو
وصوب والالف مبدل من همزة الى جعل واوا او قد نحو لم مزيد الم جعل

ومقبولا من بيب ومبيقى

ظاهر

جعل

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

من الصيد به من بيان كتاب او وادٍ او كتيبات او وهم في كتاب وقد تقدم حكم ذلك
ورد الجمع فيما لم يجعل تالي الالف لا ان الجموع في تصغير الاسم اذ لم
يبق بغير الجموع على افعل من ذلك سواء كان الجمع مما يكسر مصغرا فيقول اخير
او غيبا كشقه منقول شقيقه او لا ما كثير فيقول بنين ولا عبرة بوجود ما يبقى من
وجه عن افعل من ذلك فيقول في تصغير عين وسقف وثقة وعبس وسقيفة وثبية
وهذا اولى بغيرها ومفهوم ما لم يجعل انه ان ما يبقى بغير الجموع على ذلك يغير
انما لا يرد الى اصله ما جمع فيه لغرض الغاية الصغير ان يقيمه فعيلا ثلاثيا و
فيقول في هاجر هويجر وشرقوب شريقيب كذلك الجموع والاطلاق وشم فلت
الفرد والالف لموصل بعده مطلقا وقيل فيه غير ممن او واكتفى بالاصل في تصغير ذي اخيم
فف واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن ان ازال الزوائد او وقع التصغير على الا
صول في تصغير الترخيم فيقول في تصغير حامد وحماد ومحمود حميد تصغير
ومفعول اخير وما متعلق به وثلاثيا حال ولا فرق بين الثلاثي في الاصل والحال
كسر او في الحال فكان كسير او في الحال مثال كسعاد وسعيد وما في الاصل فيه شعيبي
ثلاث فان كان الاول بان التصغير والتأنيث بدل الميم واشا بعده بدل الياء التشديد
معروفا اشترط ان على القياس الشعر باب المنقوص فيعطى الاسم ثلاثيا
حلقه ان كانت مع الثلاثي التعريه واحترز بقوله ان اصل الثلاث الاسم
مما زاد الكاف التاء فوق الثلاثي كما لو قيل في تصغير اسم الجنس حجير و نقير
فانه يشتر بتصغير الواحد وذالي صغر شذوذ الا نقص التصغير نوع من التصريف
فلا يدخل الحرف وشبهه وشذ تصغير ذا ولد بعض الاشارات والموصولات فاتوا
فيها واللذيا بابقاء الاول على ما كان عليه قبل التصغير وتعويض ألف في الاخر
عوضا عن ضمة التصغير واصل ذيا ذييا بثلاث يا ات الاولى عين الكلمة والثانية
للتصغير والثالثة لام الكلمة فاستثقل اجتماع ثلاث يا ات فالاسم مع قوف
الياء الاولى ان يالتصغير لمعنى ما تقدم والثالثة موضعها لزم فتح ما قبل ياء
التصغير لاجل الاسم والدليل على هذا التقدير ان ياء التصغير لا تكون الا ثالثة
وكلامه ان حمل على خصوص اللفظين الذين ذكرهما فهو ان التصغير لم يدخل
غيرهما وليس كذلك معنى فالاولى انه اللتيا وفي تا تيا وفي اولى واولا اوليا
واوليا وان حمل على ان المراد منهما ما هو نوعهما اقتضى جواز ذلك في الفروع

كلها

بفعال النصب

كلها كمرمي الدامية ونحوه كذلك النصب به يكسر باسره اكسر ما قبلها
وحذف مثلها اثر به التبيين اي زد بسبب النصب في الاسم ياء مشددة
مكان فيهما ويدل الميم كلم واكسر ما قبلها للمناسبة وان كانت اخر الاسم
في المنسوب ياء مثلها فاحذفها وائت بها مشددة وتكون هي بعد لانه اذا حذف
مبطا عزا وجب حذفها لاجلها مفعول به النسب اي التسلسل معنى مثل معنى
فهو مشدد الصيغة اسم المفعول نعت ثبيا وكسر مبني للمفعول وعلم
اذا فيه والياء بالياء ختم وملتقى اذ هي افعلا واخذ علم الثلاثي بالخفض عطف
على مثلها والمراد بعلم الثلاثي ما مفهوم اذا بغير ما في الاصل
المقصور والممدود فمفعول به النسب اي مكثر وقلما لا وكثير قيل يجمع
من لا معنى ثلاثي اذا كان المنسوب مونثا والمراد بالنصب مضارع من
من افعل واحوص على جواز الثلاثي في المتقدم اوجه من الثاني لم الا او يجوز
بالمثال مفاد اذا كان ثاني ما الا لام متحرك كما تحرك فجري ما بها الثير فيها الا
الغوص كما الا معه واشار بها الى الحفة لقد عطل وبالرضى الى الاسم الاتفاق
وفهم من الامثلة ان كلامه في الاسم الرابعة واشار بتقديم القلب اي الخبر
الرابع وهو كسر الاسم الى الجر اي العوض في الاسم الاتفاق اشبه منه في الاطيب
لان الاسم الاتفاق اشبه بالاسم الثلاثي في الزيادة وتقصير الفا الاصل ارجح
القلب بالاطيب معتمرى كما بك وهها من الرضى بفتح الراء للوزن وازل
الخامس وما والعه والرابع اثر افعل والواو كان اي الحرف في النسب الخامس من
ياء فصاعدا اوائله كقراءة اخرى ما زاد على الخامسة كمستوعى ويغني ان
واما الرابع من كلمات الاسم فقد سبق التفصيل فيها وان كانت الياء جاز فيه
القلب والواو والعوض وهو ارجح كقاضي وقاضوي والثالث افلب لازما وواو ايه
فعا بفتح فعل مع فعل وفعل اي ما كان ثالثه من ياء او الاسم يقلب واوا
لزوما ويفتح حرفه كشج وشجوي ومقتي ومقتوي فاذا دل القلب في اثناء
فتح ما قبلها فمفعول به شج شجي ثم شجا شجوي والفتح سابق على القلب
كما مر ومفهوم قوله فيه خلافا المبتدا كذا مر قول الخلاصة واولا القلب
الاعتبار وكما يعني ما مثل الياء تفتح في النسب من فعل كنمر وفعل
كدئل او فعل كابل اخر اسم الثلاثي اذ شمل وفا جرى مرموي او مثله كذا لحي حيوي

كقفيي

تقول انه يقوم مقام ياء النسب لياء الفعل ذكر لها ولا فرق بين ان تكون الياء ان زائدة
كياء معطي او واحد امثال طية لعرمى هي لغة الجمهور وبعضهم يقلب الا طية
فيقول مرموي وعلى مثل اللغة بقرمينا وان كانت الياء المشددة ما على مثا
ثلثة بياء النسب بان كانت بعد حرف واحد او من مثل بقرحي قيل سنيا وليه
بعد حرف ثقي او احيما وتقلب الثانية الفا بعد تحريكها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب
الالف واوا وعند ابن سيبويه ان ذلك فيقول في حي حيوي ومنها لم تكن الواو بدلا او
والاوة ثانيها فيقول به طوي كصوري كما في الخلاصة وعلم التثنية احذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح وجب
يثرب علم مثل المعنى علامة ونحو حيري والجمع عطف على التثنية بالمراد الالف والتاء ومثل الاول
سمي بعطفا واراد الياء على اذهبها ما بعلم النسب لو اجتمعا ما في الالف والتاء فتقول
ضربات وعرفات وثمرات بالاتباع مما انسب لها جمعوا قلت ذلك بسكون الوسط
دال للواحد والذي انسب لها مسمى بها قلت وانه يقع بكسرة ووجه التعقل
انه نقول علامة التانيث لا من التاء انها كانت جمعي لم للانفتاح تبقى
تاء الجر وياء كما عطفا على ذلك وما على يثرب ونظائره ذلك انه يقع في الجمع الكسور
بياء النسب ياء مكسورة من غير فيها ياء اخرى فيحذف من المكسورة وتقول طيبي باء
بسكون مثلا ما الذي ادغمت الياء في الاخرى كمعيوة في المرماة فعملة في الطاع او مثبتة
مفتوحة كهيبي وهو الغلام المفتي او مطبيها وبين المكسورة والحرف فيهم
تصغير مهيام مفعال من هام او تصغير مهموم وهو الياء الثاني بما ولان اذ اجتمع
ثلاث حروف اثر ادواة اسقطت الحبة وجب بياء التصغير مثلها فقلب الياء والياء فيه
بياء كقطاع سيبويه حيث جني به المقول في الحذوم ثلاثة سيع وسيعي
ملاذ الذي النسب وجب المقول في الحذوم بياء في مرباع سيب فحذف من الياء
التي هي بدل من الواو فيكون ذلك لانها بابه وعلى مثل امضي مهيم فحسر ياءات
ما قبلها من الياء فيما ذكر واما مهيم اسم ما علم من صيغة التصغير فلذلك تقول في النسب
الى مهيمي بالسكون ووجه شذوذه فوقع طيبي في النسب كطيبي الابدال الياء
الاولى الفاء مع عدم تحركها واما الثانية تعين حذفها على ما تقدم قلت
الياء وانما ذكروا شذوذه في مثل الباب وان كانت مفتوطة موهما ان ذلك الثقل
بالتشديد مختص وفعلي في فعيلة التزم وفعلي في فعيلة حتم وتمموا ما كان كالطويلة
كطويلة وجليلة اشار في النسب الى فعيلة بفتح الفاء كحنيفة وحنفي تقول

قال

تاء التانيث لما مر وياء فعيل للاستثقال وقالوا في النسب لعقيلة كجهينة عقلي وعقيلي
لمثل ما مر وفعلي وفعلي محكيان بقل وكذا تقول في النسب الى [illegible] حتى
الغير اذا كان معتل اللام كقلي وقصي تحذف منه ياء فعيل وفعيل وتفتح العين وتقلب
الياء الباقية الفا ثم الالف واوا فتقول علوي وقصوي وما تقدم في فعيلة
وفعيلة مشروط بشرطين ان لا يكونا معتلي العين ولا مضاعفين والا تعينا ان لم تحذف
ياؤهما فتقول في طويلة طويلي وفي جليلة وقليلة جليلي و
قليلي **وهمز ذي مد ينال في النسب** اي حكمه في النسب وفي التثنية واحد
فتقول في النسب الى صحراء صحراوي لان همزته للتانيث وفي النسب الى كساء وعلباء
كساءي وعلباءي وكساوي وعلباوي لان همزة الاول عن اصل والثانية للالحاق
وتقول في النسب لقراء قرائي لا غير لان همزته اصلية **وانسب لصدر جملة وصدر ما**
والثاني من اضافة بابن او اب او ذات تعريف به وعني ذا النسب للاول ثم فتقول في النسب
الى تابط شرا تابطي وشاب قرناها شابي وفي حكم الجملة العلم
بها من الحكاية جميعا ولو لا ان تقدم منها بها وتقول في النسبة الى بعلبك
بعلي ومنهم من يجيز النسبة اليهما وقيل ومنهم من يبني منهما على سبيل الاستفعال
فيقول بعلي بكي ومنهم من ينسب اليهما مركبا فيقول بعلبكي ومنهم من
يصيغ منهما اسما على فعلل وينسب اليه فيقول في حضرموت حضرمي
واما المركب الاضافي فان فصل الواضع بانه مسمى مقصود اثم الجزء
الاخير الاول فاذا نسب اليه جزء المضاف كزبيري في ابن الزبير لان الجزء
الاخير وهو الزبير مقصود بمدلوله ونسبته الى الاخير وان لم يكن الثاني مقصودا
كمثله كجزء المضاف الاخير كسعدي وامرئي في عبد مناف وامرئ القيس لان
لم يقصد الى مناف والقيس والاضافة عبد وامرئ الاخير فلليس للثاني مدلول على حياله
فيعز له منزلة عبدلها في ان الثاني ليس له مدلول على حياله ومعناه ما معنى ابن الزبير
وجاء منافي في عبد مناف قال سيبويه سالت الخليل عن قولهم في عبد مناف
منافي فقال اما القياس فكما ذكرت لك الا انهم قالوا منافي حذوا من اللبس
قال الجار بردي وفيه نظر الاظهر انه لما لم يقل انه يقول لا نسلم ان الثاني ليس
بمقصود في عبد مناف فان مناف اسم صنم ومن قصد الاظهار النسبة
وبقي منها ما في الكشاف من الاعلام في قوله فلنقلم من بعضكم واحد كان الفقهاء

جمع نسب

على مناف اسم صنم

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

نحو شبر والعصى خلفكم من نعمر فقصي وجعل من جنسها في بعض شيئه فلما ان اتاها
الصر ملطبا من الثوب جمعا لامرئ كانه فيما ارتأه مما جنا شيئا او لا ومما الاربع بعبد
مناة وعبد العزى وعبد قصي وعبد الدار وذكر هو الشعبي انه الظاهر فقصي وبدبير
اي صغير مقام والعزاو واهر الى نعيسه وواحد الى داره ومنها دار الندوة الهمي
الجار تردى قلت حول مما اشار الشراح معنى المضام اليه به نحو انتي المزني لسان
مقصود اقبل العلمية وبه تكمل الاضافة يعرف من لول المضاف فروع ذلك ونسب اليه
بخلاف نحو عبد مناف مما ليس له حالة قبل العلمية فان المضاف له فيه جزء علم وليس مقصودا
على حياله قوله فصرت الاضافة اليه قلنا اذ ذلك فصار عرضا تابعا للمقصود بالذات
من العلم الذي هو تمييز مسماه والا والذي لم يكن اللفظ به مركبا فلما انساوى الاول والثاني
في كون كل منهما جزءا غير مستقل وامقصود معنا له اطلق رجح الاول بالتقدم فنسب
اليه والاجمال الحاصل بذلك غير مضر اذ انتفى هذا والتعويل على ما سبق وينسب الى قولهم
ان يكون المضاف اليه مقصودا اما كان مبدوا بابن او اب ومالم يكن مبدوا بذلك كغلام
زيد والتغلب على بعض غلمانه بعد ان كان يطلق عليه وعلى غيره فينسب للعجز وبه يصدر
عموم قوله اوذا تغ يفي ويكون من قبيل عطف الخاص على العام الاعم على الاخص واو بمعنى
الواو وعطفه بها ضرورة والنعي بعد الملاحظة هو باعتبار الحالية الاصلية وتفيير
قوله وغير ذا الخ بقوله ان لم يخف لبس غير صحيح لما تقدم ومن هنا قال ابن هشام ينبغي ان يجب
الجنب اللبس بل يقال غير الاشهل عبدي قال وهم طلبوا العبدي في جزء كلمة فلما
عطست شيبان الا يا جز علا وذلك انهم لم ينتسبوا في مطعبي ومصطع وكارب وطانة
ومعبد ومسلا جروز بربا وزيد بين وخمسة عشر والجملة فالقول بمراعاة اللبس هادم
لقواعد صدر البيت اومقتضى جميع احد المستساوين [illegible] مثل ما في الناظم
وبه طلاع ابن الخباز [illegible] حيث قال المضام في باب مقام اى الاسم غير
مقصود فينسب الصدر [illegible] مقصود فيقول به النسب
الى امرئ القيس وعبد مناف امرئي وعبدي [illegible] الثلاثي لان
فيه [illegible] ومقام الى [illegible] الصدر والعجز والبابا [illegible]
الزيني [illegible] فينسب الى [illegible] اسمه [illegible]
فقيد [illegible] قولهم [illegible] والعمل على
ان [illegible] ورد الله [illegible]

على دار قصي من دار الندوة

معنى

رد اللام حتم مثل ابوي واخوي وبناء الفعل للمفعول فيه وان شئت مبنيا
للمفعول فيه للشيء فان المبني فيه صيغة باشتراط صحته والمعنى انه يجب رد اللام
في النسب لما حذفت منه ان لم ترد في تثنية ولا في الجمع كاب واخ تقول
فيه ابوي واخوي لقولهم في التثنية ابوان واخوان وكذا من حذفت لامه ورد
في جمع تصحيح المؤنث ليعلم وجوب الرد فيه نحو سنة فتقول سنوي او سنهي
لقولهم سنوات وسنهات فان قيل الخلاصة انما ذكرها جمع تصحيح المذ
كر قلت لم يقيد بجمع ما بل اطلق فهو يشملهما ولا في التثنية مرد اللام جائز
لا واجب نحو دم وشفة فتقول دمي ويدي وشفي وان تقول
دموي ويدوي وشفهي وتاء اخت احذف من بنت اختا ونردها لاصل فعي
ومذهب الخليل وسيبويه انه ينسب الى اخت وبنت كما ينسب الى اخ و
ابن بحذف التاء ورد المحذوف فتقول اخوي وبنوي ومذهب يونس انه
ينسب اليهما على لفظهما ولا تحذف التاء فتقول اختي وبنتي
وحجة ابي يونس انهم قالوا اخوات وبنات بحذف التاء والرد الى صيغة
المذكر الا طويه وتقدم ان ما وجب رده في الجمع يجب رده في النسب
مذكرا او مؤنثا وفي التوضيح وشرح خير ورد بانهم لم يردوا المحذوف في جمع
بنت واخت ص باب زيادة وحذفت لعدم قلبها الا الفا الا الذي
ورد بان شرط قلب الواو والياء الفا ان يكون ما بعدهما وقيل التاء وت
في اخوات لما ابدلوا من الصفة التي في اول المفرد وهو اخت فلذلك
ان يكون في الجمع ايضا قلت ص لا يخفى ضعفه وذلك لعدم وانما هي
انهم لم يردوا في جمع بنت لعدم ردهم في تثنية مذكره فاجيب فلانهم ا
اخوانا ونحو ... ابنوان وبين انهم لم يعوضوا في اخ من حذف اللام وعوضوا
في ابن الف الوصل لعوض وقالوا ابناء واجروا الجمع مجرى التثنية في
عدم الرد وحجة يونس ان الناء فيهما للالحاق لا للتانيث والرد من الخليل
ان ينسب الى هنت ومنت بابقاء التاء والقول به وفرق لو كان الناء
فيهما لا تلي في تقلب اختا وبنتا لا ان التاء في هنت في الوصل هاء وفي منت
في الوقف خاصة وهو كذلك ومن هنا اختار الناظم مذهب يونس في
ثلاثيا ثانيه ذو لين ضعف اذا نسب الى ثنائي وضع على كان ثانيه حرف

بل صغّره يعني ان كان بالياء او واوا مفعول به كقي ولي كرمي وعدوي لان في
ما ضمه طارئ قصي وقوما ضمه طارئ وان كان الماضي عصي وابدل صفوا
همزة فتقول فيما اسمه الماء ماوي وان شئت ابدلت الهمزة واوا او قلبت كالهمزة
ومعهود مؤنث بالياء ثالثه اذا كان حرفا صحيحا الا يجب تقصيبه ومن ذلك
فيجوز ان تقول في كم كمي بالتقصير وكمي بتر كسر وشبهها احتم والحق الثعبي تبع
اذا نسب يعرف من الباء وكذلك لامه معتلة كشبه حيي اي دم ابه وتقع
عينه مثلها وتعامل معاملة الصحيح فتقول وشوى منه امر منه شوي
وقال ابو الحسن ان دائعيراي سكوفها الياء فتقول وشيي والهجري ولي
اذ به ورد السماع وبه الياجري به الحق عليه وان كانت اللام صحيحة كقعر
فيه هو من اصله وهو قول الا فتقول عن وما اعتز به ابن قتشام
وابو اسحاق عن قد كر الهاء لا تصير بمعروف المعير من اصل الهي تبعا فيه
الكلام كثير من الخفويين والصواب ان ذلك مغير بعين الملاغم
والمعتل اللام اما المضاعف كرب محفوظ ربي فانه اذا سمي به ونسب
الفير فيه وجوبا فيقال ربي نحو علية سيرتيه ولم يخالفه عنه
واما المعتل اللام كالهري اسم فاعل من ارى فانه يحذف كنوا في الاول ما
مبني والثم سيبقى لاصله وخبر لرد عين الثوى ومن الهمزة بل الاوجه
يجوز ان قيس على شبهة فيقال كان ذلك بغى على حرفين ثانيهما
فيرد اما مضاعف معل تركهم فلا حاجة لرد الهمزة بل يجب فلب
كسر الراء فتقول كما في شيه لم فلت اذا ابدلت الياء واوا وعلى قول لهم
مروجوه رد انعدامه يجوز به الوجهان الذي كيان في قول الهمز ومثله
مثل ابدال في التزو والحق بجمع لم يتم علما بواحدة النسب ربما الزيان بواحد
والنسبة الفير لان المقصود من النسبة حاصل بزائد فيقول في النسبة
لعرايض عرضي وشمرات ثمرة الباسه كذلك وكذا ما اصحه في اللغة ... في قولهم
ابدلتا والصواب امعي ومثل الجمع الغير المسمى به المثنى فيقال
التسمية به مكان من حضرات بنبه عليه قال جمل الجمع في عبارته
على اللغوي صدق باسم الجمع ونشر بجمع لا اثر ذا لهم وكما قال الشاطبي
والغرام في شرح العمدة كقولك في النسب اذ انسب اليه تنسبه فيه ...

أما

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

اي نسوي لان نسوة واحده نساء وقال ابن هشام يسير قياس معطلا ان يجمع
على فعال ولا الحر الا ان نسوة ونساء اسما جمع وتجربة لم يتعين علما
مضارع حيى مبنى للمفعول من الجمع المستعمل به كالكلاب والانعار وكذا
ما غلب كالانصار وقولهم الصوفي لبس يلي لغلبة الاصول على المعروف
وقول الخلاصة ان لم يشابه واحدا بالوضع اخص منه لكلامه
ما قيدها للاحتراز به عن ملاك واحد له من لفظه كعباد بن ماثله ينسب اليه
على لفظه **ومع فاعل وفعال فعل** في نسب اغنى عن اليا فقبل
النسب بان يصاغ من اسم ما قصد به ذلك الاسم على وزن فاعل عني
في اللزوم كتامر ولابن ودارع ورامح وقد يغني عنهما فعل كتصرف بمعنى
نهاري وقد يغني عنهما فعال في اللزوم بحيث اراد به صاحب
شي يزاوله من امثلة المبالغة والتكثير وذلك كجمال وعطار
لصاحب الجمال والعطر الذي يعطيان عليهما وهو كثير فان اريد صاحب
الشي فقط جي بفاعل ومما اهمل على النسب قوله تعالى وما ربك
بظلام للعبيد ان الاكثر توجيه النفي وهو هنا للمبالغة فيقتضي لو لم
يوول ثبوت اصل الظلم وهو محال وسبيل النسب صرف النفي الى الاية
وغير ما اسلفته مقررا على الذي ينقل منه اقتصرا فقال العلماء يكتب بالنسبة لما
يأتي وجاء ظهران جميع صفات الله تعالى على غاية الكمال
فلو كان متصفا بالظلم لكان متصفا بكثيره فيحسن نفي قدر عنه نفي
لا ظلم **وغير ما اسلفته مقررا** ان شرع النسب اشياء جاءت
على خلاف مقتضى القواعد المتقدمة من ورودها البتة فلتوقف المتقنون
على نقل كلام العرب كقولهم في النسبة للبصرة بصري بكسر الباء والى
الدهر دهري بضم الدال والى حروراء حروري والى البحرين بحراني والى صنعاء
صنعاني والى مرو مروزي **الامالة** هي ان ينحو بالفتحة
اي جهة الكسرة ويلزم ذلك ان تكون بعد ما الالف ان ينحو بها الى
جهة الياء فيجي في الحقيقة عمل واحد **الالف الاخير عن يا او فعل تلا بلا
شذوذ او زيد ان امل** تعرض هنا لبيان اسباب الامالة من كسرة
انها ان تكون الالف بدلا من ياء او ثاني الاخر والمعلم الكلام اصله

للمعبر

مبحث الامالة

لا فرق بين الاسم كرمى والفعل كرمى وشمل قوله عن ياء الاطعمة كل العشائر والمنقلبة
عن واو كدلهى واعطى وخرج بقوله الاخر المتوسطة ونصلة حكمها ومنها
ان تكون الالف الاخيرة قد جعلت بدل من بعض ما يميز الكلمة من غير شذوذ
ولا زيادة كالف الدنيا المقصورة نحو حبلى فانها جعلت بدلا من التثنية
واحترز بقوله بلا شذوذ من قلب الالف ياء في الاطعمة بدل العشائر في لغة هذيل
فانهم يقولون في نحو عصى عصي وبقوله شذوذ فلا امالة لا اصل في التحويل
نحو كما قال الشاطبي اولا يجع الكلام الشاذ على لغة شهيرة فلا
انهم احترز والعبارة كرم وقوم بعض طيء على عصابا بدل الالف ياء ومن
ثم سيغة رضى على رضيا واحترز بقوله اوزيد من رجوع الالف للبدل
بسبب زيادة كقولهم في التصغير مغى وفي التكسير مغى فلا امالة في ذلك
قوله الالف مفعول مقدم باميل وجعل عوضه على متعلق لوهم لا امل
الالف الاخير لكونه مبدلا من ياء او جعل ياء منقلبة فلا جعل ضمير الالف
الاخر واو بمعنى الواو *وهكذا [?] بدل هاء التانيث [?] بدل عين الفعل [?] يسع [?]*
اشار بعد البيت الى ان وجود هاء التانيث لا يمنع من كون الالف في الاخر
لان هاء التانيث غير معتبرة بها فلا الف قبلها متصلة بها نحو قبرها او ذاك
كعقاة ورماة فبعدا الوهقاة واشار فيه بعد الى ان من اسباب الامالة
ان تكون الالف بدلا من عين فعل يكسر فاؤه عند اسناده لتاء الفاعل اسرار [?]
ذلك الى الفعل عن ياء كباع او واو كخاف فانه من ضم [?] فاؤه عند الاسناد المذكور
كقال وطال وبه يعلم ان الفعل طال لا يمال واما ذات فاؤه يكسر عند
الاسناد لتاء المفعول فيقول قول الخلاصة ان قلت بالاسناد للفاعل
قوله غير مضارع بما الواقعة على الفعل بدليل الصلة والتشبيه به يكسر
الفاعل عند الاسناد المذكور وقال الخلاصة المراح معه [?] لا يهاع [?] ما
منار [?] اراده التشبيه به كون الالف عن ياء *وذلك يلي او مع ما فيه [?] اوجع ها*
او قبل يكسر اقول تاء كسر او سكون فاول من اسباب الامالة وقوع الالف بعد ياء
متصلة بها كبيان او منفصلة بحرف كشيبان او حرفين تاليهما مفا
كما في الفصل ذاك حبيبها تبخ الا تكون قبل الهاء ضمة اعتبار امن
نحو صار حبيبها فلا يجوز امالته قوله وقال بياء عطف على ما قبلها

او وقع ها

اذا وليها نا. وصلا ولم يشهم فتح المضموم للضرورة ومنها ان تكون الالف
قبل الكسرة متصلة بها كالسابع كمساجد ومنها ان تكون بعد كسرة متصلة
منها بحرف كعماد او بحرفين اولهما ساكن كشملال او كلاهما متحرك
والهاء فيما هو مثل نحو يريد ان يضربها فيشبه الالف لما قبل الهاء احترازا من
نحو يضربها وكلام التفصيل مابه قلنا اماله نحو درهمان ما لم يكن
الا بعد الامالة المتواترة فلا يعلم عنه شيء من طريق الخلاصة فيه ما يرد
او يكون عطفا على كنى وذا مفعول يرى اشارة الى الكسر والراء والقصد
اشعار بما شرحه ويلا بما في عمله علّي وكذا ان يعطف عليه او حرف ثم شرع في
اسباب الامالة شرع يتكلم على موانعها وهي ثمانية حروف الاستعلاء
السبعة يجمعها قولك قظ خص ضغط والراء الغير المكسورة وانما منعت
الامالة لان السبع الاولى تستعلي اى تتصعد فلم تمل الالف معها طلبا للمجانسة
والراء شبهت بالمستعلية لانها مكررة والتعبير بالمكسورة يعم ما اذا مر
الالف والمفتوح كنعرته لمن هو من المغير فلا تمنع الامالة به خلافا لمن لا الكسر
مفروض بعد الالف ولا بعد طالب ان الراء مفتوحة وذلك لان السبب المفرد
موجود بعد الالف فيما هو من الشاذ لانه اما متقدم على الالف او متأخر
عنها فهو له متعلق بكف والمانع مفقود ثم ان كان المانع متأخرا عن الالف
فشرطه ان يتصل بها كناطق او يفصل بحرف كنافخ او بحرفين كمواثيق
وان كان متقدما فشرطه ان لا يكون مكسورا ولا ساكنا اثر كسرة كطالب
احترازا من نحو طلاب ومطواع وشبهه علمه بالخلاصة ان يعتبر المنع المتقدم
بما اذا لم يكن فعلا كما ذكر سيبويه وغيره فهو ان ذا الاشارة الى الكسر المفهوم
من بكسر وكف مستدام يعني ان الراء المكسورة تمنع موانع الامالة من ان يشاء المنع ومنها الراء المكسورة وذلك نحو على ابصارهم
عشوة وبحوز القرار والابرار فيعتبر بالخلاصة لولاء الراء المتأخرة عن الالف
لعم فلا متقدمة لاهاة وبما تمن يعل الجن من ربه العناد كمن العار في وحي
ويقرأن ايضا بالامالة اذكان المانع متقدما عن الالف ولا كسر العنصا في كمثال
مثال السبي والجاري وبالامالة نحو طارد فالتعميل الاسهيل به بشبهه
والفصل بنا مطل وكف ما وصل لا يؤثر سبب الامالة الا اذا كان متصلا

او ضاه المنكسي او لم يسيرا اى قال

ولا تمال الالف في نحو تبرى سائق لانه ضال الها عرابا . ومن تمال الالف للكسرة
المنوية فلزوما كانت اضعف من المنطقة قال سيبويه سمعنا من يقول هذه لتربة
مال بلا مال ابو اللاسي وشهوع با تكلمة الواحدة وبه يعلم ان كلام المتري
بالخاصة يشعر على عمومه ويرخاف الفصل بقولي يجريها وان رجيبها قال
ابن غازي مثل ابن عصفور من المتصل ولا ينهو من ما منا ما من فقوره وضل بالبناء
للمفعول سكفر للمفرو ويكون مانع الامالة وان كان منفصلا وبالتعال
الالف في نحو يداه يخرجها قبلا وكلام المص في الخاصة وقد اعترض شراح التو
ضيح بان تفوق العويين بخلاف المتكلم ذكر كلام ابن عصفور قال الشهاب
ولا يخفى ان كلام ابن عصفور يشهد لمعترض على ابن مالك ولا يقتضي ان تفوق العويين
يغلب من ما قال وقد امالوا لتناسب اخر منه السبب والموانع اشار الى انها
لاحق لها لان الامالة فيه تابعة لما قبلها ولما بعدها وتضعيفه بالنسبة
الى بقية الاسباب ونبه له لا يعتبر المانع معه كما قال ولا عبالخاصة بلا داع
سواه واشار بالمثال بتقديم المعمول وتقبيلهما بالاية الى ان
موجود غير ميقا وهو خلف اريا للالف عند بناء الفعل للمفعول واجاب
عنه ابن قاسم بما عتبر ضعيف التوجيه وقال ابن غازي ابن عرابي قاسم في هو ابي
مالقا وانتهى ببعض الفضلاء مردود ييه وليتفهم وزعم الشاطبي ان ابن مالك
لم يرد امالة الف تلا الاية الشمس بعينه وانما اراد امالة مجيئه العقد تلا
لما فيه اللام ولا يخفى بعد دون سماع غيرها وغير نا لانها صيغة وقوام مفعول
بمفرد الا تعرف والبناء لان الامالة ضرب من التصرف بعيد ولا حظ في ذلك للحروف
ولا للاسماء الغير المتمكنة وامال الفعل الماضي يلام القصر فيه وكان
الافعال الماضية التي الشقي بعيد ومنه امعمعهم مرقول المتزمع بربك عيزق
كعلى كقول الخلاصة وقد كلام ايرد غير الفعل الي ولاي د عليهما ويستثنى
منهما ذا والبناء التعاريف وانه نعال نحو اهبلي وبلامقي وبه استثنا
بهما نا وقاسم لانهما اراد ان امالتهما شاذة ولا خصوصية
لهما فقد سمعت الامالة شذوذا في غير مما كثر الاشارة ومقي واني
وبلى وياء في النداء ولام قولهم امعل هذا امالوا ان اراد ان التهما قدم وقد
قال الشهاب بتامل معنى الكلام وانه ان ارب ان به تجوز امالتها بها فيه

با في
والشطار

كما في التوضيح

في غير الذي كسر الذي سمعا فيه والضابط ان مفتوح الراء في كل مسموع والافهام في
ان وزاد فيها في الامالة وزاد ذا الاشارة ومتى وغير مما لم يسمع ولا علم له
عبارة المصنف لا عبره وان اراد انه لا ضعف فيه فالشاذ خلافه اهـ والفتح
قبل كسر راء في طرف. أمل وبعد كسر خفض ان تقع تعالى ان الفتحة تشبه احد مما ان تكون
قبل راء مكسورة نحو في بشر كل الفتحة الا من ان تكون الفتحة في حرف استعلاء
او راء او غيرها مما ومنهم من قوله فان الفتحة لا تمال في نحو حم والقبلية
وان كلمتا لا تستلزم الانفصال لان الفتحة المنتقلة من الكلام عراه وحرف اصل
وان كان مكسورا او سل الثاني غير راء لا تقع نحو ابل ونحو عم وان كان غير
ذلك منع الامالة نحو سمر ونحو غير وما ذكره من الشاهد ان الكسر من الراء
غير صحيح فان سيبويه نص على امالة فتحة الراء في نحو رايت خبط رياح
وقول ابن ... في الخلاصة عن الامالة قبل كسر راء غير متحقق ولا
يلزم من ان ... كونه من شيء بعد لا يخفى ضعفه لان المفهوم مغنى
لا مهمل ... وبقي عليه في الخلاصة من شروط امالة الفتحة شرطان
الا تكون على ياء والا يكون بعد الراء حرف استعلاء ولا انفصال فتحة الياء
في نحو اعوذ بالله من الغير وفي السبب ولا انفصال الفتحة في نحو من الشرق
فان كان حرف الاستعلاء متقدما لم يمنع لان الراء المكسورة تغلب المستعلي
اذا وقع قبلها فيمال نحو من الضرر ... السببان تكون قبل هاء التانيث
... الامالة الاولى مطلقة في الوصل والوقف وللثانية مقيد
بالوقف ... ذلك من الكاف فوله امل وقوله ان تقع مثال الفتحة في نحو
رحمة ونعمة ... من قوله ان تقع ان الفتحة لا تمال اذا لم تقلب
التاء هاء لان ذلك لا يكون في الوصل لم يبق لا مستثناء الا ما كانت
وقع في الخلاصة تعوم ... الكلام وبعد على ذلك في الخلاصة
لم ... امالة وما ... تسوغ امالة الالف كما سوغت
امالة الفتحة الوقف. تنوينا اثر فتح اجعل الفا. وقفا تلو غير فتح احذفا

مبحث الوقف

شغل قوله ان مفتح الاعراب نحو رايت زيدا ومفتح البناء نحو
ايها وويها ... المقصور نحو فتى فتكون الف بدلا من التنوين واستصحب
حكم المنقلبة وصلا ووقفا ومنه امن ... الخ والعراء والعرا ...

ودليله ان الخياط كان يقف الا بدال من التنوين فهي لغة منع فيه بالرفع
والجر للاستثقال وهو هنا متعين لان حذف المنقوص لازم وقيل فيه الياء
في الحالة الاولى وفي الاحوال الثلاثة وحذف التنوين فلما حذفه عادت الياء
ومنهم من روى عن ابن عمرو والكسائي والكوفيين وقيل يعني بالجمع من الياء
في الوقف بدل التنوين وفي الرفع والجر بدل لام الكلمة وهو مذهب سيبويه
ومعنى التعويض والبدل لفظ للذي ان نونها شبهه بالتنوين مع انها
ان الفتح متبدل في الوقف ايضا ومنهم من قال ان الجمهور وقيل تعويض نونها كانها
بعض التنوين وفي صنيعه اشارة الى ان البدل مسألة ان ذات بالتنوين المفتوح
وعوض العوض بينهما بعد ... الفعل ايضا قوله وغير الا عن التنوين
... ان الفتح وهو ... الى ان ... والتنوين وبعد ذلك منصوبا وبعد
وقف المضمر اعطه حكمه على غير الواحد واحذف التنوين فلا قال
الفتح وقفا ... على ... الخلاف فيقف في نحو الفتى ومررت به بالاسكان
الالف الضرورة فقوله الدالة كلمة الخلاصة والعرب ... الفتح وعلى الخفة
والشغل وقل منون المنقوص لا انصبا وغير الثبت وعكس جا عطف
على غير ايضا ومنون مضاف للمنقوص وال طريقة لموصوف الواحد
دال المنقوص المنون الاول حالة الوقف فيقف بالحذف في نحو هذا قاض
ومررت بقاض وبالاثبات في نحو رأيت قاضيا فقوله غير ثابت وعابوا
اسناد الاثر على حرف قوله دعا ... وهو كثير قوله وغير مفعول
مقدم بالثبت والضمير لمنون المنقوص فيقف بالاثبات في نحو هذا القاضي
ومررت بالقاضي وقد يثبت ايضا في الوقف على المنقوص كقراءة ابن كثير
ولكل قوم هاد ونحوه في الوقف على غير المنون فيقول هذا الرامي
ومررت بالرامي وهذا معنى قوله وعكس جا ويجب ان يعلم ان الضمير في قوله
وغير الثبت راجع لمنون المنقوص لا بغير قوله لا انصبا مغني المنون اذا كان منصوبا
تثبت ياؤه بتة الحذف حال فقول الخلاصة وغير التنوين بالعكس للمقصور والمقصود
ذو التنوين بغير ... فقوله ما لم ينصب لا ... الا بعلم من كلامه الحكم على التغيير
وهو تعيين الاثبات خلافا للشيخ يس ومع من ام صنيعها اسلم مما ... الحكم
في قوله وغير الثبت ان جعل لمنون المنقوص لا بغير قوله لا انصبا كما هو حسن

علم

عليه بين حال المنصوب ام مبدل فتوين وعكسه جار راجع الى صورته لا انها من
حقيقة ما اندرج في الاطلاق وان جعلته دخيل فتوين لا انصاب او مبدل المنصوب
لا سبيل له اصل الحكم والحصر اعلم وفي نحو مر اليا رد حتما وبفي ان كان ما تقدم
في المنقوص من غير بعد الفه المحذوف محذوف العين فان كان كذلك تعين رد الياء
لئلا يبقى في الوقف وهو الملتزم الاجحاف ببقائه على اصل واحد ودخل نحو واحد محذوف
الفاء كيف مضارع وفي الذي سمي به فانه حينئذ من المنقوص فيجب رد يائه
وعلم ان ما تقدم فيه وفي نحو متعلقان ب د صيغة الامر والياء مفعول مقدم
له ومن بعض شواهد للوزن من بعض تتميم وغير ها محرك سكن اشار الى انه
يجوز في الوقف على المتحرك خمسة اوجه اولها الاسكان وهو كما ان د
وهذا كلامه ببيت ضيم او الامر ان العطف هنا وانعاما المراد هذا التانيث
والتمثيل بالمظام اي فيه كما في الخلاصة اوضح على ان الاولى ان يقال تاء
التانيث لان الاطلاق فيما ان الوقف عليه للهاء الموقوف عليه بالفعل
والتاء انما تصح هذا في الوقف بل الفعل او تحرز بها ايضا من تاء التانيث فانه
لا يجوز في الوقف عليها الا الاسكان فقوله محرك حال وغير وصف محذوف
الحالي من الضمائر يروى شكلا وبقي عليه في الخلاصة تقييد الحركة بغير
العارضة احترازا من نحو قم بتاء الساعة فانه لا يوقف عليه الا بالا
سكان كما في التسهيل وشرحه ولم يستثني ميم الجمع لوضوح امرها فان
وسكنها في الوصل لا روم ولا اشمام عنده في الوقف ومن منعها ووصلها
بواو وكذلك الهاء في الوقف يحذف الواو والهمز ببسكة اخرى ومن صلها
وصلا بغير واو وفيها بعض اجاز فيها وقال رم قف ذا كسر الروم هو
اخفاء الصوت بالحركة حتى يذهب معظم الصوت ويكون في جميع الحركات
ولذا عبر بعضهم بالتقريب له او اشمم الضم المراد بالاشمام الاشارة
بالشفتين الى الحركة ولا يكون الا في الضمة كما افهمه كلامه وسواء
في ذلك ضمة البناء والاعراب فقال الجاربردي واشتقاقه من الشم كانك
اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها مفقود او اشمم
الضم في الحرف المضموم احسن من قول الخلاصة او اشمم الضمة او غير همز
وعليل قف ضعف محركا التضعيف هو تشديد الحرف الموقوف عليه وش

ثم اسم فاعل من راى

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

شروط ثلاثة أولها أن لا يكون همزة احترازا من نحو نبأ فلا يشترط ثانيها أن لا يكون
حرف علة احترازا من نحو سرو ولعى لغزاك وقول ابن هشام لو قيل بالتضعيف
في حرف اللين ثم تسمع عنهم نحو عدو وولي ثم وأما حشى يا ابن [illegible] جواب
أن العلم نحو من ذا دخل الاستثقال كما تقدم في التعريف ثالثها أن يكون بعد زيد
احترازا من نحو ذكر وقال ابن هشام لا تسمع عنهم في باب وشرط بيتا لان نقيع
انه بعد فرع عطفهم بل إذا [illegible] وخوبية قوله فيسل المدغم وعبد شمس
محمد لي قلت [illegible] فيه ثبوت الوقف عليه ويبقى شرط رابع وهو
أن لا يكون منقوصا منونا به الشيخ اللغة وأما نحو [illegible] بقر حسبت ان أرى حربا
مفروحا وقال ابن قاسم فلا يحتاج إلى هذا الشرط لأن المنقوص المنون إذا أريد
[illegible] العالم ذكر الحرف انه قبل الياء موقوف عليه حينئذ بل الموقوف
عليه انما هو الياء والكلام في احكام الموقوف عليه اه قلت
فيه نظر فان الكلام فيما اذا الوقف على غير [illegible] لان الموقوف عليه
بالفعل انما هو الياء لا وجود له الا حين الوقف بالفعل اه وانقل [illegible]
[illegible] جاز [illegible] نعم [illegible] الصغير [illegible] سوى المهموز [illegible] انقل الذي وشرط
نحو [illegible] حركة الحرف إلى الساكن قبله [illegible] ثم [illegible] أولها أن يكون
الساكن [illegible] لا يمنع في ذلك سواء كان الامتناع للتعذر كما في الياء
نحو [illegible] نحو [illegible] والاستثقال كما في الواو والياء نحو قول وبيع
ومعنى [illegible] ثانيها أن لا يوجب عدم النظير في غير
المهموز فلا يجوز نحو [illegible] لما يلزم من بناء فعل [illegible] ولا في نحو
[illegible] لما يلزم من بناء فعل [illegible] ويجوز في المهموز
لاستثقال الضمة والكسرة في الهمزة [illegible] ومررت ببطء
[illegible] ثالثها أن لا تكون الحركة فتحة في غير
المهموز [illegible] نحو رأيت البكر [illegible]
لأن الضمة والكسرة [illegible] أهل هذه اللغة عليهما والفتحة
خفيفة [illegible] وقيل ان [illegible] المفتوح ان كان منونا
لزم من النقل فيه حذف [illegible] وحمل عليه غير المنون [illegible]
الكلام [illegible] الوقف عليه لان الموقوف عليه بالفعل [illegible]

هي

هذه لغات متعددة فلا يكون الوقف عند الهاء من غير الاولى وقيل
غير منزل منزلة ما هو معتل فى ويجوز ان نحو رايت العبد انفعل الصغرى واجازه ادلها
الكوفيون في غير المهموز ايضا وهذا معنى قوله ومن سوى المهموز
انى وقل ثلاثي الاسم ها بجعل الالف تلك تساكن ح وقل في جمع تجمع وشبه احترز بالطرفة
ذات الثنائية من نحو غيره ويقويه ثلاثي الاسم من نحو ثلاثي الفعل فانهما لا يتغير ان
ويقويه ان تلك لك من نحو اخت وبنت بنت على قول من يعتبر انها للتانيث
وفاء التوضيح من الاخت ان عنهما مع ارتضائه في باب النسب فقوله وشبه
يشمل هذا نحو وداخل تحته ما قبله متحرك نحو جعفر وما قبله
ساكن غير صحيح ويشمل الالف نحو الصلاة وداخل فيه المعرد كقال
سبق وجمع التصحيح وشبهه الالف داخل في الاخير قليل كقول بعضهم
دفن البنات من المكرمات ونحو هيهات وهذا معنى قوله والفعل
يوقف هاء السكت بجزم اللام وشبه بالاسكان ذا ده من عوارض الوقف اجتلاب
هاء السكت ويكون ذلك في ثلاثة اشياء احدها الفعل المعتل الاخر المجزوم
للجزم نحو لم يعطه او للبناء نحو اعطه وذلك جائز لا واجب الا فيما
بقي على حرف واحد كالامر من وعى ووفى او على حرفين احدهما زائد
كمضارعهما المجزوم ورد ابن هشام وجوبها اجماعا بل الاجماع
على ان لهاء الوقف على لم الف ومن نقل هذا فقد وهم صاحب المقاصد كف
للفرق و هاء السكت متعلق به وبجزم اللام حال من الفعل ومفهوم
فقوله ويشمل انه ملتزم فيما بقي على حرف او حرفين سواء كان من
مجزوم العلة كعلم او المعتل كذا ولم ينبه الا على ما الاستفهامية
له اجرا وهذا معنى قوله وما في الاستفهام ان جرت حذف الفها والزم انها بالاسم الجرة او
احترز من الموصولة والشرطية فانهما لا تحذف الفها واحترز
بقوله ان جرت من المرفوعة والمنصوبة فلا تحذف والاشارة راجعة
بقوله يوصل بها السكت اي يقرن ما بعدها وكذا من حيث انه مبني
على السكون وقوله بالحرف متعلق بقوله جرت احترز به من المجرور بالاسم
فانها لا تحذف الفها ولا تلحقها الهاء والمراد الحرف بعدم الاستقلال
كحتى ومنها فلم يلزم من حذف الفها وعدم الحاق الهاء بالها ولا فرقا على

المجزوم

حرف واحد بخلاف المعرب فإن الاسم المستقل فلولا أن الذال حرف العطف وجب حذف ألف ما
لها ومن المعنى قوله والزم الألف إن كان بالاسم المجرد إلا لعلة ما وبه تشبيه
للحرف والزم لأنه لا يكون المعنى فيه الاستفهام لكن حرف توصل بها الهاء لأجل
حذف الهاء وبقائها على حرف واحد وبه الخفيفة ونبه عدم لزوم الهاء
مع المعنى بأحرف من قوله والزم إن تلا الهاء مبنيا على حركة بناء لازما وهو
معنى قوله ووقفها بناء لزما أي الحق وصلا هاء السكت فعلا مبنيا بناء
لازما فخرج بذي بناء المعرب وبلازما العلم وخرج بقوله لزما حالي البناء كاسم
لا والمنادى وما قطع عن الإضافة فإن بناءها حالي فلا يلزم وقفها إلا لازم إن واحدا
ولا العلم ومثله قول الشاعر مه أي أرض من تحتنا والمضي من علو؛ وكان من
حقه أن يحترز عن المبني على السكون لأنه لا يوقف عليه وكان من حقه أن
يحترز عن الفعل الماضي فإن بناءه وإن كان لازما لكنه شبيه بحركة الإعراب
لأن الماضي إنما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب ولا تلحقه هاء
السكت على الصحيح وهو مذهب سيبويه والجمهور واختيار ابن مالك
وكان من حقه أن يستثني من الحالية لكن الاستثناء الذي فيه حيثما
قال ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما ما لم يك الفعل ماضيا وقل
ماضيا ومثال ما لم يرد من الشواهد قوله إذا ما ترعرع فينا الغلام؛
فما إن يقال له من هوه ووصلها بوقفه ربما أي ربما أجرى الوصل مجرى
الوقف وفهم من ذلك أن ذلك غير مختص بالشعر فقد ورد في النثر في قراءة بعض القراء
في قوله في النثر قوله مثل الحرى وأمثال العصا مشددا بيانه مع
وظاهره في الكلام والمسوغ للابتداء بوصل المفعول العنوان ووصل
كلمة بغير ها والإمالة كلام في خاتمة لكتاب الابتدا
زيادة همزة الوصل وقدمها على النقص لأنه قيل بالإعلال وهي مقدمة على
مبني النوع لأن محلها خارج عنه وليست مقدمة على محل النقص بل
مختصة بما أن بعض الأسماء المفتوح بها من حيث هو مفهوم الابتدا بساكن
لا يمكن فجيء بهمزة الوصل فيما يبتدأ به للابتداء بالساكن الذي محال في جميع اللغات كما
قال ابن جني وابن البقاء واختار الرضي امتناع عدم الإمكان بالاسم
وإن أدى إلى معنى في غيرها ووجه أن الساكن بالحركة أنها تفصل بغير الابتدا

عن زيادة همزة الوصل لتعذر الابتدا بالساكن

بالجزم وتوقيفه الذي على ما يحصل بعض افعاله وجوابه منع التعرية
بالحركة مع الجزم ومن اجمعوا على ان الواو والياء تقلبان الفا بعد تحركهما
فلو كانت الحركة بعد الجزم لما قلبتا وبالجملة فالحركة او السكون ان اجزم فمنه
للجزم كالعرض للذات فلا يعقل الجزم عاريا عنهما فالقول بجعل الابتداء
بالساكن مكابرة وانكار للمحسوس ولا شك في التجربة والمراد بالابتداء الا
خوف التوهم بغرامته لا الاخذ في النطق بالجزم بغير مباني انه قبله
كما توهم بعضهم فالتزم وقوع الابتداء بالساكن فقد قال حينئذ
ان كان اول الكلمة متحركا فبها والا احتيج الى اجتلاب همزة الوصل للتوصل
للنطق بالساكن ومن ادعى الشيء ابتداء وقد علم وجه تسمية هذه الهمزة
بهذا الاسم ونبه بعضهم بقول الخليل سلم اللسان ولا بد نحو اهو في الرفع
لهي الحيوان فهي كالحجارة بسكون الهاء مع عدم همزة الوصل فيها
لان السكون عارض والجزم للضعفاء كالجزء فعاده خار عليه ومن الرواية كا
ونثر من وجوب الاتيان بها مع الساكن مستفاد من الخلاصة بوضوح و
انه اذا ابتدئ بها فلا بد منها ولو اسقطت لم ينطق انه ابتدئ بها فلا مع
ما افاده في الخلاصة من النطق فانه لا يستفاد من العبارات وجوبها مع الساكن
كل فعل ماض خماسي الامر لا يقتضي امتناعها مع غيره نعم علة الاتيان بها يقتضي
ان يستعملها كلام تقتضي انها مع المتحرك مستغنى عنها فيكون الاتيان
بها اذ ذاك لغوا فهو ممتنع كالماضي والمصدر والامر فوق رباعي وكامر الثلاثي
الى الثلاثي ⁂ مواضعها المقيسة اربعة ان اشير اليها والمتن لا يقتضي
الانحصار فيها وان لم يقتض عدمه بخلاف الخلاصة فان اتضح عبارتها
عليه على همزة الوصل بنفسها ان المنسي كله ايضا يكون فهو نص في المواضع و
على سبيل القياس كقولك ادحرج كثيرا والسداسي نحو والخماسي الماضي المبدوء
الخماسي والسداسي كانجلى واستخرج ومثلها مصدر فيها كالانجلاء والاستخراج
ان دلت امر فيها كانجل واستخرج الرابع امر الثلاثي كاعلم واشكر ومن امثلته
تعالوا مضارعه او معينه والالم يعني ايضا نحو عمرو فلوالك ويبدل مدا
في الاستفهام او يسهل لم تزل همزة الوصل على شيء من الكلم ومن سوى ال ولا
سيما الهاء اذ ذاك ومن ال عدم التنكير ومجملة ما رجح به من مذهب الخليل

انها همزة قطع واذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل لم تحذف الا في
لا انها لمعنى فيبقى لبقائها ولا اشتباه في حذفها يوقع في التباس الاستفهام
بالخبر بل تبدل الفا او تسهل نحو آلذكرين والآن آلله اذن ومن الفعل همزة اذا كانت
همزة الوصل مفتوحة وان كانت مكسورة نحو اصطفى البنات او مضمومة
نحو اضطر الرجل حذفت لانه لا لبس ومذهب العلم اخفش جواز الوجهين في المفتوحة
لا يلتبس بهمزة ان وقد نصوا على جوازهما في الروي كاطلاق الفتح كالخلاصة
والكافية نوع من الاختصار والمراد بهما ما في الخلاصة لم تذكر الجواز
قبل اليمين وكلام الكافية كالصريح في الاختصار وابن اسم اثنتا ابن ابنم واثنين
وامرئ وثانيه فيعني في قولها في من الاسماء مسموع لا يقاس عليه
وهي عشرة اولها ابن وانما عده النحويون من مورد على وزن افعل بجمعه في المفردات
نحو اجرو ادلاء وهو الرحلين المراد خلافا للكوفيين فقولهم جمع بعيد
لان افعالا يجيء في الاحاد وفي اجرو ادلاء اعجميات ويظهر البصريين محجة
الهمزة ادنى بها همزة وحذوها ان قول بعض عروة بن الزبير لبصيبن
بيران ليس لعل عامينا وتطهيم جمع نحو بطهر ودلي وهي المجموع
غير معروف ثانيها اسم لاطر عند البصريين سمو محذوف لامه لا بنية فال
اخرجت عليها ولعله كون اليمين السينية معرفة الحركات على اليمين واجتلبت
همزة الوصل وضبط الكوفيين الى ان اطر وسم محذوف الفاء وجاء بالهمزة
ورد بتكسيرها على اسماء وتصغيرها على سمي ثالثها است اطر سفه
بجمعه على استاه وابعها ابن اطر بنو بجمع الغوي اسماء ثم اعل بحذف
اللام واسكان الاول وجيء بالهمزة خامسها ابنم بمعنى ابن والميم
زائدة للتاكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق وسينيا بالامر اللام والالف
ذات اللام في حكم الثانية ولا يحتاج الى الهمزة سادسها اثنان اطر
ثنيان لجعلان لقولهم في النسب ثنوي بالتغيير ولو كانت التاء مضمومة
او مكسورة الهمزة ادا في النسبة ولو كانت الاصل يسابك لقالوا اثنيي
بالاسكان ثم حذفت اللام وسكنت الثاء وجيء بالهمزة سابعها امرؤ او هو
اسم تلازم الا في ما كانت يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الراء فيلقها
مع الكلمة واللام اخرى مجرى ابي ثامنها ابنة تاسعها اثنتان

عليه قف

على انه قال المرادي والادلة فيها كثيرة ذكرتها والبها اشار بقوله وثانيه
وخبر بقوله يعني على ان دخولها في الاسم بمنقول لا يتغاير مكسورة الاباء مع الى
مقفل والضم كذا ما اتصل من ف الخبر بان الماء حركته همزة الوصل الكسرة
ومعنى للتخفيف في موضعين من التصريف والمعروف للاتباع قبل ضمة لاصلية
موجودة نحو اسكن او مقدرة نحو اغزي اصله اغزوي الغزو والا فما ضم عارض
نحو امروا ان اصله امشيوا وكسر ضمة وحقها نحو انطلق بالبناء
للمفعول لان ضمته وسكن اصلية بالنسبة الى مثل البناء وان كان البناء
كله عارضا فقوله وكسورة حتى لتنزل الضم او حال من همزة الوصل الكتاب السابع
في التصريف والاعلال ثم بقوله الى علا ايا على ان المراد هنا نوع خاص من التصريف
والا فما تقدم من التكسير والتصغير ونحوهما من مطلق التصريف غير حروف وشبه
حروف وغير ذي التمكن لم يحرز يعني ومعقول مقدم بحرف وشبه عطف
على حروف منهم من ان الاسماء والافعال المتصرفة لا يتصرف منها التصريف
لتصرفها ومفهوم ان الحروف وشبهها من الاسماء والافعال لا تتصرف بالله
والافعال الجامدة داخلة في شبه الحرف لجمودها كليس ونحوها ونعم وبئس
وبعضهم من قوله وغير ذي التمكن ذا الاصلي ليتصرف بالاحرف وفيه من التعسف
نظر لان ذا الاصلي هو الاصل في الحروف وشبهها وضبط الغلاصة سالم من هذا
لانه فوحاته وسبر ادنى الخ كلام تام يحتمل الاستيفاء والتعجب وعلى كل
معقودة مالم يعل ما قبله يريد ان ما يقبل التصريف انما هو مأخوذ من الكلام الثلاثي
بحيث المفهوم لا يكون في اصل الوضع على اقل من ثلاثة على الاثنين هنا قال الشواب
عنه ملتبس بالتعريف على الضد ما يوخذ التصريف فيه من حرف ولا شبهه وان اجيب عنه
بانه شارفه مصاف علامة وسار بعضه ومما اقتضاه قوله وغير ذي التمكن وقول
الخلاصة وليس ادنى من ثلاثي يرى قابل تصريف سواء المراد
حوله ان فيه علامة لقابل التصريف والعلامة لا يوجب حسب انعكاسها
وتبه بقوله اذ الحرف على ان الاسم والفعل القابلين للتصريف قد ينقصان عن
الثلاثة بالحذف مثل الاسم كيدودم ومن الفعل والفعل كقل وبع وق والاصل
حروف لازم والنعي لما ان الحرف الاصلي هو الذي يلزم جميع تصاريف الكلمة
كحاء الحمرة والراء والهمزة والمراد بالمعنى هو الذي لا يلزم تصاريف الكلمة كتاء

الكتاب السابع في التصريف الاعلال

وغير ذي التمكن ومما هو جنس ما وقع فيه ان يكون عطف تفسيرا لان الثلاثي اعم من ان يكون
يعطف على بعض الحروف وشبهها

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

احترز بسقوطها من حذف والعزل وأورد أن كلامه لا يشمل ما يستثنى منه والتقسيم
لأن نعقول الاصول فلا يلي م كقولك وعلى ما تضعف والمضارع والامر والمعتل
وبعض الزوائد فلا يلي كقولك وتقول فلا نهاية تقسيم وجعفر وتعقيبه والرابع
انه واجب بأن الاخير ان سقط يعلم فهو مفرد الوجود والزائد الزم فهو مفرد
السقوط ويعرف من الاقرار بالمسائل المتقدم وانه لا يكتفى بمعرفة الاصل
والزائد بمجرد ما سبق بل لا بد من الرجوع لامر زائد على ذلك والقول ما قال ابن مالك في
في الحواشي والسمي زائد يلي م ومن الظرف ان الاصل بأن يقال ما لم يعارض مقارن **الوزن**
ضمّ فقل أصل فوبا وزائد باللفظ احر صار عين يعلم الاصل والزائد ليكون
الحكم بعد الفعل فوزن الاصل فعل مبتدأ وخبر وبه متعلق بالخبر وضمير فيه على ما
البناء والمعنى ان الحروف الاصلية تقابل في الوزن بما تضعف لفظه مع الفاء والعين
واللام على حسب الترتيب في الفاء لاول الحروف والعين للثاني واللام للثالث ما لم يكن قلب
ولا عبرة بالهيئات العارضة لحروف هذه الصيغة بل يسوى بين الوزن والموزون في الحركة
والسكون والحروف الزائد تقابل في الوزن بلفظها الا ما استثني **وكرر اللام اذا اصل**
بقي تجمعوا أي اذا بقيت حروف الوزن فلا تفي اصول الموزون بأن كان
الموزون رباعيا او خماسيا فوزن الرابع بلام ثانية والخامس بلام ثالثة وهو
معنى تكرير اللام وذلك لجعفر وسفرجل **وزائد اكل الاصل كالاصل وتا افتعال**
زد بتاء افتعل صرح بمفهوم الاستثناء من قوله وزائد باللفظ زد
فانه يستثنى منه مسئلتان احدهما ان يكون الزائد تكرير اصل فانه لا يقابل
في الوزن بلفظه بل مقابل فيوزن بما يقابل به الاصل فيقول في وزن اغرورق افعوعل او نحوها
نعم ان يكون الزائد بدل تاء افتعال فانه لا يقابل بلفظه بل بأصله لتنبيه على
الاصل كقولك في وزن اضطهر افتعل وذلك لان المقتضى للابدال في الموزون
غير موجود في اللفظ فرجع الى الاصل ولم افهم من ذلك المعنى وابقى
ان يقال فلا يبدل ذاء الافتعال بل الاصل **ويعرف الزائد باشتقاق او بعدم ومن**
معنى آل او ان كان فيه تدريب والعين لا دليلا احد اليا للزيادة فاشار الى تفصيله
هنا والمعنى ان الزائد يعرف بأدلة منها الاشتقاق وهو سقوط الحرف من
اصله كالميم ضارب من الضرب والاشتقاق في الاصطلاح الكبير والصغير والاكبر
ان تكون الحروف واحدة ويختلف حالها بالترتيب وهو مع ذلك يدل على معنى

وفي وزن جلبب فعلل

واحد وهو غير معتمد في الاعراب لفظه وربما ذكر بعضهم ابن عصفور والاسم مع الاشتغال وكذا
مرادة فيدل عليها وعلى معناه وهو المعمول عليه بكونه الناظر على الحرف
ومن قال به وهو الوجه لانه لا دليل على الحذف واحتجوا بان الكلام قد تم ومنها ان
يكون الحرف في محل الزايد في محل لا يقع فيه الاسم من حروف الزيادة نحو ما
شئت وهو الالف وهو زيادة ونون ومعناه معناه التخفيف فيرتبها فيعملو
هكذا في التعليم والمطلوب ان يكون فيما هو ان يكون الحرف في موضع
لا يقع فيه الاسم معمولا من حروف الزيادة كالنون فيما ذكر فهو له او محله
لا يدرى فيه من تقدير اسم او ذكر فيه في محله والحقيقة يعود على الزايد الحرف
عنه وهو الزايد من حيث هو معبر عنه بعبارة المقوم ومنها ان يكون
الحرف مع عموم الاشتغال في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتغال
كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو عقنقل
بالفاء فيه نون زائدة وان لم يعرف الاشتغال لانها في موضع لا تكون فيه
مع الاشتغال كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف كافكل فهي زائدة
وان لم يعرف الاشتغال حملا على ما عرف اشتقاقه كاحمر وهذان منزلها
في تحت قوله او محله والفرق بين الاولى والثانية ان المعول في الاولى
على الاشتغال بخلاف الثانية ومنها ان يكون الحرف دالا على معنى كحروف
المضارعة حروف الزيادة سألتمونيها الحروف يحكى ان الزجاج
سأل بعض تلامذته عن حروف الزيادة فقال سألتمونيها فقال [illegible]
قال اجبتكم وحكى مثله عن غيره وان في الحروف للمعنى وهو مبتدا
خبره ما قبله ويدل عليه ان كان من الاخبار بالجملة والهاء ضمير
المبتدا الاحرف والواو فاعل الاحرف ولا وجه لقصر معنى الجملة هنا
وان كان من الاخبار بالمفرد والمراد هذا اللفظ المعبر به معنى [illegible] والجواب
ان العبارة على حذف مضاف والمعنى حروف الزيادة حروف قولك
سألتمونيها والالف والياء والتاء ومزيدها بهمز مع ميم الطير ولا نوع [illegible] ويؤيؤ ويستعور وقيق
ان عرفت زيادة الحروف المثلثة اذا طرحت الثاني والطير
كطارق وصيغم وكوكب ومقصوم مع سوق الطير انها اذا طرحت الطير
وقد لم يحكم بزيادتها وهو كذلك حكم [illegible] ويوم تم الحكم المذكور معنى بقا

[Margin:] لا زائدة نحو [illegible] من الجملة [illegible] الحاكم كشبه الانعام ومنها كونه مع عموم الاشتغال في موضع
تحت حروف الزيادة
وتعني للزيادة اوليتها مع ما يتعلق بها في المطولات وضوابط الزوائد على [illegible]

أصول

لأن لم تكن من الأمهات في مضارعه الرباعي والأمهات الأصول كعتى وطغى
وقوعوع ويؤيؤ والأخصوصية للياء والواو بهذا الشرط ومعنى أطردت الألف
أنها تدل من أول ووجه الاطراد فيما ذكر أن أطردت في ضمير متعينة ولا بد
من زيادتها لكمال الأصول وبعيد أصول الاقبر بالوقف من الآخر ويستثنى من زيادة الياء
ألا تكون مصدرة وبعدها أربعة أصول كيستعور وهو شجر يستاك بعيدانه
موزنه مفعلول لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله إلا من اطراد من
نه مرتبعا بمعنى زيادة ثقة والتوسيعا علتهم على مفرد الأمع لطيخ والأعجمو
عوج **والميم والهمز إن تصدرا قبل ثلاث** أي يحكم بزيادة كل منهما في ذلك
كأحمر ومكرم واحترز بالتصدر مما إذا تأخرتا أو توسطتا فلا يحكم بزيادتهما
دتهما إلا الهمزة فيما يأتي ذكره وهو أوضح من قول الخلاصة سبقا ثلاثة
تأصيلها تحققا ويفهم من قبل ثلاث مما إذا أسبقا أصلين كأمر ومنع أو أربعة كإصطبل
ومرزجوش فلا زيادة إذ ذاك وقوله قبل ثلاث أي أصول يفيد الجزم في أن ساسا
لدلالة الأول وهذا إطلاق بعبارة الكاف الاطراد محققة أو محتملة لتحمل ولكنه
يحكم بإطراد الحكم بزيادة في الهمزة والميم كإبراهيم وموسى وهو
أحسن من قول الخلاصة تأصيلها تحققا فقد يكون أطراد الهمزة والألف
في ذلك وزيادة في المحتمل وهو خلاف الأفصح **أو همز آخر أو النون بغير أربع منها الألف**
إن زاد الهمزة والنون بعد أربعة منها الألف كحمراء وندمان وخرج نحو
ما بغير أربع نحو داء وماء ويتاء وشان ونحو ما منها الف نحو احسنا واعز
ومرة وقول الخلاصة بغير اسم ألف أخصر من هذا لصرف ما مشى على نحو جمع
يربوع ونحو مبارك البئر ما على باب **والنون بالتوسط سكونها** عظم
على ما مر من حروف الزيادة في التوسط سكون الحسن وحقيقة سكون الهمزة
أي عظم حالا ما مبنى ثلاث لغيرهن أي ابن النون متوسطة ساكنة كغضنفر
وكذا في هفعل بغير التوسط يكون بيت أربع بالتسوية والأولى تكلا مفرد
صادق بنحو عنبر تحمل التوسط على الكلمة بحيث يكون لها من أول المتقدم وكان
عليه أن يشترط التوسط احتراز من أعين كهنم ويقبل الخلاصة بمضعف
أحسن مما **والتاء في التاء يكون المضارع ونحو الاستفعال والتفاعل** أي زاد
التاء في التاء كمسلمة ومسلمات ولا يفعل الذي بنحو فاستعمال الألف

معيبر تلان

إنه ولا بضرورة بنحو

منه

في مثل الباب كلمة مستقلة بنفسها وفي المضارعة كتقوم وكذا عين الثاني في
حروف المضارعة غير الزائدة لا فرق وفي الاستفعال كالاستخراج ونحوه كاستفعل يستفعل
والافعوال والانفعال والافتعال او والاشتق منها وفي التفعل او غير كتعلم وتعلما
والسين في استفعل واللام في اشارة والهاء مطلقا تقفه لانه زاد السين في
الاستفعال وما تصرف منه ومنه استفعلة وهذا مبني على الفصاحة وهو
محتاج الى خبر حتى قال ابن مالك العلماء محتاجة الى بيان من زاد معه د
والسين في استفعل كاستطاعا وزيد للتعويض في اسطاعا وزاد اللام في اسماء
الاشارة كذلك وتلك والهاء في الوقف كلمه ولم تره على ما تقدم تفصيله
وفي عرائم الاشارة وفي هاء السكت من الزوائد نظر لانهما كلمتان مستقلتان
واللام دالة على معنى ولا بعد من حروف المعاني زائد الا ما زال منه الجزء
بان نقول ان الاعراب كتاء مشلمة او كمظاهر التفاعل كحروف المضارعة
وقول الفصاحة وامتنع زيادة ذلك مستغنا معها تقرع بان المراد بالزيادة ما د
والله تعالى اعلم وذكر الابنية تقدم في كتاب الابنية الحذف يحذف فا
مضارع والمصدر والامر من فعل حذف كل من الحذف في كل فعل مضارع د
ثلاثي وفي واو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة فيعد
وحمل على ذي الياء اخواته من الامر كعد والمصدر الكائن على فعلة بكسر الفاء
وسكون العين كعدة ويعوض الحذف تحرك العين بحركة الفاء ليكون بقاؤها دليلا
عليها وتعوض الفعل تاء التانيث وفهم من قوله كعد انه يشترط ان تكون الياء
مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع اوعد ولا من يوعد مبنيا للمفعول وفهم
ايضا انه يشترط ان تكون العين مكسورة فلا تحذف من المفتوح كيوجل ولا من المضموم
كيوضؤ وفهم ايضا انه يشترط ان تكون ذلك في الفعل اذ هو باب الاستثقال فتنقل
ال في مثال يفعل من الوعد يوعد وفهم ايضا ان الحذف من فعلة مشروط
بان يكون مصدرا لا غير والا يكون بيانا للهيئة وفهم من كعدة راجع للمضا
رع والامر وتحذف في الامر من اخذ وكل وامر وذلك شايع استعمله الا
شاذ فيها اسا وانما فعلوا ذلك فيها كيلا تجتمع همزتان في فعل شايع
بالامر الى براو الحذف استعمال اخف والهمز في افعل ابق في غير ما مضارع ان
كان فليس لم يقع اي يحذف همزة افعل في اسم فاعله وفي اسم

ومومولد

مبحث الحذف

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله

مفعول وهذا المراد بالوصفين ومضارع عين لعكس بالاشتقاق والبقي ويدخل
لازها والاشتقاق لا اجتمعت همزتان في المضارع المفتوح حرف المتكلم وحمل
على ذي الهمز اخواته واسما الفاعل والمفعول ومن اشتق منه بعد ان الكل تبدل
الثاني الهمز الساكنة مدا او عينا للفاء منها والالم تبدله لعوام ما تقف الحرف
وهو التيسير زائد على الخلاصة وفي ذلك اطلاق الفعل على البدل **والعين ان يسكن**
لعفر احسن وظ وافرد ومثل ذاك مس ان الهمز الساكن من الفعل اذا عقب
ان اسند للضمير سواء كان زائدا على الثلاثة كاحسن او ثلاثيا وسواء كان الثلاثي
مكسور العين في الماضي او مفتوحها كمس اذا كان بمعنى لمس فان كان بمعنى
اطال من مكسور العين وهذا التعميم هو مقتضى التسهيل ومقتضى الخلاصة اختصاص
ذلك بالثلاثي المكسور العين ولا اختصاص في ان من الهمز جائز معيارا ثانيا
امس ويستفاد منها ايضا اختصاص ذلك بما اذا اسند الفعل للضمير
متحركا فيخرج الواو والالف في لا م مسا وسيستفاد منها ايضا ان مكسور
العين بعد الحذف يجوز نقل حركتها للفاء وعدم ذلك واشار بقوله وافرد
الى ان الامر من المضارع يجوز فيه ذلك وهو مشروط بان يكون مكسور
العين في المضارع وذلك اذا كان الماضي مفتوح العين تقول مررت بالمكان
افرد واما المفتوح العين كافرت مررت بالمكان افرد ولا يجوز في
الماضي ومقتضاه ان المضارع يكون فيه مع الحذف فيه مسموع ولا التقاء ولا يفعل
من علمه وفيه على من ادل الخلاصة وفي حفظه قوله وافرد على امس
يعني قوله ان يسند للضمر يعني فلا **الابدال في امر هو بيت داجما**
امسا من قول الخلاصة مرات مطويا لما قد كان اذها بشرح وري ولسنا
لم يتكلم في الخلاصة على ابدال الهاء اولا عرضا حروف الابدال فان ابدالها
في نحو هراق والهنك مريرق وهيا ما مقصور على السماع ولا يجوز ذلك في نحو
كلته ولذا قال في التسهيل الضروري في الثلاثي حجاة كوت ذا باء واسوف
الهاء من واو وياء **اخرهمز جمع تلو ما زادا** بتبدل الهمزة من الواو والياء
لزوما في اربع مسايل الاولى ان تقع الياء احد منها بعد الف زايدة ككساء ورداء
اصلهما كساو ورداي وابدلت الواو في الاول والياء في الثاني همزة في نحو
نحو بايعة ومقاولة وصبي وغزو وزاي وواو ومن العلم لا يختص بالواو

والثا

ممم
محث الابدال

320

والياء بأن تشاركهما فيه الالف كعجزا وعقول ادخال فيه من مرمى بيرة اهل بغير

اليه من بدل الهمزة وفي اليه احسن قولا منا ومن الغلاميذ ووصف ما اعل عينا

ان يعد همزا من واو وياء به اخرى ووصفه ما اعل عينا من اوجه التعظيم

وهو اشارة الى المسألة الخلافية وهي ان تكون الواو والياء عينا لاسم

فاعل فعل اعلت عينه نحو قائل وبائع وخرج بقوله اعل عينا عور وصيد بقوله

في اسم فاعل الفعل او وصلها ان الفرع تابع للاصل ومن امر الثقات به مثبتين التقابل الاقتصار به

المسألة الثانية ان تقع احد امثال من ثلاثة من ابدل ذ

في الواحد فبدل الهمزة به جمع على مثال مفاعل ونشارك فيه ذا ادخال الياء

حد اليه عليه بالقلب جمع قلادة وتقول في صحيفة صحائف وفي عجوز عجائز

نحو نحو فسورات الواو وبيت مرا ونحو معاون لعدم الزيادة وتاء نيسر للمعلل

بكان به وهمز ذا المد والادوات من بلا الفعل الماضي والهمز اول الرابعة ان تقع الواو

فيما ثانيهم حرفين بين بينهما الف ولم يوصل بها ان يقع واو فيه قبل اخر سواء

كان الثلاثة واوين كاول واول ويائين ونحو فيه او مختلفين كسيد

وسطين وما ذكر الى ذا به التخيير لان المسألة لم يختص بالجمع ملو

بنيت من القول مثال عوارض ملتا قوائل وخرج بالشرطان عوم العاطل نحو

صوار وسير بعد ابدال ثانية اللينين همزة يجب فيه الهمزة للتخفيف ونزل

بالياء فيما الامر ذا كخطيئة وصلاة ام واو ولم تسلم الواو فيه لضعف ومكان يا

او همزة كخطيئة وخطايا وبدل داو وافيما كان من واو سلفا في الثواهر

كهراوى وهراوات وكجبلية شعوبية ذلك وبدل الالف الطرف وخلفها

شهيم ووجه البدل او البدل او ان تقع يسوق وبني ان كل لعنة اجتمع في او

لقيام اول وانه يقف ابدال او الاول منها همزة لا تكون الاول ثانية بدلا من

اليه قراءة التحقيق لان اجتماع الواوين فيهم غار في شرح الالتفاط والدلالة

كلام ان اجمع وراطلة الصلة ووصل اولى لامر كالخلاصة شرح المسألة

غير محرر وقد تكفل التوضيح بتحرير فيما كما وفي شرح المسألة الثانية

ومر المقبلي عن همزة وكلمة سمى من جنس ما قبلها وما اخر الهمزة يا ان وكلمها او تلاه المدغم

اولاه واو الواو الساكن واو اذا فيهم الهمزة من مر من الفعل في الشيء بها ايهم

فلذا اجتمعت بغيراخرى في كلمة كان الشيء بها ايهم ثم لا ينقلوا

مع

إما أن تكون الثانية ساكنة أو متحركة فإن كانت ساكنة أبدلت من جنس حركة
ما قبلها فتبدل ألفا بعد الفتح كآمن وياء بعد الكسر كإيمان وواوا بعد الضمة
كأومن وإن كانت متحركة أبدلت ياء إن كانت مكسورة سواء انكسر ما قبلها
كما إذا بنيت أفعل من أم فتقول أأمم ثم تنقل حركة أولى المثلين للهمزة الثانية
ثم تبدل الثانية ياء أو انفتح كأيمة جمع إمام أو انضم كأين مضارع أنّ
إذا جعلته يفعل بضم ثالثه كسرا وهي غير مضمومة سواء كانت مفتوحة
حينئذ كما إذا بنيت مثل إصبع بكسر الهمزة وفتح الباء من أم أو مكسورة كما سبق
وكذلك إن كانت لاما سواء كانت بعد سكون أو فتح أو كسر أو ضم كما إذا بنيت
من قرأ وزن قمطر وجعفر وزبرج وبرثن فإن كانت مفتوحة غير تالية
للكسر أو مضمومة وهي غير كم هي أبدلت واوا سواء كان ما قبل المفتوحة
حينئذ مفتوحا كأوادم جمع آدم أفعل الأدمة أو مضموما كأويدم تصغير
أفعل الأدمة وسواء كانت المضمومة بعد ضم كما إذا بنيت من أم وزن أبلم
وبعد فتح كأوب جمع أب وهو المرعى أفعل الأب أو بعد كسر كما إذا بنيت
من أم وزن إصبع بكسر الهمزة وضم الباء فقوله وما على عين وبالحال فهو
ضرورة وأن دليل إن حرك ساكنا لا تفرع دليل جعل ايه ومفعول ولا مضمومة
لكن الثانية ما قبلها إن كسر أو كان عقبهم على حرف المد وفرعها المرأة بالسوء
والألف أقلب ياء تلو كسر وياء تبدل الألف ياء في موضعين أحدهما أن يقع
بعد كسر ما قبلها في الجمع أو التصغير كمصابيح وغزيل فقوله وكذا عكسهم
على كسر هو مراد مفعول ثان لاقلب كذا الواو نحو رضيا. ومثل شجية وغزوا
أن يفعل بالواو ... أخر ما فعل بالياء من إبدالها ياء إذا كسر ما قبلها
في الفعل كرضي والاسم المختوم بتاء التأنيث كشجية من الشجو أو جز
جعلا لتغير الأول والثاني وقوله نحو رضي أحسن من الفلاحين الأفصل بها
إن الواو والفعل فيه تبدل ياء التصغير وهو إن كان قصيا كجرو في تصغير
جرو ... مع الفاعل الأولى وهو اجتماع الواو والياء ... وسبقت
إحداهما بالسكون ... الواو الياء والواو المعتل ...
كسر ... على ... ويغزو وغزيان بسكون الزاي
للوزن ومثل غوصيام وثياب وليف أي يجيء الإعلال المذكور للواو والواو المعتلة

ومصابيح كمصباح ومصيبيح والثاني أن تقع قبلها ياء التصغير

مثل

في أنه بياء

عينا في مصدر الفعل المعل العين كحالة صيام ما اطرد قولا ما وما اسنادا فتسمى

معتلة من قول الحذف لاحتمالا فوكها العمل صوابه الفعل كما عرفت احترازا من نحو لاوذ

ودلو اذا لم يجئ الاعتلال المذكور لانتفاء الواو المكسور تحته ما قبلها وهي عين

جمع مكسر في واحده كثوب وثياب وكذا ان جمع على فعلان نحو بين مثال لما اعلت

الواو في واحده كدار وديار وما في الخلاصة اتم وانعكس في ضيلان اي اذا

تكون الواو بعد فتحة وهي رابعة فصاعدا ابدلت ياء لان ماهي فيه اذ

ذاك الا بعدم تقديم المستحق الاعلال وسواء كان في اسم كالمعطيان اصله

المعطوان في اصل جمعا لبناء المفعول على فعلاء اذ اعلال ومعل كضيلان اصله

ضولان من الرضوان في اصل جمعا على ياء ضي والجيل فرد جوا وصحوا لنحو العول

الجمع الذي اعلت عين واحده او سكنت لعلة يجب اعلاله اذا كان بعد عينه

الف كما سبق في التفصيل قبل ان لم تكن قبل كذا على معلة وجب تصحيحه كعود

وعودة وكوز وكوزة وان كان على فعل جاز فيه التصحيح والاعلال وهو ارجح

والاول كحاجة وحوج وقامة وقيم وديمة وديم واعلم ان الجمع المعل اعلت عين واحده

من التفصيل به هنا سيتم به حكم التصحيح اذا من الجمع وفيه ايضا يعلم شرط

الاعلال في الجمع المذكور لانه ومانه التنبيه على حكم معلة تمام الخلاصة

اتم وابين وقد علمت ان الجمع المذكور على ثلاثة اقسام وعرفت احكامها

واشار بقوله ونحوا الى ان الاعلال في المصدر المتقدم ان تكون اللام

بعد عينه كصيام فان لم تكن وجب التصحيح كحوال حولا والواو اولا بقوم واو

والياء في نحو فترسا وي تايا ابلع وبعل اوفر قتلا او من كمثل سبقا ان يجب ابدال

اللام واو الانضمام ما قبلها كما تقول في تصغير طاء واضربها ويجب

ابدال الياء واوا الانضمام ما قبلها اذا كانت ساكنة مفردة في غير جمع

كموقن اصله ميقن من اليقين فجنا الفتح كسر ما قبلها كبيض جمع ابيض والمرعفة

بيضاء الاوثلاثة تحسن جمع مابعد بالتاء في الجمع وهي غير مرعفة

فانه حكمها وتبدل الياء الفتح كسر واو الانفتاح ما قبلها كذا لما

ويذكر فمعوال والنحو او لائم اسم مبنى على التاء بلا فتاء كمر موكد مثل مفرد

مرقى ملو كذا الفتاء عارضة بلاء بعد بناء الكلمة على التذكير لم يغير

لحالها وجب ابدال الفتحة كسرة وتحقيق الياء كما يجب مع التجرد

كسوان مصدر توانى وهذا التفسير هو في قول الخلاصة كيا بان انح ونعال الفهم
اشار به لابيته عدده من ابدال على الانام والنون في مسئلة المعصوم وكانه
حزمه من اول الاول لو لا التزام اذان وهم فعلا وكذا ان كانت لام اسم مبنى على الالام
والنون الزائدتين كيا مثل سبعان من الرمي تقول فيه رموان والقلب في الجمع قـ

بفعل والاسم بعين مع على الوصف وجهين تقدم ان الياء المفردة اذا
كسرت اتى الضم اقبلها ان تبدل في الجمع واوا ويبقى على حكمه هنا فذكر
ان الياء تمد دليم ما قبلها لمناسبتها كما تقول في جمع اهيم هيم
وبيض ابيضا على الياء المضموم ما قبلها اذا كانت عينا لفعلى وصفا جاز
اقرار الياء وكسر ما قبلها كما تقول في انثى الاكيس كيسى والقلب الضمة
فتقلب الياء واوا فتقول كوسى واحترز بالوصف من الاسم فانه تقلب
ياؤه واوا لا غير ... الاسم ذا القلب غلب. ولام فعلى الوصف بالعكس
القلب

اذا كانت لام فعلى بفتح الفاء ياء قلبت واوا في الاسم كالتقوى
والبقيا في الوصف كخزيا وهذا هو الغالب وقد شذ لم كالا ... الوليد
البيع الوصف وان كانت لام فعلى بضم الفاء واوا قلبت ياء في الوصف كالدنيا
من الدنو وسلمت في الاسم كحزوى اسم موضع هذا هو الغالب وقد شذ لم كقصوى
في لغة غير تميم واما هم فيقولون القصيا على القياس وقد عرفت معنى العكس
في كلامه ان يسكن السابق من واو ويا واتصلا ومن عروض عريا. فيا الواو وياء غيم
اذا اجتمعت الواو والياء وسكن السابق منهما قلبت الواو ياء وادغمت
في الياء بشرط ان يتصلا في كلمة او ما هو كالكلمة نحو ابويسع
امتنع الواو وان يكون سكون السابق اصليا فلو عرض نحو قوي مخففة
من قوي لم تبدل وان تكون الواو اصلية فلو عرضت نحو بويع لم تبدل
وهذا ان الاول كان منفصلا عن الثاني وقد عرض في الواو في ... من ياء او واو

بتحريك اصل الفا ابدل بعد فتح متصل ان حرك التالي وان سكن كف اعلال غير اللام
من الياء والواو بشروط منها ان يتحرك ما قبلهما فلو سكن كظبي وغزو والكسر
كحيل وعوض الواو ... وصول ولا ومنها ان يكون الفتح متصلا فلو انفصل
كسابع وقاول ولا ... هو الشرط ... وان لم ...
فيه ... الخلاصة ... ومنها ان ... كخزيم ويوم ولا ومنها

ان تكون من تتمتها الطلعة فلو عرفت كسوم وجيل مجنفين تورة وجيل فلا وتعلم
ان تصحيح اوله فلا وزاد على ان البحث في عنوان الكلام ينبغي الالتفات وما به الخلاصة
ابيس ومنها ان يحرك ما قبلها كالتباع وقال ان اصلهما بيع وقول
فلما سكن حمنا كسباد وصوبيل لان تكون تامة الكلمة فلا ان الساكن الاسم
بجرها لا يمنع من اعلالها كيخشون الطلب يخشيون ثم اعلم انما ذكر الشاكي
ياء مشددة تقلول اول الباب فرميا فيمنع الاعلال ولانه لو اعل لوجب
رد الالف واو لما سبق في النصب من وجوب قلب الالف الساكنة فيبرور
واما الثالثة فلانه لو اعل لاجتمع الساكنان فيحذف الاول ويلتبس
الفعل المستقبل للتانيث بالمستقبل

وصح ما فيه اعتل او مصدر والواو عينا لافتعل معنى تفا
عل ان لم يعل ثانيا اعلال ثم شبر استعوا عنوا وعير ما فيه بعد فاخص الاسم صح

للواحد

ومن شروطه المسئلة السابقة ان لا تكون الواو والياء عين فعل الذي اسم
فلا يعلى على المعلول الا هما حملا على المعلل لانه بمعناه كغيرو حول ولاد
عين مصدره الا هما ايضا في نحو مصدر الا مصدر اعتل منهم من الثلاثي
لو الشرط الاول عكس ما في الخلاصة ولو قال ما فيه كالغير لكان اخلاه
ومنها وهو خاص بالواو الا تكون عينا لافتعل الذي بمعنى تفاعل كاجتوروا
اعل كاجتاز بمعنى جاوز ولو كانت الياء عينا لافتعل بمعنى
تفاعل اعل كاستافوا بمعنى تسايفوا الا ان الياء اشبه بالالف
من الواو فتوسر والواو مبتدا وجملة لم يعل خبره وعينا حال ومنها
الا يودي الى اجتماع اعلالين والى اعلال ثانيا لغربه من اذهم كالحوا مقترن
هو الاسود اصله حوو فلو اعل الحرف الثالث بعد الاعلال ولبس
فلما لما اجتمع اعلال فيحذف احدهما ثم الثانية لما اخلت الاول الشو
فيه الاجحاف فلا فرق الاعلال في الثانية لما سبق ومنها الا تكون
احرا ما عين كلمة اخرها زيادة مختصة بالاسماء والاسماء
كغليان ونزوان لانه تلك الزيادة تعرض شبهه على الاصل الاعلال

والنون اذا اسكن فيها اظهرت اذ الوقف كانت زا اذا قلب الساكن فيما اذا اتت

فنال بعض الاشياء بما بعدها لاختلافه من جهة مع فيهما فيها
بين النون وعيننا نحو شنبا وقوم مفعول العجز على الشدة كعلاجهم

الغور بمعنى تجاور واحملا على ما هو بمعناه فلو لم يكن بمعنى تفاعل اعل

أصلا من الأمر للغروب والافتعال الذي تاؤه تبدل وشذ في الهمز وإن تاء افتعال تحرك طاء بإثر
مطبق ودالا إثر تلوها أو زاي أو ذال دال بإثر الدال فالافتعال مفعول أول لأبدل
والذي يبدل منه وتا مفعول ثان ويؤخذ مفهوم أن ما تقدم من الافتعال في حكمه
وهو الذي لا تؤاخذ النقل من الهمز أو عوض أو حيث أي كان من اللين وإنما أبدلها فيلازمه لا
عابها الحركات فتكون بعد الفتحة واوا وبعد الكسرة ياء وبعد الضمة ألفا
وأبدلوها هنا فيما الذي قبلها لما قبله وشذ في هذا الإبدال في الهمز لأنه
يشبه الذي كقولهم اتزر من الإزار وأتمن من الأمانة ثم تبدل تاء الافتعال على حالها
الإدغام فيها حيث الطاء أو الدال أو الزاي أو الذال فتبدل بعد المطبق طاء وهو
الطاء والظاء والضاد والصاد طاء فالافتعال من صعد وظلم وصبر وضرب لمناسبة
حرف الإطباق وتبدل بعد الدال والزاي والذال دالا فالافتعال من دان وزجر وذكر
وما عدا السابق ذو توقيف وبعضهم الإبدال بالتقى فيه أو ما جاء على خلاف القياس
أعني المعزولة في الإبدال فهو موقوف على النقل لا يقاس عليه كقولهم عوى الكلب
عواء والقياس عوية وكقولهم ضيون والقياس ضيون وكقولهم عا وكذا ساير
ما لا يبني الأول والقياس إعلال الثاني وكقولهم الأمة بالتحقيق وكذا اللمة
أعني حكا لا الهمز بين محققين وكقولهم مطرا بإبدال النون ميما ونحو
هذا الاسم وأمس من قول الخلاصة وشذ في هذا ما تقدم وسمعا
وقولها وعكس في نحو لأصة معنى قوله فيما مر وشذ في الهمز واستثناء
بقوله وبعضهم الإبدال بالتقى فيه أي بعض ما تقدم الإبدال أي بعضهم كون
الخمس بدلا عن الط بعدم وجوده فيه دقيقة شكل يشبه الكلمة كقولهم تراث
للمال الموروث فإن قوة وراثة ومورث يدل على أن أصله وراث
وكذا أوجه جمع وجه فإن الوجه والتوجه والمواجهة يدل على أنه
التوا أو أصل للهمزة التي هي الأولى أعني هي لما سبق في باب الافتعال
وفي وصـــــــــــــــــــــــــل فإن الإبدال في الكلمة ونحو إليه من الإقناع به
الصاد كلها فإنه أو عرو الموا عر يدلان على الإبدال في الاتعاد وفرع
وهذا النظم مزيد على الخلاصة تخفيف الهمز تخفيفه همز ساكن فأبدله مجانسا
حتم بعد ما من قبل ساد تقدم حكم اجتماع الهمزتين وفصل التي
فيها بيان أحكام الهمزة المفردة وهي مزيدة على الخلاصة والهمزة

الموجودة

بـ ح
المعزولة

تخفيف الهمز

الهمز وما اما ساكنة او متحركة فما قبلها تبدل من جنس حركة ما قبلها فتبدل الفا
بعد الفتحة وياء بعد الكسرة وواوا بعد الضمة سواء كان ذلك في الفعل او الاسم قبلها
في كلمة كراس وبير وسور او في كلمتين كقوله تعالى الى الهدى ايتنا فان قوله
ايتنا امر من الاتيان فقلبت الهمزة الثانية فيه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
وليس هذا موضع الاستشهاد ثم اتصل بالهدى فسقطت همزة الوصل فعادت
الهمزة الثانية لزوال الموجب للقلب والتقى ساكنان الف الهدى والهمزة فحذف
الاول لانه في اخر الكلمة وهذا موضع الاستشهاد **وعكسه في همز ونقل**
عكس الساكن هو المتحرك وهو اما ان يكون ما قبله متحركا او ساكنا فان كان
متحركا فسياتي وان كان ساكنا فاما صحيح او معتل او واوا او ياء او الفا فان كان الفا
فسياتي وان كان واوا او ياء فاما اصليتان او مزيدتان لغير الالحاق او به فالزائد
لغير الالحاق تقلب الهمزة بعدهما اليهما وتدخل الادغام كخطيئة ومقروءة
ومنه النسيء في احد وجهيه وبريء وخطيئة هنا بالابدال لانه لا يفتقر بين
لغيره من السواكن فيلتحق بالساكن الصحيح والالحاقي تنقل حركتها لما قبلها
لكراهتهم تحريك حرف اللين بالحركة مع الاستغناء عن ذلك بالنقل
اذ هو اولى منه وهذا النقل والادغام في نحو الجزء وان كان الساكن
صحيحا كمسئلة والخبء او واوا او ياء اصليين كشيء وسوء او زائدين للالحاق
ليلحق بالصحيح وحوءب ملحق بجعفر نقلت حركة الهمز بعد حذفه لما قبله
لان حذفها ابلغ في التخفيف وقد يبقى ما يدل عليه وهو حركته المنقولة وهذا
كله اذا كان الساكن معتلا او صحيحا تقول في ابو ايوب ومن ابو ايوب ومن
ابوايوب وفي غيرها ما يصير به الهمز **وبعد فتح كيف كان مطلقا ابدلها وبين همزها**
الهمزة المتحركة بعد حركة تنقسم الى اقسام لانها حركتها ثلاثة وحركات ما قبلها
كذلك وثلاثة في مثلها بتسعة فان كان ما قبلها مفتوحا فعبت بالتسهيل
ومعناه ان تجعل بينها وبين الحرف المجانس لحركتها ومعنى كيف كان اي الهمز
سواء كان مفتوحا كسال او مكسورا كيئس او مضموما كيغو في مجعلها الاول
بين الهمزة والالف وفي الثاني بين الهمزة والياء وفي الثالث بين الهمزة والواو **وضم**
واليا والكسر ذي كسر او قبلهما عنه على منوال ما قبله وضم او ستة بعد ضم وبعد
الكسر حالة كون الهمزة تكسر او تضم به لسان الناطق وسمي المعيلون

في الكلمة التي فيها الهمز فانك تنقل حركته بعد همزه سواء كان الساكن معتلا

اللهم صل وسلم على سيدنا ومولانا محمد وآله

للمفرد، وهذه اربع صور تسهل فيها الهمزة الثانية وهي الهمزة المكسورة والمضمومة
بعد همزة تكسير او بعد همزة مضارع وصورها همزة المكسورة والمضمومة بعد كسرة فبابكم
وسنقرئكم وهذا حكم الهمزة الموافقة بقراءته مختلفات سواء كانت مفتوحة نحو أئمة
او مكسورة نحو مستهزئين او مضمومة نحو نشأؤكم حيث تكلم ولم يبعث منها جعلها بين
بين مع سكون الالف وهي بين بين من اسماء لان ذوات الالف سهلة الى ما قبلها وان
يبين قبلها الف، مفتوحة ككساء او مضمومة ليه جمع لمسئلة الالف وذات فتح وليت ياء او واو
كسرا واو ابن لو ضم قد قبلا الهمزة المفتوحة المواليه للكسر تقلب ياء نحو لايستهزئ
والمفتوحة المواليه للضم تقلب واوا كمؤجلا ومن يبطلوها فلا تبدل الهمزة فيه
بين بين مع الفتحة مع الالف والالف لا تقع بعد الكسرة ولا بعد الضمة فلهذا
ولا تكسر الواو فيمن للمفرد حال من ياب قبلا علت الافعل من عين فعل التعجب والافعل
عم وغنو اهوى وانقاد غيره لساكن صح اي اذا اخرت عين الفعل
وهي بدل واو وياء وقبلها ساكن صحيح وجب نقل حركتها الى ساكن لاستثقالها على
حرف العلة فيفقوم ويبيع اصلهما يقوم ويبيع بضم الواو وكسر الياء فنقلت
حركتهما لما قبلهما كما ذكر بقول الفاء لقي الكلمة اي الحركة المنقولة
من كلام فواع والابدال فيما لها في افام وابان واجتيز بقوله صح من الفعل
كقاول وبايع وعوق وبين فلا تنقل فيه الحركة وحقوله لا التعجب ونحو ما اقومه وما
اقوم به حملا على اسم التفضيل لانهما من واد واحد وبقوله ولا مضاعف نحو
ابيض واسود لم ينقلوا فيه لئلا يلتبس ببياض وسواد اسمين وافعل من البياض والسواد
وبقوله ونحو اهوى من المعتل اللام فلا يعل لئلا يتوالى اعلالان ومن اسم كفعل
مع وسم فز كمن اي ان الاسم المشابه للفعل عرفه الحروف والحركات يعمل عمل
الفعل المذكور اذا اشتمل فيه والاسم يمتاز به عن الفعل وذلك بان يوافق المضارع وزنا
دون زيادة تخصه اصلا كمقام ومقول ثم نقلوا واعل فان زيادة وهي الميم تميز عن الفعل
او بالزيادة دون وزنه كتبيان مثل تحلى من البيع تقول فيه تبيع بالنقل لانه وزنه
يميز عن الفعل فان لم يكن فيه وسم يميز بان يشابه المضارع من كل وجه وجب تصحيحه
لئلا يلتبس بالفعل كابيض مثلا واسود ومفعال والمفعل المفعال صحح اي اما وجه تصحيح
مفعال فكمكيال وللمساكين واما وجه تصحيح مفعل فلانه مقصور من مفعال عند
كثير من اهل التصريف ووجه ادنى مالك تعين هذا لوروده عليه والمفعال الاستقبال

للنقل حذف — المصدر الذي على وزن افعال واستفعال معتلا عينه يحمل
على فعله في النقل والاعلال كاقامة واستقامة اصلهما اقوام واستقوام فنقلت
حركة العين للساكن وبما تحركت به الآن وانفتح ما قبله قلب الفا فاجتمع الفان وحذفت
احداهما على الاختلاف المتقدم في اسم المفعول وعوضت عنها هاء التانيث الا في الافعال
[illegible] لان غير اللازم لان ذلك [illegible] هو من [illegible]
وذلك معقود هنا [illegible] افعال [illegible] شيء للوزن والاستفعال مخصوص بحرفه
الآتي كواو مفعول وفي نحو مبيع ذو الياء فيه والواو ذا نزر رجح اي كما يحذف من
الاسم المتقدم للنقل في نحو مقول ومبيع ومصون اصلهما مبيوع ومصوون
فنقلت الحركة للساكن واجتمع واوان فحذفت واو مفعول الثانية لزيادتها
دونها [illegible] فوزنه مفعل وصار الياء ساكنة اثر ضمة فالواو في
لا تناسبها فقلبت الضمة كسرة لمناسبتها ولم تقلب الياء واوا للفرق بين بنات
الياء وبنات الواو وحذفت واو مفعول للساكنين فوزنه مفعل ومثال تصحيح
ذي الياء قول الشاعر [illegible] وكانها تفاحة مطيوبة ومثال تصحيح ذي الواو
قولهم ثوب مصوون والبر [illegible] خفة الياء وثقل الواو ومعنى ذا [illegible]
الى الاعلال وفي بعض النسخ [illegible] التصحيح [illegible] لا تدل على انه مرجوح كما ان
الاولى لا تدل على انه نادر [illegible] وجوّد ان تصحح مفعول عدا كذا
مفعول لامه واو [illegible] المفعول من الثلاثي الذي لامه واو لا هو على
وزن فعل بكسر العين يجوز فيه التصحيح حملا على نظائره من الافعال فتقول زيد معدو
عليه والاعلال حملا على فعل المفعول فتقول معدي والتصحيح اجود لان الفعل
على فعل [illegible] اولى فان كان [illegible] وجب الاعلال وان كان على
فعل [illegible] في الاعلال [illegible] كثيرا جدا
[illegible] مفعول الذي لامه واو [illegible] عتيا
[illegible] جمع اب واخ [illegible]
الاعلال في الجمع ارجح [illegible] والتصحيح في المفرد ارجح [illegible]
التصحيح [illegible]
والتشبيه [illegible] اسم مفعول [illegible]
[illegible]

مبحث التقاء الساكنين ... همزة الوصل ... المراد

نحو فهو السابق وقد اعد السابق ونحوهما التقاء الساكنين ان سكنا في الثقيلة
بعشرة نحو تنقراه ووقعت يقع كان الاعتبار كان يتبع الثقلا ومما
نحو ونحو عمر ويستثنى المراد انه ان حيث الثقل وهما احتسب ومن لم ما يوجب الجهر قبل المعنى
ان عرض الثقل او فيما ما فيه يتبع يجب اجتناب ما يوجب الجهر وانما المتبع لما سبق فلا جهر
ويستثنى مواضع يغتفر فيها منها الانفراد للكلمات كواو ثياب ومنها الوقف
وفي سبق ومدغم وتفرد سبب الساكنين والمواضع التي يغتفر فيها الثقلاء وهاء ان يكون
اول الهجاء ثم بين الاسم من ان يكون من الكراهة او لا كقوله ونحو همزة مدغم متصل بها
بعد مثلنا او نحوهما كهل نحو تبرأن لا امتن في المصطلح بل يحصل بسبب بالحرف واجتزاء با
لوقف مع همز الرابع ان تدخل همزة لا استفهام على ما فيه الاسم واللام فلا فيه وجهان
احدهما تسهيل همزة الوصل بين بين والثاني ابدالها الفا ويمتنع حذفها
لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر وفي ذا بالوجهين اقيس والقول الخامس ما ورد عنهم
بالقسم من قولهم ايم الله بالاثبات اجيب ويكثر اهل الحجاز بالاثبات الاسم وقد قيل ولا التوكيد
حذف لازم الاشارة لانه مذكور وهو الضمير والتوكيد عنهم
عليه ولزم ما هو وحذفه مفعول لا لزم ما ذكر من الاضافة الحرف ان للشاكي يعني
الاول واللزوم به الاول باعتبار ما يفضي الضمائر وربما فعرف الاثبات كقوله
فرمه ومثال الحذف نحو قول الشاعر اختصرا به الاسم منه وفعل ذا خلا الفا ومثال
التوكيد لا نونه الخفيفة فوق لا تهر الضعيف كما سبق ويكثر الاول من غير همزة ان
واذا التقى ساكنان في غير النوعين المتقدمين وهما النوع الذي يغتفر الثقلاء ومما فيه
بالفصل والنوع الذي يخلص اولهما فيه بالفصل كسر الاول منهما الا في الاسم
الا علما نحو عن ما ليه والاول فيه حرك منهما الاصل الكسر كالامس وفي الليل وذلك
لان الكسر حركة لا توهم اعرابا اذ لا تكون اعرابا الا مع التنوين او ما عاقبه وقيل
الاصل عند سيبويه الفتح وقيل الضم ذكر ذلك احتمالا ويشير فيه نقل بذلك
الا الاتباع او استثقال وان يغتفر ثم لا يبدل استثناء من الضمير بالكسر ان الا
لقصد الاتباع فيجوز للساكن بما يقتضيه والاتباع اما لمتقدم كمنذ او لمتأخر
نحو ولقد استهزئ والاستثقال من الاستثقال نحو الم الله واو وكيف ثم ما تقدم من
كسر الاول مقيد بما اذا لم يكن الساكنان في اخر كلمتين والا فالاكثر لكهؤلاء الثانية بالكسر
ثم منه او الفتح كان وكيف وهذا الفصل في بيان احكام الادغام

مبحث الادغام

هو

هو بمعنى الادخال واصطلاحا رفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة ووضعه بهما
وضعا واحدا اول مثلين محركين في كلمة ادغم الادغام اول المثلين وجوبا ان ثاني
نيهما ان تحركا في كلمة واحدة فعلا كانت كرد وشد او اسما كحب وحب للاقة وصف
وحسن وهيلل وبعل او فعل او عارض او فعل ان يوزن ماده كرد مثل ودبيب ود
اولها الا تصدر الفرد د اسم للاهواز القرب لا بتوفر بالائتي كما لا تعض على متحرك
وان هيا الا تكون ملاها فيه اسما على فعل بمفتح نحو صفه ولا فعل بضم نحو
ذلل ولا فعل بكسر بفتح ككلل ولا ذلك ان هذه الامثلة خلاف للافعال في الوزن
والادغام فرع الاظهار متعين بالفعل من خفته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الا
سماء دون ما لم يوازنه منها ولا فعل بفتحتين كطلب لخفته وللتنبيه على ما فيه
الادغام في الاسماء حيث ادغم ما وازنه من الفعل دون غيره وثانيها الا يتصل بأول
المثلين مدغم فيه كجسر جمع جاسر بلا سيما الادغام السابق وثالثها الا
يعرض تحريك الثاني كما في نحو لم يعرد وما عرض او بالنقل واخو ملاد كرد والمرتبي
وجيي اولى وادغم مع استثني وتحلى او على تا يفقد الا بعد ان جهيم في هذا النوع
الفع الكلائية الاول والاعشه والاهريا من فعل كبير وادغم حي اي ان اجتماع المثلين
فيه كالعارض لا ختصاصه بالماضي وبهذا الوجه لم تقلب العين ياء مع تحركها
وانفتاح ما قبلها لان حركتها كالعارضة ونزلها بها من الادغام ومن ذلك وهو
الرابع هو اي ان هما مثلان متحركات ثانيهما لزوما في كلمة وادتا ما قبله
تا زائدة فيجوز ان تحلى في وتحلى هو اي الاحد منها وهو القياس وادغم وعند
بعل الادا انطار ونها بعد نحو تكاد نعبر او نبرأ وتحوم او نجوا او انه كل فعل
على افتعل اجتمع فيه تاان من ذلك وهو القياس اذ لغني ما قبل المثلين على سكون
ومن ادغم نقل حركة اول المثلين الى الساكن واسقط همزة الوصل ونطقه بعن نية
او على تا يفتح على انه يجوز في النوع الثاني وجها ثان وهو حي مما اهدى انيابه د
وثاني فيه ثانيه عند سيبويه والمبرد خلافا لهشام ومطلقا بسكون قبل مضمر رفع
نحو ان شرط الادغام تحريك المدغم فيه مثل اعرى ما يوجب سكون وجيا انفعل
وذلك ضمير الرفع وهو نا ونون الاناث وتاء المضمر نحو حللنا ما حللنا وفي جزم
وشبه خير وعند ادغام بذلك منتفا والكسر والاتباع ايضا جما اذا سكن المدغم
فيه للجزم او الوقف وهو المراد بشبه الجزم جاز الحل وهو الراجح والادغام نحو

لا اسكن المدغم فيه لاجل الجزم او الوقف
جاز الفك والادغام

لم يحلوا او لم يحلوا وعلى دلالة عام فيجوز فيه الرفع فيه وكسره وانشد عمر لما قبله ما لم يلفه
ساكن فيكسر او خفيف غلب فيتبعه به حركته وتحقيق هذه المسئلة ما تضمنه
الحكاية التي اتفقت للراعي مع شيخه ابن سعيد قال الراعي كان في طالب جندي
محمد الصدد ومروع ما فاسد فسالته يوما عن الفعل المضارع المجزوم وعلى الامر مبني عند
ما الجواب ففهمنا بنفسه وفهمنا انه كان يستفهم في فيها وانه غير محتاج للجواب
فما عرفنا عنه وقطعنا الكلام فاعاد السؤال مرارا فما لعلنا الا الحجة الان
تنزل في صدر الابواب وتفعل كما انفعل في بيوت المعلم مرددا الامر بنفسه بشيء عن
ثم قال لعل انه الشيخ انا لا بد من سبا نزل من كلبا الاملاد كم وقعا ما كلبنا منه وقلت
يا ابا عبد الله لم يقع على هذه المسئلة جيفة وما من شيء ليس استعبرنها حتى
يوما السيد نا وشيخنا ابا الحسن علي بن موسى بن سعيد وكان في فقراء البلاد منه وكان
ابواه واهله يعيشان من نفقة الحطب والعلف من الغابة وكان ابنا جرابة سوق
الفقراء وكنا مع ذلك اخذ من حرمة العيش والموات انا عبر من هذا الغم
فسحة يوم ثمن انفه وانقلب شر بين اثنين واني غير مطلق من الكلم حاجة فال
نعم يسير عن نابة الماء قليل ولا كثير فلما خرج الى سهل الغابة وقلت فجاز سبعان اربعين
ركلا في الماء والماء من بينهم عسى مسافة يعيل فلا يتبه يحفوا شيء عشرين تقلته
من الماء حتى ملأت اوراقه ... ثم سلمنا على القبر واردت الخروج وانا في غاية
من التعب وثياب قد ابتلت وجرحنا من ابتلاء ملكها فاما بتي قال افعل حتى اغسل
مسئلة عقيمة فقعدت فقال في ذكر الشيخ الفلاني في كتابه السر المكنون
قال فيه رجل كان طالبا من رجال اهل اشبيلية كان يقرأ الحديث على ابي بكر العامري
فلما فرغ عليه فوجد صلى الله عليه وسلم ما لم يسمع الشمس قال لهم الشيخ كيف
تصححان الراء فقالا معا بالفتح فلا يشكل اوردها سعر وسعر مشتمل
ما هكوا ابا سعد نورده الا بالرفع الفعل الحال على الشكل وكان اصغر القوم سنا
فقال له كيف تقول انت يا عمي فقال الفعل ثلاث برفع منفعول وكامل وجزم وما يحفوه
فيه منفوعة بسعون الجزم النصب عقبه بحركة الجزم التي قبله فان كان ضعيفا ضعيف
فعولهم ذو وردة وان كان مفتوحا او ابعا مفتوحا فقولهم بعض زيد وعض عمرو اعمر او مفتوحه
تعالى لا تضار والدة وان كان مكسورا كسرت والقولهم بعض زيد وبعض عمرو يسعون المطاعم
لا كثر ما قبله الا ثلاثة مواضع فانهم لا يتبعون ما قبل ما هنا الا لاضطرابا بعضهم

فيه

على قوله لا يعصر الا المقهور نعيا وتهيا

من ذكر غالبا فيقولون دكا ولا نار دكا وردكا وان العقيصير يشعرون كما ان الضمير فيقولون
لم يعركو ومركاو لم يعصر ونحوه وعلى هذا ينبغي ان يكون قوله تعالى لا يعصر الا المقهور
نعيا ونهيا ويكون به انتهى على لغة المتشعير الموضع الثانية ان اتصل بالفعل ضمير
مؤنث غائب نحو ردها ولم يردها ومرها فيفتح المدغم فيه اتباعا لفتحة الهاء
وانما يعللون ان الهاء خفية فالهاء لم يعتبروا بها وكان الفعل باشر الالف
والفتحة باشرت والالف خفية وانه فلو اتى الى تلك الموضع الثالث اذا
لقي ءاخر الفعل ساكن من كلمة اخرى نحو رد القوم ولم يرد القوم فمن جمع المتشعر
هنا للكسر وعليه بقوله مالم تتبع الشمس بل تكسر والاصل فتح التاء لكون الكسر في
مطلقا الا ان الاصل في التقاء الساكنين الكسر فيقولون ردو ويرد ولم يرد عمرو واد
وعليه قوله قال ابو ليلى المجنون حتى اذا مدو ميشهم واما الاثم فتراه
فتعة وهم اهل الحجاز ومن على قبيلة منهم ومن نحا نحوهم فيقولون
الى الكسر اذا ءاخر حرف الساكن من كلمة اخرى فيقولون مر الجبل ومس الرجل
وقياس لغتهم الضمة به الصحيح لا التقاء الساكنين واما الساكن فيقولون ما لم
تتبع الشمس بكسر الراء ومن الحجاز الا ان الوقف على الاصل من الفتح فلما
فيقولون مالم تتبع بفتح الراء وعليه قوله فغض الطرف انك من نمير فلا
كعبا بلغت ولا كلابا فهذا من الشواهد لنشر الضمير في المعاني فلعلوا
من تعال هكذا هكذا الا فلا قال ولم يسبق اهلها بعد شيء اذ فلما قرءت
قلت لصاحبي من اثبات وافعول من كلام التسهيل الصلاة وفاء فوا
هكذا الفعل مع اهل التسهيل وقلت لهم فان الحكماء ثلاث وهي
ءاه لصاحبها اشد عناية في هذا المنشد البقول عند المطلوب والعلماء والنعم
اشتهت وفيه هذا التفصيل ينبغي الامام ابو عبد الله الشيخ الفاضل ابن
سبيل احمد بن الحاج رحمه الله تعالى ونفعنا به ءامين بقوله ان جزم الفعل
الذي قد شدد ان ءاخره كان لا تحرك ان فالكسر مطلقا قوم والفتح لا اخر في
لفتح انفصالا من هواء حيث يلي ساكنا يلتقون بالكسر كسر الجبل قد ما الشمس
اللغات ان يتبع ما قبل الا صحة نحو ضمة او فتحة او ابعث
وان كسرة الكسر يعني الا في ضمير وما قبله عنوهم كلاهم ونحو ردها
وحيث ما اضاف للمطلق وحيث فروعها ونحو تغض الطرف عند ذلك للساكن

فلا يغير لفظه لانه مؤكد وفك افعل في التعجب وفي هلم هذا من تمام الاستثناء
من شعر الجزم وكون الامر لانه حكم له بالتخيير ثم استثنى افعل في التعجب فلا يدغم بل يفك وهو امر
حقيقة في الوجوب فلا يدغم لانه يشبه ... سوى ذلك اما على القول بانه امر حقيقة
فلا يستثنى واخرج واما على القول بانه فعل فباعتبار صورته ومن ذلك قوله وقال نبي المسلمين
تقدموا واحبب الينا ان يكون المقدما واما هلم فلا يستثنى واصبح على لغة بني تميم
فلانه عند مدغم من لا يفعل فلانه موافق علاقة واما الحجازيون فهي عندهم اسم فعل
بمعنى احضر او اقبل وابن نعل تا يجوز بالقلب لا والا يدغم ان ادى للبس قصدا يعني
ان ادغام اول المتماثلين ثانيهما جائز لا واجب ويتوصل للنطق بقلب الاول اي د
جنس ادغام يشترط ان يكون ما قبل الاول متحركا او ساكنا لينا فالاول نحو يعلب
من شياء بعد قلب الياء ميما والثاني نحو ... مع ... نحو ... فلانه لا يدغم
ويشترط للعز ... على هذا الشرط وذكر ان التسهيل ويشترط ايضا الا يكون اول
المتماثلين ... نحو ... وهذا الكسي وافرد لاجل نحو ... هارون لا انها لا تدغم
في مثلها ولا ظاء او شين او ميما وصيغ الماضي ذلك من الامثال بوضع التوهم
ويشترط ايضا كون الفعل لا يدغم الادغام اي لتتناسب مثل ... ولا يدغم
نحو هنواي وفنوان لانه لو ادغم من المضاعف وهذا زائد على الخلاصة والمقرر ولا تدغم
وافظ لا تقدم ... الا الاجلال يعني انه يقع في ضرورة الشعر الادغام بدون
شرطه وكذا يقع فيها الفك الحاصل من نون ... يلزم الادغام كقوله
الحمد لله العلي الاجلل وهذا ايضا زائد
على الخلاصة ... الى الشعر يجوز للشاعر ما يقع في الاختيار حتى لا ممتنع وآخرون
جوزوه مطلقا الا يجوز للشاعر ان يرتكب الشعر ما لا يجوز ... الا في الاختيار
الا لم يجد عنه مندوحة بان لم يمكنه الاتيان بعبارة اخرى هذا راي ابن مالك وقال
قوم آخرون منهم ابن جني وابن هشام يجوز مطلقا وان لم يضطر اليه لانه موضع
الف ... واستدل له بقوله لم يجود ... ذلك ... حيث قال ... ومن
قولها بالجار والمجرور مع وجود المندوحة عن ذلك ... او ...
وتظهر ثمرة الخلاف فيما وجد فيه الضرورة هل يجوز القياس عليه ام لا يوقف
بغير وبهذا الجاز ... بالمضارع قليلا ولم يجعله ضرورة استدل الا بقوله
الذي ... بالحكم الترضى حكومته قال وليس بضرورة لتمكنه من ان يقول المرضى حكومته

بسم

... الى الشعر

وبهذا البيت المستشهد به جواز حذف نون مضارع كان عدم ولا فات الصلاتي اشتراك الا
بقوله فان لم تك المرآة ابدت وسامة فقال وتبعه بعض المتقدمين وان يقول فان
تكن المرآة اخفت واكثر العزو حسب ابن هشام بلا كبير سوء على ذلك وشبهه ويجعلونه
بالضرورة قال ابو اسحاق ومذهب الشيخ ابن مالك في هذه المسئلة مذهب ولا نعرف
اجماع النحاة ويقتصر على الشعر في كلامهما ولانه لو صح هذا الاعراب ما ارتفعت
ضرورة وهو اسهل الشيء من حجر واطال ابن عشاء البراء في مسالكه ونه وخصصه لمكان
تشعره حتى وري به الشاعر فقال واحسن كل الاحسان ولما رات الشيب
راء بعارضي تبين ان العوض ليس منه واصل ولانه قرا لغير بيان الشاعر الا قافلة
ولو سلم ذلك لم يكن الا الاستنزال مثل الفصح هو فيات زهير ولان العبارة التي
فيها الضرورة قد تكون اليق بالمقام اهـ وكذا اعترض عليه ابن ابي حيان
وابن غازي وغيرهم قلت ومعنى ان مذهب الشيخ ابن مالك هو قول
امام النحو سيبويه رحمه الله فانه قال في قول الشاعر ثلاث كلهن
قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وجزمه الضعيف مثل جاز على الصغر
اذ لا ضرورة تلجئه لامكان ان يقول كلهن فقلت بالنصب وانتفى لما اعترض عليه
الامام المحقق ابن الحاجب لم يعترض عليه فانه لا يشترط في الضرورة عدم المندوحة
بل قال ان الشاعر معنى للرفع ان كلام المطابق للمفعول بتقديم الضمير العوامل
وبلا يستعملونها الا تو كيدا او لما كان التعامل في المبتدا مقصودا لم يخرجها واذا
عملت عليه فلا جازة ولو نصبها على المفعولية لخرجت عن ذلك اهـ فيعتبر عدم المندو
حة الذي اشترطه سيبويه في تحقيق الضرورة وحينئذ فلا خرق للاجماع وكلام
ابن مالك الشيخ في بيان مطلق ما يجوز في الضرورة حتى يلزم ما التحكم وما يفعل بل في بيان
الضرورة المانعة من القياس على ما ورد فيها في الشعر والتي هي من اشعار الاقحاح
الشعراء الاعاجم ثم نقول ما ذهب اليه ابن مالك هو الذي يجب ان يكون التعويل
عليه والمصير اليه وذلك ان ما لا مندوحة للشاعر عنه هو الذي يتفق فيه
مانع القياس في الشعر واما ما له عنه مندوحة فلا سبيل للحجر فانه ايثار تكلفه
للمشقة لان الحكم بامتناعه الشعر دعوى بلا سند وتخصيص جواز ذلك بالشعر تخصيص
بلا مخصص والاستدلال وروده في الشعر مطردا وانه مما لا ينفر منه مما عرف
اصولها الا ان الشعر موافق للمتن اذ هو كلام واحد وبعضه واصل مما جاز

البيت

فروع

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

في احد منا يجوز في الاخر الا ان اقام دليل على ان الواقع في الشعر الفلاني وقع بخصوصية
كونه شعرا او على اهل الفاعل ان يضمن مذهب ابن مالك الفاعل عن الخ ان كبير الاول
ان الشعر مخالف للنثر الا ان اقام دليل على ان الواقع فيه لم يقع بخصوصية كونه
شعرا او على من لم يضمن مذهب الفعل او وجدانه فيه لكان الفعل الذي في
هو المنزوع للتعليم والتعجيم والذي الذي اذا اشتهر وجرت العادة بتلقيه بالقبول
فلا التفات الى ما على الاخر ان البيت تقليدا او من حمل البيت اما مالك فيه ثم محل
امتناع القياس على ما في الشعر على الكلام المنثور النثر والا فيجوز القياس
على الشعر المقرر في القرون كما قال ابو علي كما جاز ان نقيس منثورا
على منثور فكذلك يجوز ان نقيس شعرا على شعر فيما اجازته القرون نعم
اجازته لنا ومنعنا والا الشعر وطلب الاعراب على ما ... ف اي ويجوز في القرون
ايضا قلب الاعراب نحو المفعول في قوله ان من طرق عفعقا لمشؤوم كيف
من كان عفعقا فيه ونصب الفاعل في قوله كم ... منهم ... على عدم
وقيل لا يجوز في الاخر العامل معنى ... وقيل يجوز في الكلام ايضا
... على فهم المعنى كخرق الثوب المسمار ابن ... الحجر وقيل غير
مقدار ما هو يوقف عليه ... زيادة على النقاصة فصل في الغة
وكلها ... على ... الغة ... او ... في
الغة نحو ... اللفظ المقصود ... حروف هجاء ... لا ... حروف
اسماء ... تكتب ... زاي وياء ودال ... و
حروف ... ويكون ذلك ... باعتبار الابتداء باللفظ والوقف عليه
وهو معنى قوله ... على ذلك فقال ... ومن
... الغة ... وقد ... وفي ... بالالف ... ومنع ...
من كلمة لا كلمتين ... من ... كتب ... بالهاء وكذا ...
من ... يوقف عليها بالتاء ... وعلى ... تكتب
بالهاء لان الوقف عليها بالهاء ... كتبت بها ومن اجله
ايضا كتب ... بالهاء لانه يوقف عليها ... نحو اختا ولا اهله
كتب ... لانه يوقف عليه بها على الافصح ...
... يوقف عليه ... المتعلق

(مخصوص)

المفتوح ما قبله نحو ما قبلها في اسم او كتب وهاء مفتوحة لوجهين ويشير جدا
والجزء مستهزئون كتب في المصاحف وقرأ متكئا ومتكئون بالياء حينئذ والموقوف
عليه المنون المنصوب نحو ابناء كتب بالالف لان الوقف عليه بالالف
وغير المنصوب بالحذف لان الوقف عليه به والمكسور بالسكون المخففة بالياء
لان الوقف عليها بها وكتب المدغم من كلمة بلفظه ان جزم واحد
من كلمتين اسم المدغم فيه اعتبارا بالوقف عليه وهو اجمعها في الكلمة هو
الرائد والكتب الهمز بالالف بين انعب وتسهيلها الهمزة حركة قبل وعكس التي
بحرفها وتلو تسهيلها وكل ما قد حرف ما تلا واحرف مد على ما تقدم

وبعد ما اي كذا ابدال المتصلة

اي اذا تقرر البدل المذكور ما لم يعرف ذلك فيثير امر منها
ما هو فتى تقصر وهو الهمزة وهو اشارة الى ان ذلك ثلاثة في الاول كتب
دال الالف مطلقا مفتوحة كانت او مكسورة او مضمومة في البدل
ان الحرف والمد معنى قوله والكتب الخ وان كانت ثلاثة
كتبت بحرف حركة ما قبلها فيكتب الحاء نحو يأكل وواوا نحو
يوم اعتبار التخفيف وهذا معنى قوله وان كانت فتحة ما
كان قبلها ساكن كتبت بحرف حركتها فيكتب الحاء نحو يسأل وياء نحو
سئل وواوا نحو يلؤم وهذا معنى قوله وان كان قبلها
كتبت بما تسهل به فيكتب الحاء نحو سأل وياء نحو بيئة وواوا نحو
مؤجل وهذا معنى قوله وان كانت متطرفة وان كان قبلها ساكن
حذفت ولم تثبت في الخط نحو خبء وملء وجزء وهذا معنى قوله
الخ وان كان قبلها كتبت بحرف حركتها فيكتب الحاء نحو قرأ وياء نحو
يقرئ وواوا نحو يقرؤ وهذا معنى قوله او بحرف ما تقدم الهمزة
اذا وقع بين علمين وجعل صفة حال الابتداء وهي نحو جاء زيد بن عمرو وقال
ابن الحاجب والقياس كتابة الالف لانه يبتدأ بها ولا تكتب هذه
الزورا وابن ان يكون بين علمين وصفة لانه الشيء
او كان الابتداء الالف
السين ثم
علمين

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

أيضا من اللغة بعضه إذا دخل عليها اللام نحو للرجل جل جلي من الرجل وهو معنى قوله
ويغتفر إن كان من همزة الوصل تقدم ساكن وتحذف من أيضا من أول البسملة
تخفيفا لكثرة الاستعمال ولا يحذف منها نحو اقرأ باسم ربك وهذا معنى قوله
كذا في البسملة **فصل** في البسملة كان هذا وبيتدر حتى
الله عنه يكتبا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه
وسلم الق الدواة وحرف القلم وأقم الباء وفرق السين ولا تعور الميم وحسن الله
ومد الرحمان وجود الرحيم وقوله أقم الباء ظاهر في الشكول والأحرى المنقول
أقم بقوله تكون الموبيلغ مقدار الألف عربا وجه الشبه الا تقربسم الله الرحمن
قال بها لا تمد ولا تكون لا تفعلون بها وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من كتب
بسم الله الرحمن الرحيم ولم يعم الميم والهاء كتب الله له ألف حسنة
ومحى عنه ألف ألف سيئة وطبقة كذا في مقلبة ومضى المتوضأ وما تكتب أو ملغات
أو زائد ما معنى تلفظ وكلما قبلها لم يغير وعلى بيبي ومرات توصل ويقصها وعلى إذا
ما استحقها وطبيع مرات إلى مستحقها ومن ومع موصولة ولا وإن شئت كتابا وما
السهو ابتداء فيها مضمومة منه الأصل الموصول وأولى بوصل وأما برادة وأما ببعض
وأما بمثل أما التوصل فبتوصل كل كلمة على حدة يقبل البدء أو ذالك أن الأصل
في كل كلمة أن تكون منفصلة عن غيرها مما يقابل كالباء والكاف واللام وإذا غير ملام
ما لا يقبله وهو ستة أحرف منها قال شارح الهمزة والألف والدال والذال
والراء والزاي والواو وهذا معنى التنبيه الأول ويتوصل ادغم المثلين ونحو
ما دام كونها كانت أو ملغات نحو مما حرمته أو مع الآن شرط عبرة معنى
كل شيء ما وصح معنى البيت الأول أو توصل كلما إن لم يعد أشياء أمثالها وصح
إذ عينه نحو كلما جاء أمة بعدما وشاء أمثالها وصح إذ عينه
كل العطرة بما نحو هذا كل ما اعتقبته وردت البيت كلها الأعتبه وهذا
معنى قوله وغلبا أن وتوصل ما الأشد واحدة بعيبي ومن وقع نحو فيما حبت
رغبت وهذا معنى قوله وصل أم وتوصل الموصولة بمن وعن نحو استمسك
من ذلك علقته من رويت عمر ومن عنه وهذا معنى قوله ومن أم وتوصل أن
الناصبة وتسقط نونها بلا كما لها صورة في الخط نحو أن لا يخرج ندام
أن البعضية ولهذا تكتب مفصولة نحو علمت أن لا يقوم وتوصل أن الساكنة

٨٧

في الحاشية:

النبي

بطول
كما ملا

بسم الله الرحمن الرحيم

وتوصل أيضا ما الحرفي

أصل
معاقد وقد بالعطا نشأ ومن القطعي
قوله ورقها ولي وتوصل من أساقها
مع نقيض وقوله نحو فيمن رغبت

للفعل المضارع

الموصولة على البابع
نحو فيما حبت فيه فغلبا
والحمى نحو ما موصولة
وأما إذا معنى قوله
على البابع ويوصل ما
إلا استعملها فيه

بلا وما ونحوهما ابدال نونها بالخفة نحو الا تفعلوه واما ترين وادغامها وقد
اصبوه خطا لثبات النون الاول وانها نحو لعل المدغم بعد ما عرفت وسهل السواقط
ابدال الالف وهو معنى قوله وآن واوله لزم والاول محمد رجوع قال ان لما اصل ما
فتطرف هاو فيها اشارة الى ما تقدم بالفعل وانما قوله اهم الاثنان منطلقا ان كلفت
من فتح مفتوح لانفتاح ومن قوله مضموم وفيها اشارة الى طبيعة وانه يجوز
فتح همزتها والرفع لواو فعل جمع زيدون واوه اوجدوا واوجع وما وجبا وبالضم مع
نحو وبالنصب وتصغير بفتح — امثلة مطابقة للاول بالزيادة فيها الالف
بخو واو الجمع المتصل بالفعل الماضي والامر والمضارع نحو جاءوا واسالوا
ولووا واشاروا ولم يجاوزوا فرارهم فاستيقظوا ومنزلوا الا طلبة نحو برعو وبغي ويطلام
واو الجمع في الاسم كما ولوا العشاء واو الفعل المعرب كتبوا ونحو ذلك
معنى قوله والعطف وهو مثل اخي زيد واللام لواو بمعنى مع وان
صار الفعل للجمع باعتبار فاعله ومنزلوا اتوا او تولوا ومن وعن ومن اولئك
واولات وما اولئك ومن مرفوع او منصوب او مجرور الدالة على الاشارة للعالم
الى التي الموصوفة بانها تكتب بغير واو ومن الهاء فيها قوله يا اخي وعم زوجها
نسي الروح واخر مرفا بهم وبين عمرو هذا يقول بعض الشعراء نون صرفها
مثل ما واخوات التي يكون لعمرو من عمر واحد فيه هو الصوت وشابههم
كما انه فتحات صار النساء في ابوه الا نون محمد كما في العجاج ولا يا كما الموصوفة
موضع والتي يعني الزيادة دايما لعمرو ولا كلمه ادا مع هذا الف لاستثقاله بالالف
فيما ولانها خلت من الواو وكذا الالف نحو عشي وقيل ان اد مع ولام موصوفة
المثنى نحو من او من بات عنا وابن الرجال والنساء مثلة فالظاهرة والهمزة ونحو
ذلك وهذا او مثال ذلك والاعلام ارتفاعه في كل ذلك ما لم يحذف كداوود والاعلام
بالفتح لبس ذلك اولا او من واو بخط الاول ويراد الشراء ليل

هذه امثلة مخالفة للاول بالنقص بحذف اللام من الذي ومرفوع صوت المثنى
وهو اللذان واللتان ليلا يلتبس بصيغة الجمع وتحوهم من كل ما اجتمع فيه ثلاث
لامات نحو الليل جنس من علم كلام الابتداء واما اذا صير لامات كالليلة والليل واللهو
واللعب واللحم ونحوه وحصول الالتباس والحذف وهذا معنى الاول ومن حلة
لام مفردة ونحو ذلك الا اللهم وحده والرحمن والرحمان وسبحانك ماذا ما لم يغل

الناقلة من الاسم واللام اختص بالاسم نحو قوله تعالى في عنان الدنيا والآخرة وهذا معنى
البيان الثاني ويعوض من ذلك وهو قوله ثلاث وثلاثون وكذا فروع هذا الباب ومن
لا التي ولا التي ومن كل علم زائد على ثلاثة احرف كصالح وابراهيم واسماعيل ومالك عند
بعض حذفه في اخر كداود واشباهه فلا يعوض الاسم عن الف الاجسام وكذا الخ
مثل بالجسم الياس فلا يعوض كعامر اذ لو حذفت الفه لا تبس بعمر وهذا معنى
قوله ونحو ذا الخ ويعوض الواو عند اجتماع واوين ضمتا او الهمزة كداوود
ويعوض الياء عند اجتماع ياءين كاسم ايل وهو معنى قوله والواو الخ وانما تجعل
في الاسم رابعة فصاعدا او الطها الياء او فعال اشبه او كلمة كتبوا عنهم بها حتى على
بالله ثم الى وفي لدى الحرف تعلم حكاه الشاطبي واصله في المصحف لا يعلم وفعل
هذا فهو الفصل هذه امثلة هذا في الالف بالحروف مثل البعد وفعل
رابعة فصاعدا اسم او فعل تكتب ياء سواء كانت منقلبة عن ياء او واو ونحو
المصطفى والمصطفى كموسى ومرتضى ما لم يكن قبلها ياء كالدنيا فتكتب الفا
جرا الى اجتماع ياءين وكذا الثالثة المنقلبة الطها الياء كفتى وسعى
وكذا المجهولة الممالة كمتى واما الثالثة المنقلبة الطها الواو كعصا
والمجهولة الغير الممالة فيرسم بالالف وهذا معنى البيت الاول وكل
الحروف تكتب بالالف الا بلى وحتى وعلى والى فبالياء وهذا معنى البيت
واختلفوا في لدى فمنهم كتبها بالالف لانها ثالثة مجهولة ولم تمل ومنهم
من كتبها بالياء ووجههما مستثنى من القاعدة السابقة وهذا معنى
قوله وبلدى الخ وخرج عن الالف المتطرفة الخ فهو احرف مشهر المعجم
الفعل فانه تكتب فيه اشياء على خلاف القياس منها نعمت وسنت بالتاء
وكذا امرات وزنت فيه الاسم تعبد او الفعل المفرد او جمع الاسمين غير ذلك
مما هو مذكور في كتب الرسم اتباعا لرسم الصحابة رضوان الله عليهم
والاشياء رسم القراء فانه يكتب جميع المشوب نونا والروكاد اكلات بالمعروف
يكتب بالنون نحو لهما ثابتة في رسم المصحف اولا فلما كانت الهاء مختلفة
تكتب في الوقف بالالف وغيرها بالتاء وهو معنى قوله والحاء الخ
في هذا وانتظار وكل من ذا الفصل الفصل المختار ، ، ، ، ، ، والعلم بقواعد
هذا العلم فهي فهو مع البعيد فريب في كل عند غيره في هذه المستورات عن

في مواضع

ومثلا

السابق

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

اعلام بتمام غرضه والفضلاء وكم من تلاميذه الفصيح المسماة بالعربي
والعربي كذي الوقار الكريم ومن بين يديك ومن خلفك يعرفونه او حلبي يعرفونه
ومن حبيب جل من مريد وفي كل عضو صفة نكرة فوقفنا عليها فلا تحسب
هلا والمراد اللؤلؤ والعقد بالكسر القلادة والمراد الالفاظ بما فيه يعني به وجه
ابوسعيد المرسي شم استعمل ذلك والنثر مفروضه كالمعنى للكلاسيين والمعنى بقصد للمعطلات
مثالهم انتهام التفصيل بالخلاصة وما بعدها خلاصة فوق من يتفقهاته
العلل فوقفنا حسنها عن الحل فيتبين حشو والتقصير والمضرة التي بين يدي
كل كوكب وفادي من وجهه تلفظا بالمن حسنه حتى تعرضه لستر امعرره والمكا
لسر متعلق به ونثر المقول به والمعنى بمقصود به قصد فيه لما اهل السر والمعقل
الواء ابعد لعلاج وخلاصة الشيء زبدته ونبلاته والخلاصة المعنى
يعني انها تغني فوائدها عن غيرها والامهات ولا يستغنى الشيوخ من تحقيق
والنصر الحسد والحلل جمع حلة والحلي جمع وكشف جمع حلي نبيع فيشكون
والحشو الزائد على اصل المراد لما الحاجة والتقصير ان يكون الكلام واضح الدلالة
على المعنى المراد وكلامه يعني بحسب الغائب او في الجميع او عماد به مقام
المرج والماء ولا يخفى ان فيهما ايهاما تامما والتعريف بالسعي دون الرد والتشعير
بالعطاء بعليل والمراد بالكوكب الوفاد العبارات المنوفر الانوار ونسوا
وصفه بما يعرف بعدها من حاشية الكتاب والخلاصة العبرة بالسجع
ثم ان في حاصل معنى بالختم نقصه بها ان يفارق المعنى نسقا واولى الختم
بمن الحمد ثم على خمسة ونعالى ربه بقربان مائة للنجا ولا حمد الله على اتمامها
شكرا لماسيه من نعمائه ثم على نبيه رابعا والمال لم الكنز المنفق والبابيس
والمفسد والجاسي الحلب والخساسر الشيطان والجنة النغر وفي الشر بل
وما يعود بها الاكل اختيارا شعر ثم ختم حمد الله تعالى شكر النعمة
العلم والتعليم كما قال وفي الشر بالوعلمك ما لم تكن تعلمه
وكان فضل الله عليك عظيما والصلاة على سيدنا ورسوله
الله صلى الله عليه وسلم الذي هو الواسطة بين العبد
وربه وصول نعمه اليه وهذا آخر ما يسر تقييده من هذا
الشرح المبارك نفع الله به مؤلفه وناظره وكاتبه وسامعه

والاغلال اصل الحظ

بما ابتدأ به من حمد الله تعالى شكرا له

اللهم صل وسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله

محمد [illegible] الدنيا والآخرة

رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرحم الله عبدا قال آمين ووافق انتهى من

فرغ منه تاسع رجب عام [illegible] وخمسين ومائتين والف على يد اضعف العبيد [illegible] مولاه

المصطفى بن محمد [illegible] غفر الله له ولوالديه ولأشياخه ولأحبابه ولمن تعلق به ولجميع

المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات [illegible]

[illegible] وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على مولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

عام 1259

يوم الاحد حادي عشر
ربيع النبوي سنة سبع
وعشرين بعد المائة والالف
اللهم اختم لنا بالحسنى
واجعل خير ايامنا واسعد
ها يوم لقائك وارزقنا
العافية التامة الكاملة
في الدنيا والاخرة آمين
وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وصحبه وسلم تسليما و
الحمد لله رب العالمين
كمل الكتاب المبارك بحمد
الله تعالى وحسن عونه
وصلى الله على سيدنا محمد
نبيه وعبده ووافق
الفراغ من نسخه تاسع


GretagMacbeth™ ColorChecker Color Rendition Chart

